

الإكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد السابع

الفروع

الزكاة والصيام

(الخلايف ٥٧٢ - ٦٧٠ هـ)

تتبع

مكتبة آية الله العظمى

مركز بحوث الدراسات الإسلامية

شبكة الفکر



مرکز بحوث دارالحديث: ۱۸۱

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن یعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث؛ ۱۸۱).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 413 - 1

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیبا.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳، محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

BP ۱۲۸۷ ۱۲۹۸۸۰۲

فهرست‌نویسی پیش از انتشار، توسط کتابخانه تخصصی حدیث / قم.

الحكاية

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد السابع

الفروع



الزكاة والصيام

(الطبعة ٥٧٢٠ - ٦٧٠٥)

تحقيق

فهد الحياء التراث

مركز بحوث التراث الحديث

الكافي / ج ٧

نقطة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي
باحتمام : محمد حسين الدرايني

تقديم نض المتن : نعمة الله الجليلي ، علي الحميداوي
تقديم نض الأستاذ وتحقيقها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد
الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي
إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي
التخريج وذكر المشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكتفاني ،
أحمد رضا شاه جعفري
مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكتفاني ، علي عباسپور ،
حميد الأحمدي الجلفائي ، أحمد عاليشاهي
تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي ، غلامحسين قيصريها
المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده
نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكيري
الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر
الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش
المطبعة : دار الحديث
الكمية : ٥٠٠

إيران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٣٧٧٤٠٥٢٥
<http://darolhadith.ir> ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0
darolhadith.20@gmail.com ISBN: 978 - 964 - 493 - 413 - 1

* جميع الحقوق محفوظة للناسر *

(١٣)

كتاب الزكاة

[١٣]

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١- بَابُ فَرَضِ الزَّكَاةِ وَ^٢ مَا يَجِبُ فِي الْمَالِ مِنَ الْحَقُوقِ^٣

٥٧٢٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ وَ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

أَنْهَمَا قَالَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ^٤ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ»^٥؟ أَكُلُّ هَؤُلَاءِ يُعْطَى وَ إِنْ كَانَ^٦ لَا يَعْرِفُ^٧؟

فَقَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يُعْطِي هَؤُلَاءِ جَمِيعاً؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ لَهُ بِالطَّاعَةِ».

قَالَ^٨: قُلْتُ^٩: فَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ؟

فَقَالَ: «يَا زُرَّازَةُ، لَوْ كَانَ يُعْطَى مَنْ^{١٠} يَعْرِفُ^{١١} دُونَ مَنْ لَا يَعْرِفُ، لَمْ يَوْجَدْ

١. في حاشية «بف»: «فضل».

٢. في «بف»: - «فرض الزكاة و».

٣. في «بر»: - «من الحقوق».

٤. الغارمون: هم الذين ركبهم الديون في غير معصية ولا إسراف يقضي عنهم الديون. راجع: مجمع البيان،

٥. التوبة (٩): ٦٠.

ج ٥، ص ٧٥ ذيل الآية.

٦. في «بث»، «بح» و حاشية «ظ»، «بخ، جن»: «لا يعرفون».

٧. في «بث»، «بح» و حاشية «ظ»: «كانوا».

٨. في «بف»: «له».

٩. في الوافي والفقيه: «+ زرارة».

١٠. في الوافي: «المراد بالمعرفة معرفة الإمام عليه السلام».

١١. في «بر»: «ما».

لَهَا مَوْضِعٌ، وَإِنَّمَا يُعْطِي مَنْ لَا يَعْرِفُ لِيَزْعَبَ فِي الدِّينِ، فَيَنْتَبِتَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا تُعْطِيهَا أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ^١ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ^٢، فَمَنْ^٣ وَجَدَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَارِفًا فَأَعْطِيهِ، دُونَ النَّاسِ.

ثُمَّ قَالَ: «سَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ^٥ وَ سَهْمُ الرِّقَابِ عَامٌّ، وَ الْبَاقِي خَاصٌّ.

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْوا؟

قَالَ: «لَا تَكُونُ^٦ فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَا يُوْجَدْ^٧ لَهَا أَهْلٌ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَسْغَهُمْ^٨ الصَّدَقَاتُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي^٩ مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْغَهُمْ، وَ لَوْ عَلِمَ^{١٠} أَنَّ ذَلِكَ

لَا يَسْغَهُمْ لَزَادَهُمْ؛ إِنَّهُمْ لَمْ يُوْتُوا مِنْ قَبْلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ، وَ لَكِنْ أُتُوا^{١١} مِنْ مَنْعٍ مَنْ

مَنْعَهُمْ حَقَّهُمْ، لَا مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ، وَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَذَوْا حُقُوقَهُمْ، لَكَانُوا عَائِشِينَ ٤٩٧/٣ بِخَيْرٍ»^{١٢}.

٥٧٢١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

١. في «ي»: «و أصحابك».

٢. في «بخ»: «تعرف».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «من».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «فمن».

٥. في الوافي: «- قلوبهم».

٦. في «ي»: «ي، بث، يح، ير، جن» والتهذيب: «لا يكون».

٧. في التهذيب: «إلا أن يوجد» بدل «لا يوجد». ٨. في «ي»: «لم يسعهم». وفي «جن»: «لم يسعهم».

٩. في «جن»: «من».

١٠. في التهذيب: «+ الله».

١١. قوله: «أُتُوا» يأتي كلام فيه ذيل الحديث ٧ من الباب.

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٤٩، ح ١٢٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤، ح ١٥٧٧، معلقاً عن حريز. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٣، ح ٩٣٥٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠، ذيل ح ١١٣٨٨؛ وص ٢٠٩، ذيل ح ١١٨٥٦.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَمَّا أُنْزِلَتْ آيَةُ الزَّكَاةِ: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»^٢ وَأُنْزِلَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام مُنَادِيَهُ، فَنَادَى فِي النَّاسِ: أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ، فَفَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَفَرَضَ^٤ الصَّدَقَةَ مِنَ^٥ الْأَيْلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الرِّبِيبِ^٦، فَنَادَى^٧ فِيهِمْ^٨ بِذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ عَفَا لَهُمْ عَمَّا يَسُوؤُا ذَلِكَ».

قَالَ: «ثُمَّ لَمْ يَفْرِضْ^{١٠} لِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ حَتَّى خَالَ عَلَيْهِمُ الْحَوْلُ مِنْ قَابِلٍ، فَصَامُوا، وَأَفْطَرُوا، فَأَمَرَ مُنَادِيَهُ، فَنَادَى فِي الْمُسْلِمِينَ: أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ: زَكُّوا أَمْوَالَكُمْ، تَقْبَلْ صَلَاتُكُمْ»^{١١} قَالَ: «ثُمَّ وَجَّهَ عُمَالَ الصَّدَقَةِ وَ عُمَالَ الطُّسُقِ^{١٢}»^{١٣}.

٥٧٢٢/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا فَرَضَ^{١٤} اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ شَيْئًا أَشَدَّ عَلَيْهِمْ

١. في «بر» والوافي: «نزلت».

٢. التوبة (٩): ١٠٣.

٣. في «ى»: «- في».

٤. في «بث، بح، بخ، بر، بف» وحاشية «ظ» والوافي: «+ عليهم».

٥. في الفقيه: «- وفرض الصدقة من».

٦. في «ظ»: «والزبيب والتمر».

٧. في «بخ، بر، بف» والوافي والفقيه: «ونادى».

٨. في «بث، بح، بخ، بر، بف، جن»: «بههم». وفي «ى»: «فناداهم» بدل «فنادى فيهم».

٩. في «بر» والوافي: «- شهر».

١٠. في الوافي والفقيه: «لم يتعرَّض».

١١. في الوافي: «صلواتكم».

١٢. في اللغة: الطُّسُقُ: ما يوضع من الوظيفة على الجُزبان من الخراج المقرَّر على الأرض، فارسي معرَّب. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٢٥ (طسق).

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٣، ح ١٥٩٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٣، ح ٩٠٩٦، الوسائل، ج ٩، ص ٩، ح ١١٣٨٧؛ و ص ٥٣، ذيل ح ١١٥٠٣؛ و ص ١٢٢، ذيل ح ١١٦٦٣.

١٤. في «بس»: «فرضه».

مِنَ الرِّكَاءِ، وَ فِيهَا تَهْلِكُ عَامَّتُهُمْ^١.

٥٧٢٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ وَ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَ عَزَّ - جَعَلَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ^٢ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْفِيهِمْ، وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَزَادَهُمْ، وَ إِنَّمَا يُؤْتُونَ^٣ مِنْ مَنَعٍ مِّنْ مَّنْعِهِمْ^٤».

٥٧٢٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بُرَيْدٍ وَ قُضَيْلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالََا: «فَرَضَ اللَّهُ الرِّكَاءَ مَعَ الصَّلَاةِ^٦».

٥٧٢٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَزَارٍ، عَنْ يُونُسَ^٩، عَنْ مُبَارَكٍ

١. الأُمالي للطوسي، ص ٦٩٣، المجلس ٩٣، ح ١٤٧٤، بسنده عن رفاعة بن موسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٩٠٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨، ح ١١٤٣٧.

٢. في «بخ»: «مال».

٣. في «جن»: «يأتون».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨، ح ٩١٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣، ح ١١٣٩٥.

٥. في الوسائل والكافي، ح ٥٧٦٧: «+ زرارة و». ٦. في الوافي: «أَي جعلها قرينها وفي مرتبتها».

٧. الكافي، كتاب الزكاة، باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه و على أهل بيته الزكاة عليه، صدرح ٥٧٦٧. و في التهذيب، ج ٤، ص ٣، صدرح ٥؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ٣، صدرح ٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٣٤، ح ٩٠٩٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣، ح ١١٣٩٤؛ و ص ٥٥، ح ١١٥٠٦.

٨. في «بخ، بر، بف»: «- بن إبراهيم».

٩. هكذا في «بث، بخ، بر، بف». وفي «ظ، ي، بح، بس، جن» والمطبوع والوسائل: «- عن يونس».

والخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ح ٣١٩، ص ٤٨، عن أبيه، عن يونس، عن مبارك العرقوفي. والشيخ الصدوق أيضاً رواه في علل الشرائع، ص ٣٦٨، ح ١، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن مبارك العرقوفي. وقد أكثر إبراهيم بن هاشم والد عليّ من الرواية عن إسماعيل بن مزار عن يونس [بن عبد الرحمن]. وذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن مزار في رجاله، وقال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن روى عنه إبراهيم بن هاشم». راجع: رجال الطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٧٤-٤٧٧. هذا، ولم نجد رواية إسماعيل بن مزار عن مبارك مباشرة في موضع.

العَقْرُ قَوْفِي، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَضَعَ الزَّكَاةَ قُوتًا لِلْفُقَرَاءِ، وَ تَوْفِيرًا لِمُؤَالِكُمْ»^١.

٥٧٢٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ الصَّلَاةَ^٢، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا حَمَلَ الزَّكَاةَ فَأَعْطَاهَا^٣، غَلَانِيَّةً، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَيْبٌ^٤، وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ لِلْفُقَرَاءِ^٥ مَا يَكْتَفُونَ بِهِ الْفُقَرَاءُ^٦، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي فَرَضَ^٧ لَا يَكْفِيهِمْ، لَزَادَهُمْ؛ وَإِنَّمَا^٨ يُؤْتَى^٩ الْفُقَرَاءُ^{١٠} فِيمَا أُتُوا^{١١} مِنْ مَنَعٍ مِنْ^{١٢} مَنَعَهُمْ حَقُوقَهُمْ، لَا مِنْ الْفَرِيضَةِ^{١٣}».

١. المحاسن، ص ٣١٩، كتاب العلل، ح ٤٨؛ و علل الشرائع، ص ٣٦٨، ح ١، بسندهما عن مبارك العنقوفى. الفقيه، ج ٢، ص ٤، ح ١٥٧٥، معلقاً عن مبارك العنقوفى، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام - الوافى، ج ١٠، ص ٤٧، ح ٩١٢٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠، ذيل ح ١١٣٩٠؛ و ص ٢١١، ح ١١٨٦٠.

٢. فى «بخ»: «كما فرض الصلاة».

٣. فى «ظ، بث، بخ، بر، بف» الوافى والعلل: «فلو».

٤. فى «بخ، بر، بف» الوافى: «وأعطاه».

٥. فى «بث، جن»: «للفقراء». وفى «بر» والفقيه والعلل: «للفقراء فى أموال الأغنياء».

٦. فى «بج، بر، بس» الوافى والفقيه والعلل: «الفقراء».

٧. هكذا فى معظم النسخ التى قوبلت والوافى. وفى «بر» والمطبوع: «لهم».

٨. فى «ظ» والعلل: «فإنما».

٩. فى «بى»: «تؤتى».

١٠. فى «بر»: «للفقراء».

١١. فى الوافى: «يؤتى وأتوا، كلاهما على المجهول من الإتيان بمعنى المجيء؛ يعنى أَنَّ الفقراء لم يصابوا بال فقر والمسكنة من قلة قدر الفريضة المقدرة لهم فى أموال الأغنياء، وإنما يصابون بالفقر والذلة ويدخل عليهم ذلك فى جملة ما دخل عليهم من البلاء من منع الأغنياء عنهم الفريضة المقدرة لهم فى أموالهم».

١٢. هكذا فى جميع النسخ التى قوبلت والوافى. وفى المطبوع: «من».

١٣. علل الشرائع، ص ٣٦٨، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣، ح ١٥٧٤،

٥٧٢٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ فَرِيضَةً لَا يَحْمَدُونَ إِلَّا بِأَذَانِهَا، وَهِيَ الزَّكَاةُ، بِهَا حَقَّتْ دِمَائُهُمْ، وَبِهَا سُمُوا مُسْلِمِينَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ حَقُّوقًا غَيْرَ الزَّكَاةِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ^١ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ»^٢ فَالْحَقُّ^٣ الْمَعْلُومُ غَيْرُ الزَّكَاةِ، وَهُوَ شَيْءٌ يَفْرِضُهُ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَالِهِ^٤، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرِضَهُ^٥ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِ وَسَعَةِ مَالِهِ، فَيُؤَدِّي^٦ الَّذِي فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَإِنْ شَاءَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَإِنْ شَاءَ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْضًا: «أَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا»^٧ وَهَذَا^٨ غَيْرُ الزَّكَاةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ^٩ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْضًا^{١٠}: «يُنْفِقُونَ»^{١١} مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا

«معلقاً عن عبد الله بن سنان. الكافي، كتاب الزكاة، باب الرجل إذا وصلت إليه الزكاة فهي كسبيل ماله ضمن ح ٥٩٥١، بسند آخر، من قوله: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ» إِلَى قَوْلِهِ: «لَزَادَهُمْ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧، ح ٩١٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠، ذيل ح ١١٣٨٩.

١. في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بس، بف» والوافي: «وَالَّذِينَ».

٢. المعارج (٧٠): ٢٤. وفي «ظ» والوسائل، ح ١١٤٨٧: «+ (لِلسَّائِلِ)».

٣. في «بخ، بر» والوافي: «وَالْحَقُّ».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١١٤٨٧. وفي المطبوع: «من».

٥. في «بخ، بر، جن»: «وَهِيَ».

٦. في «بخ، بر»: «وَأَنْ يَفْرِضَهُ».

٧. في «بر» والوافي: «- فِي».

٨. في «بر» - «في».

٩. في «ظ، بر، بف» والوافي: «فَهَذَا». وفي «جن»: «وَهَذِهِ».

١٠. في «بخ، بر، بف» والوافي: «أَيْضًا جَلَّ وَعَزَّ». وفي حاشية «بف»: «- أَيْضًا».

١١. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي الْقُرْآنِ: «يُنْفِقُوا». وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الْآخَرَيْنِ: «أَنْفَقُوا».

وَعَلَايَتُهُ^١ وَ«الْمَاعُونُ»^٢ أَيْضاً، وَهُوَ^٣: الْقَرْضُ يُقْرِضُهُ، وَالْمَتَاعُ يُعِيرُهُ، وَ الْمَعْرُوفُ يَضَعُهُ.

وَمِمَّا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَيْضاً فِي الْمَالِ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^٤ وَ مَنْ أَدَّى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، وَ أَدَّى شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِذَا^٥ هُوَ حَمْدَهُ عَلَى مَا^٦ أَنْعَمَ اللَّهُ^٧ عَلَيْهِ ٩٩٩/٣ فِيهِ مِمَّا فَضَّلَهُ بِهِ مِنَ السَّعَةِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلِمَا وَفَّقَهُ لِأَدَاءِ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَيْهِ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ^٨.

٥٧٢٨ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَبِيوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَمْوَالِ، فَذَكَرُوا الزَّكَاةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَ يُحْمَدُ بِهَا صَاحِبُهَا، وَإِنَّمَا^٩ هُوَ^{١٠} شَيْءٌ ظَاهِرٌ، إِنَّمَا

١. الرعد (١٣): ٢٢؛ إبراهيم (١٤): ٣١؛ فاطر (٣٥): ٢٩.

٢. الماعون (١٠٧): ٧.

٣. في «ظ»: «هو» بدون الواو.

٤. في «جن»: «- من غير».

٥. الرعد (١٣): ٢١.

٦. في «ي»: «- هو».

٧. في «بخ، بف، والوافي»: «- الله».

٨. في «بر، بف»: «- عليه».

٩. الكافي، كتاب الزكاة، باب الرجل إذا وصلت إليه الزكاة فهي كسبيل ماله ...، ضمن ح ٥٩٥٠، إلى قوله: «إلا بأدائها وهي الزكاة». وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٣٦، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، إلى قوله: «فرض في أموال الأغنياء حقوقاً غير الزكاة» ومن قوله: «ومما فرض الله عزَّ و جَلَّ أيضاً في المال». وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٩، عن زرعة، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، إلى قوله: «فرض في أموال الأغنياء حقوقاً غير الزكاة» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٣، ح ٩٧١٣، الوسائل، ج ٩، ص ٣٢، ح ١١٤٥٠، إلى قوله: «حقنوا دماءهم وبها سموا مسلمين»؛ وفيه، ص ٤٦، ح ١١٤٨٧، من قوله: «ولكن الله عزَّ و جَلَّ فرض من أموال الأغنياء».

١٠. في «ظ، ي، بح، بس»: «إِنَّمَا» من دون الواو. ١١. في «بث، بح»: «هي».

حَقَّنْ^١ بِهَا^٢ دَمَهُ وَ سَمِّيَ بِهَا مُسْلِمًا، وَ لَوْ لَمْ يُؤَدِّهَا لَمْ تَقْبَلْ^٣ لَهُ صَلَاةٌ، وَ إِنَّ عَلَيْنَكُمْ فِي أَمْوَالِكُمْ غَيْرَ الزَّكَاةِ.

فَقُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، وَ مَا عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا غَيْرَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمَا تَسْمَعُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ۖ لِلنَّسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^٤».

قَالَ: قُلْتُ^٥: مَاذَا الْحَقُّ الْمَعْلُومُ الَّذِي عَلَيْنَا؟

قَالَ: «هُوَ الشَّيْءُ^٦ يَعْمَلُهُ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ، يُعْطِيهِ فِي الْيَوْمِ^٧، أَوْ فِي الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي^٨ الشَّهْرِ - قَلَّ أَوْ كَثُرَ - غَيْرَ أَنَّهُ يَدُومَ عَلَيْهِ».

وَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَيَنْفَعُونَ الْمَاعُونَ﴾^٩؟

قَالَ: «هُوَ الْقَرْضُ^{١٠} يَقْرِضُهُ^{١١}، وَ الْمَعْرُوفُ يَضْطَرُّعُهُ^{١٢}، وَ مَتَاعُ التَّيِّبِ يُعِيرُهُ، وَ مِنْهُ الزَّكَاةُ».

١. في «بح» وحاشية «بخ»: «والله».

٢. في «ظ»: «والله».

٣. في «ى، بث، بخ، بر»: «لم يقبل».

٤. في الوافي: «صلاته» بدل «له صلاة».

٥. في «بس»: «+ «له».

٦. في «ظ، بث، بخ، بف»: «والله». وفي الوافي: «وهو والله».

٧. في «ى، بث، بخ»: «والذي».

٨. في «ظ»: «- «في اليوم أو».

٩. في «بر، بف»: «والوافي» - «في».

١٠. الماعون (١٠٧): ٧. «والماعون»: كل ما فيه منفعة، واختلف فيه، فقيل: هي الزكاة المفروضة، وهو المروي عن الإمام علي وأبي عبد الله عليهما السلام، وقيل: هو ما يتعاوره الناس بينهم من الدلو والفأس والقدر، وما لا يمنع كالماء والملح، وقيل: هو المعروف كله. راجع: مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٥٤ و ٤٥٧ ذيل الآية.

١١. في «بث»: «+ «بعينه».

١٢. في «بخ، بر» والوافي: «يصنعه».

فَقُلْتُ ١ لَهُ ٢: إِنَّ لَنَا جِيرَانًا إِذَا أَعْرَزْنَاهُمْ مَتَاعًا ٣، كَسَرُوهُ، وَ أَفْسَدُوهُ، فَعَلَيْنَا جُنَاحٌ
إِنْ نَمْنَعُهُمْ؟

فَقَالَ: «لَا، لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِنْ تَمْنَعُوهُمْ ٦ إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَ يَتِيمًا وَ أَسِيرًا»؟ ٧

قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الزَّكَاةِ» ٨.

قُلْتُ: قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ سِرًّا وَ عَلَانِيَةً»؟ ٩

قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الزَّكَاةِ».

قَالَ ١٠: قُلْتُ ١١: فَقَوْلُهُ ١٢ عَزَّ وَ جَلَّ: «إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَ تُوْتُوهَا

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» ١٣؟

قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَ صَلَّتْكَ قَرَابَتُكَ لَيْسَ مِنَ الزَّكَاةِ» ١٤.

٥٧٢٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ٥ لِلنَّسَائِلِ

١. فِي «بَيْح»: «فَقُلْنَا».

٢. فِي «ي»، بَ، يَخ، بَر، بَس، بَف، وَالْوَافِي: - «لَهُ».

٣. فِي «بَر» وَالْوَافِي: «مَتَاعًا».

٤. فِي «بَيْح»: «+» فِي «ي».

٥. فِي «ظ»، يَخ، بَر، وَحَاشِيَةُ «بَف» وَالْوَافِي: «عَلَيْكَ».

٦. فِي «بَيْح»، يَخ، بَر، وَحَاشِيَةُ «بَف»: «إِنْ تَمْنَعُهُمْ»، وَفِي «جَن»: «إِنْ تَمْنَعُونَهُمْ».

٧. الْإِنْسَان (٧٦): ٨.

٨. فِي «ظ»، ي، بَ، يَخ، بَر، جَن، وَالْوَسَائِل: «+» قَالَ.

٩. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٧٤.

١٠. هَكَذَا فِي «ي»، بَ، يَخ، يَخ، بَر، يَس، بَف، جَن، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَقُلْتُ».

١١. هَكَذَا فِي «بَ»، يَخ، يَخ، بَس، بَف، جَن، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَوْلُهُ».

١٢. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٧١.

١٣. الْوَافِي، ج ١٠، ص ٣٧٥، ح ٩٧١٥؛ الْوَسَائِل، ج ٩، ص ٤٧، ح ١١٤٨٨؛ وَفِيهِ، ص ٣١، ح ١١٤٤٩، مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَ يَحْمَدُ بِهَا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَسَمِيَّ بِهَا مُسْلِمًا».

وَالْمَخْرُومُ هُوَ سَوَى الزَّكَاةِ؟

٥٠٠/٣ فَقَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الثَّرْوَةَ مِنَ الْمَالِ، فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْأَلْفَ وَالْأَلْفَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ الْأَلْفَ^١ وَالْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ، فَيَصِلُ بِهِ رَحِمَهُ، وَيَحْمِلُ^٢ بِهِ الْكُلَّ^٣ عَنْ قَوْمِهِ^٤»

٥٧٣٠/١١. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَبِي عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ» لِلْسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ، مَا هَذَا الْحَقُّ الْمَغْلُومُ؟»

فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «الْحَقُّ الْمَغْلُومُ: الشَّيْءُ يُخْرِجُهُ^٥ مِنْ مَالِهِ^٦ لَيْسَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَا مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَتَيْنِ».

قَالَ^٧: «فَإِذَا^٨ لَمْ يَكُنْ مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَمَا هُوَ؟» فَقَالَ^٩: «هُوَ^{١٠} الشَّيْءُ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ^{١١} مِنْ مَالِهِ إِنْ شَاءَ أَكْثَرَ، وَإِنْ شَاءَ أَقَلَّ عَلَى قَدْرِ مَا يَمْلِكُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: فَمَا يَصْنَعُ بِهِ؟»

١. في «ي»، بخ، بر، بف، جن، والوافي: «ألف».

٢. في «بخ، بر»، والوافي: «ويحتمل».

٣. «الكل»: الثقل من كل ما يتكلف. والكل أيضاً: العيال. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨١١؛ النهاية، ج ٤، ص ١٩٨ (كلل).

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٧، ح ٩٧١٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٨، ح ١١٤٩٠.

٥. في «بخ، بر»، والوسائل: «الحسن».

٦. في «بر»، «ما هذا الحق المعلوم».

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والوسائل والبحار. وفي «بخ، بر، بف» والوافي: «تخرجه». وفي المطبوع: «والرجل».

٨. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «فقال».

٩. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

١٠. في «بر»، «هو».

١١. في البحار: «والرجل».

قَالَ^١: يَصِلُ بِهِ رَجَمًا^٢، وَ يَقْوَى^٣ بِهِ ضَعِيفًا^٤، وَ يَخْمِلُ بِهِ كَلًّا^٥، أَوْ يَصِلُ^٥ بِهِ أَخًا لَهُ فِي اللَّهِ، أَوْ لِنَائِبَتِهِ تَنْوِيهًا^٦، فَقَالَ الرَّجُلُ: اللَّهُ يَعْلَمُ^٧ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتِهِ^٨.

٥٧٣١ / ١٢. وَ عَنْهُ^٩، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ^{١٠} عَزَّ وَ جَلَّ: «لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» قَالَ^{١١}: «الْمَحْرُومُ:

الْمَحَارِفُ^{١٢} الَّذِي قَدْ حَرِمَ كَدَّ يَدِهِ^{١٣} فِي الشَّرَاءِ وَ الْبَيْعِ»^{١٤}.

١. في «بح» والوسائل: «فقال».

٢. في «بخ، بر، بف» والوافي: «رحمه».

٣. هكذا في «ظ، بر، بس» والوافي والوسائل والبحار، هو المحتمل من سائر النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «ويقرى».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ضيافاً».

٥. في «ظ، بخ» «ويصل».

٦. في «بف» - «أو لنائبة تنويه».

٧. في «ظ، ي، ب، بث، بخ، بر، بس» والوافي: «أعلم».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٧، ح ٩٧١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٩، ح ١١٤٩١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٦٨، مقطعاً.

٩. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣١٢ وسنده هكذا: «محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن ابن فضال، عن صفوان الجمال...» وظاهره إرجاع الضمير إلى علي بن محمد بن عبد الله المذكور في سند الحديث ١٠ أخذاً بظاهر السياق. لكن الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد المراد به أحمد بن محمد خالد؛ فإن ابن فضال الراوي عن صفوان الجمال هو الحسن بن علي بن فضال كما في رجال الكشي، ص ٤٤٠، الرقم ٨٢٨، وهو من مشايخ أحمد بن محمد بن خالد، وهو واضح لمن لاحظ أسناد كتاب المحاسن.

ويؤيد ذلك ما ورد في المحاسن، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٣٣٣؛ وج ٢، ص ٦٣٨، ح ١٤٣ من رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال، عن صفوان الجمال.

١٠. في «بث» والوافي: «قول الله».

١١. في «بث، بخ، بر، بف» «فقال».

١٢. «المحارِف»: المحروم المجلود والذي إذا طلب لا يُرْزَق، أو يكون لا يسعى في الكسب، وهو خلاف قولك:

المبارك، يقال: قد حُورِفَ كَسْبُ فلان: إذا شَدَّ عليه في معاشه، كأنه ميل برزقه عنه. راجع: الصالح، ج ٤،

ص ١٣٤٢؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧٠ (حرف). ١٣. في «بخ، بر» «بدنه». وفي «بف» «يديه».

١٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣١٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٦، ح ٩٧٨٠؛ الوسائل، ج ٩،

ص ٤٩، ح ١١٤٩٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٧٩، من قوله: «قال: المحروم المحارِف».

٥٧٣٢ / ١٣ . وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُمَا قَالَا :

«الْمَخْرُومُ: الرَّجُلُ^٢ الَّذِي لَيْسَ بِعَقْلِهِ^٣ بَأْسٌ، وَلَمْ يُبْسَطْ^٤ لَهُ فِي الرِّزْقِ وَهُوَ مُحَازَفٌ^٥».

٥٧٣٣ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

الْمُفَضَّلِ، قَالَ :

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ^٦ : فِي كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةُ مِنَ الْمَالِ ؟

فَقَالَ لَهُ : «الزَّكَاةُ الظَّاهِرَةُ، أَمْ الْبَاطِنَةُ تُرِيدُ؟».

فَقَالَ^٧ : أُرِيدُهُمَا جَمِيعًا.

فَقَالَ^٨ : «أَمَّا الظَّاهِرَةُ: فَفِي كُلِّ أَلْفِ خَمْسَةٍ وَعِشْرُونَ^٩، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ: فَلَا

تَسْتَأْثِرُ^{١٠} عَلَى أَخِيكَ بِمَا هُوَ أَخَوَجُ إِلَيْهِ مِنْكَ»^{١١}.

٥٠١/٣ ٥٧٣٤ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْحَسَنِ^{١٢} بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ جَدَاعَةَ، قَالَ :

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَرَضْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ، فَقَالَ

١. في الوافي: - «أنهما».

٢. في «بخ»: «يفعله».

٣. في «بخ»: «يفعله».

٤. في «بخ»: «يفعله».

٥. في «بخ»: «يفعله».

٦. في «بخ»: «يفعله».

٧. في «بخ»: «يفعله».

٨. في «بخ»: «يفعله».

٩. في «بخ»: «يفعله».

١٠. في «بخ»: «يفعله».

١١. في «بخ»: «يفعله».

١٢. في «بخ»: «يفعله».

لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِلَى غَلَّةٍ تَذْرُكَ» فَقَالَ ^٢ الرَّجُلُ: لَا وَاللَّهِ، قَالَ ^٣: «فَالِى تَجَاوِزَةُ تُؤَبِّ»
 قَالَ: لَا وَاللَّهِ، قَالَ: «فَالِى عَقْدَةٍ تَبَاغُ» فَقَالَ ^٤: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ
 مِمَّنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ فِي أَمْوَالِنَا حَقًّا» ^٦ ثُمَّ دَعَا بِكَيْسٍ فِيهِ ذَرَاهِمٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، فَتَاوَلَهُ
 مِنْهُ قَبْضَةً، ثُمَّ قَالَ ^٧ لَهُ: «اتَّقِ اللَّهَ، وَ لَا تُشْرِفْ، وَ لَا تَقْتَرُ» ^٨، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا؛ إِنَّ
 التَّبْذِيرَ ^٩ مِنَ الْإِسْرَافِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا» ^{١٠} ^{١١}.

● الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ ^{١٢}، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَ ذَلِكَ ^{١٣}.

١. «الغلة»: الدخل الذي يحصل من الزرع والشمر واللبن والإجارة والتاج ونحو ذلك. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٣ (غلل).

٢. في «بث»، بح، جن، + «له».

٣. في «بر»، بف، - «قال».

٤. في «بر»، بف، والوافي: «تؤوب». وفي تفسير العياشي، ص ٥٦: «تؤذي». و«تؤوب»، أي تُقْصَد، يقال: أَبَتْ أَيْتُهُ، أي قصد قَصْدَهُ، وتقول: أَيْبَتْ أَوْبٌ أَبًا، إذا عَزَمْتَ للمسير وتَهَيَّأْتَ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٠٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٨ (أبب).

٥. «العقدة»: الضيقة والعقار، سَمِيَتْ بِهَا لِأَنَّ صَاحِبَهَا اعْتَقَدَهَا مِلْكًا، أي اقْتَنَاهَا وَاتَّخَذَهَا لِنَفْسِهِ. والعقدة أيضًا: المكان الكثير الشجر أو النخل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٦ (عقد).

٦. في «بخ»، بف، والوافي: «قال».

٧. في «بث»، + «له». وفي «بخ»، بر، بف، والوافي: «قال».

٨. في «بث»، + «وأومأ».

٩. في «بث»، «فقال».

١٠. «القترة»: ضيق العيش، يقال: قَتَرَ عَلَى عِيَالِهِ يَقْتَرُ وَيَقْتَرُ قَتْرًا وَقَتْرًا، ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ فِي النِّقَةِ. لسان العرب، ج ٥، ص ٧١؛ المصباح المنير، ص ٤٩٠ (قتر).

١١. «التبذير»: الإسراف في النفقة، وتبذير المال: تفريقه إسرافًا. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٧؛ النهاية، ج ١، ص ١١٠ (بذر).

١٢. الإسراء (١٧): ٢٦. وفي تفسير العياشي: «وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ عَلَى الْقَصْد».

١٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٥٥، عن علي بن جذاعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «قال له: اتَّقِ اللَّهَ وَ لَا تُشْرِفْ»، وفيه، ح ٥٦، عن جميل، عن إسحاق بن عمار، عن عامر بن جذاعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٨، ح ٩٧٢١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥، ح ١١٤٨٦.

١٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن الحسن بن محبوب، عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

١٥. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٩، ح ٩٧٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥، ذيل ح ١١٤٨٦.

٥٧٣٥ / ١٦ . أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^١ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ سَابَاطٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِعَمَّارِ السَّابَاطِيِّ^٢: «يَا عَمَّارُ، أَنْتَ رَبُّ مَالٍ كَثِيرٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، جَعَلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: «فَتَوَدِّي مَا افْتَرَضَ^٣ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الزَّكَاةِ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَخْرِجِ الْحَقَّ^٤ الْمَغْلُومَ مِنْ مَالِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَصِلَ قَرَابَتَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَصِلَ^٥ إِخْوَانَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ: «يَا عَمَّارُ، إِنَّ^٦ الْمَالَ يَفْنَى، وَ الْبَدَنَ يَبْلَى^٧، وَ الْعَمَلَ يَبْقَى، وَ الدِّيَانَ^٨ حَتَّى لَا يَمُوتَ؛ يَا عَمَّارُ، إِنَّهُ^٩ مَا قَدَّمْتَ فَلَنْ يَسْبِقَكَ^{١٠}، وَ مَا أَخَّرْتَ فَلَنْ يَلْحَقَكَ^{١١}».

١. هكذا في حاشية «ب» وظاهر «ي». وفي «ظ» جن، والمطبوع والرسائل: «أحمد بن محمد بن عبدالله». وفي «بث» ب، «بس»: «أحمد بن أبي عبدالله». وفي «بغ» بر، «بف»: «أحمد بن محمد». وفي الكافي، ح ٦١٠١: «علي بن محمد بن بندار» بدل «أحمد بن عبدالله».

وأحمد بن عبدالله هذا، هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي الذي يروي عن جده أحمد بن أبي عبدالله البرقي في كثير من أسناد كتب الشيخ الصدوق، وكذا يروي عنه جميع كتب محمد بن خالد البرقي. ووردت رواية المصنف عنه بعنوان أحمد بن عبدالله عن أحمد بن أبي عبدالله و عن أحمد بن محمد البرقي في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٣٥، الرقم ٨٩٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ١٣٥، الرقم ٦٢٥. وانظر أيضاً على سبيل المثال: علل الشرائع، ص ١٤١، ح ٢؛ ص ٥١٢، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٤١، ح ٦٥؛ الخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣٠؛ و ص ٤٣٤، ح ١٩.

٢. في الكافي، ح ٦١٠١: «- الساباطي».

٣. في «بغ» بر، «بف» والوافي: «فرض».

٤. في الكافي، ح ٦١٠١: «- الحق».

٥. في «بغ»: «- قال: فتصل قرابتك؟ قال: نعم».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والكافي، ح ٦١٠١ والفقيه. وفي المطبوع: «وتصل».

٧. في «بغ» بر، «بف»: «- وإن».

٨. في «ظ» و«سبيلي».

٩. «الديان»: القهار، والقاضي، والحاكم، والسانس، والحاسب، والمجازي الذي لا يضيّع عملاً، بل يجزي بالخير والشر. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٦-١٦٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٧٥ (دين).

١٠. في «بر»: «- وإنه».

١١. أي لا يفوتك ولا يتجاوز عنك، بل يصل إليك جزاؤه لامحالة.

١٢. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل المعروف، ح ٦١٠١. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٧، ح ١٥٧٨، معلّقاً عن عمار بن

٥٧٣٦ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بصير، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ»^٣؟ فَقَالَ: «الْفَقِيرُ: الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ^٤، وَالْمَسْكِينُ^٥ أَجْهَدُ مِنْهُ، وَالْبَائِسُ أَجْهَدُ هُمْ، فَكُلٌّ^٦ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْكَ، فَأِعْلَانَهُ أَفْضَلُ مِنْ إِسْرَارِهِ، وَكُلٌّ^٧ مَا كَانَ تَطَوُّعاً، فَأِسْرَارُهُ أَفْضَلُ مِنْ إِعْلَانِهِ، وَلَوْ^٨ أَنَّ رَجُلًا يَحْمِلُ^٩ زَكَاةَ مَالِهِ عَلَى عَاتِقِهِ فَقَسَمَهَا غَلَابِيَّةً، كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا جَمِيلًا»^{١٠}.

موسى الساباطي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٨، ح ٩٧٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٠، ذيل ح ١١٤٩٥.

١. في التهذيب: «أحمد بن خالد»، والمذكور في بعض نسخه: «محمد بن خالد» وهو الصواب.

٢. في «بر»، بفتح: «بحر».

٣. التوبة (٩): ٦٠.

٤. هكذا في «بث»، بخ، بر، بفتح: «والوافي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥. في تفسير العياشي: «يسأل» بدل «لا يسأل الناس».

٦. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ١٢: «اختلف الأصحاب وغيرهم في أَنَّ الفقراء والمساكين هل هما مترادفان أو متغايران؟ فذهب جماعة منهم المحقق إلى الأول، وبهذا الاعتبار جعل الأصناف سبعة. وذهب الأكثر إلى تغايرهما. ثم اختلف هؤلاء فيما يتحقق به التغاير، فقيل: إِنَّ الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل، والمساكين هو الذي يسأل، وقيل بالعكس، وقيل الفقير هو المزمع المحتاج، والمساكين: هو الصحيح المحتاج، وهو اختيار ابن بابويه، وقيل بالعكس، وقيل: إِنَّ الفقير الذي لا شيء له، والمساكين: الذي له بلغة من العيش، وهو اختيار الشيخ في المبسوط والجمال وابن بَرَّاج وابن حمزة، وقيل بالعكس». وراجع أيضاً: المبسوط، ج ١، ص ٢٤٦؛ المعبر، ج ٢، ص ٥٦٥-٥٦٦.

٧. في «بخ»، بر، بس، بفتح: «والوافي» والتهذيب: «وكل».

٨. في التهذيب: «- كل».

٩. في «بخ»، بر، بس، بفتح: «والوافي» والتهذيب: «حمل».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٧، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٦٥، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «والبائس أجهدهم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٥، ح ٩٣٥٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١٢٠٩٢.

٥٠٢/٣

١٨ / ٥٧٣٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام} فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ تَخَفُوهُمَا وَتُؤْتُوهُمَا الْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ
لَكُمْ»^٢ فَقَالَ: «هِيَ سِوَى الزَّكَاةِ؛ إِنَّ الزَّكَاةَ عَلَيَّيْتَهُ غَيْرَ سِرٍّ»^٣.

١٩ / ٥٧٣٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٤، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^{عليه السلام}: أَنَّهُ سَأَلَهُ^٥ عَنِ الْفَقِيرِ وَالْمِسْكِينِ؟
فَقَالَ: «الْفَقِيرُ: الَّذِي لَا يَسْأَلُ^٦، وَالْمِسْكِينُ: الَّذِي هُوَ أَجْهَدُ مِنْهُ، الَّذِي
يَسْأَلُ^٧»^٨.

٢٠ / ٥٧٣٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^٩

١. في «بخ، بف»: - «بن إبراهيم». وفي «بر» وحاشية «بف»: «عنه».

٢. البقرة (٢): ٢٧١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٨، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٩، عن الحلبي،
عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٤، ح ٩٧٧٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣١٠،
ح ١٢٠٩٣.

٤. هكذا في «بث، بح، بخ، بر، بف، جن» وحاشية «بس» والوسائل. وفي «ظ، ي، بس» والمطبوع: «محمد بن
الحسن».

وقد روى محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين جميع كتب صفوان بن يحيى وتكرر هذا الارتباط في كثير
من الأسناد، ولم يثبت توسط محمد بن الحسن بين محمد بن يحيى وبين صفوان بن يحيى في موضع. راجع:
الفهرست للطوسي، ص ٢٤١، الرقم ٣٥٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤١٢-٤٠٨.

٥. في «بر، بف»: «سأل». وفي الوافي: «سئل». ٦. في تفسير العياشي: «يسأل» بدون «لا».

٧. في «بخ»: «هو الذي».

٨. في «ظ، ي، بس، بف، جن» وتفسير العياشي: «لا يسأل».

٩. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٦٤، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١٠، ص ١٦٤، ح ٩٣٥٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٠، ح ١١٨٥٧.

١٠. في «بر»: - «محمد بن».

أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِلرَّضَاءِ شَيْئاً، فَقَالَ: «اضْبِرْ؛ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يَضَنَّ اللَّهُ لَكَ^١ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ثُمَّ قَالَ: «فَوَ اللَّهِ، مَا^٢ أَخَّرَ^٣ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا خَيْرٌ لَهُ مِمَّا عَجَّلَ لَهُ فِيهَا» ثُمَّ صَغَرَ الدُّنْيَا، وَ قَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ هِيَ؟».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ صَاحِبَ النُّعْمَةِ عَلَى خَطَرٍ؛ إِنَّهُ^٤ يَجِبُ عَلَيْهِ حُقُوقُ اللَّهِ فِيهَا، وَاللَّهُ^٥ إِنَّهُ^٦ لَتَكُونُ^٧ عَلَيَّ النُّعْمُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، فَمَا أُرَازِلُ^٨ مِنْهَا عَلَى وَجَلٍ - وَ حَزَّكَ يَدُهُ - حَتَّى أَخْرَجَ مِنَ الْحُقُوقِ الَّتِي تَجِبُ^٩ لِلَّهِ عَلَيَّ^{١٠} فِيهَا».

فَقُلْتُ^{١١}: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَنْتَ فِي قَدْرِكَ تَخَافُ هَذَا؟

قَالَ^{١٢}: «نَعَمْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي عَلَى^{١٣} مَا^{١٤} مَنَّ بِهِ^{١٥} عَلَيَّ».

٢- بَابُ مَنَعِ الزَّكَاةِ

٥٧٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في «هـ»: + «وشيئاً».

٢. في حاشية «جن» والبحار: «ادخر».

٣. في «بع»: - «والله».

٤. في «بث»، «بر»، «بس»، «بف» والبحار: «ليكون».

٥. في «جن»: «فما زال». وفي الوافي: «فلا أزال».

٦. في الوافي: - «علي».

٧. في «بر»، «بف» والوافي: «فقال».

٨. في «بع»، «بر» وحاشية «بف»: «بما».

٩. في «بر» وحاشية «بف»: - «به». وفي الوافي: «بما من» بدل «على ما من به». وقال: «ولعل المراد بآخر الحديث: إني أخاف من النعم أن لا أخرج من حقوقها، فأحمد ربي بإخراج حقوقها الذي هو أيضاً مما من الله به علي».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٥، ح ٩٩١٨، الوسائل، ج ٩، ص ٤٣، ح ١١٤٨١، البحار، ج ٤٩، ص ١٠٥، ح ٣٢.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^١ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدٌ، مَا مِنْ أَحَدٍ يَمْنَعُ^٢ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ شَيْئاً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُعْبَاناً مِنْ نَارٍ مَطْوِوقاً فِي عُنُقِهِ، يَنْهَشُ مِنْ لَحْمِهِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ الْحِسَابِ».

ثُمَّ قَالَ: «هُوَ^٣ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي مَا بَخَلُوا بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ»^٤.

٥٠٣/٣ ٥٧٤١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ يَرْفَعُهُ^٥، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي الْمَسْجِدِ إِذْ قَالَ: قُمْ يَا فَلَانُ، قُمْ يَا فَلَانُ، قُمْ يَا فَلَانُ^٦ حَتَّى أُخْرِجَ خَمْسَةَ نَفَرٍ، فَقَالَ: أَخْرِجُوا مِنْ مَسْجِدِنَا، لَا تَصَلُّوا فِيهِ وَ أَنْتُمْ لَا تَزْكُونَ»^٧.

٥٧٤٢ / ٣. يُونُسُ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. آل عمران (٣): ١٨٠.

٢. في «ظ» بـ، «بح» وحاشية «جن» وثواب الأعمال: «منع».

٣. في «جن»: «هو».

٤. ثواب الأعمال، ص ٢٧٨، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن مسلم،

عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨، ح ٩١٠٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢، ذيل

ح ١١٤٢٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٥.

٥. في التهذيب: «- يرفعه».

٦. في «ث»، بخ، بر، وحاشية «بح»: «إلى».

٧. في الوافي: «إلى» بدل «عن رجل، عن».

٨. في «بح»: «- قم يا فلان».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٢، ح ١٥٩٢، معلقاً عن ابن مسكان.

المقنعة، ص ٢٦٨، مرسلاً عن ابن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٠، ص ٣٦، ح ٩١٠٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤، ذيل ح ١١٤٢٦.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مزار. وقد غفل الشيخ

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَنَعَ قِيرَاطًا^١ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا مُسْلِمٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «رَبِّ ارْزُقُونِي ۖ لَعَلِّي صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ»^٢».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَلَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ»^٣.

٥٧٤٣ / ٤. يُؤْنَسُ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ ذِي زَكَاةٍ مَالٍ^٥: نَخْلٍ، أَوْ زَنْعٍ، أَوْ كَزَمٍ يَمْنَعُ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا قَلَّدَهُ اللَّهُ تَرْبَةً أَرْضِهِ، يُطَوَّقُ بِهَا^٦ مِنْ سَنَعٍ أَرْضِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٧.

٥٧٤٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ

١. الطوسي عن وقوع التعليق في السند وقال في التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٥: «محمد بن يعقوب مرسلًا عن يونس بن عبد الرحمن، عن علي بن أبي حمزة...».

١. قال الجوهري: «القيراط: نصف دانق، وأصله: قِرَاطٌ بالتشديد؛ لأنَّ جمعه قِرَارِيطٌ»، وقال ابن الأثير: «القيراط: جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشره في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين، والياء فيه بدل من الراء؛ فَإِنَّ أصله: قِرَاطٌ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١؛ النهاية، ج ٤، ص ٤٢ (قرط).

٢. المؤمنون (٢٣): ٩٩-١٠٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٥، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١١، ح ١٥٩١؛ و ص ١٢، ح ١٥٩٣، معلقاً عن أبي بصير. وفيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ. وفي المحاسن، ص ٨٨، كتاب عقاب الأعمال، صدر ح ٢٩؛ و ثواب الأعمال، ص ٢٨١، صدر ح ٨، بسندهما عن بعض أصحابنا، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفي تفسير القمي، ج ٢، ص ٨٨؛ والمقنعة، ص ٢٦٨، مرسلًا، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «فليس بمؤمن ولا مسلم» مع اختلاف يسير. والواقي، ج ١٠، ص ٣٦، ح ٩١٠١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢، ح ١١٤٥١.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١١، ذيل ح ١٥٩١؛ التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٦، وفيهما: «وفي رواية أخرى: ولا تقبل له صلاة». المقنعة، ص ٢٦٨، مرسلًا، مع اختلاف يسير. والواقي، ج ١٠، ص ٣٦، ح ٩١٠٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢، ح ١١٤٥٢.

٥. السند معلقٌ كسابقه.

٦. في «بر»: «ومال».

٧. في «ظ»، «ي»، «بح»، «س»، «جن»: «وبه».

٨. الواقي، ج ١٠، ص ٣٨، ح ٩١٠٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦، ح ١١٤٣٢.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^١، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دَمَانٍ فِي الْإِسْلَامِ حَلَالٌ مِنَ اللَّهِ^٣ لَا يَقْضِي فِيهِمَا أَحَدٌ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ قَائِمًا أَهْلَ النَّبِيِّ، فَإِذَا بَعَثَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- قَائِمًا أَهْلَ النَّبِيِّ، حَكَمَ فِيهِمَا بِحُكْمِ اللَّهِ، لَا يُرِيدُ عَلَيْهِمَا بَيِّنَةً: الرَّأْيِي الْمُخَصَّنُ يَرْجُمُهُ، وَ مَانِعُ الزَّكَاةِ يَضْرِبُ عُنُقَهُ^٤».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

١. الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٨، عن محمد بن عليٍّ، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن مالك بن عطية. وإلى ذلك يشير ما يأتي في ذيل الخبر من قول المصنف: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى نَحْوِهِ».

وعبد الله بن عبد الرحمن هذا من رواية عبد الله بن القاسم؛ فقد روى محمد بن الحسن بن شُمُون عن عبد الله بن عبد الرحمن كتاب عبد الله بن القاسم، وتكرر هذا الارتباط في بعض الأسناد -فلا يعد- سقوط «عن عبد الله بن القاسم» بين عبد الله بن عبد الرحمن وبين مالك بن عطية في سندنا هذا. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٤ و ٤٨٦ ويؤكد ذلك عدم ثبوت رواية عبد الله بن عبد الرحمن عن مالك بن عطية في موضع. ٢. في «بر، بف» والوافي وكمال الدين: -«لي».

٣. في «بر، بف» والمحاسن وثواب الأعمال: -«من الله».

٤. في المحاسن وكمال الدين وثواب الأعمال: + «بحكم الله عز وجل».

٥. قال العلامة عليه السلام في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٧: «أجمع المسلمون كافة على وجوبها -أي الزكاة- في جميع الأعصار، وهي أحد الأركان الخمسة. إذا عرفت هذا، فمن أنكر وجوبها مَن ولد على الفطرة ونشأ بين المسلمين، فهو مرتد يقتل من غير أن يستتاب، وإن لم يكن عن فطرة بل أسلم عقيب كفر، استتيب -مع علم وجوبها- ثلاثاً، فإن تاب وإلا فهو مرتد وجب قتله. وإن كان مَن يخفى وجوبها عليه؛ لأنه بالبادية، أو كان قريب العهد بالإسلام، عُرِفَ وجوبها ولم يحكم بكفره». ونقل ما ذكرناه في مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٧، ثم قال: «هذا كلامه عليه السلام وهو جيد، وعلى ما ذكره من التفصيل يحمل ما رواه الكليني وابن بابويه عن أبان بن تغلب...».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١١، ح ١٥٨٩، معلقاً عن أبان بن تغلب؛ كمال الدين، ص ٦٧١، ح ٢١، بسنده عن أبان بن تغلب، وفيهما مع اختلاف يسير. الخصال، ص ١٦٩، باب الثلاثة، ح ٢٢٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ١٠، ص ٤١، ح ٩١١٢ والوسائل، ج ٩، ص ٣٢، ذيل ح ١١٤٥٤؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧١، ح ١٦٢.

مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَحْوَهُ.^١

٥٧٤٥ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ نَابِيتٍ، عَنْ ٥٠٤/٣

عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ آدَى^٢ الزَّكَاةَ، فَتَقَصَّصَتْ مِنْ مَالِهِ؛ وَ لَا مَنَعَهَا أَحَدٌ، فَزَادَتْ فِي مَالِهِ».^٣

٥٧٤٦ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٤، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمْنَعُ دِرْهَمًا فِي^٦ حَقِّهِ^٧ إِلَّا أَنْفَقَ اثْنَيْنِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، وَ مَا مِنْ^٨ رَجُلٍ يَمْنَعُ^٩ حَقًّا مِنْ^{١٠} مَالِهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ^{١١}

١. المحاسن، ص ٨٧، كتاب عقاب الأعمال، صدرح ٢٨. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٨٠، ح ٦، بسنده عن محمد بن علي الكوفي، عن موسى بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤١، ح ٩١١٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢، ذيل ح ١١٤٥٤.

٢. في «ف»، بس، جن، «والفقيه والمقنعة»: «وما أدّى أحد».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١، ح ١٥٩٠، معلقاً عن عمرو بن جميع. الجعفریات، ص ٥٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله وآخره. المقنعة، ص ٢٦٩، مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢، ح ٩١١٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣، ح ١١٤٢٥.

٤. في «بر» والكافي، ح ٥٩٠٠، التهذيب: «- وبين عيسى».

٥. في «بخ»، بر، بف، «والوافي والفقيه والمقنعة»: «رجل».

٦. في حاشية «ب»، بس، «والكافي، ح ٥٩٠٠: «من».

٧. في الكافي، ح ٥٩٠٠: «حق».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «- من».

٩. في «ب» والكافي، ح ٥٩٠٠: «منع».

١٠. في «بخ»، بر، بف، «والوافي والفقيه والتهذيب: «في».

١١. في «بخ» والتهذيب: «- به».

حَيَّةٌ مِنْ نَارٍ^٢ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٣.

٥٧٤٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي

بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٥: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَالٌ لَا يُزَكَّى^٦».

٥٧٤٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٦ يَعْني الْأَوَّلَ^٦، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ أَخْرَجَ زَكَاةَ^٧ مَالِهِ^٨

تَامَةً، فَوَضَعَهَا فِي^٩ مَوْضِعِهَا، لَمْ يُسْأَلْ مِنْ أَثْنِ اكْتَسَبَ مَالَهُ^{١٠}»^{١١}.

٥٧٤٩ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مِهْرَانَ^{١٢}، عَنْ

١. في حاشية «ب» والمقنعة: «في».

٢. في «ب»، بخ، بر، بف، والوافي والمقنعة: «النار».

٣. الكافي، كتاب الزكاة، باب الزكاة لا تطى غير أهل الولاية، صدر ح ٥٩٠٠. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٠٢،

صدر ح ٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١، ح ١٥٨٨، معلقاً عن عبيد بن زرارة. المقنعة، ص ٢٦٨،

مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤١، ح ٩١١٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣، ذيل

ح ١١٤٧٩.

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤، ح ٩١٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦، ح ١١٤٣٣.

٥. في «بخ»: «بن إبراهيم».

٦. في الكافي، ح ٦١٤٩: «عن مهدي، عن أبي الحسن موسى^٦ بدل «عن أبي الحسن^٦، يعني الأول».

٧. في «بخ»: «من». وفي «بر، بف»: «زكاته من».

٨. في «بف»: «ماله». وفي الكافي، ح ٦١٤٩: «من ماله الزكاة» بدل «زكاة ماله».

٩. في «بخ»: «في».

١٠. في الكافي، ح ٦١٤٩: «اكتسب مالك».

١١. الكافي، كتاب الزكاة، باب معرفة الجود والسخاء، ذيل ح ٦١٤٩. وفي ثواب الأعمال، ص ٦٩، ح ١، بسنده

عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مهدي رجل من أصحابنا، عن

أبي الحسن الأول^٦، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٩، ح ١٥٨١، مرسلاً عن أبي الحسن موسى بن

جعفر^٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤، ح ٩١٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١١٨٧٥؛ وج ٢١، ص ٥٤٤،

ح ٢٧٨٢٠.

١٢. لم نجد رواية من يسمّى باسم ابن مهران عن ابن مسكان - وهو عبدالله - في شيء من الأسناد، والخبر تقدّم

ابن مسكان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؟^١

قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مَنَعَ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ شَيْئاً إِلَّا جَعَلَ^٢ اللَّهُ لَهُ^٣ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُغْبَاناً مِنْ نَارٍ، يَطَوَّقُ فِي عُنُقِهِ، يَنْهَشُ مِنْ لَحْمِهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْحِسَابِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٤ قَالَ: «مَا بَخَلُوا بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ»^٥.

٥٧٥٠ / ١١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، سَأَلَ الرَّجْعَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ

١. في ح ٥٧٤٠ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن مسكان. فاحتمال كون «ابن مهران» محرفاً من «ابن أبي عمير» غير منفي.

١. آل عمران (٣): ١٨٠. ٢. في «بف»: «جعله».

٣. في «بخ، بف، والوافي»: «له». ٤. في «بر»: «- قال: ما من عبد - إلى - يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٧، معلقاً عن محمد بن مسلم، من قوله: «ما من عبد منع من زكاة ماله». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٥٨، عن محمد بن مسلم، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩، ح ٩١٠٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢، ذيل ح ١١٤٢٢، الباب ٣، ح ٣.

٦. في «بخ، بر، بف»: «علي بن الحسن». وفي جامع الرواة نقلاً من نسخة: «محمد بن الحسين».

ولا يستقيم السند على أي من الاحتمالات الثلاثة؛ أمّا علي بن الحسين، فلم نجد في هذه الطبقة من يسمّى به. وأمّا علي بن الحسن - والمراد به ابن فضال - فيكون المراد من أحمد بن محمد هو العاصمي شيخ الكليني، فلم نجد روايته عن وهيب بن حفص في موضع. ومحمد بن الحسين وإن كان راوياً لكتاب وهيب بن حفص، وروى عنه في بعض الأسناد، لكن رواية أحمد بن محمد - سواء أكان المراد به أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق، أو العاصمي شيخ الكليني - عنه لا تخلو من تأمل.

ولعل الأصل في السند كان «عن محمد بن الحسين...»، وكان الضمير راجعاً إلى محمد بن يحيى، لكنّه صحّف «عنه» بـ «أحمد»، ثم فسر أحمد بـ «بن محمد». كما أنّه صحّف «محمد بن الحسين» بـ «علي بن الحسين» ثم بـ «علي بن الحسن»، والله هو العالم.

ويؤيد ذلك ما تقدّم في نفس المجلّد، ح ٤١٤٥ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿رَبِّ اجْعَلُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾^١.

٥٧٥١ / ١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ بَغْفِصِ

٥٠٥/٣ أَصْحَابِنَا^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ خَيْرٌ مِنْ عِشْرِينَ حَجَّةً، وَ حَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوءٍ ذَهَباً يُنْفِقُهُ فِي بَرٍّ حَتَّى يَنْفَدَ^٣». قَالَ^٤: «وَأَوْ لَا أَفْلَحَ مَنْ صَيَّعَ عِشْرِينَ بَيْتاً مِنْ ذَهَبٍ بِخَمْسَةِ وَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا^٥».

فَقُلْتُ: وَ مَا مَعْنَى خَمْسَةِ وَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا^٦؟

قَالَ^٧: «مَنْ مَنَعَ^٨ الرِّكَاءَ، وَ قَفَّتْ صَلَاتُهُ حَتَّى يَزْكِيَ^٩».

١. المؤمنون (٢٣): ٩٩-١٠٠.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. المحاسن، ص ٨٧، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ٢٧، مرسلًا عن أبي بصير. ثواب الأعمال، ص ٢٨٠، ح ٥، مرسلًا وفيه: «ذكر أحمد بن أبي عبدالله أنَّ في رواية أبي بصير...» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧، ح ٩١٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦، ح ١١٤٣٥.

٣. هكذا في «بث، يح، يخ، ير، بف، جر، جن» والوافي والتهذيب، ج ٤. وفي: «ظ، بس» والمطبوع والوسائل: «أصحابه».

٤. في الوافي والكافي، ح ٤٧٩٢ والفقيه والتهذيب، ج ٢ و ٥: «وفريضة».

٥. في «بر» والكافي، ح ٤٧٩٢ والفقيه والتهذيب، ج ٢: «حتى يفنى».

٦. في «بخ» والوافي: - «قال».

٧. في الوافي: «عني بخمسة وعشرين درهماً خمسة وعشرين من ألف ويأتي ما يؤيد هذا المعنى في الباب الآتي، والمراد نفي الفلاح عن كان له ما هو خير من عشرين بيتاً من ذهب يتفق في برٍّ، وهو كل صلاة فريضة صلاها فضيع ذلك بمنعه خمسة وعشرين درهماً من كل ألف درهم».

٨. في «بر» والوافي والتهذيب، ج ٤: - «درهماً».

٩. في «يح» والوافي: «فقال».

١٠. في «جن»: - «من».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ١٢، ح ٣٣٠، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ونوابهما، ح ٦٨٩٤، بسند آخر، و تمام الرواية فيه: «حجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق به حتى يفنى». وفيه، كتاب

٥٧٥٢ / ١٣ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٢: «مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ^٣ مَالٌ لَا يَزْكَى»^٤.

٥٧٥٣ / ١٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَنَعَ قَيْرَاطًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَيَمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا،

أَوْ نَصْرَانِيًّا»^٥.

٥٧٥٤ / ١٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِسْحَاقَ^٦:

قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ضَاعَ مَالٌ فِي بَرٍّْ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا بِتَضْيِيعٍ

١. الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٩٢؛ والتهذيب ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٥؛ وج ٥، ص ٢١، ح ٦١، بسند آخر.
 ٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٣٠، مرسلاً؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٧، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الخصة الأخيرة إلى قوله: «ينفقه في بَرٍّْ حَتَّى ينفد» مع اختلاف بسير. وفيه، ص ١٢، ح ١٥٩٤، مرسلاً، مع اختلاف بسير. وراجع: الأمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ٣٩، ح ٢١. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥، ح ٩٠٩٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٧، ح ١١٤٣٦.

١. في «بر»:- «بن صدقة».

٢. في «بر، بف»:- «قال». وفي الكافي، ح ٢٣٧٧ وقرب الإسناد: «رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً لأصحابه».

٣. في الكافي، ح ٢٣٧٧ وقرب الإسناد: «كُلٌّ».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، صدر ح ٢٣٧٧. وفي قرب الإسناد، ص ٦٨، صدر ح ٢١٨، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٦، معلقاً عن مسعدة. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣، ح ٩١٢١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣، ح ١١٤٢٣؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢١٨، ح ٢٦.

٥. في نواب الأعمال:- «قيراطاً من».

٦. في «ي»: «وإن شاء» بدل «أو».

٧. المحاسن، ص ٨٧، كتاب عقاب الأعمال، ضمن ح ٢٨؛ ثواب الأعمال، ص ٢٨١، ح ٧، مع زيادة في أوله، وفيها مرسلاً عن أبي بصير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧، ح ٩١٠٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٣، ح ١١٤٥٣.

٨. في «ظ»: «بن عثمان».

الرَّكَاءَ، وَلَا يُصَادُ مِنَ الطَّيْرِ إِلَّا مَا ضَيَّعَ تَسْبِيحُهُ»^١.

١٦ / ٥٧٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْعَ الرَّكَاءِ يَطْوُقُ بِحَيَّةٍ قَرَاءَةً^٢، تَأْكُلُ^٣ مِنْ دِمَاغِهِ، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٤.

١٧ / ٥٧٥٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: قَالَ^٦ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا مُنِعَتْ الرَّكَاءُ، مَنَعَتْ الْأَرْضُ بَرَكَاتِهَا»^٧.

١. المحاسن، ص ٢٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٨، بسنده عن إسحاق بن عمار، عمن سمع أبا عبد الله عليه السلام، مع اختلاف سير وزيادة. الفقيه، ج ٢، ص ١٢، ح ١٥٩٥، مرسلًا. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢، ح ٩١١٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨، ح ١١٤٣٨.

٢. «فرعاء»: مؤنث الأقرع، وهو الذي ذهب شعر رأسه من أفة، ومن الحيات الذي يتمقط، أي يسقط شعر رأسه زعموا لجمعه السم فيه، قال ابن الأثير: «يريد حية قد تمقط جلد رأسه لكثرة سمه وطول عمره». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٤٤ (قرع).

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه. وفي المطبوع: «وتأكل».

٤. الأمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ١٩، ح ١٩، بسنده عن الحسن بن فضال، عن علي بن عقبة. الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٥، معلقًا عن أيوب بن راشد. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨، ح ٩١٠٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣، ح ١١٤٢٤.

٥. في «بح»، «بخ»، «بر»، «جن»، «-الحسن».

٦. في «بح» والأمالي للصدوق: «+ وقال».

٧. الأمالي للصدوق، ص ٣٠٨، المجلس ٥١، ضمن ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ ثواب الأعمال، ص ٣٠٠، ضمن ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. علل الشرائع، ص ٥٨٤، باب نوادر العلل، ضمن ح ٢٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسن بن محبوب. الأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ضمن ح ١٣، بسنده عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة الشمالي، عن أبي جعفر، عن كتاب علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله. وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣، ح ٩١٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦، ح ١١٤٣١.

١٨ / ٥٧٥٧ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَصْبَاطٍ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَالِمِ مَوْلَى أَبَانٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ طَيْرٍ يُصَادُ إِلَّا بِتَرْكِهِ^٢ التَّسْبِيحِ، وَ مَا مِنْ مَالٍ يُصَابُ إِلَّا بِتَرْكِ الزَّكَاةِ^٣».

١٩ / ٥٧٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ ذِي مَالٍ - ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ - يَمْنَعُ زَكَاةَ مَالِهِ^٤ إِلَّا حَبَسَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ^٥ قَرْقَرٍ^٦، وَ سَلَطَ عَلَيْهِ شُجَاعًا^٧ أَقْرَعَ يُرِيدُهُ

١. هكذا نقله العلامة الخبير السيد موسى الشبيري - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها بـ«خ». وفي «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جن»، «المطبوع والوسائل والبحار»: «التميمي».

والصواب ما أثبتناه، والمراد من عليّ بن الحسن التيمي هو عليّ بن الحسن بن فضال، يروي عنه أحمد بن محمد العاصمي - وكنيته أبو عبدالله - كما تقدّم في ح ٢٤٣٩، ويروي هو عن عليّ بن أسباط في عددٍ من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٦٢-٥٦٣، و ص ٥٧٠. هذا، وقد ظهر من ذلك أنّ ما ورد في «بخ»، «بر»، «بف»، من «أبو عليّ العاصمي» بدل «أبو عبدالله العاصمي» سهو.

٣. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٧، بسند آخر، إلى قوله: «إلا بتركه التسبيح». الفقيه، ج ٢، ص ٧، ضمن ح ١٥٧٩، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٨٣ عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «إلا بتركه التسبيح» وفي كلّها مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ٢٥، مرسلاً، الوافي، ج ١٠، ص ٤٣، ح ٩١١٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨، ح ١١٤٣٩؛ البحار، ج ٦٤، ص ٣٥، ح ١٠.

٤. في المحاسن وتفسير القمي والثواب: «ولا فضة».

٥. في تفسير القمي: «أو خمسة».

٦. «القاع»: المكان المستوي الواسع في وطاء من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه ويستوي نباته. وقيل: القاع: أرض سهلة مطمئة قد انفرجت عنها الجبال والأكام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٣٢، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٤ (قبح).

٧. في «ظ»، «بخ»، «بر»، وحاشية «بس» والبحار والمحاسن وتفسير القمي: «قفر». «والقَرْقَر»: الأرض المستوية المطننة اللينة. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٤٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٢ (قرر).

٨ «الشجاع»، بضمّ الشين وكسر ها: الحية، أو الذكر منها، أو ضرب منها صغير. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٠.

وَهُوَ يَحِيدُ^١ عَنْهُ^٢، فَإِذَا رَأَى^٣ أَنَّهُ لَا مَخْلَصَ^٤ لَهُ مِنْهُ^٥، أَمَكَّنَهُ مِنْ يَدِهِ، فَقَضَمَهَا^٦ كَمَا يَقْضِمُ^٧ الْفُجْلُ^٨، ثُمَّ يَصِيرُ طَوْقًا فِي عُنُقِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٩: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^{١٠} وَمَا مِنْ ذِي مَالٍ - إِبِلٍ، أَوْ غَنَمٍ، أَوْ بَقَرٍ - يَمْنَعُ^{١١} زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا حَبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَزَقٍ^{١٢}، يَطْوُهُ^{١٣} كُلُّ ذَاتٍ^{١٤} ظِلْفٍ^{١٥}

ج ٤٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٢ (شجع).

١. في «بح»: «معيد». وفي حاشية «ظ»: «يميل».

٢. في تفسير القمي: «سباعاً تريده وتحيد عنه فيه» بدل «شجاعاً أقرع يريد» وهو يحيد عنه». وحاد عن الشيء يحيد، أي مال و عدل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٧؛ النهاية، ج ١، ص ٤٦٦ (حيد).

٣. في تفسير القمي: «علم».

٤. في «ظ»: «بث، يخ، بر، بف»، وحاشية «جن» والوافي والبحار والفقهاء والثواب والمعاني: «لا يتخلص». وفي المحاسن: «لا يتخلص». وفي تفسير القمي: «لا محيص».

٥. في «ظ»: «بث، يخ، بر، بف»، وحاشية «جن» والوافي والبحار والفقهاء والمحاسن والثواب والمعاني: «-وله».

٦. في تفسير القمي: «-منه».

٧. في «ظ»: «فقصمها». وفي «بر»: «فقصمها». والقَصْمُ: الأكل بأطراف الأسنان، أو الأكل يابساً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٤ (قضم).

٨. في «ظ»: «تقصم». وفي «بر»: «تقصم». وفي «بف»: «تقصم».

٩. في الوافي: «الفجل». و«الفجل»، وزان قفل: بقلة معروفة. وقيل: أرومة نبات خبيثة الجشاء، معروف، ولها خواص ذكرها صاحب القاموس، ثم قال: «وحبّ الفجل: دواء آخر ومنه يتخذ دهن الفجل». راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٥؛ المصباح المنير، ص ٤٦٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٥ (فجل).

١٠. في «بث، يخ، بر، بف»: «+ ذكره». ١١. في تفسير القمي: «-ثم يصير - إلى - يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٢. في الفقهاء والمحاسن وتفسير العياشي وتفسير القمي والثواب والمعاني: «بقر أو غنم».

١٣. في البحار: «+ من».

١٤. في «ظ»، «بث، يخ، بر»، وحاشية «بث»، «بس، جن»، و«مرأة العقول والبحار والمحاسن وتفسير العياشي وتفسير القمي: «قفر».

١٥. في المحاسن: «تطؤه». وفي تفسير العياشي: «ينطحه». وفي تفسير القمي: «ينطحه كل ذات قرن بقرنها».

١٦. في «بث»، «بث، يخ، بر، بس، بف» وتفسير القمي وثواب الأعمال: «ذي».

١٧. «الظلف»: من الشاة والبقر ونحوه كالظفر من الإنسان، وقيل: هو لها بمنزلة القدم لنا. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١١١ (ظلف).

بِظُلْفِهَا، وَ يَنْهَشُهُ^١ كُلُّ ذَاتٍ^٢ نَابٍ بِنَابِهَا^٣؛ وَ مَا مِنْ ذِي مَالٍ - نَخْلٍ، أَوْ كَرْمٍ، أَوْ زَرْعٍ -
يَمْنَعُ زَكَاتَهَا إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ رِيعَةً^٤ أَرْضِهِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ إِلَى^٥ يَوْمِ الْقِيَامَةِ^٦.

٥٧٥٩ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْقَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٨، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا حَبَسَ عَبْدٌ^٩ زَكَاةً^{١٠}،
فَزَادَتْ فِي مَالِهِ^{١١}».

٥٧٦٠ / ٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

١. في «بخ، بر، بف»: «ونتهشه». ٢. في «بس» وثواب الأعمال: «ذي».

٣. في «جن»: «بأنيابها».

٤. في «ث، بخ، بر، والبحار»: «ريعة». وفي «بخ»: «+ كل». وفي معاني الأخبار: «ريقة». و«ريعة»: واحد الربع، وهو المكان المرتفع من الأرض، وقيل: هو الجبل الصغير، وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧٢ (ربع).

وفي هامش المطبوع: «المراد بالريعة هاهنا أصل أرضه التي فيها الكرم والنخل والزراعة الواجبة فيها الزكاة، أي يصير الأرض طوقاً في عنقه إلى يوم القيامة بأن يحشر وفي عنقه الأرض، وعلى أي حال فالعذاب واقع يقيناً للأخبار الدالة المتواترة، وإن كانت الكيفية غير معلومة».

٥. في المحاسن: «- إلى».

٦. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٣، عن أبيه، عن خالد، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي معاني الأخبار، ص ٣٣٥، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٨٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ٢٦، عن أبيه، عن خلف بن حماد. ثواب الأعمال، ص ٢٧٩، ح ٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن خلف بن حماد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٥٩، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله، عن أبياته ﷺ عن رسول الله ﷺ، من قوله: «وما من ذي مال إبل»، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩، ح ٩١١٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠، ذيل ح ١١٤٢٠؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٦، ح ٦٦.

٧. في «بخ، بر، بف»: «- بن إبراهيم».

٨. في الوافي: «- عن أبيه ﷺ».

٩. في «بر»: «وما من عبد حبس» بدل «ما حبس عبد».

١٠. في التهذيب: «الزكاة».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٢٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢، ح ٩١١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦، ح ١١٤٣٤.

١٢. في «بخ»: «- بن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَنَعَ حَقًّا لِلَّهِ^١ - عَزَّ وَجَلَّ^٢ - اُنْفَقَ فِي بَاطِلٍ^٣ مِثْلَيْنِهِ^٤».

٥٧٦١/ ٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسًا مِنْ قُبُورِهِمْ مَشْدُودَةً يُبَدِّلُهُمْ إِلَى أَغْنَائِهِمْ، لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَتَنَاولُوا بِهَا قَيْسَ^٥ اُنْمَلَةِ، مَعَهُمْ مَلَائِكَةٌ يَغَيِّرُونَهُمْ^٦ تَغْيِيرًا شَدِيدًا، يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ مَنَعُوا خَيْرًا قَلِيلًا مِنْ خَيْرٍ كَثِيرٍ، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ، فَمَنَعُوا حَقَّ اللَّهِ^٧ فِي أَمْوَالِهِمْ^٨».

٥٧٦٢/ ٢٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُمَهْوَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ رُسَيْدٍ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَرَنَ الزَّكَاةَ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ^٩: «أَقِيمُوا

١. في حاشية «بح»: «حَقَّ اللَّهُ».

٢. في «بر»: «+» «إِلَّا».

٣. في «بر، بف»: «وَحَاشِيَةُ «بِح»: «الْبَاطِل».

٤. الكافي، كتاب الزكاة، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية، صدر ح ٥٩٠٠؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٠٢، صدر ح ٢٩٠، بسند آخر. الاختصاص، ص ٢٤٢، مرسلاً عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلِّ

المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢، ح ٩١١٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣، ح ١١٤٨٠.

٥. في «بخ، بر»: «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ».

٦. في «بخ»: «-» «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٧. القيس والقاس: القدر، يقال: بينهما قيس رمح وقاس رمح، أي قدر رمح. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٨٧ (قيس).

٨. التعبير: الذم؛ من العار، وهو الشُّبَّةُ والعيب، وقيل: هو كلُّ شيء يلزم به شُبَّةٌ أو عيب. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٦٢٥ (عبر).

٩. في «بح»: «حَقًّا لِلَّهِ».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٧٩، ح ٢، بسند عن أيوب بن نوح. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠، ح ٩١١١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤، ح ١١٤٨٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٦٧.

١١. في «بف»: «وَقَالَ». وفي الوافي: «قَالَ».

الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^١، فَمَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُوْتِ الزَّكَاةَ، لَمْ يُقِمِ الصَّلَاةَ^٢.

٥٠٧/٣

٣- بَابُ الْعِلَّةِ فِي وَضْعِ الزَّكَاةِ عَلَى مَا هِيَ^٤ لَمْ تُزَدْ^٥ وَلَمْ تُنْقُصْ^٦

٥٧٦٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٧ الْوُشَّاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ^٨، قَالَ: «قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: لِأَيِّ شَيْءٍ جَعَلَ اللَّهُ الزَّكَاةَ

خَمْسَةً وَعِشْرِينَ فِي كُلِّ أَلْفٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا ثَلَاثِينَ؟

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، أَخْرَجَ مِنْ أَمْوَالِ^{١٠} الْأَغْنِيَاءِ

بِقَدْرِ مَا يَكْتَفِي بِهِ الْفُقَرَاءُ، وَلَوْ أَخْرَجَ النَّاسُ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، مَا اخْتِاجَ أَحَدٌ^{١١}.

٥٧٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ

بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيِّ، عَنْ حَبِيبِ الْخُثْعَمِيِّ، قَالَ:

كَتَبَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ - وَكَانَ عَامِلَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ - أَنْ يُسْأَلَ

أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَنِ الْخَمْسَةِ فِي الزَّكَاةِ مِنَ الْمِائَتَيْنِ: كَيْفَ صَارَتْ وَزَنَ سَبْعَةً^{١٣} وَلَمْ

١. البقرة (٢): ٤٣ و ٨٣ و ١١٠. ومواضع أخر. ٢. في «بخ، بف، والوافي: «فلم».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٤، معلقاً عن معروف بن خربوذ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥، ح ٩٠٩٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢، ذيل ح ١١٤٢١.

٤. في «بث، بخ، بر، جن»: «على ما وضع». ٥. في «ظ»: «لم يزد». وفي «بر»: «لم يزد».

٦. في «ظ»: «ولم ينقص». وفي «جن»: «لم يزد ولم تنقص».

٧. في «بخ، بر»: «وحاشية «ظ»: «الحسن بن علي».

٨. في «بر»: «مال».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨، ح ٩١٢٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٦، ح ١١٧١٢.

١٠. في «بخ، بر، بف»: «الحسين». والظاهر أن المراد من ابن راشد في السند، هو الحسن بن راشد أبو علي.

راجع: رجال الطوسي، ص ٣٧٥، الرقم ٥٥٤٥؛ و ص ٣٨٥، الرقم ٥٦٧٣.

١١. في الوافي: «بناء هذه الشبهة وإنبعائها على تغير الدراهم في الوزن بحسب القرون، وقد كانت في زمن رسول

الله ﷺ تحسب بالوقية، وكانت الوقية أربعين درهماً، والدرهم ستة دنانير، ثم صار الدرهم خمسة دنانير، وكانت الزكاة وزن ستة، كما يستفاد من هذا الخبر، ولعلّه صار في زمن المنصور أقل من خمسة دنانير، وصارت الزكاة وزن سبعة.

إن قيل: كما غيّرت الدارهم في الزكاة غيّرت أيضاً في النصب.

قلنا: إن ما كان العَد في الزكاة، وأما النصب فكانوا يزنونها من غير عَد.

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: كيف صارت وزن سبعة، حمل المصنف على كون القدر الواجب من الزكاة سبعة دراهم، فمفاد السؤال أنّه جعل رسول الله ﷺ في كلّ مائتي درهم خمسة دراهم، فلم يؤخذ سبعة دراهم؟ ومفاد الجواب أنّ سبعة دراهم في هذا الزمان تساوي خمسة دراهم على عهد الرسول ﷺ. ونقل في الجواهر وجوهاً آخر عن بعض الشراح لاحاجة إلى ذكرها وتضعيفها، وتفسير المصنف أيضاً غير صحيح عندي لوجوه: لأنّ الفريضة كانت تؤخذ خمسة دراهم دائماً، ولم يكن الدرهم على عهد رسول الله ﷺ ستة دنانير، بل حدث على عهد عبد الملك، وبقي إلى عهد المنصور وبعده، وليس النصاب أربعين أوقية، بل خمس أواق.

وكان الحديث مجعلاً عندي إلى أن وقفت على رسالة للبلاذري، وفيهما مروياً عن الحسن بن صالح بن حي قال: كانت الدراهم من ضرب الأعاجم مختلفة كباراً وصغاراً، فكانوا يضربون منها مثقالاً، وهو وزن عشرين قيراطاً، ويضربون بوزن عشرة قيراط، وهي أنصاف المثاقيل، فلما جاء الإسلام واحتيج في أداء الزكاة إلى الأمر الأوسط، أخذوا عشرين قيراطاً وعشرة قيراط، فوجدوا ذلك اثنين وأربعين قيراطاً، فضربوا على وزن الثلث من ذلك، وهو أربعة عشر قيراطاً، فوزن الدرهم العربي أربعة عشر قيراطاً من قيراط الدينار العزيز، فصار وزن كلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وذلك مائة وأربعون قيراطاً وزن سبعة. انتهى كلامه.

وفيها أيضاً أنّ أول من ضرب وزن سبعة الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة بن [كذا] المخزومي أيام ابن الزبير. وقال البلاذري أيضاً: داود الناقد قال: سمعت مشايخنا يحدثون أنّ العباد من أهل الحيرة كانوا يتزوجون على مائة وزن ستة يريدون وزن ستين مثقالاً دراهم، وعلى مائة وزن ثمانية يريدون ثمانين مثقالاً دراهم، وعلى مائة وزن خمسة يريدون وزن خمسين مثقالاً دراهم، وعلى مائة وزن مائة مثقال. انتهى.

فحصل من ملاحظة مجموع ذلك أنّ مرادهم من كون الدرهم على وزن سبعة، أي على وزن سبعة أعشار الدينار الذي هو مثقال يُعَد بعشرين قيراطاً عند الإسلاميين، وبانثنين وعشرين قيراطاً عند غيرهم، والمثقال وزن مضبوط، والاختلاف في القيراط، فيكون الدرهم أربعة عشر قيراطاً، وهو سبعة أعشار المثقال، ووزن عشرة دراهم يساوي وزن سبعة دنانير.

وعلى هذا فيكون مفاد السؤال المنصور أنّ هذه الدراهم التي تزن سبعة أعشار المثقال لم تكن على عهد رسول الله ﷺ، فكيف حملوا نصاب القصة، وهو مائتا درهم وفريضة الزكاة، وهي خمسة دراهم على الدرهم الذي

يَكُنْ هَذَا^١ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَ أَمْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ فِيمَنْ يَسْأَلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ وَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ﷺ .

قَالَ : فَسَأَلَ^٢ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، فَقَالُوا : أَذْرَكُنَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا عَلَى هَذَا ، فَبَعَثَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ^٣ ، فَقَالَ كَمَا قَالَ^٤ الْمُسْتَفْتُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، قَالَ^٥ : فَقَالَ : مَا تَقُولُ يَا أَبَا^٦ عَبْدِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أُوقِيَّةً^٧ ، فَأِذَا حَسَبْتَ ذَلِكَ^٨ ،

وزن سبعة أعشار الدينار ؟

ومفاد جواب الإمام ﷺ أن رسول الله ﷺ لم يجعل الحكم على الدرهم ، بل على الأواقي ، والأوقية وزن معلوم لم يتغير بتغير أوزان الدرهم ، وزادوا في الدرهم ونقصوا ، والأوقية باقية على وزنها ، وهو وزن أربعين درهماً من الدرهم التي تساوي عشرة منها سبعة مثاقيل ، والمثقال وهو وزن الدينار لم يتغير في جاهلية ولا إسلام . وينبغي أن يقال : إن قوله ﷺ : في كل أربعين أوقية ، يراد به النسبة ، وإلا فالنصاب خمس أواق ، والغريضة ثمن أوقية ، فاعرف ذلك والحمد لله على فضله . كتبه العبد أبو الحسن المدعو بالشعراني ، عفي عنه .

١. في «بخ» : - «هذا» .

٢. في «بس» : + «عبد الله بن الحسن» .

٣. في «ظ» ، بخ ، بر ، بف ، جن ، والوافي والعلل : - «بن الحسن» .

٤. في الوافي : + «المفتون» .

٥. في «ي» ، بر ، بس ، بف ، والوافي والبحار : - «قال» .

٦. في الوافي : «يابا» .

٧. قال ابن الأثير : «كانت الأوقية قديماً عبارة عن أربعين درهماً ، وهي في غير الحديث نصف سدس الرطل ، وهو جزء من اثني عشر جزءاً وتختلف باختلاف البلاد» . وفي اللسان : «الأوقية : زنة سبعة مثاقيل وزنة أربعين درهماً ، وكيف كان فوزنه أفعولة والألف زائدة . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٢١٧ ؛ لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ٤٠٤ (وقى) . وراجع أيضاً : النهاية ، ج ١ ، ص ٨٠ (أوق)» .

٨. في هامش المطبوع : «قوله : فإذا حسبت ذلك ، إلى آخره ، اعلم أن هذا الخبر من مشكلات أخبار هذا الكتاب ومن مطارح [أنظار] الأركيما من الأصحاب ، والذي أفيد في هذا الحديث الشريف أن الناس في زمن رسول الله ﷺ كانوا زكوا أموالهم في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وذلك على ما وضعه النبي ﷺ ، وقد كان الناس قبل زمان أبي جعفر المنصور بقليل زكوا أموالهم في كل مائتين درهماً سبعة دراهم ، وذلك على ما أفنى به على بن الحسين ومحمد بن علي ﷺ بناء على تفسير وزن الدرهم زمانهما ، ولما أشكل ذلك على أبي جعفر ، ولم يعلم

كَانَ عَلَى^١ وَزْنِ سَبْعَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ وَزْنِ سِتَّةٍ، كَانَتْ^٢ الدَّرَاهِمُ^٣ خَمْسَةً دَوَانِيقَ^٤.

قَالَ حَبِيبٌ: فَحَسَبْنَاهُ، فَوَجَدْنَاهُ كَمَا قَالَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ، فَقَالَ:
مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا؟

• أن سبب ذلك وقوع التغيير في قدر الدرهم، كتب إلى واليه محمد بن خالد أن يسأل أهل المدينة، ولما عجزوا عن الجواب عموماً وعبد الله بن الحسن خصوصاً سأل أبا عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل في كل أربعين أوقية أوقية، والأوقية أربعون درهماً، ففي كل خمس أواقي، وهي مائتا درهم خمس دراهم، هذا في زمنه عليه السلام، ولما كان مقدار الأوقية في زمان أبي عبد الله عليه السلام ستة وخمسين درهماً باعتبار التغيير الواقع في وزن الدرهم، كان مقدار كل خمس أواقي مائتين وثمانين درهماً، فصارت الزكاة فيها سبعة دراهم، وهذا سبب صيرورة الخمسة الدراهم في الزكاة السبعة، وهو المراد بقوله عليه السلام: فإذا حسبت ذلك، إلى آخره.

وقوله: وقد كانت وزن ستة، إلى آخره، لعل معناه أن التي ذكرها عليه السلام من السبعة ليست أول تغيير وقع فيها، بل كان قبل ذلك ستة؛ يعني جعلوا الخمسة الدراهم في الزكاة ستة دراهم، وزكوا أموالهم في كل مائتين وأربعين درهماً، ستة دراهم، فظهر من هذا البيان أن الناس نقصوا من الدراهم الذي كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سدسه، ولذا صارت الزكاة في كل مائتين وأربعين درهماً، ستة دراهم، ثم بعد ذلك نقصوا من ذلك الدرهم سبعة، ولذا صارت في كل مائتين وثمانين درهماً سبعة دراهم، وهذا هو المراد بقول الراوي: فحسبناه فوجدناه كما قال أبو عبد الله عليه السلام، فحاصل جوابه عليه السلام أن مدار الزكاة على القدر الذي وضعه النبي الأمي، ثم إذا وقع التغيير في الدراهم والدنانير مثلاً في كل زمان، فحسباً بالنسبة إلى ذلك القدر، وألغى اعتبار العدد فيهما، والمفيد دام ظله باهى في حله وتلاوه تعالى: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» [المائدة (٥) ٥٤: الحديد (٥٧): ٢١: الجمعة (٦٢): ٤] انتهى، أقول: لا يقال: كما غيّرت الدراهم غيّرت النصب؛ لأن الظاهر النصب بالوزن والدراهم بالعدد.

١. في البحار: - «على».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «وكانت».

٣. في «بث»: + «وزن».

٤. «دوانيق»: جمع دانق، وهو - بكسر النون وفتحها - سدس الدرهم والدینار، وقال الفيومي: «الدانق: معزب وهو سدس درهم، وهو عند اليونان حبة خرنوب؛ لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب، والدانق الإسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب؛ فإن الدرهم الإسلامي ستة عشرة حبة خرنوب». راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٠٥، المصباح المنير، ص ٢٠١ (دانق). هذا، وإن أردت تحقيق ذلك فراجع: جواهر الكلام، ج ١٥، ص ١٧٤-١٧٩.

قَالَ: «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ أُمِّكَ فَاطِمَةَ».

قَالَ: ثُمَّ انْصَرَفَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: ابْنَعْتُ إِلَيَّ بِكِتَابِ فَاطِمَةَ عليها السلام.
فَارْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ أَنِّي قَرَأْتُهُ، وَلَمْ أَخْبَرُكَ أَنَّهُ عِنْدِي».
قَالَ حَبِيبٌ: فَجَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ يَقُولُ لِي: مَا^١ رَأَيْتُ مِثْلَ هَذَا قَطُّ^٢.

٥٧٨٥ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، ٥٠٨ / ٣

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ صَبَاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ قَتْمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٤: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَخْبَرْنِي عَنِ الزَّكَاةِ كَيْفَ صَارَتْ
مِنْ كُلِّ أَلْفٍ^٥ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ لَمْ تَكُنْ^٦ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ؟ مَا وَجَّهَهَا؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ، فَعَلِمَ صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، وَغَنِيَّهُمْ
وَفَقِيرَهُمْ، فَجَعَلَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ إِنْسَانٍ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ مِسْكِينًا^٧، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا
يَسَعُهُمْ لَزَادَهُمْ؛ لِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ»^٨.

١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «يح»، «يغ»، «بس»، «جن» والوافي: «- ما».

٢. علل الشرائع، ص ٣٧٣، ح ١، بسنده عن سلمة بن خطاب، عن الحسين بن راشد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٩٤٨٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٩، ح ١١٧١٧، ملخصاً؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٧، ح ١٧.

٣. لم نجد رواية محمد بن أحمد - وهو محمد بن أحمد بن يحيى - عن إبراهيم بن محمد في غير هذا الخبر، كما
لم نجد رواية إبراهيم بن محمد عن محمد بن حفص. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٣٧٢، ح ٨٠، عن
إبراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص. وقد روى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص في عدة من الأسناد.
راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٣٧-٥٣٨.

والظاهر أن إبراهيم بن محمد في ما نحن فيه مصحف من إبراهيم بن هاشم. وقد تكررت رواية محمد بن
أحمد [بن يحيى] عن إبراهيم بن هاشم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٣٧-٤٣٨؛ و ج ١٥،
ص ٣١٢-٣١٣.

٤. في «بر»، «بف»: «- له».

٥. في العلل: «+ درهم».

٦. في «ي»، «بث»، «بر»، «بس»، «جن» والوافي والمحاسن والعلل: «لم يكن».

٧. في «يح»، «بر» وحاشية «بث»، «بس»، «جن» والوسائل: «فقيراً».

٨. المحاسن، ص ٢٢٧، كتاب العلل، ح ٨٠، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص. علل الشرائع، ج

٥٧٦٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ، قَالَ:

سَأَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ^٢، فَقَالَ: كَيْفَ صَارَتِ الزَّكَاةُ مِنْ كُلِّ أَلْفِ خُمْسَةٍ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا؟

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَاةِ ثَلَاثٌ^٣ وَثِنْتَانِ^٤ وَأَرْبَعٌ، قَالَ: فَقَبِلَ مِنِّي.

ثُمَّ لَقِيتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَسَبَ الْأَمْوَالِ وَالْمَسَاكِينَ، فَوَجَدَ مَا يَكْفِيهِمْ مِنْ كُلِّ أَلْفِ خُمْسَةٍ وَعِشْرِينَ^٦، وَ لَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ لَزَادَهُمْ».

قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: جَاءَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْجَبَازِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنِّي أُعْطِيتُ أَحَدًا طَاعَةً، لَأُعْطِيتُ صَاحِبَ هَذَا الْكَلَامِ^٧.

١. ص ٣٦٩، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد. الفقيه، ج ٢، ص ٩، ح ١٥٨٢، مرسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩، ح ٩١٢٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٧، ح ١١٧١٤.

٢. هكذا في «ي»، جن، وحاشية «ظ» والوسائل والبحار. وفي «ظ، بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والمطبوع: «عن أبيه». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم، ذيل ح ١٨٧ و ٤٣٢٥، فلا حظ.

٣. «الزنادقة»: جمع زنديق، وهو من الشوئية، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان، ويقال عند العرب لكل ملحد ودهري. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨٤ (زندق).

٤. في «ظ، بح»: «ثلاثاً».

٥. في «ظ، بث، جن» وحاشية «بر، بف» والوافي: «واثنتان». وفي «بح، بخ، بر، بس، بف»: «واثنتين».

٦. في الوافي: «+ درهما».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩، ح ٩١٣١؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٦، ح ١١٧١٣، إلى قوله: «و لو لم يكفهم لزادهم» ملخصاً؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٨، ح ١٨.

٤- بَابُ مَا وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ^٢ الزَّكَاةَ عَلَيْهِ

٥٧٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ وَ بَرِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ وَ فَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْأَمْوَالِ، وَ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ، وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَمَّا سِوَاهُنَّ: فِي الذَّهَبِ، وَ الْفِضَّةِ، وَ الْإِبِلِ، وَ الْبَقَرِ، وَ الْغَنَمِ، وَ الْحِنْطَةِ، وَ الشَّعِيرِ، وَ التَّمْرِ، وَ الزَّيْبِ^٣، وَ عَفَا^٤ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»^٥.

٥٧٦٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ^٦:

١. في «ى» بث، بح، بر، و امرأة العقول: + «وآله». ٢. في «ى»: - «وعلى أهل بيته».

٣. في «بخ»، بر، بف، و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «الفضيل».

٤. في «ظ»، بث، بر، بف، جن، و الوافي و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: - «رسول الله».

٥. في «بر»: - «عماء».

٦. في التهذيب: «والحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الإبل و البقر و الغنم» بدل «الإبل و البقر - إلى - و الزبيب».

٧. في «ى»، بث، بر، بف، و حاشية «ظ»، جن، و الوافي و التهذيب و الاستبصار: + «رسول الله صلى الله عليه وآله». وفي «بخ»: - «في تسعة أشياء - إلى - و عفا».

٨ الكافي، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة ...، ح ٥٧٢٤، و تمام الرواية فيه: «فرض الله الزكاة مع الصلاة». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣، ح ٥؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ٣، ح ٥، معلقاً عن الكليني. المقتعة، ص ٢٣٤، مرسلأ عن حريز، عن زرارة و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، و أيضاً مرسلأ عن أبي بصير و برید بن معاوية العجلي و الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣، ح ٩١٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٥، ح ١١٥٠٦.

٩. في التهذيب و الاستبصار: - «بن إبراهيم».

١٠. في التهذيب: + «على».

الْحِنْطَةَ، وَ الشَّعِيرَ، وَ التَّمْرَ، وَ الزَّبِيبَ، وَ الذَّهَبَ، وَ الْفِضَّةَ، وَ الْإِيلَ، وَ الْبَقَرِ، وَ الْغَنَمِ، وَ عَفَا^١ عَمَّا^٢ سِوَى ذَلِكَ».

قَالَ يُونُسُ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ الزَّكَاةَ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ، وَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ» إِنَّمَا كَانَ^٣ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النُّبُوَّةِ كَمَا كَانَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ زَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا سَبْعَ رَكَعَاتٍ، وَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَضَعَهَا وَ سَنَّهَا فِي أَوَّلِ نُبُوَّتِهِ^٤ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى جَمِيعِ الْخُبُوبِ^٥.

٥- بَابُ مَا يُزَكَّى مِنَ الْخُبُوبِ

٥١٠/٣

١ / ٥٧٦٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ ﷺ عَنِ الْخُبُوبِ^٧: مَا يُزَكَّى مِنْهَا^٨؟

١. في «ي» بث «وحاشية وظ» والوسائل: «رسول الله ﷺ».

٢. في «بس»: «عن».

٣. في «ي»: «- كان».

٤. في «بخ»: «ذلك».

٥. في «ي»: «بخ، بر، بف» وحاشية «بخ»: «النُّبُوَّة».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣، ح ٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣، ح ٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣، ح ٣ و ٤ و ٩ و ١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢، ح ٣ و ٤ و ٩ و ١٠؛ والخصال، ص ٤٢١؛ باب التسعة، ح ١٩ و ٢٠؛ ومعاني الأخبار، ص ١٥٤، ح ١، بسند آخر. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٦. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٢، بسند آخر عن الرضا ﷺ، إلى قوله: «و الإبل والبقر والغنم». المقنعة، ص ٢٣٤، مرسلاً عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبدالله ﷺ، وأيضاً مرسلاً عن صفوان بن يحيى، عن ابن بكير، عن محمد بن طيار، عن أبي عبدالله ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ١٩٥؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٨، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ٦ والاستبصار، ح ٦ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣، ح ٩١٣٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٥، ح ١١٥٠٦.

٧. في «بس» والوسائل: «بن عبدالله».

٨. في «بخ» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والمقنعة: «الحرث». وفي الوافي عن بعض النسخ: «الحب».

٩. في «بخ، بر» والوافي والتهذيب، ص ٣ والمقنعة: «منه». وفي الاستبصار: «منه وأشباهه».

قَالَ^١: «الْبُرُّ، وَالشَّعِيرُ، وَالدَّرَّةُ^٢، وَالدُّخْنُ^٣، وَالأُرْزُ، وَالسُّلْتُ^٤، وَالعَدَسُ^٥، وَالسَّمِيسِمُ؛ كُلُّ هَذَا يَزَكَّى^٦ وَأَشْبَاهُهُ»^٨.

٥٧٧٠ / ٢. حَرِيزٌ^٩، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ. وَقَالَ^{١٠}:

«كُلُّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ، فَتَبْلَغَ الْأَوْسَاقُ^{١١}، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

وَقَالَ^{١٢}: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الصَّدَقَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ.....»

١. في «بخ»، «بف» والوافي والتهذيب، ص ٣ والاستبصار: «فقال».

٢. «الدَّرَّة»: ضرب من الحب معروف، وأصله دُرَّةٌ أَوْ دُرِّيٌّ، والهَاءُ عوض. لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٨٤ (ذرا).

٣. «الدُّخْنُ»: الجاوزس، أو حب الجاوزس، وهو ضرب من النبات أوراقه عريضة وحبّه مدور أبيض. راجع:

الصحاح، ج ٥، ص ٢١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٧١ (دخن).

٤. «السُّلْتُ»: ضرب من الشعير لا قشر له، كأنه حنطة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٥٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٨٨

(سلت). وكذا قال الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٦٥، المسألة ٧٧.

٥. قرأه في مرآة العقول: «العلس»، وكذا في الأحاديث الآتية وترجمه بنوع من الحنطة.

٦. في التهذيب، ص ٣: «ذلك».

٧. في الوافي: «هذه الأخبار حملها في التهذيبيين على الندب والاستحباب فيما سوى التسعة؛ مستدلاً عليه

بقوله عليه السلام في خبر ابن مهزيار: كذلك هو، مع قوله فيه: والزكاة في كل ما كيل، فلو لا الإيجاب في التسعة والاستحباب فيما سواها ليناقض الكلام بعضه بعضاً.

والظاهر من سكوت صاحب الكافي و صريح ما نقله فيه عن يونس الإيجاب في الكل، قال: قال يونس: إنما سنت في أول النبوة على تسعة أشياء، ثم وضعت على جميع الحبوب.

أقول: ينافي هذا إنكار الصادق عليه السلام على من قال: عندنا أرز، وما يأتي في باب زكاة الغلات من الأخبار، بل المستفاد من سياق حديث ابن مهزيار التقيّة في فتاوه عليه السلام بمزّ الحق في هذه المسألة، فينبغي أن يحمل ما ورد في زكاة سوى التسعة على التقيّة.

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣، ج ٧، ص ٦٥، ح ١٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣، ح ٧، معلقاً عن الكليني. المقنعة،

ص ٢٤٥، مراسلاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٩١٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٢، ح ١١٥٢٤.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن حريز، علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى.

١٠. في «بخ»: «فقال و».

١١. «الأوساق»: جمع الوشق، قال ابن الأثير: «الوسق، بالفتح: ستون صاعاً، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند

أهل الحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمدّة. راجع: النهاية،

ج ٥، ص ١٨٥ (وسق). ١٢. في «بخ»: «فقال». وفي الوافي: «قال و».

أَنْبَتَتِ^١ الْأَرْضُ، إِلَّا مَا كَانَ^٢ فِي^٣ الْخَضِرِ وَ الْبُقُولِ، وَ كُلُّ شَيْءٍ يَفْسُدُ مِنْ يَوْمِهِ^٤.

٥٧٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، قَالَ:

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، زَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الزُّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ: الْجِنَظَةِ، وَ الشَّعِيرِ، وَ الشَّمْرِ، وَ الزَّرْبِيبِ، وَ الذَّهَبِ، وَ الْفِضَّةِ، وَ الْغَنَمِ، وَ الْبَقَرِ، وَ الْإِبِلِ، وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَمَّا سِوَى ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْقَائِلُ^٦: عِنْدَنَا شَيْءٌ كَثِيرٌ يَكُونُ أَضْعَافُ^٧ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَمَا^٨ هُوَ؟» فَقَالَ^٩ لَهُ: الْأَرُزُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَقُولُ لَكَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَضَعَ الزُّكَاةَ^{١٠} عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ، وَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ، وَ تَقُولُ: عِنْدَنَا أَرُزٌّ^{١١}، وَ عِنْدَنَا دُرَّةٌ^{١٢}، وَ قَدْ كَانَتْ الدُّرَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَوَقَّعَ عليه السلام: «كَذَلِكَ هُوَ، وَ الزُّكَاةُ عَلَى^{١٣} كُلِّ مَا^{١٤} كَيْلَ بِالصَّاعِ».

١. في الوافي: «أُنْبَتَتْه».

٢. في «بخ»: «- ما كان».

٣. في الوافي والتهذيب: «- ما كان في».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٧٦ معلقاً عن حريز، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٦٦، ح ١٧٩، بسند آخر، من

قوله: «الصدقة في كل شيء» مع اختلاف. المقنعة، ص ٢٤٥، مراسلاً عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله:

«فعليه الزكاة». الوافي، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٩١٤٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٣، ح ١١٥٢٦؛ فيه، ص ٦٧، ح ١١٥٣٦،

من قوله: «وقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله». في التهذيب: «+ على».

٦. في الاستبصار: «قائل».

٧. في «بخ، بر، بف»، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بأضعاف».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «ما» بدون الواو.

٩. في «بخ» والوافي: «قال».

١٠. في «بخ، بر، بف»، وحاشية «بث» و«بخ» والتهذيب والاستبصار: «الصدقة».

١١. في الاستبصار: «إِنَّ عِنْدَنَا أَرُزًّا».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «قد» بدون الواو.

١٣. في «بث، بر، بف»، والوافي والتهذيب: «في».

١٤. في «بخ»: «فيما» بدل «على كل ما».

وَكَتَبَ^١ عَبْدُ اللَّهِ: وَرَوَى غَيْرُ هَذَا الرَّجُلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ
الْحُبُوبِ، فَقَالَ: «وَمَا^٢ هِيَ؟» فَقَالَ: السَّمِيسِمُ، وَالْأَرْزُ، وَالدُّخْنُ، وَكُلُّ^٣ هَذَا غَلَّةٌ ٥١١/٣
كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي الْحُبُوبِ كُلُّهَا زَكَاةٌ»^٤.
٥٧٧٢ / ٤. وَرَوَى^٥ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ:

«كُلُّ مَا دَخَلَ الْقَفِيزُ^٦، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ».
قَالَ^٧: فَأَخْبِرْنِي جَعَلْتُ فِدَاكَ: هَلْ عَلَى هَذَا^٨ الْأَرْزِ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْحُبُوبِ - الْجَمِصِ^٩
وَالْعَدَسِ - زَكَاةٌ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «صَدَقُوا، الزَّكَاةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَيْلٌ»^{١٠}.

٥٧٧٣ / ٥. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنْ لَنَا رَطْبَةٌ وَأَرْزًا، فَمَا الَّذِي عَلَيْنَا فِيهَا»^{١١}؟

١. في «بث»: «فكتب». في الوافي: «ما» بدون الواو.

٣. في «بخ، بر»: «في كل» بدون الواو.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٥٠، ح ١١؛ والاحتصار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١١، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «و الزكاة على كل ما كيل بالصاع». الوافي، ج ١٠، ص ٥٦، ح ٩١٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٥، ح ١١٥٠٨، إلى قوله: «و الزكاة على كل ما كيل بالصاع»؛ وفيه، ص ٦١، ح ١١٥٢١، من قوله: «و كتب عبدالله: و روى غير هذا الرجل» مع الإشارة إلى صدر الرواية.

٥. الظاهر أن عبارة «وروى...» سؤال ثالث سأله عبدالله بن محمد، أبا الحسن عليه السلام، كما يعلم من عَجَزِ الخبر: «فوقع عليه السلام».

٦. «القفيز»: يتكامل بتواضع الناس عليه، وهو عند أهل العراق ثمانية مكاكيت. والمكاكيت: جمع مَكُوك، وهو طاس يشرب فيه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٩٠ (قفر).

٧. في «بخ، بر، بف» والوافي: «- قال». ٨. في «بث»: «- وهذا».

٩. «الجمص»، - بكسر الحاء وفتح الميم المشددة وكسر ها -: حبٌ نافخ ملين مدرّج. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٧ (حمص).

١٠. راجع: المقنعة، ص ٢٤٤. الوافي، ج ١٠، ص ٥٦، ح ٩١٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦١، ح ١١٥٢١.

١١. في «بخ، بر، بف»: «فيه». وفي «بس» والوافي والوسائل: «فيهما».

فَقَالَ ﷺ: «أَمَّا الرُّطْبَةُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا شَيْءٌ؛ وَأَمَّا الْأُرْزُ، فَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ^٢؛ وَ مَا سَقَى بِالْدَّلْوِ، فَيُصَفُّ^٣ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ مَا كَلَّتْ^٤ بِالصَّاعِ - أَوْ قَالَ - وَكِيلٌ بِالْمِكْيَالِ»^٦.

٥٧٧٤ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ^٧، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَزْتِ مَا^٨ يَزَكِّي مِنْهُ^٩؟

فَقَالَ^{١٠}: «النِّبْ، وَ الشَّعِيرُ، وَ الذَّرَّةُ، وَ الْأُرْزُ، وَ السُّلْتُ، وَ الْعَدَسُ؛ كُلُّ^{١١} هَذَا مِمَّا^{١٢} يَزَكِّي، وَ قَالَ: «كُلُّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ، فَلَبَّغَ الْأَوْسَاقَ، فَعَلَيْهِ الرِّكَاءُ»^{١٣}.

١. في «بر»: «فأما».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١١٥٢٢. وفي المطبوع: «بالعشر».

٣. في «بس»: «نصف».

٤. في «بخ، بر، بف، والوافي»: «في».

٥. في «بخ»: «كيل».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٥٧، ح ٩١٤٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٢، ح ١١٥٢٢؛ وفيه، ص ٦٧، ح ١١٥٣٧، إلى قوله: «فليس عليك فيها شيء».

٧. هكذا في «بخ، بر، جر» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ، ي، بث، بس، بف، جن» والمطبوع: «وأحمد بن سماعة».

والمراد من ابن سماعة في مشايخ حميد بن زياد هو الحسن بن محمد بن سماعة. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠، الرقم ٨٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٦٠-٤٦٣.

٨. في التهذيب والاستبصار: «مما».

٩. في «بر»: «- منه».

١٠. في «بخ، بر، بف، والوافي»: «قال».

١١. في «بس»: «وكل».

١٢. في الاستبصار: «- مما».

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ٤، ح ٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤، ح ٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٥٧، ح ٩١٤٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٢، ح ١١٥٢٣.

٦- بَابُ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ وَغَيْرِهَا

٥٧٧٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْبَقُولِ^١، وَلَا عَلَى الْبُطِيخِ وَأَشْبَاهِهِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ غَلَّتِهِ^٢، فَبَقِيَ عِنْدَكَ سَنَةً^٣».

٥٧٧٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنِ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخَضِرِ فِيهَا زَكَاةٌ^٧ وَإِنْ بَيْعَ^٨ بِالْمَالِ الْعَظِيمِ؟

فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ^٩»^{١٠}.

٥٧٧٧ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، ٥١٢/٣

قَالَ:

١. في «بخ، جن» و«مرآة العقول»: «لا تجب». ٢. في «ظ» بالتاء والياء معاً.

٣. «البقول»: جمع البقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض، وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٠؛ المصباح المنير، ص ٥٨ (بقل).

٤. في «بخ»: «غلة». والغلة: الدخول الذي يحصل من الزرع والثمر واللين والإجارة والتاج ونحو ذلك. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٧٣ (غلل).

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٦٦، ح ١٧٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٦٠، ح ٩١٥٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٨، ح ١١٥٣٩.

٦. في «بخ، بر» والوسائل والتهذيب: «بن يحيى».

٧. في «بر، بف» والوسائل والتهذيب: «بن رزين».

٨. في الوافي: «الزكاة».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «بس» والمطبوع والوسائل: «بيعت».

١٠. في «بس»: «ومن ثمنه فزكته».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٦٦، ح ١٨١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٦٠، ح ٩١٥١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٦، ح ١١٥٣٣.

١٢. في «بر، بف» والتهذيب: «بن إبراهيم».

قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدٍ لِلَّهِ ﷺ: مَا فِي الْخَضِرِ^١؟ قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قُلْتُ: الْقَضْبُ^٢ وَالبَطِيخُ وَ مِثْلُهُ مِنَ الْخَضِرِ.

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^٣ إِلَّا أَنْ يَبَاعَ مِثْلُهُ بِمَالٍ، وَ يَحُولَ^٤ عَلَيْهِ الْخَوْلُ، فَفِيهِ الصَّدَقَةُ».

وَعَنِ الْقَضَاةِ^٥ مِنَ الْفَرَسِكِ^٦ وَأَشْبَاهِهِ، فِيهِ زَكَاةٌ؟

قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَتَمَنَّهُ^٧؟ قَالَ: «مَا خَالَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ مِنْ تَمَنِيهِ فَرَكِهِ^٨».

١. في التهذيب: «الخضرة».
٢. في التهذيب: «القضب» و«القضب»: الرطبة، وهي الفصفصة، وهي الإسفست بالفارسية، وهي معرّب اسبست، يقال لها بالفارسية: يونجه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٩؛ المصباح المنير، ص ٥٠٧ (قضب).
٣. في التهذيب: «فقال: لا شيء عليه» بدل «قال: ليس عليه شيء».
٤. في «ظ، بث، يخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فيحول». وفي «بر، بف»: «فتحول».
٥. في التهذيب: «+ الشجر».
٦. «القضاة»: مفرد غَضَى، أو جمعه على قول، وهو شجر وخشبه من أصلب الخشب ولهذا يكون في فحمة صلابه. وقيل: هو من نبات الرمل له هَذَب - أي غضن - كهذب الأظلى وهو شجر ثمره كالعتاب. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٨؛ المصباح المنير، ص ٤٤٩ (غضا).
- هذا وقد قرأ العلامة الفيض: العضاة، بالعين المهملة، حيث قال في الوافي: «العضاة: جمع عضة بالكسر، أصلها عضة فرد الهاء في الجمع، وهي كلّ شجر له شوك، كأنه أراد بها الأشجار التي تحمل الثمار كانت ما كانت».
٧. وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٤: «الغَضُ: الطري، والفرسك هو الخوخ الذي ينفلق عن نواه، فمعنى الخبر أنّه لا زكاة فيما كان طرياً، كالفرسك وشبهه، كذا قيل. ولا يخفى ما فيه، والظاهر أنّه جمع غاض، كعاص وعصاة، أي الأشياء الوافرة الكثيرة، قال الفيروزآبادي: شيء غاض: حسن الغضو عام وافر».
٨. في التهذيب: «+ الخوخ و».
٩. «الفرسك»، كزبرج: الخَوْخ - وهو شجر مثمر من فصيلة الورديات، ثماره مختلفة الشكل واللون والطعم، وهي لذیذة الطعم - أو هو مثل الخوخ في القدر - وهو أجرد أملس أحمر وأصفر، أو ما ينفلق عن نواه. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٨ (فرسك).
١٠. في «ظ: «فتزكّه». وفي «يخ: «فرزكوا».
١١. التهذيب، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٢، معلقاً عن الكليني: الوافي، ج ١٠، ص ٦٠، ح ٩١٥٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٠.

٥٧٧٨ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ يُونُسَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْأَشْنَانِ^٢، فِيهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ^٣: «لَا»^٤.

٥٧٧٩ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ عَبْدِ

الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْقُطْنِ وَالزَّغْفَرَانِ: عَلَيْهِمَا زَكَاةٌ؟ قَالَ: «لَا»^٦.

٥٧٨٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْبُسْتَانِ يَكُونُ^٨ فِيهِ مِنْ الثَّمَارِ مَا لَوْ بِيَعُ

كَانَ مَالًا^٩، هَلْ فِيهِ صَدَقَةٌ^{١١}؟ قَالَ: «لَا»^{١٢}.

ح. ص ٦٧، ح ١١٥٣٤.

١. في «بخ، بر، بف» والوسائل: - «بن إبراهيم».

٢. الإشنان والأشنان من الخفض - وهو من الثبت ما كان فيه ملوحة ومرارة -: معروف، الذي يغسل به الأيدي،

والضم أعلى، قيل: هو معرب يقال له بالعربية: الخوض. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨؛ المصباح المنير،

ص ١٦ (أشن). ٣. في «بت، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٦٢، ح ٩١٥٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٨، ح ١١٥٤٠.

٥. في «بت»: «وأعليهما».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٤، ذيل ح ١٥٩٨؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٩، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٠،

ص ٦٢، ح ٩١٥٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٨، ح ١١٥٣٨.

٧. في «ظ، بح» والوسائل: «أو».

٨. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «تكون».

٩. في «ظ، ي، بت، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: - «من».

١٠. في «بخ، بر» وحاشية «جن» والوافي والوسائل، ح ١١٨٠٩: «بمال».

١١. في «بخ، بر» والوافي والوسائل، ح ١١٨٠٩: «الصدقة».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩، ح ٥١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ٢٥٩، مع

٧- بَابُ أَقَلِّ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحَزْبِ

٥٧٨١ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ فِي الزَّيْبِ وَ التَّمْرِ؟

فَقَالَ: «فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ^٣ وَوَسْقٍ^٢ وَ الْوَسْقُ يَسْتَوْنِ صَاعًا، وَ الزَّكَاةُ فِيهِمَا سَوَاءٌ، فَأَمَّا الطَّعَامُ، فَالْعُشْرُ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ؛ وَأَمَّا مَا سَقَى بِالْعَرْبِ^٦ وَ الدَّوَالِي^٧، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْعُشْرِ»^٨.

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٦١، ح ٩١٥٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٧، ح ١١٥٣٥؛ وص ١٩١، ح ١١٨٠٩.

١. في «ي»، بث، يخ، «بف»، و «مرأة العقول»: «ما تجب».

٢. في الاستبصار، ج ٢، ح ٤٦ و ٤٧: «من».

٣. في حاشية «جن» و الوسائل: «أوسق».

٤. كذا في اللغة، و للمزيد راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٥ (وسق).

٥. في «جن»: «- أمّا».

٦. «العرب»: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور، فإذا فتحت الرأه فهو الماء السائل بين البئر و الحوض.

راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٩ (غرب).

٧. «الدوالي»: جمع دالية، وهي المتجننوق تديرها البقرة. قاله الجوهري، وقال غيره: الدالية: دلو و نحوها و خشب يصنع كهياة الصليب و يشد برأس الدلو، ثم يؤخذ حبل يربط طرفه بذلك و طرفه بجذع قائم على رأس البئر و يسقى بها، فهي فاعلة بمعنى مفعولة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٩؛ المغرب، ص ١٦٧؛ المصباح المنير، ص ١٩٩ (دلو).

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٥، ح ٣٨؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٦، ح ٤٧، معلقاً عن الكليني. و فيه، ح ٤٦؛

و التهذيب، ج ٤، ص ١٤، ح ٣٧، بسندهما عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «و الزكاة فيهما سواء» مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٠٤، أبواب الثمانين و ما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر

عن جعفر بن محمد، مع اختلاف يسير. و في التهذيب، ج ٤، ص ١٤، ح ٣٦؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٦،

ح ٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف و زيادة. و فيه، ص ١٤، ح ٤٠؛ و التهذيب، ج ٤، ص ١٣،

ح ٣٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. التهذيب، ج ٤، ص ١٤، ح ٣٥، بسند

آخر عن أحدهما عليه السلام. و في الفقيه، ج ٢، ص ٣٥ من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، و في الثلاثة الأخيرة مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٨٥، ح ٩٢٠٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٨٦، ح ١١٨٠٠.

٥٧٨٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ

أَشِيْمٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَا:

دَكَرْنَا لَهُ الْكُوفَةَ وَ مَا وَضِعَ عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَجِ، وَ مَا سَارَ فِيهَا أَهْلُ بَيْتِهِ^١.

فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ طَوْعًا، تَرَكْتُ^٢ أَرْضَهُ فِي يَدِهِ، وَ أَخَذْتُ^٣ مِنْهُ الْعُشْرَ مِمَّا سَقَيْتِ

السَّمَاءَ^٤ وَ الْأَنْهَارَ، وَ نِصْفَ الْعُشْرِ مِمَّا^٥ كَانَ^٦ بِالرِّشَاءِ^٧، فِيمَا عَمَرُوهُ مِنْهَا؛ وَ مَا لَمْ

يَعْمَرُوهُ مِنْهَا أَخَذَهُ^٨ الْإِمَامُ^٩، فَقَبَّلَهُ^{١٠} مِمَّنْ يَعْمَرُهُ وَ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَ عَلَى

الْمُتَقَبِّلِينَ فِي حِصَصِهِمُ الْعُشْرَ وَ نِصْفُ^{١١} الْعُشْرِ، وَ لَيْسَ فِي^{١٢} أَقْلٍ مِنْ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ^{١٣}

شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ، وَ مَا أَخَذَ بِالسَّيْفِ فَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ^{١٤} يَقْبَلُهُ بِالَّذِي يَرَى^{١٥}، كَمَا صَنَعَ

١. في الوسائل، ح ١١٧٧٣ - «وما سار فيها أهل بيته». وفي الوافي: «العائد في أهل بيته إلى الإمام، والمراد أهل بيت الرسول».

٢. في «بخ» وحاشية «جن»: «تركنا».

٣. في «بث»، بخ: «وأخذ».

٤. في الوسائل، ح ٢٠٢٠٣: «سقي بالسما». ٥. في الوسائل، ح ٤، ص ٣٨: «فيما».

٦. في «ي»، «ما».

٧. في التهذيب، ج ٤، ص ١١٨: «مما سقي».

٨. في التهذيب، ج ٤، ص ٣٨: «فيما كان نادراً». و«الرشاء»: الحيل، وقيل: الرشاء: زَسَن الدلو، والجمع: أرشية.

٩. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٥٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٢ (رشا).

١٠. في الوافي: «أخذ».

١١. في التهذيب، ج ٤، ص ١١٩ وقرب الإسناد: «والوالي».

١٢. في التهذيب، ج ٤، ص ١١٨: «فيقبله». يقال: قَبَّلَ العاملُ العملَ: جعله يلتزمه بعقد، تقبله: التزمه بعقد.

١٣. والقابلة، بالفتح: اسم المكتوب من ذلك لما يلتزمه الإنسان من عمل و دين وغير ذلك. وعن الزمخشري: كلُّ

من تقبل بشيء مقاطعة وكتب عليه بذلك كتاباً فالكتاب الذي يُكْتَبُ هو القبالة بالفتح، والعمل قبالة بالكسر؛

لأنه صناعة. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٤٤؛ المصباح المئير، ص ٤٨٩ (قبل).

١٤. في الوافي والوسائل، ح ٢٠٢٠٣: «أو نصف».

١٥. في «بخ» -: «وفي».

١٦. في الوسائل، ح ٢٠٢٠٣: «أو سق».

١٧. في التهذيب، ج ٤، ص ١١٨ و ١١٩ وقرب الإسناد: «للإمام».

١٨. في «بث»: «يراه». وفي «بخ»، ير، بف: «ورأى».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرِ قَبْلِ سَوَادِهَا وَبَيَاضِهَا، يَغْنِي أَرْضَهَا وَنَحْلَهَا، وَ النَّاسُ يَقُولُونَ^١: لَا يَصْلُحُ^٢ قَبَالَةَ الْأَرْضِ وَ النَّحْلِ، وَ قَدْ قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ^٣، وَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ بِسْوَى قَبَالَةِ الْأَرْضِ الْعُشْرُ، وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِي حِصَصِهِمْ^٤.
 وَ قَالَ^٥: «إِنَّ أَهْلَ الطَّائِفِ أَسْلَمُوا، وَ جَعَلُوا عَلَيْهِمُ الْعُشْرَ وَ نِصْفَ الْعُشْرِ، وَإِنَّ^٦ أَهْلَ مَكَّةَ^٧ دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنُوةً^٨، فَكَانُوا^٩ أَسْرَاءَ فِي يَدِهِ، فَأَغْتَقَهُمْ، وَ قَالَ^{١٠}: اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ^{١١} الطُّلَقَاءُ^{١٢}».

٥٧٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٦: «قوله ﷺ: والناس يقولون، يحتمل أن يكون منع العامة باعتبار المساقاة؛ فإن أبا حنيفة منع منها، لكن عاقبتهم خالفوه في ذلك، حتى أبي يوسف، أو باعتبار المزارعة وذلك مذهب أبي حنيفة ومالك وشافعي وكثير منهم، وقد احتج العامة أيضاً على أبي حنيفة في المقامين بـخبر خبير».
٢. في «بخ، بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٧٩٠ و ٢٠٢٠٣، والتهذيب، ج ٤، وقرب الإسناد: «لا تصلح».
٣. في «بخ، بر»: «خيراً». وفي الوسائل، ح ١١٨٠٤ -: «قبل سوادها - إلى - خبير».
٤. في الوافي والوسائل، ح ٢٠٢٠٣، والتهذيب، ج ٤، ص ١١٨: «ثم قال».
٥. في «بف»: «إن» بدون الواو.
٦. في «ظ، ي، بس، جن» والوسائل، ح ١١٧٩٠ و ٢٠٢٠٣، والبحار -: «أهل».
٧. في التهذيب، ج ٤، ص ٣٨: «ولما».
٨. «عَنُوةً»، أي قهراً وغلبة، وهو من عنا يعنو، إذا ذلَّ وخضع. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٥ المصباح المنير، ص ٤٣٤ (عنا).
٩. في «بخ، بر، بس، بف» والوسائل، ح ١١٧٩٠ و ٢٠٢٠٣، والتهذيب، ج ٤، ص ٣٨ و ١١٨: «وكانوا».
١٠. في «بث»: «فقال».
١١. في «ي»: «وأنتم».
١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٨، ح ٣٨؛ و ص ١١٨، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٣، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٨٤، ح ١٣٥٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا ﷺ. التهذيب، ج ٤، ص ١١٩، ح ٣٤٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا ﷺ، وفي الآخرين إلى قوله: «و نصف العشر في حصصهم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥٧، ح ٩٦٩٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٥، ح ١١٧٧٣، إلى قوله: «خمس أوساق شيء من الزكاة»؛ و ص ١٨٢، ح ١١٧٩٠؛ وفيه، ص ١٨٨، ح ١١٨٠٤، إلى قوله: «و نصف العشر في حصصهم»؛ و ج ١٥، ص ١٥٧، ح ٢٠٢٠٣؛ البحار، ج ١٩، ص ١٨٠، ح ٢٩، من قوله: «وما أخذ بالسيف».

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّدَقَةِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ - إِذَا كَانَ سَيْحاً^١، أَوْ كَانَ^٢ بَغْلاً^٣ - الْعُشْرُ؛ وَمَا سَقَتِ السَّوَانِي^٤ وَالذَّوَالِي، أَوْ سَقِيَ^٥ بِالْغَرْبِ، فَنِصْفُ الْعُشْرِ^٦».

٥٧٨٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٨، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُمَا قَالَا لَهُ: هَذِهِ الْأَرْضُ الَّتِي يَزَارِعُ^٩ أَهْلُهَا مَا تَرَى^{١٠} فِيهَا؟ فَقَالَ: «كُلُّ أَرْضٍ دَفَعَهَا إِلَيْكَ السُّلْطَانُ^{١١}، فَمَا حَزَنَتْهُ فِيهَا، فَعَلَيْكَ فِيمَا^{١٢} أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا الَّذِي قَاطَعَكَ^{١٣} عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى جَمِيعِ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا الْعُشْرُ، إِنَّمَا

١. «السَّيْحُ»: الماء الجاري المنبسط على وجه الأرض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢ (سيح).
 ٢. في «بر»: «وكان». وفي «ظ»: «- كان».

٣. «البُغْلُ»: النخل الذي يشرب بعروقه، فيستغني عن سقي سماء وغيرها. وعن الأصمعي: البُغْدِي: ما سقته السماء، والبُغْل: ما شرب بعروقه من غير سقي ولا سماء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٣٥؛ النهاية، ج ١، ص ١٤١ (بعل).

٤. في «بث، بر»: «السواقي». و«السواني»: جمع سانية، وهي الناضحة، أي الناقة التي يستقى عليها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٥ (سنا).

٥. في «بر، بف»: «يسقى».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٩٢٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٨٣، ح ١١٧٩١.

٧. في «بخ، بر، بف»: «الاستبصار» - «بن إبراهيم».

٨. في «بر» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «- بن عيسى».

٩. في «ى، بح، بر، بف، جن»: «تزارع». في التهذيب: «نزراع».

١٠. في حاشية «بث»: «ما تقول».

١١. في «بخ، بر» والوافي والتهذيب والاستبصار: «سلطان».

١٢. في «ظ، بح» وحاشية «جن»: «بما». وفي الوسائل: «مما».

١٣. في الاستبصار: «يقاطعك».

عَلَيْكَ الْعَشْرُ^١ فِيمَا يَخْضَلُ فِي يَدِكَ بَعْدَ مَقَاسَمَتِهِ لَكَ^٢.

٥١٤/٣ ٥٧٨٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ أَقَلِّ مَا يَجِبُ^٣ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ؟

فَقَالَ^٤: «خَمْسَةُ أَوْسَاقٍ^٥ يَوْسُقِ النَّبِيِّ عليه السلام». فَقُلْتُ: كَمْ^٦ الْوَسْقُ؟ قَالَ^٧: «يَسْتَوْنَ صَاعًا».

قُلْتُ^٨: فَهَلْ^٩ عَلَى الْعِنَبِ زَكَاةٌ، أَوْ إِنَّمَا تَجِبُ^{١٠} عَلَيْهِ^{١١} إِذَا صَيَّرَهُ^{١٢} زَيْبًا؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا خَرَصَهُ^{١٣} أَخْرَجَ زَكَاتَهُ»^{١٤}.

١. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «العشر عليك».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٦، ح ٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٨٨، ح ٩٢١٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٨٨، ح ١١٨٠٣.

٣. في «ظ، ي، يح، يخ، بر» والوافي والوسائل، ح ١١٧٧٢: «ما تجب».

٤. في «يح، يخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: خمسة أوساق، أي ثلاثمائة من وسبعة أماناء وثمان من بالمن التبريزي وبالشاهي نصفه، فتدبر».

٦. في «بر، بس، بف» والوافي: «فكم». وفي «يح»: «وكم».

٧. في «يح» والوافي: «فقال». ٨. في «بث»: «وقلت». وفي «بس» والوافي: «فقلت».

٩. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٧٧٢: «وهل».

١٠. في «ظ، ي، يح، بف» والوسائل، ح ١١٧٧٢: «يجب».

١١. في «بس»: «الزكاة». ١٢. في «بس»: «صار».

١٣. في «بث»: «خرصته». و«خرصه» أي قدره بالظن والتخمين؛ من الخرص، وهو خرز ما على النخل من الرطب ثمرأ ومن العنب زيبأ، فهو من الخرص بمعنى الظن؛ لأن الحرز إنما هو تقدير بظن. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٢ (خرص).

١٤. الوافي، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٩٩١٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٥، ح ١١٧٧٢؛ وفيه، ص ١٩٥، ح ١١٨١٨، من قوله: «فهل على العنب زكاة».

٥٧٨٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَ الْأَنْهَارُ، أَوْ كَانَ^٢ بَغْلًا الْعُشْرُ^٣،
وَأَمَّا مَا سَقَتِ السَّوَانِي وَ الدَّوَالِي، فَيُنْصَفُ الْعُشْرُ».
فَقُلْتُ لَهُ: فَالْأَرْضُ^٤ تَكُونُ عِنْدَنَا تُسْقَى بِالدَّوَالِي، ثُمَّ يَزِيدُ الْمَاءُ، فَتُسْقَى^٥ سَيْحًا؟
فَقَالَ: «وَ إِنْ^٦ ذَا لَيَكُونُ^٧ عِنْدَكُمْ كَذَلِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «النَّصْفُ وَ النُّصْفُ^٨،
نِصْفٌ بِنِصْفِ الْعُشْرِ، وَ نِصْفٌ بِالْعُشْرِ».
فَقُلْتُ: الْأَرْضُ تُسْقَى بِالدَّوَالِي، ثُمَّ يَزِيدُ الْمَاءُ^٩، فَتُسْقَى السَّقِيَّةُ وَ السَّقِيَّتَيْنِ
سَيْحًا؟

قَالَ: «وَ فِي كَمْ تُسْقَى السَّقِيَّةُ وَ السَّقِيَّتَيْنِ سَيْحًا؟»^{١٠}
قُلْتُ: فِي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً أَوْ أَرْبَعِينَ^{١١} لَيْلَةً، وَ قَدْ مَضَتْ^{١٢} قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ سِتَّةَ
أَشْهُرٍ^{١٣}، سَبْعَةَ أَشْهُرٍ.
قَالَ: «نِصْفُ الْعُشْرِ»^{١٤}.

-
١. في «ى، بح» - «قال».
 ٢. في «بر»: «وكان».
 ٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «فالعشر».
 ٤. في «بخ، بر، بف» والتهذيب والاستبصار: «فأما».
 ٥. في «ط»: «والأرض». وفي «بر، بف»: «الأرض».
 ٦. في حاشية «جن» والوافي والتهذيب: «وتسقى».
 ٧. في الوافي والتهذيب: «إِنَّ» بدون الواو.
 ٨. في «جن»: «يكون».
 ٩. في «بف»: «- النصف».
 ١٠. في «بر»: «- السقية والسقيتين سيحاً».
 ١١. في «بخ، بر» والوافي والتهذيب والاستبصار: «أربعين» بدون «أو». وفي «بس»: «وأربعين».
 ١٢. في الوافي: «وقد مكثت». وفي التهذيب والاستبصار: «وقد مكث».
 ١٣. في «جن»: «+ أو».
 ١٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٦، ح ٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥، ح ٤٤، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٠، ص ٨٤، ح ٩٢٠٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٨٧، ذيل ح ١١٨٠٢.

٥٧٨٧ / ٧. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الثَّمَرِ وَ الرِّبِيِّ: مَا أَقَلُّ مَا تَجِبُ^٣ فِيهِ الرِّكَاءَةُ؟
فَقَالَ^٤: «خَمْسَةُ أُوسَاقٍ^٥، وَ يَتْرُكُ^٦ مَعِيَ فَأَرَّةً^٧ وَ أُمَّ جُغُرُورٍ^٨ لَا يُزَكِّيَانِ وَ إِنِ كَثُرَا،
وَ يَتْرُكُ لِلْحَارِسِ^٩ الْعَذْقُ^{١٠} وَ الْعَذْقَانِ، وَ الْحَارِسُ^{١١} يَكُونُ فِي النَّخْلِ يَنْظُرُهُ، فَيَتْرُكُ ذَلِكَ
لِعِيَالِهِ^{١٢}».

١. في «بخ، بف»:- «بن إبراهيم».

٢. في «بخ، بر»:- «بن عيسى».

٣. في «بث، بيج، بف، جن»:- «ما يجب».

٤. في «بث، بيج، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٥. في «بيج» وحاشية «بث»: «أوسق».

٦. في «بث، بيج»:- «وترك».

٧. معنى فَأَرَّةٌ: ضرب من رديء تمر الحجاز. لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٨ (معى).
٨. في «بر»:- «أُمَّ جعرون». وفي التهذيب: «و». وفي اللغة بدون لفظة «أُمَّ»، قال الجوهري: «الجعرون: ضرب من الدَّقْل، وهو أَرْدَا التمر» وقال ابن الأثير: «الجعرون: ضرب من الدَّقْل يحمل رطباً صغاراً لا خير فيه».

راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٥: النهاية، ج ١، ص ٢٧٦ (جعرون).

٩. في «بخ، بر»:- «للحارس».

١٠. «العَذْق»: النخلة يحملها. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٢ (عذق).

١١. في الوافي: «من». والظاهر أَنَّ العلامة المجلسي قرأ في الموضوعين: الناظر، حيث قال في مرآة العقول: «وقال - أي في القاموس - الناظر والناطور: حافظ الكرم والنخل». وراجع أيضاً: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧ (نظر).

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٨، ح ٤٧، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الزكاة، باب الحصاد والجداد، ذيل ح ٥٩٨٥، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦، ذيل ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني في الكافي، ح ٥٩٨٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٨، ذيل ح ١٠٤، عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «و يترك معي فأرة» إلى قوله: «والعذق والعذقان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٩١٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٦، ح ١١٧٧٤؛ وفيه، ص ١٩١، ح ١١٨١٠، من قوله: «و يترك للحارس».

٨- بَابُ أَنَّ الصَّدَقَةَ^١ فِي التَّمْرِ^٢ مَرَّةً^٣ وَاحِدَةً

٥١٥/٣

٥٧٨٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ

عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ حَزْثٌ أَوْ تَمْرَةٌ^٦ فَصَدَّقَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنْ^٧ خَالَ عَلَيْهِ^٨ الْحَوْلُ عِنْدَهُ، إِلَّا أَنْ يُحَوَّلَهُ^٩ مَالًا، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ^{١٠}، فَخَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ^{١١} ثَبَتَ ذَلِكَ^{١٢} أَلْفَ غَامٍ - إِذَا كَانَ بِعَيْنَيْهِ^{١٣} - فَإِنَّمَا^{١٤} عَلَيْهِ فِيهِ^{١٥} صَدَقَةُ الْعَشْرِ، فَإِذَا أَدَّاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يُحَوَّلَهُ^{١٦} مَالًا^{١٧}، وَ يُحَوَّلُ^{١٨} عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ عِنْدَهُ^{١٩}».

١. في «ي»، يخ، بر: «صدقة».

٣. في «ي»، بر: «التمرّة».

٥. في «بر» والوسائل التهذيب: «بن عيسى».

٧. في التهذيب: «إن» بدون الواو.

٩. في «بر»: «أن تحوّل». وفي الوسائل: «أن يحوّل».

١٠. في «ظ»، بث، يخ، بف: «ذلك».

١٢. في التهذيب: «ذلك».

١٤. في «ي»، يخ، بر، جن: «قائماً». وفي حاشية «بح» والتهذيب: «وإنما».

١٥. في «جن» والتهذيب: «فيه». وفي الوسائل: «فيها».

١٦. في «بر»: «حتى يحوّل». وفي «بخ»: «حتى يحول».

١٧. في «بر»: «مألاً».

١٩. قال في المعتمر، ج ٢، ص ٥٣٨: «ولا يتكرر الزكاة فيها - أي الغلات - وعلى ذلك اتفاق العلماء أيضاً عدا الحسن البصري، ولا عبرة بانفراد».

وقال في مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٤١ - ذيل قول المصنف: «ويزكى حاصل الزرع، ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكاة ولو بقي أحوالاً»: «هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب»، ثم ذكر ما نقلناه عن المعتمر.

٢٠. التهذيب، ج ٤، ص ٤٠، ١٠٢، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٥؛ وعلى الشرائع، ص ٣٧٤، ح ١. الوافي، ج ١٠، ص ٨٧، ح ٩٢١٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٤، ح ١١٨١٦.

٩- بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

١ / ٥٧٨٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «فِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ^٢ مِنَ الْفِضَّةِ،
وَإِنْ^٣ نَقَصَ^٤ فَلَيْسَ عَلَيْكَ زَكَاةٌ، وَ مِنَ الذَّهَبِ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا يَصْفُ دِينَارًا،
وَإِنْ^٥ نَقَصَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ^٦».

٢ / ٥٧٩٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ النَّخَّاسِ، قَالَ:
سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَائِعٌ^٨ أَعْمَلُ بِيَدِي، وَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ
عِنْدِي الْخَمْسَةُ وَالْعَشْرَةُ فَبَيْعُهَا زَكَاةٌ^٩؟

فَقَالَ^{١٠}: «إِذَا اجْتَمَعَ مِائَتًا دِرْهَمٍ، فَحَالَ عَلَيْهَا^{١١} الْحَوْلُ، فَإِنَّ عَلَيْهَا الزَّكَاةَ^{١٢}.
٣ / ٥٧٩١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ
٥١٦/٣ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدَةَ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

١. في «ظ، بث، يخ، بر» والوافي والتهذيب: - «قال».

٢. في «بئخ، بر»: «الدراهم».

٣. في «بث، يخ، بر، بس، بف» والوافي: «فإن».

٤. في «بئخ، بر، بس، بف»: «شيء». وفي الوسائل: «نقصت».

٥. في «بث»: «في».

٦. في «بئخ، بر، بس، بف» والوافي: «فإن».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٢، ح ٣١، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٦٠٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. التهذيب، ج ٤، ص ١٢، ح ٣٠، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع زيادة. وفيه، صدرح ٣٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٥، من قوله: «و من الذهب من كل عشرين ديناراً؛ تحف العقول، ص ٤١٧، عن الرضا عليه السلام، و في كل المصادر - إلا التهذيب، ح ٣١ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٩١٦٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٣، ح ١١٧٠٣، إلى قوله: «فليس عليك زكاة».

٨. في «ي، بث، بئخ، بر، بس»: «صانع».

٩. في «بئخ، بر، بس، بف» والوافي: «الزكاة».

١٠. في «بئخ، بر، بس، بف» والوافي: «قال».

١١. في «ظ، بر»: «عليه».

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٩١٦٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٣، ح ١١٧٠١.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالََا: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَمَلَتْ^١ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، فَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ إِلَى أَرْبَعَةِ وَ عِشْرِينَ، فَإِذَا كَمَلَتْ^٢ أَرْبَعَةَ وَ عِشْرِينَ^٣، فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِيَةِ وَ عِشْرِينَ، فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ كُلَّمَا زَادَ أَرْبَعَةٌ^٤».

٥٧٩٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا جَارَتْ الزَّكَاةُ الْعِشْرِينَ دِينَارًا، فَفِي كُلِّ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ عَشْرُ دِينَارٍ^٦».

٥٧٩٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّهَبِ: كَمْ فِيهِ^٧ مِنَ الزَّكَاةِ؟

١. في «بخ»: «أُكْمِلَتْ» في الموضعين.

٢. في الوافي: «وإذا».

٣. في «بر»: «- فَإِذَا كَمَلَتْ أَرْبَعَةَ وَ عِشْرِينَ».

٤. في «بخ، جن» والوافي: «+ دنانير».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٦، ح ١٣، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٢، ص ١٢، ح ٣٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٩١٦٠: الوسائل، ج ٩، ص ١٣٨، ح ١١٦٨٩.

٦. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بر، بس، بف، جر، جن» والوافي - نقلاً من نسخة - والوسائل. وفي «بخ»: «أبي عتبة». وفي المطبوع: «ابن عبيدة»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٧. المقنعة، ص ٢٣٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ١١، ذيل ح ٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣، ذيل ح ٣٩. الوافي، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٩١٦٤: الوسائل، ج ٩، ص ١٣٩، ح ١١٦٩٠.

٨. في التهذيب والاستبصار: «عليه».

٩. في «بر»: «- من».

فَقَالَ^١: «إِذَا بَلَغَ قِيَمَتَهُ^٢ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ^٣».

٥٧٩٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشَّارٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٥: فِي كَمْ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ؟

فَقَالَ: «فِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ، فَإِنْ نَقَصَتْ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، وَفِي الذَّهَبِ فِي كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ، فَإِنْ نَقَصَ^٦ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا^٧».

٥٧٩٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٢. في «بث، بر»: «قيمة». وفي مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٠٩: «دلت الروايتان - أي الخامسة والثامنة هنا - على وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وذلك عشرون ديناراً؛ لأنَّ قيمة كلِّ دينار في ذلك الزمان كانت عشرة دراهم على ما نصَّ عليه الأصحاب وغيرهم، ولذلك خيّر الشارع في أبواب الديات والجنايات بينهما وجعلهما على حدٍّ سواء».

وفي «مرآة العقول»، ج ١٦، ص ٣٢: «وقوله ﷺ: إذا بلغ قيمته، لم يعمل بظاهره أحد، وحمل على القيمة في الزمان السابق، حيث كان يسوَّى كلُّ دينار عشرة دراهم والآن صارت الفضة أرخص فربما يزيد عن عشرين أيضاً». وللعلامة الفيض هاهنا بيان جثنا به ذيل الحديث الثامن.

٣. في الاستبصار: «زكاة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٠، ح ٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣، ح ٣٨، معلّقاً عن الكليني. والوافي، ج ١٠، ص ٧١، ح ٩١٧٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١١٦٨٦.

٥. في «بث، بح، بخ، بر، جن» والوسائل: «يسار».

٦. في «ظ، ي، بس، جن» والوسائل، ح ١١٧٢٠: «وإن».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بح» والمطبوع: «ففي».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «نقصت».

٩. في «بح» وحاشية «جن» والوافي: «فيه». وفي حاشية «بح»: «فيهما».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٩١٦٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٣، ح ١١٧٠٢، إلى قوله: «فإن نقصت فلا زكاة فيها»؛ وفيه، ص ١٣٨، ح ١١٦٨٧، من قوله: «و في الذهب ففي كلِّ عشرين».

ابن أبي عمير، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:
 سَئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: مَا أَقْلُ مَا يَكُونُ^١ فِيهِ^٢ الزَّكَاةُ؟
 قَالَ: «مِائَتًا^٣ دِرْهَمٍ، وَعِدْلُهَا مِنَ الذَّهَبِ».
 قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^٤ عَنِ النَّيْفِ^٥ الْخُمْسَةِ^٦ وَالْعَشْرَةِ؟
 قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ^٧، فَيُعْطَى^٨ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا^٩
 دِرْهَمًا^{١٠}».

٥٧٩٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ
 إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
 عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تِسْعُونَ وَمِائَةً^{١٢} دِرْهَمٍ^{١٣} وَتِسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا:
 أَعْلَيْهَا^{١٤} فِي الزَّكَاةِ شَيْءٌ؟

١. في الوسائل: «تكون».
٢. في «بس»: «فيها».
٣. في «ي»، جن: «مائتي».
٤. في «بر» والوافي: «سألته» بدون الواو.
٥. «النَّيْفُ»: الزيادة، يخفف ويشدد، وأصله من الواو، وكل ما زاد على عَقْدٍ فهو نَيْفٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَقْدَ الثَّانِي.
٦. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١ (نيف).
٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١١٧٠٠. وفي المطبوع: «والخمس» بإضافة الواو.
٨. وفي «بخ»: «من الخمسة».
٩. وفي «بر»: «يعطى».
١٠. في «جن»: «- درهمًا».
١١. في «ظ»، بخ، «بخ»، وحاشية «بث» والوسائل، ح ١١٧٠٠: «درهما».
١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١١، ح ٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣، ح ٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٤، ص ١٢، ح ٣٠. والوافي، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٩١٦١؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٤٢، ح ١١٧٠٠؛ وفيه، ص ١٣٧، ح ١١٦٨، إلى قوله: «وعدلها من الذهب».
١٣. في «بخ» والوسائل: «-» «بن إبراهيم».
١٤. في «بث»، بخ، «بر»، والوافي: «مائة وتسعون» بدل «تسعون ومائة». وفي «بخ»: «ومائتا» بدل «ومائة». وفي «بف»: «- ومائة».
١٥. في «بر»: «وأعليهما». وفي «بف»، جن: «عليها» بدون همزة الاستفهام.

فَقَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَفِيهَا الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْمَالِ الذَّرَاهِمَ، وَكُلُّ مَا خَلَا الذَّرَاهِمَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مَتَاعٍ، فَهُوَ عَرَضٌ مَزْدُودٌ ذَلِكَ إِلَى الذَّرَاهِمِ فِي الزَّكَاةِ وَ الْذِّيَاتِ»^٢.

٩ / ٥٧٩٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ زَيْدِ الصَّائِغِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي كُنْتُ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى خُرَّاسَانَ يُقَالُ لَهَا: بَخَارَى، فَزَارَيْتُ فِيهَا ذَرَاهِمَ^٦ تُغْمَلُ^٧: ثُلْتُ فِضَّةً، وَ ثُلْتُ

١. في «بث، بس، جن»: - «ذلك». وفي «بر»: «وذلك».

٢. في الوافي: «حملهما - أي الخبر الخامس والثامن - في التهذيبين على أن قيمة عشرين ديناراً كانت في ذلك الوقت مائتي درهم، ولهذا تراهم كانوا يجعلون الدينار في مقابلة عشرة دراهم في الديات وغيرها، وجعل في التهذيب المشار إليه في قوله: «بلغ ذلك مائتي درهم، في صدر الخبر الأول - وهو الثامن هنا - كل واحد من الذهب والفضة باعتبار القيمة في الذهب، واحتمل تنزيله على من جعل ماله جنسين للفرار من الزكاة عقوبة له على ذلك، كما مر في حديث إسحاق - وهو الثامن هنا - وجوز في الاستبصار حمله على التقية؛ لأن ذلك مذهب العامة. وهذا هو الصواب في كلا الخبرين. قيل: ويحتمل أن يكون المراد بالخبر الأول - وهو الثامن هنا - زكاة التجارة؛ فإن المرجع فيها إلى القيمة، ويؤيده آخر الحديث إلا أن هذا إنما يصح إذا كان اتخاذ الذهب للتجارة، وعلى هذا فالاحتمال جار في الخبر الثاني - وهو الخامس هنا - أيضاً».

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٣: «حمله الشيخ في الاستبصار تارة على التقية وأخرى على ما إذا فر به من الزكاة. أقول: يمكن حمله على الاستحباب أيضاً، أو على زكاة التجارة بقرينة ذكر المتاع، ويمكن أن يحمل على أن المراد اجتماع كل من الذهب والفضة منفرداً بقدر مائتي درهم، ويكون المراد أن المعتبر في الذهب كونها بوزن مائتي درهم، كما دل عليه غيره من الأخبار وإن كان خلاف المشهور».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٩٣، ح ٢٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٧٠، ح ٩١٧٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣٩، ح ١١٦٩١.

٤. في «بخ»: «بريد». ولا يبعد كون الصواب هو «يزيد الصائغ»؛ فإنه هو المذكور في كتب الرجال، ووردت روايته عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في بعض الأسناد. راجع: رجال البرقي، ص ١٢؛ رجال الكشي، ص ٥٤٦، الرقم ١٠٣٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ١٢١، الرقم ١٣٨٦.

٦. في «بث، بخ» وحاشية «جن»: «بها».

٥. في «بر»: - «لها».

٨. في «بر، بس، بف» والوافي: «يعمل».

٧. في الوافي: «درهما».

مِسْ^١، وَ ثَلَّثَ رَصَاصَ^٢، وَكَانَتْ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ، وَ كُنْتُ أَعْمَلُهَا وَ أَنْفِقُهَا؟
 قَالَ^٣: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ».
 فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَ هِيَ^٤ عِنْدِي وَ فِيهَا^٥ مَا يَجِبُ^٦ عَلَيَّ^٧ فِيهِ^٨؟
 الزَّكَاةُ أَرْكَبُهَا؟
 قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا هُوَ مَالُكَ.
 قُلْتُ: فَإِنْ أَخْرَجْتُهَا إِلَى بَلَدَةٍ لَا يَنْفَقُ^٩ فِيهَا مِثْلُهَا^{١٠}، فَبَقِيَْتُ عِنْدِي حَتَّى
 يَحُولُ^{١١} عَلَيْهَا الْحَوْلُ أَرْكَبُهَا؟
 قَالَ: إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ مَا يَجِبُ^{١٢} عَلَيْكَ فِيهَا^{١٣} الزَّكَاةَ،
 فَزَكَ مَا كَانَ لَكَ فِيهَا^{١٤} مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ^{١٥}، وَ دَغَ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْخَبِيثِ^{١٦}.
 قُلْتُ: وَإِنْ كُنْتُ لَا أَعْلَمُ مَا فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ، إِلَّا أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا مَا
 يَجِبُ^{١٧} فِيهِ الزَّكَاةُ؟

-
١. في «ظ» وحاشية «بث»: «مساء».
 ٢. في «ظ» وحاشية «بث» والوسائل: «رصاصاً».
 ٣. في «ى، جن» والوافي: - «قال».
 ٤. في «بخ» والوسائل: «كان».
 ٥. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: - «هي».
 ٦. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث، بس» والوافي: «منها» بدون الواو.
 ٧. في «بر» والوافي: «تجب».
 ٨. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ٩. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٠. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١١. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٢. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٣. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٤. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٥. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٦. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٧. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٨. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».
 ١٩. في «بث، بخ، بر، بف» وفيها: «علي».

قَالَ: «فَاسْبِكْهَا»^١ حَتَّى تَخْلُصَ^٢ الْفِضَّةَ، وَتَخْرِقَ^٣ الْخَبِيثَ، ثُمَّ يَزَكِّيَ^٤ مَا خَلَصَ مِنْ الْفِضَّةِ لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ^٥.

١٠- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْخُلِيِّ وَسَبَائِكَ^٦ الذَّهَبِ
وَتُقَرَّرُ^٧ الْفِضَّةُ وَالْجَوْهَرُ زَكَاةً

٥٧٩٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٩ عَنِ الْخُلِيِّ: فِيهِ^{١٠} زَكَاةٌ؟ قَالَ: «لَا»^{١١}.

٥١٨/٣ ٥٧٩٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ

١. «فاسبكها»، أي أذهبها، يقال: سَبَكَ الفضة وغيرها يَسْكِبُها سَبْكَاً: أذابها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٨٩.

٢. في «بر»: «وحتى يخلص». (سبك).

٣. في «بح»: «وتحرق». وفي «بس»: «وتخرق». ٤. في «بر، بف» والوافي: «الخبث».

٥. في «بر، بف» والوافي والوسائل: «تزكّي».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٩١٧٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٣، ح ١١٧٢٣.

٧. في الوافي: «في».

٨. «سبائك»: جمع السبيكة، وهي القطعة من ذهب ونحوه ذُوبَتْ وأفرغت في قالب، يقال: سبك الذهب والفضة، أي ذُوبه وأذابه وأفرغه في قالب. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٣٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٤٨ (سبك).

٩. في الوافي: - «نقر». و«نقر»: جمع النقرة، وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة، وقيل: هو ما سبك مجتمعاً منهما، وقيل: هي السبيكة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٥؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٩ (نقر).

١٠. في «بخ، بر» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».

١١. في «جن»: «سألت». ١٢. في التهذيب: «أفيه». وفي «بس» والوافي: «هل فيه».

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨، ح ٢١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٨، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٠، ح ٩٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٨، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٩١٨٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٦، ح ١١٧٣١.

ابن مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخُلِيِّ: فِيهِ^١ زَكَاةٌ؟ قَالَ: «لَا»^٢.

٥٨٠٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ

يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخُلِيِّ: أَيْزَكَى؟

فَقَالَ^٤: «إِذَا هُوَ لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ»^٥.

٥٨٠١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ^٦ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْخُلِيِّ: فِيهِ زَكَاةٌ؟

فَقَالَ^٧: «لَا، وَلَوْ^٨ بَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ»^٩.

٥٨٠٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

١. في الوافي: «هل».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٩١٨٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٧، ح ١١٧٣٣.

٣. في «بخ، بف» والوسائل: «- بن يحيى».

٤. في «بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٥. في «بخ، بر» والوافي: «إذن».

٦. قرب الإسناد، ص ٢٢٨، صدر ح ٨٩٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ مسائل علي بن جعفر، ص ٢٥٩،

مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٩١٨٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٦،

ح ١١٧٢٩.

٧. في «بر»: «سألت».

٨. في الاستبصار: «+ يقول».

٩. في «بخ، بر، بف»: «قال».

١٠. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإن».

١١. في التهذيب، ح ٢٣: «+ درهم وأبي يخالف الناس في هذا». وفي الاستبصار، ح ٢٠: «+ كان أبي يخالف الناس في هذا».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٨، ح ٢٠؛ وج ٤، ص ٩٨، ح ٢٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٧، معلقاً عن الكليني.

وفيه، ح ٢٠؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٨، ح ٢٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٩١٨٦؛

الوسائل، ج ٩، ص ١٥٧، ح ١١٧٣٢.

يَقْطِينِ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَالِ الَّذِي لَا يُعْمَلُ بِهِ وَلَا يَقْتَلَبُ؟
قَالَ: «يُلْزَمُهُ^٢ الرِّكَاءُ فِي كُلِّ سَنَةٍ^٣ إِلَّا أَنْ يُسَبِّكَ^٤».

٥٨٠٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِيضِ
أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رِكَاءُ الْحُلِيِّ عَارِيَّتُهُ^٥».

٥٨٠٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٨، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ
خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٩: إِنَّ أَخِي يُوسُفَ وَلِيَّ لَهُوْلَاءِ^{١٠} الْقَوْمِ^{١١} أَعْمَالًا

١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر» والتهذيب: «بن». والظاهر أنه سهو؛ فقد تكررت في الأسناد رواية الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، منها ما ورد في نفس المجلد، ح ٣٨٩٠ و ٤٠٢٦ و ٥٨٧١. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٣٦-٣٣٨.

ثم إن ما ورد في الوافي والاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٥ من نقل الخبر بالسند عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه عن أبيه، الظاهر أن «عن أبيه» في السند ليس نسخة، بل هو تفسير لعلي بن يقطين من قبل الشيخ وضعه موضع علي بن يقطين.

٢. في «بس» والوسائل والاستبصار: «تلزمه».

٣. في الاستبصار: «وفي كل سنة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧، ح ١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٩١٨٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٥، ح ١١٧٢٧؛ وص ١٦٦، ح ١١٧٥١.

٥. في «بث»، «بخ»، «بر»، «بف»: «+ محمد».

٦. في التهذيب: «أن يعار». وفي الاستبصار: «إعارته».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٨، ح ٢٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٩١٨٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٨، ح ١١٧٣٨.

٨. في «بر»، «بف» والتهذيب: «- بن عيسى».

٩. في «بر» والعلل: «- له».

١٠. في «بث»: «هؤلاء».

١١. في التهذيب والاستبصار: «- القوم». وفي العلل: «بأهواز» بدل «لهؤلاء القوم».

أَصَاب^١ فِيهَا أَمْوَالًا كَثِيرَةً، وَإِنَّهُ جَعَلَ تِلْكَ الْأَمْوَالَ^٢ حَلِيًّا أَرَادَ أَنْ يَفْرِ بِهَا^٣ مِنَ الزَّكَاةِ:
أَعْلَيْهِ الزَّكَاةُ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْحَلْبِيِّ زَكَاةٌ، وَمَا أَذْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ - مِنَ النُّقْصَانِ فِي وَضْعِهِ،
وَمَنْعِهِ نَفْسَهُ» - فَضْلُهُ أَكْثَرُ مِمَّا يَخَافُ مِنَ الزَّكَاةِ»^٥.

٥٨٠ / ٨. حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبٍ:

عَنْ أَبِي إِزْرَاهِيمَ^٧، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَجْتَمِعُ عِنْدِي الشَّيْءُ^٨، فَيَبْقَى^٩ نَحْوًا مِنْ
سَنَةٍ، أُنْزَكِيهِ^{١٠}؟

قَالَ^{١١}: «لَا، كُلُّ مَا لَمْ يَخُلْ عَلَيْهِ^{١٢} عِنْدَكَ^{١٣} الْحَوْلُ^{١٤}، فَلَيْسَ عَلَيْكَ^{١٥} فِيهِ زَكَاةٌ،

١. في الاستبصار: «فأصاب».

٢. في «بح، بخ، بر، بف» وحاشية «بث» والوافي والوسائل، ح ١١٧٤٤ والتهذيب والاستبصار والعلل: «ذلك المال».

٣. في «ظ، ي، بث، بخ، بر، جن» والوافي والعلل: «به».

٤. في الاستبصار: «+ من».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٩، ح ٢٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨، ح ٢٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٧٠، ح ٢، بسنده عن حمَّاد بن عيسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٩١٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٠، ح ١١٧٤٤؛ وفيه، ص ١٥٦، ح ١١٧٣٠، وتمام الرواية: «ليس على الحلبي زكاة».

٦. في «بر»: «- بن عيسى». ثم إنَّ السند معلقٌ على سابقه. ويروي عن حمَّاد بن عيسى، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٧. في الوافي والتهذيب: «+ والكثير قيمته».

٨. في الاستبصار: «الكثير» بدل «فيبقى».

٩. في «ي، بخ، بف»: «وأُنْزَكِيهِ». وفي الوسائل، ح ١١٧٥٩: «أُنْزَكِيهِ».

١٠. في الوسائل، ح ١١٧٢٥ والاستبصار: «فقال».

١١. في «بح»: «- وعليه».

١٢. في «بس»: «الحول عندك».

١٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ رِكَازًا^١، فَلَيْسَ عَلَيْكَ^٢ فِيهِ شَيْءٌ.

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا الرِّكَازُ؟

قَالَ: «الصَّامِتُ الْمَنْقُوشُ» ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أُرْذِتَ ذَلِكَ فَاسْبِئْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي سَبَائِكَ الذَّهَبُ وَ يَقَارِ^٣ الْفِضَّةَ شَيْءٌ مِنَ الرِّكَاءِ»^٤.

٥٨٠٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَلِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ،

٥١٩/٣ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ:

لَيْسَ فِي التَّنْبَرِ^٥ زَكَاةٌ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى الدَّنَانِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ^٦.

٥٨٠٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ وَ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «لَيْسَ فِي الْجَوْهَرِ وَ أَشْبَاهِهِ زَكَاةٌ وَ إِن كَثُرَ»^٨.

١. قال الجوهرية: «الركاز: دفين أهل الجاهلية، كأنه رُكز في الأرض ركزاً»، وقال ابن الأثير: «الركاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن، والقولان تحتلها اللغة: لأن كلًّا منهما مركز في الأرض، أي ثابت، يقال: ركزه يركّزه وَ كَزَرَأَ، إذا دَفَنَهُ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٥٨ (ركز).
٢. في «بر، بف»: «عليه».

٣. «الينقار»: جمع التقرة، وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٤ (نقر).

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٨، ح ١٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦، ح ١٣، بسندهما عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ١٠، ص ٧٤، ح ٩١٨١؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٤، ح ١١٧٢٥؛ وفيه، ص ١٦٩، ح ١١٧٥٩، إلى قوله: «فليس عليه فيه زكاة».

٥. «التبر» - بكسر التاء - هو الذهب والفضة قبل أن يضربا دنانير ودرهم، فإذا ضربا كانا عينا، أو ما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٨ (تبر).

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٧، ح ١٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦، ح ١٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٧، ح ١٦؛ و التهذيب، ج ٤، ص ٧، ح ١٨، بسندهما عن جميل بن دراج، عن أبي عبدالله وأبي الحسن^٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٧٤، ح ٩١٨٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٥، ح ١١٧٢٦.

٧. في الوسائل والتهذيب: «وَعَمَر».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٩٩، ح ٢٧٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٦، ح ١٥٩٩، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١٠، ص ٦٢، ح ٩١٥٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٦٩، ذيل ح ١١٥٤٣.

١١- بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ الْغَائِبِ وَالَّذِينَ وَالْوَدِيعَةِ

١ / ٥٨٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ سَدِيرِ الصَّيْرِفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ، فَدَفَنَهُ فِي مَوْضِعٍ، فَلَمَّا خَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، ذَهَبَ لِيُخْرِجَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ، فَاخْتَفَرَ الْمَوْضِعَ الَّذِي ظَنَّ أَنَّ الْمَالَ فِيهِ مَذْفُونٌ، فَلَمْ يَصِبْهُ، فَمَكَثَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ سِنِينَ، ثُمَّ إِنَّهُ^١ اخْتَفَرَ الْمَوْضِعَ^٢ مِنْ جَوَانِبِهِ كُلِّهِ^٣، فَوَقَعَ عَلَى الْمَالِ بِعَيْنَيْهِ^٤، كَيْفَ يَرْكَبُهُ؟

قَالَ: «يَرْكَبُهُ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ كَانَ غَائِبًا عَنْهُ وَإِنْ كَانَ اخْتَبَسَهُ»^٥.

٢ / ٥٨٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى^٦، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغِيبُ عَنْهُ مَالُهُ خَمْسَ سِنِينَ، ثُمَّ يَأْتِيهِ، فَلَا يَرُدُّ^٧

رَأْسَ الْمَالِ، كَمْ يَرْكَبُهُ؟

قَالَ: «سَنَةً وَاحِدَةً»^٨.

١. في «بخ»: «إِنَّهُ».

٢. هكذا في «ظ»، بخ، بر، بف، جن، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».

٣. في «بر»: «كُلِّهِ».

٤. في «بخ» وحاشية «بث»: «كُلِّهِ».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١١٣، ح ٩٢٥٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٣، ح ١١٦٠٣.

٦. في التهذيب والاستبصار: «ابن موسى».

٧. في «ظ»: «فلا يرد». وفي التهذيب: «ولا يرد عليه». وقال في الوافي: «فلا يرد؟ يعني المال، أو هو مبني على المفعول، أو هو من الورود».

٨. في مرآة العقول: «يحتمل على بُعد أن يكون المراد السنة التي عنده على الوجوب».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣١، ح ٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٨، ح ٨٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٨١؛ و

التهذيب، ج ٤، ص ٣١، ح ٧٧، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ١١٣، ح ٩٢٥٦؛

الوسائل، ج ٩، ص ٩٤، ح ١١٦٠٦.

٥٨١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دُرُسْتٍ^٢، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ فِي الدِّينِ زَكَاةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدِّينِ هُوَ الَّذِي يُؤْخَرُهُ، فَإِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِزِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَقْبِضَهُ»^٤.

٥٨١١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدِّينُ عَلَى النَّاسِ يَخْتَبِئُ^٧ فِيهِ الزَّكَاةُ؟

٥٢٠ / ٣ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ^٨ زَكَاةٌ حَتَّى يَقْبِضَهُ، فَإِذَا^٩ قَبِضَهُ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ^{١١} هُوَ طَالَ^{١٢} حَبْسُهُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَتِمَّ^{١٣} لِذَلِكَ^{١٤} سِتْنُونَ^{١٥}، فَلَيْسَ عَلَيْهِ

١. في «بر»: «عنه». وفي «بخ» والوسائل: «- بن إبراهيم».

٢. في التهذيب، ح ٨١: «عن عمر بن يزيد». والظاهر أنه ساقط من السند.

٣. في مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٣٩: «اختلف الأصحاب في وجوب الزكاة في الدين إذا كان تأخيرها من قبل صاحبه بأن يكون على باذل يسهل على المالك قبضه منه متى رame بعد اتفاقهم على سقوط الزكاة فيه إذا كان تأخيرها من قبل المدين، فقال ابن الجنيد وابن إدريس وابن أبي عقيل: لا تجب الزكاة فيه أيضاً، وقال الشيخان بالوجوب. والمعتمد الأول». وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٨: «أجيب عنها - أي عن الرواية - وعما في معناها بعد الطعن في السند بالحمل على الاستحياب».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢، ح ٨١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٨٢؛ وقرب الإسناد، ص ١٢٦، ح ٤٤١، بسند آخر. وفيه، ص ٢٢٨، ح ٨٩٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٩٢٥٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٧، ح ١١٦١٦.

٥. في «ظ»، بس، بف، جن، والوسائل: «- بن عيسى».

٦. في «ظ»، بر، والوسائل: «تجب». وفي «بث»، بح، بف، والوافي: «يجب».

٧. في «جن»: «- فيه».

٨. في «جن»: «فإن».

٩. في «بخ»: «أطال».

١٠. في «بر»، بف، وحاشية «جن» والوسائل: «حتى يمر». وفي «بخ» والوافي: «حتى تمر».

١١. في «بس»: «عليك».

١٢. في «بر»: «سِتْنُونَ».

زَكَاةً حَتَّى يَخْرُجَ^١، فَإِذَا هُوَ^٢ خَرَجَ، زَكَّاهُ لِعَامِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ هُوَ^٣ كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ، فَلْيَلَا
 قَلِيلًا، فَلْيَزَلْهُ^٤ مَا خَرَجَ مِنْهُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا^٥، فَإِنْ^٦ كَانَ مَتَاعَهُ وَدَيْنُهُ وَ مَالُهُ فِي تِجَارَتِهِ^٧ الَّتِي
 يَتَقَلَّبُ^٨ فِيهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ، يَأْخُذُ^٩ وَيُعْطِي وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي، فَهُوَ يُشْبِهُ^{١٠} الْعَيْنَ فِي يَدِهِ،
 فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَ لَا يَنْبَغِي لَهُ^{١١} أَنْ يَغْيَرَ^{١٢} ذَلِكَ إِذَا كَانَ حَالُ مَتَاعِهِ وَ مَالِهِ عَلَى مَا وَصَفْتُ
 لَكَ، فَيُؤَخَّرَ الزَّكَاةُ^{١٣}.

٥٨١٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^{١٤} اسْتَقْرَضَ مَالًا، فَحَالَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ وَ هُوَ عِنْدَهُ.
 قَالَ: «إِنْ كَانَ الَّذِي أَقْرَضَهُ يُؤَدِّي زَكَاتَهُ^{١٥}، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ لَا يُؤَدِّي، أُدِّي
 الْمُسْتَقْرَضُ»^{١٦}

٥٨١٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في الوسائل: «حَتَّى يَخْرُجَهَا».

٢. في «بر»، «بف» والوافي: - «هو».

٣. في «بث»، «بغ» والوافي: - «هو».

٤. في حاشية «جن»: «هو».

٥. في «بر»: «فَلْيَزَلْهُ».

٦. في «ب»، «بغ»، «بس»، والوسائل: «أَوَّلًا».

٧. في «بث»، «بس»، «بف» والوافي: «وإن».

٨. في «بث»: «تجارة».

٩. في «بث»، «بر»: «يَتَقَلَّبُ».

١٠. في الوسائل: «فَيَأْخُذُ».

١١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بغ»، «بر» والوسائل: «شبه».

١٢. في «بغ»، «بر»، «بف»: - «له».

١٣. في «بس»: «أَنْ يَغْيَرَ».

١٤. الوافي، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٩٢٦٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٧، ح ١١٦١٥.

١٥. في «بر»: «الرجل».

١٦. في الوافي: «يُؤَدِّي زَكَاتَهُ» يعني تبرعاً؛ إذ ليس عليه ذلك، وإنما هو على المستقرض.

١٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢، ح ٨٣، بسنده عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٩٢٦٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠١، ح ١١٦٢٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرْضًا، عَلَى مَنْ زَكَاتُهُ؟ عَلَى الْمُقْرِضِ، أَوْ عَلَى الْمُقْتَرِضِ؟

قَالَ: «لَا، بَلْ زَكَاتُهَا - إِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً عِنْدَهُ - حَوْلًا - عَلَى الْمُقْتَرِضِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَيْسَ عَلَى الْمُقْرِضِ زَكَاتُهَا؟

قَالَ: «لَا يُزَكَّى الْمَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي غَامٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ عَلَى الدَّافِعِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ، إِنَّمَا الْمَالُ فِي يَدِ الْآخِذِ^١، فَمَنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهِ زَكَاةً».

قَالَ: قُلْتُ: أَفَيَزَكَّى مَالٌ غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّهُ مَالُهُ مَا دَامَ فِي يَدِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمَالُ لِأَخِي غَيْرِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا زُرَّازَةَ، أَرَأَيْتَ وَضِيعَةً^٢ ذَلِكَ الْمَالِ وَرِبْحَهُ^٣ لِمَنْ هُوَ؟ وَعَلَى مَنْ زَكَاتُهُ؟» قُلْتُ: لِلْمُقْتَرِضِ، قَالَ: «فَلَهُ الْفَضْلُ، وَعَلَيْهِ النُّقْصَانُ، وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ، وَيَلْبَسَ مِنْهُ^٤، وَيَأْكُلَ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُزَكِّيَهُ^٥؟ بَلْ^٦ يُزَكِّيهِ^٧».

١. في «بح» والوافي والتهذيب: «لأبي جعفر». ٢. في التهذيب: «أعلى».

٣. في الوافي: «أم». ٤. في «بر»: «+» زَكَاتُهَا.

٥. في «بر، بف»: «-» عِنْدَهُ. ٦. في التهذيب: «+» لَا.

٧. في التهذيب: «وَلَأَنَّ».

٨. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، جن» وحاشية «بس» والوسائل: «الآخر». وفي «بس»: «المقترض».

٩. «الوضيعة»: الخسارة، النهاية، ج ٥، ص ١٩٨ (وضع).

١٠. في الوافي: «أو ربحه». ١١. في الوافي: «+» هُوَ.

١٢. في التهذيب: «وله أن يلبس وينكح» بدل «وله أن ينكح» وليس منه.

١٣. في التهذيب: «أن لا يزكّيه». وعن المولى رفيع الدين في هامش الكافي المطبوع والوافي: «قوله: لا ينبغي له أن يزكّيه، هكذا وجد في النسخ التي بين أظهرنا، فيكون محمولاً على الإنكار، كما لا يخفى على ذوي الأبصار. وقد وجد في بعض نسخ التهذيب: أن لا يزكّيه، والظاهر أنه من تصرف الناسخين؛ لأن هذه الرواية رواها الشيخ عن المصنف عليه السلام بجميع سنده، وأيضاً لم يتعرض لهذا الاختلاف الشيخ المحقق الحسن ابن الشهيد الثاني عليه السلام في متقى الجمعان مع أنه بصدد ذكر الاختلاف في الأسانيد والمتون، والله أعلم».

١٤. في «بث، جن»: «بلى». ١٥. في «بخ»: «-» بل يزكّيه.

فَأَنَّهُ عَلَيْهِ^١ ٢.

٥٨١٤ / ٧. حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ ٥٢١/٣

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَفِي يَدِهِ مَالٌ لِّغَيْرِهِ، هَلْ^٣

عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

فَقَالَ^٤: «إِذَا كَانَ قَرْضًا، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَزَكَّهِ^٥».

٥٨١٥ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ

عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدٍ^٧، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ رَجُلٍ مَلِيٍّ بِحَقِّهِ وَ مَالِهِ

فِي يَدِهِ: يُزَكِّي ذَلِكَ الْمَالَ فِي كُلِّ سَنَةٍ تَمُرُّ بِهِ، أَوْ يُزَكِّيهِ إِذَا أَخَذَهُ؟

فَقَالَ^٨: «لَا بَلْ يُزَكِّيهِ إِذَا أَخَذَهُ».

قُلْتُ لَهُ^٩: لَكُمْ^{١٠} يُزَكِّيهِ^{١١}؟

١. في «بر» والوافي: «جميعاً».

٢. الشهيد، ج ٤، ص ٣٣، ح ٨٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٩٢٦٤؛ الوسائل، ج ٩،

ص ١٠٠، ح ١١٦٢٥. ٣. في «بر، بف» والوافي: «فهل».

٤. في «بث، بخ، بر، بس، بف» والوافي: «قال». ٥. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «إن».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فزكاه».

٧. قرب الإسناد، ص ٣٠، ح ٩٨، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، الرجل يكون عنده المال

قرضاً فيحول عليه الحول عليه زكاة؟ قال: نعم». الوافي، ج ١٠، ص ١١٧، ح ٩٢٦٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠١،

ح ١١٦٢٧. ٨. في «بر، بف» - «بن يحيى».

٩. في «بث، بخ، بر، بس، بف» - «سعيد». والظاهر أنه سهو. لاحظ ما يأتي في الكافي، ذيل ح ٧٦٢٢.

١٠. في «بخ، بر، بس، بف» والوافي: «قال». ١١. في «بر» والوافي: «- له».

١٢. في «جن»: «إلى كم».

١٣. في «ي، بس» والوافي: «+ إذا أخذه». وفي «بخ»: «تزكّيه».

قَالَ^١: «ثَلَاثُ سِنِينَ^٢»^٣.

٥٨١٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٤، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ^٥، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا^٦ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَفِي يَدِهِ مَالٌ وَفِي بَيْتِهِ، وَالْمَالُ لِبَغَيْرِهِ، هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

فَقَالَ^٧: «إِذَا اسْتَفْرَضَ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَرَكَاتُهُ^٨ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِيهِ فَضْلٌ^٩».

٥٨١٧ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «إِنْ^{١١} كَانَ عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ تُحَرِّكُهَا^{١٢}، فَعَلَيْكَ الزَّكَاةُ؛ فَإِنْ^{١٣} لَمْ تُحَرِّكْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ»^{١٤}.

١. هكذا في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف» والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع: «قال: قال». وفي «بف»: «فقال: قال».

٢. في الوافي: «ينبغي حمله على ما إذا كان تأخير القبض من قبله، أو كان ماله مال تجارة وليس فيه وضبعة عن رأس المال».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ١١٧، ح ٩٢٦٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٨، ح ١١٦١٧.

٤. في «بر»، «بف» وحاشية «بث»: «- «بن أيوب»». ٥. في «بف»: «- «بن عثمان»».

٦. في «بخ»، «بس»: «قال». ٧. في «بخ»: «فتزكونه».

٨. في الوافي: «المستفاد من قوله^٩: إذا كان فيه فضل، أنه إذا لم يفضل عن دينه فلا زكاة عليه، وهو ينافي عموم الأخبار السابقة وخصوص خبر زرارة وضرريس الآتي - وهما السادس والثالث عشر هنا - ويمكن توجيهه بحمله على مال التجارة، أو ما إذا لم يفضل ماله عن الدين، فإن زكاة صار غارماً مستحقاً للزكاة، فلا تجب عليه الزكاة».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ١١٨، ح ٩٢٦٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠١، ح ١١٦٢٨.

١٠. في «ي»، «بس»، «بف»: «إذا». ١١. في «بخ»، «بر» والوافي والوسائل: «فحزكتها».

١٢. في «بث»، «بخ»: «وإن». وفي «بس»: «وإذا».

١٣. الوافي، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٩٢٧٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠٣، ح ١١٦٣٢.

٥٨١٨ / ١١ . غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنْ^٢ رَجُلٍ عَلَيْهِ مَهْرُ امْرَأَتِهِ لَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ إِمَّا لِرِفْقٍ بِزَوْجِهَا، وَ إِمَّا حَيَاءً^٣، فَمَكَثَ بِذَلِكَ عَلَى الرَّجُلِ عُمُرَةً وَ عُمُرَهَا: يَجِبُ^٤ عَلَيْهِ زَكَاةُ ذَلِكَ الْمَهْرِ، أَمْ لَا؟ فَكَتَبَ: «لَا يَجِبُ^٥ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي مَالِهِ^٦».

٥٨١٩ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي^٧ الرَّجُلِ يَنْسَى^٨، أَوْ يَعِينُ^٩، فَلَا يَزَالُ مَالُهُ دَيْنًا، كَيْفَ ٥٢٢/٣ يَصْنَعُ فِي زَكَاتِهِ؟

قَالَ: «يُزَكِّيهِ، وَ لَا يُزَكِّي مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ؛ إِنَّمَا^{١٠} الزَّكَاةُ عَلَى صَاحِبِ

١. في «بر»: «من أصحابنا».

٢. في الوافي: «- أسأله عن».

٣. في «بر، بف»: «حياء».

٤. في «بث، بر، بس، جن» والوسائل: «تجب».

٥. في «بس»: «لا تجب».

٦. في الوافي: «كَانَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا فِي مَالِهِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ مَفْرُوزًا عَنْ مَالِهِ مَتَعَيْنًا، فَزَكَاتُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ لَيْسَتْ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ فَعَالٍ يَفْرُزُهُ فَهُوَ مِنْ مَالِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. أَوْ نَقُولُ: إِنَّ السَّائِلَ لَمَّا سَأَلَ عَنِ الْمَهْرِ الَّذِي يَكُونُ دَيْنًا عَلَيْهِ وَمَعَ هَذَا قَالَ فِي سَوَالِهِ: هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ ذَلِكَ الْمَهْرِ تَبَهُ ﷺ عَلَى أَنْ كُلَّ مَا فِي يَدِهِ فَهُوَ مَالُهُ، فَإِنْ زَكَاهُ فَإِنَّمَا يَزَكِّي عَنْ مَالِهِ لَا عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ يَفْرُزُ الْمَهْرَ عَنْ مَالِهِ لَا يَصِيرُ مَهْرًا لَهَا».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٩٢٦٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠٤، ح ١١٦٣٤.

٨. في «بخ، بر» وحاشية «بث» والوافي: «عن».

٩. «ينسى» أي يبيع بتأخير، والاسم: النسيئة. و«يعين»، أي يبيع بالعينة، يقال: عَيْنَ التَّاجِرَ، أَي أَخَذَ بِالْعَيْنَةِ، أَوْ أَعْطَى بِهَا، وَالْعَيْنَةُ: السَّلَفُ، وَمَعْنَاهَا فِي الشَّرْعِ هُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِدُونِ ذَلِكَ نَقْدًا لِيَقْضِيَ دَيْنًا عَلَيْهِ لِمَنْ قَدْ حُلَّ لَهُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ الدَّيْنُ الثَّانِي - وَهُوَ الْعَيْنَةُ - مِنْ صَاحِبِ الدَّيْنِ الْأَوَّلِ؛ لِيَقْضِيَهُ بِهَا الدَّيْنُ الْأَوَّلُ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ١٦٧ (نساء)، وَج ١٣، ص ٣٠٦ (عين)؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٩١. أقول: سيجيء البيان المستوفي في معنى العينة ذيل باب العينة، إن شئت فراجع هناك.

١٠. في «بث، بخ» والوافي والوسائل، ح ١١٦٢٠: «أو يعير». وفي «بر»: «ويصير».

١١. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «فإنما».

المال^١.

١٣/٥٨٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ

أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام؛

و^٢ ضَرِينَسَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُمَا قَالَا:

«أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ مَوْضُوعٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ؛ وَإِنْ^٣ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مِثْلَهُ وَ أَكْثَرَ مِنْهُ^٤، فَلْيُزَكِّ مَا فِي يَدِهِ»^٥.

١٢- بَابُ أَوْقَاتِ الزَّكَاةِ

١ / ٥٨٢١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْكَزْخِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ: «انْظُرْ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ، فَإِنْ أَنْ تُوَدِّي زَكَاتَكَ فِيهِ، فَإِذَا^٦ دَخَلَ ذَلِكَ الشَّهْرُ،

١. قرب الإسناد، ص ٢٢٨، ح ٨٩٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، من قوله: «ولا يزكي ما عليه من الدين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١١٨، ح ٩٢٦٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٠٣، ح ١١٦٣٣؛ وفيه، ص ٩٨، ح ١١٦٢٠، إلى قوله: «وفي زكاته قال يزكيه».

٢. في السند تحويل بعطف و«ضريس» عن أبي عبد الله عليه السلام؛ إمّا على «زرارة» عن أبي جعفر عليه السلام، أو على «حرير» عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام؛ فإنّ ضريساً - وهو ابن عبد الملك بن أعين - لم نجد رواية حرير أو حمّاد بن عيسى عنه. لكن الطبقة ثلاثم رواية أنّي منهما عنه. راجع: رجال البرقي، ص ١٧؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٧، الرقم ٣٠٧٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٦٦-٤٦٧.

٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «فإن».

٤. في «ظ»:- «منه».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، صدرح ١٦٢٥، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ وَ حَالٌ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ». الوافي، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٩٢٧٠؛ الوسائل، ج ٩،

٦. في «جن»:- «فإن».

ص ١٠٤، ح ١١٦٣٦.

فَانْظُرْ مَا نَصَّ - يَعْنِي مَا^١ حَصَلَ فِي يَدِكَ مِنْ مَالِكَ - فَزَكَّهِ، فَإِذَا حَالَ^٢ الْحَوْلُ مِنْ^٣ الشَّهْرِ الَّذِي زَكَيْتَ فِيهِ، فَاسْتَقْبِلْ بِمِثْلِ^٤ مَا صَنَعْتَ، لَيْسَ عَلَيْكَ أَكْثَرُ مِنْهُ^٥.

٥٨٢٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَلْ لِلزَّكَاةِ وَقْتُ مَعْلُومٌ تُعْطَى فِيهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ لَيُخْتَلِفُ فِي إِصَابَةِ الرَّجُلِ الْمَالِ، وَأَمَّا^٦ الْفِطْرَةُ فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ^٧».

٥٨٢٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُونُسَ

بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: زَكَاتِي تَجَلُّ عَلَيَّ فِي شَهْرٍ، أَيْضُلُحُ لِي^٩ أَنْ أُخْبِسَ مِنْهَا

شَيْئًا^{١٠} مَخَافَةَ أَنْ يَجِئَنِي مَنْ يَسْأَلُنِي؟

فَقَالَ: «إِذَا حَالَ^{١١} الْحَوْلُ، فَأَخْرِجْهَا مِنْ مَالِكَ، لَا تَخْلُطْهَا^{١٢} بِشَيْءٍ، ثُمَّ^{١٣} أُعْطِهَا

كَيْفَ شِئْتَ».

١. في «بر، بف»: «ما».

٢. في «بر»: «جاءك».

٣. في «بخ، بر»: «في». وفي الوافي: «و» بدل «من».

٤. في «بس»: «+» «كنت».

٥. في الوافي: «هذا الخبر كأنه ورد في مال التجارة».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ٩٣١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٦، ح ١١٧٥٢.

٧. في «بث، بح، بخ، بر، بف»: «فلما». وفي الوافي: «فأما».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ٩٣١٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧١، ح ١١٧٦٥؛ و ص ٣٠٦، ح ١٢٠٨٦.

٩. في «بر»: «-» «بن يحيى».

١٠. في «بر»: «-» «لي».

١١. في «بح»: «شئنا منها».

١٢. في «بث، بح، جن»: «+» «عليها». وفي «بخ، بر»: «جاءك».

١٣. في «ي، بث، بح، بخ، بر، بف»: «والوافي والتهذيب: «ولا تخلطها».

١٤. في «ي، بر»: «-» «ثم».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ أَنَا كَتَبْتُهَا^١ وَأَنْتَبْتُهَا^٢، يَسْتَقِيمُ^٣ لِي؟

قَالَ: ^٤«لَا يَصْرُكَ».

٥٢٣/٣ ٥٨٢٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنِ الرَّجُلِ تَحِلُّ^٧ عَلَيْهِ الرُّكَاةُ فِي السَّنَةِ فِي ثَلَاثَةِ^٨ أَوقَاتٍ: أَوْ يُؤَخَّرُهَا حَتَّى يَذْفَعَهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ^٩: «مَتَى حَلَّتْ أَخْرَجَهَا».

وَعَنِ الرُّكَاةِ فِي الْجَنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ الثَّمَرِ وَ الزَّبِيبِ، مَتَى تَجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا؟ قَالَ: «إِذَا مَا صَرَمٌ^{١٠}، وَإِذَا مَا خَرَصَ^{١١}».

١. في مرآة العقول: «ظاهره - أي الخبر - أَنَّ الكتابة أيضاً تقوم مقام العزل، فتأمل».

٢. في «بح»: «فأنتبها».

٣. في الوافي: «أيسقيم».

٤. في «بح» والوافي والتهذيب: «+ نعم».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٤٥، ح ١١٩، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن يعقوب، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ٩٣١٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٧، ح ١٢٠٨٨.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٢٠٨٧. وفي المطبوع: «سألت».

٧. في «ث»، «بح»، «بس»: «يحل».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٢٠٨٧. وفي «ظ» والمطبوع: «ثلاث».

٩. في «ث»، «بح»، «بر»، «بف»، والوافي: «قال».

١٠. في «ي»، «ث»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن»، والوافي والوسائل: «إذا صرم» بدون «ما». و«صرم»: قطع، من الصَّرَم وهو القطع البائن، وعمّ بعضهم به القطع أي نوع كان. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٩٦٥؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٣٤ (صرم).

١١. في «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن»، والوافي: «وإذا خرص» بدون «ما». و«خرص»: أي قَدَّر بالظن والتخمين، من الخَرَص، وهو خَرَزَ ما على النخل من الرطب تمرأ ومن العنب زبيبأ، فهو من الخَرَص بمعنى الظن؛ لأنَّ الحرز إنما هو تقدير بظن. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١٣٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٢ (خرص).

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٩، ح ٩٣٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٦، ح ١٢٠٨٧؛ وفيه، ص ١٩٤، ح ١١٨١٧، من قوله: «و عن الزكاة في الحنطة».

٥٨٢٥ / ٥. وَ عَنْهُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْرَةَ، عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ مَالٌ، فَأَقْبِضُهُ مِنْهُ^٣، مَتَى أَرْكَبُهُ؟
قَالَ: إِذَا قَبَضْتَهُ، فَزَكَّهُ.

قُلْتُ: فَإِنِّي أَقْبِضُ بَعْضَهُ فِي صَدْرِ السَّنَةِ، وَ بَعْضَهُ بَعْدَ ذَلِكَ؟

قَالَ: فَتَبَسَّمْ، ثُمَّ قَالَ: «مَا أَحْسَنَ مَا دَخَلْتَ^٤ فِيهَا^٥» ثُمَّ قَالَ: «مَا قَبَضْتَهُ^٦ مِنْهُ^٧ فِي

السَّنَةِ^٨ الْأَشْهُرِ الْأُولَى، فَزَكَّهُ لِسَنَتِهِ^٩، وَ مَا قَبَضْتَهُ^{١٠} بَعْدَ فِي السَّنَةِ الْأَشْهُرِ الْأَخِيرَةِ،
فَاسْتَقْبِلْ بِهِ فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَ كَذَلِكَ^{١١} إِذَا اسْتَقْدَتَ مَالًا مُنْقَطِعًا^{١٢} فِي السَّنَةِ كُلِّهَا،

١. في «بر، بس، بف»: «عنه» بدون الواو. والظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن حمزة بن السبع ومحمد بن حمزة الأشعري في الكافي، ح ١٢٧٠٦؛ ورجال الكشي، ص ٦٦٦، الرقم ١١٥٠، لاحظ أيضاً الاختصاص، ص ٨٧. فعليه يكون السند معلقاً على سابقه.

٢. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف» وحاشية «جن» والوسائل. وفي «ظ، جن» والمطبوع: «الإصفهاني».

٣. في «بر، بف» والوافي: - «منه».

٤. في الوافي: «كَأَنَّ قَوْلَهُ: مَتَى أَرْكَبُهُ، سَوَالٌ عَنِ ابْتِدَاءِ حَوْلِ الزَّكَاةِ؛ يَعْنِي بِهِ مَتَى أَبْتَدِئُ فِي احْتِسَابِ حَوْلِهِ، فَأَجَابَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: إِذَا قَبَضْتَهُ فَزَكَّهُ، أَيْ اجْعَلْ وَقْتَ الْقَبْضِ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ، ثُمَّ أَجَابَهُ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ بِأَنْ يَجْعَلَ ابْتِدَاءَ حَوْلٍ مَا يَسْتَفِيدُ فِي السَّنَةِ الْأَشْهُرِ الْأُولَى عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الاسْتِفَادَةِ وَمَا يَسْتَفِيدُ فِي السَّنَةِ الْأَشْهُرِ الْأُخْرَى عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا جَمِيعًا، فَيَنْجِبُ نَقْصَانِ إِحْدَاهُمَا بِزِيَادَةِ الْأُخْرَى، ثُمَّ جَعَلَ هَذَا الْحُكْمَ كَلِمًا فِي كُلِّ مَالٍ مُنْقَطِعٍ، وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا كَانَ الْقِسْطُ الْأَوَّلُ نَصَابًا، أَوْ جَعَلَ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ بَعْدَ تَمَامِ النِّصَابِ، أَوْ كَانَ الْمَالُ مِمَّا يَنْجُرُ بِهِ».

٥. في «ظ، ي، بح، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٧٦٦: «مَا أَدْخَلْتَ».

٦. في الوافي: + «وَمِنَ السَّوَالِ».

٧. في «ي، بث، بخ، بر، بف» والوافي: «مَا قَبَضْتَ».

٨. في «بس»: - «منه».

٩. في «يح»: «سَنَةً».

١٠. في «يح»: - «لِسَنَتِهِ». وفي «بس»: «لِسَنَتِهِ».

١١. في «بث، بخ، بر» والوافي: «مَا قَبَضْتَ».

١٢. في «يح»: «كَذَلِكَ» بدون الواو.

١٣. في «جن»: «مُقْطَعًا». وفي الوسائل، ح ١١٧٦٦: «مُنْقَطِعًا».

فَمَا^١ اسْتَفَدَتْ مِنْهُ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَرَزَّهِ فِي عَامِكَ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَ مَا اسْتَفَدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَاسْتَقْبِلْ بِهِ السَّنَةَ الْمُسْتَقْبَلَةَ^٢.

٥٨٢٦ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ نِصْفُ مَالِهِ عَيْنًا وَ نِصْفُهُ دِينًا^٥، فَتَجَلُّ^٥ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؟

قَالَ: «يُزَكِّي^٦ الْعَيْنَ، وَ يَدَعُ^٧ الدِّينَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ اقْتَضَاهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: «يُزَكِّيهِ^٨ حِينَ اقْتَضَاهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ هُوَ خَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَ خَلَّ الشَّهْرُ الَّذِي كَانَ يُزَكِّي فِيهِ، وَ قَدْ أَتَى لِنِصْفِ مَالِهِ سَنَةً، وَ لِنِصْفِهِ الْآخِرِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: «يُزَكِّي^٩ الَّذِي مَرَّتْ عَلَيْهِ سَنَةً، وَ يَدَعُ الْآخَرَ حَتَّى تَمُرَّ^{١٠} عَلَيْهِ سَنَتُهُ^{١١}».

قُلْتُ: فَإِنْ^{١٢} اشْتَهَى أَنْ يُزَكِّيَ ذَلِكَ؟

١. في «بر»: - «مَالاً مُقْطَعاً فِي السَّنَةِ كُلِّهَا فَمَا». وفي حاشية «بر»: «مَالاً مُقْطَعاً فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، فَإِذَا».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٠، ح ٩٣٢١؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٢، ح ١١٧٦٦؛ وفيه، ص ٩٨، ح ١١٦١٩، إلى قوله: «إِذَا قَبِضْتَهُ فَرَزَّهُ».

٣. في «بر»: - «بْنِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ إِنَّ السَّنَدَ مَعْلُقٌ، وَيُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٤. في «بخ»، «بر»، «دين».

٥. في «ظ»: «فَحُلَّ». وفي «بث»: «أُفْتَحِلَّ». وفي «بر» والوافي: «أُبَحِلَّ». وفي «بخ»: «تَحُلَّ».

٦. في «بر»: «تَزَكَّى».

٧. في «بر»: «وَتَدَعُ».

٨. في «بر»: «تَزَكِّيهِ».

٩. في «ظ»، «بر»، «يف»: «حَتَّى يَمُرَّ».

١٠. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «جن» والوافي والوسائل، ح ١٢٠٦٧: «سَنَةً».

١١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جن» والوسائل، ح ١٢٠٦٧: «فَإِنَّهُ».

قَالَ: «مَا أَحْسَنَ ذَلِكَ»^١.

٥٨٢٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ^٢ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُخْرِجُ زَكَاتَهُ، فَيَقْسِمُ بَعْضَهَا، وَ يُبْقِي بَعْضَهَا يَلْتَمِسُ^٣ بِهَا الْمَوْضِعَ، فَيَكُونُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٤.

٥٨٢٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٥، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

زَيْدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ، أَيْزِيهِ إِذَا مَضَى نِصْفُ السَّنَةِ؟

قَالَ^٦: «لَا، وَلَكِنْ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَيَحِلَّ عَلَيْهِ^٧؛ إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ

صَلَاةً إِلَّا يَوْفَتِهَا^٨، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَلَا يَصُومُ^٩ أَحَدٌ شَهْرًا^{١٠} رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَهْرِهِ إِلَّا ٣/ ٥٢٤

قَضَاءً^{١١}، وَكُلُّ فَرِيضَةٍ إِنَّمَا تَوَدَّى إِذَا خَلَّتْ»^{١٢}.

١. الوافي، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٩٣٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٨، ح ١١٦١٨، إلى قوله: «يزكيه حين اقتضاه»؛ وفيه، ص ٣٠٠، ح ١٢٠٦٧، من قوله: «قلت: فإن هو حال عليه الحول».

٢. في «بر» -: «أنه».

٣. في «بخ» -: «ويلتمس».

٤. في الوافي التهذيب: «لها المواضع بدل «بها الموضع».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٤٥، ح ١١٨، بسنده عن عبد الله بن سنان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٩، ح ٩٣١٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٨، ذيل ح ١٢٠٩١.

٦. في «بخ، بر، بف» والوسائل -: «بين إبراهيم».

٧. في «بر، بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار -: «بن عيسى».

٨. في الوسائل، ح ١٢٠٨٤: «فقال».

٩. في «ى، بس» والوافي والتهذيب: «وتحل عليه». وفي «بخ» -: «ويحمل عليه». وفي هامش الوافي عن ابن مصنفه: «تحل عليه، بكسر الحاء من الحلول بمعنى الوجوب؛ يعني لا يزكيه حتى تجب الزكاة عليه وذلك بأن يحول عليه الحول».

١٠. في «بخ» -: «بوقتها».

١١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «ولا يصوم».

١٢. في «بر، بف» -: «شهر».

١٣. في «بخ» -: «قضاؤه». وفي الوسائل، ح ٤٨١٠ -: «ولا يصوم أحد شهر رمضان إلا في شهره إلا قضاء».

١٤. التهذيب، ج ٤، ص ٤٣، ح ١١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١، ح ٩٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٠.

٥٨٢٩ / ٩. حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^{عليه السلام}: أَيْزُكِي الرَّجُلَ مَالَهُ إِذَا مَضَى ثَلَاثُ السَّنَةِ؟

قَالَ: «لَا، أَيْصَلِّي^٢ الْأُولَى قَبْلَ الرَّوَالِ؟»^٣.

٥٨٣٠ / ١٠. وَقَدْ رَوِيَ أَيْضاً: «أَنَّهُ يَجُوزُ - إِذَا أَتَاهُ مَنْ يَصْلُحُ لَهُ الرِّكَاءُ - أَنْ يَعْجَلَ لَهُ

قَبْلَ وَقْتِ الرِّكَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَضْمَنُهَا، إِذَا جَاءَ وَقْتُ الرِّكَاءِ وَقَدْ أُيسَرَ الْمُعْطَى^٤ أَوْ ازْتَدَّ، أَعَادَ

الرِّكَاءَ»^٥.

١٣ - بَابُ^٦

٥٨٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «بَاعَ أَبِي أَرْضاً مِنْ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِمَالٍ^٨،

ص ١٣٥، ح ٩٣٠٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٢٠٨٤؛ وفيه، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٨١٠، من قوله: «إنه ليس لأحد أن يصلي».

١. في «بر، بف» -: «بن عيسى». والسند معلق على سابقه. ويروي عن حماد بن عيسى، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٢. في «بث» بالياء والياء معاً. وفي «بع»: «يصلي» بدون همزة الاستفهام. وفي الوسائل، والتهذيب: «تصلي» بدون همزة الاستفهام.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٤٣، ح ١١١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩٣، معلقاً عن حماد، عن حريز. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٥، ح ٩٣٠٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٨١١؛ وج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٢٠٨٥.

٤. في «بف» والوسائل: «تصلح».

٥. «قد أيسر المعطى»، أي استغنى وصار ذا غنى، فهو موسر، صارت الياء واواً لسكونها وضمة ما قبلها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٥٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٩١ (يسر).

٦. الكافي، كتاب الزكاة، باب الرجل يعطى من زكاة من يظن أنه معسر...، ح ٥٨٩٧؛ وفيه، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٦١٥؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٤٥، ح ١١٦ و ١١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٣، ح ٩٨ و ٩٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٥، ح ٩٣٠٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٢٠٨٢.

٧. في «ظ، بس» -: «باب». وفي «بع»: «+جواز شرط الزكاة».

٨. في «بر» : «قال».

فَاشْتَرَطَ^١ فِي بَيْعِهِ أَنْ يَزَكِّيَ هَذَا الْمَالَ مِنْ عِنْدِهِ لَيْسَتْ سِنِينَ^٢.

٥٨٣٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «بَاعَ أَبِي مِنْ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَرْضاً لَهُ بِكَذَا وَكَذَا أَلْفَ دِينَارٍ، وَاشْتَرَطَ^٣ عَلَيْهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ عَشْرَ سِنِينَ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ هِشَامًا كَانَ هُوَ الْوَالِي^٤».

١٤- بَابُ الْمَالِ الَّذِي لَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي يَدِ صَاحِبِهِ

٥٨٣٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْوَلَدُ، فَيَغِيبُ بَغْضٍ وَلَدِهِ، فَلَا يَذَرِي أَيْنَ هُوَ؟ وَمَاتَ الرَّجُلُ، فَكَيْفَ^٥ يُصْنَعُ بِمِيزَاتِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ؟
قَالَ: «يُعْزَلُ حَتَّى يَجِيءَ».
قُلْتُ: فَعَلَى مَالِهِ زَكَاةٌ؟

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «واشترط».

٢. الوافي ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ٩٤٨٧؛ الوسائل ج ٩، ص ١٧٤، ح ١١٧٧١.

٣. في «بر» - «الحسن».

٤. في «بس» - «له».

٥. في «بس»: «فاشترط».

٦. في الوافي: «لعلّ الولاة كانوا يومئذ لا يزكون أموالهم، فأراد عليه السلام أن يحلّ له ثمن أرضه كمالاً، فاشترط على هشام زكاته ليحلّ».

٧. علل الشرائع، ص ٣٧٥، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد. الوافي ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ٩٤٨٨؛ الوسائل ج ٩، ص ١٧٣، ح ١١٧٧٠.

٨. في «ظ، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والكافي، ح ١٣٥٨٠، والتهذيب، ح ١٣٨٤: «كيف».

فَقَالَ^١: «لَا، حَتَّى يَجِيءَ»^٢.

قُلْتُ: فَإِذَا هُوَ جَاءَ^٣ أَمْ يَزْكِيهِ؟

فَقَالَ^٤: «لَا، حَتَّى يَحُولَ^٥ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي يَدِهِ»^٦.

٥٢٥/٣

٥٨٣٤ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^٧ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنِ الرَّجُلِ يُفِيدُ^٩ الْمَالَ؟

قَالَ: «لَا يَزْكِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^{١٠}.

٥٨٣٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١١} عَنِ رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ مَوْضُوعٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيباً مِنْ رَأْسِ

الْحَوْلِ، أَنْفَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ^{١٢}، أَمْ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ؟ قَالَ: «لَا»^{١٣}.

١. في «بث، بخ» والكافي، ح ١٣٥٨٠، والتهذيب، ح ١٣٨٥: «قال».

٢. في «بخ»: «قلت فعلى ماله - إلى - حتى يجيء».

٣. في «ى»: «جاء هو».

٤. في «بث، بخ، بر» والوافي والكافي، ح ١٣٥٨٠: «قال».

٥. في «بر»: «حتى يجيء».

٦. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المفقود، ح ١٣٥٨٠؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٨٨، ح ١٣٨٤، بسندهما

عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، إلى قوله: «قال: يعزل حتى يجيء».

٧. فيه، ح ١٣٨٥؛ والكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المفقود، ح ١٣٥٨١، بسندهما عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن [في الكافي: +

«الأول»]، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٠، ح ٩٢٧٤؛

الوسائل، ج ٩، ص ٩٣، ح ١١٦٠٤. ٧. في «بس»: «عبدالله».

٨. في حاشية «ظ»: «يكسب». وفي الوافي: «يفيد، أي يستفيد».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٥، ح ٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٣١، ح ٩٣٠٢؛ الوسائل، ج ٩،

ص ١٦٩، ح ١١٧٥٧؛ و ص ٣٠٥، ح ١٢٠٨٣.

١٠. في «بخ، بس، جن»: «+ «الحول». وفي «بر، بف»: «عليه».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ١٣١، ح ٩٣٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٩، ح ١١٧٥٨.

٥٨٣٦ / ٤ . عَنْهُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^١ ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣ : رَجُلٌ كَانَ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ غَيْرَ دِرْهَمٍ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ أَصَابَ دِرْهَمًا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي عَشَرَ ، فَكَمَلْتُ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، أَعْلَيْهِ زَكَاتُهَا ؟

قَالَ : « لَا ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَ هِيَ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ^٤ مِائَةٌ وَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، فَأَصَابَ خَمْسِينَ بَعْدَ أَنْ يَمْضِيَ^٥ شَهْرٌ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ الْحَوْلُ » .

قُلْتُ لَهُ^٦ : فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ^٧ مِائَتَا دِرْهَمٍ غَيْرَ دِرْهَمٍ ، فَمَضَى عَلَيْهَا^٨ أَيَّامٌ قَبْلَ أَنْ يَنْقَضِيَ الشَّهْرُ ، ثُمَّ أَصَابَ دِرْهَمًا ، فَأَتَى عَلَى^٩ الدَّرَاهِمِ^{١٠} مَعَ الدَّرْهَمِ^{١١} حَوْلٌ ، أَعْلَيْهِ^{١٢} زَكَاةٌ ؟

قَالَ^{١٣} : « نَعَمْ ، وَ إِنْ^{١٤} لَمْ يَمْضِ عَلَيْهَا^{١٥} جَمِيعُ الْحَوْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا »^{١٦} .

١. في «بر» ، بفتح «بف» والوسائل : - «بن عيسى» .

٢. في «بخ» ، بر ، بفتح «بف» والوسائل والتهذيب ، ص ٣٥ : - «بن عبدالله» .

٣. في «بخ» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «كان» .

٤. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : - «درهما» .

٥. في «ى» ، جن ، وحاشية «بخ» والوسائل ، ح ١١٧٢١ : «أن مضى» .

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل ، ح ١١٧٢١ . وفي «جن» والمطبوع : - «له» .

٧. في «بر» ، بفتح «بف» : «له» .

٨. في «بخ» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «عليه» .

٩. في «بر» : - «على» .

١٠. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «الدراهم» .

١١. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «فعليه» بدل «أ عليه» .

١٢. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «فان» .

١٣. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «عليهما» .

١٤. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «عليهما» .

١٥. في «بث» ، بر ، بفتح «بف» والوافي : «عليهما» .

١٦. التهذيب ، ج ٤ ، ص ٣٥ ، ح ٩٢ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٠ ، ص ١٣٢ ، ح ٩٣٠٤ : الوسائل ، ج ٩ ، ص ١٥٢ ، ح ١١٧٢١ .

٥٨٣٧ / ٥ . قَالَ^١ : وَقَالَ^٢ زُرَّارَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِنَّمَا رَجُلٌ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَحَالَ^٣ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ .

قُلْتُ لَهُ^٤ : فَإِنْ هُوَ وَهَبَهُ^٥ قَبْلَ خَلِّهِ بِشَهْرٍ أَوْ يَوْمٍ^٦ ؟

قَالَ : «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَبَدًا» .

قَالَ^٨ : وَقَالَ زُرَّارَةُ ، عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّمَا هَذَا^٩ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

يَوْمًا فِي إِقَامَتِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ^{١٠} فِي آخِرِ النَّهَارِ فِي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ بِسَفَرِهِ ذَلِكَ إِنْطِلَالَ الْكَفَّارَةِ

الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : «إِنَّهُ جِئَ^{١١} رَأَى الْهِلَالَ الثَّانِي عَشَرَ ، وَجَبَتْ^{١٢} عَلَيْهِ الرِّكَاءُ ،

وَلَكِنَّهُ^{١٣} لَوْ كَانَ وَهَبَهَا قَبْلَ ذَلِكَ لَجَارَ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ خَرَجَ ثُمَّ

أَفْطَرَ ، إِنَّمَا لَا يَمْنَعُ^{١٤} مَا^{١٥} خَالَ^{١٦} عَلَيْهِ ، فَأَمَّا مَا لَمْ يَحُلْ^{١٧} فَلَهُ مَنَعَةٌ ، وَلَا^{١٨} يَجِلُّ

١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى حريز بن عبدالله ، فيكون السند معلّقاً .

٢. في حاشية «بج» : «فقال» . وفي التهذيب ، ص ٣٥ والعلل : «قال» بدون الواو .

٣. في الوسائل ، ح ١٣٠٣٩ : «حال» بدون الواو . ٤. في «بخ ، بر» الوافي : - «له» .

٥. في «ظ ، ي ، بث ، بخ ، بر ، بس ، بف» الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب ، ص ٣٥ والعلل : - «هو» .

٦. في «بس» : «وهب لها» . ٧. في التهذيب : «بيومين» .

٨. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى حريز بن عبدالله .

٩. ثم إن الظاهر من فقرات الخبر المختلفة أنَّ عبارة «قلت له : فإن هو وهبه ...» من كلام زرارة ، فلاحظ .

١٠. في مرآة المعقول : «قوله عليه السلام : «إنما هذا ، قال في المستقى : الظاهر أنَّ مرجع الإشارة سقط من الرواية ، وفي الكلام

الذي بعده شهادة لما قلناه ودلالة على أنَّ المرجع هو حكم من وهب بعد الحول ورؤية هلال الثاني عشر» .

وراجع : متقى الجمان ، ج ٢ ، ص ٣٨٧ .

١١. في «ظ ، بخ ، بر» والوسائل ، ح ١٣٠٣٩ والفقيه والتهذيب ، ص ٣٥ : «يخرج» .

١٢. في مرآة المعقول : «إذا» . ١٣. في «ي» : - «لكنه» .

١٤. في «بر» : «ولا تمنع» . وفي حاشية «بث» : «لم يمنع» .

١٥. في «بخ ، بر ، بس ، بف» والوسائل ، والعلل : - «ما» .

١٦. في الوسائل ، والعلل : «الحال» .

١٧. في حاشية «بس» والتهذيب ، ص ٣٥ والعلل : «عليه» .

١٨. في «بر ، بف» الوافي : «فلا» .

لَهُ مَنَعٌ مَّالٍ غَيْرِهِ^١ فِيمَا قَدْ حَلَ عَلَيْهِ.

قَالَ زُرَّارَةُ: وَقُلْتُ^٢ لَهُ: رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ، فَوَهَبَهَا لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ أَوْ وَلَدِهِ^٣ أَوْ أَهْلِهِ فِرَاراً بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ، فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ حَلِّهَا بِشَهْرٍ^٤؟
فَقَالَ: «إِذَا دَخَلَ^٥ الشَّهْرُ الثَّانِي عَشَرَ، فَقَدْ^٦ خَالَ عَلَيْهَا^٧ الْحَوْلُ، وَوَجَبَتْ^٨ عَلَيْهِ فِيهَا^٩ الزَّكَاةُ^{١٠}».

قُلْتُ^{١١} لَهُ^{١٢}: فَإِنْ أَخَذْتُ فِيهَا قَبْلَ الْحَوْلِ؟
قَالَ: «جَائِزٌ^{١٣} ذَلِكَ لَهُ».

قُلْتُ^{١٤}: إِنَّهُ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ؟
قَالَ: «مَا أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَغْظَمَ مِمَّا مَنَعَ مِنْ زَكَاتِهَا^{١٥}».
فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهَا.

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «ما لغيره».

٢. في الوافي: «قلت» بدون الواو. وفي التهذيب، ص ٣٥: «فقلت».

٣. في «بر»: «أولاده».

٤. في «بث»: «لشهر».

٥. في الوافي: «حل».

٦. في الوسائل، ح ١١٧٤٩، والتهذيب، ص ٣٥ والعلل: «عليه».

٧. في «بس»: «فيه».

٨. في «بخ»: «ووجب».

٩. في مدارك الأحكام ج ٥، ص ٢٨٧-٢٨٨: «مقتضى الرواية أَنَّ حَوْلَانَ الحول عبارة عن مضيِّ أحد عشر شهراً كاملة على المال، فإذا دخل الثاني عشر وجبت الزكاة وإن لم تكمل أيامه، ... وبمضمون هذه الرواية أفتى الأصحاب، وقال العلامة في التذكرة والمتهى: إِنَّهُ قول علمائنا أجمع، ومقتضى ذلك استقرار الوجوب بدخول الثاني عشر ولكن صرح الشارح بخلاف ذلك وأن استقرار الوجوب إِنَّمَا يتحقق بتمام الثاني عشر، وقال: إِنَّ الفائدة تظهر في جواز تأخير الإخراج إلى أن يستقرَّ الوجوب، وفي ما لو اختلَّت الشرائط في الثاني عشر فنسقط الزكاة ويرجع بها إن كان أخرجهما إذا علم القابض بالحوال، أو كانت العين باقية. وهذا القول لانعرف به قائلًا مَن سلف». وراجع أيضاً: تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٥١؛ متهى المطلب، ج ٨، ص ١٢٤.

١٠. في حاشية «بح، جن» والتهذيب، ص ٣٥: «فقلت».

١١. في الوافي: «- له».

١٢. في الوافي: «بح» + «له».

١٣. في الوافي والتهذيب، ص ٣٥ والعلل: «جاز».

١٤. في «بخ»: «زكاته».

قَالَ^١: فَقَالَ: «وَمَا عَلَّمَهُ^٢ أَنَّهُ^٣ يَقْدِرُ عَلَيْهَا»، وَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ مِلْكِهِ^٤.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ عَلَى شَرْطٍ.

فَقَالَ: «إِنَّهُ إِذَا سَمَّاَهَا هِبَةً جَازَتْ الْهِبَةُ، وَسَقَطَ الشَّرْطُ، وَضَمِنَ الزَّكَاةَ».

قُلْتُ لَهُ^٦: وَكَيْفَ يَسْقُطُ الشَّرْطُ، وَتَمْضِي^٧ الْهِبَةُ، وَيُضْمَنُ^٨ الزَّكَاةَ؟

فَقَالَ: «هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ، وَالْهِبَةُ الْمَضْمُونَةُ مَاضِيَةٌ، وَالزَّكَاةُ لَهُ^٩ لِإِزْمَةِ عَقُوبَتِهِ لَهُ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ^{١٠} لَهُ إِذَا اشْتَرَى بِهَا دَارًا، أَوْ أَرْضًا، أَوْ مَتَاعًا^{١١}».

ثُمَّ^{١٢} قَالَ زُرَّارَةُ: قُلْتُ لَهُ: «إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي: «مَنْ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ

يُؤَدِّيَهَا».

قَالَ^{١٣}: «صَدَقَ أَبِي، عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا وَجِبَ^{١٤} عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ

١. في «بف» والوافي والعلل: - «قال».

٢. في «بث»: «عليه». وفي التهذيب، ص ٣٥: «علي».

٣. في «بث، ببح»: «أن».

٤. في «بر»: - «قال» فقال: وما علمه أنه يقدر عليها».

٥. في «مرأة العقول»: قوله ﷺ: «أنه يقدر عليها، أي يجوز له الرجوع في الهبة، فهو بمنزلة ماله. قال: فقال: وما علمه أنه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه، أي كيف يعلم أنه يقدر عليها والحال أنه يمكن أن يحصل له ما يمنع من الرجوع، كالموت؟ أو كيف علمه بالقدرة على الرجوع والحال أنه قد خرج عن ملكه بالهبة؟ فلو دخل في ملكه كان ملاً آخر، وهو أظهر معنى، والأول لفظاً.

وقال الوالد العلامة ﷺ: يمكن حمله على ما إذا لم يقصد الهبة؛ فإن الهبة ماضية ظاهراً ويلزمه الزكاة؛ لأنه لا يخرج عن ملكه واقعاً، والأظهر حمله على الاستحباب. ويحتمل أن يكون المراد بالشرط، اشتراط الرجوع مع التصرف أيضاً وإن خرج عن ملكه؛ فإن هذا الشرط فاسد.

٦. في الوافي: - «له».

٧. في «ط» بالتاء والياء معاً. وفي العلل: «ويعضي».

٨. في «ى، بث، ببح»، والوافي والعلل: + «وتجب». وفي «بح»: + «ويجب». وفي «بر»: «وتضمن وتجب». وفي

٩. في «ببح»: «عليه».

١٠. في «مرأة العقول»: قوله ﷺ: «إنما ذلك، أي الشرط، أو القدرة عليه متى شاء، أو سقوط الزكاة».

١١. في التهذيب، ص ٣٥: «ضياًعاً».

١٢. في «ط، بث، ببح، بر، بف»، والوافي والوسائل، ح ١١٧٤٩ والعلل: - «ثم».

١٣. في «ى، ببح، بر، بف»، والوافي والوسائل، ح ١١٧٤٩، والتهذيب، ص ٣٥ والعلل: «فقال».

١٤. في التهذيب، ص ٣٥: «عليه أن يؤدِّيها ما أوجب».

يَجِبُ عَلَيْهِ^٢، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: «أَرَأَيْتَ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا، ثُمَّ مَاتَ، فَذَهَبَتْ صَلَاتُهُ، أَكَانَ عَلَيْهِ - وَقَدْ مَاتَ - أَنْ يُؤَدِّيَهَا؟» قُلْتُ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفَاقًا^٣ مِنْ يَوْمِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَرَضَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ فِيهِ، أَكَانَ يُصَامُ عَنْهُ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَكَذَلِكَ الرَّجُلُ، لَا يُؤَدِّي عَنْ مَالِهِ إِلَّا مَا حَالَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ»^٤.

٥٨٣٨ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ٥٢٧/٣

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَرِثَ مَالًا^٦ وَ الرَّجُلُ غَائِبٌ، هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

قَالَ: «لَا، حَتَّى يَقْدَمَ».

قُلْتُ^٧: أَيْرْكَيهِ جِئَنَ يَقْدَمُ؟

قَالَ: «لَا، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ وَ هُوَ عِنْدَهُ»^٨.

١. في «بر»، بفتح، «لا يجب».

٢. في «ظ»، بفتح، «بر»، بفتح، «والوافي والعلل» - «عليه».

٣. في «بث»، بفتح، «قد أفاق».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٥، ح ٩٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٠، ح ٢٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨، ح ٢٤، بسندهما عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد، عن حريز، من قوله: «ثُمَّ قَالَ زُرَّارَةُ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي: مِنْ فَرْبِهِ مِنَ الزَّكَاةِ. عَلَّلَ الشَّرَائِعَ، ص ٣٧٤، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، مع زيادة الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٥، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، إلى قوله: «وَلَاكُ إِبْطَالِ الْكُفَّارَةِ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ» وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب من فَرَّ بِمَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ، ح ٥٩٦١. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٢، ح ٩٣٠٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٣، ح ١١٧٤٩، إلى قوله: «وَمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»؛ وفيه، ج ١٠، ص ١٣٤، ح ١٣٠٣٩، إلى قوله: «وَأَمَّا مَا لَمْ يَحُلْ فَلَهُ مِنْهُ».

٥. في «بخ، بر»: «أبي عبد الله».

٦. في «بر»: «والمال».

٧. في «ى، بخ، بر»: «والوافي» - «وله».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣٤، ح ٨٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٥٧٠٩، بسنده عن إسحاق بن محمد

١٥- بَابُ مَا يَسْتَفِيدُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ أَنْ يُزَكِّيَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ

٥٨٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَالْحُسَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^١
الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ جَرَّ عَلَيْكَ^٢ الْمَالُ^٣، فَزَكِّهِ؛ وَكُلُّ شَيْءٍ وَرِثْتَهُ، أَوْ
وَهَبَ لَكَ، فَاسْتَقْبِلْ بِهِ^٤».

٥٨٤٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُمَهْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ

عَوَاضٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^٥ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ^٦ عِنْدَهُ الْمَالُ، فَيَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، ثُمَّ
يُصِيبُ مَا لَا آخَرَ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَى الْمَالِ^٧ الْحَوْلُ، قَالَ: «إِذَا خَالَ عَلَى الْمَالِ الْأَوَّلِ^٨
الْحَوْلُ، زَكَّاهُمَا جَمِيعاً»^٩.

ع غار، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٠، ح ٩٢٧٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٤،
ح ١١٦٠٥.

١. في الوسائل: - «الحسن بن علي».

٢. في حاشية «بف»: «لك».

٣. في الوافي: «جرَّ عليك المال: تنجَّز به. فاستقبل به، أي استأنف الحول حين ما ملكته».

٤. في «ظ»: «به».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٢، ح ٩٣٢٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧١، ح ١١٧٦٣.

٦. في «بر، بف» والوافي: - «قال».

٧. في «ظ، ي، حاشية «بس» والوسائل: + «الأول». وفي الوافي: «لعل المراد بالمال الثالث المال الأول، كما

يوجد في بعض النسخ وصفه به، وبالأخير الأخير أو المجمع، وبالحولين الأخيرين الحول الثاني، إلا أنَّ في
بعض النسخ وصف المال الأخير بالأول، وبالجمله لا يخلو هذا الخبر من اشتباه».

٨. في «بر» والوافي: - «الأول».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٩٣٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧١، ح ١١٧٦٤.

١٦- بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ فَيَكْسُدُ عَلَيْهِ وَ الْمُضَارَبَةِ

٥٨٤١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^٢ اشْتَرَى مَتَاعًا، فَكَسَدَ عَلَيْهِ مَتَاعُهُ، وَقَدْ كَانَ زَكَاةَ مَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ، هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، أَوْ حَتَّى يَبِيعَهُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ^٣ أَمْسَكَهُ لِيَلْتَمِسَ^٤ الْفَضْلَ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ»^٥.

٥٨٤٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا، وَكَسَدَ^٧ عَلَيْهِ، وَقَدْ زَكَاةَ مَالَهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَتَاعَ، مَتَى يُزَكِّيهِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ^٨ أَمْسَكَ مَتَاعَهُ يَنْتَفِي بِهِ^٩ رَأْسَ مَالِهِ^{١٠}، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، وَإِنْ^{١١}

١. في التهذيب: - «بن يحيى».

٢. في «بس»: «الرجل».

٣. في «جن»: - «كان».

٤. في «بر»، «بف» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «التماس».

٥. في «مرآة المعقول»: «قال في المدارك: أنا إنه يشترط في مال التجارة انتقاله بعقد المعاوضة فيدل عليه روايتنا أبي الربيع ومحمد بن مسلم؛ إذ مقتضى الروايتين اعتبار وجود رأس المال في مال التجارة، وإنما يتحقق بعقد المعاوضة. انتهى. ثم اعلم أنه يشترط في زكاة التجارة وجوباً أو استحباباً بلوغ ثمنه نصاب أحد النقيدين». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٦٥.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٦٨، ح ١٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠، ح ٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٣، ح ٩٢٣٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧١، ح ١١٥٤٧.

٧. في الاستبصار: - «بن إبراهيم».

٨. في «ظ»، «ي»، «يح» والوسائل: «فكسد».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: + «[كان]».

١٠. في الاستبصار: - «كان».

١١. في «ي»: - «به».

١٢. في «بس» والوافي: «المال».

١٣. في «بس»: «فإن».

كَانَ حَبْسَهُ بَعْدَ مَا يَجِدُ رَأْسَ مَالِهِ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ بَعْدَ مَا أَمْسَكَهُ، بَعْدَ رَأْسِ الْمَالِ.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُوَضِّعُ^١ عِنْدَهُ الْأَمْوَالَ يَفْعَلُ بِهَا؟

فَقَالَ: «إِذَا خَالَ^٢ الْحَوْلُ، فَلْيَزْكُهَا»^٣.

٣ / ٥٨٤٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ مَوْضُوعًا، فَيَمْكُثُ عِنْدَهُ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، أَوْ

أَكْثَرَ، مِنْ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبِيعَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أُعْطِيَ بِهِ رَأْسَ مَالِهِ، فَيَمْنَعَهُ مِنْ

ذَلِكَ الْيَمَاسِ الْفَضْلِ، فَإِذَا هُوَ فَعَلَ ذَلِكَ، وَجَبَتْ^٤ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُعْطِيَ بِهِ

رَأْسَ مَالِهِ^٥، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبِيعَهُ، وَإِنْ حَبَسَهُ بِمَا^٦ حَبْسَهُ، فَإِذَا هُوَ بَاعَهُ، فَأَنَّمَا

عَلَيْهِ زَكَاةُ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ»^٨.

٤ / ٥٨٤٤. سَمَاعَةُ^٩، قَالَ:

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ الْمَالُ مُضَارَبَةً، هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاةٌ إِذَا

كَانَ يَتَجَرُّ بِهِ؟

١. في «بث، يبح، يس، جن» والوافي والوسائل والتهديب والاستبصار: «توضع».

٢. في «ى، يبح»: «عليه». وفي الوافي والوسائل والتهديب: «+ عليها».

٣. التهديب، ج ٤، ص ٦٨، ح ١٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠، ح ٢٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠،

ص ١٠٣، ح ٩٢٣٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧١، ح ١١٥٤٦.

٤. في «ى، بث، يبح، يس، جن»: «وأكثر».

٥. في «بس»: «وجب».

٦. في حاشية «بف»: «المال». ٧. في «ظ، يبح» والوافي: «ما». وفي حاشية «جن»: «مما».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ٩٢٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٢، ح ١١٥٤٩.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن سماعة، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى.

فَقَالَ^١: «يَنْتَبِغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِ الْمَالِ: زَكُّوهُ، فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَزَكُّيهِ^٢، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ هُمْ^٣ أَمَرُوهُ^٤ أَنْ يَزَكِّيَهُ^٥، فَلْيَفْعَلْ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ^٦ قَالُوا: إِنَّا نَزَكُّيهِ وَالرَّجُلُ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَزَكُّونَهُ؟

فَقَالَ^٧: «إِذَا^٨ هُمْ أَقْرَأُوا بِأَنَّهُمْ يَزَكُّونَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ^٩ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ هُمْ^{١٠} قَالُوا: إِنَّا^{١١} لَا نَزَكِّيهِ، فَلَا يَنْتَبِغِي لَهُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ الْمَالَ وَلَا يَعْمَلَ بِهِ حَتَّى يَزَكُّوه^{١٢}»^{١٣}.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ: «إِلَّا أَنْ تَطِيبَ نَفْسُكَ أَنْ تَزَكِّيَهُ مِنْ رِبْحِكَ»^{١٤}.

● قَالَ^{١٥}: «وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^{١٦} يَزِنُ فِي السَّنَةِ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ^{١٧} وَسِتِّمِائَةَ وَسَبْعِمِائَةَ هِيَ^{١٨} نَفَقَتُهُ، وَأَضَلَّ^{١٩} الْمَالَ مُضَارَبَةً؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الرَّبْحِ زَكَاةٌ»^{٢٠}.

٥٨٤٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ

بْنِ زَرْبِنَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «ظ، بث، بح»: «وله».

٢. في حاشية «بح»: «والرجل يعلم أنهم لا يتركونه، فقال: إذا هم أقروا بأنهم يزكونه».

٣. في «بخ، جن»: «وإنهم».

٤. في «بس»: «أمرؤا».

٥. في «بث، بح، بخ، بر، بف»، والوافي والوسائل: «وبأن يزكّيه».

٦. في «بخ»: «إن».

٧. في «ظ»: «عليهم».

٨. في «بث»: «فإنهم».

٩. في «بث»: «فإنهم».

١٠. في «بث»: «فإنهم».

١١. في «بث»: «فإنهم».

١٢. في «بث»: «فإنهم».

١٣. في «بث»: «فإنهم».

١٤. في «بث»: «فإنهم».

١٥. في «بث»: «فإنهم».

١٦. في «بث»: «فإنهم».

١٧. في «بث»: «فإنهم».

١٨. في «بث»: «فإنهم».

١٩. في «بث»: «فإنهم».

٢٠. في «بث»: «فإنهم».

أَنَّهُ^١ قَالَ: كُلُّ مَالٍ^٢ عَمِلْتُ بِهِ، فَعَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.
 قَالَ يُونُسُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كُلُّ مَا عَمِلَ^٣ لِلتَّجَارَةِ مِنْ حَيَوَانٍ وَ غَيْرِهِ، فَعَلَيْهِ فِيهِ
 الزَّكَاةُ.^٤

٥٢٩/٣
 ٦/٥٨٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
 حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٥، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي إِزَاهِيمَ^٦: الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْوَصِيفَةَ^٧ يُتَبَّئُهَا^٨ عِنْدَهُ لِتَزِيدَ وَ هُوَ^٩ يُرِيدُ
 بَيْعَهَا^{١٠}: أَعَلَى ثَمَنِهَا زَكَاةٌ؟
 قَالَ: «لَا، حَتَّى يَبِيعَهَا».
 قُلْتُ: فَإِذَا بَاعَهَا يُزَكِّي ثَمَنَهَا؟
 قَالَ: «لَا، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ فِي يَدِهِ»^{١١}.

١. في «بخ»: «أَنَّهُ».

٢. في «ب»: «مَال».

٣. في «بخ»: «مَال» بدل «مَا عَمِل».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ٩٢٤٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٢، ح ١١٥٥١.

٥. روى حماد بن عيسى عن إسحاق بن عمار في عدد من الأسناد بالوسط. منها ما ورد في الكافي، ح ٢٩٩٢ و
 ٦٨٦٧ و ٧٥٣٣ و ١٣٧٧١، ولم يثبت روايته عن إسحاق مباشرة. والظاهر أَنَّ الصواب في العنوان هو حماد بن
 عثمان؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن أبي نصر] عن عثمان بن عثمان عن إسحاق بن عمار في بعض الأسناد.
 راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٠٧.

٦. في «بخ»: «الوصيفة». وقال الجوهرى: «الْوَصِيفُ: الخادم غلاماً كان أو جارية، وقال ثعلب: وربما قالوا
 للجارية: وصيفة بيئة الوصافة والإيصاف، والجمع: الوصائف»، وقال ابن الأثير: «الْوَصِيفُ: العبد، والأمة:
 وصيفة، وجمعهما: وَصَفَاء وَوَصَائِفُ». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٩١ (وصف).

٧. في «بخ»: «تُبَّئُهَا».

٨. في «جن»: «يَبِيعَهَا».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١، ح ٣١، بسندهما عن إسحاق بن عمار، مع
 اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٦، ح ٩٢٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٥، ذيل ح ١١٥٥٨.

٥٨٤٧ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْكَزْخِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْ تِجَارَةٍ فِي يَدِكَ^٢ فِيهَا فَضْلٌ لَيْسَ يَمْنَعُكَ مِنْ بَيْعِهَا إِلَّا لَتَزْدَادَ^٣ فَضْلاً عَلَى فَضْلِكَ، فَزَكِّهِ؛ وَ مَا كَانَتْ^٤ مِنْ تِجَارَةٍ^٥ فِي يَدِكَ فِيهَا نَقْصَانٌ، فَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ^٦».

٥٨٤٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْخُذَنَّ مَالاً مُضَارَبَةً إِلَّا مَالاً^٧ تَزْكِيهِ، أَوْ يَزْكِيهِ صَاحِبُهُ».

وَقَالَ: «إِنْ^٨ كَانَ عِنْدَكَ مَتَاعٌ فِي الْبَيْتِ مَوْضُوعٌ، فَأَعْطَيْتَ^٩ بِهِ رَأْسَ مَالِكَ^{١٠} فَرَغِبْتَ عَنْهُ، فَعَلَيْكَ زَكَاتُهُ^{١١}».

٥٨٤٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِيِّ، قَالَ:

سَأَلَهُ سَعِيدُ الْأَعْرَجُ وَ أَنَا^{١٢} أَسْمَعُ، فَقَالَ: إِنَّا نَكْبِشُ^{١٣}.....

١. في «بر، بف»: «- (بن يحيى)».

٢. في «جن»: «يديك».

٣. في «بر»: «ليزداد».

٤. في الوافي: «وما كان».

٥. في الوافي: «وللتجارة».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٩٢٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧١، ح ١١٥٤٨.

٧. في «بخ، بر، بف» والوافي: «ما».

٨. في «بث، بخ» والوافي: «وإن».

٩. في «بح»: «وأعطيت».

١٠. في «بس»: «المال».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ٩٢٤١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٢، ح ١١٥٥٠، من قوله: «وإن كان عندك متاع في البيت؛ وفيه، ص ٧٧، ح ١١٥٦٣، إلى قوله: «أو يزكيه صاحبه».

١٢. في التهذيب وقرب الإسناد: «حاضر».

١٣. في «بخ»: «نيس». و«نكبش»، أي نذخر في الكبش، وهو - بكسر الكاف وسكون الباء - البيت الصغير، ..

الرَّيْتِ^١ وَالسَّمْنِ^٢، نَطْلُبُ بِهِ التَّجَارَةَ، فَرَبَّمَا مَكَتَ عِنْدَنَا السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ تَرَبِّحُ فِيهِ شَيْئاً، أَوْ تَجِدَ رَأْسَ مَالِكَ، فَعَلَيْكَ زَكَاةُ^٣؛ وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَرَبِّصُ بِهِ^٤، لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ إِلَّا وَضِيعَةً^٥، فَلَيْسَ عَلَيْكَ زَكَاةُ^٦ حَتَّى يَصِيرَ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً، فَإِذَا صَارَ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً، فَرَكَّهُ^٧ لِلْسَّنَةِ الَّتِي اتَّجَرْتَ^٨ فِيهَا^٩».

١٧- بَابُ مَا يَجِبُ^{١١} عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يَجِبُ^{١٢}

٥٣٠ / ٣

٥٨٥٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^{١٣}، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ

١. والبيت من الطين، من قولهم: كبس رأسه في ثوبه، أي أخفاه وأدخله فيه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٩٠؛
القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٩ (كبس)؛ الوافي، ج ١٠، ص ١٠٤.

٢. في «بخ»: «الزيب». ٣. في التهذيب: «+» «عندنا».

٣. في «بخ، بر»: «وقرب الإسناد: «الزكاة». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «فيه زكاة».

٤. التربص: المكث والانتظار، والمتربص: المحتكر، ويقال: رَبَّصَ بالشئ رُبْصاً وتربص به، أي انتظر به خيراً أو شراً. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤١؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٩ (ربص).

٥. في قرب الإسناد: «رأس مالك» بدل «إلا وضعية». و«الوضعية»: الخسارة. النهاية، ج ٥، ص ١٩٨ (وضع).

٦. في «ظ، بخ، بر» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والمقنعة: «زكاة».

٧. في الاستبصار: «تركه».

٨. في «بخ» والتهذيب والمقنعة: «تتجر». وفي الوافي: «تتجر».

٩. في «بخ»: «منها». وفي الوافي: «تتجر فيها، بالجيم والباء الموحدة وحذف إحدى تاءي المضارع، من قولهم: تتجر الرجل، إذا أعاد إليه ما ذهب منه. والمراد هنا عود رأس ماله بعد فقدانه. كذا ضبطه أستاذنا، السيد ماجد بن هاشم. وفي أكثر النسخ: أتجر فيها، وربما يصحف في النسخ بتصحيحات آخر، كأنجرت وتتجر».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠، ح ٦، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ١٢٦، ح ٤٤٢، بسنده عن إسماعيل بن عبد الخالق، عن سعيد الأعرج السمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. المقنعة، ص ٢٤٧،

مرسلاً عن إسماعيل بن عبد الخالق، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٩٢٣٨؛

الوسائل، ج ٩، ص ٧٠، ح ١١٥٤٤. ١١. في «بخ»: «ما تجب».

١٢. في «ي، بخ»: «ولا تجب». ١٣. في «بر، بف»: «والتهذيب والاستبصار: -» «بن عيسى».

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ، عَنْهُمَا جَمِيعاً^١، قَالَ:

«وَضَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى الْخَيْلِ الْعِتَاقِ^٢ الرَّاغِبَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ فِي كُلِّ غَامٍ دِينَارَيْنِ، وَ جَعَلَ عَلَى الْبَرَّادِينَ^٣ دِينَاراً^٤».

٥٨٥١ / ٢ . حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: هَلْ فِي^٧ الْبُغَالِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ^٨: «لَا».

فَقُلْتُ: فَكَيْفَ^٩ صَارَ عَلَى الْخَيْلِ وَلَمْ يَصْرَ عَلَى الْبُغَالِ؟

١. في الوافي: - «جميعاً».

٢. «العتاق»: جمع العتيق، وهو الكريم من كل شيء والخيار من كل شيء، والعتيق: الكرم والجمال، وفرس عتيق: رانع، أي معجب بحسنه، كريم بين العتق. وقال العلامة الفيض: العتيق: العربية الكريمة الأصل. وقال ابنه: الفرس العتيق هو الذي أبواه عربيان كريمان. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٠؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣٦ (عتق).

٣. «البراديين»: جمع البرزؤون، وهو الدابة، معروف، والبراديين من الخيل: ما كان من غير نتاج العرب. وقال العلامة الفيض: «البرذون: المعجمة الأصل»، وقال ابنه: «البرذون - بكسر الباء - خلاف العتيق، سواء كان أبواه أعجميين وهو البرذون بالمعنى الأخص، أم أبوه خاصة باسم المقرف بالقاف أولاً والفاء بعد الراء، أم أمه خاصة ويخص باسم الهجين بالجمع بعد الهاء؛ فإن النجبة من الفرس وغيره إنما يكون من قبل الأم والأقارب من قبل الأب». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٥١ (برذن)؛ الوافي، ج ١٠، ص ١١٠.

٤. في الوافي: «هذه الزكاة حملها في الاستبصار على الاستحباب؛ لما ثبت من انتفاء الوجوب عما سوى الأصناف التسعة، قيل: ويحتمل أن يكون ذلك في أموال المجوس ونحوهم جزية أو عوضاً عن انتفاعهم بمرعى المسلمين».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢، ح ٣٤، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٤٦، مرسلاً عن أمير المؤمنين^{١٠}، مع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٩٢٥٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٧، ح ١١٥٦٤.

٦. في «بخ» والتهذيب: - «بن عيسى». والسند معلق على سابقه كما لا يخفى.

٧. في التهذيب: «على».

٨. في «ظ، ي، بس، جن» والمقنعة: «قال».

٩. في «ي، بث، ير، بف» والوافي والتهذيب: «كيف».

فَقَالَ: «لَأَنَّ الْبَغَالَ لَا تَلْقَحُ»^١، وَ الْخَيْلَ الْإِنَاثَ يُنْتَجَنُ، وَ لَيْسَ عَلَى الْخَيْلِ الذُّكُورُ^٢ شَيْءٌ.

قَالَ^٣: فَقُلْتُ^٤: فَمَا فِي الْحَمِيرِ؟

فَقَالَ^٦: «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ»^٧.

قَالَ: قُلْتُ: هَلْ عَلَى الْفَرَسِ أَوْ^٨ النَّبْعِيرِ يَكُونُ^٩ لِلرَّجُلِ يَرْكَبُهُمَا^{١٠} شَيْءٌ؟

فَقَالَ^{١١}: «لَا، لَيْسَ عَلَى مَا يُغْلَفُ شَيْءٌ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى السَّائِمَةِ»^{١٢} الْمُرْسَلَةِ فِي مَرْجِهَا^{١٣} غَامَهَا الَّذِي يَقْتَنِيهَا^{١٤} فِيهِ الرَّجُلُ؛ فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ»^{١٥}.

١. «لا تَلْقَحُ»، أي لا تحمل، يقال: لقحت الناقة تَلْقَحُ، إذا حملت. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٢؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٧٩ (لحج).

٢. في «بخ» والوافي: «الذكورة». وفي المقنعة: «إذا انفردت في الملك وإن كانت سائمة».

٣. في «جن» والمقنعة: «قال».

٤. في «ظ، بث، بر، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٥٦٦: «فقلت»، وفي «ي، بح، جن» والوافي والمقنعة: «قلت». وفي حاشية «جن»: «قال».

٥. في «ي»: «في».

٦. في «بخ، بر، بس، بف» وحاشية «جن» والوافي: «قال».

٧. في التهذيب: «قال: فقلت: فما في الحمير؟ قال: ليس فيها شيء».

٨. في الوافي: «+ على».

٩. في «جن» والوسائل: «تكون».

١٠. في «ظ، بث، بر، بس، بف» والوافي والمقنعة: «قال».

١١. «السائمة»: الراعية بنفسها. المصباح المنير، ص ٢٩٧ (سوم).

١٢. قال الجوهري: «المرج: الموضع الذي ترعى فيه الدواب»، وقال ابن الأثير: «المرج: الأرض الواسعة ذات نبات كثير، تُمرَّج فيها الدواب، أي تُحْلَى تسرح مختلطة كيف شاءت». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرج).

١٣. اقتناء المال وغيره: اتَّخَذَهُ، يقال: قناه يقنوه واقتناه، إذا اتَّخَذَهُ لنفسه دون البيع. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٨؛ النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا).

١٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٨٤: «معلقاً عن حمّاد، عن حرير. المقنعة، ص ٢٤٦، مرسلاً عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى السَّائِمَةِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٩٢٥٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٨، ح ١١٥٦٦؛ وفيه، ص ١١٩، ح ١١٦٥٥، من قوله: «قال: قلت: هل على الفرس».

٣ / ٥٨٥٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا رَقِيقٌ يُبْتَغَى^٢ بِهِ^٣ التَّجَارَةُ؛
فَأَنَّهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي يُزَكَّى»^٤.

٤ / ٥٨٥٣ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «أَنْهُمَا سَبِيلًا عَمَّا فِي الرَّقِيقِ؟

فَقَالَا: «لَيْسَ فِي الرَّأْسِ شَيْءٌ^٦ أَكْثَرُ مِنْ صَاعٍ^٧ مِنْ تَمْرٍ إِذَا خَالَ^٨ عَلَيْهِ الْخَوْلُ، ٣ / ٥٣١
وَلَيْسَ^٩ فِي ثَمَنِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ»^{١٠}.

٥ / ٥٨٥٤ . حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^{١١}، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ^{١٢} لَمْ يَزَلْ إِبِلَةً أَوْ شَاتَةً عَامَتَيْنِ، فَبَاعَهَا عَلَى مَنْ
اشْتَرَاهَا أَنْ يُزَكِّيَهَا لِمَا مَضَى؟

قَالَ: «نَعَمْ، تَوَخَّذْ^{١٣} مِنْهُ زَكَاتُهَا، وَ يَتَّبِعْ بِهَا الْبَائِعَ، أَوْ يُؤَدِّي زَكَاتَهَا الْبَائِعَ»^{١٤}.

١. في «بح»: «+على».

٣. في «بح»: «فيه».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٩٢٥١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٩، ح ١١٥٦٩.

٥. في «بح»، يخ، بر، بف، والوسائل -: «بن عيسى».

٦. في «بر»: «-شيء».

٧. في الوافي: «كَانَهُ أَشَارَ بِالصَّاعِ إِلَى زَكَاةِ الْفَطْرِ، وَبِحَوْلِ الْخَوْلِ عَلَى الرَّأْسِ إِلَى حُلُولِ لَيْلَةِ الْفَطْرِ».

٨. في «بر»: «جاءك».

٩. في «ي»: «فليس».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٩٢٥٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٧٩، ح ١١٥٦٨.

١١. في «بخ»، بر -: «بن عيسى». والسند معلق على سابقه.

١٢. في «بث»، يخ، بر، بف، والوافي: «الرجل».

١٣. في «بح»، يخ، والوافي: «يؤخذ».

١٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٠١، ح ٩٢٣٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٧، ح ١١٦٧٤.

٥٨٥٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، أَوْ مَتَاعٌ، فَيَحْوِلُ عَلَيْهَا^٢ الْحَوْلَ، فَيَمُوتُ^٣ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، وَيَخْتَرِقُ الْمَتَاعُ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٤.

٥٨٥٦ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، قَالَ:

كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام لَا يَأْخُذُ^٦ مِنْ صَغَارِ الْإِبِلِ شَيْئاً حَتَّى يَحْوِلَ عَلَيْهِ^٧ الْحَوْلَ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ جَمَالِ الْعَمَلِ^٨ صَدَقَهُ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ^٩ أَنْ يُؤْخَذَ^{١٠} مِنَ الذُّكُورِ^{١١} شَيْءٌ^{١٢}، لِأَنَّهُ ظَهَرَ يُحْمَلُ عَلَيْهَا^{١٣}.

١٨ - بَابُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ

٥٨٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^{١٤}، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ وَبُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ وَالْفَضْلِيِّ:

١. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

٢. في «ي، بخ، جن، والوسائل»: «فتموت».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ١٠١، ح ٩٢٣٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٧، ح ١١٦٧٥.

٤. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

٥. في «بخ، بر، بف، جن، والوسائل، ح ١١٦٦٥»: «عليها».

٦. في حاشية «بث»: «والحمل».

٧. في «ظ»: «فكأنه».

٨. في «بث، بخ، بر، بس، جن»: «أن يأخذ».

٩. في «ظ، ي، بث، جن»: «المذكورة». وفي «بخ» والوسائل، ح ١١٦٥٦: «الذكورة».

١٠. في «بث، جن»: «شئياً».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٩٩، ح ٩٢٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١٩، ح ١١٦٥٦، من قوله: «لا يأخذ من جمال»؛ وفيه، ص ١٢٣، ح ١١٦٦٥، إلى قوله: «حتى يحول عليه الحول».

١٢. في «بر، بف» والاستبصار: - «بن عيسى».

عَنْ أَبِي جَنْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - قَالَا: «فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خُمْسٍ^١ شَاةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ^٢ خُمْسًا^٣ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ، فَفِيهَا ابْنَةٌ^٤ مَخَاضٌ^٥، ثُمَّ لَيْسَ^٦ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ^٧ خُمْسًا^٨ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا^٩»

١. في «بر»: «+ خمس».

٢. في «بخ، جن»: «أَنْ يَبْلُغَ».

٣. في «بخ، بر» وحاشية «بث» والمعاني: «خمس».

٤. في «جن»: «فيها».

٥. في «ى، بث، بخ، بر، بس، بف» والاستبصار: «بنت».

٦. قال في التهذيبين ذيل هذا الحديث: «فأما الخبر الذي رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ... فليس بينه وبين ما قَدَّمناه من الأخبار التي تَصَمَّتْ الزيادة على الأنصاب المذكورة تناقض؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خُمْسًا وَعِشْرِينَ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونُوا سِوَاهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةٌ مَخَاضٌ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: وَزَادَتْ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِي اللَّفْظِ؛ لَعَلَّمَهُ بَفْهَمِ الْمُخَاطَبِ ذَلِكَ، وَلَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ إِلَى خُمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا خُمْسٌ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ وَزَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنَةٌ مَخَاضٌ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَنَاقُضٌ، وَكُلُّ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَمْ يُوْذِ إِلَى التَّنَاقُضِ جَازَ تَقْدِيرُهُ فِي الْكَلَامِ، وَلَمْ يَقْدَرْ فِي الْخَبَرِ إِلَّا مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الْمَفْصُلةُ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ جَمِيعِ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، فَعَمَلْنَاهُ عَلَى جَمِيعِهَا، وَلَوْ يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ لَجَازَ أَنْ نَحْمِلَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَمَعَانِيهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيَةِ؛ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَذَاهِبِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَجَّاجِ فِيمَا رَوَاهُ ...».

وقال في الوافي: «أقول: الأول - أي التقدير - بعيد، والثاني - أي الحمل على التقية - سديد» وقال المحقق الشعراني في هامشه: «وَرَوَى الصَّدُوقُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوَّلَى».

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٥٧: «لا يخفى مخالفته للمشهور وغيره من الأخبار، ويمكن حمله على القدر الذي يجب فيه زيادة الواحد شرطاً، وأحال عليه بيان هذا الشرط على ما ذكره في غيره من الأخبار، والسيد حمل بنت المخاض على قيمة خمس شيء، ولا يخفى ما فيه».

وأما المخاض فهي اسم للنوق الحوامل، وأحدتها خيلقة ولا واحد لها من لفظها، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في السنة الثانية: ابن مخاض والأنثى: ابنة مخاض؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ عَنْ أُمِّهِ وَأَلْحَقَتْ أُمُّهُ بِالْمَخَاضِ، أَيْ الْحَوَامِلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلاً. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٠٦؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٩ (مخض).
٧. في الوافي والتهذيب: «وليس».

٨. في «بخ، بر» وحاشية «بث»: «حَتَّى يَبْلُغَ».

٩. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث» والمعاني: «خمس».

١٠. في «بث، بخ، بر، بف» والمعاني: «خمس».

و ثلاثين، ففيها ابنة^١ لبون^٢، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ^٣ خمساً وأربعين، فإذا بلغت خمساً وأربعين، ففيها حقة^٤ طروقة الفحل^٥، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين، ففيها جذعة^٦، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وسبعين، فإذا بلغت خمساً وسبعين، ففيها ابنة^٧ لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين، فإذا بلغت تسعين، ففيها حقتان طروقتا الفحل، ثم ليس فيها شيء^٨ حتى تبلغ عشرين ومائة، فإذا بلغت عشرين ومائة، ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة^٩

١. في «بر، بس»: «بنت».

٢. «اللبون» من الشاة والإبل: ذات اللبن، غزيرة كانت أم بكية، ويقال لولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة: ابن اللبون، والأُنثى: ابنة لبون؛ لأن أمه حملت غيره ووضعت فصار ذات لبن. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٩٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٢٨ (لبن).

٣. في «بخ، بف»: «حتى يبلغ».

٤. في «بخ، بر، بف»: «حتى يبلغ».

٥. في «بخ، بر، بف»: «حتى يبلغ».

٦. «الحق»: بكسر الحاء: هو من الإبل ما كان ابن ثلاث سنين وقد دخل في السنة الرابعة إلى آخرها، والأُنثى حقة وجن أيضاً؛ سمي بذلك لاستحقاقه أن يركب ويحمل عليه ويستف به، ويجمع على حقا وقحائق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٥ (حقق).

٧. قال الجوهرى: «طروقة الفحل»: أنثاء، يقال: ناقة طروقة الفحل، للتي بلغت أن يضربها الفحل، وقال ابن الأثير: «في حديث الزكاة: فيها حقة طروقة الفحل، أي يعلو الفحل مثلاً في سنّها، وهي فعولة بمعنى مفعولة، أي مركوبة للفحل». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١؛ النهاية، ج ٣، ص ١٢٢ (طرق).

٨. قال الجوهرى: «الجذع»: قبل الثني، والجمع: جذعان وجذاع، والأُنثى: جذعة، والجمع: جذعات، وقال ابن الأثير: «أصل الجذع من أسنان الدواب، وهو ما كان منها شاباً فتياً، فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية، وقيل: البقر في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل أقل منها، ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٥٠ (جذع).

٩. في «بخ، بر، بف»: «حتى يبلغ».

١٠. في «بث، بخ، بر، بف»: «حتى يبلغ».

١١. في «بث، بخ، بر، بف»: «حتى يبلغ».

١٢. في «بر، بف»: «الوافي والمعاني»: «أكثر من ذلك».

١٣. في «بث، بخ، بر، بف»: «الوافي والمعاني»: «بنت».

لَبُونٍ، ثُمَّ تَرْجَعُ الْإِبِلُ عَلَى أَسْنَانِهَا^١، وَلَيْسَ عَلَى النَّيْفِ^٢ شَيْءٌ، وَلَا عَلَى الْكُسُورِ^٣ شَيْءٌ، وَلَيْسَ^٤ عَلَى الْعَوَامِلِ^٥ شَيْءٌ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى

١. في الوافي: «قال أستاذنا في العلوم النقليّة، السيّد ماجد بن هاشم الصادقيّ البحراني طاب ثراه: المراد بـرجوع الإبل على أسنانها استئناف النصاب الكلّي وإسقاط اعتبار الأسنان السابقة، كأنّه إذا أسقط اعتبار الأسنان واستأنف النصاب الكلّي تركت الإبل على أسنانها ولم تعتبر، كما يقال: رجعت الشيء على حاله، أي تركته عليه ولم أغتيره، وهو وإن كان بعيداً بحسب اللفظ إلّا أنّ السياق يقتضيه، وتعقيب ذكر أنصبه الغنم بقوله: وسقط الأمر الأوّل، ثمّ تعقبه بمثل ما عقّب به نصب الإبل والبقر من نفي الوجوب عن النيف، يرشد إليه: لأنّه جعل إسقاط الاعتبار بالأسنان السابقة في الغنم مقابلاً لرجوع الإبل على أسنانها واقعاً موقعه وهو يقتضى اتّحادهما في المؤدّى.

وربّما أمكن حمله على استئناف النصب السابقة فيما تجدد ملكه في أثناء الحول، كما أوّل به المرتضى رحمه الله ما روه من استئناف الفريضة بعد المائة والعشرين. وقد يقال: أراد بـرجوعها على أسنانها استئناف الفرائض السابقة بعد بلوغ المائة والعشرين بأن يؤخذ للخمس الزائدة بعد المائة والعشرين شاة، وللعشر شاتان، وهكذا إلى الخمس والعشرين فيؤخذ بنت مخاض وهكذا، كما هو قول أبي حنيفة ويكون محمولاً على النقيّة، والوجه هو الأوّل؛ لما ذكرناه. انتهى كلام أستاذنا رحمه الله.

وفي هامش الوافي عن المحقّق الشعراني: «قوله: ترجع الإبل على أسنانها، يحتمل أن يكون «على» بمعنى «مع» أي ترجع حكم الإبل في العدد حساب النصاب مع أسنانها، أي السنّ التي في ما يخرج في الزكاة، وهي الجفّة وبنت اللبون في الأربعين والخمسين، ومعنى «ترجع» تتغيّر وتصبح إلى وجه آخر، والحاصل أنّه بعد المائة والواحدة والعشرين يتغيّر حكم الإبل مع الأسنان التي تعتبر في زكاتها فيكون في كلّ خمسين حقّة، إلى آخره».

وفي مرآة العقول: «قوله رحمه الله: على أسنانها، الجمع مجاز والمراد السنان، وقال الفاضل الأسترآبادي: الظاهر: أسنانها، أي يرجع إبل الصدقة على أسنان حقّة وبنت لبون».

٢. «النيف»: الزيادة، يخفّف ويشدّد، وأصله من الواو، وكلّ ما زاد على عقّد فهو نيف حتّى يبلغ العقّد الثاني. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١ (نيف).

٣. في مرآة العقول: «قوله رحمه الله: ولا على الكسور، لعنّه تأكيد للنيف، أو المراد إذا ملك جزءاً من الإبل مثلاً، واشترط السرم إجماعي». «والكُسُور»: جمع الكسر، والكسر من الحساب: جزء غير تامّ من أجزاء الواحد، كالنصف والعشر والخمس والثلث، وقيل: هو ما لا يبلغ سهماً تامّاً. راجع: المصباح المنير، ص ٥٣٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٤ (كسر).

٤. في الوافي: «ولا». ٥. «العوامل من البقر»: جمع عاملة، وهي التي يستقى عليها ويخزّن وتُستعمل في الأشغال، وهذا الحكم مطّرد في الإبل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٧٧ (عمل).

السَّائِمَةُ^١ الرَّاعِيَّةُ^٢.

قَالَ^٣: قُلْتُ: مَا فِي الْبُخْتِ^٥ السَّائِمَةُ^٦ شَيْءٌ؟

قَالَ: «مِثْلُ مَا فِي الْإِبِلِ^٨ الْعَرَبِيَّةِ»^٩.

٥٨٥٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

١. في «بخ، بف»: «السائبة». و«السائمة»: الراعية بنفسها. المصباح المنير، ص ٢٩٧ (سوم).

٢. في «مئة العقول»: «قوله»: الراعية، وصف كاشف؛ لأنَّ السوم هو الرعي.

٣. الظاهر أنَّ الضمير المستتر في «قال» راجع إلى زارة، لاحظ الكافي، ح ٥٨٦٠ و ٥٨٦١.

٤. في «بث» والتهذيب: «فما».

٥. «البُخْت»: هي جمال طوال الأعناق، واللفظة معربة. وقيل: البُخْتُ والبُخْتِيَّة: دخيل في العربية أعجمي

معرب، وهي الإبل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالج، وبعضهم يقول: إنَّ البخت عربي. راجع: النهاية،

ج ١، ص ١٠١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٩ (بخت).

٦. في «بخ، بر»: «السائبة».

٧. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي، التهذيب والاستبصار والمعاني: - «شيء».

٨. في «بر، بف»: «الإبل».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢، ح ٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠، ح ٥٩، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار،

ص ٣٢٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢١، ح ٥٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠،

ح ٥٨، بسندهما عن زارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله، مع اختلاف يسير، وفي الأخير مع زيادة في

آخره. وفيه، ص ١٩، ح ٥٦؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٠، ح ٥٢، بسندهما عن أبي بصير، عن أبي عبد الله، مع

اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣، ح ١٦٠٤، بسنده عن زارة، عن أبي جعفر، مع

اختلاف، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «وفي كل أربعين ابنة لبون». الخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما

فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، إلى قوله: «ثم ترجع الإبل على أسنانها»

مع اختلاف. فقه الرضا، ص ١٩٦؛ المقنعة، ص ٢٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم. وفي الأخيرين إلى

قوله: «وفي كل أربعين ابنة لبون» مع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٩٢١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١١،

ح ١١٦٤٤، إلى قوله: «ولا على الكسور شيء».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي خَمْسٍ فَلَايِصُّ^١ شَاةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ شَيْءٌ، وَفِي عَشْرٍ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ^٢ عَشْرَةٌ^٣ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعٌ، وَفِي خَمْسٍ^٤ وَعَشْرِينَ خَمْسٌ^٥، وَفِي سِتٍّ^٦ وَعَشْرِينَ بَنْتٌ^٧ مَخَاضٌ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ^٨».

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا فَرْقٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ النَّاسِ^٩.

٥٣٣/٣ «فَإِذَا^{١١} زَادَتْ وَاحِدَةٌ، فَفِيهَا بَنْتٌ^{١٢} لَبُونٌ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ، فَفِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ^{١٣} وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ، فَفِيهَا بَنْتًا^{١٤} لَبُونٌ إِلَى تِسْعِينَ^{١٥}، فَإِذَا كَثُرَتْ^{١٦} الْإِيْلُ،

١. «الفلانص»: جمع الفلوس، وهي الناقة الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٤؛ النهاية، ج ٤، ص ١٠٠ (قلمص).

٢. في «بخ، بر، بف»: «خمة».

٣. في «ى، يخ، بر»: «عشر».

٤. في «ى، جن»: «خمة».

٥. في «ى، جن»: «خمة».

٦. في «ى»: «خمة».

٧. في «ى، جن»: «خمة».

٨. في «ى، جن»: «خمة».

٩. في «ى، جن»: «خمة».

١٠. في «ى، جن»: «خمة».

١١. في «ى، جن»: «خمة».

١٢. في «ى، جن»: «خمة».

١٣. في «ى، جن»: «خمة».

١٤. في «ى، جن»: «خمة».

١٥. في «ى، جن»: «خمة».

١٦. في «ى، جن»: «خمة».

١٧. في «ى، جن»: «خمة».

١٨. في «ى، جن»: «خمة».

١٩. في «ى، جن»: «خمة».

فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً^١.

٥٨٥٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِثْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ فِي صَغَارِ الْإِذْلِ^٢ شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا^٣ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ تُنْتَجِ^٤».

١٩- بَابُ^٥

أَسْنَانُ الْإِذْلِ: مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ تَطَرَّحَهُ أُمُّهُ إِلَى تَمَامِ السَّنَةِ حَوَارُ^٦، فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ سُمِّيَ^٧ ابْنٌ مَخَاضٍ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ قَدْ حَمَلَتْ، فَإِذَا دَخَلَ^٨ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ يُسَمَّى^٩

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣، ح ٥٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦٠، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٢، ص ١٩، ح ٥٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٨٩، ح ٩٢١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١٠، ح ١١٦٤٢.

٢. في «بح، بخ، بر» والوسائل: «- عمر». في «بح»: «الغنم».

٣. في «ظ، بس» والتهذيب، ص ٤١: «عليه».

٤. في «ى» والتهذيب، ص ٤١ والاستبصار، ص ٢٤: «ينتج». وفي «مرأة العقول»: «ذهب أكثر المتأخرين إلى أن حول السخال عند استغنائها بالرعي، وقال الشيخ وجماعة: إنَّ حولها من حين التاج، واستقرَّ الشهيد في البيان اعتبار الحول من حين التاج إذا كان اللبن الذي يشربه من سائمة. وهذا الخبر وكثير من الأخبار يدلُّ على مذهب الشيخ عليه السلام». راجع: البيان، ص ٢٨٥.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣، ح ٦٣، بسندهما عن زرارة، إلى قوله: «يحول عليها الحول» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفيه، ص ٢٤، ح ٦٦؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٤١، ح ١٠٦، بسندهما عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوله. وراجع: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠، ذيل ح ٥٨. الوافي، ج ١٠، ص ٩٧، ح ٩٢٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٢، ح ١١٦٦٤.

٦. في «مرأة العقول»: «باب أسنان الإذيل». وما فيه كلام المصنّف أخذه من اللغويين.

٧. «الحوار»، بالضمّ وقد يكسر: ولد الناقة ساعة تضعه، أو إلى أن يُفَضَّلَ عن أمّه، فإذا فصل عنها فهو فصيل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٤٠ (حور).

٨. في «بث، بخ، بر، بف»: «يسمى».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ى» والمطبوع: «دخلت».

١٠. في «ظ، بح، بس»: «سمي».

ابن لبون؛ وذلك أن^١ أمه قد وضعت وصار لها لبن، فإذا دخل في السنة الرابعة يُسمى^٢ الذكر حقاً، والأنثى حقّة؛ لأنّه قد استحق أن يُحمل عليه، فإذا دخل في السنة الخامسة يُسمى جدّاً، فإذا دخل في السادسة يُسمى ثيباً؛ لأنّه قد ألقى ثيبته^٣، فإذا دخل في السابعة ألقى رباعيته، ويُسمى رباعياً^٤، فإذا دخل في الثامنة ألقى السن الذي^٥ بعد الرباعية، وسُمي^٦ سديساً، فإذا دخل في التاسعة وطرح^٧ نابه، سُمي^٨ بارلاً، فإذا دخل في العاشرة فهو مُخلف، وليس له بعد هذا^٩ اسم، وأسنان التي تؤخذ منها^{١٠} في الصدقة من^{١١} بنت^{١٢} مخاض إلى الجذع^{١٣}.

١. في «ي»: «لأن».

٢. في «ظ»: «سُمي» وكذا فيما بعد.

٣. في «بخ، بر»: «حقاً الذكر».

٤. في «بخ، بر، بف»: «- السنة».

٥. في «ي، بح»: «وإذا».

٦. في «ي»: «ثيبته». ويكون ذلك من الغنم في السنة الثالثة، ومن البقر كذلك، ومن الإبل في السادسة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩٥؛ النهاية، ج ١، ص ٢٢٦ (ثنى).

٧. في «ظ، بخ، بر، بس، بف»: «وسمي».

٨. هكذا قال الجوهري، وأما ابن الأثير فإنه قال: «يقال للذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته: رباع، والأنثى رباعية بالتخفيف، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٤؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٨ (ربع).

٩. في «بح»: «التي».

١٠. في «جن»: «ويسمى».

١١. في «ي، بح، بفطرح»: «١٢. في «بث»: «يسمي».

١٣. في «بخ، بر، بف»: «بعدها» بدل «بعد هذا». ١٤. في «بخ، بر»: «- منها».

١٥. في «بخ»: «بين».

١٦. في «ظ»: «ابن كذا». وفي «بث، بخ، بر، بف»: «ابن». وفي «بح، جن»: «ابنة».

١٧. في «ظ»: «جذع». وفي «بخ»: «الجذعة».

١٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥، ذيل ح ١٦٠٦، وفيه: «قال مصنف هذا الكتاب: أسنان الإبل من أول... معاني الأخبار، ص ٣٢٨، ذيل ح ١، وفيه: «قال مصنف هذا الكتاب: وجدت مثبناً بخط سعد بن عبدالله بن أبي خلف خلف في أسنان الإبل من أول... وفيهما مع اختلاف يسير» الوافي، ج ١٠، ص ٩٠، ذيل ح ٩٢١٥.

٢٠- بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

٥٣٤/٣

٥٨٦٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بَرْزَيْدِ الْعَجَلِيِّ^٢ وَ الْقَضِيلِ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام ، قَالََا : فِي الْبَقَرِ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعُ^٣
خَوْلِي^٤ ، وَ لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، وَ فِي أَرْبَعِينَ بَقَرَةً^٥ مُسِنَّةٌ^٦ ، وَ لَيْسَ فِيهَا
بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ^٧ أَرْبَعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ^٨ فِيهَا^٩ مُسِنَّةٌ^{١٠} ،
وَ لَيْسَ فِيهَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى السَّتِينَ شَيْءٌ^{١١} ، فَإِذَا بَلَغَتْ السَّتِينَ^{١٢} فِيهَا تَبِيعَانِ^{١٣} إِلَى
سَبْعِينَ^{١٤} ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ^{١٥} فِيهَا تَبِيعُ^{١٦} وَ مُسِنَّةٌ^{١٧} إِلَى ثَمَانِينَ^{١٨} ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ^{١٩}
فَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ^{٢٠} إِلَى تِسْعِينَ^{٢١} ، فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعِينَ^{٢٢} فِيهَا ثَلَاثُ

١. في «بر» بفتح، والتعذيب :- «بن عيسى».

٢. في «بر» والوسائل والتعذيب :- «العجلي».

٣. «التبيع» : ولد البقرة في أول سنة . راجع : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٩٠ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ١٧٩ (تبيع).

٤. قال الجوهري : «كُلُّ ذِي حَافِرٍ أَوَّلُ سَنَةِ خَوْلِيٍّ ، وَالْأُنْثَى خَوْلِيَّةٌ» ، وقال الفيروزآبادي : «الخَوْلِيُّ : مَا أُنْثَى عَلَيْهِ

حول من ذي حافر وغيره» . راجع : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٦٧٩ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٣٠٨ (حول).

٥. في «ى» بث ، بفتح ، «بف» والوافي والوسائل ، ح ١١٦٤٧ :- «بقرة» . وفي حاشية «بس» : «مسنة» .

٦. في «بس» : «البقرة المسنة» .

٧. في «بر» : «حتى يبلغ» .

٨. في «ظ» ، بفتح ، والوسائل ، ح ١١٦٤٧ :- «بقرة» .

٩. في «بس» ، جن ، «بقرة» .

١٠. في «بج» : «حتى يبلغ الستين» .

١١. في «ظ» ، بر ، والوافي والوسائل ، ح ١١٦٤٧ :- «السبعين» .

١٢. في «بج» ، بفتح ، بر ، بفتح ، والوافي والوسائل ، ح ١١٦٤٧ والتعذيب : «السبعين» .

١٣. في «بس» : «تبيعة» .

١٤. في «بج» ، بر ، والوافي والوسائل ، ح ١١٦٤٧ والتعذيب : «الثمانين» .

١٥. في التعذيب :- «إلى تسعين» .

تَبَائِعُ^١ حَوْلِيَّاتٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ وَ مِائَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، ثُمَّ تَرْجَعُ^٢ الْبَقَرُ^٣ عَلَى^٤ أَسْنَانِهَا، وَ لَيْسَ عَلَى الثِّيْفِ^٥ شَيْءٌ، وَ لَا عَلَى الْكُسُورِ^٦ شَيْءٌ، وَ لَا عَلَى الْعَوَامِلِ^٧ شَيْءٌ^٨، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ^٩ عَلَى السَّائِمَةِ^{١٠} الرَّاعِيَةِ^{١١}، وَ كُلُّ مَا لَمْ يَخُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِذَا خَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَ جَبَ عَلَيْهِ^{١٢} ١٣.

٥٨٦١ / ٢. زُرَّازَةُ^{١٣}، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤}، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^{١٤}: فِي الْجَوَامِيسِ^{١٥} شَيْءٌ^{١٦}؟

١. في «بر»، بف، والوافي: «تبيعات». وفي التهذيب: - «تبايع».
٢. في «بث»، بر، بف: «ثم يرجع».
٣. في «ي»: - «البقرة».
٤. في «بث»، بف: «إلى».
٥. «الثيف»: الزيادة، يخفف ويشدد، وأصله من الواو، وكل ما زاد على عقد فهو تيف حتى يبلغ العقد الثاني. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١ (نيف).
٦. «الكُسُور»: جمع الكسر، والكسر من الحساب: جزء غير تام من أجزاء الواحد، كالنصف والعُشر والخمسة والثمن، وقيل: هو ما لا يبلغ سهماً تاماً. راجع: المصباح المنير، ص ٥٣٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٤ (كسر).
٧. في الوافي: + «السائمة». والعوامل من البقر: جمع عاملة، وهي التي يستقى عليها ويحزرت وتُسْتَعْمَلُ في الأشغال، وهذا الحكم مطرد في الإبل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٧٧ (عمل).
٨. في «بخ»: - «شيء».
٩. في حاشية «بث»: «الصدقات».
١٠. في «بخ» وحاشية «بث»: «السائبة». و«السائمة»: الراعية بنفسها. المصباح المنير، ص ٩٧ (سوم).
١١. في التهذيب: «وجبت فيه». وهذا من تنمة الحديث الأول من باب صدقة الإبل.
١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤، ح ٥٧، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد^{١٣}، إلى قوله: «فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كل أربعين مسنةً مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦، ذيل ح ١٦٠٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٩٢١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١٤، ح ١١٦٤٧، إلى قوله: «ولا على الكسور شيء»؛ وفيه، ص ١١٩، ح ١١٦٥٤، من قوله: «ليس على الثيف شيء» إلى قوله: «إنما الصدقة على السائمة الراعية».
١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن زرارة، علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز.
١٤. في «بر»، بس: - «له».
١٥. «الجواميس»: جمع الجاموس، وهو معزب گاوميش. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٥؛ المصباح المنير، ج ١، ص ٧٣٧ (جمس).
١٦. في المقتنة: «زكاة».

قَالَ: «مِثْلُ مَا فِي الْبَقْرِ».^١

٢١- بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

٥٨٦٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ وَ بَرْزَنْدٍ^٣ وَ الْقُضَيْلِ:

٥٣٥ / ٣ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: «فِي الشَّاةِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ، وَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ شَيْءٌ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَ مِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ وَ مِائَةً^٥، فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ شَاةً وَاحِدَةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَ عِشْرِينَ، فَفِيهَا شَاتَانِ، وَ لَيْسَ فِيهَا^٦ أَكْثَرُ مِنْ شَاتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِائَتَيْنِ^٧، فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَتَيْنِ شَاةً وَاحِدَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ^٨ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِمِائَةً، فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ^٩ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةً، فَإِذَا تَمَّتْ^{١٠} أَرْبَعِمِائَةً، كَانَ عَلَى^{١١} كُلِّ مِائَةٍ شَاةً^{١٢}، وَ سَقَطَ^{١٣} الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، وَ لَيْسَ عَلَى مَا دُونَ الْمِائَةِ^{١٤}

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٦٠٧، معلقاً عن حرير، عن زرارة. المعقنة، ص ٢٥٨، مراسلاً عن زرارة. الوافي، ج ١٠، ص ٩٦، ح ٩٢٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١٥، ح ١١٦٤٨.

٢. في «بر»، بفتح، و«بف» و«الوسائل» و«التهديب»، والاستبصار: - «بن عيسى».

٣. في التهذيب، والاستبصار: + «العجلي».

٤. في الوافي: + «وقال».

٥. في «جس»: - «فإذا بلغت عشرين ومائة».

٦. في «بر»: - «ومثل ذلك شاة - إلى - وليس فيها».

٧. في «بر»، بفتح، و«بف» و«الوافي»: - «شيء».

٨. في «ظ»، ي، بفتح، بر، بفتح، جن: «فإن».

٩. في «بث»، بفتح، بفتح، بر، بفتح، بس: + «شاة».

١٠. في «بث»: «ويسقط».

١١. في «بس»: «الثانية».

بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَ لَيْسَ فِي 'التَّيْفِ شَيْءٌ'.

وَقَالَا: 'كُلُّ مَا^٢ لَمْ يَخُلْ^٣ عَلَيْهِ الْخَوْلُ' عِنْدَ رَبِّهِ^٥، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٦، فَإِذَا خَالَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ وَجَبَ عَلَيْهِ^٧.

٥٨٦٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٨ قَالَ: 'لَيْسَ فِي الْأَكِيلَةِ^٩، وَلَا فِي الرُّبَى^{١٠}'

١. في «بح» وحاشية «بث»: «على».

٣. في التهذيب، ح ٥٨: «لا يحول».

٥. في «بر» والوافي: «+ حول». وفي الوافي: «كُلُّ مَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ رَبِّهِ حَوْل».

٦. في «بث»، «بف»: «+ فيه».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥، ح ٥٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٥، ح ٥٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦١؛ والخصال، ص ٦٥٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦، ذيل ح ١٦٠٧، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «على كُلِّ مائة شاة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٩٢١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١١٦، ح ١١٦٤٩.

٩. في «ي»، «بس»: «+ وأنه».

١٠. «الأكيلة»: المأكولة، وهي غير الأكلة التي تسمُن للأكل، ولكن الظاهر من كتب الفقهاء ترادفهما، ولعلَّ الترادف في العرف، كما صرح به يونس على ما نقل عنه السرخسي بقوله: «قال يونس عليه السلام: هي - أي التي تسمُن للأكل - هي الأكلة، وأما الأكيلة فهي التي تكثر تناول العلف، ولكن في عادة العوام أنهم يسمُون التي تسمُن للأكل الأكيلة». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٢٥؛ النهاية، ج ١، ص ٥٨ (أكل)؛ رياض المسائل، ج ١، ص ٢٦٨؛ الحقائق الناضرة، ج ١٢، ص ٧٠؛ مصباح الفقيه، ج ٣، ص ٥٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٧٢. قال الجوهرى: «الرُّبَى، بالضم على فُعْلَى: الشاة التي وضعت حديثاً، وجمعها: رُبَاب بالضم، والمصدر: رِبَاب بالكسر، وهو قرب العهد بالولادة... وقال أبو زيد: الرُّبَى من المعز، وقال غيره: من المعز والضأن جميعاً، وربما جاء في الإبل أيضاً». وقال ابن الأثير: «الرُّبَى: التي تربى في الغنم لأجل الغنم. وقيل: هي الشاة القريبة العهد بالولادة». قال العلامة الفيض: «وأما ما في الحديث من تفسير الرُّبَى فلم نجد في لغة، والعلم عند الله». قال صاحب الجواهر - بعد ما نقل تفسير الفقهاء بأنها الوالدة إلى خمسة عشر يوماً، أو إلى خمسين، وما

- وَ الرَّئِىُّ^١ الَّتِي تَرْتَنِ اثْنَيْنِ - وَ لَا شَاةَ لَبْنٍ، وَ لَا فَخْلٍ الْغَنَمِ صَدَقَّةٌ^٢.

٣ / ٥٨٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُؤْخَذُ^٣ أَكُولَةٌ» وَ الْأَكُولَةُ الْكَبِيرَةُ مِنَ الشَّاةِ تَكُونُ

فِي الْغَنَمِ - وَ لَا وَالِدَةٌ^٤، وَ لَا الْكَبْشُ^٥ الْفَخْلُ^٦».

٤ / ٥٨٦٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ

٥٣٦/٣ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: السَّخْلُ^٨ مَتَى.....

في اللغة -: «نعم تفسير الرئى بذلك [أي ما في الحديث] لم نثر على من فسره به من الفقهاء واللغويين عدا الأستاذ في كشفه؛ لعله من الراوي ولذلك أعرض عنه الأصحاب، لكن عن الفقيه روايته: ولا في الرئى التي تربى اثنين، فيتعين كونه من لفظ الإمام، ويمكن أن يكون الحذف فيه من النسخ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٣١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٠ (رب)؛ جواهر الكلام، ج ١٥، ص ١٥٨-١٦٠. وللزمزيد راجع: مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٠٤-١٠٧؛ ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢٧؛ الحقائق الناضرة، ج ١٢، ص ٦٩-٧٠.

١. في «بر»؛ بـ: «الرئى».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٦٠٨، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٩٧، ح ٩٢٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٤، ذيل ح ١١٦٦٩.

٣. في «ى»؛ بـ، يـ، يـخ: «ولا يؤخذ».

٤. في «يج» والفقيه: «الأكولة». و«الأكولة»: الشاة التي تغزل للأكل وتُسَمَّن. وقيل: هي الخصي والهريمة والعافر من الغنم. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٢٥؛ النهاية، ج ١، ص ٥٨ (أكل).

٥. في «يج»: «الشاة».

٦. هكذا في «ظ»، «ى»، «يج»، «بس»، «بف»، «جن». وفي «يخ»، «بر» والوافي: «والده». وفي المطبوع: «والده».

٧. «الكَبْشُ»: فحل الضأن في أي سن كان، وقيل: هو الحمل إذا أنثى، أو إذا خرجت رباعيته. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٢١ (كَبْش).

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٦٠٩، معلقاً عن سماعة. الوافي، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٩٢٢٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٥، ح ١١٦٧٠.

٩. في «بر» والوسائل -: «بن يحيى».

١٠. في اللغة: السَّخْلَةُ تطلق على أولاد الغنم ساعة تضعه من الضأن والمعز جميعاً، ذكر أكان أو أنثى، وجمعها سَخْل وسَخَال. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٢٨؛ المصباح المنير، ص ٢٦٩ (سخل).

تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ؟

قَالَ: «إِذَا أُجْذِعَ».^٢

٢٢- بَابُ آدَبِ الْمُصَدِّقِ

٥٨٦٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ

مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - مُصَدِّقًا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَادِيَّتِهَا، فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، انْطَلِقْ، وَ عَلَيْنِكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُؤَثِّرَنَّ^٦ دُنْيَاكَ عَلَى آخِرَتِكَ^٧، وَ كُنْ حَافِظًا لِمَا ائْتَمَنْتَكَ^٨ عَلَيْهِ،

١. في «بع، بخ»: «يجب».

٢. «أجذع»، أي إذا صار جذعاً، وأصل الجذع من أسنان الدواب، وهو ما كان منها شائباً فتناً، فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية، وقيل: البقر في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل أقل منها، ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٥٠؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣ (جذع).

هذا، في هامش الوافي عن مراد عليه السلام: «إذا أجذع، أي دخل في وقت لا يلقي فيه السن ولا ينبت، وهو غير موافق للمشهور وهو استغناؤه بالرعي عن اللبن، فلا بد من تأويله»، وفيه أيضاً عن سلطان عليه السلام: «هذا خلاف المشهور، والمشهور أنها إذا استغنت عن الأمهات بالرعي ونقل عن الشيخ من حين التاج، ويشكل باعتبار السوم». وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٦٥: «يمكن أن يكون المراد متى يجوز أخذها في صدقة الإبل؟ ... ويحتمل أن يكون المراد أن السخال لا تحسب في النصاب إلا بعد صيرورتها جذعاً؛ لاستغنائها بالرعي حينئذ غالباً».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٦١٠، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٩٢٢٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٣، ح ١١٦٦٦.

٤. في الكافي، ح ١٠٦٠: «ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً».

٥. في الكافي، ح ١٠٦٠: «عن أبي جعفر عليه السلام، بدل «قال»: سمعت أبا عبد الله عليه السلام».

٦. في الوسائل: «ولا تؤثر».

٧. «لا تؤثرن دنياك على آخرتك»، أي لا تفضلها ولا تخترها ولا تقدمها عليها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٧؛

المصباح المنير، ص ٤ (أثر).
٨. في «بر»: «ائتمنتك». وفي «جن»: «بأتمنتك».

رَاعِيًا^١ لِحَقِّ اللَّهِ فِيهِ حَتَّى تَأْتِيَ نَادِي^٢ بَنِي فَلَانٍ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَأَنْزِلْ بِمَائِهِمْ^٣ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَالِطَ أُنْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضُ إِلَيْهِمْ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ، وَتُسَلِّمْ^٤ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قُلْ لَهُمْ: يَا عِبَادَ اللَّهِ، أُرْسِلَنِي إِلَيْكُمْ^٥ وَلِيَّ اللَّهِ لِأَخْذِ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ^٦ حَقٍّ فَتَوَدُّونَ^٧ إِلَى وَلِيِّهِ؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: لَا، فَلَا تَرَا جَعَهُ، وَإِنْ^٨ أَنْعَمَ لَكَ مِنْهُمْ مَنَعِمٌ^٩، فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَيِّفَهُ أَوْ تَعِدَّهُ إِلَّا خَيْرًا، فَإِذَا أَتَيْتَ مَالَهُ فَلَا تَدْخُلْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ أَكْثَرَهُ لَهُ، فَقُلْ^{١٠}: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَتَأْذُنُ لِي فِي دُخُولِ مَالِكَ؟ فَإِنْ أَذِنَ لَكَ^{١١} فَلَا تَدْخُلْهُ دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَا عُنْفٍ^{١٢} بِهِ، فَاصْذَعْ^{١٣} الْمَالَ صَدْعَيْنِ^{١٤}، ثُمَّ خَيِّرْهُ أَيَّ الصَّدْعَيْنِ شَاءَ، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ فَلَا تَعَرِّضْ لَهُ، ثُمَّ اصْذَعْ الْبَاقِي صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ^{١٥}، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ فَلَا تَعَرِّضْ لَهُ، وَلَا تَزَالَ^{١٦} كَذَلِكَ حَتَّى

١. في البحار: «مرأياً».

٢. «النادي»: مجتمع القوم ومجلسهم ومتحدثهم ما داموا مجتمعين، وأهل المجلس فيقع على المجلس وأهله، ويقال له: التَّيْدِيُّ أيضاً. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٣٦ (ندا).

٣. في الغارات: «بفنائهم».

٤. في «بر، بف» والوافي والوسائل والبحار والتهديب: «فتسلم».

٥. في «بخ» - «إليك».

٦. في «ظ، بس» والوافي والوسائل والتهديب والغارات: «فتودوه». وفي «بث، بخ، بر، بف» وحاشية «بح»:

٧. «فتودونه».

٨. في التهذيب: «فإن».

٩. في التهذيب: «فإن أنعم لك منع منكم». وقوله: «إِنْ أَنْعَمَ لَكَ: مِنْهُمْ مُنْعِمٌ»، أي قال لك نعم وأجابك بنعم.

١٠. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٤؛ المصباح المئير، ص ٦١٤ (نعم).

١١. في «ي، بح، بر، بس، بف، جن» والوافي والغارات: «+ وله».

١٢. في الغارات: «أنعم» بدل «أذن لك».

١٣. «العنف»: الشدة والمشقة، وهو ضد الرفق واللين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٩.

١٤. «فاصدع المال صدعين»، أي شقّه بنصفين؛ من الصَّدْعِ بمعنى الشق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١؛

١٥. في «بر» - «أي الصدين شاء».

١٦. في «بخ»: «فلا تزل». وفي «بر، بف»: «فلا تزال».

١. في «ظ، بح»: «تبقى».

٢. في «بث، بخ، بف» والوافي والوسائل والبحار والتهديب والمقنعة: «في».

٣. في «ظ، بر» والغارات: - «منه».

٤. في «ظ، بث، بخ، بر، بف» والوافي والغارات: «فإن».

٥. في «ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والتهديب: «ثم اخلطهما».

٦. في «بس» والوافي: «معنف» بالتضعيف.

٧. في «ي، بح، بخ، بر، بف، جن» والوافي والوسائل والبحار والتهديب والغارات والمقنعة: «بشيء».

٨ في المقنعة: «احذر». والخذر: الإرسال إلى أسفل، وكل شيء أرسلته إلى أسفل فقد حذرته خذراً وخذوراً.

والمطابقة منه الانحدار. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٥؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٧٢ (حذر).

٩. فى التهذيب والغارات والمقنعة: - «كل».

١٠. في (ظ): - «عندك».

١١. في الغارات: «نضعه».

١٣. «فأوعز إليه»، أي أوصه وتقدم إليه، يقال: أوعزت إلى فلان في ذلك الأمر، إذا تقدمت إليه؛ من الوعز وهو

التقدمة في الأمر والتقدم فيه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠١؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٩ (وعز).

١٤. «الفصل»: ولد الناقة إذا فصل عن أمه، ففعل بمعنى مفعول، وأكثر ما يطلق في الإبل، وقد يقال في البقر.

راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٩١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٥١ (فصل).

١٥. في «بخ»: «لا تفرق».

١٧. في «بخ، بر»: «ولا تمصرن». وفي التهذيب: «ولا يصرن». وفي المقنعة: «ولا يمصر». والمَصْرُ: الحل

بثلاث أصابع، وعن ابن السكيت: المَصْر: حلب كل ما في الصرع، يريد الله: لا يُكْثَر من أخذ لسانها. راجع:

الصباح، ج ٢، ص ٨١٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٦ (مصر).

١٨. في «بر»: «ليضر».

وَلَا يَجْهَدُ بِهَا^١ رُكُوبًا، وَلَيُعْدِلُ^٢ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ، وَلَيُورِدُهُنَّ^٣ كُلَّ مَاءٍ يَمُرُّ بِهِ،
وَلَا يُعْدِلُ^٤ بَيْنَهُنَّ عَنِ نَبْتِ الْأَرْضِ إِلَى جَوَادِّ^٥ الطَّرِيقِ^٦ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِيهَا تَرِيخٌ^٧
وَتَغْبِقُ^٨، وَلَيَزْفُقُ^٩ بَيْنَهُنَّ جَهْدَهُ حَتَّى يَأْتِيَنَا^{١٠} بِإِذْنِ اللَّهِ سِخَاخًا^{١١} سِمَانًا غَيْرَ مُتَعَبَاتٍ

١. في «بح، بس» : والوافي والوسائل والغارات : «ولا يجهدنّها». وفي «بخ، بر، بف» : «ولا تجهد بها». وقرأ العلامة الفيض أيضاً : لا يجهدنّها، من باب الإفعال، حيث قال في الوافي : «الإجهاد : الإيقاع في المشقة».

٢. في «ظ، بر» : «ولتعدل».

٣. في «بر» : «ولتوردهن».

٤. في «بث، بس، جن» : «تمر».

٥. في «بر» : «ولا تعدل».

٦. «الجَوَادُّ» : جمع الجادة، وهي معظم الطرق، وقيل : هي سواد الطريق ووسطه، وقيل : هي الطريق الأعظم التي تجمع الطرق ولا بدّ من المرور عليها. راجع : الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٢ : النهاية، ج ١، ص ٢٤٤ (جدد).

٧. في حاشية «ظ» والمقنعة : «الطرق».

٨. الإراحة : ردّ الإبل والغنم من العشي إلى مراحها، حيث تأوي إليه ليلاً، والإراحة أيضاً : رجوع إبل الرجل وغنمه وماله عليه، ولا يكون ذلك إلا بعد الزوال. راجع : لسان العرب، ج ٢، ص ٤٦٤-٤٦٥ : المصباح المنير، ص ٢٤٣ (روح).

٩. في الغارات : «وتعق». و«تغبق» من الغُبوق، وهو الشرب بالعشي وشرب آخر النهار، مقابل الصُّبوح. راجع : الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٥ : النهاية، ج ٣، ص ٣٤١ (غبق).

هذا، وقد قال ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٦٤ : «سمعت من يقول : تريخ وتغبق، بالعين المعجمة والباء ويعتقد أنّه من الغُبوق وهو الشرب بالعشي، وهذا تصحيف فاحش وخطأ قبيح وإنّما هو تعق، بالعين غير المعجمة المفتوحة والنون المفتوحة : من التعق وهو ضرب من سير الإبل وهو سير شديد ... لأنّ معنى الكلام أنّه لا تعدل بهنّ عن نبت الأرض إلى جوادّ الطرق في الساعات التي لها فيها راحة، ولا في الساعات التي فيها مشقة، ولأجل هذا قال : تريخ، من الراحة، ولو كان فيها من الرواح لقال : تروح وما كان يقول : تريخ، ولأنّ الرواح عند العشي يكون قريباً منه، والغُبوق هو شرب العشي على ما ذكرناه، فلم يبق له معنى وإنّما المعنى ما بيّناه، وإنّما أوردت هذه اللفظة في كتابي، لأنّي سمعت جماعة من أصحاب الفقهاء يصحّفونها».

وقال في الوافي : «قال أستاذنا : كون ذلك تصحيفاً غير معلوم، بل يحتمل الأمرين».

وقال في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٦٨ : «قال الفاضل الأسترآبادي : قوله : ويريح ويعتق، أي الرسول، والضمائر كلّها راجعة إلى رسول المصدّق، وحيث إنّ لا يتوجّه خطيئة بعض الأذكياء عليه وتشنيعه على الفقهاء، وفي وصيّة أخرى منه : وأرح فيه بدنك وروح ظهرك، مؤيد لهذا المعنى. وقال في النهاية : فانطلقوا معانقين، أي مسرعين، من عائق مثل اعتق، إذا سارع وأسرع».

١٠. في «ظ، ي، بث، بر، بس» والوسائل : «حتى تأتينا».

١١. في «بث» : «شحاماً». وفي «بخ» : «سجاحاً». وفي «جن» : «شحيذ» : «صحاحاً». وفي مرآة العقول : «

وَلَا مُجْهَدَاتٍ، فَيُفْسَمَنَّ^١ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ^٢؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَغْظَمُ لِأَجْرِكَ، وَأَقْرَبُ لِرُشْدِكَ، يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهَا وَإِلَيْكَ وَإِلَى جُهْدِكَ وَنَصِيحَتِكَ^٣ لِمَنْ بَعَثَكَ وَبَعِثْتَ فِي حَاجَتِهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى وَلِيِّ لَهُ يَجْهَدُ نَفْسَهُ بِالطَّاعَةِ وَ النِّصِيحَةِ لَهُ وَ لِإِمَامِهِ^٤ إِلَّا كَانَ مَعْنًا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى^٥. ٥٣٨/٣

قَالَ: ثُمَّ بَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا بَرِّدُ، لَا وَاللَّهِ، مَا بَقِيَتْ لِلَّهِ حَزْمَةٌ إِلَّا انْتَهَكْتُ، وَ لَا عَمِلَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ لَا سُنَّةِ نَبِيِّهِ فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَ لَا أَقِيمَ فِي هَذَا الْخَلْقِ حَدٌّ مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ^٦ عَلَيْهِ^٧، وَ لَا عَمِلَ بِشَيْءٍ^٨ مِنْ الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَا تَذْهَبُ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يُحْيِيَ اللَّهُ الْمَوْتَى، وَ يُمِيتَ

«سجائنا». وفي المقنعة: «سجاجاً». و«البحاح»: جمع ساح وساحة، وهي السمنة؛ من السخ، وهو أن يسمن غاية السمن، يقال: سَخَتِ الشاة والبقرة، إذا سمنت غاية السمن، وشاة سَاخٌ وسَاخَةٌ، أي ممتلئة سمناً. وقيل: سمنت ولم تنته الغاية. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٧٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٨ (سح).

١. في الوافي والوسائل والبحار والتهديب والمقنعة: «فتقسمهن».

٢. في الغارات: - «على أولياء الله».

٣. في «بخ، بر، بف»، الوافي: «ونصحك».

٤. في الكافي، ح ١٠٦٠ والغارات والمقنعة: «نظر».

٥. في «بث»: «لجهد».

٦. في الكافي، ح ١٠٦٠: «الإمامه والنصيحة» وفي التهديب والمقنعة: «والنصيحة لإمامه» بدل «والنصيحة له وإمامه». وقال ابن الأثير: «النصيحة: كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبر هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها، وأصل التَّصَحُّح في اللغة: الخلو، يقال: نصحته ونصحت له. ومعنى نصيحة الله: صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته... ونصيحة رسوله: التصديق بنبوته ورسالته والالتقاد لما أمر به ونهى عنه، ونصيحة الأئمة: أن يطيعهم في الحق». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٢-٦٣ (نصح).

٧. في «ظ، ي، بث، بف»، الوافي: - «وسلامه».

٨. في «بخ، بر، بس، بف»، والبحار والتهديب والمقنعة: «عليه السلام» بدل «صلوات الله وسلامه عليه».

٩. في «بف»: «لشيء».

الأُخْيَاءُ^١، وَ يَزِدُّ اللَّهُ^٢ الْحَقَّ إِلَى أَهْلِهِ، وَ يَقِيمَ دِينَهُ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَ نَبِيِّهِ، فَأُبَشِّرُوا، ثُمَّ أُبَشِّرُوا^٣، ثُمَّ أُبَشِّرُوا؛ فَوَ اللَّهُ، مَا الْحَقُّ إِلَّا فِي أَيْدِيكُمْ^٤؛

٥٨٦٧ / ٢. حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: أَنَّهُ سُئِلَ: أَيْ جَمَعَ النَّاسَ الْمُصَدِّقُ^٧، أَمْ يَأْتِيهِمْ عَلَى مَنَاهِلِهِمْ^٨؟

قَالَ: «لَا، بَلْ يَأْتِيهِمْ عَلَى مَنَاهِلِهِمْ، فَيَصَدِّقُهُمْ»^٩.

٥٨٦٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

١. في الوافي: «قوله: حَتَّى يَحْيِيَ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُمِيتَ الْأَحْيَاءَ إِمَّا مَحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِنَاءً عَلَى الرَّجْعَةِ، وَإِمَّا تَجَوُّزٌ، شَبَّهَ الشَّيْعَةَ لَقَّتْنَهُمْ وَخَفَانَهُمْ وَعَدَمَ تَمَكُّنَهُمْ مِنْ إظهار دينهم بالموتى».

٢. في التهذيب والمقنعة: «- «اللَّهُ».

٣. في «بحر، يس» والتهذيب: «- «ثُمَّ أُبَشِّرُوا».

٤. الكافي، كتاب الحجَّة، باب ما أمر النبي ﷺ بالنصيحة لأئمة المسلمين ...، ح ١٠٦٠، من قوله: «فإِنْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ قَالَ» إِلَى قوله: «كَانَ مَعْنَا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٩٦، ح ٢٧٤، معلقاً عن الكليني. الغارات، ج ١، ص ٧٥، بسند آخر، إِلَى قوله: «كَانَ مَعْنَا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى». نهج البلاغة، ص ٣٨٠، الرسالة ٢٥؛ المقنعة، ص ٢٥٥، مرسلاً عن حمَّاد، عن حريز، عن بريد العجلي، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ٩٣٤٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٩، ح ١١٦٧٨، إِلَى قوله: «كَانَ مَعْنَا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى»؛ البحار، ج ٤١، ص ١٢٦، ح ٣٦.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن حمَّاد بن عيسى، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٦. في «بخ، ير، بف» والوافي: «لِلْمُصَدِّقِ».

٧. «المناهل»: جمع منهل، قال الجوهري: «المنهل: المَزُودُ، وهو عين ماء تَرِدُ الْإِبِلَ فِي الْمَرَاعِي، وَتَسْمَى الْمَنَازِلُ الَّتِي فِي الْمَفَاوِزِ عَلَى طَرُقِ السَّفَارِ مَنَاهِلَ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَاءً». وقال ابن الأثير: «المنهل من المياه: كُلُّ مَا يَطْوُهُ الطَّرِيقُ، وَمَا كَانَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ لَا يَدْعَى مِنْهُلاً وَلَكِنْ يُضَافُ إِلَى مَوْضِعِهِ، أَوْ إِلَى مَنْ هُوَ مُخْتَصَّ بِهِ فَيَقَالُ: مَنْهَلُ بَنِي فُلَانٍ، أَوْ مَشْرِبُهُمْ وَمَوْضِعُ نَهْلِهِمْ، أَوْ شَرِبُهُمْ». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٧؛ النهاية، ج ٥، ص ١٣٨ (نهل).

٨. الوافي، ج ١٠، ص ١٥٩، ح ٩٣٤٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣١، ح ١١٦٧٩.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبَاعُ الصَّدَقَةُ حَتَّى تُعْقَلَ»^١.
 ٥٨٦٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى،
 عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:
 عَنْ جَعْفَرٍ^٢، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - إِذَا بَعَثَ مُصَدَّقَهُ،
 قَالَ لَهُ: إِذَا أَتَيْتَ عَلَى رُبِّ الْمَالِ فَقُلْ لَهُ: تَصَدَّقْ رَحِمَكَ اللَّهُ مِمَّا أَعْطَاكَ اللَّهُ، فَإِنْ
 وَلَّى غَنَكَ فَلَا تَرَا جُعْهُ»^٣.

٥٨٧٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 الْحَجَّاجِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^٤:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّدَقَةِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ مِنْكَ»^٥.

فَقَالَ: «إِنِّي أَحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالِي».

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مُرْ مُصَدِّقَكَ أَنْ لَا يَخْشَرَ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ^٦، وَ لَا يَجْمَعُ

١. في الوافي: «تعقل أي تؤخذ و تدرك و تقبض».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥، ح ١٦٠٦، مرسلاً عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٠، ح ٩٣٥٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣٢، ح ١١٦٨١.

٣. في «بس»: «+ والصادق».

٥. في «بث»: «إلى».

٤. في «بر، بف»، الوافي والوسائل: «- له».

٧. في «بث»: «يرحمك».

٦. في «ي، يح، جن»: «- له».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٠، ح ٩٣٤٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣٢، ح ١١٦٨٢؛ وص ٣١٢، ح ١٢١٠٢.

٩. في الوافي: «محمد بن خالد هو عامل المدينة، وسأله إياه عليه السلام عن الصدقة هنا مجمل، والظاهر أنه سأله عما يلزمه من التساهل في أمرها وعدم عناية مصدقه بها، فأجابه عليه السلام: إن هذا لا يقبل منك، واعتذر له محمد بن خالد بضممان ما يتلف و تحمّل ما يفوت منها في ماله». وقيل غير ذلك. راجع: مرآة العقول، ج ١٦، ص ٦٩.

١٠. في حاشية «بث»: «+ إلا بشرط».

١١. الخشر: الجمع والسوق. قال ابن الأثير: «قيل: لا يَخْشَرُونَ إلى عامل الزكاة؛ لياخذ صدقة أموالهم، بل يأخذها

بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ^١، وَلَا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْمُجْتَمِعِ^٢، وَإِذَا^٣ دَخَلَ الْمَالَ فَلْيَقْسِمِ الْغَنَمَ نِصْفَيْنِ، ثُمَّ يَخْتِمْ^٤ صَاحِبَهَا أَيَّ الْقِسْمَيْنِ شَاءَ، فَإِذَا^٥ اخْتَارَ فَلْيَذْفَعْهُ^٦ إِلَيْهِ، فَإِنْ^٧ تَتَبَعَتْ^٨ نَفْسُ صَاحِبِ الْغَنَمِ مِنَ النُّصْفِ الْآخَرِ مِنْهَا شَاةٌ أَوْ شَاتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، فَلْيَذْفَعْهُا^٩ إِلَيْهِ، ثُمَّ لِيَأْخُذْ^{١٠} صَدَقَّتَهُ، فَإِذَا^{١١} أَخْرَجَهَا^{١٢} فَلْيَقْسِمْهَا^{١٣} فِيمَنْ يُرِيدُ، فَإِذَا قَامَتْ عَلَى ثَمَنِ، فَإِنْ أَرَادَهَا صَاحِبُهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهَا فَلْيَبِيعْهَا^{١٤}»^{١٥}.

٥٨٧١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظْطِينِ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَظْطِينِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَمَّنْ يَلِي صَدَقَةَ^{١٤} الْعُشْرِ عَلَى مَنْ لَا بَأْسَ بِهِ^{١٥}

«في أماكنهم». وقال العلامة الفيض: «المعنى: لا يبيعنها من منزل أهلها إلى منزل آخر، بل يأخذ الصدقة منهم في أماكنهم، وإنما عتبر عن المنزل بالماء؛ لأنَّ عادة العرب النزول عند موارد الماء. وقد ورد هذا المعنى في بعض الأخبار من طريق العامة، فما بعده تفسير له، وقد مضى مثله، وفي الحديث الآتي - وهو الثاني هنا - إشارة إليه». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٩ (حشر).

١. في «جن»: «المتفرق». وفي الوافي: «متفرق».
٢. في الوافي: «التهذيب: «مجتمع».
٣. في «بس» والتهذيب: «فإذا».
٤. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
٥. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
٦. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
٧. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
٨. التتبع: التطلب، وهو طلب الشيء مرة بعد أخرى مع تكلف، أو هو الطلب شيئاً بعد شيء في مهلة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٠؛ المصباح المنير، ص ٧٢ (تبع).
٩. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١٠. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١١. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١٢. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١٣. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١٤. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».
١٥. في «بس» والتهذيب: «فليرفعها».

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ ثَقَّةً، فَمَرَّةً يَصْعَقُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَقَّةً، فَخُذْهَا مِنْهُ^١، وَصْعَقْهَا فِي مَوَاضِعِهَا»^٢.

٥٨٧٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْزَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ بْنِ سَبِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^٤، عَنْ جَدِّ أَبِيهِ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَتَبَ لَهُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي كَتَبَ لَهُ بِخَطِّهِ جِبْنَ بَعْنَةَ عَلَى الصَّدَقَاتِ: «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ^٦ الْجَذْعَةُ^٧، وَ لَيْسَتْ^٨ عِنْدَهُ جَذْعَةٌ، وَ عِنْدَهُ حِقَّةٌ^٩، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ^{١٠} مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَ يَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ، وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ حِقَّةٌ^{١١}، وَ عِنْدَهُ جَذْعَةٌ، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ^{١٢} مِنْهُ^{١٣} الْجَذْعَةُ^{١٤}، وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.

١. في «ث»، بخ، بر، بس، بف، جن: - «منه».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٠، ح ٩٣٥١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٢٠١٩.

٣. هكذا في «بر، جن». وفي «ظ، ي، ث، بح، بس، بف، جر» وحاشية «بر» والمطبوع والوسائل والتهذيب: + «عن أبيه».

والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٢٥ و ٥٧٦٦.

٤. في التهذيب: - «عن جدّه». في «ي، ث، بح، بخ»، والتهذيب والمقنعة: «كتبه».

٥. في «ي»: «صدقته». وفي التهذيب: «الصدقة».

٦. أصل الجذب من أسنان الدواب، وهو ما كان شاة فتية، واختلف في تقدير سته بحسب الدواب. والجذعة من الإبل: ما دخلت في السنة الخامسة. وللمزيد راجع: ذيل الحديث ٥٨٦٥.

٧. في «ث، بح، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل: «وليس».

٨. الحق، بكسر الحاء: هو من الإبل ما كان ابن ثلاث سنين وقد دخل في السنة الرابعة إلى آخرها، والأثنى حقة وجو أيضاً؛ سمي بذلك لاستحقاقه أن يركب ويحمل عليه ويستفغ به. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٥ (حقق).

٩. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «الحقة».

١٠. في «ي، ث، بخ، بر، بس، بف»: «يقبل».

١١. في «بر»: - «منه».

١٢. في التهذيب: «معه جذعة» بدل «منه الجذعة».

وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حِقَّةً، وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ حِقَّةٌ، وَ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ^١، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ^٢
 مِنْهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ^٣، وَ يُعْطِي مَعَهَا شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.
 وَ مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَ عِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ^٤
 مِنْهُ الْحِقَّةُ^٥، وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.
 وَ مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ^٦،
 فَإِنَّهُ تُقْبَلُ^٧ مِنْهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ، وَ يُعْطِي مَعَهَا شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.
 وَ مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ، وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ، وَ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ،
 فَإِنَّهُ تُقْبَلُ^٨ مِنْهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.
 وَ مَنْ^٩ لَمْ يَكُنْ^{١٠} عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَ عِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرَ، فَإِنَّهُ
 يُقْبَلُ^{١١} مِنْهُ ابْنٌ لَبُونٌ، وَ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ.

١. «اللبون» من الشاة والإبل: ذات اللبن غزيرة كانت أو بكيفة، ويقال لولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة: ابن اللبون، والأنثى: ابنة لبون؛ لأن أمه حملت غيره ووضعت فصار ذات لبن. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٢٨ (لبن).
٢. في الوافي التهذيب: «يقبل».
٣. في التهذيب: - «ابنة لبون».
٤. في «ي، بح، يخ، بر، بس، بف، جن» والوسائل: «يقبل».
٥. في التهذيب والمقنعة: «الحقّة منه».
٦. «المخاض»: اسم للثورق الحوامل، واحداً منها: خَلِقة ولا واحد لها من لفظها، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في السنة الثانية: ابن مخاض، والأنثى: ابنة مخاض؛ لأنه فصل عن أمه وألحقت أمه بالمخاض، أي الحوامل وإن لم تكن حاملاً. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٩ (مخض).
٧. في أكثر النسخ التي قوبلت والوسائل: «يقبل».
٨. في «ي، بح، يخ، بر، بس، بف، جن» والوافي: «يقبل».
٩. في «ي»: - «المصدق».
١٠. في «يخ، بف» والوافي: «فمن».
١١. في الوافي: «لم تكن».
١٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والمقنعة. وفي المطبوع: «تقبل».

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ^١ إِلَّا أَزْبَعَهُ^٢ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ^٣ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ^٤ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَ^٥ مَالُهُ خَمْسًا^٦ مِنَ الْإِبِلِ^٧ فِيهَا^٨ شَاةٌ^٩ ١٢.

٥٨٧٣ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَعْمَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ الْقَرْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ^{١٠} مُهَاجِرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، قَالَ:

١. في «بث، بخ، بر، بس، بف» والوافي والتهذيب: -«شيء».

٢. في «ى»: «الأربعة».

٣. في «بح»: «فليس». وفي الوافي: «ولم يكن».

٤. في التهذيب: «معه».

٥. في «ى»: -«فيها».

٦. في «بخ، بف» والوافي: «فلا شيء فيها» بدل «فليس فيها شيء». وفي التهذيب: -«شيء».

٧. في «بح»: «بلغت».

٨. في «بخ، بر، بس»: «خمس».

٩. في المقتعة: -«خمساً من الإبل».

١٠. في التهذيب والمقتعة: «ففيه».

١١. في مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٨٤: «هذه الرواية ضعيفة السند ولعل اتفاق الأصحاب على العمل بها أسقط اعتبار سندها، ومقتضاها انحصر الجبران في الشاتين أو العشرين درهماً، والخيار في ذلك إليه لا إلى العامل، وسواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك أو ناقصة عنه أو زائدة عليه».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٩٥، ح ٢٧٣، معلقاً عن الكليني. المقتعة، ص ٢٥٣، مع اختلاف يسير، وفيه: «روى محمد بن عيسى، عن محمد بن مهران، عن عبد الله بن زمة، عن أبيه، عن جد أبيه، أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كتب ...» الوافي، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ٩٣٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٢٨، ح ١١٦٧٧، إلى قوله: «تقبل منه ابن ليون وليس معه شيء».

١٣. هكذا في «بح، بر، بف، جر» وحاشية «ظ، جن» والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «ظ، ي، بخ، بس، جن» والمطبوع: «عن».

والظاهر أن إسماعيل هذا، هو إسماعيل البجلي المذكور في كتب العامة. راجع: الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٩٦، الرقم ٥١٢؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٣٣، الرقم ٤١٨.

ويؤيد ذلك أن الخبر أورده الشيخ المفيد في المقتعة، ص ٢٥٧، قال: «وروى إسماعيل بن مهاجر، عن رجل من ثقيف ...»، والظاهر أن العنوان في المقتعة -منسوب إلى الجد.

اسْتَغْمَلَنِي عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَلَى^١ بَانِقِيَا^٢ وَ سَوَادٍ^٣ مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ لِي
وَالنَّاسُ حُضُورٌ^٤؛ «انْظُرْ خَرَجَكَ^٥، فَجِدْ فِيهِ، وَلَا تَتْرُكْ^٦ مِنْهُ دِرْهَمًا، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ
تَتَوَجَّهَ إِلَى عَمَلِكَ^٨، فَمَرَّ بِِي^٩».

قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي^{١٠}: «إِنَّ الَّذِي سَمِعْتَ^{١١} مِنِّي خُدْعَةٌ، إِيَّاكَ^{١٢} أَنْ تَضْرِبَ
مُسْلِمًا، أَوْ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا فِي دِرْهَمِ خَرَجٍ، أَوْ تَبِيعَ ذَابَّةَ عَمَلٍ فِي دِرْهَمٍ؛ فَإِنَّمَا أَمْرُنَا
أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ الْعُقُوبَ^{١٣}».

١. في الوافي والتهذيب: «وباب».

٢. في «بر، بف»: «بانقياد». وفي السرائر، ج ١، ص ٤٧٩: «بانقياء» هي القادسية وما والاها وأعمالها، وإنما سُمِّيَتْ
قادسية بدعوة إبراهيم الخليل عليه السلام؛ لأنه قال: كوني مقدسة للقادسية، أي مطهرة من التدنيس، وإنما سُمِّيَتْ
القادسية بانقياء؛ لأن إبراهيم عليه السلام اشتراها بمائة نعجة من غنمه؛ لأن «باء» مائة، و«نقيا» شاة بلغة النبط. وقد ذكر
بانقيا أعشى قيس في شعره وفسره علماء اللغة وواضعوا كتب الكوفة من أهل السيرة بما ذكرناه. وللزمزيد
راجع: معجم ما استعجم، ج ١، ص ٢٢٢-٢٢٣ (بانقيا)؛ وج ٣، ص ١٠٤ (قادس)؛ تاج العروس، ج ١٠،
ص ٣٧٧ (نقي).

٣. في «بر، بف»: «سواد» بدون الواو. و«السواد»: قرى المدينة، والعدد الكثير، وعامة الناس. راجع: القاموس
المحيط، ج ١٠، ص ٤٢٤ (سود).

٤. في الوافي: «إنما قال عليه السلام»: في حضور الناس؛ لمصلحة رآها.

٥. في التهذيب: «إلى».

٦. «الخراج»: ما يخرج من غلة الأرض أو الغلام، والغلة: الدخْل من كِراء دار أو فائدة أرض ونحو ذلك، ثم سُمِّيَ
الإتاوة خراجاً، وهو ما يأخذه السلطان من أموال الناس. راجع: المغرب، ص ١٤١؛ لسان العرب، ج ٢،
ص ٢٥١ (خرج).

٧. في «بع»: «فلا تترك».

٨. في «ظ»: «إلى عملك».

٩. في «بع»: «ولي».

١٠. في الوسائل والتهذيب والفقهاء: «سمعت».

١١. في التهذيب: «وإياك».

١٢. «العُقُوب»: السهل المتيسر، والفضل الذي يجيء بغير كلفة ومشقة، والمعنى: تقبل منهم ما سهل وتيسر ولا
نستقصي عليهم. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٤-٧٥ (عفا).

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ٩٨، ح ٢٧٥، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٥٧، مرسلاً عن إسماعيل بن مهاجر، عن
رجل من ثقيف؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤، ح ١٦٠٥، مرسلاً عن رجل من ثقيف، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٩٣٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣٢، ح ١١٦٨٣؛ البحار، ج ٤١، ص ١٢٨، ح ٣٧.

٢٣- بَابُ زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ

٥٨٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
حَمَادِ بْنِ عُمَانَ^٢، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ فِي مَالِ الْيَتِيمِ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ مَوْضُوعاً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، وَإِذَا عَمِلَتْ بِهِ، فَأَنْتَ لَهُ ضَامِنٌ،
وَالرَّيْخُ لِلْيَتِيمِ»^٤.

٥٨٧٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ؛

وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي الْعَطَّارِ الْحَنَاطِ^٥، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: مَالُ الْيَتِيمِ يَكُونُ^٧ عِنْدِي، فَأَتَجَرُّ بِهِ.

فَقَالَ^٨: «إِذَا حَرَّكَتَهُ، فَعَلَيْكَ زَكَاةُ»^٩.

١. في «بخ، بف»: - «بن إبراهيم».

٢. في التهذيب: + «قال: قلت له».

٣. في التهذيب: - «له».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦، ح ٦٠، معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ١٠، ص ١٢٣، ح ٩٢٨١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٣، ح ١١٥٧٥.

٥. هكذا نقله العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها «خ». وكذا في الوسائل والتهذيب، والخبر مأخوذ من الكافي بلا ريّ وإن لم يصرح الشيخ باسم المصنّف. وفي «ظ، ي، بث، بح، بر، بس، بف، جر، جن» والمطبوع: «الحناط».

٦. الظاهر ممّا ورد في الكافي، ح ٨٨٢٠؛ والفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٣٧٧٥ ونفس الخبر أنّ أبا العطار هذا، حنّاط، وليس بخنّاط، كما أفاده سيّدنا العلامة - دام ظلّه - في تعليقه على السند.

٧. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٨. في التهذيب، ذيل هذا الحديث: «وقوله^٩: إذا حرّكته فعليك زكاته، المراد به أنّه عليك تولّي إخراج زكاته،

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْرَجْتُ ثَمَانِيَّةَ أَشْهُرٍ، وَأَدَعُهُ^١ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.
فَقَالَ^٢: وَعَلَيْكَ زَكَاةُ^٣.

٥٨٧٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ^٦ زَكَاةٌ؟
قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّ^٧ بِهِ، أَوْ يُعْمَلَ^٨ بِهِ»^٩.

٥٨٧٧ / ٤. حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى^{١٠}، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ»^{١١}، وَإِنْ بَلَغَ الْيَتِيمُ،
فَلَيْسَ عَلَيْهِ لِمَا^{١٢} مَضَى زَكَاةٌ، وَلَا عَلَيْهِ فِيمَا بَقِيَ حَتَّى يُدْرِكَ، فَإِذَا أَدْرَكَ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ

«دون أن يكون ذلك لازماً في ماله؛ لأنه إذا أُنْجِرَ بالمال ضمنه، وإذا ضمنه لم يلزمه مع ذلك إخراج الزكاة من ماله». ونحوه في الاستبصار.

١. في «ي»: «فأدعه».

٢. هكذا في «بث»، بخ، بر، بف، والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في «بخ، بس، جن»: «زكاة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨، ح ٦٨، معلقاً عن محمد بن إسماعيل؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٦، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٣، ح ٩٢٨٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٨، ح ١١٥٨٩.

٥. في الوسائل: «بن عيسى».

٦. في «بث»: «للـيتيم».

٧. في الوسائل: «أن تجر».

٨. في «بخ» والوسائل: «تعمل».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧، ح ٦٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٣٠، ح ٩٨، بسند آخر، مع زيادة في آخره. الكافي، كتاب الصيام، باب الفطرة، ضمن ح ٦٦٦٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «قال: لا». الوافي، ج ١٠، ص ١٢٤، ح ٩٢٨٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٧، ح ١١٥٨٧.

١٠. في «بف»: «بن عيسى». والسند معلق على سابقه، كما هو واضح.

١١. في التهذيب والاستبصار: «وليس عليه صلاة وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة».

١٢. في «بث»: «مما».

زَكَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ^١.

٥٨٧٨ / ٥. حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٣، أَنَّهُمَا قَالَا:

لَيْسَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ فِي الدِّينِ وَالْمَالِ الصَّامِتِ شَيْءٌ، فَأَمَّا الْغَلَاتُ فَعَلَيْهَا

الصَّدَقَةُ وَاجِبَةٌ^٤.

٥٨٧٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ

السَّمَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يُتَجَرَّ بِهِ، فَإِنْ اتَّجَرَ

بِهِ فَالزَّيْبُ لِلْيَتِيمِ، فَإِنْ وَضِعَ^٥ فَعَلَى الَّذِي يَتَّجَرُ بِهِ^٦».

١. في «بس»: «الزكاة». وفي الوافي: «قال في التهذيبين: يعني ليس على جميع غلاته زكاة، وإن وجب على غلاته الأربع، قال: وإنما خص اليتامى بهذا الحكم؛ لأنَّ غيرهم مندوبون إلى إخراج الزكاة على سائر الحبوب. أقول: هذا التأويل بعيد عن ظاهر اللفظ».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩، ح ٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١، ح ٩١، بسندهما عن حمَّاد، عن حريز، مع اختلاف يسير. وفي الجعفریات، ص ٥٤، بسند آخر عن علي عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «مال اليتيم يكون عند الوصي لا يحركه حتَّى يبلغ، وليس عليه زكاة حتَّى يبلغ». الوافي، ج ١٠، ص ١٢٤، ح ٩٢٨٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٤، ح ١١٥٧٧.

٣. في «بر، بف»، والوسائل: «- بن عيسى». والسند معلق، كسابقه.

٤. في التهذيب والاستبصار: «+ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام».

٥. في التهذيب والاستبصار: «في العين و» بدل «في الدين والمال».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩، ح ٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١، ح ٩٠، بسندهما عن حمَّاد بن عيسى، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٣٥، ح ٩٠؛ والجعفریات، ص ٨٣. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٥، ح ٩٢٨٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٣، ح ١١٥٧٦.

٧. في الوافي والوسائل والتهذيب، ص ٢٧ والاستبصار: «وإن وضع». وقوله: «وُضِعَ»، أي خسر. الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٠ (وضع).

٨. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٧٤: «هذا الخبر لا يكاد يصح على مذهب أكثر الأصحاب؛ إذ الزكاة إنما يلزم في مال اليتيم إذا كان ولياً ملئاً وحينئذ لا ضمان، فتأمل».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧، ح ٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٣، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب

٥٨٨٠ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

أَرْسَلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنْ لِي إِخْوَةٌ صَغَارًا، فَمَتَى تَجِبُ^٢ عَلَى أَمْوَالِهِمُ الزَّكَاةُ؟ قَالَ^٣: «إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ، وَجِبَتْ^٤ الزَّكَاةُ».

قُلْتُ: فَمَا^٥ لَمْ تَجِبْ^٦ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ؟

قَالَ: «إِذَا اتَّجَرَ بِهِ^٧ فَزَكَّهِ^٨».

٥٨٨١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْوَصِيِّ: أَيْزَكِّي^٩ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ^{١٠} عَنِ^{١١}

المعيشة، باب التجارة في مال اليتيم والقرض منه، ح ٨٦٠٨، بسند آخر، مع اختلاف. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧، ح ٦٣، بسند آخر. وفيه، ص ٢٦، ح ٦١، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام. وفيه أيضاً، ح ٦٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الجعفریات، ص ٥٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. وفي الأربعة الأخيرة فقرة: «ليس في مال اليتيم زكاة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٦، ذيل ح ١٥٩٩، إلى قوله: «فالربح لليتيم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٩٢٨٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٧، ح ١١٥٨٨.

١. في «بح، بر» وحاشية «بف» والتهذيب: «وبن يحيى».

٢. في «بح، بنح» والوافي: «يجب».

٣. في الوافي: «فقال».

٤. في التهذيب والاستبصار: «+ وعليهم».

٥. في الاستبصار: «فإن».

٦. في «ى، بح» ولم يجب».

٧. في «بس»: «اتَّجَرْتُ» بدل «اتَّجَرَ بِهِ».

٨. في التهذيب: «فزكَّوه». وفي الاستبصار: «فزكاة».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧، ح ٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٩٢٨٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٥، ح ١١٥٧٩.

١٠. في «بس»: «والرضا».

١١. في «بث، بنح، بر، بف» والوافي والكافي، ح ٦٦٦٣ والفقيه والتهذيب: «يزكِّي» من دون همزة الاستفهام. وفي

حاشية «جن»: «هل يزكِّي».

١٢. في الوافي: «الفطر».

١٣. في «بث»: «على».

الْيَتَامَىٰ ١ إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالٌ؟

قَالَ: فَكَتَبَ ﷺ: «لَا زَكَاةَ عَلَى يَتِيمٍ» ٢.

٢٤- بَابُ زَكَاةِ مَالِ الْمَمْلُوكِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْمَجْنُونِ

٥٤٢/٣

٥٨٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ فِي مَالِ الْمَمْلُوكِ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ لَهُ ٥ أَلْفُ أَلْفٍ ٦، وَلَوْ ٧ اخْتِاجَ لَمْ يُغَطَّ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا» ٨.

٥٨٨٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا مُخْتَلِطَةٌ ٩، أَعْلَيْهَا ١٠ زَكَاةٌ؟

١. في «جن»: «اليتيمة».

٢. في «يس»، «بف»: «اليتيم». وفي «مرأة العقول»: «ولا خلاف في عدم وجوب زكاة الفطرة على الصبي والمجنون».

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب الفطرة، صدرح ٦٦٦٣، عن محمد بن الحسين. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٢٠٦٥، معلقاً عن محمد بن القاسم بن الفضل: التهذيب، ج ٤، ص ٣٠، ح ٧٤؛ وص ٣٣٤، ح ١٠٤٩، بسنده عن محمد بن القاسم بن الفضل، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٩٢٨٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٨٤، ح ١١٥٧٨.

٤. في «بخ»، «بف»: «مال».

٥. في «بر» والوافي: «- وله».

٦. في «بث»، «بر»، «بف» والوافي: «+ وآه».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٦٣٤، معلقاً عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير. وفي قرب الإسناد، ص ٢٢٨، ضمن ح ٨٩٣؛ مسائل علي بن جعفر، ص ٢٥٩، ضمن ح ٦٢٧، هكذا: «ليس على المملوك زكاة إلا بإذن مواليه»، وفيه، ص ١٤٣، ح ١٦٧، هذه الفقرة: «ليس في مال المملوك شيء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٠، ح ٩٣٠١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩١، ح ١١٥٩٧.

٩. «مختلطة» أي فاسدة في عقلها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٩٩ (خلط).

١٠. في التهذيب: «عليها» بدون همزة الاستفهام.

فَقَالَ^١: «إِنْ كَانَ عَمِلَ بِهِ، فَعَلَيْهَا زَكَاةٌ^٢؛ وَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، فَلَا^٣».

٥٨٨٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٤، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٥ عَنِ امْرَأَةٍ مُصَابَةٍ^٦ وَلَهَا^٧ مَالٌ فِي يَدِ أَخِيهَا، هَلْ^٨

١. في «بث»، بخ، بر، بف، والوافي: «قال». ٢. في «بث» والوافي: «الزكاة».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠، ح ٧٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٨، ح ٩٢٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٠، ح ١١٥٩٥.

٤. قال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٧٥: «قال الفاضل التستري^٥: لعل صوابه: والحسين بن سعيد، ويكون المفاد حينئذ رواية عليّ وموسى، عن أبي الحسن^٦ بالسندين المذكورين». مفاد قوله^٧ أن السند في أصله كان مشتملاً على التحويل، ويروي عليّ بن مهزيار وموسى بن بكر معاً عن أبي الحسن^٨.

هذا، والظاهر أن الموجب لهذا القول وقوع الحسين بن سعيد في السند؛ فإنّ الحسين بن سعيد من مشايخ أحمد بن محمد، وقد تكررت في الأسناد رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، فرواية أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد بواسطتين لا تخلو من خلل.

إذا تبين هذا، نقول: لا وجه للقول بوقوع التحريف في السند؛ فقد روى محمد بن يحيى -في ضمن آخرين- عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف كتب عليّ بن مهزيار، كما في الفهرست للطوسي، ص ٢٦٥، الرقم ٣٧٩. والمظنون قوياً أن هذا السند وما شابهه ممّا ورد في علل الشرائع، ص ٥٣، ح ١، من رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، قد وقع أحمد بن محمد في السندين، في الطريق إلى عليّ بن مهزيار، وهذا هو وجه وقوع الواسطتين بين أحمد بن محمد وشيخه الحسين بن سعيد.

وأضف إلى ذلك أن ظاهر عبارة «قال: سألت أبا الحسن^٩»، واختلاف طبقة ابن مهزيار وموسى بن بكر ممّا يبعد وقوع التحريف في السند.

٥. هكذا في «ظ»، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جر، والوسائل والتهذيب. وفي «ي»، جن، والمطبوع: «الفضل». وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٨٣-٤٨٥.

٦. «مصابة»، أي مجنونة، يقال: رجل مصاب وفي عقله صابة، أي فترة وضعف وطرف من الجنون، وقيل: كأنه مجنون. ويقال للمجنون: مصاب. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٦٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٣٧ (صوب).

٧. في التهذيب: «فهل».

٨. في «بف»: «فلها».

عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

فَقَالَ^٢: «إِنْ كَانَ أَخُوهَا يَتَجَرَّبُهُ، فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ»^٣.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ^٤ مِثْلَهُ.

٥٨٨٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي

الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ زَكَاةٌ»^٦.

٥٨٨٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحُسَيْنِ^٧، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨: «مَمْلُوكٌ فِي يَدِهِ مَالٌ، أَعَلَيْهِ زَكَاةٌ؟» قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَ لَا

عَلَى سَيِّدِهِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى سَيِّدِهِ، وَ لَيْسَ هُوَ لِلْمَمْلُوكِ»^٩.

١. في «بث، بخ، بر، بس، بف» وحاشية «بح» والوافي: «عليها».

٢. في «ى، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل: «قال».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠، ح ٧٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٨، ح ٩٢٩٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٠،

ح ١١٥٩٦.

٤. في «بر، بف»: «عن العبد الصالح».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٦٣٦، بسند آخر عن الصادق، عن آبائه، عن علي^{عليه السلام}. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٩،

ح ٩٢٩٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٩٢، ذيل ح ١١٦٠١.

٦. لا يبعد كون الصواب هو «علي بن الحسن»، والمراد به علي بن الحسن الطاطري؛ فقد روى هو بعنوانيه

المختلفة - من علي بن الحسن الطاطري، وعلي بن الحسن الجرمي، وعلي الجرمي والطاطري - عن محمد بن

أبي حمزة في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٠٣-٤٠٩.

ويزيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع، ص ٣٧٢، ح ١، بسنده عن الحسن بن موسى

الخشَّاب، عن علي بن الحسن، عن محمد بن حمزة - والصواب محمد بن أبي حمزة - عن عبدالله بن سنان.

٨. في الوسائل: «عليه» بدون حمزة الاستفهام. ٩. في الوافي والوسائل والفقيه: «لأنه».

١٠. علل الشرائع، ص ٣٧٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن موسى الخشَّاب، عن علي بن

٢٥- بَابُ فِيمَا يَأْخُذُ السُّلْطَانُ مِنَ الْخَرَاجِ^١

٥٨٨٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَصْحَابَ أَبِي أَتَوْهُ، فَسَأَلُوهُ عَمَّا يَأْخُذُ السُّلْطَانُ، فَرَّقَ لَهُمْ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَهْلِهَا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْتَسِبُوا بِهِ^٢، فَجَالَ فِكْرِي^٣، وَاللَّهِ لَهُمْ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ^٤، إِنَّهُمْ إِنْ سَمِعُوا إِذَا^٥ لَمْ يَزَكْ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، حَقٌّ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَظْهَرَ^٦».

٥٨٨٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

١. الحسن، عن محمد بن حمزة، عن عبد الله بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٦٣٥، معلقاً عن عبد الله بن سنان، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٩، ح ٩٢٩٩؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٥٦، ح ٢٣٦٢٠.
٢. «الخراج»: ما يخرج من غلة الأرض أو الغلام، والغلة: الدُّخْل من كراء أو فائدة أرض ونحو ذلك، ثم سُمِّيَ الإتاوة خراجاً، وهو ما يأخذه السلطان من أموال الناس. راجع: المغرب، ص ١٤١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٥١ (خرج).

٣. في «بر، بس» والوافي: «يأخذه».

٤. في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٣٧: «لا يكفي الخراج عن الزكاة»، وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٧٧: «منهم من حمل على أن المراد أنه لا يجب إخراج زكاة هذا القدر المأخوذ، وبه جمعوا بين الأخبار، ومنهم من حمّله على التقيّة»، وقال في الدروس: لا يكفي الخراج عن الزكاة». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٣٧.

٥. في «بح، بف»، وحاشية «بث»: «فجاز ذي». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «فجاز ذا». وقال في الوافي: «في بعض النسخ: فجال فكري والله لهم، وفي بعضها: فجار فكري، بالمهملتين، ولعل ما كتبه أولي».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بح» والمطبوع: «+له».

٧. هكذا في «ظ، بث، بح، بس، جن». وفي «ي، بخ، بر، بف»: «يا أبة». وفي المطبوع والوافي: «يا أبة».

٨. في الوافي والتهذيب: «ذلك».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٩، ح ٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٥، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٣، ح ٩٣٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٢، ح ١١٩٥٥.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعُسُورِ الَّتِي تُوْخَذُ مِنَ الرَّجُلِ: أَيْخَتَسِبُ بِهَا مِنْ زَكَاتِهِ؟
قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ.^١

٣ / ٥٨٨٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرِثُ الْأَرْضَ، أَوْ يَشْتَرِيهَا^٢، فَيُؤَدِّي
خَرَاجَهَا إِلَى السُّلْطَانِ: هَلْ عَلَيْهِ^٣ عُشْرٌ؟ قَالَ: «لَا».^٤

٤ / ٥٨٩٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عَبَّاسِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الزَّكَاةِ، فَقَالَ^٥: «مَا أَخَذَ مِنْكُمْ بَنُو أُمَيَّةَ فَاحْتَسِبُوا بِهِ، وَ لَا
تُعْطَوْهُمْ شَيْئًا مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنَّ الْمَالَ لَا يَبْقَى عَلَى هَذَا أَنْ تُزَكِّيَهُ^٦ مَرَّتَيْنِ».^٧

٥ / ٥٨٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ
أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْيَسَعِ:

أَنَّهُ حِينَئِذٍ أَنْشَأَ سَهْلٌ أَبَادًا^٨، وَ سَأَلَ^٩ أَبَا الْحَسَنِ^{١٠} مُوسَى عليه السلام عَمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا،

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٦١٢، معلقاً عن يعقوب بن شعيب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٩٣٢٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥١، ح ١١٩٥٢.

٢. في «بخ»: «ويشتري».

٣. في «ي»: «عليها».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٨، ح ٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧١، بسندهما عن رفاعَةَ بن موسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٩٣٢٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٣، ح ١١٨١٤.

٥. في الوسائل: «قال».

٦. في «ظ»، «ي»، «ب»، «بخ»، «بس»، والوسائل: «ما أخذوا».

٧. في «ي»، «بخ»، «ير»، «بف»، والوافي: «أن يزكّيه».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣٩، ح ٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٦، بسندهما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٣، ح ٩٣٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٢، ح ١١٩٥٤.

٩. في «بر»: «سهلاً أباده». وفي الوافي: «سهل أباده».

١٠. في «بر»، «بس»، والوافي: «سأل» بدون الواو.

١١. في «ي»: «وسئل أبو الحسن».

مَا عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَأْخُذُ خَرَجَهُ^٢، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذِ السُّلْطَانُ مِنْهَا^٣ شَيْئاً، فَعَلَيْكَ إِخْرَاجُ عَشْرِ مَا يَكُونُ فِيهَا»^٤.

٥٨٩٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ^٦، قَالَ: «مَا أَخَذَ^٦ مِنْكَ الْعَاشِرُ، فَطَرَحَهُ فِي كُوْزِهِ، فَهُوَ مِنْ زَكَاتِكَ، وَ مَا لَمْ يَطْرَحْ^٧ فِي الْكُوْزِ^٨، فَلَا تَحْتَسِبْهُ^٩ مِنْ زَكَاتِكَ»^{١٠}.

٢٦- بَابُ الرَّجُلِ يُخْلِفُ عِنْدَ أَهْلِهِ مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكُونُ فِي مِثْلِهَا^{١١} الزَّكَاةُ

٥٨٩٣ / ١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٢}، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في «بث»: «إذا».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بيع» والمطبوع: «خراجها». وفي «جن»: «خراجك».

٣. في «ي»، بس، جن، وحاشية «بث»: «منك».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٩٣٣٠: الوسائل، ج ٩، ص ١٩٢، ح ١١٨١٣.

٥. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: - «عن أبيه»، وهو سقط واضح؛ فَإِنْ طَرِيقُ الْكَلْبِيِّ إِلَى السَّكُونِيِّ، وَهُوَ «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ» مِنْ أَشْهُرِ طُرُقِ الْكَافِي.

٦. في «ظ»، بر، بف، والوافي والفقير: «ما أخذ».

٧. في «بث»، بخ، بف، والوافي: «لم يطرحه».

٨. في الوافي: «لَعَلَّ الْعَاشِرَ يَوْمِئِذٍ كَانَ يَصْرِفُ مَا يَطْرَحُهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكُوْزِ إِلَى السُّلْطَانِ، وَمَا لَمْ يَطْرَحْهُ فِيهِ يَنْفَقُهُ عَلَى نَفْسِهِ».

٩. في «ي»، بخ، بس، بف، والفقير: «فلا تحسبه».

١٠. الفقير، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٦١٣، معلقاً عن السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ^{١٣}، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٦، ح ٩٣٣٥: الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٢، ح ١١٩٥٣.

١١. في «بيع» وحاشية «بث»: «مثله».

١٢. في حاشية «بيع» والوسائل والتهذيب: - «بن يحيى».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي رحمته الله، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ خَلَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ نَفَقَةً أَلْفَيْنِ لِسِتِّينَ^١: عَلَيْهَا زَكَاةٌ؟

قَالَ^٢: «إِنْ كَانَ شَاهِدًا فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ^٣، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ^٤».

٥٨٩٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغْوِصِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله فِي رَجُلٍ وَضَعَ لِعِيَالِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ نَفَقَةً، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، قَالَ^٥: «إِنْ كَانَ مُقِيمًا زَكَاةً^٦، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَمْ يُزَكَّ^٧».

٥٨٩٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَخْلَفُ لِأَهْلِهِ^٨ ثَلَاثَةَ^٩ أَلْفٍ دِرْهَمٍ نَفَقَةً سِتِّينَ^{١٠}: عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟

١. في التهذيب: «لسنين».

٢. في «بح» والوافي: «فقال».

٣. في «بح»: «الزكاة».

٤. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٧٨: «هذا هو الأشهر، وذهب ابن إدريس وجماعة إلى وجوب الزكاة في حالتي الحضور والغيب إذا كان مالكا متمكنا من التصرف، وقال في الدروس: ولا في النفقة المختلقة لعياله، وتجب مع الحضور. وقول ابن إدريس بعدم الفرق مزيف». وراجع: السرائر، ج ١، ص ٤٤٧؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٣٠.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٩٩، ح ٢٧٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٩٢٧٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٢، ح ١١٦٧٦.

٦. في «بخ»، «بر»، وحاشية «بث» والوافي: «عن».

٧. في «بح»: «فقال».

٨. في «ب»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بف» والوافي والوسائل: «لم يزك».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ١٢٢، ح ٩٢٨٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٣، ح ١١٦٧٨.

١٠. في «بث»، «بر» والوافي والفتية والتهذيب: «نفقة».

١١. في الوافي: «ثلاث».

١٢. في «بخ» والتهذيب: «سنتين».

قَالَ: «إِنْ كَانَ شَاهِدًا فَعَلَيْهَا زَكَاةٌ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ».^٢

٢٧- بَابُ الرَّجُلِ يُعْطِي مِنْ زَكَاتِهِ^٣ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ مُغْسِرٌ ثُمَّ يَجِدُهُ مُوسِرًا

٥٤٥ / ٣

١ / ٥٨٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ يُعْطِي زَكَاةَ مَالِهِ رَجُلًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مُغْسِرٌ، فَوَجَدَهُ مُوسِرًا، قَالَ: «لَا يَجْزِي عَنْهُ».^٦

٢ / ٥٨٩٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْأَخْوَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ عَجَلَ زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ أَيْسَرَ الْمُعْطَى قَبْلَ رَأْسِ السَّنَةِ، قَالَ: «يُعِيدُ الْمُعْطِي الزَّكَاةَ».^٨

١. في «ي»: بخ، بر، بف، جن: «والوافي: «فعليه».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٩٩، ح ٢٨٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٦١٤، معلقاً عن سماعة. الوافي، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٩٢٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٧٣، ح ١١٧٦٩.

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «زكاة».

٤. في «بر»: «في».

٥. في «مأة العقول»، ج ١٦، ص ٧٩: «حمل على ما إذا قصر في التخص عن فقره؛ وقال في المدارك: المشهور بين الأصحاب، بل المقطوع به في كلامهم جواز الدفع إلى مدعي الفقر إذا لم يعلم له أصل مال من غير تكليف بينة ولا يمين، والمشهور أيضاً ذلك في ما إذا علم له أصل مال». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٠٢.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٥١، ح ١٣٢، و ص ١٠٢، ح ٢٨٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٦١٦، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ٩٣٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٥، ح ١١٨٦٩.

٧. في «بت»: «عن».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٤٥، ح ١١٧، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٢، ص ٣٣، ح ٩٨، بسنده عن ..

٥٨٩٨ / ٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي

الْمَغْرَاءِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - أَشْرَكَ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَ الْفُقَرَاءِ فِي الْأَمْوَالِ ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَصْرِفُوا إِلَى غَيْرِ شُرَكَائِهِمْ^١.

٢٨- بَابُ الزَّكَاةِ لَا تُعْطَى^٢ غَيْرَ أَهْلِ الْوَلَايَةِ

٥٨٩٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ

و بُكَيْرٍ وَ الْقُضَيْلِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بَرْزَيْدِ الْعِجْلِيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام أَنَّهُمَا قَالَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَغْضِ

هَذِهِ الْأَهْوَاءِ - الْحَرَوْرِيَّةِ^٣ وَ الْمَرْجِنَةِ^٤ ←

١. ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن الأحول، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٥، ح ١١٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن الأحول، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٦١٥، معلقاً عن محمد بن النعمان الأحول، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الكافي، كتاب الزكاة، باب أوقات الزكاة، ذيل ح ٥٨٢٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ٩٣٠٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٤، ح ١١٨٦٧؛ و ص ٣٠٤، ح ١٢٠٨١.

١. على الشرائع، ص ٣٧١، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسن بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ٩٣٧٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٥، ح ١١٨٦٨؛ و ص ٢١٩، ح ١١٨٧٦.

٢. في «ظ»، بث، يخ، بس، «مرآة العقول»: «تعطى» بدل «لا تعطى».

٣. في «بخ»، بر، بس، «والتهديب: - «عمر».

٤. قال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٣٦٦ (حرر): «الحرورية: طائفة من الخوارج تُسبوا إلى خروءاء بالمعنى والقصر، وهو موضع قريب من الكوفة، كان أول مجتمعهم وتحكيمهم فيها، وهم أحد الخوارج الذين قاتلهم عليّ كرم الله وجهه، وكان عندهم من التشدد في الدين ما هو معروف». وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ولا خلاف في ذلك بين الأصحاب». وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٨ (حرر).

٥. في «بس»: «والمرجنية». و«المرجنة» تطلق على فرقتين: فرقة مقابلة للشيعه، من الإرجاء بمعنى التأخير؛

وَالْعُثْمَانِيَّةُ^١ وَالْقَدَرِيَّةُ^٢ - ثُمَّ يَتَوَبُّ، وَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ، وَ يَحْسِنُ رَأْيَهُ: أَوْ يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، أَوْ صُومَ^٣، أَوْ زَكَاةَ^٤، أَوْ حَجَّ^٥، أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟
 قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^٦ غَيْرِ الزَّكَاةِ^٧ لَا بَدَأَ^٨ أَنْ يُؤَدِّيَهَا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ
 الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَ إِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ»^٩.

٥٤٦/٣ ٥٩٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ^{١٠}، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ،

«لَتَأْخِرَهُمْ عَلِيًّا^{١١} عَنْ مَرَاتِبِهِ. وَفِرْقَةٌ مُقَابِلَةٌ لِلْعِيدِيَّةِ، إِنَّمَا مِنَ الْإِرْجَاءِ بِمَعْنَى التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ يُوَخَّرُونَ الْعَمَلَ
 عَنْ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ، وَ إِنَّمَا بِمَعْنَى إعْطَاءِ الرِّجَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ لَا يَصْرُحُ بِالْإِيمَانِ مَعْصِيَةً، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ
 الْكُفْرِ طَاعَةٌ، أَوْ بِمَعْنَى تَأْخِيرِ حُكْمِ الْكَبِيرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. رَاجِعٌ: الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١،
 ص ١٦١-١٦٢؛ تَعْلِيقَةُ الدَّامَادِ، ص ١٢٠؛ شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ، ص ١٨٩؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٢، ص ٢٣١؛
 الْوَافِي، ج ١، ص ٢٤١؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ١، ص ١٨٤.

١. «الْعُثْمَانِيَّةُ»: هُمْ قَوْمٌ مَنْسُوبُونَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَ يُفَضَّلُونَ عُثْمَانَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ^{١٢}، وَيَقُولُونَ: إِنَّ
 عُثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا وَ يَدَافِعُونَ عَنْهُ، وَكَانَ سَلْفُهُمْ - وَهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَ السُّنَّةِ - يَنْتَقِصُونَ عَلِيًّا^{١٣} وَ جَعَلُوهُ مَقَرَّ
 مَالٍ وَ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ وَ مَقَرَّ اشْتَرَكَ فِي سَفْكِ دَمِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَ قَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أُنْمَةِ الْهَدْيِ، بَلْ هُوَ مِنْ
 أُنْمَةِ الْفِتَنِ!! وَ أَبِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ أَنْ يَحْدُثُوا بِفَضَائِلِهِ. رَاجِعٌ: الْاِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ، ص ٤٧؛ مَسَائِلُ الْإِمَامَةِ، ص ١٩؛
 الْحُورُ الْعَيْنِ، ص ١٨٠؛ الْمَنِيَّةُ وَالْأَمَلُ، ص ١٢١.

٢. «الْقَدَرِيَّةُ»: هُمْ الْمَنْسُوبُونَ إِلَى الْقَدَرِ وَيَقُولُونَ بِالْاِخْتِيَارِ وَ يَنْزَهُونَ اللَّهَ عَنْ عِقَابِ الْمَجْبِرِ عَلَى مَا يَفْعَلُ،
 وَ يَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عَبْدٍ خَالَقٌ لِفِعْلِهِ، وَ لَا يَرُونَ الْمَعَاصِي وَ الْكُفْرَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَ مَشِئَتِهِ. وَقِيلَ: هُمْ جَاحِدُوا الْقَدَرَ،
 الْقَائِلُونَ بِنُفْيِ كَوْنِ الْخَيْرِ وَ الشَّرِّ كُلِّهِ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَ مَشِئَتِهِ. وَقِيلَ: يُطْلَقُ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى الْمَجْبُورَةِ وَ عَلَى الْمَفُوضَةِ
 الْمُنْكَرِينَ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَ قَدْرِهِ. وَقِيلَ: سَمَّوْا بِذَلِكَ لِمَا لَغْنَهُمْ فِي نَفْيِ الْقَدَرِ، وَقِيلَ: لِكَثْرَةِ ذِكْرِهِمْ الْقَدَرَ. لِأَنَّهُ
 بَدَعْتَهُمْ وَ ضَلَّلَتْهُمْ. رَاجِعٌ: مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٤٥١ (قَدَرٌ)؛ الْفُصُولُ الْمُهَمَّةُ، ج ١، ص ٢٣٤؛ الْبَحَارُ،
 ج ٢، ص ٣٠٣، ذَيْلُ ح ٣٩؛ وَ ج ٥، ص ٧٠٥، ذَيْلُ ح ٤؛ الْغُدِيرُ، ج ٣، ص ٤١؛ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةُ، ج ٣، ص ٣٦٦؛
 مَعْجَمُ الْفُرُقِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ص ١٩٠.
 ٣. فِي «ظ، ي، بَح، بِس»: «+ وَ صَامَهُ».

٤. فِي «بَح»: «زَكَاتَهُ». فِي «بَر»: «أَوْ حَجَّ». وَ فِي «بَس»: «أَوْ حَجَّ أَوْ زَكَاةً».

٦. فِي «ي، بَح، بِر»: «- قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ».

٧. فِي «بَح»: «+ لِأَنَّهُ». ٨. فِي التَّهْذِيبِ: «وَلَا بَدَأَ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٣، مَعْلَقَاتُ عَنِ الْكَلِينِيِّ. عُلِّلَ الشَّرَائِعَ، ص ٣٧٣، ح ١، بِسَنَدٍ عَنْ عَمْرِ بْنِ أُذَيْنَةَ، مَعَ
 اِخْتِلَافٍ بِسِيرِ الْوَافِيِّ، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ٩٤١١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٩، ص ٢١٦، ح ١١٨٧١.

١٠. فِي الْكَافِيِّ، ح ٥٧٤٦: «+ وَ بَنَ عَيْسَى».

قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ^١ يَمْنَعُ دِرْهَمًا مِنْ^٢ حَقِّ^٣ إِلَّا أَنْفَقَ اثْنَيْنِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، وَمَا مِنْ^٤ رَجُلٍ مَنَعَ^٥ حَقًّا فِي^٦ مَالِهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ بِهِ^٧ حَيْثَ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٨: رَجُلٌ^٩ عَارِفٌ أَدَّى زَكَاتَهُ^{١٠} إِلَى غَيْرِ أَهْلِهَا زَمَانًا، هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا ثَانِيًا^{١١} إِلَى أَهْلِهَا إِذَا عَلِمَهُمْ؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ^{١٢}: قُلْتُ لَهُ^{١٣}: فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهَا أَهْلًا، فَلَمْ يُؤَدِّهَا، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَلَيْهِ^{١٤}، فَعَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَهْلِهَا لِمَا مَضَى».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^{١٥}: فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلَهَا، فَدَفَعَهَا إِلَى مَنْ لَيْسَ هُوَ لَهَا بِأَهْلٍ، وَ قَدْ كَانَ طَلَبَ وَ اجْتَنَهَدَ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ^{١٦} سُوءَ^{١٧} مَا صَنَعَ؟

١. في الكافي، ح ٥٧٤٦: «عبد».

٢. في «ظ»، بـ، بـ، بـ، والكافي، ح ٥٧٤٦ والفقيه والتهذيب والمقنعة: «في».

٣. في «بس»: «+ والله». وفي الكافي، ح ٥٧٤٦ والفقيه والتهذيب والمقنعة: «حقه».

٤. في الكافي، ح ٥٧٤٦: «- من».

٥. في الكافي، ح ٥٧٤٦ والفقيه والتهذيب، ص ١١٢ والمقنعة: «يمنع».

٦. في الكافي، ح ٥٧٤٦ والتهذيب: «من».

٧. في التهذيب: «- به».

٨. في «ظ»، بـ، بـ، بـ، وفي الوافي: «- يقول: ما من رجل - إلى - قلت له».

٩. في «بر»: «- منع حقاً - إلى - قلت له: رجل».

١٠. في التهذيب، ص ١٠٢: «الزكاة».

١١. في «ظ»، بـ، بـ، بـ، وفي الوافي والتهذيب، ص ١٠٢: «ثانية».

١٢. في «بر» والوافي: «- قال».

١٣. في «ظ»، بـ، بـ، بـ، «+ وله».

١٤. في «بس»: «أَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ بِدَلِّ أَنَّهَا عَلَيْهِ».

١٥. في «بر» والتهذيب، ص ١٠٢: «- وله».

١٦. في التهذيب، ص ١٠٢: «- ذلك».

١٧. في «بر»: «- ذلك سوء».

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا مَرَّةً أُخْرَى»^١.

• وَ عَنْ زُرَّارَةَ^٢ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ^٣ اجْتَنَهَدَ فَقَدْ بَرِيْتُ، وَإِنْ^٤ قَصَّرَ فِي الْاجْتِنَهَادِ فِي الطَّلَبِ، فَلَا»^٥.

٥٩٠ / ٣. حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٧ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «إِنْ^٩ الصَّدَقَةُ وَالزَّكَاةُ^{١٠} لَا يَحَابِي^{١١} بِهَا قَرِيبٌ، وَلَا يُضَنِّعُهَا^{١٢} بَعِيدٌ»^{١٣}.

١. الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ح ٥٧٤٦. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٢٨، معلقاً عن الكليني، وفيهما إلى قوله: «حِيتَ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»؛ وفيه، ص ١٠٢، ح ٢٩٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١، ح ١٥٨٨، معلقاً عن عبيد بن زرارة، إلى قوله: «حِيتَ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». الكافي، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة...، ح ٥٧٦٠، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «مَنْ مَنَعَ حَقَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْفَقَ فِي بَاطِلٍ مِثْلِيهِ». المقنعة، ص ٢٦٨، مرسلأ، إلى قوله: «حِيتَ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». الوافي، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٩٤١٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣، ذيل ح ١١٤٧٩، إلى قوله: «حِيتَ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»؛ وفيه، ص ٢١٤، ح ١١٨٦٥، من قوله: «قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ عَارِفٌ».

٢. في الوافي: «وَرَوَى زُرَّارَةَ». والظاهر أَنَّ عبارة «وَعَنْ زُرَّارَةَ» مِنْ كَلَامِ حَرِيزٍ؛ قَدْ أَتَى بِهَا لِبَيَانِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ، فَيَكُونُ السَّنَدُ مَعْلُقاً. ٣. في «بث»: «إِذَا».

٤. في «بج»: «وَأَنْ».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٢٩١، وفيه: «وَعَنْ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ...». الوافي، ج ١٠، ص ١٩٢، ح ٩٤١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١٤، ح ١١٨٦٦.

٦. في «بر، بف» والوسائل: - «بْنِ عِيسَى». والسند معلقٌ عَلَى سَابِقِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٧. في «بخ، بر، بف»: - «مُحَمَّدٌ». ٨. في «بر، بف» والوافي: - «إِنْ».

٩. في «بج، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل: «الزَّكَاةُ وَالصَّدَقَةُ».

١٠. «لَا يَحَابِي» أَي لَا يَعْطَى، يُقَالُ: حَابَاهُ مَحَابَاةً، أَي سَامَحَهُ وَأَعْطَاهُ، مَأْخُوذٌ مِنْ حَبَّوْتُهُ: إِذَا أُعْطِيَته؛ مِنَ الْجَبَاءِ وَهُوَ الْعَطَاءُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ١٦٣؛ الْمَصْبِيحُ الْمُنِيرُ، ص ١٢٠ (حَبَا).

١١. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَاسِطُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَمْنَعُهَا».

١٢. فِي الْوَافِي: «يَعْنِي أَنَّهُمَا سَيَانٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ، لَيْسَ لِلْمَعْطَى أَنْ يُوْثِرَ بِهَا قَرِيبَهُ لِقَرِيبِهِ، أَوْ يَمْنَعَ الْبَعِيدَ لِبَعْدِهِ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَرِيبُ أَحَقَّ.

١٣. الْوَافِي، ج ١٠، ص ١٩٢، ح ٩٤١٦؛ الْوَاسِطُ، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١١٨٧٤.

٥٩٠٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ
الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ:

قَالَ لِي شَهَابُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ: أَقْرِئْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِّي السَّلَامَ، وَاعْلِمْنِي أَنَّهُ
يُصِيبُنِي فَرْعٌ فِي مَنْامِي، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ شَهَاباً يُفَرِّتُكَ السَّلَامَ، وَ يَقُولُ لَكَ: إِنَّهُ
يُصِيبُنِي فَرْعٌ فِي مَنْامِي^١.

قَالَ: «قُلْ لَهُ، فَلْيَزْكُ مَالَهُ».

قَالَ: فَأَبْلَغْتُ شَهَاباً ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: فَتَبْلُغْهُ عَنِّي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ^٢، فَقَالَ: «قُلْ لَهُ: إِنَّ
الصَّبْيَانِ - فَضْلاً عَنِ الرِّجَالِ - لَيَعْلَمُونَ أَنَّي أَرْكِي مَالِي».

قَالَ^٤: فَأَبْلَغْتُهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ لَهُ^٥: إِنَّكَ تُخْرِجُهَا، وَ لَا تَضَعُهَا^٦ فِي^٧
مَوَاضِعِهَا^٨».

٥٩٠٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ:

كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلَهُ النَّاصِبُ^{١١} فِي حَالِ ضَلَالِهِ، أَوْ حَالِ

١. في «ب»، بخ، بر، بف، والوافي: «إِنَّهُ يصيبه فرع في منامه».

٢. في الوسائل: - «وقال لي: فتبلغه عني؟ فقلت: نعم».

٣. في «بخ، جن»، «فقل».

٤. في «بخ، بر»، والوافي: - «قال».

٥. في «ط»: - «له».

٦. في «ي»: «ولا تضع». وفي «بخ، بر، بف»: «فلا تضعها».

٧. في «بر، بف» والوافي والتهذيب: - «في».

٨. في «ي»: «موضعها».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٣٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٩٤١٣؛ الوسائل،

ج ٩، ص ٢١٧، ح ١١٨٧٣، من قوله: «قال: قلت له: إِنَّ شَهَاباً يُفَرِّتُكَ السَّلَامَ»؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٤، ح ٧٩.

١٠. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

١١. «الناصر»: هو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت ﷺ، أو لمواليهم لأجل متابعتهم لهم؛ من النصب بمعنى

المعاداة، يقال: نصب فلان لفلان نصباً، أي عاداه. وقال صاحب القاموس: «النواصب والناصرية وأهل النصب:

نُصِبِهِ، ثُمَّ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَ عَزَفَهُ هَذَا الْأَمْرُ^١، فَإِنَّهُ يُوجَرُ عَلَيْهِ وَ يَكْتَبُ لَهُ^٢ إِلَّا الزَّكَاةَ، فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَ إِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ، وَ أَمَّا الصَّلَاةُ وَ الصَّوْمُ^٣، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُمَا^٤.

٥٤٧/٣ ٥٩٠٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ: عَنْ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ: هَلْ تَوْضَعُ^٥ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُ؟ قَالَ: «لَا، وَ لَا زَكَاةَ الْفِطْرَةِ^٦».

٢٩- بَابُ قَضَاءِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَيِّتِ

٥٩٠٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ^٩ بْنِ

«المتدينون ينفضة علي رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي عاذوه». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣ (نصب).

١. في التهذيب والاستبصار: «الولاية» بدل «هذا الأمر».

٢. في التهذيب والاستبصار: - «ويكتب له».

٣. في التهذيب والاستبصار: «وأما الصلاة والحج والصيام».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩، ذيل ح ٢٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٥، ذيل ح ٤٧٢، معلقاً عن موسى بن القاسم، عن صفوان وابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٩٤١٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٥، ذيل ح ٣١٧؛ وج ٩، ص ٢١٧، ح ١١٨٧٢.

٥. في «بحر» جن: «يوضع».

٦. في «بر» بس، والوافي: «الفرط». لا خلاف بين الأصحاب في عدم جواز دفع زكاة المال إلى غير المؤمن، وأما زكاة الفطرة فمختلف فيها كلام الأصحاب، فذهب الأكثر إلى عدم جواز دفعها إلى غير المؤمن مطلقاً، وذهب الشيخ وأتباعه إلى جواز دفعها مع عدم المؤمن إلى المستضعف، وهو الذي لا يعاند الحق من أهل الخلاف. راجع: المقنعة، ص ٤٢؛ الانتصار، ص ٨٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٨٨، ذيل ح ٢٥٩؛ النهاية، ص ١٩٢؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٢؛ السرائر، ج ١، ص ٤٧١؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٧١؛ مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٣٧-٢٣٩.

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٣٧، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٤٢، مرسلأ عن إسماعيل بن سعد الأشعري. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٩٤٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢١، ح ١١٨٨٠.

٩. في «بخ» بر: - «الحسن».

٨. في «بر» - «بن محمد».

مُخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^١ قَرَطَ فِي إِخْرَاجِ^٢ زَكَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوُفَاةُ، حَسَبَ جَمِيعَ مَا كَانَ^٣ قَرَطَ فِيهِ مِمَّا لَزِمَهُ مِنَ الزَّكَاةِ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ أَنْ يُخْرَجَ ذَلِكَ، فَيُدْفَعَ^٤ إِلَى مَنْ يَجِبُ^٥ لَهُ.

قَالَ^٦: «جَائِزٌ، يُخْرَجُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ ذَنْبٍ^٧ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ شَيْءٌ، حَتَّى يُؤَدُّوا مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ^٨».

٥٩٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٩، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ لَمْ يَزَلْ مَالَهُ، فَأَخْرَجَ زَكَاتَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَدَّاهَا، كَانَ^{١٠} ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ.
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ مِنْ ثَلَاثِهِ، وَلَمْ يَكُنْ زَكَاةً: أَيْجُزَى^{١١} عَنْهُ مِنْ زَكَاتِهِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، يُحَسَبُ^{١٢} لَهُ زَكَاةٌ، وَ لَا تَكُونُ^{١٣} لَهُ نَافِلَةٌ وَ عَلَيْهِ فَرِيضَةٌ^{١٤}».

١. في «بس»: «الرجل».

٢. في «بخ، بر»: «كان».

٣. في «بخ»: «فتدفع».

٤. في «بخ» والوافي والتهذيب: «تجب».

٥. في «بث» والتهذيب: «الدين».

٦. في التهذيب: «+» وقيل له: «فإن كان أوصى بحجة الإسلام، قال: جائز، يحج عنه من جميع المال».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٠، ح ٦٩٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب «الوافي، ج ١٠، ص ٢٢١، ح ٩٤٨٠: الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٥، ح ١١٩٦١».

٨. في «بر، بف» والوسائل: «-» «بن عيسى».

٩. في الوسائل: «أتجزى».

١٠. في الوافي: «أو كان».

١١. في «ظ، بث» والوسائل: «تحب».

١٢. في «بث، بخ، بر، بس، بف» والوافي: «ولا يكون».

١٣. الكافي، كتاب الوصايا، باب النوادر، ح ١٣٢٩٢، بسند آخر عنهم عليهم السلام، وتمام الرواية فيه: «من أوصى

٥٩٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ عَلَى أَجِي زَكَاةَ كَثِيرَةً، فَأَقْصِيهَا^٢، أَوْ أُؤْذِيهَا عَنْهُ؟

فَقَالَ لِي: «وَكَيْفَ لَكَ بِذَلِكَ؟» قُلْتُ^٣: أَخْطَا، قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَفَرَّجَ عَنْهُ»^٤.

٥٩٠٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ خُمُسَاتُهُ دِرْهَمٍ مِنَ الزَّكَاةِ، وَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ،

وَ تَرَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ، فَأَوْصَى^٦ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ دَيْنُ الزَّكَاةِ.

قَالَ: «يُخَجَّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِ مَا يَكُونُ، وَ يُخْرَجُ^٧ الْبَقِيَّةُ فِي الزَّكَاةِ»^٨.

٥٩٠٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَطْفِئِينَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: رَجُلٌ مَاتَ وَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ^{١٠}، وَ أُوصِيَ^{١١} أَنْ يُقْضَى^{١٢}

١. بالثلث احسب له من زكاته. الوافي، ج ١٠، ص ٢٢١، ح ٩٤٨١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٦، ح ١١٩٦٣.

١. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

٢. في «ى، بث، بح» والوسائل: «أأ فأقصيها».

٣. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «فقلت».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٩٤٨٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٦، ح ١١٩٦٤.

٥. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

٦. في «بر، بف» والوافي والوسائل: «وأوصى».

٧. في «بر، بف» والوافي: «ويرد». وفي «بخ» وحاشية «بح»: «وترد». وفي «حاشية «بث»: «ويترك». وفي

الوسائل: «وتخرج».

٨. في «بخ، بخ، بر، بف» قدمت الرواية الخامسة على الرواية الرابعة.

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٩٤٨٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٥، ح ١١٩٦٢.

١٠. في «بخ، بر» والوسائل: - «بن إبراهيم».

١١. في «جن»: «الزكاة».

١٢. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «فأوصى».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوسائل: «أن تقضى».

عَنْهُ الرِّكَاءُ وَوُلْدُهُ مَحَاطِيجٌ، إِنْ دَفَعُوهَا أَضَرَّ ذَلِكَ بِهِمْ^١ ضَرَرًا شَدِيدًا. ٥٤٨/٣
فَقَالَ^٢: «يُخْرِجُونَهَا، فَيَعُودُونَ^٣ بِهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَ يُخْرِجُونَ مِنْهَا شَيْئًا، فَيَذْفَعُ
إِلَى غَيْرِهِمْ»^٤.

٣٠- بَابُ أَقَلِّ مَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَأَكْثَرِهِ

١ / ٥٩١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي
وَلَادٍ الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يُعْطَى أَحَدٌ مِنَ الزَّكَاةِ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ
دَرَاهِمٍ، وَهُوَ أَقَلُّ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنَ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا تُعْطَوُا^٦
أَحَدًا مِنَ الزَّكَاةِ^٧ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ^٨ فَصَاعِدًا»^٩.

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «بهم ذلك».

٢. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٣. في «بس»: «ويعودون».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٦٤١، معلقاً عن علي بن يقطين. الوافي، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٩٤٨٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٤، ح ١١٩٣٦.

٥. في «بخ»: «وأكثره». وفي «بف»: «- وأكثر».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٦٧. وفي «جن» بالناء والياء معاً. وفي المطبوع: «فلا يعطوا». وفي الاستبصار، ح ١١٦: «ولا تعطوا».

٧. في التهذيب، ح ١٦٧ والاستبصار، ح ١١٦: «- من الزكاة».

٨. في «بخ»: «+ وهو أقل ما فرض الله من الزكاة».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٦٢، ح ١٦٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١١٦، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣١٩، كتاب العلل، ح ٤٩، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٦٢، ح ١٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١١٧، بسند آخر. المقنعة، ص ٢٤٤، مرسلاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنطاط، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «وهو أقل ما فرض الله عز وجل من الزكاة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٩٤٤٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٧، ح ١١٩٦٦.

٥٩١١ / ٢. وَ عَنْهُ^١، عَنْ أَحْمَد^٢، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَثْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أُعْطِيَ الرَّجُلُ مِنَ الزَّكَاةِ ثَمَانِينَ دِرْهَمًا؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَ زِدْهُ».
قُلْتُ: أُعْطِيهِ مِائَةً؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَ أَغْنِيهِ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تُغْنِيَهُ»^٣.

٥٩١٢ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
فَضَّالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ: كَمْ يُعْطَى الرَّجُلُ مِنَ الزَّكَاةِ؟
قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِذَا أُعْطِيََتْ.....»

١. في «بخ، بر، بف»: «عنه» بدون الواو.

٢. المراد من أحمد هذا، هو أحمد بن محمد المذكور في السند السابق، وهو أحمد بن محمد بن عيسى كما تقدم غير مرة. وقد تكررت في الأسناد رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة. والظاهر أن الوساطة بين أحمد وبين عبد الملك بن عتبة ساقطة. وهو علي بن الحكم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦٠٥.

ويؤيد ذلك مضافاً إلى ما يأتي في الكافي، ح ٥٩٢٣ و ٦٤٩٨ من رواية أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمار، عدم ثبوت رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الملك بن عتبة في موضع.

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٤، ص ٦٤، ح ١٧٣ و سنده هكذا: «محمد بن يعقوب، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة...».

ولا يبعد أن يكون السند في نسخة الشيخ مبدوءاً بـ «أحمد» معلقاً على سابقه، وقد غفل الشيخ عليه السلام عن ذلك، وجعل محمد بن يعقوب راوياً عن أحمد سهواً.

٣. في الفقيه والتهذيب: «+ درهم». في التهذيب: «+ على».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٦٤، ح ١٧٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٦٣، ح ١٧٢، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. المقنعة، ص ٢٤٤، رسالة عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٩٤٤٥: الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٩، ح ١١٩٧٢.

٦. في «بس»: «أبو عبد الله».

فَأُغْنِيَهُ^٢.

٥٩١٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَزْوَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُعْطِيهِ^٣ مِنَ الزَّكَاةِ حَتَّى تُغْنِيَهُ^٤».

٣١- بَابُ أَنَّهُ يُعْطَى^٥ عِيَالُ الْمُؤْمِنِ^٦ مِنَ الزَّكَاةِ إِذَا كَانُوا صِغَارًا
وَيُقْضَى^٧ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ^٨ الدُّيُونُ مِنَ الزَّكَاةِ

٥٩١٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٩، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي
بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَمُوتُ، وَ يَتْرُكُ^{١٠} الْعِيَالَ: أَيْ يَعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، حَتَّى يَنْشُؤُوا^{١١} وَ يَبْلُغُوا وَ يَسْأَلُوا: مِنْ أَيْنَ كَانُوا يَعِيشُونَ إِذَا قُطِعَ^{١٢} ٥٤٩/٣

١. في «ي» بر: «فأغنه».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٦٤، ح ١٧٤، معلقاً عن الكليني. وفي المقنعة، ص ٢٤٤ هكذا: «وروي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: إذا أعطيت الفقير فأغنه». الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ٩٤٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٩، ح ١١٩٧٣.

٣. في التهذيب: «سألته: كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة؟ قال: أعطه» بدل «تعطيه».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦٣، ح ١٧٠، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ٩٤٤٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٨، ح ١١٩٧٠.

٥. في «ي» «تعطى».

٦. في «بث» يخ: «المؤمنين».

٧. في «بح» «وتقضى». وفي «بخ» «بف»: «أو يقضى».

٨. في «بف» «المؤمن».

٩. في «بر» «بف» والتهذيب: «- بن عيسى».

١٠. في «ي» «وترك».

١١. في الوافي ومرآة العقول والتهذيب: «ينشأوا». وقال في النهاية: «نشأ الصبي ينشأ نشأ فهو ناشئ، إذا كبر وشب ولم يتكامل». النهاية، ج ٥، ص ٥١ (نشأ).

١٢. في الوافي ومرآة العقول: «إذا انقطع». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إذا انقطع، متعلق بالسؤال، فإن ذلك يوجب محبة منهم للشيعة ولمذهبهم؛ لأنه كان يعيشهم من مالهم، ثم يجيب إليهم ويعرض عليهم دين أبيهم؛ أعني التشيع، فإن اختاروا وإلا يقطع عنهم. وقال في الدروس: ويعطى أطفال المؤمنين وإن كان أبائهم فساقاً، دون أطفال غيرهم». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٤٢.

ذَلِكَ عَنْهُمْ؟.

فَقُلْتُ^١: إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ.

قَالَ^٢: «يُحْفَظُ فِيهِمْ مَبِيتُهُمْ، وَ يَحَبَّبُ^٣ إِلَيْهِمْ دِينَ^٤ أَبِيهِمْ^٥، فَلَا يَلْبَثُوا^٦ أَنْ يَهْتَمُّوا بِدِينِ أَبِيهِمْ^٧، فَإِذَا بَلَّغُوا وَ عَدَلُوا إِلَى غَيْرِكُمْ^٨، فَلَا تَعْطَوْهُمْ»^٩.

٥٩١٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى^{١٠}، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ عَارِفٍ فَاضِلٍ تُوَفِّي، وَ تَرَكَ عَلَيْهِ دِيناً قَدْ ابْتَلَيْ بِهِ،

لَمْ يَكُنْ^{١١} بِمُفْسِدٍ^{١٢}، وَ لَا بِمُسْرِفٍ^{١٣}، وَ لَا مَغْرُوفٍ^{١٤} بِالْمَسْأَلَةِ، هَلْ يَقْضَى^{١٥} عَنْهُ مِنَ

الرِّكَاتِ الْأَلْفُ وَ الْأَلْفَانِ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^{١٦}.

١. في «بر، جن»: «قلت».

٢. هكذا في «ط، ي، بث، بر، بس، بف، جن» والوافي. وفي «بخ»: «وتحبب». وفي المطبوع: «ويحبب». وفي

مراة العقول: «يجيب».

٣. في هامش المطبوع: «أَي يعطى الأطفال حفظاً لثان أبيهم المؤمن؛ فَإِنْ حفظ حرمة الميت لحفظ حرمة الحي». وقوله عليه السلام: «فلا يلبثوا أن يهتموا» أي لا يتوقفوا في الاهتمام بدِين أبيهم، بل يتلقون بالقبول إذا نشأوا فيه.

٤. في «بخ، بر، بف» والوافي: «فلا يلبثون». ٥. في «بخ» والتهذيب: «بدِينهم» بدل «بدِين أبيهم».

٦. في «بر»: «غيرهم». وفي التهذيب: «غير دين أبيهم» بدل «غيركم».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٢٨٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٩٣٨٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢٦، ح ١١٨٩٦.

٨. في «بر، بف» -: «بن يحيى».

٩. في التهذيب، ج ٤: «ولم يكن».

١٠. في «بخ» والتهذيب، ج ٩: «ولا مسرفاً». وفي «بر، بف» والوافي: «ولا مسرف».

١١. في «بخ» والتهذيب، ج ٩: «ولا معروفاً». ١٢. في «بخ»: «تقضى».

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٢٨٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٩، ص ١٧٠، ح ٦٩٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٩٣٨٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٨، ح ١١٩٧١؛ و ص ٢٩٥، ح ١٢٠٥٧.

٥٩١٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^١ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي حَدِيجَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «ذُرِّيَةُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ إِذَا مَاتَ يَغْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ
وَالْفِطْرَةِ^٣ كَمَا كَانَ يَغْطِي آبُوهُمْ حَتَّى يَبْلُغُوا فَإِذَا بَلَغُوا، وَعَرَفُوا مَا كَانَ آبُوهُمْ يَعْرِفُ،
أَغْطُوا، وَإِنْ نَصَبُوا^٤، لَمْ يَغْطُوا»^٥.

٣٢- بَابُ تَفْضِيلِ أَهْلِ الزَّكَاةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ

٥٩١٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عُتَيْبَةَ^٦، عَنْ^٧ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ السَّكُونِيِّ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٨: إِنِّي رُبَّمَا قَسَمْتُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَصْحَابِي أَصْلَهُمْ بِهِ، فَكَيْفَ
أُعْطِيهِمْ؟

١. في «بخ، بر»:- «الحسن بن علي».

٢. في «بخ، بر، بف» والوافي: «من الفطرة والزكاة».

٣. في «بث»: «وإن لم يصيبوا». و«نصبوا»، أي تظاهروا بعداوة أهل البيت^{عليهم السلام}، أو لمواليهم لأجل متابعتهم لهم. أو
تدبّنوا ببغضة علي أمير المؤمنين^{عليه السلام}؛ من التَّضَبُّبِ بمعنى المعاداة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛
معجم البحرين، ج ٢، ص ١٧٣ (نصب).
٤. في «بر» والوافي: «ولا يعطوا».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٩٣٨٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢٧، ح ١١٨٩٧.

٦. في «بر»: «عبيدة». وفي «جن»: «عتبة».

٧. هكذا في «بث، بخ، بر». وفي «ظ، ي، بح، بس، بف، جن» والمطبوع: «بن».

والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٦٣١، قال: «وقال عبدالله بن عجلان السكوني لأبي
جعفر^{عليه السلام}». والشيخ الطوسي أيضاً رواه في التهذيب، ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن
أبي نصر، عن عتبة، عن عبدالله بن عجلان السكوني.

وعبدالله بن عجلان هو المذكور في كتب الرجال، ووردت روايته عن أبي جعفر^{عليه السلام} في بعض الأسناد. راجع:
رجال البرقي، ص ١٠، و ص ٢٢؛ رجال الكشي، ص ٢٤٢-٢٤٣، الرقم ٤٤٣-٤٤٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٩،
الرقم ١٤٧٥؛ و ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٨١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٢٥١، الرقم ٦٩٨٦.

فَقَالَ^١: «أَعْطَيْهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ فِي الدِّينِ وَالْعَقْلِ وَالْفِقْهِ^٢».

٥٥٠/٣ ٥٩١٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٥ عَنِ الرِّكَاءَةِ: أَيْفَضَلُ بَغْضُ مَنْ يُغْطَى مِمَّنْ لَا يَسْأَلُ عَلَى غَيْرِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُفَضَّلُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَلَى الَّذِي يَسْأَلُ^٦».

٥٩١٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧: «إِنَّ صَدَقَةَ الْخَفِّ وَالظَّلْفِ^٨ تُدْفَعُ إِلَى الْمُتَجَمِّلِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^٩، فَأَمَّا^{١٠} صَدَقَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا كَيْلَ بِالْقَفِيزِ مِمَّا^{١١} أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ،

١. في «بخ، بر، بف»: «قال».

٢. في «بخ، بر، وحاشية بف» والوافي: «والفقه والعقل». وفي «بف»: «والعفة والعقل».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٦٣١، معلقاً عن عبدالله بن عجلان السكوني، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ٩٤٤٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٢، ذيل ح ١١٩٨٢. ٤. في «بر، بف» والوسائل: «- بن يحيى».

٥. في التهذيب: «+ الأول».

٦. في «بس»: «- على الذي يسأل». وفي الوافي: «وذلك لأن الذي يسأل أكثر نيلاً لها، فالترفضيل هنا عين التعديل».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨١، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٤، ذيل ح ١٦٣٠، هكذا: «ويفضل الذي لا يسأل على الذي يسأل». الوافي، ج ١٠، ص ٢٠١، ح ٩٤٣٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦١، ح ١١٩٨١.

٨. الظلف للبقر والغنم، كالحافر للفرس والبغل، والخف للبعير... وقد يطلق الظلف على ذات الظلف أنفوسها مجازاً. وفي الوافي: «الخف كناية عن الإبل، والظلف عن البقر والغنم». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥٩ (ظلف).

٩. في المحاسن: «- من المسلمين». في «بخ» والوسائل: «وأما».

١٠. في التهذيب: «وما». وفي المحاسن: «- كيل بالقفيز ممّا».

فَلْيَقْرَأِ الْمُدْقِعِينَ^١.

قَالَ ابْنُ سِنَانٍ: قُلْتُ: وَكَيْفَ صَارَ هَذَا هَكَذَا؟^٢

فَقَالَ^٣: «لِأَنَّ هَؤُلَاءِ مَتَجَمِّلُونَ يَسْتَحْيُونَ^٤ مِنَ النَّاسِ، فَيُذْفَعُ إِلَيْهِمْ أَجْمَلُ الْأَمْرَيْنِ

عِنْدَ النَّاسِ، وَكُلُّ صَدَقَةٍ^٥».

٥٩٢٠/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٧، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يُعْطِي الْأَلْفَ^٨ الدَّرْهَمِ^٩ مِنَ الزَّكَاةِ،

١. في المحاسن: - «المدقعين». و«المدقَع»: الفقير الذي قد لصق بالذِّقَاء - وهي التراب - من الفقر. يقال: ذَفَعَ الرجلُ، أي لصق بالتراب ذلاً، أو فقرأ؛ من الذَّفَع، وهو الخضوع في الطلب. وقيل: هو من الذَّفَع وهو سوء احتمال الفقر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٩٠ (دفع).

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «كذا».

٣. في «بث، ير، يس، بف» والوافي: «قال».

٤. في التهذيب: «ويستحيون».

٥. في «ي»: - «وكلُّ صدقة».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨٦، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٧١، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن سليمان الديلمي، عن عبدالله بن سنان. المحاسن، ص ٣٠٤، كتاب العلل، ح ١٣، عن أبيه، عن ابن الديلمي، عن عبدالله بن سنان، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٩٤٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٣، ح ١١٩٨٣.

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، يخ، جن» والوسائل. وفي «بر، بف» والمطبوع: «عن ابن أبي عمير». وفي «بس»: «عن ابن أبي عمير» بدل «عن يونس».

هذا، ولم نجد توسط ابن أبي عمير بين يونس - وهو ابن عبدالرحمن بقرينة رواية إسماعيل بن مزار عنه - وبين علي بن أبي حمزة؛ بل لم تثبت رواية يونس عن ابن أبي عمير. كما أننا لم نجد رواية إسماعيل بن مزار عن ابن أبي عمير في موضع. وأما يونس، فقد توسط بين إسماعيل مزار وبين علي بن أبي حمزة في الكافي، ح ٧١٥٨ و ٧٧٢٣ و ٨٠٢٢.

٨. في «بس»: «ألف».

٩. في «بر، يس، بف» والوافي والوسائل: «درهم».

فَيَقْسِمُهَا^١، فَيَحْدُثُ نَفْسَهُ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ^٢ مِنْهَا، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ^٣ وَيَغْرِزُهُ^٤، فَيُعْطِيهِ^٥ غَيْرُهُ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٦.

٥٩٢١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ^٧، عَنْ عَثْبَسَةَ بْنِ مُصْعَبٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِشَيْءٍ، فَقَسَمَهُ^٨، فَلَمْ يَسْغِ أَهْلَ الصُّفَّةِ^٩ جَمِيعاً، فَخَصَّ بِهِ^{١٠} أَنَسًا^{١١} مِنْهُمْ، فَخَافَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ قُلُوبَ الْآخَرِينَ شَيْءٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَعْذَرَةٌ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الصُّفَّةِ، إِنَّا أُوتِينَا^{١٢} بِشَيْءٍ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَقْسِمَهُ بَيْنَكُمْ، فَلَمْ يَسْغِكُمْ، فَخَصَصْتُ^{١٣} بِهِ أَنَسًا مِنْكُمْ خَشِينَا جَزَعَهُمْ وَهَلَعَهُمْ^{١٤}»^{١٥}.

١. في «ي»، «بس»: «يقسمها».

٢. في «بح»: «رجلاً».

٣. «يدلوه»، أي يظهر له، يقال: بدا له في الأمر، أي ظهر له ما لم يظهر أولاً، والاسم: التبداء، وهو فينا استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٠٩؛ المصباح المنير، ص ٤٠ (بدا).

٤. في الوافي: «فيغزله».

٥. هكذا في «بث، بح، بر، بف، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويعطى».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٩٤٥٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٤، ح ١١٩٨٥.

٧. في «بح»: «بعض أصحابنا». ٨. في «ظ، ي، بث، بخ، بس» والوسائل: «يقسمه».

٩. «الصفّة»: هو موضع مظلل من المسجد كان يأوي إليه المساكين. وأهل الصفّة: هم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مظلل في مسجد المدينة يسكنونه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٧؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥ (صف).

١٠. في «بخ»: «- به».

١١. في «بخ، بر»: «أُتينا». وفي الوافي «قد أُوتينا».

١٢. في «ظ، بح»: «فخصصت بالتضعيف».

١٣. «الهلّغ»: أفحش الجزع. وقيل: هو أشدّ الجزع والضجر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٨؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٩ (هلغ).

١٤. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠١، ح ٩٤٣٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٦، ح ١١٩٨٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨١.

٥٩٢٢ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، أَوْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٣ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ الشَّيْءَ لِلرَّجُلِ، ثُمَّ يَبْذُلُوهُ، فَيَجْعَلُهُ لغيرِهِ، قَالَ: «لَا بَأْسَ^٤».

٣٣- بَابُ تَفْضِيلِ الْقَرَابَةِ فِي الزَّكَاةِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ مِنْهُمْ أَنْ يُعْطُوا مِنَ الزَّكَاةِ ٥٥١/٣

٥٩٢٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^٥ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٦، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: لِي قَرَابَةٌ أَنْفَقَ عَلَى بَعْضِهِمْ، وَأَفْضَلُ^٧ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَيَأْتِينِي إِتَانٌ^٨ الزَّكَاةِ، أَفَأَعْطِيهِمْ^٩ مِنْهَا؟ قَالَ: «مُسْتَحَقُّونَ^{١٠} لَهَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَمَّ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ، أُعْطِيهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَنْ ذَا^{١١} الَّذِي يَلْزَمُنِي مِنْ ذَوِي^{١٢} قَرَابَتِي حَتَّى لَا أُحْسِبَ^{١٣} الزَّكَاةَ

١. في حاشية «بح»: - «بن إبراهيم».

٢. في «بر، بف» والوافي: + «به».

٣. الوافي: ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٩٤٥٦؛ الوسائل: ج ٩، ص ٢٦٤، ح ١١٩٨٦.

٤. في التهذيب، ص ٥٦ والاستبصار: «عبدالله». والمتكرر في الأسناد رواية علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة. وأما روايته عن عبدالله بن عتبة، فلم نجدها في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦٠٥.

٥. في التهذيب، ص ١٠٠: «وأفضل».

٦. في «ظ، ي، بث، بح، بر، بف» والوافي: - «على بعض».

٧. «إتَان الشيء»: وقته وأوانه. أو وقت ظهوره. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).

٨. في «بر، جن»: «فأعطيه» بدون همزة الاستفهام.

٩. في «بث»: «يستحقون». وفي «بخ، بر، بف»: «مستحقين». وفي التهذيب والاستبصار: «أ مستحقون».

١٠. في «بخ، بر، بف» والتهذيب: - «ذا». ١١. في «بس»: «ذي».

١٢. في «بخ» والوسائل، ح ١١٩٢٩ والتهذيب والاستبصار: «لا أحسب».

عَلَيْهِمْ^١ ؟ فَقَالَ^٢ : «أَبُوكَ وَ أُمُّكَ» .

قُلْتُ : أَبِي وَ أُمِّي ؟ قَالَ : «الْوَالِدَانِ^٣ وَ الْوَلَدُ»^٤ .

٥٩٢٤ / ٢ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ ثُمثُيْ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا أَسْمَعُ ، قَالَ^٦ : «أُعْطِي قَرَابَتِي مِنْ^٧ زَكَاةٍ مَالِي وَ هُمْ لَا يَعْرِفُونَ^٨ ؟

قَالَ^٩ : فَقَالَ : «لَا تُغْطِ^{١٠} الزَّكَاةَ إِلَّا مُسْلِمًا ، وَ أُعْطِيهِمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ» .

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١} : «أَتَرَوْنَ أَنَّ مَا فِي الْمَالِ الزَّكَاةَ وَحْدَهَا ؟ مَا فَرَضَ اللَّهُ فِي

الْمَالِ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ أَكْثَرَ ، تُعْطِي^{١٢} مِنْهُ الْقَرَابَةَ وَ الْمُعْتَرِضَ لَكَ مِمَّنْ يَسْأَلُكَ ، فَتُعْطِيهِ

مَا لَمْ تَعْرِفْهُ بِالنَّصَبِ^{١٣} ، فَإِذَا عَرَفْتَهُ بِالنَّصَبِ^{١٤} ، فَلَا تُغْطِيهِ^{١٥} ، إِلَّا أَنْ تَخَافَ لِسَانَهُ ،

١. في «بث، بح، بر» والوافي والتهذيب والاستبصار: «عليه» .

٢. في «بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٩٢٩ والتهذيب والاستبصار: «قال» .

٣. في «بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٩٢٩ والتهذيب والاستبصار: «قال» .

٤. في «بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ١١٩٢٩ والتهذيب والاستبصار: «قال» .

٥. الكافي، كتاب الزكاة، باب من يلزم نفقته، ح ٦٠٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦، من قوله: «قال: قلت: فمن

ذا الذي يلزمني؟ مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١٠، ص ١٨٣، ح ٩٣٩٤، الوسائل، ج ٩، ص ٢٤١، ح ١١٩٢٩،

من قوله: «قال: قلت: فمن ذا الذي يلزمني؟» وفيه، ص ٢٤٥، ح ١١٩٣٩، إلى قوله: «هم أفضل من غيرهم،

أعطيهم» .

٥. في «بر» :- «بن محمد» . ثم إن السند معلق على سابقه . ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا .

٦. في «بخ، بر، بس، بف» والوافي والتهذيب: «فقال» .

٧. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والتهذيب . وفي بعض النسخ والمطبوع: «- من» .

٨. في التهذيب: «لا يعرفونك» . وفي «بخ، بر، بس، بف» والوافي: «قال» .

٩. في «بح» :- «لا يعطى» .

١٠. في «بث، بخ، بر، بس، بف» :- «يعطى» . وفي التهذيب: «مما تعطي» .

١١. «النَّصَبُ» : المعادة، والمراد التظاهر بعبادة أهل البيت^{١٢} ، أو لمواليهم لأجل متابعتهم لهم، أو المراد التدوين

ببغضة علي^{١٣} أمير المؤمنين^{١٤} . راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣

١٢. (نصب) .

١٣. في «ي» :- «بالنصب» .

١٤. في الوسائل، ح ١١٩٤٤ : «فلا تعط» .

فَتَشْتَرِي دِينَكَ وَ عِزَّكَ مِنْهُ.^١

٥٩٢٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ^٢ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٣ عَنِ الرَّجُلِ^٤ لَهُ قَرَابَةٌ وَ مَوَالٍ^٥ وَ أَتْبَاعٌ^٦ يُجِئُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَ لَيْسَ^٧ يَغْرِفُونَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ، أَيْعُطُونَ^٨ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ:

«لَا»^٩.

٥٩٢٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: الرَّجُلُ يَكُونُ^{١٢} لَهُ^{١٣} الزَّكَاةُ، وَ لَهُ قَرَابَةٌ مُخْتَاوُونَ غَيْرُ

١. التهذيب، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٤٦، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٢، مراسلاً من قوله: «قال أبو عبد الله^{١٤}»:

أ ترون أن ما في المال مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ٩٤٠٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٨،

ح ١١٤٨٩، من قوله: «قال أبو عبد الله^{١٥}»: أ ترون أن ما في المال إلى قوله: «و المعترض لك ممن يسألك»؛ و

ص ٢٤٧، ح ١١٩٤٤.

٢. هكذا في حاشية «بح» و الوسائل. وفي «ظ، ي، بث، يح، بخ، بر، بس، بف، جر، جن» و المطبوع و التهذيب:

«عن أحمد» بدل «وأحمد».

و الصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر سهل بن زياد من الرواية عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، فوقع الوساطة بينهما

بعيداً جداً. أضف إلى ذلك عدم ثبوت رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن عيسى في موضع. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٥-٤٩٦؛ و ٥٠٣-٥٠٧.

٣. في الوسائل: «رجل».

٤. هكذا في «ظ، يح، بخ، بر، بس، جن» و الوافي و الوسائل و التهذيب. وفي سائر النسخ و المطبوع: «موالي».

٥. في التهذيب: «وأيتام». في «بس»: «وليسوا».

٦. في «ي»: «يعطون» من دون همزة الاستفهام.

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ٩٤٠١؛ الوسائل، ج ٩،

ص ٢٤٨، ح ١١٩٤٦.

٩. في الوسائل: «و عن سماعة».

١٠. في الوافي و التهذيب: «تكون».

١١. في التهذيب: «عليه».

عَارِفِينَ، أَيْ يُغْطِيهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ^١: «لَا، وَ لَا كَرَامَةً، لَا يَجْعَلُ^٢ الزَّكَاةَ وَقَايَةً لِمَالِهِ^٣، يُغْطِيهِمْ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ إِنْ أَرَادَ^٤».

٥٥٢/٣ ٥ / ٥٩٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَمْسَةٌ لَا يَغْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا: الْأَبُ، وَالْأُمُّ، وَالْوَلَدُ، وَالْمَمْلُوكُ، وَالْمَرْأَةُ^٧، وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ عِيَالُهُ لَا زِمُونَ لَهُ^٨».

٥٩٢٨ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زَيْنِدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي الزَّكَاةِ: «يُعْطَى^٩ مِنْهَا: الْأَخُ، وَالْأَخْتُ، وَالْعَمُّ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَ، وَالْخَالَةُ، وَ لَا يُعْطَى^{١٠} الْجَدُّ، وَ لَا^{١١} الْجَدَّةُ^{١٢}».

١. في «بر، بس، بف» والوافي: «قال».

٢. في «بج، ببح، بر، جن»: «لا تجعل».

٣. في «بر»: «لمالك».

٤. في «جن»: «+ مال».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٤٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن زرعة، عن سماعة و محمد بن أبي نصر، عن أبي بصير. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٩٤٠٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٨، ح ١١٩٤٥.

٦. في «بر، بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بن يحيى».

٧. في «بج، بر، بف» والوافي: «والمرأة والمملوك».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٥٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٣، ح ١٠١، معلقاً عن الكليني. وفي الخصال، ص ٢٨٨، باب الخمسة، ح ٤٥؛ و علل الشرائع، ص ٣٧١، ح ١، بسند آخر. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الفقيه، ج ٢، ص ١٨، ضمن ح ١٦٠٢، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٩٣٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ١١٩٢٨؛ و ج ٢١، ص ٥٢٥، ح ٢٧٧٥٩.

٩. في «بر»: «تعطى».

١٠. في «بج»: «+ منها». وفي «بر، بف»: «ولا تعطى».

١١. في «جن»: «- ولا».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٥١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨، ضمن ح ١٦٠٢، مراسلاً من دون

٥٩٢٩ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمْرَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٢: رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ، لَهُ قَرَابَةٌ كُلُّهُمْ يَقُولُ^٣ بِكَ، وَلَهُ زَكَاةٌ، أَ يَجُوزُ لَهُ^٤ أَنْ يُعْطِيَهُمْ جَمِيعَ زَكَاتِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٥٩٣٠ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَضَعُ زَكَاتَهُ كُلَّهَا فِي أَهْلِ بَيْتِهِ^٦ وَ هُمْ يَتَوَلَّوْنَكَ^٧؟ فَقَالَ^٨: «نَعَمْ».

٥٩٣١ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٩ الْثَالِثِ^{١٠}: أَنَّ لِي وَلَدًا رَجُلًا وَ نِسَاءً: أَفَيَجُوزُ^{١١} أَنْ أُعْطِيَهُمْ

١٠. الإسناد إلى المعصوم^{١٢}. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٩٣٩٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤١، ح ١١٩٣٠.

١. في الوسائل: «محمد بن أبي عبدالله». وهو سهو. والمراد من محمد بن عبدالله، هو محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري.

٣. في «بر» والوافي والتهديب: «وله».

٤. التهديب، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٨١، ح ٩٣٩٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٥، ح ١١٩٣٨.

٥. في الوافي: «أريد بالقرابة وأهل البيت في الخبرين من لا تجب نفقته عليه من عياله، أو محمول على حال الاضطراب؛ لما يأتي من عدم جواز إعطائها العيال الواجب نفقتهم عليه إلا مع قلة بضاعته وكثرة عياله».

٦. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث، ببح»: «يقولون بك».

٧. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٨. التهديب، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٥، معلقاً عن محمد بن أبي عبدالله؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٥، معلقاً عن سهل بن زياد، عن علي بن مهزيار، عن أبي الحسن الأول^{١٣}. الوافي، ج ١٠، ص ١٨١، ح ٩٣٩٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ١١٩٤٠.

٩. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهديب. وفي «بح» والمطبوع: «+ لي». وفي الاستبصار: «فيجوز» بدون الهمزة.

مِنْ الزَّكَاةِ شَيْئاً^١؟

فَكَتَبَ ﷺ: «أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَكَ»^٢.

٥٩٣٢ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَزْكَ، قَالَ:

سَأَلْتُ الصَّادِقَ ﷺ: أَذْفَعَ عَشْرَ مَالِي^٣، إِلَى وَلَدِ ابْنَتِي^٤؟

قَالَ^٥: «نَعَمْ، لَا بَأْسَ»^٦.

٣٤- بَابُ نَادِرٍ

٥٩٣٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٨ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. في التهذيب: - «شيئاً».

٢. هكذا في «غ»، «ث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، وحاشية «بيح» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لكم».

ولو أجري هذا الخبر على حقيقته لزم مخالفته للإجماع، فلا بد من التأويل؛ فحمله الشيخ في التهذيبين على اختصاصه بالسائل ومن حاله كحاله في أَنَّ بضاعته لا تغي بنفقة عياله. وذكر العلامة وجهين آخرين: أحدهما احتمال أن يكون الرجال أو النساء من ذوي الأقارب وأطلق عليهم اسم الولد مجازاً بسبب مخالطتهم للأولاد، ثانيهما: احتمال أنه أراد الزكاة المندوبة. وفي المدارك وجه آخر أيضاً وهو الطعن في السند بجهالة الراوي. راجع: متهى المطلب، ج ٨، ص ٣٦٧؛ مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٦.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٥٦؛ ح ١٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٩٣٩٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٣، ح ١١٩٣٤.

٤. في الوافي: «إن أراد بعشر ماله الزكاة، كما هو الظاهر من الكافي، فينبغي حمله على حال الضرورة، أو يبنى على أن ولد الولد ممن لا تجب نفقته؛ لأنه أورده في باب من لا يجوز إعطاؤه من الزكاة من القرابة، فإن في ذلك اشتباهاً. وإن أراد أن يشاور معه ﷺ في هبة أو وصية ولم يكن سؤالاً عن الزكاة، فلا ينافي ما قررناه».

٥. في «بر»، «بف» والوافي: «ابني». وفي حاشية «ث»: «أبي».

٦. في «بيح» والوافي: «فقال».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٩٣٩٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٣، ح ١١٩٣٥.

٨. في «بر»، «بف» وحاشية «بيح» والوسائل: - «الحسن».

أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَائِشِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ زَكَاةَ مَالِهِ؟

قَالَ^١: «اشْتَرَى خَيْرَ رَقَبَةٍ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ»^٢.

٥٩٣٤ / ٢. أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ ٥٥٣/٣

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ، وَ لِأَبِيهِ^٤ مَوْنَةٌ، أَوْ يُعْطِي أَبَاهُ مِنْ زَكَاةِهِ يَقْضِي دَيْنَهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَ مَنْ أَحَقُّ مِنْ أَبِيهِ؟»^٥.

٥٩٣٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ حَلَّتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَ مَاتَ أَبُوهُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَوْ يُؤَدِّي زَكَاةَهُ فِي دَيْنِ أَبِيهِ وَ لِإِلَافٍ مَالٌ كَثِيرٌ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَبُوهُ^٧ أَوْزَنَهُ مَالًا، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ يَوْمَئِذٍ فَيَقْضِيهِ عَنْهُ، قَضَاءً مِنْ جَمِيعِ الْمِيرَاثِ، وَ لَمْ يَقْضِهِ مِنْ زَكَاةِهِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْزَنَهُ مَالًا^٨، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ

١. في «بر»: «+ وله».

٢. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٩٣٨٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥١، ح ١١٩٥١.

٣. في «بر»، بف: «- بن يحيى».

٤. في «بث»، بر، بف: «والوافي: «ولابنه».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٩٣٩٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ١١٩٥٠.

٦. في «بر»: «- بن عيسى».

٧. في «ي»: «- وأبو».

٨. في «بر»: «ماله».

أَحَقُّ بِزَكَاتِهِ مِنْ دَيْنِ أَبِيهِ، فَإِذَا أَذَاهَا فِي دَيْنِ أَبِيهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ^٢، أَجْزَأَتْ عَنْهُ^٣.

٣٥- بَابُ الزَّكَاةِ تُبْعَثُ^٤ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ أَوْ تُدْفَعُ^٥ إِلَى مَنْ يَقْسِمُهَا فَتَضِيعُ^٦

٥٩٣٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٧، عَنْ خَرِيرِ^٨، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ بَعَثَ^٩ بِزَكَاتِهِ مَالِهِ لِيُقَسَّمُ^{١٠}، فَضَاعَتْ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا

حَتَّى تُقَسَّمُ^{١١}؟

فَقَالَ: إِذَا وَجَدَ لَهَا مَوْضِعًا^{١٢}، فَلَمْ يَدْفَعْهَا^{١٣}، فَهُوَ لَهَا ضَامِنٌ حَتَّى يَدْفَعَهَا، وَإِنْ^{١٤}

لَمْ يَجِدْ لَهَا مَنْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ^{١٥}

خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ، وَكَذَلِكَ الْوَصِيُّ الَّذِي يُوصَى إِلَيْهِ يَكُونُ ضَامِنًا لِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِذَا وَجَدَ

رَبَّهُ الَّذِي أَمَرَ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ، فَإِنْ^{١٦} لَمْ يَجِدْ^{١٧} فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ^{١٨}.

١. في «بر»، «بف» والوافي: «هذا».

٢. في «بر»، «بف» والوافي: «هذا».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٩٣٩١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ١١٩٤٩.

٤. في «ط»: «يبعث».

٥. في «ط»: «يدفع».

٦. في «ط»: «يدفع به».

٧. في «بر»، «بف» والوافي: «هذا».

٨. في «ط»: «يبعث».

٩. في «ط»: «يدفع».

١٠. في «ط»: «يدفع به».

١١. في «ط»: «يدفع به».

١٢. في «ط»: «يدفع به».

١٣. في «ط»: «يدفع به».

١٤. في «ط»: «يدفع به».

١٥. في «ط»: «يدفع به».

١٦. في «ط»: «يدفع به».

١٧. في «ط»: «يدفع به».

١٨. في «ط»: «يدفع به».

١٩. في «ط»: «يدفع به».

٢٠. في «ط»: «يدفع به».

٢١. في «ط»: «يدفع به».

٢٢. في «ط»: «يدفع به».

٢٣. في «ط»: «يدفع به».

٢٤. في «ط»: «يدفع به».

٢٥. في «ط»: «يدفع به».

٢٦. في «ط»: «يدفع به».

٢٧. في «ط»: «يدفع به».

٢٨. في «ط»: «يدفع به».

٢٩. في «ط»: «يدفع به».

٣٠. في «ط»: «يدفع به».

٣١. في «ط»: «يدفع به».

٣٢. في «ط»: «يدفع به».

٣٣. في «ط»: «يدفع به».

٣٤. في «ط»: «يدفع به».

٣٥. في «ط»: «يدفع به».

٣٦. في «ط»: «يدفع به».

٣٧. في «ط»: «يدفع به».

٣٨. في «ط»: «يدفع به».

٣٩. في «ط»: «يدفع به».

٤٠. في «ط»: «يدفع به».

٤١. في «ط»: «يدفع به».

٤٢. في «ط»: «يدفع به».

٤٣. في «ط»: «يدفع به».

٤٤. في «ط»: «يدفع به».

٤٥. في «ط»: «يدفع به».

٤٦. في «ط»: «يدفع به».

٤٧. في «ط»: «يدفع به».

٤٨. في «ط»: «يدفع به».

٤٩. في «ط»: «يدفع به».

٥٠. في «ط»: «يدفع به».

٥١. في «ط»: «يدفع به».

٥٢. في «ط»: «يدفع به».

٥٣. في «ط»: «يدفع به».

٥٤. في «ط»: «يدفع به».

٥٥. في «ط»: «يدفع به».

٥٦. في «ط»: «يدفع به».

٥٧. في «ط»: «يدفع به».

٥٨. في «ط»: «يدفع به».

٥٩. في «ط»: «يدفع به».

٦٠. في «ط»: «يدفع به».

٦١. في «ط»: «يدفع به».

٦٢. في «ط»: «يدفع به».

٦٣. في «ط»: «يدفع به».

٦٤. في «ط»: «يدفع به».

٦٥. في «ط»: «يدفع به».

٦٦. في «ط»: «يدفع به».

٦٧. في «ط»: «يدفع به».

٦٨. في «ط»: «يدفع به».

٦٩. في «ط»: «يدفع به».

٧٠. في «ط»: «يدفع به».

٧١. في «ط»: «يدفع به».

٧٢. في «ط»: «يدفع به».

٧٣. في «ط»: «يدفع به».

٧٤. في «ط»: «يدفع به».

٧٥. في «ط»: «يدفع به».

٧٦. في «ط»: «يدفع به».

٧٧. في «ط»: «يدفع به».

٧٨. في «ط»: «يدفع به».

٧٩. في «ط»: «يدفع به».

٨٠. في «ط»: «يدفع به».

٨١. في «ط»: «يدفع به».

٨٢. في «ط»: «يدفع به».

٨٣. في «ط»: «يدفع به».

٨٤. في «ط»: «يدفع به».

٨٥. في «ط»: «يدفع به».

٨٦. في «ط»: «يدفع به».

٨٧. في «ط»: «يدفع به».

٨٨. في «ط»: «يدفع به».

٨٩. في «ط»: «يدفع به».

٩٠. في «ط»: «يدفع به».

٩١. في «ط»: «يدفع به».

٩٢. في «ط»: «يدفع به».

٩٣. في «ط»: «يدفع به».

٩٤. في «ط»: «يدفع به».

٩٥. في «ط»: «يدفع به».

٩٦. في «ط»: «يدفع به».

٩٧. في «ط»: «يدفع به».

٩٨. في «ط»: «يدفع به».

٩٩. في «ط»: «يدفع به».

١٠٠. في «ط»: «يدفع به».

٥٩٣٧ / ٢. حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخْرَجَ الرَّجُلُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ سَمَّاهَا لِقَوْمٍ، فَضَاعَتْ، أَوْ أُرْسِلَ بِهَا إِلَيْهِمْ، فَضَاعَتْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٢.

٥٩٣٨ / ٣. حَرِيزٌ^٣، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ، فَذَهَبَتْ، وَلَمْ يُسَمِّهَا لِأَحَدٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنْهَا»^٤.

٥٩٣٩ / ٤. حَرِيزٌ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ بَعَثَ إِلَيْهِ^٦ أَخٌ لَهُ زَكَاةً^٧ لِيُقْسِمَهَا، فَضَاعَتْ؟ ٥٥٤/٣

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّسُولِ وَلَا عَلَى الْمُؤَدِّي ضَمَانٌ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ لَهَا أَهْلًا، فَفَسَدَتْ وَتَغَيَّرَتْ، أَيْضَمُّنَهَا؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِنْ^٨ عَرَفَ لَهَا أَهْلًا، فَعَطِبَتْ^٩ أَوْ فَسَدَتْ، فَهُوَ لَهَا ضَامِنٌ حَتَّى

١. مسلم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٣، ح ٩٤٦٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٥، ح ١٢٠٣٣؛ وج ١٩، ص ٣٤٦، ح ٢٤٧٣٦، إلى قوله: «فهو لها ضامن» ومن قوله: «وكذلك الوصي».

٢. في «بر»، بفتح: «-» ابن عيسى. وفي التهذيب: «حماد بن عثمان»، وهو سهو واضح.

ثم إنَّ السند معلق على سابقه. ويروي عن حماد بن عيسى، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٤٧، ح ١٢٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٦١٨، معلقاً عن أبي بصير.

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٣، ح ٩٤٦٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٢٠٣٥.

٥. السند معلق. ويروي عن حريز، علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى.

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٩٤٦٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٢٠٣٦.

٧. السند معلق كتابه.

٨. في «بخ، بر»، والوافي: «عن أبي عبدالله» بدل «قال»: سألت أبا عبدالله.

٩. في «بس» وحاشية «ظ»: «إلى». ٨ في التهذيب: «زكاة».

١٠. في «بع، بر»، بفتح: «إذا».

١١. «فعطبت»، أي هلكت؛ من العطب بمعنى الهلاك. راجع: الصراح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

يُخْرِجَهَا^١.

٥٩٤٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

جَعِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنِ الرَّجُلِ^٣ يَبْعَثُ بِزَكَاتِهِ^٤، فَتَسْرُقُ أَوْ تَضِيعُ؟قَالَ^٥: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

٥٩٤١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ دُرُسْتٍ،

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: «أَنَّهُ قَالَ فِي الزَّكَاةِ يَبْعَثُ بِهَا الرَّجُلُ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ، قَالَ: «لَابَأْسَ أَنْ يَبْعَثَ^٧ التُّلْتِ، أَوْ الرَّبْعَ» شَكَ أَبُو أَحْمَدَ^٨.

٥٩٤٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ:

١. في «بخ، بر» والتذهيب: «من حين آخرها». وفي «بف»: «من حين أخرجه»، كلاهما بدل «حتى يخرجه».

وفي حاشية «بث»: «حتى آخرها».

٢. التذهيب، ج ٤، ص ٤٨، ح ١٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٩٤٦٩؛ الوسائل، ج ٩،

ص ٢٨٦، ح ١٢٠٣٤.

٣. في «بخ، بر، بف» والوسائل والتذهيب: «الحسن».

٤. في «بخ، جن»: «رجل».

٥. في «بر»: «بزكاة».

٦. في التذهيب: «فقال».

٧. التذهيب، ج ٤، ص ٤٧، ح ١٢٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٩٤٧٠؛ الوسائل، ج ٩،

ص ٢٨٧، ح ١٢٠٣٧.

٨. في «بخ، بر، بف، جن»: «+ به». وفي الوافي: «+ بها».

٩. في الوافي: «يعني بأبي أحمد: ابن أبي عمير».

١٠. التذهيب، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٢٠، يسند عن محمد بن أبي عمير؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣١، ح ١٦٢٠، معلقاً عن

درست بن أبي منصور، عن أبي عبد الله^٩، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٩٤٧١؛

الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٣، ذيل ح ١٢٠٣٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَعْطَى الزَّكَاةَ يَقْسِمُهَا، أَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ الشَّيْءَ مِنْهَا
مِنَ الْبُلْدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا^١ إِلَى غَيْرِهَا^٢؟
قَالَ^٤: «لَا بَأْسَ».

٥٩٤٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ
زُرَّارَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ^٧ بْنِ عُثْبَةَ الْهَاشِمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ صَدَقَةَ أَهْلِ الْبَوَادِي فِي أَهْلِ
الْبَوَادِي، وَصَدَقَةَ أَهْلِ الْحَضَرِ فِي أَهْلِ الْحَضَرِ، وَلَا يَقْسِمُهَا^٨ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، إِنَّمَا
يَقْسِمُهَا^٩ عَلَى قَدَرِ مَا^{١٠} يَخْضُرُهُ^{١١} مِنْهُمْ، وَمَا يَرَى^{١٢}، لَيْسَ^{١٣} فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُوقَّتٌ»^{١٤}.

١. في «بث، بح، بخ، بر، بف» والوافي: «من البلد الذي».

٢. في «بح»: «فيه». وفي «بخ، بر، بف» وحاشية «بث، بح» والوافي: «به».

٣. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بر، بف» والوافي: «غيره».

٤. في «بح»: «فقال».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣١، ح ١٦٢١، معلقاً عن هشام بن الحكم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٥،
ح ٩٤٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٢، ذيل ح ١٢٠٢٦.

٦. في «بح، بر، بف»: «وعمر». في الوسائل: «عبد الملك».

٨. في «بر» والتهذيب، ج ٦: «ولا يقسم». وفي الكافي، ح ٨٢٢٧: «ولا يقسمه».

٩. في الكافي، ح ٨٢٢٧ والتهذيب، ج ٦ والمقنعة: «يقسمه».

١٠. في الوافي والمقنعة: «ومن». في الوافي: «يحضرها».

١٢. في التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣: «قال» بدل «ما يرى».

١٣. في الكافي، ح ٨٢٢٧: «وليس عليه». وفي التهذيب، ج ٦: «+ عليه».

١٤. الكافي، كتاب الجهاد، باب دخول عمرو بن عبيد والمعتزلة على أبي عبد الله عليه السلام، ضمن الحديث الطويل
٨٢٢٧. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٢٩٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٦، ص ١٥٠، ضمن الحديث
الطويل ٢٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه أيضاً، ص ١٣٠، ضمن الحديث الطويل ٣٦٦، بسند آخر عن
أبي الحسن الأول عليه السلام، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٢٦٠، مرسل عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي. الفقيه،
ج ٢، ص ٣١، ح ١٦١٩، مرسل، هكذا: «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٢، ح ٩٤٣٨؛
الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٢٠٣٢، إلى قوله: «ووصدة أهل الحضرة في أهل الحضرة».

٥٩٤٤ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ وَهَبِ بْنِ حَفْصٍ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ أَبِي بَصِيرٍ، فَأَتَانَا عَمْرُو بْنُ إِيَّاسَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^١، إِنَّ أَخِي يَحْلَبُ بَعَثَ إِلَيَّ بِمَالٍ مِنَ الزَّكَاةِ^٢ أَقْسَمُهُ بِالْكُوفَةِ، فَقَطَّعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ، فَهَلْ عِنْدَكَ فِيهِ^٣ رِوَايَةٌ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ أَظُنَّ^٥ أَنَّ أَحَدًا يَسْأَلُنِي عَنْهَا أَبَدًا، فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٦: جُعِلَتْ فِدَاكَ، الرَّجُلُ يَبْعَثُ بِزَكَاتِهِ^٧ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، فَيَقْطَعُ^٨ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ، فَقَالَ: «قَدْ أَجْزَأَتْ^٩ غَنَّةُ^{١٠}، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لِأَعْدَتْهَا^{١١}».

٥٩٤٥ / ١٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٢}، ٥٥٥ / ٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ^{١٣}، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٤}، قَالَ: «لَا تَجِلُّ صَدَقَةُ الْمُهَاجِرِينَ لِلْأَعْرَابِ^{١٥}، وَلَا صَدَقَةُ الْأَعْرَابِ لِلْمُهَاجِرِينَ^{١٦}».

١. في «بف» جن: «يا أبا محمد».

٢. في «جن»: «زكاة».

٣. في «ظ»: «عنه».

٤. في «بج» وحاشية «ظ»: «شيء».

٥. في «بخ» بر، «بف» وحاشية «بث»: «وما أظن».

٦. في «ي» بر، - «أن».

٧. في الوسائل: «بزكاة ماله».

٨. في «بخ» بر، «بف» والوافي: «فقطع».

٩. في «ظ»، «بخ»، «بف» والوافي والوسائل: «أجزأته».

١٠. في «بج»: «أجزأه».

١١. في «بج» «بخ»، «بف» والوسائل: - «عنه». وفي الوافي عن بعض النسخ: «به».

١٢. في «ي»: «لأعدت».

١٣. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٥، ح ٩٤٧٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٧، ح ١٢٠٣٨، من قوله: «فقلت لأبي جعفر^{١٤}».

١٤. في «بر»، «بف» وحاشية «بج» والتهذيب: - «بن يحيى».

١٥. في «بخ» بر، «بف» وحاشية «بج» والتهذيب: «عن ابن مسكان».

١٦. في «بج» والوسائل: «في الأعراب».

١٧. في «بث»، «بج»، «بخ» بر، «بف» جن، والوسائل والتهذيب والمقنعة: «في المهاجرين».

١٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣٠٩، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٣، مرسلاً الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٢،

٥٩٤٦ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ضَرَّائِسَ، قَالَ: سَأَلَ الْمَدَائِنِيُّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^١: إِنَّ^٢ لَنَا زَكَاةَ نُخْرِجُهَا مِنْ أَمْوَالِنَا، فَيَفِي مَنْ نَضَعُهَا؟

فَقَالَ: «فِي^٣ أَهْلِ وَلَايَتِكَ».

فَقَالَ^٤: «إِنِّي فِي بِلَادٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ؟»

فَقَالَ: «ابْعَثْ بِهَا إِلَى بَلَدِهِمْ تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ، وَ لَا تُدْفَعُهَا^٥ إِلَى قَوْمٍ إِنْ دَعَوْتَهُمْ عَدَا إِلَى أَمْرِكَ لَمْ يُجِيبُوكَ، وَ كَانَ^٦ - وَ اللَّهُ - الذَّبْحُ^٧».

٣٦ - بَابُ الرَّجُلِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ يُفَرِّقُهُ وَ هُوَ مُخْتَارٌ إِلَيْهِ^١ يَأْخُذُ لِنَفْسِهِ

٥٩٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يُعْطَى الزَّكَاةَ يَقْسِمُهَا^٢ فِي أَصْحَابِهِ، أ يَأْخُذُ مِنْهَا

١. ح ٩٤٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٢٠٣١.

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «فقال».

٢. في «ي» - «إن».

٣. في «ي» - «إلى».

٤. في الوسائل، ص ح ١٢٠٣٠: «فقلت».

٥. في «ي» - «فلا تدفعها».

٦. في «بر» والوافي: «كان» بدون الواو.

٧. في «بر، بف» والوافي: «أريح». وقال في الوافي: «كَانَهُ أَرَادَ إِنْ دَعَوْتَهُمْ إِلَى الْجِهَادِ مَعَكَ وَنَصْرَةِ دِينِكَ لَمْ يَجِيبُوكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدِينُوا بِدِينِكَ، كَانَ وَاللهِ أَرِيحُ؛ يَعْنِي أَنَّا بَعَثْنَا إِلَى بِلَدِ الْأَوْلِيَاءِ أَرِيحَ مِنْ إِعْطَانِهَا أَهْلَ الْبِلَدِ الَّذِينَ هَذَا حَالُهُمْ. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: وَكَانَ وَاللهِ الذَّبْحُ؛ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ أَهْلَ الْبِلَدِ لَمْ تَجِدْ مِنْ يَعْينِكَ، وَفِي ذَلِكَ الْقَتْلَ بِأَيْدِي الْأَعْدَاءِ إِنْ ظَهَرَ أَمْرُكَ».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٩٤٠٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٢٢، ح ١١٨٨٢؛ وفيه، ص ٢٨٤، ح ١٢٠٣٠، إلى

قوله: «ابعت بها إلى بلدكم تدفع إليهم».

٩. في «بخ، بر» - «إليه».

١٠. في «بخ» - «تقسم». وفي الوسائل: «فيقسمها».

شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ.^١

٥٩٤٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ:
عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ مَالًا يُفَرِّقُهُ فِيمَنْ يَجِلُّ لَهُ^٢، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ
شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَإِنْ^٣ لَمْ يَسَمَّ لَهُ^٤؟
قَالَ: «يَأْخُذُ مِنْهُ لِنَفْسِهِ مِثْلَ مَا يُعْطِي غَيْرَهُ»^٥.

٥٩٤٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُعْطِي الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ يَقْسِمُهَا وَيَضَعُهَا فِي
مَوَاضِعِهَا، وَهُوَ مِمَّنْ يَجِلُّ^٦ لَهُ الصَّدَقَةُ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ كَمَا يُعْطِي غَيْرَهُ» قَالَ: «وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِذَا
أَمَرَهُ أَنْ يَضَعَهَا فِي مَوَاضِعَ مُسَمَّاةٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^٧.

٣٧- بَابُ الرَّجُلِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ الزَّكَاةُ فَهِيَ كَسَبِيلٍ مَالِهِ يَقْعُلُ بِهَا مَا يَشَاءُ^٨ ٥٥٦/٣

٥٩٥٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

١. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٩٤٥٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٧، ح ١٢٠٣٩؛ وج ١٧، ص ٢٧٧، ح ٢٢٥١٢.

٢. في «بخ»: «له». ٣. في «بخ، بر» التهذيب: «إن».

٤. في «بس»: «له». ٥. في التهذيب: «لغيره».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٩٤٥٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٨، ح ١٢٠٤٠.

٧. في «بخ، بر، بس، بف، جن» الوافي والوسائل والتهذيب: «تحل».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٦، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦١، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٩٤٥٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٨٨، ح ١٢٠٤١.

٩. في «بث، بخ»: «شاء».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ الزَّكَاةَ، فَهِيَ كَمَالِهِ^١ يَصْنَعُ بِهَا^٢ مَا يَشَاءُ^٣». قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ فَرِيضَةً لَا يَخْمَدُونَ^٤ بِأَدَائِهَا، وَهِيَ الزَّكَاةُ، فَإِذَا هِيَ وَصَلَتْ إِلَى الْفَقِيرِ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ مَالِهِ يَصْنَعُ بِهَا مَا يَشَاءُ^٥».

فَقُلْتُ: يَتَزَوَّجُ^٦ بِهَا^٧، وَ يَخُجُّ مِنْهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ، هِيَ مَالُهُ».

قُلْتُ: فَهَلْ يُؤَجَّرُ الْفَقِيرُ إِذَا حَجَّ مِنَ الزَّكَاةِ كَمَا يُؤَجَّرُ الْغَنِيُّ صَاحِبَ الْمَالِ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٨.

٥٩٥١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ شَيْخًا مِنْ أَصْحَابِنَا - يَقَالُ لَهُ: عَمَّرَ - سَأَلَ عَيْسَى بْنَ

١. في «ظ»: «ماله». وفي «بخ، بر، بف»: «و حاشية (بث): «فهو ماله» بدل «فهو كماله».

٢. في «بر، بف» والوافي: «به».

٣. في «بث، بخ، بر»، والوافي والوسائل، ح ١٢٠٤٢: «وما شاء».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ إلآ». وفي «ي»: «ولا يجحدون».

٥. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «وما شاء».

٦. في «بر، بف»: «يتزوج».

٧. في «ظ، بخ»: «منها».

٨. الكافي، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، صدر ح ٥٧٢٧. وفي تفسير العياشي،

ج ٢، ص ٢١٠، صدر ح ٣٦، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٠، صدر ح ٢٩، عن

زرعة، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ إِلَى

قوله: «و هي الزكاة». الوافي، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٩٣٨٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٣، ح ١١٣٩٦، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ

عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ إِلَى قوله: «و هي الزكاة»؛ و ص ٢٨٩، ح ١٢٠٤٢.

٩. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «محمد بن يحيى».

قَالَ^١: «نَعَمْ، يَا جُزَّ اللَّهُ مَنْ يُعْطِيكَ»^٢.

٣٨- بَابُ الرَّجُلِ يَحُجُّ مِنَ الزَّكَاةِ^٣ أَوْ يُعْتَقُ

٥٥٧/٣

١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ^٤، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الشَّعِيرِيِّ^٥، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ^٦ يُعْطِي الرَّجُلَ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ يَحُجُّ^٧ بِهَا.
قَالَ: «مَالُ الزَّكَاةِ^٨ يَحُجُّ بِهِ^٩»، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أُعْطِيَ رَجُلًا مُسْلِمًا.

١. في «ب»، يخ، بر، بف، -: «فقال».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٩٣٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩١، ح ١٢٠٤٧.

٣. في «ب»، بف، -: «زكاته».

٤. في «ب»، بر، بف، وحاشية «بج» -: «بن دراج».

٥. المراد من إسماعيل الشعيري هو إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني الذي قد ورد في كثير من الأسناد جداً بعنوان السكوني. ولم نجد في شيء من الأسناد رواية جميل بن دراج، ولا جميل بن صالح عنه، كما أننا لم نجد - حسب تتبعنا - روايته عن أبي عبد الله عليه السلام بالتوسط. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٦، الرقم ٤٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٣، الرقم ٣٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٣، ص ١٠٣، الرقم ١٥٣٣٧.

هذا، وقد ورد في الكافي، ح ١٣١٨٢ خبر رواه ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن زكريا بن يحيى الشعيري، عن الحكم بن عتيبة. وقد ورد الخبر في ح ١٣٦٢٤ أيضاً، والمذكور هناك زكريا بن يحيى، عن الشعيري، وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٥٥٢٧، زكريا بن أبي يحيى السعدي - ولم ترد لفظة «أبي» في بعض نسخه - كما أنَّ المذكور في التهذيب، ج ٩، ص ١٦٤، ح ٦٧١، جميل بن دراج، عن الشعيري، عن الحكم بن عتيبة، وفي الاستبصار المطبوع، ج ٤، ص ١١٤، ح ٤٣٦: جميل بن دراج، عن الشعيري، وعن الحكم بن عتيبة، قالاً: لكن في بعض نسخه: «الشعيري عن الحكم بن عتيبة قال». والظاهر بملاحظة ما ذكر أنَّ الصواب في سند ذلك الخبر هو، زكريا بن يحيى الشعيري.

إذا تبين هذا، فنقول: المظنون أنَّ إسماعيل في ما نحن فيه زائد، وكان الأصل في العنوان هو الشعيري. ثم فسر بإسماعيل سهواً، فزيد «إسماعيل» في المتن بتخيل سقوطه منه.

٦. في «بج»، يخ، بف، والوافي والوسائل: «الرجل». وفي «ب»، -: «رجل».

٧. في «ب»، بف، -: «ليحج».

٨. في «ب»، يخ، بس، والوافي والوسائل: «ما للزكاة» بدل «مال الزكاة».

٩. في «ظ»، بج، يخ، بر، بف، وحاشية «بس»، والوافي والوسائل: «بها».

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مُحْتَاجاً، فَلْيُعْطِهِ لِحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ، وَ لَا يَقُولْ لَهُ: حُجَّ بِهَا، يَضُنَّ بِهَا بَعْدَ^٢ مَا يَشَاءُ^٣».

٥٩٥٤ / ٢. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَصْرِ^٥، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ مِنَ الزَّكَاةِ الْخُمْسُمِائَةِ وَالسِّتُمِائَةِ يَشْتَرِي بِهَا^٧ نَسَمَةً^٨.....

١. في الوسائل: «ولا يقل». ٢. في «ظ، بح»: «بعده». وفي «بف»: «- بعد».

٣. في «بخ، بر، جن» والوافي: «ما شاء».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٩٣٧٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٠، ح ١٢٠٤٤.

٥. في «بخ، بر» وحاشية «بح» والتهذيب: «- بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه، ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا؛ فما ورد في التهذيب من «عنه عن أحمد» الظاهر منه أن رجوع الضمير إلى محمد بن يعقوب سهو ناس من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند.

٦. هكذا في حاشية «جر» وفي نسخة معتبرة من التهذيب. وفي «ي» وحاشية «بح»: «عمر بن أبي نصر». وفي «ظ، بح، بخ، بر، بس، بف، جر، جن» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «عمرو، عن أبي بصير».

والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في من يتوسط بين علي بن الحكم وأبي بصير، من يسمى بعمرو. وقد روى عمرو بن أبي نصر عن أبي عبد الله^٦ في عدة من الأسناد وعدة البرقي والنجاشي والشيخ الطوسي من أصحاب أبي عبد الله^٦. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٧٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٩٠، الرقم ٧٧٨؛ رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٥٠، الرقم ٣٥٠٢. ولاحظ أيضاً: الفهرست للطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٩٤؛ رجال الكشي، ص ٥٨٩، الرقم ١١٠٢.

ولا يقال: ذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٧٨، عمرو بن أبي نصر أيضاً في أصحاب أبي عبد الله^٦، وقد ورد هذا العنوان في المحاسن، ج ١، ص ٢١٨، ح ١١٥؛ وعلل الشرائع، ص ٢١٠، ح ١، فلا يحصل الاطمئنان بصحة «عمرو بن أبي نصر».

فإنه يقال: أمّا خبر المحاسن، فقد وردت قطعة منه في الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٤٥، ح ٣٤٩٢٢ وفي سنده «عمرو بن أبي نصر»، كما أن خبر العلل ورد في البحار، ج ٢٤، ص ٥٣، ح ٩ وفيه أيضاً «عمرو بن أبي نصر».

وأما ما ورد في رجال الشيخ، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٧٨، فاحتمال وقوع التحريف فيه وأخذه من بعض الأسناد المحرّفة قويٌّ جداً.

٧. في «بر، بف» والوافي والتهذيب: «منها». وفي «جن»: «بهما».

٨. قال الجوهري: «النسمة: الإنسان»، وقال ابن الأثير: «النسمة: النفس والروح، وكلّ دابة فيها روح فهي نسمة»، والمراد المملوك، ذكر أكان أو أنى. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

وَيُعْتِقَهَا^١ ؟

فَقَالَ^٢ : «إِذَا يَظْلِمُ قَوْمًا آخَرِينَ حَقُّوْقَهُمْ» ثُمَّ مَكَثَ مَلِيًّا^٣ ، ثُمَّ قَالَ : «إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا مُسْلِمًا فِي ضُرُوزَةٍ ، فَيَشْتَرِيَهُ^٤ وَ يُعْتِقَهُ^٥ .

٥٩٥٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ^٦ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ زَكَاةَ مَالِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يَجِدْ^٧ مُوَضِعًا^٨ يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ^٩ ، فَتَنَظَّرَ إِلَى مَمْلُوكٍ يُبَاعُ فِيمَنْ يُرِيدُهُ^{١٠} ، فَاشْتَرَاهُ بِتِلْكَ الْأَلْفِ الدَّرْهَمِ^{١١} الَّتِي أَخْرَجَهَا مِنْ زَكَاتِهِ ، فَأَعْتَقَهُ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ^{١٢} ذَلِكَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ» .

قُلْتُ^{١٣} : فَإِنَّهُ لَمَّا^{١٤} أَنْ أُعْتِقَ وَ صَارَ حُرًّا ، اتَّخَذَ ، وَ اخْتَرَفَ ، وَأَصَابَ^{١٥} مَالًا ، ثُمَّ مَاتَ ، وَ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ ، فَمَنْ يَرِثُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ ؟

١. في «بخ» و التهذيب : «يعتقها» بدون الواو .

٢. في «بث» ، «يع» ، «بخ» ، «بر» ، «بف» و الوافي : «قال» .

٣. «المَلِي» : الطائفة من الزمان لاحد لها ، يقال : مضى مَلِيٌّ من النهار و من الدهر ، أي طائفة منه . راجع : النهاية ،

ج ٤ ، ص ٣٦٣ (ملا) .

٤. في «بخ» ، «بر» ، «بف» و الوافي و التهذيب : «فليشتره» .

٥. التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٠٠ ، ح ٢٨٢ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٠ ، ص ١٧٨ ، ح ٩٣٨٣ : الوسائل ، ج ٩ ، ص ٢٩١ ، ح ١٢٠٤٩ .

٦. ورد الخبر في المحاسن ، ص ٣٠٥ ، ح ١٥ ، عن ابن فضال ، عن هارون بن مسلم . و الصواب مروان بن مسلم .

لاحظ ما يأتي في الكافي ، ذيل ح ١٠٩٨٣ . ٧. في التهذيب : «+ لها» .

٨. في المحاسن : «مؤمناً» . ٩. في «ظ» : «إليه» .

١٠. في «يع» ، «بخ» ، «بر» ، «بف» : «يريد» . وفي «بس» : «يزيده» . وفي الوافي و التهذيب : «يزيد» .

١١. في «بخ» ، «بر» ، «بف» و الوافي : «- الدرهم» .

١٢. في «ظ» ، «ي» ، «بث» ، «يع» ، «بس» و الوسائل و التهذيب و المحاسن : «- له» .

١٣. في التهذيب : «+ له» . ١٤. في «بخ» : «- لمّا» .

١٥. في «بث» ، «يع» ، «بخ» ، «بر» ، «بف» و الوافي و الوسائل و التهذيب و المحاسن : «فأصاب» .

قَالَ^١: «يَرِيثُهُ الْفُقَرَاءُ الْمُؤْمِنُونَ^٢ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الزَّكَاةَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا^٣ اشْتَرِي^٤ بِمَالِهِمْ».

٣٩- بَابُ الْقَرْضِ أَنَّهُ حَمَى الزَّكَاةِ

٥٥٨/٣

٥٩٥٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَرْضُ الْمُؤْمِنِ غَنِيمَةٌ^٨ وَ تَعْجِيلُ^٩ أَجْرٍ^{١٠}، إِنْ أُنْسِرَ قَضَاكَ^{١١}، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ اخْتَسَبْتَ^{١٢} بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ»^{١٣}.

١. في التهذيب: «فقال».

٢. في «جن»: «فقراء المؤمنين».

٣. في «بر»: «- وإنما».

٤. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث»: «اشترى».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٢٨١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٠٥، كتاب العلل، ح ١٥، عن ابن فضال، عن هارون بن مسلم، عن ابن بكير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٨، ح ٩٣٨٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٢، ح ١٢٠٥٠.

٦. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث»: «اشترى».

٧. في «ظ، ي، بح، بس، بف»: «وعن». وهو سهو؛ فقد روى إبراهيم بن السندي عن يونس بن عمار في الكافي، ح ٨٥٢٠. ويونس هذا، هو يونس بن عمار الصيرفي أخو إسحاق بن عمار. راجع: رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩؛ رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٥١.

٨. في الوافي: «إنما كان القرض غنيمة لأنه يوجب ثواباً من دون نقص من المال، وإنما كان تعجيل أجر أو خير - على اختلاف النسختين - لأنه أداء زكاة قبل أوانها».

٩. في «بخ، بيج، بيخ»: «وتعجل». وفي «بر، بف» وحاشية «بث»: «ويعجل».

١٠. في «بخ، بر» وحاشية «بث»: «أجرأ». في الوافي عن بعض النسخ: «أذاه».

١١. في «بس، جن»، والوافي والكافي، ح ٦١٣٢ والفقهاء: «احتسب».

١٢. في «بس، جن»، والوافي والكافي، ح ٦١٣٢، بسنده عن إبراهيم بن السندي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٨، ح ١٦٠١ و ص ٥٨، ح ١٧٠٠ مرسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٨، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٦، ح ٩٩٠١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٦٤.

٥٩٥٧ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنْ

مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: قَرَضَ الْمَالِ جَمِى

الرِّكَازَةِ^٣».

٥٩٥٨ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «مَنْ أَقْرَضَ رَجُلًا قَرْضًا إِلَى مَنَسْرَةٍ، كَانَ مَالُهُ فِي زَكَاةٍ^٦،

وَكَانَ هُوَ^٧ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى يَقْضِيَهُ^٨».

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٢. «الجمي»: المخطوط الذي لا يُقَرَّب ولا يُجْتَرأ عليه. وفي الوافي: «حمى الزكاة، أي حرماً مانعاً من منعها، وذلك لأن القرض يؤدي إلى أداء الزكاة ويمنع من منعها باعتبار أن صاحبه إذا عجز عن أدائه أمكن احتسابه عليه من الزكاة، كما هو مصرح به في هذه الأخبار». راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٤٧؛ المصباح المنير، ص ١٥٣ (حما).

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. المفتحة، ص ٢٦٢، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٧، ح ٩٩٠٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠١، ح ١٢٠٦٨.

٤. في «بخ، بر، وحاشية «بخ» والوسائل -: «بن محمد». والسند معلق كسابقه؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن النضر في الكافي، ح ٣٥٦ و ٦٠٧٩. ولاحظ أيضاً: الكافي، ح ١٦٢٢ و ٩٤٧٦ و ١٠١٣١.

٥. في ثواب الأعمال: «مؤمناً».

٦. في «ى»: «الزكاة».

٧. في «بر»: «هو».

٨. في الوافي والفقهاء: «حتى يقضيه».

٩. ثواب الأعمال، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبدالله^{١٠} عن رسول الله^{١١}. الفقيه، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣٧٠٨، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٧، ح ٩٩٠٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠١، ح ١٢٠٦٩.

٤٠- بَابُ قِصَاصِ الزَّكَاةِ بِالذِّينِ

٥٩٥٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام عَنْ ذَيْنِ لِي عَلَى قَوْمٍ قَدْ طَالَ حَبْسُهُ عِنْدَهُمْ، لَا يَفْذَرُونَ عَلَى قَضَائِهِ، وَهُمْ مُسْتَوْجِبُونَ لِلزَّكَاةِ، هَلْ لِي ^٣ أَنْ أَدْعُهُ، وَ اخْتَسِبَ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» ^٦.

٥٩٦٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ

الْحَسَنِ، عَنْ زُرَّعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الذِّينُ عَلَى رَجُلٍ فَقِيرٍ يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْفَقِيرُ عِنْدَهُ وَفَاءً بِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ ذَيْنِ ^٧ مِنْ غَرَضٍ مِنْ دَارٍ، أَوْ ^٨

١. «القصاص»: مصدر قولك: قاصصته مقاصّةً، من باب قاتل: إذا كان لك عليه دين مثل مائة عليك، فجعلت الدين في مقابلة الدين؛ مأخوذ من اقتصاص الأثر، وهو اقتفاؤه واتّباعه. وقال صاحب المدارك: «المراد بالمقاصة هنا القصد إلى إسقاط ما في ذمة الفقير للمركزي من الدين على وجه الزكاة. وفي معنى الفقير الغني؛ أعني مالك قوت السنة إذا كان بحيث لا يتمكن من أداء الدين، وذكر الشارح أن معنى المقاصة احتساب الزكاة على الفقير ثم أخذها مقاصّةً، وهو بعيد. وهذا الحكم؛ أعني جواز مقاصة المديون بما عليه من الزكاة، مقطوع به في كلام الأصحاب». راجع: المصباح المنير، ص ٥٠٥ (قصص)؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٤١٧؛ مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٢٥.

٢. في «بر»، بفتح: «-الأول».

٣. في «بر»، بفتح: «-لي».

٥. في «بخ»، بفتح: «-والباقين والوسائل: «فاحتسب».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٩٣٣٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٥، ح ١٢٠٥٨.

٧. في «بث»، بفتح: «-والباقين: «من الدين».

٨. في «بج»: «-ومن».

مَتَاعٍ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ، أَوْ يَغَالِجَ عَمَلًا يَتَقَلَّبُ^١ فِيهَا^٢ بِوَجْهِهِ، فَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَالَهُ عِنْدَهُ مِنْ دِينِهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقَاضَهُ بِمَا أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الزَّكَاةِ، أَوْ يَخْتَسِبَ بِهَا، فَإِنْ^٣ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْفَقِيرِ وِفَاءً، وَلَا يَرْجُو^٤ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، فَلْيُعْطِهِ^٥ مِنْ زَكَاتِهِ^٦، وَلَا يَقَاضَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ^٧.

٤١- بَابُ مَنْ فَرَّ بِمَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ

٥٩٦١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ فَرَّ بِمَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ، فَاشْتَرَى بِهِ أَرْضًا أَوْ دَارًا، أَعْلَيْهِ فِيهِ^٨ شَيْءٌ؟

فَقَالَ: «لَا، وَلَوْ جَعَلَهُ خَلِيًّا أَوْ نَقَرًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ^٩، وَمَا^{١٠} مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ فَضْلِهِ أَكْثَرَ مِمَّا مَنَعَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ بِأَنْ^{١١} يَكُونَ فِيهِ^{١٢}».

١. في «بر»: «تَقَلَّبَ».

٢. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث» والوافي: «فيه».

٣. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «وإن».

٤. في «ظ»: «ولا يرجو». وفي «ي، بح»: «لا يرجو» بدون الواو.

٥. في حاشية «بخ» والوسائل: «فيعطيه».

٦. في «ي»: «من الزكاة».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٩٣٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٦، ح ١٢٠٥٩.

٨. في «بر، بف»: «منه».

٩. في «بخ، بر، بف» والفقهاء: «فيه».

١٠. في «ظ، بخ، بر، بس، بف» وحاشية «بخ» والوافي: «ولما».

١١. في الفقهاء: «الذي».

١٢. الفقهاء، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٤، معلقاً عن عمر بن يزيد. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب المال الذي لا يحول

عليه الحول في يد صاحبه، ح ٥٨٣٦؛ وعلل الشرائع، ص ٣٧٤، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٣٥، ح ٩٢. الوافي،

ج ١٠، ص ٧٣، ح ٩١٨٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٥٩، ذيل ح ١١٧٤١.

٤٢- بَابُ الرَّجُلِ يُعْطِي عَنْ زَكَاتِهِ^١ الْعَوَضَ

٥٩٦٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي^٢ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ^٣ عَمَّا يَجِبُ فِي الْخَزَائِمِ مِنَ الْجَنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ، وَ مَا يَجِبُ عَلَى الذَّهَبِ دَرَاهِمُ بِقِيَمَةٍ مَا يَسُوَّى، أَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا فِيهِ؟ فَأَجَابَ^٤ : «أَيُّمَا تَنَسَّرَ يُخْرَجُ»^٥.

٥٩٦٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٧ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطِي عَنْ زَكَاتِهِ^٨ عَنِ الدَّرَاهِمِ دَنَانِيرَ، وَ عَنِ الدَّنَانِيرِ دَرَاهِمَ بِالْقِيَمَةِ، أَيْحِلُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٩.

٥٩٦٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

١. في «بخ»: «الزكاة». ٢. في «ظ، بث» والوافي والوسائل: «أن أخرج».

٣. في «بث»: «فيخرج».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٩٥، ح ٢٧١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن أبي جعفر الثاني^٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٣، معلقاً عن محمد بن خالد البرقي، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٥١، ح ٩٣٤٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٧، ح ١١٧٥٣؛ وص ١٩٢، ح ١١٨١٢.

٥. في «بر» وحاشية «بخ»: «- بن يحيى». ٦. في «بث» والوسائل: «- بن علي».

٧. في «بف» والوافي والفقيه وقرب الإسناد: «- عن».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب ومسائل علي بن جعفر وقرب الإسناد. وفي المطبوع: «من».

٩. في «بر» والتهذيب ومسائل علي بن جعفر وقرب الإسناد: «- به».

١٠. مسائل علي بن جعفر، ص ١٢٥. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣١، ح ١٦٢٢، معلقاً عن علي بن جعفر؛ وفي التهذيب، ج ٤، ص ٩٥، ح ٢٧٢؛ وقرب الإسناد، ص ٢٢٩، ح ٨٩٦، بسندهما عن علي بن جعفر. الوافي، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ٩٣٤١؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٧، ح ١١٧٥٤.

أَبِي نَضْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^٢: يَشْتَرِي الرَّجُلُ مِنَ الزَّكَاةِ الثَّيَابَ وَ السَّوِيقَ^٣ وَ الدَّقِيقَ وَ البَطِيخَ وَ العِنَبَ، فَيَقْسِمُهُ.
قَالَ: «لَا يُعْطِيهِمْ إِلَّا الدَّرَاهِمَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى»^٤.

٥٦٠ / ٣

٤٣- بَابُ مَنْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ^٥ الزَّكَاةَ وَ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ^٦ وَ مَنْ لَهُ الْمَالُ الْقَلِيلُ

٥٩٦٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٧، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَأْخُذُ الزَّكَاةَ صَاحِبُ السَّبْعِمِائَةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ».
قُلْتُ: فَإِنَّ صَاحِبَ السَّبْعِمِائَةِ تَجِبُ^٨ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؟
قَالَ^٩: «زَكَاتُهُ صَدَقَةٌ^{١٠} عَلَى عِيَالِهِ، وَ لَا يَأْخُذُهَا^{١١} إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى

١. في «ظ، بس» والوسائل: «عمر».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «له».

٣. «السويق»: دقيق مقلو يعمل من الحنطة المشوية أو الشعير. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٦؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٨٩ (سوق).

٤. في الوافي: «أمره». وفيه: «هذا الحديث لا ينافي ما قبله؛ لأنَّ التبديل إنَّما يجوز بالدراهم والدنانير دون غيرهما».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ٩٣٤٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦٨، ح ١١٧٥٥.

٦. في «بع»: «تحل».

٧. في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بس»: «من». وفي «بع»: «-» «أن يأخذ».

٨. في «بع»: «لا تحل».

٩. في «بر»: «-» «بن عيسى».

١٠. في «بث، بع، بس، جن»: «يجب».

١١. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي: «فقال». ١٢. في «ي، بس»: «صدقته».

١٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «فلا يأخذها».

السَّبْعِمِائَةِ، أَتَقَدَّهَا فِي أَقَلِّ مِنْ سَنَةٍ، فَهَذَا يَأْخُذُهَا، وَ لَا تَجِلُّ الزَّكَاةُ^١ لِمَنْ كَانَ مُخْتَرِفًا^٢ وَ عِنْدَهُ مَا يَجِبُ^٣ فِيهِ الزَّكَاةُ^٤ أَنْ يَأْخُذَ الزَّكَاةَ^٥.

٥٩٦٦ / ٢. حَمَّادُ بْنُ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٧، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ^٨:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِلُّ لِمُخْتَرِفٍ^{١٠}، وَ لَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ^{١١} قَوِيٍّ، فَتَنْزَهُوا عَنْهَا»^{١٢}.

٥٩٦٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٣}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٤} عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، لَهُ ثَمَانِيائَةٌ دِرْهَمٍ، وَ هُوَ رَجُلٌ

١. في «بف»: «الزكاة».

٢. «المحترف»: المكتسب، يقال: هو يحترف لعياله، ويعترف، أي يكتسب. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٦٩ (حرف).

٣. في «بر»: «تجب».

٤. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أن يأخذ الزكاة».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٧، ح ٩٣٥٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣١، ح ١١٩٠٥.

٦. في «بر، بف» وحاشية «بيح»: «بن عيسى». والسند معلق على سابقه كما هو واضح.

٧. في «بيح، بر، بف» وحاشية «بيح»: «بن عبد الله».

٨. في «بيح، بر، بف» وحاشية «بيح»: «بن أعين».

٩. في قرب الإسناد ومعاني الأخبار، ح ٢: «ولغني».

١٠. «البرّة»: القوة والشدة، و«السوي»: الصحيح الأعضاء. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٦٨ (مرر).

١١. معاني الأخبار، ص ٢٦٢، ح ١، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر^{١٥} عن

رسول الله^{١٦}، مع زيادة في آخره. قرب الإسناد، ص ١٥٥، ح ٥٧٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن

علي^{١٧}. المقنعة، ص ٢٤١، مرسلاً عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر^{١٨}. معاني الأخبار، ص ٢٦٢، ح ٢،

مرسلاً عن الصادق^{١٩} عن رسول الله^{٢٠}، وفي كل المصادر إلى قوله: «ولا لذي مرة سوي قوي» مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٤، ح ٩٣٧٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣١، ح ١١٩٠٦.

١٢. في حاشية «بيح»: «بن إبراهيم».

خَفَافٌ، وَلَهُ عِيَالٌ كَثِيرَةٌ^١، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ^٢: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٣، أَيْرِيحُ^٤ فِي دَرَاهِمِهِ^٥ مَا يَقُوتُ بِهِ^٦ عِيَالَهُ وَ يُفْضَلُ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمْ يُفْضَلُ؟» قُلْتُ: لَا أَدرِي، قَالَ: «إِنْ كَانَ يُفْضَلُ عَنِ الْقُوتِ مِقْدَارُ نِصْفِ الْقُوتِ، فَلَا يَأْخُذِ الزَّكَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ نِصْفِ الْقُوتِ، أَخَذَ الزَّكَاةَ».

قُلْتُ: فَعَلَيْهِ فِي مَالِهِ زَكَاةٌ تَلْزِمُهُ^٧؟ قَالَ: «بَلَى» قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: «يُوسِّعُ^٨ بِهَا عَلَى عِيَالِهِ^٩ فِي طَعَامِهِمْ وَ شَرَابِهِمْ^{١٠} وَ كِسْوَتِهِمْ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ، يُتَاوَلُهُ^{١١} غَيْرَهُمْ، وَ مَا أَخَذَ^{١٢} مِنَ الزَّكَاةِ، فَضَّهُ^{١٣} عَلَى عِيَالِهِ حَتَّى يُلْحَقَهُمْ^{١٤} بِالنَّاسِ^{١٥}».

٥٩٦٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١٦}، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

١. في «ظ، ي، بث، يرخ، بر، بف» والوافي والفقيه: «كثير».

٢. في «بس»: «+ وله».

٣. في «بث، بر، بف»: «يا بامحمد».

٤. في «يريح»: من دون همزة الاستفهام.

٥. في «يرح»: «دراهم».

٦. في «يرح»: «به».

٧. في «ظ، ي، بث، يرخ، بر، بف» والوافي: «يتوسّع».

٨. في هامش الوافي عن سلطان: «قوله: يتوسّع بها على عياله، أي يعطيهم من زكاته ما زاد على النفقة الواجبة التي لا يجوز حسابها من الزكاة، فيكون إعطاؤهم من سهم سبيل الله. أو المراد بالعيال غير الواجب نفقتهم، أو من سهم الفقراء بناء على عدم وفاء نفقتهم سائر مؤن سنتهم».

٩. في «يرح، بر، بف» والوافي والفقيه: «وشرابهم».

١٠. في «يرح»: «يتناول بها». وفي «يرح، بر»: «تناول بها». وفي «بف»: «تناول». وفي حاشية «يرح»: «به».

١١. في «ي، يرخ، بف»: «أخذه».

١٢. «فضّه على عياله» أي وزّعه وقسمه عليهم؛ من الفضّ بمعنى التفريق. راجع: «الصحاح، ج ٣، ص ١٠٩٨».

١٣. «فضض». في «يرح، بر، بف»: «حتى يلحق».

١٤. في الوافي: «حتى يلحقهم بالناس، أي يغنيهم ويرفع عنهم الحاجة».

١٥. «الوافي»: «حتى يلحقهم بالناس، أي يغنيهم ويرفع عنهم الحاجة».

١٦. «الوافي»: «حتى يلحقهم بالناس، أي يغنيهم ويرفع عنهم الحاجة».

١٧. في «يرح، بر»: «بن محمد».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزَّكَاةِ، هَلْ تَصْلُحُ لِصَاحِبِ الدَّارِ وَالْخَادِمِ؟
فَقَالَ^٢: نَعَمْ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٣ دَارُهُ دَارَ غَلَّةٍ^٤، فَيَخْرُجَ^٥ لَهُ^٦ مِنْ غَلَّتِهَا ذَرَاهِمُ مَا
يَكْفِيهِ^٧ لِنَفْسِهِ^٨ وَعِيَالِهِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ^٩ الْغَلَّةُ تَكْفِيهِ^{١٠} لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ^{١١} فِي طَعَامِهِمْ^{١٢}
وَكِسْوَتِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ مِنْ^{١٣} غَيْرِ إِسْرَافٍ، فَقَدْ حَلَّتْ لَهُ الزَّكَاةُ؛ فَإِنْ^{١٤} كَانَتْ^{١٥} غَلَّتُهَا
تَكْفِيهِمْ، فَلَا^{١٦}.

٥٩٦٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ

١. في «بح»: «يصلح». وفي «جن»: «تصح». في «بخ، بر، بف» والوافي: «قال».

٢. في «ي»: «بث، بخ، بر، بس، بف»: «أن يكون».

٣. «الغلة»: الدخل الذي يحصل من الزرع والشجر واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٣ (غلل). هذا، وفي هامش الوافي عن سلطان: «قوله: إلا أن تكون داره دار غلة، هذا يدل على أن المناط في استحقاق الزكاة عدم كفاية الحاصل والغلة لا قيمة الملك، فيجوز أخذ الزكاة إذا لم يكف حاصل الملك لقوت السنة وإن كفى قيمته لو باع. صرح بهذه المسألة الشهيد الثاني في شرح اللمعة. وفيه أيضاً عن مراد: «المستفاد من هذا الحديث أن دار الغلة أيضاً باعتبار قيمتها لا يخرج المالك عن استحقاق، ولو دلّ دليل على خلاف ذلك لأمكن حملها على ماله مانع من البيع كالوقف».

٤. في «بخ»: «فتخرج». في «بخ، بر، بف»: «-وله».

٥. في «ظ، بخ، بر، بف»: «تكفيه» بدل «ما يكفيه». وفي «بح» والتهذيب: «ما تكفيه».

٦. في «بر، بف» والوافي والتهذيب، ص ١٠٧: «لنفسه».

٧. في «بث، بخ، بر، بف»: «لم يكن». في «بخ»: «يكفيه».

٨. في «بخ، بر، بف» والوافي والمقنعة: «ولعِيَالِهِ».

٩. في «بس»: «+ وشرابهم».

١٠. في «ظ، بث، بخ، بر، بف» والفقهاء والتهذيب: «في».

١١. في «بث» والفقهاء والتهذيب: «وإن». في «ظ، ي، بث، بخ، جن»: «كان».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن أخيه، عن زرعة، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله ع. وفيه، ص ٤٨، ذيل ح ١٢٧، بسنده عن سعيد، عن زرعة، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم ع. وفيه أيضاً، ص ٥٢، ح ١٣٤، بسند آخر، إلى قوله: «لصاحب الدار والخادم، فقال: نعم». المقنعة، ص ٢٦٣ مرسلأ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٧، ح ٩٣٥٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣٥، ح ١١٩١٦.

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ أَبُوهُ أَوْ عَمُّهُ أَوْ أَخُوهُ يَكْفِيهِ مَوْنَتُهُ ، أَوْ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَيَتَوَسَّعَ بِهِ إِنْ كَانُوا لَا يُوسِعُونَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ؟ فَقَالَ : « لَا بَأْسَ »^١.

٥٩٧٠ / ٦ . صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى^٢ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^٣ لَهُ ثَلَاثُمِائَةِ دِرْهَمٍ أَوْ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ وَلَهُ عِيَالٌ وَهُوَ يَخْتَرِفُ^٤ ، فَلَا يُصِيبُ نَفَقَتَهُ فِيهَا ، أَوْ يَكِبُ^٥ فَيَأْكُلُهَا وَ لَا يَأْخُذُ الزَّكَاةَ ، أَوْ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ ؟

قَالَ : « لَا ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَى فَضْلِهَا ، فَيَقُوتُ بِهَا نَفْسَهُ^٦ وَ مَنْ وَسِعَهُ ذَلِكَ مِنْ عِيَالِهِ ، وَ يَأْخُذُ الْبَقِيَّةَ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَ يَتَصَرَّفُ^٧ بِهَذِهِ^٨ لَا يَنْفِقُهَا^٩ .

٥٩٧١ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عُمَرَ^{١٠} بْنِ أَدِيْنَةَ ، عَنْ

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣١٠، معلقاً عن الكليني. المعقنة، ص ٢٦٤، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٩٣٦٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣٨، ح ١١٩٢٢.

٢. في «بر» :- «بن يحيى». والسند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان بن يحيى، محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين.

٣. في الوافي: «تكون».

٤. يقال: هو يخرّف لعياله، ويخرّف، أي يكتسب. النهاية، ج ١، ص ٣٦٩ (حرف).

٥. في «ي»: «أو يكتسب». والإكباب: الإقبال واللزوم، يقال: أكب على الشيء، أي أقبل عليه بفعله ولزمه. راجع:

الصالح، ج ١، ص ٢٠٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٥ (كيب).

٦. «فيقوت بها نفسه»، أي يحفظ، يقال: قَتَّ الرجلُ أفته قَوْتًا، إذا حفظَ نَفْسَهُ بما يقوته، وأعلته برزق قليل، وأعطيته قوتًا. والقوت: اسم الشيء الذي يحفظ نَفْسَهُ، وما يمسك الرق من الرزق. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٧٤ و ٧٥؛ المصباح المنير، ص ٥١٨ (قوت).

٧. في «ي»، يخ، يخ: «ويتصرف».

٨. في «يخ»، بر، بف، والوافي: «بها».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ١٧١، ح ٩٣٦٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣٨، ح ١١٩٢٣.

١٠. في «يخ»، يخ، بر، بف، والوسائل: «- وعمر».

غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: أَنَّهُمَا سَيَّلَا عَنْ الرَّجُلِ لَهُ دَارٌ وَ خَادِمٌ^١، أَوْ عَبْدٌ^٢، أَوْ يَقْبَلُ^٣ الرِّكَاءَ؟

قَالَ^٤: «نَعَمْ، إِنَّ الدَّارَ وَ الْخَادِمَ لَيْسَتَا بِمَالٍ^٥».

٥٩٧٢ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ لَهُ ثَمَانِمِائَةٌ^٦ دِرْهَمٍ، وَ لِابْنٍ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَ لَهُ عَشْرٌ^٧ مِنَ الْعِيَالِ وَ هُوَ يَقْوَتُهُمْ فِيهَا: قَوْتًا شَدِيدًا^٨، وَ لَيْسَ^٩ لَهُ حِرْفَةٌ بِيَدِهِ، وَ إِنَّمَا^{١٠} يَسْتَبْضِعُهَا^{١١}، فَتَغِيبُ^{١٢} عَنْهُ الْأَشْهُرُ، ثُمَّ يَأْكُلُ مِنْ فَضْلِهَا، أَمْ تَرَى^{١٣} لَهُ إِذَا حَضَرَتِ الرِّكَاءُ

١. في «بف، جن»: «أو خادم».

٢. في «بث، بح، بر» والوافي والفقيه والتهذيب: «وعبد».

٣. في «بح»: «أو تقبل». وفي «جن» والتهذيب: «يقبل» بدون همزة الاستفهام.

٤. في الوافي والتهذيب: «فقالا». وفي الوسائل والفقيه: «قالا».

٥. في «بث، بح، بخ، بر، بس، بف» والوسائل: «ليسا». وفي «جن»: «ليست».

٦. في التهذيب: «بملك».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٥١، ح ١٣٣، بسنده عن عمر بن أذينة. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣، ح ١٦٢٧، مرسلًا عن أبي

جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٣، ح ٩٣٦٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣٥، ح ١١٩١٧.

٨. في «بخ» وحاشية «بث»: «ثمانون ومائة».

٩. في «بخ، بر، بف، جن»: «عشرة». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «لعل ما ثبت العشر باعتبار النفوس».

١٠. في «بر، بف» والوافي: «منها».

١١. في الوافي: «قوتًا شديدًا، أي ذا شدة وضيق».

١٢. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «وليست».

١٣. في «ظ، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل: «إنما» بدون الواو.

١٤. في «بر، بف»: «يستضعها». وقوله: «يستضعها» أي يجعلها بضاعة، والبضاعة: طائفة من مالك تبعها

للتجارة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦؛ المصباح المنير، ص ٥٠ (بضع).

١٥. في «بخ» والوافي: «فيغيب». وفي «بر»: «يتغيب».

١٦. في «بخ، بر»: «ترى» بدون الهمزة.

١٨. التهذيب، ج ٤، ص ٤٨، ضمن ح ١٢٧، بسنده عن سعيد، عن زرعة، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٩٠، ٩١، ح ٦٣، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في

٥٩٧٤ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ :
دَخَلْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ : إِنَّ لَنَا^٢ صَدِيقًا وَ هُوَ
رَجُلٌ صَدُوقٌ^٣ يَدِينُ اللَّهَ بِمَا نَدِينُ^٤ بِهِ .

فَقَالَ : «مَنْ هَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ الَّذِي تُرَكِّبُهُ؟» .

فَقَالَ : الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ .

فَقَالَ : «رَجِمَ اللَّهُ الْوَلِيدَ بْنَ صَبِيحٍ ، مَا لَهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟» .

قَالَ^٦ : جَعَلْتُ فِدَاكَ ، لَهُ دَارٌ تَسْوَى^٧ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَ لَهُ جَارِيَةٌ ، وَ لَهُ غُلَامٌ
يَسْتَقْبِي عَلَى الْجَمَلِ^٨ كُلَّ يَوْمٍ مَا بَيْنَ الدَّرْهَمَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ^٩ سِوَى غُلْفِ الْجَمَلِ ، وَ لَهُ
عِيَالٌ ، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الرِّكَاتَةِ؟

قَالَ^{١٠} : «نَعَمْ» .

قَالَ : وَ لَهُ هَذِهِ الْعُرُوضُ ؟

فَقَالَ^{١١} : «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، فَتَأْمُرَنِي^{١٢} أَنْ أَمُرَهُ أَنْ^{١٣} يَبِيعَ^{١٤} دَارَهُ وَ هِيَ عِزَّةٌ وَ مَسْقَطٌ

١ . أوله . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٣ ، ح ١٦٢٨ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، و في كل المصادر مع اختلاف يسير .
الوافي ، ج ١٠ ، ص ١٦٨ ، ح ٩٣٥٨ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٢٣٩ ، ح ١١٩٢٤ .

١ . أورد الكشي صدر الخبر في رجاله ، ص ٣١٩ ، الرقم ٥٧٩ بسنده عن إبراهيم بن هاشم ، عن بكر بن صالح ، عن الحسن بن علي ، عن إسماعيل بن عبد العزيز . وقد تقدّمت في الكافي ، ح ٥٩٦٧ رواية علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن بكر بن صالح ، عن الحسن بن علي ، عن إسماعيل بن عبد العزيز ، عن أبيه . فاحتمال سقوط الوساطة في ما نحن فيه غير منفي .

٢ . في «بث ، يخ ، بر ، بف» : «رجلاً» .

٤ . في «يخ ، بر» : «يدين» .

٣ . في «يخ» و رجال الكشي : «صدق» .

٦ . في «يخ» و حاشية «جن» : «قلت» .

٥ . في «بث ، بر ، جن» : «يا أبا محمد» .

٨ . في «بر ، بف» : «الجمال» .

٧ . في الوافي : «تساوي» .

١٠ . في «ظ» : «فقال» .

٩ . في «بس ، جن» : «أربعة» .

١٢ . في «يخ» : «أأ تأمرني» .

١١ . في «يخ» : «+ وله» .

١٣ . في «ظ ، ي ، بث ، يخ ، بس» و الوسائل : «- وأن» .

١٤ . في «ي ، بث ، بس ، جن» و الوسائل : «بيع» .

رَأْسِهِ، أَوْ يَبِيعَ^١ جَارِيَتَهُ الَّتِي^٢ تَقِيهِ^٣ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ وَ تَصُونُ^٤ وَجْهَهُ وَ وَجْهَ عِيَالِهِ، أَوْ أَمْرَهُ أَنْ يَبِيعَ غُلَامَةً وَ جَمَلَةً وَ هُوَ مَعِيشَتُهُ وَ قُوَّتُهُ؟ بَلْ^٥ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ، فَهِيَ^٦ لَهُ حَلَالٌ، وَ لَا يَبِيعُ دَارَهُ، وَ لَا غُلَامَةً، وَ لَا جَمَلَةً.^٧

٥٩٧٥ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرَّعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدَّرَاهِمُ^٨ يَفْعَلُ بِهَا، وَ قَدْ وَجَبَ^٩ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَ يَكُونُ فَضْلُهُ الَّذِي يَكْسِبُ^{١٠} بِمَالِهِ كَفَافَ عِيَالِهِ لِطَعَامِهِمْ^{١١} وَ كِسْوَتِهِمْ، لَا يَسْعَهُ^{١٢} لِأَدْمِهِمْ^{١٣}، وَ إِنَّمَا هُوَ مَا يَقْوَتْهُمْ فِي الطَّعَامِ وَ الْكِسْوَةِ؟

١. في «بس» والوسائل: «يبيع».

٢. في «بت»: «خادمه التي». وفي «بخ، بر، بف» والوسائل: «خادمه الذي».

٣. في «بت»: «يقي». وفي «بخ، بر» والوسائل: «يقيه».

٤. في «بح، بخ، بر، بف» والوسائل: «ويصون».

٥. في «بخ، بر، بف» والوافي: «وهي».

٦. في الوافي: «بل».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بح» والمطبوع: «وهي».

٨. رجال الكشي، ص ٣١٩، ح ٥٧٩، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن علي، عن إسماعيل بن عبدالعزيز، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٢، ح ٩٣٦٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣٦، ح ١١٩١٨.

٩. في «بح، بر» وحاشية «بف، جن» والوسائل: «ألف درهم» بدل «الدراهم».

١٠. في «بخ» والوافي: «وجبت». ١١. في «بح، بخ، بر، بف» والوافي: «يكتسب».

١٢. في «ي»: «يطعامهم».

١٣. في «ظ، بت، بف، جن» والوسائل: «ولا يسعه». وفي «بخ» والوافي: «ولا يسعهم». وفي «بح» وحاشية «بت»: «لا يسعهم» بدون الواو.

١٤. قال ابن الأثير: «الإدام بالكسر، والأدم بالضم: ما يؤكل مع الخبز أي شيء كان»، وقال الفيومي: «الإدام: ما يؤتد به مانعاً كان أو جامداً، وجمعه: آدم، مثل كتاب وكتب، ويسكن للتخفيف فيعامل معاملة المفرد، ويجمع على آدم، مثل قفل وأقفال». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣١؛ المصباح المنير، ص ٩ (آدم).

قَالَ: «فَلْيَنْظُرْ إِلَى زَكَاةِ مَالِهِ ذَلِكَ، فَلْيُخْرِجْ مِنْهَا شَيْئًا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، فَيُعْطِيهِ^١ بَعْضَ مَنْ^٢ تَجَلَّ^٣ لَهُ الزَّكَاةُ، وَلْيَعُدَّ بِمَا بَقِيَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى عِيَالِهِ، وَلْيَشْتَرِ^٤ بِذَلِكَ آدَامَهُمْ وَ مَا يَصْلِحُهُمْ^٥ مِنْ طَعَامِهِمْ مِنْ^٦ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَلَا يَأْكُلْ هُوَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ رَبُّ فَقِيرٍ أَشْرَفُ مِنْ غَنِيِّ^٧».

فَقُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ الْفَقِيرُ أَشْرَفَ مِنَ الْغَنِيِّ^٨؟

فَقَالَ: «إِنَّ^٩ الْغَنِيَّ يَنْفِقُ مِمَّا أُوتِيَ، وَ الْفَقِيرُ يَنْفِقُ مِنْ غَيْرِ مَا أُوتِيَ^{١٠}».

١٢ / ٥٩٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^{١١} بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

٥٦٣/٣ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: يَزُودُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجَلُّ لَغَنِيِّ^{١٣}، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى^{١٤}.

١. في «بخ» وحاشية «بث»: «وليعطه». وفي «بر»، «بف» والوافي: «فليعطه».

٢. في «بر»: «ما».

٣. في «بث»، جن: «يحل».

٤. في «ى»، «بر»، «بس»، «بف» والوسائل: «فليشتر».

٥. في «بث»، «بخ»، «بر»، «بف» والوافي: «وما يصلح لهم».

٦. في «بث»، «بر»، «بف» والوسائل: «في».

٧. في «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»: «غني».

٨. في «ى»، «بث»: «- وإن». وفي «بر»: «لأن».

٩. في الوافي: ويستفاد من هذا الحديث أَنَّ الفقير إذا كان يأخذ وينفق فيما ينفق فيه الغني ممَّا لا حاجة مهمة تدعو إليه فهو مسرف في ذلك الإنفاق، وإن كان الغني قد يكون غير مسرف.

١٠. الكافي، كتاب الزكاة، باب كراهية السرف والتقتير، ح ٦٢٢٣، بسند آخر، من قوله: «رَبُّ فَقِيرٍ أَشْرَفُ مِنْ غَنِيِّ» مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١٠، ص ١٧١، ح ٩٣٦٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤٢، ح ١١٩٣٣.

١١. في «بر»، «بف»: «- الحسن».

١٢. في «ى»: «للفني».

١٣. قد مضى معنى المِرَّةِ والسوِّي ذيل الحديث الثاني من هذا الباب.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَصْلُحْ لِغَنِيِّ»^٢.

٥٩٧٧ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا يُغْطَى الْمُصَدَّقُ؟

قَالَ: «مَا يَرَى الْإِمَامُ، وَلَا يَقْدَرُ لَهُ شَيْءٌ»^٦.

٥٩٧٨ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: رَجُلٌ مُسْلِمٌ مَمْلُوكٌ، وَ مَوْلَاهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، وَ لَهُ مَالٌ يَزْكِيهِ،

و لِلْمَمْلُوكِ وَلَدٌ صَغِيرٌ حُرٌّ، أَيْجُزِي^{١٠} مَوْلَاهُ أَنْ يُعْطِيَ ابْنَ عَبْدِهِ مِنَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^{١٢}.

١. في «ب»: «ولا يصلح».

٢. في الوافي: «أقول: ذكر الغني يغني عن ذكر ذي المزمة السوي ولذا لم يقله؛ وذلك لأن الغناء قد يكون بالقوة والشدة، كما يكون بالمال، ولو فرض رجل لا تغنيه القوة والشدة فهو فقير محتاج لا وجه لمنعه من الصدقة، فبناء المنع على الغناء ليس إلا». وفي امرأة العقول، ج ١٦، ص ١١٣: «قوله عليه السلام: لا تصلح الغني؛ يعني أن ذا المزمة إذا كان قادراً على تحصيل القوت فهو غني، وإلا فلا مانع من أخذها».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٥١، صدر ح ١٣٠، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٦٧١، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف سير الوافي: ج ١٠، ص ١٧٣، ح ٩٣٦٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٣١، ح ١١٩٠٧.

٤. في «بر»، بف: «وحاشية «بج» والتهذيب: - «بن عثمان».

٥. في «بر»: «ولا تقدر» بدل «ولا يقدر له».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣١١، معلقًا عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٤، مرسلًا. الوافي، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٩٤٥٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢١١، ح ١١٨٥٩؛ و ص ٢٥٧، ح ١١٩٦٧.

٧. في «بر»، بف: «وحاشية «بج» - «بن يحيى».

٨. في حاشية «بر»: «لأبي عبد الله».

٩. في «ظ»، ي، بث، بس، جن: «حر صغير».

١٠. في الوسائل: «يجزي» بدون همزة الاستفهام.

١١. في «ي»: «من الزكاة شيئاً؟ قال: لا» بدل «من الزكاة؟ قال: لا بأس به». وفي الوافي: - «به».

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٩٣٨٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٢٠٥٦.

الْعَلَوِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَارَكَ الزَّكَاةَ وَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ، كَمَا نَعِيَهَا وَقَدْ وَجَبَتْ
عَلَيْهِ»^٢.

٣ / ٥٩٨٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَسْتَخِي^٥ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَأَعْطِيهِ
مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا أَسْمِي لَهُ أَنَّهَا مِنَ الزَّكَاةِ؟

فَقَالَ^٦: «أَعْطِيهِ، وَلَا تَسْمَ لَهُ، وَلَا تُذِلَّ الْمُؤْمِنَ»^٧.

٤ / ٥٩٨٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ مُخْتَاجًا، فَيَبْتَغِ^٩ إِلَيْهِ بِالصَّدَقَةِ، فَلَا يَقْبَلُهَا^{١٠}

١. في الوسائل والمحاسن وثواب الأعمال: «الحسن».

٢. في «بر» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام مثله» بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام» إلى آخر الحديث.

٣. المحاسن، ص ٨٨، كتاب عقاب الأعمال، ح ٣٠، عن عبد العظيم بن عبد الله العلوي. ثواب الأعمال، ص ٢٨١،
ح ١، بسند عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن عبد العظيم بن عبد الله العلوي. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٧،
ح ٩٤٧٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣١٤، ح ١٢١٠٦.

٤. في «بس»: «لأبي عبد الله».

٥. في «بغ، بر»: «يستحق».

٦. في «بغ، بر، بف» والوافي والتهذيب والمقنعة: «قال».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٢٩٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣، ح ١٥٩٧، معلقاً عن عاصم بن
حميد. المقنعة، ص ٢٦٠، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ٩٤٧٨؛ الوسائل، ج ٩،
ص ٣١٤، ح ١٢١٠٧.

٨. في «بغ»: «- بن إبراهيم».

٩. في «بر، بف» والوافي: «فبعت». وفي الوسائل، ح ١٢١٠٤: «بيعت».

١٠. في «بغ، بر، بف» والوافي: «ولا يقبلها».

عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ، يَأْخُذُهُ مِنْ ذَلِكَ ذِمَامٌ وَاسْتِخْيَاءٌ وَانْقِيَاظٌ، أَفْتَعِطِيهَا^١ إِيَّاهُ^٢ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَهِيَ مِمَّا صَدَقَتْ؟

قَالَ: لَا، إِذَا كَانَتْ^٣ زَكَاةً، فَلَهُ أَنْ يَقْبَلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا^٤ عَلَى وَجْهِ الزَّكَاةِ، فَلَا تُعْطِيهَا^٥ إِيَّاهُ^٦، وَمَا يَنْبَغِي^٧ لَهُ أَنْ يَسْتَحْيِيَ^٨ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّمَا هِيَ فَرِيضَةُ اللَّهِ لَهُ^٩، فَلَا يَسْتَحْيِي مِنْهَا^{١٠}.

٤٥- بَابُ الْحَصَادِ^{١١} وَالْجَدَادِ^{١٢}

٥٩٨٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «فِي الزَّرْعِ حَقَّانِ: حَقٌّ تُؤْخَذُ^{١٣} بِهِ^{١٤}، وَحَقٌّ

١. في «ظ، ي، بس» والوافي: «أفنعطيهها». وفي «بث»: «أفأعطيهها». وفي «بخ»: «فأعطيه». وفي «بح»:

«أفنعطيهها». وفي «بر، بف»: «أفأعطيه». وفي الوسائل، ح ١٢١٠٨: «فنعطيهها» بدون الهمزة.

٢. في «بر، بف»: «إيَّاهها».

٣. في «بخ»: «+ صدقة».

٤. في «جن»: «+ وعلى وجه الزكاة».

٥. في «بر»: «لم يقبل».

٦. في «بح، بخ، بر، بف»: «فلا تعطه».

٧. في «بح، بر، بف»: «إيَّاهها». وفي الوافي: «ولعل الفرق بين هذا وما في الخبر السابق أن ذلك كان قد عُلم من حاله الاستحياء منها والتزُّه عنها، ولكنه كان بحيث إذا بُعث إليه لَقَبَلَهَا إذا كان مضطراً إليها، بخلاف هذا؛ فإنه قد بُعث إليه واستنكف منها. وإنما نهى عن إعطائها إيَّاه لأنه إن كان مضطراً إليها فقد وجبت عليه أخذها، فإن لم يأخذ فهو عاص وهو كمانع الزكاة وقد وجبت عليه، وإن لم يضطر إليها ولم يقبلها فلا وجه لإعطائها إيَّاه».

٨. في «ظ، بس»: «وما لا ينبغي». وفي «بر، بف» والوافي: «ولا ينبغي».

٩. في «بر»: «- له».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ٩٤٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣١٣، ح ١٢١٠٤؛ وص ٣١٥، ح ١٢١٠٨.

١١. «الخصاد»، بالفتح والكسر -: قطع الزرع وجزءه من البرِّ ونحوه من النبات. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٤؛

لسان العرب، ج ٣، ص ١٥١ (حصد).

١٢. في «ظ، ي، جن»: «الجداد». و«الجداد»، بالفتح والكسر -: صرام النخل وهو قطع ثمرتها. راجع: الصحاح،

ج ٢، ص ٤٥٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٤٤ (جدد).

١٤. في «بر»: «- له».

١٣. في «بح، بخ»: «يؤخذ».

تُعْطِيهِ^١.قُلْتُ: وَمَا الَّذِي أُؤْخَذُ^٢ بِهِ؟ وَمَا الَّذِي أُعْطِيهِ^٣؟قَالَ: «أَمَّا الَّذِي تُؤْخَذُ^٢ بِهِ، فَالْعُسْرُ، وَنِصْفُ الْعُسْرِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تُعْطِيهِ^٣، فَقَوْلُ^٤اللَّهِ^٥ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»^٦، يَغْنِي^٧ مِنْ حَصْدِكَ^٨ الشَّيْءَ بَعْدَ^٩ الشَّيْءِ^{١٠} وَلَاأَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «الضَّغْتُ^{١٢} ثُمَّ الضَّغْتُ^{١٣} حَتَّى يَفْرَغَ^{١٤}»^{١٥}.

١. في «بخ، جن»: «يعطيه».

٢. في «بث، بر»: «يؤخذ».

٣. في «بث، جن»: «يعطيه».

٤. في «بث، بخ، بر»: «يؤخذ».

٥. في «بث، بخ، بر»: «يعطيه».

٦. في «بر» وتفسير العياشي: «يقول».

٧. في «بخ، بر» وتفسير العياشي: «الله».

٨. الأنعام (٦): ١٤١.

٩. في «بخ، بر» وحاشية «بث»: «ما».

١٠. في «ظ، بث، بخ، بس، بف» والوسائل: «حضر».

١١. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «ثم».

١٢. «الضَّغْتُ»: الْقُبْضَةُ، أَي مِلءُ الْبِدَنِ مِنَ الْحَشِيشِ مُخْتَلَطِ الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛

١٣. في «ي»: «+ ثُمَّ الضَّغْتُ».

النهاية، ج ٣، ص ٩٠ (ضغْتُ).

١٤. في «بس» والوافي وتفسير العياشي: «حَتَّى تَفْرَغَ». وقال في الخلاف، ج ٢، ص ٥، ذيل المسألة ١: «يجب في

المال حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَهُوَ مَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْحَصَادِ مِنَ الضَّغْتِ بَعْدَ الضَّغْتِ وَالْحَفْنَةِ بَعْدَ الْحَفْنَةِ يَوْمَ

الْجِذَاذِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ النَّخَعِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَخَالَفَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ. دَلِيلُنَا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ وَأَخْبَارُهُمْ،

وَأَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» فَأَوْجِبَ إِخْرَاجَ حَقِّهِ يَوْمَ الْحَصَادِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ،

وَالزَّكَاةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَالتَّذَرِيَةِ وَبُلُوغِ الْمَبْلَغِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

وأجاب عنه في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٥٧، بعدما قال: «المشهور هو الاستحباب» بقوله: «والجواب: المنع

من الإجماع على الوجوب، نعم الإجماع على الأرجحية الشاملة للندب والواجب، والمشهور الندب، ونمنع

أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ. سَلَّمْنَا، لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَقِّ هُنَا الزَّكَاةُ؟ ... وَالحديثان - وهو الثاني هنا

وآخر عن طرق العامة - لا يدلان على الوجوب؛ فَإِنَّ الإجماع واقع على استحباب الصدقة، وحينئذ يصدق أَنَّ

فِي الْمَالِ حَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ. وللمزيد راجع: تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ،

ج ٥، ص ١١، المسألة ٤؛ مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٢-١٣؛ الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ١٢-١٥؛ جواهر

الكلام، ج ١٥، ص ٨-١٢.

١٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٠١، عن معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٠، ص ٣٨١، ح ٩٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٦، ح ١١٨٢٠.

٢/ ٥٩٨٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فَقَالُوا جَمِيعاً:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣: «هَذَا مِنْ^٤ الصَّدَقَةِ يُعْطَى^٤ الْمَسْكِينِ الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ، وَمِنْ

الْجَدَادِ^٥ الْحَفَنَةُ^٦ بَعْدَ الْحَفَنَةِ حَتَّى يَفْرَغَ، وَ يُعْطَى^٧ الْخَارِسَ^٨ أَجْراً^٩ مَغْلُوماً، وَ يَتْرَكَ مِنْ

النَّخْلِ^{١٠} مَعْنَى فَارَةً^{١١}، وَأُمُّ جُغُرُورٍ^{١٢}، وَ يَتْرَكَ^{١٣} لِلْخَارِسِ، يَكُونُ فِي الْخَائِطِ الْعَذْقُ^{١٤}

وَالْعَذْقَانِ^{١٥} وَ الثَّلَاثَةُ لِيَحْفَظَهُ إِثَابَةً^{١٦}»^{١٧}.

١. في «بخ، بف» -: «بن إبراهيم».

٢. في «بر، بف» والتذهيب، ص ١٠٦ -: «بن عيسى».

٣. في تفسير العياشي: «+ غير».

٤. في الوسائل، ح ١١٨١٩: «تعطي».

٥. في «ظ، بح، بخ، بف» والوسائل، ح ١١٨١٩ والتذهيب، ص ١٠٦: «الجدادة».

٦. قال الجوهرى: «الْحَفَنَةُ: مَلَأَ الْكَفَّينَ مِنْ طَعَامٍ». الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٢؛ (حفن).

٧. في «بث، بخ، بر، بف» وحاشية «بخ» والوافي والتذهيب، ص ١٠٦ وتفسير العياشي: «ويترك». وفي الوسائل،

ح ١١٨١١: «قال: ترك».

٨. في «بث، بر، بف» والوسائل، ح ١١٨١١ والتذهيب، ص ١٠٦: «للخارس». وفي «بخ» وحاشية «بث، بف»

والوافي وتفسير العياشي: «للخارص».

٩. في الوافي: «قدراً».

١٠. في الوافي: «النخلة».

١١. في اللسان: «مَعْنَى الْفَارَةِ: ضَرْبٌ مِنْ رَدْيٍ ثَمَرُ الْحِجَازِ». وفي القاموس: «مَعْنَى الْفَارِ: ثَمَرُ رَدْيٍ». راجع: لسان

العرب، ج ١٥، ص ٢٨٨: «القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٩ (معى)».

١٢. في تفسير العياشي: «+ لا يخرسان». «أُمُّ جَعْرُورٍ»، في اللغة بدون لفظة «أُمُّ»، قال الجوهرى: «الجعرور:

ضَرْبٌ مِنَ الدَّقْلِ، وَهُوَ أَرْدَأُ الثَّمَرِ»، وقال ابن الأثير: «الجعرور: ضَرْبٌ مِنَ الدَّقْلِ، يَحْمَلُ رَطْباً صَغِيراً لَا خَيْرَ

فيه». وقيل: «الجعرور: ثَمَرُ رَدْيٍ». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٥: «النهاية، ج ١، ص ٢٧٦: القاموس

المحيط، ج ١، ص ٥٢١ (جعر)».

١٣. في «ظ»: «يترك» بدون الواو.

١٤. «الْعَذْقُ: النَّخْلَةُ بِحَمْلِهَا. رَاجِعُ: الصَّحاح، ج ٤، ص ١٥٢٢ (عذق)».

١٥. في التذهيب، ص ١٠٦: «العذقين».

١٦. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث» والوافي والتذهيب، ص ١٠٦ وتفسير العياشي: «وله».

١٧. التذهيب، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب أَقْلُ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

٥٩٨٦/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُضْرِمُ^٢ بِاللَّيْلِ، وَلَا تَخْصُدُ^٣ بِاللَّيْلِ، وَلَا تُصَحِّ^٤ بِاللَّيْلِ، وَلَا تَبْدُرُ^٥ بِاللَّيْلِ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ^٦، لَمْ يَأْتِكَ الْقَانِعُ وَالْمُعْتَرُ^٧».

فَقُلْتُ^٨: «مَا الْقَانِعُ وَالْمُعْتَرُ؟»

قَالَ^٩: «الْقَانِعُ: الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَتْهُ، وَالْمُعْتَرُ: الَّذِي يَمُرُّ بِكَ، فَيَسْأَلُكَ؛ وَإِنْ

من الحرث، ح ٥٧٨٧؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وإن يترك من النخل» إلى قوله: «العق و العذقان» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٠٤، عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه، ص ٣٨٠، ح ١١٣، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيها مع اختلاف يسير؛ المقنعة، ص ٢٦٢، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨١، ح ٩٧٢٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩١، ح ١١٨١١، من قوله: «ويعطى الحارس أجراً معلوماً»؛ وفيه، ص ١٩٥، ح ١١٨١٩، إلى قوله: «الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ».

١. في «بخ»، وفي «بف» - «الحسن بن علي».

٢. في «بخ» والوافي: «لا تجد». وفي «بخ» وحاشية «ظ»، «بث» والتهذيب والعلل: «لا تجد». وفي «بر»، «بف»: «لا يجد». والضرم والعيرام: القطع، وصرام النخلة: قطع الثمرة واجتاؤها منها، وقد يطلق الصرام على النخل نفسه؛ لأنه يُضْرَم. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٦؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٣٤ (صرم).

٣. في «بر»، «بف»: «ولا يحصد».

٤. في «بر»، «بف»: «ولا يضحي». وفي «جن»: «ولا تضحي». والتضحية: الإطعام في الضحى، والرعي فيها، والذبح فيها من أيام التشريق، أو في أي وقت كان منها. والظاهر أن المراد هنا مطلق الذبح. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٧٥ (ضحا).

٥. «لا تبذر»، من التبذر، وهو الزرع ونثر الحب في الأرض للزراعة. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠؛ المصباح المنير، ص ٤٠ (بذر).

٦. في «بث»، «بخ»، «بر»، «بف» والوافي: «إن فعلت ذلك». وفي «بخ» والوسائل والتهذيب: «إن فعلت».

٧. في التهذيب: «قلت».

٨. في «بخ»، «بر»، «بف»، «جن» والوافي والتهذيب: «وما».

٩. في «بث»، «بخ»، «بر»، «بف» والوافي: «فقال».

حَصَدْتَ بِاللَّيْلِ، لَمْ يَأْتِكَ السُّؤَالُ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»: عِنْدَ الْحَصَادِ، يُعْنِي الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ إِذَا حَصَدْتَهُ، وَإِذَا^٢ خَرَجَ فَالْحَفَنَةُ بَعْدَ الْحَفَنَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الصَّرَامِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ^٣ الْبَذْرِ، وَلَا تَبْذُرْ^٤ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّكَ تُغْطِي مِنْ^٥ الْبَذْرِ كَمَا تُغْطِي مِنْ^٦ الْحَصَادِ».

٥٩٨٧ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» قَالَ: «تُغْطِي الْمُسْكِينَ يَوْمَ حَصَادِكَ^٨ الضُّعْفَ، ثُمَّ إِذَا وَقَعَ^٩ فِي الْبَيْدْرِ^{١٠}، ثُمَّ إِذَا وَقَعَ^{١١} فِي الصَّاعِ الْعَشْرِ وَنِصْفِ الْعَشْرِ».

١. هكذا في القرآن وفي جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبع: «أَتُوا» بدون الواو.

٢. في «ي»، بث، يخ، بر، بس، بف، والوافي والوسائل: «فإذا».

٣. في «ظ»، ي، بث، يخ، بس، جن، والوسائل والتهذيب والعلل: «عند».

٤. في «ظ»، ي: «لا تبذر» بدون الواو. وفي «يخ»: «لا يبذر». بدون الواو. وفي «بس»: «ولا تبذره».

٥. في «ظ»، بث، يخ، بر، بف، والوسائل والتهذيب والعلل: «في».

٦. في «ظ»، بث، يخ، بر، بف، والوسائل والتهذيب والعلل: «في».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٤، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٧٧، ح ١، بسنده عن عبدالله بن

مسكان، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١٠٧، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف.

الفقيه، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٦٦٤، مرسلاً، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين إلى قوله: «لم يأتك القانع و

المعتز». راجع: الكافي، كتاب الحج، باب الأكل من الهدي الواجب ...، ح ٧٨٨٧؛ ونفس الباب، ح ٧٨٩١؛ و

الفقيه، ج ٢، ص ٤٩٣، ح ٣٠٥٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٢٣، ح ٧٥١ و ٧٥٣، والوافي، ج ١٠، ص ٣٨٢،

ح ٩٧٢٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٨، ح ١١٨٣٠.

٨. في الوافي عن بعض النسخ: «حصاده».

٩. في «بر، بف»: «أو وقع».

١٠. «الْبَيْدَرُ»: الموضع الذي تداس فيه الحبوب. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨ (بدر).

١١. في «بر، بف»: «أو وقع».

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٣، ح ٩٧٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٦، ح ١١٨٢١.

٥٩٨٨ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُزَارِمٍ، ٥٦٦/٣ عَنْ مُصَافٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي أَرْضٍ لَهُ، وَهُمْ يَصْرُمُونَ، فَجَاءَ سَائِلٌ يَسْأَلُ، فَقُلْتُ: اللَّهُ يَزُرُّكَ، فَقَالَ عليه السلام: «مَنْ، لَيْسَ ذَلِكَ لَكُمْ حَتَّى تَعْطُوا ثَلَاثَةً، فَإِذَا أُعْطِيتُمْ ثَلَاثَةً، فَإِنْ أُعْطِيتُمْ^٢ فَلَكُمْ، وَإِنْ أُمْسَكْتُمْ فَلَكُمْ»^٣.

٥٩٨٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَ لَا تُسْرِفُوا»؟

فَقَالَ^٦: «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: مِنَ الْإِسْرَافِ فِي الْحَصَادِ وَالْجَذَادِ^٧ أَنْ يَصَدَّقَ^٨ الرَّجُلُ بِكَفِّيهِ جَمِيعاً، وَكَانَ أَبِي إِذَا حَضَرَ شَيْئاً^٩ مِنْ هَذَا، فَرَأَى أَحَدًا مِنْ غِلْمَانِهِ يَتَصَدَّقُ^{١٠} بِكَفِّيهِ، صَاحَ بِهِ: «أَعْطِ^{١١} بِيَدٍ وَاحِدَةٍ الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ، وَالضُّغْتُ بَعْدَ الضُّغْتِ مِنَ السَّنْبِلِ»^{١٢}.

-
١. في «بخ، بر» والوافي والفقهي: «ذاك».
 ٢. في «ي»: «أعطيهم». وفي الفقهي: «بعد ذلك».
 ٣. الفقهي، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٦٦٥، معلقاً عن مصادف، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٣، ح ٩٧٢٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٢، ح ١١٨٠٤.
 ٤. في «بخ، بر، بف»: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».
 ٥. في تفسير العياشي: «الرضا».
 ٦. هكذا في «بث، بخ، بر، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
 ٧. في «ظ»: «الجداد والحصاد». وفي «ي، بث، بر، بف، جن» والوسائل وتفسير العياشي: «والجداد».
 ٨. في «ي»: «أن يتصدق».
 ٩. في قرب الإسناد: «احصد شي» بدل «شيئاً».
 ١٠. في «بخ»: «يتصدق». وفي «بر» وقرب الإسناد وتفسير العياشي: «تصدق».
 ١١. في «بخ» وقرب الإسناد: «أعطه».

١٢. قرب الإسناد، ص ٣٦٧، ح ١٣١٦، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع زيادة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١٠٦، عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «من الإسراف في الحصاد مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٣، ح ٩٧٢٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٢، ح ١١٨٤٢.

٤٦- بَابُ صَدَقَةِ أَهْلِ الْجَزِيَّةِ

٥٩٩٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّادَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا خَذُ الْجَزِيَّةُ^٢ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ؟ وَهَلْ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْظَفٌ^٣ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزُوا^٤ إِلَى غَيْرِهِ؟

فَقَالَ: «ذَاكَ^٥ إِلَى الْإِمَامِ، يَأْخُذُ^٦ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا شَاءَ^٧ عَلَى قَدْرِ مَالِهِ بِمَا يُطِيقُ^٨، إِنَّمَا هُمْ قَوْمٌ قَدَّوْا أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَنْ يَسْتَعْبَدُوا^٩ أَوْ يُقْتَلُوا^{١٠}، فَالْجَزِيَّةُ تَوْخَذُ^{١١} مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ^{١٢} مَا يُطِيقُونَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُمْ^{١٣} بِهِ^{١٤} حَتَّى يُسَلِّمُوا، فَإِنَّ^{١٥} اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

١. في الاستبصار: - «بن عيسى».

٢. قال الجوهري: «الجزية: ما يؤخذ من أهل الذمة»، وقال ابن الأثير: «هي عبارة عن المال الذي يُعَقَّد للكتابي عليه الذمة، وهي فِغْلَةٌ من الجزاء، كأنها جُزِتَ عن قتله». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٧١ (جزأ).

٣. في تفسير القمي: «يوصف».

٤. في «ي، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ظ» والوافي والوسائل والفقيه وتفسير القمي: «أن يجوز».

٥. في «ي، والوافي والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «ذلك».

٦. هكذا في «غ، بح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والتهديب والاستبصار وتفسير القمي والمفصلة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يأخذ».

٧. في التهديب: «ما يشاء».

٨. في «ي، غ»: «ما يطيقون». وفي «بر» والوسائل وتفسير القمي: «ما يطيق». وفي الوافي: «وما يطيق».

٩. في الفقهاء: «من أن لا يستعبدوا». وفي هامش المطبوع عن الشيخ البهائي: «هكذا وجد في النسخ التي بين أظهرنا، والصحيح: أن لا يستعبدوا، كما في الفقهاء، ولعل ذلك على حذف المضاف، كما في قوله تعالى: «يُتَبَيَّنُ أَلَلَهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» [النساء: (٤): ١٧٦]، أي كراهة أن تضلُّوا، أو كلمة «لا» محذوفة، أي لا يستعبدوا، أو كراهة أن يستعبدوا».

١٠. في «يح»: «يقتلوا».

١١. في تفسير القمي وتفسير العياشي: - «على قدر».

١٢. في «بر، بف» والفقهاء: «يؤخذ».

١٣. في «ظ، بح» وتفسير القمي: «أن يأخذ منهم».

١٤. في الوافي: «إن».

١٥. في تفسير القمي وتفسير العياشي: «بها».

قَالَ: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ»^١ وَكَيْفَ يَكُونُ صَاغِرًا وَهُوَ لَا يَكْتَرِثُ^٢ لِمَا يُوْخَذُ مِنْهُ حَتَّى يَجِدَ ذَلًا لِمَا أُخِذَ مِنْهُ، فَيَأْتِمَ^٣ لِيَذْلِكَ، فَيَسْلِمَ.

قَالَ^٤: وَقَالَ ابْنُ مُسْلِمٍ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَرَأَيْتَ، مَا يَأْخُذُ هَؤُلَاءِ مِنْ هَذَا^٥ ٦٧/٣ الْخُمْسِ^٦ مِنْ أَرْضِ الْجِزْيَةِ، وَيَأْخُذُ^٧ مِنَ الدَّهَاقِينِ^٨ جِزْيَةً رُؤُوسِهِمْ؟ أَمْ مَا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُوَظَّفٌ؟

فَقَالَ: «كَانَ عَلَيْهِمْ مَا أَجَازُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ»^٩، وَ لَيْسَ لِلْإِمَامِ^{١٠} أَكْثَرُ مِنَ الْجِزْيَةِ،

١. التوبة (٩): ٢٩. وفي تفسير القمي: «قلت».

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ١١٩: «وقوله تعالى: «صَاغِرُونَ» المشهور في تعريف الصغار أنه التزام الجزية على ما يحكم به الإمام من غير أن تكون مقدرة وإلزام أحكامنا عليهم. وقيل: هو أن يؤخذ الجزية من الذمي قائماً والمسلم قاعد، وقيل غير ذلك».

٢. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «هو».

٣. الاكتراث: الاعتناء والمبالاة، يقال: هو لا يكثرث لهذا الأمر، أي يعبأ به ولا يباليه ولا يعتني به. ولا تستعمل إلا في النفي، ومجئته في الإنبات شاذ. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٦١؛ المصباح المنير، ص ٥٣٠ (كرث).

٤. في تفسير القمي: «قال: لا». ٥. في «ظ، بح، والوسائل»: «حتى لا يجد».

٦. في «جن»: «أخذت». ٧. في التفسير القمي: «فيتألم».

٨. الضمير المستتر في «قال»، راجع إلى حريز، والمراد من ابن مسلم هو محمد بن مسلم كما صرح به في الوافي؛ فقد روى المصنف عليه السلام عن علي بن إبراهيم، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم في كثير من الأسناد.

٩. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: من هذا الخمس، الذي وضع عمر على نصارى تغلب من تضعيف الزكاة ورفع الجزية». ١٠. في الوافي: «ويأخذون». وفي التهذيب: «ويؤخذ».

١١. في الوافي: «من». و«الدهاقين»: جمع الدهقان، وهو يفتح الدال وضمها رئيس القرية ومقدم الثناء - وهم المقيمون في البلد - وأصحاب الزراعة. وقيل: هو التاجر، فارسي معرب. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٣ (دهقن).

١٢. في «بح»: «لأنفسهم». وفي الوافي عن بعض النسخ: «على نفوسهم».

١٣. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: وليس للإمام، كأن المراد أنهم وإن أجاز على أنفسهم، لكن ليس للإمام العدل أن يفعل ذلك. أو المراد أنه ليس لها مقدار مقدر مخصوص، لكن كلما قدر لهم ينبغي أن يوضع إما على رؤوسهم وإما على أموالهم».

إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ وَضَعَ ذَلِكَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ^١، وَ لَيْسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ شَيْءٌ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَ لَيْسَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ شَيْءٌ.

فَقُلْتُ: فَهَذَا^٢، الْخُمْسُ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَ^٣ صَالِحَهُمْ^٤ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

٥٩٩١ / ٢. حَرِيزٌ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ: مَاذَا عَلَيْهِمْ مِمَّا^٦ يَحْقُقُونَ بِهِ دِمَاءَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ؟

قَالَ: «الْخَرَجُ»، فَإِنْ^٧ أَخَذَ مِنْ رُؤُوسِهِمْ الْجَزِيَّةَ، فَلَا سَبِيلَ عَلَى أَرْضِهِمْ^٨، وَإِنْ

أَخَذَ^٩ مِنْ أَرْضِهِمْ^{١٠}، فَلَا سَبِيلَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ^{١١}.

٥٩٩٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وضع على رؤوسهم، المشهور عدم جواز الجمع بين الرؤوس والأراضي. وقيل:

يجوز». ٢. في التهذيب والاستبصار: «وهذا».

٣. في «بر»: «كان».

٤. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: كان صالحهم، الظاهر أنه ﷺ بين أولاً أن الخمس من البدع، فلما لم يفهم السائل وأعاد السؤال غير ﷺ الكلام تقية. أو يكون هذا إشارة إلى ما مر سابقاً من أمر الجزية».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١١٧، ح ٣٣٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٧٦، معلقاً عن الكليني. تفسير القمي، ج ١،

ص ٢٨٨، بسند عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٦٧٠، معلقاً عن حرير. تفسير العياشي، ج ٢،

ص ٨٥، ح ٤١، عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «فيألم لذلك فيسلم» مع اختلاف

يسير. المقنعة، ص ٢٧٢، مراسلاً عن حرير، عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠،

ص ٣٤٨، ح ٩٦٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٤٩، ح ٢٠١٨٥.

٦. السند معلق، كما هو واضح. ٧. في «بث، يخ، بر، بف»: «ما».

٨. في «بث، يخ، بر، بف»: «فإذا». وفي «يخ» والوسائل: «وإن».

٩. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أراضيهم».

١٠. في «بث»: «فإن أخذوا». وفي «بف»: «فإن أخذ».

١١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أراضيهم».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١١٨، ح ٣٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٧٧، معلقاً عن حرير. الوافي، ج ١٠،

ص ٣٤٩، ح ٩٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٥٠، ح ٢٠١٨٦.

وَأَمَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَرَبَ السَّنَةُ أَنْ لَا تُؤْخَذَ^٢ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْمَغْنُوهِ^٣ وَلَا مِنَ
الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ^٤».

٥٩٩٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ بَغْضِ

١. في السند تحويل يعطف «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

هذا مقتضى ظاهر السند، ولازمه رواية أحمد بن محمد - وهو أحمد بن محمد بن عيسى بقريته رواية محمد بن يحيى عنه - عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن المغيرة عن طلحة بن زيد، وهذا الارتباط وإن وقع في التهذيب، ج ٦، ص ١٣٥، ح ٢٢٩؛ و ص ١٤٣، ح ٢٤٥، لكنّه خلاف المعهود؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى [الخزاز] عن طلحة بن زيد في أسناد كثيرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ و ص ٣٩٢.

والظاهر وقوع خلل في سندنا هذا وسندي التهذيب، ويؤيد ذلك أن خبر التهذيب، ج ٦، ص ١٤٣، ح ٢٤٥، رواه الكليني في الكافي، ح ٨٢٤٤ وسنده هكذا: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد». ولعل الصواب في السند أن يكون عبدالله بن المغيرة معطوفاً على محمد بن يحيى - كما احتمله الأستاذ السيّد محمد جواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند؛ فقد روى علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد في الكافي، ح ١٣٣ و ٤٤٨٥ و ذيل ح ٨٢٨٧ و ١٢٨٤٤ و ١٤٦٨٧.

وأما عطف عبدالله بن المغيرة على محمد بن يحيى وإن لم نجده في الكافي، لكن وردت رواية محمد بن يحيى الخزاز ومحمد بن سنان وعبدالله بن المغيرة عن طلحة بن زيد في ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٧.
٢. في «ي»، «يع»: «أن لا يؤخذ».

٣. قال الجوهري: «المغنوه: الناقص العقل»، وقال ابن الأثير: «هو المجنون المصاب بعقله». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨١ (عنه).

٤. في «مأة العقول»: «قوله عليه السلام»: «ولا من المغلوب، الظاهر أنه عطف تفسيري، أو قريب من السابق».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١١٤، ح ٣٣٤؛ معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٦، ص ١٥٩، ح ٢٨٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن عبدالله بن المغيرة، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٦٧٤، معلقاً عن طلحة بن زيد. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥٠، ح ٩٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٦٥، ذيل ح ١٩٩٩٥؛ و ص ١٣١، ح ٢٠١٤٦.

أَصْحَابِنَا، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَجُوسِ: أَكَانَ لَهُمْ نَبِيٌّ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، أَمَا بَلَّغَكَ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ: أَنْ أَسْلِمُوا، وَإِلَّا نَابَذْتُكُمْ بِحَرْبٍ؟^٢ فَكُتِبُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ خُذْ مِنَّا الْجِزْيَةَ، وَدَعْنَا عَلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. فَكُتِبَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنِّي لَسْتُ أَخْذُ الْجِزْيَةَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكُتِبُوا إِلَيْهِ - يَرِيدُونَ بِذَلِكَ تَكْذِيبَهُ -: زَعَمْتَ أَنَّكَ لَا تَأْخُذُ الْجِزْيَةَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ أَخَذْتَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ^٦. فَكُتِبَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّ الْمَجُوسَ كَانَ لَهُمْ نَبِيٌّ فَقَتَلُوهُ^٨، وَكِتَابَ أَخْرَقُوهُ، أَتَاهُمْ نَبِيُّهُمْ بِكِتَابِهِمْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ^٩ جِلْدٍ ثَوْرٍ^{١٠}.

٥٩٩٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^{١١}، عَنْ خَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في «بر»: «ما» بدون حمزة الاستفهام.

٢. في «بح، بر، بف» وحاشية «ظ، بث»: «فأذنوا بحرب». وفي التهذيب، ج ٤: «نابذتكم بالحرب». وقوله «نابذتكم بحرب»، أي جاهرتمكم بها وكاشتكم إيّاها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧١؛ المصباح المنير، ص ٥٩٠ (نبد).

٣. في «ظ، بح، بر، بف» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «إلى النبي».

٤. في الوافي: «إلى». ٥. في «ي»: «-» «الجزية».

٦. «هجر»، يفتحتن: بلد بقرب المدينة. وهجر أيضاً من بلاد نجد. وقيل: اسم بلد معروف بالبحرين. وفي الوافي: «هجر - محركة - بلد باليمن، وقرية كانت قرب المدينة، واسم لجميع أرض البحرين». راجع: النهاية،

ج ٥، ص ٢٤٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٧؛ المصباح المنير، ص ٦٣٤ (هجر).

٧. في الوسائل والتهذيب، ج ٦: «رسول الله». ٨. في «بر»: «قتلوه».

٩. في «ي»: «-» «ألف».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١١٣، ح ٣٣٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٦، ص ١٥٨، ح ٢٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٠، ص ٣٤٧، ح ٩٦٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٢٦، ح ٢٠١٣١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٣، ح ٢٨.

١١. في «بر، بف» وحاشية «بح» والتهذيب: «-» «بن عيسى».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ صَدَقَاتِ أَهْلِ الْجَزْيَةِ^١، وَ مَا يُؤْخَذُ^٢ مِنْهُمْ^٣ مِنْ ثَمَنِ
خُمُورِهِمْ وَ لَحْمٍ^٤ خَنَازِيرِهِمْ وَ مَيْتِهِمْ^٥؟
قَالَ: «عَلَيْهِمُ الْجَزْيَةُ^٦ فِي أَمْوَالِهِمْ، يُؤْخَذُ^٧ مِنْهُمْ^٨ مِنْ ثَمَنِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ أَوْ خَمْرِ^٩،
وَ كُلِّ^{١٠} مَا^{١١} أَخَذُوا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَوَزَرَ ذَلِكَ^{١٢} عَلَيْهِمْ، وَ ثَمَنُهُ لِلْمُسْلِمِينَ حَلَالٌ،
يَأْخُذُونَهُ^{١٣} فِي جَزْيَتِهِمْ^{١٤}».

٥٩٩٥/٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
إِبْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «إِنْ أَرْضُ الْجَزْيَةِ لَا تَرْفَعُ عَنْهَا^{١٥} الْجَزْيَةُ، وَ إِنَّمَا الْجَزْيَةُ

١. في «بح، بر، بف» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب: «الذمة».

٢. في «ظ، جن»: «وما تؤخذ».

٣. في «بث»: «من جزيتهم». وفي «بر، بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «من جزيتهم» بدل «منهم».

٤. في الوسائل: «لحم».

٥. في «بر»: «ميتهم». وفي الوسائل والتهذيب: «ميتهم».

٦. في الفقيه: «الذمة».

٧. في «بس» والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١٣٥: «تؤخذ».

٨. في الوسائل: «منهم».

٩. في الوافي: «أو الخمر».

١٠. في «ظ، ي، بث، بر، بف» والوسائل والتهذيب: «فكل».

١١. في الوافي: «فكلما» بدل «وكل ما». ١٢. في «ي»: «ذلك».

١٣. في مرآة العقول: «قال الفاضل التستري: فيه دلالة على أن الكافر يؤخذ بما يستحلّه إذا كان حراماً في شريعة الإسلام، وأن ما يأخذونه على اعتقاد حلّ حلال علينا وإن كان ذلك الأخذ حراماً عندنا، ولعلّ من هذا القبيل ما يأخذه السلطان الجائر من الخراج والمقاسمة وأشباههما».

١٤. التهذيب، ج ٤، ص ١١٣، ح ٣٣٣؛ و ص ١٣٥، ح ٣٧٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٦٧٣، معلقاً عن محمد بن مسلم. المقنعة، ص ٢٧٩، مرسلاً عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله ع، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥٠، ح ٩٦٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٥٤، ح ٢٠١٩٥.

١٥. في «ي، بث، بح، بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١١٨ و ١٣٦: «عنهم».

عَطَاءُ الْمُهَاجِرِينَ^١، وَ الصَّدَقَةُ^٢ لِأَهْلِهَا الَّذِينَ^٣ سَمَّى^٤ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَ لَيْسَ لَهُمْ^٥ مِنَ الْجِزْيَةِ شَيْءٌ، ثُمَّ قَالَ: «مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ!» ثُمَّ قَالَ^٨: «إِنَّ النَّاسَ يَسْتَغْنَوْنَ^٩ إِذَا عُدِلَ بَيْنَهُمْ، وَ تَنَزَّلَ^{١٠} السَّمَاءُ رِزْقَهَا، وَ تُخْرِجُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى^{١١}»^{١٢}.

٧/ ٥٩٩٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ^{١٣} بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤} فِي أَهْلِ الْجِزْيَةِ: يُؤْخَذُ^{١٥} مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ مَوَاشِيهِمْ^{١٥} شَيْءٌ بِسَوَى الْجِزْيَةِ؟ قَالَ: «لَا»^{١٦}.

١. في الفقيه: «المجاهدين».

٢. في الوافي: «والصدقات».

٣. في «ظ، جن»: «الذي».

٤. في التهذيب، ص ١٣٦: «سمّاهم».

٥. في الوسائل: «فليس».

٦. في الوافي: «في».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «+» «الله».

٨. في الوافي: «-» «ثم قال».

٩. في التهذيب، ص ١١٨: «يَسْتَعْنُونَ».

١٠. في الوافي: «وينزل».

١١. في «بغ»+: «وليس لهم من الجزية شيء».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٣٨٠، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١١٨، ذيل ح ١: والفقيه، ج ٢، ص ٥٣، ذيل ح ١٦٧٧، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٤}. المقنعة، ص ٢٧٩، مراسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٥٣، ح ٩٦٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٥٣، ح ٢٠١٩٢.

١٣. في «بر، بف» وحاشية «بغ» والوسائل والتهذيب: «والحسن».

١٤. في «ظ»: «تؤخذ». وفي الوافي: «أؤخذ».

١٥. قال ابن الأثير: «الماشية ... جمعها: المواشي، وهي اسم يقع على الإبل والبقر والغنم، وأكثر ما يستعمل في الغنم». النهاية، ج ٤، ص ٣٣٥ (مشى).

١٦. التهذيب، ج ٤، ص ١١٨، ح ٣٣٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥١، ح ١٦٧١، معلقاً عن محمد بن مسلم. المقنعة، ص ٢٧٤، مراسلاً عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١٤}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٤٩، ح ٩٦٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٥١، ح ٢٠١٨٧.

٤٧- بَابُ نَادِرٍ

٥٩٩٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْسَ بِالرَّجُلِ يَمُرُّ عَلَى الثَّمَرَةِ وَ يَأْكُلُ مِنْهَا، وَلَا يُفْسِدُ؛ قَدْ نَهَى^١ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُبْنَى^٢ الْحِيطَانُ بِالْمَدِينَةِ؛ لِمَكَانِ الْمَارَّةِ». قَالَ: «وَكَانَ إِذَا بَلَغَ نَخْلَهُ^٣، أَمَرَ بِالْحِيطَانِ فَخَرِقَتْ؛ لِمَكَانِ الْمَارَّةِ»^٤.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٥ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَلَا يُفْسِدُ^٧، وَلَا يَخْمِلُ^٨».

٥٩٩٨ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ ذَكَرَهُ:

١. في «بث» والبحار: «وقد نهى». وفي «بج»: «حتى قد نهى».

٢. في «بر»: «أن يبني».

٣. هكذا في «ي» وبث» والوافي. وفي سائر النسخ التي قبلت والمطبوع: «نخلة».

٤. المحاسن، ص ٥٢٨، كتاب المأكَل، ح ٧٦٦، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٨، وفيهما إلى قوله: «الحيطان بالمدينة لمكان المارّة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٥، ح ٩٧٣٢؛ وج ١٨، ص ١٠٧٧، ح ١٨٨٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٣، ح ١١٨٤٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٤، ح ١٠٧، إلى قوله: «الحيطان بالمدينة لمكان المارّة».

٥. في «بر» وبث» وحاشية «بج»: «والحسن».

٦. في «بر» وحاشية «بج»: «- الشامي».

٧. في الوافي: «لا يفسد» بدون الواو.

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٥، ح ٩٧٣٣؛ وج ١٨، ص ١٠٧٧، ح ١٨٨٤٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٤، ح ١١٨٤٥؛ و ج ١٨، ص ٢٢٩، ذيل ح ٢٣٥٦٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، بَلَّغْنِي أَنَّكَ كُنْتَ تَفْعَلُ^١ فِي غَلَّةِ^٢ عَيْنِ زِيَادٍ شَيْئاً، وَأَنَا^٣ أَحِبُّ أَنْ^٤ أَسْمَعَهُ مِنْكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي^٥: «نَعَمْ، كُنْتُ أَمُرُّ إِذَا أَدْرَكْتُ الشَّمْرَةَ أَنْ يُثْلَمَ^٦ فِي حِيطَانِهَا الثُّلَمُ؛ لِيَدْخُلَ النَّاسُ وَيَأْكُلُوا^٧، وَكُنْتُ^٨ أَمُرُّ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَنْ يُوَضَعَ^٩ عَشْرُ بُنْيَاتٍ^{١٠}، يَقْعُدُ عَلَى كُلِّ بُنْيَةٍ^{١١} عَشْرَةٌ^{١٢}، كُلَّمَا^{١٣} أَكَلَ عَشْرَةٌ جَاءَ عَشْرَةٌ أُخْرَى، يُلْقَى لِكُلِّ نَفْسٍ مِنْهُمْ مَذٌّ مِنْ رُطَبٍ، وَكُنْتُ أَمُرُّ لِحِجْرَانٍ^{١٤} الصَّنِيعَةِ^{١٥} كُلِّهِمْ: الشَّيْخُ، وَالْعَجُوزُ، وَالصَّبِيُّ،

١. في «بر»، بف: «تقول».

٢. «الغَلَّة»: الدخل الذي يحصل من الزرع والشمر واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٣ (غلل).

٣. في «بح، بر، بف» والوافي: «فأنا».

٤. في «د»: «أن».

٥. في «بر، بف» والوافي: «ولي».

٦. في «بر، بف»: «أن تثلم».

٧. في «بث، بر»: «ويأكلون». وفي الوافي: «ويأكلوه».

٨. في «بر»: «فكنت».

٩. في «ظ، بح»: «أن يضع». وفي «بر، بف» والوافي: «أن توضع».

١٠. في «بر، جن»: «ثنيات». و«بُنْيَات»: جمع بُنْيَةٍ، وهي تصغير بناء، كُصِفَتْ في تصغير سماء، والبناء: التَّطْعُ، وهو بساط من أديم وجلد. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٧ (بنا)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٦ (نطع)؛ النحو الوافي، ج ٤، ص ٦٣٨.

وقال في مرآة العقول، ج ١٦، ص ١٢٣: «وفي بعض النسخ: ثبنة، بالثاء المثناة، ثم الباء الموحدة، ثم النون. وهو أظهر»، ونقل عن الفيروز آبادي أنه قال: «والثَّيْبَانِ والثَّيْبَانِ بالكسر والثَّيْبَةُ بالضم: الموضع الذي تحمل فيه من ثوبك ثنية بين يديك، ثم تجعل فيه من التمر أو غيره»، ونقل عن ابن الأثير أن ثبنة واحدة الثَّيْبَانِ، وهو الرعاء الذي يحمل فيه الشيء ويوضع بين يدي الإنسان، ثم قال: «وعلى هذا فيمكن أن يكون الثَّيْبَانِ تصحيف الثَّيْبَانِ، أو يقال: إنه قد يجمع هكذا، أيضاً، كغرفة على غرفات، ولبنة على لبنات، وتمررة على تمرات».

١١. في «بر، جن»: «ثنية».

١٢. في «ظ»: «عشرة بثية».

١٣. في «بح»: «فلما».

١٤. في «جن»: «بحيران».

١٥. الصَّنِيعَةُ: الأرض المغلّة، أو العقار، وهو كل ملك ثابت له أصل وقرار، كالأرض والدار والنخل والكُزْمُ،

وَالْمَرِيضُ^١، وَ الْمَرْأَةُ، وَ مَنْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَجِيءَ فَيَأْكُلَ مِنْهَا، لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ^٢ مَدَّةٌ^٣، فَإِذَا كَانَ الْجَذَاذُ^٤ أُوفِيَتْ^٥ الْقَوَامُ وَالْوُكْلَاءُ وَالرَّجَالُ أُجْرَتُهُمْ، وَأُخْمِلَ الْبَاقِي إِلَى الْمَدِينَةِ، فَفَرَّقَتْ فِي أَهْلِ الْبَيْوتَاتِ وَالْمُسْتَحَقِّينَ الرَّاحِلَتَيْنِ^٦ وَالثَّلَاثَةَ وَالْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ عَلَى قَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِمْ، وَ حَصَلَ لِي بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَاةٌ دِينَارٍ، وَ كَانَ غَلَّتْهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِينَارٍ^٧.

٥٩٩٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَلَغَتِ الشَّمَارُ، أَمَرَ بِالْجِيْطَانِ^٨، فَقِيلِمَتْ^٩.

«و ربما أطلق على المتاع. وقيل: الضيعة: ما منه معاش الرجل، كالصناعة والتجارة والزراعة وغير ذلك. راجع:

لسان العرب، ج ٨، ص ٢٣٠ (ضيع).

١. في الوافي: «والمريض والعصبي».

٢. في «بف» والوافي: - «منهم».

٣. في «بث، بر، بف» والوافي: «مدَّة».

٤. في «بث، بس، جن» والوافي: «الجداد». و«الجداد»: فصل الشيء عن الشيء. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٧ (جذذ).

٥. في «ى، بر، بس» والوسائل والبحار: «وفيت».

٦. في «بس»: «الراجلتين».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٤، ح ٩٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٥، ح ١١٨٤٧؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥١، ح ٨٣.

٨. في المحاسن: «بالحائط».

٩. في «بر»: «وتم كتاب الزكاة». وفي الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٢١، ذيل الدرس ٢٠٥: «الظاهر أن الرخصة ما دامت الثمرة على الشجرة، فلو جعلت في الخزين وشبهه فالظاهر التحريم، ولو نهى المالك حرم مطلقاً على الأصح، ولو أذن مطلقاً جاز، ولو علم منه الكراهية فالأقرب أنه كالتنهي».

١٠. المحاسن، ص ٥٢٨، كتاب المأكول، ح ٧٦٥، عن علي بن محمد القاساني. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٥، ح ٩٧٣١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٤، ح ١١٨٤٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٥، ح ١٠٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

أَبْوَابُ الصَّدَقَةِ^٢

٤٨- بَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ

٦٠٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ

السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّدَقَةُ تَذْفَعُ مِثَّةَ السَّوْءِ»^٤.

٦٠٠١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَدَّثَهُ:

١. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بف، جن»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

٢. في «بر، بف»: «أَبْوَابُ الصَّدَقَةِ».

٣. في «ي، يخ، بف»: «ابن هاشم».

٤. ثواب الأعمال، ص ١٦٩، ح ٨، عن علي بن إبراهيم... عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الكافي، كتاب الزكاة، باب أَنَّ الصَّدَقَةَ تَدْفَعُ الْبَلَاءَ، ذيل ح ٦٠١٣، بسند آخر. الجعفریات، ص ٥٦ و ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله. ثواب الأعمال، ص ١٦٩، ح ٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، مع زيادة. الكافي، كتاب الزكاة، باب أَنَّ الصَّدَقَةَ تَدْفَعُ الْبَلَاءَ، ح ٦٠١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير و زيادة في أوله وآخره. وفي نهج البلاغة، ص ١٦٣، ضمن الخطبة ١١٠، و تحف العقول، ص ١٤٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٧، ح ٩٧٣٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٢٢٥٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْبِرُّ وَ الصَّدَقَةُ^١ يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ، وَيَزِيدَانِ فِي الْعُمْرِ،
وَيَذْفَعَانِ^٢ تِسْعِينَ^٣ مِائَةَ السَّوْءِ»^٤.

● وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ: «وَيَذْفَعَانِ عَنْ شِيعَتِي مِائَةَ السَّوْءِ»^٥.

٦٠٠٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ
حَمَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَوْهَرِيِّ^٨، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أُحْجَّ حَجَّةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ^٩ رَقَبَةً وَ رَقَبَةً^{١٠}»
حَتَّى انْتَهَى إِلَى عَشْرِ^{١١} «وَ مِثْلَهَا وَ مِثْلَهَا»^{١٢} حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعِينَ «وَلَأَنْ أُغُولَ
أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - أَشْبَعَ جَوْعَتَهُمْ، وَ أَكْسَوْ عَوْرَتَهُمْ، وَ أَكْفَّ وُجُوهُهُمْ عَنْ
النَّاسِ - أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْجَّ حَجَّةً وَ حَجَّةً وَ حَجَّةً^{١٣}» حَتَّى انْتَهَى إِلَى عَشْرِ وَ عَشْرِ

١. في الزهد: «وصدقة السر».

٢. في «ظ»، «ب»، «يخ»، «بف»، والوسائل والزهد: «+ عن». وفي الفقيه وثواب الأعمال: «+ عن صاحبهما».

٣. في «ظ»، «بح»، وحاشية «بث»، «جن»، والوافي والوسائل والفقيه والزهد والخصال وثواب الأعمال: «سبعين».

٤. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٥، عن صفوان، عن إسحاق بن غالب، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي ثواب الأعمال،

ص ١٦٩، ح ١١، والخصال، ص ٤٨، باب الاثنين، ح ٥٣، بسندهما عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٢،

ص ٦٦، ح ١٧٢٩، مرسلاً الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٨، ح ٩٧٣٦، الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٨، ح ١٢٢٥٥.

٥. في «بح»: «حديث».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٨، ح ٩٧٣٧.

٧. هكذا في «بح»، «يخ»، «بف»، وحاشية «ظ» والوسائل. وفي «ي»، «بث»، «بس»، «جن» والمطبوع: «وأحمد بن محمد بن

أبي عبد الله».

وأحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، روى عن أبيه كتاب خلف بن حماد الأسدي.

راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٧٦، الرقم ٢٧٢.

وتقدم الخبر في الكافي، ح ٢١٥٤ عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ

حَمَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام. ٨. في الوسائل، ح ١٤٤٠٣: «- عن إسماعيل الجوهري».

٩. في «ي»، «بح»: «من أعتق». وفي «بف»: «من عتق» كلاهما بدل «من أن أعتق».

١٠. في «بث»، «يخ»، «بر»، «بف»، والوافي والوسائل: «+ ورقية».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ١٢٢٧٣. وفي المطبوع: «عشرة».

١٢. في «يخ»، «بر»، «بف»: «- ومثلها».

١٣. في «ي»، والوسائل، ح ١٢٢٧٣: «- وحجة».

وَعَشْرٌ^١ دَوْ مِثْلَهَا وَ مِثْلَهَا^٢، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعِينَ^٣.

٦٠٠٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَدَّقَ بِالْخَلْفِ، جَادَ بِالْعَطِيَّةِ^٤».

٣/٤ ٦٠٠٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ

١. في «بخ، بر، بف، جن» والوافي والوسائل، ح ١٢٢٧٣: - «وعشر».

٢. في «ظ، ي» والوسائل، ح ١٢٢٧٣: - «ومثلها».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حاجة المؤمن، ح ٢١٥٤، بنفس السند، عن خلف بن حماد، عن بعض أصحابه، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن خلف بن حماد. وفي الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، ضمن ح ٦٨٩٢ و صدر ح ٦٨٩٣؛ والتذهيب، ج ٥، ص ٢٢، ضمن ح ٦٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «رقبة ورقبة حتى انتهى إلى عشر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٨، ح ٩٧٣٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٣، ح ١٢٢٧٣؛ فيه، ج ١١، ص ١٢٠، ح ١٤٤٠٣، إلى قوله: حتى انتهى إلى سبعين».

٤. في الفقيه ونهج البلاغة وتحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١ و ٤٠٣ والأمالى للصدوق والخصال والعيون وخصائص الأئمة والاختصاص: «أيقن».

٥. في هامش الطبعة الحجرية: «من صدَّق بالخلف جاد بالعطية، أي من صدَّق بأنَّ ما يتفقه في سبيل الله فهو يستخلف له ويدخر له يوم القيامة، سخت نفسه بالعطية».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦١٦٨، بسند آخر عن أبي عبدالله أو أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله، وفيهما من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وفيه، نفس الباب، ح ٦١٦٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. الخصال، ص ٦٢١، أبواب الثمانين و ما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٤٧، المجلس ٦٨، ضمن الحديث الطويل ٩؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٣، ضمن الحديث الطويل ٢٠٤، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١٢، مراسلاً عن رسول الله ﷺ: الاختصاص، ص ٢٣٤، مراسلاً عن الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيهما مع زيادة في أوله. وفيه، ص ٣٠، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام. وفي نهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٨؛ وخصائص الأئمة، ص ١٠٤؛ و تحف العقول، ص ١٠٩ و ١١١ و ٢٢١، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفيه، ص ٤٠٣، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٩، ح ٩٧٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٨، ح ١٢٢٥٧.

٧. في «ي، بث، بح، بف» والتذهيب: «وبن عبدالله».

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ذَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَادْفَعُوا الْبَلَاءَ بِالْإِدْعَاءِ، وَاسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ؛ فَإِنَّهَا تَفْكَ^١ مِنْ بَيْنِ لَحْيَيْ سَبْعِمِائَةِ شَيْطَانٍ، وَلَيْسَ^٢ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَهِيَ تَقَعُ فِي يَدِ الرَّبِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ الْعَبْدِ»^٣.

٦ / ٦٠٥. أَخْبَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضُ الْقِيَامَةِ نَارٌ مَا خَلَا ظِلٌّ

١. في هامش الطبعة الحجرية: وقوله ﷺ: فَإِنَّهَا تَفْكَ، على صيغة المعلوم أو المجهول، وعلى الأول أي هي فاكّة للبر من الصوادة والموانع من بين لحي سبعمائة شيطان كلهم يصادون ويمنعون عن الإتيان بالبر أو المعروف، وعلى الثاني أي أنها مفكوك من بين الخ، والله أعلم.

٢. في الفقيه، ج ٢، والتهذيب: «لحيي» و«اللحيي» على فُعُولِ إِلَّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْهَاءَ؛ لتسلم الياء، وهو جمع اللّخي بمعنى منبت اللحية من الإنسان وغيره. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٨٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٣ (لحا).

٣. في «بخ»، «بف»، والوافي: «ولا».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٣١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٢٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٨، بسند آخر. وفي قرب الإسناد، ص ١١٧، ح ٤١٠؛ والجعفرات، ص ٥٣ و ٢٢١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «وادفعوا البلاء بالدعاء» مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ١١٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «واستنزّلوا الرزق بالصدقة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٧٣٠، مرسلأ. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب في أن الصدقة تزيد في المال، ح ٦٠٣١؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٥٨٢٤ و ٥٨٢٥؛ و ص ٤١٦، ح ٥٩٠٤؛ وصحيفة الرضا عليه السلام، ص ٥٢، ح ٥١؛ و فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٢؛ وقرب الإسناد، ص ١١٨، ح ٤١٤؛ والجعفرات، ص ٥٧؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١١٧ و ١١٨؛ والتوحيد، ص ٦٨، ح ٢٤؛ و ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ٣ و ص ١٦٨، ح ٣؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٥، ح ٧٥؛ و خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٥؛ و نهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٧؛ والاختصاص، ص ٢٥ و ٣٣٥؛ و الأمالي للطوسي، ص ٦٧٣، المجلس ٣٦، ح ٢٦. الوافي، ج ١٠، ص ٢٨٩، ح ٩٧٤٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٤، ح ١٢٢٧٦، إلى قوله: «سبعمائة شيطان».

الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ صَدَقَتَهُ تُظِلُّهُ»^١.

٧ / ٦٠٠٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الصَّدَقَةُ^٢ بِالْيَدِ تَقِي مِيتَةَ السُّوءِ، وَتَذْفَعُ سَبْعِينَ

نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ، وَتَفُكُّ عَنْ^٣ لِحْيٍ^٤ سَبْعِينَ شَيْطَانًا كُلُّهُمْ يَأْمُرُهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ^٥»^٦.

٨ / ٦٠٠٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٧

صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ^٨ عَلَيْهِ^٩: «وَأَمَّا^{١٠} الصَّدَقَةُ، فَجَهْدُكَ

١. ثواب الأعمال، ص ١٦٩، ح ٩، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن علي، عن محمد بن الفضيل،

عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم التنوخي، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ٢، ص ٦٦،

ح ١٢٢٨، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٦، ح ٩٧٥٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٩، ح ١٢٢٥٨؛

البحار، ج ٧، ص ٢٩١، ح ٢.

٢. في «بح، بخ، بر، بف» والوافي: «بأن الصدقة».

٣. في الوافي: «من».

٤. في «بر»: «يأمر».

٥. في «بح، بخ، جن» والوسائل وثواب الأعمال، ص ١٧١: «لا تفعل».

٦. ثواب الأعمال، ص ١٧١، ح ٧، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ١٧٢، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم،

عن أبيه، عن ابن فضال، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «الصدقة بالليل تدفع

مِيتَةَ السُّوءِ، وَتَذْفَعُ سَبْعِينَ نَوْعًا مِنَ الْبَلَاءِ». الكافي، كتاب الزكاة، باب أَنَّ الصَّدَقَةَ تَذْفَعُ الْبَلَاءَ، ح ٦٠١٦، بسند

آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «من أنواع البلاء» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٦٦،

ح ١٧٣١، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وراجع: ثواب الأعمال، ص ١٦٩، ح ١٢. الوافي،

ج ١٠، ص ٣٩١، ح ٩٧٤٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٧، ح ١٢٢٨٠.

٧. في «بث» والوسائل والتهذيب: «رسول الله».

٨. في حاشية «بث»: «لوصي» بدل «لأمر المؤمنين». وفي الكافي، ح ١٤٨٤٨ والتهذيب: «لعلي».

٩. في «ظ، ي، بث» - «وسلامه».

١٠. في «بح، بخ، بر، بف» والوافي والكافي، ح ١٤٨٤٨ والتهذيب: «عليه السلام» بدل «صلوات الله وسلامه

عليه».

١١. في «بح، بخ، بر، بف» والوافي: «وأما بدون الواو».

جَهْدًا^١ حَتَّى يَقَالَ^٢: قَدْ أَسْرَفْتُ^٣، وَلَمْ تُسْرِفْ^٤.

٩ / ٦٠٠٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يُسْتَحَبُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُعْطِيَ السَّائِلَ ٤/٤ بِيَدِهِ، وَيَأْمُرَ السَّائِلَ أَنْ يَدْعُو لَهُ»^٥.

١٠ / ٦٠٠٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

أُخْبِرْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام أَنِّي أَصَبْتُ بِابْنَيْنِ، وَبَقِيَ لِي بَنِي صَغِيرٌ.

فَقَالَ: «تَصَدَّقْ عَنْهُ» ثُمَّ قَالَ جِئْنِي حَضَرَ قِيَامِي: «مَرِ الصَّبِيِّ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِيَدِهِ

بِالْكِسْرَةِ^٦ وَالْقُبْضَةِ وَالشَّيْءِ وَإِنْ قَلَّ؛ فَإِنْ كَلَّ شَيْءٌ يَزَادُ بِهِ اللَّهُ وَإِنْ قَلَّ - بَعْدَ أَنْ

تَصَدَّقَ النَّيَّةُ فِيهِ - عَظِيمٌ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «مَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ^٧ وَ

مَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^٨»^٩ وَ قَالَ: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ^{١٠} وَ مَا أُنْذِرُكَ مَا الْعَقَبَةُ^{١١} فَكُ رَقَبَةً^{١٢}»

١ . في البحار والكافي، ح ١٤٨٤٨ والفقيه والتهذيب والزهد: - «جهدك». والجهد والجهد: الطاقة. لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٣ (جهد).

٢ . في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٤٨٤٨ والفقيه والتهذيب والمحاسن: «حتى تقول».

٣ . في «ي»: «أسرفت وأسرفت» بدل «قد أسرفت».

٤ . الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٤٨. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٧٥، ح ٧١٣، بسنده عن معاوية بن عمار. المحاسن، ص ١٧، ضمن ح ٤٨، بسند آخر. وفي الزهد، ص ٨٢، ضمن ح ٤٨؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٨٨، ضمن ح ٥٤٣٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٦، ح ٩٧٥٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٢٢٨٤.

٥ . الفقيه، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٧٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩١، ح ٩٧٤٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٧، ح ١٢٢٨١.

٦ . في الوافي: «بالكسرة».

٧ . الرلزلة (٩٩): ٧-٨. وقال الشيخ الطوسي عليه السلام في التبيان، ج ١٠، ص ٣٩٤: «ويمكن أن يستدل بذلك على بطلان الإحباط؛ لأن عموم الآية يدل أنه لا يفعل شيئاً من طاعة أو معصية إلا ويجازي عليها، وعلى مذهب القائلين بالإحباط بخلاف ذلك؛ فإن ما يقع محبطاً لا يجازي عليه، ولا يدل على أنه لا يجوز أن يعفي عن

أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝ عَلِمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى فَلَكَ رَقَبَةٍ، فَجَعَلَ إِطْعَامَ الْيَتِيمِ وَالْمَسْكِينِ^٣ مِثْلَ ذَلِكَ، تَصَدَّقْ عَنْهُ^٤.

١١ / ٦٠١٠. غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي

جَمِيلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا، وَ لَوْ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَ لَوْ بِنَغْضِ صَاعٍ، وَ لَوْ بِقُبْضَةٍ، وَ لَوْ بِنَغْضِ قُبْضَةٍ، وَ لَوْ بِتَمْرَةٍ، وَ لَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكْلِمَةً^٥ لَيِّنَةً^٦، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا قِيَّ^٧ اللَّهُ^٨، فَقَائِلٌ^٩ لَهُ: أَلَمْ أَفْعَلْ بِكَ^{١٠}؟ أَلَمْ أَجْعَلْكَ

مرتكب كبيرة؛ لأن الآية مخصوصة بخلاف، لأنه إن تاب عفى عنه، وقد شرطوا أن لا يكون معصية صغيرة، فإذا شرطوا الأمرين جاز أن يخص من يعفو الله عنه.

١. البلد (٩٠): ١١-١٦. وقال البيضاوي في تفسيره، ج ٥، ص ٤٩٣: «فَلَا أَتَحَنَّمُ الْعُقْبَةَ» أي فلم يشكر تلك الأيادي باقحام العقبة، وهو الدخول في أمر شديد. والعقبة: الطريق في الجبل استعارها بما فسرهما - عز وجل - من الفلك والإطعام في قوله: «وَمَا أَذْرُوكَ مَا الْعُقْبَةُ ۝ فَلَكَ رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ» لما فيهما من مجاهدة النفس، ولتعدد المراد بها حسن وقوع لاموقع لم، فإنها لا تكاد تقع إلا مكررة؛ إذ المعنى: فلا فلك رقية، ولا أطعم يتيمًا أو مسكينًا. المسغبة والمقربة والمترية، مفعلات من سَغِبَ، إذا جاء؛ وقرب في النسب؛ وقرب، إذا افتقر.

٢. في الوافي: «إطعام». ٣. في «ي»: «المسكين واليتيم».

٤. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ذيل ح ٦٢٠٦، بسند آخر من قوله: «وَقَالَ «فَلَا أَتَحَنَّمُ الْعُقْبَةَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩١، ح ٩٧٥٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٢٢٧٨؛ وفيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٨٨، من قوله: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِيَدِهِ» إلى قوله: «مِثْلُ ذُرَّةٍ شَرًّا يَزِيدُ».

٥. في «جن»: «- ولو ببعض قبضة».

٦. في «بر»، «بف»: «ومن».

٧. في «ي»، «ب»، «بغ»، «بر»، «بف»، «جن»: «فكلمة».

٨. في «يح» وحاشية «ظ»، «جن» والوسائل: «طيبة».

٩. في «ي»، «بث»، «بح»، «بر»، «بف»، وحاشية «ظ»، «جن» والوافي والوسائل: «لاقي».

١٠. في «جن»: «الله». وفي حاشية «بف»: «الله تعالى».

١١. في «يح»، «بغ»، «بغ»، «بف»، «بر»، «بف»، «الوافي»: «فيقال». وفي «بث»: «يقال».

١٢. في «ظ»، «بح»، «جن» والوسائل: «+ ألم أفعل بك». وفي «ي»، «بث»، «+ ألم أفعل بك، ألم أفعل بك».

سَمِيعاً بَصِيراً؟ أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ مَالاً وَوَلَدًا؟^١ فَيَقُولُ: بَلَى، فَيَقُولُ اللَّهُ^٢ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: فَانْظُرْ مَا قَدَّمْتَ لِنَفْسِكَ؟ قَالَ: «فَيَنْظُرُ قَدَامَهُ وَخَلْفَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ، فَلَا يَجِدُ شَيْئاً يَبْقَى بِهِ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ»^٣.

٤٩- بَابُ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَدْفَعُ الْبَلَاءَ

٥/٤

٦٠١١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ^٤، عَنْ أَبِي وِلَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «بَكَّرُوا بِالصَّدَقَةِ، وَازْغَبُوا فِيهَا، فَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ يَرِيدُ بِهَا مَا عِنْدَ اللَّهِ لِيَذْفَعَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ شَرَّ مَا يَنْزِلُ^٥ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا يَنْزِلُ^٦ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ^٧ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ»^٨.

٦٠١٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. في «بحر»:- «وولداه». ٢. في «جن»:- «الله».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ٩٧٥٧: الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٢٢٨٥.

٤. في «بر»:- «الوسائل»:- «الحسن».

ثم إن في الوسائل: «عن أبي أيوب» لكنه سهو؛ فإن أبا وِلَادَ هذا، هو حفص أبو وِلَادَ الحنّاط، روى الحسن بن محبوب كتابه، وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٩، الرقم ٢٤٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٧-٣٣٩؛ و ج ٢٣، ص ٢٤٢-٢٤٤. ويؤكد ذلك أننا لم نجد توسط أبي أيوب -بعناوينه المختلفة- بين ابن محبوب وبين أبي وِلَادَ في موضع.

٥. في «بر»:- «ما نزل». ٦. في «بر»:- «بف»:- «ما نزل».

٧. في «بث»:- «بف»:- «إلى الأرض». وفي الوافي:- «ومن السماء إلى الأرض».

٨. في «وى»:- «بغ»:- «إلا وقاه الله -إلى- ذلك اليوم».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٣، مرسلًا، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٠، ح ٩٧٤٤: الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٤، ح ١٢٢٩٥.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - لَيَنْدَفِعَ بِالصَّدَقَةِ الدَّاءَ وَ الدُّبَيْلَةَ^٢ وَ الْحَرَقَ وَ الْعَرَقَ^٣ وَ الْهَذَمَ وَ الْجُنُونَ، وَ عَذَابُ عليه السلام سَبْعِينَ بَاباً مِنَ السُّوءِ»^٤.

٦٠١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ^٥ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكَ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: إِنَّمَا سَلَّمَ عَلَيْكَ بِالْمَوْتِ، فَقَالَ^٦: الْمَوْتُ عَلَيْكَ. قَالَ^٧ النَّبِيُّ ﷺ: وَ كَذَلِكَ زِدْتُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ هَذَا الْيَهُودِيَّ يَعْضُهُ أَشْوَدُ فِي قَفَاةٍ، فَيَقْتُلُهُ، قَالَ: فَذَهَبَ الْيَهُودِيٌّ، فَاحْتَطَبَ حَطْباً كَثِيراً، فَاحْتَمَلَهُ^٨، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ^٩

١. في «جن»:- «عن أبيه عليه السلام».

٢. في «بر، بف»:- «الدبيلة» بدون الواو. و «الدبيلة» كجهينة: الداهية، أي الأمر العظيم والمصيبة، حكاه الجوهري عن أبي عبيد. وقال ابن الأثير: «هي خراج، وذئبل كبير تظهر في الجوف وتنفجر إلى داخل فتقتل صاحبها غالباً، وهي تصغير دبيلة. وكل شيء جمع فقد ذبل». أو هي الطاعون أيضاً من الذبل بمعناه، كما قال به العلامة الفيض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٩٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٣٥ (دبل).

٣. في «ي»:- «والعرق».

٤. في «بج»:- «رسول الله».

٥. الجعفریات، ص ٥٦، صدر الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٤، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٠، ح ٩٧٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٢٣٠٠.

٦. في حاشية «بث، بر» والوسائل والبحار: «علي بن إبراهيم». لكن لم نجد سنداً روى فيه علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، وهو أبو سمينة الكوفي. والمتكرر رواية علي بن محمد - بمعناونه المختلفة - عن أحمد بن محمد، أو عن أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي.

٧. في «ي، بث، جن»:- «قال».

٨. في «ظ، بث، جن» والبحار: «النبي».

٩. هكذا في «بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١٥٦٩٠ والبحار، ج ٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

١٠. في «بج» والوسائل، ح ١٥٦٩٠ والبحار، ج ٤: «فقال».

١١. في «بر، بف» والوافي: «واحتمله».

١٢. في «ظ، بر»:- «ولم يلبث».

أَنِ انصَرَفَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ضَعُهُ، فَوَضَعَ الْخَطَبُ، فَإِذَا أَسْوَدَ فِي جُوفِ
الْخَطَبِ، عَاضَ عَلَى عُودٍ، فَقَالَ: يَا يَهُودِيُّ، مَا عَمِلْتَ الْيَوْمَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ^٢ غَمَلًا^١
إِلَّا خَطَبِي هَذَا اخْتَمَلْتُهُ^٣، فَجِئْتُ^٤ بِهِ، وَكَانَ^٥ مَعِيَ كَعْكَتَانِ^٦، فَأَكَلْتُ وَاحِدَةً،
وَتَصَدَّقْتُ بِوَاحِدَةٍ عَلَى مُسْكِينٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِهَا دَفَعَ اللَّهُ^٧ عَنْهُ^٨، وَقَالَ: إِنَّ
الْصَّدَقَةَ تَذْفَعُ مِيتَةَ السَّوْءِ عَنِ الْإِنْسَانِ^٩.

٦٠١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ عليه السلام: كَانُوا يَزَوْنُ أَنَّ الصَّدَقَةَ يَذْفَعُ^{١١} بِهَا عَنْ
الرَّجُلِ الظَّلُومَ^{١٢}».

٦٠١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ ٦/٤

عَمْرِو النَّخَعِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَكَّرُوا بِالصَّدَقَةِ؛ فَإِنَّ الْبَلَاءَ

١. في «ظ»، ي، بح، بخ، بر، بف، وحاشية «بث» والوافي والوسائل، ح ١٢٣٠٢: «أَيَّ شَيْءٍ» بدل «ماء».

٢. في «بخ»، بر، بف، والوافي والوسائل، ح ١٢٣٠٢: «فَقَالَ».

٣. في «ظ»: «+ اليوم».

٤. في «ي»، والبحار، ج ٤: «حملته».

٥. في «بر»، بف، «وجئت».

٦. في حاشية «بف»: «فَكَانَ».

٧. الكعك: خبرٌ، وهو فارسيٌّ معرَّب. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٥ (كعك).

٨. في «بخ»، بر، «- الله».

٩. في «بث»: «عَنْكَ».

١٠. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٠ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٣، ح ٩٧٥٢؛
الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٢٣٠٢؛ وفيه، ج ١٢، ص ٧٨، ح ١٥٦٩٠، إلى قوله: «وكذلك رددت»؛ البحار،
ج ٤، ص ١٢١، ح ٦٧؛ وج ١٨، ص ٢١، ح ٤٨.

١١. هكذا في «بث»، بخ، جت، جش، والوافي والوسائل والجعفریات. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تدفع».

١٢. الجعفریات، ص ٥٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٣،
ح ٩٧٥٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٢٣٠١.

لَا يَنْتَحِطُّهَا»^١.

٦ / ٦٠١٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتَذْفَعُ سَبْعِينَ بَلِيَّةً مِنْ بَلَايَا الدُّنْيَا مَعَ مِيتَةِ السُّوءِ، إِنَّ صَاحِبَهَا لَا يَمُوتُ مِيتَةَ السُّوءِ أَبَدًا، مَعَ مَا يَذْخَرُ لِصَاحِبِهَا فِي الْآخِرَةِ»^٢.

٧ / ٦٠١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مَسْلَمَةَ^٣، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ حِينَ يُضْبِحُ، أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْسَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»^٤.

٨ / ٦٠١٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

١. الأمامي للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦، ح ١٣، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢٥١، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وتام الرواية: «باكروا بالصدقة، فمن باكر بها لم ينخطأ الدعاء». الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٠، ح ٩٧٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٢٢٩٣.

٢. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٦ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٩، ح ٩٧٤١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٧، ح ١٢٣٠٣.

٣. هكذا في «ظ». وفي «ي» بث، بيج، بيج، بس، بر، بف، جن، والمطبوع والوسائل: «سلمة». وبشر هذا، هو بشر بن مسلمة روى ابن أبي عمير عنه كتابه. راجع: رجال النجاشي، ص ١١١، الرقم ٢٨٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٩٧، الرقم ١٣٠.

٤. المحاسن، ص ٣٤٩، ح ٢٧، عن ابن أبي عمير، عن بشر بن سلمة، عن مسمع كردين، عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمامي للصديق، ص ٤٤٣، المجلس ٦٧، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن بشر بن مسلمة، عن مسمع أبي سيار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٧، معلقاً عن كردين، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الجعفریات، ص ٥٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، ضمن الحديث، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٩، ح ٩٧٤٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٢٢٩٤.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ - وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ ابْنَهُ صَدَّقَ عَنْهُ - قَالَ: إِنَّهُ رَجُلٌ^١، قَالَ: «فَمَرَّةٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَتَوَ بِالْكَسْرِ^٢ مِنْ الْخُبْرِ».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ لَهُ ابْنٌ وَكَانَ لَهُ مُجْتَبَأٌ، فَأُتِيَ فِي مَنَامِهِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَكَ لَيَدْخُلُ بِأَهْلِهِ يَمُوتُ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ تِلْكَ اللَّيْلَةُ وَبَنَى عَلَيْهِ أَبُوهُ^٣، تَوَقَّعَ^٤ أَبُوهُ ذَلِكَ، فَأُضْبِحَ ابْنُهُ سَلِيمًا^٥، فَأَتَاهُ أَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ^٦: يَا بَنِي، هَلْ عَمِلْتَ الْبَارِحَةَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنَّ سَائِلًا أَتَى الْبَابَ وَقَدْ كَانُوا آذَخَرُوا لِي طَعَامًا، فَأَعْطَيْتُهُ السَّائِلَ، فَقَالَ: بِهَذَا دَفَعَ اللَّهُ^٧ عَنْكَ^٨».

٩٠١٩ / ٩. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ قِسْمَةُ أَرْضٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ صَاحِبَ نَجُومٍ^٩، وَكَانَ يَتَوَخَّى^{١٠} سَاعَةَ السُّعُودِ، فَيُخْرِجُ^{١١} فِيهَا، وَأَخْرَجَ أَنَا فِي سَاعَةِ

١. في «بر، بف» والوسائل: - «وَأَنَّ».

٢. في الوافي: «وذكر له ابنه» يعني علة ابنه. صدق عنه، أي تصدق عنه. إنه رجل، أي مستقل بأمره. وفي مرة: العقول: قوله قال، أي الراوي: إنه رجل، أي بالغ يجوز تصرفاته، أو قال الإمام عليه السلام، على المدح: إنه رجل، وكثيراً ما يقال في المدح: إنه رجل وفحل. ٣. في الوافي: «بالكسرة».

٤. في «بج» - «وقال».

٥. في «بج، بر» والوافي: - «أبو».

٦. وفي الوافي: «وبني عليه، كناية عن الدخول بالأهل؛ فإنهم كانوا يبنيون على الزوجين ليلة الزفاف بناءً، على حدة من خيمة ونحوها».

٧. في «بج، بس» والوسائل: «فتوقع».

٨. في «ظ، ي، بث، بر، بس» وحاشية «بج» والوسائل: «سالمًا».

٩. في «بث، بج، بف» والوافي والبحار: - «وله».

١٠. في «بث، بف، بر، جن» والوسائل والبحار: - «والله».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٢، ح ٩٧٥١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٢٢٧٩؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠١، ح ٢٦، من قوله: «قال أبو جعفر عليه السلام».

١٢. في «ي»: «والنجوم».

١٣. يقال: توخى الأمر، أي قصد إليه وتعتمد فعله وتحزى فيه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٦٤ - ١٦٥ (وخا).

١٤. في «بر، بف» والوافي: «ليخرج».

النُّحُوسِ، فَافْتَسَمْنَا، فَخَرَجَ لِي خَيْرُ الْقِسْمَيْنِ، فَضَرَبَ الرَّجُلُ يَدَهُ^١ الْيُمْنَى عَلَى^٢ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، قُلْتُ: وَيْلَ^٣ الْآخِرِ^٤ وَمَا ذَاكَ؟^٥ قَالَ: إِنِّي صَاحِبُ نَجُومٍ^٦ أَخْرَجْتُكَ فِي سَاعَةِ النَّحُوسِ، وَخَرَجْتُ أَنَا فِي سَاعَةِ السُّعُودِ، ثُمَّ قَسَمْنَا، فَخَرَجَ لَكَ خَيْرُ الْقِسْمَيْنِ.

فَقُلْتُ: أَلَا أَحَدُكَ بِحَدِيثِ حَدَّثَنِي بِهِ^٧ أَبِي؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَدْفَعَ^٨ اللَّهُ^٩ عَنْهُ^{١٠} نَحْسَ يَوْمِهِ، فَلْيَفْتِيحْ يَوْمَهُ بِصَدَقَةٍ يُذْهِبَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ^{١١} نَحْسَ يَوْمِهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهِبَ اللَّهُ^{١٢} عَنْهُ^{١٣} نَحْسَ لَيْلَتِهِ^{١٤}، فَلْيَفْتِيحْ لَيْلَتَهُ^{١٥} بِصَدَقَةٍ يَدْفَعُ^{١٦} اللَّهُ عَنْهُ^{١٧} نَحْسَ لَيْلَتِهِ، فَقُلْتُ^{١٨}: وَإِنِّي^{١٩} افْتَتَحْتُ خُرُوجِي بِصَدَقَةٍ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ عِلْمٍ^{٢٠}

١. في «بح، بخ، بر» والوافي والبحار، ج ٤٧: «بيده».

٢. في «بث»: «+ يده».

٣. في «جن» والبحار، ج ٤٧: «ويك».

٤. في «جن»: «الآخر». وفي «مرآة العقول والبحار»، ج ٤٧: «ألا أخبرك» بدل «الآخر».

وفي الوافي: «لعل المراد بقوله ﷺ: ويل لك اليوم الآخر، ويل لك اليوم الآخر، يعني يوم القيامة، أراد أن سوء هذا اليوم سهل بالإضافة إلى ذلك». وفي «مرآة العقول»: «قاعدة العرب إذا أرادوا تعظيم المخاطب لا يخاطبونه بويلك، بل يقولون: ويل الآخر».

٥. في «ظ، ي، بح، بس، جن» والبحار، ج ٥٨: «ما ذاك» بدون الواو. وفي البحار، ج ٤٧: «- وما».

٦. في «ي» والبحار، ج ٥٨: «النجوم».

٧. في «ظ، جن»: «- به».

٨. في «بر، بف» والوسائل: «- الله».

٩. في «بر»: «- عنه».

١٠. في «بر»: «- عنه».

١١. في «جن» والوافي: «ليله».

١٢. في «بح، بر» والوافي: «تدفع».

١٣. في «ظ، بح، بر، جن» والوافي: «- الله». وفي «بخ، بها».

١٤. في «بر» والوافي: «- عنه».

١٥. في «بث، بح، بخ، بف» والوافي والوسائل: «ثم قلت».

١٦. في «ظ، بس» والبحار، ج ٤٧: «إني» بدون الواو. وفي «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «فإني».

١٧. في البحار، ج ٥٨: «- علم».

التَّجُومُ.^١

١٠ / ٦٠٢٠. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٢ الْوُشَاءِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٣، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، فَوُلِدَ لَهُ غُلَامٌ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يَمُوتُ^٤ لَيْلَةَ غُرُوبِهِ، فَمَكَثَ الْغُلَامُ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَتَهُ غُرُوبِهِ، نَظَرَ إِلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ ضَعِيفٍ^٥، فَرَجَمَهُ الْغُلَامُ، فَدَعَا^٦، فَأَطَعَمَهُ، فَقَالَ لَهُ^٧ السَّائِلُ: أَخْبَيْتَنِي أَخِيَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَأَتَاهُ آتٍ فِي النَّوْمِ، فَقَالَ لَهُ^٨: سَلِ ابْنَكَ: مَا صَنَعَ؟ فَسَأَلَهُ^٩، فَخَبَّرَهُ بِصَنِيعِهِ^{١٠}، قَالَ: فَأَتَاهُ الْآتِي مَرَّةً أُخْرَى فِي النَّوْمِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَخِيَا لَكَ ابْنَكَ بِمَا صَنَعَ بِالشَّيْخِ^{١١}».

١١ / ٦٠٢١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^{١٢}، عَنْ ذَكْرَةَ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤} فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ^{١٥}، فَسَقَطَ^{١٦} شُرْفَةٌ^{١٧} مِنْ شَرَفِ الْمَسْجِدِ، فَوَقَعَتْ عَلَى رَجُلٍ، فَلَمْ تَضُرَّهُ، فَأَصَابَتْ^{١٨} رِجْلَهُ. فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٩}: «سَلُوهُ

١. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٤، ح ٩٧٥٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٩٢، ح ١٢٣١١؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٢، ح ٨٤؛ ج ٥٨، ص ٢٧٣، ح ٦٢.
٢. في «بر»، بخ، بف؛ - «الحسن بن علي».
٣. في «جن»؛ + «في».
٤. في «يح»، بخ، بر، بف؛ والوافي: «ضعيف كبير».
٥. في «جن»؛ - «فدعاه».
٦. في «يح»، بخ، بر، والوافي: - «وله».
٧. في «بخ» والوافي: «وقال».
٨. في «بر»؛ - «فسأله».
٩. في «بر، بف»؛ «بصنعه». وفي البحار: «بصنعه».
١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٤، ح ٩٧٥٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٧، ح ١٢٣٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٢، ح ٢٧.
١١. في «بر، بف»؛ - «بن أيوب».
١٢. في «يح»، بخ، بر، بف؛ والوافي: «رسول الله».
١٣. في الوسائل: «فسقطت».
١٤. «الشُرْفَةُ»: ما يوضع على أعالي القصور والمدن، والجمع: شُرُفٌ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٧١ (شرف).
١٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «وأصابت». وقال في الوافي: «فأصابت».

أَيَّ شَيْءٍ عَمِلَ الْيَوْمَ؟^٤ فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: خَرَجْتُ وَفِي كُمِّي تَمَرٌ، فَمَرَزْتُ بِسَائِلٍ، فَتَصَدَّقْتُ^١ عَلَيْهِ بِتَمَرَةٍ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «بِهَا دَفَعَ اللَّهُ^٢ عَنْكَ^٣».

٥٠- بَابُ فَضْلِ صَدَقَةِ السَّرِّ^٥

١ / ٦٠٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَةُ السَّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ»^٧.

٢ / ٦٠٢٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِزْدَابٍ، عَنْ

٨ / ٤

رجله؛ يعني من دون ضرر، أو أن المراد بنفي الضرر في قوله: فلم يضره نفي الهلاك والكسر ونحوهما. ويشبه أن يكون في الكلام تقديم وتأخير من النسخ وكان هكذا: فأصابته رجله فلم تضره، وعلى هذا لا يحتاج إلى التأويل.

١. في «بس»: «وتصدقته».

٢. في «ي»: «بر» - «الله».

٣. في «بخ، بف»: «وعنه».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ٩٧٥٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٨، ح ١٢٣٠٥.

٥. في حاشية «بث»: «وفضل العبادة».

٦. في «ي»، «بس، جن»، والوسائل والتهذيب: «عن أبيه».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٢٩٩، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٥٦، بسند آخر. ثواب الأعمال،

ص ١٧٢، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي بن الحسين عليه السلام، وفيه، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام،

من دون الإسناد إلى آبائه عليهم السلام. الخصال، ص ١٨٠، باب الثلاثة، ح ٢٤٦، بسند آخر عن النبي ﷺ، وفي

الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٥، مرسلاً عن النبي ﷺ. المقنعة،

ص ٣٦١، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى آبائه عليهم السلام. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب صدقة

الليل، ح ٦٠٢٧؛ وكتاب الوصايا، باب صدقات النبي ﷺ، ...، ح ١٣٢٧٦؛ والفقيه، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٦١٣؛ و

ج ٤، ص ١٨٩، ح ٥٤٣٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧٦، ح ١٧١٤؛ وقرب الإسناد، ص ٧٦، ح ٢٤٤. الوافي، ج ١٠،

ص ٤٠١، ح ٩٧٦٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٢٣١٩.

٨. في الكافي، ح ٨٨٩: «والأشعري».

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١ وَالْحَسَنَ^٢ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، قَالَ:
 قَالَ لِي^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَمَّارُ، الصَّدَقَةُ - وَاللَّهُ - فِي السَّرِّ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ^٤
 فِي الْعَلَانِيَةِ، وَكَذَلِكَ - وَاللَّهُ - الْعِبَادَةُ فِي السَّرِّ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْعَلَانِيَةِ^٥.»
 ٦٠٢٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
 يَحْيَى^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَةُ السَّرِّ تَطْفِي غَضَبَ الرَّبِّ تَبَارَكَ
 وَتَعَالَى.»^٧

٥١ - بَابُ صَدَقَةِ اللَّيْلِ^٨

٦٠٢٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
 سَالِمٍ، قَالَ:

١. في «بر»: «بن يحيى».
٢. في «بر، بف»: «- والحسن».
٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «ولي».
٤. في «بخ»: «+ وإن». وفي «بر، بف» والوافي: «- يا عمار».
٥. في الوافي: «في السر والله».
٦. في «بر، بف»: «منها» بدل «من الصدقة».
٧. في «بر»: «- وكذلك والله - إلى - في العلانية».
٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر في حال الغيبة، ضمن ح ٨٨٩. وفي كمال الدين، ص ٦٤٥، ضمن ح ٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٦، معلقاً عن عمار، عن الصادق ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠١، ح ٩٧٧٠: الوسائل، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧٤؛ وج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٢٣٢٠.
٩. في «بر، بف»: «- بن يحيى».
١٠. الزهد، ص ١٠١، ح ٩٧، بسنده عن الوصافي، عن أبي جعفر ﷺ، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٣٨، ح ١٠١، بسنده عن عبد الله بن الوليد الوصافي، مع زيادة في أوله. الكافي، كتاب الزكاة، باب صدقة الليل، ضمن ح ٦٠٢٧، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وفيه هكذا: «إنَّ صدقة الليل تطفي غضب الرب». الوافي، ج ١٠، ص ٤٠١، ح ٩٧٦٩: الوسائل، ج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٢٣١٨.
١١. في حاشية «بث»: «باب الصدقة بالليل».

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذَا أَعْتَمَ^١ وَذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ شَطْرَهُ، أَخَذَ جِرَابًا^٢ فِيهِ خُبْزٌ وَلَحْمٌ وَالدَّرَاهِمُ، فَحَمَلَهُ^٣ عَلَى عُنُقِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِ^٤ إِلَى أَهْلِ الْحَاجَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَسَمَهُ^٥ فِيهِمْ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ^٦، فَلَمَّا مَضَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقَدُوا ذَلِكَ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ كَانَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.^٧

٦٠٢٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا طَرَقَكُمْ سَائِلٌ ذَكَرْتُمْهُ بِلَيْلٍ^١، فَلَا تَرُدُّوهُ»^{١٠}.

٦٠٢٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي لَيْلَةٍ قَدْ رُسَتْ^{١١} وَهُوَ يُرِيدُ ظِلَّةَ بَنِي سَاعِدَةَ، فَاتَّبَعْتُهُ،

١. في «بث»، بر: «أَعْتَمَ». و «أَعْتَمَ»، أي دخل في العتمة وصار فيها، والعتمة عند الخليل: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق، وعند الجوهرى: وقت صلاة العشاء. وقال العلامة الفيض: «أَعْتَمَ: صَلَّى العتمة، يعني صلاة العشاء الآخرة، ونحوه قال العلامة المجلسي. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

٢. «الجِرَابُ»: وعاء يوعى فيه، وهو من إهاب الشاة، والجمع: جُرُوب. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧٥ (جرب).

٣. في «يَحْمِلُهُ»، بر، بف، وحاشية «بث»: «فجعله».

٤. في «يَحْمِلُهُ» والبحار: «به».

٥. في الوسائل: «وهم لا يعرفونه».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٢، ح ٩٧٧١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٩٩، ح ١٢٣٣٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٨، ح ٤٠.

٧. في «ي»، جن: «- ذكر». وفي الجعفریات: «+ بالله».

٨. في «يَحْمِلُهُ»: «- بليل». وفي «جن»: «بليل ذكر» بدل «ذكر بليل». وفي الجعفریات: «بالليل».

٩. الجعفریات، ص ٥٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٧، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٠، ص ٤١١، ح ٩٧٩٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٠٥، ح ١٢٣٤٤.

١٠. في نواب الأعمال: «+ السماع». والظاهر من كلام العلامة الفيض في الوافي كون الفعل معلوماً، حيث قال: «قد

فَإِذَا هُوَ قَدْ سَقَطَ مِنْهُ^١ شَيْءٌ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ رُدِّ عَلَيْنَا».

قَالَ^٢: فَأَتَيْنَتْهُ، فَسَلَّمَتْ^٣ عَلَيْهِ، قَالَ^٤: فَقَالَ: «مَعْلَى؟» قُلْتُ: نَعَمْ، جُعِلْتُ فِدَاكَ،

فَقَالَ لِي: «الْتِمِسْ بَيْدَكَ^٥، فَمَا وَجَدْتَ مِنْ شَيْءٍ فَأَدْفَعْهُ إِلَيَّ» فَإِذَا أَنَا بِخُبْزٍ مُنْتَشِرٍ^٦

كَثِيرٍ^٧، فَجَعَلْتُ أَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا وَجَدْتُ^٨، فَإِذَا أَنَا بِجِرَابٍ أُعْجِزُ عَنْ حَمْلِهِ مِنْ خُبْزٍ، فَقُلْتُ: ٩/٤

جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَحْمِلُهُ^٩ عَلَى رَأْسِي^{١٠}، فَقَالَ: «لَا، أَنَا أَوْلَى بِهِ مِنْكَ، وَلَكِنْ امْضِ مَعِيَ».

قَالَ: فَأَتَيْنَا ظِلَّةَ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا^{١١} نَحْنُ بِقَوْمٍ نِيَامٍ، فَجَعَلَ يَدُسُّ^{١٢} الرِّغِيفَ^{١٣}

وَالرِّغِيفَيْنِ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهِمْ^{١٤}، ثُمَّ انْصَرَفْنَا، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَغْرِفُ هَؤُلَاءِ

الْحَقُّ؟ فَقَالَ: «لَوْ عَرَفُوهُ لَوَاسَيْنَاهُمْ^{١٥} بِالذَّقَةِ - وَالدَّقَّةُ هِيَ الْمِلْحُ - إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ

وَتَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ شَيْئاً إِلَّا وَ لَهُ خَازِنٌ يَخْزُنُهُ إِلَّا الصَّدَقَةَ، فَإِنَّ الرَّبَّ يَلِيهَا بِنَفْسِهِ، وَكَانَ

رشت: أمطرت مطراً قليلاً، كأنه أخذه من الرُّش بمعنى المطر القليل، والجمع رِشاش، يقال: رُشَّتِ السماء وأرُشَّت، أي جاءت بالرشاش. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٠٦؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٠٣ (رشش).

١. في «ي»: «عنه». ٢. في التهذيب وتفسير العياشي: - «قال».

٣. في التهذيب: «وسلمت».

٤. في «ي»: بث، ببح، ببح، بر، بس، بف، والوافي والوسائل، ح ١٢٣٣١، والتهذيب وتفسير العياشي وثواب الأعمال: - «قال».

٦. في «ظ»: بث، بف، والوافي وثواب الأعمال: «منتشر».

٧. في «ي»: وثواب الأعمال: - «كثير».

٩. في التهذيب: «أحمل».

١١. في «ظ»: ي، بس، «وإذا».

١٢. في التهذيب: ويقسم. والدُّس: الإخفاء، ودفن الشيء تحت الشيء، وإدخال الشيء في الشيء بقره وقوة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١١٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٤٨ (دس).

١٣. «الرغيف»: الخبزة، والكثلة من العجين؛ من الرُّغِف، وهو جمعك العجين أو الطين تكتله بيدك، أي تجمعه بيدك مستديراً. راجع: المصباح المنير، ص ٢٣١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨٥ (رغف).

١٤. في «بح، ببح، بر، بف»: وحاشية «بث»: «آخره».

١٥. المواساة: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها الهزمة فقلت واوا تخفيفاً. راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٤ (أسا).

أَبِي إِذَا تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ وَضَعَهُ فِي يَدِ السَّائِلِ، ثُمَّ ارْتَدَّ مِنْهُ، فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ، ثُمَّ رَدَّهُ فِي يَدِ السَّائِلِ، إِنَّ صَدَقَةَ اللَّيْلِ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَمْحُو الذَّنْبَ الْعَظِيمَ، وَ تَهْوُنُ الْحِسَابَ، وَ صَدَقَةُ النَّهَارِ تُثْمِرُ^١ الْمَالَ، وَ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عليه السلام لَمَّا أَنْ^٢ مَرَّ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ، رَمَى بِقُرْصٍ مِنْ قُوْتِهِ فِي الْمَاءِ، فَقَالَ لَهُ^٣ بَعْضُ الْخَوَارِئِينَ: يَا رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا، وَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قُوْتِكَ؟^٤ قَالَ: «فَقَالَ^٥: فَعَلْتُ هَذَا لِذَاتِي تَأْكُلُهُ مِنْ ذَوَابِّ الْمَاءِ، وَ ثَوَابُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ»^٦.

٥٢- بَابٌ فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ تَزِيدُ فِي الْمَالِ

١ / ٦٠٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقْضِي الدَّيْنَ، وَ تَخْلُفُ بِالْبَرَكَةِ»^{١، ٢}.

٢ / ٦٠٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْجَهْمُ^٣ بَنُ

١. في الوافي عن بعض النسخ: «تتمني». ٢. في الوسائل، ح ١٢٣٤٨: «وأن».

٣. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «وله». ٤. في التهذيب: «وشي».

٥. في «ي، يف» والوافي: «وقال». وفي «بث، بر»: «قال».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٣٠٠، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٧٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن سعدان بن مسلم. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١١٤، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «وَصَدَقَةُ النَّهَارِ تُثْمِرُ الْمَالَ وَتَزِيدُ فِي الْعُمُرِ» وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ٢٠٠٥؛ وكتاب الزكاة، باب فضل صدقة السر، ح ٦٠٢٢ و ٦٠٢٤. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٢، ح ٩٧٧٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٩٣، ح ١٢٣١٢، من قوله: «إِنَّ صَدَقَةَ اللَّيْلِ» إلى قوله: «تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ» وفيه، ص ٣٩٩، ح ١٢٣٣١، إلى قوله: «وَتَمْحُو الذَّنْبَ الْعَظِيمَ وَ تَهْوُنُ الْحِسَابَ»؛ وفيه، ص ٤٠٨، ح ١٢٣٤٨، ملخصاً. ٧. في الوافي: «البركة».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٦، ح ٩٧٦٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٢٢٥٢؛ و ص ٤٣٥، ح ٢٤٢٣.

٩. في حاشية «بخ»: «وجه».

الْحَكَمَ الْمَدَائِنِيُّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا؛ فَإِنَّ الصَّدَقَةَ تَزِيدُ فِي الْمَالِ كَثْرَةً، وَتَصَدَّقُوا^٢ رَحِمَكُمُ اللَّهُ»^٣.

٣ / ٦٠٣. أَحْمَدُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ وَهْبَانَ، عَنْ عَمْرِو هَارُونَ بْنِ عَيْسَى، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِمُحَمَّدِ ابْنِهِ: «يَا بَنِيَّ، كَمْ فَضْلَ مَعَكَ مِنْ تِلْكَ التَّفَقُّةِ؟» قَالَ:

أَرْبَعُونَ دِينَارًا، قَالَ: «أَخْرُجْ، فَتَصَدَّقْ بِهَا» قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَعِيَ غَيْرُهَا، قَالَ: «تَصَدَّقْ^٤

بِهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخْلِفُهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ مِفْتَاحًا، وَ مِفْتَاحُ الرُّزْقِ ١٠ / ٤

الصَّدَقَةُ؛ فَتَصَدَّقْ بِهَا» فَفَعَلَ، فَمَا لَبِثَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَّا^٥ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَتَّى جَاءَهُ مِنَ

١. في «بث»، يخ، بر، جن، -: «في».

٢. في «بف» والوافي: «تَصَدَّقُوا» بدون الواو. وفي الوسائل: «تَصَدَّقُوا».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التواضع، ضمن ح ١٨٦٣؛ والأُمالي للمفيد، ص ٢٣٨، المجلس ٢٨،

ضمن ح ٢؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٤، المجلس ١، ضمن ح ١٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ٩٧٦١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٩، ح ١٢٢٥٩.

٤. هكذا في «يخ»، بر، جر، وحاشية «يخ» والوسائل. وفي «ظ»، ي، بث، يخ، بس، بف، جن، والمطبوع: + «بن

محمد». والصواب ما أثبتناه. والمراد من أحمد هو أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق، فقد روى

هو عن أبيه كتاب علي بن وهبان. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٨٢، الرقم ٤١٨.

وتوهم أن أحمد بن أبي عبدالله هو أحمد بن محمد بن خالد فيصح التعبير عنه بـ «أحمد بن محمد»، مدفوع بأن

التعبير عن الرجل بـ «أحمد بن محمد» في المقام، يوجب انصرافه إلى أحمد بن محمد المذكور في سند

الحديث الأول من الباب. وقد تقدم غير مرة أن أحمد بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن

محمد بن عيسى. فيتلقى كون السند معلقاً على ذلك السند. ويؤيد ما أشرنا إليه من الانصراف أن الخبر أورده

المجلسي في البحار، ج ٤٧، ص ٣٨، ح ٤١ نقلاً من الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، إلخ.

فتحصل أن السند معلق على سابقه، والمراد من أحمد هو أحمد بن أبي عبد الله، ويروي عنه عدة من أصحابنا.

٥. في البحار: - «يا بني».

٦. في «ي»، بر، جن، والبحار: «وتَصَدَّقْ».

٧. في «بث»، يخ، بر، بف، والوافي: «تَصَدَّقْ».

٨. هكذا في «بث»، يخ، بر، بس، بف، والوافي والبحار. وفي قليل من النسخ والمطبوع: - «إلا».

٩. في «ي»: - «عشرة أيام». وفي البحار: - «عشرة».

مَوْضِعِ أَرْبَعَةِ آلَافِ دِينَارٍ، فَقَالَ: «يَا بَنِّي، أُعْطِينَا لِلَّهِ^١ أَرْبَعِينَ دِينَاراً، فَأَعْطَانَا اللَّهُ^٢ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِينَارٍ»^٣.

٦٠٣١ / ٤. قَالَ^٤: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «اسْتَغْنَوْا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ»^٥.

٦٠٣٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَحْسَنَ عَبْدُ الصَّدَقَةِ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَحْسَنَ اللَّهُ الْخِلَافَةَ عَلَى^٦ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ».

وَقَالَ: «حُسْنُ الصَّدَقَةِ يَقْضِي^٧ الدَّيْنَ، وَيَخْلِفُ^٨ عَلَى الْبَرَكَةِ»^٩.

١. في «ي»، بث، يع، يخ، بس، جن، وحاشية «ظ، بف»: «الله».

٢. في «بر» والوافي: «- الله».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٩؛ ح ١٢٢٦٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٨، ح ٤١.

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أحمد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد - وهو البرقي - عن

علي بن حسان، عن موسى بن بكر في عددٍ من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ج ١، ص ٢٢١،

ح ١٣٢؛ ج ٢، ص ٤٦٤، ح ٤٢٩؛ ص ٤٦٨، ح ٤٥٠؛ ص ٤٧٦، ذيل ح ٤٨٢؛ ص ٤٨١، ح ٥١٠.

٥. قرب الإسناد، ص ١١٨، ح ٤١٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الجعفریات، ص ٥٧،

بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة،

ضمن ح ٦٠٠٤؛ والفتحية، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١١٢، ضمن ح ٣٣١، بسند

آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٥٢، ح ٥١؛ والتوحيد، ص ٦٨، ح ٢٤؛ وعيون الأخبار،

ج ٢، ص ٣٥، ح ٧٥، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله.

الخصال، ص ٦٢١، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن

أمير المؤمنين عليه السلام. الفتحية، ج ٢، ص ٦٦، ضمن ح ١٧٣٠، مرسلًا عن الصادق عليه السلام. وفيه، ج ٤، ص ٣٨١،

ح ٥٨٢٤؛ وتحف العقول، ص ٦٠، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي تحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١، ونهج البلاغة،

ص ٤٩٤، ح ١٣٧؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٤، مرسلًا عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٧، ذيل

ح ٩٧٦٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٧٠، ح ١٢٢٦١.

٦. في «ي»: «وفي».

٧. في «يع»: «يقضي».

٨. في «بث»، يع، «وتخلف».

٩. في «ي»: «بالبركة».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ٩٧٦٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٢٢٥٤.

٥٣- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْقَرَابَةِ^١

١ / ٦٠٣٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ

جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ وَصَلَ قَرِيبًا بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ^٢ حَجَّتَيْنِ^٣ وَ عُمْرَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ حَمَلَ^٤ عَنْ^٥ حَمِيمٍ^٦ ، يُضَاعَفُ^٧ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ صِغْفِيرَيْنِ^٨ . »

٢ / ٦٠٣٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ^٩ . »^{١٠}

١ . في حاشية «بف» : «ذي الرحم» . ٢ . في «ي» : - «الله له» .

٣ . في «بر» والوافي : «بحجتين» .

٤ . في «مرأة العقول» : «قوله ﷺ : من حمل ، أي نفقته أو دينه» .

٥ . في «بر» : «من» .

٦ . قال الجوهرى : «حميمك : قريبك الذي تهتم لأمره» . وقال ابن الأثير : «حامة الإنسان : خاصته ومن يقرب منه ، وهو الحميم أيضاً» . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٩٠٥ : النهاية ، ج ١ ، ص ٤٤٦ (حمم) .

٧ . في الوافي : «ضاعف» .

٨ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ح ٢٢٤٤ ، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٤٥٥ ، ح ٩٨٧٨ : الوسائل ، ج ٩ ، ص ٤١٢ ، ح ١٢٣٥٦ ؛ وج ١١ ، ص ١٩٨ ، ح ١٤٦١٤ .

٩ . «الكايشخ» : العدو الذي يضير لك عداوته ويطوي عليها كشحه ، أي باطنه ، والكشخ : ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ، أو الذي يطوي عنك كشحه ولا يالفك . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٩٩ : النهاية ، ج ٤ ، ص ١٧٥ (كشخ) .

١٠ . التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٠٦ ، ح ٣٠١ ، معلقًا عن الكليني . ثواب الأعمال ، ص ٨٧١ ، ح ١٨ ، عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ . الجعفریات ، ص ٥٥ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٦٨ ، ح ١٧٣٩ ،

٣٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِزْهَائِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةٍ، وَ الْقَرْضُ بِثَمَانِيَّةٍ
عَشْرًا، وَ صَلَّةُ الْإِخْوَانِ بِعِشْرِينَ، وَ صَلَّةُ الرَّجْمِ بِأَرْبَعَةٍ وَ عِشْرِينَ»^٢.

٥٤- بَابُ كِفَايَةِ الْعِيَالِ وَ التَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ

١١/٤

٣٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ الْحَسَنِ^٣
بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ^٤:
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «أَرْضَاكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَشْبَعَكُمْ عَلَى عِيَالِهِ»^٥.

﴿مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ المقنعة، ص ٢٦١، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٥، ح ٩٧٧٥؛
الوسائل، ج ٩، ص ٤١١، ح ١٢٣٥٤.﴾

١. في هامش المطبوع: «وقيل: إنَّما جعل الله جزءا الحسنة عشر أمثالها والقرض حسنة فإذا أخذ المعطي ما أعطاه
قرضاً من المقرض بقي له عند الله تسعة وقد وعده تعالى أن يضاعفها له فتصير ثمانية عشر، ووجه التفصيل
هو أنَّ الصدقة تقع في يد المحتاج وغيره والقرض لا يقع إلا في يد المحتاج غالباً».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٢، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الزكاة، باب القرض، ح ٦١٢٨ وضمن
ح ٦١٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٨، ح ١٦٩٧؛ و
تفسير القمي، ج ٢، ص ١٥٩ و ٣٥٠، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفي كلِّ المصادر
-إلا التهذيب- مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٧٣٨، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥،
ص ٥١٣، ح ٢٤٦٥؛ و ج ١٠، ص ٤٥٥، ح ٩٨٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١١، ح ١٢٣٥٥.

٣. في «بر»، ب: - «الحسن».

٤. ورد الخبر في الكافي، ضمن ح ١٤٨٣٩، عن الحسن بن محبوب، عن هلال بن عطية، عن أبي حمزة وعنوان
«هلال بن عطية» محذوف من «مالك بن عطية»، كما نوضحه في موضعه.

ثم إنَّ الخبر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨، ضمن ح ٥٨٨٤، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن
عائذ الأحمسي، عن أبي حمزة الثمالي، والظاهر زيادة «عن عائذ الأحمسي» في سند الفقيه؛ فإنَّنا لم نجد رواية
عائذ الأحمسي عن أبي حمزة في موضع.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٣٩. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨، ضمن ح ٥٨٨٤، معلقاً عن الحسن بن

٦٠٣٧ / ٢. وَ عَنْهُمَا^١، عَنِ الْحَسَنِ^٢ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: إِنَّ لِي ضَيْعَةً^٤ بِالْجَبَلِ اسْتَعْلَمْتُهَا^٥ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَةَ^٦ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَأَتَيْتُ عَلَى عِيَالِي مِنْهَا الْفَنَى دِرْهَمٍ، وَ أَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِأَلْفٍ^٧ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ. فَقَالَ^٨ أَبُو جَعْفَرٍ^٩: «إِنْ كَانَتْ^{١٠} الْأَلْفَانِ تَكْفِيهِمْ فِي جَمِيعِ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ لِسَنَتِهِمْ، فَقَدْ نَظَرْتَ لِنَفْسِكَ، وَ وَقَفْتَ لِرُشْدِكَ، وَ أَجَزْتَ نَفْسَكَ فِي حَيَاتِكَ^{١١} بِمَنْزِلَةٍ مَا يُوصِي بِهِ الْحَيُّ عِنْدَ مَوْتِهِ»^{١٢}.

٦٠٣٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١٣}، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُوسِّعَ عَلَى عِيَالِهِ كَيْلًا^{١٤} يَسْتَمْتُوا

محبوب، عن مالك بن عطية، عن عائذ الأحمسي، عن أبي حمزة الثمالي. تحف العقول، ص ٢٧٩، ضمن الحديث. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٥، ح ٩٨٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٠، ح ٢٧٨٠٦.

١. في «بخ، بر، بف»: «عنهما» بدون الواو. والضмир راجع إلى سهل بن زياد وأحمد بن محمد، كما هو واضح؛ فيكون السند معلقاً.

٢. في «بخ، بر، بف» والوسائل -: «الحسن».

٣. «الضَيْعَةُ»: العقار، وهو كل ملك ثابت له أصل، كالدار والنخل والأرض، وربما أطلق على المتاع. وقيل: الضيعة: ما منه معاش الرجل، كالصناعة والزراعة وغير ذلك. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢؛ النهاية، ج ٣، ص ١٠٨؛ المصباح المنير، ص ٣٦٦ (ضيق).

٤. في «بث» والوسائل: «أشتغلها». واستغلال الضيعة: أخذ غلتها، والغلة: الدخل الذي يحصل من الزرع والتمر واللبن والإجارة والتاج ونحو ذلك. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٥؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠٤ (غلل).

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «ي» والمطبوع: «ثلاث».

٦. في «ي»: «ألف».

٧. في «بخ» -: «في».

٨. في الوافي: «وله».

٩. في «بث»: «كان».

١٠. في «بر» -: «في حياتك».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٥، ح ٩٨٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٢، ح ٢٧٨١٢.

١٢. في «بث، بخ، بس، بف» وحاشية «بخ، جن» والوافي والوسائل والفقهاء، ج ٢: «ولله».

مَوْتَهُ وَ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^١ قَالَ: «الْأَسِيرُ عَيْنَالُ الرَّجُلِ، يَنْبَغِي^٢ لِلرَّجُلِ إِذَا زِيدَ فِي النِّعْمَةِ أَنْ يَزِيدَ أَسْرَاءَهُ فِي السَّعَةِ عَلَيْهِمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنْ قُلْنَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ، فَمَنَعَهَا أَسْرَاءَهُ، وَ جَعَلَهَا عِنْدَ فَلَانٍ، فَذَهَبَ اللَّهُ بِهَا». قَالَ مُعَمَّرٌ: وَ كَانَ فَلَانٌ حَاضِرًا^٤.

٦٠٣٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الرِّبِيعِ بْنِ يَزِيدَ^٥، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى^٦، وَ ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»^٧.

٦٠٤٠ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

١. الإنسان (٧٦): ٨.

٣. في الوسائل - «للرجل».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٢، ح ٥٨٦٧؛ والأماشي للصدوق، ص ٤٤٢، المجلس ٦٨، ح ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، ح ٤٩١٠، مرسلًا عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كَلِّ المصادر من قوله: «الأسير عيال الرجل» مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٢، مرسلًا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٦، ح ٩٨٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٠، ح ٢٧٨٠٥، إلى قوله: «أن يزيد أسراؤه في السعة عليهم».

٥. في «ي»: «أبي الربيع بن يزيد».

٦. «اليد العليا»: المتعقبة، أو المنفقة. السفلى: السائلة. وقيل: العليا: المعطية. والسفلى: الأخذة. وقيل: السفلى: المانعة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٨٦ (علا).

٧. الكافي، كتاب الزكاة، باب الإيثار، ذيل ح ٦٠٧١، بسند آخر. وفيه، باب فضل المعروف، ح ٦٠٩٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله و آخره. المؤمن، ص ٤٤، ذيل ح ١٠٢، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٥٧٦٣؛ و تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩١، ضمن الحديث؛ والاختصاص، ص ٣٤٢، ضمن الحديث، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية هكذا: «اليد العليا خير من اليد السفلى». الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٨٨، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله و آخره. تحف العقول، ص ٢٨٠؛ ضمن الحديث عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٧، ح ٩٨٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٢، ح ٢٧٨١٣.

عَنِ الرُّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «صَاحِبُ النِّعْمَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوَسُّعُ^١ عَلَى^٢ عِيَالِهِ»^٣.

١٢/٤ ٦٠٤١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ بِشَهْوَةٍ
أَهْلِيهِ، وَ الْمُنَافِقُ يَأْكُلُ أَهْلَهُ بِشَهْوَتِهِ»^٥.

٦٠٤٢ / ٧. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ^٧، عَنْ أَبِيهِ:
أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سُئِلَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُوتُ عِيَالَهُ^٨ قُوتًا مَعْرُوفًا؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ النَّفْسَ إِذَا عَرَفَتْ قُوتَهَا قَبِعَتْ بِهِ، وَ نَبَتْ عَلَيْهِ اللَّحْمَ»^٩.
٦٠٤٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضَيِّعَ مَنْ يَعُولُهُ»^{١٠}.
٦٠٤٤ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْخَزَرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَرَابٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ^{١٢} مَنْ أَلْقَى

١. في «بر»: «التوسع».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن».

٣. تحف العقول، ص ٤٤٢. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٧، ح ٩٨٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٠، ح ٢٧٨٠٧.

٤. في «بح» وحاشية «جن» والوسائل: «عِيَالِهِ».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٧، ح ٩٨٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٢، ح ٢٧٨١٤.

٦. السند معلق على سند الحديث الخامس. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧. في «جن»: «- علي».

٨. في «بث»، بخ، بف، والوافي: «أَهْلِهِ».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٧، ح ٩٨٣٤.

١٠. في «ظ»، بح، والفقيه: «يعول».

١١. الجعفریات، ص ١٦٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائهم عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٢٩، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٧، ح ٩٨٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٢، ح ٢٧٨١٥.

١٢. في الكافي، ح ٨٣٦٢، التهذيب وتحف العقول: «- ملعون».

كَلَهُ^١ عَلَى النَّاسِ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ ضَيَّعَ مَنْ يَعُولُ^٢،^٣

١٠/٦٠٤٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَنَبِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «لَأَنْ أُدْخَلَ السُّوقَ وَمَعِيَ ذَرَاهِمُ^٤ أُنْتَابُ بِهِ^٥ لِعِيَالِي لَحْمًا^٦ وَ قَدْ قَرِمُوا^٧، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُغْتِقَ نَسَمَةً^٨»^٩.

١١/٦٠٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِذَا أَضْبَحَ، خَرَجَ غَادِيًا فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ تَذْهَبُ؟ فَقَالَ: أَتَصَدَّقُ لِعِيَالِي^{١١}، قِيلَ

١. «الكل»: النقل من كل ما يتكلف. العيال: العيال. وقال العلامة المجلسي: «وقوله عليه السلام: كَلَهُ، أي فوت نفسه أو عياله أو الأعم». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨١١؛ النهاية، ج ٤، ص ١٩٨ (كلل).
٢. في «بف»: «يعوله».

٣. الكافي، كتاب المعيشة، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة، ح ٨٣٦٢. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٧، ح ٩٠٢، معلقاً عن أحمد بن أبي عبدالله. تحف العقول، ص ٣٧، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلها إلى قوله: «ألقي كَلَهُ على الناس». الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٣٠، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٥٥٥، ح ٤٩٠٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين وردت هذه الفقرة: «معلون ملعون من ضيَّع من يعول». والوافي، ج ١٠، ص ٤٣٨، ح ٩٨٣٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٣، ح ٢٧٨١٦.

٤. في «بث، يخ، بر، بف» والوسائل: «درهم». ٥. في «يخ، بر، بس»: «بها».

٦. في «يخ» والوسائل: «لحماً لعيالي».

٧. في «يخ، بر» وحاشية «ظ» بف، والبحار: «+ وإليه». والقزم - بالتحريك -: شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عليه؛ يقال: قَرِمْتُ إلى اللحم، إذا اشتهيته، وحكى بعضهم فيه: قَرِمْتَهُ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٠٩؛ النهاية، ج ٤، ص ٤٩ (قرم).

٨. «النسمة»: الإنسان، والنفس، والروح. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٨، ح ٩٨٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٣، ح ٢٧٨١٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٦٦، ح ٣١.

١٠. في «يخ، بر، بف» -: «بن إبراهيم».

١١. في الوافي: «أَتَصَدَّقُ لِعِيَالِي؛ يعني أخذ الصدقة من الله لهم وأتقبلها لأجلهم».

لَهُ: أ تَتَصَدَّقُ ؟ قَالَ: مَنْ طَلَبَ الْخَلَالَ، فَهُوَ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - صَدَقَهُ عَلَيْهِ^٢.

١٢ / ٦٠٤٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى،

عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْخُذُ بِأَدَبِ اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ، إِذَا وَسَّعَ عَلَيْهِ اتَّسَعَ، وَإِذَا أَمْسَكَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ»^٣.

١٣ / ٦٠٤٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُزَارِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ: ١٣ / ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ الْقَيْمَ عَلَى عِيَالِهِ»^٤.

١٤ / ٦٠٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَاسِرِ الْخَادِمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ يَقُولُ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ قُوْتِ عِيَالِهِ فِي الشَّتَاءِ،

وَيَزِيدَ فِي وَقُودِهِمْ»^٥.

١. في «بر» وبف» والوافي: «ومن».

٢. في «بح»: «عليه صدقة».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٨، ح ٩٨٣٨؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٦٧، ح ٢٢٠٠٤؛ البحار، ج ٤٦، ص ٦٧، ح ٣٢.

٤. في «ظ» بث، «بح» والوسائل: «بأداب». وفي «ى»: «بإذن».

٥. في «ظ» بث، «بح» والوسائل وتحف العقول: «والله».

٦. في «بح» وحاشية «بث» جن» والوسائل وتحف العقول: «عنه».

٧. تحف العقول، ص ٥٢، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٩، ح ٩٨٣٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٠، ح ٢٧٨٠٨.

٨. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٢٨، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٩، ح ٩٨٤٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٣، ح ٢٧٨١٨.

٩. هكذا في «ى» بث، «بح» بر، بس، بف، جر، جن» والوسائل. وفي «ظ» بخ» والمطبوع والوافي: «عن أبيه».

والظاهر أنَّ الصواب ما أئبنتاه، كما تقدَّم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٣٢٢٣، فلاحظ.

١٠. «الوقود» بالفتح: الحطب. وبالضم: الاتقاد، أي الاشتعال. وقيل: «الوقود»: ما توقد به النار، وكلُّ ما أوقدت به فهو وقود. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٥٣؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦٥-٤٦٦ (وقد).

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٩، ح ٩٨٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤١، ح ٢٧٨٠٩.

٥٥- بَابُ مَنْ يَلْزَمُ نَفَقَتَهُ

٦٠٥٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ ^٢الَّذِي أَجْبَزَ ^٣عَلَيْهِ وَ تَلْزَمُنِي ^٤نَفَقَتُهُ؟
قَالَ ^٥: «الْوَالِدَانِ، وَالْوَلَدُ، وَالزَّوْجَةُ» ^٦.

٦٠٥١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِبَيْتَيْمٍ، فَقَالَ:

خُذُوا بِنَفَقَتِهِ أَقْرَبَ النَّاسِ مِنْهُ ^٩ مِنَ الْعَشِيرَةِ كَمَا يَأْكُلُ مِيرَاثَهُ» ^{١٠}.

١. في «بخ»: «تلزم». وفي «جن» بالياء والياء معاً.

٢. في الوافي: «+ ذا».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «جن» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي «جن» والمطبوع: «أحتز».

٤. في «ظ»، «بث»، «بر»، «بس»، «بف» والوافي والتهذيب: «ويلزمني».

٥. في «بخ»، «بر»، «بف» والوافي: «فقال».

٦. في الفقيه: «+ والوارث الصغير؛ يعني الأخ وابن الأخ وغيره».

وفي «مرآة العقول» ج ١٦، ص ١٣٩: «ذهب الأصحاب إلى انسحاب هذا الحكم للأباء وإن علوا، والأولاد وإن نزلوا، ومن حيث الدليل لا يخلو من نظر».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ٨١٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٤٤؛ والخصال، ص ٢٤٧، باب الأربعة، ح ١٠٩، بسند آخر عن عبدالله بن المغيرة. الفقيه، ج ٣، ص ١٠٥، ح ٣٤٢٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٣، ح ٩٨٤٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٥، ح ٢٧٧٦١.

٨. في «بر»: «- بن إبراهيم».

٩. في «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «إليه».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ٨١٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٤، ح ١٤٧، بسندهما عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٤، ح ٩٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٦، ح ٢٧٧٦٢.

٣/٦٠٥٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ^٢ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ يَلْزَمُ الرَّجُلَ مِنْ قَرَابَتِهِ^٥ مِمَّنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ؟
قَالَ: «الْوَالِدَانِ، وَالْوَلَدُ، وَالزَّوْجَةُ»^٦.

٥٦- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ لَا تَعْرِفُهُ^٧

١/٦٠٥٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ سَلِيدِ

الصَّبْرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨: أَطْعِمُ سَائِلًا لَا أَعْرِفُهُ مُسْلِمًا؟

فَقَالَ^٩: «نَعَمْ، أُعْطِ مَنْ لَا تَعْرِفُهُ بُولَايَةً وَلَا عَدَاوَةً لِلْحَقِّ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^{١٠} وَلَا تَطْعِمِ مَنْ نَصَبَ^{١١} لِشَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ، أَوْ دَعَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ

١. ليس سهل بن زياد من مشايخ الكليني، ولم يتقدم في الباب ما يصلح أن يكون هذا السند معلقاً عليه، اللهم إلا أن يكون هذا النحو من ذكر السند لوضوح طريق الكليني إلى سهل بن زياد وهو «عدة من أصحابنا» في أكثر من الثمانين بالنسبة إلى المائة في أسناد سهل بن زياد.

٢. في الوسائل: «وعن».

٣. في «بخ، بر، بف»: «علاء بدل «العلاء بن رزِين».

٤. في «بث»: «القرابة».

٥. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب تفضيل القرابة في الزكاة...، ح ٥٩٢٣؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٤٩ و ١٥٠؛ وص ١٠٠، ح ٢٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٣، ح ١٠٠. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٥، ح ٩٨٥٠. الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٦، ح ٢٧٧٦٣.

٦. في «بخ»: «لا يعرف». وفي «بخ»: «لا يعرفه».

٧. في «ظ، بح» والوسائل والبحار وتفسير العياشي: «قال».

٨. البقرة (٢): ٨٣.

٩. «النَّصَب»: المعادة، يقال: نَصَبَ فلان لفلان نَصْباً: إذا قصد له وعاداه وتجرد له. راجع: الصحاح، ج ١،

ص ٢٢٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٦١ (نصب).

الْبَاطِلُ»^١.

١٤/٤ ٦٠٥٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ^٢ التُّوفَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّائِلِ يَسْأَلُ^٣، وَ لَا يَذَرُ مَا هُوَ؟ فَقَالَ^٤: «أَعْطِ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ الرَّحْمَةُ فِي قَلْبِكَ^٥، وَقَالَ^٦: «أَعْطِ^٧ دُونَ الدَّرْهِمِ. قُلْتُ^٨: أَكْثَرَ مَا يُعْطَى؟ قَالَ: «أَرْبَعَةُ دَوَانِيقَ^٩»^{١٠}.

٥٧- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي وَ أَهْلِ السَّوَادِ

٦٠٥٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ أَوْ

١ . التهذيب، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٦، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٤، عن حرير، عن برير، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٥، ح ٩٧٧٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٤، ح ١٢٣٦٣.

٢ . في التهذيب: «عن». ولكنه لم يرد في بعض نسخه المعتمدة، وهو الظاهر. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٤، الرقم ٥٨٥. ٣ . في «بر»: «بليل».

٤ . هكذا في «بح، بر، بف» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥ . في «بح» والوسائل والتهذيب: «في قلبك له الرحمة». وفي «بخ، بر، بف» والوافي والفقهاء: «في قلبك الرحمة له». ٦ . في «بح» والوافي والوسائل: «فقال».

٧ . في «بخ، بر، بف»: «ما». وفي الوافي: «أعطه ما».

٨ . في التهذيب: «فقلت».

٩ . «دوانيق»: جمع دائق، وهو - بكسر النون وفتحها - سدس الدرهم والدينار. وقال الفيومي: «الدائق: معزب وهو سدس درهم، وهو عند اليونان حبة خرنوب؛ لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب، والدائق الإسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب؛ فإن الدرهم الإسلامي ست عشرة حبة خرنوب». راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٠٥، المصباح المنير، ص ٢٠١ (دق).

١٠ . التهذيب، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٣، مرسلًا مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٦، ح ٩٧٧٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٤، ح ١٢٣٦٤.

١١ . في «بح»: «أهل».

غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَذَائِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّدَقَةِ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي وَالسَّوَادِ؟

فَقَالَ^٢: «تَصَدَّقُ^٣ عَلَى الصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ وَالزَّمْنِيِّ وَالضُّعْفَاءِ وَالشُّيُوخِ وَكَانَ

يَنْهَى عَنْ أَوْلِيكَ الْجَمَانِيِّينَ^٥، يَعْنِي أَصْحَابَ الشُّعُورِ^٦.

٦٠٥٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَابِ،

١. في «بر» والوافي: -«والسواد». ٢. في «بث، بخ، بر» والوافي: «قال».

٣. في الوافي: «تصرف».

٤. هكذا في «بر، بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الزمناء». والزمانة: آفة في الحيوانات. وقيل: هو المرض الذي يدوم زماناً، فهو زَمِنٌ، والجمع: زَمْنِيٌّ؛ لأنه جنس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون، فطابق باب فِعِل الذي بمعنى مفعول، وتكسره على هذا البناء نحو جريح وجرحى. وقال صدر المتألهين: «هي آفة في الإنسان بل في الحيوان، أو في عضو منه يمنعه عن الحركة، كالفالج واللغوة والبرص وغيرها». راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٩؛ المصباح المنير، ص ٢٥٦ (زمن)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٠٧.

٥. في «بث، بس، جن» والوسائل: «الجمانين». وفي الوافي: «الجمانين». وقال الطريحي: «قيل: الجمانين، كأنه فُعَال من الجمن للنسبة إليها؛ فَإِنَّ فُعَالاً قد يكون للنسبة، كجبار؛ لكثرة القردان فيهم»، وظاهره تخفيف الميم، وقرأ العلامة الفيض: الجمانين - بتشديد الميم وبالياءين مع شد أولاهما - وقال: «الجُمَّة: من شعر الرأس - بالضمة - والتشديد - ما سقط على المنكبين، ويقال للرجل الطويل الجُمَّة: جَمَانِيٌّ بالنون على غير قياس، ولعلمهم يومئذ كانوا طائفة معروفة، وهذا ما تساعده اللغة أيضاً كما نقل عنها العلامة المجلسي. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٠٠؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٠ (جعم)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ١٤١.

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٧، ح ٩٧٨٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٥، ح ١٢٣٦٥.

٧. في «بخ» -: «بن محمد».

ثم إنَّ السند معلقٌ على سابقة. ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد كتاب علي بن الصلت، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧٩، الرقم ٣٧٥-٣٧٧. والمراد من أحمد بن محمد في أسناد الأحاديث (١ إلى ٣) هو أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد روى أحمد بن محمد عن محمد بن علي في سند الحديث ٣. ومحمد بن علي هو محمد بن علي أبو سمينة الكوفي الذي أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، وقد روى عنه أحمد بن محمد بن خالد - بمختلف عناوينه - في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤-٤٠٥؛ و ص ٤١٤-٤١٥؛ و ص ٦٤٢-٦٤٣.

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعْطِ الْكَبِيرَ وَ الْكَبِيرَةَ، وَ الصَّغِيرَ وَ الصَّغِيرَةَ، وَ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ فِي قَلْبِكَ رَحْمَةٌ^١، وَ إِيَّاكَ وَ كُلَّ^٢، وَ قَالَ بِيَدِهِ^٣ وَ هَزَّهَا^٤».

٦٠٥٧ / ٣. أَخْبَدَ بَنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَهْلَ السَّوَادِ^٦ يَفْتَحِمُونَ عَلَيْنَا^٧، وَ فِيهِمُ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسُ، فَتَنْصَدِّقُ^٨ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ^٩: «نَعَمْ»^{١٠}.

٥٨- بَابُ كَرَاهِيَةِ^{١٢} رَدِّ السَّائِلِ

١٥/٤

٦٠٥٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

١. في «ظ، بخ، بر، بس، بف» وحاشية «بث» والوافي: «رقه». وفي «ي» وحاشية «ظ» والوسائل: «أففة». وفي «بع»:- «رحمة».

٢. في هامش الطبعة الحجرية: «المضاف إليه للكل محذوف مدلولاً إليه بإشارة اليد، أي وقوله: قال بيده وهزها، أي أشار بيده وحركها».

٣. في «بع» وحاشية «بث، جن»: «بيدها».

٤. في «بث، بع، بخ»: «فهزها».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٧؛ ح ٩٧٨٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٥، ح ١٢٣٦٦.

٦. السند معلق، كسابقه.

٧. في «بع» وحاشية «ظ، جن» والوسائل: «البوادي».

٨. «يفتحمون علينا» أي يردون ويدخلون علينا. والافتحام: هو الرمي بالنفس في أمر من غير روية وتثبت. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٨؛ لسان العرب، ١٢، ص ٤٦٢ (قحم).

٩. في «بث، بع»: «فيتصدق». وفي «بخ، جن»: «فتصدق».

١٠. في «بث، بع، بر، بف» والوافي والوسائل: «قال».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٨؛ ح ٩٧٨٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٥، ح ١٢٣٦٧.

١٢. في «بع»: «كراهية».

أَبِي زَيَْادٍ السُّكُونِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْطَعُوا عَلَى السَّائِلِ مَسْأَلَتَهُ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ، مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»^١.

٦٠٥٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَعْطِ السَّائِلَ وَلَوْ كَانَ^٣ عَلَى ظَهْرِ فَرَسٍ»^٤.

٦٠٦٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنِ الْوَصَّافِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ^٥ فِيمَا نَاجَى^٦ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مُوسَى عليه السلام قَالَ: يَا مُوسَى، أَكْرِمِ السَّائِلَ بِبَذْلِ يَسِيرٍ، أَوْ بِرَدِّ جَمِيلٍ؛ لِأَنَّهُ^٧ يَأْتِيكَ مَنْ لَيْسَ بِإِنْسٍ^٨ وَلَا جَانٍّ مَلَائِكَةٌ مِنْ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَنِ يَبْلُغُونَكَ^٩ فِيمَا خَوَّلَتْكَ^{١٠}، وَيَسْأَلُونَكَ

١. التهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣٢٠، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٥٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، من قوله: «فلولا أن المساكين». الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٧٤٦، مراسلاً عن رسول الله ﷺ الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٩، ح ٩٧٨٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٨، ح ١٢٣٧٣.

٢. في «بر» - «بن محمد».

٣. في «بر» والفقيه - «كان». وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ١٤٢: «قوله عليه السلام: ولو كان، أي السائل راكباً على فرس؛ فإن ركوبه لا يمنح العطاء. وفي بعض الروايات: ولو على ظهر فرس، فيحتمل أن يكون المراد: ولو كان المسؤول راكباً؛ فإنه قل ما يتيسر في تلك الحالة شيء يعطيه. أو المعنى: ولو لم يكن معك غير الفرس الذي أنت راكبه فلا تردّه وأعطه الفرس. وعلى نسخة «كان» يحتمل هذا الوجه على الالتفات، لكنه بعيد».

٤. الشهيد، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٧٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٩، ح ٩٧٨٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٧، ح ١٢٣٧١.

٥. في «ي» - «كان».

٦. في «ي» - «كان».

٧. في الوافي: «وأن».

٨. في الوافي: «بأنس».

٩. في «ظ»، ي، بث، بح، بس، بف، جن: «يسألونك».

١٠. التخويل: التملك والإعطاء. وقيل: هو الإعطاء تفضلاً. والتخول: ما أعطاك الله تعالى من النعم. راجع: ١١.

عَمَّا^١ نَوَلْتِكَ^٢، فَانْظُرْ كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ يَا ابْنَ عِمْرَانَ^٣.

٦٠٦١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٤ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ:

حَضَرْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ^٥ يَوْمًا جِئْنَا صَلَّى الْغَدَاةَ، فَإِذَا سَائِلٌ بِالْبَابِ^٦، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥: «أَعْطُوا السَّائِلَ، وَ لَا تَزِدُّوْا سَائِلًا»^٧.

٦٠٦٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَيُّمَنْ بْنِ مُخَرِّزٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ^٩ زَيْدِ الشُّحَّامِ:

١. لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣١٧ (خول).

٢. في «ظ، بح، ب، ير، بف» وحاشية «بث» والبحار: «فيما».

٣. التنزيل: الإعطاء. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٨٣ (نول).

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٤، معلقاً عن الوصافي. قرب الإسناد، ص ٩٦، ح ٣٢٦؛ و ص ١٤٨، ح ٥٣٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^٥ عن رسول الله^٦، من دون نسبة مناجاة الله عز وجل لموسى^٧. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨٢٣، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٩٠، ضمن مناجاة الله عز وجل لموسى^٨، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٠، ح ٩٧٨٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٩، ح ١٢٣٧٧؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٩٠، ح ٤٣.

٥. في «بغ، بر، بف» -: «الحسن».

٦. في «بر» وحاشية «بح»: «من الباب».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٤١١، ح ٩٧٨٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٠، ح ١٢٣٧٩؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٧، ح ١٠٣.

٨. روى أحمد بن أبي عبد الله عن إسماعيل بن مهران مباشرة في كثير من الأسناد، ولم نجد توسط والده بينهما إلا في ثلاثة أسناد هذا أحدها، وأما الآخران، فورد أحدهما في المحاسن، ص ٣٠٥، ح ١٦. وثانيهما مذكور في مشيخة الفقيه، وهو طريقه إلى إسماعيل بن مهران - ص ٥٣١. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٧ و ص ٦٣٣ - ٦٣٤.

هذا، وما ورد في مشيخة الفقيه طريقاً إلى خطبة فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - في معنى ذلك المذكورة في الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٧، ح ٤٩٤٠. لكن الخطبة ذكرها الصدوق في علل الشرائع، ص ٢٤٨، ح ٣ بنفس السند المذكور في المشيخة عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن إسماعيل بن مهران. فعليه، لا يبعد القول بزيادة «عن أبيه» في ما نحن فيه وسند المحاسن.

٩. في البحار: - «أبي أسامة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «مَا مَنَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَائِلًا قَطُّ؛ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ
أَعْطَى، وَإِلَّا قَالَ: يَأْتِي اللَّهُ بِهِ»^٢.

٦٠٦٣ / ٦. أَخْمَدُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَمَرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَزِدُّوا السَّائِلَ، وَلَوْ بِظُلْفٍ^٣
مُخْتَرِقٍ»^٤.

٥٩- بَابُ قَدْرِ مَا يُعْطَى السَّائِلُ

١٦/٤

٦٠٦٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ،

١. في «بخ، بر، بف» والوافي والوسائل: - «قال».

٢. في «ظ»: «إذا».

٣. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٩٩٠، بسند آخر. الوافي، ج ١٠، ص ٤١١، ح ٩٧٩٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٨، ح ١٢٣٧٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨٤.

٤. هكذا في «جر» والوسائل. وفي «بر»: «علي». وفي «ظ، ي، بخ، بس، بف، جن» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والمراد من أحمد، هو أحمد بن أبي عبدالله المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو عن أبيه كتاب هارون بن الجهم، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٤. وأحمد بن أبي عبدالله وإن كان متحداً مع أحمد بن محمد بن خالد فيصح التعبير عنه بـ «أحمد بن محمد»، لكن المناسب في المقام - وهو كون السند معلقاً - التعبير بما هو يوافق العنوان المتقدم، أو يكون مختصراً عنه، كما هو مرسوم في كثير من الأسناد المعلقة والمطلون أن «بن محمد» كانت عبارة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرجت في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطها منه. وأما ما ورد في «بر» من «علي» بدل «أحمد» فلا يبعد كونه محرفاً من «عنه».

٥. «الظلف» للبرق والغنم كالحافر للفرس والبغل، والخف للبعير. وقيل: الظلف للبقرة والشاة والظبي وشبهها بمنزلة القدم لنا. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١١١ (ظلف).

٦. في «ظ»: «محرق». وفي «بر»: «مجترف». وفي الوسائل: «محرق».

٧. الجعفریات، ص ٥٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤١١، ح ٩٧٩١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٩، ح ١٢٣٧٦.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَجَاءَهُ^١ سَائِلٌ^٢، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ^٣ آخَرُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ^٤ آخَرُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ^٥ آخَرُ، فَقَالَ: «يَسَعُ^٦ اللَّهُ عَلَيْكَ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ شَاءَ أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهَا^٧ إِلَّا وَضَعَهَا فِي حَقٍّ، لَفَعَلَ، فَيَبْقَى لَا مَالَ لَهُ، فَيَكُونُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ يَرُدُّ دَعَاؤُهُمْ».

قُلْتُ: مَنْ هُمْ؟

قَالَ: «أَخَذَهُمْ رَجُلٌ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَأَنْفَقَهُ فِي وَجْهِهِ^٨، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ ارْزُقْنِي، فَيَقَالَ^٩ لَهُ^{١٠}: «أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ سَبِيلًا إِلَى طَلَبِ الرِّزْقِ^{١١}؟»^{١٢}.

١. في «ي، بر، بف»: «فجاء». ٢. في «ي»: «السائل».

٣. في «ي، بث، بر، بف» والوافي: «جاء». ٤. في «بث، بر، بف» والوافي: «جاء».

٥. في «بث، بر، بف» والوافي: «جاء». ٦. في «ظ، ي، يخ، بس»: «فأعطاه، ثم جاءه آخر».

٧. في «بر»: «فيسع». وفي الوسائل، ح ١٢٣٨٣ والفقيه: «وسع».

٨. في «ظ» والفقيه: «شيئاً». وفي «بر»: «منها».

٩. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بس، بف، جن» والوافي والوسائل. وفي «بر» والمطبوع: «في غير وجهه».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فقال».

١١. في «يخ، بر، بف»: «وله».

١٢. في هامش الطبعة الحجرية: «قوله: ألم أجعل لك سبيلاً إلخ، لعل في هذا سقطاً وقع سهواً من قلم الناسخ، أو اشتباهاً منه للتماثل بين الكلمات؛ لعدم مطابقة الجواب مع السؤال، والصواب ما رواه رئيس المحدثين في الفقيه وهو ذكر ما ترك في هذا الحديث، وفي الفقيه هكذا: ... وفيه دلالة على ما ذكرناه من الترك من أن المذكور في هذا الكتاب هو جواب سؤال من جلس في بيته ولا يسعى في طلب الرزق. ويمكن أن يبنى الكلام على عدم الترك ويقال في تطبيق الجواب للسؤال: إنه تعالى لما رزقه وأنه أنفقه وضيّعه، وكله إلى نفسه فكأنه قال متهاوناً به: إنني جعلت لك سبيلاً إلى طلب الرزق فاطلبه من سبيله ولأي شيء تطلبه مني؟ فيرد دعاءه، فليتأمل».

١٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب من لا تستجاب دعوته، ح ٣٢٤٩، بسنده عن عبدالله بن سنان، من قوله: «فيكون

٦٠٦٥ / ٢. وَ عَنْهُ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي السُّؤَالِ: «أَطْعِمُوا ثَلَاثَةً»^٣، وَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَزْدَادُوا، فَازْدَادُوا، وَإِلَّا فَقَدْ أَذَيْتُمْ حَقَّ يَوْمِكُمْ»^٤.

٦٠- بَابُ دُعَاءِ السَّائِلِ

٦٠٦٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ وَ غَيْرِهِ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

إِذَا أُغْطِيتُمُوهُمْ فَلَقْنُوهُمْ الدُّعَاءَ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ^٦ لَهُمْ^٧، وَ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ^٨.

٦٠٦٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ:

١. من الثلاثة مع اختلاف يسير وزيادة. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٧٤٧، معلقاً عن الوليد بن صبيح، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٢، ح ٩٧٩٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢١، ح ١٢٣٨٣؛ و ص ٤٦٠، ح ١٢٤٩٨.

٢. في «بخ، بر، بف»: «عنه» بدون الواو. ٢. في «بخ، بر» والوسائل: «- بن محمد».

٣. في «ث» والوسائل والفقيه: «الثلاثة».

٤. هكذا في «ث، بخ، بر، بس، بف، جن» والوافي والوسائل والفقيه. وفي «ظ، ي، بح» والمطبوع: «إن» بدون الواو.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٧٤٨، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٢، ح ٩٧٩٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٢، ح ١٢٣٨٤. ٦. في «ظ»: «أحمد بن محمد أبي عبد الله».

٧. في «بخ» والوسائل والفقيه: «- الدعاء». ٨. في الوافي: «لهم الدعاء».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٧٤٩، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٥، ح ٩٨٠٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٤، ح ١٢٣٩٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ جَزَى الْمَغْرُوفُ عَلَى ثَمَانِينَ كَفًّا، لَأَجْرُوا^١ كُلَّهُمْ فِيهِ^٢ ١٨/٤
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ صَاحِبُهُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا^٣».

٣ / ٦٠٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ

بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الدَّرَاهِمَ يَقْسِمُهَا^٤، قَالَ: «يَجْزِي^٥ لَهُ^٦ مَا

يَجْزِي^٧ لِمُعْطِي، وَ لَا يَنْقُصُ^٨ الْمُعْطِي مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا^٩»^{١٠}.

٦٢- بَابُ الْإِيْتَارِ

١ / ٦٠٧١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^{١١}، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،

عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا قُوْتُ يَوْمِهِ، أَوْ يَغْطِفُ^{١٢} مَنْ عِنْدَهُ

قُوْتُ يَوْمِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ، وَ يَغْطِفُ^{١٣} مَنْ عِنْدَهُ قُوْتُ شَهْرٍ عَلَى مَنْ دُونَهُ،

١. في الوسائل: «لأوجروا».

٢. في «بح»: «فيه».

٣. في الوافي: «شيء».

٤. ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٤، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، ذيل ح ١٧٥٠، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٩٤٦٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٥، ح ١٢٣٩٧.

٥. في «ث»، «بخ»، «بر»، «يف»، «والوافي»: «ليقسمها». ٦. في «بر»: «يجزى».

٧. في «ظ»، «ث»، «بخ»، «بر»، «يف»، «والوسائل»: «مثل». وفي «ي»: «-»؛ «وله».

٨. في «بر»: «ما يجزى». ٩. في «بر»: «ولا ينتقص».

١٠. في الوافي: «شيء».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٦٩، صدر ح ١٧٥٠، مرسلاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٩٤٦٢؛ الوسائل،

ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٢٠٢٠. ١٢. في «بخ»: «-»؛ «بن خالد».

١٣. في «بس»: «أو يعطى».

وَالسَّنَّةُ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، أَمْ ذَلِكَ كُلُّهُ الْكَفَافُ الَّذِي لَا يَلَامُ عَلَيْهِ؟^٢

فَقَالَ: «هُوَ أَمْرٌ إِنْ أَفْضَلَكُمْ فِيهِ أَخْرَضَكُمْ عَلَى الرَّغْبَةِ وَالْأَثَرَةِ^٣ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»^٤ وَالْأَمْرُ الْآخَرُ لَا يَلَامُ عَلَى الْكَفَافِ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى^٥، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»^٦.

٦٠٧٢ / ٢. قَالَ^٧: وَحَدَّثَنَا^٨ بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ بُنْدَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

سُوَيْدِ السَّائِي:

١. في «بر، بف»: «فالسنة».

٢. في الوافي: «يستفاد من قول السائل: الكفاف الذي لا يلام عليه، أن عدم ورود الملامة على ادخار الكفاف كان أمراً معهوداً عنده، ويأتي الحديث فيه في باب التوسيع على العيال، وحاصل جواب الإمام عليه السلام أن الإيثار بالكفاف على النفس أولى من ادخاره، وأما الإيثار به على العيال فلا، بل الادخار خير منه، وذلك لأن الإنفاق على العيال إعطاء، وكما أن الإيثار عليهم إعطاء، وأحد الإعطائين أولى بالبدء من الآخر. أو نقول: الإنفاق على العيال إعطاء، وهو خير من الأخذ، فلولم يدخر لهم فرتما يحتاج إلى الأخذ، واكتفى عليه السلام في بيان ذلك كله بذكر الحديث النبوي صلى الله عليه وآله، ومعناه أن يد المعطي خير من يد الأخذ إلا أن أدب الإعطاء أن يبدأ بالعيال، فإن فضل منهم شيء أعطى غيرهم. والخصامة: الحاجة».

٣. «الأثرة» بالتحريك: الاسم من أثر يؤثر إيثاراً، إذا أعطى وفُضِّل. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ المصباح المنير، ص ٤ (أثر).

٤. الحشر (٥٩): ٩.

٥. «اليد العليا»: المتعققة، أو المنفقة؛ والسفلى: السائلة. وقيل: العليا: المعطية؛ والسفلى: الأخذ. وقيل: السفلى: المانعة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٨٦ (علا).

٦. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل المعروف، ح ٦٠٩٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٨٨، مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما من قوله: «لا يلام على الكفاف» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. المؤمن، ص ٤٤، ح ١٠٢، مرسل عن دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب كفاية العيال والتوسع عليهم، ح ٦٠٣٩ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٥، ح ٩٧٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣١، ح ١٢٤١١.

٧. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أحمد بن محمد بن محمد بن خالد.

٨. في «بر»: «حدَّثنا» بدون الواو.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: «أَوْصِنِي، فَقَالَ: «أَمْرُكَ بِتَقْوَى اللَّهِ» ثُمَّ سَكَتَ.

فَشَكَّوْتُ إِلَيْهِ قَلَّةَ ذَاتِ يَدَيَّ، وَ قُلْتُ: وَاللَّهِ، لَقَدْ عَرِيتُ حَتَّى بَلَغَ^٣ مِنْ عُزَيْتِي^٤ أَنْ أَبَا فَلَانٍ نَزَعَ ثَوْبَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ، وَكَسَانِيهِمَا^٥.
فَقَالَ: «صُمْ، وَ تَصَدَّقْ».

قُلْتُ: أَتَصَدَّقُ مِمَّا^٦ وَصَلَنِي بِهِ إِخْوَانِي وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا.

قَالَ: «تَصَدَّقْ بِمَا رَزَقَكَ اللَّهُ وَلَوْ أَثَرْتُ عَلَى نَفْسِكَ»^٧.

٣/٦٠٧٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ^٨، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جن» والوافي والوسائل. وفي «ظ» والمطبوع: «- موسى».

وعلي بن سويد السائي من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام، روى عنه في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٠٢-٣٠٣.

٢. في «بر»: «- وله».

٣. في «ي»: «بلغت».

٤. في «بخ» والوسائل، ح ١٢٤١٢: «عربي».

٥. في «بث، بح، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١٢٤١٢: «فكسانيهما».

٦. في «بح»: «بما».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٦، ح ٩٧٩٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣١، ح ١٢٤١٢؛ وفيه، ج ١٠، ص ٤٠٨، ح ١٣٧١٧، قطعة منه.

٨. الخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٦ بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن سماعة بن مهران، عن أبيه، عن أبي بصير. لكن الخبر أورده المجلسي في البحار، ج ٩٣، ص ١٧٨، ح ١٥، نقلاً من ثواب الأعمال وفيه: «محمد بن سماعة عن أبي بصير».

والظاهر وقوع الخلل في سند ثواب الأعمال؛ فإنَّ محمد بن سماعة هو محمد بن سماعة بن موسى، والد الحسن بن محمد بن سماعة الكندي الصيرفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠، الرقم ٨٤؛ وص ٣٢٩، الرقم ٨٩٠.

وقد وردت في التهذيب، ج ٥، ص ١٨٠، ح ٦٠٤؛ وص ٣٢٨، ح ١١٢٦ رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^١: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟
 ١٩/٤ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقَلِّ^٢، أَمْ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٣: «وَيُؤْذِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ؟ تَرَى هَاهُنَا فَضْلًا»^٤.

٦٣- بَابُ مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ

١ / ٦٠٧٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٥ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: ضَمِنْتُ عَلَى رَبِّي أَنَّهُ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَّا اضْطَرَّتْهُ الْمَسْأَلَةُ يَوْمًا إِلَى أَنْ يَسْأَلَ مِنْ حَاجَةٍ»^٦.

محمد بن سماعة الصيرفي، كما وردت رواية محمد بن سماعة الكندي بواسطة عن أبي عبد الله عليه السلام في كمال الدين، ص ٢٩٧، ح ٥.

والظاهر أن ما ورد في بعض الأسناد من رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن سماعة بن مهران - كما في التهذيب، ج ٥، ص ١٨٩، ح ٦٢٧ - إنا أن يكون الأصل فيه: «محمد بن سماعة عن سماعة بن مهران»، فجاز النظر من سماعة الأولى إلى سماعة الثانية فوق السقط، أو يكون «بن مهران» فيه زائداً رأساً.

١. في «ي»: «بس» - «له».

٢. في النهاية: «... جهد المقل، أي قدر ما يحتمله حال القليل المال». وفي الدروس: «أفضل الصدقة جهد المقل، وهو الإيثار. وروي: أفضل الصدقة عن ظهر غنى، والجمع بينهما أن الإيثار على نفسه مستحب بخلافه على عياله. النهاية، ج ١، ص ٣٢٠ (جهد): الدروس، ج ١، ص ٢٥٥.

٣. في «ي»، «يخ، بر» والوافي والوسائل: «أما سمعت الله عز وجل يقول».

٤. ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن سماعة بن مهران، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام. وفي الخصال، ص ٥٢٣، أبواب العشرين، ضمن الحديث الطويل ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ح ١؛ والأمال للطوسي، ص ٥٤٠، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، وتام الرواية هكذا: «قلت: فأني الصدقة أفضل؟ قال: جهد من مقل إلى فقير في سر [في الخصال: «في سن» بدل «في سر»]. الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥١، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف سير الوافي، ج ١٠، ص ٤١٦، ح ٩٧٩٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣١، ح ١٢٤١٣.

٥. في «بر، بف» - «الحسن».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٢، مرسلًا عن علي بن الحسين عليه السلام الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٧، ح ٩٨١٢.

٦٠٧٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: اتَّبِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام؛ فَإِنَّهُ قَالَ: مَنْ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ^١ مَسْأَلَةٍ، فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ^٢.
٦٠٧٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ حُصَيْنٍ السُّكُونِيِّ^٣، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْأَلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَيَمُوتَ حَتَّى يَخُوجَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا، وَيُثَبِّتَ^٤ اللَّهُ لَهُ بِهَا النَّارَ^٥».

٦٤- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْمَسْأَلَةِ

٢٠/٤

٦٠٧٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ:

-
١. في «بث، بخ، بر» والوافي: «باباً من».
٢. الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٣؛ وتحف العقول، ص ١٠٤، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. والوافي، ج ١٠، ص ٤٢٧، ح ٩٨١٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣٧، ح ١٢٤٢٦.
٣. في «ظ، ي، بث، يح، ينف»، والوسائل وثواب الأعمال: «السلولي». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٣٠٢، الرقم ٤٤٣٧، هو مالك بن حصين السكوني.
٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ والوافي: «ويطيب». وفي الوسائل والفقيه: «ويكتب».
٥. ثواب الأعمال، ص ٣٢٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن سنان، عن مالك بن حصين السلولي، عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٤، مراسلاً. والوافي، ج ١٠، ص ٤٢٨، ح ٩٨١٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣٦، ح ١٢٤٢٤.
٦. في «بخ، بر، ينف»: «الحسن».

عَمَّنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّا كُفُّمُ وَ سُؤَالَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ ذُلٌّ فِي الدُّنْيَا، وَ فَقَرٌّ تَعَجَّلُونَهُ، وَ حِسَابٌ طَوِيلٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٢.

٦٠٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، لَوْ يَعْلَمُ السَّائِلُ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ، مَا سَأَلَ أَحَدٌ أَحَدًا؛ وَ لَوْ يَعْلَمُ الْمُعْطِي مَا فِي الْعَطِيَّةِ، مَا رَدَّ أَحَدٌ أَحَدًا»^٦.

٦٠٧٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «الْأَيْدِي ثَلَاثٌ^٨: يَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَ يَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَ يَدُ الْمُعْطَى أَسْفَلَ الْأَيْدِي، فَاسْتَعِفُّوا عَنِ السُّؤَالِ مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ إِنَّ الْأَزْوَاقَ دُونَهَا حُجَبٌ، فَمَنْ شَاءَ قَنَى حَيَاةً^٩، وَ أَخَذَ رِزْقَهُ، وَ مَنْ شَاءَ هَتَكَ الْجِجَابَ، وَ أَخَذَ رِزْقَهُ، وَ الَّذِي

١. في «بر» والفقهاء: - «في».

٢. في «ي»: «و حاسبه».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ و الخصال، ص ١٨٢، باب الثلاثة، صدرح ٢٤٩، بسند

آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٦،

مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٨، ح ٩٨١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣٩، ح ١٢٤٣٥.

٥. في «بر، بف»: «الناس».

٤. في «بخ، بر، بف»: - «بن إبراهيم».

٦. الأملالي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، مع

زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٥٧، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٩، ح ٩٨١٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٧،

ح ١٢٣٧٢، من قوله: «لو يعلم المعطي»؛ وفيه، ص ٤٣٨، ح ١٢٤٣٤، إلى قوله: «ما سأل أحد أحدًا».

٧. هكذا في «ي»، بث، بخ، بر، بس، بف، جر، وحاشية «ظ». وفي «ظ، بخ، جن» والمطبوع والوسائل: «وأحمد

بن محمد بن خالد». والمراد من كلا العنوانين واحد.

٨. في الوسائل: «ثلاثة».

٩. تقول: قَنَزْتُ الغنم وغيرها وقنيتُ واقتنيتُ، إذا اتخذتها لنفسك دون البيع. والمراد: ذخر حياؤه وألزمه ولم

يفارقه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا)؛ الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٩.

نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَنْ يَأْخُذَ أَحَدَكُمْ حَبْلًا، ثُمَّ يَدْخُلُ^١ غَرْصَ هَذَا^٢ الْوَادِي، فَيَخْتَطِبُ حَتَّى لَا يَلْتَقِيَ^٣ طَرْفَاهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ بِهِ السُّوقَ، فَيَبِيعَهُ بِمَدٍّ مِنْ تَمَرٍ، وَيَأْخُذُ ثَلَاثَةً^٤، وَ يَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِيهِ^٥ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ^٦ أَوْ حَرَمُوهُ^٧.^٨

٦٠٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَحَبُّ شَيْئًا لِنَفْسِهِ، وَأَبْغَضُهُ لَخَلْقِهِ: أَنْبَضَ لَخَلْقِهِ الْمَسْأَلَةُ^٩، وَأَحَبُّ لِنَفْسِهِ أَنْ يُسْأَلَ؛ وَ لَيْسَ^{١٠} شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَنْ يُسْأَلَ، فَلَا يَسْتَحْيِي أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ وَ لَوْ بِشَيْعٍ^{١١} نَعْلٍ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «بر» والوافي: «يأخذ».

٢. في «ظ»، «بح، جن»: «ولا تلتقي».

٣. في الوافي: «عدم التقاء طرفي الحبل كناية عن كثرة الحطب».

٤. في «بف» وحاشية «بث»: «ثلاثه».

٥. في «بث»، «بخ، بر، بف»: «أم».

٦. الخصال، ص ١٣٣، باب الثلاثة، ح ١٤٤، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «يد المعطي أسفل الأيدي» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٩، ح ٩٨١٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣٩، ح ١٢٤٣٦.

٧. في الوافي: «أبغض لخلقها المسألة»؛ يعني أبغض لهم أن يسألوا، وذلك لأن مسؤوليتهم تمنع مسؤوليته سبحانه، وهو أحب المسؤولية لنفسه فأبغضها لهم.

٨. في «بر»: «أحسن».

٩. في «ظ»، «ي، بح، بخ، بس» والوافي والوسائل والفتحية: «شع». وفي النهاية: «الشع: أحد سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الإصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام. والزمام: السير الذي يعقد فيه الشع». النهاية، ج ٢، ص ٤٧٢ (شع).

١٠. في «بف» والوافي: «نعله».

١١. الكافي، كتاب الدعاء، باب الإلحاح في الدعاء والتلبيث، ح ٣١٠٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. وفيه، باب فضل الدعاء والحث عليه، ح ٣٠٦٣، بسند آخر عن

٦٠٨١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتْ فَخْدٌ^١ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، فَزَدَ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَنَا إِلَيْكَ حَاجَةٌ، فَقَالَ: هَاتُوا حَاجَتَكُمْ، قَالُوا^٢: إِنَّهَا حَاجَةٌ عَظِيمَةٌ، فَقَالَ: هَاتُوهَا^٣، مَا هِيَ؟ قَالُوا^٤: تَضْمَنُ لَنَا عَلَى رَبِّكَ الْجَنَّةَ.

قَالَ: «فَتَكَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ^٥، ثُمَّ نَكَتْ^٦ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: أَفْعَلْ ذَلِكَ بِكُمْ عَلَى أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا شَيْئًا».

قَالَ: «فَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ^٧ يَكُونُ فِي السَّفَرِ، فَيَسْقُطُ سَوْطُهُ، فَيَكْزُرُهُ أَنْ يَقُولَ لِإِنْسَانٍ: نَاوِلْنِيهِ؛ فِزَارًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ، فَيَنْزِلُ^٨ فَيَأْخُذُهُ^٩، وَيَكُونُ عَلَى الْمَائِدَةِ، فَيَكُونُ^{١٠} بَعْضُ الْجُلَسَاءِ أَقْرَبَ إِلَى الْمَاءِ مِنْهُ، فَلَا يَقُولُ: نَاوِلْنِي، حَتَّى يَقُومَ فَيَشْرَبَ»^{١١}.

١. أبي جعفر، مع اختلاف، وفيهما إلى قوله: «أحب إلى الله عز وجل من أن يسأل». الفقيه، ج ٢، ص ٧٠، ح ١٧٥٥، مرسلًا عن رسول الله ﷺ الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٩، ح ٩٨١٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٢، ح ٨٦٣٣.

٢. قال الجوهرى: «الفخذ في العشار: أقل من البطن، أولها السَّعْب، ثم القبيلة ثم الفصيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ». وقيل: هو دون القبيلة وفوق البطن، وهو مذكر، لأنه بمعنى الفر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فخذ).

٣. في «بث، يخ، بر، بف»: «فقالوا».

٤. في «بث»: «فقالوا».

٥. في «بث، بر، بف»: «هاتوا».

٦. في «بث، بر، بف»: «رسول الله».

٧. في «بث، بر، بف»: «ثم نكت».

٨. في «بث، بر، بف»: «ثم نكت». وفي «بث، بر، بف» والوافي والفقيه: «ونكت». والنكت: هو أن تضرب في الأرض بقبض فتؤثر فيها. لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٠-١٠١ (نكت).

٩. في «بث، بر، بف»: «وكان».

١٠. في «بث، بر، بف»: «ذلك».

١١. في «بث، بر، بف»: «منهم».

١٢. في «بث، بر، بف» والوافي والفقيه: «ويكون».

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧١، ح ١٧٥٨، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٠، ح ٩٨١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٣٩، ح ١٢٤٣٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٩، ح ١٠٤.

٦٠٨٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ عَبْدًا عَفًّا، وَتَعَفَّفَ، وَكَفَّ^١ عَنِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ
يَتَعَجَّلُ الدَّبِيَّةَ فِي الدُّنْيَا، وَ لَا يَغْنِي^٢ النَّاسَ عَنْهُ شَيْئًا».

قَالَ: ثُمَّ تَمَثَّلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتٍ خَاتِمٍ:

«إِذَا مَا عَرَفْتَ الْيَأْسَ الْغَيْثَةَ الْغِنَى إِذَا عَرَفْتَهُ النَّفْسَ وَالطَّمَعُ الْفَقْرُ»^٣.

٦٠٨٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ
عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ رُمَّانَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ بَعْضَ خَالِي، فَقَالَ: «يَا جَارِيَّةُ، هَاتِ^٤
ذَلِكَ الْكِيسَ^٥، هَذِهِ أَرْبَعُمَاةٌ دِينَارٍ وَصَلَّيْنِي بِهَا أَبُو جَعْفَرٍ^٦، فَخَذَّهَا، وَ تَفَرَّجَ بِهَا^٧».

قَالَ^٨: «فَقُلْتُ^٩: لَا وَاللَّهِ جَعِلْتُ فِدَاكَ، مَا هَذَا ذَهْرِي^{١٠}،»

١. في «ي»: «يح»: والوسائل: «فكف».

٢. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ولا يغني» بالعين المهملة؛ أي لا يكفي الناس عنه شيئاً.

٣. تمثَّل أيضاً بهذا البيت الإمام الباقر ﷺ في حديث آخر في الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاستغناء عن الناس، ح ١٩٧٢، وفيه «إذا ما عزمت» بدل «إذا ما عرفت». وللمزيد راجع هناك.

٤. ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ١، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء، إلى قوله: «ولا يغني الناس عنه». الوافي، ج ١٠، ص ٤٣١، ح ٩٨٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٠، ح ١٢٤٣٨.

٥. في الوسائل، ح ٢٢٣٦٤ «ومحمد». والمذكور في أصحاب أبي عبد الله ﷺ هو المفَضَّل بن قيس بن رمانة. راجع: رجال البرق، ص ٣٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٢٩.

٦. في الوسائل: «هاتي». ٧. في «بخ»، بر، بس، بف، والوافي: «ذاك».

٨. في «جن»: «+ والدوانيقي».

٩. في «ي»: «يح»: «وتفرج بها». وفي الوافي: «تفرج بها؛ يعني عتاً أهلك».

١٠. في «ي»: «ي»: «قال». ١١. في «ظ»، بخ، بر، بف، والوافي: «قلت».

١٢. في الوافي: «دهري: همتي؛ فإنَّ الدهر يقال للهمة والعادة والغاية». وللمزيد راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٢؛ النهاية، ج ٢، ص ١٤٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٧ (دهر).

وَلَكِنْ^١ أَحْبَبْتُ أَنْ تَدْعُو اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لِي.

٢٢/٤ قَالَ: فَقَالَ^٢: «إِنِّي سَأَفْعَلُ، وَلَكِنْ إِنَّاكَ أَنْ تُخْبِرَ النَّاسَ بِكُلِّ حَالِكَ، فَتَهُون^٣ عَلَيْهِمْ»^٤.

٨ / ٦٠٨٤. وَرَوَيْ عَنْ لُقْمَانَ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ:

«يَا بُنَيَّ، دُقْتُ الصَّبْرَ، وَأَكَلْتُ لِحَاءَ الشَّجَرِ^٥، فَلَمْ أَجِدْ شَيْئاً هُوَ أَمْرٌ مِنَ الْفَقْرِ، فَإِنْ بَلَّيْتُ بِهِ يَوْماً^٦ فَلَا تَظْهَرِ^٧ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَيَسْتَهَيِّنُوكَ^٨، وَلا يَنْفَعُوكَ^٩ بِشَيْءٍ، ازْجِعْ إِلَى الَّذِي ابْتَلَاكَ بِهِ؛ فَهُوَ أَقْدَرُ عَلَى فَرَجِكَ، وَسَلِّهِ^{١٠}؛ مَنْ^{١١} ذَا الَّذِي سَأَلَهُ فَلَمْ يُعْطِهِ، أَوْ وُثِّقَ بِهِ فَلَمْ يُنْجِهِ؟»^{١٢}.

٦٥- بَابُ الْمَنِّ^{١٢}

١ / ٦٠٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى،

١. في «بح»: «ولكني».

٢. في «بح»: «فقال لي» بدل «قال».

٣. في «بح»: «تتهون».

٤. رجال الكشي، ص ١٨٣، ح ٣٢٠، عن محمد بن إبراهيم العبيدي، عن مفضل بن قيس بن رمانة. وفيه، ص ١٨٤، ح ٣٢٢، بسنده عن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن مفضل بن قيس بن رمانة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣١، ح ٩٨٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٥، ح ١٢٤٥٧؛ وفيه، ج ١٧، ص ٢١٥، ح ٢٢٣٦٤، إلى قوله: «فخذها وتفرج بها».

٥. «لحاء الشجر»: قشرها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٣ (لحا).

٦. في «ب»: «ما».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ولا تظهر».

٨. في «ب»: «فلا ينفعوك».

٩. في الوافي: «واسأله».

١٠. في الوسائل: «فمن».

١١. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٢، ح ٩٨٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٥، ح ١٢٤٥٩.

١٢. في «ب»: «وفي الصدقة».

عَنْ غِيَاثٍ^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَرِهَ لِي سِتَّ خِصَالٍ، وَكَرِهْتُهَا^٢ لِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِي وَاتِّبَاعِهِمْ مِنْ بَغْدِي، مِنْهَا: الْمَنْ بَغَدَ الصَّدَقَةَ^٣».

٦٠٨٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَنْ يَهْدِمُ الصَّنِيعَةَ^٤».

١. روى الصدوق تفصيل الخبر في الخصال، ص ٣٢٧، ح ١٩، بسنده عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن إبراهيم، عن إسحاق بن عمار. لكن المراد من غياث المتوسط بين الحسن بن موسى وإسحاق بن عمار، هو غياث بن كلوب الراوي لكتاب إسحاق بن عمار؛ فقد روى الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب بن فيهمس كتاب إسحاق بن عمار، وتكرر هذا الطريق في عددٍ من الأسناد. راجع: الفهرست: «للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٢؛ رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٢٦-٤٢٧. والظاهر أن الأصل في السند كان هكذا: «غياث، عن إسحاق بن عمار» - كما في ما نحن فيه - ففسر غياث: «ابن إبراهيم» ثم أدرج «بن إبراهيم» في المتن بتخيل سقوطه منه.

ثم إن تفصيل الخبر ورد في الأمالي للصدوق وفضائل الأشهر الثلاثة، وفيهما أيضاً خلل، فلاحظ.

٢. في الفقيه والأمالي للصدوق، ص ٦٢ وفضائل الأشهر الثلاثة: «وكرهتهن».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٦٢، المجلس ١٥، ح ٣؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٦، ح ٦٠، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن موسى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ٣٢٧، باب الستة، ح ١٩، بسنده عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن إبراهيم، عن إسحاق بن عمار. المحاسن، ص ١٠، كتاب القرائن، ح ٣١، بسند آخر. الجعفریات، ص ٣٦، والفقيه، ج ٤، ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٢٢، وفي كل المصادر مع ذكر سائر الخصال الستة، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ضمن ح ٣؛ والخصال، ص ٥٢٠، أبواب العشرين، ضمن ح ٩، مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٧٥؛ وج ٢، ص ٧١، ح ١٧٦١، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع ذكر سائر الخصال الستة. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب أدب الصائم، ح ٦٣٣؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٦؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٥٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٤، ح ٩٨٠٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥١، ح ١٢٤٧٧.

٤. في «بف» وهامش الوافي: «الصدقة».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٧١، ح ١٧٦٠، مرسلًا. ديوان الإمام علي عليه السلام، ص ٢٥٦، وتماه فيه هكذا: ..

٦٦- بَابُ مَنْ أُعْطِيَ بَعْدَ الْمَسْأَلَةِ

٦٠٨٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ^١، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٢ - بَعَثَ إِلَى
رَجُلٍ بِخُمْسَةِ أَوْسَاقٍ^٣ مِنْ تَمْرِ الْبَغْيِيقَةِ^٤، وَكَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَزْجُو نَوَافِلَهُ^٥،

«الفضل من كرم الطبيعة والممن مفسدة الصنعة»

الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٥، ح ٩٨٠٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٢، ح ١٢٤٧٨.

١. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «مروان بن مسلم». هذا، وقد روى هارون مسلم كتاب مسعدة بن صدقة، وتكررت في الأسناد رواية علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة. وأما مروان بن مسلم، فلم تثبت روايته عن مسعدة بن صدقة، ولا رواية علي بن إبراهيم عنه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٥، الرقم ١١٠٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٥-٤٠٦.

٢. في «ي»: «+ وآله». وفي «بخ، بف»: «صلى الله عليه». وفي «بر»: «صلى الله عليه وآله». وفي الوافي: «عليه السلام».

٣. «الأوساق»: جمع الوسق، وهو ستون صاعاً، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمُدَّ. وقيل: الوسق: جِثْلُ البعير. والأصل في الوسق: الجِثْلُ، وكلُّ شيء وسقته فقد حملته. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٥١؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٨٥ (وسق).

٤. في «ي، بح، بس، وحاشية ط»: «+ وفي نسخة: البقيعة». وفي «بث»: «البقيعة». وفي نسخة أخرى: «البقيعة». وفي «بخ»: «البقيعة». وفي «بر»: «البقيعة». وفي البحار: «المنيعة». وفي نسخة: «البقيعة». و«البغْيِيقَةُ»: تصغير البَغْيِيقَةِ، وهو ضرب من الهدير، أو تصغير البَغْيِيقَةِ، كقنفذ، وهي البئر القريبة الرشاء. والبغْيِيقَةُ: ضبيعة أو عين بالمدينة غريزة كثيرة النخل لأهل البيت عليه السلام.

وفي تاريخ المدينة المنورة: «عمل علي عليه السلام أيضاً بينين البَغْيِيقَاتِ، وهي عيون، منها عين يقال لها: خيف الأراك، ومنها عين يقال لها: خيف ليلي، ومنها عين يقال لها: خيف بسطاس، وفيها خليج من النخل مع العين، وكانت البغْيِيقَاتُ مِمَّا عمل علي عليه السلام وتصدق به فلم تزل في صدقاته حتى أعطاها حسين بن علي عبد الله بن جعفر بن أبي طالب يأكل ثمرها ويستعين بها على دينه ومؤنته على أن لا يزوج ابنته يزيد بن معاوية بن أبي سفيان...». راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤١ (بغف)؛ تاريخ المدينة المنورة، ج ١، ص ٢٢٢؛ الوافي، ج ١٠، ص ٤٢١؛ وللتفصيل راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٤٦٩-٤٧٠ (بَغْيِيقَةُ).

٥. قرأ العلامة الفيض: «يرجي»، مجهولاً؛ حيث قال في الوافي: «النوافل: العطايا، والجملة المعطوفة»

وَيُؤْتِلُ^١ نَائِلَهُ^٢ وَرِفْدَهُ^٣، وَكَانَ لَا يَسْأَلُ عَلَيْهِ^٤ وَلَا غَيْرَهُ شَيْئاً.

٢٣/٤

فَقَالَ رَجُلٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٥ : وَاللَّهِ مَا سَأَلَكَ فَلَانٌ، وَلَقَدْ كَانَ يُجْزِيتهُ مِنْ
الْخُمْسَةِ الْأَوْسَاقِ^٦ وَسَقَ وَاحِدًا؟

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ : لَا كَثُرَ اللَّهُ فِي الْمُؤْمِنِينَ ضَرْبَكَ^٧، أُعْطِيَ أَنَا وَتَبَخَّلَ
أَنْتَ، لِلَّهِ أَنْتَ^٨ إِذَا أَنَا^٩ لَمْ أُعْطِ^{١٠} الَّذِي يَرْجُونِي إِلَّا مِنْ^{١١} «بَعْدِ الْمَسْأَلَةِ»، ثُمَّ أُعْطِيَ^{١٢} «بَعْدِ
الْمَسْأَلَةِ»^{١٣}، فَلَمْ أُعْطِهِ^{١٤} ثَمَنَ مَا أَخَذْتُ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنِّي عَرَضْتُهُ^{١٥} أَنْ يَبْدُلَ لِي وَجْهَهُ
الَّذِي يَغْفَرُهُ^{١٦} فِي التَّرَابِ لِرَبِّي وَرَبِّهِ عِنْدَ تَعْبُدِهِ لَهُ وَطَلَبَ حَوَائِجِهِ إِلَيْهِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا
بِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ عَرَفَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ لِصِلَتِهِ وَمَغْرُوفِهِ، فَلَمْ يُصَدِّقِ اللَّهَ

مفسرة، وكذلك الردف يفسر النائل. وفي بعض النسخ: مَنْ يَرْجُو نوافله، بالمعلوم؛ يعني نوافل أمير المؤمنين^٥، ويؤيده قوله^٥ في ما بعد: الذي يرجوني.

١. في الفقيه: «ويرضى».

٢. في البحار: «تائله». والنائل: العطاء، مثل التوافل، من قولهم: ناله ينوله، إذا أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٩ (نول).

٣. «الرِّفْد»، بالكسر: العطاء والصلة. وبالفتح مصدر بمعنى الإعطاء والإعانة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٢ (رفد).

٤. في «بخ، بر، بف»: «والله».

٥. في «ظ، ي، بث، بس، جن» والوافي والوسائل: «أوساق».

٦. في حاشية «ظ»: «مثلك».

٧. في الوافي: «الضرب المثل: لله أنت، أي كن لله وأنصفي في القول».

٨. في البحار: «وأنا».

٩. في «بر»: «لم أعطه».

١٠. في «ظ»: «من».

١١. في «ظ»: «أعطه». وفي «ي، بث، بخ، بس، جن» والوسائل والفقيه: «أعطيته». وفي البحار: «أعطيته من».

١٢. في «ظ»: «بعد المسألة».

١٣. في الوسائل والفقيه: «+ «إلا»».

١٤. في «بف»: «عرضت». وفي البحار: «عوضته».

١٥. غفر الوجه وتغفيره: ترميغه وتقليبه ودسه في القفر ومسحه عليه. والقفر: التراب. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٨٣ (غفر).

- عَزَّ وَجَلَّ - فِي دُعَائِهِ لَهُ^١ حَيْثُ يَتَمَنَّى لَهُ الْجَنَّةَ بِلِسَانِهِ، وَ يَبْخُلُ عَلَيْهِ بِالْخَطَامِ^٢ مِنْ مَالِهِ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ^٣، فَإِذَا دَعَا^٤ لَهُم بِالْمَغْفِرَةِ^٥ فَقَدْ طَلَبَ لَهُم الْجَنَّةَ، فَمَا أَنْصَفَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْقَوْلِ، وَ لَمْ يَحَقِّقْهُ بِالْفِعْلِ^٦.

٦٠٨٨ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نُوحٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الذَّهْلِيِّ^٧ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَعْرُوفُ ابْتِدَاءٌ، وَ أَمَّا^٨ مَنْ أُعْطِيَتْهُ بَعْدَ الْمَسْأَلَةِ^٩، فَإِنَّمَا كَافِيَّتُهُ^{١٠} بِمَا^{١١} بَذَلَ لَكَ^{١٢} مِنْ وَجْهِهِ، يَبِيتُ^{١٣} لَيْلَتَهُ^{١٤} أَرْقًا^{١٥} مُتَمَلِّمًا^{١٦} يَمْتَلُ

١. فِي «ي» :- «وَلَهُ».

٢. الْخَطْمُ: كَسْرُ الشَّيْءِ الْيَابِسِ، كَالْعِظَامِ وَ نَحْوِهَا، أَوْ الْكَسْرُ فِي أَيْ وَجْهِ كَانَ. وَ الْحِطَامُ: مَا تَحَطَّمَ مِنْ ذَلِكَ.

رَاجِع: تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٣٩٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١٣٧ (حِطْم).

٣. فِي «بِر» بَف: «وَالْوَافِي» :- «قَدْ».

٤. فِي «ي» :- «وَالْمُؤْمِنَاتِ».

٥. فِي «ظ» :- «وَإِذَا».

٦. فِي «يخ» بَف: «الْمَغْفِرَةِ». وَ فِي «بِر» :- «الْمَغْفِرَةِ» بَدَلَ «لَهُم بِالْمَغْفِرَةِ».

٧. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٧١، ح ١٧٦٢، مَعْلَقًا عَنْ مُسْعِدَةَ بِنِ صَدَقَةَ، عَنْ الصَّادِقِ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام.

الْوَافِي، ج ١٠، ص ٤٢٠، ح ٩٨٠١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٩، ص ٤٥٤، ح ١٢٤٧٨؛ الْبَحَارُ، ج ٤١، ص ٣٥، ح ١٢.

٨. فِي حَاشِيَةِ «بِر» :- «الْهَرِي».

٩. فِي «بث» بِخ، بِر، بَف: «وَالْوَافِي وَ الْوَسَائِلُ» :- «فَأَمَّا».

١٠. فِي «يخ» :- «مَسْأَلَتُهُ».

١١. فِي «بث» بِخ، بِر، بَف: «وَالْوَافِي» + «بِذَلِكَ».

١٢. فِي الْوَافِي: «مَا».

١٣. فِي «ظ» وَ حَاشِيَةِ «جَن» :- «فِي بَيْت».

١٤. فِي «ي» :- «أَرْقًا». وَ الْأَرْقُ: السَّاهِرُ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَنَمْ لَيْلًا، مِنَ الْأَرْقِ - بِالْتَحْرِيكِ - وَهُوَ التَّهَرُّ وَ ذَهَابُ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ. رَاجِع: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٤؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١١٤٩ (أَرْق).

١٥. فِي «ظ» :- «يَعْمِلُ». وَ فِي «بِر» :- «يَعْمَلُ». وَ التَّمَلُّلُ: التَّقَلُّبُ وَ الْاضْطِرَابُ. رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٨٢١؛

لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٣٠ (مَلَل).

بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالْيَأْسِ^١، لَا يَذْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهَ لِحَاجَتِهِ^٢ ثُمَّ يَغْرِمُ بِالْقَصْدِ لَهَا، فَيَأْتِيكَ
وَقَلْبُهُ يَزْجَفُ^٣، وَفَرَايَصُهُ^٤ تَرْعَدُ^٥، قَدْ تَرَى^٦ دَمَهُ فِي وَجْهِهِ، لَا يَذْرِي أَيْزَجُعُ بِكَاتِبَةٍ^٧ أَمْ
بِفَرْحٍ^٨؟^٩

٦٠٨٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَنْدَلٍ، عَنْ يَاسِرٍ، عَنِ النَّسَعِ بْنِ حَمْزَةَ،
قَالَ:

كُنْتُ^{١٠} فِي^{١١} مَجْلِسِ أَبِي الْحَسَنِ^{١٢} الرِّضَا^{١٣} أَخَذْتُهُ وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ
يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ^{١٤} رَجُلٌ طَوَالَ آدَمَ^{١٥}، فَقَالَ: السَّلَامُ

١. في «يح، يخ، ير، بف» والوافي: «بين اليأس والرجاء». وفي «بس» وحاشية «ظ، يح»: «بين الرجال والنساء».

٢. في «بس»: «بحاجته».

٣. «يَزْجَفُ» أي يضطرب؛ من الرُّجْف، وهو الزلزلة والحركة والاضطراب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٢؛
النهاية، ج ٢، ص ٢٠٣ (رجف).

٤. «الفرايص»: جمع الفريضة، وهي اللُحْمة التي بين جنب الدابة وكنتها لا تزال ترعد. راجع: الصحاح، ج ٣،
ص ١٠٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣١ (فرص).

٥. «ترعد» أي ترجف وتضطرب. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٩؛ المصباح المنير، ص ٢٣٠ (رعد).

٦. في «بخ»: «قد يركد». وفي «جن»: «وقد تری». وفي الوافي: «تراذ»، أي اهتز وتحرك.

٧. في الوافي: «بكاتب». والكاتب والكاتب: سوء الحال والانكسار من الحزن؛ قاله الجوهري. وقال ابن الأثير:
«تغير النفس بالانكسار من شدة الهم والحزن». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١٣٥
(كأب).

٨. في «ي، بر»: «يفرح». وفي «بخ، يخ»: «يفرح». وفي الوافي: «أو بفرح».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢١، ح ٩٨٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٥، ح ١٢٤٨٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٣، ح ٨٥.

١٠. في البحار: «+ أنا».

١١. في «بر، بف» والوافي: «عند».

١٢. في «بخ، ير، بف» والوافي: «- أبي الحسن». ١٣. في «بر»: «- عليه».

١٤. في «يح»: «آدم طوال». و الآدم: الأسمر، من الأدمة، وهي الشفرة، والسمرة: منزلة بين السواد والبياض.
وقيل: السمرة: لون الأسمر، وهو لون يضرب إلى سواد خفي. وقال ابن الأثير: «الأدمة في الإبل: البياض مع
سواد المقلش... وهي في الناس: السمرة الشديدة، وقيل: هو من أدمة الأرض، وهو لونها، وبه سمي آدم^{١٥}».

١٥. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢ (آدم).

١٥. في «بخ» والبحار: «+ له».

٢٤/٤ عَلَيْكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، رَجُلٌ مِنْ مُجِبِّكَ وَمُجِبِّي آبَائِكَ وَأَجْدَادِكَ ^١، مُضْطَرِي مِنْ الْحَجِّ وَقَدْ افْتَقَدْتُ نَفْقَتِي، وَمَا مَعِيَ مَا أَبْلُغُ^٢ مَرْحَلَةَ^٣، فَإِنْ رَأَيْتُ أَنْ تُنْهَضَنِي إِلَى بَلَدِي وَلِلَّهِ^٤ عَلَيَّ نِعْمَةٌ، فَإِذَا بَلَغْتُ بَلَدِي تَصَدَّقْتُ بِالَّذِي تَوَلَّيْنِي عَنْكَ، فَلَسْتُ مُضِيعَ صَدَقَةٍ. فَقَالَ لَهُ: «اجْلِسْ رَحِمَكَ اللَّهُ» وَأَقْبَلَ^٥ عَلَى النَّاسِ يُحَدِّثُهُمْ حَتَّى تَفَرَّقُوا، وَبَقِيَ هُوَ وَسَلِيمَانُ الْجَعْفَرِيُّ وَخَيْثَمَةُ وَأَنَا.

فَقَالَ: «أَتَأْذُنُونَ^٦ لِي فِي الدُّخُولِ^٧؟».

فَقَالَ لَهُ^٨ سَلِيمَانُ: قَدَّمَ اللَّهُ أَمْرَكَ.

فَقَامَ، فَدَخَلَ^٩ الْحُجْرَةَ، وَبَقِيَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَدَّ الْبَابَ، وَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَعْلَى الْبَابِ، وَقَالَ: «أَيْنَ الْخُرَاسَانِيُّ^{١٠}؟» فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا^{١١}، فَقَالَ: «خُذْ هَذِهِ الْمِائَتَيْنِ دِينَارٍ، وَاسْتَعِنَ^{١٢} بِهَا فِي^{١٣} مَوْوَنَتِكَ وَنَفَقَتِكَ، وَتَبَرَّكْ بِهَا، وَلَا تَصَدَّقْ^{١٤} بِهَا عَنِّي، وَأَخْرَجَ فَلَا أَرَاكَ^{١٥} وَلَا تَرَانِي» ثُمَّ خَرَجَ.

فَقَالَ لَهُ^{١٦} سَلِيمَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَقَدْ^{١٧} أَجْزَلْتُ^{١٨} وَرَجَمْتُ، فَلِمَا ذَا سَتَرْتُ^{١٩}

١. في «بث، ببح، يخ، بر، بس، بف، جن» والوافي والوسائل والبحار: «به».

٢. في الوافي: «فلله». ٣. في «بث، بس»: «فأقبل».

٤. في «بر، بف»: «تأذنون» من دون همزة الاستفهام.

٥. في «بر» والوافي: «له». وفي البحار: «يا».

٦. في «بح، يخ، بر، بف» والوافي والوسائل: «ودخل».

٧. في «بر»: «هكذا» بدل «ها أنا ذا».

٨. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي: «على».

٩. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي: «ولا أراك».

١٠. في «بث، ي، ببح، يخ، بر، بف» والوافي والوسائل والبحار: «له».

١١. في الوافي: «فقد».

١٢. «أجزلت» أي أكثر وأوسعت، يقال: أجزلت له في العطاء، أي أكثر. وأجزل له في العطاء: إذا أوسعه.

١٣. راجع: المصباح، ج ٤، ص ١٦٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٩ (جزل).

١٤. في الوافي: «استترت».

وَجَهَكَ عَنْهُ؟

فَقَالَ: «مَخَافَةٌ أَنْ أَرَى دُلَّ السُّؤَالِ فِي وَجْهِهِ لِقَضَائِي حَاجَتَهُ، أَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَ^٢ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْمُسْتَتِرُ بِالْحَسَنَةِ يَغْدُلُ^٣ سَبْعِينَ حَجَّةً، وَالْمُذْيِعُ بِالسَّيِّئَةِ مَخْذُولٌ، وَ الْمُسْتَتِرُ بِهَا مَغْفُورٌ لَهُ؟^٤ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الْأَوَّلِ^٥:

مَتَى آتَيْهِ يَوْمًا لِأَطْلُبَ^٦ حَاجَةً^٧ رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي وَ وَجْهِي بِمَائِهِ^٨.

٦٠٩٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ^٩، عَنِ الْحَارِثِ الهمداني، قَالَ:

سَامَرْتُ^{١١} أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عَرَضَتْ لِي حَاجَةٌ، قَالَ^{١٢}: «فَرَأَيْتَنِي^{١٣} لَهَا أَهْلًا؟». قُلْتُ^{١٤}: نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: «جَزَاكَ اللَّهُ عَنِّي خَيْرًا^{١٥}».

١. في «بر، بس»: «لقضاء».

٢. في «بس»: «قول».

٣. في «ي، يث، جن، والوافي والوسائل والبحار»: «تعدل».

٤. في الوافي: «-وله».

٥. في الوافي: «يعني بالأول القدماء الذين تقدّم عهدهم».

٦. في «ظ، يخ، بف» وحاشية «بيح»: «اطالب».

٧. في «ي، ي»: «حاجتي».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ستر الذنوب، ح ٢٩٥٦. وفيه، نفس الباب، ح ٢٩٥٥؛ وثواب الأعمال،

ص ٢١٣، ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، مع اختلاف يسير. الاختصاص،

ص ١٤٢، صدر الحديث، مرسلًا عن العالم عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، مع اختلاف يسير، وفي كلِّ

المصادر من قوله: «المستتر بالحسنة» إلى قوله: «المستتر بها مغفور له». الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٢، ح ٩٨٠٤؛

الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٦، ح ١٢٤٨٩؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠١، ح ١٩.

٩. في «ي» والوافي والبحار: «بإسناده».

١٠. في الوسائل، ح ١٢٤٥٨: «بإسناده» بدل «بإسناد ذكره».

١١. المسامرة: المحادثة بالليل؛ من السَّمر، محرّكة، وهو الحديث بالليل، أو هو اسم لتلك الساعة من الليل، أو

هو الليل. وقال ابن الأثير: «أصل السمر لون ضوء القمر؛ لأنهم كانوا يتحدثون فيه». راجع: النهاية، ج ٢،

ص ٤٠٠؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧٧-٣٧٨ (سمر).

١٢. في «بف» والوافي: «فقال».

١٣. في «يث، يخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٢٤٩٠: «ورأيتني».

١٤. في «بف» والوافي: «فقلت».

١٥. في «بث»: «كل خير» بدل «خيرًا».

ثُمَّ قَامَ إِلَى السَّرَاجِ، فَأَغْشَاهَا، وَجَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أُغْشِيتُ السَّرَاجَ لِئَلَّا أَرَى دُلَّ حَاجَتِكَ فِي وَجْهِكَ، فَتَكَلَّمْتُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْخَوَائِجُ أَمَانَةٌ مِنَ اللَّهِ فِي صُدُورِ الْعِبَادِ، فَمَنْ كَتَمَهَا، كَتَبَتْ لَهُ عِبَادَةٌ^٢، وَ مَنْ أَفْشَاهَا، كَانَ حَقًّا عَلَى مَنْ سَمِعَهَا^٣ أَنْ يُعِينَهُ^٤».

٦٠٩١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْأَصْبَغِ، عَنْ بُنْدَارَ بْنِ عَاصِمٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ: «مَا تَوَسَّلَ إِلَيَّ أَحَدٌ بِوَسِيلَةٍ، وَلَا تَذَرَعُ بِذَرِيعَةٍ أَقْرَبَ لَهُ إِلَى مَا يَرِيدُهُ مِنِّي مِنْ رَجُلٍ سَلَفَ إِلَيْهِ مِنِّي يَدٌ^٥ أَتْبَعْتُهَا أُخْتَهَا، وَأُحْسَنْتُ^٦ رَبَّهَا؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ مَنْعَ الْأَوَاخِرِ يَقْطَعُ لِسَانَ شُكْرِ الْأَوَائِلِ^٧، وَلَا سَخَتْ نَفْسِي^٨ بِرَدِّ بَكْرِ الْخَوَائِجِ^٩» وَ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

١. في «ظ، بخ»: «غشيت».

٢. في «بس، بف»: «كتب الله». وفي الوسائل، ح ١٢٤٩٠ والبحار: «كتب».

٣. في «بس»: «العبادة». ٤. في «بح، بر، بف»: «وحاشية «ب»»: «سمعه».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أن يعينه».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٣، ح ٩٨٠٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٧، ح ١٢٤٩٠؛ وفيه، ص ٤٤٥، ح ١٢٤٥٨، من قوله: «فإنني سمعت رسول الله ﷺ إلى قوله: «كتب له عبادة»؛ البحار، ج ٤١، ص ٣٦، ح ١٣.

٧. اليد: النعمة والإحسان تصطنعه والمنة والصنيعة، وإنما سميت يداً لأنها إنما تكون بالإعطاء والإعطاء إنالة باليد. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٥٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٩ (يدى).

٨. في الوافي: «واحتسب». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «وأحسنتها» بدل «وأحسنت ربها».

٩. في الوافي: «إضافة المنع والشكر إلى الأواخر والأوائل إضافة إلى المفعول، والمعنى أن أحسن الوسائل إلى السؤال تقدم العهد بالسؤال؛ فإن المسؤول ثانياً لا يرد السائل الأول؛ لذلك يقطع شكره على الأول».

١٠. في «بر، بف، والوافي»: «ولا سمحت نفسي». وقوله «لا سخت نفسي» أي ما رضيت، يقال: سَخَى، كسعى ودعا، أي سَرَوَ ورضي. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٧ (سخى).

١١. البكر: الابتداء. والبكر من كل شيء: أوله. وكل فعل لم يتقدمها مثلها بكراً، وحاجة بكراً طلبت حديثاً. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٥؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٧٧-٧٨ (بكر).

وَ إِذَا بَلَيْتَ^١ يَبْذُلُ وَجْهَكَ سَائِلًا فَاَنْذَلْهُ لِمُتَكْرِمِ الْمِفْضَالِ
 إِنَّ الْجَوَادَ إِذَا حَبَاكَ^٢ بِمَوْعِدٍ أُعْطَاكَ سَلْسًا^٣ بِغَيْرِ مِطَالٍ^٤
 وَ إِذَا السُّؤَالُ مَعَ التَّوَالِ^٥ قَرْنَتْهُ^٦ رَجَحَ السُّؤَالُ وَ خَفَّ كُلُّ نَوَالٍ^٧.

٦٧- بَابُ الْمَعْرُوفِ

١ / ٦٠٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ حَرِيرِزٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْجَعْفِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ بَقَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَ بَقَاءِ الْإِسْلَامِ أَنْ تَصِيرَ الْأَمْوَالُ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ فِيهَا الْحَقَّ، وَ يَتَصَنَّعَ فِيهَا^{١١} الْمَعْرُوفُ؛ فَإِنَّ^{١٢} مِنْ^{١٣} فَنَاءِ الْإِسْلَامِ وَ فَنَاءِ

١. في «بر، بف» والوافي: «ابتليت».

٢. «حباكه» أي أعطاك، من الجباء، وهو العطاء. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٣. شيء سلس، أي متقاد، ورجل سلس، أي لين متقاد. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٣٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٥٥ (سلس).

٤. المَظَلُّ: التسويف بالعدة والدين، وأصله أن يقول له مرة بعد أخرى: سوف أفعل. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٦؛ المصباح المنير، ص ٥٧٥ (مطل).

٥. «التوال»: العطاء، مثل النائل، من قولهم: ناله ينوله، إذا أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٩ (نول).

٦. في «بج، ببح، بر، بف» وحاشية «ظ، بث، جن» والوافي: «وزنته».

٧. تفسير القمي، ج ١، ص ٩١، مرسلًا، إلى قوله: «يقطع لسان شكر الأوائيل». تحف العقول، ص ٢٩٦، عن الباقر ﷺ، إلى قوله: «ولاسخت نفسي برذ بكر الحوائج». ديوان الإمام علي ﷺ، ص ٣٤٠، من قوله: «وإذا بليت يبذل وجهك سائلًا»، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٤، ح ٩٨٠٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٨، ح ١٢٤٩٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٨، ح ٤٢.

٨. في «بج، بف»؛ «أبواب».

٩. في «بر، بف» والوسائل: «- بن عيسى».

١٠. في «بج، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

١١. في «بج، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

١٢. في «بج، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

١٣. في «بج، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

الْمُسْلِمِينَ^١ أَنْ تَصِيرَ^٢ الْأَمْوَالُ فِي أَيْدِي مَنْ لَا يَعْرِفُ فِيهَا الْحَقَّ، وَلَا يَضُنَّ فِيهَا الْمَعْرُوفَ^٣.

٢ / ٦٠٩٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقَظِيِّ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ لِلْمَعْرُوفِ أَهْلًا مِنْ خَلْقِهِ، حَبَّبَ إِلَيْهِمْ فَعَالَهُ^٥، وَوَجَّهَ لِطُلَّابِ الْمَعْرُوفِ الطَّلَبَ إِلَيْهِمْ، وَيسَّرَ لَهُمْ قَضَاءَهُ كَمَا يسَّرَ الْغَيْثَ لِلْأَرْضِ^٦ الْمُجْدِبَةِ^٧ لِيُخْبِتِيهَا^٨ وَيُخَيِّي بِه^٩ أَهْلَهَا^{١٠}، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْمَعْرُوفِ أَغْدَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، بَغَضَ إِلَيْهِمْ الْمَعْرُوفَ، وَبَغَضَ إِلَيْهِمْ فَعَالَهُ، وَحَظَرَ^{١١} عَلَى طُلَّابِ الْمَعْرُوفِ الطَّلَبَ إِلَيْهِمْ، وَحَظَرَ عَلَيْهِمْ قَضَاءَهُ كَمَا يَحْرَمُ^{١٢} الْغَيْثَ عَلَى^{١٣} الْأَرْضِ الْمُجْدِبَةِ لِيُفْلِكَهَا، وَيُفْلِكَ أَهْلَهَا^{١٤}، وَمَا يَغْفُو^{١٥} اللَّهُ أَكْثَرَ^{١٦}.

٣ / ٦٠٩٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

١. في «ي»: - «وفناء المسلمين». ٢. في «جن»: «وأن يصير».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٧، ح ٩٨٥٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٥، ح ٢١٥٥٧.

٤. في «ظ»، «ي»، «ب»، «بح»، والوسائل: «+ ولي». ٥. في «بت»، «بر»، والوافي: «نواله».

٦. في الوافي: «للفتيت الأرض» بدل «الغيث للأرض». وفي الوسائل والزهد: «والغيث الأرض».

٧. «والأرض المجدبة»: هي التي تمسك الماء فلا تشربه سريعاً. وقيل: هي الأرض التي ليس بها قليل ولا كثير ولا مزرع ولا كلاً. وقيل: هي الأرض التي لا نبات بها، مأخوذ من الجذب، وهو القحط. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٤٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٧ (جذب).

٨. في «بر» والوافي: «فيحييها». ٩. في «ي»، «بس»: «بها».

١٠. في الوسائل: - «ليحييها ويحيي به أهلها». ١١. الحظر: المنع. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٠٣ (حظر).

١٢. في «ظ»، «بح»، «ب»، «بح»، وحاشية «بت»، «جن»، والوافي والوسائل والزهد وتحف العقول: «يحظر». وفي «بر»: «ينخطر».

١٤. في الوافي: «أهلاً». ١٥. في «بح» وحاشية «جن»: «يفغر».

١٦. الزهد، ص ٩٧، ح ٨٦، بسنده عن داود الرقظي. تحف العقول، ص ٢٩٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٧، ح ٩٨٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٥، ح ٢١٥٥٩.

يَفْطِينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقْيِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ^١، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ لَمَنْ حَبَّبَ إِلَيْهِ
الْمَعْرُوفَ، وَحَبَّبَ إِلَيْهِ فَعَالَه».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ ٢٦/٤
الرُّقْيِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ^٢.

٦٨- بَابُ فَضْلِ الْمَعْرُوفِ

١ / ٦٠٩٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عَبْدِ الْأَعْلَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَأَفْضَلُ
الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ^٣ عَنْ ظَهْرِ غَنَى^٤، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى^٥،

١. في «بحر»، بر، «بف» والوسائل: - «الثمالي».

٢. تحف العقول، ص ٤٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٨، ح ٩٨٥٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٦، ح ٢١٥٦٠.

٣. في «ظ» والوسائل، ح ١٢٥٠٢: - «صدقة».

٤. في النهاية: «أي ما كان عفواً قد فضل عن غنى». وقيل: أراد ما فضل عن العيال. والظاهر قد يراد في مثل هذا إشباعاً للكلام وتمكيناً، كأن صدقته مستندة إلى ظهر قويٍّ من المال». وفي الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٥٥: «أفضل الصدقة جهد المقلِّ، وهو الإيثار، وروي: أفضل الصدقة عن ظهر غنى، والجمع بينهما أن الإيثار على نفسه مستحبٌ بخلافه على عياله».

وفي مجمع البحرين: «لا بعد أن يراد بالغنى ما هو الأعم من غنى النفس والمال؛ فإنَّ الشخص إذا رغب في ثواب الآخرة أغنى نفسه عن أغراض الدنيا، وزهد فيما يعطيه، وسأوى من كان غنياً بعماله، فيقال: إنَّه تصدَّق عن ظهر غنى، فلا منافاة بينه وبين قوله ﷺ: أفضل الصدقة جهد المقلِّ». النهاية، ج ٣، ص ١٦٥؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٩٠ (ظهر).

٥. «اليد العليا»: المتعفِّة، أو المنفقة، والسفلى: السائلة. وقيل العليا: المعطية، والسفلى: الآخذة. وقيل: السفلى: المانعة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٨٦ (علا).

وَلَا يَلُومُ اللَّهُ عَلَى الْكَفَّافِ^١.

٢ / ٦٠٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^٢.

٣ / ٦٠٩٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى وَأَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي يَظْطَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ^٤: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ كَاسِمِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْ

الْمَعْرُوفِ إِلَّا ثَوَابُهُ، وَذَلِكَ يَرَادُ مِنْهُ^٥، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَجِبُ أَنْ يَصْنَعَ الْمَعْرُوفَ إِلَى

١. في الوافي: «يعني لا يلوم على اقتناء ما يكف به».

٢. الكافي، كتاب الزكاة، باب النواذر في ذيل باب البخل والشح، ح ٦١٨٠؛ وثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٥، بسندهما عن عبد الأعلى، وتام الرواية هكذا: «أفضل الصدقة صدقة عن ظهر غنى». وفي الكافي، نفس الكتاب، باب الإيثار، ذيل ح ٦٠٧١؛ وباب كفاية العيال والتوسّع عليهم، ح ٦٠٣٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، من دون الإسناد إلى النبي^ﷺ، وفي الأخير إلى قوله: «خير من اليد السفلى». المؤمن، ص ٤٤، ذيل ح ١٠٢، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وابدأ بمن تعمل» مع اختلاف سير. الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٨٨، من قوله: «أفضل الصدقة»؛ وفيه، ج ٤، ص ٤، ح ٣٧٦، ح ٥٧٦٣، وتام الرواية: «اليد العليا خير من اليد السفلى»، وفي الأخيرين مرسلاً عن رسول الله^ﷺ. راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٠؛ والاختصاص، ص ٣٤٢؛ وكنز الفوائد، ج ١، ص ٢١٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٠، ح ٩٧٦٧؛ و ص ٤٤١، ح ٩٨٤٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦١، ح ١٢٥٠٢؛ وفيه، ص ٤٥٩، ح ١٢٤٩٥، وتام الرواية فيه: «كُلُّ معروف صدقة».

٣. الزهد، ص ٩٥، ضمن ح ٧٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ضمن ح ٥، بسند آخر عن أبي جعفر^{عليه السلام}، من دون الإسناد إلى النبي^ﷺ. الأُمالي للطوسي، ص ٤٥٨، المجلس ١٦، صدر ح ٢٩، بسند آخر عن علي^{عليه السلام} عن النبي^ﷺ، وفيه، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ضمن ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر^{عليه السلام}، عن أم سلمة، عن رسول الله^ﷺ. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٣٧٣؛ وتحف العقول، ص ٥٦، عن النبي^ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٤، ح ٩٨٧٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٥٩، ح ١٢٤٩٦؛ و ج ١٦، ص ٢٨٥، ح ٢١٥٥٨.

٤. في «بث، يخ، بر، بف» والوافي: «+ قال». ٥. في الأُمالي: «أعظم».

٦. في الوافي: «معنى قوله^{عليه السلام}: وذلك يراد منه، أنَّ المراد من المعروف ليس إلا ثوابه الذي لا شيء أفضل منه، فمن صنع معروفاً نال مالا أفضل منه. وربما يوجد في بعض النسخ مكان هذه الكلمة: زد ذلك تزداد منه، أي زد المعروف تزداد من ثوابه، ويشبه أن يكون تصحيحاً».

التَّاسِ يَضُنُّهُ، وَ لَيْسَ كُلُّ مَنْ يَرْغَبُ فِيهِ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَ لَا كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ^١ يُؤَدِّنُ لَهُ فِيهِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الرِّغْبَةُ وَ الْقُدْرَةُ وَ الْإِذْنُ، فَهَذَا لَكَ تَمَّتِ السَّعَادَةُ لِلطَّالِبِ وَ الْمَطْلُوبِ إِلَيْهِ^٢.

● وَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، مِثْلَهُ^٥.

٦٠٩٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ آبَائِهِ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ مَغْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَ الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعِلُهُ، وَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - يُحِبُّ إِعَانَةَ^٨ اللِّهْفَانِ^٩».

١. في «جن»: «- عليه».

٢. الأمل للطوسي، ص ٤٧٩، المجلس ١٧، ذيل ح ١٧، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٦، و الإرشاد، ج ٢، ص ٢٠٤، مرسلًا، من قوله: «وليس كل من يرغب فيه»؛ تحف العقول، ص ٣٦٣؛ فقه الرضا^{١٠}، ص ٣٧٣، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٨، ح ٩٨٥٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٣، ح ٢١٥٨١.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٤. في الوافي: «+ عن آبائه».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٩، ح ٩٨٥٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٣، ح ٢١٥٨١.

٦. في «ي»: «إعانة».

٧. قال الجوهري: «لَهْفٌ بالكسر يلهف لهفًا، أي حزن وتحسر... واللهفان: المتحسر». وقال ابن الأثير: «هو المكروب». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لهف).

٨. النخال، ص ١٣٤، باب الثلاثة، ح ١٤٥، بسنده عن جعفر بن محمد الأشعري. الجعفریات، ص ١٧١، بسند آخر، وفيه هذه الفقرة: «الدال على الخير كفاعله». المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المأكَل، ح ١٠، بسند آخر عن أبي جعفر^{١١}، وفيه هذه الفقرة: «والله عز وجل يحب إعانة اللهفان» مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين مع زيادة في أوله. الاختصاص، ص ٢٤٠، مرسلًا عن النبي ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٢، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم^{١٢}، وفيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٣؛ وثواب الأعمال، ص ١٥، مرسلًا عن النبي ﷺ، وتمام الرواية: «الدال على الخير كفاعله». الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٤، ح ٩٨٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٦، ح ٢١٥٦١.

٥ / ٦٠٩٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَعْرُوفُ شَيْءٌ سِوَى الزَّكَاةِ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِالْبِرِّ وَ صَلَةِ الرَّحِمِ»^١.

٦ / ٦١٠٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اصْنَعِ الْمَعْرُوفَ إِلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهُ، وَ إِلَى مَنْ لَيْسَ^٢
 مِنْ أَهْلِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهِ، فَكُنْ أَنْتَ مِنْ أَهْلِهِ»^٣.
 ٧ / ٦١٠١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَنْدَارٍ وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ سَابَاطٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِعِمَّارٍ: «يَا عِمَّارُ، أَنْتَ رَبُّ مَالٍ كَثِيرٍ؟» قَالَ: نَعَمْ
 جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَالَ: «فَتَوَدِّي مَا افْتَرَضَ^٤ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الزَّكَاةِ؟»

-
١. الخصال، ص ٤٨، باب الاثنين، ح ٥٢، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٤، ح ٩٨٧٦، الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٧، ح ٢١٥٦٣.
 ٢. في «بث، ببح، بس»: «+ من».
 ٣. في «بث، ببح، ببح، بر، ببح، جن» الوافي: «+ هو».
 ٤. في «ببح» الوافي: «- من».
 ٥. في «ببح» الوافي والوسائل والزهد: «- من». وفي «ببح، بر»: «- هو من».
 ٦. في «ببح، بر» الوافي والزهد: «- من».
 ٧. في هامش المطبوع: «محمول على ما إذا لم يعلم قطعاً أنه ليس من أهله ومن حاله مجهول عنده؛ لئلا يتنافى ما يأتي».
 ٨. الزهد، ص ٩٧، ح ٨٥، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٦٨، ح ٣١٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٣، والاختصاص، ص ٢٤٠، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٩، ح ٩٨٥٩، الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٤، ح ٢١٥٨٢.
 ٩. في «ببح، بر، ببح» الوافي: «فرض».

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَخْرِجُ الْمَعْلُومَ مِنْ مَالِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَصِلُ قَرَابَتَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَصِلُ إِخْوَانَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ: يَا عَمَّارُ، إِنَّ الْمَالَ يَفْنَى، وَ الْبَدَنُ يَبْلَى، وَ الْعَمَلُ يَبْقَى، وَ الدَّيَّانُ حَتَّى لَا يَمُوتَ؛ يَا عَمَّارُ، إِنَّهُ مَا قَدَّمْتَ فَلَنْ يَسْبِقَكَ، وَ مَا أَخَّرْتَ فَلَنْ يَلْحَقَكَ».

٨ / ٦١٠٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ حَدِيدِ بْنِ حَكِيمٍ أَوْ مَرَّازِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَوْصَلَ^١ إِلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَعْرُوفًا، فَقَدْ أَوْصَلَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٢.

٩ / ٦١٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا^٣ الْمَعْرُوفَ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنْ كَانَ أَهْلُهُ، وَإِلَّا فَأَنْتَ^٤

١. في «ب» والوافي والكافي، ح ٥٧٣٥ والفقهاء: «فقال».

٢. في الوافي والكافي، ح ٥٧٣٥ والفقهاء: «+ الحق».

٣. في الكافي، ح ٥٧٣٥: «وتصل».

٤. في النهاية: «في أسماء الله تعالى: الديان، قيل: هو القهار، وقيل: هو الحاكم والقاضي، وهو فعَّال؛ من دان الناس، أي فهرهم على الطاعة. يقال: دَيْتَهُمْ فدانوا، أي قهرتهم فأطاعوا». النهاية، ج ٢، ص ١٤٨ (دين).

٥. الكافي، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ح ٥٧٣٥. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٧، ح ١٥٧٨، مرسلاً الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٨، ح ٩٧٢٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٠، ذيل ح ١١٤٩٥.

٦. في «ب»: «واصل».

٧. في الوافي: «وذلك لسروره ﷺ بذلك المعروف عند عرض الأعمال عليه كسرور ذلك المؤمن، ولأنه طاعة لله ولرسوله، فهو معروف بالإضافة إليهما أيضاً».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٠٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل، عن حديد أو مرازم. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٤؛ والاختصاص، ص ٣٢، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٤، ح ٩٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٠، ذيل ح ٢١٥٧١؛ وص ٢٩٦، ح ٢١٥٩١.

٩. في الوافي: «اصنع».

١٠. في «بر، بف»: «+ من».

أَهْلُهُ^١.

١٠ / ٦١٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ،

٢٨ / ٤ عَنْ أَبِي بصير :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣ ، قَالَ : «إِنَّ أَغْرَابِيًّا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَتَى^٤ النَّبِيَّ^٥ ، فَقَالَ : أَوْصِنِي ، فَكَانَ فِيمَا أَوْصَاهُ^٦ بِهِ^٧ أَنْ قَالَ : يَا فَلَانُ^٨ ، لَا تَزْهَدْ^٩ فِي الْمَعْرُوفِ عِنْدَ أَهْلِهِ^{١٠} .

١١ / ٦١٠٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١ ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢ ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٣ : أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْمَعْرُوفُ وَأَهْلُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ الْخَوْضُ^٤ .»^٥

١ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ح ١٦٨٣ ، مرسلاً الوافي ، ج ١٠ ، ص ٤٤٩ ، ح ٩٨٦٠ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٩٤ ، ح ٢١٥٨٣ .

٢ . في «بخ ، بر ، بف» : - «بن إبراهيم» .

٣ . في «بح» : + «إلى» . ٤ . في الوسائل : «أوصى» .

٥ . في «بخ ، بر ، بف ، بك» والوافي : - «به» .

٦ . في «ى» : «فلاناً» بدل «قال : يا فلان» . وفي «بخ ، بر ، بف ، بك» : - «يا فلان» .

٧ . في «ث ، بخ ، بر ، بف» : «لا تزهد» .

٨ . راجع : الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب حسن البشر ، ح ١٧٦٥ ؛ و باب السباب ، ح ٢٧٧٠ ؛ و كتاب العشرة ، باب التحبب إلى الناس والتودد إليهم ، ح ٣٦٢٥ . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٤٥٠ ، ح ٩٨٦٢ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٩٧ ، ح ٢١٥٩٢ .

٩ . في «بر» : - «بن يحيى» .

١٠ . الزهد ، ص ٩٥ ، ضمن ح ٧٩ ؛ و الأمالي للصدوق ، ص ٢٥٤ ، المجلس ٤٤ ، ضمن ح ٥ ، بسند آخر عن عبدالله

بن الوليد الوصافي ، عن أبي جعفر الباقر^١ ، من دون الإسناد إلى النبي^٢ ، الأمالي للطوسي ، ص ٦٠٣ ،

المجلس ٢٧ ، ذيل ح ٦ ، بسنده عن عبيدالله بن الوليد الوصافي ، عن أبي جعفر^٣ ، عن أم سلمة ، عن رسول

الله^٤ ، وفي كلها مع اختلاف يسير . الجعفریات ، ص ٥١٢ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبائه^٥ عن

رسول الله^٦ . تحف العقول ، ص ٥٦ ، عن النبي^٧ ، وفي كل المصادر إلى قوله : «المعروف وأهله» . الفقيه ،

ج ٢ ، ص ٥٤ ، ح ١٦٨٠ ، مرسلاً عن النبي^٨ . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٤٥١ ، ح ٩٨٦٤ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٣٠٣ ،

ح ٢١٦٠٦ .

١٢/٦١٠٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَجِزُوا^١ لِأَهْلِ الْمَعْرُوفِ عَثَرَاتِهِمْ، وَاعْفَوْهَا^٢ لَهُمْ؛ فَإِنَّ كَثَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ هَكَذَا، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يُظِلُّ^٣ بِهَا شَيْئاً^٤».

٦٩- بَابٌ مِنْهُ

١/٦١٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ^٦، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عُمَرَ^٧ بْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: مَنْ

١. في «بث»، بخ، بر، بس، بف، بك، وحاشية «جن» والوافي: «أقبلوا».

٢. في «بر، بك»: «واغفروا».

٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «يظلل».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٣، ح ٩٨٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٣، ح ٢١٦٠٧.

٥. في «بث»: «+ وآخر».

٦. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوافي والوسائل: «عبد الله بن الدهقان». لكن كلا النقلين محرف؛ فإنَّ

الدهقان الراوي عن دُرُسْت، هو عبيد الله بن عبد الله الدهقان الذي روى عنه في عددٍ من الأسناد وبعنوانيه

المختلفة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٧٥-٧٦، الرقم ٧٤٨٠-٧٤٨١؛ و ص ٤٢١-٤٢٢.

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر أورده الصدوق في الخصال، ص ٢٥٨، ح ١٣٢، بسنده عن أبي سعيد سهل بن زياد

الآدمي، قال: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ بَشَّارٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد الله الدهقان

ثم إنَّ سهل بن زياد روى عن عبيد الله الدهقان في بعض الأسناد مباشرة، كما روى عنه في بعضها بالواسطة،

منها جعفر بن محمد بن بَشَّارٍ وجعفر بن محمد بن بشير وجعفر بن بَشَّارٍ الْوَاسِطِيُّ، والمظنون اتحاد الكلِّ

ووقوع التحريف في بعض العناوين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٠٥، الرقم ٢٢٥١-٢٢٥٢؛

وج ٨، ص ٥١٦.

وعلى أي حال، احتمال سقوط الواسطة في ما نحن فيه غير متفهي.

٧. في «بر، بف»: «- عمر».

صَنَعَ بِمِثْلِ^١ مَا صَنَعَ إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا^٢ كَافَأَهُ، وَ مَنْ أضعَفَهُ، كَانَ شُكْرًا، وَ مَنْ شَكَرَ، كَانَ كَرِيمًا، وَ مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَا صَنَعَ^٣ إِنَّمَا صَنَعَ^٤ إِلَى نَفْسِهِ^٥، لَمْ يَسْتَبْطِ^٦ النَّاسَ فِي شُكْرِهِمْ^٧، وَ لَمْ يَسْتَزِدْهُمْ^٨ فِي مَوَدَّتِهِمْ^٩، فَلَا تَلْتَمِسْ^{١٠} مِنْ غَيْرِكَ شُكْرًا^{١١} مَا أَتَيْتَ إِلَى نَفْسِكَ، وَ وَقَيْتَ بِهِ عِزَّكَ، وَ اعْلَمْ أَنَّ الطَّالِبَ إِلَيْكَ الْحَاجَّةَ، لَمْ يَكْرِمْ وَجْهَهُ عَنْ وَجْهِكَ^{١٢}، فَأَكْرِمْ وَجْهَكَ^{١٣} عَنْ رَدِّهِ^{١٤}.

٧٠- بَابُ أَنَّ صَنَائِعَ الْمَعْرُوفِ تَدْفَعُ مَصَارِعَ الشُّوْءِ

١ / ٦١٠٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

٢٩ / ٤ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ : «صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي^{١٥} مَصَارِعَ الشُّوْءِ»^{١٦}.

١ . في «بث، يخ، بك» وتحف العقول والخصال والمعاني : «مثل» .

٢ . في «بخ، بر، بك» : «فكأنما» .

٣ . في «جن» : - «أَنْ مَا صَنَعَ» .

٤ . في «بخ» : «صنعاً» .

٥ . في «ظ، جن» والخصال والمعاني : «لنفسه» .

٦ . في الوافي والوسائل وتحف العقول والمعاني : «لم يستبط» .

٧ . في الخصال : «برهم» .

٨ . في «بر، بك» : «ولم يستودهم» .

٩ . في الوافي : «لم يستبطئ الناس في شكرهم» يعني لم يتوقع منهم أن يشكروه ؛ ولم يستودهم في مودتهم ،

يعني لم يطلب منهم زيادة مودتهم إياه بما صنع إليهم .

١٠ . في «بخ، بر، بف» والوسائل : «ولا تلتمس» . وفي «بك» بالباء والياء معاً .

١١ . في «بر، بك» : - «شكر» .

١٢ . في تحف العقول : «مسألتك» .

١٣ . في حاشية «بخ» : «وجهه» .

١٤ . الخصال، ص ٢٥٨، باب الأربعة، ح ١٣٢ ؛ ومعاني الأخبار، ص ١٤١، ح ١، بسندهما عن عبيد الله بن عبد الله

الدهقان، عن درست بن أبي منصور الواسطي، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر، عن

أمير المؤمنين عليه السلام [في المعاني من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ومع اختلاف يسير] . تحف العقول،

ص ٢٩٩، عن الباقر عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام . الوافي، ج ١٠، ص ٤٤٩، ح ٩٨٥٨؛ الوسائل،

ج ١٦، ص ٣٠٥، ح ٢١٦١٢ .

١٥ . في «بس» : «تدفع» .

١٦ . تفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٤، ضمن الحديث، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف

٦١٠٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ^١، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ^٣ الْبَرَكَهَ أَنْزَعَ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي

يُمْتَارُ مِنْهُ^٤ الْمَعْرُوفُ مِنَ الشَّفَرَةِ^٥ فِي سَنَامِ الْبَعِيرِ^٦، أَوْ مِنَ السَّيْلِ^٧ إِلَى مُنْتَهَاهُ^٨».

٦١١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

• يسير. وفي المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٤٣٦؛ والزهد، ص ٧٣، ضمن ح ٢٧؛ وعلى الشرائع، ص ٢٤٧، ضمن ح ١، بسند آخر عن علي^{١٠}. وفي الفقيه، ج ١، ص ٢٥٥، ضمن ح ٦١٣؛ وتحف العقول، ص ١٤٩، ضمن الحديث؛ ونهج البلاغة، ص ١٦٣، ضمن الخطبة ١١١؛ ومعدن الجواهر، ص ٧١، ضمن الحديث، مرسلًا عن علي^{١١}. تحف العقول، ص ٥٦، صدر الحديث، عن النبي ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٣، ح ٩٨٧٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٧، ح ٢١٥٦٢.

١. في الوسائل: «عن النوفلي، عن أبيه» بدل «عن أبيه، عن النوفلي». ولعله سهو وقع حين الطبع.

٢. في «بر»، بف، بك، - «إن».

٣. في «بخ»: «يمتاز». و «يُمْتَارُ» أي يُجَلَّب ويؤخذ ويؤتى، وأكثر استعماله في جلب الطعام؛ من الجيرة، وهو جلب الطعام، أو الطعام يمتاره الإنسان. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٢١؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٨٨ (مير).

٤. في «بث»، بح، جن، والوسائل: «فيه». وفي «بخ»: «به».

٥. «الشَّفَرَةُ»: المُذْبِيَّة، وهي السكين العريضة، وقال الجوهري: «الشفرة بالفتح: السكين العظيم». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٠١؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٨٤ (شفرة).

٦. في «بر»، بف، بك، جن، والوافي: «إلى».

٧. في «بخ» والوسائل: «الجزور». وسنام البعير والناقة: أعلى ظهرها. وسنام كل شيء: أعلاه وما ارتفع منه. وقيل: السنام للبعير كناية للغنم. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦؛ المصباح المنير، ص ٢٩١ (سمن).

٨. في «بخ»: «والسيل» بدل «أو من السيل». وفي «بر»، بف، بك، «أو من السيل».

٩. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ج ٦٢٠٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه^{١٢} عن النبي ﷺ؛

الجعفريات، ص ١٥٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٣} عن رسول الله ﷺ؛ المحاسن، ص ٣٩٠،

كتاب المأكَل، ح ٢٣ و ٢٤، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٤} عن رسول الله ﷺ؛ وفيه أيضاً، ح ٢٥، بسند آخر عن

رسول الله ﷺ، وفي كلها - إلا الجعفريات - مع اختلاف الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٦٨٩، مرسلًا عن النبي ﷺ.

الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٣، ح ٩٨٧١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٧، ح ٢١٥٦٤.

١٠. في حاشية «بث»، بح، - «بن إبراهيم».

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ صَنَائِعَ الْمَعْرُوفِ تَذْفَعُ مَصَارِعَ السُّوءِ».^٢

٧١- بَابُ أَنَّ أَهْلَ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ

١ / ٦١١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤَمِّنِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَارْقٍ أَوْ قُتَيْبَةَ الْأَعْمَشِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِذَاكَ آبَاؤُنَا وَأُمَّهَاتُنَا، إِنَّ أَصْحَابَ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا عُرِفُوا بِمَعْرُوفِهِمْ، فَبِمَ يُعْرَفُونَ فِي الْآخِرَةِ؟

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِذَا أُدْخِلَ^٣ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، أَمَرَ رِيحاً عِيقَةً^٤ طَيِّبَةً^٥، فَلَرِقَتْ^٦ بِأَهْلِ الْمَعْرُوفِ، فَلَا يَمُرُّ^٧ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمَلَأٍ مِنْ^٨ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَجَدُوا

١ . في «بخ، بر، بك، والوافي والاختصاص»:- «إِنَّ».

٢ . الزهد، ص ٩٥، صدر ح ٧٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، صدر ح ٥، بسند آخر. الأُمالي للطوسي، ص ٢١٦، المجلس ٨، ضمن ح ٣٠، بسند آخر عن أبي جعفر، عن علي عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، صدر ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٦٨٧؛ والاختصاص، ص ٢٤٠، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٣، ح ٩٨٧٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٧، ح ٢١٥٦٥.

٣ . في الوسائل: «أهل».

٤ . في «بث، يخ، بر، بف، بك، والوافي»+: «هم».

٥ . في «جن»: «فبما».

٦ . في «بث، يخ»: «قال».

٧ . في «بس، بف»: «دخل».

٨ . «عِيقَةٌ» أي لُرُقَةٌ؛ من العَيْقِ بالتحريك، وهو مصدر قولك: عَيْقَ به الطيب، من باب تعب، أي لَزَقَ ولصقَ به، أو ظهرت ريحه بثوبه أو بدنه، وقالوا: لا يكون العَيْقُ إِلَّا الرائحة الطيبة الذكية. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٩؛ المصباح المنير، ص ٣٩٠ (عق).
٩ . في الوسائل:- «طَيِّبَةً».

١٠ . في «بخ» والوسائل: «فلصقت». وفي «بخ»: «فلزمت».

١١ . في «بخ»: «ولا يمر».

١٢ . في «ي»: «من».

رِيحَهُ^١، فَقَالُوا: هَذَا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرُوفِ^٢.

٢ / ٦١١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِنَا^٣ رَفَعَهُ^٤:

عَنْ^٥ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ دُوبَكُمْ قَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ، فَهَبُوا حَسَنَاتِكُمْ لِمَنْ شِئْتُمْ»^٦.

٣ / ٦١١٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَافِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الْآخِرَةِ»^٨.

١. في «بر، بك، جن»: «رائحة». وفي «بف»: «رائحته».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٢، ح ٩٨٩٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٤، ح ٢١٦٠٨؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٩٥.

٣. في «بخ، بر، بس، بف»: «بغض» وحاشية «ب» والوسائل: «أصحابه».

٤. في «بخ»: «يرفعه».

٥. في «بخ، بر»: «الوافي والوسائل: إلى».

٦. ثواب الأعمال، ص ٢١٧، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه يرفع الحديث عن رسول الله ﷺ. الأمالي للطوسي، ص ٣٠٤، المجلس ١١، ح ٥٧، بسنده عن أبي عبدالله محمد بن خالد البرقي، عن أبي قتادة، عن أبي عبدالله عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٣، وفي كلها مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ٢٤٠، مراسلاً، مع زيادة في آخره؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨١، مراسلاً دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتتمام الرواية هكذا: «أهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة». الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٢، ح ٩٨٦٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٤، ح ٢١٦١٠.

٧. في «بخ، بر»: «- بن يحيى».

٨. في «بر، بك»: «- وفي الدنيا».

٩. الزهد، ص ٩٥، ضمن ح ٧٩؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ضمن ح ٥، بسندهما عن عبدالله بن الوليد الوصافي، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ضمن ح ٦، بسنده عن عبدالله بن الوصافي، عن أبي جعفر عليه السلام، عن أم سلمة، عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٥٦، ضمن الحديث، عن النبي ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٢، ح ٩٨٦٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٣، ح ٢١٦٠٥.

٦١١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلْجَنَّةِ أَبَا يُقَالُ لَهُ: الْمَعْرُوفُ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا أَهْلُ الْمَعْرُوفِ^١، وَ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ^٢ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ^٣».

٧٢- بَابُ تَمَامِ الْمَعْرُوفِ

٦١١٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ حَاتِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِثَلَاثِ خِصَالٍ^٤: تَضْعِيرِهِ، وَ تَسْيِيرِهِ^٥، وَ تَعْجِيلِهِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا صَغُرَتْ عَظَمَتُهُ عِنْدَ مَنْ تَضَنَعَهُ إِلَيْهِ، وَ إِذَا سَتَرَتْهُ

١. في «ي»: «لا يدخله إلا أهل المعروف».

٢. في «بر»: «هم».

٣. في الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ذيل الحديث ١٦٨١: «تفسيره أنه إذا كان يوم القيامة قبل لهم: هبوا حسناكم لمن شئتم وادخل الجنة». وفي الوافي: «يعني كما أنهم يصنعون المعروف في الدنيا كذلك يصنعونه في الآخرة، يهبون حسناهم لمن شاؤوا».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حاجة المؤمن، ضمن ح ٢١٥٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الزهد، ص ٩٧، ح ٨٤؛ و قرب الإمام، ص ١٢٠، ح ٤٢٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفي كلها إلى قوله: «لا يدخله إلا أهل المعروف». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨١، مرسلًا هكذا: «أهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة». الوافي، ج ١٠، ص ٤٥١، ح ٩٨٦٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٤، ح ٢١٦٠٩؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٩٦.

٥. في «ث»، «بخ»، «بر»، «بف»: «ين». وهو سهو؛ فإنَّ سعدان هذا هو سعدان بن مسلم؛ فقد روى الصدوق الخبر في الخصال، ص ١٣٣ ح ١٤٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن سعدان بن مسلم، عن حاتم. وتكررت في الأسناد رواية محمد بن خالد والد أحمد بن أبي عبد الله عن سعدان [بن مسلم]. راجع: معجم

رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٢٦-٤٣١. في الوسائل: «لا يتم».

٧. في الوسائل: «- وخصال». في الوسائل والفقيه والخصال: «وستر».

تَمَمَّتْهُ، وَإِذَا عَجَلَتْهُ هَتَاتُهُ^١، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، سَخَفَتْهُ^٢ وَنَكَدَتْهُ^٣.

٦١١٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^٥، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ مُوسَى

بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّازَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ ثَمَرَةٌ، وَثَمَرَةُ الْمَعْرُوفِ تَفْجِيلُ

السَّرَاحِ»^٧.

١. في «بر، بك»: «هَيَاتُهُ». ٢. في «بث»: «فَان». وفي الوسائل: «وإذا».

٣. في «بج»: «سحقته». وفي الوافي والفتاوى والخصال: «سحقته». و«سحقته» أي جعلته سخيلاً، أي خفيفاً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٩١ (سحف).

٤. «نكدته» أي جعلته نكداً؛ من النكد، وهو الشؤم واللؤم، وقلة العطاء، وكل شيء جز على صاحبه شراً فهو نكدٌ. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٣٨؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٢٧ (نكد).

٥. الخصال، ص ١٣٣، باب الثلاثة، ح ١٤٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن سعدان بن مسلم. الأماشي للطوسي، ص ٤٧٩، المجلس ١٧، ضمن ح ١٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩١، مرسلأ: تحف العقول، ص ٣٢٢، وتامم الرواية فيه: «لا يتم المعروف إلا بثلاث خلال: تعجيله، وتقليل كثيره، وترك الامتنان». خصائص الأئمة^٨، ص ١٠٠، مرسلأ عن علي^٩، مع زيادة في أوله. فقه الرضا^{١٠}، ص ٣٧٤، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٧، ح ٩٨٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٤، ح ٢١٦٤٠.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٧. في الوسائل: «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد». وهو سهو ناشئ من جواز النظر من «محمد» في «أحمد بن محمد» إلى «محمد» في «محمد بن خالد».

٨. في «بك»: «ثمرة، وتمر».

٩. في «بث، بج، بر، بس، بف، بك، جن» والخصال: «السراج». و«السراح»: السهولة، والاسم من قولهم: أمر سريع، أي معجل، والاسم من التسريع بمعنى الإرسال والتطبيق، وفي المثل: «السراح من النجاح» أي إذا لم تقدر على قضاء حاجة الرجل فأيسره؛ فإن ذلك عنه بمنزلة الإسعاف. وقال العلامة الفيض: «في بعض نسخ الفقيه: تعجيله، بدون السراح، والسراح بالمهمات: الإرسال والخروج من الأمر بسرعة وسهولة ... وربما يوجد في بعض النسخ بالجيم وكأنه من المصحفات». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٧٩ (سرح).

١٠. الخصال، ص ٨، باب الواحد، ح ٢٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن خلف بن

٧٣- بَابُ وَضْعِ الْمَعْرُوفِ مَوْضِعَهُ

١١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِمَفْضَلِ بْنِ عَمَرَ: «يَا مَفْضَلُ^١، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ أَشَقِيَّ الرَّجُلِ أَمْ سَعِيدَ، فَانْظُرْ سَنِيَّةَ^٢ وَ مَعْرُوفَهُ إِلَى مَنْ يَضْنَعُ^٣، فَإِنْ كَانَ يَضْنَعُ إِلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهُ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ^٤ إِلَى خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَ يَضْنَعُ^٥ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ^٦». ٣١ / ٤

خَيْرٌ^٨.

١١٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَفْضَلِ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَفْضَلُ^{١٠}، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ^{١١} إِلَى خَيْرٍ يَصِيرُ الرَّجُلُ، أَمْ

حَدَّاد. وفيه، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل^{١٠}، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن عليّ ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩٠، مراسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ١١٠، عن عليّ ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٧، ح ٩٨٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٥، ح ٢١٦٤١.

١. في «ي»: «يا مفضل».

٢. في الأمالي للطوسي: «بره». و «السَّيْبُ»: العطاء، والمعروف، والنافلة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٧٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٤٧٧ (سيب).

٣. في «يح»: «يضعه».

٤. في «يح»: «يضعه».

٥. في «بث»: «+ يصير».

٦. في «يح»: «يضعه».

٨. في الوافي: «هذا الخبر محمول على ما إذا علم أنه ليس من أهله، وما سبق في الباب السابق - وهو باب المعروف وفضله - محمول على ما إذا كان عنده مجهولاً؛ فلا تنافي».

٩. الأمالي للطوسي، ص ٦٤٣، المجلس ٣٢، ح ٢٢، بسنده عن سيف بن عميرة. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩٢، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٨، ح ٩٨٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٩، ح ٢١٥٩٩.

١٠. في «بث»، يخ، بر، بف، بك، والوافي: «+ بن عمر». وفي الوسائل: «- يا مفضل».

١١. في «بث»، يح، يخ، بر، بف، بك، والوافي والوسائل: «أن تعرف».

إِلَى شَرٍّ، أَنْظَرُ^١ أَيْنَ يَضَعُ^٢ مَعْرُوفَهُ، فَإِنْ كَانَ يَضَعُ^٣ مَعْرُوفَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ يَصِيرُ
إِلَى خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَ يَضَعُ^٤ مَعْرُوفَهُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ
خَلْقٍ^٥.

٦١١٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَلِيمَانَ^٦ النَّجَلِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مِيثَمِ الثَّمَارِ^٧،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ^٨ الْأَزْدِيِّ، قَالَ:
أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٩ زَهْطٌ مِنَ الشَّيْعَةِ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ أَخْرَجْتَ
هَذِهِ الْأَمْوَالَ، فَفَرَّقْتَهَا فِي هَؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءِ وَالْأَشْرَافِ، وَفَضَّلْتَهُمْ عَلَيْنَا حَتَّى إِذَا

١. في «بح» بخ، بر، بف، بك، والوافي والوسائل: «فانظر». وفي «ي»: «إلى».

٢. في «ي» بخ، بر، بك، والوسائل: «يضع». ٣. في «ي» بخ، بر، بف، بك، والوسائل: «يضع».

٤. في «ي» بخ، بر، بف، بك، والوسائل: «يضع».

٥. في الوسائل: «مع».

٦. «الخلق»: الحظ والنصيب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٧١؛ النهاية، ج ٢، ص ٧٠ (خلق).

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٨، ح ٩٨٨٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٠، ح ٢١٦٠٠.

٨. في «بح» بخ، والوسائل: «مسلم». وفي «بر، بف»: «سلم».

٩. هكذا في «بر، جر». وفي «ظ، بخ» والمطبوع: «إسماعيل بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار».

وفي «ي» بث، جن: «إسماعيل بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب، عن ميثم التمار». وفي «بح»: الحسن بن
إسماعيل، عن شعيب عن ميثم التمار.

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محمد بن علي، عن أحمد بن عمر بن مسلم (والظاهر اتحاده مع
أحمد بن عمرو بن سليمان ووقوع التحريف في أحد العنوانين)، عن الحسن بن إسماعيل الميثمي في
المحاسن، ج ٢، ص ٤٧٩، ح ٥٠٢، ولم نجد في أعقاب ميثم التمار من يسمَّى بإسماعيل بن الحسن بن
إسماعيل. وأمَّا الحسن بن إسماعيل بن شعيب، فهو والد أحمد بن الحسن المترجم في رجال النجاشي،
ص ٤٧، الرقم ١٧٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٥٤، الرقم ٦٦.

١٠. في «ي» بر، بك، «محنف». وفي «بح»: «مخيف». وفي الوافي: «أبو مخنف بالمعجمة على وزن منبر: هو
لوط بن يحيى، وكان شيخاً من أصحاب الأخبار بالكوفة وجهاً مسكوناً إلى روايته، قال في القاموس: أخباري
شيعي». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٩ (خنف).

اسْتَوْسَقَتِ الْأُمُورُ^١، غُذِتْ^٢ إِلَى أَفْضَلِ مَا عَوَّدَكَ اللَّهُ^٣ مِنَ الْقَسَمِ بِالسَّوِيَّةِ، وَالْعَذْلِ فِي الرَّعِيَّةِ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَتَأْمُرُونِي -وَيَحْكُمُ- أَنْ أُطَلِّبَ^٤ النَّصْرَ^٥ بِالظُّلْمِ وَالْجَوْرِ^٦ فِيمَنْ وُلِّيَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؟ لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَا سَمَرَ السَّمِيرُ^٧ وَمَا رَأَيْتُ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ مَالِي^٨، لَسَاوَيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا هِيَ أَمْوَالُهُمْ».

قَالَ: ثُمَّ أَرَمَ^٩ سَاكِتًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ^{١٠} لَهُ مَالٌ، فَأَيَّاهُ^{١١} وَالْفَسَادَ، فَإِنَّ إِعْطَاءَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ^{١٢} تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ ذِكْرَ صَاحِبِهِ فِي النَّاسِ، وَيَضَعُهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَمْ يَضَعْ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَعِنْدَ غَيْرِ

١. في «بخ»: «استوسقت الأمر». وفي «بر»: «استبنت الأمور». وهي «بف» وحاشية «بث»: «استبنت الأمور» وفي الوافي: «استتب الأمور»، أي استقام. «واستوسقت الأمور»، أي اجتمعت وانضمت. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٦، النهاية، ج ٥، ص ١٨٥ (وسق).

٢. في «بخ»: «وعدت».

٣. يقال: عَوَّدَهُ شَيْءٌ فاعْتَادَهُ وَتَعَوَّدَهُ، أي جعله يعتاده وصيره له. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٧؛ المصباح المنير، ص ٤٣٦ (عود).

٤. في «بث»: «بخ، بر، بف، بك»، والوافي والبحار: «ويحكم، أأمرؤني».

٥. في «بر»، بف، بك: «أطالب». ٦. في الوافي: «النصف».

٧. في «بخ» والوافي: «بالجور والظلم». وفي «بف» والبحار: «بالجور» بدل «بالظلم والجور».

٨. «السمر»: الدهر، والمعنى: لا يكون ذلك أبداً وما بقي الدهر، ويقال فيه: لا أفعله ما سَمَرَ ابنا سمير، وابناه الليل والنهار؛ لأنَّهُ يُسَمَّرُ فيهما، أي يتحدّث، والمعنى: لا أفعله ما اختلف الليل والنهار. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٠٠؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧٧ (سمر).

٩. في الوسائل: «ملكى».

١٠. في الوافي: «أرم» أي سكت. و «أَرَمَ» أي صمت وأمسك عن الكلام، كما يمسك الصائم عن الطعام. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤١٩ (أزم).

١١. هكذا في معظم النسخ وحاشية «ظ». وفي «ظ، جن» والمطبوع: «فيكم».

١٢. في البحار: «فأياكم». ١٣. في «بخ، بر، بف» وحاشية «بث»: «وجهه».

أَهْلِيهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ شُكْرَهُمْ، وَكَانَ لِغَيْرِهِمْ، فَإِنْ بَقِيَ مَعَهُ^١ مِنْهُمْ بَقِيَّةٌ مِمَّنْ يُظْهِرُ الشُّكْرَ لَهُ وَيُرِيهِ^٢ النُّصْحَ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مَلَقٌ^٣ مِنْهُ^٤ وَكَذِبٌ، فَإِنْ زَلَّتْ بِصَاحِبِهِمْ^٥ النَّعْلُ^٦، ٣٢/٤
ثُمَّ اخْتِاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ^٧ وَكَمَفَاتِيهِمْ^٨، فَلَا تَمُ^٩ خَلِيلٍ، وَشَرُّ خَدِينٍ^{١٠}، وَلَمْ يَضِعْ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَعِنْدَ غَيْرِ أَهْلِيهِ إِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ^{١١} مِنَ الْخَطِّ فِيمَا^{١٢} أُتِيَ^{١٣}، إِلَّا مَخْمَدَةُ اللَّثَامِ، وَ ثَنَاءُ الْأَشْرَارِ مَا دَامَ عَلَيْهِ مُنْعِمًا مُفْضِلًا^{١٤}، وَ مَقَالَةُ الْجَاهِلِ^{١٥}، مَا أَجُودَةُ وَ هُوَ عِنْدَ اللَّهِ بِخَيْلٍ، فَأَيُّ خَطِّ أَبْوَرُ^{١٦} وَأَخْسَرُ^{١٧} مِنْ هَذَا الْخَطِّ؟ وَ أَيُّ فَائِدَةٍ مَعْرُوفٍ^{١٨} أَقْلٌ مِنْ هَذَا الْمَعْرُوفِ؟ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَهُ مَالٌ، فَلْيَصِلْ بِهِ الْقَرَابَةَ، وَ لِيُحْسِنِ مِنْهُ الضِّيَافَةَ، وَ لِيُفَكِّ بِهِ الْغَانِيَّ^{١٩} وَ الْأَسِيرَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ؛ فَإِنَّ الْفَوْزَ^{٢٠} بِهَذِهِ^{٢١} الْخِصَالِ مَكَارِمُ الدُّنْيَا وَ شَرَفٌ

١. في «بح»: «معه».

٣. «الملق»، الزُّدُّ واللطف الشديد، وأن يعطى باللسان ما ليس في القلب، والزيادة في التودد والدعاء والتضرع فوق ما ينبغي. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٥٨ (ملق).

٤. في «ي»: «منه».

٦. في «بك»: «البخل».

٨. في الوافي: «فالم» اسم تفضيل من الألم.

٩. في «بح»، بر، بك: «جدير». والخِذْنُ والخَوِين: الصديق. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٥ (خذن).

١١. في «بح» وحاشية «جن»: «مما».

١٣. في «ي»: «ومفضلاً». وفي «بر»، بك، وحاشية «بث» والوافي: «متفضلاً». وفي «بس»: «ومفضلاً».

١٤. في الوافي: «مقالة الجاهل، عطف على محمداً اللثام».

١٥. «أبور» أي أكسد، من البوار، وهو الكساد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٦١ (بور).

١٦. في «ظ»، ي، جن، وحاشية «بس»: «وأخس». وفي «بث»: «وأحسن».

١٧. في «بر»، بك: «معروف».

١٨. «الغاني»: الأسير، والعبد. ويجوز أن يكون من العناء بمعنى التعب، كما قال به العلامة الفيض. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠١ (عنا).

١٩. في «بح» وحاشية «بث» والوافي: «العون». وفي «بر»، بك، «العرف».

٢٠. في «بح»، بر، بك، وحاشية «بث» والوافي: «على هذه».

الآخِزَةُ^١.

٦١٢٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، فَأَنْفَقُوهُ^٢ فِيمَا نَهَاَهُمُ اللَّهُ^٣ عَنْهُ، مَا قَبِلَهُ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَخَذُوا مَا نَهَاَهُمُ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَنْفَقُوهُ فِيمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ^٤ بِهِ، مَا قَبِلَهُ مِنْهُمْ، حَتَّى يَأْخُذُوهُ مِنْ حَقٍّ، وَيَنْفَقُوهُ^٥ فِي حَقٍّ»^٦.

٦١٢١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ صُرَيْسٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا أُعْطَاكُمْ اللَّهُ هَذِهِ الْفُضُولَ مِنَ الْأَمْوَالِ لِتُوجَّهَوا حَيْثُ وَجَّهَهَا اللَّهُ، وَ لَمْ يُعْطِكُمْوَهَا لِتَكْنِزُوهَا»^٧.

١. الفارات، ج ١، ص ٤٨؛ والأُمالي للمفيد، ص ١٧٥، المجلس ٢٢، ح ٦؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٩٤، المجلس ٧، ح ٣٣، بسند آخر. تحف العقول، ص ١٨٥، عن أمير المؤمنين عليه السلام: نهج البلاغة، ص ١٨٣، الخطبة ١٢٦، من قوله: «أنا مروني، وبحكم أن أطلب النصر» إلى قوله: «فألام خليل وشرّ خدين» وفي كل المصادر مع اختلاف سير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٩، ح ٩٨٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٠٥، ح ٢٠٠٧٧، إلى قوله: «فكيف وإنما هي أموالهم»؛ البحار، ج ٤١، ص ١٢٢، ح ٢٩.

٢. في الوافي: «فأنفقوا».

٣. في «بح» والفقير: - «والله».

٤. في الوسائل، ح ٢١٥٩٥: «إنهم».

٥. في «بث، يخ، بر، بف، بك» والوافي: - «والله».

٦. في «بر، بك»: «وينفق به».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩٤، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٩، ح ٩٨٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٩، ذيل ح ٦٠٨٧؛ وج ٩، ص ٤٦٦، ذيل ح ١٢٥١٠؛ وج ١٦، ص ٢٩٨، ح ٢١٥٩٥.

٨. في «ظ، بح، جن»: «ولتكنزوها».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩٣، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٣٧٦، ح ٩٧١٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩٧، ح ٢١٥٩٤.

٧٤- بَابُ فِي آدَابِ الْمَعْرُوفِ

١ / ٦١٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَدْخُلْ لِأَخِيكَ فِي أَمْرِ مَضَرَّتُهُ عَلَيْكَ أَغْظَمَ مِنْ مَنْفَعَتِهِ لَهُ».

قَالَ ابْنُ سِنَانٍ: يَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ دَيْنٌ كَثِيرٌ وَلَكَ مَالٌ، فَتُوَدِّي عَنْهُ، فَيَذْهَبَ مَالُكَ، وَلَا تَكُونَ ^٢ قَصِيَتْ عَنْهُ ^٤.

٢ / ٦١٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَمَّنْ سَمِعَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَبْدُلْ لِإِخْوَانِكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا ضَرَّهُ عَلَيْكَ أَكْثَرَ مِنْ مَنْفَعَتِهِ لَهُمْ» ^٦.

٣ / ٦١٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَرْجَانِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا تُوَجِّبْ عَلَى نَفْسِكَ الْحَقُوقَ، وَاصْبِرْ عَلَى النَّوَائِبِ ^٧،

١. في «بح، بر، بك»: «في».

٢. في «ظ، بح، بس، بف»: «أدب».

٣. في «بث، بح، بر، بك، جن» والوافي: «ولا يكون».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦١، ح ٩٨٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٦، ذيل ح ٢١٦٤٣.

٥. في «ظ، بر» والوافي: «موسى».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٣٣، مرسلًا عن الرضا عليه السلام. مصادقة الإخوان، ص ٨٢، ح ١٠، مرسلًا عن علي بن

عقبة، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٤٦١، ح ٩٨٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٦،

ذيل ح ٢١٦٤٤.

٧. «النوائب»: جمع نائبة، وهي المصيبة، أو هي ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات والحوادث. راجع:

الصحاح، ج ١، ص ٢٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

وَلَا تَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مَضَرَّتُهُ عَلَيْكَ أَغْظَمُ^١ مِنْ مَنْفَعَتِهِ لِأَخِيكَ^٢.

٧٥- بَابُ مَنْ كَفَرَ الْمَعْرُوفَ

٦١٢٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^٣ عِيسَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ قَاطِعِي سَبِيلِ الْمَعْرُوفِ».

قِيلَ: وَمَا قَاطِعُو سَبِيلِ الْمَعْرُوفِ؟

قَالَ: «الرَّجُلُ يُصْنَعُ إِلَيْهِ الْمَعْرُوفُ، فَيَكْفُرُهُ، فَيَمْتَنِعُ صَاحِبُهُ مِنْ أَنْ يَصْنَعَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ»^٥.

٦١٢٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ^٧ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ سَنَنْبِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «مَا أَقْلَ مَنْ شَكَرَ الْمَعْرُوفَ»^٩.

١. في «ظ، بف»: «أكثر».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٥، ح ١٠٢٧، بسند آخر عن رجل صالح. وفي الأملاني للمفيد، ص ٣٠٠، المجلس ٣٥، ح ١١؛ والأملاني للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبي جعفر^{١٠}، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦١، ح ٩٨٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٦، ح ٢١٦٤٥؛ وفيه، ج ٢٣، ص ٣٠٣، ح ٢٩٦١٤، إلى قوله: «واصبر على النوائب».

٣. في «بر»: «- محمد بن».

٤. في «بر، بك، والوافي»: «قال».

٥. في «ي، بخ، بس، بك، جن» والوسائل والفتية والاختصاص: «سبيل».

٦. في «بث، بخ، والفتية»: «قاطعي».

٧. في «ي، بخ، بر، بس، بك» والوسائل والفتية: «سبيل».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٦٩٦؛ والاختصاص، ص ٢٤١، مرسلاً، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ٩٨٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٩، ح ٢١٦٢٤.

٩. في «بث، بخ، بر، بف»: «- ابن عبد الله».

١٠. في «بر، بف»: «- الحسن».

١١. تحف العقول، ص ٣٥٨، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ٩٨٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٦، ح

٦١٢٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَتَى إِلَيْنِهِ مَعْرُوفٌ^١ فَلْيُكَافِئْ بِهِ،
فَإِنْ عَجَزَ، فَلْيُفِنِ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ^٢ لَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ كَفَرَ النِّعْمَةَ»^٣.

٧٦- بَابُ الْقَرْضِ^٤

٦١٢٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ: الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةٍ، وَالْقَرْضُ
بِثَمَانِيَةٍ^٥ عَشْرَةٍ^٦.
● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «بِخَمْسَةِ عَشَرَ^٧»^٨.

١. ح ٢١٦١٣. «في «جن»: «المعروف».

٢. في «بخ» وحاشية «بث»: «فمن». وفي «بر، بك»: «ومن». وفي الوافي: «من».

٣. الأُمَالِي لِلطُّوسِي، ص ٢٢٣، المجلس ٩، ح ٦، بسنده عن إسماعيل بن مسلم السكوني، مع زيادة في أوله. الجعفریات، ص ١٥٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٥٥، عن النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ٩٨٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٩، ح ٢١٦٢٥. ٤. في «بف»: «باب فضل القرض على الصدقة».

٥. في «ظ، بح»: «ثمانية».

٦. الجعفریات، ص ١٨٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب الصدقة على القرابة، ح ٦٠٣٥؛ و التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٣٠٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٥٨، ح ١٦٩٧، مرسلاً. وفيه، ص ٦٧، ح ١٧٣٨؛ والمقنعة، ص ٢٦٢، مرسلاً عن النبي ﷺ، وفي كُتْلِ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٣، ح ٩٨٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٨، ح ٢١٦٥١.

٧. قال في الوافي: «وذلك لأنه ضعفها في الشواب، والحسنة بعشرة أضعافها، ولو لم يسترد يكون عشرين وحيث استرد نقص اثنان على الرواية الأولى ونصف العشرة على الثانية، والوجه في التضعيف أَنَّ الصدقة تقع في يد المحتاج وغير المحتاج، ولا يتحمل ذل الاستقراض إِلَّا المحتاج، كذا قيل»، ثم عدَّ إمكان التكرار في القرض دون التصدَّق من أحد أسباب فضله عليه. راجع: الدروس، ج ٣، ص ٣١٨.

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٣، ح ٩٨٩٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٨، ح ٢١٦٥٢.

٢ / ٦١٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ،
عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « مَا مِنْ مُؤْمِنٍ أَقْرَضَ مُؤْمِناً يَلْتَمِسُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا حَسَبَ
اللَّهُ^٢ لَهُ أَجْرُهُ^٣ بِحَسَابِ^٤ الصَّدَقَةِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ^٥ . »

٣ / ٦١٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ^٦ عَزَّوَجَلَّ : « لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ
أَوْ مَعْرُوفٍ^٧ » قَالَ : « يَغْنِي بِالْمَعْرُوفِ الْقَرْضُ^٨ . »

٤ / ٦١٣١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ

أَبِيهِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ :

١ . فِي «بِخ» ، بَر ، بِفَ : - «بْنِ إِبْرَاهِيمَ» .

٢ . فِي «ظ» ، بِخ ، بَكَ ، وَالْفَقِيهِ : - «اللَّهُ» .

٣ . فِي «بِخ» ، بَر ، بِفَ ، بَكَ ، وَالْفَقِيهِ : «أَجْرَاهُ» .

٤ . فِي «بِخ» : «بِحَسَابِ» .

٥ . فِي «بِخ» ، بَر ، بِفَ ، بَكَ ، وَالْوَسَائِلُ وَالْفَقِيهِ : «مَالَهُ إِلَيْهِ» . وَفِي الْوَأْفِيِّ : «يَعْنِي أَعْطَاهُ اللَّهُ فِي كُلِّ أَنْ أُجِرَ صَدَقَةً ،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَضِ» فِي كُلِّ أَنْ ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ فَكَأَنَّمَا أَعْطَاهُ ثَانِياً وَثَلَاثاً ، وَهَلَمْ جَرَّ إِلَى أَنْ يَقْبِضَهُ .

٦ . ثَوَابُ الْأَعْمَالِ ، ص ١٦٦ ، ح ٢ ، بِسَنَدِهِ عَنِ الْفَضْلِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . الْمُؤْمِنُ ، ص ٥٤ ، ح ١٤٠ ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي
آخِرِهِ ؛ الْإِخْتِصَاصُ ، ص ٢٧ ، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ ، وَفِي الْأَخِيرِينَ مَرْسَلاً إِلَى قَوْلِهِ : «لَهُ أَجْرُهُ بِحَسَابِ الصَّدَقَةِ» .

وَفِي الْفَقِيهِ ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، ح ١٦٩٩ ، مَرْسَلاً مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمُعْصُومِ عليه السلام . الْوَأْفِيُّ ، ج ١٠ ، ص ٤٦٤ ،
ح ٩٨٩٧ : الْوَسَائِلُ ، ج ١٦ ، ص ٣١٨ ، ح ٢١٦٥٠ .

٧ . فِي «بِث» ، بِخ ، بِسَ ، وَالْوَسَائِلُ وَالْفَقِيهِ : «فِي قَوْلِ اللَّهِ» .

٨ . النِّسَاءُ (٤) : ١١٤ . وَفِي «بِث» وَالْفَقِيهِ وَتَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ : «أَوْ يُضْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ» .

٩ . تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ ، ج ١ ، ص ٢٧٥ ، ح ٢٧١ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ بَعْضِ الْقَمِينِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام .

الْفَقِيهِ ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، ح ١٦٩٨ ، مَرْسَلاً مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمُعْصُومِ عليه السلام . الْفَقِيهِ ، ج ٣ ، ص ١٨٨ ، ح ٣٧٠٦ ،

مَرْسَلاً . الْوَأْفِيُّ ، ج ١٠ ، ص ٤٦٥ ، ح ٩٨٩٨ : الْوَسَائِلُ ، ج ١٦ ، ص ٣١٧ ، ح ٢١٦٤٩ .

دَخَلْتُ أَنَا وَالْمَعْلَى وَعُثْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ^١ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَلَمَّا رَأَانَا، قَالَ: «مَرْحَبًا مَرْحَبًا بِكُمْ، وَجُوهٌ^٢ تَحِبُّنَا وَنَحِبُّهَا، جَعَلَكُمْ اللَّهُ مَعَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: جَعِلْتَ فِذَاكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «نَعَمْ، مَهْ»^٣، قَالَ: إِنِّي رَجُلٌ مُوسِرٌ، فَقَالَ لَهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي يَسَارِكَ» قَالَ: وَيَجِيءُ^٤ الرَّجُلُ^٥، فَيَسْأَلُنِي^٦ الشَّيْءَ^٧ وَلَيْسَ هُوَ إِيَّانَ^٨ زَكَاتِي؟

فَقَالَ لَهُ^٩ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْقَرْضُ عِنْدَنَا بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ، وَالصَّدَقَةُ بِعَشْرَةِ^{١٠}، وَمَاذَا عَلَيْكَ إِذَا كُنْتَ - كَمَا تَقُولُ - مُوسِرًا أُعْطِيْتَهُ؟ فَإِذَا كَانَ إِيَّانَ^{١١} زَكَاتِكَ، اخْتَسَبْتَ^{١٢} بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ. يَا عُثْمَانُ، لَا تَزِدْهُ؛ فَإِنَّ رَدَّهُ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ؛ يَا عُثْمَانُ، إِنَّكَ لَوْ عَلِمْتَ مَا مَنَزَلَهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ رَبِّهِ^{١٣}، مَا تَوَانَيْتَ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ أَذْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ

١. في «ظ»، «بح»، «بخ»، «بر»، «بك»، وحاشية «بث»، «جن»، والوسائل: «بهرام».

وقد ذكر الشيخ الطوسي عثمان بن عمران وعثمان بن بهرام في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٥٩، الرقم ٣٦٨٠؛ و ص ٢٦٠، الرقم ٣٦٩٢.

٢. في «ي»، - «مرحبًا». و «مَرْحَبًا»، أي أتيت أول قبيحًا وسعة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٣٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٠٧ (رحب).

٣. في «بر»، «بك»، والوافي: «وجوها».

٤. في «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، وحاشية «بف» والوافي: «فمه». وفي «بر»، «بك»، - «مه». وقال في الوافي: «الهاء في فمه للسكت وأصله فمه، أي فما تريد؟».

٥. في «ي» والوافي: «فيجيء». وفي الوسائل: «ويجيئي».

٦. في حاشية «ظ»: «المؤمن». في «بح» والوسائل: «ويسألني».

٨. في «بح» - «الشيء».

٩. في «بخ»، «بر»، «بك»، «إِيَّانَ». وإِيَّان الشيء، بالكسر والتشديد: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون فِعْلاً وقيل: هي زائدة، وهو فِعْلان من أَب الشيء: إذا تهيأ للذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).

١٠. في «بر»، «بك»، «الوافي» - «وله».

١١. في «ي» - «بعشر». ١٢. في «بخ»، «بر»، «بك»، وحاشية «جن»: «إِيَّان».

١٣. في «بح»، «بر»، «بك»، «جن»، وحاشية «بث»: «أحسب».

١٤. في «بر»، «بك»، - «من ربه».

أَدْخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ تَذْفَعُ الْجُنُونُ وَالْجَذَامُ
وَالْبَرَصُ^٢.

٦١٣٢ / ٥. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السُّنْدِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَرْضُ الْمُؤْمِنِ غَنِيمَةٌ^٥، وَتَعْجِيلُ^٦ خَيْرٌ^٧، إِنْ أَيْسَرَ،
أَدَاةً^٨؛ وَإِنْ مَاتَ، اخْتَسِبَ^٩ مِنَ الزَّكَاةِ^{١٠}»^{١١}.

٧٧- بَابُ إِنْظَارِ الْمُغْسِرِ

٣٥/٤

٦١٣٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُظِلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ - قَالَهَا

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بس» والمطبوع والوافي: «يدفع».

٢. في «جن»: «والبرص والجذام».

٣. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إدخال السرور على المؤمنين، ح ٢١٣٣؛ وكتاب الزكاة، باب
الصدقة على القرابة، ح ٦٠٣٥؛ والمؤمن، ص ٦٩، ح ١٨٩؛ ومصادقة الإخوان، ص ٦٢، ح ٨٠، الوافي، ج ١٠،
ص ٤٦٥، ح ٩٨٩٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٠، ح ٢١٠٦٥، إلى قوله: «فَإِنْ رَدَّهَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ» مُلَخَّصًا.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٥. في الوافي: «إِنَّمَا كَانَ الْقَرْضُ غَنِيمَةً؛ لِأَنَّهُ يُوْجِبُ ثَوَابًا مِنْ دُونِ نَقْصٍ مِنَ الْمَالِ. وَإِنَّمَا كَانَ تَعْجِيلُ أَجْرٍ، أَوْ خَيْرٍ
عَلَى اخْتِلَافِ النُّسخَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَدَاءُ زَكَاةٍ قَبْلَ أَوَانِهَا».

٦. في «بخ، بف»: «وتعجيله».

٧. في الوافي: «أجر».

٨. في «بخ، بر، بف، بك»: «قضاء». وفي الوافي: «قضاءك». وفي الوسائل: «أدّى».

٩. في «بث، بخ، بر، بف، بك» والوافي: «+ به». وفي «بخ، بف»: «احتسب».

١٠. في «بث، بخ، بر، بف، بك» وحاشية «بخ» والوسائل، والفقيه: «زكاته».

١١. الكافي، كتاب الزكاة، باب القرض أنّه حمى الزكاة، ح ٥٩٥٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،
ص ٥٨، ح ١٧٠٠، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ١٩٨، مع اختلاف يسير.
وراجع: ثواب الأعمال، ص ١٦٧، ح ٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٦، ح ٩٩٠٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٠٠،
ح ١٢٠٦٦.

ثَلَاثًا، فَهَابَهُ النَّاسُ أَنْ يَسْأَلُوهُ فَقَالَ -: فَلْيُنْظِرْ مُعْسِرًا، أَوْ لِيَدْعُ^٢ لَهُ مِنْ حَقِّهِ^٣.

٦١٣٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ بَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي يَوْمٍ حَارٍّ - وَحَتَّى كَفَّهُ^٤ -: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَظِلَّ مِنْ قُورٍ جَهَنَّمَ^٥؟ - قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَقَالَ النَّاسُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْظَرَ غَرِيماً، أَوْ تَرَكَ لِمُعْسِرٍ^٦.

ثُمَّ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ لِي^٧ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: إِنَّ أَبِي أَخْبَرَنِي^٨ أَنَّهُ لَزِمَ غَرِيماً لَهُ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ^٩ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ بَيْتَهُ وَنَحْنُ جَالِسَانِ،

١. في «بخ، بر، بف، بك» والوافي: «وهابه». والمهابة: الإجلال والمخافة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥ (هيب).

٢. في «بخ»: «ويدع». وفي «بف»: «أو يدع».

٣. في الوافي: «الإنظار: الإهمال والتأخير. و «من» في «من حقه» للتبعية؛ يعني أو يخفف عنه ليمكن من أدائه».

٤. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨١٦، بثلاثة طرق آخر، وتتمام الرواية فيه: «من أنظر معسراً أظله الله بظله يوم لا ظل إلا ظله». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٥١٣، عن معاوية بن عمار الدهني، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ١٥٤، ضمن ح ٥١٩، عن ابن سنان، عن أبي حمزة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٧٠٣، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٦٩، ح ٩٩٠٩؛ وج ١٨، ص ٨٠٥، ح ١٨٣٣٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٩، ح ٢١٦٥٤.

٥. في «مراة العقول» عن بعض النسخ: «وخنا» بالخاء المعجمة.

٦. «حَتَّى كَفَّهُ»، أي عطفه ولواه وأماله، وكذا حَتَّى تَحْنِي. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٠٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٦ (حنا). هذا، وفي «مراة العقول»: «كَانَتْهُ طَالِباً لِقَوْلِهِ: مَنْ أَحَبَّ».

٧. «فَقُورٌ جَهَنَّمَ»: وَهَجَّهَا وَغَلِيَانَهَا وَحَرَّهَا. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٦٧ (فور).

٨. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، بك» والوافي. وفي «ي، جن» والمطبوع والوسائل: «المعسر».

٩. في «بر، بك» -: «أبو عبد الله عليه السلام قال لي». ١٠. في «بر، بف، بك»: «أخبره».

١١. في «بح»: «فجاء».

ثُمَّ خَرَجَ فِي الْهَاجِرَةِ^١، فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتَرَهُ، وَقَالَ: يَا كُفَّ، مَا زِلْتُمَا جَالِسَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبِي وَ أُمِّي، قَالَ: فَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكُمُهِ: خَذِ^٢ النَّصْفَ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبِي^٣ وَ أُمِّي، ثُمَّ قَالَ^٤: أَتُبِغُهُ بِبَقِيَّةِ حَقِّكَ. قَالَ: فَأَخَذْتُ النَّصْفَ، وَ وَضَعْتُ لَهُ النَّصْفَ^٥.

١١٣٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «خَلُّوا سَبِيلَ الْمُعْصِرِ كَمَا خَلَّاهُ اللَّهُ^٢ عَزَّ وَ جَلَّ»^٣.

١١٣٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ^١ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. قال الجوهري: «الهُجْرُ والهَاجِرَةُ: نصف النهار عند اشتداد الحرِّ». وقال ابن الأثير: «الهجير والهَاجِرَةُ: اشتداد الحرِّ نصف النهار». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٥١؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٤٦ (هجر).
٢. في «بك»: - «يا».

٣. في «بر، بف، بك، والوافي»: «خلَّه». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «خلَّ» بدون الضمير.

٤. في «بخ، بر، بف، بك، والوافي»: «قلت». ٥. في «بث» وحاشية «جن»: + «أنت».

٦. في «بس» وحاشية «ظ» والوسائل: + «له».

٧. الأمالي للمفيد، ص ٣١٥، المجلس ٣٧، ذيل ح ٧؛ والأمالي للطوسي، ص ٨٣، المجلس ٣، ذيل ح ٣٢؛ و ص ٤٥٩، المجلس ١٦، ذيل ح ٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن محمد بن علي ﷺ، عن أبي لبابة، عن رسول الله ﷺ. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٤، ح ٥١٥، عن القاسم بن سليمان، عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفي كل المصادر إلى قوله: «من أنظر غريماً أو ترك لمعمر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٠، ح ٩٩١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٩، ح ٢١٦٥٥.

٨. في الوسائل: + «عن ابن محبوب». وهو سهو؛ فقد أكثر سهل بن زياد من الرواية عن علي بن أسباط، ولم يثبت في شيء منها توسط ابن محبوب - وهو الحسن - بينهما، كما لم يثبت رواية ابن محبوب عن علي بن أسباط في موضع.

٩. في الوافي: «أَي اتركوه وأعرضوا عنه، كما تركه الله، حيث قال: «فَتَنْظِرُهُ إِلَى مَيْتَرَةٍ» [البقرة (٢): ٢٨٠].

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٧٠٢، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٠، ح ٩٩١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٠، ح ٢١٦٥٦.

١١. في «بف»: - «الحسن».

يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَنْبَرَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ ٣٦/٤ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، وَ صَلَّى عَلَى أَنْبِيَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ^٣، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدَ مِنْكُمْ الْغَائِبَ^٤، أَلَا وَ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً، كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ بِمِثْلِ^٥ مَا لَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَ أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^٧ أَنَّهُ مُعْسِرٌ، فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ بِمَا لَكُمْ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»^٨.

٧٨- بَابُ تَحْلِيلِ الْمَيِّتِ

١٦١٣٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ خُنَيْسٍ^٩، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: إِنْ لَعَبِدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّانَةَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ قَدْ مَاتَ، وَقَدْ

١. في «ي»: «بر»: «عن يحيى بن عبد الله بن الحسن».

٢. في «بس»: «صلوات الله عليهم». وفي «جن» والوافي: «- صلى الله عليهم». وفي الوسائل: «- وصلى على أنبيائه صلى الله عليهم».

٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «الغائب منكم».

٤. في «ي»: «مثل».

٥. في الوافي: «+ ثواب».

٦. في الوافي والفقير: «+ قال الله».

٧. البقرة (٢): ٢٨٠.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٥٨، ح ١٧٠١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{١١}. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٤، ذيل ح ٥١٩، عن ابن سنان، عن أبي حمزة، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٢}، مع اختلاف الوافي، ج ١٠، ص ٤٧١، ح ٩٩١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٠، ح ٢١٦٥٧.

٩. في «ي»: «بس» والوافي: «حبيش». وكلا العنوانين مذكور في أصحاب أبي عبد الله^{١٣}. راجع: رجال الكشي، ص ٤٠٣، الرقم ٧٥٣؛ رجال الطوسي، ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٩؛ و ص ١٨١، الرقم ٢١٨١.

١٠. في «ظ، بح، بخ، بر، بك» والوسائل والفقيه والتهديب وثواب الأعمال: «- قد».

كَلَّمْنَاهُ أَنْ يَخْلُلَهُ، فَأَبَى^١.

فَقَالَ: «وَيْحَهُ، أَمَا يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ عَشْرَةٌ إِذَا خَلَّلَهُ؟ وَإِذَا^٢ لَمْ يَخْلُلَهُ، فَإِنَّمَا لَهُ^٣ دِرْهَمٌ بَدَلَ دِرْهَمٍ^٤».

٦١٣٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُعْتَبٍ^٥، قَالَ:

دَخَلَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ^٦ الْوُسَاءَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَسْأَلُهُ^٧ أَنْ يُكَلِّمَ شَهَابًا أَنْ يُخَفِّفَ عَنْهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْمَوْسِمَ، وَكَانَ^٨ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفُ دِينَارٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ عَرَفْتَ خَالَ مُحَمَّدٍ وَانْقِطَاعَهُ إِلَيْنَا، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفُ دِينَارٍ لَمْ تَذْهَبْ^٩ فِي بَطْنٍ وَلَا فَرْجٍ، وَإِنَّمَا ذَهَبَتْ دَيْنًا عَلَى الرِّجَالِ وَوَضَائِعٍ^{١٠} وَضَعَهَا، وَأَنَا^{١١} أَحِبُّ أَنْ تَجْعَلَ^{١٢} فِي حِلٍّ».

١. في «بر، بك»: «فأباه».

٢. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، جت، جن» والفقهاء. وفي «بخ، بر، بف، بك» والوافي وثواب الأعمال: «وإن».

وفي «بخ» والمطبوع والوسائل: «فإذا». ٣. في «بخ، بر، بك» والوافي وثواب الأعمال: «هو».

٤. في «بر، بف، بك» والوافي: «بدرهم» بدل «بدل درهم».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٥، ح ٤٢٧؛ وثواب الأعمال، ص ١٧٤، ح ١، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣،

ص ١٨٩، ح ٣٧١٢، معلقاً عن إبراهيم بن عبد الحميد. الفقيه، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٧٠٤، مرسلاً. الوافي، ج ١٠،

ص ٤٧١، ح ٩٩١٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢١، ح ٢١٦٥٨.

٦. في «بر»: «شعيب». ٧. في «ي، جن» وحاشية «ظ»: «بشير».

٨. في «بث، بخ، بر، بف، بك» والوسائل: «فسأله». وفي «بخ»: «+» «له».

٩. في «بث، بخ، بر، بف، بك» والوسائل: «وكانت».

١٠. في «ي، بث، بف، بك»: «لم يذهب». وفي البحار: «ولم يذهب».

١١. في «بخ»: «وبضايح». و«الْوَضَائِعُ»: جمع الوَضِيعَة، وهي الخسارة، يقال: وُضِعَ فِي تِجَارَتِهِ وَأَوْضِيعَ وَوَضَعَ،

أَي غَبِنَ وَخَسِرَ فِيهَا، وَصِغَةُ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ أَكْثَرُ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٨

(وضع).

١٢. في «بخ، بخ، بر، بف، بك» والوافي والوسائل: «فأنا».

١٣. في «بخ»: «+» «منه».

فَقَالَ: «لَعَلَّكَ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَقْبِضُ^١ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَتُعْطَاهَا^٢». فَقَالَ^٣: كَذَلِكَ^٤ فِي أَيْدِينَا.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «اللَّهُ أَكْرَمُ وَأَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ عَبْدُهُ^٦، فَيَقُومَ فِي اللَّيْلَةِ^٧ الْقَرَّةِ^٨، أَوْ يَصُومَ^٩ فِي الْيَوْمِ^{١٠} الْحَارِّ، أَوْ يَطُوفَ بِهَذَا الْبَيْتِ^{١١}، ثُمَّ يَسْلُبَهُ^{١٢} ذَلِكَ، فَتُعْطَاهُ^{١٣}»، وَلَكِنْ لِلَّهِ^{١٤} فَضْلٌ كَثِيرٌ يَكْفِي الْمُؤْمِنَ^{١٥}.

فَقَالَ^{١٦}: فَهُوَ^{١٧} فِي حِلٍّ^{١٨}.

١. في «ي» بث، بس «الوسائل والبحار: «يقبض». وفي «يح، جن»: «تقبض». وفي حاشية «بث»: «ينقص».
٢. في «ي»: «ويعطاها». وفي «بث، يح، بخ، والبحار: «فيعطاه». وفي «بس، جن» وحاشية «ظ»: «وتعطاه».
٣. في الوافي: «+ شهاب».
٤. في «بر، بف، بك» والوافي: «فكذلك». وفي الوسائل: «+ هو».
٥. في «بث، يح، بخ، بر، بف» والوافي: «عبد».
٦. في «بر، بف، بك» والوافي: «الليل».
٧. في «بر، بف، بك» والوافي: «القرّة». و «القرّة»: الباردة، من القرّ بمعنى البرد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٩؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٨ (قرر).
٨. في الوسائل: «و يصوم».
٩. في «يح، بر، بك»: «في يوم».
١٠. في «ي»: «يسأله».
١١. هكذا في أكثر النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع والبحار: «فيعطاه».
١٢. في «ي»: «الله». وفي «بر، بك»: «+ ذو».
١٣. في «بر، بف، بك» والوافي: «قال».
١٤. في «بث، يح، بر، بس، بف، بك» والوافي والوسائل: «هو».
١٥. في هامش الطبعة الحجرية عن العلامة المجلسي: «حاصل مغزى جواب الشهاب أنك أمرتني أن أجعله في حلٍّ، فلعلّك تقدر على قبض حسناته وإعطائها، فكأنه قال: هل تقدر أن تقبض من حسناته وتعطيني إياها عوضاً عما لي عليه من الحقِّ، فيبقى هو بلا حسنات؟ وملخص جوابه عليه السلام: تصديق ذلك، ولكن بطريق شفاعته منه سبحانه في القبض والإعطاء، لا من عند نفسه عليه السلام، ولما كان المفهوم من هذا الجواب لزومها بالنظر إليه سبحانه بطريق الشفاعة - وهو أعظم من أن يفعل ذلك - وإن جاز له أن يفعله بالنظر إلى مقتضى العدالة، قال عليه السلام: إلخ. فكان ملخص هذا الكلام منه عليه السلام أن الله تعالى لم يفعل بعدد حاله كذا وكذا أن يقبض حسنات أفعاله هذه ويسلبها منه ويعطيها غيره. ويبقى بلا حسنات، بل له فضل كثير وعطاء جزيل، فيجازي غيره الذي له عليه الحق مجازة يرضى بها، ويترك حقه من غير أن ينقص من حسنات ذلك العبد الذي عليه الحق شيئاً. ولما سمع شهاب هذا الكلام منه عليه السلام وفهم المرام، قال في الفور: فهو في حلٍّ؛ والله أعلم».
١٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٢، ح ٩٩١٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٢، ح ٢١٦٥٩؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٤، ح ٨٠.

٧٩- بَابُ مَوْوِنَةِ النَّعْمِ

١ / ٦١٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَلِيمَانَ الْقُرَاءِ مَوْلَى طَرْبَالٍ، عَنْ حَدِيدِ بْنِ حَكِيمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، اشْتَدَّتْ مَوْوِنَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ»^٢، فَاسْتَدِيمُوا النَّعْمَةَ بِاخْتِمَالِ الْمَوْوِنَةِ، وَلَا تَعَرَّضُوهَا لِلزَّوَالِ؛ فَقُلْ مَنْ زَالَتْ عَنْهُ النَّعْمَةُ^٣، فَكَادَتْ أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ»^٤.

٢ / ٦١٤٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ عَبْدٍ تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ نِعْمَةٌ إِلَّا اشْتَدَّتْ مَوْوِنَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ، فَمَنْ لَمْ يَقُمْ^٥ لِلنَّاسِ بِخَوَائِجِهِمْ^٦، فَقَدْ عَرَّضَ النَّعْمَةَ لِلزَّوَالِ».
قَالَ: فَقُلْتُ^٧: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ لِهَذَا الْخَلْقِ بِخَوَائِجِهِمْ؟

١. في «ظ، ي، بث، بر»: «حبيب».

٢. في «بث، بف، بك» والوافي: «نعم».

٣. في «بج» والوسائل: «إليه».

٤. في «ي» وحاشية «بج»: «وكدت».

٥. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

٦. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

٧. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

٨. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

٩. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

١٠. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

١١. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

١٢. في «ي» وحاشية «بث» والوسائل: «المدايني». أبو أيوب هذا، هو سليمان بن مقبل

فَقَالَ: «إِنَّمَا^١ النَّاسُ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - وَاللَّهُ - الْمُؤْمِنُونَ»^٢.

٣١٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ^٣، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِحُسَيْنِ الصَّخَّافِ: «يَا حُسَيْنُ، مَا ظَاهَرَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِ النَّعَمِ^٤

حَتَّى ظَاهَرَ عَلَيْهِ مَوْوَنَةُ النَّاسِ، فَمَنْ صَبَرَ لَهُمْ وَ قَامَ بِشَانِهِمْ، زَادَهُ اللَّهُ فِي نِعَمِهِ عَلَيْهِ ٣٨/٤

عِنْدَهُمْ^٥، وَ مَنْ لَمْ يَصْبِرْ لَهُمْ^٦ وَ لَمْ يَقُمْ بِشَانِهِمْ، أَزَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَنْهُ تِلْكَ

النَّعْمَةَ^٧.

٣١٤٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَظُمَتْ عَلَيْهِ النَّعْمَةُ، اشْتَدَّتْ مَوْوَنَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ،

فَإِنْ هُوَ قَامَ بِمَوْوَنَتِهِمْ، اجْتَلَبَ زِيَادَةَ النَّعْمَةِ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ، وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ عَرَضَ

النَّعْمَةَ لِرِوَالِهَا»^٨.

٨٠- بَابُ حُسْنِ جَوَارِ النَّعَمِ^٩

٣١٤٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ، قَالَ:

١. في «ي»: «وَ إِنَّمَا».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٦، ح ٩٩٢٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٣، ح ٢١٦٦١.

٣. في «بر»: «- بن مسلم».

٤. في «بخ، بر، بف، بك»، والوافي: «النعم».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «ي» و المطبوع: «زاده».

٦. في «بث» و الوافي: «- عندهم». وفي «بر، بف، بك»: «- عليه عندهم».

٧. في «بك»: «- لهم».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٦، ح ٩٩٢١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٣، ح ٢١٦٦٢.

٩. قرب الإسناد، ص ٧٧، ح ٢٤٩، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه ﷺ

عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٦، ح ٩٩٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٤، ح ٢١٦٦٣.

١٠. في «بر، بك»: «الجوار» بدل «جوار النعم».

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «يَا ابْنَ عَرْفَةَ، إِنَّ النِّعَمَ كَالْأَيْلِ الْمُغْتَلَّةِ^١ فِي عَطِيئِهَا^٢ عَلَى الْقَوْمِ^٣ مَا أَحْسَنُوا جَوَارَهَا، فَإِذَا أَسَاؤُوا^٤ مُعَامَلَتَهَا وَإِنَالَتَهَا^٥، نَفَرَتْ عَنْهُمْ^٦».

٦١٤٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَحْسِنُوا جَوَارَ النِّعَمِ».

قُلْتُ: وَ مَا حُسْنُ جَوَارِ النِّعَمِ؟

قَالَ: «الشُّكْرُ لِمَنْ أَنْعَمَ بِهَا^٧، وَ أَدَاءُ^٨ حَقَّقِهَا^٩».

٦١٤٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ^{١٠} بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَحْسِنُوا جَوَارَ نِعَمِ اللَّهِ، وَ اخْذَرُوا أَنْ تَنْتَقِلَ عَنْكُمْ

١. اعتقال الإبل: هو أن تتني وظيفه مع ذراعه فتشدّهما جميعاً في وسط الذراع بحبل وذلك هو العقال، وكذا عقل الإبل وتعقيقه. راجع: المصباح المنير، ص ٤٢٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٥ (عقل).
٢. العَطْنُ والمُعْطِنُ: مبرك الإبل حول الماء؛ لتشرب غللاً بعد نَهْلٍ، يقال: عطنت الإبل فهي عاطنة وعواطن، إذا سقيت وبركت عند الحياض؛ لتعاد إلى الشرب مرة أخرى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥٨ (عطن).

٣. في العيون: «القوم». وفي الوافي: «على القوم، متعلّق بالمعتقلة، أي مصونة عليهم محفوظة لهم».
٤. في «بر، بك»: «ابتلوا».

٥. في «ي، بس» وحاشية «ظ»: «و إبالتها». وفي حاشية «بث»: «و إبالتهاون». و الإنالة: الإيعطاء، يقال: أناله معروفه ونّوله، أي أعطاه معروفه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٨٣ (نول).

٦. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١، ح ٢٥، بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٧، ح ٩٩٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٧، ح ٢١٦٧٣.
٧. في «ي»: «- وبها».

٨. في «بث، بيج، بيخ، بر»، والمقنعة: «و أذى».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٤١٥، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٥، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٧، ح ٩٩٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٧، ح ٢١٦٧٤.

١٠. في «بر، بف»، «- والحسن».

إِلَى غَيْرِكُمْ، أَمَا إِنَّهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْ أَحَدٍ قَطُّ، فَكَادَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ». قَالَ: «وَكَانَ عَلَيَّ ﷺ يَقُولُ: قَلَّمَا أَذْبَرَ شَيْءٌ^٢ فَأَقْبَلَ^٣.

٨١- بَابُ مَعْرِفَةِ الْجُودِ وَالسَّخَاءِ

١ / ٦١٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ^٤، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ﷺ وَهُوَ فِي الطَّوَافِ، فَقَالَ لَهُ^٥: أَخْبِرْنِي عَنِ الْجَوَادِ؟^٦ ٣٩/٤
فَقَالَ: «إِنَّ لِكَلَامِكَ وَجْهَيْنِ، فَإِنْ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْمَخْلُوقِ؛ فَإِنَّ الْجَوَادَ الَّذِي يُؤَدِّي مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْخَالِقِ، فَهُوَ الْجَوَادُ إِنْ أُعْطِيَ^٧، وَهُوَ الْجَوَادُ إِنْ مَنَعَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُعْطَاكَ، أُعْطَاكَ مَا لَيْسَ لَكَ، وَإِنْ مَنَعَكَ، مَنَعَكَ مَا لَيْسَ لَكَ»^٨.

٢ / ٦١٤٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٩ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في «ظ» والوسائل والفتية: - «وَأَنْ».
٢. في «بخ، بر، بك» والوافي: «أمر».
٣. الأُمالي للطوسي، ص ٢٤٦، المجلس ٩، ح ٢٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفتية، ج ٢، ص ٦٠، ح ١٧٠٦، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٧، ح ٩٩٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٦، ح ٢١٦٧٢.
٤. في معاني الأخبار: «أحمد بن مسلم».
٥. في «ي، بر، بك» والوسائل: - «وله».
٦. في «في، بر، بك» والوافي: «وَأَنْ».
٧. في «بخ، بر، بك» والوافي: «وَأَعْطَاكَ».
٨. في «بخ، بر، بك» والوافي: - «هو».
٩. معاني الأخبار، ص ٢٥٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد. وفي التوحيد، ص ٣٧٣، ح ١٦؛ والخصال، ص ٤٣، باب الاثنين، ح ٣٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤١، ح ٤١، بسند آخر عن أحمد بن سليمان. تحف العقول، ص ٤٠٨، عن الكاظم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٧٩، ح ٩٩٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٦، ح ١١٤٠٣، إلى قوله: «يُؤَدِّي مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ».
١٠. في «بر، بك» - «الحسن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا خَدُّ السَّخَاءِ؟

فَقَالَ^١: «تُخْرِجُ مِنْ مَالِكَ الْحَقِّ الَّذِي أُوجِبُهُ^٢ اللَّهُ عَلَيْكَ، فَتَضَعُهُ فِي مَوْضِعِهِ»^٣.

٦١٤٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: السَّخِيُّ مُحَبَّبٌ فِي السَّمَاوَاتِ،

مُحَبَّبٌ فِي الْأَرْضِ^٤، خُلِقَ مِنْ طِينَةٍ عَذْبَةٍ، وَخُلِقَ مَاءَ عَيْنَيْهِ^٥ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ،

وَالْبَخِيلُ مُبَغَّضٌ فِي السَّمَاوَاتِ، مُبَغَّضٌ فِي الْأَرْضِ^٦، خُلِقَ مِنْ طِينَةٍ سَبِيخَةٍ^٧،

وَخُلِقَ مَاءَ عَيْنَيْهِ^٨ مِنْ مَاءِ الْعَوْسَجِ^٩»^{١٠}.

٦١٤٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ مَهْدِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «السَّخِيُّ الْحَسَنُ الْخُلُقِ فِي كَنْفِ اللَّهِ

١. في «ب» و «الوافي» والوسائل والفتية والمعاني: «قال».

٢. في «بر» بك، «أوجب».

٣. معاني الأخبار، ص ٢٥٥، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب وأيضاً بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه،

ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٨٩٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. «الوافي» ج ١٠، ص ٤٧٩، ح ٩٩٢٧؛

الوسائل ج ٩، ص ١٧، ح ١١٤٠٥.

٤. في «ي» بس، «الوسائل»: «و محبب».

٥. في «الوافي»: «الأرضين». ٦. في «ي»: «عينه».

٧. في «ي»: «و مبغض».

٨. في «بح» بر، بف، بك، «الوافي» والوسائل: «الأرضين».

٩. «السبيخة»: أرض ذات ملح و نَرٌّ - والنَرُّ: ما يتحلَّب من الأرض من الماء - قاله الخليل. و قال ابن الأثير: «هي

الأرض التي تعلوها الثُّلُوحَة ولا تكاد تنبت إلَّا بعض الشجر»، فالمراد: طينة مالحة. راجع: ترتيب كتاب العين،

ج ٢، ص ٧٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٣ (سبخ).

١٠. في «ي»: «عينه».

١١. «العوَّسَجُ»: ضرب من شجر الشوك، له ثمر أحمر مدور، كأنه خرز العقيق، وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح،

ج ١، ص ٣٢٩؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٢٤ (عسج).

١٢. «الوافي» ج ١٠، ص ٤٨٠، ح ٩٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٤، ح ٢٧٨١٩.

لَا يَسْتَخْلِي^١ اللَّهُ مِنْهُ^٢ حَتَّى يَدْخُلَهُ^٣ الْجَنَّةُ، وَ مَا بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - نَبِيًّا وَوَصِيًّا؛ إِلَّا سَخِيًّا، وَ مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ الصَّالِحِينَ إِلَّا سَخِيًّا، وَ مَا زَالَ أَبِي يُوصِينِي بِالسَّخَاءِ حَتَّى مَضَى، وَ قَالَ^٤: مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ الزَّكَاةَ تَامَّةً، فَوَضَعَهَا فِي مَوْضِعِهَا، لَمْ يُسْأَلْ: مِنْ أَيْنَ اخْتَسَبْتَ مَا لَكَ؟^٥،^٦

٦١٥٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ^٩ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفَدَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَ فِيهِمْ^{١١} رَجُلٌ كَانَ أَغْظَمَهُمْ كَلَامًا وَ أَشَدَّهُمْ اسْتِغْصَاءً فِي مُحَاجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى التَّوَى^{١٢} عِزْقَ الْغَضَبِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَ تَرَبَّدَ وَجْهُهُ^{١٣}، وَ أَطْرَقَ إِلَيَّ

١. في «ظ»، ي، بث، يخ، جن، و حاشية «بف» و الوسائل و تحف العقول: «لا يتخلى». و الاستخلا: الفراغ، و المعنى: لا يستغفر منه ولا يتركه يذهب. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٠ (خلا).

٢. في «بث» «عنه». ٣. في «ظ، جن» و الوسائل: «+ الله».

٤. في الوافي: «ولا وصيًا». ٥. في «يح، يخ، بر، بك» و الوافي و الوسائل: «ولا».

٦. في «يح، بر، بك» و الوافي: «فقال».

٧. الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ح ٥٧٤٨، من قوله: «وقال: من أخرج من ماله الزكاة». وفي ثواب الأعمال، ص ٦٩، ح ١، بسنده عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مهدي رجل من أصحابنا، عن أبي الحسن الأول^{١٠} عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٩، ح ١٥٨١، مرسلاً، من قوله: «وقال: من أخرج من ماله الزكاة». الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٠، ح ٩٩٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٤، ح ٢٧٨٢٠؛ وفيه، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١١٨٧٥، من قوله: «وقال: من أخرج من ماله الزكاة»؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦١، ح ٢٥، وتمام الرواية فيه: «ما بعث الله نبياً ولا وصياً إلا سخيًّا».

٨. في الكافي، ح ٦٢٠٣: «عدة من أصحابنا» بدل «محمد بن يحيى».

٩. في «بف» - «الحسين». ١٠. في «يح، يخ، بر، بك» و الوافي: «النبي».

١١. في «ي» «وفيه».

١٢. «التوى»: مطاوع لَوَيْتُ الحبل، فالتوى و تلوى، أي فتلته فالتف، و يقال: التوى الماء في مجراه، أي انعطف ولم يجر على الاستقامة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٥ (لوى).

١٣. «تربَّد وجهه»، أي تغتير من الغضب. و قيل: اربَّد و تربَّد وجهه، أي احمرَّ حمرة فيها سواد عند الغضب. ٥٥

٤٠/٤ الأرض^١، فَأَتَاهُ^٢ جَبْرِئِيلُ^٣، فَقَالَ: رَبُّكَ يَقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ^٤: هَذَا رَجُلٌ سَخِيٌّ يُطْعِمُ الطَّعَامَ، فَسَكَنَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصَبَ، وَرَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَالَ لَهُ^٥: لَوْ لَا أَنَّ جَبْرِئِيلَ أَخْبَرَنِي عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّكَ سَخِيٌّ تُطْعِمُ الطَّعَامَ، لَشَرَدْتُ بِكَ^٦، وَجَعَلْتُكَ حَدِيثًا لِمَنْ خَلْفَكَ^٧، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ^٨: وَإِنَّ رَبَّكَ لَيُحِبُّ^٩ السَّخَاءَ؟ فَقَالَ^{١٠}: نَعَمْ، فَقَالَ^{١١}: إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا رَدَدْتُ عَنْ^{١٢} مَالِي أَحَدًا^{١٣}.

١. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٠ (ربد).

٢. «أطرق إلى الأرض» أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، ويقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلم، فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. وقيل: الإطراق: أن يقبل بصره إلى صدره ويسكت ساكناً. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥؛ النهاية، ج ٣، ص ١٢٢ (طرق).

٣. في «بف، بك» والوافي: «فأتى».

٤. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٥. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٦. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٧. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٨. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٩. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٠. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١١. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٢. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٣. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٢. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٣. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٤. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٥. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٦. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٧. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٨. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٩. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٠. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١١. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٢. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

١٣. في «بف، بك» والوافي: «-وله».

٦١٥١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ^٣ كَانَ أَبَا أَضْيَافٍ، فَكَانَ^٤ إِذَا لَمْ يَكُونُوا عِنْدَهُ، خَرَجَ يَطْلُبُهُمْ، وَاغْلَقَ^٥ بَابَهُ، وَأَخَذَ الْمَفَاتِيحَ يَطْلُبُ الْأَضْيَافَ، وَإِنَّهُ رَجَعَ إِلَى دَارِهِ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ^٦، أَوْ شِبْهِ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، بِإِذْنٍ مَنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ؟ قَالَ: دَخَلْتُهَا بِإِذْنِ رَبِّهَا - يَزِدُّ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَعَرَفَ إِبْرَاهِيمَ^٧ أَنَّهُ جَبْرِئِيلُ، فَحَمِدَ اللَّهَ^٨، ثُمَّ قَالَ: أَرْسَلَنِي رَبُّكَ إِلَى عَبْدِ مِنْ عِبِيدِهِ يَتَّخِذُهُ خَلِيلًا، قَالَ إِبْرَاهِيمَ^٩: فَأَعْلِمْنِي مَنْ هُوَ أَخَذْتُهُ^{١٠} حَتَّى أَمُوتَ؟ قَالَ: فَأَنْتَ هُوَ، قَالَ: وَمِمَّ^{١١} ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ لَمْ تَسْأَلْ أَحَدًا شَيْئًا قَطُّ، وَلَمْ تَسْأَلْ شَيْئًا قَطُّ، فَقُلْتَ: لَا^{١٢}.

٦١٥٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ^٢، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ

١. في الوسائل: «محمد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمد». وهو سهو؛ فإن المراد من علي بن محمد بن عبد الله، هو علي بن محمد بن بُنْدَارٍ سبط أحمد بن محمد بن خالد البرقي وعلي بن محمد هذا، لم يثبت روايته عن محمد بن أحمد المنصرف إلى محمد بن أحمد بن يحيى في موضع.

٢. في «بث»، ب، ب، بك، والوافي: «وكان».

٣. في «بر»، بك، «فأغلق».

٤. في «بف»، ب، ب، بك، «رجل».

٥. في «بف»: «+ له».

٦. في «بغ»، ب، ب، بك، «و حاشية «بث» والوافي والبحار: «رَبِّهِ».

٧. في «بك»: «أَخَذْتُهُ».

٨. في «ظ»، ب، ب، بك، «و حاشية «بغ» والوافي والوسائل: «وبم». وفي حاشية «بث»: «ولم».

٩. في «بر»، بك، «- «شَيْئًا».

١٠. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٤٠٥، بسند آخر عن أبي جعفر^١، مع اختلاف «الوافي»، ج ١٠، ص ٤٨١، ح ٩٩٣٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤١٨، ح ١٢٣٧٥، ملخصاً: البحار، ج ١٢، ص ١٣، ح ٤٠.

أَفْضَلُهُمْ إِيْمَانًا؟

قَالَ^١: أُنْبِطُهُمْ كَفًّا^٢.

٨ / ٦١٥٣. عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٣ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِرَجُلٍ، فَيَقَالُ: اخْتَجَّ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، خَلَقْتَنِي وَهَدَيْتَنِي، فَأَوْسَعْتَ^٥ عَلَيَّ^٦، فَلَمْ أَزَلْ أَوْسِعْ عَلَى خَلْقِكَ، وَأُيسِّرْ^٧ عَلَيْهِمْ لِكَيْ تَنْشُرَ^٨ عَلَيَّ^٩ هَذَا الْيَوْمَ رَحْمَتَكَ^{١٠}، وَتَيْسِرَ^{١١}. فَيَقُولُ الرَّبُّ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ^{١٢} -: صَدَقَ عَبْدِي، أَذْخِلُوهُ^{١٣} الْجَنَّةَ^{١٤}».

٩ / ٦١٥٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^{١٥} الْوُشَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^{١٦} يَقُولُ: «السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهِ، قَرِيبٌ مِنَ الْجَنَّةِ، قَرِيبٌ

١. في «بث» بـ، بـ، بـ، جن، بك، والوافي: «فقال».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٢، ح ٩٩٣٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٤، ح ٢٧٨٢١.

٣. في الوسائل: - «أبي الحسن».

٤. في «بك» وحاشية «بر» والبحار، ج ٦٧: + «له».

٥. في «بج» بـ، بـ، بـ، بك، والوافي: «وأوسعت».

٦. في «ي» + «ورزقي».

٨. في «ظ»: «لكي ينشر». وفي «بث»: «لكي تيسر».

٩. في البحار، ج ٦٧: - «علي».

١٠. في «بث» بـ، بـ، بـ، بك: - «و تيسره».

١١. في «بج» بـ، بـ، بـ، بك: - «و ذكره».

١٢. في «ي»: «أدخله».

١٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٢، ح ٩٩٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٥، ح ٢٧٨٢٢؛ البحار، ج ٧، ص ٢٨٨، ح ٦٠ و

١٤. في «بج» بـ، بـ، بـ، بك: - «والحسن بن علي».

مِنَ النَّاسِ».

قَالَ^١: «وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «السَّخَاءُ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، مَنْ تَعَلَّقَ بِبُضْنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، ٤/٤١
دَخَلَ الْجَنَّةَ»^٢.

١٠ / ٦١٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ^٣ يَاسِرِ الْخَادِمِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ^٤، قَالَ: «السَّخِيُّ يَأْكُلُ^٥ طَعَامَ النَّاسِ لِيَأْكُلُوا^٦ مِنْ^٧ طَعَامِهِ،
وَالْبَخِيلُ لَا يَأْكُلُ^٨ مِنْ^٩ طَعَامِ النَّاسِ لِيَلَّا يَأْكُلُوا مِنْ طَعَامِهِ»^{١٠}.

١١ / ٦١٥٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١١} لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَسَنِ^{١٢}: «يَا بُنَيَّ، مَا السَّمَاخَةُ^{١٣}؟ قَالَ: الْبَذْلُ فِي

الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ^{١٤}»^{١٥}.

١. هكذا في «بث، بيع، يخ، بر، بس، بف، بك، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٢. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٧، بسنده عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلّى بن محمد البصري.

وفي الجعفریات، ص ١٥١؛ وقرب الإسناد، ص ١١٧، ح ٤٠٩؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٧٤، المجلس ١٧،

ح ٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٦} عن رسول الله^{١٧}، مع زيادة في آخره. معاني الأخبار،

ص ٢٥٦، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٨} عن رسول الله. وفي فقه الرضا^{١٩}، ص ٣٦٢، والاختصاص،

ص ٢٥٢، مرسلًا عن العالم^{٢٠}، مع زيادة في آخره، وفي الخمسة الأخيرة من قوله: «السَّخَاءُ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ»

وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٣، ح ٩٩٣٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٥، ح ٢٧٨٢٣.

٣. في الوسائل، ح ٣٠٥١٦؛ «و» عن^{٢١}. وهو سهو واضح.

٤. في الوسائل والعيون: «من». ٥. في الوسائل، ح ٢٧٨٢٨: «ليأكل الناس» بدل «ليأكلوا».

٦. في «بث، يخ، بر، بك» والوافي: «من». ٧. في «بر، بك»: «من».

٨. المحاسن، ص ٤٩٩، كتاب المأكَل، ح ٣٥٣، عن ياسر الخادم، إلى قوله: «ليأكلوا من طعامه». عيون الأخبار،

ص ١٢، ح ٢٦، بسنده عن علي بن إبراهيم. تحف العقول، ص ٤٤٦. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٣، ح ٩٩٣٧؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٦، ح ٢٧٨٢٨؛ وج ٢٤، ص ٢٦٩، ح ٣٠٥١٦.

٩. «السماخة» في اللغة: الجود والعطاء عن كرم وسخاء. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٦؛ النهاية، ج ٢،

ص ٣٩٨ (سمخ).

١٠. في «بث، بيع، يخ، بر، بف، بك» والوسائل والمعاني: «في العسر والبسر».

١١. معاني الأخبار، ص ٢٥٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، وفيه: «... أحمد بن محمد بن خالد»

١٢ / ٦١٥٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِبَعْضِ جُلَسَائِهِ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِشَيْءٍ يَقْرُبُ مِنَ اللَّهِ، وَ يَقْرُبُ
 مِنَ الْجَنَّةِ، وَ يَبَاعِدُ مِنَ النَّارِ؟»
 فَقَالَ بَلَى.

فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالسَّخَاءِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا بِرَحْمَتِهِ لِرَحْمَتِهِ، فَجَعَلَهُمْ لِلْمَعْرُوفِ
 أَهْلًا، وَ لِلْخَيْرِ مَوْضِعًا، وَ لِلنَّاسِ وَجْهًا، يُسْعَى^٢ إِلَيْهِمْ^٣ لِكَيْ يُخَيَّوَهُمْ كَمَا يُخَيِّي الْمَطَرُ
 الْأَرْضَ الْمُجْدِبَةَ^٤، أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْأَمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٥.
 ١٣ / ٦١٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦ رَفَعَهُ، قَالَ:

أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ^٧ - إِلَى مُوسَى ﷺ: أَنْ لَا تَقْتُلِ السَّامِرِيَّ؛ فَإِنَّهُ سَجِيٌّ^٨.
 ١٤ / ٦١٥٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ:

-
- هـ قال: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَلَغَ بِهِ سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نَابَتَةَ، عَنْ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ
 الْمُؤْمِنِينَ لِلْحَسَنِ ابْنِهِ ﷺ «...» . الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٣، ح ٩٩٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٥، ح ٢٧٨٢٤.
١. في «بح»: «أخبركم».
 ٢. في «بس»: «ووجهاء، تسعى».
 ٣. في «بر، بك»: - «إليهم».
 ٤. «المجدبة»: هي الأرض التي تمسك الماء فلا تشربه سريعاً. وقيل: هي الأرض التي ليس بها قليل ولا كثير
 ولا مرتع ولا كلاً. وقيل: هي الأرض التي لا نبات بها، مأخوذ من الجذب، وهو القحط. راجع: النهاية، ج ١،
 ص ٢٤٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٧ (جذب).
 ٥. قرب الإسناد، ص ٧٢، ح ٢٣٤، عن هارون بن مسلم. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٣، ح ٩٩٣٩؛ الوسائل، ج ٢١،
 ص ٥٤٦، ح ٢٧٨٢٧.
 ٦. في الوسائل: «+ عن أبيه».
 ٨. في «ي، بر، بك»: «لا يقتل».
 ٧. في «بك»: - «الله عز وجل».
 ٩. الفقيه، ج ٢، ص ٦١، ح ١٧٠٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٣، ح ٩٩٤٠؛
 الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٦، ح ٢٧٨٢٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٣٠، ح ٤٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَابَّ سَخِيٌّ مُرْهَقٌ^٢ فِي الذَّنُوبِ^٣ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهِ مِنْ شَيْخٍ غَائِبٍ بِخَيْلٍ»^٤.

١٥ / ٦١٦٠. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، عَمَّنْ^٦ حَدَّثَهُ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «خِيَارُكُمْ سَمَحَاؤُكُمْ، وَشِرَارُكُمْ بَخْلَاؤُكُمْ، وَ مِنْ خَالِصِ الْإِيمَانِ^٧ الْبِرُّ بِالْإِخْوَانِ، وَ السَّعْيُ فِي حَوَائِجِهِمْ؛ وَإِنَّ الْبَارَّ بِالْإِخْوَانِ لَيَجِبُ لَهُ الرَّحْمَنُ، وَ فِي ذَلِكَ مَرْغَمَةٌ^٨».....

١. في «ب»، بر، يخ، بف، والوافي: «أبي جعفر».

٢. «مُرْهَقٌ» أي ذَوْرَقٌ، وهو غشيان وإتيان للمحارم من شرب الخمر ونحوه. والإفراط فيها. والمرهق أيضاً: المتهم بالسوء والسفء؛ يقال: رجل مُرْهَقٌ، إذا كان يُظَنُّ به السوء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٨٤ (رهق).

٣. في «جن»: «بالذنوب».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٦١، ح ١٧٠٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٤، ح ٩٩٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٦، ح ٢٧٨٢٥.

٥. السند معلق على سابقه. و يروي عن سهل بن زياد، عُدَّة من أصحابنا.

٦. ورد الخبر - باختلاف يسير - في الأمالي للمفيد، ص ٢٩١، المجلس ٤٣، ح ٩، بسنده، وكذا في الأمالي للطوسي، ص ٦٨، المجلس ٣، ح ٧ بنفس سند المفيد عن أبي سعيد الأدمي - وهو سهل بن زياد - قال: حَدَّثَنِي عمر بن عبد العزيز المعروف بِزَحَلٍ عن جميل بن درَّاج. وقد روى عمر بن عبد العزيز عن جميل [بن درَّاج] في أسناد الكتب الأربعة وغيرها، منها ما ورد في رجال الكشي، ص ١٤، الرقم ١١٣ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن زحل عمر بن عبد العزيز، عن جميل بن درَّاج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٧٦ - ٣٧٧. هذا، وقد ورد الخبر في الخصال، ص ٩٦، ح ٤٢، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي، قال: حَدَّثَنِي رجل و عمر بن عبد العزيز عن جميل بن درَّاج. لكن في بعض مخطوطات الخصال: «زحل عمر بن عبد العزيز» وهو الظاهر.

إذا تبيّن هذا، فنقول: قال الأستاذ السيّد محمد الجواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند حول تعبير «عَمَّنْ حَدَّثَهُ»: «لعلّ في أصل مصدر المصنّف كان «زحل» ثمّ صحّف به: «رجل» فعَبَّرَ المصنّف بدله بقوله: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ» ويمكن أن يكون في منبع الكافي نظير ما في مطبوعة الخصال، فعَبَّرَ المصنّف بدله بقوله: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ» الله أعلم.

٧. في الخصال والأمالي للمفيد والأمالي للطوسي: «صالح الأعمال» بدل «خالص الإيمان».

٨. «المرغمة»، بفتح الميم مصدر، أو بكسرهما اسم آلة من الرِّغَام وهو التراب؛ يقال: رَغِمَ وَرَغِمَ أَنْفُهُ، أي ج.

لِلشَّيْطَانِ^١، وَ تَزَحَّجَ^٢ عَنِ النَّيْزَانِ، وَ دَخُولَ الْجَنَانِ. يَا جَمِيلُ، أَخْبِرْ بِهَذَا غُرْرَ أَصْحَابِكَ.

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ غُرَّرَ أَصْحَابِي؟^٣

قَالَ: «هُمْ النَّبَاؤُونَ بِالْإِخْوَانِ فِي الْغُسْرِ وَ النَّيْسِ».

٤٢/٤ ثُمَّ قَالَ: «يَا جَمِيلُ، أَمَا إِنَّ صَاحِبَ الْكَثِيرِ يَهُونُ عَلَيْهِ ذَلِكَ^٤، وَ قَدْ مَدَحَ اللَّهُ - غَرَّ وَ جَلَّ - فِي ذَلِكَ صَاحِبَ الْقَلِيلِ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: «وَيُؤْثِرُونَ^٥ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَ مَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^٦»^٧.

﴿لَصِقَ بِالرَّغَامِ، وَ ارْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ، أَيْ أَلْصَقَهُ بِالرَّغَامِ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الذَّلِّ وَ الْعِزِّ عَنِ الْإِنْتِصَافِ، وَ الْإِتْقَادِ عَلَى كَرِهِ. رَاجِعُ: النَّهْيَةُ، ج ٢، ص ٢٣٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٢٤٥-٢٤٦ (رَغَمٌ).

١. فِي «ي»: «الشَّيْطَانُ». وَ فِي حَاشِيَةِ «بَيْعٍ» وَ الْفَقِيهِ: «الشَّيْطَانُ».

٢. التَّرَحُّجُ: التَّبَاعُدُ وَ التَّنَحُّيُ؛ يُقَالُ: زَحَّجَهُ عَنْ كَذَا، أَيْ بَاعَدْتَهُ عَنْهُ وَ نَحَّيْتَهُ، فَتَزَحَّجُ، أَيْ تَبَاعَدُ وَ تَنْحَى. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٣٧١؛ النَّهْيَةُ، ج ٢، ص ٢٩٧ (زَحَجَ).

٣. فِي «بَيْعٍ» بَر، بَف، بَلَك: «مَنْ».

٤. «الْغُرَّرُ»: جَمْعُ الْأَغَرِّ، وَ هُوَ الشَّرِيفُ وَ كَرِيمُ الْأَفْعَالِ وَاضِحٌ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١٤؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٦٢٧ (غَرَّرَ).

٥. فِي الْوَاقِفِي: «فِي بَعْضِ النُّسخِ - الْعِزَّازُ - فِي الْمَوْضِعَيْنِ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَ الْمَعْجَمَتَيْنِ: جَمْعُ الْعِزِّ».

٦. فِي «بَر» بَلَك: «أَصْحَابُكَ».

٧. فِي «بَر» بَف، بَلَك: «ذَلِكَ عَلَيْهِ».

٨. هَكَذَا فِي الْمَصْحُفِ وَ جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَ الْوَاقِفِي وَ الْفَقِيهِ وَ الْخِصَالُ وَ الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ وَ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٨. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يُؤْثِرُونَ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٩. الْحِشْرِ (٥٩): ٩.

١٠. الْخِصَالُ، ص ٩٦، بَابُ الثَّلَاثَةِ، ج ٤٢، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادِ الْأَدَمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ وَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ. وَ فِي الْأَمَالِيِّ لِلْمُفِيدِ، ص ٢٩١، الْمَجْلِسُ ٣٤، ح ٩؛ وَ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٨، الْمَجْلِسُ ٣، ح ٧، بِسَنَدِهِمَا عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْأَدَمِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْرُوفِ بِزُحَلٍّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ. وَ فِيهِ، ص ٦٣٣، الْمَجْلِسُ ٣١، ح ٨، بِسَنَدِهِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ الْبَاذَ بِالْإِخْوَانِ لِيَحِبَّهُ الرَّحْمَنُ». الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٦١، ح ١٧٠٧، مَرْسَلًا. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٠، ص ٤٨٤، ح ٩٩٤٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ٩، ص ٤٢٩، ذَيْلُ ح ١٢٤٠٨؛ وَ ص ٤٧٥، ذَيْلُ ح ١٢٥٣٠.

٨٢- بَابُ الْإِنْفَاقِ

١ / ٦١٦١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ^٢ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَمٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ لَتَطْلُعُ^٤ وَ مَعَهَا أَرْبَعَةُ أَمْلَاجٍ: مَلَكٌ يُنَادِي: يَا صَاحِبَ الْخَيْرِ، أَتَيْتَ وَ أَبْشِرْ؛ وَ مَلَكٌ يُنَادِي: يَا صَاحِبَ الشَّرِّ، انْزِعْ وَ أَقْصِرْ؛ وَ مَلَكٌ يُنَادِي: أَغِطْ مُنْفِقاً خَلْفاً، وَ آتِ مُمْسِكاً تَلْفاً؛ وَ مَلَكٌ يَنْضَحُهَا^٥ بِالْمَاءِ^٦؛ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ، اسْتَعْلَتْ^٧ الْأَرْضُ^٨».

١. في «بر»: - «محمد بن».

٢. في «بر، بف»: - «الحسن».

٣. في البحار: «تطلع».

٤. في الوافي: «قيل: معنى قوله: آت ممسكاً تلفاً، ارزقه الإنفاق حتى ينفق، فإن لم يقدر في سابق علمك أن ينفقه باختياره فأنتلف ماله حتى تأجره فيه أجر المصاب، فيصيب خيراً؛ فإن الملك لا يدعو بالشّر لا سيما في حق المؤمن».

أقول: إن دعاء الملائكة باللعن في القرآن والحديث وارد غير مرة، والدعاء بالشّر على أهل الشّر ليس بشّر، بل هو خير مع أنّ تنكير لفظتي المنفق والممسك يشعر بإرادة الخصوص دون العموم، فيحمل المنفق على من أنفق ابتغاء مرضاة الله، والممسك على من بخل بما افترض الله، والبخل بما افترض الله موجب للتلف، كما مرّ في الباب الأول من هذا الكتاب إلّا أنّ هذا لا ينافي ما قاله ذلك القائل».

وفي هامشه عن صاحبه: «توجيه كلام هذا القائل أنّ الملك لا يدعو للمؤمن إلّا بالخير، بل هو لا يريد الشّر لأحد؛ لكونه مجبولاً على الخير، ودعاؤه بتلف المال المستلزم للخير إنّما يكون بعد يأسه منه أن يختار الإنفاق الذي هو خير خالص. ولما كان إنفاقه غائباً عن علمه وإنما هو في علم الله وهو بعد مجزّله فدعاؤه بالتلف في الحقيقة مشروط بامتناع إنفاقه وعدم تأتبه منه».

٥. في «بخ، بر، بك»: «ينضح». وفي الوافي: «ينضح الأرض».

٦. في «بر، بك»: «الماء».

٧. في «بخ»: «لاشتعلت». وفي «بر، بك»: «اشتعلت» بالعين المعجمة.

٨. في الوافي: «لعل الأرض إشارة إلى أرض قلوب بني آدم، والماء إشارة إلى ماء الرحمة التي تنزل على قلوبهم من سماء فضل الله، وبه يرحمون أنفسهم و يرحم بعضهم بعضاً. والاشتعال إشارة إلى نار الظلم التي تقع في

٦١٦٢ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾^٣ قَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يَدْعُ مَالَهُ لَا يُنْفِقَهُ^٤ فِي طَاعَةِ اللَّهِ بَخْلًا، ثُمَّ يَمُوتُ، فَيَدْعُهُ^٥ ٤٣/٤ لِمَنْ يَغْمَلُ فِيهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ أَوْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنْ عَمِلَ بِهِ^٦ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، رَأَاهُ^٧ فِي مِيزَانٍ غَيْرِهِ، فَرَأَاهُ^٨ حَسْرَةً وَقَدْ كَانَ الْمَالُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ عَمِلَ بِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، قَوَّاهُ بِذَلِكَ الْمَالِ حَتَّى عَمِلَ بِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٩.

٦١٦٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَيْقَنَ بِالْخَلْفِ،

«هـ قلوبهم و بها يظلمون أنفسهم و يظلم بعضهم بعضاً و إلى نائرة الهموم و الأحزان و حرقة تراحم الآمال و الحرمان؛ إذ لو لا ما نزل على القلوب من ماء الرحمة و الحنان و ديمة الغفلة و النسيان و برد الإطفاء و الاطمئنان، لاشتعلت بهذه المصاب و احترقت بتلك التوائب، و لله الحمد».

٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٥، ح ٩٩٤٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٧، ح ٢٧٨٢٩؛ البحار، ج ٥٨، ص ١٤٣، ح ٢.

١. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عدة من أصحابنا.

٢. البقرة (٢): ١٦٧.

٣. في «ظ، بث، يح، بس» و الوسائل: «ولا ينفقه».

٤. في الوسائل: «هو».

٥. في «بث، يح» و الوسائل و الفقيه: «فيه».

٦. في «بث» و الوسائل و الفقيه: «بطاعة».

٧. في «بر، بك»: «فرآه».

٨. في تفسير العياشي: «فزاده».

٩. في «يح، بس» و الوسائل: «فإن».

١٠. الأملاني للمفيد، ص ٢٠٥، المجلس ٢٣، ح ٣٥، بسند آخر، إلى قوله: «رأه في ميزان غيره» مع اختلاف يسير.

تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٢، ح ١٤٤، عن عثمان بن عيسى، عمن حدّثه، عن أبي عبد الله^{١٢}. الفقيه، ج ٢،

ص ٦٢، ح ١٧١٣، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٠، ح ٩٩٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٧، ح ٢٧٨٣٠.

١١. في «بر»: «بن عيسى». في «بف»: «موسى».

سَخَتْ^١ نَفْسَهُ بِالتَّقَةِ^٢.

٤ / ٦١٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَغْوِصَ مَنِ حَدَّثَهُ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٥ - فِي كَلَامٍ لَهُ: وَ مَنْ يَبْسُطَ^٦ يَدَهُ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا وَجَدَهُ، يُخْلِفِ اللَّهُ^٧ لَهُ^٨ مَا أَنْفَقَ فِي دُنْيَاهُ، وَ يُضَاعِفُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ^٩».

٥ / ٦١٦٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

قَرَأْتُ فِي^{١٠} كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ^{١١} عليه السلام، إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢}: «يَا أَبَا جَعْفَرٍ^{١٣}، بَلَّغْنِي أَنَّ

١. في «بر»، بف، بك، «: سمحت». وفي حاشية «بر»: «طابت».

٢. في «بخ»، بر، بف، بك، و حاشية «بث» و الوافي: «بالعطية».

٣. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٣، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «من صدَّق بالخلف جاد بالعطية». الخصال، ص ٦١٩، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١٢، مراسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله: الاختصاص، ص ٣٠، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٩، عن علي عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٣ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٦، ح ٩٩٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٧، ح ٢٧٨٣١. ٤. في الكافي، ح ١٩٩٢: «يحيى» بدل «بعض من حدّثه».

٥. في «بخ»: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٦. في «بر»، بك، «-: الله».

٧. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ضمن ح ١٩٩٢. وفي الزهد، ص ١٠٣، ضمن ح ١٠١، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٨، ح ٩٩٤٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٨، ح ٢٧٨٣٢؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢١، ح ٨٦. ٨. في «بخ» و «العيون»: «وفي».

٩. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، بر، بف، بك و الوسائل. وفي «بس، جن» و المطبوع: «+ الرضا».

١٠. في «بث»، بك، و الوافي: «- يا أبا جعفر».

الْمَوَالِي إِذَا رَكِبْتَ، أَخْرَجُوكَ مِنَ النَّبَابِ الصَّغِيرِ، فَإِنَّمَا^١ ذَلِكَ مِنْ بُخْلِ مِنْهُمْ^٢ لَيْثَلَا يَنَالَ مِنْكَ أَحَدٌ^٣ خَيْرًا، وَ أَسْأَلُكَ بِحَقِّي عَلَيْكَ لَا يَكُنْ^٤ مَذْخَلَكَ وَ مَخْرَجُكَ^٥ إِلَّا مِنْ النَّبَابِ الْكَبِيرِ، فَإِذَا^٦ رَكِبْتَ، فَلْيَكُنْ مَعَكَ ذَهَبٌ وَ فِصَّةٌ، ثُمَّ لَا يَسْأَلُكَ أَحَدٌ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَيْتَهُ، وَ مَنْ سَأَلَكَ مِنْ عُمُومَتِكَ أَنْ تَبْرَهُ، فَلَا تُعْطِهِ أَقْلٌ مِنْ خَمْسِينَ دِينَارًا وَ الْكَثِيرُ إِلَيْكَ، وَ مَنْ سَأَلَكَ مِنْ عَمَّاتِكَ، فَلَا تُعْطِهَا أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ وَ عَشْرِينَ دِينَارًا وَ الْكَثِيرُ إِلَيْكَ؛ إِنِّي^٧ إِنَّمَا أُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَزْفَعَكَ^٨ اللَّهُ، فَأَنْفِقْ وَ لَا تَخْشَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِفْتَارًا^٩،^{١٠}

٦ / ٦١٦٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^{١١}، عَنْ جَهْمِ بْنِ الْحَكَمِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِيْدِي ثَلَاثَةٌ: سَائِلَةٌ، وَ مُنْفِقَةٌ،

وَ مُمَسِّكَةٌ؛ وَ خَيْرُ^{١٣} الْإِيْدِي الْمُنْفِقَةُ^{١٤}».

١. في «ظ، ي، بس» و حاشية «بح» و الوافي و الوسائل: «وإنما».

٢. في «بث، بح، بس» و حاشية «ظ» و الوسائل و العيون: «بهم».

٣. في «بخ، بر، بف، بك»؛ «أحد منك».

٤. في «بر، بك»؛ «ولا تكن».

٥. في «ي»؛ «ولا مخرجك».

٦. في «بح، بخ، بر، بف، بك» و الوافي و العيون: «وإذا».

٧. في «ي»؛ «وإني». و في «بح»؛ «-إني».

٨. في «بر، بك» و الوافي: «ليرفعك».

٩. الإفتار: التضيق على الإنسان في الرزق، يقال: أفتّر الله رزقه، أي ضيقه و قلله، وكذا القُتْر و التفتير. راجع:

الصحيح، ج ٢، ص ٧٨٦؛ النهاية، ج ٤، ص ١٢ (قتر).

١٠. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٨، ح ٢٠، يسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن

أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنظي، الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٩، ح ٩٩٥١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٣، ح ١٢٥٠٤.

١١. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد بن خالد، عده من أصحابنا.

١٢. في «بح، بخ، بر، بف، بك» و الوسائل: «فخير».

١٣. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بر، بف، بك» و الوافي و الوسائل: «ومنفقة».

١٤. تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ، الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٩، ح ٩٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٨، ح ٥٥٨.

٧ / ٦١٦٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٢ بْنِ أَيْمَنَ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: قَالَ^٥: «يَا حُسَيْنُ، أَنْفِقْ، وَاتَّقِنِ بِالْخَلْفِ مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُ عِبْدَ وَلَا أُمَّةً بِتَقَعَةٍ^٦، فِيمَا يَرْضَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٧ - إِلَّا أَنْفَقَ أَضَاعَفَهَا^٨ فِيمَا يُسْخِطُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٩».

٨ / ٦١٦٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عُمَرَ^٩ بْنِ أَذْيَنَةَ^{١٠}: ٤٤ / ٤

رَفَعَهُ إِلَى^{١١} أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٣}، قَالَ: «يُنْزِلُ^{١٤} اللَّهُ^{١٥} الْمَعُونَةَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْعَبْدِ بِقَدْرِ الْمُؤْنَةِ، فَمَنْ^{١٦} اتَّقَنَ بِالْخَلْفِ، سَخَتْ^{١٧} نَفْسُهُ بِالتَّقَفَةِ^{١٨}».

ح ٢٧٨٣٣.

١. في «بر» والوسائل: - «بن محمد». ثم إن السند معلق كسابقه؛ فقد روى محمد بن خالد عن سعدان [بن مسلم] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٧-٣٥٨.

٢. في «بيح، يخ، بر، بف» والوسائل: «حسين».

٣. في «بيح» وحاشية «ظ، جن» والوسائل: «أبتر». وفي «بيح»: «أبان». وفي «بف»: «أمير». وفي «جر»: «أعين»، والمذكور في بعض نسخ رجال الطوسي، ذيل أصحاب أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليه السلام هو الحسين بن أيمن.

٤. في «بر، بف، بك» والوسائل: - «قال».

٥. في الوافي: «بنفقته».

٦. في «بر، بك»: - «فيمَا يَرْضَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

٧. في «بر، بك»: «أضاعفا».

٨. الاختصاص، ص ٢٤٢، ذيل الحديث، مرسلًا عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام: «تحف العقول، ص ٢٩٣، ذيل الحديث، وفيهما من قوله: «لم يخل عبد» مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٨٩٩. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٨، ح ٩٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٨، ح ٢٧٨٣٤.

٩. في «بر»: - «عمر».

١٠. في «بر»: «عن» بدل «رفعه إلى».

١١. في «بس»: «وَأَبِي جَعْفَرٍ».

١٢. في «بيح، بر، بك»: «تنزل».

١٣. في «ي، يخ، بر، بك»: - «اللَّهُ».

١٤. في «بيح، يخ، بف» والوسائل: «و من».

١٥. في «بر، بف، بك» والوافي: «سمحت».

١٦. قرب الإسناد، ص ١١٦، ح ٤٠٧، بسند آخر عن جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٩١١؛ والأمال للصدوق، ص ٥٥١، المجلس ٨٢، ضمن ح ٣؛ والتوحيد، ص ٤٠١، ضمن ح ٦؛ والأمال للطوسي، ص ٣٠٠، المجلس ١١، ضمن ح ٤١، بسند آخر عن الصادق عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٤، ضمن ح ٢٤٩٨.

٩ / ٦١٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ مَوْلَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ: «هَلْ أَنْفَقْتَ الْيَوْمَ شَيْئاً؟».

فَقَالَ^٢: لَا وَاللَّهِ.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «فَمِنْ أَيْنَ يُخْلِفُ اللَّهُ عَلَيْنَا؟ أَنْفَقَ وَلَوْ دِرْهَمًا وَاجِدًا»^٣.

١٠ / ٦١٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ أَرْبَعَةً بِأَرْبَعَةِ أُبْيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ؟ أَنْفَقَ وَلَا تَخَفْ فَقْرًا، وَانْصِفْ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَأَفْشِ السَّلَامَ فِي الْعَالَمِ، وَاتْرِكِ الْمِرَاءَ^٤ وَإِنْ كُنْتَ مَجْهولًا^٥».

١. مرسلًا عن الصادق عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦١٣، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٠٣، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الاختصاص، ص ٣٠؛ مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ نهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٩، وفي كلِّ المصادر إلى قوله: «بقدر المؤونة» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦١٦٣ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٧، ح ٩٩٤٥ والوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٨، ح ٢٧٨٣٥.

١. في «بر» والوسائل -: «بن يحيى».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٢٥٠٥. وفي المطبوع: «قال».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٨، ح ٩٩٥٠ والوسائل، ج ٩، ص ٤٦٤، ح ١٢٥٠٥؛ وج ٢١، ص ٥٤٩، ح ٢٧٨٣٦.

٤. في الوسائل والبحار والكافي ح ١٩٤٨ والفقيه والمحاسن والزهد والخصال: «ولي».

٥. «المراء»: الجدل، إلا أنَّ المراء لا يكون إلا اعتراضاً، بخلاف الجدل؛ فإنه يكون ابتداءً واعتراضاً. و التماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشكِّ والريبة. وقيل: المراء: المماراة والجدل. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧٨؛ المعيار المعير، ص ٥٧٠ (مرا).

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٤٨، بنفس السند، مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٢٢؛ والزهد، ص ٦٤، ح ٣، عن محمد بن سنان. الخصال،

٨٣- بَابُ الْبُخْلِ وَالشُّحِّ

٦١٧١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام : «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: إِنَّ الشَّحِيحَ^١ أَعْدَزُ^٢ مِنَ الظَّالِمِ، فَقَالَ لَهُ: كَذَبْتَ؛ إِنَّ الظَّالِمَ قَدْ يَتُوبُ وَيَسْتَغْفِرُ وَيَزِدُّ الظَّلَامَةَ^٣ عَلَى أَهْلِهَا، وَالشَّحِيحُ إِذَا شَحَّ، مَنَعَ الزَّكَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَصَلَّهَ الرَّجْمَ وَقَزَى^٤ الضَّنِيفَ وَالتَّفَقَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْوَابَ الْبِرِّ، وَحَرَّمَ عَلَى الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَهَا شَحِيحٌ»^٥.

٦١٧٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

ص ٢٢٣، باب الأربعة، ح ٥٢، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن سنان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١١، مرسلًا. الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٩، ح ٩٩٥٢، الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٩؛ و ج ٢١، ص ٥٤٩، ح ٢٧٨٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٠، ح ٢٣.

١. «الشحيح»: البخل، من الشح، وهو البخل مع الحرص. وقيل: هو أشد البخل. وقيل: البخل في أفراد الأمور وأحاديها، والشح عام. وقيل: البخل بالمال، والشح بالمال والمعروف. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٤٨ (شح).

٢. في الوافي والوسائل والفقيه وقرب الإسناد: «أعذر». و «أعذر»، من العذر، وهو ترك الوفاء، وقيل: هو ضد الوفاء بالمعهد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٨ (عذر).

٣. قال الجوهري: «الظلامه والظلمية والمظلمة: ما تطلبه عند الظالم، وهو اسم مأخوذ منك». وقيل: الظلامه: اسم مظلمتك التي تطلبه عند الظالم، يقال: أخذها منه ظلامه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٧؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٧٤ (ظلم).

٤. في «جن»: «قراء». وفي الوافي: «قرئ (اقرأ - خ ل)». و «القرى»: الإحسان إلى الضيف، قال الجوهري: «إذا كسرت القاف قصرت، وإذا فتحت مددت». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٧١، الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (قرا).

٥. قرب الإسناد، ص ٧٢، ح ٢٢٣، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٦٣، ح ١٧١٨، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٠، ح ٩٩٥٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٥، ح ١١٤٥٨.

بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ فِي عَبْدٍ^٢ حَاجَةٌ، ابْتِلَاءٌ بِالْبُخْلِ^٣».

٣ / ٦١٧٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَنِي سَلَمَةَ: يَا بَنِي سَلَمَةَ، مَنْ سَيِّدُكُمْ؟

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَيِّدُنَا رَجُلٌ فِيهِ يُخَلِّ.

٤٥/٤ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيُّ دَاءٍ أَذْوَى مِنَ الْبُخْلِ؟ ثُمَّ قَالَ: بَلْ سَيِّدُكُمْ الْأُبَيْضُ الْجَسَدِ الْبَرَاءُ بْنُ مَرْوَرٍ^٥».

٤ / ٦١٧٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ

١. في «بخ، بس»: «أصحابنا».

٢. في الوسائل: «عبد».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦٣، ح ١٧١٧، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩١، ح ٩٩٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤٩، ح ٢٧٨٣١.

٤. في «بر»: «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٥. في «بث، بح، بس»: «فقالوا». وفي حاشية «بث»: «قال».

٦. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جن، والبحار»: «رسول الله». وفي «بر، بف، بك» والوافي: «النبى».

٧. في «ي، بخ، بر، بف، بك»: «معروف». وهو سهو؛ فإن البراء هذا هو البراء بن معروف الخزرجي السلمي الذي كان قبيل بني سلمة، وأول من بايع ليلة العقبة الأولى، وأول من استقبل القبلة، وأول من أوصى بثلاث ماله. راجع: أسد الغابة، ج ١، ص ٣٦٤، الرقم ٣٩٢؛ الإصابة، ج ١، ص ٤١٥، الرقم ٦٢٢.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٧٩٩، مرسلًا عن النبي ﷺ؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٦، وتام الرواية فيها: «أَيُّ دَاءٍ أَذْوَى مِنَ الْبُخْلِ؟» الوافي، ج ١٠، ص ٤٩١، ح ٩٩٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٠، ح ٢٧٨٣٩ وتام الرواية فيه: «أَيُّ دَاءٍ أَذْوَى مِنَ الْبُخْلِ؟» البحار، ج ٢٢، ص ١٣٠، ح ١٠٦.

مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ^١:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «الْبَخِيلُ مَنْ بَخِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^٢.

٥ / ٦١٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعُودَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَا مَحَقَّ الْإِسْلَامَ^٣ مَحَقُّ الشُّحِّ

شَيْءٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لِهَذَا الشُّحِّ ذَيْبًا كَذَيْبِ النَّمْلِ، وَشُعْبًا كَشُعْبِ الشَّرَكِ^٤، وَفِي

نُسْخَةٍ أُخْرَى: «الشُّوكُ»^٥.

٦ / ٦١٧٦. أَحْمَدُ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

١. في «ي» بح، وحاشية «جن» وهاشم المطبوع والوسائل: «سلمة». وفي «بخ» بر، بف: «سلم».

٢. معاني الأخبار، ص ٢٤٦، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أبي الجهم. وفي التوحيد، ص ٣٧٣، ضمن ح ١٦؛ والخصال، ص ٤٣، باب الاثنين، ضمن ح ٣٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤١، ضمن ح ٤١، بسند آخر عن أحمد بن سليمان، عن أبي الحسن عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، ضمن ح ٥٨٤٠؛ والأمالى للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ضمن ح ٤، بسند آخر عن الصادق عليه السلام. معاني الأخبار، ص ١٩٥، ضمن ح ١، بسند آخر عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحف العقول، ص ٤٠٨، ضمن الحديث، عن موسى بن جعفر عليه السلام «الوافي» ج ١٠، ص ٤٩٢، ح ٩٩٥٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦، ح ١١٤٥٩.

٣. في الخصال: «محق الإيمان». والمحق: ذهاب خير الشيء وبركته، ونقصائه. وقيل: هو المحو والإبطال. وقيل: هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٤. الدبيب: المشي البسر الخفيف بدون السرعة. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٠٦؛ المصباح المنير، ص ١٨٨.

٥. «الشُّوكُ» محركة: حبال الصائد، وما ينصب للطير. راجع: المصباح المنير، ص ٣١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥١ (شوك).

٦. في «بر، بك»: - وفي نسخة أخرى: الشوك. والشوك من الشجر معروف.

٧. الخصال، ص ٢٦، باب الواحد، ح ٩٣، بسنده عن هارون بن مسلم. الفقيه، ج ٢، ص ٦٣، ح ١٧١٦، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيهما إلى قوله: «كشعب الشوك». الوافي، ج ١٠، ص ٤٩١، ح ٩٩٥٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٠، ح ٢٧٨٤٠، إلى قوله: «كشعب الشوك».

٨. هكذا في «بر، بف، بك» والوسائل. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والمطبوع: «أحمد بن

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ بِالْبَخِيلِ الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ فِي مَالِهِ، وَ يُعْطِي الْبَائِنَةَ^٢ فِي قَوْمِهِ»^١.

٧ / ٦١٧٧. أَحْمَدُ^٤، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَذَرِي مَا^٦ الشَّحِيحُ؟».

قُلْتُ: هُوَ الْبَخِيلُ.

فَقَالَ^٧: «الشَّحُّ أَشَدُّ مِنَ الْبُخْلِ؛ إِنَّ^٨ الْبَخِيلَ يَبْخُلُ بِمَا فِي يَدِهِ، وَ الشَّحِيحُ يَشْحُ^٩

عَلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ وَ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ^{١٠} حَتَّى لَا يَرَى مِمَّا^{١١} فِي أَيْدِي النَّاسِ

محمد. والمراد من أحمد، هو أحمد بن أبي عبدالله المذكور في سند الحديث الرابع والراوي عن محمد بن علي وهو أبو سمينة في غير واحد من الأسناد، فيكون سندنا هذا معلقاً على ذلك. وتقدم في الكافي، ذيل ح ٦٠٦٣، أن المناسب في مثل المقام أن يكون التعبير من الراوي أنا بما يوافق عنوانه المتقدم أو بما هو مختصر عنه، فلاحظ.

١. في «ي»، بفتح: «البخيل».

٢. في «ظ»، بث، يخ، بس، بفتح: «جن»: «النائية». و «البائنة»: العطية، سُميت بها لأنها أفردت وأُبينت من المال.

راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧٤ (بين)؛ الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٢.

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٢، ح ٩٩٦٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦، ح ١١٤٦٠.

٤. هكذا في «بر»، بفتح، بك، جده. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أحمد بن محمد». والمراد من أحمد، هو أحمد بن أبي عبدالله، كما تقدم ذيل السند السابق؛ فقد روى أحمد بن أبي عبدالله -بعناوينه المختلفة- عن شريف بن سابق في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٦٥.

٥. هكذا في «ظ»، ي، بث، يخ، بر، بس، بفتح: «جن» و «الوافي» و «الفاقيه» و تحف العقول. و في «جن» و المطبوع: - «لي».

٦. في الوافي: «من».

٧. هكذا في «بث»، يخ، بر، بفتح، بك، و «الوافي» و «الفاقيه» و تحف العقول و المعاني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٨. في «بر»، بك، - «إن».

٩. في «بر»، بك، - «يشح».

١٠. في «بث»، يخ، بر، بفتح، بك، و «الوافي» و «الفاقيه» و تحف العقول: «يده».

١١. في «يخ»، بر، بك، و «الوافي» و «الفاقيه» و تحف العقول و المعاني: - «مما».

شَيْئاً إِلَّا تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْحِلِّ وَالْخَزَامِ^١، وَلَا يَقْنَعُ^٢ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ^٣.

٨ / ٦١٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ^٤ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ٤٦/٤

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ الْبَخِيلُ مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ مِنْ مَالِهِ، وَأَعْطَى الْبَائِنَةَ^٦ فِي قَوْمِهِ، إِنَّمَا الْبَخِيلُ حَقُّ الْبَخِيلِ مَنْ لَمْ يُؤَدِّ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ الْبَائِنَةَ^٧ فِي قَوْمِهِ، وَهُوَ يُبْذَرُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ»^٨.

٨٤- بَابُ النُّوَادِرِ

١ / ٦١٧٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ^{١٠} مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَاشَ، وَمَنْ سَكَتَ مَاتَ».

١. في تحف العقول: «ولا يشبع». وفي المعاني: «ولا يشبع».

٢. في «ي»: «فلا يقنع». وفي تحف العقول: «ولا يتنفع».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦٣، ح ١٧١٥، معلقاً عن الفضل بن أبي فزة السمندي. معاني الأخبار، ص ٢٤٥، ح ١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٧١، عن الفضيل بن عياض، عن أبي عبد الله^٩ الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٣، ح ٩٩٦٢.

٤. في «بخ، بر، بف»: «مفضل».

٥. في «بر، بك»: «الثانية». وفيها مش المطبوع عن بعض النسخ: «الثانية». والبائنة: العطية، سميت بها لأنها أبيت من المال. راجع: الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٢؛ النهاية، ج ١، ص ١٧٤ (بين).

٦. في «بخ»: «من».

٧. في «بر، بك»: «الثانية». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «الثانية».

٨. معاني الأخبار، ص ٢٤٥، ح ٤، بسنده عن جابر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١٤، مرسلاً عن رسول الله ﷺ الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٢، ح ٩٩٦١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦، ح ١١٤٦١.

٩. في «بر، بك»: «- على».

١٠. في «بر، بك»: «- زمان».

قُلْتُ: فَمَا أَصْنَعُ^٢ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ الزَّمَانَ؟

قَالَ: «تُعِينُهُمْ بِمَا عِنْدَكَ، فَإِنْ^٣ لَمْ تَجِدْ فَيَجَاهِدْ^٤».

٦١٨٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٦: أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ عَنْ^٧ ظَهْرِ

غِنَى^٨».

٦١٨١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٠}: أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ تَكُونُ عَنْ

فَضْلِ الْكَفِّ^{١١}».

٦١٨٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

١. في «بخ، بر، بف، بك»: «فماذا».

٢. في «بر، بك»: «يصنع».

٣. في «بر، بك»: «وإن».

٤. هكذا في «ث، بخ، بر، بس، بف، بك» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فتجاهد». وفي «ي»:

«فيجاهد».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٥٧٥، ح ١٠١٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٤، ح ١٢٥٠٧.

٦. في «ث، بخ، بر، بف، بك»: «على».

٧. في «ظ، بس، جن» والوسائل: «الغنى». وفي الوافي: «يعني ما يكون بعد الغنى والمؤونة؛ لئلا يكون القلب متعلقاً بما يعطى، فمعنى الحديث قريب من معنى سابقه»، وسابقه هو الآتي بعده هنا. وقد مضى تفصيل الكلام في معناه، ذيل الحديث ٦٠٩٥.

٨. ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٥، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل المعروف، ضمن ح ٦٠٩٥، بسنده عن عبد الأعلى. الفقيه، ج ٢، ص ٥٦، صدر ح ١٦٨٨، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٣٨٠، ضمن الحديث، عن عبد الأعلى. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤١، ح ٩٨٤٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦١، ح ١٢٤٩٩.

٩. في الوافي: «يعني عمّا يفضل عن الكفاف». وهذه الرواية بتمامها لم ترد في «بر، بف، بك».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٤٤١، ح ٩٨٤٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦١، ح ١٢٥٠١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَطِيعُوا النَّبِيَّ الْفَقِيرَ»^٢ قَالَ: «هُوَ الزَّيْنُ^٣ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَخْرُجَ لِزِمَانَتِهِ»^٤.

٥ / ٦١٨٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ^٥:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى»: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي بِالْوَاحِدَةِ عَشْرَةَ^٦ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ^٧ فَمَا زَادَ.

«فَنَسْتَسِرُّهُ لِنُيْسِرِي»^٨ قَالَ: «لَا يُرِيدُ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا يَسِرَّهُ اللَّهُ لَهُ».

«وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى» قَالَ^٩: «بَخِلَ^{١٠} بِمَا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

«وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى»: «بِأَنَّ^{١١} اللَّهَ يُعْطِي بِالْوَاحِدَةِ عَشْرَةَ^{١٢} إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ^{١٣} فَمَا زَادَ».

١. في الوافي: «عن آبائه عليهم السلام».

٢. الحج (٢٢): ٢٨.

٣. «الزَّيْنُ»: المصاب بالزمانة، وهو المرض الذي يدوم زماناً، وقال صدر المتألهين: «هي آفة في الإنسان، بل في الحيوان، أو في عضو منه يمنعه عن الحركة، كالفالج واللغة والبرص وغيرهما». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨٣ (زمن)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٠٧.

٤. الجعفریات، ص ١٧٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام؛ وفيه، ص ١٧٧، ذيل الحديث بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٦، ح ٩٧٧٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٤، ح ١٢٥٠٦.

٥. في التهذيب: «ظريف». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٨، الرقم ٤٦٨؛ رجال الطوسي، ص ١١٥، الرقم ١١٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٧١، الرقم ٢٢١٢.

٦. في «بث»، يخ: «فإن». وفي التهذيب: «قال فإن».

٧. في «بث»، يس: «عشرأ».

٨. في «بر»، بك: «+ دینار».

٩. في «بث»، یس: «+ من».

١٠. في «بك» - «بخل».

١١. في «بث» و التهذيب: «فإن».

١٢. في «بث»، یس: «عشرأ».

١٣. في «بر»، بك: «+ دینار».

﴿فَسَيُسِّرُهُ لِيُسْرَى﴾ قَالَ: «لَا يُرِيدُ شَيْئاً مِنَ الشَّرِّ إِلَّا يَسِّرَهُ^١ لَهُ»^٢.
 ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾^٣ قَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ مَا هُوَ تَرَدَّى^٤ فِي بئرٍ، وَلَا مِنْ
 جَبَلٍ، وَلَا مِنْ حَائِطٍ، وَلَكِنْ تَرَدَّى^٥ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^٦.
 ٦١٨٤ / ٦. وَعَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ
 سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ
 وَكَّلْتُ^{١٠} بِهِ مَنْ يَقْبِضُهُ غَيْرِي إِلَّا الصَّدَقَةَ، فَإِنِّي أَتَلَقُّهَا^{١١} بِيَدِي تَلَقُّعًا^{١٢} حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ
 لَيَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرَةِ، أَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَأَرْبِيهَا لَهُ^{١٣} كَمَا يُرَبِّي الرَّجُلُ^{١٤} فَلَوْهَ^{١٥} وَفَصِيلَهُ^{١٦}.

١. في «ظ، بس»: «الله». وفي «بخ، بر، بف، بك» والوافي والتهذيب والمقنعة: «يسر».

٢. في الوافي: «الله».

٣. الليل (٩٢): ٥ - ١١.

٤. في «بر، بك» والوافي: «قال».

٥. في «بخ» والتهذيب والمقنعة: «ترد». و«تردَّى»، أي سقط، يقال: ترَدَّى وترَدَّى، إذا سقط في بئر، أو تهوّر وسقط من جبل، كأنه تفعل من الردى بمعنى الهلاك. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٢١٦ (ردى).
 ٦. في «بخ» والتهذيب والمقنعة: «ترد».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٣١٦، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٦، مرسلاً الوافي، ج ١٠، ص ٤٨٧، ح ٩٩٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٨، ح ١٢٢٥٦، إلى قوله: «لا يريد شيئاً من الخير إلا يسره الله له».

٨. في «بخ، بر، بف»: «عنه بدون الواو». ٩. في التهذيب: «كفلت».

١٠. في «بف»: «أَتَلَقَّيْهَا». والتلقف: التناول بسرعة. وقيل: هو التلقن والحفظ بسرعة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٦٥ (لقف). ١١. في «بف، بك»: «تلقياً».

١٢. في «بف، بك»: «أحدكم». ١٣. في حاشية «ب»: «أحدكم».

١٤. في «بر، بك»: «ولده». و«الفلو»: المهر الصغير، لأنه يُفْتَلَى، أي يُفْطَم والمهر: ولد الفرس، أو أول ما ينتج منه ومن غيره. وقيل: الفلّو هو الفطيم من أولاد ذوات الحوافر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٧٤ «فلا».

١٥. «الفصيل»: ولد الناقة إذا فصل عن أمه، فعيل بمعنى مفعول، وأكثر ما يطلق في الإبل، وقد يقال في البقر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٩١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٥١ (فصل).

فَيَأْتِي ١ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ ٢ مِثْلُ ٣ أُحْدٍ، وَ أَغْظَمَ مِنْ أُحْدٍ ٤.

٧ / ٦١٨٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدَّثَهُ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَزْمِيِّ ٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٦، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ٧، وَهُمَا

جَالِسَانِ عَلَى الصَّفَا، فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا فِي ذَيْنِ ٨ مُوجِعٍ، أَوْ

عُزْمٍ ٩ مُفْطِئٍ ١٠، أَوْ قَفْرِ مُذْقِعٍ ١١، فَفِيكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ،

١. في «بث» ب، ب، بك، «فيلقاني». وفي التهذيب وتفسير العياشي، ص ٥٢: «فيلقاني». وفي رجال الكشي والمقنعة: «فتلقاه».

٢. في التهذيب وتفسير العياشي، ص ١٥٢ والمقنعة: «وهي».

٣. في التهذيب والمقنعة: «+ جيل».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٣١٧، معلقاً عن الكليني. رجال الكشي، ص ٢٣٣، ح ٤٢٣، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في أوله. وفي الأمالي للمفيد، ص ٣٥٤، المجلس ٤٢، ضمن ح ٧: «والأمالي للطوسي، ص ١٢٥، المجلس ٥، ضمن ح ٨، بسندهما عن سالم بن أبي حفصة. وفيه، ص ٤٥٨، المجلس ١٦، ح ٢٩، بسند آخر عن علي ٦ عن النبي ٧، مع زيادة في أوله، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَصَدَّقُ بِالْتَمَرَةِ» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٢، ح ٥٠٧، عن سالم بن أبي حفصة. وفيه، ص ١٥٣، ح ٥٠٩، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ٨، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٢٦٦، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٨٧، ح ٩٧٣٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٨٢، ح ١٢٢٩١؛ وفيه، ص ٤٠٧، ح ١٢٣٤٧، إلى قوله: «وَأَتْلَفَهَا بِيَدِي تَلَقُّاً».

٥. هكذا في «بث» ب، ب، بك، «بف» والوسائل والبحار. وفي «ظ» ي، ب، جن، والمطبوع: «العزمي».

والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٢٦٥.

٦. في «بث» ب، ب، بك، «وحاشية» جن: «دم».

٧. قال الجوهري: «الغرامة: ما يلزم أدائه، وكذلك التَغْرُمُ وَالتَّغْرُمُ». وقال ابن الأثير: «التَّغْرُمُ: أداء شيء لازم»، وقد غَرِمَ يَغْرُمُ غَرْمًا. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٩٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٦٣ «غرم».

٨. في «ي» «وحاشية» «بف»: «مقطع». وفي «بر» ب، بك، «والوافي: «مقصع». و«المفطع»: الشديد الشنيع جاوز المقدار. و«عُزْمٌ مُفْطِئٌ»، أي حاجة لازمة من غرامة مُثْقَلَةٌ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٩؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٥٩ (فطع)؛ و ص ٣٦٣ (غرم).

٩. «فقر مُذْقِع» أي مُلْصِقٌ بالدقعاء، أو شديد يفضي بصاحبه إلى الدقعاء. والدقعاء: التراب؛ يقال: ذُقِعَ ١٢.

فَأَعْطِيَاهُ^١، وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ سَأَلَ^٢ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ،
فَأَعْطِيَاهُ، وَلَمْ يَسْأَلَاهُ عَنْ شَيْءٍ، فَرَجَعَ إِلَيْهِمَا، فَقَالَ لَهُمَا^٣: مَا لَكُمَا لَمْ تَسْأَلَايَ عَمَّا
سَأَلْتَنِي عَنْهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ^٤؟ وَأُخْبِرَهُمَا بِمَا قَالَا، فَقَالَا: إِنَّهُمَا عَذَّبَا بِالْعِلْمِ
غِذَاءً^٥.

٦١٨٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَمَّنْ

٤٨/٤ حَدَّثَهُ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْأَلُوا أُمَّتِي فِي مَجَالِسِهَا^٧،
فَتَبْخُلُوهَا^٨».

٦١٨٧ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٩ الْوُشَاءِ،

عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا
كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَمَنَّوْا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ»^{١١} قَالَ: «كَانَ

عَنْ الرَّجُلِ، أَي لَصِقٍ بِالْتَرَابِ دُلًّا. وَقِيلَ: الْمَدْقَعُ مِنَ الدَّقْعِ، وَهُوَ سُوءُ احْتِمَالِ الْفَقْرِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٣،
ص ١٢٠٨؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ١٢٧ (دَقْع).

١. فِي «بِر» بِف، بَكَ: «فَأَعْطَاهُ».

٢. فِي «ظ»: «يَسْأَل».

٣. فِي «بِر» بِك، وَ الْوَافِي: - «لَهُمَا».

٤. فِي «بِس»: «أَوِ الْحَسَنِ».

٥. فِي «بِر» بِف، بَكَ: «عَرَابَاهُ».

٦. الْوَافِي، ج ١٠، ص ٤٣٢، ح ٩٨٢٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٩، ص ٢١١، ح ١١٨٦١، إِلَى قَوْلِهِ: «وَفِيكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا قَالَ:

نَعَمْ فَأَعْطِيَاهُ»؛ الْبَحَارُ، ج ٤٣، ص ٣٢٠، ح ٤. ٧. فِي «بِر» بِف، -: «وَالْحَسَن».

٨. فِي «بَكَ»: - «فِي مَجَالِسِهَا».

٩. فِي الْوَافِي: «وَوَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رِيْمًا لَا يَتَسَرَّ لَهُمُ الْإِعْطَاءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَيَنْسَوْنَ إِلَى الْبُخْلِ».

١٠. الْوَافِي، ج ١٠، ص ٤٣٣، ح ٩٨٢٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٩، ص ٤٤٤، ح ١٢٤٥٦.

١١. فِي «بِر» بِخ، بِف، وَ الْوَسَائِلُ: - «وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ».

١٢. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٦٧.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ بِالنَّخْلِ أَنْ يَرْكَبَ، يَجِيءُ قَوْمٌ بِاللَّوَانِ^٢ مِنَ التَّمْرِ^١ وَهُوَ مِنْ أَرْذَى التَّمْرِ يُؤَدُّونَهُ مِنْ زَكَاتِهِمْ تَمْرًا يَقَالُ لَهُ^٦: الْجَفَرُوزُ^٧ وَالْمَعِي فَازَةٌ^٨، قَلِيلَةَ اللَّحَاءِ^٩، عَظِيمَةَ النَّوَى، وَكَانَ^{١٠} يَغْضُهُمْ يَجِيءُ بِهَا عَنْ التَّمْرِ الْجَدِيدِ^{١١}، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَخْرُصُوا^{١٢} هَاتَيْنِ التَّمْرَتَيْنِ، وَلَا تَجِيئُوا^{١٣} مِنْهَا^{١٤} بِشْيءٍ، وَفِي ذَلِكَ نَزَلَ: «وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ»^{١٥} وَالْإِغْمَاضُ أَنْ تَأْخُذَ^{١٦} هَاتَيْنِ

١. في «بر، بك»: «أمرنا».

٢. الألوان: جمع اللون، وهو نوع من النخل. وقيل: هو الدقل، وهو ضرب من النخل. وقيل: النخل كله ما خلا التيزيبي والغثوة، ويسميه أهل المدينة الألوان، واحده: لينة، وأصله لؤنة، فقلبت الواو ياء لكسرة اللام. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٧٨ (لون).

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بح» والوسائل وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «من تمر».

٤. في «بر، بك» وتفسير العياشي: «هو» بدون الواو.

٥. في «بر، بف»: «ثمرة». وفي «بك»: «ثمرة». ٦. في «بك» والوافي: «لها».

٧. في «بك»: «جعرون». و «الجعرون» في اللغة: ضرب من الدقل، وهو أَرْدَ التمر. وقيل: الجعرون: ضرب من الدقل يحمل رطباً ضعافاً لاخير فيه. وقيل: الجعرون: تمر رديء. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٥؛ النهاية، ج ١، ص ٢٧٦ (جعر).

٨. في لسان العرب: «مقي الفأرة: ضرب من رديء تمر الحجاز»، وفي القاموس: «مقي الفار: تمر رديء». لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٩ (معى).

٩. في «بث، بخ»: «اللحي». و «اللحاء»: قشر كل شيء. وقيل: «اللحاء»: قشر الشجر، استعير لقشر الرطب؛ أعني ما على النواة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢ (لحا)؛ الوافي، ج ١٠، ص ٤٢٠.

١٠. في «بك»: «كان» بدون الواو.

١١. في الوافي: «يعني كان تمره جيداً وما يركب منه رديئاً».

١٢. في «ى، بح، بخ، بك»: «ولا تخرصوا». والخرص: خَرَصَ ما على النخل من الرطب تمرأ ومن العنب زبيباً، فهو من الخرص بمعنى الظن؛ لأنَّ الخرص إنما هو تقدير بظن. والاسم: الخرص، بالكسر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٥؛ النهاية، ج ١٢، ص ٢٢ (خرص). ١٣. في «بث»: «ولا تحسبوا».

١٤. في «ظ، ى»: «من هاتين» بدل «منها». وفي حاشية «جن» والوسائل: «منهما». وفي حاشية «بث»: «فيها».

١٥. البقرة (٢): ٢٦٧.

١٦. في «بخ، بر، بف، بك» والوافي والوسائل: «أن يأخذ».

التَّمَرَّتَيْنِ»^١.

١٠ / ٦١٨٨. وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ» فَقَالَ: «كَانَ الْقَوْمُ قَدْ كَسَبُوا مَكَاسِبَ سُوءٍ^٢ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا أَرَادُوا أَنْ يُخْرِجُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ لِيَتَصَدَّقُوا^٣ بِهَا، فَأَبَى اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - إِلَّا أَنْ يُخْرِجُوا^٤ مِنْ أَطْيَبِ مَا كَسَبُوا»^٥.

١١ / ٦١٨٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: إِنِّي شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، ضَعِيفُ الرُّكْنِ، قَلِيلُ الشَّيْءِ، فَهَلْ مِنْ مَعُونَةٍ عَلَيَّ زَمَانِي، فَتَنْظُرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَيَّ أَصْحَابِيهِ، وَ نَظَرَ إِلَيْهِ أَصْحَابُهُ^٦؛ وَ قَالَ^٧: «قَدْ أَسْمَعْنَا^٨ الْقَوْلَ، وَ أَسْمَعُكُمْ^٩»، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ مِثْلَكَ بِالْأَمْسِ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَأَعْطَاهُ مِزْوَدًا^{١٠} مِنْ تَبَرٍ^{١١}،

١. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٤٨٩، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ١٩، ح ٩٧٩٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٥، ح ١١٨٤٨.

٢. في الوافي والوسائل: «قوله». ٣. في «جن»: «قد».

٤. في الوافي: «لعل المراد بمكاسب السوء نحو الربا والميسر و ثمن الخمر والميتة».

٥. في الوسائل: «فيتصدقوا». ٦. في الوسائل: «أن يخرجوا إلّا بدل» إلّا أن يخرجوا».

٧. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٩، ح ٩٨٠٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٥، ح ١٢٥٠٨.

٨. في «بحر، بر، بك» والوافي: «أصحابه إليه». ٩. في «بحر»: «قال» بدون الواو.

١٠. في «ى، بر، بك»: «سمعنا». ١١. في «بر، بف، بك»: «وأسمعكم».

١٢. في «ظ، بس»: «مزوداً». والمِزْوَدُ: المِيلُ، وحديدة تدور في اللجام، ومِخْوَرُ البكرة إذا كان من حديد. والتِّكْرَةُ: آلة مستديرة من خشبة وغيرها، في وسطها مخزٌ يمر عليها الحبل وفي جوفها محور تدور عليه لرفع الأنقال وحطها وللاستقاء عليها. راجع: المصباح، ج ٢، ص ٤٧٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٥ (رود).

١٣. في النهاية: «التبر: هو الذهب والفضة قبل أن يضربا دنائير و دراهم، فإذا ضربا كانا عينا. وقد يطلق التبر»

وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالتَّبَرِّ ١ وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، فَقَالَ الشَّيْخُ: هَذَا كُلُّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ،
فَقَالَ ٢ الشَّيْخُ ٣: أَقْبَلُ تَبَرَّكَ؛ فَإِنِّي لَسْتُ بِحِجَّتِي وَلَا إِنْسِي، وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ ٤/٤
لِلْبُلُوكِ، فَوَجَدْتُكَ شَاكِرًا، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. ٦

١٢/٦١٩٠. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ٧، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:
كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٨ بِمَنْى وَبَيْنَ أَيْدِينَا عِنَبٌ نَأْكُلُهُ ٨، فَجَاءَ سَائِلٌ،
فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَ ٩ بِعُنُقُودٍ ١٠، فَأَعْطَاهُ ١١، فَقَالَ السَّائِلُ: لَا حَاجَةَ لِي فِي هَذَا ١٢، إِنْ
كَانَ دِرْهَمٌ، قَالَ ١٣: «يَسَعُ ١٤ اللَّهُ عَلَيْكَ» ١٥، فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: رُدُّوْا
الْعُنُقُودَ، فَقَالَ: «يَسَعُ ١٦ اللَّهُ لَكَ» وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا ١٧، ثُمَّ جَاءَ سَائِلٌ آخَرَ، فَأَخَذَ ١٨
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ١٩ ثَلَاثَ حَبَّاتٍ عِنَبٍ، فَنَاوَلَهَا ٢٠ إِيَّاهُ ٢١،

على غيرهما من المعدنيات، كالنحاس والحديد والرياص، وأكثر اختصاصه بالذهب. ومنهم من يجعله في
الذهب أصلاً وفي غيره فرعاً ومجازاً. النهاية، ج ١، ص ١٧٩ وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٠ (تبر).

١. في «ى» بر، بك: «بالبر».

٢. في «ى» بخ، بر، بف، بك، والوافي: «قال».

٣. في الوسائل: - «الشيخ».

٤. في الوسائل: «ولكنني».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٤١٠، ح ٩٧٨٨: الوسائل، ج ٩، ص ٤١٩، ح ١٢٣٧٨، ملخصاً: البحار، ج ٢٢، ص ٨٤،

ح ٣٤.

٦. في «بح» بر، - «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. وروي عن أحمد بن محمد، عذة من أصحابنا.

٧. في «بح» وفأكله.

٨. في «بح» بر، بس، بف، بك، جن: «فأعطيته».

٩. في «بث» بخ، بر، بف، بك، والوافي: «فيه» بدل «في هذا».

١٠. في الوافي والوسائل: «فقال».

١١. في «بث» بخ، بر، بف، بك، والوافي والوسائل: «لك».

١٢. في «بخ» وحاشية «بث»: «صنع».

١٣. في «بر» بف، بك: «وأخذ».

١٤. في «بخ» بر، بف، بك، وحاشية «بث»: «إياها».

فَأَخَذَ السَّائِلُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي رَزَقَنِي^٢، فَقَالَ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَكَانَكَ^٤ فَحْشًا^٥ مِلءَ كَفِّهِ^٦ عَنبًا، فَنَاقَلَهَا إِتَاءَهُ، فَأَخَذَهَا^٧ السَّائِلُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٨، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَكَانَكَ يَا غُلَامَ، أَيُّ شَيْءٍ مَعَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ؟» فَإِذَا مَعَهُ نَحْوُ مِنْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فِيمَا حَزَرْنَاهُ^٩ أَوْ نَحْوَهَا، فَنَاقَلَهَا إِتَاءَهُ^{١٠}، فَأَخَذَهَا، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ هَذَا مِنْكَ وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَقَالَ^{١١} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَكَانَكَ» فَخَلَعَ قَمِيصًا كَانَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «الْبَسْ هَذَا» فَلَبَسَهُ، ثُمَّ قَالَ^{١٢}: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي وَسَتَرَنِي يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ^{١٣} - أَوْ قَالَ^{١٤}: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا - لَمْ يَدْعُ لِإِبْنِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِذَا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَذَهَبَ. قَالَ: فَظَنَنَّا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْعُ لَهُ، لَمْ يَزَلْ يُعْطِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَا كَانَ يُعْطِيهِ حَمِدَ اللَّهَ، أُعْطَاهُ^{١٥}.

٦١٩١ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ خَرِيزٍ:

١. في «بث، بر، بف، بك» والوافي والوسائل والبحار: «فأخذها».
٢. في «بك»: - «الذي رزقني».
٣. في «بث، بر» والوافي: «قال».
٤. في الوافي: + «مكانك».
٥. في الوافي والوسائل والبحار: «فحشا».
٦. في «ظ»: «كفه».
٧. في «ظ»: «فأخذ».
٨. في البحار: + «الذي رزقني».
٩. في «ي، بف»: «حزرنَاهُ». والخزُر: التقدير. وقيل: هو التقدير بالحدس والظن. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٥٧ (حرز).
١٠. في «بث، بخ، بر، بف، بك»: «فناوله إتياءها».
١١. في «بث، بخ، بر، بك»: «يا عبد الله».
١٢. في الوافي والبحار: «فقال».
١٣. في «بر، بك»: - «قال». وقال في الوافي: «لفظة أو قال» في أواخر الحديث من زيادات النسخ، وليست في كتاب عذة الداعي حيث روى هذا الحديث، والظاهر أنه كان هكذا: يا أبا عبد الله، أو قال: يا عبد الله جزاك الله خيراً، فأسقط «يا عبد الله» ثم اختلفت النسخ في وجود «يا». وفي هامشه عن ولد المصنّف: «كذا في عامة النسخ التي رأيناها، والظاهر: وقال: جزاك الله، مكان أو قال، أو كان كما ذكره الوالد - عزّ بهائوه - فأسقط الناسخون أصل اللفظتين، وبقي ما في البين».
١٥. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣٣، ج ٩٨٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٩١، ح ١٢٣١٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٢، ح ٥٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا ضَاقَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُغْلِمِ أَخَاهُ، وَ لَا يُعِينُ عَلَى نَفْسِهِ ^١. ٢.

١٤ / ٦١٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ^٣ مَعْمَرُ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي بَعْضِ خُطْبِهِ: «إِنَّ أَفْضَلَ الْفِعَالِ صِيَانَهُ الْعَرِضِ بِالْمَالِ» ^٤.

١٥ / ٦١٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ إِنْ يَغْلَمَهُنَّ ^٦ الْمُؤْمِنُ، كَانَتْ ^٧ زِيَادَةً فِي عَمْرِهِ، وَ بَقَاءَ النِّعْمَةِ ^٨ عَلَيْهِ».

فَقُلْتُ: وَ مَا هُنَّ؟

١. في الوافي: «لا يعين على نفسه؛ يعنى لا يسعى في قتل نفسه و هلاكها».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٩، ح ٩١٠، بسنده عن حماد بن عيسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٧٥، ح ١٠١٢٤؛ و ج ١٧، ص ٢٦، ح ١٦٨٠٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٦، ح ١٢٤٦٢.

٣. هكذا في «بخ»، بر، جر، و الوسائل. و في «ظ»، ي، بث، يح، بس، بف، جن، و المطبوع: «عن». و الصواب ما أثبتناه، و محمد بن علي هذا هو محمد بن علي بن معمر الكوفي الذي سمع منه التلعكبري سنة ٣٢٩. راجع: رجال الطوسي، ص ٤٤٢، الرقم ٦٣١٠.

و يؤيد ذلك أن تفصيل الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١٤٨١٩، عن محمد بن علي بن معمر مسنداً عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٤. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨١٩ - خطبة الوسيلة - عن محمد بن علي بن معمر، عن محمد بن علي بن عكاية التميمي، عن الحسين بن النضر الفهري، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ٩٥، ضمن خطبة الوسيلة، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٥٧٦، ح ١٠١٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٢، ح ٢١٣٢١؛ و ج ٢١، ص ٥٥٧، ح ٢٧٨٦٤.

٥. في «بخ»، بر، بف: «إذا».

٦. في «ظ»، بث، بخ، بر، بف، بك، و الوافي و الوسائل: «تعلمهن».

٧. في «ي»، بس: «كان».

٨. في «بر»، بف، بك، و الوافي: «ولنعمه».

قَالَ: «تَطْوِيلُهُ فِي رُكُوعِهِ^١ وَ سُجُودِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَ تَطْوِيلُهُ لِحُلُوسِهِ عَلَى طَعَامِهِ إِذَا أَطْعَمَ^٢ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَ اضْطِنَاعُهُ الْمَعْرُوفَ إِلَى أَهْلِهِ»^٣.

١٦/٦١٩٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قُلْتُ^٤: قَوْمٌ عِنْدَهُمْ قُضُولٌ، وَ بِإِخْوَانِهِمْ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَ لَيْسَ تَسْعُهُمُ الرِّكَاءَةُ، أَيْسَعُهُمْ^٥ أَنْ يَشْبَعُوا وَ يَجُوعَ إِخْوَانُهُمْ، فَإِنَّ الزَّمَانَ شَدِيدٌ؟ فَقَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ^٦، لَا يَظْلِمُهُ^٧ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْرِمُهُ^٨، فَيَحِقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^٩ الْإِجْتِهَادُ فِيهِ، وَ التَّوَاضُّعُ، وَ التَّعَاوُنُ عَلَيْهِ^{١٠}، وَ الْمُوَاسَاةُ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ، وَ الْعَطْفُ مِنْكُمْ، يَكُونُونَ^{١١} عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ فِيهِمْ «رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ»^{١٢} مَتَرَا جِمِينَ»^{١٣}.

١. في «بح» و الوسائل، ح ٢١٥٩٣: «لركوعه».

٢. في «ظ، بح، بس، جن» و الوسائل: «إذا طعم». و في «ى، بس»: «وكان».

٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٥٠، ح ٩٨٦٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٥، ح ٨٠٣٧؛ و ج ١٦، ص ٢٩٧، ح ٢١٥٩٣.

٤. في «بر، بك» و المؤمن: «عن».

٥. في «بث، يخ، بر، بك» و الوافي: «أقوام».

٦. في «ظ، ى، بر، بف، بك» و الوافي: «يسعهم».

٧. في المؤمن: «و ما يسعهم» بدل «أيسعهم».

٨. في الوافي: «شدة الزمان كناية عن ضيق المعاش و عسر حصوله».

٩. في «بث»: «و أخو المسلم». و في «ى، بث، بح»: «فلا يظلمه».

١٠. في «بث، يخ»: «ولا يخونه». و في «بر، بك»: «ولا يحزنه». و في الوافي: «ولا يذله ولا يخونه».

١١. في «بث، يخ، بر، بك»: «المسلم». و في «ى»: «عليه».

١٢. في «ظ، بح»: «تكونون». و الفتح (٤٨): ٢٩.

١٣. المؤمن، ص ٤٣، ح ١٠١، عن سماعة. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حق المؤمن على أخيه وأداء حقه،

ح ٢٠٧٠، من قوله: «المسلم أخو المسلم»؛ وفيه، باب التراحم والتعاطف، ح ٢٠٧٥، من قوله: «فيحق على المسلمين الاجتهاد فيه» وفي الأخيرين بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: الكافي، نفس الكتاب، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، ح ٢٠٤٦ و ٢٠٥٢؛ ومصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ١. الوافي، ج ٥،

ص ٥٤٨، ح ٢٥٥٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٥، ح ٢١٨٣٠.

٨٥- بَابُ فَضْلِ إِطْعَامِ الطَّعَامِ

٦١٩٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ

غَيْرِهِ^١، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ مَوْجِبَاتِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى^٢ - إِطْعَامُ

الطَّعَامِ»^٣.

٦١٩٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ الْإِيمَانِ حُسْنُ الْخُلُقِ وَ إِطْعَامُ الطَّعَامِ»^٥.

٦١٩٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَنْ حَدَّثِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُكُمْ مَنْ أَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَ أَفْشَى

السَّلَامَ، وَ صَلَّى وَ النَّاسُ نِيَامَ»^٧.

١. في الوسائل، ح ٢١٦٨٠: - «وغيره».

٢. في الوسائل، ح ٢١٦٨٠: «المغفرة» بدل «مغفرة الله تبارك و تعالى».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إطعام المؤمن، ضمن ح ٢١٧٩؛ والمحاسن، ص ٣٨٩، كتاب المآكل، ح ١٧؛ وثواب الأعمال، ص ١٦٥، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة «الوافي»، ج ١٠، ص ٥٥٥، ح ٩٩٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٢٩، ح ٢١٦٨٠؛ وج ٢٤، ص ٢٩١، ذيل ح ٣٠٥٧٦.

٤. في «بر، بف»:- «بن إبراهيم».

٥. المحاسن، ص ٣٨٩، كتاب المآكل، ح ١٥، عن إبراهيم، عن ابن أبي عمير. وفيه، نفس الباب، ح ١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره «الوافي»، ج ١٠، ص ٥٥٥، ح ٩٩٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٠، ح ٢١٦٨١؛ وج ٢٤، ص ٢٨٧، ذيل ح ٣٠٥٧٢.

٦. في «بر، بف»:- «بن إبراهيم».

٧. المحاسن، ص ٣٨٧، كتاب المآكل، ح ٢، عن علي بن محمد القاساني، عَنْ حَدَّثِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ

٦١٩٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ^٣ أُمِرْنَا أَنْ نَطْعِمَ

الطَّعَامَ،^٤ وَنُؤْذِيَ^٥ فِي^٦ النَّاسِ الْبَائِئِنَةِ^٧، وَنُصَلِّيَ إِذَا نَامَ النَّاسُ»^٨.

٦١٩٩ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ^{١٠} يُوسُفَ،

٥١/٤

١. الجعفري، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفيه، ح ٣، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة.

الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ضمن ح ٢٣١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام.

عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٩١، باب الثلاثة، ح ٣٢، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ عيون

الأخبار، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢٩٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وفي فقه

الرضا عليه السلام، ص ٣٦٣؛ والاختصاص، ص ٢٥٣، مرسلًا عن العالم عليه السلام، فع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٥،

ح ٩٩٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٠، ح ٢١٦٨٢؛ وج ٢٤، ص ٢٨٨، ذيل ح ٣٠٥٦٦.

١. هكذا في «ظ»، «ب»، «ي»، «س»، «ف»، «ج»، و الوسائل والمحاسن. وفي «ي»، «بر»، والمطبوع: «عمر».

وقد روى عمرو بن شمر، عن جابر [بن يزيد] في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣،

ص ٣٩٨-٤٠٢. ٢. في الوسائل: «أمير المؤمنين».

٣. في «ي»: «أهل البيت». ٤. في «بر»: «الناس».

٥. في المحاسن: «ونؤوي». ٦. في «بك»: «- الطعام ونؤذي في».

٧. في معظم النسخ والمحاسن: «النايبة». وفي «بر»، «بك»: «الثانية». وما أئبناه مطابق لبعض النسخ والمطبوع

والوافي. «البائنة»: العطية، سَمِيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا أُبَيِّنَتْ مِنَ الْمَالِ. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧٤ (بين)؛ الوافي،

ج ١٠، ص ٤٩٢.

٨. المحاسن، ص ٣٨٧، كتاب المأكَل، ح ٤، عن محمد بن عليّ الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٦، ح ٩٩٩٢؛ الوسائل،

ج ١٦، ص ٣٣٠، ح ٢١٦٨٣.

٩. في «بر»: «- بن محمد». ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ مَعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١٠. في «ي»، «ب»، «ي»، «س»، «ع»، و هو سهو. والحسن بن عليّ هذا، هو الحسن بن عليّ بن يوسف المعروف

بأبن بَقَّاح، و تقدّمت في الكافي، ح ٢٣٤ روايته بعنوان الحسن بن عليّ بن يوسف بن بَقَّاح، و في الكافي،

ح ٢١٠٢ بعنوان ابن بَقَّاح، عن سيف بن عميرة.

و الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٨٧، ح ١، عن محمد بن عليّ، عن الحسن بن عليّ بن يوسف،

عن سيف بن عميرة.

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ فَيْضِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُنْجِيَاتُ^١: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ، وَ الصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَ النَّاسُ نِيَامَ^٢».

٦/٦٢٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يُجِبُّ إِهْرَاقَ الدَّمَاءِ، وَ إِطْعَامَ الطَّعَامِ^٥».

١. في الوسائل: «من المنجيات».

٢. المحاسن، ص ٣٨٧، كتاب المآكل، ح ١، عن محمد بن علي. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٨٤، باب الثلاثة، ضمن ح ١٢ بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وفي المحاسن، ص ٤، كتاب الأشكال والقرائن، ضمن ح ٥؛ والخصال، ص ٨٣، باب الثلاثة، ضمن ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٣١٤، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧١٩، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٦، ح ٩٩٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٠، ح ٢١٦٨٤؛ و ج ٢٤، ص ٢٨٨، ذيل ح ٣٠٥٦٥.

٣. ورد الخبر في المحاسن، ص ٢٨٨، ح ٨ عن الحسن بن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة. وعنوان الحسن بن علي بن الحكم عنوان غريب لم نجده في موضع من الأسناد والكتب. والخبر أوردته المجلسي نقلاً من المحاسن في البحار، ج ٧٤، ص ٣٦١، ح ١٠؛ و ج ٩٩، ص ٢٩٨، ح ٢٨، وفي كلا الموضعين، علي بن الحكم بدل «الحسن بن علي بن الحكم»، وهو الصواب؛ فقد أكثر علي بن الحكم من الرواية عن علي بن أبي حمزة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦٠٨-٦٠٩.

٤. في هامش الكافي المطبوع: «كتاية عن الذبائح».

٥. المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ٨، عن الحسن بن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة. وفي الكافي، كتاب العقيقة، باب العقيقة ووجوبها، ذيل ح ١٠٥٠٥؛ والمحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١٠، بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في آخره. وفي الكافي، نفس الباب، ذيل ح ١٠٥٠٣؛ والشهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ذيل ح ١٧٦٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١٢؛ الاختصاص، ص ٢٥٣، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٦، ح ٩٩٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٠، ح ٢١٦٨٥.

٦٢٠١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِشْبَاعُ جَوْعَةِ الْمُؤْمِنِ، أَوْ تَنْفِيسُ كَرْبَتِهِ، أَوْ قَضَاءُ دِينِهِ»^٢.

٦٢٠٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ إِطْعَامَ الطَّعَامِ، وَإِرَاقَةَ الدِّمَاءِ»^٣.

١. «التنفيس»: التفرّج؛ يقال: نفّس الله عنه كربه، أي فزّجها. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٩٨٥؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٧ (نفس).

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣١٨، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إدخال السرور على المؤمنين، ح ٢١٤٣، مع زيادة؛ والمحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١٣، بسند آخر عن ابن أبي عمير. الكافي، نفس الكتاب، باب إدخال السرور على المؤمنين، ح ٢١٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «أو تنفيس كربه»؛ قرب الإسناد، ص ١٤٥، ح ٥٢٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة. وفي الكافي، نفس الباب، ح ٢١٣٤؛ والمحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ وفيه، نفس الباب، ح ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ المحاسن، ص ٢٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٢، مرسلًا عن هشام بن الحكم، مع زيادة. وفي المؤمن، ص ٥١، ح ١٢٧، مع زيادة؛ والمقنعة، ص ٢٦٧، مرسلًا. مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٤، مرسلًا عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٧، ح ٩٩٩٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٩، ح ١٢٥١٧.

٣. المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ٧، عن الحسن بن علي، عن ثعلبة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وتعمام الرواية فيه: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِطْعَامَ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءَ السَّلَامِ». المحاسن، ص ٣٨٧، ح ٦، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، المحاسن، ص ٣٨٨، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٦، ح ٩٩٩٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٦٩، ح ١٢٥١٦؛ وج ١٦، ص ٣٣١، ح ٢١٦٨٦؛ وج ٢٤، ص ٩٢، ح ٣٠٠٨١.

٦٢٠٣ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ^٢، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَسَارَى، فَقَدَّمَ رَجُلًا^٤ مِنْهُمْ لِيُضْرَبَ عَنْقُهُ، فَقَالَ لَهُ^٥ جَبْرِئِيلُ: أَخْزِ هَذَا الْيَوْمَ يَا مُحَمَّدُ، فَرَدَّهُ وَأَخْرَجَ غَيْرَهُ حَتَّى كَانَ هُوَ آخِرَهُمْ، فَدَعَا بِهِ لِيُضْرَبَ عَنْقُهُ^٦، فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، رُبُّكَ يَقْرِيكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: إِنَّ أَسِيرَكَ هَذَا يُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَيَقْرِي الضَّيْفَ^٧، وَيَضْبِرُ عَلَى النَّائِبَةِ^٨، وَيَخْمِلُ^٩ الْحَمَالَاتِ^{١٠}، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَخْبَرَنِي فِيكَ^{١١} عَنِ اللَّهِ - عَزَّ

١. في الكافي، ح ٦١٥٠: «محمد بن يحيى» بدل «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا».

٢. هكذا في «بخ»، «بر»، «بف»، «جن»، و «حاشية ط». و في «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بس» و «المطبوع» و «الوسائل»: «عن الحسين بن سعيد».

و ما أثبتناه هو الصواب؛ فإنه لم يثبت رواية علي بن الحكم، عن الحسين بن سعيد، بل روى علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن علي بن الحكم في التهذيب، ج ٦، ص ٣٨، ح ٨٠ - ٨١. و تقدمت في ح ٦١٥٠، رواية علي بن الحكم عن الحسين بن أبي سعيد المكاربي عن رجل عن أبي عبد الله ﷺ، و الخبران قريباً المضمون.

و هذا الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٨٨، ح ١٤، عن محمد بن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي سعيد المكاربي.

ثم إن الحسين بن أبي سعيد، هو الحسين بن هاشم بن حيان أبي سعيد المكاربي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٨، الرقم ٧٨.

٣. في «بف» و «الوافي»: «رجلاً».

٤. في «بر»، «بك»، و «الوافي»: «- له».

٥. في المحاسن: «- فقال له جبرئيل: أخر - إلى - عنقه».

٦. «يَقْرِي الضَّيْفَ»، أي يحسن إليه؛ تقول: قَرَيْتُ الضَّيْفَ قَرِيًّا، مثال قَلَيْتُهُ قَلِيًّا، و قَرَاءٌ، أي أحسنت إليه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٧١؛ «الصحاح»، ج ٦، ص ٢٤٩١ (قرا).

٧. «النَّائِبَةُ»: ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات و الحوادث. و قيل: هي المصيبة. راجع: «الصحاح»، ج ١، ص ٢٢٩؛ «النهاية»، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

٨. في المحاسن: «و يحتمل».

٩. في «النهاية»: «الحمالة بالفتح: ما يتحملة الإنسان عن غيره من دية أو غرامة، مثل أن يقع حرب بين فريقين تُشَفِّكُ فيها الدماء، فيدخل بينهم رجل يتحمل ديات القتلى؛ ليصلح ذات البين». «النهاية»، ج ١، ص ٤٤٢ (حمل).

١٠. في «ظ»، «بح»، و «المحاسن»: «عنك».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و «الوافي» و «الوسائل» و «المحاسن». و في «المطبوع»: «من».

وَجَلَّ - بِكَذَا وَكَذَا وَقَدْ اغْتَفَتَكَ، فَقَالَ لَهُ: وَإِنْ^١ رَبِّكَ لَيَجِبُ^٢ هَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٣ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا^٤ لَا رَدُّ عَنْ مَالِي أَحَدًا أَبَدًا.^٥

١٠ / ٦٢٠٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ^٦:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ^٨: الرِّزْقُ أُسْرِعَ إِلَى مَنْ يُطْعِمُ الطَّعَامَ مِنَ السَّكِينِ فِي السَّنَامِ^٩».

١. هكذا في «ب»، «يح»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «بك»، والوافي والوسائل والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إن» بدون الواو.

٢. في «بر»، «بف»، «بك»، والوافي: «يجب».

٣. في حاشية «يح»: «+ وحده لا شريك له».

٤. في «ظ»: «+ «محمداً صلى الله عليه وآله». وفي «يح»: «+ أشهد أن محمداً بدل «و أنك»».

٥. في «بر»، «بف»، «بك»، والمحاسن: «- نبياً».

٦. الكافي، كتاب الزكاة، باب معرفة الجود والسخاء، ح ٦١٥٠، مع اختلاف. وفي المحاسن، ص ٢٨٨، كتاب المآكل، ح ١٤، عن محمد بن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي سعيد المكاري، والوافي، ج ١٠، ص ٥٠٨، ح ٩٩٩٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٠، ح ١٢٥١٨.

٧. ورد الخبر في المحاسن، ج ٢، ص ٣٩٠، ح ٢٣، عن ابن فضال، عن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام. لكن لم تثبت رواية ابن فضال عن ميمون - وهو القداح - في موضع، بل روى ابن فضال عن عبد الله بن ميمون في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١٠؛ ج ٢٣، ص ٢٢٥.

٨. في «بر» والوافي: «+ «إن»».

٩. في «ب»، «بخ»، «بر»، «بك»، والوافي: «لمن».

١٠. «السنام» للبعير كالإلية للغنم. وقيل: سنم البعير والناقة: أعلى ظهرها. و سنم كل شيء: أعلاه، وما ارتفع منه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦؛ المصباح المنير، ص ٢٩١ (سنم).

١١. المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٣، عن ابن فضال، عن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب الزكاة، باب أن صنائع المعروف تدفع مصارع السوء، ح ٦١١٢، مع اختلاف وزيادة في آخره؛ المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٤، مع اختلاف يسير، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ١٥٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف و

١١ / ٦٢٠٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ ٥٢ / ٤

اللَّهُ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مِنْ مُوجِبَاتِ مَغْفِرَةِ الرَّبِّ ١

- تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِطْعَامُ الطَّعَامِ ٢ .

١٢ / ٦٢٠٦ . أَحْمَدُ ٣ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ ، قَالَ :

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام إِذَا أَكَلَ أَتَى بِصَحْفَةٍ ، فَتَوَضَّعَ بِقُرْبِ مَائِدَتِهِ ، فَيَعْمِدُ ٦ إِلَى

أَطْيَبِ الطَّعَامِ ٧ مِمَّا يُؤْتَى بِهِ ٨ ، فَيَأْخُذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئًا ، فَيَضَعُ ٩ فِي تِلْكَ الصَّحْفَةِ ١٠ ،

مع زيادة في آخره . المحاسن ، ص ٣٩٠ ، كتاب المأكَل ، ح ٢٥ ، بسند آخر عن رسول الله ﷺ ، مع اختلاف يسير .
الفتية ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، ح ١٦٨٩ ، مرسلاً عن النبي ﷺ ، مع اختلاف وزيادة في آخره . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٥٠٧ ،
ح ٩٩٩٧ : الوسائل ، ج ٩ ، ص ٤٧٠ ، ح ١٢٥١٩ ؛ وج ١٦ ، ص ٣٣١ ، ح ٢١٦٨٧ .
١ . في «بح» : «الله» .

٢ . المحاسن ، ص ٣٨٩ ، كتاب المأكَل ، ح ١٨ ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة . وفيه ، ح ١٩ ، بسند آخر عن أبي
عبدالله عليه السلام ، وتعام الرواية هكذا : «من موجبات المغفرة إطعام السفبان» . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٥٠٥ ، ح ٩٩٨٩ ؛
الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٣٣١ ، ح ٢١٦٨٨ ؛ وج ٢٤ ، ص ٢٩١ ، ذيل ح ٣٠٥٧٦ .

٣ . هكذا في «جر» . وفي «بر ، بك» : «علي» . وفي «ظ ، ي ، بث ، بع ، بخ ، بس ، جن» والمطبوع والوسائل : «أحمد
بن محمد» وما أثبتناه هو الظاهر ، وتقدم تفصيل الكلام في الكافي ، ذيل ح ٦٠٦٣ و ٦١٧٧ ، فلاحظ . ثم إن السند
معلق على سابقه . ويروي عن أحمد ، علي بن محمد بن عبدالله .

٤ . في «بس» : «بصحيفة» . وفي حاشية «بح ، بس» : «بصفحة» . و «الصحف» : إناء كالقَصْعَةِ المبسوطة ونحوها ، و
قطعة كبيرة منبسطة تشيع الخمسة . و جمعها : صحاف . راجع : النهاية ، ج ٣ ، ص ١٢ : المغرب ، ص ٢٦٣
(صحف) .

٥ . في «بث ، بر ، بك» ، والبحار والمحاسن ، ص ٣٩٢ : «قرب» .

٦ . في حاشية «وب» : «فيقصد» .

٧ . «فَيَعْمِدُ إِلَى أَطْيَبِ الطَّعَامِ» ، أي يقصده ؛ يقال : تعمدته وتعمد له وعمدته وإليه وله واعتدته ، كلها بمعنى
قصده . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥١١ : لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ (عمد) .

٨ . في «ظ ، بك» : «به» .
٩ . في المحاسن ، ص ٣٩٢ : «فيوضع» .

١٠ . في «بس» : «الصحيفة» . وفي «بخ» وحاشية «بس» : «الصفحة» .

ثُمَّ يَأْمُرُ بِهَا لِلْمَسَاكِينِ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ»^١ ثُمَّ يَقُولُ^٢: «عَلِمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَقْدِرُ عَلَى عِتْقِ رَقَبَةٍ، فَجَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلَى الْجَنَّةِ»^٣.

٨٦- بَابُ فَضْلِ الْقَصْدِ

١ / ٦٢٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: لِيُنْفِقِ الرَّجُلُ بِالْقِسْطِ^٤ وَبَلْغَةِ الْكَفَافِ^٥، وَ يَقْدَمَ مِنْهُ^٦ الْفَضْلُ^٧ لِأَخِرَتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَبْقَى لِلنِّعْمَةِ، وَأَقْرَبَ إِلَى الْمَزِيدِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ أَنْفَعَ^٨ فِي الْعَاقِبَةِ»^٩.

٢ / ٦٢٠٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّي:

١. البلد (٩٠): ١١. وفي الروافي: «وَمَا أَذْرَكَ مَا الْعَقَبَةُ».

٢. في حاشية «بح» والوسائل: «قال».

٣. في المحاسن، ص ٣٩٢: «+ بإطعام الطعام».

٤. المحاسن، ص ٣٩٢، كتاب المآكل، ج ٣٩؛ و ص ٣٨٩، ح ٢٠، عن معمر بن خلاد. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ذيل ح ٦٠٠٩، بسند آخر، وفي الأخيرين من قوله: «ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ»» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٧، ح ٩٩٩٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧١، ح ١٢٥٢٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٦٣.

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي «بح» والمطبوع: «بالقصد».

٦. الْبُلْغَةُ: مَا يُتَبَلَّغُ وَيَكْتَفَى بِهِ مِنَ الْعَيْشِ وَلَا فَضْلَ فِيهِ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣١٦؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٢١ (بلغ).

٧. في «بر، بف، بك»: «بالكفاف».

٨. في «بث، بئح»: «فيه».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فضلاً».

١٠. في «ى»: «وأنفق».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «العافية».

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٥، ح ٩٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٠، ح ٢٧٨٤١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْقَصْدَ^١ أَمَرَ يُحِبُّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّ السَّرْفَ أَمَرَ يُبْغِضُهُ اللَّهُ حَتَّى طَرَحَكَ النَّوَاءُ؛ فَإِنَّهَا تَصْلَحُ^٢ لِشَيْءٍ^٣، وَحَتَّى صَبَّكَ فَضَّلَ سَرَابِكَ^٤».

٦٢٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَيَسْتَلْثِقُونَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ^٥».

قَالَ: «الْعَفْوُ الْوَسْطُ^٦».

٦٢١٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الْقَصْدُ مَثْرَاءُ^٨، وَالسَّرْفُ مَثْوَاءُ^{١٠}».

٦٢١١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ

١. في «بك»: «القسط».

٢. في «ي»: «نصح».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل و ثواب الأعمال والخصال. وفي «ي»: «الشيء». وفي المطبوع: «للشيء».

٤. ثواب الأعمال، ص ٢٢١، ح ١؛ والخصال، ص ١٠، باب الواحد، ح ٣٦، بسندهما عن جعفر بن بشير [في الخصال: «والجبلي»] الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٥، ح ٩٩٦٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥١، ح ٢٧٨٤٢.

٥. في «ظ»، «ي»، «بف» و هامش المطبوع: «عن رجل». وفي «بث»، «بخ»، «بر، جن»: «عن بعض أصحابه». وفي «يح»: «عن بعض أصحابنا».

٦. البقرة (٢): ٢١٩.

٧. تفسير الميثقي، ج ١، ص ١٠٦، ح ٣١٤، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ٣١٥، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير الميثقي، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٢٦، عن الحسين بن علي بن النعمان، عن أبيه، عن سمع أبا عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ». الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ذيل ح ١٧٢١؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٤، الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٥، ح ٩٩٦٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥١، ح ٢٧٨٤٣.

٨. المثرة: المكثرة، مَفْعَلَةٌ من الثروة والثناء، وهو كثرة العدد في المال والناس. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢١٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٣ (ثرا).

٩. في «ي»، «يح»، «بف»، «مثراء». و المثرة: مَفْعَلَةٌ من الثروة وزان حصي بمعنى الهلاك، أو هلاك المال، أو ذهاب مال لا يرجى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩٠؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٠٦ (توى). هذا، وفي الوافي: «كلاهما بكسر الميم اسم آلة من الثروة والتوى بالمشئة بمعنى الهلاك والتلف».

١٠. الخصال، ص ٥٠٥، أبواب الستة عشر، ضمن ح ٣، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه هكذا: «الشرف مثواة، والقصد مثراءة». الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ٩٩٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٢، ح ٢٧٨٤٤.

أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ، فَذَكَرَ:
الثَّالِثُ^٢ الْقَصْدُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ^٣».

٦٢١٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
مَخْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ أَبِي^٤ الْهَزَّازِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ضَمِنْتُ لِمَنْ افْتَصَدَ أَنْ لَا يَفْتَقِرَ»^٥.
٦٢١٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٨، عَنْ

١. في «بخ، بر، بف»: «ثلاثة».

٢. في «ظ، بث، بخ، بر، بس، بف، جن» والوافي: «الثالثة».

٣. في الوافي: «يعني في كلِّ بحسبه؛ فَإِنَّ الْقَصْدَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الْغِنَى وَالْفَقْرِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فِي
أَوَاخِرِ الْبَابِ فِي تَفْسِيرِ الْقَوَامِ وَ مَا مَضَى فِي بَابِ التَّوَسُّعِ عَلَى الْعِيَالِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْخُذُ بِأَدَبِ اللَّهِ إِذَا وَسَّعَ عَلَيْهِ
اتَّسَعَ، وَإِذَا أَمْسَكَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ».

٤. المحاسن، ص ٣، كتاب الأشكال والقرائن، ذيل ح ٢، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي
حمزة الثمالي، عن أبي عبدالله أو علي بن الحسين عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة. الزهد، ص ١٣٧، ضمن
ح ١٨٣، عن محمد بن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن الثمالي. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٠، ضمن
الحديث الطويل ٥٧٦٢، والخصال، ص ٨٤، باب الثلاثة، ضمن ح ١٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن
أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ. وفيه، نفس الباب، ضمن ح ١١، بسند آخر عن رسول الله ﷺ. وفي المحاسن، ص ٤،
كتاب الأشكال والقرائن، ذيل ح ٢؛ والخصال، ص ٨٣، باب الثلاثة، ضمن ح ١٠، ومعاني الأخبار، ص ٣١٤،
ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ٩٩٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٢،
ح ٢٧٨٤٥.

٥. في «بخ، بر، بف» - «الحسن».

٦. في «ظ، ي، بخ، بر، بس، بف» والوسائل -: «أبي». والمذكور في رجال البرقي، ص ٣٩، هو مدرك بن
الهزاز. وفي رجال الطوسي، ص ٣١٠، الرقم ٤٥٩٣، هو مدرك بن أبي الهزاز.

٧. الخصال، ص ٩، باب الواحد، ح ٣٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧٢١، مراسلاً. وفيه، ج ٣،
ص ١٦٧، ح ٣٦٢٢؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٥، مراسلاً عن العالم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ٩٩٦٨؛
الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٢، ح ٢٧٨٤٦. ٨. في «بر» -: «بن زياد».

ابن محبوب^١، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ حَمَادِ اللَّحَامِ^٢،
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَنْفَقَ مَا فِي يَدَيْهِ^٤ فِي سَبِيلِ مَنْ سُبِّلَ^٥
اللَّهُ، مَا كَانَ أَحْسَنَ، وَلَا وَفَّقَ^٥، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ^٦ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَ
أُخْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^٧ يَغْنِي الْمُقْتَصِدِينَ^٨،^٩
٦٢١٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ
عُبَيْدٍ^{١٠}، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: «يَا عُبَيْدُ، إِنَّ السَّرْفَ يُورِثُ الْفَقْرَ، وَإِنَّ الْقَصْدَ يُورِثُ الْغِنَى». ^{١١}
٦٢١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، قَالَ:

١. في «ي»: «الحسن بن محبوب».

٢. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «حماد [بن] واقد» [اللحام]. وحماد اللحام في أصحاب أبي عبد
الله^٣ هو حماد بن واقد. راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٧، الرقم ٢٢٨٦.

والمظنون قوياً أن «بن واقد» زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً.

٣. في «ظ»، ي، بر، بف، بك، جن، و حاشية «بج» والوافي: «يده».

٤. هكذا في «ث»، بخ، بر، بس، و حاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سبيل».

٥. في الوافي: «واللخير».

٦. في الوسائل وتفسير العياشي: «الله يقول».

٧. البقرة (٢): ١٩٥.

٨. في «بج»: «المقتصد».

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٧، ح ٢١٧، عن حماد بن اللحام. فقه القرآن، ج ١، ص ٣٣٦، مرسلاً الوافي،

ج ١٠، ص ٤٩٧، ح ٩٩٧٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٢، ح ٢٧٨٤٢.

١٠. والد مروك هو عبيد بن سالم بن أبي حفصة العجلي. ولم نجد رواية مروك عنه في موضع، كما لم يرد له ذكر

في الأسناد. والخبر رواه الصدوق في الفقيه بإسناده عن عبيد بن زرارة. وعبيد هذا قد أكثر الرواية عن أبي عبد

الله^٣. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤١٣-٤١٨.

١١. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٦٥٩، معلقاً عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله^٣. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٧،

ح ٩٩٧١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٢، ح ٢٧٨٤٨.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «مَا عَالَ^١ امْرُؤٌ فِي اقْتِصَادٍ^٢».

١٠ / ٦٢١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لَهُ^٦: إِنَّا نَكُونُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَتَرِيدُ الْإِحْرَامَ،

فَتَطْلِي^٧ وَلَا تَكُونُ^٨ مَعَنَا نَحَالَةً^٩ نَتَذَلُّكَ بِهَا مِنَ الثَّوَرَةِ، فَتَتَذَلُّكَ بِالذَّقِيقِ، وَقَدْ دَخَلْنِي

مِنْ ذَلِكَ مَا اللَّهُ أَغْلَمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «أَمْخَافَةٌ^{١٠} الْإِسْرَافِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ^{١١}: «لَيْسَ فِيمَا

أَصْلَحَ الْبَدَنَ إِسْرَافٌ؛ إِنِّي رَبَّمَا أَمَرْتُ بِالنَّقْيِ^{١٢}، فَيَلْتُ^{١٣} بِالرَّزْبِ، فَاتَذَلُّكَ بِهِ، إِنَّمَا

الْإِسْرَافُ فِيمَا أَفْسَدَ الْمَالَ، وَأَضَرَّ بِالْبَدَنِ».

١ . «عال»، أي افتقر. الصحيح، ج ٥، ص ١٧٧٩ (عيل).

٢ . في الوافي: «وفي الاقتصاد».

٣ . الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧٢٠، مرسلًا عن موسى بن جعفر عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٤٩٤، ضمن الحكمة ١٤٠؛

تحف العقول، ص ٢١٤، ضمن الحديث، عن علي عليه السلام. وفيه، ص ٦٠، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٨، ح ٩٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٣، ح ٢٧٨٥١.

٤ . في «بث» و «الوسائل»: «أصحابنا». ٥ . في «بر، بك» و «الوافي»: «وأنه».

٦ . في «ى، بخ، بر، بس، بك، بف» و «الوافي»: «وله».

٧ . يقال: طَلَيْتُ الشَّيْءَ بالدهن وغيره طَلْيًا، أي لَطَخْتَهُ به و لَوَّثْتَهُ به، و تَطَلَّيْتُ به و أَطْلَيْتُ به، على افتعلت.

راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤١٥؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١١ (طلى).

٨ . في «ظ، بث، يع، بر، بك، جن» و «الوافي و الوسائل»: «ولا يكون».

٩ . النَحَالَةُ: ما يخرج من الدقيق ونحوه بعد غربلته، و يقال: نَخَلْتُ الشَّيْءَ يَنْخُلُهُ نَحْلًا و تَنْخَلُهُ و انتخله، أي صفاه

و اختاره. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٢٧؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥١ (نخل).

١٠ . في «بر، بف، بك»: «أتخاف». ١١ . في «بر، بف، بك» و «الوافي و الوسائل»: «قال».

١٢ . في الوافي: «النقي بالنون المكسورة و القاف: المنع»، و يقال: مَرَصَةُ النَقْيِ لِلخَبِيزِ الْأَبْيَضِ الَّذِي نَحَلَ حَطْنَتَهُ مَرَّةً

بعد مَرَّةً، و لَعَلَّ الْمَرَادَ بِهِ هَاهُنَا الْحِطَّةُ الْمَنْخُولَةُ نَاعِمًا.

١٣ . في «ظ، بع»: «فيلت»، و «فيلت»، أي يُخْلَطُ. و قيل: لَتَ الرَّجُلُ السَّوِيْقَ، من باب قتل بَلَّهَ بشيء من الماء، و

هو أخف من البس. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٣٠؛ المصباح المنير، ص ٥٤٩ (لنت).

قُلْتُ: فَمَا الْإِفْتَارُ؟^١ قَالَ^٢: «أَكُلُ الْخُبْزِ وَالْمِلْحَ وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ».

قُلْتُ: فَمَا الْقَصْدُ؟ قَالَ^٣: «الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ وَاللَّبَنُ وَالْخَلُّ وَالسَّمْنُ، مَرَّةً هَذَا، وَمَرَّةً هَذَا»^٤.

١١ / ٦٢١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا جَادَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَيْكُمْ^٥ فَجُودُوا، وَإِذَا

أَمْسَكَ عَنْكُمْ فَأَمْسِكُوا، وَلَا تُجَاوِدُوا^٦ اللَّهَ فَهُوَ الْأَجُودُ»^٧.

١٢ / ٦٢١٨. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ^٨، عَنْ

ابْنِ سِنَانٍ^٩:

١. «الإفتار»: التضيق على الإنسان في الرزق؛ يقال: أفتّر الله رزقه، أي ضيقه وقلّله، وكذا القتر والتفتير. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٦؛ النهاية، ج ٤، ص ١٢ (قتر).

٢. في «بخ، بر، بف، بك» والوافي: «فقال». ٣. في «ى، بس»: «وما».

٤. في «جن» وحاشية «بخ»: «+ «أكل»». ٥. في «بخ، بر، بف، بك» والوافي: «والخلّ واللبن».

٦. الكافي، كتاب الزّيّ والتجمل، باب الحمام، ح ١٢٧٧٧، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١١٦٠، بسنده عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَجُلٍ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، نفس الكتاب، باب الحمام، ح ١٢٧٧٩؛ والمحاسن، ص ٣١٢، كتاب العلل، ح ٢٨، بسند آخر مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ١، ص ٧١، ذيل ح ١٦٥؛ و ص ١٢١، ذيل ح ٢٦٨، مع اختلاف، وفي كلّ المصادر إلى قوله: «أفسد المال وأضرّ بالبدن». الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٩، ح ٩٩٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٥، ح ٢٧٨٥٧. ٧. في «ى»: «- «عليكم»».

٨. في الوافي: «يعني لا تتكلفوا الجود على الله؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِكُمْ وَبِمَا يَصْلَحُكُمْ، فَمَنْعَهُ عَنْكُمْ جُودَ مَنْهُ فَرُوقَ جُودِكُمْ».

٩. في «بخ، بر، بف» والوسائل: «أجود». وفي «بخ» وحاشية «بث»: «جواد».

١٠. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٩، ح ٩٩٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٣، ح ٢٧٨٤٩.

١١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «+ «الصيرفي»». ومحمّد بن عليّ هذا، هو محمّد بن عليّ أبو سميّة الصيرفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٣٢، الرقم ٨٩٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٦٢٥.

١٢. ابن سنان الراوي عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام متصرف إلى عبد الله بن سنان، ورواية محمّد بن عليّ عنه غير

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اقْتَصَدَ فِي مَعِيشَتِهِ رَزَقَهُ اللَّهُ، وَ مَنْ بَذَرَ حَرَمَهُ اللَّهُ»^٢.

١٣ / ٦٢١٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يَقُولُ: «الرَّقْفُ^٣ يَنْصِفُ الْعَيْشَ، وَ مَا عَالَ^٤ أَمْرُو فِي اقْتِصَادٍ»^٥.

مع معهوده، بل يروي محمد بن علي عن عبد الله بن سنان في بعض الأسناد بواسطتين. راجع: الكافي، ح ٩٣٤٠. وأما ما ورد في الكافي، ح ١٢٠٢٧ من رواية علي بن محمد بن بندار، عن أبيه، عن محمد بن علي الهمداني - وهو متحد مع محمد بن علي في ما نحن فيه - عن عبد الله بن سنان، فسنده مشتمل على عدة جهات غريبة نتكلم عنها في موضعه.

فعلية، الظاهر وقوع خلل في سندنا هذا من سقط أو إرسال.

١. تبذير المال: تفريقه إسرافاً وفي غير القصد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٧ (بذر).

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التواضع، ضمن ح ١٨٦٥؛ والزهد، ص ١٢٤، ضمن ح ١٥١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٦، ضمن الحديث، عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ٢٢١، ضمن الحديث، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٧، ح ٩٩٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٣، ح ٢٧٨٥٢.

٣. في الفقيه وتحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١ و خصائص الأئمة والخصال: «التقدير». وفي تحف العقول، ص ٤٠٣: «التدبير».

٤. «ما عال» أي ما افتقر. الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٩ (عيل).

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بس» والوافي والوسائل والجعفریات. وفي «بر، بف»: «في الاقتصاد». وفي تحف العقول وخصائص الأئمة عليهم السلام: «اقتصد» بدل «في اقتصاد». وفي قليل من النسخ والمطبوع: «في اقتصاد».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرفق، ح ١٨٥٧. وفيه، باب المداراة، ضمن ح ١٨٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيهما: «الرفق [في ح ١٨٤٥: «بهم»] نصف العيش». الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن الصادق عليه السلام. الجعفریات، ص ١٤٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٢ و ٥٦، عن النبي ﷺ.

٨٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّرْفِ وَالتَّقْتِيرِ

١/ ٦٢٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو الْأَخْوَلِ، قَالَ: تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^١ قَالَ: فَأَخَذَ^٢ قَبْضَهُ مِنْ حَصَى، وَقَبَضَهَا بِيَدِهِ، فَقَالَ: «هَذَا الْإِفْتَارُ^٣ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ قَبِضَ^٤ قَبْضَ أُخْرَى، فَأَرَخَى^٥ كَفَّهُ كُلَّهَا^٦، ثُمَّ قَالَ^٧: «هَذَا الْإِسْرَافُ» ثُمَّ أَخَذَ^٨ قَبْضَهُ أُخْرَى، فَأَرَخَى^٩ بَعْضَهَا، وَأَمْسَكَ بَعْضَهَا^{١٠}، وَقَالَ: «هَذَا الْقَوَامُ^{١١}»^{١٢} ٥٥/٤

وتمام الرواية: «الرفق [ص ٤٢: + «بهم»] نصف العيش» مع زيادة في أوله. وفيه، ص ١١٠ و ٢٢١، عن علي ﷺ. وفيه، ص ٤٠٣، عن موسى بن جعفر ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. خصائص الأئمة ﷺ، ص ١٠٤، مرسلاً عن علي ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٨، ح ٩٩٧٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٣، ح ٢٧٨٥٠؛ وفيه، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٣، إلى قوله: «نصف العيش»؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٢، ح ٣٠، إلى قوله: «نصف العيش».

١. الفرقان (٢٥): ٦٧.

٢. في «بث، يخ، بر، بف، بك»: «و أخذ».

٣. «الإفتار»: التضييق على الإنسان في الرزق؛ يقال: أقتَر الله رزقه، ضيقه وقلله، وكذا القتر والتقتير. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٦؛ النهاية، ج ٤، ص ١٢ (قتر).

٤. في «يح، يخ، بر، بف، بك» والوافي والوسائل: «ثم أخذ».

٥. في «ى، بث، يح» والوسائل: «و أرخى». و في «بر، بف، بك»: «فأجرى». والإرخاء: الإسدال والارسال؛ يقال: أرخيت الستر وغيره، إذا أرسلته وأسدلته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٩ (رخا).

٦. في «ظ، يح، يخ، بر، بف، بك» والوافي: «كلها».

٧. في «ى»: «فقال».

٨. في هامش الكافي المطبوع عن بعض النسخ: «قبض».

٩. في «ى، يح»: «و أرخى». و في «يح، بر، بف، بك»: «فأجرى».

١٠. في «يح»: «بعضاً».

١١. «القوام»: العدل، وما يعاش به. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٧ (قوم).

١٢. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٠، ح ٩٩٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٩، ح ٢٧٨٧١.

٦٢٢١ / ٢. وَ عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام عَنِ النَّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ؟

فَقَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَكْرُوهَيْنِ^٣: الْإِسْرَافُ وَالْإِفْتَارِ^٤».

٦٢٢٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ وَ يَوْسُفَ بْنِ عَمَّارَةَ^٥، قَالَا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ مَعَ الْإِسْرَافِ قَلَّةَ الْبَرَكَاتِ»^٦.

٦٢٢٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^٧، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رَبٌّ فَقِيرٌ هُوَ أُسْرَفَ مِنَ الْغِنَى^٨؛ إِنَّ الْغِنَى يُنْفِقُ

مِمَّا^٩ أُوتِيَ، وَ الْفَقِيرُ يُنْفِقُ مِنْ غَيْرِ مَا أُوتِيَ»^{١٠}.

١. في «بر»: «عنه» بدون الواو. والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٢. في الوافي: «عبدالله بن سنان». وهو سهو؛ فإنه لم يثبت رواية محمد بن عمرو - وهو ابن سعيد الزيات - عن عبدالله بن سنان في موضع. وعبدالله بن أبان هو عبدالله بن أبان الزيات، روى عنه محمد بن عمرو [الزيات] في بصائر الدرجات، ص ٤٣٠، ح ٩؛ و ص ٥١٥، ح ٣٧.

٣. في «بخ، بر، بف، بك»: «المكروهتين».

٤. في «بخ، بر، بف، بك»: «والتقتير».

٥. الخصال، ص ٥٤، باب الاثنين، ح ٧٤، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره «الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٨، ح ٩٩٧٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٥، ح ٢٧٨٥٨».

٦. في «بخ، بر، بف، بك»: «الحسن».

٧. في «ى، بخ، بر، بف، بك»: «يوسف بن عمار». وفي «بر، بف» والوافي: «يونس بن عمار».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٤٩٩، ح ٩٩٧٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٥، ح ٢٧٨٥٩.

٩. في «بخ، بر، بف، بك»: «بن مهران».

١٠. في «ث، بخ، بر، بف، بك» وحاشية «جن» والوافي: «غني».

١١. في «بر، بف، بك»: «ما».

١٢. الكافي، كتاب الزكاة، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة ...، ذيل ح ٥٩٧٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير «الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٢، ح ٩٩٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٨، ح ٢٧٨٦٧».

٦٢٢٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا

تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^١؟

فَقَالَ: «كَانَ فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ الْأَنْصَارِيُّ - سَمَاءً - وَكَانَ لَهُ حَزْثٌ، وَكَانَ^٢ إِذَا أَخَذَ^٣

يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَبِئَقْبَى^٤ هُوَ وَعِيَالُهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ، فَجَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ سَرْفًا^٥».

٦٢٢٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٦، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا

تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾^٧ قَالَ: «الْإِخْسَارُ: الْفَقَافَةُ»^٨.

٦٢٢٦ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ،

عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَجَلَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَجَاءَ سَائِلٌ، فَقَامَ إِلَىٰ مِكَتَلٍ^٩ فِيهِ

١. الأنعام (٦): ١٤١.

٢. في «ظ»، «يح»، «بخ»، «بر»، «بف»، «بك»، والوافي والوسائل، ح ١٢٥٠٠: «فكان». وفي «ي»: «-» و«كان».

٣. في «يح»، «بس»: «أحل». وفي تفسير العياشي: «جذّه».

٤. في الوسائل، ح ١٢٥٠٠: «فيئقى».

٥. في الوافي: «يعني أنزل فيه هذه الآية».

٦. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١٠٥، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٢، ح ٩٩٨٥: الوسائل، ج ٩، ص ٤٦١، ح ١٢٥٠٠؛ وج ٢١، ص ٥٥٨، ح ٢٧٨٦٩.

٧. في «بف»: «عن عمر بن أذينة». وتقدمت رواية ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن عمر بن يزيد في الكافي، ح ٥٥٦٩. هذا، وعمر بن يزيد في هذه الطبقة مشترك بين اثنين: عمر بن يزيد بن ذبيان وهو الذي روى ابن أبي عمير كتابه، كما في رجال النجاشي، ص ٢٨٦، الرقم ٧٦٣، وقد عثر عن ابن أبي عمير فيه: «محمد بن زياده»؛ وعمر بن يزيد بن عمار السابري، ومقتضى أسناده رواية ابن أبي عمير عنه بالتوسط.

٨. الإسراء (١٧): ٢٩.

٩. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ٦١، عن محمد بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠١، ح ٩٩٨٣: الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٩، ح ٢٧٨٦٩.

١٠. في «بث»، «بر»، «بف»، «بك»: «مكيل». والميكتل، بكسر الميم: الزنبل الكبير، أو شبه الزنبل، يسع خمسة

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا»^١ قَالَ: «الْقَوَامُ هُوَ الْمَعْرُوفُ عليه السلام عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ»^٢: عَلَى قَدْرِ عِيَالِهِ وَمُؤَوَّنِيهِمْ^٣ الَّتِي هِيَ صَلَاحٌ لَهُ وَلَهُمْ، وَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا»^٤.

٦٢٢٨ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحَسَنِ^٦ بْنِ مَخْبُوبٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٧ فِي قَوْلِهِ^٨ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا»^٩ فَبَسَطَ كَفَّهُ^{١٠}، وَفَرَّقَ^{١١} أَصَابِعَهُ، وَحَنَاهَا^{١٢} شَيْئًا^{١٣}؛ وَ عَنْ^{١٤} قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ»^{١٥} فَبَسَطَ^{١٦} رَاحَتَهُ^{١٧}، وَقَالَ: هَكَذَا، وَقَالَ: الْقَوَامُ مَا

١. ثُمَّ إِنَّ السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد، علي بن محمد. فقد توسط أحمد بن أبي عبد الله بين محمد بن علي وبين علي بن محمد المتحد مع علي بن محمد بن بندار وعلي بن محمد بن عبد الله في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤-٤٠٥.

١. الفرقان (٢٥): ٦٧. و«قواماً» أي وسطاً وعدلاً.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وَحَتَفًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ».

٣. البقرة (٢): ٢٣٦.

٤. في «بح، يع، بر، بف، بك» وحاشية «بث» والوافي والوسائل: «ومؤنثته».

٥. الطلاق (٦٥): ٧.

٦. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٢؛ ح ٩٩٨٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٦، ح ٢٧٨٦٠.

٧. في «بر» - «بن محمد».

٨. في «بر، بف» - «الحسن».

٩. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام». ١٠. في حاشية «بح» والوسائل: «قول الله».

١١. الفرقان (٢٥): ٦٧. ١٢. في «بك» - «هكذا».

١٣. «حنَاهَا»، أي عطفه و لواه و أماله و عَوْجه. وكذا حَنَاهُ تحنية. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٦ (حنأ).

١٤. في «بر، بف» - «قال».

١٥. في «بر» «عن» بدون الواو. ١٦. الإسراء (١٧): ٢٩.

١٧. في «ى، جن» وحاشية «ظ» - «و بسط».

١٨. في الوسائل: «وراحتيه».

يَخْرُجُ مِنْ^١ بَيْنِ الْأَصَابِعِ، وَ يَبْقَى فِي الرَّاحَةِ مِنْهُ شَيْءٌ^٢.

٦٢٢٩ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

بَرِيعٍ^٣، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَذْنَى^٤ مَا يَجِيءُ مِنْ حَدِّ^٥ الْإِسْرَافِ؟

فَقَالَ: «إِبْذَالُكَ^٦ ثَوْبِ صَوْنِكَ، وَ إِهْرَاقُكَ^٧ فَضْلَ إِنَائِكَ، وَ أَكْلُكَ التَّمْرَ وَ زُمَيْلَهُ

النَّوْءُ^٨ هَاهُنَا وَ هَاهُنَا^٩.

٦٢٣٠ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمَّارِ أَبِي

عَاصِمٍ^{١٠}، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَزْبَعَةٌ لَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ: أَحَدُهُمْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَأَفْسَدَهُ،

١. في «ي» -: «من». وفي «يج» : «ما».

٢. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٠، ح ٩٩٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٨، ح ٢٧٨٦٦.

٣. في الكافي، ح ١٢٥٣٥ -: «بن بزيع».

٤. في الوسائل والكافي، ح ١٢٥٣٥: «ما أدنى».

٥. في الوسائل والكافي، ح ١٢٥٣٥ -: «حد».

٦. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بف، بك» و حاشية «جن» و الوافي و الوسائل و الكافي، ح ١٢٥٣٥. و في

«بس، جن» و المطبوع: «إبذالك». و ابذال الثوب و غيره: امتنانه و احتقاره و ترك صيانته؛ يقال: بذل الثوب

وابذله، أي لبسه في أوقات الخدمة و الامتحان، و في أشغاله و تصرفاته. راجع: الحشاح، ج ٤، ص ١٦٣٢؛

المصباح المنير ٧ ص ٤١ (بذل).

٧. في الوسائل: «و إهراق».

٨. في «بث، يخ، بزيع» و الوسائل و الكافي، ح ١٢٥٣٥: «بالنوى». و في الوافي: «بالنواة».

٩. الكافي، كتاب الزي و التجمل، باب لبس الخلقان، ح ١٢٥٣٥. وفيه، نفس الكتاب، باب اللباس، ذيل

ح ١٢٤٤٥، بسند آخر، إلى قوله: «ثوب صونك» مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٦٢٦؛

والخصال، ص ٩٣، باب الثلاثة، ح ٣٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٣، ح ٩٩٨٧؛

الوسائل، ج ٥، ص ٥١، ح ٥٨٧٥.

١٠. تقدّم الخبر بتمامه في الكافي، ذيل ح ٣٢٤٨، بنفس السند عن عمران بن أبي عاصم، وقلنا هناك إن الصواب

في العنوان «عمار أبي عاصم» فلاحظ.

فَيَقُولُ^١: يَا رَبِّ ارْزُقْنِي، فَيَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ^٢:- أَلَمْ أَمْزِكَ بِالْإِقْتِصَادِ؟^٣.

٥٧/٤

٨٨- بَابُ سَقْيِ الْمَاءِ

١/٦٢٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَوَّلُ مَا يُبْدَأُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ صَدَقَةُ الْمَاءِ، يَعْنِي فِي الْآخِرَةِ»^٤.

٢/٦٢٣٢. مُحَمَّدٌ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ إِزَادُ كَيْدٍ حَزَى^٦»^٧.

١. في الوسائل، -: «يقول».

٢. في الوسائل -: «الله عز وجل».

٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب من لا تستجاب دعوته، ح ٣٢٤٨، بهذا السند وبسند آخر أيضاً، مع ذكر سائر الأربعة «الوافي» ج ١٠، ص ٤٩٨، ح ٩٩٧٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٥٦، ح ٢٧٨٦١.

٤. ثواب الأعمال، ص ١٦٨، ح ٢، بسنده عن طلحة بن زيد، عن الصادق، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧٢٢، مرسلأ عن أمير المؤمنين عليه السلام «الوافي» ج ١٠، ص ٥٠٩، ح ١٠٠٠٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٢، ح ١٢٥٢٢.

٥. في «ظ، ي، بس» و حاشية «بث»: «وبن يحيى».

٦. في «بث، يع، يخ، ير، بف، جن» والوسائل والتهذيب «بن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد [بن عيسى] عن علي بن الحكم في كثير من الأسناد. والمراد من محمد في ما نحن فيه هو محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٩٤-٤٩٧.

ويؤكد ذلك عدم وجود راي بعنوان «محمد بن عبد الله بن محمد» في رواية علي بن الحكم.

٧. في النهاية: «الحزى: فغلى من الحز، وهي تأنيث حزان، وهما للمبالغة، يريد أنها لشدة حزنها قد عطشت و يست من العطش، والمعنى: أن في سقي كل ذي كبد حزى أجراً. وقيل: أراد بالكبد الحزى حياة صاحبها؛ لأنه إنما تكون كبده حزى إذا كان فيه حياة؛ يعني في سقي كل ذي روح من الحيوان، ويشهد له ما جاء في الحديث الآخر: في كل كبد حازة أجراً». النهاية، ج ١، ص ٣٦٤ (حرر).

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣١٩، معلقاً عن الكليني. الأسالي للطوسي، ص ٥٩٨، المجلس ٢٦، صدر

٦٢٣٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَقَى الْمَاءَ فِي مَوْضِعٍ يَوْجَدُ فِيهِ الْمَاءُ، كَانَ كَمَنْ
أَغْتَقَ رَقَبَةً، وَ مَنْ سَقَى الْمَاءَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَوْجَدُ فِيهِ الْمَاءُ، كَانَ كَمَنْ أَخْبَا نَفْسًا؛ وَ مَنْ
أَخْبَا نَفْسًا^١ فَكَأَنَّمَا^٢ أَخْبَا النَّاسَ جَمِيعًا^٣».

٦٢٣٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَلِيدٍ، عَنْ مُرَازِمٍ، عَنْ
مُصَادِفٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا عَلَى رَجُلٍ فِي أَضَلِّ شَجَرَةٍ
وَقَدْ أَلْقَى بِنَفْسِهِ^٥، فَقَالَ: «مِلْ بِنَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَهُ
عَطَشٌ».

فَمِلْنَا^٦ فَإِذَا رَجُلٌ مِنَ الْفَرَّاسِينَ^٧ طَوِيلُ الشَّعْرِ، فَسَأَلَهُ^٨: «أَعْطَشَانُ أَنْتَ؟» فَقَالَ:
نَعَمْ، فَقَالَ لِي: «انْزِلْ يَا مُصَادِفُ، فَاسْقِهِ^٩، فَتَرَلْتُ وَ سَقَيْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَ سَرْنَا^{١٠}».

ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٢٦٧، مرسلًا من

دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٩، ح ١٠٠٠١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٢، ح ١٢٥٢٣.

١. في «بر»، بف، بك: «أحياها» بدل «أحيا نفساً».

٢. في «بخ»: «بخ»: «كان كمن».

٣. اقتباس من الآية ٣٢ من سورة المائدة (٥): «وَمَنْ أَخْبَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْبَا النَّاسَ جَمِيعًا».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧٢٤، معلقاً عن معاوية بن عمار. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إطعام

المؤمن، ح ٢١٩٣. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٠، ح ١٠٠٠٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٣، ح ١٢٥٢٤.

٥. في «بخ»، بس، جن: «نفسه».

٦. في «بث»، بخ، بس، بف، و الوسائل: «إليه». وفي «بر»، بك، و الوافي: «فعلت إليه».

٧. في «ظ»، ي، بث، بح، و الوسائل: «الفراسين». وفي حاشية «بث»: «البوراسين». وقال المحقق الشعراني في

هامش الوافي: «في بعض نسخ الكافي: الفراسين بالفاء والشين المعجمة، وفي بعضها: الفراسين بالفاء و

السين المهملة، كأنهم طائفة من النصارى كان من شعارهم تطويل الشعر تركاً لزينة الحياة الدنيا على مقتضى

رهبانيتهم، والله العالم».

٨. في «بث»، بخ، بر، بف، بك، و الوافي: «واسقه».

٩. في «بث»، بخ، بر، بف، بك، و الوافي: «فسرنا».

فَقُلْتُ: هَذَا نَضْرَانِي، فَتَتَصَدَّقُ^١ عَلَى نَضْرَانِي^٢؟

فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانُوا^٣ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ^٤.

٥ / ٦٢٣٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي عَمَلًا أَدْخُلُ بِهِ

الْجَنَّةَ، فَقَالَ: أَطْعِمِ الطَّعَامَ، وَ أَفْشِ السَّلَامَ».

قَالَ: «فَقَالَ^٥: لَا أَطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَهَلْ لَكَ إِبِلٌ؟ قَالَ^٦: نَعَمْ، قَالَ: فَانْظُرْ بَعِيرًا،

وَاسِقٍ^٧ عَلَيْهِ^٨ أَهْلٌ يَنْتَبِ لَا يَشْرَبُونَ الْمَاءَ إِلَّا غَبَا^٩، فَلَعَلَّهُ لَا يَنْفَقُ بَعِيرُكَ^{١٠}، وَلَا ٥٨/٤

يَنْخَرِقُ^{١٢} سِقَاؤُكَ^{١٣} حَتَّى تَجِبَ لَكَ الْجَنَّةُ^{١٤}.

١. في «ى»، «بس»: «فَتَصَدَّقْ». وفي «بخ»: «فَيَتَصَدَّقْ». وفي الوسائل: «أَفَتَصَدَّقْ».

٢. في «ث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «بك» والوافي: «وكان».

٣. في «ث»، «بخ»: «هذه الحالة».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٠، ح ١٠٠٠٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٠٩، ح ١٢٣٥٠.

٥. في «ظ»: «- فقال». وفي «بر»، «بف»، «بك»: «قال».

٦. في الوافي: «فقال: هل».

٧. في «ى»: «+ فقال». وفي «ث»، «بس»، «بف»: «فقال».

٨. في «بخ»: «و استق». وفي «ظ»، «بخ»، «بس» والوسائل: «فاسق».

٩. في «بر»، «بك»: «- عليه».

١٠. الغيب: «أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً، ثم تعود. والغيب من وژد الماء، فهو أن تشرب يوماً ويوماً لا.

راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٥ (غيب).

١١. «لا ينفق بعيرك» أي لا يموت؛ يقال: نَفَقَتِ الدَّابَّةُ تَنْفَقُ نَفْقًا، أي ماتت. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٠؛

لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٧ (نفق). ١٢. في «ى» والوسائل: «ولا يتخرق».

١٣. السقاء، ككتاب: ظرف الماء واللبن من الجلد. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٢٣٧٩؛ النهاية، ج ٦، ص ٣٨١

(سقى).

١٤. الوافي، ج ١٠، ص ٥١١، ح ١٠٠٠٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٣، ح ١٢٥٢٥.

٦٢٣٦ / ٦. أَحْمَدُ^١، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُحِبُّ إِزَادَةَ الْكَيْدِ الْحَزَى، وَ مَنْ سَقَى^٣ كَيْدًا حَزَى مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا^٤، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ^٥».

٨٩- بَابُ الصَّدَقَةِ لِبَنِي هَاشِمٍ وَ مَوَالِيهِمْ وَ صَلَاتِهِمْ

٦٢٣٧ / ١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ:

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «إِنَّ أَنَسًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُمْ عَلَى صَدَقَاتِ الْمَوَاشِي^٧، وَ قَالُوا: يَكُونُ لَنَا هَذَا السَّهْمُ الَّذِي جَعَلَهُ^٨ اللَّهُ لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا، فَتَخُنْ أَوْلَى بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِلُ لِي وَ لَا لَكُمْ^٩، قَدْ وَعَدْتُ الشَّفَاعَةَ».

١. هكذا في «بر، بك، جر». وفي «ظ، ي، بث، بج، بخ، بس، بف، جن» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والمراد من أحمد، هو أحمد بن أبي عبدالله المذكور في السند السابق. وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٦٠٦٣، فلاحظ.

٢. في «بر، بف، بك»: «والماء».

٣. في «بث، بر، بف، بك» والوافي والوسائل: «وغيرها».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٧٢٣، مرسلاً. الوافي، ج ١٠، ص ٥٠٩، ح ١٠٠٠٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٠٩، ح ١٢٣٤٩؛ وص ٤٧٣، ح ١٢٥٢٦.

٥. «المواشي»: جمع العاشية، وهي اسم يقع على الإبل والبقر والغنم. قال ابن الأثير: «و أكثر ما يستعمل في الغنم». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٣٥؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٢ (مشى).

٦. في «بخ، بر، بف، بك» وحاشية «بث»: «ذكره». وفي الوسائل والتهذيب: «جعل».

٧. في «بك»: «وكني» بدون الواو.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَاللَّهِ لَقَدْ وَعِدَهَا عليه السلام، فَمَا ظَنُّكُمْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِذَا أَخَذْتُ بِخَلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ؟ أَتَرَوْنِي مُؤَيَّرًا ^١ عَلَيْكُمْ غَيْرَكُمْ ^٢؟»

٢ / ٦٢٣٨. عَنِ ابْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ ^٣ وَزُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَيَّ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا مَا قَدْ حَرَّمَهُ، وَإِنَّ ^٤ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ قَدْ قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ أَخَذْتُ بِخَلْقَتِهِ، لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي لَا أُوَيِّرُ عَلَيْكُمْ، فَارْضُوا لِأَنْفُسِكُمْ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَكُمْ، قَالُوا: قَدْ رَضِينَا» ^٥.

٣ / ٦٢٣٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ ٥٩ / ٤ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ الهاشمي:

١. فِي «بِخ»؛ «أَشْهَدُ وَاللَّهُ». وَفِي «بِر»؛ «بَكَ» وَ «وَالوَافِي»؛ «أَشْهَدُ بِدَلِّهِ وَاللَّهُ». وَفِي حَاشِيَةِ «بِث»؛ «أَشْهَدُ اللَّهُ». فِي التَّهْذِيبِ: «أَشْهَدُوا».

٣. الْإِثَارُ: التَّغْضِيلُ وَالتَّقْدِيمُ وَالاخْتِيَارُ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٧ (أثر).

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٥٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِي تَفْسِيرِ الْعِيَاثِيِّ، ج ٢، ص ٩٣، ح ٧٥؛ وَ ص ٣١٣، صَدْرُ ح ١٤٧، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. «وَالوَافِي» ج ١٠، ص ١٩٣، ح ٩٤١٨؛ «الْوَسَائِلُ» ج ٩، ص ٢٦٨، ح ١١٩٩٢.

٦. فِي «بِر»؛ - «وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام.

٧. فِي التَّهْذِيبِ وَالاِسْتِصَارِ: - «قَدْ». فِي التَّهْذِيبِ: «فَإِنَّ».

٩. فِي «بِ»؛ - «لَكُمْ». فِي «بِس»؛ «لَقَدْ». وَفِي التَّهْذِيبِ: - «قَدْ».

١١. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٥٥؛ وَالاِسْتِصَارُ، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٦، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ، وَفِي الْأَخِيرِ إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهُ». رَاجِعٌ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحُجَّةِ، بَابُ الْفِيءِ وَالْأَنْفَالِ...، ح ١٤٢١؛ وَعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٣٩، ح ١٠. «وَالوَافِي» ج ١٠، ص ١٩٣، ح ٩٤١٩؛ «الْوَسَائِلُ» ج ٩، ص ٢٦٨، ح ١١٩٩٣، إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَجِلُّ^١ الصَّدَقَةُ لِبَنِي هَاشِمٍ؟
 فَقَالَ: «إِنَّمَا تِلْكَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى النَّاسِ لَا تَجِلُّ لَنَا، فَأَمَّا^٢ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِهِ
 بَأْسٌ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا اسْتَطَاعُوا^٣ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى مَكَّةَ؛ هَذِهِ الْمِيَاةُ غَامَتْهَا صَدَقَةٌ».^٤
 ٦٢٤٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
 عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَتَجِلُّ الصَّدَقَةُ لِمَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ؟ فَقَالَ^٥: «نَعَمْ».^٦
 ٦٢٤١ / ٥. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^٧، عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّدَقَةِ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ: مَا هِيَ؟ قَالَ^٨:

١. في «بر، بك»: «تجل» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «ي»: «وَأَمَّا».

٣. في «ظ، بث، بح، بڤ، بك»: «إِلَى». وفي المقنعة: «يعني بني هاشم».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦٢، ح ١٦٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٥٩، ح ١٥٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٩، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «لَا تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لَوْلَدِ الْعَبَّاسِ وَلَا لِنَظَرَانِهِمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». المقنعة، ص ٢٤٣، مرسلاً عن جعفر بن إبراهيم الهاشمي. وراجع: قرب الإسناد، ص ٣٧٠، ح ١٣٢٥. الوافي، ج ١٠، ص ١٩٥، ح ٩٤٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٧٢، ح ١٢٠٠٢.

٥. هكذا في «ي»، بح، بڤ، بر، بك، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قَالَ».

٦. الوافي، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٩٤٣٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٧٧، ح ١٢٠١٣.

٧. ورد الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٥٦ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي. لكن لم نجد رواية حماد بن عثمان عن إسماعيل بن الفضل ولا رواية القاسم بن محمد - وهو الجوهري - عن حماد بن عثمان، وقد توسط القاسم بن محمد [الجوهري] بين الحسين بن سعيد وبين أبان [بن عثمان] في عدده من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٥٦-٣٥٧ و ص ٣٦٦.

و الظاهر أَنَّ «حماد» في سند التهذيب مصحّف من «أبان». ويؤيّد ذلك ما ورد في الاستبصار، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٧، من نقل الخبر بنفس سند التهذيب إلا أَنَّ فيه: «أبان بن عثمان».

٨. في الوافي: «فَقَالَ».

«هِيَ الزَّكَاةُ».

قُلْتُ: فَتَجِلُّ صَدَقَتُهُ بَغْضِهِمْ عَلَى بَغْضٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^١

٦ / ٦٢٤٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٢

الرُّشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَعْطُوا الزَّكَاةَ مَنْ أَرَادَهَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّهَا تَجِلُّ

لَهُمْ، وَإِنَّمَا تَخْرُمُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وَ الْإِمَامِ^٣ الَّذِي^٤ مِنْ بَعْدِهِ، وَ الْأَئِمَّةِ^٥ صَلَوَاتُ اللَّهِ

عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ».^٦

١. التهذيب، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٥٦، بسنده عن حماد بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي. الاستبصار،

ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٨، بسنده عن أبيان بن عثمان. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٥٩، ح ١٥٧؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٣٥، ح ١٠٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٦٠، ح ١٦٠؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٣٧، ح ١١٤، بسند آخر، مع اختلاف. وفي الخصال، ص ٦٢، باب الاثنين، ح ٨٨، بسند آخر عن جعفر بن

محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. راجع: قرب الإسناد، ص ٢٢، ح ٧٦؛ والفتحية، ج ٢، ص ٣٨، ذيل

ح ١٦٤٠. الوافي، ج ١٠، ص ١٩٦، ح ٩٤٢٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٧٥، ذيل ح ١٢٠٠٧.

٢. في «ب»، بخ، بر: - «الحسن بن علي».

٣. في «ي»، بث، ببح، بخ، بر، بس، بف، بك: «و الوافي: «و على الإمام».

٤. في «ظ»، ي، بس، جن: - «الذي».

٥. في الوافي: - «من».

٦. في «بخ»، بر، بف، بك: «و الوافي: «و على الأئمة».

٧. قال في التهذيب: «فالأصل في هذا الخبر أبو خديجة وإن تكرّر في الكتب ولم يروه غيره، و يحتمل أن يكون

أراد عليه السلام حال الضرورة دون حال الاختيار؛ لأننا قد بينّا أنّ في حال الضرورة مباح لهم ذلك، و يكون وجه

اختصاص الأئمة عليهم السلام منهم بالذكر في الخبر أن الأئمة عليهم السلام لا يضطرون إلى أكل الزكوات و التقوّت بها، و غيرهم

من عبد المطلب قد يضطرون إلى ذلك».

و قال في الاستبصار: «فهذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة وإن تكرّر في الكتب، و هو ضعيف عند أصحاب

الحديث؛ لما لا احتياج إلى ذكره، و يجوز مع تسليمه أن يكون مخصوصاً بحال الضرورة، و الزمان الذي لا

يتمكّنون فيه من الخمس، فحينئذٍ يجوز لهم أخذ الزكاة بمنزلة العينة التي تحل عند الضرورة، و يكون النبي و

الأئمة منزّهين عن ذلك؛ لأنّ الله تعالى يصونهم عن هذه الضرورة تعظيماً لهم و تنزيهاً».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧، ح ١٦٣٧، معلقاً عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال. وفي التهذيب، ج ٤، ص

٦٠/٤ ٧/٦٢٤٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ^٣:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ^٤، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَصِلَنَا، فَلْيَصِلْ^٥ فَقَرَاءَ^٦ شِيعَتِنَا^٧، وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَزُورَ قُبُورَنَا، فَلْيَزُرْ قُبُورَ^٨ صَلَحَاءِ إِخْوَانِنَا^٩».

٨/٦٢٤٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الثَّوْفَلِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{١١}: مَنْ صَنَعَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ^{١٢}

١٠ ص ٦٠، ح ١٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٠، بسندهما عن أبي خديجة. الوافي، ج ١٠، ص ١٩٩، ح ٩٤٣٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٩، ذيل ح ١١٩٩٦.

١. هكذا في «بخ، بر، بف، جر» وحاشية «بث» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والمقام من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» دون العكس؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد في كثير من الأسناد، كثرةً لأنرى مثلها إلا في روايات علي بن إبراهيم عن أبيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٧، الرقم ١١٩٧٧.

٢. في «جن» وحاشية «ظ»: «عبيد الله».

٣. في «بث» والوسائل، ح ١٩٨٦٣: «يزيد».

٤. في «ي»: «فصل».

٥. في «بخ، بر، بك»: «فقير».

٦. في الفقيه والمقنعة، ص ٤٩١: «صالحى شيعتنا». وفي كامل الزيارات وثواب الأعمال: «صالحى موالينا» كلاهما بدل «فقراء شيعتنا».

٧. في «ظ، ي، بث، بح» والوسائل، ح ١٩٨٦٣ والفقيه والتهذيب وكامل الزيارات وثواب الأعمال والمقنعة والمزار: «قبور».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٤، معلقاً عن الكليني. وفي كامل الزيارات، ص ٣١٩، الباب ١٠٥، ح ١؛ وكتاب المزار، ص ٢١٦، ح ١، بسند آخر. وفي كامل الزيارات، ص ٣١٩، الباب ١٠٥، ح ٢، بسند آخر عن الرضا^{١٣}. ثواب الأعمال، ص ١٢٤، ح ١، بسند آخر عن الصادق^{١٤}. وفي المقنعة، ص ٢٦٨، إلى قوله: «فقراء شيعتنا»؛ وص ٤٩١، وفي الأخيرين مرسلان عن أبي الحسن موسى بن جعفر^{١٥}. الفقيه، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٧٦٥، مرسلان عن الصادق^{١٦}. الوافي، ج ١٠، ص ٣٦٥، ح ٩٧٠٨، وج ١٤، ص ١٥٨٩، ح ١٤٦٦٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧٥، ح ١٢٥٢٩؛ وج ١٤، ص ٥٨٣، ح ١٩٨٦٣. ٩. في «بخ»: «أحد من».

أَهْلٍ بَنِي يَدَا^١، كَافِيَتُهُ^٢ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٣.

٦٢٤٥ / ٩. وَ عَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي^٥ شَافِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ وَلَوْ جَاؤُوا بِذُنُوبٍ أَهْلُ الدُّنْيَا: رَجُلٌ نَصَرَ ذُرِّيَّتِي، وَ رَجُلٌ بَذَلَ مَالَهُ لِذُرِّيَّتِي عِنْدَ الصُّقِيِّ^٦، وَ رَجُلٌ أَحَبَّ ذُرِّيَّتِي بِاللِّسَانِ وَ بِالْقَلْبِ^٧، وَ رَجُلٌ سَعَى^٨ فِي حَوَائِجِ ذُرِّيَّتِي

١. اليد: النعمة والإحسان تصطنعه والمنة والصنيعة، وإنما سميت يد لأنها إنما تكون بالإعطاء. والإعطاء:

إنالة اليد. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٩ (يدى).

٢. في «ظ»، ي، يح، بس: «+ به». وفي الوسائل: «كافأته به» بدل «كافيته».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٦٣، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١١، بسند عن عيسى بن عبد الله العلوي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٩٩، المجلس ٦٢، ح ١٤، والأمالي للطوسي، ص ٤٣٩، المجلس ١٥، ح ٤١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عن رسول الله ﷺ. مع اختلاف. تفسير فوات، ص ٣١١، ضمن ح ٤١٧، بسند آخر عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ. المقنعة، ص ٢٦٧، مراسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٣٦٣، ح ٩٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٢، ح ٢١٦٨٩.

٤. في «ظ»، يح: «عنه» بدون الواو. وفي «بث»، يخ، بر: «و أحمد».

ثم إن الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق. هذا، وقد ورد الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٣، نقلاً من المصنف عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابنا إلخ. لكن الظاهر أن سند التهذيب نفس سندنا هذا، إلا أنه صحف فيه «عنه» بـ«علي» فزيدت «بن إبراهيم» تفسيراً لـ«علي»، ثم أدرجت في المتن بتخيل سقوطها منه.

٥. في «بث» والوسائل: «أنا».

٦. في «بث»، يخ، بر، بف، بك: «- وأهل».

٧. هكذا في «يخ»، بر، بس، بف، بك، وحاشية «بث» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب والمقنعة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المضيق».

٨. في «يح»، يخ، بر، بك، والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب: «و القلب».

٩. هكذا في «ظ»، بث، يخ، بر، بك، جن، والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب والمقنعة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسعى».

إِذَا طَرَدُوا أَوْ شَرَّدُوا^١.

١٠ / ٦٢٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ شُهَابًا^٢ مِنْ زَكَاتِهِ لِمَوَالِيهِ، وَإِنَّمَا حُرِّمَتِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِمْ^٣ دُونَ مَوَالِيهِمْ^٤.

٩٠- بَابُ التَّوَادِرِ^٥

١١ / ٦٢٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ قَالَ: «يَعْنِي^٦ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ».

قَالَ: قُلْتُ: «وَأِنْ تَخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ»^٧؟

قَالَ^٨: «يَعْنِي النَّافِلَةَ؛ إِنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَجِبُونَ إِظْهَارَ الْفَرَائِضِ، وَكِتْمَانَ التَّوَائِلِ»^٩.

١. في «ب» و التهذيب و المفقعة: «و شَرَّدُوا». و الترشيد: الطرد و التفريق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٥ (شرد).

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١١١، ح ٣٢٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٦٥، ح ١٧٢٦، مرسلأ من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. المفقعة، ص ٢٦٧، مرسلأ عن النبي ﷺ. الوافي، ج ١٠، ص ٣٦٤، ح ٩٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٢، ح ٢١٦٩٠.

٣. في «بخ، بر، بك» و الوافي: «عليهم الزكاة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦١، ح ١٦٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ١٩٨، ح ٩٤٣١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٢٠١٥.

٥. في «بخ» و حاشية «ب»: «باب نادر». و في «ب» بخ، بر، بس، بك» و مرآة العقول: «باب نوادر».

٦. البقرة (٢): ٢٧١.

٧. في «ي»: «- يعنى».

٨. في «ظ»: «- وقال».

٩. المفقعة، ص ٢٦١، مرسلأ من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، إلى قوله: «يعني النافلة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٤٠٣، ح ٩٧٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١٢٠٩٤.

٢ / ٦٢٤٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ،

عَنْ أَبِيهِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ تَجِبُ عَلَيَّ فِي مَوْضِعٍ^٢ لَا يُمَكِّنُنِي^٣

أَنْ أُودِّيَتْهَا ؟

٦١ / ٤

قَالَ : «اغْرِزْهَا، فَإِنْ اتَّجَرْتَ بِهَا، فَأَنْتَ ضَامِنٌ لَهَا»، وَلَهَا الرِّبْحُ، وَإِنْ تَوَيْتَ^٥ فِي خَالٍ مَا غَرَزْتَهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ تَشْغَلَهَا فِي تِجَارَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ، وَإِنْ لَمْ تَغْرِزْهَا وَاتَّجَرْتَ^٦ بِهَا فِي جُمْلَةٍ مَالِكَ، فَلَهَا بِقِسْطِهَا مِنَ الرِّبْحِ، وَلَا وَضِيعَةٌ^٨ عَلَيْهَا^٩.

٣ / ٦٢٤٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ^{١٠} عَاصِمٍ، عَنْ يُونُسَ^{١١}، عَمَّنْ ذَكَرَهُ :

١ . في الوسائل : «يعلى» .

٢ . في «بخ» ، بفتح : «الموضع» . وفي «بر» ، بك : «الموضع الذي» . وفي «بس» : «مواضع» .

٣ . في الوسائل : «لا تمكيني» .

٤ . في «بخ» ، بفتح ، بك ، بفتح ، بك ، وفي الوسائل : «لها ضامن» .

٥ . في الوافي : «وإلا تويت» و «تويت» ، أي تلفت ، من التوى - وزان حصي - بمعنى الهلاك ، أو هلاك المال ، أو ذهاب مال لا يرجى . راجع : الصحيح ، ج ٦ ، ص ٢٩٠ ؛ لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ١٠٦ (توى) .

٦ . في «بخ» ، بس ، وفي الوسائل : «فان» .

٧ . في «بخ» : «أو اتجرت» . وفي الوسائل : «فاتجرت» .

٨ . الوضعية : هي الخسارة ؛ يقال : وُضِعَ في تجارته ، وأُوضِعَ وَوَضَعَ ، أي غُبِنَ وَخَبِرَ فيها . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ١٩٨ ؛ لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٣٩٨ (وضع) .

٩ . الوافي ، ج ١٠ ، ص ١٣٩ ، ح ٩٣١٩ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٣٠٧ ، ح ١٢٠٨٩ .

١٠ . في «ي» ، بفتح ، وحاشية «ظ» ، جن ، وفي الوسائل : «بن» .

١١ . في «بخ» ، بفتح ، وحاشية المطبوع والوافي : «يوسف» .

هذا ، وروى البرقي في المحاسن ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ ، ح ٦٢٣ ، عن نوح بن شعيب ، عن الحسين بن الحسن بن عاصم بن يونس - وفي البحار نقلاً منه : «الحسين بن الحسن بن عاصم» ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ليس شيء أحب إلي من السكر .

والظاهر صحة «نوح بن شعيب» ؛ لما ورد في بعض الأسناد من رواية أحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمد بن خالد - وهما متحدثان - عنه . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٩ ، ص ٣٩١ - ٣٩٢ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالسُّكَّرِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَتَصَدَّقُ^١ بِالسُّكَّرِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ؛ إِنَّهُ^٢ لَيْسَ شَيْءٌ^٣ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، فَأَنَا، أَحَبُّ أَنْ أُتَصَدَّقَ بِأَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَيَّ»^٤.

٦٢٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ

كَثِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مُوسِعٌ عَلَى شِيعَتِنَا أَنْ يَنْفِقُوا مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْمَغْرُوفِ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا، حَرَّمَ عَلَى كُلِّ ذِي كَنْزٍ كَنْزَهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهِ^٥، فَيَسْتَعِينُ^٦ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٧: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»^٨»^٩.

٦٢٥١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «حَصَّنُوا^{١٠} أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ»^{١١}.

١. في «ي» و الوافي: «أَيْتَصَدَّقَ». وفي «بر، بف، بك» و التهذيب: «تَتَصَدَّقَ» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «يح»: «فَأَنَّهُ».

٣. في «يح» و الوسائل: «وَأَنَا». و في الوافي: «فَأَنَّمَا».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣١، ح ١٠٣٦، بسنده عن الحسين بن عاصم بن يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٥٧٦، ح ١٠١٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٧١، ح ١٢٥٢١؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٣، ح ٨٦.

٥. في «بر، بف، بك» و تفسير العياشي: «- بِهِ».

٦. في «يح»: «وَيَسْتَعِينُ». و في الوافي: «يَسْتَعِينُ».

٧. في «ظ، ي، يح، بغ، بس، جن»: «+ فِي كِتَابِهِ».

٨. التوبة (٩): ٣٤.

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٤٠٢، بسنده عن محمد بن سنان، عن حماد بن طلحة صاحب السابري، عن معاذ بن كثير بَيْعَ الْأَكْسِيَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٤، عن معاذ بن كثير صاحب الْأَكْسِيَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٣٤١، ح ٩٦٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٤٧، ح ١٢٦٨٥.

١٠. في «ي»: «وَأَحْصَوْا».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤، معلقاً عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام.

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ وَ الصَّدَقَةِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي لِلشَّيْخِ الْأَجَلِ
أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ
الصِّيَامِ؛ وَ الْحَفْذُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ آلِهِ الْأَئِمَّةِ الطَّاهِرِينَ الْمَعْصُومِينَ^١.

•• قرب الإسناد، ص ١١٧، ضمن ح ٤١٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفي المحاسن، ص ٢٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٤٥٨؛ والفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤؛ وثواب الأعمال، ص ٧٠، صدر ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الجعفریات، ص ٥٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. المقنعة، ص ٢٦٩، مرسلًا عن علي بن حسان. تحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١، ضمن الحديث، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٥؛ و نهج البلاغة، ص ٤٩٥، ضمن الحكمة ١٤٦، مرسلًا عن علي عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٥، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ٣٣٥، مرسلًا عن النبي ﷺ، وفي الأخيرين مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٤٣، ح ٩١١٩، الوسائل، ج ٩، ص ١٤، ح ١١٣٩٧.

١. في النسخ بدل فقرة «هذا آخر كتاب الزكاة - إلى - الطاهرين المعصومين» عبارات مختلفة.

(١٤)

كتاب الصيام

[١٤]

كِتَابُ الصَّيَامِ^٢

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ وَالصَّائِمِ

٦٢٥٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ^٣، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ^٥،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّوْمِ^٧، وَالْوَلَايَةِ^٨».

١. في «ظ»: «و به ثقتي». وفي «بح، بس، جن»: «و به نستعين». وفي «بخ»: «بسم الله الرحمن الرحيم».

٢. في «بث، بخ، بر، بس، بك»: «كتاب الصوم».

٣. في «بر، بف» والكافي، ح ١٤٩٤ والتهذيب: «بن هاشم».

٤. في الكافي، ح ١٤٩٤: «و عبد الله بن الصلت جميعاً».

٥. في الكافي، ح ١٤٩٤: «بن عبد الله».

٦. في الوسائل، ح ١٣٦٧٣ والكافي، ح ١٤٩٤ و ١٤٩٧ والتهذيب و تفسير العياشي والأمالى للصديق و فضائل الأشهر الثلاثة: «و الصوم و الحج».

٧. في الوافي: «أريد بالولاية معرفة الإمام؛ فإنَّ الولاية بالكسر بمعنى تولَّى الأمر و مالكيته التصرف فيه». وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ١٩٧: «و يحتمل أن يكون المراد بالولاية المحبة الزائدة على الاعتقاد بالإمامة بقرينة ذكرها مع الواجبات، لكنّه بعيد».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، صدر ح ١٤٩٤. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١١٩، ح ١١٧، بسنده عن حمّاد بن عيسى. المحاسن، ص ٢٨٦،

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ.^٢

٢ / ٦٢٥٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

أَبِي زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ

• كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٤٣٠، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ح ١٤٩٠ و ١٤٩٢ و ١٤٩٧؛ والمحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٩، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، نفس الباب، ح ١٤٩٦؛ والأُمالي للصديق، ص ٢٦٨، المجلس ٤٥، ح ١٤، بسند آخر. وفي الخصال، ص ٢٧٧، باب الخمسة، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي الأُمالي للطوسي، ص ١٢٤، المجلس ٥، ح ٥؛ والأُمالي للمفيد، ص ٣٥٣، المجلس ٤٢، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٦، ح ٦٥؛ و ص ١١٢، ح ١٠٦، بسند آخر عن الصادق عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩١، صدر ح ١٠٩، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ٧٨٧، مرسلاً. وفيه، ج ١، ص ٧٤، ح ١٨٧١، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان)، ضمن ح ١٥١٨؛ والخصال، ص ٤٤٧، باب العشرة، ح ٤٧؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ١٩؛ و ص ٥١٨، المجلس ٢٨، ح ٤١. الوافي، ج ١١، ص ٢١، ح ١٠٣٤٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥، ح ٥؛ و ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ١٣٦٧٣.

١. في الوافي عن بعض النسخ: «قال».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن ح ١٤٩٤. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ذيل ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١١٩، ذيل ح ١١٧، بسنده عن حماد بن عيسى. الكافي، نفس الباب، ضمن ح ١٥٠٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. المحاسن، ج ١، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٤٣٠، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفي المحاسن ج ١، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١١، ذيل ح ٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ وتماهه في الأخير: «الصوم جنة». معاني الأخبار، ص ٤٠٨، ح ٨٨، بسند آخر عن رسول الله ﷺ. التهذيب، ج ٤، ص ١٩١، ح ٥٤٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩١، ضمن ح ١٠٩، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٨٧١، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٢١، ح ١٠٣٤٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ١٣٦٧٣.

٣. في «بر، بك»: «عن».

إِنْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمُوهُ، تَبَاعَدَ الشَّيْطَانُ مِنْكُمْ^١ كَمَا تَبَاعَدُ^٢ الْمَشْرِقُ مِنَ الْمَغْرِبِ؟ قَالُوا: بَلَى^٣، قَالَ: الصُّومُ يَسْوَدُ وَجْهَهُ، وَ الصَّدَقَةُ تَكْسِرُ ظَهْرَهُ، وَ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَ الْمَوَازَرَةُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ يَقْطَعُ ذَابِرَهُ^٤، وَ الْإِسْتِغْفَارُ يَقْطَعُ وَتِينَهُ^٥؛ وَ لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ، وَ زَكَاةُ الْأُبْدَانِ الصِّيَامُ^٦.

٣٠٥٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكَ بِأَضِلِّ الْإِسْلَامِ وَ فَرَعِهِ وَ ذُرْوَتِهِ وَ سَنَامِيهِ؟» ٦٣/٤

١. في حاشية «ب» و الفقيه و التهذيب و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٥: «عنكم».
٢. في «بخ»: «يتباعد».
٣. في «ب» و الوافي و الفقيه: «+ يا رسول الله».
٤. في الجعفریات: «و المواظبة». و الموازرة: المعاونة و التقوية؛ من الأزر بمعنى القوة و الشدة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ٤٤ (أزر)؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨٣ (وزر).
٥. «يقطع دابره» أي آخر جزء منه، كناية عن استيصاله، أو دابر عسكره. أو المراد بالدابر: التابع؛ يقال: قطع الله دابرهم، أي آخر من بقي منهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٣.
٦. الوتين: عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٠ (وتن).
٧. الأُمالي للصدوق، ص ٦١، المجلس ١٥، ح ١؛ و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٥، ح ٥٧، بسندهما عن عبد الله بن المغيرة. التهذيب، ج ٤، ص ١٩١، ح ٥٤٢، بسنده عن عبد الله بن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد الشعيري، عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ عن النبي ﷺ. وفي المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٥٠، و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٢، ح ١٢٧، بسند آخر، من قوله: «لكل شيء زكاة». وفيه، ص ٧٦، ح ٥٨، و ص ٩٢، ح ٧١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الجعفریات، ص ٥٨، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «يقطع وتينه» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٧٧٤، مراسلاً عن النبي ﷺ. وفي خصائص الأئمة ﷺ، ص ١٠٣، ضمن الحديث؛ و نهج البلاغة، ص ٤٩٤، ضمن الحكمة ١٣٦، مراسلاً عن علي ﷺ. المقنعة، ص ٣٠٤، مراسلاً عن الصادق ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «لكل شيء زكاة». الوافي، ج ١١، ص ٢٣، ح ١٠٣٤٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ١٣٦٧٤؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦١، ح ١٤٠، إلى قوله: «يقطع وتينه».

٨. في التهذيب: «- وأحمد بن». لكنه مذكور في بعض نسخه المعتمدة.
٩. ذُرْوَةُ الشيء و ذُرْوَتُهُ: أعلاه، و كذلك السنام، فالعطف تفسيري. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو)؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سمن).

قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: «أَضَلَّ الصَّلَاةَ، وَفَرَعَهُ الزَّكَاةَ، وَذَرَوْتُهُ وَسَنَامُهُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ أَلَا أَخْبِرُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ إِنَّ الصَّوْمَ جَنَّةٌ»^١.

٤ / ٦٢٥٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ:

قَالَ: لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ، وَزَكَاةُ الْأَجْسَادِ الصَّوْمُ^٢.

١. في «بف» والتهذيب، ج ٤ وفضائل الأشهر الثلاثة: - «إن».

٢. في الوسائل، و التهذيب، ج ٤ و المحاسن، ح ٤٣٤: + «من النار».

وفي الوافي: «آخر الحديث يحتمل وجهين: أحدهما أَنَّ الصوم بانفراده هو أبواب الخير؛ لأنه جنة من الشر. والثاني أَنَّهُ مع ما ذكر تمام أبواب الخير».

وفي مرآة العقول: «قوله»: بابواب الخير، يحتمل أن يكون المراد بها الصوم؛ فإنه يصير سبباً لفتح أبواب الخير، و يحتمل أن يكون الصوم أحد أبواب الخير، ذكره و ترك سائرهما، أو ذكرها: و ترك الراوي».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٩، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٤، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، مع زيادة في آخره. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٢، ح ١٢٦، بسنده عن محمد بن العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن عبد العزيز. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٩٥٨، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، صدر ح ١٥٠٤؛ و الزهد، ص ٧٣، ح ٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر: «مع اختلاف يسير، وفي الأخير إلى قوله: «وسنامه الجهاد». المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر: «مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٢، ح ١٠٣٤٤: الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ١٣٦٨٠، من قوله: «ألا أخبرك بأبواب الخير».

٤. في التهذيب: «بن». و هو سهو. وقد ورد على الصواب في بعض نسخه المتبعة.

٥. في التهذيب: «الأجسام».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٥٣٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن الصادق: «المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٥٠ بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبياته: «عن رسول الله ﷺ. وفي خصائص الأئمة: «ص ١٠٣، ضمن الحديث؛ و نهج البلاغة، ص ٤٩٤، ضمن الحكمة ١٣٦، مراسلاً عن علي: «المقنعة، ص ٣٠٤، مراسلاً عن الصادق: «عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٢٤، ح ١٠٣٤٨: الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٨، ح ١٣٦٨١.

٦٢٥٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ
مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^١ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ^٢ ، قَالَ :
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « قَالَ أَبِي^٣ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصُومُ يَوْمًا تَطَوُّعًا يُرِيدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ ، فَيُذْخِلُهُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ » .

٦٢٥٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ ،
عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ : الصَّوْمُ لِي ، وَ أَنَا أُجْزِي
عَلَيْهِ^٤ » .

- ١ . هكذا في «بخ، بر» وحاشية «ظ» والوسائل . وفي «ظ، ي، ب، ث، بح، بس، بف، جن» والمطبوع: «عثمان» .
والصواب ما أنبأناه ؛ فقد روى ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار في كثير من الأسناد جدًّا ، ولم تثبت روايته
عن معاوية بن عثمان ، بل لم يثبت في رواتنا وجود راوٍ باسم معاوية بن عثمان . راجع : معجم رجال الحديث ،
ج ٢٢ ، ص ٣٠٦ - ٣١١ .
- و يؤيد ذلك ما ورد في ثواب الأعمال ، ص ٦٢ ، ح ١ ؛ والتهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، ح ٩٤١ ؛ من نقل خبرين
مشمولين على هذه القطعة ، وفي الموضوعين : «معاوية بن عمار» .
- ٢ . في «ظ، ي، بح، بس، جن» والوسائل : «بشار» .
- ٣ . في «بر، بك» - : «أبي» . وفي حاشية «بف» : «لي» .
- ٤ . في «ي» : «يصوم» .
- ٥ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، ذيل ح ٩٤١ ؛ وثواب الأعمال ، ص ٦١ ، ذيل ح ١ ، بسندهما عن معاوية بن عمار ، عن
إسماعيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام . وفي التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٩١ ، ذيل حديث
٥٤٣ ، بسنده عن إسماعيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام . وثواب الأعمال ، ص ٧٧ ،
ح ١ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الفقيه ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، ذيل ح ٦٣١ ،
مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . وفيه ، ج ٢ ، ص ٨٦ ، ح ١٨٠١ ، مرسلًا عن علي عليه السلام عن رسول
الله صلى الله عليه وآله ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير . راجع : الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب تعجيل فعل الخير ،
ح ١٩٤١ ؛ والفقيه ، ج ٢ ، ص ٨٦ ، ح ١٨٠٢ . الوافي ، ج ١١ ، ص ٣١ ، ح ١٠٣٦٤ ؛ الوسائل ، ج ١٠ ، ص ٣٩٩ ،
ح ١٣٨٣ .
- ٦ . في الفقيه والتهذيب ومصباح الشريعة : «به» .

وفي مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٠: «أورد هنا سؤال مشهور، وهو أن كل الأعمال الصالحة لله، فما وجه تخصيص الصوم بأنه له - تبارك وتعالى - دون غيره؟ وأجيب بوجوه:

الأول: أنه اختص بترك الشهوات والملاذ في الفرج والبطن، وذلك أمر عظيم يوجب التشريف. وعروض بالجهد؛ فإن فيه ترك الحياة فضلاً عن الشهوات، وبالحيج؛ إذ فيه الإحرام ومحظوراته كثيرة. الثاني: أن الصوم يوجب صفاء العقل والفكر بوساطة ضعف القوى الشهوية بسبب الجوع... و صفاء العقل والفكر يوجبان حصول المعارف الربانية التي هي أشرف أحوال النفس الإنسانية. ورّد بأن سائر العبادات إذا واطب عليها المكلف أورثت ذلك، خصوصاً الصلاة.... الثالث: أن الصوم أمر خفي لا يمكن الإطلاع عليه، فلذلك شرف؛ بخلاف الصلاة والحيج والجهاد وغيرها من الأعمال.

وعرض بأن الإيمان والإخلاص وأفعال القلب خفية، مع أن الحديث متناول لها. ويمكن دفعه بتخصيص الأعمال بأفعال الجوارح؛ لأنها المتبادرة من اللفظ. وقال بعض المحققين: هب أن كلّا من هذه الأجوبة مدخول بما ذكر، فلم لا يكون مجموعها هو الفارق؟ فإن هذه الأمور لا تجتمع في غير الصوم».

وفي الوافي: «إنما خص الصوم بالله من بين سائر العبادات وبأنه جاز به مع اشتراك الكل في ذلك؛ لكونه خالصاً له، و جزاءه من عنده خاصة من غير مشاركة أحد فيه؛ لكونه مستوراً عن أعين الناس مصوناً عن ثنائهم عليه».

ونقل العلامة المجلسي في مرآة العقول وجهاً آخر بقوله: «وقيل: فيه وجه رابع، وهو أن الاستغناء من الطعام صفة الله تعالى؛ فإنه يطعم ولا يطعم، فكأنه يقول: إن الصائم يتقرب بأمر هو صفة من صفاتي».

وقال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٢٧٠: «و أحسن ما سمعت في تأويل هذا الحديث أن جميع العبادات التي يتقرب بها العباد إلى الله - عز وجل - من صلاة وحيج وصدقة واعتكاف وتبذل ودعاء وقربان وهدى وغير ذلك من أنواع العبادات، قد عبد المشركون بها آلهتهم، وما كانوا يتخذونها من دون الله أنداداً، ولم يسمع أن طائفة من طوائف المشركين وأرباب النحل في الأزمان المتقدمة عبدت آلهتها بالصوم ولا تقربت إليها به، ولا عرف الصوم في العبادات إلا من جهة الشرائع، فلذلك قال الله عز وجل: الصوم لي وأنا أجزي به، أي لم يشاركني أحد فيه، ولا عبده غيري، فإنا حينئذ أجزي به وأتولى الجزاء عليه بنفسي، لا أكله إلى أحد من ملك مقرب أو غيره على قدر اختصاصه بي».

ونقل في المرأة في توجيه اختصاص الجزاء به تعالى وجهاً، وهو أن معناه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب؛ لأن الكريم إذا أخبر أنه يتولى بنفسه الجزاء، اقتضى أن يكون بحسب عظمته وسعته، ثم قال: «أقول:

٧ / ٦٢٥٨. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ^٢، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ^٤﴾ قَالَ: «الصَّبْرُ:

الصِّيَامُ^٥» وَقَالَ: «إِذَا نَزَلَتْ بِالرَّجُلِ النَّارُ لَئْلَهُ وَ الشَّدِيدَةُ^٦ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ٦٤/٤ يَقُولُ: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ يَغْنِي الصِّيَامُ^٧»^٨.

٨ / ٦٢٥٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ

يَزِيدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «مَنْ صَامَ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمًا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَأَصَابَهُ ظَمَأٌ،

رَوَيْتُ مِنْ بَعْضِ مُشَافِعِي أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: أَجْزَى بِهِ، عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، أَيْ هُوَ جَزَاءُ لِنَعْمِي وَشُكْرُ لَهَا. وَرَبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَعْنَى: أَنَا جَزَاؤُهُ. وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ.

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤٢٠، بِسَنَدٍ آخِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠} عَنْ رَسُولِ اللَّهِ^{١١}. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٧٥، صَدْرَ ح ١٧٣، مَرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ^{١٢}. مَصْبَحُ الشَّرِيعَةِ، ص ١٣٥، الْبَاب ٦٥، وَفِي الْحَدِيثِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ^{١٣}. الْوَافِي، ج ١١، ص ٢٤، ح ١٠٣٤٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ١٣٦٧٩.

١. فِي «ظ» وَحَاشِيَةِ «بِس» وَالْوَسَائِلُ: «بَنِ إِبْرَاهِيمَ».

٢. فِي «بِخ» بَر، بِف» وَالْوَافِي وَفَضَائِلُ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ: «سَلِيم».

٣. فِي «بِث» وَحَاشِيَةِ «جَن» وَتَفْسِيرُ الْقَمِيِّ وَتَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ وَفَضَائِلُ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ: «وَالصَّلَوةُ».

٤. الْبَقَرَةُ (٢): ٤٥.

٥. فِي «جَن»: «قَالَ: الصَّبْرُ: الصِّيَامُ».

٦. فِي «بِخ» بَر، بِف، بَلَك»: «أَوِ الشَّدِيدَةُ». وَفِي الْوَافِي: «الشَّدِيدَةُ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٧. فِي «بِخ»: «- وَقَالَ: إِذَا نَزَلَتْ - إِلَى - يَعْنِي الصِّيَامُ».

٨. فَضَائِلُ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ، ص ١٢٢، ح ١٢٥، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٤٣، ح ٤١، عَنْ سُلَيْمَانَ الْفَرَّاءِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١٤}. وَفِيهِ، ح ٤٠، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٥}، إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: الصَّبْرُ: الصِّيَامُ». الْفَقِيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٧٦، إِلَى: «قَالَ: الصَّبْرُ صِيَامٌ»؛ وَفِيهِ، ح ١٧٧٧، مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا نَزَلَتْ بِالرَّجُلِ» وَفِيهِمَا مَرْسَلًا مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمَعْصُومِ^{١٦}. تَفْسِيرُ الْقَمِيِّ، ج ١، ص ٤٦، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ^{١٧}، إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: الصَّبْرُ: الصِّيَامُ». الْوَافِي، ج ١١، ص ٢٩، ح ١٠٣٦١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٤٠٧، ح ١٣٦١٦.

٩. الظَّمَأُ: الْعَطَشُ. وَقِيلَ: هُوَ شِدَّةُ الْعَطَشِ. النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ١٦٢ (ظَمَأً).

وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ يَمْسَحُونَ وَجْهَهُ وَيُبَشِّرُونَهُ^١ حَتَّى إِذَا أَفْطَرَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
لَهُ^٢: مَا أَطْيَبَ رِيحَكَ^٣ وَ رَوْحَكَ^٤ مَلَائِكَتِي^٥، اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ^٦.

٩ / ٦٢٦٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّائِمُ فِي عِبَادَةٍ وَإِنْ كَانَ^٧ عَلَى
فِرَاشِهِ مَا لَمْ يَغْتَبِ مُسْلِمًا^٨».

١٠ / ٦٢٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَتَمَ صَوْمَهُ، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِمَلَائِكَتِهِ: عَبْدِي

١. في «جن»: «+ وبالرحمة». ٢. في «بر، بس، بف، بك» والوافي: «- له».

٣. في الوافي: «الريح: النَّفْسُ بالتحريك».

٤. الرُّوح: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. وقال العلامة المجلسي: «الروح بالفتح: نسيم
الريح، ويحتمل أن يكون المراد هنا تنفُس الصائم»، وأنا العلامة الفيض فإنه قرأه بضمِّ الراء، حيث قال: «و
الروح بضمِّ الراء: ما يدبُّر البدن ويعبر عنه الإنسان بأناء». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٥؛ تاج
العروس، ج ٢، ص ١٤٨ (روح). ٥. في «جن»: «يا ملائكتي».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١١، ص ٢٧، ح ١٠٣٥٣.

٧. في الرسائل والفقيه وتحف العقول والأمالى للصدوق وثواب الأعمال فضائل الأشهر الثلاثة و
الاختصاص: «+ نأنا».

٨. في الوافي: «وذلك لأنَّ الغيبة أكل لحم الميتة، وهي نوع من الأكل يتقوى به البدن». وذكرت هنا احتمالات
أخر، فراجع: مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٠٢.

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٥٣٨، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢١، ح ١٢٤، عن الحسين
بن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان. وفي الأمالى للصدوق، ص ٥٥١، المجلس ٨٢، ح ١؛ وثواب
الأعمال، ص ٧٥، ح ١، بسندهما عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن طلحة، عن جعفر بن محمد، عن
آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٧٧٢؛ وتحف العقول، ص ٤٧؛ والاختصاص،
ص ٢٣٤، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. المقنعة، ص ٣٠٤، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي،
ج ١١، ص ٢٧، ح ١٠٣٥٤؛ الرسائل، ج ١٠، ص ٣٩٩، ح ١٣٦٨٤.

اسْتَجَارَ مِنْ عَذَابِي، فَأَجِزُوهُ، وَكُلَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَلَائِكَتُهُ^١ بِالْذُّعَاءِ لِلصَّائِمِينَ،
وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ^٢ بِالْذُّعَاءِ لِأَحَدٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لَهُمْ فِيهِ.^٣

١١ / ٦٢٦٢. عَلِيُّ^٤، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ^٦: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَكُلَّ
مَلَائِكَتِهِ^٧ بِالْذُّعَاءِ لِلصَّائِمِينَ. وَقَالَ: أَخْبَرَنِي جَبْرِئِيلُ^٨ عَنْ رَبِّهِ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَمَرْتُ
مَلَائِكَتِي بِالْذُّعَاءِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي إِلَّا اسْتَجَبْتُ^٩ لَهُمْ فِيهِ.^{١٠}

١٢ / ٦٢٦٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «نَوْمُ الصَّائِمِ عِبَادَةٌ، وَنَفْسُهُ^{١٢} تَسْبِيحٌ»^{١٣}.

١. في البحار: «ملائكة».
٢. في التهذيب: «ولم يأمر».
٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٥٣٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٢٨، ح ١٠٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٣٥، ح ١٣٠٤٠؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٩٠، ح ٤٤.
٤. في «ظ»: «+» بن إبراهيم.
٥. في «ث»، «ب»، «ي»، «خ»، «و» الوسائل: «+» بن صدقة.
٦. في «ف»: «-» «أَنَّ النَّبِيَّ».
٧. في «ث»، «ب»، «ي»، «ر»، «ف»، «ك» والوسائل والفتاوى والمحاسن وفنائل الأشهر الثلاثة: «ملائكة».
٨. في «ث»: «استجبت».
٩. فنائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢١، ح ١٢٣، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله^{١٠} عن رسول الله ﷺ. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٩، عن عذة من أصحابنا، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله^{١١} عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ٢٢٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٢} عن رسول الله ﷺ. المقنعة، ص ٣٠٤، مرسلاً، وفي الأخيرين من قوله: «وقال: أخبرني جبرئيل». الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٧٨، مرسلاً عن النبي ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٢٨، ح ١٠٣٥٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٦، ح ١٣٦٧٥.
١٠. في ثواب الأعمال: «وصمته».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٥٤٠، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٨، عن عذة من أصحابنا، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله^{١٢}، عن أبيه^{١٣}. ثواب الأعمال، ص ٧٥، ح ٣، بسند آخر. قرب الإسناد، ص ٩٥، ح ٣٢٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١٤} عن

٦٢٦٤ / ١٣. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابَيْنَا:

٦٥/٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى مُوسَى عليه السلام: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ مُنَاجَاتِي؟ فَقَالَ^٢: يَا رَبِّ، أَجْلُكَ^٣ عَنِ الْمُنَاجَاةِ لِيُخْلُوفَ^٤ فَمِ الصَّائِمِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^٥: يَا مُوسَى، لِيُخْلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدِي مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ^٦».

رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي الجعفریات، ص ٥٨؛ و ثواب الأعمال، ص ٧٥، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٣، مرسلًا، وفي الأخيرين مع زيادة في آخره. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٤؛ والمقنعة، ص ٣٠٤، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، الوافي، ج ١١، ص ٢٨، ح ١٠٣٥٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٦، ح ١٣٦٧٦.

١. في حاشية «بث»: «ابن إبراهيم». ٢. في «بث، جن»: «قال».

٣. «أَجْلُكَ» أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٨ (جلل).

٤. في «بح»: «الخلق». و الخُلُوف: تغير رائحة الفم؛ يقال: خَلَفَ فم الصائم خُلْفَةً وَ خُلُوفًا، أي تغيرت رائحته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٦٧ (خلف).

٥. في «بث، بر، بف، بك»: «إليه».

٦. في الوافي: «إِنَّمَا صَارَ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ طِيبِ الرُّوحِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْإِنْسَانِ، كَمَا أَنَّ بَدَنَهُ عِنْدَ نَفْسِهِ، وَإِلَيْهِ أَشِيرُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ١٦: ٩٦] وَأَمِنْ طِيبِ الرُّوحِ مِنْ طِيبِ الْمِسْكِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ رُوحَانِيٌّ وَعَقْلَانِيٌّ مَعْنَوِيٌّ، وَالثَّانِي جِسْمَانِيٌّ حَسِّيٌّ صَوْرِيٌّ».

و في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٠٣: «قال بعض المحققين: لا يقال: استطابة الروائح من الصفات التي لا تليق بذاته تعالى، إذ هو منزّه عن أمثاله؛ لِأَنَّا نَقُولُ: المراد بالأطيب الأقبل، لِأَنَّ الطيب مستلزم للمقبول عادة، أي خلوفه أقبل عند الله من قبول ريح المسك عندهم، أو هذا الكلام جرى على سبيل الفرض، أي لو تصوّر الطيب عند الله لكان الخلوف أطيب...».

٧. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢١، ح ١٢٢، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير. وفيه، ص ١٣٣، ضمن ح ١٤٢؛ و ص ١٤٣، ضمن ح ١٥٦؛ و الخصال، ص ٤٥، باب الانئين، ضمن ح ٤٢، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله. ثواب الأعمال، ص ٧٥، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٤٩٦، المجلس ١٧، ح ٥٧، بسند آخر عن علي بن الحسين، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥، ذيل ح ١٧٧٣، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله. النوادر للأشعري، ص ٢٤، ضمن ح ١٥، من دون الإسناد

٦٢٦٥ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ غَمْرٍ وَبْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «قِيلُوا^١؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُ الصَّائِمَ وَيَسْقِيهِ^٢ فِي مَنَامِهِ»^٣.

٦٢٦٦ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي غَمَيْرٍ، عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ إِفْطَارِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ»^٤.

١. إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي كلها - إلا الأول - من قوله: «ولخلف فم الصائم أطيب عندي». الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٧٩، مرسلًا. الوافي، ج ١١، ص ٢٦، ح ١٠٣٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ١٣١٧٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ٣١.

٢. في «يخ»: «أقبلوا». وفي «يخ، بث، بر، بك»: «أقبلوا». أمر من القيلولة، وهي النوم في الظهيرة. وقيل: هي الاستراحة وقت نصف النهار وإن لم يكن معها نوم. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ١٣٣ (قيل).

٣. في «مراة العقول»: «لعل المراد بالإطعام والسقي لازمهما، وهو تسكين شدة الجوع والعطش، كما هو المجزّب، والله يعلم».

٤. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٠، ح ١٢١، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد الأزدي. ثواب الأعمال، ص ٧٥، ح ٥، بسنده عن منصور بن العباس. الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٢، مرسلًا. وفيه، ج ١، ص ٥٠٣، ح ١٤٤٧، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٩، ح ١٠٣٥٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ١٣٠٤٢. ٤. في الوافي: «أنه».

٥. في الأمالي للطوسي: «يوم القيامة» بدل «عند لقاء ربه».

٦. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٠، ح ١٢٠، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن سلمة بنياح السابري. الخصال، ص ٤٤، باب الاثنين، ح ٤١، بسند آخر رفعه إلى الصادق عليه السلام. وفي فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٤٣، ضمن ح ١٥٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٠٩، ح ٨٩، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الأمالي للطوسي، ص ٤٩٦، المجلس ١٧، ص ٥٧، بسند آخر عن علي بن الحسين، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٠، مرسلًا. وفيه، ص ٧٥، ضمن ح ١٧٧٣، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٥. الوافي، ج ١١، ص ٢٥، ح ١٠٣٥٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٧، ح ١٣٦٧٨.

٦٢٦٧ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،^١ عَنِ السَّمَّانِ الْأَرَمَنِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٢، قَالَ: «إِذَا رَأَى الصَّائِمُ قَوْمًا يَأْكُلُونَ، أَوْ رَجُلًا يَأْكُلُ، سَبَّحْتَ
لَهُ، كُلَّ شَعْرَةٍ مِنْهُ»^٣.

٦٢٦٨ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٤، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
سِنَانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٥: «مَنْ صَامَ لِلَّهِ يَوْمًا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَأَصَابَهُ ظَمًا، وَكَلَّ اللَّهُ

١ . هكذا في حاشية «بز، بط» و الوسائل . و في «ظ، ي، بث، بح، بخر، بس، بف، جن» و المطبوع :- «عن ابن أبي عمير» .

و ما أثبتناه هو الظاهر ؛ فإنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم والد عليّ، عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام مباشرة .
و يؤيد ذلك أنّ الخبر رواه الصدوق في فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٩، ح ١١٨، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم،
عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن السَّمَّانِ الْأَرَمَنِيِّ . ولا يبعد أخذ الأحاديث ١١٧ إلى ١٢٩ من الكافي،
فلاحظ .

٢ . في حاشية «بز، بط» : «عن سلمة عن السَّمَّانِ الْأَرَمَنِيِّ» . و في الوسائل : «عن سلمة السَّمَّان» .

٣ . في الوافي : «وآته» .

٤ . هكذا في «بث، بخر، بر، بف، بك» و الوافي و الوسائل و الفقيه و فضائل الأشهر الثلاثة و الشواب و الأمالي
للصدوق . و في «ظ، جن» : «سَبَّحْتَ» . و في سائر النسخ و المرأة و المطبوع : «سَبَّحْتَ» و لم نجد له معني
محضاً مناسباً للمقام . و في مرآة العقول : «قوله عليه السلام : سَبَّحْتَ، لعل المراد أنّه يعطى ثواب ذلك، أو أنّ شهوته
للطعام لما أثرت في جميع بدنه، و أثبت بقدر ذلك، فكأنّه سَبَّحْتَ جميع أعضائه» .

٥ . في «بث، بخر، بر، بف، بك» و الوافي : «في جسمه بدل منه» .

٦ . فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٩، ح ١١٨، بسنده عن عليّ بن إبراهيم . و في الأمالي للصدوق، ص ٥٨٧،
المجلس ٨٦، ح ٩؛ و ثواب الأعمال، ص ٧٧، ح ١، بسند آخر عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله .
الفقيه، ج ٢، ص ٨٧، ح ١٨٠٥، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، و في الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير و زيادة في
آخره . و الوافي، ج ١١، ص ٢٩، ح ١٠٣٥٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ١٣٠٩٨ .

٧ . هذا الحديث هو نفس الحديث الثامن، فراجع التعليقات منه . و في مرآة العقول : «قد تقدّم هذا الحديث بعينه
أنفًا بدون توسّط بكر بن صالح بين سهل و ابن سنان، و لعلّه إنّما زيد هنا، أو سقط هنالك» .

٨ . في فضائل الأشهر الثلاثة : «عمر» .

٩ . في «بر، بف، بك» : «يوماً لله» .

- عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ يَمْسَحُونَ وَجْهَهُ وَيُبَشِّرُونَهُ حَتَّى إِذَا أَفْطَرَ قَالَ اللَّهُ 'عَزَّ وَجَلَّ':
مَا أَطْيَبَ رِيحَكَ وَ زَوْحَكَ^١ مَلَائِكَتِي، اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَكَ^٢.

٢- بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

١ / ٦٢٦٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو الشَّامِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ
خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»^٥ فَعَرَّةُ الشُّهُورِ^٦ شَهْرُ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَهُوَ^٧ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَقَلْبُ ٦٦/٤
شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاسْتَقْبِلِ
الشَّهْرَ^٩ بِالْقُرْآنِ^{١٠}.

١. في «بر، بف، بك»: - «الله».

٢. في «جن»: «روحك وريحك».

٣. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٠، ح ١١٩، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد الأديمي. الأمالي
للصدوق، ص ٥٨٦، المجلس ٨٦، ح ٨، بسنده عن حسان الرازي، عن سهل بن زياد الواسطي. ثواب الأعمال،
ص ٥٢، ح ١، بسنده عن محمد بن حسان الرازي، عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨١، مرسلاً
من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٧، ح ١٠٣٥٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٠٩،
ح ١٣٧١٩.

٥. التوبة (٩): ٣٦.

٦. أصل الفُرَّة: البياض الذي يكون في جهة الفرس أو وجهه. وغزة كل شيء: أوله وأكرمه. والنفيس من كل
شيء غزوة. وغزة القوم: خيارهم وشريفهم. و«غزة الشهور» أي ابتدأها الواضع منها، أو أشرفها وأفضلها،
أو المنزلة من بينها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٥٣ (غرر).

٧. في البحار والتهذيب: - «وهو».

٨. قلب كل شيء: لبه وخالصه ومحضه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٩٦ (قلب).

٩. في الوافي: «فاستقبل الشهر بالقرآن، أي أقبل معه». وفي امرأة العقول: «وقوله عليه السلام: فاستقبل، بصيغة الأمر، أو
على بناء المجهول، والأول أظهر، والمراد الأمر بتلاوته في أول ليلة منه، ويحتمل التقديم أيضاً».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٦، معلقاً عن الكليني. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٢، المجلس ١٥، ح ٤؛
وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٧، ح ٦٦، بسندهما عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٨٤٣.

٢ / ٦٢٧٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنِ الْمُسَمَعِيِّ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يُوصِي وَلَدَهُ: «إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَاجْهَدُوا أَنْفُسَكُمْ^١، فَإِنَّ^٢ فِيهِ تَقْسِمُ الْأَرْزَاقِ، وَ تَكْتَبُ^٣ الْأَجَالُ، وَ فِيهِ يَكْتَتَبُ وَفْدُ اللَّهِ الَّذِينَ يَفْدُونَ إِلَيْهِ، وَ فِيهِ لَيْلَةُ الْعَمَلِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي^٤ أَلْفِ شَهْرٍ^٥».

٣ / ٦٢٧١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، لَمْ يُغْفَرْ لَهُ إِلَى قَابِلٍ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَرْفَةَ^٦».

١. مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٦٣، ح ١١٠٣٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٥، ح ١٣٤٨٢؛ البحار، ج ٥٥، ص ٣٦٧، ح ٩.

١. «فاجهدوا أنفسكم» أي احمّلوا عليها فوق طاقتها؛ يقال: جَهَّدَ دَابَّتَهُ وَ أَجْهَدَهَا، إِذَا حَمَلَ عَلَيْهَا فِي السَّيْرِ فَوْقَ طَاقَتِهَا. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٥؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٠ (جهد).

٢. في «بف»: «وإن». ٣. في فضائل الأشهر الثلاثة: «ويثبت».

٤. قال ابن الأثير: «الْوَفْدُ: هُمُ الْقَوْمُ يَجْتَمِعُونَ وَ يَرُدُّونَ الْبِلَادَ، وَاحِدُهُمْ: وَافِدٌ، وَ كَذَلِكَ الَّذِينَ يَقْصِدُونَ الْأُمَرَاءَ لَزِيَارَةٍ وَ اسْتِرْفَادٍ وَ انْتِجَاعٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ». كَتَبَ بِهِمْ عَنْ حُجَّاجِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، فَكَاتَبَهُمْ وَفَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَضْيَافَهُ نَزَلُوا عَلَيْهِ رِجَاءً وَ بَرَةً وَ إِكْرَامَهُ. النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

٥. في الوافي: «- العمل في».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٧، معلقاً عن الكليني. وفي فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٣، ح ٩٠؛ و ص ١٢٣، ح ١٢٩، بسندهما عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٨٤٢، مرسلاً. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، ح ٦٦٢٢. الوافي، ج ١١، ص ٣٦٤، ح ١١٠٣١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٥، ح ١٣٤٨١.

٧. في الوافي: «يعني أنه ليس في أيام السنة كلها من أسباب المغفرة ما في أيام شهر رمضان وشهود عرفة، فمن لم يغفر له فيهما فبالحرى أن لا يغفر له في غيرها».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٨، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٣، ح ١٢٨، بسنده عن ابن

٦٢٧٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

مُخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْوَرْدِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «حَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام النَّاسَ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَعْبَانَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ أَظْلَمَكُمْ^٢ شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، وَ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَرَضَ اللَّهُ صِيَامَهُ، وَ جَعَلَ قِيَامَ لَيْلَةٍ فِيهِ^٣ بِتَطَوُّعِ صَلَاةٍ^٤ كَتَطَوُّعِ صَلَاةِ سَبْعِينَ لَيْلَةً فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الشُّهُورِ، وَ جَعَلَ لِمَنْ تَطَوَّعَ فِيهِ بِخُصْلَةٍ^٥ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ وَ الْبِرِّ^٦ كَأَجْرِ مَنْ أَدَّى فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ مَنْ أَدَّى فِيهِ^٧ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الشُّهُورِ، وَ هُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ^٨، وَإِنَّ الصَّبْرَ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ، وَ شَهْرُ الْمُوَاسَاةِ^٩، وَ هُوَ

١. أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٨٤١، معلقاً عن هشام بن الحكم. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٠، ح ٨٦، بسند آخر عن رسول الله عليه السلام، وفيه، ص ١١٧، ضمن ح ١١٢، بسند آخر عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «لم يغفر له إلى قابل». المقنعة، ص ٣٠٩، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٦٤، ح ١١٠٣٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٥، ذيل ح ١٣٤٨٠.

١. في الوافي: «يَا أَيُّهَا».

٢. في النهاية: «أَي أَقْبَلَ عَلَيْكُمْ وَ دَنَا مِنْكُمْ، كَأَنَّهُ أَلْقَى عَلَيْكُمْ ظِلَّهُ». النهاية، ج ٣، ص ١٦٠ (ظلل).

٣. في «بس» و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧١: «منه».

٤. في «بر، بك» و التهذيب، ص ١٥٢: «- صلاة».

٥. في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بس، يف، بك»:- «بخصلة».

٦. في «بث» و «البركة».

٧. في «بخ» و الفقيه و ثواب الأعمال:- «فيه».

٨. في «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام»: و هو شهر الصبر. قال الوالد العلامة عليه السلام: «أَي للصبر على ترك المألوفات، أو لآفته ينبغي أن يصبر فيه عن غير ما يوجب رضا تعالى».

٩. في «ي، بر، بس، بك» و الوسائل، ح ١٣٤٨٤ و الفقيه و التهذيب و الأمالي للصدوق و ثواب الأعمال و الخصال و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧١: «و هو شهر».

١٠. «المواساة»: المشاركة و المساهمة في الرزق و المعاش، أو التسوية في غيره مع الإخوان. و المعنى: هو شهر ينبغي فيه أن يشرك الناس الفقراء و أهل الحاجة في معاشهم. راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٠: «المصباح المنير، ص ١٥ (أسا): «مرأة العقول، ج ١٦، ص ٢٠٧».

٦٧/٤ شَهْرٌ^١ يَزِيدُ اللَّهَ^٢ فِي رِزْقِ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ^٣، وَ مَنْ فَطَّرَ فِيهِ مُؤْمِنًا صَائِمًا، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عِتْقٌ رَقَبَةٍ، وَ مَغْفِرَةٌ لِدُنُوبِهِ فِيمَا مَضَى.

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ كُلُّنَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُفَطِّرَ صَائِمًا.

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يُعْطِي هَذَا الثَّوَابَ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ^٤ إِلَّا عَلَى مَذَقَةٍ^٥ مِنْ لَبَنٍ يُفَطِّرُ بِهَا صَائِمًا، أَوْ شَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ عَذْبٍ^٦، أَوْ تَمَرَاتٍ^٧ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ^٨، وَ مَنْ خَفَّفَ فِيهِ عَنْ مَمْلُوكِهِ، خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُ جَسَابَةً، وَ هُوَ شَهْرٌ أَوَّلُهُ^٩ رَحْمَةٌ، وَ أَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ، وَ آخِرُهُ الْإِجَابَةُ وَ الْعِتْقُ مِنَ النَّارِ، وَ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْ^{١٠} أَزْبِجِ خِصَالٍ، خَصَلَتَيْنِ تَرْضَوْنَ اللَّهَ بِهِمَا، وَ خَصَلَتَيْنِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا، فَأَمَّا اللَّتَانِ تَرْضَوْنَ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِمَا، فَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَمَّا اللَّتَانِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا، فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ فِيهِ حَوَائِجَكُمْ وَ الْجَنَّةَ، وَ تَسْأَلُونَ الْعَافِيَةَ،

١. في «ط، بح، جن» - «وإن الصبر - إلى - و هو شهر». وفي «ي» - «و هو شهر».

٢. في الوافي: «فيه».

٣. في الوافي: «فيه».

٤. في التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٢: «مؤمنًا».

٥. في «ي، بح، بخ، بر، بس» و الفقيه و التهذيب و ثواب الأعمال: «نقدر».

٦. في «ي، بح، بخ، بر، بس، بك» و الفقيه و التهذيب و ثواب الأعمال: «نظطر». و في «بف» بالنون و الياء معًا.

٧. في «بخ» و حاشية «بث» و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧١ و المقنعة: «ولا يقدر».

٨. المَذَقَّة: الشربة من اللبن الممذوق، أي الممزوج بالماء؛ من المَذَق بمعنى المزج و الخلط؛ يقال: مذقت اللبن فهو مذيق، إذا خلطته بالماء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١١ (مذق).

٩. الماء العَذْب: هو الطيب الذي لا تُلَوِّحُ فيه. الصحاح، ج ١، ص ١٧٨ (عذب).

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «تميرات».

١١. في الوافي: «ولا يقدر على أكثر؛ يعني إذا كان لا يقدر على أكثر».

١٢. في مرة العقول: «قوله ﷺ: أوله، أي عشر أوله، أو اليوم الأول. و الأول أظهر، أي في العشر الأول ينزل الله تعالى الرحمت الدنيوية و الأخروية على عباده، و في العشر الأوسط يغفر ذنوبهم، و في العشر الآخر يستجيب دعاءهم و يعتق رقابهم من النار».

١٣. في الوافي: «فيه من» بدل «بكم عن».

وَتَعُوذُونَ^١ بِهِ^٢ مِنَ النَّارِ^٣.

٦٢٧٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ ابْنِ أَبِيوبَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٤، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لَمَّا حَضَرَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ شَعْبَانَ - قَالَ لَيْلَالٍ: نَادِ فِي النَّاسِ، فَجَمَعَ النَّاسُ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَاتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ^٦ قَدْ خَصَّكُمْ اللَّهُ بِهِ وَحَضَرَكُمْ^٧، وَهُوَ سَيِّدُ الشُّهُورِ، لَيْلَةٌ^٨ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، تُغْلَقُ^٩ فِيهِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَتُفْتَحُ^{١٠} فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ وَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ؛ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَالِدَيْهِ

١. في «بث»، «بف» والوافي والفقيه والتهذيب، ج ٣ والأماي للصدوق والخصال وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧١: «وَتَعُوذُونَ».

٢. في «بر»، «بك» -: «به».

٣. الأماي للصدوق، ص ٤١، المجلس ١١، ح ١؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧١، ح ٥١، بسندهما عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفي ثواب الأعمال، ص ٩٠، ح ٧؛ والخصال، ص ٢٥٩، باب الأربعة، ح ١٣٥، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٩٤، ح ١٨٣١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٥٧، ح ١٩٨؛ وج ٤، ص ١٥٢، ح ٤٢٣؛ و ص ٢٠٢، ح ٥، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، وفي الأخير إلى قوله: «وأتمرات لا يقدر على أكثر من ذلك». فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٨، ح ١٢٤، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. المقنعة، ص ٣٠٦، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٦٥، ح ١١٠٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٣٩، ذيل ح ١٣٣١٥؛ و ص ٣٠٧، ح ١٣٤٨٤.

٤. في «جر» والأماي للصدوق وفضائل الأشهر الثلاثة: «عبيد الله بن عبد الله». وفي الوافي والتهذيب و ثواب الأعمال: «عبد الله بن عبيد الله».

٥. في «ظ» و ثواب الأعمال، ص ٨٩: «لشهر».

٦. في «بث»، «بر»، «بف»، «بك» والوافي: «فيه». وفي التهذيب: «و حضركم».

٧. في الوافي: «وليلة».

٨. في «بر»، «بك» والوافي: «يغلق».

٩. في «بر»، «بك» والوافي: «ويفتح».

وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ، فَأُبْعِدَهُ^٢ اللَّهُ؛ وَمَنْ ذُكِرَتْ^٣ عِنْدَهُ فَلَمْ يَصَلِّ^٥ عَلَيَّ، فَلَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ^٦،
فَأُبْعِدَهُ اللَّهُ^٨.

٦ / ٦٢٧٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ بِوَجْهِهِ إِلَى النَّاسِ، فَيَقُولُ:
يَا مَغْشَرُ النَّاسِ^{١١}، إِذَا طَلَعَ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ، غُلَّتْ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ^{١٢}، وَفُتِحَتْ

١. في «ي» والأمالى للصدوق و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: «فلم».

٢. في «بر»، بف، بك: «أبعد».

٣. في «مرأة العقول»: «قوله ﷺ»: ومن ذكر، يدل على وجوب الصلاة عليه ﷺ كلما ذكر، سواء كان بالاسم، أو الكنية، أو اللقب، أو الضمير؛ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَشْمَلُهَا؛ لِأَنَّ التَّهْدِيدَ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ.

٤. في «بخ»، بر، بف، بك، والوافي: «ولم». ٥. في فضائل الأشهر الثلاثة: «فصلّى» بدل «فلم يصل».

٦. في «بخ» والفقيه والأمالى للصدوق و فضائل الأشهر الثلاثة و ثواب الأعمال: - «الله».

٧. في التهذيب: - «فلم يغفر الله له».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٩، معلقاً عن الكليني. الأمالى للصدوق، ص ٥٨، المجلس ١٤، ح ٢، بسنده

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن سيف بن عميرة، عن عبيد الله بن

عبدالله، عن سمع أبا جعفر^{١٠}. ثواب الأعمال، ص ٩١، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن

الحسين بن سعيد. وفيه، ص ٨٩، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن

فضالة، عن سيف بن عميرة، عن عبدالله بن عبيدالله، عن أبي بصير، عن الباقر^{١١}. فضائل الأشهر الثلاثة،

ص ٧٤، ح ٥٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن علي بن فضال، عن سيف بن عميرة،

عن عبيدالله بن عبدالله، عن سمع أبا جعفر^{١٢}. الفقيه، ج ٢، ص ٩٦، ح ١٨٣٢، مرسلاً عن رسول الله ﷺ.

الوافي، ج ١١، ص ٣٦٩، ح ١١٠٣٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١٣٤٨٧.

٩. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا.

١٠. في «بر»، بك، - «إلى». وفي الوافي: «على».

١١. في «ظ»، بث، بخ، بر، بس، بف، بك، وحاشية «ي» والوسائل: «يا معاشر».

١٢. في التهذيب والأمالى للصدوق و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: «المسلمين».

١٣. المَرَدَّةُ: جمع المارد، وهو من الرجال: العاني الشديد. وقال الراغب: «المارد والتريد من شياطين الجن»

أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَأَبْوَابُ الْجَنَّةِ^١ وَأَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَاسْتَجِيبَ الدُّعَاءُ، وَكَانَ لِلَّهِ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ فِطْرِ عَتَقَاءُ يُعَقِّقُهُمُ اللَّهُ^٢ مِنَ النَّارِ، وَيَتَنَادَى مُنَادٍ كُلَّ لَيْلَةٍ^٣: هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ اللَّهُمَّ أَعْطِ كُلَّ مَنْفِقٍ خَلْفًا، وَأَعْطِ كُلَّ ٦٨/٤ مُمْسِكٍ تَلَفًا؛ حَتَّى إِذَا طَلَعَ هَلَالُ شَوَّالٍ، نُودِيَ الْمُؤْمِنُونَ: أَنْ اغْدُوا^٤ إِلَى جَوَائِزِكُمْ، فَهَؤُاءَ يَوْمِ الْجَائِزَةِ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَمَّا وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا هِيَ بِجَائِزَةِ الدَّنَائِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ»^٥.
٧ / ٦٢٧٥. عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ

١. الإنس: المتعزّي من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد، إذا تعزّى من الورق. راجع: المفردات للراغب، ص ٧٦٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١. في التهذيب: - «و أبواب الجنان».

٢. في «بخ، بر، بف، بك» والفقيه و التهذيب و الأمالي للمصنوع و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: - «الله». ٣. في الفقيه: + «هل من نائب».

٤. في النهاية: «أي عوضاً؛ يقال: خَلَفَ اللهُ لَكَ خَلْفًا خَيْرٌ، و أخلفَ عليك خيراً، أي أبدلك بما ذهب منك و عوضك عنه». النهاية، ج ٢، ص ٦٦ (خلف).

٥. في الوافي: «قيل: معنى قوله: أت كل ممسك تلفاً: أرزقه الإنفاق حتى ينفق، فإن لم يقدر في سابق علمك أن ينفقه باختياره، فأنتلف ماله حتى تأجره فيه أجر المصائب فيصيب خيراً؛ فَإِنَّ الْمَلِكَ لَا يَدْعُو بِالْشَّرِّ لَا سِيَّما فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ». ولهذا الكلام تنمّة شريفة نقلناه معها في ذيل الحديث الأول من باب الإنفاق، إن شئت فراجع.

٦. «اغدوا»: أمر من الغَدُو، وهو سير أوّل النهار، و نقيض الرواح، و المراد هنا مطلق السير. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦ (غدا).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل و الفقيه و التهذيب و الأمالي للمصنوع و الثواب فضائل الأشهر الثلاثة. و في المطبوع: «ولا الدراهم».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٥٥٠، معلقاً عن الكليني. وفي الأمالي للمصنوع، ص ٤٧، المجلس ١٢، ذيل ح ١؛ و ثواب الأعمال، ص ٨٨، ذيل ح ٢؛ و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٠، ذيل ح ٦٢، بسند آخر عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٢، ص ٩٦، ذيل ح ١٨٣٣، معلقاً عن جابر. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب يوم الفطر، ح ٦٦٤٢؛ والفقيه، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٧٨؛ و ج ٢، ص ١٧٥، ح ٢٠٦٠. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٠، ح ١١٠٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣١٠، ح ١٣٤٨٨؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦١، ح ١٤١، و تمام الرواية فيه: «إذا طلع هلال شهر رمضان غلّت مردة الشياطين».

مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَتَقَاءَ وَطَلَقَاءَ مِنَ النَّارِ إِلَّا مَنْ أَفْطَرَ عَلَى مُسْكِرٍ^٢، فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْهُ، أُغْتَقَ فِيهَا^٣ مِثْلُ مَا أُغْتَقَ فِي جَمِيعِهِ»^٤.

٣- بَابُ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا

١ / ٦٢٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^٦.

١. في الكافي، ح ١٢٢٥٥، والتهذيب، ج ٩، فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٧: «عند فطر» بدل «في».

٢. في الأملالي للطوسي: «مسكر». ٣. في «ي» - «فيها».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٥٥١، معلقاً عن الكليني. وفي الأملالي للصديق، ص ٥٨، المجلس ١٤، ح ١؛ وثواب الأعمال، ص ٩٠، ح ٦؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٤، ح ٥٤؛ والأملالي للطوسي، ص ٤٩٧، المجلس ٧، ح ٦٠ بسند آخر عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٩٨، ح ١٨٣٨، معلقاً عن محمد بن مروان. وفي الكافي، كتاب الأشربة، باب النرد والشطرنج، ح ١٢٤١٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٦٠، ح ٢٠٣؛ وثواب الأعمال، ص ٩٢، ح ١٠؛ والأملالي للطوسي، ص ٦٩٠، المجلس ٣٩، ح ١١، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب الأشربة، باب آخر منه، ح ١٢٢٥٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٠٧، ح ٤٣٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي السنة الأخيرة إلى قوله: «إلا من أفطر على مسكر» مع زيادة في آخره. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٩، ضمن الحديث الطويل ١٠١، بسند آخر عن الصادق، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وفيه، ص ١٠٤، ح ٩٣، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، من قوله: «فإذا كان في آخر ليلة منه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٢، ح ١١٠٣٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٦، ح ١٣٤٨٣.

٥. في «بك»: «الصائم».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٧٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٢، معلقاً عن أبي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ. النوادر للأشعري، ص ١٦، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٨٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. المقنعة، ص ٣٤٢، مرسلاً.

٦٢٧٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ

مُسْلِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٢، قَالَ: «فِطْرُكَ^٣ أَخَاكَ الصَّائِمُ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِكَ»^٤.

٦٢٧٨ / ٣. أَحْمَدُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ سَيَّابَةَ، عَنْ^٧

صُرَيْسٍ^٨، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٠} إِذَا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي

يَصُومُ فِيهِ، أَمَرَ بِشَاةٍ، فَتَذْبَحُ^{١١}، وَتُقَطَّعُ^{١٢} أَغْضَاءُ^{١٣}.....»

١. عن الصادق، عن أبيه^{١٤} عن رسول الله^{١٥}، وفي الأخيرين مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٥١، ح ١٠٧٩٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ١٣٠٤٦.

١. في التهذيب: «أحمد بن محمد».

٢. في «بحر، جن»: «-أبي الحسن». وفي «بف، جر» والتهذيب: «-موسى».

٣. في الوافي: «فطيرك».

٤. المحاسن، ص ٣٩٦، كتاب المأكَل، ح ٦٦. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٨٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه،

ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٤، معلقاً عن موسى بن بكر. الوافي، ج ١١، ص ٢٥١، ح ١٠٨٠٠؛ الوسائل، ج ١٠،

ص ١٣٩، ح ١٣٠٤٨.

٥. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. هكذا في «بر، بف» والوسائل. وفي «بث»: «أحمد بن محمد، عن محمد بن علي». وفي «بس»: «أحمد بن

محمد». وفي «ظ، ي، بخ، جن» والمطبوع: «أحمد بن محمد بن علي».

و المراد من أحمد هو أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق. و يروي هو عن محمد بن علي عن علي

بن أسباط في عددٍ من الأسناد، ولم نجد رواية أحمد بن محمد بن علي عن علي بن أسباط في موضع. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ١٦، ٤٤٥؛ المحاسن، ج ١، ص ٣٣، ح ٢٥؛ ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٠٠؛ ص ٤٥٣،

ح ٧٠؛ ص ٦٦٦، ذيل ح ٩٢-٩١، ص ٦٢٨، ح ٩٩؛ و ص ٦٣٣، ح ١١٦.

و أمّا ما ورد في المحاسن، ج ٢، ص ٣٩٦، ح ٦٧ من نقل الخبر عن محمد بن علي بن أسباط، فهو محرف،

والصواب فيه أيضاً: محمد بن علي عن علي بن أسباط، كما ورد في البحار، ج ٩٣، ص ٣١٧، ح ٦.

٧. في «بر»: «بن». ٨. في «بس» وحاشية «ي، بف»: «يونس».

٩. في «بر، بك»: «فيذبح». ١٠. في «بر، بك»: «و يقطع».

١١. في «ظ، بف» والوافي: «أغضائه». وفي «ي»: «أغضائه».

و تَطْبِخُ^١، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ^٢ الْمَسَاءِ، أَكَبَّ عَلَى الْقُدُورِ^٣ حَتَّى يَجِدَ رِيحَ الْمَرْقِ وَ هُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ يَقُولُ: هَاتُوا الْقِصَاعَ^٤، اغْرِفُوا^٥ لَيْلَ فُلَانٍ، وَ اغْرِفُوا^٦ لَيْلَ فُلَانٍ، ثُمَّ يُؤْتَى بِخُبْزٍ وَ تَمْرٍ^٧، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَشَاءً^٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آبَائِهِ^٩»^{١٠}.

٦٢٧٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ^{١٢}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^{١٣}، قَالَ: «دَخَلَ سَدِيدٌ عَلَى أَبِي^{١٤} فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ^{١٥}: يَا سَدِيدُ، هَلْ تَذَرِي^{١٦} أُمَّيَ اللَّيَالِي هَذِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فِذَاكَ أَبِي، هَذِهِ لَيَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَمَا ذَاكَ؟

فَقَالَ لَهُ: أَتَقْدِرُ عَلَى أَنْ تُغَيِّقَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ هَذِهِ اللَّيَالِي عَشْرَ رَقَبَاتٍ^{١٧} مِنْ وَلَدٍ

١. في «بر»، بك: «و يطبخ». و في «بس»: «و تطبخ».

٢. في الوافي عن بعض النسخ: «وقت».

٣. «أكَبَّ على القدور» أي أقبل إليها و لزم. و القدور: جمع القدر، و هي أنية يطبخ فيها، و هي مؤنثة. الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كَبَّ): المصباح المنير، ص ٤٩٢ (قدر).

٤. «الْمَرْقُ»: ماء اللحم إذا طبخ، والذي يؤتد به. لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٠ (مرق).

٥. «الْقِصَاعُ»: جمع القصة، و هي الضخمة، أي الظرف الذي يؤكل فيه و يشبع العشرة. و قيل: هي الصخفة، و هي التي تشبع الخمسة. لسان العرب، ج ٨، ص ٢٧٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠٧ (قصع).

٦. في «جن»: «اغرف».

٧. في «جن»: «و اغرف». و في الوافي و الوسائل و الفقيه و المحاسن: «اغرفوا» بدون الواو.

٨. في «جن»: «بتمر و خبز».

٩. «العشاء: الطعام الذي يؤكل عند العشاء، خلاف الغداء. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٧ (عشاء).

١٠. في «ظ»: «و أولاده». و في «بر» و الوافي و الوسائل و الفقيه و المحاسن: «و على آبائه».

١١. المحاسن، ص ٣٩٦، كتاب المأكَل، ح ٧٧، عن محمد بن علي بن أسباط، عن سيابة بن ضريس، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٥، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٤، ح ١٠٧٤٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٠، ح ١٣٠٤٩.

١٢. في «يث»: «و بن صدقة».

١٣. في الوافي: «و عن أبيه».

١٥. في «يح»: «و أندري».

١٦. في «يح، ينخ» و الوسائل و الفقيه و التهذيب و المقنعة: «و رقاب».

إِسْمَاعِيلَ؟ فَقَالَ لَهُ^١ سَدِيدٌ: بِأَبِي أَنْتَ^٢ وَأُمِّي لَا يَبْلُغُ مَالِي ذَاكَ^٣. فَمَا زَالَ يَنْقُصُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ رَقَبَتَهُ وَاحِدَةً، فِي كُلِّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: فَمَا تَقْدِرُ أَنْ تُفْطِرَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ رَجُلًا مُسْلِمًا؟ فَقَالَ لَهُ^٤: بَلَى وَ عَشْرَةٌ، فَقَالَ لَهُ أَبِي ﷺ: فَذَاكَ^٥ الَّذِي أَرَدْتُ يَا سَدِيدُ، إِنَّ إِفْطَارَكَ^٦ أَخَاكَ^٧ الْمُسْلِمَ يَغْدِلُ^٨ رَقَبَتَهُ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ﷺ^٩.

٤- بَابُ فِي^{١٢} النَّهْيِ عَنِ قَوْلِ رَمَضَانَ بِلَا شَهْرٍ^{١٣}

١ / ٦٢٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

يَحْيَى الْخُثَمِيِّ^{١٤}، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

١. في «بك» والمقنعة: - «وله».

٢. في «بر» بف، بك: - «أنت».

٣. في «وي» بر، بف، بك، والتهديب: «ذلك».

٤. في «ينح» بر، بف، بك: «ذاك».

٥. في الوافي: «أفما».

٦. في «بر» بك، والمقنعة: - «وله».

٧. في «بت»: «فذلك».

٨. في «بك»: «إفطار».

٩. في حاشية «وي»: «لأخيك».

١٠. في «بر» بك، والوافي والفقير: + «عق».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٨١، معلقاً عن الكليني، عن علي بن مهزيار، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٣، مرسل؛ المقنعة، ص ٣٤٣، مرسل؛ عن الصادق ﷺ، من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٢، ح ١٠٨٠١: الوسائل، ج ١٠، ص ١٣٩، ح ١٣٠٤٧.

١٢. في «بف»: - «في».

١٣. في «بر» بك: - «في النهي عن قول رمضان بلا شهر».

١٤. روى محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز كتاب غياث بن إبراهيم، كما توسط محمد بن يحيى الخزاز بين محمد بن الحسين وبين غياث بن إبراهيم في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣.

فعلية الظاهر إما زيادة الخثعمي، أو كونه مصحفاً من الخزاز. ويؤيد ذلك أن محمد بن يحيى الخزاز ترجم له

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا تَقُولُوا: «رَمَضَانَ» وَلَكِنْ قُولُوا: «شَهْرُ رَمَضَانَ» فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ^١ مَا رَمَضَانُ^٢».

٢ / ٦٢٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَعْدٍ:

٧٠/٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: كُنَّا عِنْدَهُ ثَمَانِيَةَ رِجَالٍ، فَذَكَرْنَا رَمَضَانَ، فَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: هَذَا رَمَضَانُ^١، وَلَا ذَهَبَ رَمَضَانُ، وَلَا جَاءَ رَمَضَانُ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ

النجاشي و قال: «روى عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولكن في ترجمة محمد بن يحيى الخثعمي، قال: «روى عن أبي عبد الله عليه السلام». راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣-٩٦٤.

١. في «بر، بك»: «ما تدرُونَ».

٢. اختلف في رمضان، فقيل: إنه اسم من أسماء الله تعالى، و على هذا فمعنى شهر رمضان: شهر الله، و قد ورد ذلك في عدة أخبار. و قيل: سُمِّيَ رمضان من الرِّفْض، و هو شدة وقع الشمس على الرمل و غيره؛ لأنَّهُمَ لَمَّا نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ سَمَوْهَا بِالْأَزْمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا، وَفَاقَ هَذَا الشَّهْرَ أَيَّامَ شِدَّةِ الْحَرِّ وَ رَمَضِهِ. و قيل غير ذلك. راجع: مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٥-١٦؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٠٨١؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦٤ (رمض).

٣. معاني الأخبار، ص ٣١٥، ح ٢، بسنده عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٥١، معلقاً عن غياث بن إبراهيم. وفي الجعفریات، ص ٥٩، صدر الحديث؛ و ص ٢٤١، صدر الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٣، ح ٧٣، بسند آخر عن الصادق، عن أبيه، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى علي عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٦، ح ١١٠٥١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣١٩، ح ١٣٥٤.

٤. في «ي، ب، ث، ج، د»: «محمد بن». ٥. في «مأة العقول» ج ١٦، ص ٢١٣: «في بعض النسخ: عن مسعدة، ... و في بعضها: عن سعد؛ يعني ابن طريف». هذا، و الظاهر بملاحظة ورود الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٢٥٠، عن هشام بن سالم، عن سعد الخفاف - وهو عنوان آخر لسعد بن طريف - صحة «سعد» في ما نحن فيه.

٦. قال في «مأة العقول»: «وقوله عليه السلام: لَا تَقُولُوا: هَذَا رَمَضَانَ، لَعَلَّهُ عَلَى الْفَضْلِ وَالْأُولَوِيَّةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقُولُ: رَمَضَانَ، ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَرِيدُ الشَّهْرَ إِنَّمَا يَحْذِفُ الْمَضَافَ، أَوْ بَأَنَّهُ صَارَ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ اسْمًا لِلشَّهْرِ وَ إِن لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ، وَ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ: رَمَضَانَ، بِدُونِ ذِكْرِ الشَّهْرِ، وَ إِن أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْقَاطُ مِنَ الرِّوَاةِ، وَ الْأَحْوَطُ الْعَمَلُ بِهَذَا الْخَبَرِ، ثُمَّ نَقَلَ رِوَايَةَ رِوَاهَا سَيِّدُ بَنِ طَاوُوسٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ: رَمَضَانَ، وَ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ مُتَعَيَّنًا، وَ اللَّهُ يَعْلَمُ».

عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَجِيءُ وَلَا يَذْهَبُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ وَيَذْهَبُ الرَّائِلُ، وَلَكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ الشَّهْرَ مَصَافٌ^٢ إِلَى الْإِسْمِ، وَالْإِسْمُ اسْمُ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَهُوَ الشَّهْرُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، جَعَلَهُ^٣ مَثَلًا وَعِيدًا^٤.

٥- بَابُ مَا يُقَالُ فِي مُسْتَقْبَلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٢٨٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَهَلَ^٦ هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ^٧، اسْتَقْبَلَ

١. في «ي»، بث، بفتح، بس، بفتح، والوافي والوسائل والفتحية: «فالشهر» بدل «فإن الشهر».

٢. في «بر»، بك، ومعاني الأخبار وبصائر الدرجات: «المضاف».

٣. في حاشية «بف»: «جعل».

٤. في «ظ»، بفتح، وحاشية «بج»: «و» وعيداً. وفي امرأة العقول: «قوله ﷺ: جعله مثلاً وعيداً، أي الشهر أو القرآن مثلاً، أي حجة. وعيداً، أي محلٌّ سرور لأولياته، والمثل بالثاني أنسب، كما أنَّ العيد بالأول أنسب. وقال الفيروز آبادي: والعيد بالكسر: ما اعتادك من همٍّ أو مرضٍ أو حزنٍ أو نحوه. انتهى. وعلى الأخير يحتمل كون الواو جزء الكلمة. وراجع أيضاً: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤٠ (عرد).

٥. بصائر الدرجات، ص ٣١١، صدرح ١٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٣١٥، ح ١، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفتحة، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٥٠، معلقاً عن البرنظي، عن هشام بن سالم، عن سعد الخفاف، عن أبي جعفر^٦. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٨، ضمن الحديث الطويل ٨٤، بسند آخر عن الرضا^٧، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٣٧٦، ح ١١٠٥٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣١٩، ح ١٣٥٠.

٦. في التهذيب، ج ٤، ص ١٩٦: «أهل». و«أهل»، على بناء المفعول ورفع «هلال» بالفاعلية، أو على بناء الفاعل بأن يكون الفاعل ضميراً راجعاً إليه ﷺ، والهلال مفعولاً أو منصوباً بنزع الخافض، يقال: أَهَلَ الْهِلَالَ، إِذَا طَلَعَ وَأَهَلَ وَاسْتَهَلَ، إِذَا أَبْصَرَ. وأهَلَّته، إِذَا أَبْصَرْتَهُ. ومنهم من يجيز بناء استهَلَ للفاعل، ومنهم من يمنع بناء أَهَلَ للمفعول، كالجوهرى. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧١؛ المصباح المنير، ص ٦٣٩ (همل). امرأة العقول، ج ١٦، ص ٢١٤.

٧. في امرأة العقول: «قال الشيخ البهائي: وقت الدعاء بامتداد وقت التسمية هلالاً، والأولى عدم تأخير».

٧١/٤ الْقِبْلَةُ وَ رَفَعَ^١ يَدَيْهِ^٢، فَقَالَ^٣: اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ، وَ الْعَافِيَةِ الْمَجْلَلَةِ^٤، وَ الرِّزْقِ الْوَاسِعِ، وَ دَفْعِ الْأَسْقَامِ؛ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا، وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا، وَ سَلِّمْنا فِيهِ^٥.

عن الأول عملاً بالمتيقن عليه لغة وعرفاً، فإن لم يتيسر فعن الثانية لقول أكثر أهل اللغة بالامتداد إليها، فإن فاتت فعن الثالثة لقول كثير منهم بأنها آخر لياليه، وأما ما ذكره صاحب القاموس وشيخنا الشيخ أبو علي عليه السلام من إطلاق الهلال عليه إلى السابعة فهو خلاف المشهور لغة وعرفاً، وكأنه مجاز من قبيل إطلاقه عليه في الليلتين الأخيرتين، انتهى.

١. في «جن»: «رفع».

٢. في «بح»: «يده». وفي «بك»: «يديه». وفي الفقيه، ص ٩٦ والأمالى للصدوق والثواب وفضائل الأشهر الثلاثة: «بوجه» بدل «ورفع يديه». وفي مرآة العقول: «قوله: استقبال القبلة، يدل على استحباب استقبال القبلة للدعاء، وعدم استقبال الهلال، والأولى عدم الإشارة إليه كما ورد في الخبر وسيأتي: لا تشيروا إلى الهلال ولا إلى المطر. وروى سيّد بن طاووس في كتاب الإقبال وغيره عن الصادق عليه السلام أنه قال: إذا رأيت هلال شهر رمضان، فلا تشرب إليه، ولكن استقبل القبلة، وارفع يدك إلى الله عز وجل، وخاطب الهلال وقل: ... ولا ينافي مخاطبة الهلال عدم التوجه إليه؛ فإن المخاطبة لا يستلزم المواجهة، وقد يخاطب الإنسان من وزائه، ويدل أيضاً على استحباب رفع اليدين عند الدعاء للهلال، وإن كان في هذا الخبر مخصوصاً بشهر رمضان، ويدل ظاهراً على عدم الزوال عن موضع الرؤية، كما هو صريح غيره من الأخبار».

٣. في «بث» والفقيه، ص ١٠٠: «وقال».

٤. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أَهْلُهُ، أي أطلعه وأدخله لنا، أو أظهره لنا مقروناً بالأمن ...».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وَ الْعَافِيَةِ الْمَجْلَلَةِ، هي إما بكسر اللام المشددة، أي الشاملة لجميع البدن، يقال: سحاب مجلل، أي يجلل الأرض بالمطر، أي يعم؛ ذكره الجوهري. أو بفتحها، أي العافية التي جللت علينا وجعلت كالجل شاملة لنا، من قولهم: اللَّهُمَّ جَلِّلْهُمْ خِزياً، أي غطهم به، كما يتجلل الرجل بالثوب؛ ذكره الجزري». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٦١؛ النهاية، ج ١، ص ٢٨٩ (جلل).

٦. في «جن»: «و تسلمنا فيه». وفي الفقيه، ص ٩٦ والأمالى للصدوق والثواب وفضائل الأشهر الثلاثة: «- و تسلمنا فيه».

وفي الوافي: «سلمنا لنا، هو أن لا يغم الهلال في أوله أو آخره، فيلتبس علينا الصوم والفطر. و تسلمنا، أي اعصمنا من المعاصي فيه، أو تقبله منا. وفي بعض النسخ: و سلمنا منا، فيعتن المعنى الأول. و سلمنا فيه و سلمنا له؛ يعني ممّا يحول بيننا وبين صومه من مرض وغيره».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٥٦٢، معلقاً عن الكليني. وفي الأمالى للصدوق، ص ٤٧، المجلس ١٢، صدر

٦٢٨٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^١، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ، قَالَ:
 قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَبَّ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ مُنْزِلَ الْقُرْآنِ^٣، هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَأُنْزِلَتْ فِيهِ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا صِيَامَهُ، وَأَعِنَّا عَلَى قِيَامِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا، وَ سَلِّمْهُ فِيهِ^٤، وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا فِي يَسْرِ مِنْكَ وَ مَعَافَاةٍ^٥، وَ اجْعَلْ فِيهَا تَقْضِي وَ تَقْدَرُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَخْتُومِ فِيهَا^٦ يَفْرُقُ^٧ مِنَ الْأَمْرِ الْحَكِيمِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْقَضَاءِ الَّذِي لَا يَزِدُّ وَ لَا يَنْقُصُ أَنْ تَكْتَسِبَنِي مِنْ حُجَّاجِ بَيْتِكَ الْحَرَامِ، الْمَبْرُورِ حُجَّتِهِمْ^٨، الْمَشْكُورِ سَعْيَتِهِمْ، الْمَغْفُورِ ذَنْبُهُمْ^٩، الْمَكْفَرِ عَنْهُمْ^{١٠} سَيِّئَاتِهِمْ، وَ اجْعَلْ فِيهَا تَقْضِي وَ تَقْدَرُ أَنْ

ح ١؛ وثواب الأعمال، ص ٨٨، صدرح ٢؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٠، صدرح ٦٢، بسند آخر عن عمرو بن شمر. الفقيه، ج ٢، ص ٩٦، صدرح ١٨٣٣، معلقاً عن جابر. وفيه، ص ١٠٠، ح ١٨٤٦، مرسلاً عن رسول الله عليه السلام. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٥؛ وعبود الأخبار، ج ٢، ص ٧١، ح ٣٢٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ٤٩٥، المجلس ١٧، ح ٥٣ و ٥٤. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٣، ح ١١٠٧٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢١، ح ١٣٥٠٩.

١. في «جر»: - «بن علي».
٢. هكذا في «ب»، يخ، بر، بف، جر، جن، و الوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لي».
٣. في «بخ، بر، بك»: «منزل» بدون الواو.
٤. في الوافي: «الفرقان».
٥. في «ظ، ي، بح، بس» و الوسائل: - «و سَلِّمْهُ فِيهِ».
٦. في حاشية «ب»: «و عافية».
٧. في «بر، بف، بك» و الوافي: «و فيما».
٨. في «ظ، ي، بر، بخ، بف، بك» و الوافي و الوسائل: «تفرق». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فيما يفرق، إشارة إلى قوله تعالى: «فِيهَا يَفْرُقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» [الدخان (٤٤): ٤]؛ فإنه قد ورد في الأخبار أَنَّ المراد بها أَنَّ في ليلة القدر يقدر كلُّ أمر محكم، أو كلُّ أمر يوافق الحكمة».
٩. في النهاية: «الحجَّ المبرور... هو الذي لا يخالطه شيء من المأثم. وقيل: هو المقبول المقابل بالبر، وهو الثواب». النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر).
١٠. في الوافي: «ذنبهم».
١١. في «بر، بك»: - «عنهم».

تُطِيلُ^١ لِي^٢ فِي^٣ عُمْرِي، وَتُوسِّعَ عَلَيَّ مِنَ الرِّزْقِ الْحَلَالِ^٤.

٧٢/٤

٣ / ٦٢٨٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ^٥، قَالَ: «ادْعُ بِهَذَا الدَّعَاءِ فِي^٦ شَهْرِ رَمَضَانَ مُسْتَقْبِلَ دُخُولِ السَّنَةِ^٧ وَذَكَرْ^٨ أَنَّهُ مِنْ دَعَا بِهِ مُحْتَسِباً^٩ مُخْلِصاً^{١٠}، لَمْ تُصِبْهُ^{١١} فِي تِلْكَ السَّنَةِ فُتْنَةٌ وَلَا آفَةٌ يُضَرُّ بِهَا^{١٢} دِينُهُ وَبَدَنُهُ، وَوَقَاهُ اللَّهُ - عَزَّ ذِكْرُهُ - شَرَّ مَا يَأْتِي بِهِ تِلْكَ السَّنَةُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي دَانَ لَهُ^{١٣} كُلُّ شَيْءٍ، وَبِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَبِعِزَّتِكَ الَّتِي قَهَرَتْ^{١٤} كُلَّ شَيْءٍ»، وَبِعَظَمَتِكَ الَّتِي تَوَاضَعُ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ،

١. في «ظ» و الوسائل: «أَنْ تَطُولَ»، و يحتمل ذلك أيضاً من «ي، بث، بح، بس، جن».

٢. في «بخ، بر، بس، بف، بك» و الوافي: - «لي».

٣. في «بر، بف، بك» و الوافي: - «في».

٤. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب الدعاء في العشر الآخر من شهر رمضان، ح ٦٦٣٣. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٧، ح ١١٠٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٢، ح ١٣٥١١.

٥. في المقنعة: + «أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ».

٦. في مرآة العقول: «قوله^٥: مستقبل دخول السنة، هو إما بكسر الباء حالاً عن فاعل ادع، أو بالفتح صفة أو بدلاً للشهر، و على التقديرين فهو مبني على أَنَّ السنة الشرعية أولها شهر رمضان، و يحتمل أن يكون القيد لبیان ذلك فكان وقته كُلُّ الشهر، و أن يكون لتعيين الوقت، أي أول ليلة، أو يوم منه؛ فَإِنَّهُ استقبل السنة و أولها».

٧. في «جن»: «فذكر».

٨. «محتسباً أي متقرباً و طالباً لوجه الله تعالى و ثوابه. قال ابن الأثير: «فلا احتساب من الحسب، كالاتحاد من العذ، و إنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لِأَنَّ لَهُ حِسْبَتَهُ أَنْ يَعْتَدَّ عَمَلَهُ، فَيُجْعَلَ فِي حَالٍ مَبْشُورَةٍ الْفِعْلُ كَأَنَّهُ مَعْتَدُّ بِهِ». النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

٩. في مرآة العقول: «قوله: مخلصاً، تأكيد له - أي لقوله^٥: محتسباً - أو المراد بالإخلاص ما لا يكون مشوباً بالأغراض الأخروية أيضاً».

١٠. في «بخ، بر، بك»: «لم يصبه».

١١. في «بر، بف، بك» و الوافي: + «في».

١٢. «دان له»، أي ذلَّ له و أطاع و أتبع. النهاية، ج ٢، ص ١٤٩ (دين).

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي. و في حاشية «بث» و المطبوع: + «بها».

١٤. في التهذيب و المقنعة: - «وبعزَّتْك التي قهرت كل شيء».

وَبَقْوَتِكَ الَّتِي خَضَعَ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ^١، وَبَجَبَرَوْتِكَ الَّتِي غَلَبَتْ كُلُّ شَيْءٍ، وَبِعِلْمِكَ الَّذِي أَخَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ، يَا نُورُ يَا قُدُّوسُ، يَا أَوَّلُ^٢ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَا بَاقِي^٣ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ يَا اللَّهُ^٤، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُغَيِّرُ النِّعَمَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَنْزِلُ النِّقَمَ^٥، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَقْطَعُ الرَّجَاءَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُدِيلُ^٦ الْأَغْدَاءَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَرُدُّ الدُّعَاءَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي يُسْتَحَقُّ بِهَا نَزْوُلُ الْبَلَاءِ^٧، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَخْبِسُ غَيْثَ السَّمَاءِ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَكْثِفُ الْغِطَاءَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُعَجِّلُ الْفَنَاءَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُورِثُ النَّدَمَ، وَاغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَهْتِكُ الْعِصَمَ، وَالْأَيْسِنِي دِرْعَكَ الْحَصِينَةَ الَّتِي لَا تَرَامُ^٨، وَعَافِنِي مِنْ شَرِّ مَا^٩ أَخَذَرِ^{١٠} بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي^{١١} مُسْتَقْبَلِ سَنَتِي هَذِهِ.

١. في «بك»: - «و بقوتك التي خضع لها كل شيء».

٢. في الوافي: «يا أولاً». وفي مرآة العقول: «قوله: يا أول، كأن الظاهر: يا أولاً، ويمكن أن يقال: قبل، جملة مستأنفة؛ فإنه لما قال: يا أول فكأنه سئل: كيف أوليته؟ فقال: هو قبل كل شيء، ويمكن أن يكون «قبل» عطف بيان للأول، وكذا الفقرة الثانية».

٣. في «ي»: «يا باقي» بدون الواو. وفي الوافي: «يا باقياً».

٤. في «ظ، ي، بح، بس، جن» والفقيه والتهذيب والمقنعة: - «يا الله».

٥. «النقم»: جمع النقمة بالكسر والفتح وكفرحة، وهي العذاب والعقوبة والمكافأة بها. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٢ (نقم).

٦. في «بر، بك»: «تميل». والإدالة: الغلبة، يقال: اللهم أدلني على فلان وانصري عليه، ويقال أيضاً: أدبل لنا على أعدائنا، أي نصرا علينا عليهم. الصحاح، ج ٤، ص ١٧٠٠؛ النهاية، ج ٢، ص ١٤١ (دول).

٧. في «جن»: + «و اغفر لي الذنوب التي ترد الدعاء».

٨. في مرآة العقول: «قوله: لا ترام، أي لا يقصد الأعداء الظاهرة والباطنة لابسها بالضرر، أو لا تقصد هي بالهتك والرفع، وهي عصمته تعالى وحفظه وعونه».

٩. في الوافي: + «وأخاف و».

١٠. في حاشية: «ي»: «وأخاف».

١١. في «بخ»: «و في».

اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَالْأَرْضِينَ^١ السَّبْعِ، وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ، وَ رَبَّ
 الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَ رَبَّ السَّبْعِ الْمَثَانِي^٢ وَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَ رَبَّ إِسْرَافِيلَ وَ مِيكَائِيلَ
 وَ جَبْرَائِيلَ، وَ رَبَّ مُحَمَّدٍ ﷺ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ^٣ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، أَسْأَلُكَ بِكَ
 وَ بِمَا سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ^٤ يَا عَظِيمُ، أَنْتَ الَّذِي تَمُنُّ بِالْعَظِيمِ^٥، وَ تَذْفَعُ كُلَّ مَخْذُورٍ،
 وَ تُعْطِي كُلَّ جَزِيلٍ، وَ تَضَاعِفُ مِنَ الْحَسَنَاتِ بِالْقَلِيلِ وَ الْكَثِيرِ^٦، وَ تَفْعَلُ مَا تَشَاءُ يَا
 قَدِيرُ، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ يَا رَحِيمُ^٧، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ^٨، وَ أَلْبِسْنِي فِي
 مُسْتَقْبَلِ هَذِهِ السَّنَةِ^٩ سِتْرَكَ، وَ نَضْرُ^{١٠} وَجْهِي بِنُورِكَ، وَ أَحْبِبْنِي^{١١} بِمَحَبَّتِكَ، وَ بَلِّغْنِي^{١٢}
 رِضْوَانَكَ وَ شَرِيفَ^{١٣} كَرَامَتِكَ وَ جَزِيلَ^{١٤} عَطَايِكَ^{١٥} مِنْ خَيْرِ مَا عِنْدَكَ، وَ مِنْ خَيْرِ

١. في «بر، بف، بك، جن» و الفقيه و التهذيب و المقنعة: «و رب الأرضين».

٢. في «مرآة العقول»: قوله ﷺ: «و رب السبع المثاني»، إشارة إلى قوله تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ» [الحجر (١٥): ٨٧] وَ فسر بسورة الحمد؛ فإنه سبع آيات، و يكرر في الصلاة، أو كثر فيها آيات الوعد و الوعيد، و بالسبع الطوال و بأسباع القرآن، و قد مر في كتاب الحجة تأويلها بالأئمة ﷺ. هذا و المثاني: جمع مثنى أو مثناة، من الثنية بمعنى التكرار، أو جمع من مثنى من الشاء. راجع: المغرب، ص ٧٠ (ثنى).

٣. في الفقيه و المقنعة: «و أهل بيته».

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بر، بس، بك، جن» و الوافي و التهذيب. و في سائر النسخ و المطبوع: «به نفسك».

٥. في «بر، بك»: «بالعظيم».

٦. في التهذيب و المقنعة: «و بالكثير».

٧. في «ظ، بح، بس» و التهذيب و المقنعة: «و يا رحيم».

٨. في «بح»: «و على أهل».

٩. في «بخ، بر، بف، بك» و حاشية «بث» و الوافي و الفقيه و المقنعة: «و آل محمد» بدل «و أهل بيته».

١٠. في الفقيه و التهذيب و المقنعة: «ستني هذه» بدل «هذه السنة».

١١. في «جن»: «نور». و قوله: «نَضْرُ وَجْهِي»، أي حسنه؛ من النضرة بمعنى الحسن و الرونق. «الصالح، ج ٢، ص ٨٣٠ (نضر)».

١٢. في الوافي و «مرآة العقول» كليهما عن بعض النسخ و الفقيه و التهذيب: «و أحيني».

١٣. في «ظ، بث، بخ» و حاشية «بح»: «و بلغ بي».

١٤. في «بر، بك»: «و تشریف».

١٥. في التهذيب و المقنعة: «عطيتك».

مَا أَنْتَ^١ مُعْطٍ^٢ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، وَ أَلْبَسْنِي مَعَ ذَلِكَ عَافِيَتَكَ يَا مَوْضِعَ كُلِّ شَكْوَى، وَ يَا ٧٣/٤
 شَاهِدَ كُلِّ نَجْوَى، وَ يَا^٣ عَالِمَ كُلِّ خَفِيَّةٍ، وَ يَا دَافِعَ^٤ مَا تَشَاءُ^٥ مِنْ بَلِيَّةٍ، يَا كَرِيمَ الْعَفْوِ، يَا
 حَسَنَ التَّجَاوُزِ، تَوَفَّقْنِي عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَ فِطْرَتِهِ، وَ عَلَى دِينِ مُحَمَّدٍ وَ سُنَّتِهِ، وَ عَلَى
 خَيْرِ وِفَاةٍ^٦، فَتَوَفَّقْنِي مَوْلِيَا^٧ لِأَوْلِيَائِكَ، مُعَادِيَا^٨ لِأَعْدَائِكَ.

اللَّهُمَّ وَ خَبِّبْنِي فِي هَذِهِ السَّنَةِ كُلِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يُبَاعِدُنِي^٩ مِنْكَ، وَ اجْلِبْنِي
 إِلَى كُلِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَقْرُبُنِي مِنْكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَ امْنَعْنِي
 مِنْ كُلِّ عَمَلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ^{١٠} يَكُونُ مِنِّي أَخَافُ ضَرَرَ عَافِيَتِهِ، وَ أَخَافُ مَقْتِكَ^{١١} إِيَّايَ
 عَلَيْهِ حَذَرًا^{١٢} أَنْ تَصْرِفَ^{١٣} وَجْهَكَ الْكَرِيمَ عَنِّي، فَاسْتَوْجِبْ بِهِ نَقْصًا مِنْ حَظِّ لِي عِنْدَكَ،
 يَا زَوَّوْفَ يَا رَحِيمَ.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي فِي مُسْتَقْبَلِ هَذِهِ السَّنَةِ^{١٤} فِي حِفْظِكَ وَ^{١٥} جِوَارِكَ وَ كَنْفِكَ^{١٦}،

١. في «بر، بف، بك»:- «عندك و من خير ما أنت». وفي «بث، بخ» و الوافي:- «أنت».

٢. في «بث، بخ، بر، بك» و الوافي: «تعطي». وفي الفقيه و التهذيب و المقنعة: «معطيه».

٣. في الفقيه و التهذيب: «يا» بدون الواو.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت و الوافي. وفي «بف» و المطبوع: «+ كل».

٥. في «ظ، ي، بث، بح، بس» و التهذيب و المقنعة: «يشاء».

٦. في الفقيه و التهذيب و المقنعة: «الوفاة». ٧. في أكثر النسخ: «موال»، وهو خلاف القواعد.

٨. في أكثر النسخ: «معاده»، وهو خلاف القواعد. ٩. في «بخ» و حاشية «بث»: «يبعدني».

١٠. في التهذيب: «أو قول أو فعل».

١١. المَعْتُ: أَشَدُّ الْبَغْضِ؛ يُقَالُ: مَقْتُهُ مَقْتًا، مِنْ بَابِ قَتَلَ: أَبْغَضَهُ أَشَدَّ الْبَغْضِ عَنْ أَمْرٍ قَبِيحٍ. النهاية، ج ٤، ص ٣٤٦ (مقت).

١٢. في الوافي: «حذاراً». وفيه عن بعض النسخ و التهذيب: «حذار».

١٣. في «ي»:- «+ عَنِّي».

١٤. في الفقيه و التهذيب: «سنتي هذه بدل هذه السنة».

١٥. في التهذيب: «+ كَلَاءَتِكَ و في».

١٦. في التهذيب: «و في كنفك». وَ كَنَفَ اللهُ تَعَالَى: سَتَرَهُ وَ حَفَظَهُ وَ رَحِمْتَهُ وَ جِزَّاهُ؛ يُقَالُ: أَنْتَ فِي كَنَفِ اللهِ، أَيِ فِي سِتْرِهِ وَ حَفَظِهِ. وَ كَنَفَهُ اللهُ، أَيِ رَعَاهُ وَ حَفَظَهُ. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٠٠؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٨ (كنف).

وَجَلَّلْنِي^١ سِتْرًا^٢ عَافِيَتِكَ، وَهَبْ لِي كَرَامَتَكَ، عَزَّ جَارَكَ، وَجَلَّ ثَنَاءَ وَجْهِكَ^٣، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي تَابِعًا لِصَالِحٍ مَن مَضَى مِنْ أَوْلِيَاكَ، وَالْحَقْنِي بِهِمْ، وَاجْعَلْنِي مُسْلِمًا لِمَنْ قَالَ بِالصِّدْقِ عَلَيْكَ مِنْهُمْ، وَأَعُوذُ بِكَ إِلَهِي، أَنْ تُحِيطَ بِي خَطِيئَتِي وَظُلْمِي وَإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي وَاتِّبَاعِي لِهَوَايَ وَاشْتِغَالِي بِشَهَوَاتِي، فَيَحُولَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَحْمَتِكَ وَرِضْوَانِكَ، فَأَكُونَ مَنْسِيًّا^٤ عِنْدَكَ، مُتَعَرِّضًا لِسَخَطِكَ وَنَقِمَتِكَ.

اللَّهُمَّ وَفَّقْنِي لِكُلِّ عَمَلٍ صَالِحٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي، وَقَرَّبْنِي بِهِ^٥ إِلَيْكَ زُلْفَى^٦.
اللَّهُمَّ كَمَا^٧ كَفَيْتَ نَبِيَّكَ مُحَمَّدًا ﷺ هَؤُلَاءِ عُدُوَّهُ، وَفَرَّجْتَ هَمَّهُ، وَكَشَفْتَ غَمَّهُ، وَصَدَقْتَهُ وَغَدَكَ، وَانْجَزْتَ^٨ لَهُ مَوْعِدَكَ^٩ بِعَهْدِكَ^{١٠}، اللَّهُمَّ بِذَلِكَ^{١١} فَكُفِّنِي هَؤُلَاءِ هَذِهِ السَّنَةَ وَأَفَاتِهَا وَأَسْقَامَهَا^{١٢} وَفِتْنَتَهَا^{١٣} وَشُرُورَهَا وَأَحْزَانَهَا وَصِيقَ الْمَعَاشِ فِيهَا،

١. «جللني»، أي غطّني وألبسني. النهاية، ج ١، ص ٢٨٩ (جلل).

٢. في «بف»: «بستر».

٣. في الفقيه والتهذيب والمقنعة: «ثناؤك» بدل «ثناء وجهك».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «[يا] إلهي». وفي التهذيب: «اللهم وأعوذ بك» بدل «وأعوذ بك إلهي».

٥. هكذا في معظم النسخ والوافي والفقيه والتهذيب والمقنعة. وفي «بخ» والمطبوع: «به».

٦. في المقنعة: «مسيئاً». ٧. في «بر»، بك، والفقيه والتهذيب والمقنعة: «به».

٨. الزُّلْفَى: القرية والمنزلة، فهي اسم المصدر، كأنه قال: قرَّبني به إليك ازدلالاً، فهو مفعول مطلق لـ «قرَّبني» من غير لفظه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨٩ (زلف)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٢٣.

٩. في «بس»: «وكما».

١٠. إنجاز الوعد: قضاؤه، والوفاء به، والتعجيل فيه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٤ (نجز).

١١. في «بخ» والوافي والفقيه والتهذيب والمقنعة: «موعدك».

١٢. في «بر»، بك، «جهدك» بدل «موعدك بعهدك». وفي الوافي والفقيه والتهذيب والمقنعة: «عهدهك».

١٣. في «بث»، بخ، بر، بف، بك، والوافي والفقيه والتهذيب والمقنعة: «فبذلك». وفي مرآة العقول: «وقوله ﷺ: بذلك، أي بمثل ذلك الحفظ والكفاية أو بحقه».

١٤. في «بخ»، بس، والوافي والفقيه: «ووفئتها».

١٥. في «بف»: «وافتقارها».

وَبَلَّغْنِي بِرَحْمَتِكَ كَمَالَ الْعَافِيَةِ بِتَمَامِ دَوَامِ النُّعْمَةِ عِنْدِي إِلَى مُنْتَهَى أَجَلِي، أَسْأَلُكَ سُؤَالَ مَنْ أَسَاءَ وَظَلَمَ^٢ وَاعْتَرَفَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي مَا مَضَى مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي حَصَرْتُهَا^٣ حَفَظْتُكَ، وَأُخْصَتُهَا كِرَامَ مَلَائِكَتِكَ عَلَيَّ، وَأَنْ تَعَصِمَنِي إِلَهِي مِنَ الذُّنُوبِ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمْرِي إِلَى مُنْتَهَى أَجَلِي، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ^٤، وَاتَّبِعِي كُلَّ مَا سَأَلْتُكَ وَزَعَيْتُكَ إِلَيْكَ فِيهِ؛ فَإِنَّكَ أَمَرْتَنِي بِالْدُّعَاءِ، وَتَكَلَّمْتَ^٦ بِالْإِجَابَةِ^٧.

٤ / ٦٢٨٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعْبَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - إِذَا أَهَلَ^{١٠} ٧٤ / ٤ هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَقْبَلَ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ،

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «والعافية و».

٢. في الوافي: «واستكان».

٣. في «بس» والفقهاء: «حضرتها».

٤. في «ظ» ي، بث، بح، جن، والوافي والفقهاء والتهذيب: «وعلى».

٥. في «بس»: «وآل محمد» بدل «وعلى أهل بيت محمد».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقهاء والتهذيب والمقنعة. في المطبوع: «إلى».

٧. في الفقهاء والتهذيب: «ويا أرحم الراحمين».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٠٦، ح ٢٦٦، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٣٢٠، مرسلأ عن الحسن بن محبوب. الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٢، ح ١٨٤٨، مرسلأ عن العبد الصالح موسى بن جعفر ﷺ. راجع: الكافي، كتاب الدعاء، باب دعوات موجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة، ح ٣٤٦٦. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٨، ح ١١٠٨٥.

٩. هكذا في «جر» والتهذيب. وفي «ظ» ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جن، والمطبوع والوسائل: «الحسين». وما أئنتناه هو الصواب، والمراد من علي بن الحسن، هو علي بن الحسن بن فضال؛ فقد توسط علي بن الحسن [بن فضال] بين علي بن أسباط وبين أحمد بن محمد شيخ المصنّف الملقّب بالعاصمي أو الكوفي في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٤٨، ص ٥٦٢ - ٥٦٣ و ص ٥٧٠. ١٠. في التهذيب: «هَلْ».

وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْعَافِيَةِ الْمَجْلَلَةِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا صِيَامَهُ وَقِيَامَهُ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا، وَتَسَلِّمْهُ مِنَّا، وَسَلِّمْنا^١ فِيهِ»^٢.

٦٢٨٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهَلَ^٣ هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ عَلَيْنَا بِالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالتَّقِيَةِ وَالْإِيمَانِ، وَالْبِرِّ وَالتَّوْفِيقِ لِمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى»^٤.

٦٢٨٧ / ٦. يُونُسُ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَضَرَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَقُلِ: اللَّهُمَّ قَدْ خَضَرَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَقَدْ افْتَرَضْتَ عَلَيْنَا صِيَامَهُ، وَأَنْزَلْتَ فِيهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ؛ اللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى صِيَامِهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ مِنَّا، وَسَلِّمْنا فِيهِ، وَتَسَلِّمْهُ مِنَّا فِي يَسْرِ مِنْكَ وَعَافِيَةٍ؛ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ»^٦.

٦٢٨٨ / ٧. عَلِيُّ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «جن»: «وَسَلِّمْنا».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٦٣، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ٣٩٤، ح ١١٠٧٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٢، ح ١٣٥١٢.

٣. في «ي»: «بَخْ»: «هَلْ».

٤. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٤، ح ١١٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٣، ح ١٣٥١٣.

٥. السند معلقاً على سابقه. و يروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مزار.

٦. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٠، ح ١٨٣، عن عبدوس العطار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. المقنعة، ص ٣١٥، مرسلاً عن الصادقين عليهم السلام. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٧، ح ١١٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٥، ح ١٣٥١٨.

٧. في «بخ، بخر، بر، بف، جر»: «+» بن إبراهيم.

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ،

قَالَ :

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي بِكَ^٢ وَمِنْكَ أَطْلُبُ خَاجَتِي، وَمَنْ^٣ طَلَبَ حَاجَةً إِلَى^٤ النَّاسِ^٥، فَإِنِّي لَا أَطْلُبُ خَاجَتِي إِلَّا مِنْكَ وَخَدَكَ لَا^٦ شَرِيكَ لَكَ، وَ أَسْأَلُكَ بِفَضْلِكَ وَرِضْوَانِكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى^٧ أَهْلِ بَيْتِهِ^٨، وَأَنْ تُجْعَلَ لِي فِي^٩ عَامِي هَذَا إِلَى بَيْتِكَ الْحَرَامِ سَبِيلًا، حَجَّةً^{١٠} مَبْرُورَةً، مُتَقَبَّلَةً زَاكِيَةً، خَالِصَةً لَكَ، تَقَرُّ^{١١} بِهَا عَيْنِي، وَ تَرْفَعَ بِهَا دَرَجَتِي، وَ تَرْزُقَنِي أَنْ أُغْضَ بِصَرِي، وَأَنْ أُخْفَظَ فَرْجِي، وَأَنْ أَكْفَ بِهَا عَنْ جَمِيعِ مَخَارِمِكَ، حَتَّى لَا يَكُونَ شَيْءٌ أَثَرُ^{١٢} عِنْدِي مِنْ طَاعَتِكَ وَخَشْيَتِكَ، وَالْعَمَلِ بِمَا^{١٣} أَحْبَبْتَ^{١٤}، وَ التَّزَكُّ لِمَا كَرِهْتَ وَ نَهَيْتَ عَنْهُ،

١. في السند تحويل بعطف «الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان، عن أبي بصير» على «علي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن إبراهيم، عن محمد بن مسلم».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ [أَتَوَسَّلُ]».

٣. هكذا في «ى، بح، بس، بف، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من» بدون الواو.

٤. في «ظ، بر، بف، بك» والوافي والوسائل والمقنعة: «حاجته».

٥. في «بس»: «من».

٦. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إِلَى النَّاسِ، لَعَلَّهُ ضَمَّنَ الطَّلِبَ بِمَعْنَى التَّوَجُّهِ فَعَدَّى بِإِلَى».

٧. في «بك»: «ولا». ٨. في «ظ، ى، بث، بح، بر، بك» والوسائل: «- على».

٩. في «بس» وحاشية «بح» والمقنعة: «وَأَلَّ مُحَمَّدٌ» بدل «وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ».

١٠. في «ى، بخ، بر، بك، جن» وحاشية «بح»: «من».

١١. في «بر، بك»: «وَحَجَّةً». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: حَجَّةً، لَعَلَّهُ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أَيْ لِحُجَّةٍ، أَوْ بِكَوْنِهِ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: سَبِيلًا».

١٢. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: تَقَرُّ، يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى بِنَاءِ الْإِفْعَالِ وَالْمَجْزُوءِ».

١٣. «أَثَرُ» أَي أَدْقَمُ وَأَفْضَلُ وَأَكْرَمُ، مِنْ الْأَثَرِ بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ وَالتَّفْضِيلِ وَالْإِكْرَامِ وَالِاخْتِيَارِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٧؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أثر).

١٤. في «بر، بف، بك» والوافي: «ولما».

١٥. في «بخ، بر، بف، بك» وحاشية «بث» والوافي: «وتحب».

وَأَجْعَلْ ذَلِكَ فِي يُسْرِ وَيَسَارٍ^١ وَعَافِيَةٍ^٢ وَأُوزْغِي^٣ شُكْرَ^٤ مَا أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيَّ،
 ٧٥/٤ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ وَقَاتِي قِتْلًا فِي سَبِيلِكَ، تَحْتَ رَايَةٍ نَبِيِّكَ^٥ مَعَ أَوْلِيَائِكَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ
 تَقْتُلَ بِي أَغْدَاءَكَ وَأَغْدَاءَ رَسُولِكَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تُكْرِمَنِي^٦ بِهَوَانٍ مَنْ شِئْتَ مِنْ خَلْقِكَ،
 وَلَا تُهَيِّئَ^٧ بِكَرَامَةٍ أَحَدٍ مِنْ^٨ أَوْلِيَائِكَ^٩، اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا^{١٠}، حَسْبِيَ
 اللَّهُ، مَا^{١١} شَاءَ اللَّهُ^{١٢}.

١. في الوافي: «+ منك». وفي مرآة العقول: «قوله: ويسار، تأكيد لليسر، أو هو ضد الإعسار والفقير».
٢. «أوزغني» أي ألهمني وأولعني وفقني. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨١؛ المصباح المعين، ص ٦٥٧ (وزع).
٣. في معظم النسخ والوسائل والمقنعة: - «أوزغني شكر». وفي «بط»: «وَأَعْنِي شكر». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوافي و«بت، بث، بذ» وحاشية «جت، بي».
٤. في حاشية «جن»: «+ محمّد».
٥. في الوافي: «أُرِيدَ بَرَايَةَ النَّبِيِّ رَايَتَهُ الَّتِي عِنْدَ الْقَائِمِ ﷺ، أَوْ عَبَّرَ عَنْ رَايَةِ الْقَائِمِ بِرَايَةِ النَّبِيِّ؛ لِاتِّحَادِهِمَا فِي الْمَعْنَى وَاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا رَايَةَ الْحَقِّ». وفي مرآة العقول: «قوله: قتلاً في سبيلك، فإن قلت: مع علمه ﷺ بعدم وقوع ذلك كيف يطلبه؟ قلت: لا ينافي العلم بالوقوع واللاوقوع الدعاء؛ فإنها عبادة أمروا به، ولو كانوا مأمورين بالعمل بمقتضى هذا العلم، لزم أن يسقط عنهم أكثر التكاليف الشرعية، كالتقية والاحتباس من الأعداء وغير ذلك، مع أنه على القول بالبداء كان ذلك محتملاً».
٦. في الوافي: «ولعل المراد بقوله: تكرمني ولا تهينني، أن يجعله محسوداً ولا يجعله حاسداً». وفي مرآة العقول: «قوله: أن تكرمني، الإكرام والإهانة إما في الدنيا أو في الآخرة، والأعمّ منهما أظهر، أي تجعلني ضدّاً لأعدائك، وتكرمني في الدنيا والآخرة بإهانتهم، ولا تجعلني ضدّاً لأوليائك فيكون كرامتهم سبباً لإهانتني».
٧. في الوافي: «ولا تهينني».
٨. في «بس»: «+ خلقتك و».
٩. في حاشية «بج»: «خلقتك».
١٠. في مرآة العقول: «إشارة إلى قوله تعالى «وَيَوْمَ يَعْصِي الْأَطْلَامُ عَنِّي يَذَوِّبُهُ يَقُولُ يَسْأَلُنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا» [الفرقان (٢٥): ٢٧] أي طريقاً إلى الهداية والحياة الأبدية، أو طريقاً واحداً وهو الطريق الحق. كذا ذكره المفسرون، ولا يبعد أن يكون بمعنى «عند» كما صرحوا بمجيبه بهذا المعنى، فيكون المعنى: سبيلاً إلى الرسول وطاعته، والله يعلم».
١١. في «بر، بف، بك» والوافي: «و ما».
١٢. المقنعة، ص ٣١٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٤٠١، ح ١١٠٨٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٥، ح ١٣٥١٩.

٦٢٨٩ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ^٣:

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ^٤، وَهَذَا شَهْرُ الصَّيَامِ^٥، وَهَذَا شَهْرُ الْإِتَابَةِ^٦، وَهَذَا شَهْرُ التَّوْبَةِ، وَهَذَا شَهْرُ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ^٧، وَهَذَا شَهْرُ الْعِتْقِ مِنَ النَّارِ وَالْفَوْزِ بِالْجَنَّةِ؛ اللَّهُمَّ فَسَلِّمْهُ لِي، وَتَسَلِّمْهُ مِنِّي، وَأَعِنِّي عَلَيْهِ بِأَفْضَلِ عَوْنِكَ، وَوَفِّقْنِي فِيهِ لِمَطَاعَتِكَ، وَفَرِّغْنِي فِيهِ لِعِبَادَتِكَ وَدُعَائِكَ وَتِلَاوَةِ كِتَابِكَ، وَأَعْظِمْ لِي فِيهِ الْبِرَّكَهَ، وَأُخْسِنْ لِي فِيهِ الْعَاقِبَةَ^٨، وَأَصِحِّ^٩ لِي فِيهِ بَدَنِي، وَأَوْسِعْ^{١٠} فِيهِ رِزْقِي، وَاكْفِنِي فِيهِ مَا أَهْمَنِي، وَاسْتَجِبْ لِي^{١١} فِيهِ دُعَائِي، وَبَلِّغْنِي فِيهِ رَجَائِي.

اللَّهُمَّ^{١٢} أَذْهِبْ عَنِّي فِيهِ^{١٣} الثُّعَاسَ وَالْكَسَلَ وَالسَّامَةَ^{١٤} وَالْفِتْرَةَ وَالْقَسْوَةَ وَالْغَفْلَةَ

١. هكذا في «جر». وفي «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن» و«المطبوع» و«الوسائل»: «الحسين».

و«علي بن الحسن» هو ابن فضال، كما تقدّم في ذيل ح ٤ من الباب.

٢. في «بر»: «جعفر بن محمود». وفي «بف»، «جر» و«حاشية «ث»»، «بف»: «جعفر بن أبي محمود».

٣. في «الوافي»: «أصحابه».

٤. في «بر»، «بك»: «- كان».

٥. في «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «بك»: «- في كل يوم من شهر رمضان».

٦. في «الوفى» و«التهذيب»: «والذي أنزلت فيه القرآن، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان».

٧. في «حاشية «ث»»: «القيام». وفي «التهذيب»: «وهذا شهر القيام».

٨. في «ي»: «- والرحمة».

٩. في «ث»، «بر»، «بس»، «بك» و«الوافي» و«التهذيب»: «العافية».

١٠. في «جن» و«حاشية «ث»»: «وَأَصْلَحْ». ١١. في «ظ» و«التهذيب»: «ولي».

١٢. في «بر»، «بف»، «بك» و«الوافي» و«الوفى» و«التهذيب»: «- ولي».

١٣. في «التهذيب»: «وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَ».

١٤. في «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»: «فِيهِ عَنِّي».

١٥. «السامة»: الملل والضجر. النهاية، ج ٢، ص ٣٢٩ (سأ).

وَالزَّيْرَةُ^١، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي^٢ فِيهِ^٣ اللَّيْلَ وَالْأَسْقَامَ^٤، وَالْهَمُومَ^٥ وَالْأَخْزَانَ، وَالْأَغْرَاضَ^٦
وَالْأُمْرَاضَ^٧، وَالْخَطَايَا وَالذُّنُوبَ، وَاصْرِفْ عَنِّي فِيهِ السُّوءَ وَالْفَقْشَاءَ، وَالْجَهْدَ^٨
وَالْبَلَاءَ، وَالتَّعَبَ وَالْعَنَاءَ^٩، إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ.
اللَّهُمَّ^{١٠} أَعِزَّنِي فِيهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَهَمَزِهِ^{١١} وَلَمَزِهِ^{١٢}، وَنَفْيِهِ^{١٣} وَنَفْيِهِ^{١٤}،
وَسَوَاسِهِ^{١٥} وَكَيْدِهِ، وَمَكْرِهِ وَحِيلِهِ^{١٦}، وَأَمَانِيهِ^{١٧} وَخُدْعِهِ، وَغُرُورِهِ^{١٨} وَفِتْنَتِهِ،
٧٦/٤

١. «الزَّيْرَةُ»: الغفلة. وقال العلامة المجلسي: «أو الاغترار بالعمل، أو بالدنيا، أو الانخداع من الشيطان». النهاية، ج ٣، ص ٣٥٥ (غرر)؛ امرأة المعول، ج ١٦، ص ٢٢٦.

٢. في التهذيب: «وَجَنِّبْنِي» بدل «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي».

٣. في «ي» - «فيه».

٤. في «ظ، ي» و حاشية «ب»: «وَالْأَشْغَالَ».

٥. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «وَالْإِشْغَالَ وَالْغُومَ».

٦. في «يخ، بس»: «وَالْأَغْرَاضَ».

٨. «الجهد» بالضم: الوسع وإطاقة. وبالفتح: المشقة. وقيل: المبالغة والغاية. وقيل: هما لغتان في الوسع وإطاقة، فأما في المشقة والغاية فالفتح لا غير. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٠ (جهد).

٩. «العناء»: التعب والمشقة. وقيل: العناء: الحبس في شدة وذل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٣ (عنا).

١١. الهمز: التَّخَسُّسُ والغمز، وكلُّ شيء دفعته فقد همزته. والهمز أيضاً: الغيبة والوقيعة في الناس وذكر عيوبهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٧٣؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٦ (همز).

١٢. في «بك»: «وَلَمَزَهُ». وَلَمَزَ: العيب والوقوع في الناس. وقيل: هو العيب في الوجه. والهمز: العيب في الغيب. وأصله الإشارة بالعين ونحوها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٦٩ (لمز).

١٣. النُفْث: هو شبيه بالنفخ، وهو أَقْلٌ من الثقل؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّيقِ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٩٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

١٤. في «ي، ب»: «وَنَفَحَهُ».

١٥. في حاشية «ب»: «وَوَسَوَسَتْهُ». وفي التهذيب: «وَوَسَوَسَتْهُ وَتَثِيْبَتْهُ» بدل «وَوَسَوَسَتْهُ».

١٦. في «يخ، بف»: «وَوَحَلَهُ». وفي التهذيب وهامش المطبوع عن بعض النسخ: «في هامش المطبوع - و وحالته».

١٧. الْأَمَانِي: الأكاذيب، ويقال للأحاديث التي تُتَمَنَّى، أي تختلق ولا أصل لها. واحدها: أَمِيَّةٌ، وهي من التَّمَنَّى بمعنى الاختلاق والكذب. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٧؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٩٥ (منا).

١٨. في «بر، بف، بك»: «وَوَسْوَرَهُ».

وَرَجُلِهِ^١ وَشَرَكِيهِ^٢، وَأَغْوَانِيهِ وَأَتْبَاعِيهِ، وَأَخْدَانِيهِ^٣ وَأُشْيَاعِيهِ، وَأُولِيَّائِيهِ وَشُرَكَائِيهِ، وَجَمِيعَ كَيْدِيهِمْ.

اللَّهُمَّ^٤ ارْزُقْنِي فِيهِ تَمَامَ صِيَامِيهِ، وَبُلُوغَ الْأَمَلِ^٥ فِي^٦ قِيَامِيهِ، وَاسْتِكْمَالَ مَا يُزِيكُ^٧ فِيهِ صَبْرًا وَإِيمَانًا وَبَقِيْنًا وَاحْتِسَابًا^٨، ثُمَّ تَقَبَّلْ ذَلِكَ مِنَّا بِالْأَضْعَافِ الْكَثِيرَةِ وَالْأَجْرِ الْعَظِيمِ.

اللَّهُمَّ^{١٠} ارْزُقْنِي^{١١} فِيهِ الْجِدَّ^{١٢} وَالْإِجْتِهَادَ، وَالْقُوَّةَ وَالنَّشَاطَ، وَالْإِنَابَةَ وَالتَّوْبَةَ^{١٣}، وَالرَّغْبَةَ وَالرَّهْبَةَ^{١٤}، وَالْجَزَعَ^{١٥} وَالرَّقَّةَ^{١٦}، وَصِدْقَ اللِّسَانِ، وَالْوَجَلَ مِنْكَ، وَالرَّجَاءَ

١. الرُّجُلُ: جمع الرجل، وهو خلاف الفارس. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧٠٥ (رجل).

٢. الشُّرْكُ: حباله الصائد، وكذلك ما ينصب للطير. واحداثها: شُرْكَة، وجمعها: شُرُك. وهي قليلة نادرة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٥ (شرك).

٣. في «بث، يخ»؛ «و أحداه». وفي حاشية «ظ» والوسائل: «و إخوانه». وفي حاشية «بث»: «و أحزابه». و الأخدان: جمع الخدن، وهو الصديق. وقيل: هو الصديق في السر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٧؛ المصباح المنير، ص ١٦٥ (خدن).

٤. في التهذيب: «+ صُلِّ على محمد و آل محمد و».

٥. في «بس» و حاشية «بث»: «الأجل». ٦. في «بث»: «فيه و» بدل «في».

٧. في «بخ» و حاشية «ظ» و التهذيب: «+ عني».

٨. في «بر، بك»؛ «و إحساناً». و قوله: «احتساباً»، أي طلباً لوجه الله و ثوابه، من الحساب، كالاعتداد من العَدِّ، و يقال لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنَّ له حيثنَّ أن يعتدَّ عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتدُّ به. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢؛ المصباح المنير، ص ١٣٥ (حسب).

٩. في «بث، يخ، بس» و التهذيب: «مَنِي». ١٠. في التهذيب: «+ صُلِّ على محمد و آل محمد و».

١١. في «ظ، ي»؛ «ارزقنا». ١٢. في التهذيب: «الحجَّ و العمرة» بدل «فيه الجدَّ و».

١٣. في التهذيب: «+ و القرية و الخير المقبول». ١٤. في «جن»: «- و الرهبة».

١٥. في الوافي: «+ و الخشوع». و فيه: «الجزع إلى الله محمود كالطعم و الرغبة و الرهبة و الخشوع، و الكلُّ إلى غيره مذموم».

١٦. في التهذيب: «و التضرعُ و الخشوع و الرقة و البتة الصادقة» بدل «و الجزع و الرقة». و في مرآة العقول: «قوله: ﴿و ما يزيك﴾، إلى قوله: و الرقة، ليس في بعض النسخ، بل فيه هكذا: و مرفوع السعي و مقبول العمل، إلى آخره».

لَكَ، وَ التَّوَكَّلْ عَلَيْكَ، وَ الثَّغَّةَ بِكَ، وَ الْوَنَعَ عَنْ مَحَارِمِكَ بِصَالِحِ الْقَوْلِ^١، وَ مَقْبُولِ السَّغِيِّ، وَ مَرْفُوعِ الْعَمَلِ^٢، وَ مُسْتَجَابِ الدُّعَاءِ^٣، وَ لَا تَحُلْ بَيْنِي وَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِعَرَضٍ وَ لَا مَرَضٍ، وَ لَا هَمٍّ^٤ وَ لَا غَمٍّ^٥، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ^٦.

٩ / ٦٢٩٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِثْرَاهِيمَ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَلَا تَبْرَحْ^٨، وَ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ وَ فَتْحَهُ^٩ وَ نُورَهُ وَ نَضْرَهُ وَ بَرَكَتَهُ وَ طَهْوَرَهُ^{١٠} وَ رِزْقَهُ^{١١}»

١. في «بخ، بر، بك» والفقيه و التهذيب: «مع صالح القول». و في الوافي: «بصالح القول، أي مع صالح القول، كما يأتي في الدعاء الكبير و كما يوجد في نسخ الفقيه هنا». و في مرآة العقول: «بصالح القول، أي مع صالح القول، كما في التهذيب».

٢. في «بف» والفقيه: «+ و ما يرضيك فيه، و أعطني صبراً و احتساباً و إيماناً و يقيناً، ثُمَّ تَقْبَلُ ذَلِكَ مِنِّي بِالْأَضْعَافِ الْكَثِيرَةِ وَ الْأَجْرَ الْعَظِيمَ. اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي فِيهِ الْجَدَّ وَ الاجْتِهَادَ وَ الْقُوَّةَ وَ النِّشَاطَ وَ الْإِنَابَةَ وَ التَّوْبَةَ وَ الرِّغْبَةَ وَ الرِّهْبَةَ وَ الْخُشُوعَ وَ الرِّقَّةَ وَ مَرْفُوعَ الْعَمَلِ».

٣. في «بخ، بر» و حاشية «بث» و التهذيب: «الدعوة».

٤. في «ي» «أو» بدل «ولا».

٥. في «بخ، بر، بس، بف، بك» و الوافي: «- ولا هم».

٦. في «ظ، ي، بث، جن» و الوسائل: «- ولا هم و لا غم». و في الفقيه: «- ولا غم».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٤، ح ١٨٤٩، مرسلًا عن علي بن الحسين عليه السلام. التهذيب، ج ٣، ص ١١١، ذيل ح ٢٦٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٠٣، ح ١١٠٨٧، الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٦، ح ١٣٥٢٠.

٨. في «بف» و حاشية «بر»: «فلا تعرج». و قوله عليه السلام: «فلا تبرح» أي لا تزل عن مكانك و الزمه و لا تتحرك، من قولهم: برح مكانه، أي زال عنه و صار في البراح، و هو المتشع من الأرض لا زرع فيه و لا شجر. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٣٥٥، المصباح المنير، ص ٤٢ (برح).

٩. في التهذيب: «- و فتحه».

١٠. في «بر، بف، بك»: «و طهره». و في «بس» و حاشية «بث»: «و ظهوره».

١١. في «ظ، بس»: «و أسألك» بدون الواو.

خَيْرَ مَا فِيهِ، وَخَيْرَ مَا بَعْدَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ، وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ
أَدْخِلْهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْبَرَكَةِ وَالتَّوْفِيقِ^١ لِمَا تُحِبُّ
وَتَرْضَى^٢.

٦- بَابُ الْأَهْلَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهَا

٦٢٩١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ^٣؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَهْلَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأُفْطِرْ»^٤.

١. في الوافي والفقهاء والتهديب: «والتقوى».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٦٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٠، ح ١٨٤٥، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٣٩٤، ح ١١٠٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٣، ح ١٣٥١٤.

٣. في التهذيب، ج ٤، ص ١٦١: «عبدالله بن علي الحلبي»، لكن في بعض نسخه المعتبرة: «عبيد الله بن علي الحلبي»، وهو الصواب. وفي المقنعة أيضاً: «عبيد الله بن علي الحلبي».

٤. في مرة القول، ج ١٦، ص ٢٢٨: «لعله سئل عن تفسير الأهلّة المذكورة في قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ» (البقرة: ٢٢) [١٨٩] فالمراد أنّه لما أجاب الله تعالى بأنّها مواقيت للناس، فإذا رأيت الهلال فصم، فيصح التفريع، وذكر الرؤية إمّا على المثال، أو أريد بها العلم، والله يعلم».

٥. في «ي»: «فإذا».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٦١، صدرح ٤٥٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان. وفي التهذيب، ص ١٥٦، صدرح ٤٣٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، صدرح ٢٠٤، بسندهما عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥٥، صدرح ٤٣٠؛ وص ١٦٣، صدرح ٤٥٩ و ٤٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، صدرح ٢٠٠، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٦٤، ح ٤٦٥، بسند آخر، من قوله: «فإذا رأيت الهلال فصم». تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٥، صدرح ٢٠٨، عن زيد بن أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام، المقنعة، ص ٢٩٦، مرسلاً عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ١١، ص ١١٧، ح ١٠٥١٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠١، ح ٢٥٢، ح ١٣٣٣٩.

٦٢٩٢ / ٢. حَمَّادٌ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي ٢ الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ» ٣.

٧٧/٤ ٦٢٩٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي ٥ الْهَلَالِ ٦.

٦٢٩٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا تَجُوزُ ٧

١. السند معلق على سابقه، وينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى حمَّاد بن عثمان.

٢. في الراقي والفقيه والتهذيب، ص ١٨٠: «رواية».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٤٩٩، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمَّاد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٩١٢، معلقاً عن الحلبي. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣١٦، ح ٩٦٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. المقنعة، ص ٢٩٨، مرسلأ عن حمَّاد بن عثمان، عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ١٢٥، ح ١٠٥٣١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١٣٤٣٠.

٤. في «ب»، «ث»، «ج»، «س»: «ولا يجوز».

٥. في الكافي، ح ١٤٥٣٣، والتهذيب، ص ٢٦٤، ح ٧٠٢ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣: «رواية».

٦. الكافي، كتاب الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز، صدر ح ١٤٥٣١، بسنده عن محمد بن مسلم. وفي الكافي، نفس الباب، صدر ح ١٤٥٣٣؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٦٤، صدر ح ٧٠٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣، صدر ح ٧٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، صدر ح ٧٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، صدر ح ٩٧، بسندهما عن العلاء، عن أحدهما عليه السلام. الخصال، ص ٥٨٦، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن الباقر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٢؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٢٦، ح ١٠٥٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١٣٤٣١.

٧. في «ب»، «ث»، «ج»، «س»: «ولا يجوز». وفي الوسائل: «ولا يجوز».

شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ^٣.

٥ / ٦٢٩٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّوْيَةُ^٥، لَيْسَ^٦ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّوْيَةُ^٧».

٦ / ٦٢٩٦. أَحْمَدُ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في الوافي: «رواية».

٢. في «ظ، ي، بث، يخ، يس»: «ولا يجوز».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٤٩٨، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله، عن علي ﷺ. وفيه، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، ح ٩٦، بسندهما عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٩١٤، مرسلًا عن علي ﷺ، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٢٦، ح ١٠٥٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٧، ح ١٣٤٣٢.

٤. في «بث، يخ، جر» وحاشية «بف»: «الفضيل». وابن عثمان هذا، هو الفضيل بن عثمان المرادي الأعور، و يقال له: الفضل أيضاً. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤؛ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧٧.

٥. في «ي»: «- ليس على أهل القبلة إلا الروية». ٦. في «يس» والفقيه: «وليس».

٧. في هامش الوافي: «قال السلطان: لعلَّ الحصر إضافي بالنسبة إلى الجدول والحساب وأمثالها، لا حقيقي؛ فإنَّ الهلال يثبت بعدلين، ويمكن تصحيح كون الحصر حقيقياً بأن يكون المراد الحصر فيما ينتهي إلى الروية، و شهادة العدلين إنما تعتبر إذا استند إلى الروية، لا إلى الجدول ومثله، و يحتمل أنَّ المراد بالحصر أنَّ الروية تكفي ولا يتوقف على الثبوت عند الحاكم على ما زعم بعض العامة، فحينئذٍ لا يكون المراد أنه لا يثبت بشيء آخر، فتأمل».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٠٩، بسندهما عن سيف بن عميرة، عن الفضيل بن عثمان، عن أبي عبد الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٩، معلقاً عن الفضل بن عثمان. المقنعة، ص ٢٩٧، مرسلًا عن سيف بن عميرة. الوافي، ج ١١، ص ١١٨، ح ١٠٥١٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٥٥، ذيل ح ١٣٣٥٠.

٩. السند معلقٌ عي سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١٠. هكذا في «ظ، بث، يخ، جر». وفي «ي، يس، بف، جن» والمطبوع: «الخرّاز».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، وَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالتَّنْظِي^٢، وَ لَيْسَ الرُّؤْيَةُ أَنْ يَقُومَ عَشْرَةٌ نَفَرًا^٣، فَيَقُولَ وَاحِدٌ: هُوَ ذَا، وَ يَنْظُرُ تِسْعَةً، فَلَا يَرُونَهُ^٥، لَكِنْ^٦ إِذَا رَأَاهُ وَاحِدٌ^٧، رَأَاهُ أَلْفٌ^٩».

٧/٦٢٩٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^{١٠}، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ^{١١} الصَّلْتِ الْخَزَّازِ^{١٢}:

«و الصواب هو الخزاز، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

١. في «بر، بف، بك» والوافي: «رأيتم الهلال».

٢. في التهذيب، ح ٤٢٣ والاستبصار: «+ ولكن بالرؤية». و «التنظي»: التحزي. و قيل: هو إعمال الظن، وأصله من التظنّ أبداً من إحدى النونات ياء. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١١٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٠ (ظنن).

٣. في «بيح» -: «نفر». و في الوافي: «+ فينظروا».

٤. في «ي، بس، جن» وحاشية «بث»: «و يبصر».

٥. في «بث، بر، بف» والوافي: «ولا يرونه».

٦. في «بث، بخ، بر، بف، بك» والوافي والفقهاء: «ولكن».

٧. في «ي» -: «أحد».

٨. في التهذيب، ح ٤٣٣ والاستبصار: «+ عشرة و».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٣، بسنده عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٠٣، بسنده عن أيوب وحماد، عن محمد بن مسلم، وفيهما مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٨، معلقاً عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. المقنعة، ص ٢٩٦، مرسلًا عن ابن أبي عمير، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للصديق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف، وفي الأخيرين إلى قوله: «ليس بالرأي ولا بالتنظي». الوافي، ج ١١، ص ١١٧، ح ١٠٥١٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٥٢، ذيل ح ١٣٣٤٠؛ وص ٢٨٩، ذيل ح ١٣٤٤٠.

١٠. هكذا في «بر، بف، جر». و في «ظ، ي، بث، ببح، بس، بف» والمطبوع والوسائل: «و محمد بن خالد». و الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد البرقي بعض كتب سعد بن سعد، و توسط محمد بن خالد [البرقي] بين أحمد بن محمد [بن عيسى] و سعد بن سعد في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٧ و ٣٦٨.

و يؤكد ذلك عدم ثبوت رواية محمد بن يحيى، شيخ الكليني، عن محمد بن خالد - وهو البرقي - في موضع.

١١. في «بيح، بر، بف، جر» -: «بن».

١٢. في «بيح»: «الخزاز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا غَابَ الْهَيْلَالُ قَبْلَ الشَّفَقِ، فَهُوَ لِلَّيْلِ^١، وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ، فَهُوَ لِللَّيْلِ^٢».

٨. ٦٢٩٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ يَعْلَى^٤، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ يَرْفَعُهُ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٦: «إِذَا صَحَّ هَيْلَالُ شَهْرِ^٧ رَجَبٍ، فَقَدْ تَسَعَتْ وَخَمْسِينَ يَوْمًا، وَصَمَّ^٨ يَوْمَ السَّيِّئِ^٩».

٩. ٦٢٩٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ^{١٠} وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صُهَيْبَانَ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ

١. في «ظ، بح»: «لليلة».

٢. في «بث، بخ، بر، بف»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إسماعيل بن الحرّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة، وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين». وهذه الزيادة في هذه النسخ تكرار لحديث ١٢ في هذا الباب.

٣. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٨. الوافي، ج ١١، ص ١٥٤، ح ١٠٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٢، ذيل ح ١٣٤٢٠.

٤. هكذا في «بح، بخ، بر، بف، جر، جن»، والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، بث، جن»، والمطبوع: «حمزة أبي يعلى». وفي «ي»: «حمزة، عن أبي يعلى». وفي «بس»: «حمزة بن أبي يعلى».

و حمزة بن يعلى هو أبو يعلى الأشعري القمي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤١، الرقم ٣٦٦.

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جر»، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بر، جن» و المطبوع: «رفعه».

٦. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «قال».

٧. في «بخ، بر، بف، بك»، والوافي والفقهاء والتهذيب والاستبصار وفصائل الأشهر الثلاثة: «شهر».

٨. في «ي»: «فصم».

٩. في التهذيب والاستبصار وفصائل الأشهر الثلاثة: «سَيِّئ».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٥٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٣٢، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٤، ح ٧٥، بسنده عن حمزة بن يعلى، عن محمد بن الحسين بن أبي خالد، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٩١٨، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ١٥٣، ح ١٠٥٩٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٩٨، ح ١٣٤٦٣.

١١. في «جر» والوافي: «أحمد، عن محمد بن بكر». وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: «أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر».

عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ^١ وَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «عَدَّ شَعْبَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَإِنْ^٢ كَانَتْ
 مُتَعَيِّمَةً، فَأَصْبَحَ صَائِمًا^٣، فَإِنْ^٤ كَانَتْ^٥ صَاحِيَةً^٦، وَ تَبَصَّرَتْهُ وَ لَمْ تَرَ شَيْئًا، فَأَصْبَحَ
 مُفْطَرًا^٧».

٧٨/٤

١٠ / ٦٣٠٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ^٨:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ، فَهُوَ لِلَّيْلِ^٩ الْمَاضِيَةِ^{١٠}،

١. في «جر»: «حفص بن عمر بن سالم». وفي التهذيب والاستبصار والوافي والوسائل: «حفص عن عمر بن سالم».

هذا، ولم يظهر لنا ما هو الصواب في العنوانين: «بكر» أو «محمد بن بكر» و«حفص عن عمرو بن سالم» أو «حفص بن عمر بن سالم». لكن الظاهر بملاحظة ما ورد في الكافي، ح ٦٣١٣، من رواية عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي الصهبان، وقوع التعليق في سندنا هذا، فيروي عن أحمد [بن محمد]، عدة من أصحابنا.

٢. في «جن»: «وإن».

٣. في الوافي: «فأصبح صائماً؛ يعني بنية شعبان؛ لأنه يوم الشك الذي صائمه موقوف له، بخلاف ما إذا كانت صاحبة؛ فإنه لا شك فيه». وفي رواية العقول: «قوله ﷺ: فأصبح صائماً، أي على الفضل والاستحباب».

٤. في «ظ، بث، يخ، ير، بف، بك» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وإن».

٥. في الوسائل: «كان».

٦. في «جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «مصحية». ويحتمل ذلك من «ظ، ي، بث، بح، بس». و«الصحو»: ذهاب الغيم، قاله الجوهري. وقيل: العامة تظن أن الصحو لا يكون إلا ذهاب الغيم وليس كذلك، وإنما الصحو تفرق الغيم مع ذهاب البرد. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٩؛ المصباح المنير، ص ٣٣٤ (صحا).

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٥٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٣٣، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٧، بسنده عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١١، ص ١١٤، ح ١٠٥١٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٩٩، ح ١٣٤٦٤.

٨. في «جر» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بن عثمان».

٩. في «ظ، بح، جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار، ص ٧٣: «لليلة».

١٠. في رواية العقول: «اختلف الأصحاب في الرؤية قبل الزوال، والمشهور أنها لليلة المستقبلية. ونقل عن السيد القول بأنها لليلة الماضية. وقال في المختلف: الأقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر». وللمزيد

وَ إِذَا رَأَوْهُ^١ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَهُوَ لِلَّيْلَةِ^٢ الْمُسْتَقْبَلَةِ^٣.

٦٣٠١ / ١١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مَرْزَمٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا تَطَوَّقَ الْهَلَالُ»، فَهُوَ لِلَّيْلَتَيْنِ؛ وَإِذَا رَأَيْتَ ظِلَّ

رَأْسِكَ^٤ فِيهِ^٥، فَهُوَ لثَلَاثِ لَيَالٍ^٦.

٦٣٠٢ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحُرِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا غَابَ الْهَلَالُ قَبْلَ الشَّفَقِ، فَهُوَ لِلَّيْلَةِ^٧؛ وَإِذَا غَابَ

١. راجع: الناصريات، ص ٢٩١، المسألة ١٢٦؛ مختلف الشيعة، ج ١٣، ص ٤٩٣ - ٤٩٤؛ مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٩ - ١٨٠.

١. في «بر»، ب: «وأواه».

٢. في «ظ»، ب: «يع، ب»، جن: «والوسائل والتهديب والاستبصار» ص ٧٣: «وليلة».

٣. التهديب، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٤٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٣، ح ٢٢٥، معلقاً، عن الكليني. وفي التهديب، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٤٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٢٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ذيل ح ٢٠٣٨، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ١٤٧، ح ١٠٥٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٠، ذيل ح ١٣٤١٥.

٤. في الوافي: «هذه الأخبار حملها في التهديبين على ما إذا كانت السماء متغيمة، ويكون فيها علة مانعة من الرؤية، فيعتبر حينئذ في الليلة المستقبلية الغيوبة والتطوق ورؤية الظل ونحوها، دون أن تكون مصحية، كما أن الشاهدين من خارج البلد إنما يعتبر مع العلة دون الصحو». وفي «مرآة المعقول»: «قوله عليه السلام: إذا تطوَّقَ الهلال، إلخ، نقل الإجماع على عدم اعتبار ذلك، إلا أن الشيخ في كتابي الأخبار حملها على ما إذا كان في السماء علة من غيم».

٥. في «بخ» و «فقه الرضا»: «فإذا».

٦. في الوافي: «نفلس».

٧. في «ظ»، ب: «يع، بس، جن»: «فيه».

٨. التهديب، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٥، ح ٢٢٩، بسندهما عن يعقوب بن يزيد. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٩١٦، معلقاً عن محمد بن مرزوم. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٨، من قوله: «وإذا رأيت ظلَّ رأسك» الوافي، ج ١١، ص ١٥٥، ح ١٠٥٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨١، ذيل ح ١٣٤١٩.

٩. في «ظ»، ب: «بس» و الوافي و الفقيه و الاستبصار: «وليلة». وفي «ي»: «وليتين».

١٠. في «ظ»: «وإن».

بَعْدَ الشَّقَقِ، فَهَوَ لِلْيَلَتَيْنِ^١.

٧- بَابُ نَادِرٍ^٢

٦٣٠٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ أَبَدًا».

● وَعَنْهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَهُ^٣.

٦٣٠٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ الدُّنْيَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اخْتَزَلَهَا^٤ عَنْ أَيَّامِ السَّنَةِ، وَالسَّنَةُ^٥ ثَلَاثُمِائَةٍ.....»

١. في «ي»: «وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٩١٧، معلقاً عن حمّاد بن عيسى. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٥، ح ٢٢٨، بسندهما عن حمّاد بن عيسى. الوافي، ج ١١، ص ١٥٤، ح ١٠٥٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٢، ح ١٣٤٢٠.

٣. في «ي»: «يوماً».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٢٠٤٠؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٦٨، ح ٤٧٩؛ و ص ١٧٠، ذيل ح ٤٨٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢١٣؛ و ص ٦٧، ذيل ح ٢١٥، وفي كلها معلقاً عن محمد بن سنان. الخصال، ص ٥٣٠، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ١٧١، ح ٤٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦٨، ح ٢١٧؛ والخصال، ص ٥٣٠، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٨. الوافي، ج ١١، ص ١٣٩، ح ١٠٥٦٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٦٩، ذيل ح ١٣٣٩٤.

٥. الاختزال: الاقتطاع والانفراد. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣١٢ (خزل).

٦. في «ي» و التهذيب، ص ١٧٢؛ والاستبصار، ص ٦٨: «من».

٨. في «ب»، «يخ»: «وأيام السنة» بدل «و السنة». وفي «ب»، «ك»: «و السنة». وفي التهذيب، ص ١٧٢ والبحار: «والسنة».

وَأَزْبَعَ^١ وَخَمْسُونَ^٢ يَوْمًا؛ شَعْبَانُ لَا يَتِمُّ أَبْدًا، وَرَمَضَانُ^٣ لَا يَنْقُصُ وَاللَّهُ^٤ أَبْدًا^٥، ٧٩/٤

١. في «ظ، بخ، بر، بس، بف، بك» والوسائل والتهذيب، ص ١٧٢ والاستبصار، ص ١٦٧: «و أربعة».
 ٢. في «بر، بف، بك»: «و خمسين».
 ٣. هكذا في «ظ، ي، بخ، بر، بس، بف، بك» والوسائل. وفي الوافي والتهذيب، ص ١٧٢ والاستبصار، ص ٦٨: «و شهر رمضان». وفي سائر النسخ والمطبوع: «رمضان» بدون الواو.
 ٤. في «بس»: «و الله لا ينقص».
 ٥. في الفقيه: «من خالف هذه الأخبار وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامة في ضدها أنقي كما يُنقَى العانة، ولا يكلم إلا بالتيقة كائناً من كان إلا أن يكون مسترشداً في رشد و يبين له؛ فإن البدعة إنما تمتاز و تُبطل بترك ذكرها ولا قوة إلا بالله».
- و في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٣٢: «عمل الصدوق رحمه الله في الفقيه بتلك الأخبار و معظم الأصحاب على خلافه، و ردوا تلك الأخبار بضعف السند و مخالفة المحسوس و الأخبار المستفيضة، و حملها جماعة على عدم النقص في الثواب و إن كان ناقصاً في العدد، ولا يبعد عندي حملها على التيقية؛ لموافقتها لأخبارهم و إن لم توافق أقرولهم».
- و أما العلامة الفيض فإنه بعد نقل ما نقلناه عن الفقيه قال في الوافي: «و قال في التهذيبين ما ملخصه: أن هذه الأخبار لا يجوز العمل بها من وجوه... ثم أول تلك الأخبار بتأويلات لا تخلو من بعد مع اختصاص بعضها ببعض الحديث... و بالجملة فالمسألة مما تعارض فيه الأخبار؛ لامتناع الجمع بينها إلا بتعسف شديد، فالصواب أن يقال: فيها روايتان: إحداهما موافقة لقاعدة أهل الحساب، و هي معتبرة إلا أنها إنما تعتبر إذا تفيقت السماء و تعدرت الرؤية، كما يأتي في باب العلامة عند تعدد الرؤية بيانه، لا مطلقاً، و مخالفة للعامة على ما قاله في الفقيه، و ذلك مما يوجب رجحانها إلا أنها غير مطابقة للظواهر و العمومات القرآنية، و مع ذلك فهي متضمنة لتعليقات غريبة تنبئ عنها العقول السليمة و الطباع المستقيمة، و يبعد صدورها عن أئمة الهدى، بل هي مما يستشتم منه رائحة الوضع. و الأخرى موافقة للعامة، كما قاله، و ذلك مما يوجب ردها إلا أنها مطابقة للظواهر و العمومات القرآنية، و مع ذلك فهي أكثر رواة و أوثق رجالاً و أسد مقالاً و أشبه بكلام أئمة الهدى صلوات الله عليهم، و ربما يشعر بعضها بذهاب بعض المخالفين إلى ما يخالفها و الخبر الآتي أنفاً كالتصريح في ذلك. و فائدة الاختلاف إنما تظهر في صيام يوم الشك و قضائه مع الفوات و قد مضى تحقيق ذلك في أخبار الباب الذي تقدم هذا الباب، و فيه بلاغ و كفاية لرفع هذا الاختلاف، و العلم عند الله».
- و قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: فالمسألة مما تعارضت فيه الأخبار، العجب من المصنف كيف اعنى بهذه الأخبار؟ و كيف يتعارض المتواتر المشهور مع الشاذ النادر؟ فالاستهلال و الشهادة على رؤية الأهلّة عمل جميع المسلمين، يعلم ذلك جميع أهل العالم و ملأت الكتب من أحكامها في الفقه و الحديث و التواريخ و السير من نقل الوقائع فيها، فكيف يقاس الأحاديث التي شهد بصحتها آلاف ألوف من

وَلَا تَكُونُ^١ فَرِيضَةً نَاقِصَةً، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»^٢ وَ سَوَّالِ تِسْعَةَ
وَعِشْرُونَ^٣ يَوْمًا، وَ ذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَرَاعِدْنَا مُوسَى
ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتَمٍ مِيفَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^٤ وَ ذُو الْحِجَّةِ تِسْعَةَ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا،
وَ الْمُحَرَّمُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا^٥، ثُمَّ الشَّهْرُ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرُ تَامٍّ، وَ شَهْرُ نَاقِصٍ^{٦، ٧}.

٦٣٠٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ

مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ^{١٠}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا»^{١١} لَا يَنْقُصُ - وَاللَّهِ^{١٢} -

الناس بهذه الأحاديث التي لم يطلع عليها أحد إلا نادراً؟ ومن أطلع عليها ردّها إلا نادراً؟ ومن يسوي بين
الحديثين في الاعتبار و يرى التعارض بينهما كمن لا يفرق بين الإخبار عن وجود مكة و جابلقا، حيث يرى
الإخبار عن البلدين مكتوبين في كتاب واحد، أو لا يفرق بين الإخبار عن هارون الرشيد و الإخبار عن
الضحّاك و إفريدون؛ لأن الإخبارين كلاهما مكتوب في تاريخ الطبري. و بالجملة لا تعارض بين المتواتر و
الآحاد، ولا يجوز الاعتناء بالآحاد المناقض للمتواتر. و للمزيد راجع: إقبال الأعمال، ص ٤ - ٧.

١. في «ي، بث، بر، بس، بك»: «ولا يكون».

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

٣. في «بر، بف، بك»: «و عشرين».

٤. في «ي»: «- يوماً».

٦. الأعراف (٧): ١٤٢.

٥. في «بغ، بر، بك» و الوافي و الوسائل: «يقول».

٧. في «بر، بف، بك»: «- يوماً».

٨. قال في مرآة العقول: «ثم اعلم أنّ في هذا الخبر إشكالاً من جهات أخرى، ثم ذكرها و أجاب عنها، و هي:
الأولى: أنّ الثلاثمائة و سّتين يوماً لا يوافق الشمسية و القمرية. و الثانية: أنّ خلق الدنيا في ستة أّيام كيف صار
سبباً لنقص الشهر القمرية؟ الثالثة: الاستدلال بالآية كيف يتم؟

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٧٢، ح ٤٨٥؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ٦٨، ح ٢١٨، معلقاً عن الكليني. و في الفقيه، ج ٢،
ص ١٧٠، ح ٢٠٤٢؛ و التهذيب، ج ٤، ص ١٧١، ح ٤٨٣؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ٦٧، ح ٢١٦؛ و معاني الأخبار،
ص ٣٨٢، ح ١٤، بسند آخر مع اختلاف و زيادة في أوّله «و الوافي، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٠٥٧٦؛ و الوسائل، ج ١٠،
ص ٢٧٢، ح ١٣٤٠٢؛ البحار، ج ٥٧، ص ٢١٥، ح ١٨٥.

١٠. في الوافي: «- عن معاذ بن كثير». و في الفقيه و الخصال: «و يقال له: معاذ بن مسلم الهراء».

١١. في «ي، بر، بف، بك»: «- ثلاثون يوماً».

١٢. في الوافي: «- و الله».

أَبْدَأُ^١.٨- بَابُ^٢

٨٠ / ٤

٦٣٠٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٣، عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ^٤، عَنْ عِمْرَانَ الرَّغَفَرَانِيِّ^٥، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: إِنَّ السَّمَاءَ تُطْبِقُ عَلَيْنَا بِالْعِرَاقِ^٧ الْيَوْمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةِ، فَأَيُّ
 يَوْمٍ نَصُومُ؟
 قَالَ: «نَنْظُرُ^٨ الْيَوْمَ الَّذِي صُمْتُ^٩ مِنَ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَ صُمُّ يَوْمِ الْخَامِسِ»^{١٠}.

١. في «بف»: «أبدأ والله».

٢. الخصال، ص ٥٢٩، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٤، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري
 ومحمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي
 الخطاب، عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٢٠٤١، معلقاً عن حذيفة بن منصور. الوافي، ج ١١،
 ص ١٣٩، ح ١٠٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٦٩، ح ١٣٣٩٥.

٣. في «ي»: - «باب». وفي «بف»: «باب إطباق السماء».

٤. في «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، «جن»، والوسائل: - «بن عبيد».

٥. في «ظ»: «المزني». وفي «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بف»، «جر»، والوسائل والتهذيب: «المزني». وفي «بح» وحاشية
 «بث»: «المري».

٦. «تُطْبِقُ علينا» أي تغطينا، والمراد تغشية السحاب السماء. راجع: المصباح المنير، ص ٣٦٩؛ القاموس المحيط،
 ج ٢، ص ١١٩٨ (طبق).

٧. هكذا في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن» والوافي والوسائل والاستبصار. وفي «بح» والمطبوع:
 + «اليوم و».

٨. في حاشية «بف»: «أنظر». وفي «مرأة العقول»، ج ١٦، ص ٢٣٦: «قوله»: انظر، نزل الشيخ في التهذيب و
 الاستبصار هذه الأخبار على أَنَّ السماء إذا كانت متغيمة فعلى الإنسان أن يصوم اليوم الخامس احتياطاً، فإن اتَّفَقَ
 أن يكون من رمضان فقد أجزأ عنه، وإن كان من شعبان كتب له النوافل. وذكر جمع من الأصحاب أن اعتبار
 الخامس إنما يتم في غير السنة الكبيسة، أما فيها فالיום السادس».

٩. في الاستبصار: + «منه».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١٧٩، ح ٤٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٦، ح ٢٣٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

٢ / ٦٣٠٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَغْرُوفٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ^٢ الْخُدْرِيِّ، عَنْ بَعْضِ مَسَائِرِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «صُمَّ فِي الْعَامِ^٣ الْمُسْتَقْبَلِ يَوْمُ الْخَامِسِ مِنْ يَوْمِ صُمْتُ فِيهِ عَامَ أَوَّلٍ»^٤.

٣ / ٦٣٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ السَّيَّارِيِّ، قَالَ:
كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ إِلَى الْعَسْكَرِيِّ^{عليه السلام} يَسْأَلُهُ^٦ عَمَّا رَوَى مِنْ^٧ الْحِسَابِ فِي الصُّومِ
عَنْ آبَائِكَ فِي عَدِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ بَيْنَ^٨ أَوَّلِ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَالسَّنَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَأْتِي^٩؟
فَكَتَبَ: «صَحِيحٌ، وَلَكِنْ عَدٌّ فِي كُلِّ^{١٠} أَرْبَعِ سِنِينَ خَمْسًا، وَفِي السَّنَةِ^{١١} الْخَامِسَةِ
يَسْتَأْفِي مَا بَيْنَ الْأُولَى^{١٢} وَالْحَادِثِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ خَمْسَةٌ خَمْسَةٌ».

ص ١٢٥، ح ١٩١٩، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ١٥١،
ح ١٠٥٨٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١٣٤٢٤.

١. في «بر»، بف، جر، و «حاشية «بث» والوافي: «عن أبي محمد».

٢. في الوافي: «عُثَيْم».

٣. في «ي»: «عام».

٤. في الوسائل: «اليوم».

٥. الوافي، ج ١١، ص ١٥٢، ح ١٠٥٨٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١٣٤٢٢.

٦. لم تثبت رواية أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه - عن السياري، والمعهود
رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن السياري. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٧.
فعلية، الظاهر أنَّ الصواب في ما نحن فيه أيضاً هو محمد بن أحمد.

٧. في «بر» و الوافي: «- يسأله».

٨. في «ي»، بث، يح، يس، جن: «عن».

٩. في «بث»، بر، يس، بف، و الوافي: «من».

١٠. في الوافي: «التي تأتي؛ يعني هي التي تأتي بعد ما يعدّ الخمسة و يؤخذ الخامس، و هي خبر لقوله: و السنة
الثانية».

١١. في «بخ»: «وكل».

١٢. في «ي»: «- السنة».

١٣. في «ظ»: «الأول».

قَالَ السِّيَّارِيُّ: وَهَذِهِ مِنْ جِهَةِ الْكِبِيسَةِ^١، قَالَ: وَقَدْ حَسَبَهُ^٢ أَصْحَابُنَا، فَوَجَدُوهُ صَحِيحاً.

قَالَ: وَكَتَبَ^٣ إِلَيْهِ^٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ: هَذَا الْحِسَابُ^٥ لَا يَنْتَهِي^٦ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ^٧ يَعْمَلَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا هَذَا لِمَنْ يَعْرِفُ السِّنِينَ، وَمَنْ^٨ يَعْلَمُ مَتَى كَانَتْ^٩ السَّنَةُ الْكِبِيسَةُ^{١٠}، ثُمَّ يَصِحُّ لَهُ هَلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ، فَإِذَا صَحَّ

١. في «ظ»، بث، يخ، بس: «الكبيسة». وفي اللغة: عام الكيس في حساب أهل الشام المأخوذ عن أهل الروم: في كل أربع سنين يزيدون في شهر شُباط يوماً، فيجعلونه تسعة وعشرين يوماً، وفي ثلاث سنين يعدّونه ثمانية وعشرين يوماً، يقومون بذلك كسور حساب السنة، ويسمّون العام الذي يزيدون فيه ذلك اليوم عام الكيس. وقال العلامة الفيض: «الكبيسة تقال لليوم المجتمع من الكسور؛ فإن أهل الحساب يعدّون الشهر الأول من السنة ثلاثين والثاني تسعة وعشرين وهكذا إلى آخر السنة، ويجمعون الكسور حتى إذا صار يوماً أو قريباً منه زادوا في آخر السنة يوماً، وذلك يكون في كل ثلاثين سنة أحد عشر يوماً».

وقال المحقق الشعراني: «أقول: السّياري من أضعف خلق الله، وهذه الثّرات من مجعولات وهمه، وقد نسب إلى الحجة^{١١} لغرض هو أعلم به، وما ذكره من عدّ كل أربع سنين خمساً وفي السنة الخامسة ستاً فهو اشتباه منه، بل اشتباه في اشتباه؛ فإنه لم يفرّق أولاً بين السنة الشمسية والقمرية، وأثبت حكم الكبيسة الشمسية في القمرية، ثمّ اشبه عليه الأمر في كبيسة سنة الشمسية ثانياً؛ فإن الكبيسة في كل أربع سنين فيها في السنة الرابعة، لا الخامسة، وأنا السنة القمرية فالكبيسة فيها في إحدى عشرة سنة من كل ثلاثين سنة، وهي السنة الثانية والخامسة والسابعة والعاشر والثالثة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والواحدة والعشرين والرابعة والعشرين والسادسة والعشرين والتاسعة والعشرين في الدورة، ففي هذه السنين تكون السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوماً، فعلى هذا تكون الكبيسة، ويحاسب لا على ما ذكره السّياري. والمصنّف^{١٢} مع نصريحه بما ذكرنا في معنى الكبيسة لم يته على مخالفته لمضمون الرواية. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٥١؛ لسان العرب، ج ٦، ص ١٩١ (كبيس)؛ الوافي، ج ١١، ص ١٥٢.

٢. في «يخ»، بر، بف: «حسبو».

٣. في «بث»، يخ، بر، بف: «و الوافي: «فكتب».

٤. في «ظ»: «إليه». وفي حاشية «يخ، جن»: «إلى».

٥. في مرآة العقول: «قوله: هذا الحساب، الظاهر أنّه كلام المصنّف، ويحتمل أن يكون كلام السّياري، والغرض أن العمل بالخمسة والستة إنما يتيسر لمن يعلم مبدأ حساب أهل النجوم ويميّز بين سنة الكبيسة وغيرها».

٦. في «ظ»، ي، يخ، بس، جن: «- وأن».

٧. في «يخ»، دو، ما: «في «يخ».

٨. في «ي»، «كان».

٩. في «ي»، بث، يخ، بس، جن: «الكبيسة».

لَهُ^١ الْهَلَالُ لِلَّيْلَةِ^٢ وَ عَرَفَ السَّيِّئِينَ ، صَحَّ لَهُ^٣ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٤.

٦٣٠٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَخُولِ ، عَنْ عِمْرَانَ الرَّقَرِيِّ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنَّا نَمُكُّ فِي الشَّتَاءِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ ، لَا تَرَى^٦ شَمْسَ^٥ وَلَا نَجْمَ^٨ ، فَأَيُّ يَوْمٍ نَصُومُ^٩ ؟

قَالَ : «انْظُرِ الْيَوْمَ الَّذِي صُمْتُ^{١٠} مِنَ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ ، وَ عَدَّ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَ صِمِ الْيَوْمَ^{١١} الْخَامِسَ^{١٢} .»

٩- بَابُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ^{١٣} شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَوْ مِنْ شَعْبَانَ

٦٣١٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ يَغْلَى ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ ؟

١ . هكذا في «بخ، بر، بف، جن» و الوافي . و في بعض النسخ والمطبوع :- «له» .

٢ . في الوافي : «ليلته» .

٣ . في الوافي :- «له» .

٤ . الوافي، ج ١١، ص ١٥٢، ح ١٠٥٩١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١٣٤٢٣ .

٥ . في «ظ، ي، بث، بح، بر، بس، بف، جن» : «إنما» .

٦ . في «جن» بالياء والتاء معاً . و في التهذيب والاستبصار : «لا نرى» .

٧ . في التهذيب والاستبصار : «شمساً» .

٨ . في «بف» : «ولا نجوم» . و في التهذيب والاستبصار : «ولا نجماً» .

٩ . في حاشية «بف» : «أفطر» .

١٠ . في حاشية «بف» : «فيه» .

١١ . في الوافي : «يوم» .

١٢ . التهذيب، ج ٤، ص ١٧٩، ح ٤٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٦، ح ٢٣١، معلقاً عن الكليني . فقه الرضا عليه السلام .

ص ٢٠٨، من قوله : «انظر اليوم الذي صمت» مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١١، ص ١٥١، ح ١٠٥٨٨ .

١٣ . في «بث، بخ، بس» : «أ من» .

قَالَ: «لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٢.

٢ / ٦٣١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْمِ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، لَا يَذَرِي أَهْوًا مِنْ شَعْبَانَ أَوْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَصَامَهُ، فَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

١. في الوافي: «معنى الحديث أن صيام يوم الشك بنية شعبان أحب إلي من إفطاره، وذلك لأنه إن صامه بنية شعبان وكان في الواقع منه لكان قد صام يوماً من شعبان، وأما إذا أفطر وكان في الواقع من شهر رمضان فكان قد أفطر يوماً من شهر رمضان، وصيام يوم من شعبان خير من إفطار يوم من شهر رمضان ... و تحقيق الكلام في هذا المقام أن من رحمة الله سبحانه بناء الأحكام الشرعية على اليقين، فإذا كان ثوبنا طاهراً مثلاً لم نحكم بمرور النجاسة عليه إلا إذا تيقنا ذلك وإن كان قد تنجس في الواقع من دون معرفة لنا بنجاسته، وذلك لأن اليقين لا ينقض بالشك أبداً، بل إنما ينقضه يقين آخر مثله - كما ورد به الأخبار - فذلك إذا كنا في شعبان لم نحكم بخروجنا منه ودخولنا في شهر رمضان إلا إذا تيقنا ذلك، ولا نيقن لنا بالدخول في شهر رمضان إلا برؤية هلاله، أو بعد ثلاثين يوماً من شعبان، فيوم الشك بهذا الاعتبار الشرعي معدود لنا في أيام شعبان، وليس من شهر رمضان في شيء، وإن كان في الواقع منه؛ فإننا لسنا مكلفين بما في الواقع، إذا لم يكن لنا وقعا في الحرج؛ إذ لا سبيل لنا إلى استعمال الواقع والعلم به، فإذا كنون الشيء مشكوكاً فيه في نظر عقولنا لا ينافي كونه متيقناً الحكم عندنا باعتبار الحكم الشرعي، فنحن إنما نصوم يوم الشك بنية شعبان جزءاً بحكم الشرع؛ لنخرج من الشك الذي لنا بحسب عقولنا بالنسبة إلى الواقع، وإنما أجزأ حيثنجد عن شهر رمضان إذا كان منه؛ لأنه قد وقع موقع الفريضة، وموقع الفريضة لا يصلح لغيرها، وقصد القرية كاف لصحة العبادة إذا وقعت على وجهها، وقد جاء ما كشف لنا أن نسبتنا إياه إلى شعبان كانت خطأ في الواقع وإن كنا مكلفين بها؛ إذ لا سبيل لنا إلى العلم ... ومن وقف على ما فصلناه وحققنا لم يشبه عليه شيء من الأخبار الواردة في هذا الباب، وعرف أن كلها متفقة المعاني لا تعارض فيها ولا تناقض بوجه، والله الحمد».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٠٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٨، ح ٢٣٧، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٦٣، ح ٤٥، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفيه، ص ١٠٦، ح ٩٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. المقنعة، ص ٣٠٠، مرسلاً عن زكريا بن آدم. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٦، ح ١٩٢٢، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٠٥، ح ١٠٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠، ح ١٢٧٣٠.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «شهر».

٤. في «ظ»: «هو». وفي «بر» وحاشية «بف»: «فكاف». وفي التهذيب والاستبصار: «فكان».

٥. في «بر، بف»: «في».

قَالَ^١: «هُوَ يَوْمٌ وَفَّقَ لَهُ، لَا قَضَاءَ^٢ عَلَيْهِ»^٣.

٦٣١٢ / ٣. عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: الرَّجُلُ يَصُومُ الْيَوْمَ^٦ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ^٧ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ.

فَقَالَ: «هُوَ شَيْءٌ وَفَّقَ لَهُ»^٨.

٦٣١٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٩ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: إِنِّي صُمْتُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ، فَكَانَ^{١١} مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَفَأَقْضِيهِ^{١٢}؟

قَالَ: «لَا»^{١٣}، هُوَ يَوْمٌ وَفَّقَتْ لَهُ^{١٤}.

١. في «ي» بس: «فقال».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل فضائل الأشهر الثلاثة. وفي المطبوع والوافي: «ولا قضاء».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٠٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٨، ح ٢٣٥، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٧، ح ١٠٠، بسنده عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله^٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٠٨، ح ١٠٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢، ح ١٢٧٣٥.

٤. في «ي»+: «بن إبراهيم».

٥. في «ظ»: «يوم».

٦. في الوافي: «وأنه».

٧. الوافي، ج ١١، ص ١٠٨، ح ١٠٥٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢، ح ١٢٧٣٤.

٨. هكذا في «ث» بر، بفتح، ج ١٠، ص ١٠٨، ح ١٠٥٣؛ والاستبصار. وفي «ظ» ي، بفتح، بفتح، ج ١١، ص ١٠٨، ح ١٠٥٣؛ الوسائل. وفي «ظ» ي، بفتح، بفتح، ج ١١، ص ١٠٨، ح ١٠٥٣؛ الوسائل. وفي «ظ» ي، بفتح، بفتح، ج ١١، ص ١٠٨، ح ١٠٥٣؛ الوسائل.

٩. ابن رباط هذا، هو علي بن الحسن بن رباط البجلي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٥٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٨.

١٠. في «ظ»: «وكان».

١١. في التهذيب: «فأقضيه» بدون الهمزة.

١٢. في «ظ»: «ولا».

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٥٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٨، ح ٢٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ١٠٩، ح ١٠٥٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠، ح ١٢٧٣١.

٥ / ٦٣١٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١ ، عَنْ ابْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ جَنَاحٍ ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ شَجَرَةَ ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ ؟

فَقَالَ : «صُمُّهُ» ، فَإِنْ يَكُ مِنْ شُعْبَانَ ، كَانَ تَطَوُّعًا ، وَإِنْ يَكُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَيَوْمٌ

وُفِّقَتْ لَهُ^٩ .

٦ / ٦٣١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ سَمَاعَةَ ،

قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : رَجُلٌ صَامَ يَوْمًا وَ لَا يَذَرِي^٦ أَمْ مِنْ^٧ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ^{١٠} ، أَوْ

مِنْ^{١١} غَيْرِهِ ، فَجَاءَ قَوْمٌ ، فَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَهْرِ^{١١} رَمَضَانَ ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَنَا : لَا

يُعْتَدُّ بِهِ ؟

١ . في «بخ، بر، بف، جر» والاستبصار :- «بن محمد» . والسند معلق على سابقه . و يروي عن أحمد بن محمد عدة من أصحابنا . وما ورد في التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٨١ ، ح ٥٠٤ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٧٨ ، ح ٢٣٦ ؛ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب - وقد عثر عنه في الموضعين بالضمير - عن أحمد بن محمد ، نأش من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند .

٢ . في «بخ، بر، بف، جر، جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار :+ «محمد» .

٣ . في «جن» والوافي :- «صوم» . ٤ . في «جن» : «صمته» .

٥ . التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٨١ ، ح ٥٠٤ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٧٨ ، ح ٢٣٦ ، معلقاً عن الكليني . الفقيه ، ج ٢ ، ص ١٢٧ ، ح ١٩٢٤ ، معلقاً عن بشير النبال . الوافي ، ج ١١ ، ص ١٠٩ ، ح ١٠٥٠٥ ؛ والوسائل ، ج ١٠ ، ص ٢١ ، ح ١٢٧٣٢ .

٦ . في «بث، بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار : «و هو لا يذري» بدل «ولا يذري» .

٧ . في «بر، بس» : «من» من دون همزة الاستفهام .

٨ . في «ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جن» والوسائل :- «شهر» .

٩ . في «بس» :- «هو» . وفي الاستبصار : «هنا» .

١٠ . في «بر، بف» :- «من» . وفي الوافي والتهذيب والاستبصار : «أم من» بدل «أو من» .

١١ . في «بث، بح، جن» والوسائل :- «شهر» .

فَقَالَ^١: «بلى».

فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَالُوا: صُمْتَ وَأَنْتَ لَا تَذَرِي^٢ أ^٣ مِنْ شَهْرٍ رَمَضَانَ هَذَا، أَمْ مِنْهُ

غَيْرُهُ؟

فَقَالَ: «بلى، فَأَعْتَدَ بِهِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَفَقَكَ اللَّهُ لَهُ، إِنَّمَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ مِنْ

شُعْبَانَ، وَلَا يَصُومُهُ^٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ^٥ الْإِنْسَانُ بِالصَّيَامِ^٦

فِي يَوْمِ الشَّكِّ، وَإِنَّمَا يَنْوِي مِنَ اللَّيْلَةِ^٧ أَنَّهُ يَصُومُ^٨ مِنْ شُعْبَانَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ^٩

رَمَضَانَ، أُجْزَأَ^{١٠} عَنْهُ بِتَفْضِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِمَا قَدْ وَسَّعَ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَهَلَكَ

النَّاسُ^{١١}.

٧ / ٦٣١٦. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ، عَنْ رَجُلٍ:

١. في التهذيب: «+ لي».

٢. في «بر»: «تذري» بدون «لا».

٣. في «ظ»: «من» من دون همزة الاستفهام.

٤. في «بث، ببح، ببح، بر، بس، بف، جن» والوسائل: «- شهر».

٥. في الاستبصار: «أو من» بدل «أم من».

٦. في «ببح، بر، بس، بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ولا تصومه».

٧. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٣٩: «الظاهر أَنَّ المراد بالانفراد بصيامه أن ينويه من رمضان من بين سائر الناس من غير أن يصحَّ عند الناس أَنَّهُ منه، لا ما فهمه المفيد رحمه الله». و سياأتي زيادة بيان ذيل الحديث ٦٣١٩.

٨. في التهذيب والاستبصار: «للصيام».

٩. في «ظ، ببح، بر، بس»: «الليل».

١٠. في «جن»: «يصومه».

١١. في الاستبصار: «أجزأ».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٥٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٩، ح ٢٤٠، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ١١، ص ١٠٩، ح ١٠٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١، ح ١٢٧٣٣».

١٤. ليس سهل بن زياد من مشايخ المصنّف. وليس في الأسناد السابقة ما يصلح أن يكون هذا السند معلقاً عليه إلا سند الحديث الرابع من الباب السابق. وتقدّم في الكافي، ذيل ح ٦٠٥٢، أَنَّ هذا النحو من ذكر السند لوضوح طريق الكليني إلى سهل بن زياد، فلاحظ.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ ^١ بِالْحِجْزَةِ ^٢، فَقَالَ: ٨٣/٤
يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الصَّيَامِ الْيَوْمَ؟ فَقُلْتُ: ذَلِكَ ^٣ إِلَى الْإِمَامِ، إِنْ صُمْتُ صُمْنَا،
وَإِنْ أَفْطَرْتُ أَفْطَرْنَا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، عَلَيَّ بِالْمَائِدَةِ ^٤، فَأَكَلْتُ مَعَهُ، وَأَنَا أَعْلَمُ - وَاللَّهِ - أَنَّهُ
يَوْمٌ ^٥ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَكَانَ ^٦ إِفْطَارِي يَوْمًا وَقَضَاؤُهُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ عُنُقِي
وَلَا يُعْبَدُ ^٧ اللَّهُ ^٨، ١٠.

٨ / ٦٣١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ^{١١}، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنِ

١. «أبو العباس»: هو عبد الله محمد السَّاح، أَوَّلُ خَلِيفَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَكَانَتْ مَدَّةُ خِلَافَتِهِ أَرْبَعَ سِنِينَ وَ
سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ قَامَ مِنْ بَعْدِهِ أَخُوهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً وَأَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا
وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا. وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. رَاجِعْ: مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٢، ص ٣٧٣ (سَفْح)؛ مِرَاةُ الْعُقُولِ، ج ١٦،
ص ٢٤٠.

٢. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْحِجْرَةُ»، هِيَ بِكسر الحاء: الْبَلَدُ الْقَدِيمُ بِظَهْرِ الْكُوفَةِ، وَ مُحَلَّةٌ بِنِيسَابُورٍ. وَقَالَ الْمَطْرُزِيُّ:
«الْحِجْرَةُ بِالْكَسْرِ: مَدِينَةٌ كَانَتْ يَسْكُنُهَا النُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذَرِ، وَ هِيَ عَلَى رَأْسِ مِيلٍ مِنَ الْكُوفَةِ». رَاجِعْ: النِّهَايَةُ، ج ١،
ص ٤٦٧؛ الْمَغْرِبُ، ص ١٣٤ (حِير).

٣. فِي «بِث»، بِح، وَ الْوَاقِي: «ذَلِكَ».

٤. فِي «بِخ»: «الْمَائِدَةُ».

٥. فِي «بِج»: «يَوْمٌ».

٦. فِي الْبَحَارِ: «مِنْ يَوْمٍ» بِدَلْ «يَوْمٍ مِنْ».

٨. فِي «بِس»: «أَعْبَدُ». وَ فِي الْوَاقِي: «نُعْبُدُ».

٩. فِي «جَن»: «اللَّهُ». وَ فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: وَلَا يُعْبَدُ اللَّهُ، أَيُّ يَكُونُ قَتْلِي سَبَبًا لِأَنْ يَتْرَكَ النَّاسُ عِبَادَةَ اللَّهِ؛
فَإِنَّ الْعِبَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْإِمَامِ وَوَلَايَتِهِ وَتَابِعَتِهِ».

١٠. الْوَاقِي، ج ١١، ص ١٥٧، ح ١٥٩٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ١٣٢، ح ١٣٠٣٥؛ الْبَحَارُ، ج ٤٧، ص ٢١٠، ح ٥٤.

١١. فِي التَّهْذِيبِ وَ الْاِسْتَبْصَارِ: - «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ». وَ الظَّاهِرُ - بِمِلَاحِظَةٍ مَا وَرَدَ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٣،
ص ٣١٨، ح ٩٨٧، وَ مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ٥١٨ وَ ١١٩١، مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، وَ مَا وَرَدَ فِي الْفَهْرَسْتِ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٦٤، الرِّقْمُ ٥٤٧، وَ رِجَالُ الطُّوسِيِّ،
ص ٤٣٥، الرِّقْمُ ٦٢٢٥، مِنْ كَوْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ رَوَّايَيْنِ لِكِتَابِ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ -
ثَبُوتُ «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ».

١٢. فِي «ي»: «الْعَبِيسُ». وَ فِي الْاِسْتَبْصَارِ: «عَيْسَى». وَ الْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسْخِهِ: «عَبِيسٌ».

الْخَضِرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ^٢ مَنْ
 صَامَهُ^٣ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا^٤ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
 فَقَالَ: «كَذَبُوا، إِنْ كَانَ^٥ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهُوَ يَوْمٌ وَفَّقَ^٦ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ،
 فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا مَضَى مِنَ الْأَيَّامِ»^٨.

٦٣١٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ
 عَامِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٩:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^{١٠} قَالَ - وَهُوَ بِالْحِيرَةِ^{١١} فِي زَمَانِ^{١٢} أَبِي الْعَبَّاسِ -: «إِنِّي^{١٣}
 دَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَقَدْ شَكَّ النَّاسُ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ - وَاللَّهِ - مِنْ شَهْرِ^{١٤} رَمَضَانَ، فَسَلَّمْتُ
 عَلَيْهِ^{١٥}، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَصُمْتُ الْيَوْمَ؟ فَقُلْتُ: لَا، وَالْمَائِدَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ:

١. في التهذيب: «الحسن بن عبد الله» بدل «الخضر بن عبد الملك».

٢. في «بر»: «وَأَنَّ».

٣. في «جن»: «صام».

٤. في «ى، جن» والوسائل: «- يَوْمًا».

٥. في «ظ، بث، يخ، بر، بس، بف» والتهذيب والاستبصار والمقنعة: «من».

٦. في التهذيب: «+ يَوْمًا».

٧. في التهذيب والمقنعة: «وَفَّقُوا».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٣٤، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٩٩،

مرسلاً عن محمد بن حكيم. الوافي، ج ١١، ص ١١٠، ح ١٠٥٠٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢، ح ١٢٧٣٦.

٩. هكذا في «ظ، بث، يخ، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل والبحار. وفي «ى، جن» والمطبوع:
 «وأصحابنا».

١٠. في البحار: «- إِنَّهُ».

١١. في حاشية «بث»: «في الحيرة».

١٢. في «بس»: «دار».

١٣. في «ى»: «- إِنِّي».

١٤. في «بف، يخ»: «- شَهْر».

١٥. في «ى»: «- عَلَيْهِ».

فَادُنْ، فَكُلْ، قَالَ^١: «فَدَنَوْتُ، فَأَكَلْتُ^٢» قَالَ: «وَقُلْتُ^٣: الصَّوْمُ مَعَكَ، وَ الْفِطْرُ مَعَكَ».

فَقَالَ الرَّجُلُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: تَقْفِرُ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

فَقَالَ: «إِي وَاللَّهِ، أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ عُنُقِي»^٤.

١٠- بَابُ وَجُوهِ الصَّوْمِ^٥

٦٣١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ^٦، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي^٧ يَوْمًا: «يَا زُهْرِيُّ^٨، مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟»

٨٤ / ٤

١. في «بر»: «قال».
٢. في «بخ، بر» وحاشية «بث» والوافي: «وأكلت».
٣. في «بث، بس»: «فقلت».
٤. في «بخ، بف»: «- شهر».
٥. في «ظ، ي، بث، ببح، بخ، بس، يف، جن» والوافي والوسائل والبحار: «وأن».
٦. الوافي، ج ١١، ص ١٥٧، ح ١٠٥٩٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٣١، ح ١٣٠٣٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢١٠، ح ٥٣.
٧. في «ظ، بث، بخ، بر، بف»: «الصيام».
٨. تقدّم سابقاً أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ الرَّائِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ - وَهُوَ الْمَنْقَرِيُّ - هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَهَانِي، فَعَلِيهِ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ قَيْدِ الْجَوْهَرِيِّ فِي السَّنَدِ. لَاحِظْ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْكَافِي، ذِيْلَ ح ٣٠٤٩. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْخَصَالِ، ص ٥٣٤، ح ٢، بِسَنَدِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَهَانِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ.
٩. في «بس» والتعذيب وتفسير القمي: «لي».
١٠. في الوافي: «محمّد بن مسلم بن شهاب الزهري، راوي هذا الحديث، وإن كان خصيصاً بعلي بن الحسين ﷺ وكان له ميل ومحبة إلا أنه لما كان من العامة وفقهائهم أجمل ﷺ معه في الكلام، ولم يذكر له صيام السنة ولا صيام الترغيب؛ لعدم اشتهاه خصوصهما بين العامة، وما زعمته العامة من صيام الترغيب والسنة سمّاه ﷺ بالذي فيه خيار لصاحبه تنبيهاً له على عدم الترغيب فيه؛ فإن أكثره ممّا ترك صيامه أولى ولصيام بعضه شرائط، كما يأتي في الأخبار إن شاء الله».

و في امرأة العقول، ج ١٦، ص ٢٤١: «الزهري - بضم الزاي وسكون الهاء - نسبة إلى زهرة، أحد أجداده، و اسمه محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن حارث بن شهاب بن زهرة بن كلاب، و هو من علماء المخالفين و كان له رجوع إلى سيّد الساجدين ﷺ». وانظر: رجال الطوسي، ص ٢٩٤، الرقم ٤٢٩٢؛ رجال ابن داود، ص ٣٣٦، الرقم ١٤٧٥.

فَقُلْتُ^١: مِنَ الْمَسْجِدِ.

قَالَ: «فِيمَ^٢ كُنْتُمْ^٣».

قُلْتُ: تَذَاكُرُنَا أَمْرَ الصَّوْمِ، فَاجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَصْحَابِي عَلَى^٤ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّوْمِ شَيْءٌ وَاجِبٌ إِلَّا صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

فَقَالَ: «يَا زُهْرِيُّ، لَيْسَ كَمَا قُلْتُمْ، الصَّوْمُ عَلَى أَرْبَعِينَ وَجْهًا، فَعَشْرَةٌ أَوْجُهُ مِنْهَا وَاجِبَةٌ كَوْجُوبِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَعَشْرَةٌ أَوْجُهُ^٥ مِنْهَا صِيَامُهُنَّ حَرَامٌ^٦، وَأَرْبَعَةٌ عَشْرَةٌ^٧ مِنْهَا صَاحِبُهَا^٨ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ^٩، وَصَوْمُ الْإِذْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ، وَصَوْمُ التَّأْدِيبِ، وَصَوْمُ الْإِبَاحَةِ^{١٠}، وَصَوْمُ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَسَرُّهُنَّ^{١١} لِي.

قَالَ: «أَمَّا الْوَاجِبَةُ^{١٢}: فَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَصِيَامُ^{١٣} شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كَفَّارَةٍ^{١٤}».

١. في تفسير القمي والخصال: «قلت».

٢. في «بر»: «فيم». وفي حاشية «بث»: «فيما».

٣. في «بخ، بر» والوافي: «كنت».

٤. في الوافي والتهذيب والخصال: «فاجتمع».

٥. في تفسير القمي والخصال: «على».

٦. في «بخ»: «- أوجه».

٧. في تفسير القمي: «- وعشرة أوجه منها صيامهن حرام».

٨. في الوافي والتهذيب والخصال: «+ وجهها».

٩. في الوافي: «+ فيها». وفي تفسير القمي: «صاحبها فيها» بدل «منها صاحبها».

١٠. في تفسير القمي: «+ وعشرة أوجه منها حرام».

١١. في امرأة العقول: «قوله»: «وصوم الإذن، أي الصوم الذي لا يصح إلا بإذن الآخر. وقوله»: «وصوم التأديب،

شامل للتمرين والإمساك مستحبًا. وقوله»: «وصوم الإباحة، أي صوم وقع فيه مفسد على بعض الوجوه ولم يفسد فكأنه أبيع فيه المفسد».

وفي هامش الوافي عن «مراد»: «قوله: وأما صوم الإباحة، أي الصوم الذي وقع فيه ما من شأنه الإفطار ولم يؤخذ الله تعالى عليه المكلف بأن يوجب عليه قضاءه، بل أباحه إتمام ذلك اليوم وإجراء مجرى ما لم يقع فيه المضطر».

١٢. في التهذيب: «ففسرهن».

١٣. في «بث، بخ، بر، بف» وحاشية «بخ» والوافي وتفسير القمي والخصال: «الواجب».

١٤. في التهذيب: «- صيام».

١٥. في «بر»: «- كفارة».

الظَّهَارِ لِقَوْلِ اللَّهِ^١ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^٢ مِنْ قَبْلِي أَنْ يَتَمَاشَا» إِلَى قَوْلِهِ^٣ «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»^٤، وَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^٥ فِيمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٦، وَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^٧ فِي قَتْلِ الْخَطَا^٨ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْعَتَقَ وَاجِبًا^٩؛ لِقَوْلِ^{١٠} «اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا»^{١١}؛ وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

١. في «ظ» و حاشية «بث»: «لقوله» بدل «لقول الله».

٢. في «بث، يبح»: «+ مؤمنة».

٣. في جميع النسخ التي قبلت و التهذيب و الفقيه :- «إلى قوله».

٤. المجادلة (٥٨): ٤-٣. وفي تفسير القمي و الخصال :- «و صيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار - إلى قوله - فصيام شهرين متتابعين».

و في مجمع البيان، ج ٩، ص ٤١٠، ذيل الآية الشريفة: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا». اختلف المفسرون و الفقهاء في معنى العود هنا، ف قيل: إنه العزم على وطنها؛ عن قتادة، وهو مذهب مالك و أبي حنيفة. و قيل: العود هو أن يسكنها بالعقد، و لا يتبع الظهار بطلاق، و ذلك أنه إذا ظاهر منها فقد قصد التحريم ... و هو مذهب الشافعي. و قيل: إن العود هو أن يكرّر لفظ الظهار؛ عن أبي العالية وهو مذهب أهل الظاهر ... و قال الأخفش: تندير الآية: و الذين يظاهرون من نسايتهم فتحرير رقبة، لما قالوا، ثم يعودون إلى نسايتهم؛ أي فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من ذكر التحريم، و التقديم و التأخير كثير في التنزيل. و أما ما ذهب إليه أنثمة الهدى أن المراد بالعود إرادة الوطء، و نقض القول الذي قاله: فإن الوطء لا يجوز له إلا بعد الكفارة، و لا يبطل حكم قوله الأول إلا بعد الكفارة ... «مَنْ قَبْلِي أَنْ يَتَمَاشَا» أي من قبل أن يجامعها فيتماشا».

٥. في «بر»: «- متتابعين».

٦. في «بث» و «بف» و الخصال: «لمن».

٧. في الوافي و تفسير القمي و الخصال: «+ متعمداً».

٨. في «جن»: «- و صيام شهرين متتابعين».

٩. في «مراة العقول»: «قوله»: «في قتل الخطأ، إنما خص به؛ لأنه المذكور صريحاً في الآية للاحتجاج عليه بها. و

يحتمل أن يكون ذكره على المثال».

١١. في تفسير القمي و الخصال: «قال».

١٢. النساء (٤): ٩٢. وفي تفسير القمي: «و صيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار لمن لم يجد العتق واجب، قال

وَأَجِبَ^١؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٢: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ»^٣ هَذَا لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِطْعَامَ^٤، كُلُّ ذَلِكَ مُتَتَابِعٌ وَ لَيْسَ بِمُتَفَرِّقٍ؛ وَ صِيَامُ أَذَى حَلَقِ الرَّأْسِ وَاجِبٌ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^٥ فَصَاحِبُهَا^٦ فِيهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ^٧ صَامَ^٨، صَامَ ثَلَاثَةَ^٩ أَيَّامٍ^{١٠}؛ وَ صَوْمُ^{١١} الْمُتَعَتَةِ وَاجِبٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ»^{١٢}؛ وَ صَوْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَاجِبٌ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيًّا بَالِغِ الْكَفَّةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا»^{١٣} أَوْ تَدْرِي^{١٤} كَيْفَ يَكُونُ «عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا» يَا زُهْرِيُّ؟.

«الله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» (مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاشَا)» بدل «تَوْبَةٌ مِنْ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا».

١. في الوافي والفقيه وتفسير القمي: «ولمن لم يجد الإطعام».
٢. في الوافي والفقيه وتفسير القمي والخصال: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ».
٣. المائدة (٥): ٨٩.
٤. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، يف» والتهديب: «لم يجد».
٥. في الوافي والفقيه وتفسير القمي والخصال: «هذا لمن لا يجد الإطعام». وفي «مراة المعول»: «قوله: «لمن لا يجد الإطعام، أي لم يجده، أو لم يجد أخويه أيضاً، وهما العتق والكسوة، وإما تركهما للظهور».
٦. البقرة (٢): ١٩٦.
٧. في «ظ، بر» والخصال: «أو صاحبها».
٨. في «جن»: «+ شاء».
٩. في «ظ، ي، يح» والتهذيب وتفسير القمي: «شاء».
١٠. في «يف» والوافي والفقيه والتهذيب: «ثلاثاً». وفي تفسير القمي والخصال: «ثلاثة».
١١. في «بر، يف» والوافي والفقيه والتهذيب وتفسير القمي والخصال: «أَيَّام».
١٢. في الوافي والفقيه والتهذيب وتفسير القمي والخصال: «+ دم».
١٣. البقرة (٢): ١٩٦.
١٤. المائدة (٥): ٩٥.
١٥. في الوافي: «ثم قال: أو تدري». وفي التهذيب: «أ تدري» بدون الواو.

قَالَ^١: قُلْتُ لَا أَذْرِي^٢.

قَالَ: «يَقُومُ^٣ الصَّيْدُ قِيَمَةً عَذْلٍ^٤، ثُمَّ تَفْضُ^٥ تِلْكَ الْقِيَمَةُ عَلَى الْبَرِّ، ثُمَّ يُكَالُ ذَلِكَ الْبَرُّ أَضْوَاعًا، فَيَصُومُ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا؛ وَصَوْمُ النَّذْرِ^٦ وَاجِبٌ^٧، وَصَوْمُ الْإِغْتِكَافِ وَاجِبٌ^٨.

وَأَمَّا الصَّوْمُ الْحَرَامُ: فَصَوْمُ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ^٩ التَّشْرِيقِ، وَصَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ أَمْرًا بِهِ وَنَهْيًا عَنْهُ، أَمْرًا بِهِ أَنْ نَصُومَهُ مَعَ صِيَامِ شُعْبَانَ، وَنَهْيًا عَنْهُ^{١٠} أَنْ يَنْفَرِدَ^{١١} الرَّجُلُ بِصِيَامِهِ^{١٢} فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ.

١. في «بف» و تفسير القمي: - «قال».

٢. في تفسير القمي: - «أذري».

٣. في «بخ» و الخصال: «يقوم».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «يقوم الصيد قيمة [قيمة عدل]». وفي التهذيب: «قيمة عادلة» بدل «قيمة عدل».

٥. في «ي» بث، بر، بف، جن، و الوسائل: «يفض». و في تفسير القمي: «تنقض». و في فقه الرضا: «يشترى». و «تفَضُّ» أي تكسر؛ من الفَضِّ بمعنى التفرقة و الكسر. و قيل: الفَضُّ: الكسر مع التفرقة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٩٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٥٤ (فضض).

٦. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: و صوم النذر، لعله ما يشمل العهد و اليمين».

٧. في «ي»: - «واجب».

٨. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: و صوم الاعتكاف واجب، المراد به إمّا الوجوب الشرطي بمعنى عدم تحقق الاعتكاف بدونه، أو لكلّ ثالث، كما سيأتي».

٩. في «ي» بس، و الفقيه و تفسير القمي و فقه الرضا: - «من أيام».

١٠. في «بر»: - «عنه». و في تفسير القمي: - «أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان و نهينا عنه».

١١. في «بث» و تفسير القمي: «أن ينفرد».

١٢. في الوافي: «قوله ﷺ: أن ينفرد الرجل بصيامه، إضافة إلى الفاعل، و انفراده به عبارة عن انفراده عن سائر أيام شعبان بالصيام؛ فإنه مظنة لا اعتقاد و جوبه و كونه من شهر رمضان. أو المراد انفراده من بين جمهور الناس بصيامه من شهر رمضان مع عدم ثبوت كونه منه، يدلّ على هذا حديث الزهري الآتي في باب صيام يوم الشُّكِّ في هذا المعنى؛ فإنه نصّ فيه، و هو بعينه هذا الحديث إلّا أنّه أوردّه بأبين من هذا، و يأتي تمام تحقيق هذا

فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَامَ مِنْ شَعْبَانَ شَيْئاً، كَيْفَ يَصْنَعُ؟
 قَالَ: «يَنْوِي لَيْلَةَ الشَّكِّ أَنَّهُ صَائِمٌ^٢ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَجْزَأُ
 عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، لَمْ يَضُرَّهُ».

المقام في ذلك الباب مع معنى قوله ﷺ: وأمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان، إن شاء الله. وكان قد سقط من الكافي في النسخ التي رأيناها منه كلمات من هذا الحديث نقلناها من التهذيب، حيث أسند الحديث إلى صاحب الكافي، وكان بعضها مملاً يوجد في الفقيه أيضاً في النسخ التي كانت عندنا، ولعل ذلك من سهو النسخاء. تنبيه: نقلنا تحقيقه للمقام في باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان، ذيل الحديث الأول، وأما تحقيقه لقوله ﷺ: وأمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان مع تحقيقه للنهي عن الانفراد بصيامه، فهو أنه قال في الوافي، ج ١١، ص ١٠٧: «وأما النهي عن الانفراد بصيامه على ما ورد في بعض الأخبار - كما مر - وكما سيأتي - فلعل السر فيه أن من انفرد بصيامه على أنه من رمضان لم يمثل حكم الشرع، مع أنه لم يعتقد كونه من رمضان فكيف ينوي صيامه منه؟ وأما من صامه بنية شعبان أو بنية التردد، وميزه من بين سائر أيام شعبان بصيامه، فيظهر منه أنه إنما فعل ذلك لزعمه أن صيامه لابد منه، وأن إفطاره مملاً لا يجوز، فكأنه صامه بنية شهر رمضان وإن أخطأ بباله بحكم الشرع أنه من شعبان، وذلك يشبه إدخال يوم من غير شهر رمضان فيه، فالأولى أن لا يصومه على هذا الوجه أيضاً إلا أن يكون قد صام من شعبان شيئاً؛ لیسقط هذا التوهم.

وهذا معنى قوله ﷺ في حديث الزهري السابق: أمرنا أن نصومه مع صيام شعبان، ولكنه إن فعل ذلك جاز صومه، واحتسب من شهر رمضان، إن ظهر كونه منه وإن ردّ فيه نيته؛ وذلك لأن معنى صيامه بنية شعبان صيامه على وجه الاستحباب دون الغرض، وهذا يجتمع مع صيامه بنية التردد أيضاً؛ إذ لا ينافي التردد اعتقاد عدم الغرض، ولما ورد من إطلاق الرخصة في صيامه، كما يأتي في هذا الباب خرج منه صيامه بنية شهر رمضان بأخبار آخر وبقي جواز صيامه بنية التردد، كما بقي جواز صيامه بنية شعبان، ولم يرد نهى عن صيامه بنية التردد، كما ورد عن صيامه بنية رمضان...».

وفي هامش الوافي عن سلطان: «قوله: أن ينفرد الرجل بصيامه، يحتمل أن المراد أن الرجل ينفرد عن الناس في هذا الصوم، أي يصومه بنية رمضان مع عدم ثبوته أنه من رمضان وكونه مشكوكاً فيه عند الناس، ويحتمل أن المراد أنه ينفرد بصيامه عن شعبان، أي أفرده عن شعبان وجعله من شهر رمضان بلا ثبوت بمجرد الشك، وعلى التقديرين كونه منتهياً عنه لذلك ظاهراً».

وفي مرة المقول: «قوله ﷺ: أن ينفرد، الظاهر أن مراده ﷺ ما أوامنا إليه في الحديث السادس من الباب السابق، والراوي لم يفتن لذلك، وفهمه كما فهمه بعض الأصحاب - كما أشرنا إليه سابقاً - فأجابه ﷺ بما يظهر منه فساد وهمه».

١. في «بف»: «وكيف».

٢. في «بر، بف»: «صام».

فَقُلْتُ^١: وَكَيْفَ^٢ يَجْزِي^٣ صَوْمُ تَطَوُّعٍ عَنْ فَرِيضَةٍ؟

فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ تَطَوُّعًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٤، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ^٥، لِأَجْزَائِهِ^٦ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْيَوْمِ^٧ بِعَيْنِهِ. وَصَوْمُ الْوَصَالِ^٨ حَرَامٌ، وَصَوْمُ الصَّمْتِ حَرَامٌ، وَصَوْمُ نَذْرِ الْمَغْصِيَةِ حَرَامٌ، وَصَوْمُ الذَّهْرِ حَرَامٌ^٩».

وَأَمَّا الصَّوْمُ الَّذِي صَاحِبُهُ فِيهِ بِالْخِيَارِ: فَصَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْخَمِيسِ^{١٠}، وَصَوْمُ ٨٦/٤ أَيَّامٍ^{١١} الْبَيْضِ، وَصَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ سُؤَالٍ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَصَوْمُ يَوْمٍ عَرَفَةَ،

١. في «ظ» بخ، بر، بف، + «وله». وفي التهذيب والخصال: «قلت».

٢. في «جن»: «كيف».

٣. في «ظ» بح: «يكفي».

٤. في تفسير القمي: «يوماً من».

٥. في التهذيب: «تطوعاً وهو لا يعلم أنه من شهر رمضان».

٦. في «ي» بخ، بر، بف، جن: «بعد».

٧. في «ظ» بث، بخ، بر، بس، بف، وحاشية «بح»: «ذلك».

٨. في الفقيه والتهذيب والخصال: «أجزاء». وفي تفسير القمي: «أجزاء».

٩. في «ظ»: «إنما».

١٠. في تفسير القمي: «الشهر».

١١. في «مرآة العقول»: «قوله ﷺ»: «صوم الوصال، ذهب الشيخ في النهاية وأكثر الأصحاب إلى أن صوم الوصال هو أن ينوي صوم يوم وليلة إلى السحر، وذهب الشيخ في الاقتصاد وابن إدريس إلى أن معناه أن يصوم يومين مع ليلة بينهما، وإنما يحرم تأخير العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزءاً من الصوم، أما لو أخره الصائم بغير نية فإنه لا يحرم فيما قطع به الأصحاب، والاحتياط يقتضي اجتناب ذلك». وللمزيد راجع: النهاية، ص ١٧٠؛ الاقتصاد، ص ٢٩٣؛ السرائر، ج ١، ص ٤٢٠؛ المختصر النافع، ص ٧١؛ كشف الغطاء، ج ٢، ص ٣٢٤؛ جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢٩.

١٢. في «مرآة العقول»: «قوله ﷺ»: «صوم الدهر، حرمة صوم الدهر إما لاشتماله على الأيام المحرمة إن كان المراد كل السنة، وإن كان المراد ما سوى الأيام المحرمة فلعله إنما يحرم إذا صام على اعتقاد أنه سنة مؤكدة؛ فإنه يتضمن الافتراء على الله تعالى. ويمكن حمله على الكراهة، أو التقية لاشتهار الخبر بهذا المضمون بين العامة».

١٣. في الوافي والفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: «والاثنين».

١٤. هكذا في «ي» بح، والوافي والتهذيب وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا. وفي سائر النسخ والمطبوع

وَصَوْمٌ^١ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ، فَكُلُّ^٢ ذَلِكَ صَاحِبُهُ فِيهِ^٣ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ^٥.

وَأَمَّا صَوْمُ الْإِذْنِ: فَالْمَرْأَةُ^٦ لَا تَصُومُ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، وَالْعَبْدُ لَا يَصُومُ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ^٧، وَالصَّيْفُ لَا يَصُومُ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ^٨؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ، فَلَا يَصُومُ^٩ تَطَوُّعاً^{١٠}، إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.

وَأَمَّا صَوْمُ التَّائِبِ: فَأَنْ^{١١} يُؤْخَذَ الصَّبِيُّ^{١٢} إِذَا رَاهَقَ^{١٣} بِالصَّوْمِ^{١٤} تَأْدِيباً، وَلَيْسَ^{١٥}

١. ومراة العقول :- «أيام». وقال في المرأة: «قوله ﷺ: وصوم البيض، أقول: إنما لم يعد عليه السلام صوم كل أيام البيض وجميع السنة واحداً، كما عدَّ شهر رمضان واحداً؛ إذ لم يكن الثواب المقرّر لكل يوم منها مشروطاً بفعل الباقي، بخلاف صوم شهر رمضان وغيره من الواجبات؛ فإنّ بإفطار كل يوم منها ينقص ثواب الباقي، وفي بعضها يفسد ولا ينفع فيما جعل له، ثمّ إنّها مع ذلك أيضاً يصير المجموع ثلاثة عشر. وفي الفقيه: فصوم يوم الجمعة والخميس والاثنتين، فيتمّ العدد. وأما على ما في الكتاب فلعلّه عليه السلام أراد بعاشوراء التاسع والعاشر، كما روي: صوموا العاشوراء، التاسع والعاشر ... ثمّ إنّ لعل المراد بصوم العاشر، بل التاسع أيضاً الإمساك حزناً؛ لورود النهي عن صومهما كثيراً، والأظهر أنّه محمول على التقية، بل الظاهر أنّ صوم السنة والاثنتين أيضاً موافقان للعامة، كما يظهر من بعض الأخبار، مع أنّ الراوي عامي».

١. في الفقيه والتهذيب والخصال وفقه الرضا: - «صوم».

٢. في «بر»، يف، وفقه الرضا: «وكل». وفي الفقيه وتفسير القمي والخصال: «كل».

٣. في التهذيب: «فيه صاحبه».

٤. في «ظ»: «فإن».

٥. في تفسير القمي: «ترك».

٦. في الفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: «فإن المرأة».

٧. في الفقيه وتفسير القمي والخصال: «سيده».

٨. في فقه الرضا: «صاحب البيت».

٩. في الروافي: «فلا يصومن».

١٠. في فقه الرضا: «فلا يصومن».

١١. في تفسير القمي: «فإنّه».

١٢. في تفسير القمي: «فإنّه».

١٣. في فقه الرضا: «بلغ سبع سنين» بدل «راهق». و«راهق» أي قارب الاحتلام. وقيل: قارب الاحتلام ولم يحتلم بعد. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٧؛ المصباح المنير، ص ٢٤٢ (رهق).

١٤. في تفسير القمي: - «بالصوم».

١٥. في الروافي: «وذلك».

يَقْرَضُ^١؛ وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ إِذَا أَكَلَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ قَدِمَ أَهْلَهُ^٢، أُمِرَ بِالْإِمْسَاكِ بِبَقِيَّةِ يَوْمِهِ^٣، وَلَيْسَ يَقْرَضُ^٤.

وَأَمَّا صَوْمُ الْإِبَاحَةِ: لِمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا^٥، أَوْ قَاءَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، فَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ^٦، وَاجْزَأَ عَنْهُ صَوْمُهُ.

وَأَمَّا صَوْمُ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ، فَإِنَّ الْعَامَّةَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ قَوْمٌ: يَصُومُ، وَقَالَ آخَرُونَ^٧: لَا يَصُومُ، وَقَالَ قَوْمٌ^٨: إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ، وَأَمَّا^٩ نَحْنُ

فَنَقُولُ: يُفْطَرُ فِي الْحَالَيْنِ^{١٠} جَمِيعًا، فَإِنْ صَامَ فِي^{١١} السَّفَرِ أَوْ فِي حَالِ الْمَرَضِ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ^{١٢}؛ فَإِنَّ^{١٣} اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةُ

مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ»^{١٤}، فَهَذَا تَفْسِيرُ الصِّيَامِ^{١٥}.

١. في «بخ»: - «وليس بفرض». وفي «بف» والوافي والفقيه والتهذيب وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: + «وكذلك من أفطر لعله [التهذيب: + «من»] أول النهار، ثم قوى [تفسير القمي: «عوفي»] بقية يومه أمر بالإمساك [الوافي: + «عن الطعام»] بقية يومه تأديباً وليس بفرض».

٢. في تفسير القمي: «دخل مصر» بدل «قدم أهله».

٣. في الفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: + «تأديباً».

٤. في الوافي والتهذيب: + «وكذلك الحائض إذا طهرت أمسكت بقية يومها».

٥. في الوافي والفقيه والتهذيب وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: «فمن».

٦. في تفسير القمي: + «أو تقياً». ٧. في «بخ، بر، بف»: «ذلك له».

٨. في «بخ، جن»: «فأما».

٩. في «د»: «اختلفوا». وفي الفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: «اختلفت» بدون «قد».

١٠. في الفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: «قوم».

١١. في «بر، بف»: «آخرون». ١٢. في «بخ»: «وإنما».

١٣. في الفقيه وتفسير القمي وفقه الرضا: «الحالتين».

١٤. في التهذيب: + «حال». ١٥. في تفسير القمي: «فهو عاص و عليه» بدل «فعليه».

١٦. في الفقيه وتفسير القمي والخصال: + «في ذلك».

١٧. في الفقيه وتفسير القمي والخصال: «لأن». ١٨. البقرة (٢): ١٨٤.

١٩. في الفقيه وتفسير القمي والخصال وفقه الرضا: - «فهذا تفسير الصيام».

٢٠. تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٥. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ٨٩٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣١، ح ١٠٠.

١١- بَابُ أَدَبِ الصَّائِمِ

٦٣٢٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا صُمْتَ، فَلْيَصُمْ سَمْعَكَ وَبَصْرَكَ وَشَعْرَكَ وَجِلْدَكَ وَعَدَدُ أَشْيَاءَ غَيْرِ هَذَا، وَقَالَ: «لَا يَكُونُ^٢ يَوْمٌ صَوْمِكَ كَيَوْمِ فِطْرِكَ»^٣.

٦٣٢١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْخَزَّازِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ^٤:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: يَا جَابِرُ، هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ، مَنْ صَامَ نَهَارَهُ، وَقَامَ وَزِدَا^٥ مِنْ لَيْلِهِ، وَعَقَّ بَطْنَهُ وَفَرْجَهُ، وَكَفَّ لِسَانَهُ^٦، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَخُرُوجِهِ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَالَ جَابِرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَ هَذَا الْحَدِيثَ!

ح ٤٢٧، معلقاً عن الكليني، وفي الأخير قطعة منه. الخصال، ص ٥٣٤، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ٢، بسنده عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ١٧٨٤، معلقاً عن الزهري. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠١، من قوله: «أو تدري كيف يكون عزل ذلك صياماً يا زهري؟»؛ المقنعة، ص ٣٦٣، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٧، ح ١٠٣٧٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤١، ذيل ح ١٣٣١٨، إلى قوله: «أنا الواجبة فصيام شهر رمضان وصوم شهرين متتابعين؟» وفيه، ص ٣٦٧، ح ١٣٦١٨، إلى قوله: «وصوم الاعتكاف واجب».

١. في «بر، بف»: «وعد». ٢. في الوافي: «لا يكونن».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٥٥٤، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٥، معلقاً عن محمد بن مسلم. النوادر للأشعري، ص ٢٣، ح ١١، بسنده عن محمد بن مسلم، عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ١٥، صدر ح ١٥، وتام الرواية هكذا: «ونروي عن بعض آبائنا أنه قال: إذا صمت فليصم سمعك وبصرك وجلدك وشعرك». المقنعة، ص ٣١٠، مرسلاً عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٥؛ والأمالى للصديق، ص ٣٦٩، المجلس ٥٩، ح ١؛ والخصال، ص ٥٦٦ أبواب الخمسين وما فوقه، ح ١ الوافي، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٠٧٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦١، ذيل ح ١٣١٢٠.

٤. في «بر، بف، جر»: «بن إبراهيم». ٥. في «جر» و التهذيب: «بن يزيد».

٦. في الوافي: «أبي عبد الله». ٧. الورود: الجزء. الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٩ (ورد).

٨. في «ي»: «- وكف لسانه».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا جَابِرُ^١، وَمَا أَشَدُّ^٢ هَذِهِ الشُّرُوطُ^٣.

٣ / ٦٣٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ جِرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الصَّيَّامَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَخَذَهُ».

ثُمَّ قَالَ^٤: «قَالَتْ مَرْيَمُ: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا»^٥ أَيُّ صَوْمًا صُمْتُ^٦ - وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى^٧: «أَيُّ صُمْتُ^٨ - فَإِذَا^٩ صُمْتُمْ فَاحْفَظُوا أَلْسِنَتَكُمْ، وَغَضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَلَا تَنَازَعُوا وَلَا تَخَاسَدُوا».

قَالَ: «وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً تَسُبُّ جَارِيَةً لَهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، فَقَالَ لَهَا: كُلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَكُونِينَ صَائِمَةً وَقَدْ سَبَبْتَ^{١٠} جَارِيَتَكَ^{١١}؟ إِنْ الصَّوْمَ^{١٢} لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ^{١٣}».

قَالَ: «وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صُمْتَ، فَلْيَصُمْ^{١٤} سَمْعُكَ وَبَصْرُكَ مِنَ الْخَزَامِ

١. في «ي»: - «رسول الله ﷺ يا جابر».

٢. في «ي»: بر، بس، بف: «ما أشد» بدون الواو.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٦٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٤، ح ١١٠٤٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٢، ذيل ح ١٣١٦١.

٤. في النوار: «إنما للصوم شرط يحتاج أن يحفظ حتى يتم الصوم، وهو الصمت الداخل؛ أما تسمع ما» بدل «ثم قال».

٥. مريم (١٩): ٢٦.

٦. في «ظ»: بث، بخ، بر، بس، بف: - «صوماً».

٧. في «ي»: يح، جن، و امرأة العقول والوسائل: «و صمته».

٨. في «مرأة العقول»، ج ١٦، ص ٢٤٨: «لعل قوله: وفي نسخة أخرى، من كلام رواية الكافي، و يحتمل على بعد أن يكون من كلام الكليني بأن يكون نسخ الأصل الذي أخذ الحديث منه مختلفة».

٩. في «يح، بخ، بر، بس، بف» والوافي والتهذيب، ح ٥٥٣ والنوار: - «و في نسخة أخرى: أي صمته».

١٠. في «بر، بف» والوافي: «و إذا».

١١. هكذا في «بث، بخ، بر، جن» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سببت».

١٢. في «ظ»: «الصيام».

١٣. في الوسائل: + «فقط».

١٤. في «بر، بف»: «فلتصم».

٨٨/٤ وَالْقَبِيحِ، وَدَعِ الْمِرَاءَ^١ وَ أَذَى الْخَادِمِ، وَ لَيْكُنْ عَلَيْكَ وَقَارُ الصَّيَامِ^٢، وَ لَا تَجْعَلْ يَوْمَ صَوْمِكَ كَيَوْمِ فِطْرِكَ^٣.

٦٣٢٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ مِنَ الشَّهْرِ، فَلَا يَجَادِلَنَّ أَحَدًا، وَ لَا يَجْهَلَ^٤، وَ لَا يَسْرِغْ إِلَى الْحَلْفِ وَ الْأَيْمَانِ بِاللَّهِ، فَإِنْ جَهِلَ^٥ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَلْيَتَحَمَّلْ^٦».

٦٣٢٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَا مِنْ عَبْدٍ صَالِحٍ^٧

١ . «المِرَاءُ»: الجدل، ولا يكون المراء إلا اعتراضاً، بخلاف الجدل؛ فإنه يكون ابتداءً و اعتراضاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢٢؛ المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرا).

٢ . في حاشية «ب» و الوسائل و الفقيه، ح ١٨٦٢: «الصائم».

٣ . التهذيب، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٥٥٣، إلى قوله: «ليس من الطعام و الشراب»؛ وفيه، ص ١٩٤، ح ٥٥٥، من قوله: «قال: و قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صمت»، و فيهما بسند آخر عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ص ٢٠، ح ٩، عن النضر بن سويد، من قوله: «قال: و قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صمت» مع زيادة. وفيه، ص ٢١، صدر ح ١٠، هكذا: «عن أبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الصيام ليس من الطعام...» إلى قوله: «ولا تنازعا و تحاسدا». الفقيه، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٨٦١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «و سمع رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «ليس من الطعام و الشراب»؛ وفيه، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٨٦٢، مرسلًا، من قوله: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صمت فليصم». الوافي، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٠٧٣٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٢، ح ١٣١٢٢؛ البحار، ج ٩٧، ص ٣٥١.

٤ . في «بف، جن»: «فلا تجادلنَّ أحدًا و لا تجهل».

٥ . في الوافي: «يعني بالجهل الشتم و الأذى».

٦ . في «بخ، بر، بف» و حاشية «ب»: «فليحمل». و في الوافي: «فليحتمل».

٧ . التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٥٧، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٧٨٧، معلقًا عن الفضيل بن يسار. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٣، ح ١٠٧٣٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٧، ذيل ح ١٣١٣٤.

٨ . في الوافي و الوسائل و الفقيه: «صائم». و في الأمالي للصدوق و ثواب الأعمال: «يصبح صائمًا».

يُسْتَمَّ، فَيَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، لَا أَشْتَمُكَ كَمَا شَتَمْتَنِي^١، إِلَّا قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^٢: اسْتَجَارَ عَبْدِي بِالصَّوْمِ مِنْ شَرِّ عَبْدِي، فَقَدْ^٣ أَجَزْتُهُ مِنَ النَّارِ^٤.

٦ / ٦٣٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ وَغَيْرِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُنْشَدُ الشَّعْرُ بِلَيْلٍ، وَلَا يُنْشَدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِلَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ».

فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ: يَا أَبَتَاهُ، فَإِنَّهُ فِينَا^٥.

قَالَ^٦: «وَأِنْ كَانَ فِينَا»^٧.

١. في «ي، يح، يخ، بف» والوافي والوسائل والفقهاء: «تشتمني».

٢. في ثواب الأعمال: «+ ولعلنا نكته».

٣. في «ط، بث، بج، بخ، بر، بس، بف» والوافي: «قد».

٤. الجعفریات، ص ٦٠، بسند آخر. وفي الأمالي للصدوق، ص ٥٨٦، المجلس ٨٦، ح ٦؛ وثواب الأعمال، ص ٧٦، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٨٦٠، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٣، ح ١٠٧٣٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٧، ح ١٣١٣٥.

٥. في «بف» بالياء والتاء معاً. وفي الفقيه والتهديب، ص ١٩٥: «لا تنشد».

و في الوافي: «الإنشاد: قراءة الشعر، والشعر غلب على المنظوم من القول، وأصله الكلام التخيلي الذي هو أحد الصناعات الخمس نظماً كان أو نثراً. ولعل المنظوم المشتمل على الحكمة والموعظة، أو المناجاة مع الله سبحانه ممّا لم يكن فيه تخييل شعري مستثنى عن هذا الحكم، أو غير داخل فيه؛ لما ورد أن ما لا بأس به من الشعر فلا بأس به». وراجع أيضاً: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٥ (نشد).

٦. في «بف» بالياء والتاء معاً. وفي «بخ»:- «ينشد». وفي التهديب، ص ١٩٥: «ولا تنشد».

٧. ضبطه في الوافي: «وإن كان فينا»، ثم قال في الهامش: «كذا في الفقيه. وفي الكافي: فَإِنَّهُ فِينَا. وما في الفقيه أوضح، ولذا اخترناه».

٨. في «بث، بر، بف» والوافي: «+ فقال».

٩. في الوافي: «وإن كان فينا، أي في مدحنا أهل البيت... وذلك لأن كونه في مدحهم عليهم السلام لا يخرجهم عن التخييل الشعري». وفي مرآة العقول: «وولعله في مدحهم عليهم السلام يرجع إلى كونه أقل ثواباً من سائر الأوقات».

١٠. التهديب، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٥٦؛ ص ٣١٩، ح ٩٧٢، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٩، مرسلًا. الوافي، ج ١١، ص ٢١٩، ح ١٠٧٣١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٩، ذيل ح ١٣١٣٨.

٧ / ٦٣٢٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ^٢، عَنْ حُصَيْنٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: عَلَيْكُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِكَثْرَةِ الْإِسْتِغْفَارِ وَالدَّعَاءِ، فَأَمَّا الدَّعَاءُ، فَيُذْفَعُ بِهِ^٤ عَنْكُمْ النَّبَاءُ، وَأَمَّا الْإِسْتِغْفَارُ، فَيَمْحَى^٥ ذُنُوبَكُمْ^٦».

٨ / ٦٣٢٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^٧:

«كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٨ إِذَا كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ، لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِالْأَدْعَاءِ وَالتَّسْبِيحِ

٨٩/٤

١. هكذا في «بخ» و«بف» وحاشية «بث» والوسائل. وفي «ظ» ي، بث، بح، بر، بس، جر، جن» والوافي والمطبوع: «الحسين».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من علي بن الحسن هذا، هو علي بن الحسن بن فضال؛ فقد روى علي بن الحسن بن فضال - وقد عُثِرَ عنه بالضمير - عن محمد بن عبيد في التهذيب، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤٢١، وعن محمد بن عبيد بن عتبة في ح ٤٢٢، وكلا الخبرين مرتبط بشهر رمضان ودوره في غفران الذنوب.

فعليه المراد من أحمد بن محمد، هو العاصمي الراوي عن علي بن الحسن [بن فضال]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٦-٧٠٨.

وأنما ورد في الأمالي للصدوق، ص ٥٩، المجلس ١٥، ح ٢؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٦، ح ٥٩؛ من نقل الخبر بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحسين - والمذكور في البحار، ج ٩٣، ص ٣٧٨، ح ٢، علي بن الحسن، نقلًا من الأمالي - فالظاهر إضافة قيد «بن عيسى» تفسيرا لأحمد بن محمد، بتخيل كونه هو ابن عيسى.

٢. في فضائل الأشهر الثلاثة: «عتبة».

٣. في «ظ»: «أبو زيد». وفي «بخ»: «أبو بريد». ٤. في «بر»: «و عليكم».

٥. في «بر» و«بف» والفقيه: «به».

٦. في «ظ»: «فتمحى فيه». وفي «ي»، «بخ»: «فتمحى». وفي الوسائل والفقيه والأمالي للصدوق وفضائل الأشهر الثلاثة: «فتمحى به».

٧. الأمالي للصدوق، ص ٦١، المجلس ١٥، ح ٢؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٧٦، ح ٥٩، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسين. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٨، مرسلاً عن أمير المؤمنين^٩ «الوافي»، ج ١١، ص ٤٠٦، ح ١١٠٩٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٨، ذيل ح ١٣٤٨٥.

٨. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله^{١٠}، والمراد بهذا الإسناد، هو السند المتقدم إليه.

٩. في «بر» و«بف»: «+ والله».

وَ الْإِسْتِغْفَارِ وَ التَّكْبِيرِ، فَإِذَا أَفْطَرَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي شِئْتُ أَنْ تَفْعَلَ، فَعَلْتَ.^٢

٩٠ / ٦٣٢٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الصَّيَّامَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ وَ خَذَهُ؛ إِنَّ

مَرْيَمَ عليها السلام قَالَتْ: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا»^٣ أَيِ صُمْتُ، فَاحْفَظُوا أَلْسِنَتَكُمْ، وَ غَضُّوا

أَبْصَارَكُمْ، وَ لَا تَحَاسَدُوا، وَ لَا تَنَازَعُوا،^٤ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْإِيمَانَ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ

الْخَطْبَ.^٥

١٠٠ / ٦٣٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٦: «الْكُذِبَةُ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَ تَقْطُرُ الصَّائِمَ»^٧.

قَالَ^٨: قُلْتُ: هَلَكْنَا^٩.

١. في «ي» - «أَنْ».

٢. الوافي، ج ١١، ص ٤٠٦، ح ١١٠٩١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١٣٤٨٦؛ البحار، ج ٤٦، ص ٦٥، ح ٢٥.

٣. مريم (١٩): ٢٦.

٤. في الوافي: «وإذا صمت».

٥. في الوافي والوسائل: «ولا تنازعوا ولا تحاسدوا».

٦. في «ي»: «يأكل». وفي «جن» بالياء والتاء معاً.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٧، معلقاً عن أبي بصير. تحف العقول، ص ٣٦٣، مع زيادة في أوله. راجع:

الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحسد، ح ٢٥٤٦ و ٢٥٤٧؛ و قرب الإسناد، ص ٢٩، ح ٩٤؛ و تحف العقول،

ص ١٥٢؛ و نهج البلاغة، ص ١١٦، الخطبة ٨٦ - الوافي، ج ١١، ص ٢٢٢، ح ١٠٧٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦٣،

ح ١٣١٢٣.

٨. في الكافي، ح ٢٦٩١: «وإن».

٩. في البحار والكافي، ح ٢٦٩١: «لنطفر» بدل «تنقض الوضوء و تظفر».

١٠. في «بث» و التهذيب، ح ٥٨٥: «الصيام». ١١. في البحار و الكافي، ح ٢٦٩١: «قال».

١٢. في البحار و الكافي، ح ٢٦٩١: «وأتينا لا يكون ذلك منه» بدل «هلكتنا».

قَالَ: «لَيْسَ خَيْثُ تَذْهَبُ^١، إِنَّمَا ذَلِكَ^٢ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ عَلَى رَسُولِهِ، وَ عَلَى الْأَيْمَةِ^٣».

١١ / ٦٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ غِيَاثِ^٤، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لِي^٦ سِتَّ خِصَالٍ، ثُمَّ كَرِهَتْهُنَّ^٧ لِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِي.....»

١. في البحار والكافي، ح ٢٦٩١: «ذهبت». ٢. في «ي»، بث، بفتح، جن: «ذلك».

٣. في مرآة العقول: «اختلف الأصحاب في فساد الصوم بالكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة^٤ بعد اتفاقهم على أن غيره من أنواع الكذب لا يفسد الصوم وإن كان محرماً. فقال الشيخان والمرضى في الانتصار: إنه مفسد للصوم، ويجب به القضاء والكفارة. وقال السيد في الجمل وابن إدريس: لا يفسد. وهو الأقوى؛ إذ الظاهر أن المراد بالإفطار في هذا الخبر إبطال كمال الصوم، كما يدل عليه ضمه إلى الوضوء وهو غير مبطل له قطعاً». وراجع أيضاً: المقنعة، ص ٣٤٤؛ الانتصار، ص ١٨٤، المسألة ٨٢؛ جمل العلم والعمل ضمن رسائل المرضى، ج ٣، ص ٥٤؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٠؛ السرائر، ج ١، ص ٣٧٦.

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٦٩١. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٥؛ ومعاني الأخبار، ص ١٦٥، ح ١؛ بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٨٥٤، معلقاً عن منصور بن يونس، وتام الرواية: «إِنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى الْأَئِمَّةِ ﷺ يَفْطَرُ الصَّائِمَ». تحف العقول، ص ٣٦٣، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: فقه الرضا^٥، ص ٢٠١؛ وص ٢٠٥؛ والخصال، ص ٢٨٦، باب الخمسة، ح ٣٩. الوافي، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٠٦٠٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣، ذيل ح ١٢٧٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٤٩، ح ١٢.

٥. في «ظ»، بث، بفتح، بر، بفتح، «حسين». وفي «ي»، بفتح، بس، والوافي والوسائل: «الحسين». وفي «جن»: «أبي الحسين».

و ابن موسى هذا، هو الحسن بن موسى الخشاب الراوي عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٢٦-٤٢٧.

٦. في الوافي: «بن إبراهيم». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٦٠٨٥، فلاحظ.

٧. في «بر» - «لي». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: كره لي، المراد بالكراهة هنا ما يعمّ التحريم والكراهة بالمعنى المصطلح؛ لأن في تلك الخصال ما ليس بحرام، والمصنّف أسقط سائر الخصال».

٨. في «بث»، بفتح، بر، والخصال: «وكرههن». وفي «بس»، بفتح، جن: «ثم كرههن». وفي الكافي، ح ٦٠٨٥: «

وَأَتْبَاعِهِمْ^١ مِنْ بَغْدِي^٢: الرِّفْثُ^٣ فِي الصَّوْمِ^٤.

١٢ - بَابُ صَوْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ / ٦٣٣١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قِيلَ:

«وَكُرِهَتْهَا». وفي الفقيه والتهذيب والأماشي للصدوق وفرائد الأشهر الثلاثة: «وَكُرِهَتْهَا».

١. في «بر»، بف، «وأبناؤهم».

٢. في «ي»، «بعد». وفي الكافي، ح ٦٠٨٥: «+ منها». وفي الوافي: «+ أحدها».

٣. في «بغ»، بر، بف، وحاشية «بغ»، جن: «+ الجماع». وقال الجوهرى: «الرِّفْثُ: الجماع. والرِّفْثُ أيضاً: الفُحْشُ من القول، وكلام النساء في الجماع». وعن الأزهري: الرِّفْثُ: كلمة جامعة لكل ما يريد به الرجل من المرأة. وقال العلامة الفيض: «الرِّفْثُ، محرّكة: الجماع والفحش، والمراد به هاهنا هو الثاني». وقال العلامة المجلسي: «هو بالتحريك: الجماع والفحش، وهنا يحتملها. وفي بعض النسخ بعده: والجماع، فالثاني أظهر، وإن احتمل أن يكون العطف تفسيرياً» ثم ذكر ما نقلناه عن الأزهري وقال: «فعلى هذا يكون بعض الأفراد محمولاً على الحرمة وبعضها على الكراهة، كما سيأتي». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٣: النهاية، ج ٢، ص ٢٤١ (رِفْث).

٤. الكافي، كتاب الزكاة، باب المَنِّ، ح ٦٠٨٥، ولكن فيه: «المَنِّ بعد الصدقة» بدل «الرِّفْثُ في الصوم». التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٥٩، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٣٧٢، باب الستة، ح ١٩، بسنده عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن إبراهيم، عن إسحاق بن عمار. وفي الأماشي للصدوق، ص ٦٢، المجلس ١٥، ح ٣: وفرائد الأشهر الثلاثة، ص ٧٦، ح ٦٠، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن موسى، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق، عن آبائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. المحاسن، ص ١٠، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٣١، بسند آخر. الجعفریات، ص ٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٧٥: وج ٢، ص ٧١، ح ١٧٦١، مرسلأ عن رسول الله ﷺ، وفي كلِّ المصادر - إلا التهذيب - مع زيادة الفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٥٦، مرسلأ عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٤، ح ١٠٧٣٩: الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ١٣١٣٩.

٥. ورد مضمون الخبر في المحاسن، ص ٣٠١، ح ٨، بسنده عن حمّاد بن عثمان، قال: قال أبو جعفر عليه السلام، والمذكور في بعض نسخ المحاسن وعنه في البحار، ج ٩٧، ص ١٠٢، ح ٣٤: «أبو عبد الله عليه السلام». وهو الصواب؛ فإن حمّاد بن عثمان من أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام الذين لم يدركوا أبا جعفر الباقر عليه السلام.

مَا يُفْطِرُ، ثُمَّ أَفْطَرَ حَتَّى قِيلَ: مَا يَصُومُ، ثُمَّ صَامَ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمًا وَيَوْمًا لَا، ثُمَّ قَبِضَ عَلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ، قَالَ: «إِنَّهُمْ^٢ يَغْدِلْنَ صَوْمَ الدَّهْرِ، وَيَذْهَبْنَ بِوَحْرِ الصَّدْرِ^٣».

قَالَ حَمَّادٌ^٤: الْوَحْرُ^٥: الْوَسْوَسةُ.

قَالَ حَمَّادٌ فَقُلْتُ: وَ أَيْ^٦ الْأَيَّامِ هِيَ^٧؟

قَالَ: «أَوَّلُ خَمِيسٍ فِي الشَّهْرِ، وَ أَوَّلُ أَرْبَعَاءَ بَعْدَ الْعَشْرِ مِنْهُ^٨، وَ آخِرُ خَمِيسٍ فِيهِ».

فَقُلْتُ^٩: كَيْفَ^{١٠} صَارَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي^{١١} تُصَامُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ قَبْلَنَا مِنَ الْأُمَمِ كَانَ^{١٢} إِذَا نَزَلَ^{١٣} عَلَى أَحَدِهِمُ الْعَذَابُ، نَزَلَ فِي هَذِهِ

١. في «بر» و الفقيه و ثواب الأعمال: - «لا».

٢. في «بر»: «حتى».

٣. في التهذيب و الاستبصار و المحاسن و ثواب الأعمال: «و قال» بدل «قال: إِنَّهُمْ». و في الفقيه: - «إِنَّهُمْ».

٤. في مرآة العقول: «من صوم».

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بر، بس، بف» و الوافي و مرآة العقول و الفقيه و التهذيب و الاستبصار. و في

سائر النسخ و المطبوع: «الشهر». ٦. في «ي، بر»: «بوجر». و ألوجر: الخوف.

٧. في «بج»: «الصدر».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الفقيه. و في المطبوع: - «قال حمّاد». و في الوافي و التهذيب و

الاستبصار: + «فقلت: فما الوحر؟ فقال [في الاستبصار: قال]».

٩. في «ي، بر»: «الوجر». و في المطبوع: «و الوحر» مع الواو، ولكن في جميع النسخ التي قبلت بدون الواو.

و ألوجر في اللغة: غش الصدر و سائسه و بلابله. و قيل: هو الحقد و الغيظ. و قيل: هو العداوة. و قيل: هو

أشد الغضب. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٦٠؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨١ (و حر).

١٠. في «بر، بف»: «ما هي». و في «بج»: «فأي». و في التهذيب و الاستبصار: «أي» بدون الواو.

١١. في «بج، بر»: «هو».

١٢. في «بج، بر، بف» و حاشية «بث»: «فيه». و في التهذيب و الاستبصار: - «منه».

١٣. في الاستبصار: + «له». ١٤. في التهذيب و الاستبصار و ثواب الأعمال: «ولم».

١٥. في «ي»: - «التي».

١٦. في الوافي: «كانوا».

١٧. في الاستبصار و ثواب الأعمال: «أنزل».

الْأَيَّامَ، فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْأَيَّامَ الْمَخُوفَةَ.^٢

٦٣٣٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ مَا بَعَثَ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ: مَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ: مَا يَصُومُ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَصَامَ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا، وَهُوَ صَوْمُ دَاوُدَ ﷺ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَصَامَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ الْغُرَى^٣، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ^٤، وَفَرَّقَهَا فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^٥ يَوْمًا: خَمِيسَيْنِ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَاءُ^٦، فَقَبِضَ^٦ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامَ - وَهُوَ يَفْعَلُ^٧ ذَلِكَ.^٨»

٦٣٣٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

١. في التهذيب والاستبصار: - «الأيام»، فصام رسول الله ﷺ هذه.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٢، ح ٩١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٧٨٦، معلقاً عن حماد بن عثمان؛ ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٦، بسنده عن حماد بن عثمان. المحاسن، ص ٣٠١، كتاب العلل، ح ٨، بسنده عن حماد بن عثمان، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٧٦، مرسلاً عن النبي ﷺ، مع اختلاف. راجع: ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٣ و ٨؛ والخصال، ص ١٦٠، باب الثلاثة، ح ٢٠٩، ح ١. الوافي، ج ١١، ص ٤٣، ح ١٠٣٧٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١٥، ذيل ح ١٣٣٥.

٣. «الأيام الغر» أي الأيام البيض الليالي بالقمر، وهي ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٤ (غرر).

٤. في «ي»: - «ذلك».

٥. في «ظ»، ي، بح، بس، جن، والوسائل والبحار: - «أيام».

٦. في «ي»: - «وقبض».

٧. في «ي»، بح، بخ، والوافي: - «وآله».

٨. في «ظ»: - «يفعل».

٩. الخصال، ص ٣٩٠، باب السبعة، ح ٨٠، بسنده عن محمد بن أبي عمير. المقنعة، ص ٣٧٠، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٤، ح ١٠٣٧٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢٣، ح ١٣٧٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٠، ح ٨٥.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ: لَا يَفْطِرُ^١، ثُمَّ صَامَ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا، ثُمَّ صَامَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ، ثُمَّ آلَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ: الْخَمِيسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَأَرْبَعَاءَ فِي وَسْطِ الشَّهْرِ، وَخَمِيسٍ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، وَكَانَ يَقُولُ: ذَلِكَ صَوْمُ الذَّهْرِ، وَقَدْ كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: مَا مِنْ أَحَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ^٢ مِنْ رَجُلٍ يُقَالَ لَهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: لَا يَعْذِبُنِي اللَّهُ عَلَى أَنْ أَجْتَهِدَ^٣ فِي الصَّلَاةِ، كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْفَضْلِ عَجْزًا عَنْهُ^٤.

٤٠٦٣٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَنْصِلِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَرَّ^٥ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا كَانَ عَلَيْهِنَّ صِيَامًا، أَخْرَنَ ذَلِكَ إِلَى شَعْبَانَ؛ كَرَاهَةً^٦ أَنْ يَمْتَنِعَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا كَانَ شَعْبَانُ صُمْنَ^٧، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: شَعْبَانُ شَهْرِي^٨».

١. في «بف» والوافي والفقيه و ثواب الأعمال: «و يفطر حتى يقال: لا يصوم».
٢. في الفقيه: «إلى الله عز وجل» بدل «إلي». وفي مرآة العقول، ج ١١، ص ٢٥٣: «قوله ﷺ: ما من أحد أبغض إليّ، لعله محمول على ما إذا زاد بقصد السنة بأن أدخلها في السنة، أو على قصد الزيادة على عمل الرسول ﷺ و استقلال عمله؛ لئلا ينافي ما ورد من الفضل في سائر أنواع الصيام والصلاة».
٣. في «بخ، بر، بف»: «أن أجهد».
٤. في «بف» والوافي والفقيه: «و الصوم».
٥. في «بر»: «وكان».
٦. الفقيه، ج ٢، ص ٨١، ح ١٧٨٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب: ثواب الأعمال، ص ١٠٤، ح ١، بسنده عن الحسين بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٤٤، ح ١٠٣٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٠، ذيل ح ٢٧١؛ وج ١٠، ص ٤١٧، ذيل ح ١٣٧٣٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٠، ح ٨٦.
٧. في الوافي عن بعض النسخ: «إن».
٨. في «بث، بخ، بف» والفقيه والتهديب و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: «كراهية».
٩. في «بف» والوافي والتهديب و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: «وحاجته».
١٠. في «بخ» والوسائل، ح ١٣٥٦٩ والفقيه والتهديب، ص ٣١٦ و ثواب الأعمال و فضائل الأشهر الثلاثة: «و صام معهن». وفي الوسائل، ح ١٣٩١٤: «و صام».
١١. التهديب، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٩٣٢، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٥٩، ح ٣٩، عن «

٥ / ٦٣٣٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ صَامَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ؟^١

قَالَ^٢: «خَيْرُ آبَائِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَهُ»^٣.

٦ / ٦٣٣٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ صَامَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ قَطُّ؟

قَالَ^٤: «صَامَهُ خَيْرُ آبَائِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^٥.

١. علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣١٦، ح ٩٦؛ وثواب الأعمال، ص ٨٥، ح ٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٩٤، ح ١٨٢٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وورد قطعة: «شعبان شهري» بأسانيد مختلفة في هذه المصادر: النوادر للأشعري، ص ١٦، ح ٢؛ الجعفریات، ص ٥٨؛ الأمالي للصدوق، ص ١٩، المجلس ٦، ح ١؛ و ص ٦٢٨، المجلس ٩١، ح ٥؛ وثواب الأعمال، ص ٧٨، ح ٤؛ و ص ٨٤، ح ٥؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٤٣، ح ٢٠؛ و ص ٥٤، ح ٣٢؛ و ص ٥٥، ح ٣٣؛ و ص ٥٨، ح ٣٧؛ و ص ٦١، ح ٤٣؛ و ص ١١٥، ح ١١٠؛ تحف العقول، ص ٤١٩؛ و المغنّة، ص ٣٧٠. الوافي، ج ١١، ص ٦٠، ح ١٠٤١٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٨٦، ح ١٣٩١٤؛ وفيه، ص ٣٤٥، ح ١٣٥٦٩، إلى قوله: «فإذا كان شعبان صمن»؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٠، ح ٨٧.

٢. في التهذيب، ح ٩٣٠ و ثواب الأعمال، ح ١١: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٩٣٠، معلقاً عن الكليني. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٦٠، ح ٤٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب جميعاً، عن عمر بن عيسى، عن سماعة بن مهران، مع اختلاف يسير. وثواب الأعمال، ص ٨٥، ح ١٠، بسنده عن عثمان بن عيسى. النوادر للأشعري، ص ١٩، صدر ح ٥، بسنده عن سماعة، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٩٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٥١؛ و ثواب الأعمال، ص ٨٥، ح ١١؛ و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٥٢، ح ٢٨، بسنده آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٩، ح ١٠٤١٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٨٧، ح ١٣٩١٥.

٤. في التهذيب: «فقال».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٩٣١، معلقاً عن الكليني، عن أبي عليّ الأشعري. الوافي، ج ١١، ص ٥٩،

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْهُ.

فَأَمَّا الَّذِي^١ جَاءَ فِي صَوْمِ شَعْبَانَ أَنَّهُ سَبِيلٌ عليه السلام عَنْهُ، فَقَالَ: «مَا صَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَلَا أَحَدٌ مِنْ آبَائِي» قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَوْمًا قَالُوا^٢: إِنَّ صِيَامَهُ فَرَضٌ مِثْلُ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَوُجُوبُهُ مِثْلُ وَجُوبِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَإِنَّ^٣ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْهُ، فَعَلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ مِثْلُ مَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا قَوْلُ الْعَالِمِ عليه السلام: «مَا صَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَلَا أَحَدٌ مِنْ آبَائِي عليه السلام». أَيْ مَا صَامُوهُ^٤، فَرَضًا وَاجِبًا؛ تَكْذِيبًا لِقَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فَرَضٌ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَصُومُونَهُ سُنَّةً فِيهَا فَضْلٌ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يَصُمْهُ شَيْءٌ.

٧ / ٦٣٣٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ عَثْبَسَةَ الْعَادِدِ، قَالَ:

قُبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عَلَى صَوْمِ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ^٦ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ: أَوَّلُ

١ ح ١٠٤١٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٨٥، ح ١٣٩١٣.

١. فِي مَرَأَةِ الْقَوْلِ: «قَوْلُهُ: فَأَمَّا الَّذِي، هَذَا كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عليه السلام، وَتَوْجِيهِهُ حَسَنٌ، وَ الْقَوْمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ: هُمْ أَبُو الْخَطَّابِ وَ أَصْحَابُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عليه السلام فِي التَّهْذِيبِ - وَ فِي الْإِسْتِصْرَاحِ أَيْضاً - وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى التَّقْيَةِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعَامَّةِ لَا يَعْدُونَ صَوْمَ جَمِيعِ شَعْبَانَ مِنَ السَّنَةِ، وَ إِنْ كَانُوا رَوَوْا أَخْبَاراً كَثِيرَةً فِي فَضْلِهِ، وَ رَوَوْا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ صلى الله عليه وآله كَانَ يَصُومُ كُلَّهُ، وَ أَزَلُّهُ بِتَأْوِيلَاتٍ، وَ سُؤَالَ السَّائِلِ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ رَبِّمَا يَوْمِي إِلَيْهِ».

٢. فِي «بِس»: «ظَنُّوا».

٣. فِي «بِخ»، بِف: «فَإِنَّ».

٤. فِي «بِخ»: «بِخ» + «صَوْمًا».

٥. فِي «بِر»، بِف: «يَصُومُونَ».

٦. فِي الْوَسَائِلِ، ح ١٣٧٥١: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَهُوَ سَهْوٌ؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ الرَّائِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ، هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مِنْ مَشَايِخِ الْكَلْبِيِّ».

٧. فِي «بِث»: «وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ».

خَمِيسٍ، وَأَوْسَطِ أَرْبَعَاءَ، وَآخِرِ خَمِيسٍ، وَكَانَ^١ أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَصُومَانِ ذَلِكَ^٢.

١٣- بَابُ فَضْلِ صَوْمِ شَعْبَانَ وَصَلْتِهِ بِرَمَضَانَ وَصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ

٦٣٣٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَوْمُ شَعْبَانَ وَشَهْرُ^٣ رَمَضَانَ مُتَتَابِعَيْنِ^٤ تَوْبَةً مِنْ ٩٢/٤
اللَّهِ^٥؛ وَاللَّهِ^٦.

٦٣٣٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:

١. في «هـ»: «فكان».

٢. الواسطي، ج ١١، ص ٤٥، ح ١٠٣٧٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢٣، ح ١٣٧٥١؛ وص ٤٨٧، ح ١٣٩١٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧١، ح ٨٨.

٣. في «بح»: «و صوم».

٤. في «بس» و تفسير العياشي والأمالى للصديق: - «متتابعين».

٥. في الوافي: «التوبة من العبد أن يتوب إلى الله، و التوبة من الله أن يقيم من العبد عبادة مقام توبته، فطهره بها من ذنوبه».

٦. في «بر» و التهذيب والاستبصار: - «والله». و في الأمالى للصديق: «ولو من دم حرام» بدل «والله».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٩٢٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤٤٩، معلقاً عن الكليني. وفي ثواب الأعمال، ص ٨٤، ح ٦، و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٦٠، ح ٤١، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٥٣، ح ٣٠، بسند آخر، مع اختلاف. الأمالى للصديق، ص ٦٧٠، المجلس ٩٥، ح ٩، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٢٣٥، عن أبي الصباح الكناني، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. المقنعة، ص ٣٧٣، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٦٢، ح ١٠٤٢٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٩٥، ح ١٣٩٤٤.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَوْمُ شَعْبَانَ وَشَهْرُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةٌ مِنْ اللَّهِ»^٢.

٣/٦٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَصِلُ مَا بَيْنَ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ^٥، وَ يَقُولُ: صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ»^٦.

٤ / ٦٣٤١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ غُلَوَانَ، عَنْ

١. في «بخ، بف»: «شهر».

٢. في «ظ، يح، بس»: «و الله».

٣. ثواب الأعمال، ص ٨٤، ح ٣، بسنده عن المفضل بن عمر؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٥٨، ح ٣٨، بسنده عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٢٣٢، عن المفضل بن عمر. الوافي، ج ١١، ص ٦٣، ح ١٠٤٢١.

٤. هكذا في «بث» والوافي. وفي «ظ، ي، بح، بس، جن» والوسائل: «و». وفي «بخ، بر، بف»: «و عن سماعه». وفي المطبوع: «[عن سماعه] و».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فإنه مضافاً إلى رواية زرعة [بن محمد] عن المفضل [بن عمر] في عِدَّةٍ مِنَ الْأَسْنَادِ وَعَدَمِ التَّعَاطُفِ بَيْنَ سَمَاعَةَ وَالمُفَضَّلِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْنَادِ، وَرَدَ الْخَبَرُ مَعَ زِيَادَةٍ فِي صَدْرِهِ فِي الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٨٢٧، بِإِسْنَادِهِ عَنْ زُرْعَةَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وكذا ورد في ثواب الأعمال، ص ٨٢، ح ٧ و فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٥٨، ح ٣٨، بسنده عن زرعة [بن محمد] عن المفضل بن عمر، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَقَامَ مِنْ مِثَالِ زِيَادَةِ «عَنْ سَمَاعَةَ» سَهْواً؛ لِمَا وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ زُرْعَةَ [بْنِ مُحَمَّدٍ] عَنْ سَمَاعَةَ [بْنِ مِهْرَانَ]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٧٤ - ٤٨٠.

ثُمَّ إِنَّ فِي «بخ، بر، بف»: «- [بن محمد]». ٥. في «ي، بث، جن» والوافي: «و شهر رمضان».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٨٢٧، معلقاً عن زرعة، عن المفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ ثواب الأعمال، ص ٨٤، ح ٧، بسنده عن زرعة بن محمد، عن المفضل بن عمر، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١١، ص ٦٣، ح ١٠٤٢٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ١٣٩٤٧.

٧. السند معلقٌ على سابقة. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ وَ رَمَضَانَ^١ يَصِلُهُمَا^٢،
وَيَنْتَهِي النَّاسُ أَنْ يَصِلُوهُمَا^٣، وَكَانَ يَقُولُ: هُمَا شَهْرَا^٤ اللَّهِ، وَهُمَا كَفَّارَةٌ لِمَا قَبْلَهُمَا
وَلِمَا بَعْدَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ^٥».

٥ / ٦٣٤٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَصُومُ شَعْبَانَ وَ شَهْرَ رَمَضَانَ؟

١. في «ي» بث، والوافي والفقهاء والتهديب والاستبصار وثواب الأعمال وفضائل الأشهر الثلاثة: «و شهر رمضان».

٢. في الوافي: «و يصلهما».

٣. في الوافي: «حمل في الفقيه قوله: و ينهى الناس أن يصلوهما، على الإنكار والحكاية، دون الإخبار؛ يعني من شاء وصل، و من شاء فصل، و استدلل عليه بالخبر السابق. أقول: بل الأولى أن يجعل الوصل هنا بمعنى ترك الإنفطار إلى السحر حتى يصير صوم وصال؛ ليكون موافقاً لما رواه في الفقيه أيضاً أنه ﷺ نهى عن الوصال و كان يواصل، الحديث، كما يأتي في الباب الآتي، و لخبر سليمان الآتي في هذا الباب. و ما ذكره بعيد عن سياق الكلام و ما بعده جداً، مع أن ذلك ليس مما يتعجب منه و يستنكر؛ إذ كان له ﷺ خصائص ليست لأمثته، كما يدل عليه الخبر الآتي و غيره من الأخبار».

و في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٥٦؛ ... و حملة الشيخ على الوصال المحرم على غيره ﷺ بأن لا يفطر بين آخر شعبان و أول شهر رمضان. و يمكن أن يقرأ - أي ينهى - على بناء الإفعال بمعنى الإعلام و الإبلاغ. و يحتمل أيضاً أن يكون «الناس» بالرفع؛ ليكون فاعل ينهى، أي لم يكن النبي ﷺ ينهى عن الوصل، بل كان يفعله، و الناس، أي العامة ينهون عنه افتراء عليه ﷺ. و أظهر الحمل على النقيض».

٤. في «ظ» ي، بث، يخ، يس، جن، و فضائل الأشهر الثلاثة: «شهر».

٥. في «بف» هما» بدون الواو.

٦. ثواب الأعمال، ص ٨٥، ح ٨، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن الحسين بن سعيد. و في التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٩٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤٥٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٥١، ح ٢٧، بسنده عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٨٢٦، معلقاً عن عمرو بن خالد. الوافي، ج ١١، ص ٦٤، ح ١٠٤٢٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ١٣٩٤٨.

٧. في حاشية «بث» و التهذيب، ص ٣٠٧: «أصحابنا».

قَالَ^١: «هُمَا الشَّهْرَانِ اللَّذَانِ^٢ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ»^٣.

قُلْتُ: فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ فَضْلٌ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا وَصَالَ فِي صِيَامٍ، يَغْنِي لَا يَصُومُ الرَّجُلُ يَوْمَيْنِ^٤ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِفْطَارٍ، وَقَدْ يَسْتَحَبُّ لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَدَعَ السَّخُورَ»^٥.

٦٣٤٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَهُ^٦ عَنِ الصَّوْمِ فِي الْحَضَرِ؟

فَقَالَ: «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ: الْخَمِيسُ مِنْ جُمُعَةٍ، وَالْأَرْبَعَاءُ مِنْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «فقال».

٢. في الوافي: «هما الشهران؛ يعني أنهما مثل شهري الكفارة في أنهما توبة من الله وكفارة للخطايا، ولما فهم السائل من التابع لزوم الوصل من غير إفطار، وكان قد سمع النهي عن الوصال، أشكل الأمر عليه، فاستفهم ذلك، فأجابه ﷺ بالفرق بين الأمرين. وهذا الخبر كالنص في ما قلناه في تأويل الخبر السابق».

و في امرأة العقول: «قوله ﷺ: هما الشهران، هذه الآية وردت ظاهراً في كفارة قتل الخطأ، ولا خلاف في أنه لا يجزي هذان الشهران عنها. ويحتمل أن يكون أولاً كذلك، ثم نسخ، أو يكون المراد أنهما نظير هذين الشهرين في كون كل منهما كفارة من الذنوب. ولا يبعد أن يكون في بطن الآية هذا أيضاً مراداً».

٣. النساء (٤): ٩٢.

٤. في «بث، بخ، بر، بف»: «ولا يفصل». وفي التهذيب: «أفلا يفصل».

٥. في «بج»: «صومين».

٦. في التهذيب، ص ٣٠٩: «للرجل».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٩٢٧؛ و ص ٣٠٩، ذيل ح ٩٣٢، [وفيه من قوله: «قلت: فلا يفصل بينهما»]: والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٥٢، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب صوم الوصال و صوم الدهر، ح ٦٣٥١؛ و كتاب النكاح، باب أنه لا رضاع بعد فطام، ح ٩٨٩٨؛ والفقهاء، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٤٩؛ و ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٤٢٧٣؛ و ج ٤، ص ٣٦٧، ح ٥٧٦٢؛ والنوادر للأشعري، ص ٢٦، ح ١٧؛ والجعفریات، ص ١١٢؛ والأملی للصمدوق، ص ٣٧٨، المجلس ٦٠، ح ٤؛ و ص ٤٢٣، المجلس ١٥، ح ٣. الوافي، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٠٤٢٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٩٦، ح ١٣٩٤٦؛ و ص ٥٢٢، ح ١٤٠١٩؛ وفيه، ص ١٤٣، ح ١٣٠٥٨، تمام الرواية هكذا: «وقد يستحب للعبد أن لا يدع السحور».

٨. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بر، بف، جن». وفي «بج، بس» والمطبوع و الوسائل: «مثل».

جُمُعَةٍ^١، وَ الْخَمِيسَ مِنْ جُمُعَةٍ أُخْرَى^٢.

وَقَالَ^٣: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: صِيَامُ شَهْرِ الصَّبْرِ^٤ وَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يَذْهَبْنَ بِتَلَابُلِ^٥ الصُّدُورِ^٦، وَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ ٩٣/٤ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَالِهَا»^٧،^٨.

٧ / ٦٣٤٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الصِّيَامِ فِي الشَّهْرِ: كَيْفَ هُوَ؟

١. في «ي»: - «والأربعاء من جمعة».

٢. في «يخ، بر، بف» و الوافي: «قال و».

٣. في الوافي: «شهر الصبر: شهر رمضان».

٤. في الوافي: «بلايل». و قال الخليل: «التَّبَلُّة: وسواس الهموم في الصدر، وهو التَّبَالُ، و الجمع: التَّبَالِيل. و غيره: البلبلة و التلايل و التلبال: شدة الهم، و الوسواس في الصدور، و حديث النفس، فأما التَّبَالُ بالكسر فمصدر». و قال الزبيدي: «هو جمع بالبال، و الظاهر من سياقه أنه كُتْلَابُط، فإنه لو كان بالفتح لقال: الجمع: بلايل، فتأمل». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٩١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٢٣٥ (بلايل).

٥. في «يخ، بف» و الوافي: «الصدر».

٦. الأنعام (٦): ١٦٠.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٥٨٧، المجلس ٨٦، ح ١٠؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٧، ح ٨٣، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي. ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير، وفي الأخيرين من قوله: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٣، ح ٩١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٤٥؛ والخصال، ص ١٦٠، باب الثلاثة، ح ٢٠٩، بسند آخر، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٤١، عن عبدالله الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ص ٣٨٦، ح ١٣٤، عن الحسين بن سعيد، يرفعه عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٨٣، ح ١٧٨٩، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «قال أمير المؤمنين عليه السلام». راجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٤٢؛ وعلل الشرائع، ص ٢٧١، ح ٩؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٠. الوافي، ج ١١، ص ٤٥، ح ١٠٣٧٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢٣، ح ١٣٧٥٢، إلى قوله: «والخميس من جمعة أخرى».

قَالَ^١: «ثَلَاثٌ فِي الشَّهْرِ، فِي كُلِّ عَشْرِ^٢ يَوْمٍ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا»^٣؛ ثَلَاثَةٌ^٤ أَيَّامٌ فِي الشَّهْرِ صَوْمُ الدَّهْرِ^٥».

٨ / ٦٣٤٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَصِينِ^٦ بْنِ مَخَارِقِ أَبِي^٧ جَنَادَةَ السَّلُولِيِّ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ^٨، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَامَ شَعْبَانَ، كَانَ لَهُ

١. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «فقال».

٢. في «ظ» والوافي: «ثلاثة».

٣. في «ظ، ي، بس»: «عشرة».

٤. الأنعام (٦): ١٦٠.

٥. في التهذيب: «و ثلاثة» مع الواو.

٦. في «ظ، ي، بخ، بس، جن»: «- ثلاثة أَيَّام في الشهر صوم الدهر».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٢، ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٣ بسند آخر. الوافي، ج ١١، ص ٤٦، ح ١٠٣٨٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢٦، ح ١٣٧٥٥ و ١٣٧٥٦.

٨. هكذا في «جر». وفي «ظ، ي، بث، بخ، بر، بس، بف، جن» والمطبوع والوافي والوسائل والتهذيب: «الحسين».

و الظاهر أَنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد ترجم النجاشي له في رجاله، ص ١٤٥، الرقم ٣٧٦ وقال: «حصين بن المخارق بن عبد الرحمن بن ورقاء بن حبشي أبو جنادة السلولي». والمذكور في رجال الطوسي، ص ١٩١، الرقم ٢٣٦٣، هو حصين بن مخارق أبو جنادة السلولي الكوفي.

و أمّا ما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٣٥، الرقم ٤٩٩٣؛ من الحسين بن المخارق - كما في فهرسته، ص ١٤٨، الرقم ٢٢٨ - فلا يعتمد عليه؛ فَإِنَّ المذكور في بعض النسخ المعتبرة من الرجال هو «الحسين».

و المذكور في رجال ابن داود، ص ٥٣٠، الرقم ١٥٢ نقلًا من ابن الغضائري، هو الحصين بن المخارق.

و أمّا ضبط العلامة العنوان في خلاصته، ص ٢١٩، الرقم ٣، بضم الحاء و فتح الضاد المعجمة، فهو معارض بضبطه في إيضاح الاشتباه، ص ١٦٥، الرقم ٢٣٦ فقد قال فيه: «حصين، بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة المفتوحة».

ثم إنَّ الرجل ذكره الذهبي تارة في ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٧٧، الرقم ٢٠٩٧، وقال: «حصين بن مخارق بن ورقاء، أبو جنادة»، وأخرى في ج ٦، ص ١٨٥، الرقم ١٠٠٧٤ وقال: «أبو جنادة عن الأعمش هو حصين بن مخارق».

٩. في التهذيب: «و أبي»، لكنّه ورد في بعض نسخه على الصواب، بدون الواو.

طَهْرًا^١ مِنْ كُلِّ زَلَةٍ وَوَضَمَةٍ^٢ وَبَادِرَةٍ^٣.

قَالَ أَبُو حَمَزَةَ: قُلْتُ^٤ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٥: مَا الْوَضَمَةُ؟

قَالَ: «الْيَمِينُ فِي الْمَغْصِيَةِ، وَالتَّنْذُرُ فِي الْمَغْصِيَةِ».

قُلْتُ^٦: فَمَا الْبَادِرَةُ؟

قَالَ^٧: «الْيَمِينُ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالتَّوْبَةُ مِنْهَا^٨ التَّدَمُّ^٩».

٦٣٤٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

١. في التهذيب: «طهرة». وفي الوافي: «كان له طهراً، أي كفارة وتوبة. أو المراد أن ذلك يطهره بحيث لا يجيء منه هذه الأمور بعد ذلك».

٢. في المقنعة: «ووضمة». والوضمة في اللغة: العيب والعار، والعيب في الكلام، وشذ الشيء بسرعة، والكسل والفترة في الجسد. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٣٠ (وصم).

٣. البادرة: الجدة، وهو ما يبدد من حدة الرجل عند غضبه من قول أو فعل. والبادرة من الكلام: التي تسبق من الإنسان في الغضب. والبادرة: الكلمة العوراء. والبادرة: الغضبة السريعة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٠٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨ (بدر).

٤. في «بخ» والفتية والتهذيب و ثواب الأعمال والمعاني: «فقلت».

٥. في الفتية: «ولانذر».

٦. في التهذيب والمعاني: «لانذر في معصية» بدل «النذر في المعصية».

٧. في «بث»، بخ، بف، وفي الوافي والتهذيب: «فقلت».

٨. في التهذيب: «ما».

٩. في «بس» والتهذيب: «فقال».

١٠. في التهذيب: «وعند».

١١. في الوافي: «وعليها». وقال: «وأما قوله: والتوبة منها الندم عليها، فكلام مستأنف، ذكر لبيان أن اليمين عند الغضب لا كفارة لها، إنما كفارته والتوبة منها الندم عليها ليس إلا».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٩٢٨، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ١٦٩، ح ١، بسنده عن محمد بن علي الكوفي، عن حنظلة بن مخارق أبي جنادة السلولي. ثواب الأعمال، ص ٨٣، ح ١، بسنده عن الحصين بن يزيد المخارق الكوفي، عن أبي جنادة السلولي، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر^{١٣}. الفتية، ج ٢، ص ٩٢، ح ١٨٢٣، معلقاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر^{١٤}. المقنعة، ص ٣٧٣، مرسلاً عن الباقر^{١٥} إلى قوله: «وضمة وبادرة»، وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى النبي^{١٦}. الوافي، ج ١١، ص ٦١، ح ١٠٤١٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٨٨، ذيل ح ١٣٩١٩.

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَفْضَلِ مَا جَزَتْ بِهِ السَّنَةُ فِي التَّطَوُّعِ مِنَ الصَّوْمِ؟
فَقَالَ: «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ: الْخَمِيسُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَالأَرْبَعَاءُ فِي وَسْطِ
الشَّهْرِ، وَالْخَمِيسُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^١: هَذَا جَمِيعُ مَا جَزَتْ بِهِ السَّنَةُ^٢ فِي الصَّوْمِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ»^٣.

١٠ / ٦٣٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ:

قِيلَ^٤ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي يَوْمِ الأَرْبَعَاءِ؟
فَقَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّارَ يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ،
فَأَوْجَبَ صَوْمَهُ^٥ لِيَتَعَوَّذَ بِهِ^٦ مِنَ النَّارِ»^٧.

٩٤ / ٤ ١١ / ٦٣٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
سَالِمٍ، عَنْ الأَخْوَلِ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله سئِلَ عَنْ صَوْمِ خَمِيسَيْنِ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَاءُ،

١. في «د» و الفقيه و ثواب الأعمال: - «وله».

٢. في مرآة العقول: «قوله: جميع ما جرت به السنة، لعله محمول على السنة المؤكدة؛ لئلا ينافي كون جميع
الشعبان من السنة».

٣. ثواب الأعمال، ص ١٠٦، ح ٨، بسنده عن الحسن بن علي، عن ابن بكير. الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٧٩٦،
معلقاً عن ابن بكير. الوافي، ج ١١، ص ٤٦، ح ١٠٣٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١٨، ذيل ح ١٣٧٤٠.

٤. في «بخ»: «قلت». ٥. في «د»، بر، بف، و الوافي: - «في».

٦. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فأوجب صومه، أي ألزمه وأكده».

٧. في «ظ»، بخ، بف، و حاشية «بث»، جن، و الوافي: «بالله».

٨. ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حرير. الوافي، ج ١١، ص ٤٧، ح ١٠٣٨٣؛
الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢٤، ح ١٣٧٥٤.

فَقَالَ: أَمَّا الْخَمِيسُ فَيَوْمٌ تُغْرَضُ^١ فِيهِ الْأَعْمَالُ، وَ أَمَّا الْأَرْبَعَاءُ فَيَوْمٌ خَلِقَتْ فِيهِ النَّارُ،
وَأَمَّا^٢ الصَّوْمُ فَجَنَّةٌ^٣.

١٢/٦٣٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّمَا يَصَامُ يَوْمُ الْأَرْبَعَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ تُعَذَّبْ^٤ أُمَّهُ فِيَمَا
مَضَى إِلَّا فِي^٥ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَسَطِ الشَّهْرِ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَامَ ذَلِكَ الْيَوْمُ»^٦.

١٣/٦٣٥٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ خَمِيسَانِ، فَصُمْ أَوَّلَهُمَا؛ فَإِنَّهُ

١. في «بر» والوافي: «يعرض». ٢. في «بر»: «أما» بدون الواو.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه والخصال و ثواب الأعمال. وفي المطبوع: «+» [من النار].

٤. علل الشرائع، ص ٣٨١، ح ١، بسنده عن هشام بن الحكم، عن الأحول، عن ابن سنان، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي ثواب الأعمال، ص ١٠٥، ح ٤؛ والخصال، ص ٣٩٠، باب السنة، ح ٨١، بسندهما عن هشام بن سالم، عن الأحول، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٨٣، ح ١٧٩٠، معلقاً عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ح ١٤٩٤؛ ونفس الباب، ح ١٥٠٤؛ وكتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ح ٦٢٥٢؛ والفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٧٧١؛ و ص ٧٥، ح ١٧٧٥؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٨. الوافي، ج ١١، ص ٤٦، ح ١٠٣٨٢.

٥. في «ي»، بث، يخ، بر، بس، يف، جن» والوافي: «لم يعذب». وفي البحار: «قال: إن الله لم يعذب» بدل «قال: قال: إنما يصام يوم الأربعاء؛ لأنه لم تعذب».

٦. في «يف، بر» وفي البحار والفقيه والمحاسن والعلل: - «في».

٧. المحاسن، ص ٣٢٠، كتاب العلل، ح ٥٤، بسنده عن يونس. علل الشرائع، ص ٣٨١، ح ٤، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن إسحاق بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٨٣، ح ١٧٩١، معلقاً عن إسحاق بن عمار. راجع: عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٨، ح ١؛ و علل الشرائع، ص ٢٧٢، ح ٩. الوافي، ج ١١، ص ٤٧، ح ١٠٣٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١٩، ذيل ح ١٣٧٤١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٢، إلى قوله: «وسط الشهر».

٨. في «يف، بر، يف»: - «لي».

أَفْضَلُ، وَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ^٢ حَمِيسَانِ، فَصَمَّ آخِرَهُمَا؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ.^٣

١٤- بَابُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ السَّحُورُ

١ / ٦٣٥١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّحُورِ^٤ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ: أَوْاجِبٌ هُوَ عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ لَا يَتَسَحَّرَ إِنْ شَاءَ، وَأَمَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ أَنْ

يَتَسَحَّرَ، نَحِبُ^٥ أَنْ لَا يَتَرَكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ»^٦.

٢ / ٦٣٥٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ

الْحَسَنِ، عَنْ رُزْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ السَّحُورِ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الْفَضْلَ فِي السَّحُورِ وَلَوْ بِشَرْبَةِ مِنْ مَاءٍ، وَأَمَّا

١. في الاستبصار: «وإن».

٢. في التهذيب والاستبصار: «آخره» بدل «آخر الشهر».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٣، ح ٩١٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

ص ٨٣، ح ١٧٩٢، معلقاً عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ١١، ص ٤٧، ح ١٠٣٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١٦،

ذيل ح ١٣٣٧.

٤. «السحور»: ما يُتَسَحَّرُ به، أي يؤكل في السَّحَرِ، وهو قُبيل الصبح. وقيل: هو بالفتح: اسم ما يتسحر به من

الطعام والشراب، وبالضم المصدر والفعل نفسه، وأكثر ما يروى بالفتح. وقيل: إن الصواب بالضم؛ لأنه

بالفتح الطعام والبركة والأجر والثواب في الفعل، لا في الطعام. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٧؛ المصباح

المنير، ص ٢٦٧ (سحر).

٥. في الوافي: «أحب».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٦، ح ١٩٥٩، معلقاً عن أبي بصير، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف

يسير. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب فضل صوم شعبان...، ح ٦٣٤٢؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٩٢٧؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٥٢. الوافي، ج ١١، ص ٢٤١، ح ١٠٧٧٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٢،

٧. في «بر»:- «وفي».

فِي التَّطَوُّعِ^١، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَسَخَّرَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ^٢.

٣ / ٦٣٥٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِي، عَنِ السُّكُونِيِّ:

٩٥ / ٤

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ^٣، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: السَّحُورُ بَرَكَةٌ».

قَالَ^٤: «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَدْعُ أُمَّتِي السَّحُورَ وَلَوْ عَلَى حَشْفَةٍ»^٥.

١٥- بَابُ مَا يَقُولُ الصَّائِمُ إِذَا أَفْطَرَ

١ / ٦٣٥٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِي، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ^٦، عَنْ آبَائِهِ^٧: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ، قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ

١. في التهذيب، ص ١٩٧: «في غير رمضان».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٦٥؛ و ص ٣١٤، ح ٩٥٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٩٥٨، معلقاً عن سماعة، عن أبي عبد الله ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٥٥، إلى قوله: «ولو بشربة من ماء» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٦، ح ١٩٦١، مرسلاً عن أمير المؤمنين ﷺ عن النبي ﷺ. المقنعة، ص ٣١٦، مرسلاً، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، وفي الأخيرين مع زيادة في أوله. وفيه، ص ٣١٦، مرسلاً عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ولو بشربة من ماء» مع اختلاف. المقنعة، ص ٣٨١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٤١، ح ١٠٧٧٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٣، ح ١٣٠٦١.

٣. في «ي» - وقال.

٤. في «ي» - وقال. و التهذيب: «قال» بدون الواو.

٥. في «يخ» - بر، و حاشية بئ، و الفقيه: «تمر». و في «جن»: «و تمر». و الحشفة: واحدة الحشف، و هو اليباس الفاسد من التمر، أو الضعيف الذي لا نوى له، كالشيص، أو هو أردأ التمر، و هو الذي يجف من غير نضج ولا إدراك فلا يكون له لحم. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩١؛ المصباح المنير، ص ١٣٧ (حشف).

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٥٦٨، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ١٥٩، بسند آخر، وتمام الرواية: «السحور بركة». الفقيه، ج ٢، ص ١٣٥، ح ١٩٥٧، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٢، ح ١٠٧٧٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٣، ح ١٣٠٥٩، تمام الرواية فيه: «السحور بركة».

٧. هكذا في «ظ»، ي، بث، يخ، بر، بس، بف، جن، و الوافي و الوسائل. و في «جر» و التهذيب: «و بن محمد». و في المطبوع: «[أبي] جعفر».

صُمْنَا، وَ عَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا، فَتَقَبَّلَهُ مِنَّا، ذَهَبَ الظَّمَا^١، وَ ابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَ بَقِيَ
الْأَجْرُ^٢.

٦٣٥٥ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ^٣ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ إِلَى
آخِرِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَغَانَنَا قَصْمَنَا، وَ رَزَقَنَا فَأَفْطَرْنَا، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنَّا، وَ أَعِنَّا عَلَيْهِ،
وَ سَلِّمْهُنَا فِيهِ، وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا^٤ فِي يَسْرِ مِنْكَ وَ غَافِيَةٍ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى عَنَّا^٥ يَوْمًا
مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٦».

وما أُنْبِئناه هو الصواب؛ فَإِنَّ المراد من السكوني هو إسماعيل بن مسلم أبي زياد، وهو من أصحاب أبي
عبدالله عليه السلام، وقد أكثر من الرواية عنه عليه السلام بعنوان «جعفر»، ولم يثبت روايته عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: رجال
البرقي، ص ٢٨؛ رجال الطوسي، ص ١٦٠، الرقم ١٧٨٨.

٨. في التهذيب، ص ١٩٩: «وقال».

١. «الظَّمَا»: العطش، أو شدته؛ وفي المرأة: «قوله» عليه السلام ذهب الظَّمَا، أقول: لا يبعد عدم كون قوله: ذهب الظَّمَا، من
تنمة الدعاء، بل يكون تحريصاً على الصوم بعد إتمام الدعاء، لكنَّ الأصحاب جعلوه من تنمة الدعاء. راجع:
الصحاح، ج ١، ص ٦١؛ النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظماً).

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٧٦، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٦٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد،
عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٠، ذيل ح ٥٧٨، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن
أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «وعلى رزقك أفطرنَا» مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٦،
ح ١٨٥٠، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله. المقنعة، ص ٣١٩، مرسلًا عن إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبدالله عليه السلام
عن رسول الله صلى الله عليه وآله. راجع: فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٦، ح ٨١؛ و ص ١٠٦، ح ٩٨. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٨،
ح ١٠٧٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٧، ح ١٣٠٧٠.

٣. في «بث»، يح، بخ، بر، بس، بف: «يقول». ٤. في «بس» و حاشية «بث» و المقنعة: «تقبله».

٥. «سَلِّمْهُنَا فِيهِ» يعنى ممَّا يحول بيننا و بين صومه من مرض و غيره، أو من البلايا و المعاصي. و «تَسَلِّمْهُ مِنَّا» أي
اعصمنا من المعاصي فيه، أو خذ و تقبل ممَّا ماعلنا فيه من الخير. راجع: الوافي، ج ١١، ص ٣٩٤؛ امرأة
العقول، ج ١٦، ص ٢١٧.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٥٧٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٨٥١، معلقاً عن أبي بصير.
تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٠، ح ١٨٣، عن عبدوس المطَّار، عن أبي بصير. المقنعة، ص ٣١٩، مرسلًا عن

١٦- بَابُ صَوْمِ الْوَصَالِ وَ صَوْمِ الدَّهْرِ

١ / ٦٣٥٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُخْتَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا الْوَصَالُ فِي الصَّيَامِ؟

قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: لَا وَصَالَ فِي صِيَامٍ، وَلَا صَمْتُ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ، وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مَلِكٍ.^١

١. أبي بصير، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٠٧٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٧، ح ١٣٠٧١.

١. في «ظ، يث، يع، يخ، بس، بر، بف»:- «صوم».

٢. في الوافي وهامش المطبوع نقلاً عن بعض النسخ:- «ما».

٣. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٤٣: ذهب الشيخ في النهاية وأكثر الأصحاب إلى أن صوم الوصال هو أن ينوي صوم يوم و ليلة إلى السحر، و ذهب الشيخ في الاقتصاد و ابن إدريس إلى أن معناه أن يصوم يومين مع ليلة بينهما. وإنما يحرم تأخير العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزءاً من الصوم، أما لو أخره الصائم بغير نية فإنه لا يحرم في ما قطع به الأصحاب، و الاحتياط يقتضي اجتناب ذلك. و للمزيد راجع: النهاية، ص ١٧٠؛ الاقتصاد، ص ٢٩٣؛ السرائر، ج ١، ص ٤٢٠؛ المختصر النافع، ص ٧١؛ كشف الغطاء، ج ٢، ص ٣٢٤؛ جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢٩.

٤. في الوسائل: «صيام». و في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ما الوصال في الصيام؟، أي ما حكم الوصال؟ لا حقيقته؛ لينطبق الجواب عليه، مع أنه يحتمل أن يكون عليه السلام أعرض عن الجواب تنقيحاً.

٥. في «بر، بف»:- «فقال رسول الله صلى الله عليه وآله بدل «فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قال».

٦. كذا في المطبوع و الوافي و الوسائل. و في النسخ: «وصمت» بدون لا.

٧. الكافي، كتاب النكاح، باب أنه لا رضاع بعد فطام، ضمن ح ٩٨٩٨؛ و التوادر للأشعري، ص ٢٦، ضمن ح ١٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٥٠٥٠، بسند آخر، من قوله: «ولا صمت يوم إلى الليل» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب فضل صوم شعبان...، ضمن ح ٦٣٤٢؛ و التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٧، ضمن ح ٩٢٧؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٨، ضمن ح ٤٥٢، بسند آخر، و تمام الرواية: «ولا وصال في صيام». وفي الكافي، كتاب العتق و التدبير و الكتابة، باب أنه لا اعتق إلا بعد ملك، ح ١١١٤٦؛ و التهذيب، ج ٨، ص ٢١٧، ح ٧٧٣؛ و الاستبصار، ج ٤، ص ٥، ح ١٤، و تمام الرواية: «ولا عتق قبل

٦٣٥٧ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «الْوَصَالُ فِي الصَّيَامِ^٤ أَنْ يَجْعَلَ عَشَاءَهُ سَحُورَةً^٥».

٩٦/٤

٦٣٥٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

١. «ملك» مع زيادة في أوله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٧، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والجعفریات، ص ١١٢؛ والأُمالي للصدوق، ص ٣٧٨، المجلس ٦٠، ضمن ح ٤؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٢٣، المجلس ١٥، ضمن ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه^١ عن رسول الله^٢، مع اختلاف يسير، وفي الأخير إلى قوله: «ولا صمت يوم إلى الليل». الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٩، ضمن ح ٤٢٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر^٣ عن رسول الله^٤، مع اختلاف يسير. وفيه، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٤٩، مرسلًا عن أبي عبد الله^٥، من دون الإسناد إلى النبي^٦، وتام الرواية: «ولا وصال في صيام ولا صمت يوم إلى الليل»؛ وفيه، ج ٣، ص ١١٦، ح ٣٤٤٥، مرسلًا عن رسول الله^٧، وتام الرواية: «ولا عتق قبل ملك» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١١، ص ٦٧، ح ١٠٤٢٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢١، ح ١٤٠١٧.

١. في «بر، يف، جر» - «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عذّة من أصحابنا.

٢. لم نجد رواية الحسن بن محبوب عن الحلبي - و المراد به في أصحاب أبي عبد الله^١ إنا عبيد الله بن عليّ أو أخوه محمد - مباشرة إلا في هذا السند وما ورد في علل الشرائع، ص ٥٨١، ح ١٥ من رواية الحسن بن محبوب عن محمد الحلبي. والغالب في رواية الحسن بن محبوب عن الحلبي هو النقل بواسطة واحدة، وفي بعض الموارد بواسطتين، كما ورد في الكافي، ح ٩٨٩٣؛ من رواية ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز - و الصواب الخزاز - عن ابن مسكان عن الحلبي، و ما ورد في الكافي، ح ١٣٩٠٨؛ من رواية ابن محبوب، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن مسكان، عن الحلبي.

فعليه لا يبعد وقوع الخلل في ما نحن فيه؛ من سقط أو إرسال.

ويؤكد ذلك أنّ عمدة مشايخ محمد و عبيد الله الحلبيين - وهم حماد بن عثمان، و عبد الله بن مسكان، و حميد بن العثني، و أبان بن عثمان - كلّهم في طبقة مشايخ الحسن بن محبوب.

٣. في الفقيه: «الوصال الذي نهى عنه هو» بدل «الوصال في الصيام».

٤. العشاء، بالفتح و المذ: الطعام بعينه الذي يؤكل عند العشاء، و هو خلاف الغداء. و السحور: ما يتسخر به من طعام أو شراب. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢ (عشا) و ج ٢، ص ٣٤٧ (سحر).

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٨٩٨، بسنده عن أحمد بن محمد، عن رواه، عن الحلبي. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٤٧، مرسلًا. الوافي، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٠٤٢٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢١، ح ١٤٠١٦.

أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُوَاصِلُ فِي الصَّيَامِ يَصُومُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَ يُفْطِرُ فِي السَّحْرِ»^١.

٤ / ٦٣٥٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّادَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ؟
فَقَالَ: «لَمْ نَزَلْ نَكْرَهُهُ»^٢.

٥ / ٦٣٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، فَكَرِهَهُ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا، وَ يُفْطِرَ يَوْمًا»^٣.

١٧- بَابُ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ وَهُوَ شَاكٌ فِي الْفَجْرِ^٤ أَوْ بَعْدَ طُلُوعِهِ

١ / ٦٣٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. الوافي، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٠٤٢٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢١، ح ١٤٠١٨.

٢. في «ي» :- «فقال: لم نزل نكرهه - إلى - عن صوم الدهر» في الحديث الآتي. وفي «أ» المعقول: «قوله عليه السلام: لم نزل نكرهه، إن كان المراد بالدهر ما يشمل الأيام المحزومة فالكرهه بمعنى الحرمة، وإن كان بمعنى سائر الأيام فهي بمعناه، كما هو المشهور بين الأصحاب».

٣. النسخة، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٤٨، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٠٤٣٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢٦، ح ١٤٠٣٣.

٤. في «ب» : «بخ» : «بأن يصوم». وفي «ج» : «بس» : «أن تصوم». وفي «د» : «بف» : «أن يفطر».

٥. في «د» : «بف» : «أو يصوم». وفي «ج» : «بج» : «أو تفطر».

٦. الوافي، ج ١١، ص ٦٩، ح ١٠٤٣٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢٦، ح ١٤٠٣٤.

٧. في «ي» : «+» : «أو بعد الفجر».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سِيلَ عَنْ رَجُلٍ تَسَحَّرَ^١، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ وَقَدْ طَلَعَ
الْفَجْرُ وَتَبَيَّنَ؟

قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ ذَلِكَ، ثُمَّ لِيَقْضِيهِ^٢، فَإِنْ تَسَحَّرَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْفَجْرِ،
أَفْطَرَ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَبِي كَانَ لَيْلَةً يُصَلِّي وَأَنَا أَكُلُ، فَانْصَرَفَ، فَقَالَ: أَمَا جَعَفَرُ فَقَدْ أَكَلَ
وَشَرِبَ بَعْدَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَنِي^٣، فَأَفْطَرْتُ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٤.

٦٣٦٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ
سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ وَشَرِبَ^٥ بَعْدَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَامَ فَتَنَظَّرَ فَلَمْ يَرَ^٦ الْفَجْرَ فَأَكَلَ، ثُمَّ عَادَ فَرَأَى الْفَجْرَ، فَلْيَتِمِّ صَوْمُهُ،
وَلَا إِعَادَةَ^٧ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ قَامَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْفَجْرِ فَرَأَى أَنَّهُ قَدْ طَلَعَ
الْفَجْرُ^٨، فَلْيَتِمِّ صَوْمُهُ، وَيَقْضِي^٩ يَوْمًا آخَرَ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ النَّظَرِ، فَعَلَيْهِ
الْإِعَادَةُ»^{١٠}.

١. في «بس» بالتاء والياء معاً. و«تسحر» أي أكل السحور، وهو ما يؤكل عند السحر من الطعام والشراب.
راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٧؛ المصباح المنير، ص ٢٦٧ (سحر).

٢. في الوافي: «ليقضيه». ٣. في «ي»: «فأمرني».

٤. في «بخ، بف»: «شهر».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ٨١٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٦، ح ٣٧٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي،
ج ١١، ص ٢٨٩، ح ١٠٨٧٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٥، ذيل ح ١٢٩٩٥.

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «أو شرب».

٧. في التهذيب: «و لم ير». ٨. في التهذيب: «فلا إعادة».

٩. في «بخ، بر، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «الفجر».

١٠. في «ي»، بح، وحاشية «بث»: «و ليقض».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ٨١١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٦، ح ٣٧٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠.

٦٣٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ: ٩٧/٤
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَمَرَ الْجَارِيَّةُ أَنْ تَنْظُرَ: طَلَعَ الْفَجْرُ، أَمْ لَا، فَتَقُولَ: لَمْ
 يَطْلُعْ^١، فَأَكُلْ، ثُمَّ أَنْظُرْ^٢، فَأَجِدْهُ قَدْ طَلَعَ^٣ حِينَ نَظَرْتُ؟
 قَالَ: «نَيْتُمْ يَوْمَكُمْ، ثُمَّ تَقْضِيهِ»^٤، أَمَا إِنَّكَ لَوْ كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي نَظَرْتَ، مَا كَانَ عَلَيْكَ
 قَضَاؤُهُ»^٥.

٦٣٦٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
 عِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَصْحَابُهُ يَتَسَخَّرُونَ فِي
 بَيْتٍ، فَتَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ، فَتَنَادَاهُمْ^١، فَكَفَّ بَعْضُهُمْ، وَظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَسْخَرُ، فَأَكَلَ؟
 فَقَالَ^٢: «يَيْتَمُ صَوْمُهُ، وَ يَقْضِي»^٣.

٦٣٦٥ / ٥. صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ: يَكُونُ عَلَيَّ الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاتَّسَخَّرَ

١٠ ص ١٣١، ذيل ح ١٩٣٨، معلقاً عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٧، ح ١٠٨٧٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٥، ح ١٢٩٩٧.

١. في الوافي: «وبعد».

٢. في «بخ، بر، بس، بف» و الوافي: «أنظر».

٣. في «ى»: «والفجر». وفي الوافي: «وقد كان طلع».

٤. في «بر» و التهذيب: «و تقضيه». وفي «جن»: «- وثم».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ٨١٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣١، ح ١٩٤٠، معلقاً عن محمد بن

أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٨، ح ١٠٨٧٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٨، ذيل ح ١٣٠٠٢.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي و الفقيه و التهذيب. وفي المطبوع: «و ناداهم».

٧. في «ى، بث» و التهذيب: «قال».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ٨١٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣١، ح ١٩٣٩، معلقاً عن صفوان بن

يحيى. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٨، ح ١٠٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٨، ذيل ح ١٣٠٠٣.

٩. السند معلق على سابقه، كما هو واضح.

مُضْبِحاً، أَفْطِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَ أَقْضِي^١ مَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمِ^٢ يَوْمًا آخَرَ، أَوْ أُتِمُّ عَلَى صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَ أَقْضِي يَوْمًا آخَرَ؟

فَقَالَ: «لَا، بَلْ تَفْطِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ^٣؛ لِأَنَّكَ أَكَلْتَ مُضْبِحاً، وَ تَقْضِي يَوْمًا آخَرَ^٤».

٦٣٦٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ شَرِبَ^٦ بَعْدَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ^٧ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

قَالَ: «يَصُومُ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَ يَقْضِي يَوْمًا آخَرَ، وَإِنْ كَانَ قَضَاءَ لِرَمَضَانَ فِي سُؤَالٍ، أَوْ فِي^٨ غَيْرِهِ، فَشَرِبَ بَعْدَ^٩ الْفَجْرِ، فَلْيَفْطِرْ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَ يَقْضِي^{١٠}».

٦٣٦٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

١. في «بح» والوافي: «أو أقضي». وقال في الوافي: «أو في قوله: أو أقضي بمعنى إلى أن، فإليه مفتوحة، وربما يوجد في بعض النسخ: و أقضي، وهو أوضح».

٢. في «بث، بح، بئ، بس، بف، جن» والوسائل: «- اليوم». وفي «بر»: «مكان ذلك اليوم».

٣. في «ي»: «- يوماً».

٤. في «بئ، بح، جن»: «و أتم».

٥. في «ي» والوافي: «- اليوم».

٦. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٩، ح ١٠٨٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٧، ح ١٣٠٠.

٧. في «بر، بف»: «يشرب».

٨. في «ي، بر، بس»: «+ وأنه».

٩. في «ظ، ي، بث، بئ، بر، بف، جن» والوسائل: «- في».

١٠. في «بر»: «+ طلوع».

١٢. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٨، ح ١٠٨٧٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٦، ح ١٢٩٩٨، إلى قوله: «ويقضي يوماً آخر»؛

وص ١١٧، ح ١٣٠٠١.

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ قَامَا، فَتَنَظَرَا إِلَى الْفَجْرِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: هُوَ ذَا^١، وَقَالَ الْآخَرُ: مَا أَرَى شَيْعًا؟

قَالَ: «فَلْيَأْكُلِ الَّذِي لَمْ يَسْتَبِنْ لَهُ^٢ الْفَجْرُ، وَقَدْ حَرَّمَ عَلَى الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ رَأَى الْفَجْرَ؛ إِنَّ اللَّهَ^٣ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «كُلُوا» وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»^{٤، ٥، ٦}.

١٨ - بَابُ الْفَجْرِ مَا هُوَ وَمَتَى^٧ يَحِلُّ وَمَتَى يَحْرُمُ الْأَكْلُ

٩٨/٤

٦٣٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٨، عَنْ

١. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٦٥: «هوذا، اسم الإشارة راجع إلى الفجر، ومدلوله مقطوع به في كلام الأصحاب، والآية ظاهرة الدلالة عليه».

٢. في الوافي: «لم يتبين له». وفي تفسير العياشي: «يستيقن» بدل «يستبين له».

٣. في الوافي: «لأنَّ». ٤. في «بث، يح، بس» والفقهاء: «وَكُلُوا».

٥. البقرة (٢): ١٨٧.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٧، بسنده عن عثمان بن عيسى، الفقيه، ج ٢، ص ١٣١، صدرح ١٩٣٨، معلّقاً عن سماعة بن مهران. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٩، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٣٠، ح ١٠٧٤٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١١٩، ح ١٣٠٠٤.

٧. في «جن»: «متى» بدون الواو.

٨. روى محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - كتاب العلّاء بن رزين بواسطة الحسن بن محبوب، ولم يُفْهَد روايته عن العلّاء مباشرة. كما أنّه لم يعهد رواية العلّاء عن موسى بن بكر؛ بل العلّاء متقدّم عليه طبقة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٢٢، الرقم ٥٠٠.

فعليه وقوع الخلل في السند ممّا لا ريب فيه. وقال الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في رفع الخلل: «فقد يخطر بالبال كون الصواب: عليّ بن الحكم، بدل العلّاء بن رزين؛ فقد أكثر محمد بن الحسين من الرواية عن عليّ بن الحكم، وكذا أكثر عليّ بن الحكم من الرواية عن موسى بن بكر، وقد وردت في الكافي، ح ٩١٠٩ - وعنه التهذيب، ج ٧، ص ٢١٧، ح ٩٤٩، من غير تصريح - رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر».

مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَذَّنَ^١ ابْنُ أُمِّ^٢ مَكْتُومٍ^٣ لِصَلَاةِ الْغَدَاةِ^٤، وَ مَرَّ رَجُلٌ بِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَ هُوَ يَتَسَخَّرُ، فَدَعَاهُ أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ^٥ لِلْفَجْرِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَ هُوَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ، فَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَمْسِكَ^٦».

٦٣٦٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْفَجْرُ^٩ هُوَ الَّذِي إِذَا رَأَيْتَهُ مُغْتَرِضًا كَأَنَّهُ بَيَاضٌ^{١٠}

» وَ قَالَ فِي كَيْفِيَّةِ تَبْدِيلِ «عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ» بِ«الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ»: «عَلِيٌّ بْنُ الْحَكَمِ يَرْوِي عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ (= الْعَلَاءُ = الْعَلَاءُ السَّقْلَاءُ) فِي رَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ جَدًّا، مِنْهَا مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ مِنَ الْكَافِي - كَالْخَبَرِ الْمَبْحُوثِ عَنْهُ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ: مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ؛ فَلَعَلَّ الْكَلْبَنِي قَدَسَ سِرَّهُ - أَخْطَأَ الرَّوَايَ بِالْمَرْوِيِّ عَنْهُ، فَبَدَّلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ. وَ يُؤَكِّدُ الْوَهْمَ شَبَاهَةُ «عَلِيٍّ» بِ«عَلَاءٍ».

١. فِي «بِثْ»: «بَخْ»: «كَانَ».

٢. فِي «بِثْ»: «+» يُؤَذِّنُ».

٣. فِي الْوَاقِفِي: «لِلصَّلَاةِ الْغَدَاةِ»؛ يَعْنِي لَتَهْنِئَةِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا».

٤. فِي «ظ»: «مُؤَذِّنُ».

٥. فِي «بِثْ» وَ الْوَاقِفِي: «أَمْسَكَ». وَ فِي الْوَسَائِلِ، ح ٦٨٨٠: «+» يَعْنِي فِي الصَّوْمِ».

٦. الْوَاقِفِي، ج ١١، ص ٢٢٨، ح ١٠٧٤٤؛ الْوَسَائِلِ، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ٦٨٨٠، مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَالَ: إِنَّ هَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»؛ وَ ج ١٠، ص ١٢٠، ح ١٣٠٠٧؛ الْبَحَارُ، ج ٢٢، ص ٣٦٤، ح ٦٠٦؛ وَ ج ٨٣، ص ١٣٢، ح ٩٨.

٧. هَكَذَا فِي «جَر» وَ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٥. وَ فِي «ظ»، «ي»، «بِثْ»، «بَخْ»، «بِرْ»، «بِسْ»، «بِفْ»، «جَنْ» وَ الْمَطْبُوعُ: «-» عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ».

وَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ رَوَى كِتَابَ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةٍ، وَ تَوَسَّطَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَسْنَادِ. رَاجِعْ: الْقَهْرَسْتِ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢٨٣، الرِّقْم ٤٢١؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢٢، ص ٢٩٤.

وَ يُؤَيِّدُ مَا أَنْبَأَهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ح ٤٨٥٩؛ مِنْ نَقْلِ الْخَبَرِ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ جَدًّا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةٍ.

٨. فِي الْكَافِي، ح ٤٨٥٩ وَ التَّهْذِيبِ، ح ١١٨ وَ الْاسْتَبْصَارُ، ح ٩٩٧: «الصَّبِيحُ».

٩. فِي الْفَقِيهِ وَ التَّهْذِيبِ، ج ٤ وَ الْاسْتَبْصَارُ، ح ٩٩٧: «+» «نَهَرٌ».

سورى^١.

٦٣٧٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حُمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ»؟

فَقَالَ: «بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ».

قَالَ: «وَكَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ - وَكَانَ أَعْمَى - يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ،و يُؤَذِّنُ بِلَالٌ^٦ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِذَا سَمِعْتُمْ صَوْتَ بِلَالٍ، فَدَعُواالطَّعَامَ وَ الشَّرَابَ، فَقَدْ أَصْبَحْتُمْ»^٧.

١. في مرآة العقول و التهذيب، ح ١١٨ و ج ٤ و الاستبصار، ح ٩٩٧: «سوراء». و «سورى»، مثال بشرى: موضع بالعراق من أرض بابل، و هو بلد السريانيين، و المراد ببياضها نهراً، كما ورد في غيره من الأخبار، و هو الفرات. و قال العلامة المجلسي: «و يروى عن الشيخ البهائي عليه السلام: نباض، بالنون، ثم الباء الموحدة، من قولهم: نبض الماء نبوذاً: إذا سال. ولا يخفى غرابته من مثله، لكن الجواد قد يكبو و الصارم قد ينبو». أقول: قرأه العلامة الفيض و فسرهما كما قرأه الشيخ البهائي و فسرهما. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٠؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٩ (سور). و للمزيد في تحقيق المقام راجع: الجبل المتين، ص ١٤٤-١٤٦.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت الفجر، ح ٤٨٥٩. و في التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٨؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٤٣٦، معلقاً عن علي بن عطية. و في التهذيب، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٧؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٦، بسند آخر عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٩، ح ١٠٧٤٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٤٩٤٢.

٣. في «جر» و التهذيب: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألتُه» بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٤. البقرة (٢): ١٨٧. و في الوافي: «مِنْ أَلْفَجْرِ».

٥. في «ظه» و الوسائل، ح ٦٨٧٩: «كان» بدون الواو.

٦. في التهذيب: «- و ابن أُمِّ مَكْتُومٍ - إلى - و يؤذّن بلال».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٥١٣، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٤، ح ٢٠٣، عن عبيد الله

٦٣٧١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ ؛

وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١ ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ»^٢ الْآيَةِ ، فَقَالَ^٣ : «نَزَلَتْ^٤ فِي خَوَاتِنِ^٥ جَبْنِ الْإِنْتَصَارِيِّ ، وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم فِي الْخَنْدَقِ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَمْسَى وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، وَكَانُوا^٦ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ هَذِهِ الْآيَةُ إِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ خَرَّمَ عَلَيْهِ الطَّعَامَ وَ الشَّرَابَ^٧ ، فَجَاءَ خَوَاتٌ إِلَى أَهْلِهِ حِينَ أَمْسَى ، فَقَالَ : هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ ؟ فَقَالُوا^٨ : لَا تَنْمُ^٩ حَتَّى نُضْلِحَ^{١٠} لَكَ طَعَاماً ، فَأَتَتْكُمْ ، فَتَنَامَ ، فَقَالُوا لَهُ : قَدْ فَعَلْتَ^{١١} ؟ قَالَ^{١٢} : نَعَمْ ، فَبَاتَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، فَأَصْبَحَ^{١٣} ، ثُمَّ عَدَا إِلَى الْخَنْدَقِ ، فَجَعَلَ يَغْشَى عَلَيْهِ ، فَمَرَّ بِهِ^{١٤} رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم ، فَلَمَّا رَأَى الَّذِي بِهِ ، أَخْبَرَهُ كَيْفَ كَانَ أَمْرُهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ الْآيَةَ : «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيئَةُ الْأَتِيضُ مِنَ الْخَطِيئَةِ

الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، ح ١٩٣٦ ، مرسلاً ، وفي الأخيرين إلى قوله : «يباض النهار من سواد الليل» . الوافي ، ج ١١ ، ص ٢٢٨ ، ح ١٠٧٤٢ ؛ الوسائل ، ج ١٠ ، ص ١١١ ، ح ١٢٩٨٧ ؛ وفيه ، ج ٥ ، ص ٣٨٩ ، ح ٦٨٧٩ ، من قوله : «قال : وكان بلال يؤذن» إلى قوله : «حين يطلع الفجر» ؛ البحار ، ج ٢٢ ، ص ٢٦٥ ، ح ٧ ؛ ج ٨٣ ، ص ١١١ ، ح ١٣ ، إلى قوله : «حين يطلع الفجر» .

١ . في التهذيب : - «بن يحيى» . ٢ . البقرة (٢) : ١٨٧ .

٣ . في الوسائل : «أنزلت» . ٤ . في «ب» : - «بن» .

٥ . في «بح ، جن» و حاشية «ب» : «حنين» ، و هو سهو . راجع : مُدَالِغَةُ ج ٢ ، ص ١٨٩ ، الرقم ١٤٨٩ ؛ سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٢٩ ، الرقم ٦٤ .

٦ . في الفقيه و التهذيب : «وَأَمْسَى» بدل «فَأَمْسَى وَهُوَ» .

٧ . في حاشية «ب» و التهذيب : «وَكَانَ» . ٨ . في الفقيه و التهذيب : - «وَالشَّرَابُ» .

٩ . هكذا في جميع النسخ و الوافي و الوسائل و البحار و الفقيه . وفي المطبوع : «وَلَا» .

١٠ . في «ت ، بخ ، بد ، بر ، بز ، بص ، بط ، بك ، جي» : «فَنَمَ» . في التهذيب : «أَقَمَ» بدل «لَاتَنَمَ» .

١١ . في حاشية «ب» : «حَتَّى نَطْبِخَ» . وفي الفقيه و التهذيب : «حَتَّى نَصْنَعُ» .

١٢ . في الوسائل و التهذيب : «قَدْ غَفَلْتُ» . ١٣ . في «بر ، بف» و الوافي و التهذيب : «فَقَالَ» .

١٤ . في الفقيه و التهذيب : «وَأَصْبَحَ» . ١٥ . في التهذيب : - «بِهِ» .

٩. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٠، ح ١٩٣٤، معلقاً عن

١٩- بَابُ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَيْلٌ فَأَفْطَرَ قَبْلَ اللَّيْلِ

١ / ٦٣٧٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ صَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، فَغَشِيَهُمْ سَحَابٌ أَسْوَدٌ^١ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَظَنُّوا أَنَّهُ لَيْلٌ^٢، فَأَفْطَرُوا^٣، ثُمَّ إِنَّ السَّحَابَ انْجَلَى، فَإِذَا الشَّمْسُ؟

فَقَالَ: عَلَى الَّذِي أَفْطَرَ صِيَامَ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «ثُمَّ أَتَمُّوا^٤ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^٥، فَمَنْ أَكَلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ اللَّيْلُ، فَعَلَيْهِ قِصَاوَةٌ^٦؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا^٧.

٢ / ٦٣٧٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ^٨، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ

وَسَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْمٍ صَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، فَغَشِيَهُمْ سَحَابٌ أَسْوَدٌ عِنْدَ

١. عاصم بن حميد، عن أبي بصير ليث المرادي. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠٢، بسندهما عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير المكفوف، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٢٩، ح ١٠٧٤٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٩، ذيل ح ٤٩٤١؛ وفيه، ج ١٠، ص ١١١، ح ١٢٩٨٨، إلى قوله: «ويحل الصيام وتحل الصلاة صلاة الفجر».

١. في «بس»: «سواد» بدل «سحاب أسود».

٢. في حاشية «ب»: «يح»: «الليل».

٣. في «ب»: «فأفطر بعضهم». وفي «بس»: «- وأفطروا».

٤. هكذا في المصحف الشريف والوافي. وفي النسخ والمطبوع: «وأتَمُّوا».

٥. البقرة (٢): ١٨٧.

٦. في «ي»: «قضاء».

٧. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ١٢٠، ح ١٩٠١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ٨١٦ و٨١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٥، ح ٣٧٤ و٣٧٥. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٠، ح ١٠٨٨٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٢٢، ذيل ح ١٣٠٠٩.

٨. في الاستبصار: «ابن عبد الرحمن».

غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَرَأَوْا أَنَّهُ اللَّيْلُ، فَأَفْطَرُ بَعْضُهُمْ^١، ثُمَّ إِنَّ السَّحَابَ انْجَلَى، فَإِذَا الشَّمْسُ^٢.

قَالَ^٣: «عَلَى الَّذِي أَفْطَرَ صِيَامَ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «أَيُّمُوا^٤ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» فَمَنْ أَكَلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ اللَّيْلُ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ^٥؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا^٦.

٢٠- بَابُ وَقْتِ الْإِفْطَارِ

١ / ٦٣٧٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٧، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٨، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَقْتُ سَقُوطِ الْقُرْصِ وَ وُجُوبِ الْإِفْطَارِ مِنَ الصِّيَامِ^٩ أَنْ يَقُومَ^{١١} بِجَذَاءِ الْقِبْلَةِ، وَيَتَفَقَّدَ^{١٢} الْحُمْزَةَ الَّتِي تَرْتَفِعُ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا جَارَتْ قِمَّةُ الرَّأْسِ^{١٣} إِلَى نَاجِيَةِ الْمَغْرِبِ، فَقَدْ وَجِبَ الْإِفْطَارُ، وَ سَقَطَ

١ . في «بر»: «لبعضهم».

٢ . في التهذيب والاستبصار: - «وأفطر بعضهم، ثم إنَّ السحاب انجلى، فإذا الشمس».

٣ . في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٤ . كذا في النسخ، وفي المصحف الشريف والتهذيب والاستبصار: «ثم أيتوا».

٥ . في «ظ»: «و عليه الإفطار».

٦ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ٨١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٥، ح ٣٧٧، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ٢٩٠، ح ١٠٨٨٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٢١، ح ١٣٠٠٩.

٧ . في الكافي، ح ٤٨٤٤: «وعن علي بن محمد» بدل «عدة من أصحابنا».

٨ . في الكافي، ح ٤٨٤٤: - «بن عبيد».

٩ . في الكافي، ح ٤٨٤٤: - «من الصيام».

١١ . في «ي»، يخ، بر، بس، بف، والوافي والوسائل ح ١٣٠١٤ والكافي ح ٤٨٤٤: «أن تقوم».

١٢ . في «ظ»، ي، يخ، بر، بس، بف، والوافي: «و تتفقَد».

١٣ . في «بر»: - «قمة» . وفي حاشية «ظ»، بث: «قبة الرأس» . و «قمة الرأس»: أعلاه و وسطه . راجع: الصحاح،

ج ٥، ص ٢٠١٥؛ النهاية، ج ٤، ص ١١٠ (قم).

الْقُرْصُ ١.

٦٣٧٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ عَزْوَةَ ، عَنْ بَرْزَيْدٍ^٢ بِنِ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ : «إِذَا غَابَتِ الْحُمْرَةُ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ - يَغْنِي نَاحِيَةَ الْمَشْرِقِ - فَقَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ^٤ وَغَرِبَهَا^٥» .

٦٣٧٧ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ ، قَالَ : سُئِلَ عَنِ الْإِفْطَارِ : قَبْلَ الصَّلَاةِ ، أَوْ بَعْدَهَا ؟

قَالَ : «إِنْ كَانَ مَعَهُ قَوْمٌ يَخْشَى أَنْ يَخْبِسَهُمْ عَنْ عَشَائِهِمْ^٧ ، فَلْيَفْطِرْ مَعَهُمْ ، وَإِنْ

١ . في الوافي : «قد مضى في كتاب الصلاة أنَّ معنى سقوط القرص غيوبته في الأفق بحيث إذا نظر إليه لم ير ، وأن تأخير الصلاة والإفطار إلى ذهاب الحمرة المشرقية من باب الأولى والأحوط ، دون الوجوب ، وذلك لأنَّ بذهاب الحمرة يتحقق الغروب التام من معمورة العالم ، أو أكثر البلاد ، فتفسير السقوط هنا بذلك تفسير له بما يتحقق معه الاحتياط ، فلا ينافي كون معناه مجزئ الغيوبة عن النظر في الأفق» .

٢ . الكافي ، كتاب الصلاة ، باب وقت المغرب والعشاء الآخرة ، ح ٤٨٤٤ . وفي التهذيب ، ج ٤ ، ص ١٨٥ ، ح ٥١٦ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١١ ، ص ٢٣١ ، ح ١٠٧٥١ ؛ الوسائل ، ج ١٠ ، ص ١٧٣ ، ذيل ح ٤٨٣٠ ؛ وج ١٠ ، ص ١٢٤ ، ح ١٣٠١٤ .

٣ . في الاستبصار ، ح ٩٥٧ : «يزيد» ، لكن المذكور في بعض نسخه المعتمدة هو «بريد» .

٤ . في الوافي : «من» بدل «ناحية» .

٥ . في مرآة العقول ، ج ١٦ ، ص ٢٧٠ : «وقوله^٦ : في شرق الأرض ، أي القرص من المغرب وأثرها من المشرق ، أو من البلاد الشرقية والغربية القريبة» .

٦ . الكافي ، كتاب الصلاة ، باب وقت المغرب والعشاء الآخرة ، ح ٤٨٤٢ ؛ والتهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، ح ٨٤ و ٨٥ ؛ و ص ٢٥٧ ، ح ١٠٢١ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، ح ٩٥٦ و ٩٥٧ ، بسند آخر عن القاسم بن عروة . الوافي ، ج ٧ ، ص ٢٦٥ ، ح ٥٨٧٩ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ١٧٢ ، ذيل ح ٤٨٢٧ .

٧ . العشاء - بالفتح والمد - : الطعام بعينه الذي يؤكل عند العشاء ، وهو خلاف القداء . راجع : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٢٤٧ ؛ النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ (عشا) .

كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ، فَلْيَصِلْ وَلْيَفْطِرْ».^٣

٢١- بَابُ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٣٧٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ، فَأَكَلَ وَ شَرَبَ، ثُمَّ ذَكَرَ؟
قَالَ: «لَا يَفْطِرُ»، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ رَزَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ».^٤

٦٣٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،
قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْكُلُ وَ يَشْرَبُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُهُ، فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ».

٦٣٨٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١ . في «بر»: «دون» . ٢ . في «بح، بر، بس، بف، جن»: «و يفطر» .

٣ . التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٩، ح ١٩٣٣، معلقاً عن الحلبي. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٨، صدر ح ٥٧٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام «الوافي» ج ١١، ص ٢٤٥، ح ١٠٧٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤٩، ذيل ح ١٣٠٧٩ .

٤ . في «مرآة العقول»، ج ١٦، ص ٢٧١: «وقوله عليه السلام: لا يفطر، بإطلاقه يشمل كل صوم، كما هو المذهب، فالتعميم في العنوان أولى» .

٥ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٨٣٨، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٨٩٣، معلقاً عن الحلبي. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٨٠٩؛ و ص ٢٧٧، ح ٨٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب وجوه الصوم، ضمن ح ٦٣١٩. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٥، ح ١٠٨٦٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٠، ذيل ح ١٢٨٠٢ .

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ صَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَكَلَ وَ شَرِبَ^٣ نَاسِيًا؟
قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ»^٤.

٦٣٨١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَنْسَى، فَيَأْكُلُ^٥ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ؛ فَإِنَّمَا^٦ هُوَ شَيْءٌ أَطْعَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ»^٧.

٢٢- بَابُ مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ أَوْ جَامَعَ مُتَعَمِّدًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٣٨٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. لم يرد في النسخ من «عن الرجل يأكل ويشرب» في الحديث السابق، إلى «سألت أبا عبد الله عليه السلام» في حديثنا هذا، إلا في «جر». واحتمال وقوع السقط هنا في أكثر النسخ أقوى وأظهر جداً من احتمال الزيادة في «جر»؛ إذ لا وجه منطقي لزيادة هذه العبارة لاسيما بعد ما كانت مؤلفة من متن وسند دون العكس. والسند المذكور في هذه العبارة من أسناد الكليني عليه السلام قد صرح به في كثير من مواضع الكافي.

٢. في التهذيب: - «شهر».

٣. في «بخ، بر، بس، بف» والوافي والتهذيب: «أو شرب».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٨٠٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٦، ح ١٠٨٦٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٢٨٠٦.

٥. في «ي، يع، بس، جن» والوسائل: «و يأكل». وفي «بث»: «فأكل وشرب».

٦. في «بس، جن»: «إنما».

٧. في «ظ، ي، بث، يع، بر، بس، بف، جن» والوافي والتهذيب: - «إياه».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٨١٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٦، ح ١٠٨٦٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٢٨٠٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَفْطَرَ مِنْ^١ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا يَوْمًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، قَالَ: «يَغْتَنِي نَسْمَةٌ^٢، أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ ١٠٢/٤ لَمْ يَقْدِرْ، تَصَدَّقْ بِمَا يُطِيقُ»^٣.

٢ / ٦٣٨٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقَالَ: النَّارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا لَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي، قَالَ: تَصَدَّقْ، وَاسْتَغْفِرْ^٤، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَوَ الَّذِي^٥ عَظَّمَ حَقَّكَ مَا تَرَكْتُ فِي النَّبِيِّ شَيْئًا^٦ لَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا».

قَالَ: «فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ بِمِكْتَلٍ^٧ مِنْ تَمَرٍ فِيهِ عِشْرُونَ صَاعًا يَكُونُ عَشْرَةَ

١. في «ظ»، جت، بح، بس، والوافي والتهذيب والاستبصار: «في».

٢. قال الجوهري: «النسمة: الإنسان». وقال ابن الأثير: «النسمة: النفس والروح، وكل دابة فيها روح فهي نسمة». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٨٨٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٩٨٤، بسنده عن عبد الله بن سنان. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ٤٨٣٠، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتمام الرواية: «وأنه إذا لم يقدر على الإطعام تصدَّق بما يطيق». الوافي، ج ١١، ص ٢٧١، ح ١٠٨٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١٢٧٨٩.

٤. في «ي»: «والرجل».

٥. في «ظ»، بث، يخ، بر، بف، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

٦. في التهذيب والاستبصار: «+ رَبَّكَ». في الاستبصار: «و الذي».

٨. في «بخ» والتهذيب والاستبصار والوادع للأشعري: «- ولا».

٩. في «بر»: «بمكيل». و الميكل - بكسر الميم -: الزنبيل الكبير، أو شبه الزنبيل، يسع خمسة عشر صاعاً، كأن

يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى سِتِّينَ مِسْكِيناً، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ».^٢

٤ / ٦٣٨٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَبِثُ بِأَهْلِيهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يُمْنِي؟

قَالَ: «عَلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ».^٤

٥ / ٦٣٨٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ بَرْزَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ شُهُودٌ أَنَّهُ أَفْطَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ؟

قَالَ: «يُسْأَلُ: هَلْ عَلَيْكَ فِي إِفْطَارِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ^٥ إِثْمٌ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا،

فَإِنَّ^٦ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَإِنْ^٧ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْهَكَ^٨

١. في «بخ» و التهذيب، ج ٤: «بما يطيق» بدل «بقدر ما يطيق».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٥٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ح ٢٤٦؛ وص ٩٦، ح ٣١٣، معلقاً عن الكليني.

التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٤، ح ١٢٠٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٣، ح ١٠٨٤٠؛

الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦، ح ١٢٧٩١.

٣. في «بخ» بر، بف، جر و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «بن يحيى».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٥٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ح ٢٤٧، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥،

ص ٣٢٧، ح ١١٢٤، بسنده عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجَّاج. النوادر للأشعري، ص ٦٨، ح ١٤٠،

بسند آخر، مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يقتل امرأته ...، ح ٧٣٨١؛ و التهذيب، ج ٤،

ص ٢٧٣، ح ٨٢٦؛ و ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٤. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٤٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩،

ح ١٢٧٦٦.

٥. في حاشية «بخ»: «في».

٦. في «بر» و التهذيب، ج ١٠: «شهر».

٧. في «ظ» ي، بخ، بس، جن و الوسائل و الكافي، ح ١٤٠٤٨ و التهذيب، ج ١٠: «في شهر رمضان».

٨. في «بر» بف، و الوافي: «كان».

٩. في الكافي، ح ١٤٠٤٨ و التهذيب، ج ١٠: «هو».

١٠. «أن ينهكه» أي يبالغ في عقوبته و التَّهْكُ: المبالغة في كل شيء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٣؛ القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٥ (نهك).

ضَرْباً.^١

٦ / ٦٣٨٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ^٢ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَفْطَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَدْ رُفِعَ إِلَى الْإِمَامِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟

قَالَ: «يُقْتَلُ فِي الثَّالِثَةِ^٣».

٧ / ٦٣٨٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خُصَّصِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ

ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَلَاعِبُ أَهْلَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ وَهُوَ فِي قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ،
فَيَسْبِقُهُ الْمَاءُ، فَيَنْزِلُ.

قَالَ: «عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ^٤ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ^٥ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ».

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٦٢٤، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد، ١٤٠٤٨؛

والفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٩٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٨، معلقاً عن ابن محبوب. المقنعة،

ص ٢٤٧، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٧، ح ١٠٨٥٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ١٣٣٤.

٢. في «بخ، بر»، وحاشية «بث» والوافي والفقيه والتهذيب والنوادر للأشعري: «وأخذ».

٣. في «مرآة العقول»: «قوله عليه السلام: يقتل في الثالثة، ذهب إليه جماعة من الأصحاب. وقيل: يقتل في الرابعة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٦٩، ح ١٤، عن سماعة. الفقيه،

ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٩١، معلقاً عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد،

ح ١٤٠٤٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «من أخذ في شهر رمضان وقد أفطر فرفع إلى

الإمام يقتل في الثالثة». الوافي، ج ١١، ص ٢٧٨، ح ١٠٨٥٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ١٣٣٥.

٥. في «مرآة العقول»: «قوله عليه السلام: عليه من الكفارة، يدل على ما ذهب إليه ابن بابويه من أن قضاء إفطار شهر رمضان

بعد الزوال كفارة كفارة إفطار شهر رمضان، وحمله المحقق في المعتبر على الاستحباب، وذهب الأكثر إلى

أنها إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، ومع العجز صيام ثلاثة أيام. وقال ابن البراج: كفارة يمين. وقال

أبو الصلاح: صيام ثلاثة أيام وإطعام عشرة مساكين، والأشهر الأظهر».

٦. في حاشية «بخ»: «جامع».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٩٨٣، بسنده عن ابن أبي عمير. النوادر للأشعري، ص ٦٩، ح ١٤٣،

٨ / ٦٣٨٩ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا؟

قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِعِشْرِينَ صَاعًا^٣، وَ يَقْضِي مَكَانَهُ»^٤.

٩ / ٦٣٩٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

حَمَادٍ^٥، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ فِي رَجُلٍ أَتَى امْرَأَتَهُ وَ هُوَ صَائِمٌ وَ هِيَ صَائِمَةٌ.

فَقَالَ^٦: «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ^٧، فَعَلَيْهِ ١٠٤/٤

كَفَّارَةٌ^٨ وَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ^٩ ضَرْبُ خَمْسِينَ سَوْطًا يَصِفُ الْحَدَّ،

وَ إِنْ كَانَتْ^{١٠} طَاوَعَتْهُ^{١١}، ضَرْبُ خَمْسَةٍ وَ عِشْرِينَ سَوْطًا، وَ ضُرِبَتْ خَمْسَةٌ وَ عِشْرِينَ

سَوْطًا^{١٢}.

١. مرسلاً. الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩، ح ١٢٧٧٧؛ و ص ١٣٠، ذيل ح ١٣٠٢٩.

٢. في «بر، بف»: - «محمد بن».

٣. في الوافي: + «عن أبي عبد الله^٦».

٤. في مرآة العقول: «قوله^٦: بعشرين صاعاً، لعله محمول على الاستحباب».

٥. راجع: النوادر للأشعري، ص ٢٤، ح ١٥. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٥، ح ١٠٨٤٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦،

ح ١٢٧٩٢. ٥. في الكافي، ح ١٣٩٧٤: + «الأنصاري».

٦. في الكافي، ح ١٣٩٧٤: «وهي صائمه وهو صائم. قال: بدل «وهو صائم وهي صائمه. فقال».

٧. في الكافي، ح ١٣٩٧٤: «وإن لم يستكرهها» بدل «وإن كانت طاوَعَتْهُ».

٨. في «بر، بف»: «الكفارة».

٩. في «ظ»: «عليه».

١٠. في الوافي: «وكان».

١١. في «جن»: + «فعلية».

١٢. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود، ح ١٣٩٧٤. وفي التهذيب، ج ٤،

ص ٢١٥، ح ٦٢٥؛ و ج ١٠، ص ١٤٥، ح ٥٧٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٨٩، معلقاً عن

المفضل بن عمر. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٧، ح ١٠٨٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٦، ح ١٢٨٢٠؛ و ج ٢٨،

ص ٣٧٧، ح ٣٥٠٠٦.

٢٣- بَابُ الصَّائِمِ يُقْبَلُ أَوْ يُبَايِرُ

٦٣٩١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^١، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ^٢ يَمَسُّ مِنَ الْمَرْأَةِ^٣ شَيْئاً: أَيْفُسِدُ ذَلِكَ صَوْمُهُ، أَوْ يَنْقُضَهُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ يَكْرَهُهُ لِلرَّجُلِ الشَّابُّ مَخَافَةَ أَنْ يَسْبِقَهُ الْمَنِي»^٤.

٦٣٩٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٦ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَنْقُضُ الْقُبْلَةَ الصَّوْمَ»^٨.

٦٣٩٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

١. في «ي»، بح، جن، - «جميعاً».

٢. في «ظ» و حاشية «بح»: «الرجل».

٣. في «بث»: «امرأته».

٤. في «ي»، بخ، - «يفسد» من دون همزة الاستفهام.

٥. في «ي»، بف، - «ينقصه».

٦. في «بخ»، بر، بف، «و الوافي» و مرأة العقول: «ليكره».

٧. الوافي، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٠٧١٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٧، ح ١٢٩٤٠.

٨. في «بخ»، بر، بف، جر، جن، - «بن إبراهيم».

٩. في «بخ»، بر، بف، - «بن شاذان».

١٠. في حاشية «جن» و هامش المطبوع: «أبي عبد الله».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٨١٩، بسنده عن ابن أبي عمير، و بسند آخر عن جميل؛ الاستبصار، ج ٢،

ص ٨٢، ح ٢٥٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة و أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، و بسند آخر

عن جميل، عن زرارة و أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٨٢٠، بسند آخر عن أبي

عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٠٧١٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٧، ح ١٢٩٤١.

١٢. في «بح» - «بن محمد».

التَّغْمَانِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الصَّائِمِ يَقْبَلُ الْجَارِيَّةَ وَالْمَرْأَةَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ مِثْلِي وَمِثْلَكَ، فَلَا بَأْسَ؛ وَأَمَّا الشَّابُّ الشَّبِيحُ^١، فَلَا؛ لِأَنَّهُ^٢

لَا يُؤْمَنُ، وَالْقَبْلَةُ إِحْدَى الشَّهْوَتَيْنِ^٣.

قُلْتُ: فَمَا تَرَى فِي مِثْلِي تَكُونُ^٤ لَهُ الْجَارِيَّةُ، فَيَلَاعِبَهَا^٥؟

فَقَالَ لِي: «إِنَّكَ لَشَبِيحٌ^٦ يَا أَبَا حَازِمٍ، كَيْفَ طَعْمُكَ^٧؟».

قُلْتُ: إِنْ شَبِغْتُ أَصْرَتِي، وَإِنْ جُعْتُ أَضْعَفَنِي.

قَالَ: «كَذَلِكَ أَنَا^٨، فَكَيْفَ أَنْتَ وَالنِّسَاءُ^٩؟».

قُلْتُ^{١٠}: وَلَا شَيْءَ^{١١}.

قَالَ: «وَلَكِنِّي^{١٢} يَا أَبَا حَازِمٍ، مَا أَشَاءُ^{١٣} شَيْئاً أَنْ يَكُونَ.....»

١. «الشَّبِيحُ»: من اشتدَّ ميله إلى الجماع؛ من الشَّبِيح بمعنى شدة العُلْمَةِ وطلب النكاح. والعُلْمَةُ: هيجان شهوة

النكاح من المرأة والرجل وغيرهما. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٤١ (شَبِيح).

٢. في «ب»، بخ، بر، بف، والوافي: «فإنه».

٣. في الوافي: «وَالْقَبْلَةُ إِحْدَى الشَّهْوَتَيْنِ؛ يعني كما أَنَّ النكاح يفضي إلى الإماء، كذلك القبلَةُ رُبَّمَا تفضي إليه.»

في «م» العُقُول، ج ١٦، ص ٢٧٧: «وَأَمَّا قَوْلُهُ عليه السلام: وَالْقَبْلَةُ إِحْدَى الشَّهْوَتَيْنِ، فيَحْتَمَل وجهين: أحدهما أَنَّ

يَكُون وجهاً آخرَ لِنَهْيِ بَآئِهَا أَيْضاً بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاعِ فِي حَصُولِ الْإِثْنَادِ لِلشَّبِيحِ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ ارْتِكَابُهُ. والثاني أَنَّهَا

أَحَدُ الْمُوجِبِينَ لِنَزُولِ الْمَنِيِّ، فَيَكُونُ تَمَتُّعٌ لِلوَجْهِ الْأَوَّلِ.

٤. في «ي»، بر، بس، جن، «يَكُونُ». ٥. في «بر، بف»: «فَالأَعْبَاءُ».

٦. في الوافي: «إِنَّكَ لَشَبِيحٌ، اسْتِفْهَامٌ تَعَجَّبُ أَنْبَعُثَ مِنْ سؤَالِهِ عَنْ مَلَاعِبَةِ مِثْلِهِ الْجَارِيَّةِ».

٧. في «بج، ببح»، «-أَبَا». وفي الوافي: «بَا» بِدُونِ الْهَمْزَةِ.

٨. الطَّعْمُ - بَضْمُ الطَّاءِ وَفَتْحُهَا -: الْأَكْلُ. وَقِيلَ: هُوَ بِالْفَتْحِ: الْأَكْلُ، وَبِالضَّمِّ: مَا أَكَلَ. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢٥؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٣٦٤ (طَعْم).

٩. في «ي»: «+ وَكَيْفَ قَالَ كَذَلِكَ». ١٠. في «جن»: «فَقُلْتُ». وفي «بر»: «قَالَ».

١١. في «بج»: «فَلَا شَيْءَ». وفي الوافي: «إِنَّمَا لِعَدَمِ الرِّغْبَةِ، أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ لِعَدَمِ مُسَاعَدَةِ الْآلَةِ».

١٢. في «بف»: «وَلَكِنْ». وفي «بر»: «- وَوَلَكِنِّي».

١٣. في الوافي: «بَا» بِدُونِ الْهَمْزَةِ. ١٤. في «بج»: «وَأَشَاءُ».

ذَلِكَ^١ مِنِّي^٢ إِلَّا^٣ قَعَلْتُ^٤.

٢٤- بَابُ فِيمَنْ أَجَنَّبَ بِاللَّيْلِ^٦ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ فَتَرَكَ^٧ الْغُسْلَ إِلَى

١٠٥/٤

أَنْ يُصْبِحَ^٨ أَوْ اخْتَلَمَ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ^٩

٦٣٩٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ

حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ اخْتَلَمَ^{١٠} أَوَّلَ اللَّيْلِ، أَوْ أَصَابَ^{١١} مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ

نَامَ مُتَعَمِّداً^{١٢} فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى أَصْبَحَ.

١. في «ب»: «ذاك».

٢. في الوافي: «عني».

٣. في «ي»: «إن».

٤. في الوافي: «إلا فعلت»؛ يعني أن لي القدرة على كل ما أريد من ذلك، و يصدر ذلك مني على حسب الإرادة و الرغبة. و في «م»: «قوله عليه السلام: «إلا فعلت»؛ أي لا أكف نفسي عن الجماع، بل آتي به بقدر الشهوة».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١١٣، ذيل ح ١٨٧٣، إلى قوله: «أما الشاب الشبق فلا، لأنه لا يؤمن» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢١٢، ح ١٠٧١٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٧، ح ١٢٩٤٢، إلى قوله: «إنك لشبق يا أبا حازم».

٦. في حاشية «بح»: «في الليل».

٧. في «ب»، «بح»، «ينح»: «و ترك».

٨. في «ي»: «و النهار». و في «ظ»، «ب»، «بح» و «م»: «و بالنهاية». و في «جن»: «و بالنهاية».

٩. في «ب»: «و في».

١٠. في «ي»: «و أصاب».

١١. في الوافي: «معنى تعمد النوم أن ينام اختياراً عالماً بالجنباء ذاكراً لها دون أن يغلب عليه النوم، أو وقع منه ناسياً أو جاهلاً، و هو بإطلاقه يشمل ما إذا كان عند النوم عازماً على فعل الطهارة قبل الفجر، أو عازماً على تركها، أو غير عازم لا على فعلها ولا على تركها، فهذه ثلاثة شقوق تستدعي أحكاماً ثلاثة، و الأخبار التي وردت في هذا الباب على اختلافها في الحكم و إطلاق أكثرها في المورد لا تعدو أحكاماً ثلاثة يصلح أن يكون كل منها حكماً لواحد من هذه الشقوق...».

و ذكر في «م»: «قوله عليه السلام، ج ١٦، ص ٢٧٨ أن المشهور، بل المجمع عليه حرمة البقاء على الجنباء متعمداً حتى يطلع الفجر و وجوب القضاء و الكفارة به. و كذا المشهور و وجوب القضاء و الأشهر و وجوب الكفارة أيضاً في

قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ ذَلِكَ^١، ثُمَّ يَقْضِيهِ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ^٢ شَهْرِ رَمَضَانَ^٣، وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ^٤».

٦٣٩٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٥، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ^٧ الْجَارِيَةَ^٨ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ

يَنَامُ^٩ قَبْلَ أَنْ يَفْتَسِلَ؟

قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ، وَ يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ، إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِظَ^{١٠} قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ،

١. ما لو نام غير ناو للفعل، أو كان ناوياً وكان غير معتاد للانتباه، وأن لا خلاف في عدم وجوب القضاء لو نام ناوياً للفعل، ولم ينتبه حتى يطلع الفجر، ولا خلاف في وجوب القضاء خاصة في الانتباه بعد النومة الثانية، وكذلك في الانتباه بعد الثالثة في الأشهر. ثم قال: «قوله»: متعمداً، حمل على ما إذا نام بنية الغسل وكان من عادته الانتباه قبل الفجر، لكن الاستغفار يومي إلى أن المراد بالتعمد عدم نية الغسل. ويمكن أن يقال: ليس الاستغفار لهذا الذنب، بل لتدارك ما فات منه من الفضل، ثم إنه يدل على أن النوم الأول للمحتلم هو النوم بعد الانتباه على احتلامه».

١. في «بح»: + «اليوم».

٢. في «ي»: بث، بيج، بر، يف، جن، والوافي: - «من».

٣. في الوافي: «إذا أفطر شهر رمضان؛ يعني إذا فرغ من صيام الشهر».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢١١، ح ٦١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢٦٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٢٥٩، ح ١٠٨١١؛ والوسائل، ج ١٠، ص ٦٣، ح ١٢٨٣٦.

٥. ظهر مما قدمناه في الكافي، ذيل ح ٦٣٨، وقوع الخلل في رواية محمد بن الحسين عن العلاء بن رزين مباشرة، فلاحظ.

٦. في «ظ»: والوافي والتهذيب والاستبصار: «تصيبه».

٧. في «ظ»، بر، يف، والوافي والتهذيب والاستبصار: «الجنابة».

٨. في الوافي: «نام». وقال فيه: «إطلاق النوم في هذين الخبرين - والخبر الآخر هو المروي في التهذيب، ج ٤، ص ٢١١، ح ٦١٤ - يشمل الشقوق الثلاثة التي أشرنا إليها، فيقبل التقييد بما يجمع بينهما وبين ما ينافيهما بأن يقيد بعدم العزم على الطهارة قبل الفجر؛ فإنه إذا لم يكن معتاداً للانتباه، أو لم يغلب على ظنه ذلك، أو لم يكن له سبب طويل فهو غير عازم. وأما حمله على ثنية النوم كما فعله في التهذيبين فلا يخفى بعده».

٩. في الوافي: «قوله: إلا أن يستيقظ؛ يعني أن القضاء إنما يجب عليه إذا لم يستيقظ إلى أن يصبح، أما إذا استيقظ قبل الفجر فإن اغتسل فلا شيء عليه، وكذا إذا انتظر ماء. وإنما سكت عن الغتسل لظهور حكمه».

فَإِنْ^١ اِنْتَظَرَ^٢ مَاءً^٣ يَسْحَنُ، أَوْ يَسْتَقِي، فَطَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَا يَقْضِي يَوْمَهُ^٤.

٣ / ٦٣٩٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخِيبُ، ثُمَّ يَنَامُ حَتَّى يُصْبِحَ، أَوْ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ

تَطَوُّعًا؟

فَقَالَ: «أَلَيْسَ هُوَ بِالْجِبَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ؟».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَلِمُ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: يُتِمُّ صَوْمَهُ كَمَا هُوَ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

٤ / ٦٣٩٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

كَتَبَ^٧ أَبِي^٨ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَكَانَ يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ - وَقَالَ^٩: إِنِّي

١. في حاشية «بيح»: «وإن».

٢. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فإن انتظر، أي في صورة الانتباه بعدم النوم، أو بعد الجنابة مع عدم النوم. والآخر أوفق بمذاهب الأصحاب، والأول أظهر من لفظ الخبر».

٣. في «بر»، «يف»، «ماء».

٤. في «بيح»، «يغ»، «بس»: «صومه».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢١١، ح ٦١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢٧٠، بسندهما عن العلاء، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٨٦، ح ٢٦٧، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «ويقضي ذلك اليوم» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٨٩٨؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢١١، ح ٦١٢؛ و ص ٢١٢، ح ٦١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢٦٩؛ و ص ٨٧، ح ٢٧١. الوافي، ج ١١، ص ٢٦١، ح ١٠٨١٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٦٠، ذيل ح ١٢٨٢٩؛ و ص ٦٢، ذيل ح ١٢٨٣٣.

٦. في «ي»، «بيح»، «بر»، «بس» وحاشية «جن»: «يومه».

٧. الوافي، ج ١١، ص ٢٦٣، ح ١٠٨١٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٦٨، ح ١٢٨٤٧، إلى قوله: «وبينه وبين نصف النهار» وفيه، ص ١٠٣، ح ١٢٩٦٤؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٣١، ح ٩، وفي الأخيرين من قوله: «وسألت عن الرجل يحتلم».

٨. في «بر»، «يف»، «جر»: «-» «بن محمد».

ثم إن السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٩. في «بيح»: «كتبت».

١٠. في «بث»، «يغ»، «بس»: «-» «أبي».

١١. في «بث»، «يغ»، «بر»، «بف» و الوافي: «فقال».

أَصْبَحْتُ بِالْفُسْلِ، وَأَصَابْتَنِي جَنَابَةٌ، فَلَمْ أَغْتَسِلْ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ؟
فَأَجَابَهُ ﷺ: «لَا تَصُمْ هَذَا الْيَوْمَ، وَصُمْ غَدًا»^٢.

٥ / ٦٣٩٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ١٠٦/٤

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ بِاللَّيْلِ^٥ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَتَنَسَّى^٦ أَنْ
يَغْتَسِلَ حَتَّى يَمُضِيَ بِذَلِكَ^٧ جُمُعَةً، أَوْ يَخْرُجَ شَهْرَ رَمَضَانَ^٨؟
قَالَ: «عَلَيْهِ قِضَاءُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ»^٩.

٢٥- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِرْتِمَاسِ فِي الْمَاءِ لِلصَّائِمِ

١ / ٦٣٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الصَّائِمُ يَسْتَنْقِصُ فِي الْمَاءِ»^{١٠}،

١. في «بث، بخ، بف» والوافي: «ولم».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٨٩٩، معلقاً عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٦٣، ح ١٠٨٢١: الوسائل، ج ١٠، ص ٦٧، ح ١٢٨٤٤.

٣. في «بر، بف، جر»: «والحسن».

٤. في «بر، بف»: «وعلي».

٥. في حاشية «بف»: «ليل».

٦. في «بث، بس»: «فينسى». وفي «بخ، بر، بف» والوافي والفقيه، ح ١٨٩٥: «ثم ينسى».

٧. في «بخ» والفقيه، ح ١٨٩٥: «ولذلك».

٨. في «ي»: «- فتنسى أن يغتسل - إلى - شهر رمضان».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٨٩٥، معلقاً عن علي بن رثاب. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٥٠، ح ٤٢٨؛ وج ٤، ص ٣١١، ح ٩٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٨٩٦، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٦٣، ح ١٠٨١٤.

١٠. في «جن»: «بالماء». والاستنقاء في الماء: النزول فيه؛ يقال: استنقع في الغدير، أي نزل فيه وغطس، كأنه ثبت فيه؛ ليتبرّد. قال العلامة المجلسي: «الاستنقاء - كما يظهر من كتب اللغة -: النزول في الماء واللبس فيه، و

وَلَا يَزْتَمِسُ رَأْسُهُ.^٢

٦٤٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: «لَا يَزْتَمِسُ الصَّائِمُ، وَلَا الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ»^٤.

٦٤٠١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «الصَّائِمُ يَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ، وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ، وَتَتَبَرَّدُ

عنه أكثر الأصحاب بالجلوس فيه، وهو أخَصُّ من المعنى اللغوي. وعلى التقديرين هو مكروه للمرأة دون الرجال، كما سيأتي. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٨ (نقع).

١. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ولا يرمى».

وفي رواية العقول، ج ١٦، ص ٢٨١: «وقوله^٦: ولا يرمى، لعله كان الأولى: يرمى، كما في غيره من الكتب؛ لأن الارتماس لازم، وهو الاغتماس والاختفاء تحت الماء. وقوله: رأسه، إما مرفوع بالفاعلية، أو منصوب بنزع الخافض، ويمكن أن يكون استعمل متعدياً ولم ينقل».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٥٨، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن حماد. فقه الرضا^٧، ص ٢١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٦٩، ح ١٠٦١٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٢٧٧٢.

٣. في «بخ، بر، بف، جر» - «بن إبراهيم».

٤. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب، ص ٢٠٣، والاستبصار، ح ٢٥٩: «ولا يرمى».

٥. الكافي، كتاب الحج، باب أن المحرم لا يرمى في الماء، ح ٧٢٧٢، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن أخبره، عن أبي عبد الله^٨، وتام الرواية فيه: «ولا يرمى المحرم في الماء». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٥٩، بسندهما عن حماد. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧١، بسنده عن حماد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٨، معلقاً عن حرز، وفي الأخيرين مع زيادة في أوله. الكافي، كتاب الحج، باب أن المحرم لا يرمى في الماء، ح ٧٢٧٣، بسند آخر، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة هكذا: «ولا يرمى المحرم في الماء ولا الصائم». راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٥٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٦١. الوافي، ج ١١، ص ١٦٩، ح ١٠٦١١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨، ذيل ح ١٢٧٣٣.

بِالثُّوبِ^١، وَيَنْضَحُ^٢ بِالْمَرْوَحَةِ^٣، وَيَنْضَحُ^٤ الْبُورِيَاءَ^٥ تَحْتَهُ^٦، وَلَا يَغْمِسُ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ^٧.

٦٤٠٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَلْزُقُ^٩ ثَوْبَكَ إِلَى جَسَدِكَ وَهُوَ رَطْبٌ وَأَنْتَ

١. في مرأة العقول: «وقوله عليه السلام: «و يتبرّد بالثوب، يدلّ على الجواز، ولا ينافي الكراهة المشهورة».

٢. في «بف»: «بالثوب وينضح».

٣. في «بر»: «بالثوب وينضح بالمروحة». وفي «بخ»: «-» وينضح بالمروحة. و «المرّوحة»: ما يترّوح بها، وهي آلة تحرّك بها الريح عند اشتداد الحرّ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).

٤. «البورياء» و البارياء: هي الحصى المعمول من القصب، ويقال فيها: بارية وبوري، وعن الأصمعي: البورياء بالفارسية، وهو بالعربية: باري وبوري. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٦٢ (بور).

٥. في التهذيب، ص ٢٠٤: «تحتة».

٦. التهذيب ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٦٠، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩٤، بسندهما عن علاء القلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١١، ص ١٧٠، ح ١٠٦١٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٦، ح ١٢٧٦٧.

٧. في «جر»: «-» (بن يحيى).

٨. هكذا في «بخ، بر، جر» وحاشية «بث» والوافي. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والمطبوع والوسائل: «عبد الله بن الهيثم».

و الصواب ما أنبأناه: فقد روى موسى بن سعدان عن عبد الله بن سنان في عددٍ من الأسناد وقد توسط عبد الله بن القاسم في بعضها بينه وبين عبد الله بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٩٠-٤٩١؛ و ج ١٩، ص ٣٥٣.

ويؤيد ذلك أنّ لم نجد رواية موسى بن سعدان، عن عبد الله بن الهيثم ولا رواية عبد الله بن الهيثم، عن عبد الله بن سنان -سواء أكان قد توسط بينهما أم لا- في موضع.

هذا، وحذف «الألف» من «القاسم»، و كتابته هكذا: «القسم» -كما في «جر»- يجعل الكلمة في معرض التصحيف، كما لا يخفى.

٩. في مرأة العقول: «وقوله عليه السلام: لا تُلزق: يدلّ على المنع من بلّ الثوب على الجسد، وحمل على الكراهة، ولم يذهب إلى التحريم أحد؛ لضعف المستند ووجود المعارض، كما مرّ».

صَائِمٌ حَتَّى تَغْصِرَهُ^١.

٥ / ٦٤٠٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَلِيِّ الْهَمْدَانِيِّ^٢، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّائِمِ يَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَلَكِنْ لَا يَنْغَمِسُ فِيهِ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا

تَحْمِلُ الْمَاءَ بِفَرْجِهَا»^٣.

٦ / ٦٤٠٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُثْنَى

الْحَنَاطِ وَالْحَسَنِ الصَّقِيلِ^٤، قَالَ:

١ . في «ب»: «حَتَّى تَغْطُرَ».

٢ . الوافي، ج ١١، ص ١٧٢، ح ١٠٦١٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٦، ح ١٢٧٦٨.

٣ . هكذا في «ب»، يخ، بر، بف، جن، و. وفي «ي»: «الحمداني». وفي «ظ»، بس، و المطبوع: «الهمداني». والصواب ما أثبتناه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٠٦، الرقم ٦١٩؛ رجال الطوسي، ص ٤٣٨، الرقم ٦٢٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٥٥-٣٥٧.

٤ . في «ظ»: «- ولكن».

٥ . في «بر»: «- في الماء». وفي «مرأة العقول»: «المشهور بين الأصحاب كراهة جلوس المرأة في الماء».

٦ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٧٨٩، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٨٨، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن أحمد السَّيَّارِيِّ، عن محمد بن علي الهمداني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٨٨٢، معلقاً عن حنان بن سدير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١١، من قوله: «والمرأة لا تستنقع». الوافي، ج ١١، ص ١٧١، ح ١٠٦١٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧، ذيل ح ١٢٧٧١.

٧ . روى المثنى بن الوليد - بعنوانه: المثنى، والمثنى الحنَّاط، والمثنى بن الوليد - عن الحسن الصَّقِيلِ في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ١٨٤؛ ص ٣٨٠ و ٣٨٤.

والظاهر أنَّ الصواب في ما نحن فيه أيضاً: «مثنى الحنَّاط عن الحسن الصَّقِيلِ»: كما يؤيِّد ذلك قوله: «قال: سألت؛ فإنه يدلُّ على وحدة الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام».

هذا، وظهر من ذلك وقوع التحريف في ما ورد في «ب»، يخ، جر، جن، من «الخياط» بدل «الحنَّاط»؛ فإنَّ لقب المثنى بن الوليد هو الحنَّاط. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٤، الرقم ١١٠٦؛ رجال البرقي، ص ٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٨، الرقم ٧٤٨.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّائِمِ يَزْتَمِسُ^١ فِي الْمَاءِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَا الْمُخْرِمُ».
قَالَ: وَسَأَلَتْهُ عَنِ الصَّائِمِ: يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَبْلُولَ؟ قَالَ: «لَا»^٢.

٢٦- بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ

٦٤٠٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّائِمِ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَيَدْخُلُ الْمَاءَ حَلْقَهُ^٣.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ وَضُوؤُهُ لَصَلَاةٍ فَرِيضَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ وَضُوؤُهُ لَصَلَاةٍ

نَافِلَةٍ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ»^٤.

١. في «بس»: «أيرتمس». ٢. في التهذيب والاستبصار: «ولا يشم الریحان».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ٨٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٣٠٠، بسندهما عن الحسن الصيقلي. قرب الإسناد، ص ١٢٥، ح ٤٣٩، بسند آخر، إلى قوله: «ولا المحرم» مع زيادة في آخره «الوافي»، ج ١١، ص ١٧١، ح ١٠٦١٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٦، ح ١٢٧٦٩.

٤. هكذا في «جر». وفي «ط، ي، بح، بخ، بس، بف، جت، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «- عن الحلبي». وقد تكررت رواية [محمد] بن أبي عمير عن حماد [بن عثمان] عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في كثير من الأسناد جداً، كما روى [محمد] بن أبي عمير عن حماد [بن عثمان] عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون توسط الحلبي في أسناد عديدة منها ما تقدم في ح ٦٢٩٤ و ٦٣٠٠ و ٦٣٢٧، وما يأتي في ح ٦٤٢٠. فلذلك يمكن القول بعدم حصول الاطمئنان بثبوت «عن الحلبي» في السند، بل يحتمل زيادته؛ نظراً إلى كثرة روايات ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي، لكن يؤيد ما أثبتناه ورود الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ٩٩٩، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام - والمذكور في بعض النسخ المعتمدة جداً: «أحمد بن محمد عن الحسين»، وهو الظاهر - فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الحسين [بن سعيد] عن ابن أبي عمير في أسناد كثيرة جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٩٨ و ص ٤١٨-٤٢٣.

و الظاهر أن خبر التهذيب مأخوذ من كتاب أحمد بن محمد، وهذا يكشف عن ثبوت «عن الحلبي» في الطريق قبل انتقال الخبر إلى الكافي، فلا وجه للقول بزيادة «عن الحلبي» في «جر».

٥. في «بخ، بر، بف» والوافي: «حلقة الماء». ٦. في «بر»: «- وضوؤه».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ٩٩٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٦٤٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زَيْدٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّائِمِ^٣ يَتَمَضَّمُ.

قَالَ: «لَا يَنْلُغُ رِيقَهُ حَتَّى يَنْزُقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^٤».

٦٤٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الصَّائِمِ^٧ يَتَمَضَّمُ وَ يَسْتَنْشِقُ^٨.

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَبَالُغُ^٩».

٦٤٠٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الزُّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ يُونُسَ،

قَالَ:

١. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ذيل ح ١٨٦٦، مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٩٩٦. الوافي، ج ١١، ص ١٧٣، ح ١٠٦٢١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٠، ح ١٢٨٥٢.

١. في «بخ، بر، بف، جر»: - «بن إبراهيم».

٢. في الوسائل والتهذيب، ص ٢٦٥: + «الشَّحَامَ». وروى أبو جميلة كتاب زيد الشَّحَامَ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٩٨.

٣. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب، ص ٢٦٥ والاستبصار: «صائم».

٤. في «ي»: - «قال: لا يبلغ» إلى «في الصائم يتمضمض» في الحديث الآتي.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ٩٩٧، معلقاً عن أبي جميلة، عن زيد الشَّحَامَ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ذيل ح ١٨٦٦، مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١١. الوافي، ج ١١، ص ١٧٤، ح ١٠٦٢٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩١، ح ١٢٩٢٠.

٦. في «بخ، بر، بف، جر»: - «بن إبراهيم».

٧. في «بس»: + «يتوضأ للصلاة».

٨. في «بخ، بر، بف» والوافي: «يستنشق ويتمضمض».

٩. في «ي»: وحاشية «يث» والوافي و «مرأة العقول»: «لا يبلغ».

١٠. الوافي، ج ١١، ص ١٧٤، ح ١٠٦٢٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧١، ح ١٢٨٥٣.

الصَّائِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَسْتَاكُ مَتَى شَاءَ، وَإِنْ تَمَضَّمَصَ فِي^١ وَقْتِ فَرِيضَةٍ^٢،
فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَةً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^٣، وَقَدْ تَمَّ صَوْمُهُ، وَإِنْ تَمَضَّمَصَ فِي غَيْرِ وَقْتِ
فَرِيضَةٍ، فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَةً، فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ وَالْأَفْضَلُ لِلصَّائِمِ أَنْ لَا يَتَمَضَّمَصَ^٤.

٢٧- بَابُ الصَّائِمِ يَتَقَيَّأُ أَوْ يَذْرَعُهُ الْقَيْءُ أَوْ يَقْلِسُ

١٠٨/٤

١ / ٦٤٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛
وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا تَقَيَّأَ الصَّائِمُ، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنْ^٥ ذَرَعَهُ^٦
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَيَّأَ، فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ^٧.
٢ / ٦٤١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٨؛

١. في «بح»: «غير».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فريضته».

٣. في «بح» بر، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار: «فلا شيء عليه» بدل «فليس عليه شيء».

٤. في «ظ»: «- الماء».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٥٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٤، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي،

كتاب الصيام، باب السواك للصائم، ح ٦٤٢٨. الوافي، ج ١١، ص ١٧٣، ح ١٠٦٢٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧١،

ح ١٢٨٥٤؛ وفيه، ص ٨٥، ح ١٢٩٠٢، إلى قوله: «يستاك متى شاء».

٦. في «بث»، بح، بر، بف، جن، و «مرآة العقول»: «في».

٧. في التهذيب: «فإن».

٨. في «بح»، بخ، جن، والوافي والتهذيب: «والقيء». و «ذَرَعَهُ الْقَيْءُ»، أي سبغه وغلبه في الخروج. راجع:

الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٠، النهاية، ج ٢، ص ١٥٨ (ذرع).

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٧٩٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ١٧٧، ح ١٠٦٢٩؛ الوسائل، ج ١٠،

ص ٨٧، ح ١٢٩٠٨. ١٠. في الوسائل: «عن ابن أبي عمير».

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ،
عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا تَقَيَّأَ الصَّائِمُ، فَقَدْ أَفْطَرَ، وَإِنْ ذَرَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَتَقَيَّأَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ»^٢.

٣/٦٤١١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الَّذِي^٤ يَذَرَعُهُ الْقَيِّءُ وَهُوَ صَائِمٌ، قَالَ: «يَتِمُّ صَوْمُهُ»، وَ لَا
يَقْضِي^٥.

٤ / ٦٤١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^٦، عَنْ
عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ جَوْفِهِ الْقَلَسُ^٧ حَتَّى يَبْلُغَ

١. هكذا في «جر» و التهذيب. و في «ظ، ي، بث، بح، بر، بس، بف، جن» و المطبوع و الوسائل: «+ جميعاً».

و يؤيد ما أثبتناه ما ورد في «بخ»؛ من علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي إلخ؛
فإن الظاهر جواز النظر عن «ابن أبي عمير» في الطريق الأول، إلى «ابن أبي عمير» المذكور في الطريق الثاني
فوق السقط.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٧٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ١٧٧، ح ١٠٦٣٠؛ الوسائل، ج ١٠،
ص ٨٦، ح ١٢٩٠٦.

٣. في «بث»: «+ بن عمار».

٤. في «ي»: «- صومه».

٥. في «بخ»: «رجل».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١١١، ح ١٨٦٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١١،
وتمام الرواية: «الرغاف و القلس و القيء لا ينقض الصوم إلا أن يتقيأ متعمداً». الوافي، ج ١١، ص ١٧٨،
ح ١٠٦٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٨٧، ح ١٢٩٠٩.

٧. في «ي»، بخ، بر، بس، بف، جن: «الحسين»، و قد تقدّم غير مرّة أنّ أحمد هذا، هو أحمد بن الحسن بن علي بن
فضال. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٣٦-٤٣٩.

٨. قال الخليل: «القلس: ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه و ليس بقيء، فإذا غلب فهو القيء». نقله عنه
الجوهري أيضاً إلا أنه نقل: «فإذا عاد» بدل «فإذا غلب». و قال ابن الأثير: «القلس بالتحريك، و قيل بالسكون:

الْخَلْقَ، ثُمَّ يَرْجِعْ إِلَى جَوْفِهِ وَهُوَ صَائِمٌ؟

قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^١.

١٣٦٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ^٢ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣ عَنِ الْقَلَسِ يُفْطِرُ الصَّائِمَ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

١٤٦٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَلَسِ - وَهِيَ الْجُشَاءُ^٦ - يَرْتَفِعُ الطَّعَامُ مِنْ جَوْفِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَقِيًّا وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ؟

قَالَ: «لَا يَنْقُضُ ذَلِكَ وَضُوءَهُ، وَلَا يَقْطَعُ^٧ صَلَاتَهُ، وَلَا يُفْطِرُ صِيَامَهُ»^٨.

ما خرج... راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥١٧؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٥؛ النهاية، ج ٤، ص ١٠٠ (قلس).

١. في مرآة العقول: قوله ﷺ: ليس بشيء، إما لعدم الاختيار، أو لعدم الوصول إلى الفم. والأول أظهر.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٦٩، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ١٧٨، ح ١٠٦٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٠، ح ١٢٩١٧.

٣. في «ي»، بنح، بف، جر: «علاء».

٤. في «بع»: «أبو عبد الله».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ح ١٨٦٦، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٩٥، بسنده عن علاء بن رزين. الوافي، ج ١١، ص ١٧٩، ح ١٠٦٣٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٨٩، ح ١٢٩١٦.

٦. في «ي»، بنح، جر: - «بن يحيى».

٧. «الجشأة»، مثال غشدة: الاسم من التجشؤ، بمعنى تنفس المعدة، وقال الفريسي: «هو صوت مع ريح يحصل من الفم عند حصول الشبع». راجع: المصباح المنير، ص ١٠٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٩ (جشأ).

٨. في «ظ»: «ولا تقطع».

٩. في «ينح»: «ولا يفسد».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٧٩٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ١٨٠، ح ١٠٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٦١، ح ٦٧٨، إلى قوله: «ولا ينقض ذلك وضوءه»؛ وج ٧، ص ٢٣٩، ح ٩٢١٨؛ وج ١٠، ص ٩٠، ح ١٢٩١٨.

٢٨- بَابُ فِي الصَّائِمِ يَخْتَجِمُ وَيَدْخُلُ الْحَمَامَ

١٠٦٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ: أَيْ يَخْتَجِمُ؟^١

فَقَالَ: «إِنِّي أَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ، أَمَا^٢ يَتَخَوَّفُ عَلَى نَفْسِهِ^٣».

قُلْتُ: مَاذَا يَتَخَوَّفُ^٤ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «الْفَشْيَانِ^٥، أَوْ تَثَوُّرُهُ بِهِ مِرَّةً^٦».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَخْشَ شَيْئاً^٧؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شَاءَ»^٨.

١٠٦٤١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. في «بر» بـف، والوافي: «يحتجم» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «بر» والفقيه: «ما» بدون همزة الاستفهام. ٣. في «بر» بـس، والتهذيب والفقيه: «تتخوف».

٤. في الوافي: «الغشي».

٥. في «بر» بـف، «أو يثور». وفي الفقيه: «أن تثور». و «تثور به» أي تثب عليه، يقال: ثار به الدم، أي وثب عليه، و ثار به الناس، أي وثبوا عليه. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٠٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٩ (نور).

٦. «المِرَّة» - بكسر الميم -: إحدى الطبائع الأربع، ومزاج من أمزجة البدن، و خلط من أخلاطه. وقال العلامة المجلسي: «هي بالكسر تطلق على الصفراء والسوداء». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٦٨؛ المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مور)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٨٧.

٧. في «ي» -: «شيئاً».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٧٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ح ١٨٦٤، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ١٨٥، ح ١٠٦٤٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٧، ح ١٢٨٧٤.

٩. في التهذيب: «أحمد بن يحيى»، والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «أحمد بن محمد»، وهو الصواب.

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَخَفْ ضَعْفًا.^١

٣ / ٦٤١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ مَا^٣ لَمْ يَخْشَ ضَعْفًا»^٤.

٤ / ٦٤١٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٨، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٠، ح ٧٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٠، ح ٢٨٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٠، ح ٧٧٤؛ و صدر ح ٧٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٠، ح ٢٨٧؛ و ص ٢٩١، صدر ح ٢٨٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ٦١، بسند آخر، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ح ١٨٦٥، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. معاني الأخبار، ص ٣١٩، صدر ح ١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب في الصائم يسقط.... ح ٦٤٢٢؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٢؛ الوافي، ج ١١، ص ١٨٦، ح ١٠٦٤٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٧، ح ١٢٨٧٥.

٢. في التهذيب: - «بن رزين».

٣. في «بخ»: «إذا».

٤. في مرآة العقول: «يدل على جواز دخول الحمام في الصوم، والمنع منه إذا كان مضجعاً، وحمله الأصحاب على الكراهة».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٧٧٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٣، ح ١٨٧٣، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٠٦٥٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٨١، ح ١٢٨٨٨.

٦. في «ي»، بر، جر: - «بن يحيى».

٧. في «بر، بف»: - «بن محمد». ثم إن في التهذيب: «محمد بن أحمد» بدل «محمد بن يحيى» عن أحمد بن محمد. لكن في بعض النسخ المعتبرة منه: «محمد بن أحمد».

٨. في «ي»: - «بن سعيد».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ^١ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ؟
قَالَ ^٢: «لَا بَأْسَ ^٣».

١١٠/٤ ٢٩- بَابُ فِي الصَّائِمِ يَسْعُطُ ^٤ وَيَصُبُّ فِي أُذُنِهِ الدُّهْنَ أَوْ يَحْتَقِنُ ^٥

١٦٤١٩ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ يَصُبُّ ^٧ فِيهَا الدَّوَاءَ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ ^٨».

١٦٤٢٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ^٩ عَنِ الصَّائِمِ يَصُبُّ فِي أُذُنِهِ الدُّهْنَ؟
قَالَ ^{١٠}: «لَا بَأْسَ بِهِ ^{١١}».

١. في «جر»: «عن أبي عبد الله ^{١٢}»، قال: «سألته» بدل «قال»: «سألت أبا عبد الله ^{١٣}».

٢. في «بخ، بر، بف»، و «حاشية «بخ» والوافي»: «فقال».

٣. في «بث، بخ، بف»، والوافي: «ليس به بأس» بدل «لا بأس».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٧٧٨، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٠٦٥٦؛ الوسائل، ج ١٠،

ص ٨٢، ح ١٢٨٨٩. ٥. في «ي، يس»: «في».

٦. في «بث»: «يسعط».

٧. في «بر»: «ويصب».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٧٦٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣١١، ح ٩٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٥،

ح ٣٠٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ١١٢، ذيل ح ١٨٦٩، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٨٢، ح ١٠٦٤٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٢، ح ١٢٨٥٧.

٩. في مسائل علي بن جعفر: «+ إذا لم يدخل حلقه».

١٠. في «ي، بخ، بر، بف» والوافي: «به».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٧٦٣، معلقاً عن الكليني. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٠. الوافي، ج ١١،

ص ١٨٣، ح ١٠٦٤٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٢، ح ١٢٨٥٨.

٦٤٢١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١:

أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْتَنُ^٢ تَكُونُ^٣ بِهِ الْعِلَّةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

فَقَالَ: «الصَّائِمُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَنَ»^٤.

٦٤٢٢ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنِ الصَّائِمِ يَخْتَنُجِمُ وَ يَصُبُّ فِي أُذُنِهِ الدُّهْنَ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ إِلَّا السُّعُوطُ»^٧؛ فَإِنَّهُ يَكْزَرُ^٨.

٦٤٢٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. في «جر»: «وبن أبي نصر، عن الرضا^ع». وفي التهذيب والاستبصار: «عن أبي الحسن^ع».

٢. الاحتقان: استعمال الخُتْنة، وهو دواء يُخْتَنُ به المريض المحتقن، أي يعطاه من أسفله. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤١٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٢٦ (حقن).

٣. في «ي»، يح، بر، بف: «يكون».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١١١، ح ١٨٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبي الحسن الرضا^ع. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٥٦، بسندهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن^ع. فقه الرضا^ع، ص ٢١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٨١، ح ١٠٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٢، ذيل ح ١٢٧٨٤.

٥. هكذا في «ي»، بس، جر، وحاشية «جن» والوسائل. وفي «ظ»، بث، بح، بخ، بر، بف، جن، والمطبوع والتهذيب: «الحسين».

وعلّي بن الحسن هو ابن فضال، قد تكرر تروايته عن أخيه أحمد بن الحسن عن أبيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢٦-٤٢٧.

٦. «السُّعُوط»، مثل قعود: مصدر بمعنى إدخال الدواء في الأنف، والسُّعُوط مثال رسول: اسم الدواء يصب في الأنف. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦٨؛ المصباح المنير، ص ٢٧٧ (سقط).

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٦٢٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^ع، مع زيادة في أوله. وفيه، ح ٦٢٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي^ع، وتمام الرواية في الأخيرين: «كزهر السعوط للصائم». وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب في الصائم يجتجم ويدخل الحمام، ح ٦٤١٦. الوافي، ج ١١، ص ١٨٣، ح ١٠٦٤٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٢٧٨٦.

٨. في «بر»: «-»؛ «بن علي».

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: هَلْ يَضْلُجُ لَهُمَا أَنْ يَسْتَدْجِلَا الدَّوَاءَ^٢ وَهُمَا صَائِمَانِ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٣.

٦ / ٦٤٢٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٤، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في «بر، بف، جر» والوافي: - «بن جعفر».
 ٢. في الوافي: «يعني الجامد، كما يأتي». وفي مرآة العقول: «يدلّ على جواز الاحتقان بالجامد، فيمكن حمل الخبر السابق على المانع جمعاً».
 ٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ١٠٥٥، معلقاً عن علي بن جعفر. قرب الإسناد، ص ٢٣٠، ح ٨٩٨، بسنده عن علي بن جعفر. الوافي، ج ١١، ص ١٨٢، ح ١٠٦٤١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١، ح ١٢٧٨١.
 ٤. النسخ مختلفة هنا؛ ففي «ظ، بث، بح، بر، بف، جن» والمطبوع: «علي بن الحسين عن محمد بن الحسين». وفي «ي، يس» وحاشية «جن»: «علي بن الحسن عن محمد بن الحسين». وفي «بخ، جر»: «علي بن الحسين». وفي الوسائل: «علي بن الحسن عن محمد بن الحسن».
- وعلي بن الحسن هذا، هو علي بن الحسن بن فضال، يروي عنه أحمد بن محمد شيخ المصنّف. هذا ممّا لا كلام فيه. لكن ربّما يخطر بالبال صحّة ما ورد في الوسائل من «علي بن الحسن عن محمد بن الحسن»: لما ورد في عدد من الأسناد من رواية علي بن الحسن [بن فضال] عن أخيه محمد بن الحسن عن أبيه، ويؤكد ذلك قول النجاشي في ترجمة علي بن الحسن بن فضال: «لم يرو عن أبيه شيئاً وقال: كنت أقابله - وسني ثمان عشرة سنة - بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحل أن أرويهما عنه. وروى عن أخويه عن أبيهما». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٦٩ - ٣٧٠؛ رجال النجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٦.
- فلابدّ لنا من التكلّم حول أمرين: إمكان رواية علي بن الحسن بن فضال عن أبيه مباشرة أو عدمه، ووجه صحّة ما أثبتناه.

أما الأول، فللنجاشي كلام عقيب كلامه المتقدم ينبغي الالتفات إليه، قال: «وذكر أحمد بن الحسين عليه السلام أنّه رأى نسخة أخرجها أبو جعفر بن بابويه وقال: حدّثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عن أبيه عن الرضا عليه السلام»، ولا يعرف الكوفيتون هذه النسخة، ولا رويت من غير هذا الطريق».

هذا الكلام - كما ترى - يدلّ على رواية علي بن الحسن بن فضال عن أبيه مباشرة، عن مولانا الرضا عليه السلام. ثمّ إنّنا فحسنا في الأسناد عن هذا الارتباط - فحسناً أكيداً - فلم نجد في شيء من الأسناد في ما يروي فيه علي بن الحسن عن أبيه عن الرضا عليه السلام - بعناونه المختلفة - توسط أحد أخوي علي بن الحسن بينه وبين أبيه، بل يروي

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^١ : مَا تَقُولُ فِي التَّلَطُّفِ^٢ يَسْتَدْخِلُهُ الْإِنْسَانُ وَ هُوَ صَائِمٌ^٣ ؟
فَكَتَبَ : « لَا بَأْسَ بِالْجَامِدِ »^٤.

عنه علي بن الحسن في جميع ذلك عن أبيه مباشرة. أنظر على سبيل المثال: الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ٤٧٦٤؛ وج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٩١٤؛ التهذيب، ج ٦، ص ١٠٨، ح ١٩٠؛ التوحيد، ص ١٦٢، ح ١؛ وص ٢٣٢، ح ١؛ الخصال، ص ٥٥، ح ٧٨؛ وص ٥٢٧، ح ١؛ صفات الشيعة، ص ٥٠، ح ٧٠؛ علل الشرائع، ص ١٥٥، ح ٣؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩؛ وص ١٢٩، ح ٢٦؛ وص ٢٦٠، ح ١٩؛ ص ٢٩٢، ح ٤٥؛ ص ٢٩٤، ح ٤٨؛ ص ٢٩٨، ح ٥٧؛ وج ٢، ص ٢٥٥، ح ٥.

إذا تبين هذا، فنقول: إن المراد من أبي الحسن عليه السلام في ما نحن فيه هو مولانا الرضا عليه السلام؛ فقد عُدَّ الحسن بن علي بن فضال والد علي من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ومن نشأ في عصره، كما في رجال البرقي، ص ٥٤، ورجال الطوسي، ص ٣٥٤، الرقم ٥٢٤١ ولم يثبت روايته عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. فالظاهر زيادة «محمد بن الحسن» أو «محمد بن الحسين» في ما نحن فيه!

ويظهر من ذلك، الأمر الثاني وهو وجه صحة ما أثبتناه.

ويؤيد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٠. والخبر مأخوذ من الكافي من غير تصريح - من نقل الخبر عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن أبيه، قال: كتب إلى أبي الحسن عليه السلام.

فتحصل أن الظن الحاصل من التهذيب - كأقدم نسخة من الكافي في ما نحن فيه - ومن «بخ ج» - وهما من أجود نسخ الكافي - ومما قدمناه عن رجال التجاشي والأسناد، بعدم ثبوت «عن محمد بن الحسن» أو «عن محمد بن الحسين» أقوى بمراتب من ثبوت إحدى العبارتين.

أضف إلى ذلك كله ما ورد في الوافي؛ من ذكر الإسناد هكذا: «أحمد، عن التيملي، عن أبيه» - والمراد من التيملي، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال الملقَّب بالتيملي والتيملي، وكلاهما بمعنى - ثم قال: «إسناد هذا الحديث في بعض نسخ الكافي هكذا: أحمد، عن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسين، عن أبيه، والصواب ما كتبه، كما في النسخ الأخر موافقاً لما في التهذيبين».

١. في «بخ» : «الرضا».

٢. في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل: «اللطيف». وفي التهذيب: «بالأشياء». و «التلطُّف»: الترفُّق والتخشُّع. قال العلامة المجلسي: «وهنا كناية عن الحقنة». وقال الطريحي: «التلطُّف: هو إدخال الشيء في الفرج مطلقاً». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥٥٣؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٢١ (لطف).

٣. في «بخ» : «وهو صائم».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن أبيه، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ١٨٢، ح ١٠٦٤٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١، ح ١٢٧٨٢.

١١١/٤

٣٠- بَابُ الْكُخْلِ وَالذَّرْوَرِ لِلصَّائِمِ

١٠٦٤٢٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ^١

الْقَرَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢ فِي الصَّائِمِ يَكْتَحِلُ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا

شَرَابٍ^٣».

● عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ^٤ الْقَرَاءِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ،

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ مِثْلَهُ^٦.

١٠٦٤٢٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا^٨، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّنْ يُصِيبُهُ الرَّمَدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: هَلْ

يَذَرُّ^٩ عَيْنَهُ بِالنَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ؟

١. في «ي»، بخ، بر، بس، بف، جر، وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «سليم».

٢. في التهذيب: «قال: سألته عن» بدل «في».

٣. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٩١: «المشهور بين الأصحاب كراهة الاكتحال بما فيه صبر أو مسك، ومقتضى بعض الروايات المعتبرة كراهة الاكتحال بكل ما له طعم يصل إلى الحلق».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٧٦٥، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٢، ص ٨٩، ح ٢٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٧٦٦ و ٧٦٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٩، ح ٢٧٩ و ٢٨٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ذيل ح ١٨٦٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٨٩، ح ١٠٦٥٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٤، ح ١٢٨٦٢.

٥. في «ي»، بخ، بر، بس، جر، جن، والوافي والوسائل: «سليم».

٦. الوافي، ج ١١، ص ١٨٩، ح ١٠٦٥٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٤، ذيل ح ١٢٨٦٢.

٧. في الوسائل: «ابن خالد». وتقدم غير مرة أنه لم يثبت رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد في أسناد الكافي. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٣٢٣٩.

٨. في «ظ»: «هل تذّر؟». وقوله: «يذّر عينه»، أي يداويها بالذّرور، أو يطرحه فيها، والذّرور: ما يذّر في العين ●

قَالَ: «يَذُرُّهَا إِذَا أَفْطَرَ، وَلَا يَذُرُّهَا وَهُوَ صَائِمٌ».^١

٢٧٦٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْكُخْلِ لِلصَّائِمِ؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ كُخْلًا لَيْسَ فِيهِ مِسْكٌ وَلَا نِيسَ لَهُ طَعْمٌ فِي الْخَلْقِ^٣، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^٤.

٣١- بَابُ السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ

٢٨٦٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، يَسْتَاكُ أَيَّ النَّهَارِ شَاءَ»^٥.

^١ من الدواء اليابس. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٥٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (ذر).

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٧٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٩، ح ٢٨١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع:

الكافي، كتاب الصيام، باب حد المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه، ح ٦٤٥٨؛ والفتحية، ج ٢، ص ١٣٢،

ح ١٩٤٥. الوافي، ج ١١، ص ١٩١، ح ١٠٦٦٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٥، ح ١٢٨٦٤.

٢. في التهذيب والاستبصار: - «بن مهران». ٣. في «بخ»: - «في الحلق».

٤. في «بخ، بر، بف»، والوافي: - «به». وفي التهذيب، ح ٧٧٠ والاستبصار، ح ٢٨٣: «فليس به بأس» بدل «فلا بأس به».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٧٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٠، ح ٢٨٣، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٧٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٠، ح ٢٨٤، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١١، ص ١٩٠، ح ١٠٦٦٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٤، ح ١٢٨٦٣.

٦. في التهذيب، ح ٧٨٣: «أَيَّ سَاعَةٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ» بدل «أَيَّ النَّهَارِ شَاءَ».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٤ و ٧٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، صدر ح ٢٩٢، بسند

آخر. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٨٩، ح ٢٩٦، بسند

٢ / ٦٤٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ الصَّائِمِ يَسْتَاكُ بِالْمَاءِ ؟^١

قَالَ : « لَا بَأْسَ بِهِ » وَقَالَ : « لَا يَسْتَاكُ بِسِوَاكِ رَطْبٍ »^٢.

٣ / ٦٤٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ^٣ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَنَّهُ كَرِهَ لِلصَّائِمِ أَنْ يَسْتَاكُ بِسِوَاكِ رَطْبٍ ، وَقَالَ : « لَا يَصْرُ أَنْ

يَبْلُ سِوَاكَهُ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ يَنْفَضَّهُ^٤ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ^٥ »^٦.

١. آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب المضمضة والاستنشاق للصائم، صدرح ٦٤٠٨؛
والتهذيب، ج ٤، ص ٢٠٥، صدرح ٥٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، صدرح ٣٠٤، بسند آخر من دون الإسناد
إلى المعصوم عليه السلام. التوارد للأشعري، ص ٢٤، ضمن ح ١٥، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه،
ج ١، ص ٥٣، ذيل ح ١١٧؛ وج ٢، ص ١١٠، ذيل ح ١٨٦٥، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١١، ص ١٩٣، ح ١٠٦٦١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٣٨٠؛ وج ١٠، ص ٨٤، ح ١٢٨٩٨.
٢. في «ظ، ي، بث، يع، بر، بس» والوسائل :- «بالماء».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٩٩٢، معلقًا عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٢؛ و ص ٣٢٣،
ح ٩٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩١، بسند آخر عن الحلبي، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٤،
ص ٢٦٢، صدرح ٧٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، صدرح ٢٩٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي
التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩٣، بسند آخر، وتمام الرواية: «ولا يستاك
الصائم بعود رطب». الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ذيل ح ١٨٦٥، مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ١٩٣، ح ١٠٦٦٩؛
الوسائل، ج ١٠، ص ٨٤، ح ١٢٨٩٩.

٣. في التهذيب والاستبصار :- «عن أبيه». والظاهر ثبوته ؛ فقد روى علي [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن [عبدالله]
بن المغيرة في كثير من الأسناد، ولم يثبت رواية علي، عن ابن المغيرة مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث،
ج ١، ص ٤٩٩؛ و ص ٥٢٥-٥٢٧.

٤. التَّقْضُ : أَنْ تَأْخُذَ شَيْئًا بِيَدِكَ فَتَنْفِضَهُ ، أَوْ تَحْزَكُهُ ؛ لِيَزُولَ عَنْهُ الْغُبَارُ وَنَحْوُهُ ، فَاتَنْفِضُ ، أَوْ تَحْزَكُ لِدَلِكْ . راجع :
لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٢٤٠ ؛ المصباح المثير ، ص ٦١٨ (نفض).

٥. في التهذيب ذيل الحديث ٧٨٧ : «فالكراهية في هذه الأخبار إنما توجهت إلى من لا يضبط نفسه فيصنق ما
يحصل في فمه من رطوبة العود ، فأما من يتمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٧٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٢، ح ٢٩٤، معلقًا عن الكليني. الوافي، ج ١١،
ص ١٩٤، ح ١٠٦٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٣٨١؛ وج ١٠، ص ٨٥، ح ١٢٩٠٠.

٦٤٣١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ
عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّائِمِ يَنْزِعُ ضِرْسَهُ، قَالَ: «لَا، وَلَا لَا يَذْمِي فَاهُ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ
بَعُودِ رَطْبٍ»^٢.

٣٢- بَابُ الطَّيِّبِ وَ الرِّيحَانِ لِلصَّائِمِ

٦٤٣٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ
غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^٤:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنْ عَلَيَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَرِهَ الْمِسْكَ أَنْ يَتَطَيَّبَ

١. في «ظ، بث، بيج، بر، بف، جبر، جن»: «الحسين». وهو سهو كما تقدّم غير مرة. والمراد من أحمد بن الحسن هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٣٦-٤٣٩.

٢. في «مرآة العقول»: «ولعل المراد بالعود الرطب المرطب بالماء، لا العود الذي فيه رطوبة من نفسه وإن أمكن أن يشملها».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٨٧١، معلقاً عن عَمَّارِ بْنِ مُوسَى الساباطي، إلى قوله: «ولا يذمي فاه». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ضمن ح ٧٨٥ و ٧٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ضمن ح ٢٩٢ و ٢٩٣، بسند آخر، هذه الفقرة: «ولا يستاك بعود رطب». راجع: الفقيه، ج ٢، ص ١١٠، ح ١٨٦٥؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٢؛ وص ٣٢٣، ح ٩٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩١. الوافي، ج ١١، ص ١٩٤، ح ١٠٦٧١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٧٨، ح ١٢٨٧٦؛ وص ٨٥، ح ١٢٩٠١.

٤. في «ظ، ي، بث، بيج، بيج، بر، بس، بف، جن»: «محمد بن علي». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى الخزاز كتاب غياث بن إبراهيم و توسط بينه وبين أحمد بن محمد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣. وأما رواية محمد بن علي عن غياث بن إبراهيم، فلم نجدها إلا في التهذيب، ج ٧، ص ١٢٠، ح ٥٢٥. والخبر ورد في الكافي، ح ٨٨٧٣، وفيه «محمد بن يحيى» بدل «محمد بن علي».

٥. في التهذيب: - «بن إبراهيم».

٦. في «مرآة العقول»، ج ١٦، ص ٢٩٤: «قوله عليه السلام: كره المسك، ظاهر أكثر الأصحاب استحباب التطيب للصائم

بِهِ الصَّائِمُ^١.

٦٤٣٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَدَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَيْصِ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَنْهَى عَنِ التَّرْجِسِ^٣، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لِمَ ذَلِكَ^٤؟

فَقَالَ^٥: «لِأَنَّهُ رِيحَانُ الْأَعَاجِمِ»^٦.

وَأَخْبَرَنِي^٧ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْأَعَاجِمَ كَانَتْ تَشْمُهُ إِذَا صَامُوا، وَقَالُوا^٨: إِنَّهُ يُغْسِكُ^٩ ١١٣/٤

بأنواع الطيب، وإنما خصّوا الكراهة بشم الرياحين خصوصاً النرجس، وألحق العلامة في المتهي بالنرجس المسك؛ لشدة رائحته ولهذه الرواية، واقتصر الشهيد في الدروس على نسبة الكراهة إلى هذه الرواية. وراجع أيضاً: متهي المطلب، ج ٩، ص ١٩٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٧٩، الدرر، ج ١٠.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٥، ح ١٠٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٣، ح ١٢٩٢٧.

٢. في «ظ، ي، بخ، بر، بف» وحاشية «بث، جن» والاستبصار: «العيص»، وهو سهو. ومحمد هذا، هو محمد بن الفيض التيمي من تيم الرباب؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله، عن داود بن إسحاق أبي سليمان الحداء، عن محمد بن الفيض، من تيم الرباب في الكافي، ح ١٢٥٥٦، وهو المذكور في رجال الطوسي، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٦.

ثم إن التيمي نسبة إلى قبائل اسمها تيم، منهم تيم الرباب، كما في الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٤٩٨. فتبين من ذلك وقوع الخلل في ما ورد في الفقيه، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٨٧٨؛ وعلل الشرائع، ص ٣٨٧، ح ١ من «محمد بن الفيض التيمي عن ابن رئاب».

٣. في الفقيه والعلل: «للمصائم». ٤. في التهذيب والاستبصار: «ذاك».

٥. في «ظ، بس» وحاشية «بج» والفقيه والتهذيب والعلل: «قال».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٠٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٢، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٨٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن داود بن إسحاق الحداء، عن محمد بن الفيض التيمي، عن ابن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٨٧٨، معلقاً عن محمد بن الفيض التيمي، عن ابن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٧، ح ١٠٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٢، ح ١٢٩٢٥.

٧. في «جر»: «وأخبرنا». ٨. في «بخ، بف» وحاشية «بج»: «وقال».

٩. في المقنعة، ص ٣٥٧: «يكروه شم النرجس خاصة للمصائم، وذلك أن ملوك الفرس كان لهم يوم في السنة

الْجُوعُ^١.

٣ / ٦٤٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْفَضْلِ التُّوفَلِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذَا صَامَ تَطَيَّبَ^٢ بِالطَّيْبِ^٣، وَ يَقُولُ: «الطَّيْبُ تُخَفُّهُ الصَّائِمُ»^٤.

٤ / ٦٤٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الصَّائِمُ يَشُمُّ الرِّيحَانَ وَالطَّيْبَ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٥.

صومونه، وكانوا في ذلك اليوم يعدون النرجس ويكثر من شمه؛ ليذهب عنهم العطش، فصار كالسنة لهم، فنهى آل محمد - صلوات الله عليهم - من شمه خلافاً على القوم، وإن كان شمه لا يفسد الصيام. وفي الوافي: «كان كراهيته إنما هي للشبه بهم؛ فإنهم كانوا كفاراً».

١. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٧، ح ١٠٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٢، ح ١٢٩٢٦.

٢. في «ب»: «- وبالطيب».

٣. في «ب»: «يطيب». وفي الوسائل والخصال: «يتطيب».

٤. التحفة: الطزفة - وهو الحديث الجديد المستحسن، وكل شيء استحذته فأعجبك - والبر واللطف. وقيل: التحفة: طرفة الفاكهة، ثم تستعمل في غير الفاكهة من اللطاف والعطايا. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٨٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٠ (تحف).

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: تحفة الصائم، أي يستحب أن يؤتى به للصائم ويتحف به؛ لأنه ينتفع به في حالة الصوم، ولا ينتفع بغيره من المأكول والمشروب؛ أو أتحف الله الصائم به بأنه أحل له التلذذ به في الصوم. ثم أعلم أن هذا الخبر يدل على عدم كراهة استعمال طيب، بل على استحبابه».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٩٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٨٧٢، معلقاً عن الحسن بن راشد. الخصال، ص ٦١، باب الاثنين، ذيل ح ٨٦، مرسل عن أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٥، ح ١٠٦٩٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٢، ح ١٢٩٢٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٤، ح ٨٩.

٦. في التهذيب، ح ٨٠٠، والاستبصار، ص ٩٢: «- به». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا بأس به، يدل على عدم كراهة شمّ الريحان، وحمل على الجواز جمعاً، لكن روايات الجواز التي ظاهرها عدم الكراهة أقوى سنداً، ولذا مال بعض المحققين من المتأخرين إلى عدم الكراهة».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٢، ح ٢٩٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ص

• وَ زَوْي: أَنَّهُ لَا يَشْمُ الرِّيحَانَ؛ لِأَنَّهُ يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَلَذَّذَ بِهِ^٢.

٥ / ٦٤٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ^٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْخَائِضُ تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: تَقْضِي الصَّوْمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ ذَا؟^٥ قَالَ: «إِنْ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ».

قُلْتُ: وَ الصَّائِمُ^٦ يَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ؟^٧ قَالَ: «نَعَمْ».

ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٢٩٧، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٩٨، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «الصائم يذهن بالطيب ويشم الرياحان». الوافي، ج ١١، ص ٢٠٦، ح ١٠٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩١، ح ١٢٩٢٢.

١. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: يكره له أن يتلذذ، جعل الشهيد في الدروس هذا التعليل مؤيداً لكرهه المسك، ولعلمه مخصوص بالتلذذ الحاصل من الرياحان». الموجود في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٧٩، ذيل الدرس ٧٣، هكذا: «يكره... شم الرياحين وخصوصاً النرجس، ولا يكره شم الطيب، بل روي استحبابه للصائم، و عن علي عليه السلام بطريق غياث كراهة المسك، نعم في رواية الحسن بن راشد تعليل شم الرياحين باللذة وأنها مكروهة للصائم».

٢. علل الشرائع، ص ٣٨٣، ح ٢، بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٨٨٠، مرسلأ، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٠٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٢٩٨. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٦، ح ١٠٧٠٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٩٢، ح ١٢٩٢٣.

٣. في الكافي، ح ٦٥٣٥: «عن ابن أبي عمير»، ويأتي أن الظاهر وقوع السقط هناك.

٤. في الكافي، ح ٦٥٣٥: «تقضي الصوم؟ قال: نعم، قلت: تقضي الصلاة؟ قال: لا» بدل «تقضي الصلاة؟ قال: لا، قلت: تقضي الصوم؟ قال: نعم».

٥. في حاشية «ب» و الوافي و الوسائل، ح ٢٣٢٩ و الكافي، ح ٤٢١٩ و ٦٥٣٥ و التهذيب، ح ٨٠٧ و الاستبصار، ح ٣٠١: «هذا».

٦. في الوافي و الكافي، ح ٦٥٣٥: «إن».

٧. في الوافي و الاستبصار، ح ٣٠١: «فالصائم».

٨. الاستنقاء في الماء: النزول فيه؛ يقال: استنقع في الغدير، أي نزل فيه و اغتسل، كأنه ثبت فيه ليتبرّد. قال

قُلْتُ: فَيَبِيلُ^١ ثَوْبًا عَلَى جَسَدِهِ؟ قَالَ: لَا.

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ ذَا^٢؟ قَالَ: مِنْ ذَاكَ^٣.

قُلْتُ: الصَّائِمُ^٤ يَشْمُ الرِّيحَانَ؟ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَذَّةٌ، وَ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَلَذَّذَ^٥.

٣٣- بَابُ مَضْغِ الْعِلْكِ لِلصَّائِمِ

١١٤/٤

٦٤٣٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الصَّائِمُ يَمْضَغُ الْعِلْكَ^٦؟ قَالَ: ❦

العلامة المجلسي: «الاستنقاغ كما يظهر من كتب اللغة: النزول في الماء واللبس فيه، وعبر عنه أكثر الأصحاب بالجلوس فيه، وهو أخص من المعنى اللغوي، وعلى التقديرين هو مكروه للمرأة دون الرجال». راجع:

الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٨ (نقع)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٨١.

١. في الاستبصار: «أفبيل».

٢. في الوافي والتهذيب، ج ٨٠٧ والاستبصار، ج ٣٠١: «هذا».

٣. في التهذيب، ج ٨٠٧: «ذلك». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام»: من ذاك، أي ممّا أنبأتك عليه من عدم تطرّق

القياس في دين الله وجوب التسليم في كلّ ما ورد من الشارع».

٤. في «بحر»: «و الصائم».

٥. في «ي»: «ينخ»:- «وله».

٦. الكافي، كتاب الحيض، باب الحائض تفضي الصوم ولا تقضي الصلاة، ح ٤٢١٩؛ وكتاب الصيام، باب صوم

الحائض والمستحاضة، ح ٦٥٣٥. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٥٨، بسنده عن الكليني، وفي كلّها إلى

قوله: «أوّل من قاس إبليس». وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ٨٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٣٠١،

معلّقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ٨٠٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٢٩٩، تمام الرواية

هكذا: «الصائم لا يشمّ الريحان»، علل الشرائع، ص ٣٨٣، ح ٢، من قوله: «قلت: الصائم يشمّ الريحان» مع

اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن الحسن بن راشد. راجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب

البدع والرأي والمقاييس، ح ١٧٥؛ والفتية، ج ١١، ص ٩١، ح ١٩٧؛ والمحاسن، ص ٢١٤، ح ٩٦ و ٩٧؛ وعلل

الشرائع، ص ٨٦، ح ٢٠٢. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٦، ح ١٠٧٠٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٣٢٩؛ و ج ١٠،

ص ٣٧، ح ١٢٧٧٠؛ و ص ٩٣، ح ١٢٩٢٨، مقطّعاً.

٧. «العلك»: الذي يَمْضَغ. و قيل: هو كلّ صَمَغٍ يَمْضَغُ من لبّان وغيره فلا يسيل. و الصمغ: شيء يسيل من

ولا ٢.

٦٤٣٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، إِيَّاكَ أَنْ تَمْضَغَ عَلْكَ؛ فَإِنِّي مَضَعْتُ الْيَوْمَ عَلْكَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْنًا»^٤.

٣٤- بَابُ فِي الصَّائِمِ يَذُوقُ الْقِدْرَ وَيُزِقُّ الْفَرَخَ

٦٤٣٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ سَيْلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الصَّائِمَةِ تَطْبُخُ الْقِدْرَ^٥، فَتَذُوقُ الْمَرْقَةَ^٦

الشجرة و يجمد عليها. و اللبن: الصنوبر، و الكتندر، كأنه لبن يتحلب من شجرة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠١؛ المصباح المنير، ص ٤٢٦ (علك).

١. في مرأة العقول، ج ١٦، ص ٢٩٦: «وقوله عليه السلام: قال: لا، ما له طعم كالملك إذا تغير الريق بطعمه، ولم ينفصل منه أجزاء، فاتبعت الصائم الريق المتغير بطعمه، ففي فساد الصوم به قولان: أحدهما الإفساد لهذا الخبر... وأنا الخبر فالأجود حمل النهي فيه على الكراهة، كما اختاره الشيخ في المبسوط و ابن إدريس و جماعة لصحبة محمد بن مسلم و غيرها». و راجع أيضاً: المبسوط، ج ١، ص ٢٧٣؛ السرائر، ج ١، ص ٣٨٩؛ المعتب، ج ٢، ص ٦٥٨؛ المختصر النافع، ص ٦٥؛ منتهى المطلب، ج ٩، ص ٩٠.

٢. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ١٠٠٢. الوافي، ج ١١، ص ١٩٧، ح ١٠٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ١٢٩٦٩.

٣. في الوافي: «كأنه عليه السلام شك في تغير ريقه المبلوغ بطعم الملك، أو قوي ذلك في نفسه».

٤. الوافي، ج ١١، ص ١٩٧، ح ١٠٦٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ١٢٩٦٨.

٥. في «بث»، يخ: «المرق».

٦. في حاشية «ظ»: «الطير». و «يزقُّ الفرخ». أي يطعمه بفيه، يقال: زقَّ الطائر فرخه يزقُّ، أي أطعمه بفيه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٣ (زق).

٧. «القدر»: أية يطبخ فيها، وهي مؤنثة. المصباح المنير، ص ٤٩٢ (قدر).

٨. في «بس» و التهذيب و الاستبصار: «المرق». و «المرقة»: واحدة المرق، و هو ماء اللحم إذا طبخ الذي يؤتمد به. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٠؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٦٠ (مرق).

تَنْظُرُ إِلَيْهِ؟

فَقَالَ^١: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

قَالَ^٣: «وَسُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا الصَّبِيُّ وَ هِيَ صَائِمَةٌ، فَتَمْتَضِعُ الْخُبْزَ وَ تَطْعِمُهُ؟

فَقَالَ^٤: «لَا بَأْسَ، وَ الطَّيْزُ إِنْ كَانَ لَهَا»^٥.

٦٤٤٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَشَاءِ^٦، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «لَا بَأْسَ لِلطَّبَّاحِ وَ الطَّبَّاحَةِ أَنْ يَذُوقَ^٨ الْمَرْقَ وَ هُوَ

صَائِمٌ»^٩.

٦٤٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدْقَةَ:

١. في «بث»، «يح»، «قال».

٢. هكذا في «ظ»، «ي»، «بث»، «يح»، «بر»، «بس»، «بف»، «وحاشية جن» و «الوافي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «- به».

٣. في «ي»: «وقال». وفي «يح» و «بف» و «التهذيب» و «الاستبصار»: «قال».

٤. في «بث»، «يح»، «بر»، «بف»: «قال».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢، ح ٩٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣٠٨، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١١، ص ١٩٨، ح ١٠٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ١٢٩٧١.

٦. هكذا في «ظ»، «ي»، «بث»، «يح»، «بر»، «بس»، «جن». وفي «بر»، «بف»: «الحسن بن زياد الوشاء». وفي «جر»: «الوشاء». وفي المطبوع والوسائل: «الحسن بن علي الوشاء».

و الحسن الوشاء، هو الحسن بن علي بن زياد الوشاء. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٩، الرقم ٨٠؛ رجال البرقي، ص ٥١.

٧. هكذا في «ي»، «جر» و «الوسائل». وفي «ظ»، «بث»، «يح»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن» و «المطبوع»: «الحسين».

و ابن زياد هذا مشترك بين الحسن بن زياد الصيقل و بين الحسن بن زياد العطار، روى عنهما أبان [بن عثمان] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٢، و ص ٤١٧.

٨. في «يح»: «أن يذوقه». وفي «يح»: «أن تذوق».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣١١، ضمن ح ٩٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٥، ضمن ح ٣٠٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ١١٢، ذيل ح ١٨٦٩، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ١٩٩، ح ١٠٦٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٧، ح ١٢٩٧٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا - كَانَتْ تَمُضُّ لِلْحَسَنِ، ثُمَّ لِلْحُسَيْنِ^١ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - وَهِيَ صَائِمَةٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ^٢».

١١٥/٤ ٤/٦٤٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّائِمِ: يَذُوقُ^٣ الشَّيْءَ، وَ لَا يَبْلُغُهُ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

٣٥- بَابُ فِي الصَّائِمِ يَزْدَرِدُ نَخَامَتَهُ وَ يَدْخُلُ خَلْقَهُ الذُّبَابُ

١/٦٤٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَزْدَرِدَ^٥ الصَّائِمُ نَخَامَتَهُ»^٦.

١. في «ي»، بخ، بر، بف، جن، «:الحسين».

٢. الوافي، ج ١١، ص ١٩٨، ح ١٠٦٨٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٨، ح ١٢٩٨٠.

٣. في «بع»، جن، «:وَيَذُوق».

٤. في «مأة العقول»، ج ١٦، ص ٢٩٨؛ وقوله عليه السلام: قال: لا. اعلم أَنَّ الشيخ - قدس سره - أورد هذا الخبر في الكتابين وأوله بما لفظه في التهذيب: هذه الرواية محمولة على من لا يكون له حاجة إلى ذلك، والرخصة إنما وردت في ذلك لصاحبة الصبي، أو الطباخ الذي يخاف فساد طعامه، أو من عنده طائر إن لم يرقه هلك، فأما من هو مستغن عن جميع ذلك فلا يجوز له أن يرق الطعام. انتهى. ولا يخفى ما فيه من البعد؛ إذ لا دلالة في الأخبار السابقة على التقييد الذي اعتبره، والأولى الحمل على الكراهة.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢، ح ٩٤٣؛ والامتناع، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣٠٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١١، ص ٢٠٠، ح ١٠٦٨٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٦، ذيل ح ١٢٩٧٢.

٦. الازدراء: الابتلاع؛ يقال: زرد الرجل اللقمة يزردا، من باب تعب، أي بلعها وابتلعها، وازدردا مثله. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٠؛ المصباح المنير، ص ٢٥٢ (زرد).

٧. قال الخليل: «النخامة: ما يخرج من الخيشوم عند التنفخ». وقال ابن الأثير: «النخامة: البرقة التي تخرج من أقصى الحلق ومن مخرج الخاء المعجمة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٣٤ (نخم).

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٩٩٥، بسنده عن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام. الجعفریات، ص ٩٢، بسند آخر.

٦٤٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام : «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام سئِلَ عَنِ الذُّبَابِ يَدْخُلُ خَلْقَ الصَّائِمِ ؟
قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ ^١ .» ٢ .

٣٦- بَابُ فِي الرَّجُلِ يَمْضُ الْخَاتَمَ وَالْحَصَاةَ وَالنَّوْءَ

٦٤٤٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
النُّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَغْطِشُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، قَالَ : «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْضُ
الْخَاتَمَ» ^٤ .

٦٤٤٦ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^٥ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ ، قَالَ :
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «الْخَاتَمُ فِي قَمَرِ الصَّائِمِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، فَأَمَّا النَّوْءُ
فَلَا» ^٦ .

١ . عن جعفر بن محمد عليه السلام . الوافي، ج ١١، ص ٢٠١، ح ١٠٦٩٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٨، ح ١٢٩٨١ .

٢ . في مرآة العقول : وقوله عليه السلام : «لأنه ليس بطعام ، أي ليس مما يعتاد أكله ، أو ليس دخول الذباب مما يعد طعاماً و
أكلاً» ، والأول أظهر لفظاً والثاني معنى .

٣ . التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٩٩٤ ، معلقاً عن هارون بن مسلم . الوافي، ج ١١، ص ٢٠١، ح ١٠٦٩١؛ الوسائل،
ج ١٠، ص ١٠٩، ح ١٢٩٨٢ . ٤ . في «بس» : «أن» بدون الباء .

٥ . التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ١٠٠١ ، معلقاً عن أحمد ، عن الحسين ، عن النضر بن سويد . الوافي، ج ١١،
ص ٢٠٢، ح ١٠٦٩٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ١٢٩٨٣ .

٦ . علي بن الحسن الراوي عن محسن بن أحمد ، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال . وأحمد بن محمد
الراوي عنه ، هو الشيخ المصنف ، والمراد به أحمد بن محمد العاصمي الكوفي . فلا يتوهم وقوع التعليق في
السند .

٦ . الفقيه، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٨٧٠ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٠٦٩٤ ؛

٣٧- بَابُ الشَّيْخِ وَالْعَجُوزِ يَضْعَفَانِ عَنِ الصَّوْمِ

١ / ٦٤٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^١
قَالَ: «الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالَّذِي يَأْخُذُهُ الْعَطَاشُ»^٢.

وَعَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^٣ قَالَ: «مِنْ مَرَضٍ، أَوْ
عَطَاشٍ»^٤.

٢ / ٦٤٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:

«الوسائل، ج ١٠، ص ١١٠، ح ١٢٩٨٤.

١. هكذا في سورة البقرة (٢): ١٨٤ و«بخ، بر». وفي «ظ، ي، بث، بف، جن» والمطبوع والوافي: «مساكين». و
في هامش الوافي عن ابن المصنف: «كذا في الكافي، وفي نسخ التهذيب التي عندنا: «طَعَامُ مِسْكِينٍ»، وبهما
قروى الآية». وفي هامش الكافي المطبوع عن العلامة المجلسي: «هكذا في النسخ التي بين أظهرنا في
الموضعين - أي في كليهما: مساكين - وفي التنزيل: «فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينٍ» بالإنفراد، فلعل الموجود في
مصحفهم هكذا، كما في قراءة نافع وابن عامر برواية ابن ذكوان؛ فإنه قرأ بإضافة فدية إلى طعام وجمع
مسكين، أو كتب في نسخة الأصل هكذا سهواً.

٢. «العطاش»: شدة العطش، وقد يكون داءً يصيب الإنسان يشرب الماء فلا يروى. راجع: الصحاح، ج ٣،
ص ١٠١٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥٦ (عطش). ٣. المجادلة (٥٨): ٤.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، من قوله: «وعن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ﴾». وفيه، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٦٩٥، بسنده عن العلاء، عن محمد بن مسلم. تفسير العياشي، ج ١،
ص ٧٩، ح ١٧٩، عن العلاء، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٧٨، ح ١٧٦، عن محمد بن مسلم، وفي الأخيرين
إلى قوله: «والذي يأخذه العطاش». وفيه أيضاً، ح ١٧٧، عن سماعة، عن أبي بصير، من دون الإسناد إلى
المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ٧٩، ح ١٨٠، عن رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «والشيخ الكبير»،
مع زيادة الوافي، ج ١١، ص ٢٩٣، ح ١٠٨٨٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٠، ح ١٣٢٤٢؛ وفيه، ص ٢١٧،
ح ١٣٢٥٧، من قوله: «وعن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾».

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ ، وَ الْعَجُوزِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَضَعُفُ عَنِ الصَّوْمِ

فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؟

قَالَ : « تَصَدَّقْ ^٢ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِمَدِّ جَنْطَةٍ ^٤ . »

٣ / ٦٤٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ ،

قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ ضَعْفٌ ^٥ عَنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟

قَالَ : « يَتَصَدَّقُ ^٦ كُلَّ يَوْمٍ بِمَا يُجْزِي مِنْ طَعَامٍ مِسْكِينَ ^٧ . »

٤ / ٦٤٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ^٨ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ : « الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَ الَّذِي بِهِ الْغَطَاشُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمَا أَنْ

يُفْطِرَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَ يَتَصَدَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ بِمَدٍّ مِنْ طَعَامٍ ،

١ . في «ي» : «أبا عبد الله» .

٢ . في «جن» و التهذيب : «تَصَدَّقْ» . و في الوافي عن بعض النسخ : «يَتَصَدَّقْ» .

٣ . في الفقيه و التهذيب و الاستبصار : «عن» .

٤ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ٦٩٦؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٢٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى،

عن علي بن الحكم . الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥١، معلقاً عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي . الوافي،

ج ١١، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٨٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١١، ح ١٣٢٤٣ .

٥ . في «ظ»، «ي»، «ث»، «بخ»، «بر»، «بف» و حاشية «بح» : «ضعيف» .

٦ . في «بر»، «بف» : «+ عن» .

٧ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٦٩٤؛ و ص ٣٢٦، ح ١٠١٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٣٦؛ النوادر

للأشعرى، ص ٧٠، ح ١٤٥، و في كلها بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١١،

ص ٢٩٤، ح ١٠٨٩٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١١، ح ١٣٢٤٤ .

٨ . في الاستبصار : - «بن رزين» .

٩ . في «ث»، «بف» و تفسير العتاشي : - «شهر» .

وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا»^١.

٥ / ٦٤٥١. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِذْيَةَ طَعَامِ مِسْكِينٍ»^٣ قَالَ: «الَّذِينَ كَانُوا يُطِيقُونَ الصَّوْمَ، فَأَصَابَهُمْ كِبَرٌ أَوْ عُطَاشٌ أَوْ شِبْهُ ذَلِكَ، فَعَلَيْنَهُمْ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ»^٤.

١١٧/٤ ٦ / ٦٤٥٢. أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^٧،

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الْعُطَاشُ^٩ حَتَّى يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ،

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ٦٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٣٣٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١٩٤٧، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٩، ح ١٨١، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٥، ح ١٠٨٩٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ١٣٢٤٠.

٢. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٣. في «ظ، ي، بث، بح، بس، بف، جن» و «مرآة العقول: «مساكين».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١٩٤٩، معلقاً عن ابن بكير، عن الصادق عليه السلام. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٩، ذيل ح ٧٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٦، ح ١٠٨٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١١، ح ١٣٢٤٥.

٥. في التهذيب، ح ٧٠٢: «و غير».

٦. في التهذيب، ح ٧٠٢: «و بن يحيى».

٧. هكذا في «جر» و الوسائل. و في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جن» و المطبوع: «محمد بن الحسين». و في التهذيب: «أحمد بن الحسين»، لكن في بعض نسخه المعتمدة كما أثبتناه.

و ما أثبتناه هو الصواب؛ فقد تقدم غير مرّة رواية محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسين - و هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال - عن عمرو بن سعيد في الطريق المنتهي إلى عمار بن موسى. وأما رواية محمد بن الحسين، عن عمرو بن سعيد، فلم نعثر عليها في موضع.

٨. في «جر»: «و بن موسى». و في التهذيب، ح ٧٠٢: «و بن موسى الساباطي».

٩. في الوافي و التهذيب، ح ٧٠٢: «العطش».

قَالَ: «يَشْرَبُ بِقَدْرِ مَا يُمْسِكُ^١ رَمَقَهُ^٢، وَلَا يَشْرَبُ حَتَّى يَزُولَ^٣».

٦٤٥٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ^٤، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنْ لَنَا فَتَيَاتٌ وَشَبَّانَا^٥ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الصَّيَامِ مِنْ شِدَّةِ مَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْعَطَشِ».

قَالَ: «فَلْيَشْرَبُوا^٦ بِقَدْرِ مَا^٧ تَزُولُ^٨ بِهِ^٩ نَفْسُهُمْ وَمَا يَخْذَرُونَ^{١٠}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «به».

٢. قال الخليل: «الرمق: بقية الحياة». وقال الجوهري: «الرمق: بقية الروح». وقال ابن الأثير: «هو بقية الروح و آخر النفس». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧١٤؛ الصالح، ج ٤، ص ١٤٨٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦٤ (رمق).

٣. في مرآة العقول: «قال صاحب المدارك: هل يجب على ذي العطاش الاقتصاد من الشرب على ما تندفع به الضرورة، أم يجوز له التملق من الشراب وغيره؟ قيل بالأول لرواية عمار (يعني هذه الرواية). وقيل بالثاني، وهو خيرة الأكثر لإطلاق سائر الأخبار، ولا ريب أن الأول أحوط. انتهى. أقول: ظاهر رواية عمار أنها فيمن أصابه العطش اتفاقاً من غير أن تكون له علة مقتضية له مستمرة، وظاهر أخبار الفدية أنها وردت في صاحب العلة، فلا يبعد أن يكون حكم الأول جواز الشرب بقدر سد الرمق والقضاء بدون فدية، وحكم الثاني وجوب الفدية وسقوط القضاء وعدم وجوب الاقتصاد على سد الرمق». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٨.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٧٠٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١٩٤٨، معلقاً عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ١٠١١، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «الوافي، ج ١١، ص ٢٩٦، ح ١٠٨٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ١٣٢٥٢.

٥. هكذا في «ظ»، بث، يخ، بر، بف، جر، والوافي والتهذيب. وفي «ي»، بح، بس، جن، والمطبوع والوسائل: «المفضل».

٦. في «ي»: «وبن عمر».

٧. في التهذيب: «فتياناً وبنات» بدل «فتيات وشباناً».

٨. في «ي»: «فيشربوا».

٩. في «ي»: «وما».

١٠. في «ي»: «به».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٧٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٦، ح ١٠٨٩٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ١٣٢٥٣.

٣٨- بَابُ الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ يَضَعُفَانِ عَنِ الصَّوْمِ

١ / ٦٤٥٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الْحَامِلُ الْمُقَرَّبُ وَالْمَرْضِعُ الْقَلِيلَةُ^٢ اللَّبَنِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَفْطِرَا^٣ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُطِيقَانِ الصَّوْمَ، وَعَلَيْهِمَا أَنْ يَتَصَدَّقَ^٤ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ يَفْطِرُ فِيهِ بِمَدٍّ مِنْ طَعَامٍ، وَعَلَيْهِمَا قَضَاءُ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرْتَا فِيهِ، تَقْضِيَانِهِ^٥ بَعْدَهُ^٦».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ^٧.

٣٩- بَابُ حَدِّ الْمَرَضِ الَّذِي يَحْجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَفْطِرَ فِيهِ

١١٨/٤

١ / ٦٤٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ:

١. في «بخ، بر، بف، جر»: - «بن يحيى».
٢. في «ي»: «القليل».
٣. في الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «أن تفترا».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «لا تطيقان».
٥. في الوافي والفقيه والتهذيب: «أن تتصدق».
٦. في «بخ، بر، والفقيه والتهذيب: «واحدة».
٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: «تفترا».
٨. في «بخ، بر، بف، جن»: «يقضيانه».
٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٧٠١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٠، معلقاً عن العللاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٧، ح ١٠٨٩٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٥، ح ١٣٢٥٤.
١٠. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٩٥٠، معلقاً عن العللاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٧، ح ١٠٨٩٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٥، ذيل ح ١٣٢٥٤.

حُمِنْتُ بِالْمَدِينَةِ يَوْمًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَبَعَثَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِقِصْعَةٍ^١ فِيهَا خَلٌّ وَزَيْتٌ، وَقَالَ^٢: «أَفْطِزْ، وَصَلِّ وَأَنْتَ قَاعِدٌ»^٣.

٦٤٥٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ: مَا حَدُّ الْمَرَضِ الَّذِي يُفْطَرُ فِيهِ^٦ صَاحِبُهُ، وَالْمَرَضُ الَّذِي يَدَعُ صَاحِبُهُ الصَّلَاةَ قَائِمًا^٧؟

قَالَ^٨: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ»^٩. وَقَالَ: «ذَاكَ^{١٠} إِلَيْهِ، هُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ»^{١١}.
٦٤٥٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ: مَا حَدُّ الْمَرَضِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ الْإِفْطَارُ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي

١. القِصْعَةُ: الصُّخْمَةُ، وهي إناء تشيع عشرة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٧٤؛ تاج العروس، ج ٥، ص ٤٦٩ (قصع).

٢. في «ي» وحاشية «بح»: «فقال».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤٢، معلقاً عن جميل بن دراج الوافي، ج ١١، ص ٣٠١، ح ١٠٩١١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٢، ح ٧١١٥؛ وج ١٠، ص ٢١٧، ذيل ح ١٣٢٥٨.

٤. في «بخ، بر، بف، جر»: «بن إبراهيم».

٥. في «بخ، بر، بف، جر» والتعذيب، ج ٤ والاستبصار: «عمر».

٦. في «بخ، بف» والوافي والتعذيب، ج ٤ والاستبصار: «فيه». وفي التعذيب، ج ٣: «يضطر» بدل «يفطر فيه».

٧. في «ي» وحاشية «ظ» والوافي والوسائل، ح ١٣٢٦٥ والتعذيب، ج ٤: «من قيام». وفي «بث، بخ، بف» والوسائل، ح ٧١٥١: «قائماً».

٨. في «بخ، بر، بف» والوافي والتعذيب، ج ٤: «فقال».

٩. في «ي» ح ١٤: «قائمة».

١٠. في حاشية «بث» والاستبصار: «ذلك».

١١. التعذيب، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٧٥٨ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٤، ح ٣٧١، عن الكليني. وفي التعذيب، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٩٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أدينة، عن آخره، عن أبي جعفر ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤١، بسند آخر. المقنعة، ص ٣٥٥، مراسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٩٩، ح ١٠٩٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ٧١٥١؛ وج ١٠، ص ٢٢٠، ح ١٣٢٦٥.

السَّفَرُ^١ مَنْ كَانَ مَرِيضاً^٢ أَوْ عَلَى سَفَرٍ؟

قَالَ: «هُوَ مُؤْتَمَنٌ عَلَيْهِ، مُقَوَّضٌ إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَلْيُفْطِرْ، وَإِنْ وَجَدَ قُوَّةً فَلْيَصُصْهُ، كَانَ الْمَرَضُ^٣ مَا كَانَ»^٤.

٦٤٥٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «الصَّائِمُ^٧ إِذَا خَافَ عَلَى عَيْنَيْهِ^٨ مِنَ الرَّمَدِ^٩، أَفْطَرَ^{١٠}»^{١١}.

٦٤٥٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى^{١٢}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣} فِي الرَّجُلِ يَجِدُ فِي رَأْسِهِ وَجَعًا مِنْ صَدَاعٍ شَدِيدٍ: هَلْ يَجُوزُ

لَهُ الْإِفْطَارُ؟

١. في تفسير العياشي: «في قوله و».

٢. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٠٧: «قوله: من كان مريضاً، الظاهر أنه استشهاد بالآية واللفظ غير موافق لها؛ إذ فيها: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا» [البقرة (٢): ١٨٥] وفي التهذيب أيضاً كما في المتن، ولعله من النسخ وإن احتمل على بعد أن يكون نقل الآية بالمعنى».

٣. في تفسير العياشي: «المريض».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٧٥٩؛ والاصطحار، ج ٢، ص ١١٤، ح ٣٧٢، بسندهما عن علي، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن رجل، عن سماعة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨١، ح ١٨٩، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله^{١٤}، الوافي، ج ١١، ص ٣٠٠، ح ١٠٩٠٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٠، ح ١٣٢٦٤.

٥. في «بخ، بر، بف»: «بن إبراهيم».

٦. في «بخ» والوافي: «عينه».

٧. في «بخ، بر، بف»: «من».

٨. «الرمد»: هيجان العين، يقال: رَمَدَ الرجل يَرْمَدُ رَمْدًا، أي هاجت عينه. وقيل: الرمد: وجع العين وانتفاخها.

٩. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٨؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٨٥ (رمد).

١٠. في «جن»: «فطر».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤٥، معلقاً عن حرير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب الكحل والدُّرور

للصائم، ح ٦٤٢٦. الوافي، ج ١١، ص ٣٠١، ح ١٠٩٠٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ١٣٢٥٩.

١٢. في «جر»: «+ الساباطي». وفي التهذيب: «عمار الساباطي».

١٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: «عن».

قَالَ: «إِذَا صَدَّعَ صَدَاعًا شَدِيدًا، وَإِذَا حَمَّ حَمًى شَدِيدَةً، وَإِذَا رَمَدَتْ عَيْنَاةٌ رَمَدًا شَدِيدًا، فَقَدْ حَلَّ لَهُ الْإِفْطَارُ».^٢

٦/٦٤٦٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ^٣، قَالَ:

سَأَلَهُ أَبِي - يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا أَسْمَعُ -: مَا حَدَّ الْمَرَضُ الَّذِي يُتْرَكُ مِنْهُ ١١٩/٤

الصَّوْمُ؟

قَالَ: «إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَسَخَّرَ».^٤

١. الصَّدَاعُ: وجع الرأس. الصحيح، ج ٣، ص ١٢٤٢ (صدع).

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٧٦٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٠١، ح ١٠٩٠٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٠، ح ١٣٢٦٦.

٣. الخبر رواه الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤٣، قال: «وروى بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله أبي وأنا أسمع».

و الشيخ الطوسي أيضاً رواه تارة في التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠١، بسنده عن علي بن الحكم، عن سيف، عن بكر - وفي بعض مخطوطاته: «بكر» - كما في الوسائل أيضاً: «بكر» - قال: سأله أبي - يعني أبا عبد الله عليه السلام - وأنا أسمع. ورواه أخرى في ج ٤، ص ٣٢٥، ح ١٠٠٩، بسنده عن فضالة، عن سيف، عن أبي بكر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله أبي وأنا أسمع.

و الظاهر أن الراوي عن الإمام عليه السلام في الجميع واحد، وهو بكر بن أبي بكر الحضرمي؛ فإنه لم يثبت رواية سيف - وهو ابن عميرة - عن بكر، أخي بكر بن أبي بكر. لكنه روى عن بكر بن أبي بكر [الحضرمي] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٣٩، الرقم ١٨٢٥؛ و ص ٣٤٠، الرقم ١٨٢٦.

و أمّا بكر بن محمد الأزدي، فظاهر ترجمة النجاشي له، عدم كون والده من الرواة؛ حيث ذكر عمومته شديداً و عبد السلام و ابن عمّه موسى بن عبد السلام و عمته غنيمة كالرواة، و لم يذكر أباه. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٨، الرقم ٢٧٣.

و كيفية زيادة «بن محمد الأزدي» لا تخفى على المتأمل.

٤. «أن يتسخر» أي يأكل السحور، و هو ما يتسخر به، أي يؤكل في السحر. و قيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٧؛ المصباح المنير، ص ٢٦٧ (سحر).

و في مرآة العقول: «قال الوالد العلامة عليه السلام: المراد به: إن لم يستطع أن يشرب الدواء في السحر و يصوم فليفطر».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف، عن بكر،

٦٤٦١ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «اشْتَكَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا - غَيْنَهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ أَنْ تَفْطِرَ، وَقَالَ: عِشَاءُ اللَّيْلِ لِعَيْنِكَ رَدِي^٥».

٦٤٦٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ شُعَيْبٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: مَا حَدَّثَ الْمَرِيضُ^٨ إِذَا نَقَى^٩ فِي الصِّيَامِ؟

١. عن أبي عبد الله^ﷺ، وفيه، ج ٤، ص ٣٥، ح ١٠٠٩، بسنده عن سيف، عن أبي بكر، عن أبي عبد الله^ﷺ، الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤٣، معلقاً عن بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبد الله^ﷺ، الوافي، ج ١١، ص ٣٠٠، ح ١٠٩٠٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢١، ح ١٣٢٦٨.

١. في «بخ، بر، بف، جر»:- «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عذة من أصحابنا.

٢. هكذا في «جر». وفي «ظ، ي، بث، بخ، بر، بس، بف، جن» والمطبوع والوسائل:- «عن فضالة». والظاهر صحة ما أثبتناه، فقد روى الحسين بن سعيد، عن فضالة [بن أيوب] عن الحسين بن عثمان في أسناد عديدة. ولم نجد رواية الحسين بن سعيد عن الحسين بن عثمان مباشرة في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٣٤؛ و ص ٤٤٥-٤٤٦.

٣. في «بث، بخ، بر» والوسائل: «عمر». والمذكور في أصحاب أبي عبد الله^ﷺ هو سليمان بن عمرو. راجع: رجال الطوسي، ص ٢١٧، الرقم ٢٨٦٤-٢٨٦٥.

٤. في «بر، بف» والوافي والعلل:- «رحمة الله عليها».

٥. العشاء: الطعام الذي يؤكل عند العشاء. وقيل: العشاء - بالفتح والمد -: الطعام بعينه، وهو خلاف الغداء. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢ (عشاء).

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٩٤٤، معلقاً عن سليمان بن عمرو. علل الشرائع، ص ٣٨٢، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن سليمان بن عمرو. الوافي، ج ١١، ص ٣٠١، ح ١٠٩٠٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢١٨، ذيل ح ١٣٢٦٠.

٧. في «ي، بخ، بس»:- «عن شعيب».

٨. في «ظ، بر، بف» والوافي: «المرض».

٩. قال الجوهري: «نَقَى من مرضه بالكسر نَقًى: إذا صَحَّ وهو في عقب علته». وقال ابن الأثير: «نَقَى المريض

قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيْهِ، هُوَ أَعْلَمُ بِتَفْسِيهِ، إِذَا قَوِيَ فَلْيَصُمْ».^١

٤٠- بَابُ مَنْ تَوَالَى عَلَيْهِ رَمَضَانُ

٦٤٦٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا^٣ - قَالَ: سَأَلْتُهُمَا عَنْ رَجُلٍ

مَرِضٍ، فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أُذْرِكَ^٤ رَمَضَانَ آخَرَ؟

فَقَالَا: «إِنْ كَانَ بَرًّا^٥، ثُمَّ تَوَانَى قَبْلَ أَنْ يُذْرِكَ رَمَضَانُ^٦ الْآخِرِ، صَامَ الَّذِي أُذْرِكَ،

يَنْقُضُهُ فَهُوَ نَاقِصٌ: إِذَا بَرَأَ وَأَفَاقَ وَكَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْمَرَضِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ كِمَالِ صَحَّتِهِ وَقُوَّتِهِ». وَقَالَ الْعَلَمَاءُ الْمَجْلِسِيُّ: «قَوْلُهُ ﷺ: نَقِصٌ، أَيُ خَرَجَ مِنْ مَرَضِهِ، وَبَقِيَ فِيهِ ضَعْفٌ ... وَبَدَلَ عَلَى أَنْ خُوفَ عَوْدِ الْمَرَضِ مِمَّا يَجُوزُ الْإِفْطَارُ، وَيُؤَيِّدُ جَوَازَ الْإِفْطَارِ لَخُوفِ حَدُوثِ الْمَرَضِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: النِّقَاطَةُ أَيْضاً: بَقِيَّةُ مِنَ الْمَرَضِ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٥٣: النِّهَاجُ، ج ٥، ص ١١١ (نَقِصٌ): مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ١٦، ص ٣٠٨.

١. رَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ، ح ٥٤١٣. الْوَاقِعِيُّ، ج ١١، ص ٣٠٢، ح ١٠٩١٢: الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٢١٩، ح ١٣٢٦٣.

٢. هَكَذَا فِي «بِر»، «بِف»، «جِر» وَالِاسْتِصْبَارُ. وَفِي «ي»، «بِث»، «بَح»، «بَس»، «جَن» وَحَاشِيَةُ «ظ» وَالْمَطْبُوعُ وَالْوَسَائِلُ «+» عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ. وَفِي «ظ»: «+» عَنْ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ. وَفِي التَّهْذِيبِ أَيْضاً: «+» عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي بَعْضِ نَسَخِهِ الْمَعْتَبَرَةِ.

هَذَا، وَطَرِيقُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ [بْنِ عِيسَى] عَنْ حَرِيزٍ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ] مِنْ أَشْهُرِ أَسْنَادِ الْكَافِي. رَاجِعُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٦، ص ٣٧٧-٣٧٩؛ ص ٤٢٦-٤٢٨؛ وَص ٤٣٣.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْوَاقِعِيِّ مِنْ ذِكْرِ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ هَكَذَا: «الْأَرْبَعَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ» ثُمَّ قَالَ: «إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَكَذَا: الثَّلَاثَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَما ذَكَرْنَاهُ مُوَافِقٌ لِلتَّهْذِيبِيِّينَ، وَهُوَ الصَّوَابُ». وَالْمُرَادُ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي كَلَامِهِ، هُمْ: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ.

٣. فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتِصْبَارِ: «-» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا.

٤. فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتِصْبَارِ: «+» «شَهْرٌ». ٥. فِي «بِف»، «جَن»: «فَقَالَ».

٦. فِي الْوَاقِعِيِّ وَالتَّهْذِيبِ: «قَدْ بَرَأَ».

٧. فِي «بِث»، «بَح»، «بَس»، «بِف» وَحَاشِيَةُ «بَح» وَالْوَاقِعِيُّ وَالْوَسَائِلُ: «الرَّمْضَانُ».

وَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ عَلَى مِسْكِينٍ، وَغَلِيْهِ قَضَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى أَذْرَكَ^٢ رَمَضَانَ آخَرَ، صَامَ الَّذِي أَذْرَكَ، وَتَصَدَّقَ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا عَلَى مِسْكِينٍ، وَائْتَسَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ^٣.

٢ / ٦٤٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَبِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤ فِي الرَّجُلِ يَمْرُضُ، فَيَذْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَيَخْرُجُ عَنْهُ^٥ وَهُوَ مَرِيضٌ، وَلَا يَصِحُّ^٦ حَتَّى يَذْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ آخَرَ.

قَالَ: «يَتَصَدَّقُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَيَصُومُ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ^٧ صَحَّ فِيمَا^٨ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَذْرَكَ^٩ شَهْرَ رَمَضَانَ آخَرَ، صَامَهُمَا جَمِيعًا، وَتَصَدَّقُ^{١٠} عَنِ الْأَوَّلِ^{١١}».

١٢٠ / ٤ ٣ / ٦٤٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

١. في «ظ، بر، بف، -»: «عن».

٢. في «جن» و«التهديب»: «شهر».

٣. في «ي»: «ولا يصح».

٤. في «ظ، بر، بف، -»: «عن».

٥. في «جن» و«التهديب»: «شهر».

٦. في «ي»: «ولا يصح».

٧. في «ظ، بر، بف، -»: «عن».

٨. في «جن» و«التهديب»: «شهر».

٩. في «ي»: «ولا يصح».

١٠. في «ظ، بر، بف، -»: «عن».

١١. في «جن» و«التهديب»: «شهر».

١٢. في «ي»: «ولا يصح».

١٣. في «ظ، بر، بف، -»: «عن».

١٤. في «جن» و«التهديب»: «شهر».

١٥. في «ي»: «ولا يصح».

مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ^١، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٢ عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ طَائِفَةٌ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ قَابِلٌ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ»^٣، وَأَنْ يُطْعِمَ كُلَّ^٤ يَوْمٍ مَسْكِينًا^٥، فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانٌ قَابِلٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الصِّيَامُ إِنْ صَحَّ، وَإِنْ تَتَابَعَ الْمَرَضُ عَلَيْهِ، فَلَمْ^٦ يَصِحَّ^٧، فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ لِكُلِّ^٨ يَوْمٍ مَسْكِينًا^٩»^{١٠}.

١. في «ي»، بس، جر، والوسائل والاستبصار: «الفضل». وفي «ظ»، بث، بخ، بر، بف، جن: «الفضل»، وهو سهر؛ فقد أكثر محمد بن الفضيل الرواية عن أبي الصباح [الكناني] في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٤٠٢-٤٠٥.

هذا، وفي التهذيب: «محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل والحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل بدل «محمد بن إسماعيل عن محمد بن فضيل». ومفاده وقوع التحويل في السند بعطف «الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل» على «محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل».

٢. في الوافي والتهذيب: «+ كان».

٣. في التهذيب: «فقال: إن كان صحَّ فيما بين ذلك، ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قَابِلٌ، فَإِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ» بدل «قال: عليه أن يصوم». وفي الوافي: «فقال» بدل «قال».

٤. في حاشية «بث» والوافي: «ولكل».

٥. في الاستبصار: «- عليه أن يصوم وأن يطعم كل يوم مسكينًا».

٦. في التهذيب: «وإن».

٧. في حاشية «بث»: «وإن لم».

٨. في «ي»: «كل». وفي الاستبصار: «عن كل».

٩. في «بخ، بر، بف» والوافي: «+ مَدَّ». وفي حاشية «بف»: «ولكل يوم مَدَّ».

وقال في الوافي: «هو الحاصل أن هاهنا ثلاثة احتمالات، ولكل حكم غير حكم الآخر: أحدها عدم تمكنه من الصيام أصلاً حتى أدركه الشهر من قَابِلٍ، وحكمه التصدق خاصة دون القضاء. والثاني تمكنه منه وتهاونه به إلى أن يفوت، وحكمه القضاء والتصديق معاً. والثالث تمكنه منه وعزمه عليه مع سعة الوقت من غير تهاون حتى أدركه مرض آخر حال بينه وبين القضاء حتى أدركه الشهر من قَابِلٍ وحكمه القضاء خاصة دون التصديق. وهذا الخبر مشتمل على الأحكام الثلاثة جميعاً، وكذا الذي يتلوه - وهو ما في التهذيب، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٧٤٦ - بخلاف سائر أخبار هذا الباب؛ حيث اقتصر فيها على بعض دون بعض».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٧٤٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١١، ح ٣٦٣، معلقاً عن الكليني. ٥٥

٤١- بَابُ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ

١ / ٦٤٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: أَوْ يَقْضِيهَا مُتَفَرِّقَةً؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِتَفْرِيقٍ^٢ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ، إِنَّمَا الصَّيَامُ الَّذِي لَا يُفَرَّقُ: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَكَفَّارَةُ الدَّمِ، وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ»^٣.

٢ / ٦٤٦٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَمَّنْ يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ مُنْقَطِعاً^٥؟

قَالَ: «إِذَا حَفِظَ أَيَّامَهُ، فَلَا بَأْسَ»^٦.

٣ / ٦٤٦٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

« تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٩، ح ١٧٨، عن أبي بصير، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ١١، ص ٣٤٢، ح ١٠٩٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣٦، ح ١٣٥٤٥.
١. في «بح»:- «من».

٢. في «بر، بف» والاستبصار: «بتفرقة». وفي الفقيه والتهديب: «بتفرقة».

٣. التهديب، ج ٤، ص ٢٧٤، ح ٨٣٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٧، ح ٣٨٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٩٩٨، معلقاً عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٣١، ح ١٠٩٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٢، ذيل ح ١٣٥٦١؛ وفيه، ص ٣٨٢، ح ١٣٦٤٧، من قوله: «إِنَّمَا الصَّيَامُ الَّذِي لَا يُفَرَّقُ».

٤. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٥. في «ظ، ي، بح، بر، بف، جن»، والوسائل: «مُنْقَطِعاً».

٦. الجعفریات، ص ٦١، بسند آخر عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٣٣١، ح ١٠٩٨٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٠، ح ١٣٥٥٥.

٧. هكذا في «جر». وفي «ظ، ي، بث، بح، بنخ، بر، بس، بف» والمطبوع والوسائل: «عن ابن أبي عمير».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَفْطَرَ شَيْئاً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي عُدْرٍ، فَإِنْ قَضَاهُ مُتَتَابِعاً أَفْضَلَ، وَإِنْ قَضَاهُ مُتَفَرِّقاً فَحَسَنٌ لَا بَأْسَ^٢».

٦٤٦٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ،

فَلْيَقْضِهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ شَاءَ أَيَّاماً مُتَتَابِعَةً، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَلْيَقْضِهِ كَيْفَ شَاءَ، وَ لِيُخَصَّ^٤ ١٢١/٤
الْأَيَّامَ، فَإِنْ فَرَّقَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَابَعَ فَحَسَنٌ^٦».

عن حماد، عن الحلبي.

وما أثبتناه هو الصواب؛ فقد تكررت رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان. منها ما تقدم في نفس المجلد، ح ٦٤٣٠ و ٦٤٤٩.

وأما احتمال وقوع التحويل في السند بأن كان الأصل فيه مثلاً: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي، وعبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام»، فهو ضعيف، بل لعله منفي رأساً؛ فإنه لم يعهد التحويل في أسناد علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة في مورد.

و يؤيد ذلك ما أفاده في متنى الجمان، ج ٢، ص ٥٤٢ حول السند؛ حيث قال: «اتَّفَقَ فِي الطَّرِيقِ غُلُطٌ وَاضِحٌ فِي جَمِيعٍ مَا عِنْدِي مِنْ نَسَخِ الْكَافِي، وَالَّذِي يَقْوَى فِي خَاطِرِي أَنَّ مَا بَيْنَ قَوْلِهِ: «عَنْ أَبِيهِ» وَقَوْلِهِ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ» مَزِيدٌ سَهْواً مِنَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «الطَّرِيقُ الْآخَرُ»، هُوَ سَنَدُ الْحَدِيثِ الرَّابِعِ.

١. فِي الْوَافِي وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: «فَهُوَ». وَفِي الْاِسْتِصَارِ: «كَانَ».

٢. فِي «بَثٍّ وَحَاشِيَةٍ «بِجْ» فَلَا بَأْسَ». وَفِي «بَسْ»: «بِهِ».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ٢٧٤، ح ٨٢٩؛ وَالِاسْتِصَارُ، ج ٢، ص ١١٧، ح ٣٨١، بِسَنَدِهِمَا عَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الْخَصَالُ، ص ٦٠٦، أَبْوَابُ الثَّمَانِينَ وَمِاقِفُهُ، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٩، بِسَنَدٍ آخَرَ. فَهَذَا الرَّضَا عليه السلام، ص ٢١١، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ١١، ص ٣٣١، ح ١٠٩٨٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٣٤٠، ح ١٣٥٥٧.

٤. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوِيلَتْ وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْفَقِيهِ وَالِاسْتِصَارِ: «وَلِيُخَصَّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلِيُخَصَّصَ».

٥. فِي «بَرٍّ»: «وَأِنْ تَابَعَ فَحَسَنٌ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ٢٧٤، ح ٨٢٨؛ وَالِاسْتِصَارُ، ج ٢، ص ١١٧، ح ٣٨٠، بِسَنَدِهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٩٩٧، مَعْلَقاً عَنِ الْحَلْبِيِّ. الْوَافِي، ج ١١، ص ٣٣٢، ح ١٠٩٨٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٣٤١، ذِيلُ ح ١٣٥٥٨.

٦٤٧٠ / ٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ^١، عَنْ أَبَانٍ^٢، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ وَ أَقْطَعُهُ؟^٣
قَالَ: «أَقْضِهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَ أَقْطَعُهُ إِنْ شِئْتَ»^٤.

٦٤٧١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَرَضَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا بَرَأَ أَرَادَ الْحَجَّ، كَيْفَ يَصْنَعُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ؟
قَالَ: «إِذَا رَجَعَ فَلْيَصُمَّهُ»^٥.

١. في «جر»: «من أصحابه».

٢. في «ظ»: «ابن عثمان».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «[أ] و [أ] قطعته مع الهمة للاستفهام. وفي الوافي: «وقطعه». وقال فيه: «يعني بالقطع التفريق. وفي بعض النسخ: و اقطعه، مكان: و قطعه. وفي بعضها: أو أقطعه بفتح الواو بين الهمزتين، وكأنه أراد قطعه بالعيد وأيام التشريق».

٤. في «بخ»: «إن نسيت». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إن شئت، الشرط متعلق بالأمرين، لا بخصوص القطع مع احتماله، فيكون المراد القطع بغير العيد. ثم إن الخبر يدل على عدم مرجوحية القضاء في عشر ذي الحجة، كما هو المشهور بين الأصحاب، و روى الشيخ في التهذيب بسند موثق عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام المنع منه، وحمله الشيخ على ما إذا كان مسافراً، ولعله محمول على التقية؛ لأن بعض العامة يمنعون من ذلك؛ لفوات التابع الذي يقولون بلزومه، وقال الشهيد في الدروس: لا يكره القضاء في عشر ذي الحجة، و الرواية عن علي عليه السلام بالنهي عنه مدخولة». راجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٧، الدرس ٧٦.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ٨٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٩، ح ٣٨٦، بسندهما عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٩٩٦، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. الوافي، ج ١١، ص ٣٣٣، ح ١٠٩٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٤، ذيل ح ١٣٥٦٧.

٦. في «بر» و الوافي و التهذيب و الاستبصار: «فليقضه».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٨٣٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٣٨٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٩٩٥، معلقاً عن عقبة بن خالد. الوافي، ج ١١، ص ٣٣٣، ح ١٠٩٨٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ١٣٢٠٠.

٤٢- بَابُ الرَّجُلِ يُصْبِحُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّيَامَ فَيَفْطُرُ وَيُصْبِحُ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الصَّوْمَ
فَيَصُومُ فِي قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

٦٤٧٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ
الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّيَامَ^١، ثُمَّ يَبْدُو^٢
لَهُ، فَيَفْطُرُ؟

قَالَ: «هُوَ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَضْفِ النَّهَارِ».

قُلْتُ: هَلْ يَقْضِيهِ إِذَا أَفْطَرَ^٣؟

قَالَ: «نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا حَسَنَةٌ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَهَا، فَلْيَتِمَّهَا».

قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَصُومَ اِزْتِفَاعَ النَّهَارِ: أَيْ صُومَ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٦٤٧٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ١٢٢/٤

فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ تَغْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ؟

قَالَ: «هُوَ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَصْرِ، وَإِنْ مَكَثَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ

١. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣١٤: «قوله عليه السلام: وهو يريد الصيام، ظاهر الخبر أنَّ السؤال عن صوم النافلة، فيدلُّ على كراهة الإفطار بعد الزوال، كما ذكره الأصحاب في غير من دعي إلى الطعام».

٢. في «ظ»: «فيبدو». ٣. في «ظ»: «- إذا أفطر».

٤. في الوسائل، ج ١٢٧٠٢: «قلت له: إنَّ» بدل «قلت: فإنَّ».

٥. الواسطي، ج ١١، ص ٢٣٣، ح ١٠٧٥٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩، ح ١٢٧٢٨؛ وفيه، ص ١٠، ح ١٢٧٠٢، من قوله: «قلت: فإنَّ رجلاً أراد».

٦. في «جر»: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته» بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

يَصُومُ، فَإِنْ^١ لَمْ يَكُنْ^٢ نَوَى^٣ ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِنْ شَاءَ^٤.

٦٤٧٤ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

إِبْنِ سِنَانٍ^٦، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي قَوْلِهِ: «الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ^٨ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ» قَالَ: «ذَلِكَ فِي

١. في الوافي والوسائل: «وإن».

٢. في «بس» والفقهاء، ح ٢٠٠٤، والتهذيب: «و لم يكن» بدل «فإن لم يكن». وقال في مرآة العقول: «في التهذيب: ولم يكن، وهو أصوب. والتفصيل المذكور في هذا الخبر في جواز الإفطار وتجديد النية إلى العصر وعدم جوازهما بعده لم يعمل به أحد، ولعله مؤيد للجواز إلى الغروب، فيكون نفي الجواز بعد العصر فيهما محمولاً على الكراهة».

٣. في «بر»: «+ والله».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٢١، معلقاً عن الحسين، عن فضالة، على الحسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير. والفقهاء، ج ٢، ص ٩١، ح ١٨١٩، معلقاً عن أبي بصير. وفيه، ص ١٥٠، ح ٢٠٠٤، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^٩ الوافي، ج ١١، ص ٢٣٣، ح ١٠٧٥٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٤، ح ١٢٧١٥.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٦. ابن سنان الراوي عن عمار بن مروان هو محمد بن سنان، وقد أكثر أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة روايته عن الحسين بن سعيد في السند السابق، وروايته عن العباس بن معروف في سندنا هذا - من الرواية عنه مباشرة، فوقوع الواسطتين بينهما، كما هو ظاهر السند، محلّ تأمل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٥-٦٩٦.

هذا، وقد توسّطت في بعض الأسناد بين أحمد بن محمد ومحمد بن سنان واسطة واحدة، ظاهرها الصحة، منها ما ورد في التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠٣٠؛ فقد روى فيه أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن محمد بن سنان. وخبرنا هذا ورد في التهذيب، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٥٢٧، وسنده هكذا: «عنه». والظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن علي بن محبوب - عن العباس بن معروف، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان».

فعلیه، لا یبعد أنّ الأصل في ما نحن كان هكذا: «صفوان بن يحيى وابن سنان».

وأما احتمال عطف صفوان بن يحيى على العباس بن معروف، فهو متنب؛ لأنّ لازمه توسّط صفوان بن يحيى بين أحمد بن محمد ومحمد بن سنان، ولم نجده مع الفحص الأكيد في موضع.

٧. في مرآة العقول: «قوله^{١٠}: الصائم بالخيار، ظاهره جواز الإفطار في الفريضة قبل الزوال وعدمه بعده، ولم أر قائلًا به، ويمكن حمله على قضاء شهر رمضان؛ فإنّ تحريم الإفطار فيه بعد الزوال مذهب الأصحاب، لا أعلم

الْفَرِيضَةِ، فَأَمَّا النَّافِلَةُ، فَلَهُ^٢ أَنْ يُفْطِرَ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ».^٣

٤ / ٦٤٧٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ وَيَرْفَعُ النَّهَارَ فِي صَوْمِ ذَلِكَ
الْيَوْمِ لِيَقْضِيَهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ نَوَى ذَلِكَ مِنَ اللَّيْلِ.

قَالَ: «نَعَمْ، لِيَصُمَّهُ» وَلَيْعْتَدَّ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَخَذَتْ شَيْئاً».^٦

٥ / ٦٤٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٧ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ فِي يَوْمٍ يَقْضِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

قَالَ: «إِنْ كَانَ أَتَى أَهْلَهُ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ^٨، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا يَوْمٌ^٩ مَكَانَ يَوْمٍ،

فيه مخالفاً، وأما الجواز قبله فمذهب الأكثر، بل لم ينقل بعضهم فيه خلافاً ... هذا كله مع اتساع وقت القضاء، و
أما مع تضييقه فيحرم الإفطار فيه قبل الزوال أيضاً.

١. في «ظ» و «الفتاوى»: «في». وفي «بس» و التهذيب، ح ٥٢٧: «وَأَمَّا».

٢. في «ي»: «- وفله».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ٨٤٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف. وفيه،

ص ١٨٧، ح ٥٢٧، بسنده عن العباس بن معروف، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن سماعة، عن

أبي عبد الله عليه السلام. «الفتاوى»، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٢٠٠٢، معلقاً عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام.

الوافي، ج ١١، ص ٢٣٤، ح ١٠٧٥٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧، ذيل ح ١٢٧٢٣.

٤. في «بح»: «فليصمه». ٥. في «بر»، «بف» و الوافي و التهذيب: «و يعتد».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦، ذيل ح ٥٢٢، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجَّاج، من دون التصريح باسم

المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٣٤، ح ١٠٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠، ح ١٢٧٠٣.

٧. في التهذيب، ح ٨٨٤ والاستبصار، ح ٣٩١: «والحسن».

٨. في «ي» و الوافي و الفتاوى و التهذيب، ح ٨٨٤ والاستبصار، ح ٣٩١: «الزوال» بدل «زوال الشمس».

٩. في الفتاوى و التهذيب، ح ٨٨٤ والاستبصار، ح ٣٩١: «يوماً».

وَإِنْ كَانَ أَتَى أَهْلَهُ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^١، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ^٢،
فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^٣، صَامَ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ، وَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَفَّارَةً لِمَا صَنَعَ^٤.

٦٤٧٧ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَبِي يُوسُفَ، عَنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَرَاةِ تَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ، فَيُكْرَهُهَا زَوْجُهَا عَلَى
الْإِفْطَارِ؟

فَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي^٦ لَهُ أَنْ يُكْرَهَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ»^٧.

٦٤٧٨ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُثْعَمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَنْوِي الصَّوْمَ، فَيَلْقَاهُ أَخُوهُ الَّذِي هُوَ عَلَى أَمْرِهِ،
أُفْطِرُ^٩؟

١. في التهذيب، ح ٨٨٤ والاستبصار، ح ٣٩١: «في يوم بعد الزوال» بدل «بعد زوال الشمس».

٢. في الفقيه: «لكل مسكين مده».

٣. في الوافي والوسائل، ح ١٣٥٧٦ والفقيه: «+ عليه».

٤. في امرأة العقول: «قوله عليه السلام: وصام ثلاثة أيام، لعله على المشهور محمول على ما إذا عجز عن الإطعام؛ فإن
الأكثر ذهبوا إلى أن كفارة إفطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مده».

٥. في الاستبصار، ح ٣٩١: «فإن لم يقدر صام - إلى - كفارة لما صنع».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ٨٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٣٩١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

ص ١٤٩، ح ٢٠٠٠، معلقاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ٨٤٥؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ١٢٠، ح ٣٩٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٣٣٧، ح ١٠٩٨٩؛ والوسائل،

ج ١٠، ص ١٥، ح ١٢٧١٦؛ وص ٣٤٧، ح ١٣٥٧٦.

٧. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا.

٨. في امرأة العقول: «قوله عليه السلام: لا ينبغي، ظاهره الكراهة، وحمل على الحرمة».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ٨٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٣٩٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه،

ج ٢، ص ١٤٩، ح ٢٠٠١، معلقاً عن سماعة. الوافي، ج ١١، ص ٢٣٦، ح ١٠٧٦٢؛ والوسائل، ج ١٠، ص ١٦،

١٠. السند معلق، كسابقه.

١١. في «ينبغي»: «يفطر» بدون همزة الاستفهام. وفي الفقيه: «فيسأله أن يفطر».

١٢٣/٤

قَالَ: «إِنْ كَانَ تَطَوُّعاً، أَجْزَأُهُ وَحَسِبَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَضَاءً فَرِيضَةً، قَضَاهُ».^٢

٤٣- بَابُ الرَّجُلِ يَتَطَوَّعُ بِالصَّيَامِ وَعَلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ

١٦٤٧٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَيَّامٌ: أَيْتَطَوَّعُ؟
فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ».^٣

١٦٤٨٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ طَائِفَةٌ: أَيْتَطَوَّعُ؟
فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ».^٤

٤٤- بَابُ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ مِنْ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ^٥

١٦٤٨١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَيْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

١. في الوافي: «والصوم».
٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٢٠٠٣، معلقاً عن ابن فضال. الوافي، ج ١١، ص ٢٣٥، ح ١٠٧٦١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٦، ح ١٢٧١٨؛ وص ١٥٢، ح ١٣٠٨٥.
٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٨٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٨٩، ح ١٠٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ١٣٥٧٥.
٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٨٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٨٩، ح ١٠٤٦٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٦، ح ١٣٥٧٤.
٥. في «بث، بخ»: «وغيره». وفي «جن»: «باب الرجل - إلى - أو غيره».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صِيَامٌ، قَالَ: «يَقْضِي عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ امْرَأَةٌ؟
فَقَالَ: «لَا، إِلَّا الرِّجَالُ».^٢

٦٤٨٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَذْرَكَ شَهْرًا^٣ رَمَضَانَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَتَوَفَّى قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ يَقْضَى عَنِ الَّذِي يَبْرَأُ، ثُمَّ يَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ».^٤
٦٤٨٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَامَ الرَّجُلُ شَيْئًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى مَاتَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ وَإِنْ صَحَّ، ثُمَّ مَرَضَ، ثُمَّ مَاتَ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ، تَصَدَّقَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ^٥، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».^٦

١. في الوافي: «إِنْ».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٢٠٠٩، مراسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١١، وفيهما إلى قوله: «أولى الناس بميراثه» مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ٣٤٧، ح ١١٠٠٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣٠، ح ١٣٥٣٠.

٣. في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل: - «شهر». وما أثبتناه موافق للمطبوع و«جن» والتعذيب والاستبصار.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٧٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٠، ح ٣٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٤٩، ح ١١٠٠٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٩، ح ١٣٥٢٧.

٥. في «ظ»: «فكان». ٦. في «بح، بر، بف»: - «وله».

٧. في «ي»: - «ومال». ٨. في التهذيب، ح ٧٣٥ والاستبصار، ح ٣٥٦: «تصدق».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٧٣٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٩، ح ٣٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥.

٦٤٨٤ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^١ الرَّشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٣ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ ذَيْنِ^٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: مَنْ يَقْضِي عَنْهُ؟

قَالَ: «أُولَى النَّاسِ بِهِ».

قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ أُولَى النَّاسِ بِهِ امْرَأَةً؟

قَالَ: «لَا، إِلَّا الرَّجَالُ»^٥.

٦٤٨٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَيَّ الْأَخِيرُ^٦: رَجُلٌ مَاتَ، وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَلَهُ وَلِيَّانِ: هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا عَنْهُ جَمِيعاً خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَحَدَ الْوَلِيِّينِ، وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ^٧ الْآخَرَ؟

١. ص ١٥٢، ح ٢٠٠٨، معلقاً عن أبيان بن عثمان. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٧٣٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٩، ح ٣٥٦، بسندهما عن أبي مريم، عن أبي عبد الله^٢. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٧٣٣ و ٧٣٤؛ وص ٢٤٨، ح ٧٣٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٣٥٢ و ٣٥٣؛ وص ١٠٩، ح ٣٥٨، بسند آخر، إلى قوله: «فليس عليه شيء» مع اختلاف وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٧٣٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٠، ح ٣٦٠، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١١، ص ٣٤٩، ح ١١٠٠٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣١، ح ١٣٥٣٢.

١. في «جر» و التهذيب و الاستبصار: - «الحسن بن علي».

٢. في «بر، بف»:- «قال: سألت».

٣. في «ى، بر، بف»:- «دين».

٤. في الوافي و التهذيب و الاستبصار: «فإن».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٧٣١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٣٥٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٤٧، ح ١١٠٠١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣١، ح ١٣٥٣١.

٦. في التهذيب و الاستبصار: + «وفي».

٧. في الاستبصار: + «الولي».

فَوَقَّعَ ﷺ: «يَقْضِي عَنْهُ أَكْبَرُ وَلِيِّهِ^١ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَلَءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٢».

٦ / ٦٤٨٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الرُّشَاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ عِلَّةٍ^٣، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ^٤ عَنِ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، وَيَقْضِيَ الشَّهْرَ الثَّانِي^٥».

٤٥- بَابُ صَوْمِ الصَّيَّانِ وَمَنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ

١ / ٦٤٨٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٦، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ

الْحَلِيِّ:

١. هكذا في «ظ»، يخ، بس، جن» و الوافي والوسائل والفقير والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وليه».

٢. في الوافي: «الحكم بالتابع محمول على الأفضل».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٧٣٢، والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٣٥٥، معلقاً عن الكليني. الغيبة، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٢٠١٠، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد الحسن بن عليٍّ الوافي، ج ١١، ص ٣٤٧، ح ١١٠٠٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣٠، ح ١٣٥٢٨؛ و ص ٣٤٠، ح ١٣٥٥٤.

٤. في «بس»: «علته».

٥. في الوافي: «فعلية أن يتصدق، يعني على وليه، ولعل تخصيص الشهر الأول بالتصدق لإسقاط التابع عن الولي تسهياً للأمر عليه».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٧٤٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٠، ح ١١٠١١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٣٤، ح ١٣٥٤٢.

٧. في «ظ»، ي، بث، يخ، بر، بس، بف، جن»: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو كما يعلم من تكرر الطريق في كثير من الأسناد جداً، بحيث صار هذا الطريق من أشهر طرق الكليني. والمراد من حماد في هذا الطريق، هو حماد بن عثمان الذي لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عنه مباشرة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٥، الرقم ٤٦٧.

و يؤيد ذلك أن الخبر تقدم في الكافي، ح ٥٤٠٨، وسنده هكذا: «علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ، عن أبيه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١، قَالَ: «إِنَّا نَأْمُرُ صِبْيَانَنَا بِالصَّيَامِ ^٢ إِذَا كَانُوا بَنِي سَبْعِ سِنِينَ بِمَا أَطَاعُوا مِنْ صِيَامِ الْيَوْمِ، فَإِنْ كَانَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ وَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ، فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ وَ الْفَرْتُ ^٣، أَفْطَرُوا حَتَّى يَتَعَوَّدُوا الصَّوْمَ ^٤ وَ يُطِيقُوهُ، فَمَرُّوا صِبْيَانَكُمْ إِذَا ١٢٥/٤ كَانُوا أَبْنَاءَ سَبْعِ سِنِينَ بِمَا أَطَاعُوا مِنْ صِيَامٍ ^٥، فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ أَفْطَرُوا» ^٦.

٢ / ٦٤٨٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ^٧، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٨: «فِي كَمْ يُؤْخَذُ الصَّبِيُّ بِالصَّيَامِ؟

١. في الكافي، ح ٥٤٠٨ والاستبصار، ج ١: «أبيه». وفي التهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ٢: «أنه».
٢. في الكافي، ح ٥٤٠٨ والفقير والاستبصار، ج ١: «وأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بني خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بني سبع سنين ونحن».
٣. في الكافي، ح ٥٤٠٨ والاستبصار، ج ١: «بالصوم».
٤. في «ظ، ي، بر، بس، بف، جن» والوافي: «في».
٥. في حاشية «بج»: «وإن». وفي الوافي: «ما». وفي الكافي، ح ٥٤٠٨ والفقير والاستبصار، ج ١: «إن».
٦. في «جن» والوسائل، والكافي، ح ٥٤٠٨ والفقير والاستبصار، ج ١: «أو أكثر». وفي مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: وأكثر من ذلك، في كتاب الصلاة: أو أكثر، وهو أنسب».
٧. «الفرث»: الجوع. وقيل: هو أيسر الجوع. وقيل: شدته. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٧٢ (غرث).
٨. في التهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ٢: «الصيام».
٩. في الكافي، ح ٥٤٠٨ والتهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ١: «بني».
١٠. في الكافي، ح ٥٤٠٨ والاستبصار، ج ١: «بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم» بدل «بما أطاعوا من صيام».
١١. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الصبيان ومتى يؤخذون بها، ح ٥٤٠٨. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ١٥٨٤؛ وج ٤، ص ٢٨٢، ح ٨٥٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٣، ح ٤٠٠، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٥٦٤، عن علي بن إبراهيم. والفقير، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٨٦١، مراسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١١، وفي الآخرين مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٠٤٩١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ١٣٢٩٩.
١٢. في «ي»: «- (بن سعيد)».
١٣. في التهذيب، ج ٢ والاستبصار: «وفي كم يؤخذ الصبي بالصلاة؟ فقال: فيما بين سبع سنين وست سنين، قلت».

قَالَ^١: «مَا بَيْنَهُ^٢ وَبَيْنَ خَمْسَ عَشْرَةَ^٣ سَنَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ^٤ سَنَةً، فَإِنْ هُوَ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَدَعُهُ^٥، وَلَقَدْ صَامَ ابْنِي فَلَانٌ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَرَكَتُهُ^٦».

٦٤٨٩ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ: مَتَى يَصُومُ؟

قَالَ: «إِذَا قَوِيَ عَلَى الصَّيَامِ»^٩.

٦٤٩٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. في «بس» والتعذيب، ج ٤: «فقال».

٢. في الوافي: «العائد في «بينه» يرجع إلى الصبي، يعني وقت مؤاخذته بالصيام وجوبه عليه بلوغه خمس عشرة سنة، وإنما لم يعين أحدهما لاختلاف الصبيان في الحلم والاحتلام، وكان أحدهما أقبله والآخر أكثره».

و في مرآة العقول: «قوله ﷺ: و أربع عشرة، في نسخ الفقيه: أو أربعة عشر، فيحتمل أن يكون التردد من الراوي، والأظهر أن ذكره لبيان أن البلوغ قد يحصل قبل الخمسة عشر بالاحتلام وسائر العلامات. والضمير في قوله: بينه، لعله راجع إلى الصبي في حال طاقته، فقوله: قبل ذلك، أي صام قبل الطاقة بمشقة أو بعض اليوم».

٣. في «ى، بث، يح، يخ، بر، بس، بف، جن»: «خمس عشرة».

٤. في «بر، بف» والتعذيب، ج ٢ والاستبصار: «- سنة».

٥. في «ى، بث، يح، يخ، بر، بس، بف، جن»: «أو أربعة عشر».

٦. في «بف»: «فدع».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٩٠٦، معلقاً عن معاوية بن وهب. وفي التعذيب، ج ٢، ص ٣٨١، ح ١٥٩٠؛ و ج ٤، ص ٣٢٦، ح ١٠١٢، [إلى قوله: «صام قبل ذلك فدعه»]؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٥٦٣، بسند آخر عن معاوية بن وهب. الوافي، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٠٤٩٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ١٣٢٩٧.

٨. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عذة من أصحابنا.

٩. الفقيه ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٩٠٥، معلقاً عن سماعة. وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، ذيل ح ٤٦٠٠؛ والفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ذيل ح ٤٨٦؛ والتعذيب، ج ٢، ص ٣٨١، ذيل ح ١٥٩١؛ و ج ٣، ص ١٩٨، ذيل ح ٤٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ذيل ح ١٨٥٥، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وفي التعذيب، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ١٠١٤، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ١٠٢، ح ١٠٤٩٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ١٣٢٩٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَطَاقَ الْغُلَامُ صَوْمَ^١ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ^٢ صِيَامُ^٣ شَهْرِ رَمَضَانَ^٤».

٤٦- بَابُ مَنْ أَسْلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

١ / ٦٤٩١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي النَّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: مَا عَلَيْهِ مِنْ صِيَامِهِ^٥؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَسْلَمَ فِيهِ»^٦.

٢ / ٦٤٩٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعُودَةَ بِنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي نِصْفِ^٧

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء. وفي المطبوع: «صيام». وفي «بخ»: «صوم». وفي الوافي: «الصبي إذا أطاق أن يصوم» بدل «إذا أطاق الغلام صوم».

٢. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: وجب عليه، حمل على تأكيد الاستحباب، ولعله مبني على أن الغالب في من أطاق ثلاثة أيام أنه يطيق تمام الشهر».

٣. في «ظ» والوسائل: «صوم». وفي «ي»: «الصيام».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٩٠٤، معلقاً عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ١٠١٣، معلقاً عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٨٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٣، ح ٣٩٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ١٠٢، ح ١٠٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ١٣٣٠١.

٥. في «بخ» والاستبصار: «صيام».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٧٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٣٤٨، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن حماد. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٨، ح ١٩٣٠، مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٠٩٧٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٨، ح ١٣٥٢٢.

٧. في الوافي والتهذيب: «النصف من» بدل «نصف».

شَهْرِ رَمَضَانَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَسْتَقْبِلُ^١.

٣ / ٦٤٩٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْمٍ أَسْلَمُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ مَضَى مِنْهُ^٢ أَيَّامٌ: هَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصُومُوا^٣ مَا مَضَى مِنْهُ، أَوْ يَوْمَهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ؟
فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ قَضَاءٌ^٤، وَلَا يَوْمُهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ^٥.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٧٢٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٣٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٠٩٧٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٨، ح ١٣٥٢٤.

٢. في «بح»: «سنة».

٣. في الوافي والبحار والتهذيب والاستبصار: «أن يقضوا».

٤. في «ظ»: «فيه».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٩، ح ١٩٣١، معلقاً عن صفوان بن يحيى. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٧٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٣٤٩، بسندهما عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١١، ص ٣٣٠، ح ١٠٩٧٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٧، ح ١٣٥٢١؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٣٢، ح ١٠٠.

أَبْوَابُ السَّفَرِ

٤٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

- ١٦٤٩٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخُرُوجِ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ؟
فَقَالَ: ^١ «لَا»، إِلَّا فِيمَا أُخْبِرَكَ بِهِ ^٢، خُرُوجٌ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ غَزَاً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مَالٌ تَخَافُ هَلَكَاهُ ^٣، أَوْ أَخٌ تُرِيدُ وَدَاعَهُ ^٤، وَإِنَّهُ لَيْسَ أَخَاهُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ ^٥.
١٦٤٩٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. هكذا في «ث»، بخ، بر، بف، والوافي والفقيه والتهذيب، ح ١٠١٨. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
٢. في «مرواة العقول»، ج ١٦، ص ٣٢٥: «قوله عليه السلام: لا إلا في ما أخبرتك، ظاهره عدم جواز السفر في شهر رمضان إلا لهذه الأسباب، والمشهور بين الأصحاب جواز السفر المباح على كراهية إلى أن يمضي من الشهر ثلاثة وعشرون يوماً. وحملوا هذا الخبر وأمثاله على الكراهة، وهو قوي».
٣. في «ث»، بر، بف، «أو خروج». وفي «بخ»: «أو غزو».
٤. في «بخ»، بر، جن، «يخاف». ٥. في الوافي: «أو أخ تخاف هلاكه».
٦. في «بر»، بف، والفقيه والتهذيب، ح ١٠١٨: «يخاف». وفي «بخ»: «يريد».
٧. في «بف» والفقيه والتهذيب، ح ١٠١٨: «هلاكه».
٨. في الوافي: «أخ».
٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ١٠١٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٩، ح ١٩٦٨، معلقاً عن علي بن أبي حمزة. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ١٠١٧، بسند آخر، إلى قوله: «أو مال تخاف هلاكه» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٠٩١٤: الوسائل، ج ١٠، ص ١٨١، ذيل ح ١٣١٦٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَهُوَ مُقِيمٌ لَا يَرِيدُ بَرَّاحاً^١، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ مَا يَدْخُلُ شَهْرُ رَمَضَانَ أَنْ يُسَافِرَ؟ فَسَكَتَ، فَسَأَلْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: «يَقِيمُ أَفْضَلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ^٢ حَاجَةٌ لَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ فِيهَا، أَوْ يَتَخَوَّفُ^٣ عَلَى مَالِهِ».

٤٨- بَابُ كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

١٠٦٤٩٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَنْدِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُهُ^٢ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^١؟ قَالَ: «مَا أَبَيْنَاهَا^٢، مَنْ شَهِدَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ سَافَرَ فَلَا يَصُمْهُ»^٣.

١. البراح: المتسع من الأرض لا زرع فيه ولا شجر. والبراح أيضاً: مصدر قولك: برح مكانه، أي زال عنه و صار في البراح. وقال العلامة المجلسي عليه السلام: «في بعض النسخ: نزاحاً، بالنون والزاي المعجمة، من قولهم: نزح بفلان: إذا بعد عن دياره غيبة بعيدة. ويقال: نزح - كمنع و ضرب - نزحاً و نزوحاً: بعد. والأوّل أظهر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٠٩ (برح).

٢. في «بخ، بف» -: «شهر».

٣. في «بث، بئ، بر، بف» والوافي: «بخاف».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٩، ح ١٩٦٩، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٠٩١٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨١، ذيل ح ١٣١٦٢.

٦. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٢٦: «والمراد بالكراهية الحرمة، أو ما يشملها، كما هو مصطلح القدماء؛ فإنه لا خلاف بين الأصحاب في عدم مشروعية صوم شهر رمضان في السفر. وتقل قول نادر بوجود غير شهر رمضان من الصيام الواجب مطلقاً في السفر، والمشهور العدم، واستثنى منها صوم ثلاثة أيام بدل الهدي، وثمانية عشر للمفوض من عرفات قبل الغروب، والنذر المشروط سقراً وحضراً».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «قول الله».

٨. البقرة (٢): ١٨٥.

٩. في تفسير العياشي: «ولمن عقلها» قال.

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٦٢٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٦، معلقاً عن عبيد بن

٦٤٩٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^١، عَنْ بَغِيضِ

أَصْحَابِنَا^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - تَصَدَّقَ عَلَى مَرْضَى أُمِّي وَمَسَافِرِهَا^٣ بِالتَّقْصِيرِ وَالْإِفْطَارِ: أَيْسَّرَ أَحَدَكُمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ^٤».

٦٤٩٨ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَالْمُفْطِرِ فِيهِ فِي الْحَضَرِ».

١. زرارة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨١، ح ١٨٧، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٩١، ح ١٠٤٧١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ١٣١٤٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٢١.

٢. هكذا في «بخ، بف، جر» وحاشية «بث» والتهذيب. وفي «بر»: «أبي نجران». وهو سهو واضح، إلا أنه مؤيد لما أثبتناه. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، بف» والمطبوع والوسائل: «ابن أبي عمير».

ولا يخفى أن المقام من مظان تحريف «ابن أبي نجران» بـ «ابن أبي عمير» دون العكس؛ فإن نسبة تكرار عنوان «ابن أبي نجران» بتكرار عنوان «ابن أبي عمير» في أسناد الكافي، نسبة السبعة بالمائة تقريباً، وهذا يوجب سبق القلم إلى كتابة «ابن أبي عمير» سهواً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ١٠١، الرقم ١٤٩٩٧؛ وص ١٤١، الرقم ١٥٠٠٢.

٣. هكذا في «ي، بث، بخ، بر، بس، بف، جن، جر» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، بح» والمطبوع: «بعض أصحابه».

٤. في «بر، بف»:- «و مسافريها».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٦٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٩١، ح ١٠٤٧٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٩، ح ١١٣٣٢.

٥. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «ظ، بر»: «شهر رمضان في السفر» بدل «في السفر في شهر رمضان». وفي «بخ، بف» والوافي والفقير والتهذيب وفضائل الأشهر الثلاثة «في شهر رمضان في السفر» بدلها. وفي «ي»: «كان».

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصُومُ^٢ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ؟^٣ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ عَلَيَّ يَسِيرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - تَصَدَّقَ عَلَى مَرَضَى أُمَّتِي وَ مُسَافِرِيهَا بِالْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: أَيْ نَعِجْبُ^٤ أَحَدَكُمْ^٥ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ^٦. ٧.

٦٤٩٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خِيَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا أَفْطَرُوا وَ قَصَّرُوا، وَإِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا؛ وَ شِرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ وَلِدُوا

١. في «بث، بر، بف» والوافي والفقيه والتهذيب والعلل: «رسول الله».

٢. في «جن»: «+ وفي».

٣. في «ي، بث، بح، بس، جن»: «سفر».

٤. في الوافي عن بعض النسخ: «أحب».

٥. في «بخ» والتهذيب: «+ أن».

٦. في «ي»: «- مسافريها بالإفطار - إلى - أن ترد عليه».

٧. علل الشرائع، ص ٣٨٢، ح ٣، مع اختلاف يسير؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٤، ح ٧٧، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، وفي الأخير إلى قوله: «كالمفطر فيه في الحضر». التهذيب، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٦٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٩٧٣، معلقاً عن يحيى بن أبي العلاء الوافي، ج ١١، ص ٩٢، ح ١٠٤٧٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ١٣١٤٥.

٨. السند معلق، كسابقه. ثم إن أحمد بن محمد هذا، مشترك بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد، ورواية هذين الراويين عن صالح بن سعيد - وهو أبو سعيد القمّاط بقرينة روايته عن أبان بن تغلب - بعيدة؛ فإن صالح بن سعيد، مذكور في أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن موسى بن جعفر^{١٠}. راجع: رجال البرقي، ص ٤٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٣٩.

فعليه، الظاهر سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وصالح بن سعيد. ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٦٩ من رواية أحمد بن محمد بن محمد البرقي عن إسماعيل بن مهران عن أبي سعيد القمّاط، وما ورد في ح ٢١٠ من رواية أحمد بن محمد بن خالد عن إسماعيل بن مهران عن أبي سعيد القمّاط وصالح بن سعيد عن أبان بن تغلب - وقد استظهرنا في ذيل السند صحة «أبي سعيد القمّاط صالح بن سعيد» - وما ورد في الكافي، ح ٢٧٤٢ من رواية أحمد بن محمد بن خالد عن إسماعيل بن مهران عن أبي سعيد القمّاط عن أبان بن تغلب. وكذا يؤيد ما ورد في الكافي، ح ٢٧١٢ من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن أبي سعيد القمّاط.

فِي النَّعْمِ^١ وَغَدُوا بِهِ، يَأْكُلُونَ طَيِّبَ الطَّعَامِ، وَيَلْبَسُونَ لَيِّنَ الثِّيَابِ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا لَمْ يَصُدُّوْا^٢.

٥ / ٦٥٠٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُسَافِرًا، أَفْطَرَ^٣. وَ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَمَعَهُ^٤ النَّاسُ، وَ فِيهِمُ الْمَشَاءُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى كُرَاعِ الْغَمِيمِ^٥، دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فِيمَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَشَرِبَ^٦ وَأَفْطَرَ^٧، ثُمَّ أَفْطَرَ^٨ النَّاسُ مَعَهُ، وَ ثُمَّ^٩ أَنَاسَ^{١٠} عَلَى صَوْمِهِمْ،

١. في «ظ، ي، بس» وحاشية «بث، بح» والوسائل، ح ١٣١٤٦ والفتاوى: «النعم».

٢. الفتاوى، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٨، معلقاً عن أبيان بن تغلب. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٣١٠ والأُمالي للصدوق، ص ١٠، المجلس ٣، ح ٤؛ والخصال، ص ٣١٧، باب الخمسة، ح ٩٩؛ وصفات الشيعة، ص ٤٥، ح ٦٤، بسند آخر، إلى قوله: «وإذا أساءوا استغفروا» مع زيادة في آخره. ثواب الأعمال، ص ٥٨، ح ١، بسند آخر عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى قوله: «إذا سافروا أفطروا وقصروا». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٤، إلى قوله: «إذا سافروا استغفروا» مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر - إلا الفتاوى - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٩٢، ح ١٠٤٧٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ١٣١٤٦؛ وفيه، ج ٨، ص ٥١٩، ح ١١٣٣١، إلى قوله: «إذا سافروا أفطروا وقصروا».

٣. في «بر، بف»: «و منعه».

٤. قال الحموي: «كراع الغميم: موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة، وهو واد أمام عسفان بشمانية أميال و هذا الكراع جبل أسود في طرف الحرة يمتد إليه». وقال ابن الأثير: «هو اسم موضع بين مكة والمدينة. و الكراع: جانب مستطيل من الحرة تشبيهاً بالكراع، وهو مادون الركبة من الساق. و الغميم بالفتح: واد بالحجاز». راجع: معجم البلدان، ج ٤، ص ٢٤٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١٦٥ (كرع).

٥. في «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والوسائل: «فشربه».

٦. في «بح»: «- وأفطر ثم».

٧. في «بج، بر، بف» والوافي: «و أفطر» بدل «ثم أفطر».

٨. في «ي، بح، بس، جت، جن» والفتاوى: «و تم». وفي «بث، بج، بر، بف» والوافي: «و أتم».

٩. في «ي، بث، بح، بر، بس، بف، جت، جن» والوافي: «ناس».

فَسَمَّاهُمُ الْعَصَاةَ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِأَخْرِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.^٢

٦٥٠١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

١٢٨/٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا صَامُوا حِينَ أَفْطَرُوا وَقَصَّرَ عَصَاةً، وَقَالَ: هُمُ الْعَصَاةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ أَبْنَاءَهُمْ^٣ وَأَبْنَاءَ أَبْنَائِهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»^٤.

٦٥٠٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ صَائِمًا فِي السَّفَرِ، مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ»^٥.

٤٩- بَابُ مَنْ صَامَ فِي السَّفَرِ بِجَهَالَةٍ

٦٥٠٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

١. في مرأة العقول: «قوله ﷺ: وإِنَّمَا يُؤْخَذُ، لَعَلَّه لرفع توهم عدم كونهم عصاة؛ لأنهم إِنَّمَا صَامُوا بِمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سابقاً».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٧، معلقاً عن عيص بن القاسم الوافي، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٠٤٧٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ١٣١٤٧.

٣. في مرأة العقول: «قوله ﷺ: وإِنَّا لَنَعْرِفُ، أَي أَبْنَاءَهُمْ أَيْضاً عَصَاةً يَتَّبِعُونَ آبَاءَهُمْ».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٦٣١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٦، معلقاً عن حريز. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٤، ذيل ح ١٢٦٥، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ الوافي، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٠٤٧٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٨، ح ١١٣٣٠؛ ج ١٠، ص ١٧٤، ح ١٣١٤٣.

٥. في مرأة العقول: «قوله ﷺ: مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ خِصَائِهِمْ ﷺ، عَدَمُ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْكَائِرِ، أَوْ رَجْحَانِ تَرْكُهَا لِلتَّأْدِيبِ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ كَانَ نَاصِباً أَوْ مُخَالَفاً يَعْتَقِدُ الْجَوَازَ لَذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ مُحْمُولاً عَلَى عَدَمِ تَأَكُّدِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُهُ».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٦٢٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٥، معلقاً عن محمد بن حكيم الوافي، ج ١١، ص ٩٤، ح ١٠٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ١٣١٤٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ صَامَ فِي السَّفَرِ.
فَقَالَ: «إِنْ كَانَ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بَلَغَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^١.

٦٥٠٤ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَامَ فِي السَّفَرِ بِجَهَالَةٍ، لَمْ يَقْضِهِ»^٢.
٦٥٠٥ / ٣. صَفْوَانَ بْنُ يَحْيَى^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَيْبِ الْمُرَادِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَافَرَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْطَرَ، وَإِنْ صَامَهُ
بِجَهَالَةٍ لَمْ يَقْضِهِ»^٤.

٥٠- بَابُ مَنْ لَا يَجِبُ لَهُ الْإِفْطَارُ وَالتَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ وَمَنْ يَجِبُ لَهُ ذَلِكَ

٦٥٠٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥: «الْمُكَارِي وَالْجَمَّالُ الَّذِي يَخْتَلِفُ^٦ وَلَيْسَ لَهُ مَقَامٌ،

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٦٤٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٤، ح ١٩٨٧، معلقاً عن الحلبي.
وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٦٤٤ و ٦٤٦؛ و ص ٣٢٨، ح ١٠٢٣، بسند آخر، وفي الأخيرين مع اختلاف
يسير. الوافي، ج ١١، ص ٩٦، ح ١٠٤٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٧٩، ذيل ح ١٣١٥٨.

٢. الوافي، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٠٤٨٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ١٣١٦٠.

٣. في «جر» و الوسائل: - «بن يحيى». ثم إن السند معلق على سابقه. و يروي عن صفوان بن يحيى، أبو علي
الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

٤. الوافي، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٠٤٨٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ١٣١٦١.

٥. في التهذيب، ح ٦٣٤: «وفي».

٦. الاختلاف: التردد؛ يقال: اختلف إلى المكان، أي تردّد، أي جاء المرة بعد الأخرى. راجع: القاموس

يَتِمُّ الصَّلَاةَ، وَ يَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ^١.

٦٥٠٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٣، قَالَ:

لَا يُفْطِرُ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا فِي سَبِيلِ حَقٍّ^٤. ١٢٩/٤

٦٥٠٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ سَافَرَ قَصَرَ وَأَفْطَرَ، إِلَّا

أَنْ يَكُونَ رَجُلًا سَفَرَهُ إِلَى صَنْدِيقٍ^٨، أَوْ فِي مَغْصِيَةِ اللَّهِ، أَوْ

المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٦ (خلف).

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٦٣٤، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الملاحين

والمكارين....، ح ٥٥٢١؛ والفقهاء، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٧٦؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٥٢٥؛ والاستبصار،

ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٢٧، بسند آخر عن أحدهما^٧، مع اختلاف. وفي الفقهاء، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٧٥؛

والتهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر^٨، مع

اختلاف. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٦٣٦، بسند آخر، من دون الإسناد إلى المعصوم^٩. راجع: الفقهاء،

ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٢٧٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٣٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٣٢؛ والوافي،

ج ٧، ص ١٦٦، ح ٥٦٩٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٤، ح ١١٢٣٣.

٢. في «جر»: - «ابن إبراهيم». ٣. في الوسائل: + «عن أبي عبد الله^{١٠}».

٤. في «مرأة العقول»، ج ١٦، ص ٣٣٠: «وقوله^{١١}: «إلا في سبيل حق، أي مباح كما هو المشهور، أو راجع كما قيل».

٥. الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٨٠، مرسلاً، من دون التصريح باسم المعصوم^{١٢}. والوافي، ج ١١، ص ٣٠٨،

ح ١٠٩٢٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٦، ح ١١٢١٠.

٦. في التهذيب: - «الحسن».

٧. هكذا في حاشية «جر» و التهذيب و ظاهر الوسائل. وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جن» و

المطبوع: «محمّد بن مروان».

و الظاهر صحة ما أنبأناه؛ فقد روى الصدوق الخبر في الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٧، قال: «روى ابن

محبوب، عن أبي أيوب، عن عمار بن مروان، عن أبي عبد الله^{١٣}. و روى الحسن بن محبوب، عن أبي

أيوب، عن عمار بن مروان في معاني الأخبار، ص ٢١١، ح ١، والخصال، ص ٣٢٩، ح ٢٦. ولم نجد رواية أبي

أيوب عن محمّد بن مروان في موضع.

٨. في التهذيب: «في الصيد» بدل «إلى صيد». وفي «مرأة العقول»: «إنّ المراد بالصيد صيد اللهو».

رَسُولاً^١ لِمَنْ يَعْصِي اللَّهَ، أَوْ فِي طَلَبِ شَحْنَاءَ^٢، أَوْ سَعَايَةَ ضَرَبَ^٣ عَلَى قَوْمٍ مُسْلِمِينَ^٤.
 ٦٥٠٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
 حَفْصٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُشَيِّعُ أَخَاهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَبْلُغُ^٥ مَسِيرَةَ يَوْمٍ،
 أَوْ مَعَ^٦ رَجُلٍ^٧ مِنْ إِخْوَانِهِ: أَوْ يَفْطِرُ، أَوْ يَصُومُ؟

١. في الوافي: «في بعض النسخ: أو رسول؛ يعنى رسالة؛ فإنه قد يجيى بمعناها».
٢. «الشحناء»: العداوة والبغضاء. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ٢١٤٣ (شحن).
٣. في الفقيه: «أو ضرره» ونقله في الوافي عن التهذيب وقال: «أو هو أوضح». و «السعاية»: النسيمة والوشاية، و هو إظهار الشيء ورفع على وجه الإشاعة والفساد. والساعي هو الذي يسعى بصاحبه إلى سلطانه فيتحمل به، أي يكيد له ليؤذيه. يقال: سعى به إلى الوالي: وشى به، أي ذمه وافتري عليه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٠؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٦ (سعا).
٤. في الفقيه والتهذيب: «من المسلمين؛ بدل «مسلمين».
٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٦٤٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٧٩، معلقاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤٩٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٧٨٦، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم ع، وفي الأخيرين إلى قوله: «رسولاً لمن يعصي الله» مع اختلاف وزيادة. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢. الوافي، ج ٧، ص ١٧٣، ح ٥٧٠٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٦، ذيل ح ١١٢١٢.
٦. في «ظ، بخ»؛ والوسائل: «عمرو». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٨٩، هو عمر بن حفص أبو حفص بَيَّاع اللؤلؤ.
- هذا، واحتمال كون الصواب في العنوان هو «عمر أبا حفص»، فيكون المراد منه عمر بن أبان الكلبي غير منفي؛ فقد روى علي بن الحكم عن عمر بن أبان [الكلبي]، وهو المكنى بأبي حفص في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٥، الرقم ٧٥٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٥٣، الرقم ٣٥٦١؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦١٠.
- ويؤيد ما احتملناه ما ورد في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١٨، ح ٧٣٦ من رواية فضالة بن أيوب عن عمر بن حفص الكلبي؛ فإن هذا العنوان محرف من «عمر أبي حفص الكلبي» والمراد منه هو عمر بن أبان؛ فقد روى فضالة [بن أيوب] عن عمر بن أبان [الكلبي] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦١-٣٦٣.
٧. في «بخ» والوافي: «فيلخ».
٨. في «بخ»: «و مع».
٩. في الوافي: «أو مع رجل؛ يعني يرافق معه في السفر».

قَالَ: «يُفْطِرُ»^١.

٥ / ٦٥١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُشَيِّعُ أَخَاهُ^٢ مَسِيرَةَ يَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ^٣، أَوْ ثَلَاثَةٍ، قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلْيُفْطِرْ»^٤.

قُلْتُ: أَيُّمَا أَفْضَلُ: يَصُومُ، أَوْ يُشَيِّعُهُ؟

قَالَ: «يُشَيِّعُهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ وَضَعَهُ عَنْهُ»^٥.

٦ / ٦٥١١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي^٦ قَدْ جَاءَنِي خَبْرُهُ^٧ مِنْ^٨ الْأَعْوَصِ^٩، وَ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: أَتَلَقَّاهُ وَ أَفْطِرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

١. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٢٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٣، ح ١١٢٣١.

٢. في «ب»: «+» في شهر رمضان فيبلغ.

٣. في «بر»: «و يومين».

٤. في «بر»: «-» في.

٥. في التهذيب: «قال: إذا شيع الرجل أخاه فليقصر» بدل «في الرجل يشيع - إلى قوله - فليفطر».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٥٤٥، بسنده عن محمد بن الحسين. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٩٧١، مرسلًا من

دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٦، ح ١٠٩٢١؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٤٨٢، ح ١١٢٢٧.

٧. في «جن»: «وأصحابنا».

٨. في «بح»: «وقد».

٩. في «بف»: «خبر».

١٠. في «بر»: «-» من.

١١. «الأعوص»: موضع قريب من المدينة، و واد بديار باهلة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٥٩؛ القاموس

المحيط، ج ١، ص ٨٤٨ (عوص).

قُلْتُ: أَتَلْقَاهُ وَ أَفْطِرُ، أَوْ أَقِيمُ^١ وَ أَصُومُ؟ قَالَ: «تَلَقَّهِ^٢ وَ أَفْطِرْ»^٣.

٧ / ٦٥١٢. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عِدَّةٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^٤: الرَّجُلُ يُشَيِّعُ أَخَاهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْيَوْمَ

وَ الْيَوْمَيْنِ؟

قَالَ: «يُفْطِرُ وَ يَقْضِي».

قِيلَ لَهُ: فَذَلِكَ أَفْضَلُ، أَوْ يُقِيمُ^٥ وَ لَا يُشَيِّعُهُ؟

قَالَ: «يُشَيِّعُهُ وَ يُفْطِرُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عَلَيْهِ»^٦.

٥١- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ وَ تَقْدِيمِهِ وَ قَضَائِهِ

١ / ٦٥١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاسِعٍ^٧، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٨، قَالَ: خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنَ الْمَدِينَةِ فِي أَيَّامٍ بَقِيْنَ مِنْ

١. في «ظ، بخ»: «أو أقيم».

٢. هكذا في «ي، بس» والوافي، وهو ما يقتضيه المقام من عطف الإنشاء على الإنشاء. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تلقاه».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٩٧٢، معلقاً عن الوشاء. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٦، ح ١٠٩٢٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٢، ذيل ح ١١٢٢٦.

٤. في «بث، بخ»: «+ له».

٥. في «بر، بف»: «أو يصوم».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٨، ذيل ح ٥٤٠، بسنده عن أبان بن عثمان، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب

الصلاة، باب صلاة الملاحين والمكاريين ...، ح ٥٥٢٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٦؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٢٣٥، ح ٨٤٠. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٢٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٤، ح ١١٢٣٢.

٧. في الوسائل والتهذيب: «رافع».

٨. في الوافي: «- عن أبي عبد الله عليه السلام».

شَعْبَانَ، فَكَانَ^١ يَصُومُ، ثُمَّ^٢ دَخَلَ عَلَيْهِ^٣ شَهْرُ رَمَضَانَ وَهُوَ فِي السَّفَرِ، فَأَفْطَرَ، فَقِيلَ^٤ لَهُ: تَصُومُ شَعْبَانَ، وَتَفْطِرُ شَهْرًا رَمَضَانَ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، شَعْبَانَ إِلَيَّ^٥، إِنْ شِئْتُ صُمْتُ^٦، وَإِنْ شِئْتُ لَا، وَشَهْرُ رَمَضَانَ عَزَمَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ الْإِفْطَارَ^٧.

٦٥١٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُدَايِرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَصُومُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي الشَّهْرِ، فَرُبَّمَا سَافَرْتُ، وَرُبَّمَا أَصَابْتَنِي^٨ عِلَّةٌ، فَيجِبُ عَلَيَّ قَضَاؤُهَا^٩؟

قَالَ: فَقَالَ لِي^{١٠}: «إِنَّمَا يَجِبُ الْفَرَضُ، فَأَمَّا^{١١} غَيْرُ الْفَرَضِ، فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ».

قُلْتُ: بِالْخِيَارِ^{١٢} فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «الْمَرَضُ قَدْ وَضَعَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْكَ، وَالسَّفَرُ إِنْ شِئْتُ فَأَقْضِهِ،

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «وكان».

٢. في الوافي عن بعض النسخ: «حتى».

٣. في «بر» والوافي: «- عليه».

٤. في «بخ»: «قيل».

٥. في التهذيب: «أتصوم».

٦. في الوافي: «- شهر».

٧. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٣٢: «وقوله عليه السلام: شعبان إليّ، يدلّ على جواز النافلة في السفر، واختلف

الأصحاب فيه: فقيل: لا يجوز. وقيل: يجوز على كراهية، واستثنى منها صوم ثلاثة أيّام للحاجة بالمدينة، و

أضاف في المقنع على ما نقل صوم الاعتكاف في المساجد الأربعة. وراجع: المقنع، ص ١٩٩.

٨. في التهذيب: «صمته».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ٦٩٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٣٣٤، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١،

ص ٩٥، ح ١٠٤٨٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ١٣٢٢١.

١٠. في «بس»: «قضاؤه».

١١. في الوافي: «وأصابني».

١٢. في «ي»: «وقال» بدل «قال» فقال لي.

١٣. في «بخ»: «وأنا».

١٤. في «بر، بف»: «الخير».

وَإِنْ لَمْ تَقْضِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ.^١

٣ / ٦٥١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ: هَلْ فِيهِ قَضَاءٌ عَلَى الْمُسَافِرِ؟ قَالَ: لَا.^٢

٤ / ٦٥١٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْمَرْزُبَانِ بْنِ عِمْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام: أَرِيدُ السَّفَرَ، فَأَصُومُ لِشَهْرِي^٤ الَّذِي أُسَافِرُ فِيهِ؟ قَالَ: لَا.

قُلْتُ: فَإِذَا قَدِمْتُ أَقْضِيهِ؟^٥ قَالَ: لَا، كَمَا لَا تَصُومُ كَذَلِكَ^٦ لَا تَقْضِي^٧.

٥ / ٦٥١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ١٣١ / ٤

بِسَامِ الْجَمَّالِ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ فِي شَعْبَانَ وَ هُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ

١. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٣، ح ١١٠٢٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٣، ح ١٣٢٧٤.

٢. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٣، ح ١١٠٢١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٣، ح ١٣٢٧٢.

٣. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

ثم إن المراد من أحمد بن محمد هذا، هو أحمد بن محمد بن عيسى، بقربة رواية عن محمد بن خالد في السند السابق؛ فإن المعهود في ما روى أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه، هو التعبير بـ «أبيه» أو «أبيه» محمد بن خالد، لا «محمد بن خالد» مجزئاً، و قد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان كتاب المرزبان كما في رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٤. و المعهود في الأسناد أيضاً وقوع الواسطة بينهما. فلا يبعد سقوط الواسطة في ما نحن فيه. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٧٧؛ وج ٦، ص ١٦١، ح ٢٩٣؛ بصائر الدرجات، ص ١٧٣، ح ٨؛ و ص ١٩٥، ح ٥.

٤. في «بج» بر: «و أصوم».

٥. في «بج» بر، وافي: «الشهر».

٦. في «بج» بر، وافي: «أقضي».

٧. في «ظ» -: «كذلك».

٨. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٣، ح ١١٠٢٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٣، ح ١٣٢٧٣.

٩. في «بر» -: «ثم».

رَأَيْنَا هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَفْطَرْنَا، فَقُلْتُ^١ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أُمْسِ كَأَنَّ مِنْ^٢ شُعْبَانَ وَأَنْتَ صَائِمٌ، وَالنِّيُومُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَنْتَ مُفْطِرٌ؟^٣
فَقَالَ: «إِنَّ ذَاكَ^٤ تَطَوُّعٌ، وَلَنَا أَنْ نَفْعَلَ مَا شِئْنَا»، وَ هَذَا فَرَضٌ، فَلَيْسَ^٥ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ إِلَّا مَا أَمَرْنَا^٦».

٥٢- بَابُ الرَّجُلِ يُرِيدُ السَّفَرَ^١ أَوْ يَقْدَمُ^٢ مِنْ سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

١ / ٦٥١٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ^{١١}، عَنِ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ^{١٣} يُرِيدُ السَّفَرَ وَهُوَ صَائِمٌ؟

١. في «بر، بف» والوافي: «قلت».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «عن».
٣. في «ظ، ي، بث، يح بس» والوافي والوسائل والاستبصار: «ذلك».
٤. في «بخ، جن»: «نشأ».
٥. في «ظ، بس» والاستبصار: «وليس».
٦. في «بث»: «علينا».
٧. في الاستبصار ذيل هذا الحديث: «فالوجه في هذين الخبرين - وهما الأول والخامس هنا - أن نحملهما على ضرب من الرخصة، وأن من صام مسافراً نافلة لم يكن مأثوماً، وإن كان الأفضل الإفطار، وإنما قلنا ذلك لأن الخبرين جميعاً مرسلاً غير مسندين، والأخبار الأولى مسندة مطابقة لعموم الأخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير في النهي عن الصيام في السفر، مثل قولهم: ليس من البرّ الصيام في السفر، فكأنما أفطر في الحضر، ما جرى مجراهما، وتلك عامة في الفريضة والنافلة، وقد طابقهما الخبران المتقدمان، والعمل بهما أولى وأحرى». ونحوه في التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٥، ذيل الحديث ٦٩٠.
٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ٦٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٩٦، ح ٤٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ١٣٢٢٢.
٩. في «بخ»+: «وهو صائم».
١٠. في «ي»: «و يقدم».
١١. في حاشية «بث» والفقيه والتهذيب: «وهو».
١٢. في التهذيب: «وبن عثمان».

قَالَ^١: فَقَالَ^٢: «إِنْ خَرَجَ مِنْ^٣ قَبْلِ أَنْ يَنْتَصِفَ النَّهَارُ^٤، فَلْيُفْطِرْ وَلْيَقْصُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَإِنْ^٥ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلْيَتِمَّ يَوْمَهُ^٦».

٢ / ٦٥١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ، أَتَمَّ الصَّيَامَ، وَإِذَا^٧ خَرَجَ^٨ قَبْلَ الزَّوَالِ، أَفْطَرَ^٩».

٣ / ٦٥٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: يَصُومُ^{١٠}، أَوْ يُفْطِرُ؟ قَالَ: «إِنْ خَرَجَ قَبْلَ الزَّوَالِ، فَلْيُفْطِرْ^{١١}، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلْيَصُمْ^{١٢}» وَقَالَ: «يُعْرِفُ ذَلِكَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام: أَصُومُ وَأَفْطِرُ حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، عَزِمَ عَلَيَّ؛ يَغْنِي

١. في «بر» والوافي والفقيه: - «قال».

٢. في التهذيب والاستبصار: - «فقال».

٣. في «بخ، بر، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: - «من».

٤. في «بخ، بر»: «الزوال» بدل «أن ينتصف النهار».

٥. في «ى»: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٦٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٩، ح ٣٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٨٢، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٩، ح ١٠٩٢٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ١٣١٧٤؛ وص ٢٠٩، ذيل ح ١٣٢٣٩.

٧. هكذا في «بث، بر، بف» والوافي. وفي «ظ»: «وإن». وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «فإذا».

٨. في «ى»: - «في شهر - إلى - فإذا خرج».

٩. الوافي، ج ١١، ص ٣٠٩، ح ١٠٩٣٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ١٣١٧٦.

١٠. في «جن»: «أصوم».

١١. في حاشية «بخ»: «أفطر».

١٢. في حاشية «بخ»: «فليتِمَّ يومه».

الصِّيَامُ^١.

٦٥٢١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَافَرَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَخَرَجَ بَعْدَ نِصْفِ
النَّهَارِ، فَعَلَيْهِ^٣ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَيَعْتَدُ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِذَا دَخَلَ أَرْضًا قَبْلَ
طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهُوَ يَرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، فَعَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ^٤، وَإِنْ دَخَلَ بَعْدَ طُلُوعِ
الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ عَلَيْهِ^٥؛ وَإِنْ شَاءَ صَامَ^٦».

٦٥٢٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْدَمُ^٧ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ سَفَرٍ^٨ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ

١. في «بث، بخ، بر، بف»: «يعني على الصيام» بدل «علي يعني الصيام». وفي «بح»: «الصوم» بدل «الصيام».

٢. الوافي، ج ١١، ص ٣١٠، ح ١٠٩٣١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ١٣١٧٥.

٣. في «بر، بف، جر» و «التهديب والاستبصار»: «بن رزين».

٤. في الاستبصار: «عليه».

٥. في «بث» و «الفقيه»: «وإذا».

٦. في التهديب: «إلى بلد» بدل «أرضاً».

٧. في حاشية «بح»: «صيام».

٨. في «بر»: «اليوم».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي و الوسائل و الفقيه و الاستبصار. و في حاشية «بح»: «وإذا». و في المطبوع: «فإن».

١٠. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٣٥: «قوله عليه السلام: فلا صيام عليه، المشهور وجوب الصوم إذا دخل قبل الزوال ولم يفطر، و حمل هذا الخبر و أمثاله على التخيير قبل الدخول، و يؤيده بعض الأخبار».

١١. التهديب، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٦٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٩، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٨٣، معلقاً عن العللاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٣١٠، ح ١٠٩٣٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٩، ح ١٣١٨٨.

١٢. في «بث، بخ، بف» و الوافي و الفقيه و التهديب، ح ٧٥٦: «يقبل».

١٣. في «ظ»: «سفره».

سَيَذْخُلُ أَهْلُهُ ضَحْوَةً^١، أَوْ ازْتِفَاعَ النَّهَارِ؟

فَقَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ خَارِجٌ وَلَمْ^٢ يَدْخُلْ أَهْلُهُ^٣، فَهُوَ بِالْجَنَابِ، إِنْ شَاءَ صَامٌ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»^٤.

٦٥٢٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٥ يَفْقَدُ مِنْ سَفَرٍ^٦ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَدْخُلُ أَهْلُهُ جِئْنَ يَصِيحُ، أَوْ ازْتِفَاعَ النَّهَارِ؟

قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ خَارِجٌ وَلَمْ يَدْخُلْ أَهْلُهُ، فَهُوَ بِالْجَنَابِ، إِنْ شَاءَ صَامٌ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»^٨.

٦٥٢٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٩، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ^{١١} فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَطْعَمْ

١. في «بث»: «سحوراً». وقال الجوهرى: «ضحوة النهار: بعد طلوع الشمس». وقال ابن الأثير: «وأما الضحوة فهو ارتفاع أول النهار، والضحى - بالضم والقصر -: فوقه، وبه سُميت صلاة الضحى». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٧٦ (ضحا).

٢. في «بث»، يخ، بف، والوافي والفقيه والتهذيب، ح ٧٥٦: «لم» بدون الواو.

٣. في «بث» و«بث» والفقيه والتهذيب، ح ٧٥٦: - «أهله».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٧٥٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٣، ح ١٩٨٤، معلقاً عن رفاعه بن موسى. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٦٦٨، والاستبصار، ج ٢، ص ٩٨، ح ٣١٨، بسندهما عن رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١١، ص ٣١٠، ح ١٠٩٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٨٩، ذيل ح ١٣١٨٩.

٥. في حاشية «بث»: «رجل».

٦. في «ظ»، بر، بف، «سفره».

٧. في «بث»: «أول».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٧٥٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١١، ص ٣١١، ح ١٠٩٣٤؛

الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ١٣١٩٠.

٩. في «جر»: «بن أبي نصر».

١٠. في «جر»: «الرضا».

١١. في «بر، بف» والوافي: «سفره».

شَيْئاً قَبْلَ الزَّوَالِ؟

قَالَ: «يَصُومُ»^١.

٨ / ٦٥٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ مُسَافِرٍ دَخَلَ أَهْلُهُ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَقَدْ أَكَلَ؟

قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَهُ^٢ أَنْ يَأْكُلَ يَوْمَهُ ذَلِكَ شَيْئاً، وَلَا يَوَاقِعَ^٣ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ

لَهُ أَهْلٌ»^٤.

٩ / ٦٥٢٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٥، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

قَالَ فِي الْمُسَافِرِ الَّذِي يَدْخُلُ أَهْلُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَكَلَ قَبْلَ دُخُولِهِ، قَالَ:

«يَكْفُ عَنْ الْأَكْلِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ^٦، وَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ».

وَقَالَ فِي الْمُسَافِرِ^٧ يَدْخُلُ أَهْلُهُ وَهُوَ جُنُبٌ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَلَمْ يَكُنْ أَكَلَ: «فَعَلَيْهِ أَنْ

يَتِمَّ صَوْمَهُ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» يَغْنِي إِذَا كَانَتْ جَنَابَتُهُ مِنْ اخْتِلَامٍ^٨.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٧٥٥، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ٣١١، ح ١٠٩٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ١٣١٩١.

٢. في مرآة العقول: «قوله: لا ينبغي، يدل على استحباب الإمساك، كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب».

٣. في مرآة العقول: «قوله: ولا يواقع، أي مطلقاً، أو في خصوص تلك الواقعة، والأول أظهر».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٧٥١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٣، ح ٣٦٨، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ٣١١، ح ١٠٩٣٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩١، ح ١٣١٩٥.

٥. في التهذيب والاستبصار: «بن عبيد».

٦. في الوافي: «الكف عن الأكل بقية اليوم ... محمول على التأديب والترغيب دون الفرض والإيجاب».

٧. في «ظ»: «الذي».

٨. في «بس، جن»: «الاحتلام». وفي الوافي: «أما كون الجنابة من احتلام ... فينبغي تقييده بما إذا لم يصبح جنباً متعمداً». وفي مرآة العقول: «قوله: يعني إذا كانت، لعله كلام يونس، وحملها على الجنابة لم يخل بصحة الصوم، فالمراد الاحتلام في اليوم، أو في الليل ولم يتنبه إلا بعد طلوع الفجر، أو انتبه ونام بقصد الفسل».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٤، ح ٧٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٣، ح ٣٦٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥.

١٣٣/٤

٥٣- بَابُ مَنْ دَخَلَ بَلَدَةً فَأَرَادَ الْمَقَامَ بِهَا أَوْ لَمْ يُرِدْ

٦٥٢٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: إِذَا قَدِمْتَ أَرْضًا وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَقِيمَ بِهَا^٢ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَصُمْ وَأَتِمَّ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَقِيمَ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، فَأُفْطِرْ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ شَهْرٍ، فَإِذَا بَلَغَ الشَّهْرَ، فَأَتِمَّ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَإِنْ قُلْتَ: أَزْتَجِلْ غَدُوَّةً^٣.

٦٥٢٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ التَّمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَخِيهِ^٥ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَذُرْكُهُ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، فَيَقِيمُ الْأَيَّامَ^٦ فِي الْمَكَانِ: عَلَيْهِ صَوْمٌ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَجْمَعَ^٨ عَلَى مَقَامٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَإِذَا^٩ أَجْمَعَ عَلَى مَقَامٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ^{١٠}، صَامَ وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ».

١. ص ١٤٣، ح ١٩٨٥، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٠٩٣٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ١٣١٩٢، من قوله: «وقال في المسافر يدخل أهله وهو جنب»؛ وفيه، ص ١٩٢، ح ١٣١٩٦، إلى قوله: «و عليه القضاء».

٢. في «ظ، بث»؛ «و أراد».

٣. «الغدوة»: ما بين صلاة الغداة و طلوع الشمس. و الغدوة أيضاً: المرة من الغدو، و هو سير أوّل النهار. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦ (غدا).

٤. الوافي، ج ٧، ص ١٥١، ح ٥٦٥٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٩٨، ح ١١٢٧٧.

٥. في الوسائل، ح ١١٢٧٥: - «بن علي».

٦. في الوسائل، ح ١١٢٧٥: - «أخيه».

٧. في «بس»: «أَيَّاماً».

٨. عن الكسائي: «يقال: أجمعت الأمر وعلى الأمر، إذا عزمت عليه». وقال ابن الأثير «الإجماع: إحكام النية والعزيمة. أجمعت الرأي وأزمعته وعزمته عليه بمعنى». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٩؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٩. في «بس» و قرب الإسناد: «فإذا».

١٠. في «ظ، ب، ع» - «و إذا أجمع على مقام عشرة أيام».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ هُوَ مُسَافِرٌ: يَقْضِي إِذَا أَقَامَ^١ فِي الْمَكَانِ؟

قَالَ: «لَا، حَتَّى يُجْمَعَ^٢ عَلَى مَقَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ»^٣.

٥٤- بَابُ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ فِي السَّفَرِ أَوْ يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٥٢٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ يَسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: أَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنَ النِّسَاءِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٦٥٣٠ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ^٦، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في «ظ، ي، بر، بف» والوسائل، ح ١٣١٩٩: «قام». وفي «ث، بخ، بف» والوافي: «والأَيَّام».

٢. في «ي»: «حتى يجمع».

٣. قرب الإسناد، ص ٢٣٠، ح ٩٠٢، بسنده عن علي بن جعفر، إلى قوله: «عشرة أَيَّام صام وأتم الصلاة». والوافي، ج ٧، ص ١٥١، ح ٥٦٥٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٩٨، ح ١١٢٧٥؛ وفيه، ج ١٠، ص ١٩٣، ح ١٣١٩٩، من قوله: «قال: وسأله عن الرجل يكون عليه أَيَّام».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٧٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٣٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير. والوافي، ج ١١، ص ٣١٧، ح ١٠٩٤٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ١٣٢٢٧.

٥. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «ظ، ي، بخ، بر، بس، بف، جر» والوافي عن بعض النسخ: «محمد بن».

و محمد بن سهل هذا، هو محمد بن سهل بن اليسع، روى أحمد بن محمد بن عيسى عنه كتاب أبيه سهل بن اليسع بن عبد الله الأشعري، و وردت رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن سهل [بن اليسع] عن أبيه، في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ١٧٢، ص ٤١٢؛ رجال النجاشي، ص ١٨٦، الرقم ٤٩٤.

و الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٤٤.

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ مُسَافِرٌ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^١.

٣٠١ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ الْهَاشِمِيِّ، ١٣٤ / ٤
قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ - يَغْنِي مَوْسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام - عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ فِي السَّفَرِ
وَهُوَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٣.

٦٥٣٢ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُسَافِرُ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ^٤ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: هَلْ يَقَعُ
عَلَيْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه، و الحميري أيضاً رواه في قرب الإسناد،
ص ٣٤٠، ح ١٢٤٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن محمد بن سهل بن اليسع
الأشعري عن أبيه. ولا يبعد زيادة «عن محمد بن عيسى» في سند قرب الإسناد.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٤٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن
عيسى، عن محمد بن سهل. قرب الإسناد، ص ٣٤٠، ح ١٢٤٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن
عيسى، عن محمد بن سهل بن اليسع الأشعري، عن أبيه، عن أبي الحسن الأول عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٣١٨،
ح ١٠٩٥١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ١٣٢٢٨.

٢. في «بر، جر»:- «بن محمد». و السند معلق، كسابقه.

٣. هكذا في «ظ، بث، يخ، بر، بف، جر» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع:- «بن جعفر».

٤. في «بخ، بر، بف»:- «وهو».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٧٠٩، بسنده عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٣٤٦، بسنده
عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي الحسن عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٣١٧، ح ١٠٩٥٠؛ الوسائل،
ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ١٣٢٢٩.

٦. في «بث، يخ»:- «جاريتها».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٨، ح ١٠٢٤، بسند آخر الوافي، ج ١١، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٠٩٥٢.

٦٥٣٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَعَهُ جَارِيَّةٌ لَهُ: فَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنْهَا بِالنَّهَارِ؟

فَقَالَ: «سَبْحَانَ اللَّهِ! أَمَا تَعْرِفُ حُرْمَةَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ إِنَّ لَهُ فِي اللَّيْلِ سَبْحاً طَوِيلاً».

قُلْتُ: أَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَقْصُرَ؟^١

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ فِي الْإِفْطَارِ وَالتَّقْصِيرِ رَحْمَةً وَتَخْفِيفاً لِمَوْضِعِ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ وَوَعَثَ^٢ السَّفَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ^٣ فِي مُجَامَعَةِ النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأُوجِبَ عَلَيْهِ قِضَاءُ الصَّيَامِ^٤، وَلَمْ يُوجِبْ

١. في «بخ، جر» و التهذيب والاستبصار: - «الحسن».

٢. في الوسائل والاستبصار: «أفله».

٣. في «ي، بح» والاستبصار: «أما يعرف». وفي الوسائل و التهذيب: «أما يعرف هذا».

٤. في «بر»: - «شهر».

٥. الشَّيْخُ: الفراغ، و التصرف في المعاش. راجع: المصاحح، ج ١، ص ٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٣٨

(سبح). في «بث» و الفقيه: + «له».

٧. في «ي»: - «ليس».

٨. في الوافي: - «و يقصر». وفي «بر»: + «فقال: سبحان الله أما تعرف حرمة رمضان أن له في الليل سبحة طويلاً؟

قلت: أليس أن يأكل و يشرب؟». في الفقيه و التهذيب و الاستبصار: - «قد».

١٠. قال الجوهرى: «الْوَعَثُ: المكان السهل الكثير الدَّهْسِ، تغيب فيه الأقدام و يشقّ على من يمشي فيه». و قال

الفَيْزِي: «الوَعَثُ، بالثاء المثلثة: الطريق الشاقّ المسلك. و يقال: الوعث: رمل رقيق تغيب فيه الأقدام فهو

شاقّ، ثم استعير لكل أمر شاقّ من تعب و إثم و غير ذلك، و منه وعثاء و كآبة المقلب، أي شدة التعب و النصب

و سوء الانقلاب». راجع: المصاحح، ج ١، ص ٢٩٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٤ (وعث).

١١. في «جن»: - «له».

١٢. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٣٨: «وقوله عليه السلام: و أوجب عليه قضاء الصيام، ذكر هذه الجملة هنا كأنه لبيان

عَلَيْهِ قَضَاءٌ^١ تَمَامٌ^٢ الصَّلَاةِ إِذَا آتَى مِنْ سَفَرِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَالسُّنَّةُ لَا تَقَاسُ، وَإِنِّي إِذَا سَافَرْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، مَا أَكُلُ إِلَّا^٣ الْقُوتَ^٤، وَمَا أَشْرَبُ^٥ كُلَّ الرَّيِّ^٦».

٦ / ٦٥٣٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي جَارِبَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ فِي السَّفَرِ؟

فَقَالَ: «مَا عَرَفَ^٨ هَذَا حَقَّ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ إِنَّ^٩ لَهُ فِي اللَّيْلِ سَبْحًا طَوِيلًا^{١٠}».

قَالَ الْكَلْبِيُّ^{١١}:

١٣٥/٤

عدم صحة القياس حتى يقاس جواز الجماع بجواز الأكل والشرب. ثم الظاهر من الخبر حرمة الجماع بالنهار في السفر، وحمله الأكثر على الكراهة جمعاً، كما هو ظاهر الكليني، وقد عرفت أن الشيخ عمل بظاهره، وحمل ما يدل على الجواز على من غلبته الشهوة، وخاف وقوعه في المحذور، أو على الوطي في الليل. ولا يخفى بعدهما.

١. في التهذيب والاستبصار: - «قضاء».

٢. في الاستبصار: «إتمام».

٣. في «بخ»: «أكل». وفي الفقيه والاستبصار: «كل» بدل «إلا».

٤. في مرآة المعقول: «قوله»: «إلا القوت»، أي الضروري، وفي الفقيه: «كل القوت». وهو أظهر، ويدل على كراهة التملّي من الطعام والشراب للمسافر، كما هو مذهب الأصحاب فيه وفي سائر ذوي الأعذار.

٥. في «بخ» والاستبصار: «ولا أشرب».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٧٠٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٤٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

ص ١٤٣، ح ١٩٨٦، معلقاً عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥٥؛

الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ١٣٢٣١. ٧. في الاستبصار: «الأحمري».

٨. في «بخ»، بر، بف، والوافي: «أما عرف». وفي التهذيب والاستبصار: «أما يعرف».

٩. في «ي»: «أنه».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٧٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٤٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١،

ص ٣١٩، ح ١٠٩٥٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ١٣٢٣٢.

١١. في «بر»، بف: - «قال الكليني».

الْفَضْلُ عِنْدِي أَنْ يُوقَّرَ الرَّجُلُ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَيُغْسَبَكَ عَنِ النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَغْلِيهِ^١ الشَّهْوَةُ^٢، وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَدْ^٣ رُخِّصَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ الْخَلَالَ^٤ كَمَا رُخِّصَ لِلْمَسَافِرِ الَّذِي لَا يَجِدُ الْمَاءَ إِذَا غَلَبَهُ الشَّبَقُ^٥ أَنْ يَأْتِيَ الْخَلَالَ، قَالَ: وَيُوجَرُ فِي ذَلِكَ كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَتَى الْحَرَامَ أَثِمَ.

٥٥- بَابُ صَوْمِ الْحَائِضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ^٦

٦٥٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٨، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْحَائِضُ تَقْضِي الصَّوْمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا»^٩.

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا^{١٠}؟ قَالَ^{١١}: «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ^{١٢}».

١. في «ظ» و «الوافي»: «يغلبه».

٢. في «بخ» و «بر» و «الوافي»: «وقد».

٣. في «الوافي»: «أقول»: ويشبه أن يكون الحكم بالجواز ورد مورد التقيّة، والاحتياط هنا ممّا لا ينبغي تركه».

٤. في «بر»: «و الذي».

٥. «الشَّبَقُ»: الْعُلْمَةُ و طلب النكاح. و الْعُلْمَةُ: هيجان شهوة النكاح من المرأة و الرجل و غيرهما. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٠، النهاية، ج ٢، ص ٤٤١ (شبق).

٦. في «مرآة العقول»: «أقول: كان الأحسن أن يضيف إليهما النساء، وكأنه أدخلها في الحائض».

٨. تقدّم الخبر في الكافي، ح ٤٢١٩، وكذا تقدّم مع زيادته في الكافي، ح ٦٤٣٦ بنفس السند، إلا أنه توسّط في الموضوعين ابن أبي عمير بين إبراهيم بن هاشم - والد علي - و بين الحسن بن راشد. و تأتي أيضاً في نفس المجلّد، ح ٦٥٧٥، رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن راشد. فعليه الظاهر وقوع السقوط في سندنا هذا، و أنّ الساقط هو «عن ابن أبي عمير».

٩. في الكافي، ح ٤٢١٩ و ٦٤٣٦ و التهذيب، ج ١: «تقضي الصلاة؟ قال: لا، تقضي الصوم؟ قال: نعم» بدل «تقضي الصوم» - إلى - قال: لا».

١٠. في «ب» و «الوافي»، ح ٦٤٣٦: «ذا».

١١. في «الوافي» و «الكافي»، ح ٤٢١٩ و ٦٤٣٦ و التهذيب، ج ١: «وإن».

١٢. في «بر»: «ولعنه الله».

١٣. الكافي، كتاب الحيض، باب الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، ح ٤٢١٩؛ وكتاب الصيام، باب

٦٥٣٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ أَصْبَحَتْ^٣ صَائِمَةً، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ أَوْ
كَانَ الْعِشِيِّ^٤ خَاضَتْ^٥: أَتَفْطِرُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فَلْتَفْطِرْ».
قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ رَأَتْ الطَّهْرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَتَغْتَسِلُ^٦، وَ
لَمْ تَطْعَمْ، فَمَا تَصْنَعُ^٧ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؟
قَالَ: «تَفْطِرُ^٨ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَإِنَّمَا فِطْرُهَا مِنَ الدَّمِ»^٩.
٦٥٣٧ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

الطيب والريحان للصائم، صدرح ٦٤٣٦. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٥٨، بسنده عن الكليني. وفيه،
ج ٤، ص ٢٦٧، صدرح ٨٠٧، والاحتصار، ج ٢، ص ٩٣، صدرح ٣٠١، معلقاً عن الكليني. وفي المحاسن،
ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٩٧، وعلى الشرائع، ص ٨٦، ذيل ح ٢، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب
فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ١٧٥، والمحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٦، بسند
آخر عن أبي جعفر^{١٠}. المغيه، ج ١، ص ٩١، ذيل ح ١٩٧، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «قلت تقضي الصلاة
قال: لا» مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٧، ح ٧٦١٠.

١. في «بخ، بف»:- «بن إبراهيم».
٢. في «بخ»:- «في».

٣. في «بس» و التهذيب، ح ٩٣٩: «العشاء». و «العشي»: ما بعد الزوال إلى المغرب. و قيل: العشي: من زوال
الشمس إلى الصباح. و قيل: العشي: من صلاة المغرب إلى العتمة. وفي الوافي: «العشي والعشية: آخر
النهار». وفي المرأة: «المراد بالعشي: ما بعد الزوال». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢
(عشا)؛ امرأة العقول، ج ١٦، ص ٣٤٠. ٤. في «ى، بخ، بف» و الوافي و التهذيب، ح ٩٣٩: «في».

٥. في «جن»: «فتغسل».

٦. في «ظ، بث، بخ، بف»: «كيف أصنع». وفي حاشية «ظ»: «ما أصنع». و في الوافي: «كيف تصنع».

٧. في «بر»:- «قال» و سألته - إلى - فما تصنع في».

٨. في «بخ»:- «في».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣١١، ح ٩٣٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٥٣، ح ٧٥٠؛ و ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٣٤،

بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٣٢١، ح ١٠٩٥٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ١٣٢٨٤.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ تَطُمْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ؟
قَالَ: «تُفْطِرُ حِينَ تَطُمْتُ».^٢

٦٥٣٨ / ٤. صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى^٣، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَلِدُ بَعْدَ الْعَصْرِ: أَتَيْتُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ، أَمْ تُفْطِرُ؟
قَالَ^٤: «تُفْطِرُ، وَتَقْضِي^٥ ذَلِكَ الْيَوْمَ».^٦

٦٥٣٩ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
رِثَابٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^٧، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ»^٨، ثُمَّ تَقْضِيهَا
بَعْدَهُ^٩.^{١٠}

١. في «بخ» و «الوافي»: «المرأة».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٣٣؛ و ص ٣٩٣، ح ١٢١٥؛ والامتناع، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٩٨، بسند آخر عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٩٩٢، معلقاً عن العيص بن القاسم. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٢، ح ١٠٩٦٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ١٣٢٨٥.

٣. في «بر، جر»:- «بن يحيى».

ثم إن السند معلق على سابقه. و يروي عن صفوان بن يحيى، أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار.

٤. في «بخ، بر، بف» و «الوافي» و «الفقيه»: «فقال».

٥. في «ظ، بخ، بر، بف» و «حاشية «بث» و «الوافي» و «الفقيه»: «ثم تقضي» بدل «و تقضي».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٩٩١، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجّاج. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٢، ح ١٠٩٦١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٩، ح ١٣٢٨٩.

٧. في «بخ، بر، بف، جر» و «التهذيب»:- «بن مهران».

٨. في «بر»:- «فيهن».

٩. في التهذيب: «بعد».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٨٥٤؛ و ص ٣١٠، ح ٩٣٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ٤٠١، ح ١٢٥٥.

٦٥٤٠ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ: امْرَأَةٌ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا، أَوْ مِنْ دَمٍ نَفَاسِهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ، فَصَلَّتْ وَصَامَتْ شَهْرَ رَمَضَانَ كُلَّهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمَلَ مَا تَعْمَلُ^١ الْمُسْتَحَاضَةُ مِنَ الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ، فَهَلْ^٢ يَجُوزُ صَوْمُهَا وَصَلَاتُهَا، أَمْ لَا؟ فَكَتَبَ: «تَقْضِي صَوْمَهَا، وَلَا تَقْضِي صَلَاتُهَا؛ إِنَّ^٣ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ فَاطِمَةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - وَ الْمُؤْمِنَاتِ مِنْ نِسَائِهِ بِذَلِكَ»^٤.

بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٩٩٠، معلقاً عن سماعة، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٦، ح ١٠٩٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٤، ذيل ح ٢٣٣٠؛ وص ٣٧٨، ذيل ح ٢٤٠٥، وج ١٠، ص ٢٣٠، ح ١٣٢٩٠.

١. في «ظ، بث، بر» والفقيه: «ما تعلمه». وفي «بخ، بف»: «بما تعمل».

٢. في «بخ» والوافي والفقيه والتهذيب والعلل: «هل».

٣. في «بخ، بر، بف، جن» والتهذيب والعلل: «لأن».

٤. في الفقيه والعلل: - «فاطمة صلوات الله عليها و».

٥. اعلم أن هذا الخبر من مشكلات الأخبار ومعضلات الآثار وقد تحير في حله العلماء الأخيار، وذلك من وجهين: أحدهما: ما يشعر به من أن فاطمة ﷺ كانت ترى الدم، مع ما تكاثرت به الأخبار من أنها لم تر حمرة قط، لا حيضاً ولا استحاضة. و ثانيهما: ما اشتمل عليه من الحكم بعدم قضاء الصلاة - ولم يقل به أحد - مع الحكم بقضاء الصوم، مع أن العكس كان أقرب، وبالنطبق على الأصول أنسب؛ إذ الصلاة مشروطة بالطهارة بخلاف الصوم؛ فإنه ربما اتفق مع الحدث، وهو مخالف لسائر الأخبار.

وقد أجاب الشيخ البهائي عن الأول في مشرق الشمسين، ص ٢٧٦ بقوله: «فهذا الحديث إما أن يطرح رأساً، أو يؤول بأنه ﷺ كان يأمر فاطمة ﷺ بتعليم ذلك، ويحتمل أن يكون آخر الحديث: وكانت تأمر بذلك المؤمنات، فسقطت التاء من قلم الناسخ».

وأجاب العلامة الفيض في الوافي بقوله: «اللهم إلا أن يقال: إن المراد بفاطمة بنت أبي حبيش؛ فإنها كانت مشتهرة بكثرة الاستحاضة والسؤال عن مسائلها في ذلك الزمان».

وأجاب العلامة المجلسي بقوله: «كأن المراد أنه ﷺ كان يأمرها أن تأمر النساء المؤمنات بذلك؛ لأنها ﷺ كانت متبرأة من الحيض، كما ورد في الأخبار أنها كانت الحورية لا ترى الدم».

وأما الوجه الثاني فقد أجابوا عنه بوجه شتى، ومنها ما أجاب به العلامة الفيض بقوله: «يحمل قضاء الصوم

٦٥٤١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ أَضْبَحَتْ صَائِمَةً، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، أَوْ كَانَ الْعِشِيِّ^٢، حَاضَتْ: أَتَفْطِرُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فَلْتَفْطِرْ».

وَعَنْ امْرَأَةٍ تَرَى الطَّهَرَ مِنْ^٣ أَوَّلِ النَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ تَغْتَسِلْ^٤ وَلَمْ تَطْعَمْ:

كَيْفَ تَصْنَعُ بِذَلِكَ الْيَوْمَ؟

«على قضاء صوم أيام حيضها خاصة دون سائر الأيام، وكذا نفي قضاء الصلاة».

ومنها ما أجاب به بعض مشايخ والد العلامة المجلسي، وما أجاب به هو نفسه، نقلهما العلامة المجلسي بقوله: «السادس: ما رواه والدي العلامة عليه السلام عن بعض مشايخه أنه قرأ بتشديد الضاد، أي انقضى حكم صومها، وليس عليها القضاء بجهلها، ولم ينقض حكم صلاتها، بل يجب عليها قضاؤها؛ لا شرائها بالطهارة. السابع: ما ذكره عليه السلام، وهو أن يكون الجواب لحكم الحيض الواقع في الخبر بقرينة قوله: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر؛ لأنه قد ورد في غيره: ذلك في حكم الحيض، وكان الوجه في السكوت عن حكم الاستحاضة، والجواب عن حكم الحيض التقيّة، كما تقع كثيراً في المكاتب». وراجع: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٥، ص ٤٨؛ مدارك الأحكام، ج ١، ص ٢٠؛ وج ٢، ص ٣٩؛ وج ٦، ص ٥٨؛ متقى الجمان، ج ٢، ص ٥٠١-٥٠٢؛ الحبل المتين، ص ١٩٠؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٨؛ وج ١٦، ص ٢٤١-٢٤٣؛ البحار، ج ٧٨، ص ١١٣-١١٦؛ الحدائق الناضرة، ج ٣، ص ٢٩٦-٣٠٠؛ وج ١٣، ص ١٣٥-١٣٦.

هذا، وفي هامش الكافي المطبوع: «في هامش التهذيب عن بعض الشراح قال: السائل سأل عن حكم المستحاضة التي صلت وصامت في شهر رمضان، ولم تعمل أعمال المستحاضة، والإمام عليه السلام ذكر حكم الحائض، وعدل عن جواب السائل من باب التقيّة؛ لأن الاستحاضة من باب الحدث الأصغر عند العامة، فلا توجب غسلاً عندهم. انتهى».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٩٣٧؛ وعلل الشرائع، ص ٢٩٣، ح ١، بسندهما عن محمد بن عبد الجبار. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٤، ح ١٩٨٩، معلقاً عن علي بن مهزيار. الواقفي، ج ١١، ص ٣٢٦، ح ١٠٩٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٩، ذيل ح ٢٣٣٣؛ وج ١٠، ص ٦٦، ذيل ح ١٢٨٤٢.

١. في «بر»: «وكان».

٣. في «بغ، بر، بف»: «في».

٤. في «بر»: «ثم تغتسل» بدل «لم تغتسل». وفي الفقيه: «ولم تغتسل».

قَالَ: «إِنَّمَا فِطْرُهَا مِنَ الدَّمِ»^١.

٨ / ٦٥٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ١٣٧/٤

يَحْيَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ مَرَضَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَمَاتَتْ فِي

سَوَّالٍ، فَأَوْصَنِي أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟

قَالَ: «هَلْ بَرَأَتْ مِنْ مَرَضِهَا؟» قُلْتُ: لَا، مَاتَتْ فِيهِ، فَقَالَ^٢: «لَا تَقْضِ عَنْهَا، فَإِنَّ

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهَا».

قُلْتُ: فَإِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا، وَقَدْ أَوْصَنِي بِذَلِكَ.

قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي عَنْهَا؟ شَيْئاً لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ عَلَيْهَا؟ فَإِنْ اشْتَهَيْتَ أَنْ تَصُومَ

لِنَفْسِكَ، فَصُمْ»^٣.

٩ / ٦٥٤٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ^٥ مَرَضَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوْ طَمِعَتْ، أَوْ

سَافَرَتْ، فَمَاتَتْ قَبْلَ خُرُوجِ شَهْرِ^٦ رَمَضَانَ: هَلْ يَقْضَى عَنْهَا؟

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٤، ح ١٩٨٨، معلقاً عن أبي الصباح الكناني، الوافي، ج ١١، ص ٣٢١، ح ١٠٩٥٩؛

الوسائل، ج ١٠، ص ٢٢٧، ذيل ح ١٣٢٨٤. ٢. في «ظ» و الوافي: «قال».

٣. في الوافي: «لا يقضي (لا يقض - ح ل)». ٤. في الوافي: «كيف».

٥. في «ظ»، يخ، بف، و الوافي و التهذيب و الاستبصار: - «عنها».

٦. في «بر»: «لم يجعل».

٧. في «ث»: «صم». و في «مأة العقول»: «الحديث الثامن ... لا مناسبة له بهذا الباب و قد مر الكلام فيه في بابه».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٧٣٧؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٩، ح ٣٥٨، بسندهما عن أحمد بن محمد بن محمد. علل

الشرائع، ص ٣٨٢، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، مع اختلاف يسير، الوافي،

ج ١١، ص ٣٥٠، ح ١١٠١٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٢٢، ذيل ح ١٣٥٣٧.

٩. السند معلق على سابقه. و يروي عن أحمد بن محمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١٠. في «د»: «+ وقد». في التهذيب: «أن يخرج» بدل «خروج شهر».

قَالَ: «أَمَّا الطَّمْتُ وَ الْمَرَضُ ، فَلَا ؛ وَأَمَّا السَّفَرُ ، فَتَعَمَّ ١».

١٠ / ٦٥٤٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ

مُوسَى ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرَاةِ تَنْذِيرَ عَلَيْهَا صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟

قَالَ : «تَصُومُ وَ تَسْتَأْنِفُ أَيَّامَهَا الَّتِي قَعَدْتَ حَتَّى تَتِمَّ الشَّهْرَيْنِ ٢» .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ هِيَ ٤ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ ٥ ، أَتَقْضِيهِ ٦ ؟

قَالَ : «لَا تَقْضِي ، يُخْرِئُهَا الْأَوَّلُ ٧» .

١١ / ٦٥٤٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ٨ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع ٩ : إِنْ أَمْرَأَتِي جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا صَوْمَ شَهْرَيْنِ ١٠ ، فَوَضَعَتْ

١ . في مرآة العقول : «قوله ع : و أمّا السفر فنعمة ، ما دلّ عليه هذه الرواية من الفرق بين السفر وغيره مذهب جماعة من الأصحاب ، واختاره بعض المحققين من المتأخرين . و ذهب جماعة إلى عدم الفرق بين السفر وغيره من الأعذار في اشتراط التمكن من القضاء . و أجابوا عن هذه الروايات تارة بحملها على الاستحباب ، و أخرى على السفر معصية ، ولا يخفى بعدهما .

٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ١٤٦ ، ح ١٩٩٣ ، معلقاً عن علي بن الحكم . التهذيب ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، ح ٧٤١ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ع ١١ ، ص ٣٥١ ، ح ١١٠١٦ : «الوسائل ، ج ١٠ ، ص ٣٣٠ ، ح ١٣٥٢٩ .

٣ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «شهرين» .

٤ . في «ي» : «هي» .

٥ . في «ظ ، بث ، بح» و حاشية «جن» : «الحيض» .

٦ . في «ي» : «- أتقضيه» . وفي «بخ» : «أتقضي» .

٧ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٣١٥ ، ذيل ح ١١٧٢ ، بسنده عن رفاعه ؛ النوادر للأشعري ، ص ٤٨ ، ذيل ح ٨٣ ، عن رفاعه بن موسى وفيهما مع زيادة في أوله والوافي ، ج ١١ ، ص ٥١٦ ، ح ١١٢٢٨ : «الوسائل ، ج ١٠ ، ص ٣٧١ ، ح ١٣٦٢٠ .

٨ . السند معلق على سابقه . و المحذوف هو المحذوف من سند الحديث التاسع .

٩ . في الوافي : «+ الرضا» .

١٠ . في الوافي : «+ متتابعين» .

وَلَدَهَا وَأَذَرَكَهَا الْحَبْلَ، فَلَمْ تَقْوِ عَلَى الصَّوْمِ؟
قَالَ: «فَلْتَصَدَّقْ^٢ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ بِمَدٍّ عَلَى مِسْكِينٍ»^٣.

٥٦- بَابُ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
فَعَرَضَ لَهُ أَمْرٌ يَنْتَعُهُ عَنْ إِمْتَامِهِ

١٣٨/٤

٦٥٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ جَمِيلٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ الْخَرَّ يُلْزِمُهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي ظِهَارٍ،
فَيَصُومُ شَهْرًا، ثُمَّ يَمْرُضُ^٤، قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ^٥، وَإِنْ زَادَ عَلَى الشَّهْرِ الْآخِرِ يَوْمًا أَوْ
يَوْمَيْنِ، بَنَى عَلَى^٦ مَا بَقِيَ»^٧.

١. في «جن» و الفقيه: «فلم تقدر».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي و الوسائل و الفقيه. و في المطبوع: «فلتصدق». و في مرآة
العقول، ج ١٦، ص ٣٤٥: «قوله عليه السلام: فلتصدق، المشهور بين الأصحاب أنَّ مع العجز عن الصوم، المنذور
يسقط الصوم، ولا يلزمه شيء، و ذهب جماعة إلى لزوم الكفارة عن كلِّ يوم بمَدٍّ، و جماعة بمَدِّين لرواية
أخرى، و القائلون بالمشهور حملوا تلك الأخبار على الاستحباب، لكنَّ العجز لا يتحقَّق في النذر المطلق إلَّا
باليأس منه في جميع العصر. فهذا الخبر إمَّا محمول على شهرين معيّنين، أو على اليأس بأن يكون ظَنُّهَا أَنَّهَا
تكون دائماً إمَّا في الحمل أو الرضاع، مع أنَّه يحتمل أن تكون الكفارة في الخبر للتأخير مع عدم سقوط
المنذور». و فيه أيضاً: «ولا يخفى عدم مناسبه -أي هذا الخبر- لهذا الباب -و بالباب التالي أنسب».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٩٩٤، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٠، ح ١١٣٣٧؛ الوسائل، ج ١٠،
ص ٢١٦، ح ١٣٢٥٥؛ و ص ٣٩٠، ح ١٣٦٦٥. ٤. في «بر»: «ثم مرض».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يستقبل، حمله الشيخ على مرض لا يمنعه من الصيام و إن كان شَقَّ عليه، و لعلَّ
حمله على الاستحباب أظهر».

٦. في الوسائل و التهذيب: «فإن». و في الاستبصار: «فإذا».

٧. في «بث، يع، يخ، بف»، «عليه».

٨. الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ضمن ح ١١٠٤٩، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير،

٦٥٤٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صِيَامُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فِي الظَّهْرِ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ^١، وَ التَّابِعُ^٢ أَنْ يَصُومَ^٣ شَهْرًا، وَيَصُومَ^٤ مِنَ الشَّهْرِ الْآخَرِ^٥ أَيَّامًا، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، فَإِنْ عَرَضَ لَهُ^٦ شَيْءٌ يَفْطَرُ فِيهِ^٧، أَفْطَرَ، ثُمَّ قَضَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ صَامَ شَهْرًا، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ شَيْءٌ^٨، فَأَفْطَرَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ مِنَ الْآخِرِ شَيْئًا، فَلَمْ يَتَابِعْ^٩، أَغَادَ الصِّيَامَ^{١٠} كُلَّهُ^{١١}».

٦٥٤٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٨٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٠٤، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٨، ص ٩، ضمن ح ٢٨، معلقاً عن الكليني في الكافي، ح ١١٠٤٩. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣١، ضمن ح ٤٨٣٥، معلقاً عن جميل بن دراج، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٧، ح ٢٢٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧١، ح ١٣٦٢٢.

١. هكذا في حاشية «جت» والوافي والتهذيب. وفي جميع النسخ التي قبلت والمطبوع: «شهرين متتابعين». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: شهرين متتابعين، لعله على الحكاية. وفي بعض النسخ: شهران متتابعان. كما في التهذيب - وهو أصوب».

٢. في «بث»: «و المتتابع». وفي «بخ، بر، بف»، حاشية «بح»: «و المتتابعان».

٣. في «ظ، بر، بف»: «أن تصوم».

٤. في «بر، بف»: «و تصوم».

٥. في الوافي: «آخر» بدل «الشهر الآخر».

٦. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فإن عرض، ظاهره أن المراد به غير الأعداء الشرعية بقريئة مقابله، فيدلّ ظاهراً على جواز الإقطار بعد أن يصوم من الشهر الثاني يوماً».

٧. في «ظ»: «فيه».

٨. في «بث»: «+ يفطرقه». وفي «بخ»: «- يفطر فيه أفطر - إلى - عرض له شيء».

٩. في «بح، بس»: «فلم يتابع». وفي «بخ»: «و لم يتابع».

١٠. في الوافي: «فليعد الصوم».

١١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ٨٥٦، بسنده عن محمد بن أبي عمير، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٢٨١، ح ١٠٨٦٠؛ وج ٢٢، ح ٩٣٧، ح ٢٢٤٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٣، ذيل ح ١٣٦٢٨.

سَأَلَتْهُ^١ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^٢ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ: أَيْفَرَّقُ بَيْنَ الْأَيَّامِ؟
فَقَالَ: إِذَا صَامَ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ، فَوَضَلَهُ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ، فَأَفْطَرَ^٣، فَلَا بَأْسَ، فَإِنْ^٤
كَانَ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ، أَوْ شَهْرًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصِّيَامَ.^٦
١٦٥٤٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي
إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^٧ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي ظَهَارٍ^٨، فَصَامَ
ذَا الْقَعْدَةِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ ذُو الْحِجَّةِ، قَالَ: «يَصُومُ ذَا الْحِجَّةِ كُلَّهُ إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ^٩،
يَقْضِيهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْمَحَرَّمِ حَتَّى يَتِمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَيَكُونُ قَدْ صَامَ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ».

قَالَ: «وَأَلَّا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْرُبَ أَهْلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ ثَلَاثَةَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الَّتِي لَمْ
يَصْنُهَا، وَلَا بَأْسَ إِنْ صَامَ شَهْرًا، ثُمَّ صَامَ مِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ^{١٠} الَّذِي يَلِيهِ أَيَّامًا^{١١}، ثُمَّ
عَرَضَ لَهُ^{١٢} عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَهَا، ثُمَّ يَقْضِيَ مِنْ بَعْدِ تَمَامِ الشَّهْرَيْنِ^{١٣}».^{١٤}

١. في الوافي والتهذيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام». لكن في بعض نسخه المعتمدة: «سألت».

٢. في «بف»: «- ويكون».

٣. في «بر، بف»: «و أفطر».

٤. في «ظ»: «وإن».

٥. في «ى، بث، بىخ، بس، بف، جن»: «شهر».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٨٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٢٨١، ح ١٠٨٥٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٢، ح ١٣٦٢٤.

٧. في «بر»: «- وفي ظهار».

٨. في «ى، بث، بىخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «- والآخرة».

٩. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

١٠. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

١١. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

١٢. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

١٣. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

١٤. في «بث، بىخ»: «ثلاثة أيام».

٦٥٥٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ^١ قَالَ فِي رَجُلٍ صَامٍ فِي ظَهَارِ شَعْبَانَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ شَهْرُ^٢ رَمَضَانَ، قَالَ^٣: «يَصُومُ» رَمَضَانَ، وَيَسْتَأْنِفُ الصَّوْمَ، فَإِنْ هُوَ صَامٌ فِي الظَّهَارِ، فَرَادَ فِي النُّصْفِ يَوْمًا، قَضَى^٤ بِقِيَّتِهِ^٥.

٦٥٥١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنِ الْفَضْلِ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٧: فِي رَجُلٍ جَعَلَ^٨ عَلَيْهِ صَوْمَ شَهْرٍ، فَصَامَ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ، فَقَالَ^٩: «إِنْ كَانَ صَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ مَا بَقِيَ^{١٠}»، وَإِنْ كَانَ^{١١} أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، لَمْ يُجْزِئْهُ^{١٢} حَتَّى

١. في «بر» -: «أنه».

٢. في الوافي -: «شهر».

٣. في «بح» -: «فقال».

٤. في «ظ، بس» و التهذيب -: «شهر».

٥. في «بح» -: «فقضى». وفي التهذيب -: «بنى وقضى».

٥. في التهذيب -: «هو».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ٨٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٢٠٠٦، معلقاً عن منصور بن حازم. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٠، ح ٢٢٥٠٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٢، ذيل ح ١٣٦٢٣؛ وص ٣٧٥، ح ١٣٦٣٣.

٨. في التهذيب، ح ٨٦٣ -: «عن الفضيل». و الظاهر ثبوته؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٢٠٠٥، قال: «روى موسى بن بكر، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام». و رواية موسى بن بكر عن

الفضيل [بن يسار] متكررة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٤٥-٣٤٦.

هذا، و موسى بن بكر وإن عُدَّ من رواة أبي عبد الله عليه السلام، وروى عنه في قليل من الأسناد، إلا أن أكثر رواياته عنه عليه السلام بالتوسط.

٩. في التهذيب، ح ٨٦٣ -: «قال».

١١. في التهذيب، ح ٨٦٣ -: «قال».

١٠. في «بح» و الوافي -: «جعل».

١٣. في الوافي -: «صام».

١٢. في التهذيب -: «عليه».

١٤. في الوافي و الوسائل و التهذيب، ح ٨٦٣ -: «لم يجزه».

يَصُومُ شَهْرًا تَامًا^٢.

٧ / ٦٥٥٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَطْعِ صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ عَلَى رَجُلٍ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَأَفْطَرَ^٣، أَوْ مَرَضَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصِّيَامَ؛ وَإِنْ صَامَ الشَّهْرَ الْأَوَّلَ، وَصَامَ مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي شَيْئًا، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَا لَهُ فِيهِ عَذْرٌ، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِي^٤».

٨ / ٦٥٥٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً فِي الشَّهْرِ الْخَرَامِ^٥ قَالَ: «تَغْلُظُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ^٦، وَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ^٧ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ

١. في الوافي: «ذلك لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين، فإذا صام خمسة عشر فقد تجاوز النصف». وفي رواية العقول: «هو - أي هذا الحديث - غير مناسب للباب ومضمونه مشهور بين الأصحاب، ومنهم من رده لضعف سنده».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٨٦٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٢٠٠٥، معلقاً عن موسى بن بكر؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٨٦٤، بسنده عن موسى بن بكر، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٢، ح ١٠٨٦٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٦، ح ١٣٦٣٥.

٣. في «بخ، بر، بف»: «و أفطر».

٤. في «بخ، بر»: «- وله».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٨٦٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٠٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٠، ح ٢٢٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٢، ح ١٣٦٢٥.

٦. في التهذيب، ج ٤، والاستبصار: «- الحسن».

٧. في التهذيب، ج ٤، والاستبصار: «- علي».

٨. في الوافي: «في أشهر الحرم».

٩. في التهذيب، ج ٤: «العقوبة».

١٠. في «ظ، بر» والوافي: «و صيام».

أَشْهُرُ الْحَرَمِ^١.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي هَذَا شَيْءٌ.

فَقَالَ: «مَا^٢ هُوَ؟».قُلْتُ: يَوْمُ الْعِيدِ^٣ وَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.قَالَ: «يَصُومُهُ»؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ يَلْزَمُهُ^٤.

١٤٠ / ٤

٦٥٥٤ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ^٥، عَنْ

١. في «بر»: «الحرام».

٢. في الوافي والتهذيب، ج ٤ و الاستبصار: «و ما».

٣. في الوافي: «قلت: إِنَّ هَذَا يَدْخُلُ فِيهِ الْعِيد».

٤. في التهذيب، ج ٤ و الاستبصار: «يصوم».

و في التهذيب: «و أمّا الخبر ... فليس بمناقض لما تضمنته الخبر الأول من تحريم صيام العيدين؛ لأنّ التحريم إنّما وقع على من يصومها مختاراً مبتدئاً، فأما إذا لزمه شهران متتابعان على حسب ما تضمنته الخبر، فيلزمه صوم هذه الأيام؛ لإدخاله نفسه في ذلك، فأما صيام أيام التشريق خاصة فقد روي أنّ التحريم فيها يختص بمن كان بمنى، فأما من كان في غير منى من البلدان، فلا بأس أن يصومها».

و في مرآة العقول: «قوله ﷺ: يصومه، أي العيد و أيام التشريق أو سواهما، و الأول أظهر كما فهمه الشيخ و قال به. و ردّ الأكثر الخبر بضعف السند و مخالفة الأصول، مع أنّه ليس بصريح في صوم الأيام المحرّمة كما عرفت. و قال المحقّق في المعتمد: الرواية مخالفة لعموم الأحاديث المجمع عليها على أنّه ليس بصريح في صوم العيد، انتهى. أمّا مخالفته لساير الأخبار فظاهر، و أمّا ضعف السند فليس كذلك؛ لما سيأتي بسند حسن، و رواه الشيخ بسند صحيح و سند موثّق عن زرارة، و المسألة محلّ إشكال و إن كان التحريم أقوى». و راجع: المعتمد، ج ٢، ص ٧١٣-٧١٤.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ٨٩٦؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٣١، ح ٤٢٨، معلقاً عن الكليني. و في الفقيه، ج ٤، ص ١١٠، ح ٥٢١٢، و التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٥، ح ٨٥٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٢، ح ١٥٧٢٩، الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٠، ح ١٣٦٤٢.

٧. مات أبان بن تغلب في حياة أبي عبد الله ﷺ سنة ١٤١، و ابن أبي عمير توفي سنة ٢١٧، و يستبعد جدّاً رواية ابن أبي عمير عن أبان هذا. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠، الرقم ١٧، و ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧.

فعلية الظاهر وقوع خلل في السند. ولا يبعد أن يكون الأصل في السند هكذا: «ابن أبي عمير، عن أبان، عن زرارة»- و المراد من أبان هو أبان بن عثمان- و قد فسر أبان في بعض النسخ بـ «ابن تغلب» سهواً، ثم أدرجت في

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا فِي الْحَرَمِ؟^٢

قَالَ: عَلَيْهِ دِيَةٌ وَ ثَلَاثٌ، وَ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَ يُعْتِقُ رَقَبَةً، وَ يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا^٣.

قَالَ: قُلْتُ: يَدْخُلُ فِي هَذَا شَيْءٌ، قَالَ: «وَمَا يَدْخُلُ؟» قُلْتُ: الْعِيدَانِ وَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، قَالَ: «يَصُومُهُ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ لَزِمَةٌ»^٤.

٥٧- بَابُ صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

٦٥٥٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ صَوْمٍ يُفَرَّقُ^٥ إِلَّا ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ

المتن بتخيل سقوطها منه.

و يؤيد ذلك أَنَّ الشيخ الطوسي روى مثل الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٦، ح ٨٥١. بإسناده عن ابن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، و قد تكررت رواية محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان - بعنوانيه المختلفة - في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤١٦-٤١٧؛ و ج ٢٢، ص ٢٤٠-٢٤١. و قال في متقى الجمعان، ج ٢، ص ٥٦٨: «ثمَّ إِنَّهُ يستفاد من الطريق الواضح و ممَّا في متون الروايات كلها أَنَّ في إسناده الحديث و مته غلطاً، و هو في المتن واضح؛ إذ لا معنى لدخول العيدين و إنما حقه العيد، و قد اتفقت فيه نسخ الكافي، و أمَّا الإسناد فالصواب فيه: عن أبان بن عثمان، لا ابن تغلب، و وجهه ظاهر أيضاً عند الممارس باعتبار الطبقات».

١. في التهذيب: «لأبي عبد الله» بدل «لأبي جعفر».

٢. في «ظ»: «الحرام».

٣. في التهذيب: «- و يعتق رقبة و يطعم ستين مسكيناً».

٤. في «ي»: «يلزمه».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٦، ح ٨٥١، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن زرارة: النوادر للأشعري، ج ٦٢، ح ١٢٥، بسنده عن أبان بن عثمان، عن زرارة، و بسند آخر أيضاً عن أبان، عن زرارة، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨١، ح ١٥٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٠، ح ١٣٦٤٣.

٦. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: كل صوم، الحصر إضافي، أو مع العذر كما قيل».

٧. في «بر»: «مفرق».

الْيَمِينِ»^١.

٢ / ٦٥٥٦. وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُتَتَابِعَاتٍ لَا يُفْضَلُ

بَيْنَهُنَّ»^٢.

٣ / ٦٥٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

أَبَانٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّبْعَةُ الْأَيَّامُ وَالْثَلَاثَةُ الْأَيَّامُ فِي الْحَجِّ لَا تَفَرَّقُ^٥، إِنَّمَا

هِيَ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي الْيَمِينِ»^٦.

١. الوافي، ج ١١، ص ٥٩٦، ح ١١٤٢٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٠، ح ١٣٥٥٦؛ وص ٣٨٢، ح ١٣٦٤٥.

٢. في «بخ، بر»: «في».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٣، ذيل ح ٨٥٦، بسنده عن محمد بن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٩، صدر

ح ١٨٠، عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٥٩٦، ح ١١٤٢٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٣، ذيل ح ١٣٦٤٨.

٤. هكذا في «جر». وفي «ظ، بر، بف»: «الحسن بن زيد». وفي «ي، بخ، بس، جن»، والمطبوع والوسائل:

«الحسين بن زيد».

و الظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى أبان [بن عثمان] عن الحسن بن زيد في الأسناد، وقد توسط في

بعضها أبان، بين الحسن بن علي [الوشاء] وبين الحسن بن زيد. وأما رواية أبان عن الحسين بن زيد أو

الحسن بن زيد فغير معهودة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٢، وص ٤١٧. لاحظ أيضاً؛ الكافي،

ح ٦٤٤٠ - وقد قدّمنا الكلام ذيله - وح ٧٢٧٦.

٥. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٥٠: «قوله عليه السلام: السبعة الأيام، لا خلاف بين الأصحاب في وجوب المتابعة إلا في

الصورة التي ذكرنا سابقاً، وإنما الخلاف في السبعة، فذهب الأكثر إلى عدم وجوب متابعتها كما دلّت عليه

الروايات، وذهب أبو الصلاح وابن أبي عقيل إلى وجوب المتابعة فيها أيضاً، كما هو ظاهر هذا الخبر، وحمله

الأولون على الاستحباب».

٦. هكذا في «بث، بخ، جن»، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ التي قبلت والمطبوع: «لا يفرق».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٩٥٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٨١، ح ٩٩٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام.

وفي مسائل علي بن جعفر، ص ١٧٥؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤١ و ٢٤٢، عن علي بن جعفر، عن

١٤١/٤

٥٨- بَابُ مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا مَعْلُومًا وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ فِي شُكْرِ^١

١ / ٦٥٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ كَرَامٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ عليه السلام.

فَقَالَ: «صُمْ، وَلَا تَصُمْ فِي السَّفَرِ، وَلَا الْعِيدَيْنِ^٢، وَلَا أَيَّامَ^٣ التَّشْرِيقِ، وَلَا الْيَوْمَ

الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٤.

٢ / ٦٥٥٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمَ، قَالَ:

كَتَبَ الْحُسَيْنُ إِلَى الرَّضَاءِ عليه السلام: جَعَلْتُ فِذَاكَ، رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا مَعْلُومَةً، فَصَامَ

بَغْضَاهَا، ثُمَّ اغْتَلَّ، فَأَفْطَرَ: أَيْبَتَدِي فِي صَوْمِهِ^٥، أَمْ يَخْتَسِبُ بِمَا مَضَى؟

١. موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٥٩٧، ح ١١٤٢٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٢، ح ١٣٦٤٦.

١. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «شك».

٢. في «ظ» بس، و«الفتية»: «ولا في العيدين».

٣. في «ظ» و«الفتية»: «ولا في أيام».

٤. في الوافي: «إنما لا يصوم يوم الشك إذا اعتقد كونه من شهر رمضان، وذلك لأنه حينئذ لا يتأتى له أن ينوي من نذره وإن قال بلسانه: إنه من نذره». وفي «مراة العقول»: «قوله عليه السلام: لا أيام التشريق، محمول على ما إذا كان بمنى كما سيأتي، وأما يوم الشك فمحمول على الفتية».

أقول: قد مضى تحقيق صيام يوم الشك في هامش ح ٦٣١٠ نقلاً عن الوافي.

٥. في «ب» و«الفتية» و«الوسائل»، ح ١٣٩٩٤: «وتشك».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٦٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٠، ح ٣٢٥، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي،

كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام، ضمن ح ١٤٠٦؛ والغيبة للنعمانى، ص ٩٤،

ضمن ح ٢٦، بسندهما عن كرام، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفتية، ج ٢، ص ١٢٧، ح ١٩٢٥؛

والتهذيب، ج ٤، ص ١٨٣، ح ٥١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٩، ح ٢٤٢، بسند آخر. الوافي، ج ١١، ص ٨٤،

ح ١٠٤٥٦؛ وج ١١، ص ٥٠٩، ح ١١٢١٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٦، ذيل ح ١٢٧٤٥؛ و ص ٣٨٤، ح ١٣٦٥١؛ و

ص ٥١٥، ح ١٣٩٩٤؛ وفيه، ص ١٩٩، ح ١٣٢١٢، إلى قوله: «لا تصم في السفر».

٧. في «ب»: «بصومه» بدل «في صومه».

فَكَتَبَ إِلَيْهِ^١: «يَخْتَسِبُ بِمَا^٢ مَضَى^٣».

٦٥٦٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٤:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: جُعِلَتْ فِدَاكَ، جَعَلْتَ^٦ عَلِيَّ صِيَامَ شَهْرِ إِنْ خَرَجَ عَمِّي مِنَ الْحَبْسِ، فَخَرَجَ، فَأُصْبِحَ وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَتَجِئُنِي بَغْضِ أَصْحَابِنَا، فَأُدْعُو بِالْفَدَاءِ، وَاتَّقَدِّي مَعَهُ^٧

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٨.

٦٥٦١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمَ شَهْرِ بِالْكُوفَةِ،

١. في التهذيب: «عليه السلام» بدل «إليه».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٣٦٥٤ والتهذيب. وفي المطبوع: «ما».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ٨٦٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٩، ح ١١٢١١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧١، ح ١٣٦٢١؛ و ص ٣٨٥، ح ١٣٦٥٤.

٤. ورد مضمون الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٣٠، و سنده هكذا: «هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن عبد الله، قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام».

٥. و صالح بن عبد الله الرازي عن أبي الحسن موسى عليه السلام، هو صالح بن عبد الله الخثعمي - كما في رجال البرقي، ص ٥٢، و رجال الطوسي، ص ٣٥٩، الرقم ٥٣١٠ - وهو متحد مع صالح بن عبد الله في ما نحن فيه، و رواية علي بن إبراهيم عن صالح بن عبد الله هذا، في غاية البعد. و الظاهر وقوع خلل في السند.

٥. في «بخ، جن»: «- له».

٦. هكذا في «بس» و الوسائل. و في سائر النسخ التي قوبلت و المطبوع و الوافي و مرآة العقول: «- جعلت» و قال في الوافي: «الظاهر أنَّ لفظة فداك زيادة من سهو النساخ».

٧. في «بخ، بر»: «معهم».

٨. في الوافي: «إنما نفى البأس عنه؛ لأنَّه لم يكن عَيْنَ شهرًا».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٣٠، بسند آخر عن صالح بن عبد الله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١٠، ح ١١٢١٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٠، ح ١٢٧٢٩.

و شَهْرٌ^١ بِالْمَدِينَةِ، وَ شَهْرٌ^٢ بِمَكَّةَ مِنْ^٣ بَلَاءِ ابْنَتَيْ بِهِ، فَقَضِيَ أَنَّهُ صَامَ بِالْكُوفَةِ شَهْرًا، وَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَصَامَ بِهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْجَمَالَ^٤؟

١٤٢/٤

قَالَ: «يَصُومُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى بَلَدِهِ»^٥.

٥ / ٦٥٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليه السلام: «أَنْ عَلَيْنَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ فِي رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ زَمَانًا، قَالَ: الزَّمَانُ خَمْسَةُ أَشْهُرٍ، وَ الْحَيْنُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ^٦ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿تَوْبَىٰ لَكُمْ أَكْثَرًا﴾^٧».

٦ / ٦٥٦٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ حِينًا، وَ ذَلِكَ

١ و ٢. في «ظ»: «و شهره». ٣. في «بر، بف»: «عن».

٤. في «بث، بخ، بر»: «الجمال». و في التهذيب، ح ٩٤٥: «الجمال عليه» بدل «عليه الجمال».

٥. في الاستبصار: «+ ولا يصومه في سفر».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢، ح ٩٤٥، معلقاً عن الكليني. و في التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٦٨٤؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٠، ح ٣٢٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري. المقنعة، ص ٣٨٠، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٥١٠، ح ١١٢١٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٧، ذيل ح ١٣٢٠٧؛ و ص ٣٨٧، ح ١٣٦٥٧.

٧. في «بس»: «إِنَّ» بدون اللام.

٨. إبراهيم (١٤): ٢٥. و في الوافي: «و ذلك لأن الله سبحانه إنما شبه الكلمة الطيبة بشجرة طيبة تثمر في كل سنة مرتين».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٩، ح ٩٣٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٨٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي. الجعفریات، ص ٦٢، بسند آخر، إلى قوله: «الزمان خمسة أشهر». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ١٢، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني. المقنعة، ص ٣٨٧، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى آبائه عليهم السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١٠، ح ١١٢١٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٨، ح ١٣٦٥٩. ١٠. في التهذيب: «+ الشامى».

فِي شُكْرِ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَدْ أَتَيْتَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ فِي مِثْلِ هَذَا، فَقَالَ: صُمَّ سِتَّةَ أَشْهُرٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «تَوَتَّى أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا» يَعْنِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ»^١.

٦٥٦٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامًا مَعْدُودَةً^٢ مُسَمَّاءَ فِي كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ يَسَافِرُ، فَتَمَرُّ^٣ بِهِ الشُّهُورُ أَنَّهُ^٤ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ^٥، وَلَا يَقْضِيهَا^٦ إِذَا شَهِدَ^٧.

٦٥٦٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

١. فِي التَّهْذِيبِ، ج ٤: «شَكِّي».

٢. فِي التَّهْذِيبِ، ج ٤: «أَبِي».

٣. فِي الرَّوَافِي: «وَفِي».

٤. التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٠٩، ح ٩٣٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٣١٤، ح ١١٦٨، مَعْلَقًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ١٤، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَفِيهِ، ح ١٣، عَنْ الْحَلِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الْمَقْنَعَةُ، ص ٣٧٨، مَرْسَلًا عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام. وَفِي الْمَقْنَعَةِ، ص ٥٤٦؛ وَالْإِرْشَادُ، ج ١، ص ٢٢٢، مَرْسَلًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الرَّوَافِي، ج ١١، ص ٥١١، ح ١١٢١٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ٣٨٧، ح ١٣٦٥٨.

٥. فِي التَّهْذِيبِ: «مَعْرُوفَةٌ».

٦. فِي التَّهْذِيبِ: «وَقَالَ».

٧. فِي الرَّوَافِي: «يَعْنِي قَالَ فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهِ لِهَذَا الصِّيَامِ: إِنَّهُ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ».

٨. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ، ج ١٦، ص ٣٥٣: «قَوْلُهُ عليه السلام: لَا يَقْضِيهَا، الْمَقْطُوعُ بِهِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَجُوبُ قَضَاءِ مَا فَاتَ عَلَى النَّاذِرِ سَفَرًا، أَوْ مَرَضًا، أَوْ حَيْضًا، أَوْ نَفَاسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، وَهَذَا الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ. وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا وَقَّتْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَذْرٍ. وَقَالَ سَيِّدُ الْمُحَقِّقِينَ فِي شَرْحِ النَّافِعِ: وَالْمَنْتَجَةُ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَجُوبُ إِجْمَاعِيًّا». وَرَاجِعٌ أَيْضًا: نَهَايَةُ الْمَرَامِ، ج ٢، ص ٣٥٨.

٩. التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ١٠٢٨، مَعْلَقًا عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الرَّوَافِي، ج ١١، ص ٥١٢، ح ١١٢١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٠، ص ١٩٩، ح ١٣٢١٣؛ وَص ٣٩٢، ح ١٣٧١١.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَصُومُ صَوْماً قَدْ وَقَّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ^١، أَوْ يَصُومُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ، فَيَمُرُّ بِهِ الشَّهْرُ وَالشَّهْرَانِ لَا يَقْضِيهِ؟
فَقَالَ: «لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ، وَلَا يَقْضِي شَيْئاً مِنْ صَوْمِ التَّطَوُّعِ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ
الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَلَا يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ^٢ إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ^٣ لَكَ أَنْ تَدُومَ
عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ».

قَالَ: «وَصَاحِبُ الْحَرَمِ الَّذِي كَانَ يَصُومُهَا، يُجْزئُهُ^٤ أَنْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ شَهْرٍ مِنْ ١٤٣/٤
أَشْهُرِ الْحَرَمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^٥.

٦٥٦٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ صَوْمٌ
يَوْمٌ مَسْمُومٌ؟

١. في الوافي: «قد وقَّته على نفسه؛ يعني من غير نذر ولا يمين، ولهذا نفى عنه القضاء وعده من التطوع».

٢. في الوافي: «ولا يجعلها بمنزلة الواجب، يعني لا يعتقد في صيام الثلاثة الأيام أنه واجب أو مثل الواجب في عدم جواز تركه وإن كان يقضيه مع القوات، وإنما أمرتك بقضائه لأنني أحب لك المداومة على العمل الصالح وإن لم يكن واجباً عليك، وإنما يجزيه ثلاثة أيام بدل كل شهر من الحرم؛ لأن من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، فالثلاثة بمنزلة الثلاثين».

٣. في «ي»: «أحببت».

٤. هكذا في «بخ، بر، جت، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «ويجزئه». وما أثبتناه هو الظاهر من متن الخبر.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٦٥٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٠، ح ٣٢٧، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٥١٢، ح ١١٢١٨؛ والوسائل، ج ١٠، ص ١٩٨، ح ١٣٢٠٩، وفيه، ص ٢٢٢، ذيل ح ١٣٢٧١، إلى قوله: «تدوم على العمل الصالح».

٦. هكذا في «ي، بث، يع، بخ، بر، بس، بف، جر» والوافي. وفي «ظ، جن» والمطبوع: «+ الرضا».

٧. في «بخ»: «سألت».

قَالَ: «يَصُومُهُ أَبَدًا فِي السَّفَرِ^١ وَالْحَضَرِ^٢».

١٠ / ٦٥٦٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

إِنَّ أُمِّي كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا لِلَّهِ عَلَيْهَا نَذْرًا^٣ إِنَّ اللَّهَ رَدَّ عَلَيْهَا بَغْضَ وَلَدِهَا مِنْ شَيْءٍ كَانَتْ تَخَافُ عَلَيْهِ فِيهِ^٤ أَنْ تَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ^٥ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ مَا بَقِيَتْ، فَخَرَجَتْ مَعَنَا مُسَافِرَةً إِلَى مَكَّةَ، فَأَشْكَلَ عَلَيْنَا لَمْ نَذِرْ^٦ أَنْ تَصُومَ^٧، أَمْ تَفْطِرُ؟ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرْتُهُ بِمَا جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا.

فَقَالَ: «لَا تَصُومُ فِي السَّفَرِ، قَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْهَا حَقَّهُ، وَ تَصُومُ هِيَ^٩ مَا جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا».

قَالَ: قُلْتُ: مَا تَرَى إِذَا هِيَ^{١٠} قَدِمَتْ، وَ تَرَكَتْ ذَلِكَ^{١١}؟

١. في «بس»: «بالسفر».

٢. في التهذيب: «فالوجه فيه أنه إذا شرط على نفسه أن يصومه في السفر والحضر».

٣. وفي مرآة العقول: «قوله»: في السفر، يدل على أنه إذا نذر صوم يوم وأطلق يجب إيقاعه في السفر، والمشهور بين الأصحاب أنه إنما يجب الصوم في السفر إذا شرط في النذر إيقاعه سفرًا وحضرًا، كما يدل عليه صحيحة علي بن مهزيار».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٦٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠١، ح ٢٣٠، بسندهما عن إبراهيم بن عبد الحميد الوافي، ج ١١، ص ٥١٣، ح ١١٢١٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٨، ذيل ح ١٣٢١٠.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «إن كان».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فيه».

٧. في «ظ»: «- اليوم».

٨. في «بث»: «أن تصوم». وفي «بر، بف»: «تصوم» بدون همزة الاستفهام.

٩. في مرآة العقول: «قوله»: «و تصوم هي، قال الفاضل التستري»: كأن المعنى أنها كيف تصوم يوماً قد جعلت على نفسها مع أن الله تعالى وضع عنها الأيام التي جعلها - عز وجل - عليها، والحاصل أن ما أوجبه الله تعالى أضيف فسقوطه يوجب سقوط غيره من باب الأولى».

١١. في «ظ»: «- ذلك». وفي «ي»: «ذاك».

١٠. في «ظ»: «- هي».

قَالَ^١: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَرَى فِي الَّذِي نَذَرْتَ مَا تَكْرَهُ»^٢.

٥٩- بَابُ كَفَّارَةِ الصَّوْمِ وَفِدْيَتِهِ

٦٥٦٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ زَيْدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِدْرِيسَ، قَالَا:

سَأَلْنَا الرَّضَاءَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ^٣ نَذْرًا^٤: «إِنْ هُوَ تَخَلَّصَ^٥ مِنَ الْحَبْسِ، أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي^٦ تَخَلَّصَ^٧ فِيهِ، فَتَجَزَّ^٨ عَنِ الصَّوْمِ لِعَلَّةٍ^٩ أَصَابَتْهُ^{١٠}، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَمَدَّ لِلرَّجُلِ^{١١} فِي عَمْرِهِ وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ^{١٢} صَوْمٌ كَثِيرٌ، مَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ الصَّوْمِ؟ قَالَ: «يَكْفَرُ^{١٣} عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمَدٍّ جِنَظَةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ»^{١٤}.

٦٥٦٩ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٥}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فقال». وفي الوافي: «قال: لا».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٦٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٢٩، بسندهما عن الحسن بن علي بن فضال. الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب النذور، ح ١٤٧٩٣، بسنده عن زرارة، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١٤، ح ١١٢٢١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٩٦، ذيل ح ١٣٢٠٦.

٣. في «بر، بف»: «قد نذر».

٤. في «بر»: «- نذرا».

٥. في «ي، بر»: «يخلص».

٦. في «بث، بخ، بر» و الوافي: «كل يوم» بدل «ذلك اليوم الذي».

٧. في «ظ، ي، بر» و الوسائل: «يخلص».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل. وفي المطبوع: «فيعجز».

٩. في أكثر النسخ و الوسائل: «- لعلّة أصابته».

١٠. في «بر، بس، بف» و الوافي: «الرجل».

١١. في «بخ، بر، بف»: «على الرجل».

١٢. في «بخ، بر، بف» و حاشية «بث» و الوافي: «تصدق».

١٣. الوافي، ج ١١، ص ٥١٩، ح ١١٢٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٨٩، ح ١٣٦٦٢.

١٤. يأتي في الكافي، ح ٧٢٦٢، رواية علي بن أحمد بن أشيم، عن موسى بن عمر، عن محمد بن منصور. والمراد من أحمد بن محمد الراوي عن علي بن أحمد، هو أحمد بن محمد بن عيسى المعتمر عنه في سندنا

عُمَرَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنصُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٢ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ نَذْرًا^٣ فِي صِيَامٍ^٤، فَعَجَزَ؟

فَقَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: عَلَيْهِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً»^٥.

١٤٤/٤

٣ / ٦٥٧٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ^٦ فِي رَجُلٍ نَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّهُ هُوَ سَلِمَ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ تَخَلَّصَ^٧ مِنْ حَبْسٍ، أَنْ يَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعَاءَ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي تَخَلَّصَ^٨ فِيهِ، فَعَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِعِلَّةٍ أَصَابَتْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَمَدَّ لِلرَّجُلِ فِي عَمْرِهِ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَوْمٌ كَثِيرٌ، مَا كَفَّارَةٌ ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَصَدَّقْ^٩ لِكُلِّ يَوْمٍ بِمَدَّةٍ مِنْ جِنَظَةٍ، أَوْ ثَمَنٍ مَدَّةً»^{١٠}.

٤ / ٦٥٧١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

١. هذا والسند المتقدم عليه بـ «أحمد بن محمد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٠٠ - ٥٠٣.

٢. عليه، يكون السند معلقاً على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَكَانَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ^٣ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى وَقْعِ التَّعْلِيقِ فِي السَّنَدِ، وَأَتَى بِالْخَبَرِ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٩٤٦ هكذا: «محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد، عن علي بن أحمد».

٣. هكذا في «ظ»، ي، بث، ب، بس، بف، جن، جر، والوسائل و التهذيب. وفي «بخ، بر» والمطبوع: «موسى بن بكر».

٤. وما أثبتناه هو الظاهر، كما يعلم ممَّا تقدَّم آنفاً. ٢. في «بث»: «نذراً».

٥. في «ظ»: «الصيام».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٤٩٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١١، ص ٥٢٠، ح ١١٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٠، ح ١٣٦٦٣. ٥. في «بر»: «يخلص».

٧. في «بخ، بر»: «يخلص». ٧. في «ظ، جن»: «يصدق».

٨. في حاشية «بث»: «أو مد من تمر». وفي الفقيه: «أو بمد تمر» كلاهما بدل «أو ثمن مد».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٢٠١١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الوافي، ج ١١، ص ٥١٩، ح ١١٢٣٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٩٠، ح ١٣٦٦٤.

سَأَلْتُهُ عَمَّنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْآيَاتِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ^١، وَهُوَ يَشُدُّ^٢ عَلَيْهِ الصَّيَامَ، هَلْ

فِيهِ فِدَاءٌ؟

قَالَ^٣: «مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ»^٤.

٥ / ٦٥٧٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٦ الْوُشَاءِ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: «إِنَّ الصَّوْمَ يَشُدُّ^٨ عَلَيَّ».

فَقَالَ لِي: «لَدِرْهُمْ تَصَدَّقْ بِهِ أَفْضَلَ مِنْ صِيَامِ يَوْمٍ» ثُمَّ قَالَ: «وَمَا أَحِبُّ أَنْ تَدْعَهُ»^٩.

٦ / ٦٥٧٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

يَزِيدَ بْنِ حَلِيفَةَ، قَالَ:

شَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، فَقُلْتُ: «إِنِّي أَصَدَّعُ^{١١} إِذَا صُمْتُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْآيَاتِ،

وَيَسْئُقُ عَلَيَّ».

قَالَ: «فَاصْنَعْ كَمَا أَصْنَعُ إِذَا سَافَرْتُ^{١٢}؛ فَإِنِّي إِذَا سَافَرْتُ تَصَدَّقْتُ^{١٣} عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ

١. في التهذيب: - «من كل شهر».

٢. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «جن»، «و الوافي» و «الفتية» و «التهذيب»: «يشد».

٣. في «بع» و «الفتية»: «فقال». ٤. في «بث»، «بخ»، «بر»، «بف»، «و الوافي»: «لكل».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٩٤٧، معلقاً عن الكليني. «الفتية»، ج ٢، ص ٨٣، ح ١٧٩٣، معلقاً عن عيص بن

القاسم، عن أبي عبد الله^{١٠} «و الوافي»، ج ١١، ص ٣٥٤، ح ١١٠٢٣؛ «الوسائل»، ج ١٠، ص ٤٣٣، ح ١٣٧٧٩.

٦. في «بخ»، «بر»، «بف»، «جر»، - «الحسن بن علي».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و «و الوافي». و في المطبوع: «يشد».

٨. في الوافي: «يعني لا تأتي بصيام ولا تصدق».

٩. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٤، ح ١١٠٢٥؛ «الوسائل»، ج ١٠، ص ٤٣٣، ح ١٣٧٨١.

١٠. «أصدع»، من الصداع، و هو وجع الرأس، يقال: صدع الرجل تصديعاً. راجع: «الصحاح»، ج ٣، ص ١٢٤٢؛

لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٦ (صدع). ١١. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بر»، «بس»، «و الوافي»: «إذا سافرت».

١٢. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «و الوافي» و «الوسائل»: «صدقت».

مِنْ قُوْتِ أَهْلِي الَّذِي أَقْوَتْهُمْ بِهِ»^١.

٧ / ٦٥٧٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عُقْبَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَصَعُفْتُ عَنِ الصِّيَامِ، فَكَيْفَ أَضْنَعُ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟
فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ، تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ».

قَالَ: قُلْتُ: دِرْهَمٌ وَاحِدٌ؟

قَالَ^٢: «لَعَلَّهَا كَثُرَتْ^٣ عِنْدَكَ، وَأَنْتَ تَسْتَقِيلُ الدَّرْهَمَ^٤».

قَالَ: قُلْتُ^٥: إِنَّ نِعَمَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيَّ لَسَابِقَةٌ^٦.

فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ، لِإِطْعَامِ مُسْلِمٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ»^٧.

٦٠- بَابُ تَأْخِيرِ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ^٨ مِنَ الشَّهْرِ إِلَى الشَّتَاءِ

١٤٥ / ٤

١ / ٦٥٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَتَعَمَّدُ الشَّهْرَ فِي الْأَيَّامِ الْقِصَارِ

١. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٥، ح ١١٠٢٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣٣، ح ١٣٧٨٠.

٢. في «بح» و التهذيب: «فقال».

٣. في الوافي: «العائد في لعلها للدرهم».

٤. هكذا في «بث، بخ، بر، بس، جت» و الوافي و الوسائل و التهذيب، و استصوبه العلامة المجلسي في مرآة العقول. وفي سائر النسخ و المطبوع: «كبرت».

٥. في «بث، بخ، بف» و الوافي: «فأنت».

٦. في التهذيب: «نعم».

٧. في «بر»: «سابقة».

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٩٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٣٥٥، ح ١١٠٢٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣٤، ح ١٣٧٨٢.

٩. في «ي»: «أَيَّام». و في «بخ»: «و التي».

يَصُومُهُ لِسَنَتَيْهِ^٢

قَالَ: «لَا بَأْسَ».^٣

٦٥٧٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ^٤، عَنِ الْحَسَنِ^٥ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ^٦، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٧: صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ أَوْ خَرَّةً^٨ إِلَى الشَّتَاءِ، ثُمَّ

أَصُومُهَا^٩؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ».^{١٠}

١. في «ي» بر، بف: «يصوم».

٢. هكذا في «ظ» ي، بث، بف، بخ، بر، بس، جت، جش، جن، والوافي. وما ورد في «بح» مبهم. وفي التهذيب: «للسنة». وفي المطبوع والوسائل: «لسنة». في الوافي: «يحتمل الضم مع التشديد، والفتح مع التخفيف». وفي مرآة العقول: «ذهب الأصحاب إلى استحباب قضاء صوم الثلاثة الأيام في الشتاء لما فات منه في الصيف بسبب المشقة. بل قيل: باستحباب قضائها مطلقاً، والخير يدل على جواز التقديم دون القضاء».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٩٤٩، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١١، ص ٤٩، ح ١٠٣٨٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣٠، ح ١٣٧١.

٤. هكذا في «بث» بخ، بر، بس، بف، جر، وحاشية «جن» وظاهر مرآة العقول والتهذيب. وفي «ظ» بث: - «عن سهل بن زياد». وفي «ي» جن، والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد بدل سهل بن زياد».

٥. في التهذيب: - «الحسن».

٦. في «ظ» بر، بف، جر، وحاشية «جن»: - «عن أبي حمزة». واحتمال جواز النظر من «أبي حمزة» في «حسين بن أبي حمزة» إلى «أبي حمزة» قبل «قال» في هذه النسخ قوي.

٧. في التهذيب: «أو غيرها».

٨. في مرآة العقول: «وقوله»: ثُمَّ أَصُومُهَا، أي قضاء، كما فهمه الأكثر. وقيل: أداء. والأوّل أظهر.

٩. في التهذيب: - «بذلك».

١٠. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٣، ح ٩٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٧٩٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن أبي حمزة، عن أبي جعفر أو أبي عبدالله^{١١}؛ ثواب الأعمال، ص ١٠٦، ح ٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الحسين بن أبي حمزة، عن أبي جعفر أو أبي عبدالله^{١٢}، وفي الآخرين مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{١٣}، مع اختلاف «الوافي» ج ١١، ص ٤٨، ح ١٠٣٨٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣٠، ح ١٣٧٢.

٦٥٧٧ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^٢ عَلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامِ الشَّهْرِ: هَلْ يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهَا، أَوْ يَصُومَهَا^٣ فِي آخِرِ الشَّهْرِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ».

قُلْتُ: يَصُومُهَا مَتَوَالِيَةً، أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا؟ قَالَ: «مَا أَحَبَّ: إِنْ شَاءَ مَتَوَالِيَةً، وَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهَا»^٤.

٦١- بَابُ صَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ

٦٥٧٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ^٧؟ فَقَالَ: «مَا^٨ أَصَوْمُهُ الْيَوْمَ، وَهُوَ يَوْمُ دُعَاءٍ وَمَسْأَلَةٍ»^٩.

١. في التهذيب: «ابن يحيى».

٢. في الوسائل: «تكون».

٣. في التهذيب: «أو يصومها».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٤، ح ٩٥١، معلقاً عن الكليني. قرب الاستاد، ص ٢٣٠، ح ٩٠١، بسند آخر عن موسى

بن جعفر عليه السلام، من قوله: «قلت: يصومها متواليّة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٩، ح ١٠٣٩؛

الوسائل، ج ١٠، ص ٤٣١، ح ١٣٧٣.

٥. في «بر»، «بف»، «جر»: «ابن يحيى».

٦. في «بس»: «يوم».

٧. في «بر»، «بف»، «جر»: «ابن رزین».

٨. هكذا في «بخ»، «بر» وحاشية «بث»، «جث» والوافي. وما ورد في «ط» مبهم غير معلوم. وفي «ي»، «بث»، «بح»، «بس»،

«بف»، «جث»، «جن» و الوسائل: «أنا». وفي المطبوع: «[أ] ما». وما أثبتناه هو الظاهر، كما يعلم من ملاحظة متن

الخبر في سائر مواضع وروده.

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ٩٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٤٣٦، بسند آخر عن محمد بن مسلم،

٦٥٧٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمْ يَصُمْ يَوْمَ عَرَفَةَ مُنْذُ نَزَلَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٢.

٦٥٨٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ النَّيْسَابُورِيِّ^٣، عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «لَا تَصُمْ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَلَا عَرَفَةَ

عن أبي جعفر عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ٩٠٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٤٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٨٨، ح ١٨١١؛ وعلل الشرائع، ص ٣٨٥، ح ١، بسند آخر. الأملاني للطوسي، ص ٦٦٧، المجلس ٣٦، صدر ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير: زيادة الوافي، ج ١١، ص ٧٩، ح ١٠٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦٤، ح ١٣٨٥٥.

١. هكذا في «بخ، بر، بف، جر» والوافي. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، بف، جن» والمطبوع والوسائل: «محمد بن مسلم».

٢. الظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فإن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٩٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٤٣٤، بسنده عن ثعلبة بن ميمون عن محمد بن قيس.

و يؤيد ذلك ندرة رواية ثعلبة بن ميمون عن محمد بن مسلم؛ فإننا لم نجد روايته عن محمد بن مسلم إلا في الكافي، ح ١٢٦٧١. أننا محمد بن قيس، فقد روى عنه ثعلبة [بن ميمون] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٥٣١؛ و ص ٥٣٧-٥٣٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٩٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٤٣٤، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن ثعلبة بن ميمون. الوافي، ج ١١، ص ٧٩، ح ١٠٤٤٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦٤، ح ١٣٨٥٦.

٣. في «بخ، بر» والتهذيب: «النيسابوري».

٤. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي: «لا تصومن».

٥. في «ظ، ي، بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وفي».

٦. في التهذيب: «+ يوم».

بِمَكَّةَ^١، وَلَا فِي الْمَدِينَةِ^٢، وَلَا فِي وَطَنِكَ، وَلَا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ^٣.

٦٥٨١ / ٤. الْحَسَنُ^٤ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٥ الْوُشَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَجِثَةُ^٦ بِنْتُ الْحَارِثِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٧ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟

فَقَالَ: «صَوْمٌ مَتْرُوكٌ يَنْزُولُ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَالْمَتْرُوكُ بِدَعَةٍ.

قَالَ نَجِثَةُ^٨: فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ^{١٠} عَنْ ذَلِكَ^{١١}، فَأَجَابَنِي^{١٢} بِمِثْلِ

جَوَابِ أَبِيهِ، ثُمَّ قَالَ^{١٣}: «أَمَّا إِنَّهُ صَوْمٌ^{١٤} يَوْمٌ^{١٥} مَا نَزَلَ بِهِ كِتَابٌ، وَلَا جَزَتْ^{١٦} بِهِ سَنَةٌ إِلَّا

سَنَةٌ آلِ زِيَادٍ^{١٧} يَقْتُلُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا^{١٨}.

١. في الوافي: «قوله»: بمكة إلى آخر الحديث متعلق بعرفة، وهو رد على من خص استحبابه ببعض هذه المواضع.

٢. في «ظ» بح: «ولا المدينة». وفي «ث» بخ، بر، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار: «ولا بالمدينة».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ٩٠٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٤٤٠، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب النوادر، ح ٨٠٨٨؛ الوافي، ج ١١، ص ٧١، ح ١٠٤٣٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ١٣٨٥١.

٤. في «جن» وحاشية «ث» بف: «الحسين».

٥. في «بخ، بر، بف» والتهذيب والاستبصار: - «الحسن به علي».

٦. هكذا في «ي» بث، بخ، بس، جن، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بر»: «نجيد». وفي «ظ» بف، والمطبوع: «نجبة». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم تفصيل الكلام في الكافي ذيل ح ١٦٦٤، فلاحظ.

٧. في «بح»: «أبا عبد الله».

٨. هكذا في «ي» بث، بخ، بس، جن، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بر»: «نجيد». وفي «ظ» بف، والمطبوع: «نجبة».

٩. في التهذيب والاستبصار: «عن ذلك من بعد أبيه» بدل «من بعد أبيه» عن ذلك.

١٠. في التهذيب: «ولي».

١١. في التهذيب: «فأجاب».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «صيام».

١٣. في «بخ، بر، بف» والوافي: - «يوم».

١٤. في «بر، بف» والوافي: «ولا جرى».

١٥. في الوافي والتهذيب: «ولعنهم الله».

١٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠١، ح ٩١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٤٤١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،

٦٥٨٢ / ٥ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عِيْسَى أَخِي^٢،

قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَاءَ^٣ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ؟

فَقَالَ: «عَنْ صَوْمِ ابْنِ مَرْجَانَةَ تَسْأَلُنِي؟ ذَلِكَ يَوْمٌ صَامَهُ^٤ الْأَذْعِيَاءُ^٥ مِنْ آلِ زِيَادٍ لِقَتْلِ^٦ الْحُسَيْنِ^٧، وَهُوَ يَوْمٌ يَتَشَامُ^٨ بِهِ آلُ مُحَمَّدٍ^٩، وَ يَتَشَامُ^{١٠} بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَ الْيَوْمُ الَّذِي يَتَشَامُ^{١١} بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَا يَصَامُ^{١٢} وَلَا يَتَبَرَّكُ^{١٣} بِهِ، وَ يَوْمُ الْإِنْتِنِ^{١٤} يَوْمٌ نَخَسُ^{١٥} قَبْضَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - فِيهِ نَبِيُّهُ، وَ مَا أَصِيبَ آلُ مُحَمَّدٍ إِلَّا فِي يَوْمِ الْإِنْتِنِ^{١٦}، فَتَشَامُنَا^{١٧} بِهِ، وَ تَبَرَّكَ^{١٨} بِهِ^{١٩} عَدَاؤُنَا^{٢٠}، وَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ قُتِلَ^{٢١} الْحُسَيْنُ^{٢٢}، وَ تَبَرَّكَ^{٢٣} بِهِ ابْنُ مَرْجَانَةَ^{٢٤}، وَ تَشَامُ^{٢٥} بِهِ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ صَامَهُمَا^{٢٦}، ١٤٧/٤

ص ٨٥، ح ١٨٠٠، بسند آخر، إلى قوله: «ينزل شهر رمضان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٧١، ح ١٠٤٣٤: الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦١، ح ١٣٨٥٠.

١. هكذا في النسخ التي قبلت والبحار والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «حدثني».

٢. هكذا في «ي»، بث، يخ، بر، بس، بف، جر، جن، والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ، بح» والبحار والمطبوع: «أخوه». وفي الوافي: - «أخي». ٣. في «ظ، ي» والوسائل والتهذيب: «+ يوم».

٤. في التهذيب: «يوم ما صامه إلا» بدل «يوم صامه».

٥. «الأذعياء»: جمع الدعي، كفتي، وهو المتهم في نسبه. وقيل هو المنسوب إلى غير أبيه: من الدعوة، بكسر الدال، وهو أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٦١ (دعا).

٦. في «بس» والتهذيب والاستبصار: «يقتل».

٧. في التهذيب: «تشاءهم».

٨. في التهذيب والاستبصار: «الإسلام وأهله» بدل «أهل الإسلام».

٩. في الاستبصار: «+ وفيه».

١٠. في الاستبصار: «+ وفيه».

١١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٢. في «يح» - «+ وفيه».

١٣. في الاستبصار: «+ وفيه».

١٤. في الاستبصار: «و يترك».

١٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٢٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٣٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٤٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٥٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٦٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٧٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٨٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

٩٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١٠٩. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٠. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١١. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٢. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٣. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٤. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٥. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٦. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٧. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

١١٨. في «ي» «و يترك». وفي البحار: «ولا تترك».

أَوْ تَبَرَّكَ^١ بِهِمَا لَقِيَ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَمْسُوحٌ^٢ الْقَلْبُ^٣، وَكَانَ مَخْشَرُهُ^٤ مَعَ الَّذِينَ سَنُوا صَوْمَهُمَا، وَالتَّبَرُّكَ^٥ بِهِمَا^٦.

٦٥٨٣ / ٦. وَ عَنْهُ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا^٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّزْبِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبِيدَ بْنَ زُرَّارَةَ^٩ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: «مَنْ صَامَهُ كَانَ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَظَّ ابْنِ مَرْجَانَةٍ وَ آلِ زِيَادٍ».

قَالَ^{١١}: «قُلْتُ: وَمَا كَانَ^{١٢} حَظُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ؟

قَالَ^{١٣}: «التَّارُ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنَ التَّارِ، وَمِنْ عَمَلٍ يَقْرُبُ مِنَ التَّارِ^{١٤}».

٦٥٨٤ / ٧. وَ عَنْهُ^{١٥}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ^{١٦}

عاشوراء، فأما الأول فالمشهور عدم كراهته أيضاً.

١. في التهذيب: «و تبرّك». ٢. في التهذيب: «ممسوح».

٣. في الوافي: «مسح القلب عبارة عن تغيير صورته في الباطن إلى صورة بعض الحيوانات».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «حشره».

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «و تبرّكوا».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠١، ح ٩١١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٤٤٢، معلقاً عن الكليني. كتاب المزار، ص ٥٩، وتام الرواية فيه: «وأتق الخروح في يوم الإثنين، فإنه اليوم الذي قبض فيه رسول الله ﷺ ... وقتل فيه

الحسين ﷺ وهو يوم نحس». الوافي، ج ١١، ص ٧٢، ح ١٠٤٣٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦٠، ح ١٣٨٤٨.

٧. في «بخ، بر، جر»: «عنه» بدون الواو. ٨. في التهذيب والاستبصار: «حدّثني».

٩. في التهذيب والاستبصار: «حدّثنا عبيد بن زرارة، قال: سمعت زرارة» بدل «سمعت عبيد بن زرارة».

١٠. في «بخ، بر، بف»، الوافي: «قال». ١١. في التهذيب والاستبصار والمقنعة: «كان».

١٢. في «بر، بف» والوافي: «فقال».

١٣. في التهذيب والاستبصار والمقنعة: «أعاذنا الله من التار ومن عمل يقرب من التار».

١٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠١، ح ٩١٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٤٤٣، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٣٧٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٧٣، ح ١٠٤٣٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٦١، ح ١٣٨٤٩.

١٥. في «بخ، بر، بف، جر»: «عنه» بدون الواو.

١٦. في «بث، بخ، بر، جن»: «بن».

عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَوْمِ تَاسُوعَاءَ وَعَاشُورَاءَ مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ؟
فَقَالَ: «تَاسُوعَاءُ يَوْمٌ حَوِصَرِ فِيهِ الْحُسَيْنُ عليه السلام وَأُضْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِكَرْبَلَاءَ،
وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ خَيْلُ أَهْلِ الشَّامِ، وَأَنَاخُوا^١ عَلَيْهِ، وَفَرِحَ ابْنُ مَرْجَانَةَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ^٢
بِتَوَافُرِ^٣ الْخَيْلِ وَكَثْرَتِهَا، وَاسْتَضَعَفُوا فِيهِ الْحُسَيْنَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأُضْحَابَهُ كَرَّمَ اللَّهُ
وُجُوهَهُمْ^٤، وَاتَّقَنُوا أَنْ^٥ لَا يَأْتِيَ الْحُسَيْنُ عليه السلام نَاصِرًا، وَلَا يَمِدَّةُ^٦ أَهْلَ الْعِرَاقِ؛ بِأَبِي
الْمُسْتَضَعَفِ الْغَرِيبِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا يَوْمُ^٧ عَاشُورَاءَ فَيَوْمٌ أُصِيبَ فِيهِ الْحُسَيْنُ عليه السلام صَرِيحًا^٨ بَيْنَ أَضْحَابِهِ،
وَأُضْحَابُهُ صَرَعُوا حَوْلَهُ^٩ عَرَاةً^{١٠}، أَفْصَوْمٌ يَكُونُ فِي^{١١} ذَلِكَ الْيَوْمِ؟ كَلَّا، وَرَبُّ النَّبِيِّ
الْحَرَامِ، مَا هُوَ يَوْمٌ صَوْمٍ، وَمَا هُوَ إِلَّا يَوْمٌ حَزْنٍ وَمُصِيبَةٍ دَخَلَتْ عَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ
وَأَهْلِ الْأَرْضِ وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَوْمٌ فَرَحٍ وَسُرُورٍ لِابْنِ مَرْجَانَةَ وَآلِ زِيَادٍ وَأَهْلِ
الشَّامِ، غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ عَلَى ذُرِّيَّاتِهِمْ^{١٢}، وَ ذَلِكَ^{١٣} يَوْمٌ بَكَتْ عَلَيْهِ^{١٤} جَمِيعُ بَقَاعِ

١. «أَنَاخُوا» أي أبركوا إبلهم، أي ألقوا صدورهم بالأرض، أي أقاموها فيها. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٤٣٤؛

لسان العرب، ج ٣، ص ٦٥ (نوخ). ٢. في «ظ»: «عليهما اللعنة والعذاب».

٣. في الوسائل: «بتوافل».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «رضي الله عنهم».

٥. في البحار: «آته». ٦. في «ي»: «ولم يمدّه».

٧. في «ي»: «يوم».

٨. «صريحاً» أي مطروحاً بالأرض؛ من الصرع، وهو الطرح بالأرض. وخَصَّهُ بعضهم بالإنسان. راجع: لسان

العرب، ج ٨، ص ١٩٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٨ (صرع).

٩. في «بخ، بر، بف» والوافي والبحار: «حوله صرعى».

١٠. في «ظ، ي، بخ، بس، جن» والوسائل: «عراة». وفي الوافي: «عري».

١١. في «بخ» -: «في». ١٢. في «بخ، بر، بف» والوافي: «ذاريهم».

١٣. في «ظ»: «ذلك» بدون الواو. ١٤. في «بث، بخ، جن» والوافي والبحار: «عليه».

الْأَرْضَ خَلَا بَقْعَةَ الشَّامِ، فَمَنْ صَامَهُ^١ أَوْ تَبَرَّكَ بِهِ^٢، حَشَرَهُ اللَّهُ مَعَ آلِ زَيْنَادٍ مَمْسُوخٍ الْقَلْبِ مَسْخُوطًا^٣ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَدَّخَرَ إِلَى مَنْزِلِهِ^٤ ذَخِيرَةً^٥، أَعْقَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى نِفَاقًا فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ، وَانْتَرَعَ^٦ الْبَرَكَةَ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَوَلَدِهِ، وَشَارَكَ الشَّيْطَانُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ^٧.

٦٢- بَابُ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٤٨/٤

١ / ٦٥٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ؟

١. في «بر، بس، بف»: «صام». و اختلفت الروايات في صوم يوم عاشوراء، و جمع الشيخ بينهما في التهذيب بقوله: «فالوجه في هذه الأحاديث أَنَّ من صام يوم عاشوراء على طريق الحزن بمصاب رسول الله ﷺ و الجزع لما حلَّ بعترته فقد أصاب، و من صامه على ما يعتقد فيه مخالفونا من الفضل في صومه و التبرك به و الاعتقاد لبركته و سعاده فقد أثم و أخطأ». و نقل هذا الجمع أيضاً عن الشيخ المفيد و اختاره في الاستبصار. و قال العلامة الفيض: «أقول: بل الأولى ترك صيامه على كلِّ حال؛ لأنَّ التَّريُّبَ في صيامه موافق للعادة مسنداً إلى آبائهم ﷺ، و هذا من أمارات التَّقِيَّةِ فينبغي ترك العمل به، و لأنَّ صيامه متروك بهيام شهر رمضان، و المتروك بدعة». و قال العلامة المجلسي: «و أظهر عندي أَنَّ الأخبار الواردة بفضل صومه محمولة على التَّقِيَّةِ و ... الأحوط ترك صيامه مطلقاً». راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٢، ذيل الحديث ٩١٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٥، ذيل الحديث ٤٤٣؛ الوافي، ج ١١، ص ٧٦؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٦١.

٢. في «بر، بس، بف»: «به».

٣. هكذا في «ظ، بح، بخ» و حاشية «ب» و الوافي والبحار. وفي باقي النسخ التي قبلت والمطبوع: «مسخوط».

٤. في الوسائل: «+ وفيه».

٥. في الوافي: «و من ادَّخَرَ إلى منزله ذخيرة، أشار به إلى ما كان المتميز كون بهذا اليوم يفعلونه؛ فإنَّهم كانوا يذخرون قوت ستهم في هذا اليوم تبركاً و تيمناً، و يجعلونه أعظم أعيادهم لعنهم الله».

٦. في «بس»: «و ينزع».

٧. الوافي، ج ١١، ص ٧٣، ح ١٠٤٣٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٥٩، ح ١٣٨٤٧؛ البحار، ج ٤٥، ص ٩٥، ح ٤٠.

٨. في «ي»: «صيام».

فَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي صِيَامُهُ^١، وَ لَا صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^٢».

٢ / ٦٥٨٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٣،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْحَلَالِ، قَالَ:

قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا صِيَامَ^٥ بَعْدَ الْأَضْحَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ لَا بَعْدَ الْفِطْرِ ثَلَاثَةَ^٦

أَيَّامٍ؛ إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَ شُرْبٍ^٧».

١. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٦٣: «قوله عليه السلام: لا ينبغي صيامه، محمول على الحرمة إجماعاً، وإن كان ظاهره الكراهة. و أما أيام التشريق فلا خلاف في تحريره لمن كان بمنى ناسكاً، و المشهور التحريم لمن كان فيها و إن لم يكن ناسكاً... و الأظهر الكراهة».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٠، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨، مع اختلاف يسير و زيادة؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٧، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، و تمام الرواية فيه: «و يا عليّ صوم يوم الفطر حرام»؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٢٦، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، و في كلّها بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. و في الكافي، كتاب الصيام، باب وجوه الصوم، ضمن الحديث الطويل ٦٣١٩؛ و الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ضمن الحديث الطويل ١٧٨٤؛ و التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٦، ضمن الحديث الطويل ٨٩٥؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٣١، ضمن الحديث الطويل ٤٢٧؛ و تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٥، ضمن الحديث الطويل؛ و الخصال، ص ٥٣٤، أبواب الأربعين و ما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير و زيادة. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠١، مع اختلاف يسير و زيادة الوافي، ج ١١، ص ٨٣، ح ١٠٤٥٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥١٤، ح ١٣٩٩١.

٣. هكذا في «جر». و في «ظ، ي، بث، يج، يخ، ير، بس، بف، جن» و المطبوع و الوسائل: - «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

و ما أثبتناه هو الظاهر؛ فإنّ أبا سعيد المكاربي، هو هاشم بن حيّان و هو من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام الذين بقوا بعده و توقّفوا في إمامة موسى بن جعفر عليه السلام و رواه متقدّمون على أحمد بن محمد - و هو مشترك بين ابن عيسى و البرقي - طبقاً كصفوان بن يحيى، أو طبقين كنضر بن سويد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٨، الرقم ٧٨؛ و ص ٤٣٦، الرقم ١١٦٩؛ معجم رجال الحديث، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

٤. في «ي» و التهذيب، ج ٤: - «لنا».

٥. في مرآة العقول: «الذي أعظم من الكراهة و الحرمة على المشهور، و ربما يستدلّ به على القول بالتحريم مطلقاً، و يؤيد الأوّل أنّ الثاني محمول على الكراهة إجماعاً».

٦. في «بف»: «ثلاثة».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٣١، بسنده عن زياد بن أبي الحلال. قرب الإسناد، ص ١٩، ذيل ح ٦٥،

٦٥٨٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَغَدُ الْفِطْرِ: أَيَضَامَانٍ، أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «أَكْزَرُهُ لَكَ أَنْ تَصُومَهُمَا»^١.

٦٣- بَابُ صِيَامِ التَّوْغِيبِ^٢

٦٥٨٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٣، لِلْمُسْلِمِينَ عِيدٌ غَيْرُ الْعِيدَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ يَا حَسَنُ، أَكْظَمُهُمَا وَأَشْرَفُهُمَا»^٤.

١. بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ معاني الأخبار، ص ٣٠٠، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٢٩، ضمن ح ٧٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٧، ضمن ح ٩٨٥، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام؛ وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٣٠، ضمن ح ٧٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٨، ضمن ح ٩٨٨، بسند آخر عن أبي الحسن، عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩١، ضمن ح ٢٣٦، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن موسى بن جعفر، عن جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٨، ضمن ح ٣٠٩٧، مراسلاً عن الأئمة عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٥١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ٤ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٨٤، ح ١٠٤٥٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٩، ذيل ح ١٤٠٠٧.

١. في الوسائل: «أبَا عبدالله» بدل «أبَا الحسن».

٢. في مرآة العقول: «يدل كالخبر السابق على أَنَّ الأخبار الدالة على استحباب الصوم السنة بعد العيد محمولة على التقية».

٣. الوافي، ج ١١، ص ٨٤، ح ١٠٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥١٩، ح ١٤٠٠٨.

٤. في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٦٤: «أَي صِيَامِ الْأَيَّامِ الَّتِي رَغِبَ الشَّارِعُ فِي صَوْمِهَا وَلَيْسَتْ مِنَ السَّنَنِ، كَمَا عُبِّرَ بِغَيْرِهَا عَنْهَا بِصَوْمِ التَّطَوُّعِ».

٥. في الوافي: «+وله».

٦. في الوافي: «+وهل».

٧. في الوسائل، ح ١٣٧٩٥ والفقيه والتهذيب وثواب الأعمال: «+وقال».

قُلْتُ: وَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟

قَالَ: «هُوَ يَوْمٌ نَصَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ عَلَيْهِ - فِيهِ ٢ عِلْمًا

لِلنَّاسِ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ ٥، وَ مَا يَنْبَغِي ٦ لَنَا أَنْ نَضَعَ فِيهِ؟

قَالَ: «تَصُومُهُ يَا حَسَنُ، وَ تَكْثُرُ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ ٧، وَ تَبْرَأُ ٨ إِلَى اللَّهِ مِمَّنْ

ظَلَمَهُمْ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - كَانَتْ تَأْمُرُ الْأَوْصِيَاءَ بِالْيَوْمِ ٩ الَّذِي كَانَ ١٠

يُقَامُ ١١ فِيهِ الْوَصِيُّ أَنْ يَتَّخِذَ عِيدًا».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا لِمَنْ صَامَهُ ١٢؟

قَالَ: «صِيَامٌ يَسْتَيْنِ شَهْرًا، وَ لَا تَدْعُ صِيَامَ يَوْمٍ ١٣ سَبْعٍ ١٤ وَ عَشْرِينَ ١٥ مِنْ رَجَبٍ؛

فَإِنَّهُ هُوَ ١٦ الْيَوْمُ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ النُّبُوءَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَ ثَوَابُهُ مِثْلُ يَسْتَيْنِ شَهْرًا

لَكُمْ ١٧، ١٨».

١. في «بث، بح، جن» و الوسائل، ح ١٣٧٩٥ و البحار، ج ٣٧ و ثواب الأعمال، ص ٩٩، ح ١: - «هو».

٢. في «بح، بر، بف» و الوافي و البحار، ج ٣٧: - «فيه».

٣. في «بف»: + «فيه».

٥. في الوسائل، ح ١٣٧٩٥ و الفقيه و ثواب الأعمال، ص ٩٩، ح ١: + «وأي يوم هو؟ قال: إن الأيام تدور وهو يوم

ثمانية عشر من ذي الحجة، قال: قلت».

٧. في «جن»: «و آل محمد».

٩. في «ظ، ي، بث، بح، بس، بف» و الوسائل، ح ١٣٧٩٥ و البحار، ج ٣٧: «اليوم». و في «بر»: «في اليوم».

١٠. في التهذيب: - «كان».

١٢. في الوافي: + «منّا».

١٤. في التهذيب و ثواب الأعمال، ص ٩٩، ح ١ و فضائل الأشهر الثلاثة: «سبعة».

١٥. في «بس»: «السابع والعشرين».

١٧. في الوافي: «قوله: لكم؛ يعني به أن هذا الثواب مختص بشيعة أهل البيت و محبيهم و مواليهم، ليس لغيرهم

ذلك».

١٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٥، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ٩٩، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن

٦٥٨٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُحَمَّدًا عليه السلام رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ فِي سَنَةِ ٢ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ، فَمَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ٣ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا؛ وَفِي خَمْسَةِ ٤ وَعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَضِعَ الْبَيْتُ، وَهُوَ أَوَّلُ رَحْمَةٍ وَضَعَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ٦، فَجَعَلَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا ٧، فَمَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا؛ وَفِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَلِدَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ عليه السلام، فَمَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا ٨.

هـ هاشم، عن القاسم بن يحيى. وفيه، ح ٢؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٢٠، ح ٦، بسندهما عن القاسم بن يحيى، وفي الأخير من قوله: «ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين». الفقيه، ج ٢، ص ٩٠، ح ١٨١٦، معلقاً عن الحسن بن راشد. الأمالي للطوسي، ص ٥٠٠، المجلس ٢، ذيل ح ٢١، بسند آخر؛ فضائل شهر رجب، ص ٥٠٠، ح ١١، بسند آخر عن أبي هريرة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين من قوله: «ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١، ح ١٠٣٩٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٤٠، ح ١٣٧٩٥، إلى قوله: «صيام ستين شهراً»؛ وفيه، ص ٤٤٧، ذيل ح ١٣٨٠٨، من قوله: «ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين»؛ البحار، ج ١٨، ص ١٨٩، ح ٢١، من قوله: «ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين» إلى قوله: «نزلت فيه النبوة على محمد عليه السلام»؛ وفيه، ج ٣٧، ص ١٧١، ح ٥٣، إلى قوله: «صيام ستين شهراً».

١. في التهذيب: «أبي الحسن الرضا». ٢. في «بر»، بس، بف، و التهذيب، ح ٩١٩: «سبعة».

٣. في «جن»: «- وله». ٤. في «بث»، بح، جن: «خمس».

٥. في التهذيب، ح ٩١٩: «+ والله».

٦. في مرآة العقول: «أما وضع البيت فيحتمل أن يكون المراد به خلق مكانه بأن يكون دحو الأرض من تحته في ذلك اليوم أيضاً، ويحتمل أن يكون دحو الأرض في ذلك اليوم ووضع بيت المعمور أيضاً في ذلك اليوم في سنة أخرى، والأول أظهر بالنظر إلى بقية الخبر».

٧. إشارة إلى الآية ١٢٥ من سورة البقرة (٢): «وَلِذِذْنَاهُ مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَشْثَاءُ». ومثابة أي مجتمعاً ومرجعاً؛ من ثاب بمعنى رجع، وأضاف العلامة المجلسي: «ومحل ثواب وأجر». راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٤ (ثوب)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٦٥.

٨. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٤، ح ٩١٩، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ٩٨، ح ٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، من قوله: «وفي أول يوم من ذي الحجة» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٨٩، ح ١٨١٤، بسند آخر عن

٦٥٩٠ / ٣. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ لِلْمُسْلِمِينَ عِيدٌ غَيْرُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، أَكْثَرُهَا حَزْمَةٌ».

قُلْتُ: وَآيُ عِيدٍ هُوَ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟

قَالَ: «الْيَوْمُ الَّذِي نَصَبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَ قَالَ: مَنْ كُنْتُ
مَوْلَا، فَقَلْبِي مَوْلَا».

قُلْتُ: وَآيُ^٢ يَوْمٍ هُوَ؟

قَالَ: «وَمَا تَصْنَعُ بِالْيَوْمِ^٣، إِنَّ السَّنَةَ تَدُورُ، وَلَكِنَّهُ يَوْمُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِنْ ذِي
الْحِجَّةِ».

فَقُلْتُ: وَ مَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَفْعَلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؟

١. الرضا عليه السلام، من قوله: «وفي خمسة وعشرين من ذي القعدة»؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٥، ضمن ح ٩٢٢، بسند آخر عن أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «مثابة للناس وأمناً فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً» مع اختلاف يسير وزيادة. وفي ثواب الأعمال، ص ٨٣، ح ٥؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٢٠، ح ٧، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، إلى قوله: «من رجب فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٨٦، ح ١٨٠٦، مرسلاً عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ١٨٠٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين من قوله: «وفي أول يوم من ذي الحجة» مع اختلاف وزيادة. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٢٩٩، مرسلاً عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة؛ وفيه، ح ٢٣٠٠، مرسلاً عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين من قوله: «وفي خمسة وعشرين من ذي القعدة» إلى قوله: «مثابة للناس وأمناً فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً» الوافي، ج ١١، ص ٥٤، ح ١٠٣٩٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٤٨، ح ١٣٨١٢، إلى قوله: «من رجب فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً؛ البحار، ج ١٢، ص ٣١، ح ٧، وتماز الرواية فيه: «وفي أول يوم من ذي الحجة ولد إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام».

٢. في حاشية «جر»: «عن عبد الوهاب». هذا، والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٣. في الوافي: «فقلت: أي؟».

٣. في الوافي: «استفرد عليه السلام من قول السائل: أي يوم هو؟ أنه يريد أنه أي يوم هو من الأسابيع، ولهذا أجابه من أن السنة تدور وأشهرها تدور بالأسابيع وأن المعتبر في ذلك تعيينه بالشهر لا بالأسبوع».

قَالَ: «تَذْكُرُونَ اللَّهَ - عَزَّ ذِكْرُهُ - فِيهِ بِالصَّيَامِ وَالْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنِ يَتَّخِذَ ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيداً، وَكَذَلِكَ كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ ع تَفْعَلُ، كَانُوا يُوصُونَ أَوْصِيَاءَهُمْ بِذَلِكَ، فَيَتَّخِذُونَهُ عِيداً»^١.

٦٥٩١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ السُّحَيْتِ، عَنْ حَمْدَانَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢ الصَّيْقَلِ، قَالَ:

خَرَجَ عَلَيْنَا أَبُو الْحَسَنِ يَغْنِي الرِّضَا ع^٣ فِي يَوْمِ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، فَقَالَ: «صُومُوا؛ فَإِنِّي أَضْبَحْتُ صَائِماً».

١٥٠ / ٤ قُلْنَا: جُعِلْنَا فِدَاكَ، أَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟

فَقَالَ^٦: «يَوْمَ نَبِشْرَتْ فِيهِ الرَّحْمَةُ، وَدَجِثَ^٧ فِيهِ الْأَرْضُ، وَنُصِبَتْ^٨ فِيهِ الْكَفْبَةُ، وَهَبَطَ فِيهِ آدَمُ ع^٩».

٦٤- بَابُ فَضْلِ إِفْطَارِ الرَّجُلِ عِنْدَ أَخِيهِ إِذَا سَأَلَهُ

٦٥٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. الوافي، ج ١١، ص ٥٢، ح ١٠٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٤٠، ح ١٣٧٩٤؛ البحار، ج ٣٧، ص ١٧٢، ح ٥٤.

٢. في التهذيب: «+ بن». لكنه غير مذكور في بعض نسخه المعتمدة.

٣. في الوافي والتهذيب: «+ بعرو». ٤. في «بر، بث»: «- في».

٥. في التهذيب: «+ والله». ٦. في الوسائل والتهذيب: «قال».

٧. دَخُو الْأَرْضَ: بَسَطَهَا. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٦ (دحا).

هذا، وعلى ظاهر هذا الخبر إشكال أورده بعض المتأخرين من الأصحاب على يوم الدحو، ذكره وأجاب عنه

في متقى الجمان، ج ٢، ص ٥٣٩. ٨. في «يح»: «وفصلت».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٤، ح ٩٢٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٤، ح ١٠٤٠٠؛ الوسائل، ج ١٠،

ص ٤٥٠، ح ١٣٨١٩؛ وفي البحار، ج ١١، ص ٢١٧، ح ٢٩ ملخصاً.

- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِفْطَارُكَ لِأَخِيكَ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِكَ تَطَوُّعاً».^٢
 ٦٥٩٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،
 عَنِ الْعِيسَى، عَنْ نَجْمِ بْنِ حُطَيْمٍ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَوَى الصَّوْمَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ
 عِنْدَهُ، فَلْيُفْطِرْ، وَ لْيَدْخُلْ عَلَيْهِ السُّرُورُ؛ فَإِنَّهُ يَخْتَسِبُ لَهُ^٣ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَ
 هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا»^٤.^٥
 ٦٥٩٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
 صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ وَ هُوَ صَائِمٌ، فَأَفْطَرَ عِنْدَهُ، وَ لَمْ يَعْلَمْهُ
 بِصَوْمِهِ فَيَمْنُ عَلَيْهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صَوْمَ سَنَةٍ».^٦
 ٦٥٩٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الدِّيَنَوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

١. في الوافي: «أريد بالإفطار هنا نقض صيام نفسه قبل إتمامه، كما يتبين من أكثر أخبار هذا الباب ويشعر به تفضيله على صيامه».

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٧٢: «قوله عليه السلام: إفطارك لأخيك، أي إفطارك صومك عند أخيك المؤمن لتسره. ويحتمل أن يكون المراد تفتيره أخاه المؤمن الصائم بأن تكون اللام زائدة، لكنه بعيد».

٢. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٥، ح ١٠٨٠٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ١٣٠٨٦.

٣. في الوسائل: «فليدخل». ٤. في «ظ، ي، بث»: «ويحب».

٥. في «بر»: «وله». ٦. الأنعام (٦): ١٦٠.

٧. علل الشرائع، ص ٣٨٧، ح ١، بسند آخر عن بعض الصادقين عليهم السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٣٨، عن محمد بن حكيم، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٦، ح ١٠٨٠٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥١، ح ١٣٠٨٤.

٨. المحاسن، ص ٤١٢، كتاب المآكل، ح ١٥٣؛ ثواب الأعمال، ص ١٠٧، ح ٢؛ علل الشرائع، ص ٣٨٧، ح ٣، وفي كلها بسند آخر عن صالح بن عقبة. الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٧٩٧، معلقاً عن جميل بن دراج، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٦، ح ١٠٨٠٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ١٣٠٨٧.

صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَبَيْنَ يَدَيْهِ خَوَانٌ^٢ عَلَيْهِ غَسَانِيَّةٌ^٣ يَأْكُلُ مِنْهَا، فَقَالَ: اذْنُ، فَكُلْ، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ، فَتَرَكَنِي حَتَّى إِذَا أَكَلَهَا، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا الْيَسِيرُ، غَزَمَ عَلَيَّ^٤ أَلَا أَفْطَرْتُ؟ فَقُلْتُ لَهُ^٥: أَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ السَّاعَةِ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ بِذَلِكَ أَدَبَكَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُؤْمِنٍ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَسَأَلَهُ الْأَكْلَ، فَلَمْ يُخْبِرْهُ بِصِيَامِهِ لِيَمْنَّ^٦ عَلَيْهِ بِإِفْطَارِهِ، كَتَبَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - لَهُ^٧ بِذَلِكَ الْيَوْمِ صِيَامَ سَنَةٍ»^٨.

١٥١/٤ ٥ / ٦٥٩٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُمُهِورٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ^٩، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عليه السلام: أَذْخُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَأْكُلُونَ، وَقَدْ صَلَّيْتُ الْعَصْرَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَيَقُولُونَ: أَفْطِرُ؟

١. في الوسائل: «عن» بدل «قال» دخلت على.

٢. الخوان، بكسر الخاء - وهو الأكثر - وضمتها: ما يؤكل عليه، وما يوضع عليه الطعام عند الأكل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٨٩؛ المصباح المنير، ص ١٨٤ (خوف).

٣. في هامش الوافي عن ابن المصنف: «لعل الغسانية طعام ينسب إلى غسان بإعجام الغين وإهمال السين المشددة: قبيلة من اليمن». وفي اللغة: غسان: اسم قبيلة من اليمن. ويقال: ماء ينسب إليه قوم. وهذا إن كان ففلان فهو من (غسن)، وإن كان فعلاً فهو من (غسن). راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٥٦؛ لسان العرب، ج ٦، ص ١٥٥ (غسن).

٤. في «ظ، يخ»: «- له».

٥. في مرآة العقول: «قوله: ألا أفطرت، أي أقسم عليّ في كلّ حال إلا حال الإفطار. قوله: ألا كان، بالتشديد للتخفيف». في الوسائل: «- وبين يديه خوان - إلى - أدبك، ثم».

٨. في «ظ، ي»: «- له».

٧. في الوسائل: «فيمن».

٩. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٦، ح ١٠٨٠٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٣، ح ١٣٠٨٨.

١٠. هكذا في «ث، يح، يخ، بر، جر» والوافي. وفي «ظ، ي، بس، بف، جن» والمطبوع والوسائل: «- عن عبدالله بن جندب». ولعلّ شبهة «حديد» و «جندب» في بعض الخطوط أو جواز النظر إلى «جندب» المشابه لحديد، فوقع السقط في السند.

فَقَالَ: «أُفْطِرْ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ».^١

٦٥٩٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُفْيَانَ^٢، عَنْ دَاوُدَ الرَّقْيِيِّ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لِإِفْطَارِكَ فِي مَنْزِلِ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ^٣ أَفْضَلُ مِنْ
صِيَامِكَ سَبْعِينَ ضِعْفًا، أَوْ تِسْعِينَ ضِعْفًا».^٤

٦٥- بَابُ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ صِيَامُ التَّطَوُّعِ إِلَّا بِإِذْنِ غَيْرِهِ

٦٥٩٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ^٥، عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦:

١. الوافي، ج ١١، ص ٢٥٧، ح ١٠٨٠١٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٤، ح ١٣٠٩٠.
٢. الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٤١١، ح ١٤٥، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن إبراهيم بن
سفيان بن بزاز، عن داود الرقي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول.
والمعتون أن الأصل في ما نحن فيه كان هكذا: «الحسن، عن إبراهيم بن سفيان» والمراد من الحسن هو الحسن
بن علي بن يقطين الموجود في سند المحاسن؛ فقد روى محمد بن عيسى [بن عبيد] عن الحسن بن علي بن
يقطين في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١٥-٣١٨.
٣. في «ظ»: «المؤمن».

٤. في «بر»: «ضعفا». وفي «مرآة العقول»: «الترديد في آخره». أي آخر الحديث - من الراوي.
٥. المحاسن، ص ٤١١، كتاب المأكَل، ح ١٤٥، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن إبراهيم بن سفيان بن بزاز،
عن داود الرقي. ثواب الأعمال، ص ١٠٧، ح ١، بسنده عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سفيان، عن داود
الرقي؛ علل الشرائع، ص ٣٨٧، ح ٢، بسنده عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن إبراهيم، عن سفيان، عن
داود الرقي. الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٧٩٧، معلقاً عن داود الرقي. المقنعة، ص ٣٤٢، مراسلاً الوافي، ج ١١،
ص ٢٥٥، ح ١٠٨٠٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٣، ح ١٣٠٨٩.
٦. في الوسائل: «عن أحمد بن محمد بن خالد» بدل «عن أحمد بن محمد»، عن محمد بن خالد، وهو سهو، كما
تقدم في الكافي، ج ٢، ص ٥٠٩، ذيل ح ٢، و ص ٥٦٢، ذيل ح ٢٠.
٧. في «جر»: «أصحابنا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَا يَصْلَحُ^١ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»^٢.

٢ / ٦٥٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ^٣، عَنْ تَشْيِيطِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ فِيهِ الضَّنِيفُ أَنْ لَا يَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَ مِنْ طَاعَةِ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا أَنْ لَا تَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ أَمْرِهِ، وَ مِنْ صَلَاحِ الْعَبْدِ وَ طَاعَتِهِ وَ نُضْجِهِ^٤ لِمَوْلَاةٍ أَنْ لَا يَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاةٍ وَ أَمْرِهِ، وَ مِنْ بَرِّ الْوَلَدِ أَنْ لَا يَصُومَ تَطَوُّعاً^٥ إِلَّا بِإِذْنِ أَبَوَيْهِ وَ أَمْرِهِمَا، وَ إِلَّا كَانَ الضَّنِيفُ جَاهِلًا^٦، وَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ عَاصِيَةً، وَ كَانَ الْعَبْدُ فَاسِقًا^٧ عَاصِيًا^٨، وَ كَانَ الْوَلَدُ عَاقًا^٩»^{١٠}.

١. في مرأة العقول، ج ١٦، ص ٣٧١: «قوله عليه السلام: لا تصلح، ظاهره الكراهة، والمشهور بين الأصحاب، بل المتفق عليه بينهم أنه لا يجوز صوم المرأة ندباً مع نهي زوجها عنه، والمشهور عدم الجواز مع عدم الإذن أيضاً وإن لم ينه. وذهب جماعة إلى الجواز مع عدم النهي، وظاهر الخبر اشتراط الإذن لكن ليس بصريح في الحرمة كما عرفت».

٢. الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٨٧، ح ١٠٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢٧، ح ١٤٠٣٧.

٣. ورد الخبر في علل الشرائع، ص ٣٨٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن هلال، عن متروك بن عبيد، والمذكور في بحار الأنوار، ج ٩٦، ص ٢٦٥، ح ١١ - نقلًا من العلل - مروك بن عبيد، وهو الصواب. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.

٤. في الوافي: «بإذن زوجها» بدل «بإذنه وأمره». ٥. في حاشية «بث» والفقهاء: «ونصيحته».

٦. في الوافي: «+ «بأبويه». ٧. في العلل: «+ «ولا يحجّ تطوعاً ولا يصلي تطوعاً».

٨. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: وإلا كان الضنيف جاهلاً، هذا يدل على أن نهي الضنيف عن الصوم نهي تنزيهي؛ لأنه مخالف لأداب المعاشرة، فيصح صومه إن خالف قطعاً، وتحريمي بالنسبة إلى الولد والوالدين؛ لأنه عقوق، وبالنسبة إلى الزوجة كذلك؛ لأنه نشوز، وبالنسبة إلى العبد عصيان».

٩. في الفقيه والعلل: «فاسداً». ١٠. في العلل: «+ «عاقاً».

١١. في العلل: «+ «قاطعاً للرحم».

١٢. علل الشرائع، ص ٣٨٥، ح ٤، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن متروك بن عبيد، عن

٣/ ٦٦٠٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ وَغَيْرُهُ^١، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ، عَنْ

الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ رَجُلٌ^٢ بِلَدَةً، فَهُوَ ضَيْفٌ عَلَى ١٥٢/٤
مَنْ بِهَا مِنْ أَهْلِ دِينِهِ حَتَّى يَزْحَلَ عَنْهُمْ، وَلَا يَنْتَبِغِي لِلضَّيْفِ أَنْ يَصُومَ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ لِئَلَّا
يَعْمَلُوا الشَّيْءَ، فَيَفْسُدَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَنْتَبِغِي لَهُمْ أَنْ يَصُومُوا إِلَّا بِإِذْنِ الضَّيْفِ لِئَلَّا
يَخْتَشِمَهُمْ^٣، فَيَشْتَهِيَ الطَّعَامَ، فَيَتْرُكَهُ لَهُمْ^٤».

نشط بن صالح، عن الحكم بن عمار الكرابيس، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٢٠١٤، معلقاً عن نشيط بن صالح. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، إلى قوله: «إلا بإذن مولا وأمره» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب وجوه الصوم، ضمن الحديث الطويل ٦٣١٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٨٠، ضمن الحديث الطويل ١٧٨٤؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٩٦، ح ٨٩٥؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ١٨٧، ضمن الحديث الطويل؛ والخصال، ص ٥٣٧، أبواب الأربعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، إلى قوله: «إلا بإذن مولا وأمره» مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠١، إلى قوله: «إلا بإذن مولا وأمره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٨٨، ح ١٠٤٦٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٠، ذيل ح ١٤٠٤٤.

١. في «ي»، بخ، بر، يف، جن، والوسائل، ح ٣٠٦٣٤: «وغيره».

٢. في «ظ» والعلل، ح ١: «الرجل».

٣. في الوسائل، ح ٣٠٦٣٤؛ والكافي، ح ١١٦١٩: «إخوانه».

٤. «لئلا يحتشمهم» أي يخجل منهم ويستحيي؛ من الحشمة بمعنى الاستحياء، أو ينقبض عنهم؛ من الحشمة، وهو الانقباض عن أخيك في المطعم وطلب الحاجة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣٥ (حشم).

٥. علل الشرائع، ص ٣٨٤، ح ٢، عن علي بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق، بإسناده عن ذكره، عن الفضل بن يسار. الكافي، كتاب الأطعمة، باب أن الرجل إذا دخل بلدة فهو ضيف على من بها من إخوانه، ح ١١٦١٩، بسنده عن إبراهيم بن إسحاق، إلى قوله: «حتى يرحل عنهم». الفقيه، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٢٠١٣، معلقاً عن الفضيل بن يسار. وفي علل الشرائع، ص ٣٨٤، ح ١؛ وضمن ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الكافي، كتاب الأطعمة، باب أن الرجل إذا دخل بلدة فهو ضيف على من بها من إخوانه، ح ١١٦٢٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «حتى يرحل عنهم». الوافي، ج ١١، ص ٨٨، ح ١٠٤٦٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢٨، ذيل ح ١٤٠٤١؛ وفيه، ج ٢٤، ص ٣١٣، ح ٣٠٦٣٤، إلى قوله: «حتى يرحل عنهم».

٦٦ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْطَرَ عَلَيْهِ

٦٦٠٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَامَ، فَلَمْ يَجِدْ الْخُلُوءَ^٢،
أَفْطَرَ عَلَى الْمَاءِ»^٣.

٦٦٠٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَاءِ الْفَاتِرِ^٤، نَقَى كَبِدَهُ، وَغَسَلَ
الدُّنُوبَ مِنَ الْقَلْبِ، وَقَوَّى الْبَصَرَ وَالْحَدَقَ»^٥.

٦٦٠٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ^٦، عَنِ ابْنِ
سِينَانٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِفْطَارُ عَلَى الْمَاءِ يَغْسِلُ الدُّنُوبَ مِنَ الْقَلْبِ»^٧.

٦٦٠٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
الْعَبَّاسِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ:

١. في الوافي: «ولم يجد». ٢. في «بث، بر، بف، جن» والوسائل: «الحلو».

٣. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٧؛ ح ١٠٧٩١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ١٣١٠١.

٤. «الماء الفاتر»: الذي سكن حره. وقيل: هو بين الحار والبارد. قال العلامة الفيض: «الماء الفاتر: الذي لا يكون بارداً ولا حاراً»، وإنما يغسل الذنوب لأن أكثر الذنوب ينبعث عن الشهوة والغضب المنبعثين عن العروق الهائجة والمرة الغالبة للتين تسكنان به. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٤٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٣٣ (فتر).

٥. راجع: الكافي، كتاب الأطعمة، باب التقديد، ح ١١٨٠١. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٠٧٩٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ١٣١٠٢.

٦. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، بر، بس، بف، جن» والوسائل. وفي «جر» والمطبوع: «سندي».

٧. ثواب الأعمال، ص ١٠٤، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٢٧، بسنده عن ابن سنان. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٠٧٨٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ١٣١٠٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ بَدَأَ بِخُلُوءٍ يُفْطِرُ عَلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَكَّرَةً أَوْ تَمْرَاتٍ^١، فَإِذَا^٢ أُغَوِّزَ^٣ ذَلِكَ كُلُّهُ فَمَاءٌ فَاتِرٍ، وَكَانَ يَقُولُ: يُنْقِي^٤ الْمَعِدَةَ وَالْكَبِدَ، وَيُطَيِّبُ النَّكْهَةَ^٥ وَالْفَمَ، وَيَقْوِي الْأَضْرَاسَ، وَيَقْوِي الْحَدَقَ^٦، وَيَجْلُو^٧ النَّاطِرَ، وَيَغْسِلُ الذُّنُوبَ غَسْلًا^٨، وَيَسْكُنُ الْعُرُوقَ الْهَائِجَةَ وَالْمِرَّةَ^٩ الْغَالِبَةَ، وَيَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَيُطْفِئُ الْحَرَارَةَ عَنِ الْمَعِدَةِ، وَيَذْهَبُ بِالْصَّدَاعِ^{١٠}»^{١١}.

٦٦٠٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى الثَّمْرِ فِي زَمَنِ الثَّمْرِ،

١. في «بر»: «فطر».

٢. في «بس»: «تميرات».

٣. في «ظ»: «فإن».

٤. «أغوز» أي قل، أو لم يوجد، يقال: أغوزته الشيء، إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه، وإذا قلَّ عنده مع حاجته إليه.

راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٨؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٥ (عوز).

٥. التنقية: التنظيف. الصحاح، ج ٦، ص ٢٥١٥ (نقا).

٦. في «بح»: «كله».

٧. «النكهة»: ريح الفم، وهو أيضاً الاسم من نكهه نكهاً واستنكهه، أي شَمَّ رائحة فمه. راجع: الصحاح، ج ٦،

ص ٢٢٥٣؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٥٠ (نكه).

هذا، وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: ويطيب النكهة، عطف الفم عليها للتوضيح، ويحتمل أن يكون المراد بتطيب

الفم إصلاحه لا تطيب نكهته».

٨. في «بث»، يخ، بر، بف: «الأحداق».

٩. في «بث»، بر، بف، وحاشية «بث»: «ويحد».

١٠. في «بر»: «غسل».

١١. «المِرَّة»: بكسر الميم -: إحدى الطبائع الأربع، ومزاج من أمزجة البدن وخلق من أخلاطه. وقال العلامة

المجلسي: «هي بالكسر تطلق على الصفراء والسوداء». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٦٨؛ المصباح المنير،

ص ٥٦٨ (مرر)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٨٧.

١٢. «الصداع»: وجع الرأس. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤٢ (صدع).

١٣. المقنعة، ص ٣١٧، مرسلاً عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان. عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير.

الوالي، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٠٧٨٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٨، ح ١٣١٠٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ٩٨،

إلى قوله: «فماء فاتر».

وَعَلَى الرُّطَبِ فِي زَمَنِ الرُّطَبِ^١.

٦٦٠٨ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ^٢، عَنْ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ مَا يَقْطِرُ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الرُّطَبِ

الرُّطَبِ^٤، وَفِي زَمَنِ التَّمْرِ التَّمْرُ^٥».

٦٧- بَابُ الْغُسْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٦٠٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ

فَضِيلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «الْغُسْلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِنْدَ وُجُوبِ الشَّمْسِ^٧ قَبِيلُهُ، ثُمَّ

١. المحاسن، ص ٥٣١، كتاب المأكَل، ح ٧٨٣، بسنده عن محمد بن أبي عمير. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٥٦٩، بسند آخر عن أبي جعفر^٦. المقنعة، ص ٣١٧، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^٦، وفي الآخرين مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٠٧٩٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ١٣١٠٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ٩٩.

٢. هكذا في حاشية «جر». وفي «ظ، ي، بث، بح، ير، بس، بف، جر، جن» والمطبوع والوسائل والبحار: «جعفر بن عبد الله الأشعري».

وابن القَدَاح هو عبد الله بن ميمون القَدَاح روى كتابه جعفر بن محمد بن عبيد الله. وروى جعفر هذا عن ابن القَدَاح وعبد الله بن القَدَاح وعبد الله بن ميمون وعبد الله بن ميمون القَدَاح والقَدَاح، بعنوان جعفر بن محمد الأشعري في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٩٥، الرقم ٤٤٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٢٥-٤٢٧.

٣. في «بر»: «رطب».

٤. في «بر»: «تمر».

٥. المحاسن، ص ٥٣١، كتاب المأكَل، ح ٧٨٢، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القَدَاح، عن أبي عبد الله، عن آبائه^٦. الوافي، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٠٧٩٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ١٣١٠٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ١٠٠.

٦. في «بخ، بف»: «شهر».

٧. وجوب الشمس: غروبها. وأصل الوجوب: السقوط والوقوع. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣٢؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٤ (وجوب).

يُصَلِّي، ثُمَّ يَفْطِرُ^١.

٦٦١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَمْ أَغْتَسِلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةً؟

قَالَ: «لَيْلَةً تِسْعَ عَشْرَةَ، وَلَيْلَةً^٢ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ شَقَّ عَلَيَّ؟

قَالَ: «فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ^٣، وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ».

قُلْتُ: فَإِنْ شَقَّ عَلَيَّ؟

قَالَ^٤: «حَسْبُكَ الْآنَ»^٥.

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠١٧، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١١، ص ٣٩١، ح ١١٠٧٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٢٤، ذيل ح ٣٧٨.

٢. في الوافي: «ليلة».

٣. في «جن»: «+» قال.

٤. في «بخ، بر»: «-» في إحدى وعشرين - إلى - شقَّ عليَّ قال.

٥. الخصال، ص ٤٩٨، أبواب الأربعة عشر، ذيل ح ٥؛ وص ٦٠٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٣٧، ضمن ح ١٤٧، بسند آخر. الخصال، ص ٥٠٨، باب السبعة عشر، صدر ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة غسل ليلة سبع عشرة. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٦٠، صدر ح ٢٠٣؛ و التهذيب، ج ٤، ص ١٩٦، صدر ح ٥٦١؛ وج ١، ص ١٩٤، ح ٣٠١ بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، وفي الأخير مع زيادة غسل ليلة سبع عشرة. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب ما يزد من الصلاة في شهر رمضان، ضمن ح ٦٦١٨؛ و التهذيب، ج ٣، ص ٦٨، ضمن ح ٢٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، ضمن ح ٧٧٩٩، بسند آخر عن أبي محمد العسكري عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٨١ و ٢٥٥؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، في ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ تحف العقول، ص ٤١٧، ضمن الحديث الطويل، عن الرضا عليه السلام. وفي كلِّ المصادر إلى قوله: «ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين» مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٣، ص ٦٤، ح ٢١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٤، ح ١٨٠١؛ الوافي، ج ٦، ص ٣٨٠، ح ٤٤٩٢؛ وج ١١، ص ٣٩٠، ح ١١٠٧١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٠٣، ذيل ح ٣٧٠٩؛ وفيه، ص ٣١٠، ح ٣٧٢٦، إلى قوله: «ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين».

٣ / ٦٦١١ . صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى^١ ، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُطَلَّبُ فِيهَا مَا يُطَلَّبُ : مَتَى الْغُسْلُ ؟
فَقَالَ : « مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَإِنْ شِئْتَ تَقُومَ مِنْ آخِرِهِ .

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقِيَامِ ؟

فَقَالَ : « تَقُومُ^٢ فِي^٣ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ^٤ .

٤ / ٦٦١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٥ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَعَلِيِّ بْنِ

الْحَكَمِ ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ، قَالَ : « الْغُسْلُ فِي ثَلَاثِ^٦ لَيَالٍ^٧ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ : فِي تِسْعِ

عَشْرَةٍ ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ ، وَأُصِيبُ^٨ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي لَيْلَةِ تِسْعِ عَشْرَةٍ^٩ ، وَقَبِضُ فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ » قَالَ :

١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن صفوان بن يحيى ، محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان .

٢ . في «بث ، بر ، بس» : «يقوم» .

٣ . في «جن» : «من» .

٤ . الوافي ، ج ١١ ، ص ٣٩٠ ، ح ١١٠٧٢ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ ، ح ٣٧٦٩ .

٥ . في «بث ، بح ، بخ ، بر ، بف ، جن» وحاشية «ي» : «الحسن» . وهو سهو ؛ فقد روى محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى وعن علي بن الحكم في أسانيد عديدة . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٥ ، ص ٤١٠-٤١٢ ؛ و ص ٤١٥-٤١٦ .

٦ . هكذا في «بخ ، بر ، بف ، جر» وحاشية «ي» والوسائل . وفي «ظ ، ي ، بح ، بس ، جن» والمطبوع : «و» بدل «عن» . ولم يثبت رواية محمد بن يحيى - شيخ الكليني - عن صفوان بن يحيى في موضع ، بل روى محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ويعقوب بن يزيد كتب صفوان بن يحيى . راجع : الفهرست للطوسي ، ص ٢٤١ ، الرقم ٣٥٦ .

٧ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : - «ثلاث» .

٨ . في «ي ، بح ، جن» : «ليالي» .

٩ . في «ظ» : «أصيب» بدون الواو .

١٠ . في «بح» : «تسع وعشرة من شهر رمضان» بدل «تسع عشرة» .

وَالْغُسْلُ فِي ١ أَوَّلِ اللَّيْلِ ٢، وَهُوَ يُجْزَى إِلَى آخِرِهِ ٣.

٦٨- بَابُ مَا يُزَادُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

١ / ٦٦١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ٤، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٥، فَقَالَ لَهُ أَبُو بصيرٍ: مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

فَقَالَ ٦: «لِشَهْرِ رَمَضَانَ حُزْمَةٌ وَحَقٌّ لَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ مِنَ الشُّهُورِ، صَلَّ مَا اسْتَطَعْتَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَطَوُّعًا بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَصَلِّيَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

١. في «ظ»: «وفي».

٢. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والفقيه. وفي «بح، جن» والمطبوع: «ليلة».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٢٠١٥، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. قرب الإسناد، ص ١٦٧، ح ٦١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ٥. فقه الرضا ٥. ص ٨٢، إلى قوله: «وثلاث وعشرين» مع زيادة غسل ليلة الأولى وليلة سبع عشرة؛ وفيه، ص ٨٣، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ٣٩٠، ح ١١٠٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٣٧٢٥.

٤. هكذا في «بك» وحاشية «بر». وفي «ظ»، ي، بث، بح، بخ، بر، بس، بف، جر، جن» والمطبوع: «+ عن أبي بصير».

والتأمل في بعض ألفاظ الخبر مثل «فقال له أبو بصير»، و «فقال: كم جعلتُ فذاك» يقضي بصحة ما أثبتناه. والمقام من مظان زيادة «عن أبي بصير»، لكثرة روايات علي بن أبي حمزة عن أبي بصير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٩٣-٤٩٨.

ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٧٩٨، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي بن أبي حمزة، قال: دخلنا على أبي عبد الله ٥.

٥. في «ظ، بخ»: «دخلت».

٦. في «ظ»: «+ وله».

٧. في «بر» والتهذيب والاستبصار: «- شهر».

أَلْفَ رَكْعَةٍ، فَصَلَّ^١؛ إِنَّ^٢ عَلِيًّا^٣ فِي آخِرِ عُمُرِهِ كَانَ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ أَلْفَ رَكْعَةٍ، فَصَلَّ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ زِيَادَةً فِي رَمَضَانَ.

فَقَالَ^٤: كَمْ، جُعِلَتْ فِدَاكَ؟

فَقَالَ: «فِي^٥ عِشْرِينَ لَيْلَةً تُصَلِّي^٦ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عِشْرِينَ رَكْعَةً: ثَمَانِي رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَتَمَةِ^٧، وَ اثْنَتَيْ^٨ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَهَا، سِوَى مَا كُنْتَ تُصَلِّي قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ، فَصَلَّ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً: فِي كُلِّ لَيْلَةٍ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَتَمَةِ، وَ اثْنَتَيْنِ وَ عِشْرِينَ رَكْعَةً^٩ بَعْدَهَا، سِوَى مَا كُنْتَ تَفْعَلُ قَبْلَ ذَلِكَ»^{١٠}.

٦٦١٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ^{١١}، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَيْرِيِّ وَ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

١. هكذا في «بر»، والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ: - «فصل». وفي المطبوع: «[فافعل]».
٢. في الوافي: «فإن».
٣. في الوافي: «+ كان».
٤. في الوافي: - «كان».
٥. في «ي»: - «وليلة».
٦. في جميع النسخ التي قبلت - «إلا» «بث»: - «في». وفي المطبوع: «[في]».
٧. هكذا في «ي»، بث، يخ، بر، بف، بك، والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ»، بس، جر، والمطبوع: «فقلت».
٨. في «ظ»: «ففي».

٩. في الوافي: «تمضي».

١٠. قال الخليل: «العتمة: الثلث الأول من الليل بعد غيوبه الشفق». وقال الجوهري: «العتمة: وقت صلاة العشاء». وعن الأزهري: «أرباب النعم في البادية يريحون الإبل، ثم ينيخونها في مراحها حتى يعتصموا، أي يدخلوا في عتمة الليل وهي ظلمته، وكانت الأعراب يسمون صلاة العشاء صلاة العتمة تسمية بالوقت».

راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨٠ (عتم).

١١. هكذا في «بث»، يخ، بر، بس، والوافي والتهذيب والاستبصار، وهو مقتضى السياق. وفي بعض النسخ والمطبوع: «واثنتا».

١٢. في «جن» والتهذيب والاستبصار: - «ركعة».

١٣. التهذيب، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٧٩٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الكافي، كتاب فضل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن ويختم، ذيل ح ٣٥٤٢، بسنده عن علي بن أبي حمزة، إلى قوله: «صل ما استطعت في شهر رمضان»، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٢٣، ح ١١٠٩٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣١، ذيل ح ١٠٣٨. ١٤. في الاستبصار: «+ بن عبد الرحمن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي صَلَاتِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِذَا صَلَّى الْعَتَمَةَ صَلَّى بَعْدَهَا، فَيَقُومُ^١ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَيَدْخُلُ وَيَدْعُهُمْ، ثُمَّ يَخْرُجُ أَيْضًا، فَيَجِئُونَ، وَيَقُومُونَ^٢ خَلْفَهُ، فَيَدْعُهُمْ، وَيَدْخُلُ^٣ مِرَارًا^٤، قَالَ: وَقَالَ: «لَا تُصَلُّ^٥ بَعْدَ الْعَتَمَةِ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٦.

٣ / ٦٦١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ، شَدَّ الْمِنْزَرَ^٧، وَاجْتَنَبَ النِّسَاءَ، وَآخِيَا اللَّيْلِ، وَتَفَرَّغَ^٨ لِلْعِبَادَةِ»^٩.

٤ / ٦٦١٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ^{١١} سُلَيْمَانَ

١. في التهذيب والاستبصار: «يقوم».

٢.

في «بخ، بر، بف» والاستبصار: «فيقومون».

٣. في «ث، بخ، بر، بف» والوافي والوسائل، ح ١٠٠٢٢، والتهذيب والاستبصار: «فیدخل ويدعهم». وفي الاستبصار: «ثم يخرج أيضاً فيجيئون، فيقومون خلفه، فيدخل ويدعهم».

٤. في «مرأة العقول»: «يدل على عدم جواز الجماعة في نافلة شهر رمضان، ولا خلاف فيه بين أصحابنا، وقد اعترفت العامة بأنه من بدع عمر».

٥. في الوافي: «لا تصلن». وفي الاستبصار: «لا يصلي».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٦١، ح ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٧٩٢، معلقاً عن الكليني. والوافي، ج ١١، ص ٤٢٤، ح ١١٠٩٧؛ والوسائل، ج ٨، ص ٢٢، ح ١٠٠٢٢؛ وفيه، ص ٤٦، ح ١٠٠٤٦، إلى قوله: «فيدعهم ويدخل مِرَارًا».

٧. «المنزرة»: الإزار وهو معروف. قال ابن الأثير: «كنى بشده عن اعتزال النساء. وقيل: أراد تشميره للعبادة، يقال: شددت لهذا الأمر متزري، أي تشمرت له». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

٨. في «بخ، بر، بف» و«يفرغ».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠١٨، معلقاً عن سماعة. الكافي، كتاب الصيام، باب الاعتكاف، ح ٦٦٧٥، بسند آخر، مع اختلاف. والوافي، ج ١١، ص ٤٨٤، ح ١١١٦٦؛ والوسائل، ج ١٠، ص ٣١١، ذيل ح ١٣٤٩١؛ و ص ٣٥٢، ح ١٣٥٨٦؛ البحار، ج ١٦، ح ١٠١.

١٠. في «جر»: «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

١١. في «ظ، ي، بث، بر، بس، بف، جن» و«مرأة العقول»: «بن» بدل «عن». ولم نجد ذكراً لحسن بن سليمان

الْجَعْفَرِيُّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «صَلِّ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَ لَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ مِائَةَ رَكْعَةٍ، تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ^٢ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عَشْرَ مَرَّاتٍ ^٣».

٦٦١٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا كَانَ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَ لَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ، أَخَذَ فِي الدُّعَاءِ حَتَّى يَزُولَ اللَّيْلُ، فَإِذَا زَالَ اللَّيْلُ صَلَّى ^٤.

٦٦١٨ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُطَهَّرٍ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام يُخْبِرُهُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ ^٥ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ غَيْرِهِ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ^٦ رَكْعَةً: مِنْهَا الْوُتْرُ، وَ رَكْعَتَا ^٧ الْفَجْرِ.

٥. الجعفري في ما تتبناه. وأما سليمان الجعفري، فهو سليمان بن جعفر بن إبراهيم الجعفري المترجم في كتب الرجال، والمذكور في الأسناد بعناوين سليمان الجعفري، و سليمان بن جعفر، و سليمان بن جعفر الجعفري. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٢، الرقم ٤٨٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٢٣٦؛ و ٢٣٨؛ و ٢٨٥.

١. في «بخ، بر»، «يقراء». ٢. في الفقيه والخصال: «الحمد مرة و».

٣. الخصال، ص ٥١٩، أبواب العشرين، ح ٦، بسنده عن الحسن بن سعيد، عن سليمان الجعفري. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠١٩، معلقاً عن سليمان الجعفري. وراجع: التهذيب، ج ٣، ص ٦٨، ح ٢٢١. الوافي، ج ١١، ص ٤٢٤، ح ١١٠٩٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٧، ح ١٠١٢.

٤. في «بخ، بر، بف، جر»: «فضيل».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «كانت».

٦. في «بخ، بر، بف، والوافي»: «وليلة».

٧. الخصال، ص ٥١٩، أبواب العشرين، ح ٥، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ١١، ص ٤٢٥، ح ١١١٠٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٦، ح ١٣٥٩٣. ٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «ماكان».

٩. في الوافي والوسائل والتهذيب: «سوى». وفي الاستبصار: «الليالي سوى».

١٠. في الوسائل: «ثلاث عشر». ١١. في الاستبصار: «وركعتي».

فَكَتَبَ ١: «فَضَّ ١ اللَّهُ فَاهُ، صَلَّى ٢ مِنْ ٣ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً كُلَّ لَيْلَةٍ عِشْرِينَ رَكْعَةً: ثَمَانِي ٤ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَاثْنَتَيْ ٥ عَشْرَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَاعْتَسَلَ ٦ لَيْلَةً تِسْعَ ٧ عَشْرَةَ ٨، وَلَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَلَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ، وَصَلَّى ٩ فِيهِمَا ثَلَاثِينَ رَكْعَةً: اثْنَتَيْ ١٠ عَشْرَةَ ١١ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَثَمَانِيَةَ ١٢ عَشْرَةَ ١٣ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَصَلَّى ١٥ فِيهِمَا ١٦ مِائَةَ رَكْعَةٍ، يَقْرَأُ ١٧ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَاتِحَةَ ١٨ الْكِتَابِ ١٩ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عَشَرَ مَرَّاتٍ ٢٠، وَصَلَّى ٢١ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً كَمَا ٢٢ فَسَّرْتُ لَكَ ٢٣، ٢٤.

١. الفَضُّ: الكسر بالتفارقة. لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٧ (فضض).
٢. في «بث، يخ» والوافي والاستبصار: «وصل».
٣. في «يخ، بس» والوافي والاستبصار: «في».
٤. في «ي، بر، بف» والوافي التهذيب: «ثمان».
٥. في «بث، جن»: «واثنتا».
٦. في الاستبصار: «+ ليلة سبع عشرة و».
٧. في «ي، بث، يخ»: «تسعة».
٨. في «ي، جن»: «عشر». وفي الوافي: «+ بعد المغرب».
٩. في الوافي التهذيب والاستبصار: «وصل».
١٠. في «بث، يخ، بر، بف، جن»: «اثنتا».
١١. في الوسائل والتهذيب: «+ ركعة».
١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والوافي: «وثمان».
١٣. في «يخ، بس، بف»: «عشر». وفي التهذيب والاستبصار: «+ ركعة».
١٤. هكذا في «ظ، يخ، بر، بس» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار ويقتضيه التوضيف. وفي بعض النسخ والمطبوع: «عشاء».
١٥. في «بث، يخ، بس» والوافي والاستبصار: «وصل».
١٦. في «ي»: «- وفيهما».
١٧. في «ظ»: «فقرأ». وفي «بث، يخ، بس، جن» والوافي والتهذيب: «تقرأ».
١٨. في «ظ»: «بفاتحة».
١٩. في الاستبصار: «+ مرة».
٢٠. في «يخ، بر، بف» والوافي: «عشر مرات «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» بدل «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عشر مرات».
٢١. في «ي، بث، يخ، بس، جن» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وصل». وفي حاشية «جن»: «ووصلني».
٢٢. في التهذيب والاستبصار: «على ما» بدل «كما».
٢٣. في التهذيب والاستبصار: «- لك».
٢٤. التهذيب، ج ٣، ص ٦٨، ح ٢٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٧٩٩، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي،

٦٩- بَابُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

١٥٦/٤

١/ ٦٦١٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ مَهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟

فَقَالَ: «الْتِمِسْهَا^١ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، أَوْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ»^٢.

٢/ ٦٦٢٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ،

عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ^٤، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٥، اللَّيْلَةُ الَّتِي يَزْجَى

فِيهَا مَا يَزْجَى^٦؟

١. كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٦٤؛ وكتاب الصيام، باب الفسل في شهر رمضان، ح ٦٦١٠؛ والفقيه،

ج ٢، ص ١٦٠، ح ٢٠٣١؛ والتهذيب، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٠١؛ وج ٤، ص ١٩٦، ح ٥٦١؛ وفقه الرضا عليه السلام،

ص ٨١ و ٢٠٥. الوافي، ج ١١، ص ٤٢٥، ح ١١١٠١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥، ح ١٠٠٤٤.

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والخصال. وفي «ظ» والمطبوع: «وفي».

٢. الخصال، ص ٥١٩، أبواب العشرين، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم. الأمالي

للطوسي، ص ٦٨٩، المجلس ٣٩، ح ٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره.

الوافي، ج ١١، ص ٣٨٤، ح ١١٠٦٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٤، ح ١٣٥٩.

٣. في «بر، جر» - «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٤. هكذا في «بخ، بر، بف». وفي «جر»: «علي بن أبي حمزة». وفي «ظ، ي، بح، بس، جن»، والوسائل: «أبي

حمزة الثمالي». وفي المطبوع: «علي بن أبي حمزة الثمالي».

هذا، وقد أكثر القاسم بن محمد [الجوهري] من الرواية عن علي [بن أبي حمزة]. وابن أبي حمزة هو الباطني

بقرينة رواياته المتكررة عن أبي بصير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٦٢-٣٦٤، و ٣٦٦، و ٣٦٨.

وأما رواية القاسم بن محمد هذا، عن علي بن أبي حمزة الثمالي أو أبي حمزة الثمالي، فغير معهودة.

٥. في الأمالي للطوسي: «ما» بدل «جعلت فداك».

٦. في الفقيه: «+» أي ليلة هي. وفي الوافي: «يرجى فيها ما يرجى» يعني من الرحمة والمغفرة وتضاعف

الحسنات وقبول الطاعات؛ يعني بها ليلة القدر.

فَقَالَ: «فِي إِحْدَى وَ عَشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ».

قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَقْوِ عَلَى كِلْتَيْهِمَا؟

فَقَالَ: «مَا أُيَسِّرُ لَيْلَتَيْنِ فِيمَا تَطْلُبُ»^٢.

قُلْتُ: فَرُبَّمَا رَأَيْنَا^٣ الْهَلَالَ عِنْدَنَا، وَ جَاءَنَا مَنْ يُخْبِرُنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ مِنْ أَزْوَاجِ

أُخْرَى؟

فَقَالَ: «مَا أُيَسِّرُ أَزْوَاجَ لَيَالٍ تَطْلُبُهَا^٤ فِيهَا».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَيْلَةُ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ لَيْلَةُ الْجَهَنِّي^٥؟

فَقَالَ^٦: «إِنَّ ذَلِكَ لَيَقَالَ».

قُلْتُ^٧: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ سَلَيْمَانَ بْنَ خَالِدٍ رَوَى^٨: «فِي تِسْعَ عَشْرَةَ»^٩ يَكْتَتِبُ وَفْدُ

الْحَاجِّ^{١٠}.

١. في «ظ، ي، بس» وحاشية «بث» والوسائل والفقهاء: «ليلة».

٢. في «بخ، بر، بف»: «يطلب». وفي «بث، بخ، بر، بف» والوسائل والفقهاء والتهذيب والأمالى للطوسي:

+ «قال». ٣. في «بح»: «رأيت».

٤. في «بث، بخ، بر، بف» والفقهاء والتهذيب والأمالى للطوسي: «في».

٥. في الوافي عن بعض النسخ: «في ما تطلب» بدل «تطلبها».

٦. في «بس»: «- فيها».

٧. قوله ﷺ: «ليلة الجهنني» إشارة إلى ما رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٢٠٣١، عن زرارة، عن

أحدهما ﷺ قال: سألتُه عن الليالي التي يستحبُّ فيها الغسل في شهر رمضان، فقال: «ليلة تسع عشرة وليلة

إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين - وقال -: ليلة ثلاث وعشرين هي ليلة الجهنني، وحديثه أنه قال لرسول

الله ﷺ: «إِنَّ مَنْزِلِي نَاءٌ عَنِ الْمَدِينَةِ فَمَرَنِي بِلَيْلَةٍ أَدْخَلَ فِيهَا، فَأَمَرَهُ بِلَيْلَةِ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ»، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ:

«وَأَسْمَ الْجَهَنِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ». وللمزيد راجع: الوافي، ج ١١، ص ٣٨٤؛ امرأة العقول، ج ١٦،

ص ٣٨٢. ٨. في «بخ، بر، بف» والوافي والفقهاء: «قال».

٩. في «ي، بس»: «فقلت». وفي «بخ»: «قال». ١٠. في الوافي: «أَنَّ».

١١. في «ظ، بر، بف»: «عشر».

١٢. في اللغة: الْوَفْدُ: هم القوم يجتمعون ويردون البلاد، واحدهم: وفد، وكذلك الذين يقصدون الأمراء لزيارة

فَقَالَ لِي^١: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَفَدَّ الْحَاجُّ يَكْتَبُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَ الْمَنَايَا^٢ وَ الْبَلَايَا^٣ وَ الْأَرْزَاقُ وَ مَا يَكُونُ إِلَى مِثْلِهَا^٤ فِي قَابِلٍ^٥، فَاطْلُبْهَا فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ^٦، وَ ثَلَاثَ وَ عِشْرِينَ^٧، وَ صَلِّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ^٨ مِنْهُمَا مِائَةَ رَكْعَةٍ، وَ أَحْيِيهِمَا^٩ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَى النُّورِ^{١٠}، وَ اغْتَسِلْ فِيهِمَا».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ وَ أَنَا قَائِمٌ؟

قَالَ: «فَصَلِّ^{١١} وَ أَنْتَ جَالِسٌ^{١٢}».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أُسْتَطِيعَ؟

قَالَ: «فَعَلَى فِرَاشِكَ^{١٣}، لَا عَلَيْكَ أَنْ تَكْتَحِلَ^{١٤} أَوَّلَ اللَّيْلِ بِشَيْءٍ مِنَ النَّوْمِ؛ إِنْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تَفْتَحُ فِي رَمَضَانَ، وَ تُصَفَّدُ الشَّيَاطِينُ^{١٥}».....

• واسترفاد وانتجاع وغير ذلك. ووفد الحاج - كما قال العلامة الفيض - هم القادمون إلى مكة للحج؛ فإن تلك الليلة تكتب أسماء من قدر أن يحج في تلك الليلة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

١. في «بخ، بر، بف» والوافي والفيقه والتهذيب: -«لي».

٢. «المنايا»: جمع المنية، وهي الموت؛ من المني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدرة بوقت مخصوص. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منا).

٣. في «بخ»: «البلايا والمنايا». ٤. في «ظ»: «مثله».

٥. في «ظ، ي»: «القابل».

٦. في جميع النسخ التي قبلت -«إلا هي»- والتهذيب والأمالى للطوسي: -«وعشرين».

٧. في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب والأمالى للطوسي: -«وعشرين».

٨. في «ظ»: «واحدة». ٩. في «بخ، بر، بف» وحاشية «ي»، «ث»: «وأحيها».

١٠. في الوافي: «النور، كناية عن انفجار الصبح بالفلق».

١١. في «جن»: «وصل».

١٢. في التهذيب: -«إلى النور واغتسل -إلى -أنت جالس».

١٣. في الوسائل والفيقه: +«قلت: فإن لم أستطع؟ فقال».

١٤. في «ظ» والتهذيب: +«في». وفي مرآة العقول: «قوله: لا عليك، أي لا بأس. و الاكتحال بالنوم كناية عن القليل منه».

١٥. «تصفد الشياطين» أي تشد وتوثق بالأغلال، يقال: صفده و صفده. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨؛ •

وَتَقْبَلُ^١ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِينَ، نِعْمَ الشَّهْرُ رَمَضَانُ، كَانَ^٢ يَسْمَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الْمَرْزُوقَ^٣.

٦٦٢١ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عَلَامَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟

فَقَالَ: «عَلَامَتُهَا أَنْ تَطْيِبَ^٦ رِيحُهَا، وَإِنْ^٧ كَانَتْ^٨ فِي بَرْذٍ دَفِئَتْ^٩، وَإِنْ^{١٠} كَانَتْ^{١١}
فِي حَرٍّ بَرَدَتْ، فَطَابَتْ^{١٢}».

قَالَ: وَ سِئِلَ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟

فَقَالَ: «تَنْزِيلُ^{١٣} فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالْكَتَبَةُ^{١٤} إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَكْتُبُونَ مَا يَكُونُ فِي

ج. النهاية، ج ٣، ص ٣٥ (صنف).

١. في «بر»: «ويقبل».

٢. في الوافي: «وكان».

٣. الأمامي للطوسي، ص ٦٩٠، المجلس ٣٩، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى،
عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي عبد الله ﷺ. التهذيب، ج ٣، ص ٥٨، ح ٢٠١،
معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ ثواب الأعمال، ص ٩٢، ح ٩، بسنده عن الحسين بن سعيد، من قوله: «إِنْ أَبْوَابُ
السَّمَاءِ». الفقيه، ج ٢، ص ١٥٩، ح ٢٠٢٩، معلقاً عن علي بن أبي حمزة. المقنعة، ص ٣٠٩، مراسلاً من دون
التصريح باسم المعصوم ﷺ، من قوله: «إِنْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ». الوافي، ج ١١، ص ٣٨٢، ح ١١٠٦١؛ الوسائل،
ج ١٠، ص ٣٥٤، ح ١٣٥٩٢.

٤. السند معلق، كسابقه.

٥. في «بخ، بر، بس»: «علاء».

٦. في «بخ، والوسائل»: «أن يطيب».

٧. في «ظ»: «كان».

٨. «دفت» أي سخنت؛ من الدَّفء بمعنى السخونة. والدَّفء، أيضاً: نقيض حدة البرد. راجع: الصحاح، ج ١،
ص ٥٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٥ (دفا).
٩. في الوافي: «فإن».

١٠. في «ظ»: «كان».

١١. في «ظ، بث، بخ، بر، بف، جن» والوافي والفقيه: «وطابت».

١٢. في «بث» وتفسير العياشي: «ينزل».

١٣. في «بر، بف»: «والكتب».

أَمْرِ السَّنَةِ وَمَا يُصِيبُ الْعِبَادَ، وَأَمْرُهُ عِنْدَهُ مَوْقُوفٌ لَهُ^٢، وَفِيهِ^٣ الْمَسِيئَةُ، فَيَقْدَمُ^٤ مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخَّرُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ، وَيَمْحُو^٥ وَيُنْثِبُ^٦، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ^٧.

٦٦٢٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالُوا: قَالَ لَهُ بَغُضُّ أَصْحَابِنَا^٨ - قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا سَعِيداً

السَّمَانِ -: كَيْفَ يَكُونُ^٩ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْراً^{١٠} مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ^{١١}؟

قَالَ: «الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا^{١٢} لَيْلَةُ الْقَدْرِ^{١٣}».

١. في «ظ، ي، بث، بح، بف، جن» وتفسير العياشي والأماشي للطوسي: «وأمر».

٢. في «ظ، ي، بح، بس، بف، جن» والوسائل -: «وله». وفي الأماشي للطوسي: «الله تعالى».

٣. في «بخ، بر» والوافي وتفسير العياشي: «فيه» بدون الواو.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «+ منه».

٥. في الأماشي للطوسي: «وهو قوله تعالى: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ» بدل «ويمحو».

٦. إشارة إلى الآية ٣٩ من سورة الرعد (١٣): «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٩، ح ٢٠٢٧، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم، إلى قوله: «فطابت». الأماشي

للطوسي، ص ٦٠، المجلس ٢، ح ٥٨، بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام.

تفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وسئل عن ليلة القدر» مع اختلاف و

زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٥٨، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه،

ص ٢١٦، ح ٢٢، عن حرمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وسئل عن ليلة القدر» مع اختلاف وزيادة في أوله

وآخره. الوافي، ج ١١، ص ٣٨٢، ح ١١٠٦٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٠، ح ١٣٥٨٢.

٨. في «بخ» (أصحابه).

٩. في الوافي: «تكون».

١٠. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بر، بف، جن»: «خير».

١١. في «بر»: «فيه».

١٢. «ليس فيها ليلة القدر» أي سلب فيها فضل ليلة القدر بسوء أعمال بني أمية، أو مع قطع النظر عن ليلة القدر وإن

كانت فيها، لا أن الله سلبها في تلك المدة. أو المراد أن الثواب الذي يمنحه الله على العمل فيها خير من سلطنة

بني أمية وشوكتهم واقتدارهم في تلك المدة، ولكن يأبى عن هذا المعنى كثير من الأخبار. قاله العلامة

المجلسي في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣٨٤.

١٣. الكافي، كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، ذيل ح ٦٢٧٠؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٩٢، ذيل ح ٥٤٧؛

٦٦٢٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَزَلَتِ النَّوْزَةُ فِي سِتِّ مَضَتْ^٢ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٣، وَنَزَلَ الْإِنْجِيلُ فِي اثْنَتَيْ^٤ عَشْرَةَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَنَزَلَ الزَّبُورُ فِي لَيْلَةٍ ثَمَانِي^٥ عَشْرَةَ^٦ مَضَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٧، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ^٨ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ^٩».
٦٦٢٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ^{١١} بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ الْفَضْلِ وَزُرَّازَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^{١٢}، عَنْ حُمْرَانَ:

«وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٣، ذيل ح ١٩٠ و ص ١٢٣، ذيل ح ١٢٩، بسند آخر، إلى قوله: «من العمل في ألف شهر». وفي التهذيب، ج ٣، ص ٥٨، ضمن ح ١٩٩، والامالي للطوسي، ص ٦٨٩، المجلس ٣٩، ضمن ح ٨، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٩، ذيل ح ١٨٤٢، مرسلًا، إلى قوله: «من العمل في ألف شهر»، وفي كل المصادر من قوله: «العمل فيها خير». الفقيه، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٢٠٢٥، مرسلًا، من قوله: «كيف يكون ليلة القدر». الوافي، ج ١١، ص ٣٨٠، ح ١١٠٥٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٠، ح ١٣٥٨٣.

١. في التهذيب: - «بن أبي حمزة».
٢. في «بخ، بر، بف»، وحاشية «ى، ب»، والفقيه والتهذيب والمقنعة: «مضين».
٣. في «بس»: «ونزلت». وفي «بر»: «+» ونزل الزبور في ليلة ثمانية عشر مضت من شهر رمضان.
٤. هكذا في «ظ، بخ، بر»، والوافي. وفي المطبوع والفقيه: «اثني».
٥. في «بث»: «ثمانية». وفي الوافي: «ثمان». ٦. في «بف»: «عشر».
٧. في حاشية «بث»: «مضين».
٨. في «بر» والمقنعة: - «ونزل الزبور - إلى - شهر رمضان».
٩. في التهذيب: «الفرقان».
١٠. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٥٥٢، معلقًا عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٩، ح ٢٠٢٦، معلقًا عن علي بن أبي حمزة. الكافي، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، ذيل ح ٣٥٧٤، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٠، ذيل ح ١٨٤، عن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف. المقنعة، ص ٣٠٩، مرسلًا. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٧، ح ١١٠٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣١١، ذيل ح ١٣٤٩٠.
١١. في «بخ، بر، جر»: - «عمر».
١٢. ورد الخبر في ثواب الأعمال، ص ٩٢، ح ١١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أدينة، عن الفضيل

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ»؟

قَالَ: «نَعَمْ»^١، لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَهِيَ فِي كُلِّ سَنَةٍ فِي^٢ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَلَمْ يُنْزَلِ^٣ الْقُرْآنُ إِلَّا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ»^٤.

قَالَ: «يَقْدَرُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهَا مِنْ قَابِلٍ»^٥:

خَيْرٍ وَشَرٍّ^٦، وَطَاعَةٍ^٧ وَمَعْصِيَةٍ^٨، وَمَوْلُودٍ^٩ وَاجِلٍ^{١٠}، أَوْ رِزْقٍ^{١١}، فَمَا قُدِّرَ^{١٢} فِي تِلْكَ ١٥٨/٤ السَّنَةِ^{١٣} وَقُضِيَ، فَهُوَ الْمَخْتُومُ^{١٤}، وَ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ الْمَشِيشَةُ^{١٥}.

«وزرارة، عن محمد بن مسلم، عن حمران، والمذكور في البحار، ج ٩٧، ص ١٩، ح ٤١ نقلًا من ثواب الأعمال: الفضيل وزرارة ومحمد بن مسلم»، وهو الظاهر؛ فإنه لم يثبت وقوع واسطة بين زرارة وبين أخيه حمران بن أعين.

٢. في «بف»: «من».

٣. في «بخ»، «بف»، والوافي والفقيه: «ولم ينزل».

٤. الدخان (٤٤): ٤-٣.

٦. في «ي»، «بخ»، «بف»، والوافي والفقيه والثواب: «أو شر».

٧. في «بخ»، «بف»، والوافي والفقيه والثواب: «أو طاعة».

٨. في «بخ»، والوافي والفقيه والثواب: «أو معصية».

٩. في الوافي: «أو مولود».

١٠. في «بث»، «بخ»، «بر»، والوافي والفقيه والثواب: «أو أجل».

١١. في «ظ»: «ورزق».

١٢. في «بث»: «يقدر».

١٣. في «بخ»، «بف»، وحاشية «بث» والوافي والفقيه والثواب: «الليلة».

١٤. في «ي»: «المختوم». وفي «بر»: «المحترم».

١٥. في الوافي: «يشبه أن يكون هذا الحديث قد سقط منه شيء؛ لأنَّ المختوم ما ليس لله فيه المشيئة ولا يلحقه البدء، وما لله فيه المشيئة ويلحقه البدء فليس بمحترم. ويؤيد هذا ما يأتي في آخر حديث علامة ليلة القدر - وهو الحديث الثالث هنا - من قوله: وأمر موقوف له فيه المشيئة، وما يأتي في آخر حديث إسحاق بن عمار - وهو الحديث الثامن هنا - من هذا الباب».

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فهو المختوم، لعلَّ المعنى أَنَّهُ محتوم بالنسبة إلى التقدير السابق بحيث يعسر تغييره، لكنَّ الله فيه المشيئة أيضاً. قوله عليه السلام: والله عزَّ وجلَّ فيه المشيئة، قال الفاضل الإستر آبادي: مقتضى الحديث السابق ومقتضى الأحاديث الصريحة في أَنَّ الله تعالى لا يكذب ملائكته ورسله أَنَّ الملائكة إنما يكتبون ما تحتم في تلك الليلة وهنا أمر آخر يعلمه الله لا يكتبونه لله فيه المشيئة، والظاهر أَنَّهُ سقط هنا شيء والأصل: وأمر موقوف لله عزَّ وجلَّ فيه المشيئة، انتهى. وبسطنا الكلام في الغرائد الطريفة».

قَالَ: قُلْتُ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»^١: أَيُّ شَيْءٍ غُنِيَ بِذَلِكَ؟
 فَقَالَ: «الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَنْوَاعِ الْخَيْرِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي
 أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ^٢ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَتَوَلَّاهُ مَا يُضَاعَفُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِلْمُؤْمِنِينَ، مَا
 بَلَغُوا^٣، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ^٤».
 ٧/٦٦٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا،
 عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَغْقُوبُ، قَالَ:
 سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ،
 كَأَنْتَ، أَوْ تَكُونُ فِي كُلِّ عَامٍ؟
 فَقَالَ^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ رُفِعَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لَرُفِعَ الْقُرْآنُ»^٧.

١. القدر (٩٧): ٣. ٢. في الفقيه: - «فيها من الصلاة - إلى - شهر ليس».

٣. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ما بلغوا، أي غاية الفضل والثواب».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والثواب. وفي حاشية «ب» والمطبوع:
 + «وبحسبنا».

٥. ثواب الأعمال، ص ٩٢، ح ١١، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٢٠٢٤، معلقاً عن حرمان.
 الوافي، ج ١١، ص ٣٧٩، ح ١١٠٥٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥١، ح ١٣٥٨٤.

٦. في الوافي: «محمد، عن السياري»، ولازمه عدم توسط «محمد بن أحمد» في البين. ولم يثبت رواية محمد
 بن يحيى عن السياري - وهو أحمد بن محمد السياري - في أسناد الكافي مباشرة.

٧. في «ظ، ي، يخ، بر، بس، بف»، والوافي: + «له».

٨. في الوافي: «وذلك لأن في ليلة القدر ينزل كل سنة من تبين القرآن وتفسيره ما يتعلق بأمر تلك السنة إلى
 صاحب الأمر، فلو لم تكن ليلة القدر لم ينزل من أحكام القرآن ما لا بد منه في القضايا المتجددة، وإنما لم ينزل
 ذلك إذا لم يكن من ينزل عليه لم يكن قرآن؛ لأنهما متصاحبان لن يفترقا حتى يردا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه،
 كما ورد في الحديث المتفق عليه».

وذكر العلامة المجلسي وجهاً آخر في مرآة العقول ثم قال: «ثم أعلم أنه لا خلاف بين الإمامية في استمرار ليلة
 القدر وبقائها، وإليه ذهب أكثر العامة، وذهب شاذ منهم إلى أنها كانت مختصة بزمن الرسول صلى الله عليه وآله، وبعد وفاته
 رفعت».

٩. علل الشرائع، ص ٣٨٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد السياري، عن بعض أصحابنا، عن داود بن فرقد، ».

٦٦٢٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَمِّينِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ، وَنَاسٌ يَسْأَلُونَهُ يَقُولُونَ: الْأَزْرَاقُ تُقَسَّمُ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ، مَا ذَاكَ»^٢ إِلَّا فِي لَيْلَةِ تِسْعٍ^٣ عَشْرَةٍ^٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ، فَإِنَّ فِي لَيْلَةِ تِسْعٍ^٥ عَشْرَةٍ^٦ يَلْتَقِي الْجَمْعَانِ، وَفِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ «يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ»^٧ وَفِي لَيْلَةِ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ يُغْضَى مَا أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ «لَيْلَةُ الْقَدْرِ» الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»^٨.

قَالَ: قُلْتُ: مَا^٩ مَعْنَى قَوْلِهِ: «يَلْتَقِي الْجَمْعَانِ»؟
قَالَ^{١٠}: يَجْمَعُ اللَّهُ فِيهَا مَا أَرَادَ مِنْ^{١١} تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ^{١٢} وَإِزَادَتِهِ وَقَضَائِهِ.

١٠ عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٢٠٢٣، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٨٠، ح ١١٠٥٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٦، ح ١٣٥٩٤.

١. في «ظ»: «تقسم».

٢. في «ظ»، «ي»، «ث»، «ب»، «س»، «جن»: «ذلك».

٣. في «ي»، «ث»، «جن»: «تسعة».

٤. في «ي»، «ث»، «ب»، «ف»، «جن»: «عشر».

٥. في «ي»، «ث»، «ب»، «ي»، «خ»، «بر»، «بف»، «جن» والوافي: «ليلة».

٦. في «ي»، «بر»، «بف»، «جن»: «تسعة».

٧. في «ي»، «ي»، «خ»، «بر»، «بف»، «جن» وحاشية «ث»: «عشر».

٨. الدخان (٤٤): ٤.

٩. القدر (٩٧): ٣.

١٠. في الوافي: «وما».

١١. في «بف»: «فقال».

١٢. في «بث»: «من». وفي «مرآة العقول»: «قوله» من تقديمه، الظاهر أن كلمة «من» تعليلية، أي إنما يجمعهما

لتقديمه وتأخيريه، ويحتمل أن تكون ببيانية وزائدة.

١٣. في «بث»، «ي»: «أو تأخيريه».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا مَعْنَى: يَمْضِيهِ فِي ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ؟
 ١٥٩/٤ قَالَ: إِنَّهُ يَفْرُقُهُ^١ فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ^٢، وَ يَكُونُ لَهُ^٣ فِيهِ الْبَدَاءُ، فَإِذَا كَانَتْ
 لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ أَمْضَاهُ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَحْتَوَمِ الَّذِي لَا يَبْدُو لَهُ فِيهِ تَبَارَكَ
 وَ تَعَالَى^٦.

٩ / ٦٦٢٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ،
 عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «التَّقْدِيرُ^٧ فِي لَيْلَةٍ تِسْعَ^٨ عَشْرَةَ^٩، وَ الْإِبْرَامُ فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى
 وَعِشْرِينَ، وَ الْإِمْضَاءُ فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثٍ^{١٠} وَعِشْرِينَ^{١١}».

١٠ / ٦٦٢٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ

١. في «بر»: «ولا يفرقه». وفي «بف»: «ما يفرقه». وفي «بث»: «بس»: «يفرق».

٢. في «ظ»، «ي»، «بر»، «بس»، «جن»، «المطبوع» والوسائل: «+ إمضاءه». وفي «بف»: «+ وله إمضاءه».

٣. في «ي»، «بح»: «- وله». ٤. في الوافي: «وإذا».

٥. في الوافي: «كَأَنَّ فِي أَوَّلَى الثَّلَاثِ يَجْمَعُ بَيْنَ طَرَفِي كُلِّ حَكَمٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ يَحْكُمُ مَشْرُوطاً، وَفِي الثَّالِثَةِ يَحْكُمُ حَتْمًا».

٦. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٦٧، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قطعة منه، مع اختلاف يسير.
 الوافي، ج ١١، ص ٣٨٤، ح ١١٠٦٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٧، ح ١٣٥٩٥.

٧. في «بر»: «+ والابرام». ٨. في «بر»، «بف»، «جن»، والوسائل: «تسعة».

٩. في «ي»، «بخ»، «بر»، «بف»، «جن»، والوسائل: «عشر».

١٠. في «جن»: «ثلاثة».

١١. الوافي، ج ١١، ص ٣٨٥، ح ١١٠٦٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٤، ح ١٣٥٩١.

١٢. تقدّم في الكافي، ذيل ٦٤٤٦، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ هَذَا، هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيِّ - شَيْخِ الْكَلِينِيِّ - فَلَيْسَ فِي
 السند تعليق.

١٣. هكذا في «جر» وحاشية «بث» والتذهيب. وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن»، «المطبوع»
 والوسائل: «الحسين».

وعلي بن الحسن هو علي بن الحسن بن علي بن فضال. روى بعنوان علي بن الحسن وعلي بن الحسن بن

وَمُحَسِّنٍ^١ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيْسَى الْقُمَاطِ، عَنْ عَمِّهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «رَأَى^٣ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَامِهِ^٤ بَنِي أُمِّيَّةَ يَصْعَدُونَ
عَلَى^٥ مِنْبَرِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَيُضَلُّونَ^٦ النَّاسَ عَنِ الصِّرَاطِ الْقَهْقَرَى، فَأُصْبَحَ كَثِيبًا^٧ خَزِينًا.
قَالَ: «فَهَبَطَ عَلَيْهِ^٨ جَبْرِئِيلُ^٩، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي أَرَاكَ كَثِيبًا
خَزِينًا؟ قَالَ: يَا جَبْرِئِيلُ، إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي أُمِّيَّةَ فِي لَيْلَتِي هَذِهِ يَصْعَدُونَ مِنْبَرِي مِنْ
بَعْدِي، وَيُضَلُّونَ^{١٠} النَّاسَ عَنِ الصِّرَاطِ الْقَهْقَرَى، فَقَالَ: وَ الَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا^{١١}،
إِنَّ هَذَا شَيْءٌ^{١٢} مَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ، فَعَرَجَ^{١٣} إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ نَزَلَ

« فَضَالَ وَعَلِيَّ بْنِ الْحَسَنِ التِّمِيمِي عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْوَلِيدِ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ. رَاجِع: مَعْجَم رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١١، ص ٥٥٢-٥٥٣، ص ٥٦٧ و ص ٥٧٠.

١. هكذا في «بخ، بر، بف، جر» والتهذيب. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، بف، جن» والمطبوع والوسائل: «محمد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محسن بن أحمد عن يونس بن يعقوب في عدة من الأسناد، توسط في بعضها بين علي بن الحسن [بن فضال] ويونس بن يعقوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٨٧. فعليه ما ورد في التهذيب، من «عن محسن بن أحمد»، سهر.

٢. في «ظ، ي، بح، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار، ج ٢٨، ص ٧٧ والتهذيب والأمالى للطوسي: «أرى».

٣. في «ي»: «+ وَأَنْ». وفي الأمالى للطوسي: «- وفي منامه».

٤. في «بخ، بر» والفقير والتهذيب: «- على».

٥. في «بف»: «وَيَصْعَدُونَ». وفي الوافي: «يُضَلُّونَ» بدون الواو.

٦. الكتيب، من الكأبة. قال الخليل: «الكأبة: سوء الهيئة والانكسار من الحزن في الوجه خاصة». وكذا قال الجوهري بدون قيد «في الوجه خاصة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٤٧؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كأب).

٧. في «بخ» والوافي والبحار: «- عليه».

٨. في «ي، بح، بر، بس، جن» والوافي: «يُضَلُّونَ» بدون الواو. وفي «بف»: «وَيَصْعَدُونَ».

٩. في «بر» والتهذيب: «- نبيًا».

١٠. في «ظ، ي، بث، بر، بس»: «إِنِّي» وفي الأمالى للطوسي: «إِنِّي» بدل «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ». وفي «بف»: «- شيء».

١١. في «بخ، بر، بف» والوافي والفقير والتهذيب: «ثم عرج».

عَلَيْهِ^١ بِأَيِّ مِنَ الْقُرْآنِ يُؤْنِسُهُ بِهَا، قَالَ: «أَفْرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ^٢ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ^٣ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمَتَّعُونَ^٤»^٥ وَأَنْزَلَ^٦ عَلَيْهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ^٧ وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ^٨ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ^٩» جَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيْلَةَ الْقَدْرِ لِنَبِيِّهِ ﷺ خَيْرًا^{١٠} مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ^{١١} مُلِكَ بَنِي أُمَيَّةَ^{١٢}.

١٦٠/٤ ١١/٦٦٢٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ:

١. في «ي» - «عليه».

٢. الشعراء (٢٦): ٢٠٥-٢٠٧. وقال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان، ج ٧، ص ٣٥٤: «أي: أُرأيت إن أنظرناهم وأخرناهم سنين، ومَتَّعْنَاهُمْ بشيء من الدنيا، ثُمَّ أَتَاهُمْ العذاب، لم يغن عنهم ما متَّعُوا في تلك السنين من النعيم؛ لزيادة ما في الآثام، واكتسابهم من الأجرام. وهو استفهام في معنى التقدير».

٣. في الوافي والتهذيب: «والله». وفي الوسائل: «فأنزل».

٤. القدر (٩٧): ١-٣.

٥. في «ظ»، بح، بر، بف، جن: «خير».

٦. في الفقيه: «ومن».

٧. في الوافي: «قد حوسب مدة ملك بني أُمَيَّة، فكان ألف شهر من دون زيادة يوم ولا نقصان يوم، وإنما أُرِي إضلالهم للناس عن الدين القهقري؛ لأنَّ الناس كانوا يظهرون الإسلام، وكانوا يصلُّون إلى القبلة، ومع هذا كانوا يخرجون من الدين شيئاً فشيئاً، كالذي يرتدُّ عن الصراط السويِّ القهقري، ويكون وجهه إلى الحقِّ حتَّى إذا بلغ غاية سعيه رأى نفسه في جهنَّم». وفي هامش المطبوع: «أقول: في هامش الطبع الأول من الوافي، قال: المستفاد من كتب السير أنَّ أول انفرد بني أُمَيَّة بالأمر وكان عندما صالح الحسن بن عليٍّ ﷺ معاوية سنة أربعين من الهجرة، وكان انقضاء ملكهم على يدي أبي مسلم المروزي سنة اثنتين وثلاثين ومائة منها، فكانت تمام دولتهم اثنتان وتسعون سنة، حذفت منها خلافة عبد الله بن الزبير - وهي ثمان سنين وثمانية أشهر - بقي ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر بلا زيادة يوم ولا نقصان، وهي ألف شهر».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٥٩، ح ٢٠٢، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٩٦؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٨٨، المجلس ٣٩، ح ٧، بسندهما عن يونس، عن عليٍّ بن عيسى القمَّاط. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٢٠٢٢، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٥٨؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٨، ح ٩٦ و ٩٧ و ١٠١. الوافي، ج ١١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٥٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٢، ح ١٣٥٨٥؛ البحار، ج ٢٨، ص ٧٧، ح ٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ هِيَ أَوَّلُ السَّنَةِ، وَ هِيَ آخِرُهَا»^٢.

١٢ / ٦٦٣٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ الْمُسْلَبِيِّ

وَزِيَادِ بْنِ أَبِي الْحَلَالِ، ذَكَرَاهُ عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي لَيْلَةِ تِسْعٍ^٣ عَشْرَةٍ^٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ التَّقْدِيرُ، وَ فِي

لَيْلَةٍ إِخْدَى وَ عِشْرِينَ الْقَضَاءُ، وَ فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ إِبْرَامَ مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى

مِثْلِهَا؛ لِلَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَنْ^٥ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ فِي خَلْقِهِ»^٦.

٧٠- بَابُ الدُّعَاءِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

٦٦٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في الوافي: «وذلك لأنَّ بإقبال تلك الليلة يتحقَّق الأمران معاً». وفي مرآة العقول: «قال الوالد العلامة قدَّس سرَّه: الظاهر أنَّ الأُولَى باعتبار التقدير، أي أَوَّلُ السَّنة التي يقدَّر فيها الأمور ليلة القدر، والآخِرَةُ باعتبار المجاورة؛ فإنَّ ما قدَّر في السَّنة الماضية انتهى إليها، كما ورد أنَّ أَوَّلُ السَّنة الأولى وأَوَّلُ السَّنة الثانية، كصلاة الصبح في أَوَّلِ الوقت، أو يكون أَوَّلُ السَّنة باعتبار تقدير ما يكون في السَّنة الآتية وهو آخر السَّنة المقدَّر فيها الأمور».

٢. الخصال، ص ٥١٩، أبواب العشرين، ح ٧، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن فضال. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠٢١، معلقاً عن رفاعة: التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ١٠٤٢، بسنده عن رفاعة، وتمام الرواية فيه: «رأس السَّنة ليلة القدر يكتب فيها ما يكون من السَّنة إلى السَّنة». وراجع: التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٦. الوافي، ج ١١، ص ٣٨١، ح ١١٠٥٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٣، ذيل ح ١٣٥٨٧؛ البحار، ج ٥٨، ص ٣٧٨، ذيل ح ٩.

٣. في «بف، جن»: «تسعة».

٤. في «بث، بف، جن»: «عشر».

٥. هكذا في «ظ، ي، بخ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- وأن».

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام والله جلَّ ثَنَاؤُهُ إشارة إلى احتمال البدء بعده أيضاً كما مرَّ».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠٢٠، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٣٨٥، ح ١١٠٦٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥٧، ح ١٣٥٩٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ كُلِّ لَيْلَةٍ: أَعُوذُ بِجَلَالِ وَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ يَنْقُضِيَ عَنِّي شَهْرَ رَمَضَانَ، أَوْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَتِي هَذِهِ، وَ لَكَ^٢ قَبْلِي ذَنْبٌ أَوْ تَبِعَةٌ^٣ تُعَذِّبُنِي عَلَيْهِ»^٤.

٦٦٣٢ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ يَظِينَ أَوْ غَيْرِهِ:

عَنْهُمْ عليهم السلام: «دَعَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ؛ تَقُولُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى^٦: «يَا مُوَلِّجَ اللَّيْلِ فِي النَّهَارِ، وَ مُوَلِّجَ النَّهَارِ فِي اللَّيْلِ، وَ مُخْرِجَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَ مُخْرِجَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ، يَا زَارِقَ مَنْ يَشَاءُ^٧ بِغَيْرِ حِسَابٍ، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ، يَا اللَّهُ يَا رَحِيمُ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَ الْأَمْثَالُ الْعُلْيَا، وَ الْكِبَرِيَاءُ وَ الْآلَاءُ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ، وَ عَلَيَّ^٨ أَهْلِ بَيْتِهِ^٩، وَ أَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَ زَوْجِي مَعَ الشُّهَدَاءِ، وَ إِخْسَانِي فِي عِلِّيِّينَ، وَ إِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَ أَنْ تَهَبَ

١. هكذا في «ظ، ي، بح، بخ، بر، بس، بف، جن» والوافي. وفي «بث»: «من كل». وفي المطبوع: «في كل».

٢. في «بح»: «+ من».

٣. في «بخ، بف» والوافي: «تبعه أو ذنب» بدل «ذنب أو تبعه». والتبعة وزان كلمة: الشيء الذي لك فيه بغية، وطلب شئبه ظلامة ونحوها. راجع: المصباح المنير، ص ٧٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٩ (تبع).

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٦١، صدرح ٢٠٣٢، وفيه: «في نوادر محمد بن أبي عمير أن الصادق عليه السلام قال: تقول في العشر الأواخر...» الوافي، ج ١١، ص ٤٧١، ح ١١١٥٤.

٥. هكذا في «بخ، بر، بف، جر» وحاشية «بث» والتهذيب. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» والمطبوع: «الحسين». وقد تكررت رواية الكليني عن أحمد بن محمد، أو أحمد بن محمد العاصمي، أو أحمد بن محمد الكوفي عن علي بن الحسن بن فضال بعنوانيه المختلفة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٣٥-٥٣٦، وص ٧٠٧-٧٠٨. وأما رواية أحمد بن محمد هذا، عن علي بن الحسين، أو رواية علي بن الحسين عن محمد بن عيسى، فلم تثبت.

٦. في التهذيب: «+ دعاء الليلة الأولى».

٧. في «ي، بس»: «ويا مولج».

٨. في «بخ، بر»: «تشاء».

٩. في «بس» والوافي والفقيه: «- على».

١٠. في «ي، بس» وحاشية «بر»: «أَل محمد» بدل «أهل بيته».

لِي يَقِينَا تُبَاشِرَ بِهِ قَلْبِي، وَ إِيْمَانًا يَذْهَبَ بِالشَّكِّ عَنِّي، وَ تُرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَ
آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَ قِنَا عَذَابَ ٢ الْحَرِيقِ ٣، وَ ارْزُقْنَا، فِيهَا ذِكْرَكَ
وَ شُكْرَكَ وَ الرِّغْبَةَ إِلَيْكَ وَ الْإِثَابَةَ ٤ وَ التَّوْفِيقَ لِمَا وَفَّقْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ.

وَ تَقُولُ ٦ فِي ٧ اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ: «يَا سَالِحَ النَّهَارِ مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا نَحْنُ مُظْلِمُونَ، وَ
مُجْرِي الشَّمْسِ لِمُسْتَقَرَّهَا ٨ بِتَقْدِيرِكَ، يَا عَزِيزُ يَا عَلِيمُ، وَ مَقْدَرُ الْقَمَرِ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ
كَالْعُرْجُونِ ٩ الْقَدِيمِ، يَا نَوْرَ كُلِّ نَوْرٍ، وَ مُنْتَهَى كُلِّ رَغْبَةٍ، وَ وَلِيَّ كُلِّ نِعْمَةٍ، يَا اللَّهُ يَا
رَحْمَانُ، يَا اللَّهُ يَا قُدُّوسُ ١٠، يَا أَحَدُ ١١ يَا وَاحِدُ يَا فَرْدُ ١٢، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ ١٣، لَكَ
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَ الْأَمْثَالُ الْعُلْيَا ١٤».

ثُمَّ تَعُودُ إِلَى الدُّعَاءِ الْأَوَّلِ إِلَى ١٥ قَوْلِهِ: «أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ ١٦»

١. في «بث، بخ، بر» التهذيب: «الشك». ٢. في «بث» التهذيب: «+ النار».

٣. في «بس، جن» والفقيه: «النار».

٤. في «بث، بخ، بر، بف» والوافي والفقيه والتهذيب: «وارزقني».

٥. في «بر» وحاشية «بث» والوافي والفقيه: «+ والتوبة».

٦. في «ي، يخ»: «ويقول». وفي «بف»: «- وتقول».

٧. في «بف»: «+ دعاء». ٨. في التهذيب: «لمستقر لها».

٩. قال الخليل: «العُرْجُونُ: أصل العِدْق - وهو كل غصن له شعب - وهو أصفر عريض يشبه الهلال إذا انمحق».

وقال ابن الأثير: «الْعُرْجُونُ هو العود الأصفر الذي فيه شماريح العِدْق». وكل غصن من أغصان العِدْق شمارح

وهو الذي فيه البشر. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٦٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٣ (عرج).

١٠. في «بر»: «+ يا ماجد». وفي «بف»: «+ يا الله، يا ماجد». وفي التهذيب: «+ يا الله».

١١. في «بر، بف»: «- يا أحد». ١٢. في الفقيه: «+ يا صمد».

١٣. في «بح، جن»: «- يا الله».

١٤. في «بر» والفقيه: «+ والكبرياء والآلاء». وفي التهذيب: «+ والكبرياء».

١٥. في «بر»: «ومن».

١٦. في «بث، بخ، بر، بف» التهذيب: «وآل محمد بدل وأهل بيته». وفي الفقيه: «وآل محمد وأن تجعل اسمي

في هذه الليلة في السعداء بدل أهل بيته».

إِلَى آخِرِ الدَّعَاءِ.

وَقَوْلُ^١ فِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ^٢: يَا رَبَّ لَيْلَةِ الْقَدَرِ وَجَاعِلَهَا خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، وَ رَبَّ
اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ، وَ الْجِبَالِ وَ الْبَحَارِ، وَ الظُّلَمِ وَ الْأَنْوَارِ، وَ الْأَرْضِ وَ السَّمَاءِ، يَا بَارِيَّ يَا
مُصَوِّرُ، يَا حَتَّانُ يَا مَتَّانُ، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ، يَا اللَّهُ يَا قَيُّومُ، يَا اللَّهُ يَا بَدِيعُ^٣، يَا اللَّهُ يَا
اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَ الْأَمْثَالُ الْعُلْيَا، وَ الْكِبَرِيَاءُ وَ الْآلَاءُ^٤، أَسْأَلُكَ أَنْ
تُضَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ^٥، وَ أَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السُّعْدَاءِ، وَ
رُوحِي مَعَ الشُّهَدَاءِ، وَ إِحْسَانِي فِي عِلِّيِّينَ، وَ إِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَ أَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا
تُبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَ إِيمَانًا يَذْهَبُ الشَّكُّ^٦ عَنِّي، وَ تَرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَ آتِنَا فِي
الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَ قِنَا عَذَابَ^٧ الْحَرِيقِ، وَ ارْزُقْنِي^٨ فِيهَا ذِكْرَكَ وَ
شُكْرَكَ^٩، وَ الرَّغْبَةَ إِلَيْكَ، وَ الْإِنَابَةَ وَ التَّوْبَةَ وَ التَّوْفِيقَ لِمَا وَقَفْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَ آلَ
مُحَمَّدٍ^{١٠}»^{١١}.

٦٦٣٣ / ٣. ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^{١٢}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَطِيَّةَ:

١. في «ي»: «ويقول». وفي «بر، بف» التهذيب: - «وتقول».
٢. في الفقيه: + «وهي ليلة القدر». في التهذيب: + «السموات والأرض».
٣. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
٤. في «بر»: + «إلى آخر الدعاء».
٥. في «بس»: «بالشك».
٦. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
٧. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
٨. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
٩. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
١٠. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
١١. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».
١٢. في «بف، جن»: - «والآلاء». وفي «بر»: + «ثم إلى الدعاء من قوله». وفي التهذيب: «الآلاء والكبرياء» بدل «الكبرياء والآلاء».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الدَّعَاءِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ تَقُولُ^١: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِيْمَا تَقْضِي وَتَقْدَرُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَخْتُومِ فِي الْأَمْرِ الْحَكِيمِ مِنَ الْقَضَاءِ الَّذِي لَا يَرُدُّ وَلَا يَنْبَدِلُ أَنْ تَكْتَنِبَنِي مِنْ حَاجِ بَيْتِكَ الْحَرَامِ، الْمَبْرُورِ حَاجَّهُمْ^٢، الْمَكْفَرِ عَنْهُمْ^٣، سَيِّئَاتِهِمْ، الْمَغْفُورِ ذُنُوبَهُمْ، الْمَشْكُورِ سَعْيَهُمْ^٤، وَأَنْ تَجْعَلَ^٥ فِيْمَا تَقْضِي وَتَقْدَرُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَخْتُومِ فِي^٦ الْأَمْرِ الْحَكِيمِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ^٧ الْقَضَاءِ الَّذِي لَا يَرُدُّ وَلَا يَنْبَدِلُ أَنْ^٨ تُطِيلَ عُمْرِي، وَأَنْ^٩ تُوسِّعَ عَلَيَّ فِي رِزْقِي، وَأَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ تَنْتَصِرُ بِهِ^{١٠}، وَلَا تَسْتَبْدِلَ بِي غَيْرِي^{١١}».

٦٦٣٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى^{١٢} بِإِسْنَادِهِ:

عَنِ الصَّالِحِينَ^{١٣}، قَالَ: «تَكْرَّرَ^{١٤} فِي^{١٥} لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَذَا الدَّعَاءُ سَاجِدًا وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى كُلِّ خَالٍ، وَفِي الشَّهْرِ كُلِّهِ، وَكَيْفَ أُمَكَّنَكَ، وَمَتَى حَضَرَكَ مِنْ ذَهْرِكَ، تَقُولُ بَعْدَ^{١٦} تَحْمِيدِ^{١٧} اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَ الصَّلَاةِ عَلَى

١. في «ظ، ي»: «يقول».

٢. في «ظ»: «والمكفر».

٣. في «ظ»: «والمشكور».

٤. في «ظ»: «والمشكور سعيهم».

٥. في «ظ»: «واجعل».

٦. في «بر»: «في».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «+ [الدينك]».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٠٢، ح ٢٦٤، معلقاً عن ابن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للرزق، ح ٣٣٧١؛ وباب دعوات موجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة، ح ٣٤٦٤؛ وكتاب الصيام، باب ما يقال في مستقبل شهر رمضان، ح ٦٢٨٣؛ والفتية، ج ١، ص ٣٣٦، ح ٩٨٢؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٩٢، ح ٢٥٢. الوافي، ج ١١، ص ٤٠٤، ح ١١٠٨٨.

٩. السند معلقاً على سند الحديث الثاني. ويروي عن محمد بن عيسى، أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن.

١٠. في الوافي: «الصادقين».

١١. في «بف، ي، بر»: «وكثر».

١٢. في «بف»+: «كل».

١٣. في الوافي: «تمجيد».

١٤. في حاشية «بف، ي، بر»: «عند».

النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ كُنْ لِي وَلِيَّكَ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا وَحَافِظًا
وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَقَائِدًا وَغَوْنًا^١ وَغَيْنًا، حَتَّى تُسَكِّنَهُ أَرْضَكَ طَوْعًا، وَتُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا.
وَتَقُولُ^٢ فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ: يَا فَالِقَ الْإِضْبَاحِ، وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكْنًا، وَ الشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا، يَا عَزِيزُ يَا عَلِيمُ، يَا ذَا الْمَنِّ وَالطُّولِ، وَالْقُوَّةِ وَالْحَوْلِ، وَالْفَضْلِ^٣
وَالْإِنْعَامِ^٤، وَ الْمُلْكِ وَالْإِكْرَامِ^٥، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ^٦، يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ يَا اللَّهُ، يَا
فَرْدًا^٧ يَا وَتَرًا^٨ يَا إِلَهًا^٩، يَا ظَاهِرًا يَا بَاطِنًا، يَا حَيَّ، يَا^{١٠} لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، لَكَ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى، وَالْأُمَثَالُ الْغُلَيَّا وَالْكِبَرِيَاءُ^{١١}، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى^{١٢} أَهْلِ
بَيْتِهِ^{١٣}، وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَرُوحِي مَعَ الشُّهَدَاءِ،
وَإِحْسَانِي فِي عِلِّيِّينَ، وَإِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا تَبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَإِيمَانًا

١. في «ي»، بث، بح، بخ، بر، بف» - «وعونًا».

٢. في «بف» والفقهاء -: «وتقول».

٣. في «بر» -: «والفضل».

٤. في «ي» + «ويا ذا الجلال والإكرام».

٥. في «بخ، بر، بف» والوافي والفقهاء -: «والمملك والإكرام».

٦. في «بف، جن» -: «يا».

٧. في «ظ، ي، بث، بح، بس» -: «يا ذا الجلال والإكرام».

٨. في «يا الله» + «يا الله»، والفرد في صفات الله تعالى: هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني. لسان

العرب، ج ٣، ص ٣٣١ (فرد).

٩. قال ابن الأثير: «الوتر: الفرد، وتكسر واؤه وتفتح، فالله واحد في ذاته، لا يقبل الانقسام والتجزئة، واحد في

صفاته، فلا شبه له ولا مثل، واحد في أفعاله فلا شريك له ولا معين». وقال الطريحي: «قيل: قوله: الله وتر؛

لأنه البائن من خلقه الموصوف بالوحدانية من كل وجه ولا نظير له في ذاته، ولا سمي له في صفاته، ولا شريك

له في ملكه، ففعالي الله الملك الحق». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٤٧؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٥٠٩ (وتر).

١٠. في «ي» + «يا الله».

١١. في «بث، بخ، بس، بف، جن» والوافي والفقهاء -: «يا».

١٢. في «ظ، بث، بر»، وحاشية «بح» والوافي والفقهاء + «والآلاء». وفي «بر» + «ثم تعود إلى قوله».

١٣. في «ظ» -: «وعلى».

١٤. في «بر» + «إلى آخر الدعاء». وفي الفقهاء: «وآل محمد» بدل «وعلى أهل بيته».

يَذْهَبُ^١ بِالشُّكِّ^٢ عَنِّي، وَرِضًا^٣ بِمَا قَسَمْتُ لِي، وَآتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَارْزُقْنِي^٤ فِيهَا ذِكْرَكَ وَشُكْرَكَ وَالرَّغْبَةَ إِلَيْكَ وَالْإِنَابَةَ وَهُوَ التَّوْبَةُ وَالتَّوْفِيقُ لِمَا وَقَفْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَقُولُ^٥ فِي اللَّيْلَةِ الْخَامِسَةِ: يَا جَاعِلَ اللَّيْلِ لِبَاسًا، وَالنَّهَارِ مَعَاشًا، وَالْأَرْضِ مِهَادًا، وَالجِبَالِ أَوْتَادًا، يَا اللَّهُ^٦ يَا قَاهِرَ، يَا اللَّهُ^٧ يَا جَبَّارَ^٨، يَا اللَّهُ يَا سَمِيعَ، يَا اللَّهُ يَا قَرِيبَ، يَا اللَّهُ^٩ يَا مُجِيبَ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالْأَمْثَالُ الْغُلْيَا، وَالكِبَرِيَاءُ وَالْآلَاءُ^{١٠}، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى^{١١} أَهْلِ بَيْتِهِ^{١٢}، وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَرُوحِي مَعَ الشَّهَدَاءِ، وَإِحْسَانِي فِي عِلِّيِّينَ، وَإِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا تَبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَإِيمَانًا يَذْهَبُ الشُّكُّ^{١٣} عَنِّي، وَرِضًا^{١٤} بِمَا قَسَمْتُ لِي، وَآتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَارْزُقْنِي فِيهَا ذِكْرَكَ وَشُكْرَكَ وَالرَّغْبَةَ إِلَيْكَ وَالْإِنَابَةَ وَالتَّوْبَةَ وَالتَّوْفِيقُ لِمَا ١٦٣/٤ وَقَفْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

١. في «بح»: «تذهب».

٢. في الوافي: «الشك».

٣. في الوافي: «وترضيبي».

٤. في «ظ، بس»: «وارزقنا».

٥. في «ي»: «ويقول».

٦. في «ي»: «ويقول».

٧. في «بس»: «ويا الله».

٨. في حاشية «بث»: «حَتَّان».

٩. في «ي»: «ويا الله».

١٠. في «ي»: «ويا الله».

١١. في «ي»: «ويا الله».

١٢. في «ي»: «ويا الله».

١٣. في «ي»: «ويا الله».

١٤. في «ي»: «ويا الله».

١٥. في «ي»: «ويا الله».

١٦. في «ي»: «ويا الله».

وَتَقُولُ^١ فِي اللَّيْلَةِ السَّادِسَةِ: يَا جَاعِلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَتَيْنِ، يَا مَنْ مَخَّا آيَةَ اللَّيْلِ،
وَجَعَلَ آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِيَبْتَغُوا^٢ فَضْلاً مِنْهُ وَرِضْوَاناً، يَا مُفْضِلَ كُلِّ شَيْءٍ تَفْصِيلاً^٣،
يَا مَاجِدُ^٤، يَا وَهَّابُ، يَا اللَّهُ يَا جَوَادُ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى،
وَالْأَمْثَالُ الْعُلْيَا، وَالْكَبَرِيَاءُ وَالْآلَاءُ^٥، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ^٦، وَ عَلَيَّ^٧ أَهْلِ
بَيْتِهِ^٨، وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السُّعْدَاءِ، وَرُوحِي مَعَ الشُّهَدَاءِ، وَإِحْسَانِي
فِي عِلِّيِّينَ، وَإِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِيناً تُبَاشِرَ بِهِ قَلْبِي، وَإِيمَاناً يُذْهِبُ
الشُّكَّ^٩ عَنِّي، وَتُرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَأَتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً،
وَقَنَا عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَارْزُقْنِي^{١٠} فِيهَا^{١١} ذِكْرَكَ وَشُكْرَكَ، وَالرَّغْبَةَ إِلَيْكَ، وَالْإِنَابَةَ وَالتَّوْبَةَ
وَالْتَّوْفِيقَ لِمَا وَفَّقْتَ لَهُ^{١٢} مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ^{١٣}.

وَتَقُولُ^{١٣} فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ: يَا مَاذُ الظَّلِّ، وَلَوْ شِئْتَ لَجَعَلْتَهُ سَاكِناً، وَجَعَلْتَ
الشَّمْسَ عَلَيْهِ ذَلِيلًا، ثُمَّ قَبَضْتَهُ إِلَيْكَ^{١٤} قَبْضاً يَسِيرًا، يَا ذَا الْجُودِ وَالطُّولِ، وَالْكَبَرِيَاءِ

١. في «بر»: - «في الآخرة حسنة - إلى - وتقول».

٢. هكذا في «ى»، «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لتبتغوا». ومقتضى السياق ما أثبتناه. وفي الفقيه: «لتبتغي».

٣. في «ظ»، «يح»، «بخ»، «بف»: «يا مفضل كل شيء تفضيلاً».

٤. قال ابن الأثير: «المجد في كلام العرب: الشرف الواسع، ورجل ماجد: مفضل كثير الخير شريف، والمجد: فعل منه للمبالغة. وقيل: هو الكريم الفعال. وقيل: إذا قارن شرف الذات حسن الفعال سمي مجداً، وفعل أبلغ من فاعل، فكانه يجمع معنى الجليل والوهاب والكريم». النهاية، ج ٤، ص ٢٩٨ (مجد).

٥. في «بر»: «+» ثم تعود من قوله.

٦. في «ظ»: «+» صلى الله عليه وآله. وفي «جن»: «+» وآل محمد.

٧. في «ظ»، «يح»، «بر»، «بس»، «بف» والوافي: - «على».

٨. في «بر»: «+» إلى آخر الدعاء. وفي الفقيه والتهذيب: «آل محمد» بدل «على أهل بيته».

٩. في «ظ»، «ى»، «بث»، «بس»، «بف»، «جن»: «بالشك». ١٠. في «بح»: «وارزقنا».

١١. في «ظ»، «ى»، «يح»، «بخ»، «بس»، «بف»: - «فيها». ١٢. في «ظ»: - «له».

١٣. في «بر»: - «وأن تجعل اسمي - إلى - وتقول».

١٤. في «بر»، «بف»: - «إليك».

وَالْآلَاءِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ،
يَا قُدُّوسُ يَا سَلَامُ، يَا مُؤْمِنُ يَا مُهَيِّمُنْ، يَا عَزِيزُ يَا جَبَّارُ يَا مُتَكَبِّرُ، يَا اللَّهُ يَا خَالِقُ،
يَا بَارِئُ يَا مُصَوِّرُ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالْأَمْثَالُ الْعُلْيَا،
وَالْكِبَرِيَاءُ وَالْآلَاءُ^١، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى^٢ أَهْلِ بَيْتِهِ^٣، وَأَنْ تَجْعَلَ
اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَرُوحِي مَعَ الشَّهْدَاءِ، وَإِحْسَانِي فِي عِلِّيِّينَ،
وَإِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِيناً تَبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَإِيمَاناً يَذْهَبُ الشَّكُّ عَنْيَ،
وَتَرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَآتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ
الْحَرِيقِ^٤، وَارْزُقْنِي فِيهَا ذِكْرَكَ وَشُكْرَكَ وَالرَّغْبَةَ إِلَيْكَ وَالْإِنَابَةَ وَالتَّوْبَةَ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا
وَقَّعْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ^٥.

وَتَقُولُ^٦ فِي اللَّيْلَةِ الثَّامِنَةِ: يَا خَازِنَ اللَّيْلِ فِي الْهَوَاءِ، وَخَازِنَ الثَّوْرِ فِي السَّمَاءِ،
وَمَانِعَ السَّمَاءِ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَحَابِسَهُمَا أَنْ تَزُولَا، يَا عَلِيمُ^٧ يَا غَفُورُ،
يَا دَائِمُ يَا اللَّهُ، يَا وَارِثُ يَا بَاعِثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى، وَالْأَمْثَالُ الْعُلْيَا وَالْكِبَرِيَاءُ وَالْآلَاءُ^٨، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى^٩
أَهْلِ بَيْتِهِ^{١٠}، وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَرُوحِي مَعَ الشَّهْدَاءِ،

١. في «بر»: «وَمَنْ تَقْرَأْ مِنْ قَوْلِهِ».

٢. في «ظ، ي، بث، بح، بس» والوافي: «- على».

٣. في «بر»: «- إِلَى آخِرِ الدَّعَاءِ» وفي الفقيه: «آلَ مُحَمَّدٍ بِدَلِّ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ».

٤. في «جن»: «تَذْهَبُ».

٥. في «بس»: «بِالشَّكِّ».

٦. في «جن»: «النَّارِ».

٧. في «بر»: «- وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي - إِلَى - إِلَيْكَ وَالْإِنَابَةَ وَ».

٨. في «ي»: «وَيَقُولُ» وفي «بر»: «- التَّوْبَةَ وَالتَّوْفِيقَ - إِلَى - وَتَقُولُ».

٩. في الفقيه: «عَظِيمُ».

١٠. في «بر»: «- وَمَنْ تَعُودُ الدَّعَاءُ مِنْ قَوْلِهِ».

١١. في «ظ، ي، بح، جن» والوافي: «- على».

١٢. في «بخ، بس، بف» وحاشية «بث» والفقيه: «وَأَلَّ مُحَمَّدٌ بِدَلِّ وَاعْلَى أَهْلِ بَيْتِهِ» وفي «بر»: «وَأَلَّ مُحَمَّدٌ إِلَى آخِرِهِ».

١٦٤/٤ وَ إِحْسَانِي فِي عَلَيِّينَ، وَ إِسَاءَتِي مَغْفُورَةٌ، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا تُبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَ إِيمَانًا يُذْهَبُ^٢ الشَّكَّ^٣ عَنِّي، وَ تَرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَ قِنَا عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَ ارْزُقْنِي^٤ فِيهَا ذِكْرَكَ وَ شُكْرَكَ، وَ الرُّغْبَةَ إِلَيْكَ، وَ الْإِثَابَةَ وَ التَّوْبَةَ وَ التَّوْفِيقَ لِمَا وَفَّقْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ^٥.

وَ تَقُولُ^٦ فِي اللَّيْلَةِ الثَّاسِعَةِ: يَا مَكُورَ اللَّيْلِ عَلَى النَّهَارِ^٧، وَ مَكُورَ النَّهَارِ عَلَى اللَّيْلِ، يَا عَلِيمٌ^٨ يَا حَكِيمٌ، يَا اللَّهُ، يَا رَبَّ الْأَرْبَابِ، وَ سَيِّدَ السَّادَاتِ^٩، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، يَا أَقْرَبَ^{١٠} إِلَيَّ مِنْ خَبْلِ الْوَرِيدِ، يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَ الْأَمْثَالُ الْعُلْيَا، وَ الْكِبَرِيَاءُ وَ الْآلَاءُ^{١١}، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَ عَلَى^{١٢} أَهْلِ بَيْتِهِ^{١٣}، وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَ رُوحِي مَعَ الشَّهَدَاءِ، وَ إِحْسَانِي فِي عَلَيِّينَ، وَ إِسَاءَتِي مَغْفُورَةٌ، وَأَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا تُبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَ إِيمَانًا يُذْهَبُ الشَّكُّ^{١٤} عَنِّي،

١. في «بر»: - «وَأَنْ تَجْعَلَ اسْمِي - إِلَى - مَغْفُورَةٌ وَأَنْ».

٢. في «بخ، بفتح»: «تُذْهَبُ».

٣. في «بس، بفتح»: «بِالشَّكِّ».

٤. في «بخ، بفتح»: «بِفَتْحٍ».

٥. في «بر»: - «تَهَبْ لِي يَقِينًا - إِلَى - وَتَقُولُ».

٦. التَّوْبَةُ: لَفَّ الشَّيْءَ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِدَارَةِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «تَكْوِيرُ اللَّيْلِ عَلَى النَّهَارِ: تَغْشِيَةُ إِيَّاهُ، وَيُقَالُ: زِيَادَةُ هَذَا مِنْ ذَاكَ». وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿يَكُونُ أَلَيْلًا عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزمر: (٣٩): ٥] أَيْ يَدْخُلُ هَذَا عَلَى هَذَا، وَأَصْلُهُ مِنْ تَكْوِيرِ الْعِمَامَةِ، وَهُوَ لَفُّهَا وَجْمَعُهَا». وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «أَيُّ يَغْشَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرُ، كَأَنَّهُ يَلْفُ عَلَيْهَا لَفَّ الْبِلَاسِ بِالْإِلَاسِ، أَوْ يَغْشِيهِ بِهِ كَمَا يَغْشِبُ الْمَلْفُوفُ بِالْفَلَاغَةِ، أَوْ يَجْعَلُهُ كَارًا عَلَيْهِ كَرُورًا مُتَابِعًا تَتَابَعُ أَكْوَارِ الْعِمَامَةِ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٨١٠؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١٥٦ (كُور).

٨. في «بر»: «بِفَتْحٍ».

٩. في «ظ، بفتح»: «السَّادَةِ».

١٠. في «بر»: «يَا مَنْ أَقْرَبَ». وَفِي الْفَقِيهِ: «يَا مَنْ هُوَ أَقْرَبُ».

١١. في «بر»: «وَأَنْ تَعُدَّ مِنْ قَوْلِهِ».

١٢. في «ظ، بفتح»: «يَا مَنْ هُوَ أَقْرَبُ».

١٣. في «بس» وَفِي الْفَقِيهِ: «وَأَلَّ مُحَمَّدًا بِدَلِّهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ». وَفِي «بر»: «إِلَى آخِرِ الدَّعَاءِ».

١٤. في «ظ، بفتح»: «بِفَتْحٍ».

و تَرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَ قِنَا عَذَابَ
الْحَرِيقِ، وَ ارْزُقْنِي^١ فِيهَا ذِكْرَكَ وَ شُكْرَكَ، وَ الرَّغْبَةَ إِلَيْكَ، وَ الْإِثَابَةَ وَ التَّوْبَةَ^٢ وَ التَّوْفِيقَ
لِمَا وَفَّقْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَ تَقُولُ^٣ فِي اللَّيْلَةِ الْعَاشِرَةِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَنْبَغِي لِكِرَمِ
وَجْهِهِ وَ عِزِّ جَلَالِهِ، وَ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، يَا قُدُّوسُ^٤ يَا نَوْرَ الْقُدُسِ^٥، يَا سُبُّوحُ يَا مُنْتَهَى
التَّسْبِيحِ، يَا رَحْمَانَ يَا فَاعِلَ الرَّحْمَةِ، يَا إِلَهَ^٦ يَا عَلِيمٌ، يَا كَبِيرُ يَا إِلَهَ، يَا لَطِيفُ
يَا جَلِيلُ يَا إِلَهَ، يَا سَمِيعُ يَا بَصِيرُ، يَا إِلَهَ يَا إِلَهَ يَا إِلَهَ، لَكَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى،
وَ الْأَمْثَالُ الْعُلْيَا، وَ الْكِبَرِيَاءُ وَ الْآلَاءُ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ، وَ عَلَيَّ^٨ أَهْلِي بَيْتِهِ^٩،
وَ أَنْ تَجْعَلَ اسْمِي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِي السَّعْدَاءِ، وَ رُوحِي مَعَ الشَّهَدَاءِ، وَ إِحْسَانِي فِي
عَلَمَيْنِ، وَ إِسَاءَتِي مَغْفُورَةً، وَ أَنْ تَهَبَ لِي يَقِينًا تُبَاشِرُ بِهِ قَلْبِي، وَ إِيْمَانًا يَذْهَبُ الشُّكُّ^{١٠}
عَنِّي، وَ تَرْضِيَنِي بِمَا قَسَمْتَ لِي، وَ آتِنَا^{١١} فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً^{١٢}، وَ
قِنَا^{١٣} عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَ ارْزُقْنِي^{١٤} فِيهَا ذِكْرَكَ وَ شُكْرَكَ، وَ الرَّغْبَةَ إِلَيْكَ، وَ الْإِثَابَةَ وَ التَّوْبَةَ
وَ التَّوْفِيقَ لِمَا وَفَّقْتَ لَهُ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ.^{١٥}

١. في «ي، يس»: «وارزقنا».

٢. في «بف»: - «والتوبة».

٣. في «بر»: - «تجعل اسمي - إلى - السلام وتقول».

٤. في «بث»: - «الحمد لله». وفي الفقيه: + «الذي».

٥. في «بر»: + «يا قُدُّوس». وفي «بخ، بف»: + «يا نور».

٦. في الفقيه: «يا نور يا قُدُّوس، يا نور يا قُدُّوس» بدل «يا قُدُّوس، يا نور القدس».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: - «يا الله».

٨. في «جن» والوافي: - «على».

٩. في الفقيه: «آل محمد» بدل «على أهل بيته».

١٠. في «ظ، بث، بخ، بر، بس، بف»: «بالشك».

١١. في «ظ، بث، بخ، بر، بف»: «وأتني».

١٢. في «جن»: - «وفي الآخرة حسنة».

١٣. في «ظ، بخ، بر، بف»: «وقني».

١٤. في «يس، جن»: «وارزقنا».

١٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٣، ذيل ح ٢٠٣٢، عن نوادر محمد بن أبي عمير، عن الصادق ﷺ، من قوله: «وتقول».

٦٦٣٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ^٢ آخِرُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ الْقُرْآنَ وَ قَدْ تَصَرَّم^٣، وَ أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ يَا رَبِّ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَتِي هَذِهِ^٤، أَوْ يَتَصَرَّم^٥ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَ لَكَ قِبَلِي^٦ تَبِعَةٌ أَوْ ذَنْبٌ تُرِيدُ أَنْ تُعَذِّبَنِي بِهِ يَوْمَ الْقَاكَ^٧».

٦٦٣٦ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ^٨، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «^٩ فِي وَدَاعِ شَهْرِ رَمَضَانَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ فِي كِتَابِكَ الْمُنْزَلِ: «^{١٠} شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ»^{١١} وَ هَذَا^{١٢} شَهْرُ رَمَضَانَ وَ قَدْ^{١٣} تَصَرَّم^{١٤}، فَأَسْأَلُكَ

« في الليلة الرابعة» إلى قوله: «و الأمثال العليا والكبرياء والآلاء أسألك أن تصلي على محمد وعلى أهل بيته» مع اختلاف يسير «الوافي» ج ١١، ص ٤٠٥، ح ١١٠٨٩. إلى قوله: «و تمتعه فيها طويلاً»؛ و ص ٤٧١، ح ١١١٥٦.

١. في «ي» بث، يخ، جر، جن: + «بن علي». وأحمد بن الحسن هذا، هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال.

٢. في «بر» بف، «الوافي»: «كان».

٣. التصرم: الانقضاء، والتقطع، والذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٥؛ المصباح المعير، ص ٣٣٩ (صرم).

٤. في «يخ» بر، بف، «الوافي»: «أى رب».

٥. في «يخ» بر، بف، «أن تطلع».

٦. في «ظ»: «فجر هذه الليلة» بدل «الفجر من ليلتي هذه».

٧. في «بر»: «ينصرم».

٨. في «يخ» «الوافي»: «عندي».

٩. الوافي، ج ١١، ص ٤٧٥، ح ١١١٦٠.

١٠. في الوافي: + «قال: تقول».

١١. في الوافي: + «على نبيك المرسل وقولك الحق». وفي الفقيه والتعذيب: «على لسان نبيك المرسل صلواتك عليه وآله قولك حق».

١٢. البقرة (٢): ١٨٥. وفي الوافي: + «هذه ليلتنا وبيتنا من الهدى والقرآن».

١٣. في «ي»: «فهذا».

١٤. في «ظ»، يخ، بر، بف، «الوافي والتعذيب»: «قد» بدون الواو. وفي «ي»، بس: «فقد».

بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، إِنْ كَانَ بَقِيَ عَلَيَّ ذَنْبٌ لَمْ تَغْفِرْهُ لِي، أَوْ تُرِيدُ^١ أَنْ^٢ تُعَذِّبَنِي عَلَيْهِ، أَوْ تُقَاسِبَنِي بِهِ، أَنْ يَطْلُعَ^٣ فَجْرُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، أَوْ يَتَصَرَّمَ هَذَا الشَّهْرُ إِلَّا وَ قَدْ غَفَرْتَهُ لِي، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ بِمَحَامِدِكَ كُلِّهَا^٤، أَوَّلُهَا وَ آخِرُهَا، مَا قُلْتُ لِنَفْسِكَ مِنْهَا، وَ مَا قَالَ^٥ الْخَلَائِقُ الْخَامِدُونَ الْمُجْتَهِدُونَ الْمَعْدُودُونَ^٦ الْمُؤَقَّرُونَ^٧ ذِكْرَكَ وَ الشُّكْرَ لَكَ^٨، الَّذِينَ أَعْنَتَهُمْ عَلَى آدَاءِ حَقِّكَ مِنْ أَصْنَافِ خَلْقِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَ النَّبِيِّينَ وَ الْمُرْسَلِينَ وَ أَصْنَافِ النَّاطِقِينَ^٩ وَ الْمُسَبِّحِينَ^{١٠} لَكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَالَمِينَ، عَلَى أَنَّكَ بَلَّغْتَنَا شَهْرَ رَمَضَانَ، وَ عَلَيْنَا مِنْ نَعْمِكَ، وَ عِنْدَنَا مِنْ قَسَمِكَ وَ إِحْسَانِكَ وَ تَطَاهُرِ امْتِنَانِكَ^{١١}، فَبِذَلِكَ^{١٢} لَكَ مُنْتَهَى^{١٣} الْحَمْدِ الْخَالِدِ الدَّائِمِ الرَّائِدِ^{١٤} الْمُخَلَّدِ السَّرْمَدِ، الَّذِي لَا يَنْفَدُ

١. في الروافي: - «أو». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: أو تريد، قيل: كلمة أو بمعنى إلى، مثل ألزمتك وأن تعطيني حقِّي، وتريد منصوب بتقدير أن، ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو».

٢. في الروافي: + «تحاسبني به أو تريد أن». وفي الفقيه: + «تحاسبني به أو».

٣. في «ظ، بس، جن»: «أن لا يطلع». وفي «بف»: «أن تطلع». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: أن يطلع، في المصباح: أن لا يطلع، وهو الظاهر، وعلى ما في الأصل يمكن أن يقرأ إن بكسر الهمزة؛ لتكون نافية، ويحتمل أن يكون النفي في الكلام مقدراً». وراجع أيضاً: مصباح المتهجد، ص ٦٣٦؛ إقبال الأعمال، ص ٢٣٩ و ٢٥٢.

٤. في الفقيه: + «على نعمائك كلها».

٥. في الروافي: + «لك».

٦. في الروافي و مرآة العقول: «المعدون». وفي الفقيه: - «المعدودون». وقال في مرآة العقول: «أي الذين عددهم في أولياتك، أو أحصيت أسماءهم في شيعه الأئمة ﷺ».

٧. في الفقيه: + «في». وفي التهذيب: «المؤثرون».

٨. في «بس»: «وشكرك».

٩. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وأصناف الناطقين، يحتمل الرفع عطفاً على فاعل قال، والجر عطفاً على الملائكة».

١٠. في «بث، بخ، بر، بف»: «المسبحين» بدون الواو.

١١. في الروافي والفقيه: + «ما لا نحصيه».

١٢. في «بخ، بر، بف، جن» وحاشية «بث»: «فذلك». وفي «بس» والتهذيب: «بذلك».

١٣. في الفقيه: «فلك» بدل «فبذلك لك منتهى». ١٤. في الفقيه: «الرائد».

طَوَّلَ الْأَبْدَ، جَلَّ ثَنَاؤُكَ، أَعْنَتْنَا عَلَيْهِ حَتَّى قَضَيْتَ عَنَّا^١ صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ مِنْ صَلَاةٍ، وَ مَا كَانَ مِنَّا فِيهِ مِنْ بَرٍّ، أَوْ شُكْرِ، أَوْ ذِكْرِ.

اللَّهُمَّ فَتَقَبَّلْهُ مِنَّا بِأَحْسَنِ قَبُولِكَ، وَ تَجَاوَزْكَ وَ عَفْوِكَ وَ صَفْحِكَ^٢ وَ غُفْرَانِكَ وَ حَقِيقَةَ رِضْوَانِكَ، حَتَّى تَظْفِرَنَا فِيهِ بِكُلِّ خَيْرٍ مَطْلُوبٍ، وَ جَزِيلٍ عَطَاءٍ مُوْهُوبٍ، وَ تَوْقِينًا^٣ فِيهِ مِنْ كُلِّ مَرْهُوبٍ، أَوْ بَلَاءٍ مَجْلُوبٍ^٤، أَوْ ذَنْبٍ مَكْسُوبٍ.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِعَظِيمِ مَا سَأَلْتُكَ بِهِ^٥ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِكَ مِنْ كَرِيمِ أَسْمَائِكَ وَ جَمِيلِ^٦ ١٦٦/٤ ثَنَائِكَ وَ خَاصَّةِ دَعَائِكَ، أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ^٧ مُحَمَّدٍ، وَ أَنْ تَجْعَلَ شَهْرَنَا هَذَا أَكْثَمَ شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَّةً عَلَيْنَا مِنْذُ^٨ أَنْزَلْتَنَا إِلَى^٩ الدُّنْيَا بَرَكَتُهُ فِي عِصْمَةِ دِينِي، وَ خَلَاصِ نَفْسِي، وَ قَضَاءِ حَوَائِجِي^{١٠}، وَ تَشْفَعِي^{١١} فِي مَسَائِلِي^{١٢}، وَ تَمَامِ النُّعْمَةِ عَلَيَّ، وَ صَرْفِ السُّوءِ عَنِّي، وَ لِبَاسِ الْعَافِيَةِ لِي فِيهِ^{١٣}، وَ أَنْ تَجْعَلَنِي بِرَحْمَتِكَ مِمَّنْ خَزَتْ^{١٤} لَهُ لَيْلَةٌ الْقَدَرِ، وَ جَعَلَتْهَا لَهُ خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، فِي أَكْثَمِ^{١٥} الْأَجْرِ، وَ كَرَامَةِ الذُّخْرِ، وَ حُسْنِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «حتى قضينا».

٢. الصُّفْحُ: الإعراض، والعفو، والتجاوز عن الذنب. قال ابن الأثير: «وأصله من الإعراض بصفحة الوجه، كأنه أعرض بوجهه عن ذنبه». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤ (صفح).

٣. في «ي» بـ: «وتوقينا». وفي الوافي والفقيه والتهذيب: «وتؤمننا».

٤. في الوافي والتهذيب: «+ وأمر». ٥. في التهذيب: «- وأو بلاء مجلوب».

٦. في التهذيب: «- وأو ذنب». ٧. في التهذيب: «- وبه».

٨. في التهذيب: «وجزيل». ٩. في «ي» بـ: «بث، بئ، بف، جن»: «وعلى آل».

١٠. في «ي» بـ: «مذ». ١١. في «بس»: «+ دار».

١٢. في الفقيه والتهذيب: «حاجتي».

١٣. في مرآة العقول: «في التهذيب مكان «وتشفعني»: وتشفعني، وهو أظهر، وربما يقرأ: وتشفعني، مصدراً على وزن تفعلة».

١٤. في «بئ، بس» وحاشة «بث»: «مسألتي».

١٥. في الفقيه والتهذيب: «- وفيه».

١٦. في الوافي والفقيه: «أذخرت». وفي مرآة العقول عن بعض النسخ: «ذخرت». وفي التهذيب: «حزت».

١٧. في «بس»: «- السوء عني - إلى - في أعظم».

الشُّكْرِ، وَطُولِ الْعُمْرِ^١، وَدَوَامِ الْيُسْرِ.

اللَّهُمَّ^٢ وَأَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ^٣ وَطَوْلِكَ وَغَفْوِكَ وَنِعْمَانِكَ وَجَلَالِكَ وَقَدِيمِ إِحْسَانِكَ وَامْتِنَانِكَ^٤، أَنْ لَا تَجْعَلَنِي آخِرَ الْعَهْدِ مِنَّا لِشَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى تَبْلُغَنَاهُ مِنْ قَابِلٍ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ، وَتَعْرِفَنِي^٥ هَلَالَهُ مَعَ الشَّاطِرِينَ إِلَيْهِ، وَالْمُعْتَرِفِينَ^٦ لَهُ فِي أُغْفَى عَافِيَتِكَ، وَأَنْعِمَ^٧ بِنِعْمَتِكَ، وَأَوْسِعَ رَحْمَتَكَ، وَأَجْزَلِ قَسْمِكَ^٨، يَا رَبِّي^٩ الَّذِي لَيْسَ لِي^{١٠} رَبٌّ غَيْرُهُ، لَا يَكُونُ^{١١} هَذَا الْوَدَاعُ مِنِّي لَهُ^{١٢} وَدَاعٌ فَنَاءً، وَلَا آخِرَ الْعَهْدِ^{١٣} مِنِّي^{١٤} لِلْقَاءِ^{١٥} حَتَّى تَرِيَنِيهِ مِنْ قَابِلٍ فِي أَوْسَعِ^{١٦} النِّعَمِ، وَأَفْضَلِ الرَّجَاءِ، وَأَنَا لَكَ عَلَى أَحْسَنِ الْوَفَاءِ، إِنَّكَ سَمِيعٌ^{١٧} الدُّعَاءِ.

اللَّهُمَّ اسْمَعْ دُعَائِي، وَارْحَمْ^{١٨} تَضَرُّعِي وَتَذَلُّلِي لَكَ، وَاسْتِكَانَتِي^{١٩} وَتَوَكُّلِي عَلَيْكَ، وَأَنَا^{٢٠} لَكَ مُسْلِمٌ^{٢١}، لَا أَرْجُو نَجَاحاً وَلَا مَعَاوَةً^{٢٢} وَلَا تَشْرِيفاً وَلَا تَبْلِيغاً إِلَّا بِكَ

١. في الوافي والتهذيب: «و حسن الشكر».

٢. في «بح»: «إليهم».

٣. في الفقيه: «وعزتك».

٤. في الوافي: «وتعرفنا».

٥. في الوافي: «والمعترفين». واستظهره في مرآة العقول بعد ما نقله عن التهذيب والمصباح.

٦. في الوافي والفقيه: «وأنتم».

٧. في «بح»، «بر»، «وإيا رب».

٨. في الفقيه: «ولا تجعل».

٩. في «بر»: «عهد».

١٠. في التهذيب: «من اللقاء».

١١. في «بح»، «بر»، «جن»، والفقيه والتهذيب: «أسبغ».

١٢. في «بر»، «بف»: «تسمع».

١٣. الاستكانة: الخضوع والذل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٦؛ المصباح المنير، ص ٢٨٣ (سكن).

١٤. في «بس» والوافي والفقيه: «فأنا».

١٥. في التهذيب: «سلم».

١٦. في «بف»: «ولا عافية معافاة».

وَمِنْكَ، فَاْمُنْ^١ عَلَيَّ - جَلَّ تَنَاوُكَ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُكَ - بِتَبْلِيغِي^٢ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَ أَنَا مُعَافَى مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَ مَحْذُورٍ، وَ مِنْ^٣ جَمِيعِ الْبَوَائِقِ^٤، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنَا عَلَى صِيَامِ هَذَا الشَّهْرِ وَ قِيَامِهِ حَتَّى بَلَّغْنِي^٥ آخِرَ لَيْلَةٍ مِنْهُ.^٦

٧١- بَابُ التَّكْبِيرِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَ يَوْمَهُ

٦٦٣٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ النَّقَّاشِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِي: «أَمَّا إِنَّ فِي الْفِطْرِ تَكْبِيرًا وَ لَكِنَّهُ مَسْتُورٌ»^٧.

١٦٧/٤ قَالَ: قُلْتُ: وَ أَيْنَ^٨ هُوَ؟

قَالَ: «فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ فِي الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَ فِي^٩ صَلَاةِ الْعِيدِ^{١٠}، ثُمَّ يُقْطَعُ^{١١}».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ؟

قَالَ: «تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ^{١٢}، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ^{١٣}، وَ إِلَهُ

١. في «ظ، ي، بح، بس»: «وامن».

٢. في «جن»: «تبليغ».

٣. في «بف» و التهذيب: «من» بدون الواو. وفي الوافي: «وجئني من».

٤. «البوائق»: جمع البائقة، وهي الداهية - أي المصيبة - والشر الشديد. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٢؛

المصباح المنير، ص ٦٦ (برق).
٥. في الوافي والفقهاء و التهذيب: «بلغنا».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٢٢، ح ٣٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٢٠٣٣، معلقاً عن أبي بصير.

الوافي، ج ١١، ص ٤٧٥، ح ١١١٦١.

٧. في «بث، بر، بف» وحاشية «ظ، ي» والوافي والوسائل والفقيه و التهذيب: «مستون».

٨. في «ي» والفقيه: «فأين».

٩. في التهذيب: «-في».

١٠. في الفقيه: «وفي غير رواية سعيد وفي الظاهر والعصر».

١١. في «ظ، بر»: «تقطع».

١٢. في «بح» وحاشية «جن» و التهذيب: «+الله أكبر».

١٣. في «ظ، ي»: «والله أكبر». وفي التهذيب: «-الله أكبر».

الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا^١، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» يَغْنِي الصَّيَامُ^٢ «وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ»^٣.^٤

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ مِثْلَهُ.

٦٦٣٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُكَبَّرُ لَيْلَةُ الْفِطْرِ وَصَبِيحَةُ الْفِطْرِ كَمَا تُكَبَّرُ فِي الْعَشْرِ»^٥.

٦٦٣٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٦: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَغْفِرَةَ تَنْزِلُ عَلَى مَنْ صَامَ شَهْرَ

١. في الفقيه: «والحمد لله على ما أبلانا».

٢. في التهذيب: «يعني الصيام».

٣. البقرة (٢): ١٨٥.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٣١١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٣٤، معلقاً عن سعيد النقاش. الخصال، ص ٦٠٩، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر، من قوله: «قال في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة: تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٩٣، عن سعيد النقاش، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير» الوافي، ج ٩، ص ١٣٤١، ح ٨٣٤٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٥٥، ح ٩٨٤٧.

٥. في «٥»: «- علي».

٦. في «٦»: «وتكبر صبيحة».

٨. في الوافي: «يعني بالعشر العشر صلوات الفرائض في أيام التشريق»، وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٤٠٦: «قوله عليه السلام: كما تكبر، التشبيه إما في أصل التكبير، أو في كَيْفِيَّتِهِ، وعلى الأخير لعله يسقط منه ما يناسب الأصح».

٩. الوافي، ج ٩، ص ١٣٤٢، ح ٨٣٤٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٥٥، ح ٩٨٤٦.

١٠. في الوافي، ج ٩: «لأبي الحسن».

رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ^١.

فَقَالَ: يَا حَسَنُ، إِنَّ^٢ الْقَارِيَجَارَ^٣ إِنَّمَا يُعْطَى أَجْرَتَهُ^٤ عِنْدَ فَرَاغِهِ؛ ذَلِكَ^٥ لَيْلَةُ الْعِيدِ^٦.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٧، فَمَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَعْمَلَ فِيهَا؟

فَقَالَ: إِذَا غَزَبَتِ الشَّمْسُ فَاغْتَسِلْ، وَإِذَا^٨ صَلَّيْتَ الثَّلَاثَ^٩ الْمَغْرِبِ^{١٠} فَازْغَعْ

يَدَيْكَ^{١١}، وَقُلْ: يَا ذَا الْمَنِّ^{١٢}، يَا ذَا الطَّوْلِ^{١٣}، يَا ذَا الْجُودِ^{١٤}، يَا مُصْطَفِيًا مُحَمَّدًا

١. في «بر، بف» وحاشية «بث»: «القطر».

٢. في «ظ»: «- وإن».

٣. في «بث» وحاشية «ظ»: «الفاريجان». وفي «بح، بخ، بر، بس» وحاشية «ي»: «القاريجان». و«القاريجار» بالقاف والراء والياء التحتانية المثناة والجيم، ثم الراء: معرّب كاري گر، كما في الوافي ومروءة العقول. وفي الوافي: «القاريجار ... معرّب كاري گر، ومن الناس من يصحّفه بما يشتهي». وفي هامش الطبعة الحجرية عن العلامة المجلسي: «في أكثر النسخ التي وقعت إليّ من الكافي والفقيه وغيرهما من الأصول: الفاريجان - بالفاء قبل الألف والمثناة من تحت بعد الراء المهملة وقبل الجيم والنون أخيراً بعد الألف - وهو الحصاد الذي يحصد بالفرجون كبرذون، وهو المحسّة بكسر الميم وإهمال الحاء وإعجام الشين المشدّدة، وهي آلة من حديد مستعملة في الحصاد، وفي نسخة عندي مصحّحة معوّلة عليها بخط شيخنا الشهيد السعيد رضي الدين عليّ المرندي رحمه الله: الناريجان، بالنون مكان الفاء، وهو أيضاً بمعنى الحصاد، والأصل: النورج، أي الآلة التي تداس بها الأكداس من حديد أو خشب، فالألف بعد النون منقلبة عن الواو، والياء بعد الراء زائدة، وكذلك الألف والنون بعد الجيم. ومن المصحّفين في عصرنا من صحّف النون الأخيرة بالراء وزعم أنّ الفاريجار معرّب كاري گر، ولم يعلم أنّ التعريب موقوف على السماع، ولم يذكر أحد من علماء العربية: الفاريجار. المجلسي على الفقيه».

٤. في التهذيب: «أجره».

٥. في الوافي والوسائل والفقيه والعلل: «وذلك».

٦. في التهذيب: «وذلك العبد» بدل «ذلك ليلة العيد».

٧. في التهذيب: «- جعلت فداك».

٨. في «ي، بث، بخ، بر، بف، جن» والتهذيب: «فإذا». وفي الفقيه: «- فاغتسل وإذا».

٩. في الوافي: «- من».

١٠. في التهذيب: «وكعات».

١١. في «بس» والتهذيب: «يدك».

١٢. في الفقيه والعلل: «- يا ذا المن».

١٤. في الفقيه: «الحول».

١٣. في العلل: «- يا ذا الحول».

و نَاصِرُهُ، ضَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ^١، وَ اغْفِرْ لِي كُلَّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ^٢، أَحْصَيْتُهُ عَلَيَّ وَ نَسَيْتُهُ، وَ هُوَ عِنْدَكَ فِي كِتَابِكَ^٣ وَ تَخْرُجُ سَاجِدًا، وَ تَقُولُ^٤ مِائَةَ مَرَّةٍ: «تُوبُ إِلَى اللَّهِ» وَ أَنْتَ سَاجِدٌ، وَ تَسْأَلُ حَوَائِجَكَ^٥.

● وَ رَوَى: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يُصَلِّي فِيهَا رَكَعَتَيْنِ يَفْرَأُ فِي الْأُولَى الْحَمْدَ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» أَلْفَ مَرَّةٍ^٦، وَ فِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدَ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مَرَّةً^٧ وَاجِدَةً^٨.

٧٢- بَابُ يَوْمِ الْفِطْرِ

٦٦٤٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَطْعَمَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلَّى»^{١٠}.

٦٦٤١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. في الوافي: «وَأَلَّ مُحَمَّدٌ». ٢. في «بر»، «بف»:- «وَأَذْنَبْتُهُ».

٣. «تَخْرُجُ» أَي تَسْقُطُ؛ يُقَالُ: خَرَجَ يَخْرُجُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، إِذَا سَقَطَ مِنْ عَلْوٍ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١ (خر).

٤. في «ي»، «يح»، «بر»، «بس»، «بف»، «جن»: «تَقُولُ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٠٢، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٨٨، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد السَّيَّارِ، عن القاسم بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٣٦، معلقاً عن القاسم بن يحيى. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٨، من قوله: «وَإِذَا صَلَّيْتَ السَّلَاةَ» إِلَى

قوله: «وَتَقُولُ مِائَةَ مَرَّةٍ: تُتُوبُ إِلَى اللَّهِ» وَفِي كُلِّ الْمَصَادِرِ - إِلَّا التَّهْذِيبَ - مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٩، ح ٨٣٠٣، وفيه، ج ١١، ص ٣٧٢، ح ١١٠٣٨، إِلَى قوله: «لَيْلَةَ الْعِيدِ»؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ٣٢٨، ح ٣٧٨٥، إِلَى قوله: «إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَاغْتَسَلْ».

٦. في الوسائل: «لَيْلَةَ الْفِطْرِ» بَدَلَ «فِيهَا». ٧. في «ث»، «بخ»، «بر»، «بف» وَالْوَافِي: «+ الرُّكْعَةُ».

٨. في «ي»: «- مَرَّةً».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٧١، ح ٢٢٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. الوافي، ج ٩، ص ١٣١٠، ح ٨٣٠٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٨، ص ٨٥، ح ١٠١٤٦.

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٣٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٣٠١، ح ٨٢٨٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٧، ص ٤٤٤، ح ٩٨١٧.

النَّضْرُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِيَطْعَمْ^٢ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ^٣، وَلَا يَطْعَمْ^٤ يَوْمَ الْأَضْحَى^٥ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ^٦».

٦٦٤٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِذَا كَانَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ سُؤَالِ نَادِي مُنَادٍ: أَيُّهَا^٧ الْمُؤْمِنُونَ^٨، اغْدُوا إِلَى جَوَائِزِكُمْ^٩».

١. ترجم النجاشي لجرّاح المدائني في رجاله، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٥، وقال: «له كتاب يرويه عنه جماعة منهم النضر بن سويد». لكن تكررت رواية النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جرّاح المدائني في الأسناد. والخبر أورده الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٢٠٥٤، قال: «وروى جرّاح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام، وطريقه إلى جرّاح المدائني ينتهي إلى الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٤٩-٣٥٠. فعليه الظاهر سقوط الوساطة بين النضر وبين جرّاح في مانحن فيه».

٢. في «بحر، بر، بف»: «لتطعم». وفي «بخ» والوافي والفقيه والتهذيب: «أطعم».

٣. في «بث، بح، بر، بف»: «أن تصلي».

٤. في «بخ، بر، بس، بف»: «ولا تطعم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أضحى».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٣١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٢٠٥٤، معلقاً عن جرّاح المدائني. والوافي، ج ٩، ص ١٣٠١، ح ٨٢٨٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٤٤، ح ٩٨١٨.

٧. في «بحر» والوافي: «يا أيّها».

٨. في حاشية «بث»: «الناس».

٩. في الوافي: «اغدوا إلى جوائزكم: أقبلوا عليها بكنه هممكم؛ لكي تغفروا بها وتناولوها، نظيره قوله صلى الله عليه وآله: إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي أَيَّامٍ دَهْرَكُمْ نَفَحَاتٍ، أَلَا فَتَعْرَضُوا لَهَا! وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّيَامَ لِحَبْسِهِ النَّفْسَ عَنِ الشَّهَوَاتِ يَزَكِّيْهَا وَيَطَهِّرُهَا وَيَجْعَلُهَا صَالِحَةً لِأَنَّهُ يَفِيضُ عَلَيْهَا مِنْ اللَّهِ سَبْحَانَهُ سَجَالِ الرَّحْمَةِ وَالرِّبْكَ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ عَلَيْهَا وَتَوَجَّهَتْ إِلَيْهَا وَتَعَرَّضَتْ لَهَا قَبْلَ أَنْ يَفْسُدَ اسْتِعْدَادُهَا لَهَا يُوْرُودُ مَا يَضَافُهَا، نَاقِلَتَا وَكَانَتْ بِهَا مِنَ الْفَائِزِينَ». وفي مرآة العقول: «قوله صلى الله عليه وآله: اغدوا إلى جوائزكم، أي باكروا إلى صلاة العيد؛ لتأخذوا جوائزكم على صيام شهر رمضان».

ثُمَّ قَالَ: يَا جَابِرُ، جَوَائِزُ اللَّهِ^١ لَيْسَتْ بِجَوَائِزِ^٢ هَؤُلَاءِ الْمُلُوكِ^٣ ثُمَّ قَالَ: «هُوَ يَوْمُ
الْجَوَائِزِ»^٤.

٤ / ٦٦٤٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ جَمِيلِ بْنِ
صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ صَبِيحَةُ^٥ الْفِطْرِ نَادَى مُنَادٍ: اغْدُوا إِلَى
جَوَائِزِكُمْ»^٦.

١٦٩/٤

٧٣- بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ إِذَا صَحَّ عَنْدهُمْ الرُّوْيَةُ
يَوْمَ الْفِطْرِ بَعْدَ مَا أَصْبَحُوا صَائِمِينَ

١ / ٦٦٤٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُوْسُفَ
بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا شَهِدَ عِنْدَ الْإِمَامِ شَاهِدَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَا الْهَيْلَالَ مُنْذُ

١. في «بخ، بر»: «والله».

٢. في «بخ، بر»: «جوائز». وفي حاشية «ب» والوافي والفقير: «كجوائز».

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، ذيل ح ٦٢٧٤؛ والشهذيب، ج ٤، ص ١٩٣، ذيل ح ٥٥٠؛ و
الأمالي للصدوق، ص ٤٧، المجلس ١٢، ذيل ح ١؛ و ثواب الأعمال، ص ٨٨، ذيل ح ٢؛ و فضائل الأشهر الثلاثة،
ص ٨٠، ذيل ح ٦٢، بسند آخر عن عمرو بن شمر، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٧٨؛ و
ج ٢، ص ٩٦، ذيل ح ١٨٣٣، معلقاً عن جابر، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٢٠٦٠،
معلقاً عن جابر، عن أبي جعفر، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي عليه السلام. الوافي، ج ٩، ص ١٣١٠، ح ٨٣٠٦؛
وج ١١، ص ٣٧١، ح ١١٠٣٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠٨.

٤. في «بس»: «كانت».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «يوم».

٦. الوافي، ج ١١، ص ٣٧١، ح ١١٠٣٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠٩.

٧. في «بر»: «عن أحمد». وفي «جر»: «عن أحمد بن محمد».

ثَلَاثِينَ يَوْمًا، أَمَرَ الْإِمَامُ بِالْإِفْطَارِ، وَ صَلَّى^١ فِي^٢ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِذَا كَانَا شَهْدًا^٣ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ، فَإِنْ شَهِدَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، أَمَرَ الْإِمَامُ بِالْإِفْطَارِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَخَّرَ الصَّلَاةَ إِلَى الْغَدِ، فَصَلَّى بِهِمْ^٤.

٦٦٤٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ، قَالَ:

إِذَا أَضْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا، وَلَمْ يَزُوا الْهَلَالَ، وَ جَاءَ قَوْمٌ عُدُولٌ يَشْهَدُونَ عَلَى الرُّؤْيَا، فَلْيُفْطِرُوا، وَ لْيُخْرِجُوا مِنَ الْغَدِ أَوَّلَ النَّهَارِ إِلَى عِيْدِهِمْ^٥.

٧٤- بَابُ النَّوَادِرِ

٦٦٤٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ الرَّازِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٦: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٧، مَا تَقُولُ فِي الصَّوْمِ^٨؛

١. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جن» والبحار: - «وصلّى».

٢. في الوافي والوسائل، ح ٩٧٧٩ والفقيه: - «وصلّى في».

٣. الظاهر أن قوله عليه السلام: «وصلّى» ليست في النسخ التي كانت عند العلامة المجلسي؛ حيث قال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إذا كانا شهدا، لم يتعرض في صورة الرؤية قبل الزوال للصلاة، ولعل ذلك لظهور حكمها لبقاء وقتها، وأيضاً يظهر من تخصيص الشق الثاني ظاهراً بتأخير الصلاة إلى الغد أن حكم الأول ليس كذلك، هذا بحسب ظاهر الكلام. ويحتمل أن يكون تأخير الصلاة إلى الغد في الشقين بناء على ظاهر بعض الأخبار من أن وقتها حين طلوع الشمس، لكنه بعيد بحسب العبارة والفتوى، وإن كان يؤيده إطلاق الخبر الآخر».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٢٠٣٧، معلقاً عن محمد بن قيس الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٧، ح ٨٣٠٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٣٢، ح ٩٧٧٩؛ وج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٣٤٠٦؛ البحار، ج ٩٠، ص ٣٥٧، ذيل ح ٨.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٢٠٣٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٧، ح ٨٣٠١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٣٣، ح ٩٧٨٠؛ وج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٣٤٠٧؛ البحار، ج ٩٠، ص ٣٥٧، ذيل ح ٨.

٦. في «بخ، بر، بف»: - «له».

٨. في العلل: «العامة».

٧. في الوسائل: - «جعلت فداك».

فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى أَنَّهُمْ لَا يُوقِفُونَ لَصُومٍ؟

فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَةُ الْمَلِكِ فِيهِمْ».

قَالَ ٢: فَقُلْتُ ٣: وَكَيْفَ ٤ ذَلِكَ جُعِلَتْ فِذَاكَ؟

قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ لَمَّا قَتَلُوا الْحُسَيْنَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَمَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَلَكًا ٥ يُنَادِي: أَيُّهَا الْأُمَّةُ الظَّالِمَةُ، الْقَاتِلَةُ عِثْرَةَ نَبِيِّهَا، لَا وَفَقَكُمْ اللَّهُ لَصُومٍ وَلَا لِفِطْرِ ٦».

٦٦٤٧ / ٢. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ ٨، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ٩:

١. في الوافي: - «قد».

٢. في «بر»، «بف» والوافي: - «قال».

٣. في «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جن» والوافي والعلل: «قلت».

٤. في «بخ» والوافي: «فكيف».

٥. في «ظ»: + «منادياً».

٦. في «بخ»، «بر»، «بف»، «جن»، والوافي والوسائل والفقيه: «ولا فطر». وفي العلل: + «وفي حديث آخر لفطر ولا أضحي». وفي «مرأة العقول»: «ولا وفقكم الله، إنما لاشتباه الهلال - كما فهمه الصدوق ٧ وغيره - أو لعدم علمهم بمسائل الصوم والفطر وأحكامهما، أو لعدم فوزهم بالصلاة مع الإمام في أيام شهر رمضان في عيد الفطر، بأن يكون المراد بالفطر الإفطار في أول شوال، ويؤيده الحديث الثالث».

٧. علل الشرائع، ص ٣٨٩، ح ١، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ٨٩، ح ١٨١٢، مرسلاً عن الصادق ٨، من قوله: «لَمَّا قَتَلُوا الْحُسَيْنَ». الوافي، ج ٩، ص ١٣٤٠، ح ٨٣٤٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٩٥، ح ١٣٤٥٤.

٨. هكذا في «بخ»، «بر»، «بف»، «جر»، «جن»، وحاشية «ي» والوسائل. وفي «بث»: «محسن». وفي «ظ»، «ي»، «بح»، «بس» والمطبوع: «الحسين». وعلي بن الحسن هذا، هو علي بن الحسن بن فضال روى عن عمرو بن عثمان كتابه الجامع في الحلال والحرام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦.

ثم إنه تقدم غير مرة أنَّ أحمد بن محمد الراوي عن علي بن الحسن هذا، هو شيخ الكليني، فعليه ما ورد في علل الشرائع، ص ٣٨٩، ح ١، من نقل الخبر بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحسن عن عمرو بن عثمان، لا يخلو من خلل يظهر بالتأمل.

٩. في «بخ» والتهذيب: «ذبيان».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ^١، قَالَ: قَالَ ^٢: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، مَا مِنْ ^٣ عِيدٍ لِلْمُسْلِمِينَ: أَضْحَى وَلَا فِطْرٍ إِلَّا وَهُوَ يَجِدُّدُ لَأَلِ مُحَمَّدٍ فِيهِ حُزْنًا».

قُلْتُ: وَلِمَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لِأَنَّهُمْ يَزُونُ حَقَّهُمْ فِي يَدٍ غَيْرِهِمْ» ^٧.

٦٦٤٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ^٨، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

لُطَيْفٍ ^٩ التُّفَيْلِيِّ، عَنْ زَيْنٍ ^{١٠}، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^{١١}: «لَمَّا ضَرَبَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ^{١٢} بِالسَّيْفِ، فَسَقَطَ رَأْسُهُ ^{١٣}، ثُمَّ

ابْتَدَرَ لِيَقْطَعَ رَأْسَهُ، نَادَى مُنَادٍ مِنْ بَطْنَانِ الْغَرْشِ: أَلَا أَيُّهَا الْأُمَّةُ الْمُتَخَيِّرَةُ ^{١٤} الضَّالَّةُ ^{١٥}

بَعْدَ نَبِيِّهَا، لَا وَفَّقَكُمُ اللَّهُ لِأَضْحَى وَلَا لِفِطْرِ ^{١٦}».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^{١٧}: «فَلَا جَرَمَ وَاللَّهِ مَا وَفَّقُوا وَلَا يُوفَّقُونَ حَتَّى يَثْأَرَ ^{١٨}

١. في «ي»: «أبي عبد الله». وفي «بح»: «جعفر» بدل «أبي جعفر».

٢. في «ي»: «-» وقال: ٣. في «بح»: «بر»: «مز».

٤. في «بر»: «مجدد». ٥. في الوافي: «حزن».

٦. في «ظ»: «ذلك».

٧. على الشرائع، ص ٣٨٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسن، عن عمرو بن

عثمان، الفقيه، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٠٥٨، معلقاً عن حنان بن سدير؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٩، ح ٨٧٠، بسنده

عن حنان بن سدير، الفقيه، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٨٠، مراسلاً الوافي، ج ٩، ص ١٣٣٧، ح ٨٣٣٧؛ الوسائل، ج

٧، ص ٤٧٥، ذيل ح ٩٨٩٨. ٨. في «يف»: «جن»: «علي بن إبراهيم».

٩. في العلل: «الجنيد».

١٠. في «بث»، «بخ»، الوافي: «زريق». وفي «بر»، «بف»: «زرين». وفي «جر»: «زريق».

١١. في الوسائل والعلل: «-» وأسه.

١٢. في «بخ»: «المتجربة». وفي «بث» والعلل: «والمتجربة».

١٣. في «بخ»، «بر»، «بف»، وحاشية «بث»، «جن»، والأماشي للصدوق: «الظالمة».

١٤. في الفقيه والأماشي للصدوق والعلل: «ولا فطر».

١٥. في الوسائل: «تبار». وفي الفقيه والعلل: «يثور».

ثَابِتُ الْحَسَنِ عليه السلام ٢.

٦٦٤٩ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَرَّانِيِّ ٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنِّي أَفْطَرْتُ يَوْمَ الْفِطْرِ عَلَى طِينٍ ٤ وَ تَمَرٍ ٥.

فَقَالَ لِي ٦: «جَمَعْتَ بَرَكَهٖ وَ سُنَّتَهٗ» ٧.

٦٦٥٠ / ٥. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ ٨، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ

١. في «ي، بس» والوافي: «بشار». والثار: الطلب بالدم، والدم نفسه، وقاتل حميمك. و«الشار»: الطالب، والمطلوب، والذي لا يبقى على شيء حتى يدرك تأزّه. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٠٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٩٧ (نار).

٢. علل الشرائع، ص ٣٨٩، ح ٢، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٢٠٥٩، معلقاً عن عبدالله بن لطيف التفليسي. الأمالي للصدوق، ص ١٦٨، المجلس ٣١، ح ٥، بسنده عن عبدالله بن لطيف التفليسي. الوافي، ج ٩، ص ١٣٣٩، ح ٨٣٤١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٩٥، ح ١٣٤٥٥.

٣. في «ث، جر»: «الجبراني». وفي «بخ»: «عن الحرّاني». وفي «بر، بف»: «الجبران».

هذا، وتقدّمت في الكافي، ح ٨٤٥ و ٨٤٨ و ١٠٠٠ رواية الحسين بن محمد عن الخيراني.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي و «مرآة العقول» والوسائل. وفي المطبوع: «تين». وقال في الوافي: «أريد بالطين طين الحسين عليه السلام»، في «مرآة العقول»: «يدلّ على استحباب الإفطار يوم الفطر بالتربة والتمر، ولعلّ الأحوط أن ينوي في أكل الطين استشفاء داء ولو كان من الأدوية الباطنة». وفي هامش الوافي عن ضياء الدين الحسيني: «تين مكان طين في المطبوع من الكافي، والظاهر أنّه من أغلاط الطبع؛ لأنّه في غير واحد من نسخ المخطوطة بالطاء، كما في الأصل، ثمّ في المخطوطين من الفقيه. طين القبر، ويحتمل أنّه من زيادات بعض الناقلين دفعاً لتوهّم مطلق الطين».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «وتمرّة».

٦. في الوافي: «ولي».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٠٥٦، معلقاً عن عليّ بن محمد النوفلي. تحف العقول، ص ٤٤٨، عن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٢، ح ٨٢٩٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ٩٨٢١.

٨. في «ظ، ي، ث، بح، بس، جن» و «مرآة العقول» والوسائل: «عليّ بن زياد». وعليّ بن زياد لم نعرفه. ويحتمل على بُعد أن يكون الأصل في العنوان هو «عليّ بن ابن زياد» والمراد من عليّ، هو عليّ بن محمد المتقدّم في سند الحديث الثالث الراوي عن سهل بن زياد - وهو المراد من ابن زياد - في كثير من الأسناد، والله هو العالم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣١٩-٣٢١.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَيْبٍ يَوْمَ الْفِطْرِ، بَدَأَ بِنِسَائِهِ^{٢، ٣}.

٧٥- بَابُ الْفِطْرَةِ^٤

١ / ٦٦٥١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ صَمَمَتْ إِلَى عِيَالِكَ مِنْ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، فَعَلَيْكَ أَنْ تُؤَدِّيَ الْفِطْرَةَ^٥ عَنْهُ».

قَالَ: «وَإِعْطَاءُ^٦ الْفِطْرَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَبَعْدَ الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ^{٧، ٨}.

«أما بناء على صحة ما في المطبوع وسائر النسخ، كما لعله أقوى، فلم يتقدّم سند يصلح أن يكون سندنا هذا معلقاً عليه إلا سند الحديث الرابع من «باب يوم الفطر».

هذا، وقد تكررت في الأسناد رواية سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار؛ ولم يتوسط في موضع منها يعقوب بن يزيد بين سهل بن زياد وبين يحيى بن المبارك، فلا بعد وقوع خلل في السند من هذه الجهة أيضاً.

٢. في الفقيه: «بلسانه».

١. في الوسائل: - «أو غيره».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٠٥٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٧، ح ٥٣١١؛ وج ٩،

ص ١٣٠٢، ح ٨٢٩٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ٩٨٢٤.

٥. في «بر»: - «كل».

٤. في «جن»: «الفطر».

٦. في «جن»: «الفطر». وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٤١٣: «قوله عليه السلام: فعليك أن تؤدّي الفطرة، أي زكاة الفطرة، والمراد بالفطرة إما الخلقة، أو الدين، أو الفطر من الصوم. والمعنى على الأول زكاة الخلقة، أي البدن، وعلى الثاني زكاة الدين والإسلام؛ فإنها أوّل زكاة وجبت في الإسلام. وعلى الثالث زكاة الفطرة من الصيام».

٧. في التهذيب: «فإعطاء».

٨. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: بعد الصلاة صدقة، ظاهره عدم جواز التأخير عن الصلاة وأنه لو أخرها لم تكن زكاة، بل صدقة مستحبة. وظاهر الأفضلية المذكورة سابقاً الجواز، فيمكن حمل هذا على أنه ينقص ثوابها عن ثواب الفطرة، وكان لها ثواب الصدقة».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٧١، ح ١٩٣، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٨٢، ذيل ح ٢٠٨١.

- ٢ / ٦٦٥٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْفِطْرَةِ؟
- فَقَالَ: «عَلَى الصَّغِيرِ^١ وَ الْكَبِيرِ، وَ الْخَرَّ وَ الْعَبْدُ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ جَنْطَةِ^٢، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ»^٣.
- ٣ / ٦٦٥٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
- وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
- عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْتَمَرُ فِي الْفِطْرَةِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ مَنْفَعَةً، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ، أَكَلَ مِنْهُ».

١ . وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٠؛ والأمالى للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، من قوله: «وإعطاء الفطرة قبل الصلاة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ٩٤٩٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٩، ح ١٢١٤٦، إلى قوله: «تؤذي الفطرة عنه».

١ . في مرآة العقول: «قوله عليه السلام على الصغير، لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب الفطرة على الصغير والمجنون والعبد، فلفظة «على» هنا بمعنى «عن»، كما يدل عليه قوله عليه السلام: «عن كل إنسان».

٢ . في «ط»: «على».

٣ . في التهذيب، ح ٢٢٨: «وبه».

٤ . التهذيب، ج ٤، ص ٧١، ح ١٩٤؛ و ص ٨٠، ح ٢٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٤٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٢٠٦١، معلقاً عن ابن أبي نجران. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٨٢، ح ٢٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٥٨ و ١٥٩؛ وعلل الشرائع، ص ٣٩٠، ح ١ و ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٧٥، ح ٢١١؛ و ص ٨١، ح ٢٣١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٣٥؛ و ص ٤٧، ح ١٥٢، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٨٣، ح ٢٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٦١؛ وعلل الشرائع، ص ٣٩٠، ح ٤، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من قوله: «عن كل إنسان صاع من حنطة» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ٩٤٩١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٧، ذيل ح ١٢١٣٩.

قَالَ^١ : وَ قَالَ : «نَزَلَتِ الرِّكَاءُ وَ لَيْسَ لِلنَّاسِ أَمْوَالٌ ، وَ إِنَّمَا كَانَتْ الْفِطْرَةُ»^٢ .
 ٦٦٥٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ^٣ ، قَالَ :
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «الْفِطْرَةُ إِنْ أُغْطِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ ، فَهِيَ فِطْرَةٌ ، وَ
 إِنْ كَانَتْ بَعْدَ مَا تَخْرُجُ^٤ إِلَى الْعِيدِ ، فَهِيَ صَدَقَةٌ»^٥ .
 ٦٦٥٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ
 سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ :
 عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ^٦ عَنِ الْفِطْرَةِ : كَمْ تُدْفَعُ^٧ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنَ
 الْجَنْطَلَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّرْبِيبِ ؟
 قَالَ : «صَاعٌ بِصَاعٍ النَّبِيِّ عليه السلام»^٨ .^٩

١ . في «بث ، بر ، بف» و التهذيب و العلل : - «قال» .

٢ . التهذيب ، ج ٤ ، ص ٨٥ ، ح ٢٤٨ ، معلقاً عن الكليني . علل الشرائع ، ص ٣٩٠ ، ح ١ ، بسنده عن محمد بن أبي عمير . الفقيه ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، ح ٢٠٧٥ ، معلقاً عن هشام بن الحكم . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٢٥٩ ، ح ٩٥٥٠ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٣٥١ ، ذيل ح ١٢٢١١ .

٣ . في «ظ ، ي ، بح ، بس ، جن» و الوسائل : «إبراهيم بن منصور» . وفي «بر ، بف» : «إبراهيم بن ميمون بن منصور» .

والمذكور في كتب الرجال هو إبراهيم بن ميمون بياح الهروي ، و إبراهيم بن ميمون الكوفي . راجع : رجال البرقي ، ص ٢٧ ؛ رجال الطوسي ، ص ١٥٧ ، الرقم ١٧٤٥ ؛ و ص ١٦٧ ، الرقم ١٩٣١ .

٤ . في حاشية «بث» و الوافي و التهذيب و الاستبصار : «كان» .

٥ . في «بح ، بس ، بف» و الوسائل : «يخرج» .

٦ . التهذيب ، ج ٤ ، ص ٧٦ ، ح ٢١٤ ؛ و الاستبصار ، ج ٢ ، ص ٤٤ ، ح ١٤٣ ، بسندهما عن معاوية بن عمار . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٢٤٣ ، ح ٩٥١٦ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٣٥٣ ، ح ١٢٢١٧ .

٨ . هكذا في «بح ، بر ، بف» و الوافي و الفقيه و التهذيب و الاستبصار . وفي «ظ ، ي ، بح ، بس ، جن» و الوسائل : «يدفع» . وفي «بث» بالياء و التاء معاً . وفي المطبوع : «تدفع» .

٩ . في مرآة العقول : «قوله عليه السلام : بصاع النبي ، قد ورد في بعض الأخبار أنه كان خمسة أمداد ، و الأحوط العمل به» .

١٠ . التهذيب ، ج ٤ ، ص ٨٠ ، ح ٢٢٧ ؛ و الاستبصار ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، ح ١٤٨ ، معلقاً عن الكليني . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

٦/٦٦٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ تَفْجِيلِ الْفِطْرَةِ بِيَوْمٍ؟
فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

قُلْتُ: فَمَا تَرَى بِأَنْ^٣ تَجْمَعَهَا، وَنَجْعَلَ^٤ قِيَمَتَهَا وَرِقًا^٥، وَنُعْطِيَهَا^٦ رَجُلًا وَاحِدًا مُسْلِمًا؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٨.

٧ / ٦٦٥٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:

ص ١٧٦، ح ٢٠٦٢، معلقاً عن محمد بن خالد. الخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٠، ص ٢٥١، ح ٩٥٣١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٣٢، ح ١٢١٥٦.

١. في «بر، جر»: - «بن يحيى».

٢. في الوافي: «ولعل المراد بجواز التعجيل ... ما يكون على سبيل القرض، ثم الاحتساب من الزكاة، لما مضى من أن الزكاة كالصلاة والصوم في عدم جواز تقديمها على الوقت». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا بأس به، يدل على جواز التعجيل بيوم، والمشهور بين الأصحاب عدم جواز تقديمها قبل هلال شوال إلا على سبيل القرض، وعليه حملوا هذا الخبر وأمثاله».

٣. في «بث، بر»، والوافي: «أن».

٤. في «بث، بخ»: «بأن يجمعها». وفي «بر، بف»: «بأن تجمعه».

٥. في «بث، بخ، بيج»: «ويجعل». وفي «بر، بف»: «وتجعل».

٦. الورق، كفلس وحبر وكف وجبل: الدراهم المضروبة عند الجوهري، والفضة عند ابن الأثير، والفضة المضروبة عند آخر، والدراهم عند بعض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٧٥؛ المصباح المنير، ص ٦٥٥ (ورق).

٧. في «ظ، بث، بخ، بر»، والوسائل، ح ١٢٢٤٦: «ويعطيها».

٨. الوافي، ج ١٠، ص ٢٤٤، ح ٩٥١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٥٤، ح ١٢٢١٨، إلى قوله: «فقال: لا بأس به»؛ وفيه، ص ٣٦٣، ح ١٢٢٤٦، من قوله: «نُعْطِيَهَا رَجُلًا وَاحِدًا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ عَنْ عِيَالِهِ وَهُمْ غُيِّبَتْ عَنْهُ^١، وَيَأْمُرَهُمْ^٢، فَيُعْطُونَ عَنْهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُمْ^٣».

١٧٢/٤

٦٦٥٨ / ٨. بَعْضُ أَصْحَابِنَا^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَكْلَلٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام، أَسْأَلُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ، وَكَمْ تُدْفَعُ^٥؟

قَالَ: فَكَتَبَ: «سِتَّةَ أَزْطَالٍ مِنْ تَمْرِ بِالْمَدَنِيِّ^٦، وَذَلِكَ تِسْعَةُ أَزْطَالٍ^٧

بِالْبَغْدَادِيِّ^٨».

٦٦٥٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٩، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْهَمْدَانِيِّ^{١٠} - وَكَانَ مَعَنَا حَاجًّا - قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام عَلَى يَدَيَّ^{١١} أَبِي: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ أَصْحَابَنَا اخْتَلَفُوا فِي

١. في «بخ، بر، بف» والوافي: «أن».

٢. في «بخ» - «عنه».

٣. في الوافي والتهذيب: «أو يأمرهم».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣١، ح ١٠٣٨، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٧١، ح ٩٥٧٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٢٢٥١.

٥. هكذا في النسخ والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «عدة من أصحابنا».

٦. في «بر، بف» والوسائل: «يدفع».

٧. في التهذيب: - «أزطال».

٨. في «ي»: «بالعراقي».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٨٣، ح ٢٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٦٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ٩٥٤٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤١، ح ١٢١٨٠.

١٠. في الوسائل والفقهاء والاستبصار والعيون: «ابن يحيى».

١١. هكذا في الوسائل والتهذيب، ج ٤، ص ٨٣ والاستبصار. وفي «ظ، ي، بث، بخ، بر، بس، بف، جر، جن» والمطبوع: «الهمداني». والظاهر أن جعفرًا هذا، هو ابن إبراهيم بن محمد الهمداني، كان وكيلاً بهمدان، الذي كان له مسائل عن أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٤، الرقم ٩٢٨؛ رجال

الكنشي، ص ٦٠٨، الرقم ١١٣١؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٦١-٤٦٢.

١٢. في الفقيه والتهذيب ومعاني الأخبار والعيون: «يد».

الصَّاعِ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْفِطْرَةُ بِصَاعِ الْمَدَنِيِّ^١، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: بِصَاعِ الْعِرَاقِيِّ^٢ فَكُتِبَ إِلَيَّ: «الصَّاعُ سِتَّةُ أَزْطَالٍ بِالْمَدَنِيِّ^٣، وَتِسْعَةُ أَزْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ» قَالَ: وَ أَخْبَرَنِي: «أَنَّهُ يَكُونُ بِالْوُزْنِ أَلْفًا وَ مِائَةً وَ سَبْعِينَ وَزْنَةً^٤».

١٠ / ٦٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الثُّعْمَانِ وَ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْفِطْرَةِ إِلَّا مَا يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ^٥ وَخَدَهَا: يُعْطِيهِ غَرِيبًا^٦، أَوْ يَأْكُلُ هُوَ وَ عِيَالُهُ؟

قَالَ^٧: «يُعْطِي غَرِيبًا، ثُمَّ يُعْطِي الْآخَرَ عَنْ نَفْسِهِ^٨ يَرُدُّوْنَهَا^٩، فَيَكُونُ^{١٠}»

١. في «ظ، بث، بس، جن»: «المدني».

٢. في الوسائل والتذهيب، ج ٤، ص ٨٣ والاستبصار: «+ قال».

٣. في الوسائل: «ستة».

٤. في «ظ، بث، بح، بس، جن»: «بالمدني».

٥. في العيون: «درهما». وفي الوافي: «قيل: المراد بالوزنة الدرهم». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وزنة، أي درهما؛ إذ روى الشيخ هذه الرواية عن إبراهيم بن محمد الهمداني على وجه أبسط، وقال في آخره: تدفعه وزناً ستة أظطال برطل المدينة، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً، فتكون الفطرة ألفاً وسبعين درهماً. وتفسير الوزن بالمثقال - لقول الفيروز آبادي: الوزن: المثقال - غير مستقيم ومخالفة لسائر الأخبار وأقوال الأصحاب». وراجع أيضاً: التذهيب، ج ٤، ص ٧٩، ح ٢٢٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٢٥ (وزن).

٦. التذهيب، ج ٤، ص ٨٣، ح ٢٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٦٣، معلقاً عن الكليني. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٧٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٤٩، ح ٢، بسندهما عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن أحمد بن يحيى [في العيون: «+ بن عمران الأشعري»]. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٢٠٦٣؛ والتذهيب، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ١٠٥١، معلقاً عن محمد بن أحمد، [في الفقيه: «+ بن يحيى»] الوافي، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ٩٥٤٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤٠، ح ١٢١٧٩.

٧. في الوافي: «+ من الفطرة».

٨. في الفقيه: «أيعطيه عنها» بدل «يعطيه غريباً».

٩. في الوافي والتذهيب: «فقال».

١٠. في «ظ، بث، بح، بر، بس، بف، جن» والوسائل: «يردّدونها». وفي «ي»: «وتردّدونها» بالتاء والياء معاً.

١١. في «بخ، بس»: «فتكون».

عَنْهُمْ جَمِيعاً فِطْرَةً وَاحِدَةً.^١

١١ / ٦٦٦١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ^٣: الْفَقِيرُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، هَلْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرَةِ؟

فَقَالَ^٤: «نَعَمْ، يُعْطِي^٥ مِمَّا يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ»^٦.

١٢ / ٦٦٦٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍاءَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَوْلُودٍ وَلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ^٧: عَلَيْهِ^٨ فِطْرَةٌ؟ قَالَ: «لَا، قَدْ

١. التهذيب، ج ٤، ص ٧٤، ح ٢٠٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٣٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٢٠٦٦، معلقاً عن سيف بن عميرة. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥١٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٥، ح ١٢١٣٥.

٢. في «بخ، بر، بف، جر»: «ابن إبراهيم».

٣. في التهذيب: «+ لأبي عبد الله عليه السلام».

٤. في الوافي: «+ يجب». وفي التهذيب: «+ تجب».

٥. في «بخ، بر، بف، والوافي والتهذيب والاستبصار»: «قال».

٦. قال الشيخ - بعد ما نقل أخباراً تدل على عدم وجوب زكاة الفطرة على الفقير - في التهذيب، ج ٤، ص ٧٤، ذيل الحديث ٢٠٧: «فهذه الأخبار كلها دالة على أنَّ المحتاج ومن ليس بذی مال لا تجب عليه الفطرة، وكل ما ورد في أنه تجب عليه الفطرة فإنما ورد على طريق التنبه والاستحباب دون الفرض والإيجاب». ونحوه في الاستبصار، ج ٢، ص ٤٢، ذيل الحديث ١٣٤.

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٤١٩: «قوله عليه السلام: نعم يعطي، محمول على الاستحباب على المشهور؛ إذ أكثر الأصحاب ذهبوا إلى اشتراط الغنى في من يجب عليه زكاة الفطرة، بل قال في المتهى: إنه قول علمائنا أجمع». وراجع أيضاً: متهى المطلب، ج ٨، ص ٤٢٥.

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٧٤، ح ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٢، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ٤٢، ذيل ح ٣٤، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام؛ المقتعة، ص ٢٤٨، مراسلاً عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥١٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٤، ح ١٢١٣٤.

٨. في «بف»: «الفطرة».

٩. في «ظ» والتهذيب ج ٤ ص ٣٣١: «أعليه».

خَرَجَ الشَّهْرُ.

قَالَ: وَ سَأَلْتَهُ عَنْ يَهُودِيٍّ أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ: ^٢ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ ^٣ قَالَ: «لَا». ^٤

١٣ / ٦٦٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ الْبَصْرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ^٦، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ: الْوَصِيُّ يُزَكِّي عَنِ الْيَتَامَى زَكَاةَ الْفِطْرَةِ ^٧ إِذَا

كَانَ لَهُمْ مَالٌ؟

فَكَتَبَ: «لَا زَكَاةَ عَلَى يَتِيمٍ».

وَعَنْ الْمَمْلُوكِ ^٨ يَمُوتُ مَوْلَاةً وَهُوَ عَنْهُ غَائِبٌ فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَفِي يَدِهِ مَالٌ لِمَوْلَاةٍ،

وَيَخْضُرُ الْفِطْرُ ^٩: أَمْ يُزَكِّي ^{١٠} عَنْ نَفْسِهِ مِنْ مَالِ مَوْلَاةٍ وَقَدْ صَارَ لِلْيَتَامَى؟

١٧٣/٤

١. في «ظ، بث، يح، بس، بف، جن»: «من».

٢. في «يح»: «فهل».

٣. في «يح»: «الفطرة».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٧، و ص ٣٣١، ح ١٠٣٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، وفي الأخير إلى قوله: «قد خرج الشهر». الفقيه، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٢٠٧٠، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٤٩٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٥٢، ذيل ح ١٢٢١٤.

٥. تَقَدَّمَ صدر الخبر في الكافي، ح ٥٨٨١، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن القاسم بن الفضيل، قال: كتب إلى أبي الحسن الرضا ^٦.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً أَنَّ الراوي عن محمد بن الحسين هو محمد بن يحيى، لكنه لم يرد له ذكر في السند.

والمحتمل قوياً وقوع السقط في السند بجواز النظر من «محمد» في «محمد بن يحيى» إلى «محمد» في «محمد بن الحسين». فيتنحّل كون محمد بن يحيى ساقطاً.

٦. في «بخ، بر، بف»: «والوافي»: «زكاة الفطرة عن اليتامى» بدل «عن اليتامى زكاة الفطرة». وفي «جن»: «الفطرة» بدل «الفطرة».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «مملوك».

٨. في «بخ»: «و تحضر الفطرة».

٩. في «ي، بث، بخ، بر، بف»: «يزكي» من دون همزة الاستفهام.

قَالَ^١: «نَعَمْ»^٢.

٦٦٦٤ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ذَكْرَةَ؛
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَلْ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي الْفِطْرَةُ؟
قَالَ: فَقَالَ: «الْفِطْرَةُ عَلَى كُلِّ مَنِ اقْتَاتَ قُوتًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ ذَلِكَ الْقُوتِ»^٤.

٦٦٦٥ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ^٦: سُئِلَ عَنْ^٧ رَجُلٍ فِي الْبَادِيَةِ^٨ لَا يُمْكِنُهُ الْفِطْرَةُ^٩؟

١. في «ب» بخ، بر، بف، والوافي: «فقال».

٢. في مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٧: «يستفاد من هذه الرواية أَنَّ الساقط عن اليتيم فطرته خاصة، لا فطرة غلامه، وأنَّ للمملوك التصرف في مال اليتيم على هذا الوجه، وكلا الحكمين مشكل». وفي مرآة العقول: «ويمكن حمله [على] ما إذا حضر الفطر قبل وفاة مولاه، وإن كان بعيداً».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٢٠٦٥، إلى قوله: «لا زكاة على يتيم»؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٢٠٧٣، من قوله: «وعن مملوك يموت مولاه» وفيهما معلقاً عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري، عن أبي الحسن الرضا^{١٠}. التهذيب، ج ٤، ص ٣٠، ح ٧٤، بسنده عن محمد بن القاسم الفضيل البصري، عن أبي الحسن الرضا^{١١}. وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب زكاة مال اليتيم، ح ٥٨٧٦ و ٥٨٧٧ و ٥٨٧٩ ومصادره. الوافي، ج ١٠، ص ٢٤٠، ح ٩٥١٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٦، ذيل ح ١٢١٣٧ و ١٢١٣٨.

٤. في الاستبصار: «وأخبر».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٧٨، ح ٢٢٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٣٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٧، ذيل ح ٢٠٦٤، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٤، ص ٧٨، ح ٢٢١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٣٧. الوافي، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ٩٥٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤٤، ح ١٢١٨٨.

٦. في «بخ، بر، بف، جر» - «بن إبراهيم».

٧. في «بخ، جن» - «قال».

٨. في الوافي: - «عن».

٩. في الوافي: «بالبادية».

١٠. في الوافي: «لا يمكنه الفطرة؛ يعني من الغلات». وفي هامشه عن ولد المصنّف: «أريد بالغلات الغلات المعهود إعطاؤها». وفيه عنه أيضاً: «لو علّقنا عدم إمكانه الفطرة بالفقر وعدم المكنة، كما هو الظاهر من اللفظ لاستقام من غير حمل على سهو أو تخصيص للسؤال أو الجواب، وعلى هذا يكون أمره^{١١} بالتصدق بأربعة أرتال محمود على الاستحباب، لا على الإيجاب».

قَالَ^١: «يَتَصَدَّقُ بِأَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ^٢ مِنْ لَبَنٍ»^٣.

١٦/٦٦٦٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الضَّيْفُ مِنْ إِخْوَانِهِ، فَيَخْضُرُ يَوْمَ

الْفِطْرِ: يُؤَدِّي عَنْهُ الْفِطْرَةَ؟

قَالَ^٤: «نَعَمْ، الْفِطْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يَعُولُ: مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٍّ

أَوْ مَمْلُوكٍ»^٥.

١٧ / ٦٦٦٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١ . في الوافي: «فقال».

٢ . في الوافي: «قال بعض مشايخنا: لا يبعد أن يكون وضع الأرتال موضع الأمداد سهواً من الراوي». وفي مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: بأربعة أرتال، ظاهر الخبر أنَّ هذا على الاستحباب؛ لظهوره في كون المعطي فقيراً، وقد عرفت أنَّه مختار الشيخ وجماعة في الفطرة مطلقاً، وحملوها على المدني».

٣ . التهذيب، ج ٤، ص ٧٨، ح ٢٢٢؛ و ص ٨٤، ح ٢٤٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٣٨؛ و ص ٥٠، ح ١٦٥، بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي الحسن علي بن سليمان، عن الحسن بن علي، عن القاسم بن الحسن، عَمَّنْ حَدَّثَهُ [في التهذيب، ص ٨٤: «رفعه» بدل «عَمَّنْ حَدَّثَهُ»] عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٧، ذيل ح ٢٠٦٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ٩٥٢٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤١، ح ١٢١٨١.

٤ . في «بخ، بر، بف» والوافي: «فقال».

٥ . التهذيب، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٦، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٢٠٦٧؛ و التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٢، صدر ح ١٠٤١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٨٢، ح ٢٣٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٥٧، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام، مع زيادة في آخره. الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤، ضمن ح ١٤٠، بسند آخر عن أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٩، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الخمسة الأخيرة من قوله: «الفطرة واجبة على كل من يعول» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ٩٤٨٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٧، ذيل ح ١٢١٤٠؛ وفيه، ص ٣١٧، ذيل ح ١٢١١١، وتام الرواية فيه: «الفطرة واجبة على كل من يعول».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ^٢ عَنْ^٣ رَأْسَيْنِ^٤ وَثَلَاثَةِ وَارْبَعَةٍ^٥ يَغْنِي الْفِطْرَةَ^٦».

١٨ / ٦٦٦٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ^٨، عَنْ مَالِكِ الْجُهَنِيِّ^٩، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ؟

قَالَ^{١٠}: «تُعْطِيهَا^{١١} الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ^{١٢} مُسْلِمًا^{١٣}، فَمُسْتَضْعًا^{١٤}، وَاعْطِ ذَا قَرَابَتِكَ^{١٥} مِنْهَا إِنْ شِئْتَ^{١٦}».

١. في الوافي: «بأن». ٢. في «ظ، بث، يح، يس، بف»: - «الرجل».

٣. في «ي» والوافي: - «عن».

٤. في الوافي: «الرأسين». وفي التهذيب: «الرأسين» بدل «الرجل عن رأسين».

٥. في الوافي: «والثلاثة والأربعة».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٩٠، ح ٢٦٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٢٠٦٨، معلقاً عن إسحاق بن

عسار. الوافي، ج ١٠، ص ٢٧١، ح ٩٥٧٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٢، ذيل ح ١٢٢٤٣.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٨. في «بث، يح، بر، بس» وحاشية «جر»: «يزيد». وفي «جر»: «زيد». والقاسم هذا، هو القاسم بن بريد

المعجلي، روى كتابه فضالة بن أيوب. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ معجم رجال الحديث،

ج ١٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.

٩. في حاشية «ي»: «أبا عبد الله».

١٠. في «يح، بر» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال».

١١. في «ظ، ي، يح، بر»: «يعطيها». وفي «يح»: «تعطيها». وفي «بف»: «يعطها».

١٢. في «يح، بر»: «لم يجد».

١٣. في الوافي: «وأراد عليه السلام بالمسلم العارف، كأن غيره ليس بمسلم».

١٤. في جميع النسخ التي قبلت - إلا «بس» - «فمستضعف». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والتهذيب والوافي

والوسائل.

١٥. في «مرأة المعول»: «قوله عليه السلام»: وأعط ذاقربانتك، محمول على غير من يجب نفقته».

١٦. التهذيب، ج ٤، ص ٨٧، ح ٢٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٢٦٧، ح ٩٥٦٤؛ الوسائل، ج ٩،

ص ٣٥٩، ح ١٢٢٣٤.

١٩ / ٦٦٦٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: ١٧٤ / ٤

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ^٣: أُعْطِيَهَا غَيْرَ أَهْلِ وَلَا يَتِي مِنْ

فَقَرَّاءٍ جِيرَانِي؟

قَالَ: «نَعَمْ، الْجِيرَانُ أَحَقُّ بِهَا؛ لِمَكَانِ الشُّهُرَةِ^٤».

٢٠ / ٦٦٧٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٥ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «يُؤَدِّي الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ^٧ عَنْ مُكَاتِبِهِ، وَ رَقِيقِ

أَمْرَاتِهِ، وَ عَبْدِهِ النَّصْرَانِي وَ الْمَجُوسِي، وَ مَا أُغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُهُ»^٨.

١. في التهذيب: «عن أبيه»، وهو سهو كما تقدّم غير مرة. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٧.

٢. في «ي»، بث، بس: «الفطر».

٣. في «بر»، بف، «الشبهة». وفي الوافي: «حملهما» أي هذا الخبر والذي قبله في التهذيب - في التهذيبيين على غير الناصب منهم، أو على وجه التقية، كما يشعر به قوله: لمكان الشهرة؛ فإنّ معناه أنّه إن لم يعط جيرانه شهروه بالرفض. وفي مرآة العقول: «قوله^٤: لمكان الشهرة، أي تقية؛ لئلا يشهر بالشيع، قال سيّد المحقّقين في المدارك عند قول المحقّق: ومع عدم المؤمن يجوز صرف الفطرة خاصّة إلى المستضعفين؛ يمكن حمل الأخبار التي تدلّ على الجواز على التقية، كما يدلّ عليه خبر إسحاق بن عمار: الجيران أحقّ بها لمكان الشهرة». وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٨٨، ح ٢٥٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٥١، ح ١٧٢، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٩١، ح ١، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن إسحاق بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٢٠٧٦، معلقاً عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن^٥: «التهذيب، ج ٤، ص ٧٨، ح ٢٢٤، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن^٦، وتام الرواية فيهما: «سألت أبا الحسن^٧ عن الفطرة قال: الجيران أحقّ بها» مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٨٩، ضمن ح ٢٦٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٥٢، ضمن ح ١٧٥، بسندهما عن إسحاق بن المبارك، عن أبي إبراهيم^٨، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٢٠٧٧. الوافي، ج ١٠، ص ٢٦٩، ح ٩٥٦٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٦٠، ح ١٢٢٣٥.

٥. في التهذيب، ح ١٩٥: «بن يحيى».

٦. في «بج»، و التهذيب، ح ١٩٥: «زكاته» بدل «زكاة الفطرة».

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٣١، ح ١٠٣٩، بسند آخر. الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ٩٤٩٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١٢١٤٧.

٦٦٧١ / ٢١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ مُعْتَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «اذْهَبْ، فَأَعْطِ^٢ عَنْ عِبَائِنَا الْفِطْرَةَ، وَ أَعْطِ عَنِ الرَّقِيقِ، وَ أَجْمَعَهُمْ، وَ لَا تَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ مِنْهُمْ إِنْسَانًا^٣، تَخَوَّفْتُ عَلَيْهِ الْفُوتَ».

قُلْتُ: وَ مَا الْفُوتُ؟ قَالَ: «الْمَوْتُ»^٤.

٦٦٧٢ / ٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بُنَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٥ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

بَعَثْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام بِدَرَاهِمَ^٦ لِي وَ لِغَيْرِي^٧، وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهَا مِنْ فِطْرَةِ الْيَعَالِ، فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «قَبِضْتُ، وَ قَبِلْتُ»^٨.

٦٦٧٣ / ٢٣. أَبُو الْعَبَّاسِ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

١. في «بر»، بف، جر: - «بن يحيى».

٢. في «ظ»: «و أعط».

٣. في «ظ»: - «إنساناً».

٤. علل الشرائع، ص ٣٨٩، ح ١، بسنده عن محمد بن عبد الجبار. الفقيه، ج ٢، ص ١٨١، ح ٢٠٧٨، معلقاً عن إسحاق بن عمار الوافي، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ٩٤٩٤؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٢٨، ذيل ح ١٢١٤٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٤، ح ٩٠.

٥. في التهذيب، ح ٢٦٦: «عبد الله». وهو سهو؛ فإن عبد الله بن محمد هو بُنَّان نفسه. راجع: رجال الكشي، ص ٥١٢، الرقم ٩٨٩.

٦. في الفقيه، ح ١٦٤٠ والاستبصار: «بدنانير». وفي التهذيب، ح ١٦٢: «دنانير».

٧. في «بيخ»، بر، بف: «و غيري».

٨. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: قبضت وقبلت، أي من قبل مستحقه، لا لنفسه عليه السلام؛ فإنها محرمة عليه».

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٩١، ح ٢٦٦، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٦٤٠؛ و ص ١٨٣، ح ٢٠٨٣، معلقاً عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٦٠، ح ١٦٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٢، بسندهما عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، مع زيادة. المقنعة، ص ٢٦٥، مرسلأ عن عبد الرحمن بن محمد الوافي، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ٩٥٥٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤٥، ذيل ح ١٢١٩٠.

سَأَلْتُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ: لِمَنْ هِيَ؟ قَالَ: «لِلْإِمَامِ».
 قَالَ: قُلْتُ^١ لَهُ^٢: فَأَخْبِرْ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَنْ أَرَدَتْ أَنْ تُطَهَّرَهُ مِنْهُمْ، وَقَالَ:
 لَا بَأْسَ بِأَنْ تُعْطِيَ^٣ وَتَحْمِلَ^٤ ثَمَنَ ذَلِكَ وَرَقاً^٥».
 ٦٦٧٤ / ٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ^٦مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ
 أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، قَالَ:
 كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٧ ^٨: أَنَّ قَوْمًا سَأَلُونِي^٩ عَنِ الْفِطْرَةِ، وَيَسْأَلُونِي أَنْ

١. في «بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «فقلت».
٢. في «بر، بس» والمقنعة: «-له».
٣. في «بث، بى، بث، يح»: «فإن تطهره». وفي «بر، بف»: «أن يظهره».
٤. في «ظ، ي، بث، يح»: «فإن تطهره». وفي «بر، بف»: «أن يظهره».
٥. في «ظ، بخ، بر» والتهذيب: «بأن يعطى».
٦. في «ظ، بخ، بر، بف» والتهذيب: «ويحمل». وفي الوافي: «تعطى، على صيغة المجهول، وتحمل، على المعلوم، يعني إلى الإمام». والعلامة المجلسي قرأهما على صيغة المعلوم، حيث قال في مرآة العقول: «قوله^{١٠}: للإمام، أي يبعث إلى الإمام؛ ليفرقها، وظاهره الوجوب وحمل على الاستحباب المؤكد، كما عرفت، ويؤيده قوله^{١١}: لا بأس بأن تعطي، بأن يكون المراد التخيير بين إعطائها وحمل ثمنها ورقاً، ويحتمل أن يكون المراد التبعض أيضاً. ويمكن أن يقال: لا ينافي هذا لزوم التسليم إلى الإمام أو نائبه؛ فإن أبا علي كان وكيلاً له^{١٢}، كما ذكر في كتب الرجال، فيكون الحاصل أنه لا بد أن تأخذ ممن أردت أن تطهره منهم، وبعد الأخذ أنت مختير بين أن تفرقه بين فقراء الشيعة بوكالتي، أو تحمله إلي ورقاً».
٧. الورق، كفلس، وحبر وكنف وجبل: الدراهم المضروبة، أو الفضة المضروبة، أو الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، أو الدراهم خاصة. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٧٥؛ المصباح المنير، ص ٦٥٥ (ورق).
٨. التهذيب، ج ٤، ص ٩١، ح ٢٦٤، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٦٥، مراسلاً عن علي بن راشد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ٩٥٥٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢١٩١.
٩. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «عن» بدل «و».
١٠. ومحمد بن عبد الله هذا، هو محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، روى عنه المصنف بعنوان محمد بن عبد الله بن جعفر عن أبيه في الكافي، ح ١٢٠٤٢، كما وردت رواية محمد بن عبد الله ورواية محمد بن يحيى معطوفتين في الكافي، ح ٨٦٩ و ١٣٩٠ و ٥٩٢٩.
١١. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ الثالث».
١٢. في «بث، بخ، بر، بف» والوسائل: «يسألوني». وفي الوافي: «ليسألوني».

يَحْمِلُوا قِيَمَتَهَا إِلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ^١ إِلَيْكَ هَذَا الرَّجُلَ غَامَ^٢ أَوَّلَ، وَ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ،
فَأَنْسَيْتُ^٣ ذَلِكَ وَقَدْ بَعَثْتُ^٤ إِلَيْكَ الْغَامَ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنْ عِيَالِي^٥ بِدِرْهَمٍ^٦، عَلَى قِيَمَةِ
تِسْعَةِ أَرْطَالٍ^٧ بِدِرْهَمٍ^٨، فَرَأَيْتُكَ^٩ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - فِي ذَلِكَ^{١٠} ١٧٥/٤

فَكَتَبَ^{١١}: «الْفِطْرَةُ قَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْثَرُهُ كُلِّ مَا أَدَى إِلَى الشُّهُرَةِ،
فَأَقْطَعُوا ذِكْرَ ذَلِكَ، وَأَقْبِضْ^{١٢} مِمَّنْ دَفَعَ لَهَا، وَأَمْسِكْ عَمَّنْ لَمْ يَذْفَعْ^{١٣}».

٧٦- بَابُ^{١٤} الْإِعْتِكَافِ

١ / ٦٦٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ^{١٥}:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٦}، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ الْعَشْرُ الْأَوَّخِرُ، اغْتَكَفَ فِي

١. في «ظ، بث، بس، جن» وحاشية «ي» والوسائل: «بعث».

٢. في «بس»: «بهذا».

٣. مبنًى على الفتح لتضمينه معنى «في».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع والتهذيب: «فنسيت».

٥. في «ي، بح» والوافي والتهذيب: «بعث».

٦. في «بخ، بر، بس، بف» وحاشية «بث» والوسائل والتهذيب: «عياله».

٧. في «بخ»: «بدرهم».

٨. في «ظ، بث، بخ، بر، بف» والوافي والتهذيب: «+ تمر». وفي حاشية «ي»: «+ ثم».

٩. في «ظ، بف»: «فما رأيتك».

١٠. في «بر، بف»: «- وفي ذلك».

١١. في التهذيب: «فاقبض».

١٢. في مرآة العقول: «هذا الخبر أيضاً يدل على لزوم البعث إلى الإمام، وأن الإمساك وعدم الأخذ إنما كان للتعقبة».

١٣. التهذيب، ج ٤، ص ٩١، ح ٢٦٥، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٠، ص ٢٦٤، ح ٩٥٥٨، الوسائل، ج ٩،

ص ٣٤٦، ح ١٢١٩٢.

١٤. في «بث، بخ» وحاشية «بح»: «أبواب».

١٥. في «بث، بخ، بر، بف، جر» والبحار: «- عن الحلبي».

المنجِد، وَضَرِبَتْ لَهُ قُبَّةً مِنْ شَعْرِ، وَشَمَّرَ الْمِئْزَرَ^١، وَطَوَى فِرَاشَهُ^٢.

فَقَالَ^٣ بَعْضُهُمْ: وَاعْتَزَلَ النَّسَاءَ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا اعْتَزَالَ النَّسَاءَ، فَلَا»^٤.

٦٦٧٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ^٦ بَذْرٌ فِي شَهْرِ^٧ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَغْتَكِفْ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ مِنْ قَابِلٍ، اغْتَكَفَ عَشْرَيْنِ^٨: عَشْرًا^٩ لِعَامِهِ، وَعَشْرًا^{١٠} قَضَاءً لِمَا^{١١}

فَاتَهُ^{١٢}.

١. تشمير المنزر: رفعه. قال الفيومي: «ومنه قيل: شَمَّر في العبادة، إذا اجتهد وبالح». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧٠٣؛ الصحيح المنير، ص ٣٢٢ (شمر).

٢. «طوى فراشه» أي جمعه؛ من الطَيَّ، وهو تقيض النشر. وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: وطوى فراشه، كناية عن ترك الجماع والمضاجعة، أو عن قلة النوم. والأوّل أظهر، ولا ينافيه قوله ﷺ: «أما اعتزال النساء فلا؛ فإنّ المراد به الاعتزال بالكليّة بحيث يمنع عن الخدمة والمكالمة والجلوس معه». راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨ (طوى)؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٤٢٦.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار والتهديب والاستبصار. وفي المطبوع: «وقال».

٤. في الوافي: «أراد بنفي الاعتزال إثبات مخالطتهنّ ومحادثتهنّ دون الجماع؛ لتحريمه على المعتكف، كما يأتي، وفي طي الفرائض إشارة إلى ذلك».

٥. التهديب، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ٨٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٦، محلّقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب ما يزداد من الصلاة في شهر رمضان، ح ٦٦١٥؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٠١٨، بسند آخر مع اختلاف الفقيه، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٢٠٨٧، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٣، ح ١١١٦٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٣، ذيل ح ١٤٠٤٦، إلى قوله: «وطوى فراشه»؛ و ص ٥٤٥، ح ١٤٠٨٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ١٠٢.

٦. في «بخ، بر، بف»:- «بن إبراهيم».

٧. في «بخ، بر، بف» وحاشية «ي» وبث: «والوافي: «كان».

٨. في «بر، بف» وفقه الرضا:- «شهر».

٩. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: عشرين، يفتح العين بصيغة الثنية، ولا ينافي وجوب كلّ ثالث؛ لأنّ عشر الأداء وعشر القضاء كانا منفصلين في التّبة».

١٠. في «بر، بف»:- «عشر».

١١. في «بر، بف»:- «وعشر».

١٢. في «بر»:- «ما».

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٢٠٨٨، مرسلاً؛ وفقه الرضا ﷺ، ص ١٩٠، مع اختلاف سبيل الوافي، ج ١١، ص ٤٨٤، ح ١١١٦٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٣، ذيل ح ١٤٠٤٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٤، ح ١٠٣.

٦٦٧٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ^١، ثُمَّ اغْتَكَفَ فِي الثَّانِيَةِ فِي الْعَشْرِ الْوُسْطَى، ثُمَّ اغْتَكَفَ فِي الثَّالِثَةِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَغْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ^٢».

٧٧- بَابُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْإِغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ

١٧٦/٤

٦٦٧٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا اغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ»^٤.

٦٦٧٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا اغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ»^٦.

١. في «بخ» والوافي والفقيه: «الأولى».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٢١٠٥، معلقاً عن داود بن الحصين. الفارات، ج ١، ص ١٥٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٤، ح ١١١٦٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٤، ذيل ح ١٤٠٤٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٤، ح ١٠٤.

٣. في «ظ، بث، بح، بخ، بس»: «اعتكاف». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «لا يجوز اعتكاف» بدل «لا يكون الاعتكاف».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٨٧٣، معلقاً عن الكليني. صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٧، ح ١٢٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٠٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٤٨٥، ح ١١١٦٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٦، ذيل ح ١٤٠٥٥.

٥. لم ترد هذه الرواية في «ي».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٨٧٤، بسنده عن علاء بن رزين. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٥، ح ١١١٦٩؛

٦٦٨٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ»^٢.

٧٨- بَابُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يَصْلُحُ الْإِغْتِكَافُ فِيهَا

٦٦٨١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
يَزِيدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الْإِغْتِكَافِ بِتُعْدَادٍ فِي بَعْضِ مَسَاجِدِهَا؟
فَقَالَ: «لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ^٧ إِمَامٌ عَدْلٌ^٨ بِصَلَاةٍ^٩
جَمَاعَةٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُغْتَكَفَ^{١٠} فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، وَ الْبَصْرَةِ^{١١}، وَ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ،

١. الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٦، ذيل ح ١٤٠٥٦.

١. في «ي»، بح، بس، جن، والفقيه: «مسجد».

٢. في «بر»: «في المسجد الجامع».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٢٠٨٦، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٥، ح ١١١٧١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٦، ذيل ح ١٤٠٥٣؛ و ص ٥٣٨، ذيل ح ١٤٠٦٢.

٤. في «ظ»، بث: «يصح».

٦. في التهذيب، ح ٨٨٢ والاستبصار، ح ٤٠٩: «الحسن».

٧. في «ظ» والبحار: «فيها».

٨. في الوافي: «كَانَ الْمَرَادُ بِالْعَدْلِ مَا يُقَابِلُ الْجورَ، فَيُشْمَلُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقُدُوةِ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ تَخْصِيسُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ بِالذِّكْرِ قَرِينَةً لِإِرَادَةِ الْمَعْصُومِ؛ فَإِنَّهَا مِمَّا صَلَّى فِيهِ الْمَعْصُومُ».

وفي رواية العقول، ج ١٦، ص ٤٢٨: «قوله عليه السلام: قَدْ صَلَّى إِمَامٌ عَدْلٌ، يَحْتَمِلُ التَّرْصِيفَ وَالْإِضَافَةَ، وَظَاهِرُهُ إِمَامُ الْأَصْلِ، وَاحْتِمَالُ كُلِّ إِمَامٍ عَدْلٍ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ ظَاهِرُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمُ لَزُومِ وَقْعِ الْجُمُعَةِ فِيهِ. وَقَوْلُهُ عليه السلام: وَلَا بَأْسَ، يُؤَيِّدُ الْإِمَامَ الْأَصْلَ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى بَعْدِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهَا عَلَى الْمِثَالِ لِبَيَانِ أَنَّ الْمَسَاجِدَ الَّتِي صَلَّى فِيهَا أُمَّةُ الْمُخَالَفِينَ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِكَافُ فِيهَا».

٩. في الوسائل والبحار والتهذيب، ح ٨٨٢ والاستبصار، ح ٤٠٩: «صلاة».

١٠. في البحار: «أَنْ تَعْتَكِفَ».

١١. في التهذيب، ح ٨٨٢ والاستبصار، ح ٤٠٩: «و البصرة».

وَمَسْجِدٍ مَكَّةَ^١.

٢ / ٦٦٨٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِزْجَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْعِشْرِينَ^٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ» وَقَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أَرَى الْإِغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ^٥، أَوْ مَسْجِدِ^٦ جَامِعٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ^٨ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَا بَدَّ مِنْهَا، ثُمَّ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَ الْمَرْأَةُ مِثْلُ ذَلِكَ^٩».

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٨٨٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٠٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٢٠٨٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٨٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤١٠، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٦، ح ١١١٧٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٠، ح ١٤٠٦٩؛ البحار، ج ٩٨، ص ١٥٠، ذيل ح ٤.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٣. في «جر»: «بن أبي نصر».

٤. في التهذيب، ح ٨٨٤ والاستبصار، ح ٤١١: «العشر الأواخر» بدل «العشرين».

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: في العشرين، يفتح العين بصيغة التثنية، أي العشر الثاني والثالث، ولا ينافي كون الثالث أكد. ويمكن أن يقرأ بكسر العين بأن يكون افتتاحه في العشرين احتياطاً؛ لاحتمال نقص الشهر، أو يكون المراد الدخول في يوم العشرين للافتتاح في ليلة إحدى وعشرين وإدخال جزء من ذلك اليوم على سبيل المقدمة. وفي التهذيب ناقلاً عن هذا الكتاب: في العشر من شهر رمضان، وهو أظهر وأوفق بسائر الأخبار، وعلى التقادير محمول على الفضل؛ إذ لم يقل بتعيينه أحد».

٥. في «بس» والوسائل: «ومسجد». وفي التهذيب: «أو في مسجد».

٦. في «بخ، بر، بف» والوافي: «رسول الله». ٧. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «أو في مسجد».

٨. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا ينبغي للمعتكف، ظاهره الكراهة، وحمل على التحريم؛ لإجماع العلماء - على ما نقل في التذكرة والمعتبر - على أنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد الذي وقع فيه الاعتكاف لغير الأسباب المبيحة». وراجع أيضاً: المعتبر، ج ٢، ص ٧٣٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ٢٨٦، المسألة ٢٠٨.

٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٨٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤١١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٢٠٩١. معلقاً عن البرزنجي، عن داود بن سرحان. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ٨٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤١٢، بسند آخر من قوله: «إِنَّ عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ» إلى قوله: «أو مسجد».

٦٦٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْإِعْتِكَافِ؟

قَالَ: ^١ «لَا يَضِلُّ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ ١٧٧/٤

مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، أَوْ مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، وَتَصُومُ مَا دُمْتَ مُعْتَكِفًا»^٢.

٦٦٨٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

الْمُعْتَكِفُ بِمَكَّةَ يُصَلِّي فِي أَيِّ بَيْتِهَا شَاءَ، سِوَاءَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى، أَوْ فِي

بَيْتِهَا^٣.

٦٦٨٥ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُعْتَكِفُ بِمَكَّةَ يُصَلِّي فِي أَيِّ بَيْتِهَا شَاءَ»^٤.

جامعه مع زيادة في أوله. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٨٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «المعتكف يعتكف في المسجد الجامع». راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة، ح ٦٦٩١ - ٦٦٩٣؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٢٠٩٩ و ٢٠٩٩؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ٨٧٠ و ٨٧١، الوافي، ج ١١، ص ٤٨٧، ح ١١١٧٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤١، ح ١٤٠٧١، من قوله: «قال: إن علياً صلوات الله عليه».

١. في «ي»؛ «فقال».

٢. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٧، ح ١١١٧٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٥، ذيل ح ١٤٠٥١؛ و«ص ٥٤٠، ح ١٤٠٦٨».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ٨٩٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤١٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٢٠٩٢، معلقاً عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٨٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٤١٦، بسندهما عن عبد الله بن سنان، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٢، ح ١١١٨٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥١، ذيل ح ١٤٠٩٥.

٤. في «ي»؛ «- شاء».

٧٩- بَابُ أَقَلِّ مَا يَكُونُ الْإِعْتِكَافُ

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ^٦ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَمْ تَكُنِ^٧ اشْتَرَطْتُ فِي اغْتِكَافِهَا، فَإِنَّ عَلَيْهَا مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ»^٨.

١. هكذا في «بس» والوافي «التهذيب والاستبصار» وفي سائر النسخ والمطبوع: «غيره».
٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٨٩٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٤١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٢٠٩٣، معلقاً عن منصور بن حازم. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٣، ح ١١١٩٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥١، ذيل ح ١٤٠٩٦.
٣. في «بر»، «بف» - «الحناط».
٤. في «بث»، «بخ»، «بف»، «التهذيب والاستبصار»: «المرأة».
٥. في التهذيب: «وتهيات».
٦. هكذا في «ظ»، «بس»، «جن» والوافي «التهذيب والاستبصار» والفقيه. وفي «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بر»: «أن تقضي».
- وفي «بف»: «أن ينقضي». وفي المطبوع والوسائل: «أن تنقضي».
٧. في «ظ»، «بث»، «بخ»: «ولم يكن».
٨. في الوافي: «ينبغي تقييده بما إذا مضى يومان، كما في الحديث السابق، وهو الثالث من هذا الباب هنا».
- وفي «مرأة العقول»، ج ١٦، ص ٤٣٢: «ثم اعلم أنه لا بد من حمل الخبر إما على النذر، أو على مضيّ اليومين، لما سيأتي في خبر محمد بن مسلم».
٩. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٨٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٢٠٩٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب المعتكف يجامع أهله،

٦٦٨٧ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا يَكُونُ الْإِعْتِكَافُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ اعْتَكَفَ

صَامَ، وَتَنَبَّيَ لِلْمُعْتَكِفِ إِذَا اعْتَكَفَ^٣ أَنْ يَشْتَرِطَ^٤، كَمَا يَشْتَرِطُ الَّذِي يُخْرِمُ»^٥.

٦٦٨٨ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «إِذَا اعْتَكَفَ يَوْمًا وَلَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ، فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيَفْسَخَ

الْإِعْتِكَافَ، وَإِنْ أَقَامَ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ اعْتِكَافَهُ حَتَّى

يَمْضِيَ^٨ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^٩.

١. ح ٦٦٩٦؛ والفقهاء، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٢١٢٠؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٨٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠،

ح ٤٢٤؛ والجعفرات، ص ٥٩. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٩، ح ١١١٨٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٨، ح ١٤٠٨٨.

٢. السنن معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا. ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٨٧٦ وسنده هكذا: «روى محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب...»، وكان الشيخ لم يلتفت إلى وقوع التعليق في السند.

٣. في «ظ»: «- إذا اعتكف».

٤. في الوافي: «الاشتراط أن يقول حين ينوي: اللهم حلني حيث حبستني؛ يعني يكون لي الاختيار في فسحه إذا منعني مانع عن إتمامه».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٨٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٢٠٩٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٨٧٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤١٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٨، ح ١١١٧٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٣٦، ح ١٤٠٥٧، وتام الرواية فيه: «ومن اعتكف صام»؛ وفيه، ص ٥٤٤، ح ١٤٠٧٧، إلى قوله: «أقل من ثلاثة أيام»؛ وفيه، ص ٥٥٢، ح ١٤٠٩٨، من قوله: «وينبغي للمعتكف».

٦. السنن معلق، كسابقه.

٧. في الوافي: «+ ويخرج و».

٨. في «بخ» بس، والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «أن تمضي».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٢٠٩٦، معلقاً عن أبي أيوب؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٨٧٩، بسنده عن أبي أيوب؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٢١، بسنده عن أبي أيوب، عن الحسن، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٤٨٩، ح ١١١٨١؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٣، ح ١٤٠٧٦.

٦٦٨٩ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

١٧٨ / ٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «الْمَغْتَكِفُ لَا يَشْمُ الطَّيِّبُ، وَلَا يَتَلَذَّذُ بِالزَّيْحَانِ، وَلَا يُمَارِي^٣، وَلَا يَشْتَرِي، وَلَا يَبِيعُ» قَالَ: «وَمَنْ اغْتَكَفَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَهُوَ يَوْمُ^٤ الرَّابِعِ بِالْجِيَارِ: إِنْ شَاءَ زَادَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٥، أُخَرُ، وَإِنْ شَاءَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ أَقَامَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ^٦، فَلَا يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ^٧ حَتَّى يَتِمَّ^٨ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أُخَرُ^٩».

٦٦٩٠ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

سِرْحَانَ، قَالَ:

بَدَأَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ، فَقَالَ: «الْإِغْتِكَافُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ - يَغْنِي السَّنَةَ^{١١} - إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٢}.

١ . السند معلق، كسابقه.

٢ . قال الجوهرى: «ماريت الرجل أماريه مرأة: إذا جا دلته». وقال ابن الأثير: «المراء: الجدل. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة، ويقال للمناظرة: مماراة: لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويعتريه، كما يمتري أي يستخرج - الحالب اللبن من الضرع». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩١؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٢٢ (مرا).

٣ . في التهذيب والاستبصار: «ازداد أياماً بدل «زاد ثلاثة أيام».

٤ . في «بث، يخ، بر، بف» والوافي: «الثلاث». ٥ . في «ظ» - «من المسجد».

٦ . في «جن»: «+ له».

٧ . التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٨٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٢٠، بسندهما عن الحسن بن محبوب. ٨ . الفقيه، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٢٠٩٧، معلقاً عن أبي أيوب. الجعفریات، ص ٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^٩، إلى قوله: «لا يشتري ولا يبيع» مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٤٩٠، ح ١١١٨٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٤، ح ١٤٠٧٨، من قوله: «من اعتكف ثلاثة أيام»؛ وفيه، ص ٥٥٣، ح ١٤١٠٠، إلى قوله: «لا يشتري ولا يبيع».

٩ . في مرأة العقول: «قوله^{١٠}: يعني السنة، هو من كلام الراوي، والمعنى: أن السنة الجارية في الاعتكاف ثلاثة. أو المراد أنه قال: ذلك في اعتكاف السنة، فيكون لبيان الفرد الخفي، وقد مر الكلام عليه».

١٠ . الوافي، ج ١١، ص ٤٩١، ح ١١١٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٤، ح ١٤٠٧٩.

٨٠- بَابُ الْمُعْتَكِفِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ

١ / ٦٦٩١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا إِلَى الْجُمُعَةِ^٢، أَوْ جَنَازَةٍ، أَوْ غَائِطٍ^٣».

٢ / ٦٦٩٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

«كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْتَكِفَ، فَمَاذَا أَقُولُ؟ وَمَاذَا أَفْرِضُ عَلَى نَفْسِي؟

فَقَالَ: «لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَلَا تَقْعُدَ تَحْتَ ظِلَالٍ حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَجْلِسِكَ^٤».

٣ / ٦٦٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ

لَا بُدَّ مِنْهَا، ثُمَّ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَلَا يَخْرُجَ فِي شَيْءٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ، أَوْ يَعُودُ ١٧٩/٤

١. في «بث، يخ، بر، بف»: «من المسجد».

٢. في «بح»: «إلا للجمعة» بدل «إلا إلى الجمعة».

٣. لم ترد هذه الرواية في «بس».

٤. الوافي، ج ١١، ص ٤٩١، ح ١١١٨٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٠، ح ١٤٠٩٤.

٥. لم ترد هذه الرواية في «بس». وفي «ي»: «ولا تقعد - إلى - مجلسك».

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ٨٧٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٢٠٩٨، معلقاً عن داود بن

سرحان. الوافي، ج ١١، ص ٤٩١، ح ١١١٨٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٠، ذيل ح ١٤٠٩١.

مَرِيضاً، وَ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَزْجَعَ، وَ اغْتِكَافُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ^١.

٨١- بَابُ الْمُغْتَكِفِ يَمْرُضُ وَ الْمُغْتَكِفَةُ تَطْمُثُ

١ / ٦٦٩٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَرَضَ الْمُغْتَكِفُ، وَ طَمِثَتِ الْمَرْأَةُ الْمُغْتَكِفَةُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بَنِيَّتَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ^٣ إِذَا بَرَأَ، وَ يَصُومُ^٤».

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ^٥: «لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ ذَلِكَ^٦».

٢ / ٦٦٩٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُغْتَكِفَةِ إِذَا طَمِثَتْ، قَالَ: «تَرْجِعُ إِلَى بَنِيَّتِهَا، وَ إِذَا^٧

١. لم ترد هذه الرواية في «بس».

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٨٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٢٠٩٩، معلقاً عن

الحلي. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٠، ذيل الحديث، وفي كلها مع اختلاف سير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام،

باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها، ح ٦٦٨٢ ومصادره. الوافي، ج ١١، ص ٤٩١، ح ١١١٨٦؛ الوسائل،

ج ١٠، ص ٥٤٩، ذيل ح ١٤٠٩٠. ٣. في «ظ»: «-» بن يحيى.

٤. في «مرأة العقول»، ج ١٦، ص ٤٣٥: «قوله عليه السلام: ثُمَّ يُعِيدُ، الإعادة محمولة على الاستحباب على المشهور، إلا أن

يكون لازماً بنذر وشبهه، ويحصل العذر قبل مضي ثلاثة أيام؛ فإنه إذا مضت الثلاثة لا يعيد، بل يبني حتى يتم

العدد إلا إذا كان العدد أقل من ثلاثة أيام، فيتمها من باب المقدمة».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ٨٩٣، معلقاً عن الكليني وبسند آخر عن عبد الرحمن بن الحجّاج. الفقيه، ج ٢،

ص ١٨٧، ح ٢١٠٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٣، ح ١١١٩١؛ الوسائل، ج ١٠،

ص ٥٥٤، ذيل ح ١٤١٠١. ٦. في «يف»، بر، بف: «-» عنه.

٧. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٣، ح ١١١٩٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٤، ح ١٤١٠٢.

٨. في «يف» والفقيه: «فإذا».

طَهَّرَتْ رَجَعَتْ، فَقَضَتْ مَا عَلَيْهَا.^١

٨٢- بَابُ الْمُعْتَكِفِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ

١ / ٦٦٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمُعْتَكِفِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ؟

قَالَ: إِذَا فَعَلَ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُطَاهِرِ.^٢

٢ / ٦٦٩٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُعْتَكِفِ وَاقَعَ أَهْلَهُ؟

قَالَ^٣: «هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ».^٤

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٢١٠٦، معلقاً عن ابن محبوب. وفي الجعفریات، ص ٢٥ و ٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٣، ح ١١١٩٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٤، ذیل ح ١٤١٠٣.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٢١٢٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٨٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٤، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. الجعفریات، ص ٥٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب أقل ما يكون الاعتكاف، ح ٦٦٨٦ ومصادره. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٤، ح ١١١٩٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٦، ذیل ح ١٤٠٨٣.

٣. في الفقيه والتهذيب، ح ٨٨٦ والاستبصار، ح ٤٢٣: «فقال».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٨٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٢١٠٤، معلقاً عن ابن المغيرة، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ٨٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٥، بسندهما عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٤، ح ١١١٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٧، ذیل ح ١٤٠٨٤.

٦٦٩٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

الْجَهْمِ:

١٨٠ / ٤ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَكَيِّفِ يَأْتِي أَهْلَهُ؟

فَقَالَ: «لَا يَأْتِي امْرَأَتَهُ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا وَهُوَ مُتَكَيِّفٌ»^١.

٨٣- بَابُ التَّوَادِرِ

٦٦٩٩ / ١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ^٢، عَنْ عُثَيْنِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ أَسْرَتَهُ الرُّومُ، وَلَمْ يَصُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ،

وَلَمْ يَذَرِ أَيَّ شَهْرٍ هُوَ؟

قَالَ: «يَصُومُ شَهْرًا^٣، يَتَوَخَّاهُ^٤ وَيَخْشَبُ^٥، فَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ الَّذِي

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٢١٠٧، معلقاً عن الحسن بن الجهم. الوافي، ج ١١، ص ٤٩٥، ح ١١١٩٨؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٤٥، ح ١٤٠٨١.

٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٩٣٥، عن سعد بن عبدالله، عن الحسن بن علي، عن عبدالله بن المغيرة، عن عيسى بن هشام. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة». وهو الصواب.

٣. هكذا في «غ، جش» وحاشية «ظ». وفي «ظ، ي، بث، يح، ب، بس، بف، جر، جن» والمطبوع: «عن أبي عبد الله».

ووجب السقط في النسخ، هو جواز النظر من «أبي عبد الله الأول» إلى «أبي عبد الله الثاني»، كما لا يخفى. ويؤيد ذلك ورود الخبر في الفقيه، ج ٢، ح ١٩٢٠؛ والتهذيب، ج ٤، ح ٩٣٥، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام.

٤. في الفقيه: «لم يصح له» بدل «لم يصم». ٥. في «بر»:- «شهرًا».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «[و] يتوخاه». والتوخي: التحري. وهو طلب ما أحرى بالاستعمال في غالب الظن، أو طلب أحرى الأمرين، أي أولاهما. والقصد والتعمد. يقال: توخيت

صَامَهُ^١ قَبْلَ شَهْرِ^٢ رَمَضَانَ، لَمْ يُجْزِهِ^٣، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ رَمَضَانَ، أَجْزَأُهُ^٤.

٦٧٠٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلِيفَةَ

الرِّيَّاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ^٦، فَإِنْ

لَمْ تَسْتَطِيعُوهُ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّيَامِ؛ فَإِنَّهُ وَجَاؤُهُ^٧».

٦٧٠١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ

الأمير، أي قصدت إليه وتعمدت فعله وتحزيت فعله. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٦٤ (وخوا).

وفي مرآة العقول، ج ١٦، ص ٤٣٧: «ما تضمنته من وجوب التوخي، أي التحري والسعي في تحصيل الظن والاجتزاء به مع الموافقة والتأخير وجوب القضاء مع التقدم مقطوع به في كلام الأصحاب».

١. في الوافي: «صام». ٢. في «ي، يح، يخ، يس، يف»: «شهر».

٣. في الوافي: «لم يجزئه». ٤. في «ظ، بر، بف»: «أجزأ».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٩٣٥، بسنده عن الحسن بن علي، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبيس بن هشام.

الفتية، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٩٢٠، معلقاً عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ١١، ص ١٥٩، ح ١٠٦٠٣؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٧٦، ذيل ح ١٣٤٠٨.

٦. في الوافي: «بالباء». وقال الجوهري: «الباء، مثال الجاء: لغة في الباء، وهي الجماع». وقال ابن الأثير:

«وفيه: عليكم بالباء؛ يعني النكاح والتزويج، يقال فيه: الباء الباء، وقد يقصر، وهو من الباء: المنزل؛ لأن من تزوج امرأة بؤاً منزلاً. وقيل: لأن الرجل يتبؤاً من أهله، أي يستمكن، كما يتبؤاً من منزله». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨ (بؤه)؛ النهاية، ج ١، ص ١٦٠ (بؤاً).

٧. الجواء، بالكسر والمدة: رضى عروق البيضتين حتى تنفضخ من غير إخراج، فيكون شبيهاً بالخصاء؛ لأنه

يكسر الشهوة والكبح. قاله الجوهري والفيومي. وأما ابن الأثير فإنه قال: «الجواء: أن ترض أنثيا الفعل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع، ويتنزل في قطعه منزلة الخصي... وقيل: هو أن توجأ العروق، والخصيتان بحالهما، أراد أن الصوم يقطع النكاح كما يقطعه الجواء». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٨٠؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٢؛ المصباح المنير، ص ٦٥٠ (وجأ).

٨. الكافي، كتاب النكاح، باب أن التزويج يزيد في الرزق، ذيل ح ٩٤٦٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن

رسول الله ﷺ، إلى قوله: «عليكم بالباء». المقنعة، ص ٤٩٧، مرسل من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٠، ح ١٠٣٦٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤١٠، ح ١٣٧٢١.

الحَسَنُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّقْمُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^٢ وَ «الرَّقْمُ»: الْمَجَامَعَةُ^٣.

١٨١ / ٤ ٦٧٠٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ:
عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِبَعْضِ مَوَالِيهِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَهُوَ يَدْعُو لَهُ: «يَا فَلَانُ، تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ وَمِنَّا»^٤ ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَضْحَى، فَقَالَ لَهُ: «يَا فَلَانُ، تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، قُلْتَ فِي الْفِطْرِ شَيْنًا^٥، وَ تَقُولُ فِي الْأَضْحَى غَيْرُهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنِّي قُلْتُ لَهُ فِي الْفِطْرِ: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ وَمِنَّا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مِثْلَ

١. في الوافي: «إِنَّمَا قَالَ: يُسْتَحَبُّ، وليس في الآية أزيد من الحل؛ لِأَنَّ الله سبحانه أحبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصِهِ، وَإِنَّمَا خَصَّ الاستِحْبَابَ بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتُ لِلرُّخْصَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَبَادُرَ الرُّخْصَةُ فِيهِ بِالْقَبُولِ، وَلِأَنَّهُ تَطْهِيرٌ لِنَفْسِهِ مِنَ الْوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ، فَيَنْتَهِي بِذَلِكَ لَصِيَامُ الشَّهْرِ وَقِيَامُهُ، وَفِي سَائِرِ اللَّيَالِي يَتَحَصَّلُ التَّطْهِيرُ بِالصَّيَامِ السَّابِقِ عَلَيْهَا، فَفِيهَا غَنَى عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ غَسْلٌ لَشِعْرُهُ كَانَ يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ عَهْدَتِهِ فَيَحْصِلُ لَهُ الطَّهَارَةُ لِلصَّيَامِ جُزْأً».

٢. البقرة (٢): ١٨٧.

٣. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٢٥٠٢، إلى قوله: «الرَّقْمُ إِلَى نِسَائِكُمْ» مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٣، ح ٤٦٥٣، وفي الأخيرين مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام.

الوافي، ج ١١، ص ٤٩٧، ح ١١٢٠٠؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٤٩، ح ١٣٥٨١.

٤. في «ي»، بخ، بر، بف، وحاشية «بث، جر»: «الفضيل». ووردت في التهذيب، ج ٦، ص ١١٠، ح ١٩٦ رواية علي بن إبراهيم الجعفري عن محمد بن الفضل بن بنت داود الرقي. والمذكور في الوسائل، ج ١٤، ص ٥٦١، ح ١٩٨٢٧ نقلاً من التهذيب، هو «الفضيل» بدل «الفضل». والرجل لم نعرفه.

٥. في الوسائل والفقيه: «+ قال».

٦. هكذا في «ظ، بخ، بر، بس، بف، جن» والوافي والوسائل والبحار وظاهر «بخ». وفي «ي، بث» والمطبوع:

٧. في «ي»: «شيء».

- «إذا».

فُعْلِي، وَ تَأَسَّيْتُ^١ أَنَا وَ هُوَ فِي الْفِعْلِ^٢، وَ قُلْتُ لَهُ فِي الْأَضْحَى: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَ مِنْكَ؛ لِأَنَّهُ^٣ يُمْكِنُنَا أَنْ نَضْحَى، وَ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَضْحَى، فَقَدْ فَعَلْنَا نَحْنُ غَيْرَ فَعْلِهِ^٤.

٦٧٠٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الصُّخْرِ أَحْمَدَ بْنِ

عَبْدِ الرَّحِيمِ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: نَظَرْتُ إِلَى النَّاسِ فِي يَوْمٍ فِطْرٍ يَلْعَبُونَ وَ يَضْحَكُونَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ وَ التَّفَتَ إِلَيْهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - خَلَقَ^٥ شَهْرَ رَمَضَانَ مَضْمَارًا^٦ لِيَخْلُقَ^٧ فِيهِ بِطَاعَتِهِ إِلَى رِضَاوَيْهِ، فَسَبَقَ فِيهِ قَوْمٌ، فَقَارَوْا، وَ تَخَلَّفَ^٨ آخَرُونَ، فَخَابُوا، فَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ الصَّاحِكِ اللَّاعِبِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَنَابُ فِيهِ الْمُحْسِنُونَ، وَ يَخِيبُ فِيهِ الْمُقْصِرُونَ^٩، وَ أَيْمُ اللَّهِ، لَوْ كُشِفَ الْغِطَاءُ لَشَغِلَ^{١٠} مُحْسِنٌ^{١١} بِأَخْسَانِيهِ، وَ مُسِيءٌ بِإِسَاءَتِيهِ^{١٢}».

١. في الوافي والفقية: «واستريت». وفي البحار: «وناسيت».

٢. في الوافي: «في الفعل وهو».

٣. في «ظ، ي، بث، يع، يس، يف، جن» والبحار والفقية: «ولأننا».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٢٠٥٣، معلقاً عن محمد بن فضيل، عن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٤، ح ٨٢٩٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٧٧، ح ٩٩٠٢؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٥، ح ٣٣.

٥. في الفقيه، ح ١٤٧٩ وتحف العقول: «جعل».

٦. قال الجوهري: «تضمير الفرس: أن تعلقه حتى يسمن، ثم ترذه إلى القوت، وذلك في أربعين يوماً، وهذه المدة تسمى المضممار، والموضع الذي تضرع فيه الخيل أيضاً: مضممار». وقال ابن الأثير: «تضمير الخيل: هو أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن، ثم لا تعلق إلا قوتاً، لتخف. وقيل: تشد عليها سروجها وتجعل بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب زغلها ويستبد لحمها... والمضممار: الموضع الذي تضرع فيه الخيل، ويكون وقتاً للأيام التي تضرع فيها». الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٩٩ (ضمر).

٧. في «بث، يخ، بر، بف»: «يستيقون».

٨. في تحف العقول: «وقصر».

٩. في تحف العقول: «ويخسر فيه المبطون».

١٠. في تحف العقول: «ولعلموا أنَّ المحسن مشغول» بدل «لشغل محسن».

١١. الفقيه، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٧٩؛ وج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٠٥٧، مرسلًا عن الحسن بن علي عليه السلام: «تحف العقول».

٦٧٠٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام: لِمَ فَرَضَ اللَّهُ الصَّوْمَ؟

فُورِدَ الْجَوَابُ: «لِيَجِدَ الْغَنِيُّ مَضَضَ^١ الْجُوعِ، فَيَجْنَّ^٢ عَلَى الْفَقِيرِ»^٣.

٦٧٠٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أُتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ بِالْكُوفَةِ بِقَوْمٍ وَجَدُوهُمْ يَأْكُلُونَ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ لَهُمُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَكَلْتُمْ وَأَنْتُمْ مُفْطِرُونَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: يَهُودًا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَنَصَارَى؟

ص ٢٣٦، عن الحسن بن علي المجتبى عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٣٨، ح ٨١٣٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٠، ذيل ح ٩٩١٠.

١. في «ظ»: «ضعف». وقال الجوهرى: «الْمَضَضُ: وجع المصيبة». وقال الفيومي: «مضضت من الشيء مضضاً، من باب تعب: تألمت». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٦؛ المصباح المنير، ص ٥٧٤ (مضض).

٢. في «بر، بف» والوافي: «فيحنو». وفي «بج»: «+ له». وفي الفقيه، ح ١٧٦٨ والأمالى للصدوق: «فيمن». و«فيحن» أي يرحم ويبطف. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٤؛ المصباح المنير، ص ١٥٤ (حنن). هذا، وفي مرأة العقول: «وفي بعض النسخ: مَسَّ الجوع، وهو الألم القليل، ويقال: حنوت عليه، أي عطفت، ويظهر من ذيل كلامه أنه قرأ: «فيحنو» بدل «فيحن».

٣. الأمالى للصدوق، ص ٤٢، المجلس ١١، ح ٢، بسند عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن إسحاق بن محمد. الفقيه، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٧٦٨، معلقاً عن حمزة بن محمد. وفيه، ح ١٧٦٦؛ وعلل الشرائع، ص ٢٧٠، ضمن الحديث الطويل ٩؛ و ص ٣٧٨، ح ٢؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٢، ح ٨٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١١، ص ٣٣، ح ١٠٣٧؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٨، ذيل ح ١٢٧٠٠.

٤. في الوافي: «في مسجد الكوفة».

٥. في «بج، بف» والوافي: «وجدهم». وفي البحار، ج ٤٠: «وهم».

٦. في «ي، بث، بڤ»، والوافي والبحار: «أيهود». وفي «بف»: «أليهود».

قَالُوا: لَا، قَالَ: فَتَلَىٰ أَيُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَذْيَانِ مُخَالِفِينَ^٢ لِلْإِسْلَامِ؟ قَالُوا: بَلْ مُسْلِمُونَ، قَالَ: فَسَفَرُ^٣ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَيَكُمُ^٤ عِلَّةٌ اسْتَوْجَبْتُمْ الْإِفْطَارَ لَا نَشْعُرُ^٥ بِهَا فَإِنَّكُمْ أَنْصُرُ بِأَنْفُسِكُمْ^٦؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ»^٧؟ قَالُوا: بَلْ أَضْبَحْنَا مَا بَيْنَنَا^٨ عِلَّةٌ.

١٨٢/٤

قَالَ: «فَضَحَكَ^٩ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - ثُمَّ قَالَ: تَشْهَدُونَ أَنَّ^{١٠} لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ لَا نَعْرِفُ مُحَمَّدًا، قَالَ: فَإِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ^{١١}، قَالُوا: لَا نَعْرِفُهُ بِذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ أَغْرَابِي دَعَا إِلَىٰ نَفْسِهِ، فَقَالَ: إِنْ أَفْرَزْتُمْ، وَإِلَّا قَتَلْتُكُمْ^{١٢}، قَالُوا: وَإِنْ فَعَلْتَ^{١٣}، فَوَكَّلَ بِهِمْ شُرْطَةً^{١٤} الْخَمِيسِ^{١٥}،

١. في «ظ»، «بث»، «بر»، «بف»، «الوافي» والوسائل والبحار: - «أَيُّ».

٢. في الوسائل والبحار، ج ٣٨: «المخالفين».

٣. قال ابن منظور: «رجل مسافر: ذو سَفَرٍ، وليس على الفعل؛ لِأَنَّهُ لم ير له فعل، وقوم سافرة وسَفَرٌ وأسفار وسَفَار، وقد يكون السَفَرُ للواحد». لسان العرب، ج ٤، ص ٣٦٧ (سفر).

٤. في «ظ» والوسائل: «فبكم». وفي «بخ» والوافي: «فيكم». وفي «بر»، «بف»: «فعليكم».

٥. في «ي»، «جن»: «ولا نشعر». وفي «بف»: «ولا يشعر». وفي الوافي: «ولا يشعر».

٦. في البحار، ج ٣٨: «+ منّا».

٨. في البحار، ج ٣٨: «+ من».

٩. في الوافي: «بِنَمَا ضَحِكَ»؛ لِأَنَّهُ لَقْنَهُم العذر والْحِجَّةَ، فما قبلوا». وفي مرآة العقول: «وضحك» تعجب إضرارهم في ما يوجب ضررهم وتعذيبهم». ١٠. في «ي»: «أَنَّهُ».

١١. في البحار: - «قَالُوا: نَشْهَدُ - إِلَى - فَإِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «وَأَقْتَلْتُكُمْ».

١٣. في الوافي: «وَإِنْ فَعَلْتَ، أَيْ لَا تَقْرَ بِذَلِكَ وَإِنْ قَتَلْتَنَا».

١٤. الشُّرْطَةُ، وزان غرقة - وفتح الراء مثال رطبة لغة قليلة -: واحد الشُّرْط، وهم أعوان السلطان، من قولهم: أشرط فلان على نفسه لأمر كذا، أي أعلمها له وأعدّها؛ لِأَنَّهُم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها للأعداء. وعن أبي عبيدة: سَمَوُا شُرْطًا لِأَنَّهُم أَعْدَوْا. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٣٦؛ المصباح المنير، ص ٣٠٩ (شرط).

١٥. «الخميس»: الجيش، سمي بذلك لِأَنَّهُ خمس فرق: المقدّمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساقية. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٧٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٤٤ (خميس).

وَحَرَجَ^١ بِهِمْ إِلَى الظَّهْرِ ظَهَرَ الْكُوفَةِ^٢، وَأَمَرَ أَنْ يَخْفِزَ^٣ حُفْرَتَيْنِ^٤، وَحَفَرَ إِخْدَاهُمَا^٥ إِلَى جَنْبِ^٦ الْأُخْرَى، ثُمَّ حَرَقَ فِيمَا بَيْنَهُمَا كَوْةً^٧ صَخْمَةً شِبْهَ^٨ الْخَوْخَةِ^٩، فَقَالَ لَهُمْ: إِنِّي وَأَضَعُكُمْ فِي إِخْدَى^{١٠} هَذَيْنِ الْقَلْبِيَيْنِ^{١١}، وَأَوْقِدْ فِي الْأُخْرَى^{١٢} النَّارَ، فَأَقْتُلْكُمْ بِالْدُخَانِ، قَالُوا: وَإِنْ فَعَلْتَ، فَإِنَّمَا تُقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا^{١٣}، فَوَضَعَهُمْ فِي إِخْدَى^{١٤} الْجَبَيْنِ^{١٥} وَضَعًا رَفِيقًا^{١٦}، ثُمَّ أَمَرَ بِالنَّارِ فَأَوْقِدَتْ فِي الْجَبِّ الْآخَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يَنَادِيهِمْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ^{١٧}: مَا

١. في «ظ»: «فخرج». وفي الوافي: «خرج» بدون الواو.
٢. «ظهر الكوفة»: ما وراء النهر إلى النجف. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٩٠ (ظهر).
٣. في الوافي: «تحفر».
٤. في الوسائل: «حفيرتين». وفي البحار، ج ٤٠: «حفيرتان».
٥. في «بر» والبحار، ج ٤٠: «أحدهما». في «بخ»: «جانب».
٦. في «بخ»: «جانب».
٧. الكوة: الخرق في الحائط، والقب والثقب في البيت؛ قال الجوهري: «والكوة، بالضم لغة». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٣٦ (كوى).
٨. في «بر، بف»: «تشبه».
٩. قال الجوهري: «الْخَوْخَةُ: كَوْةٌ فِي الْجِدَارِ تُوَدَّى الضَّوْءُ». وقال ابن الأثير: «الخوخة: باب صغير كالنافذ الكبيرة، وتكون بين بيتين ينصب عليها باب». وقال ابن منظور: «الخوخة: مُخْتَرَقٌ مَا بَيْنَ كُلِّ دَارَيْنِ لَمْ يَنْصَبْ عَلَيْهَا بَابَ، بَلْغَةً أَهْلُ الْحِجَازِ، وَعَمَّ بِهِ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: هِيَ مَخْتَرَقٌ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ». الصحاح، ج ١، ص ٤٢٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٤ (خوخ).
١٠. في «بخ، بر، بف» والوافي والوسائل والبحار، ج ٣٨: «أحد».
١١. قال الجوهري: «الْقَلْبِي: الْبَشَرُ قَبْلَ أَنْ تُطَوَّى - أَيْ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى بِالْحِجَارَةِ - تَذَكَّرَ وَتَوَثَّنَ». وقال ابن منظور: «الْقَلْبِي: الْبَشَرُ مَا كَانَتْ»، وقيل غير ذلك. الصحاح، ج ١، ص ٢٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٨٩ (قلب).
١٢. في «ى، بس، جن»، وحاشية «بخ» والوافي والوسائل والبحار، ج ٣٨: «الآخر». وفي «بر، بف»: «بها» بدل «في الأخرى».
١٣. في «بخ»: «- الدنيا». وفي الوافي: «+ قال».
١٤. في «ظ، ى، بخ، بر، بف، جن» والوافي والبحار، ج ٣٨: «أحد».
١٥. قال الخليل: «الْجَبُّ: بَثْرٌ غَيْرُ بَعِيدَةٍ الْغُورِ». وقال الجوهري: «الْجَبُّ: الْبَشَرُ الَّتِي لَمْ تُطَوَّ». ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٧؛ الصحاح، ج ١، ص ٩٦ (جيب).
١٦. في «بر»: «رفيقاً».
١٧. في «بث، بح، بس»: «أخرى».

تَقُولُونَ؟ فَيَجِيبُونَهُ^١: أَفْضَ^٢ مَا أَنْتَ قَاضٍ حَتَّى مَاتُوا.

قَالَ^٣: «ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَسَارَ بِفِغْلِهِ الرُّكْبَانُ^٤، وَتَحَدَّثَ بِهِ النَّاسُ، فَبَيْنَمَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ قَدِمَ عَلَيْهِ يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ يَثْرِبَ، قَدْ أَقْرَأَ لَهُ^٥ مَنْ فِي يَثْرِبَ مِنَ الْيَهُودِ أَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ أَبَاؤُهُ مِنْ قَبْلُ».

قَالَ: «وَقَدِمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٦ فِي عِدَّةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَلَمَّا اسْتَهْوَا إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ بِالْكُوفَةِ، أَنَاخُوا^٧ رَوَاجِلَهُمْ^٨، ثُمَّ وَقَفُوا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، وَأَرْسَلُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَا قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ قَدِمْنَا^٩ مِنْ الْحِجَازِ، وَلَنَا إِلَيْكَ حَاجَةٌ، فَهَلْ تَخْرُجُ إِلَيْنَا، أَمْ نَدْخُلُ إِلَيْكَ؟».

قَالَ: «فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يَقُولُ: سَيَدْخُلُونَ^{١٠} وَيَسْتَأْنِفُونَ^{١١} بِالْيَمِينِ^{١٢}، فَمَا

١. في «بس» والبحار، ج ٣٨: «فيجيئون». ٢. في البحار، ج ٣٨: «فاقض».

٣. في الوسائل: - «قال». ٤. في «جن»: «ثم قال» بدل «قال: ثم».

٥. في الوافي: «فسار بفعله الركبان: ذهبوا بغير فعله إلى البلدان، من السير». وفي مرآة العقول: «أي حمل الركبان والقوافل هذا الخبر إلى أطراف الأرض». ٦. في «بخ، بر، بف» والوافي: «فبينا».

٧. في «بر»: «قومه».

٨. في «جن»: «وأنأخوا». أي أبركوا إبلهم، أي الصقوا صدورهم بالأرض، أي أقاموا فيها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٣٤؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٥ (نوخ).

٩. الرواحل: جمع الراحلة. قال الجوهري: «الراحلة: المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى». وقال ابن الأثير: «الراحلة من الإبل: البعير القوي على الأسفار والأحمال، والذكر والأنثى فيه سواء، والهاء فيها للمبالغة، وهي التي يختارها الرجل لمركبه ورحله على النجابة وتمام الخلق وحسن المنظر». الصحاح، ج ٤، ص ١٧٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٠٩ (رحل).

١٠. في الوافي: «وقدما».

١١. في «ظ» وحاشية «بح»: «أو». ١٢. في «بخ، بر، بف»: «يستأخون».

١٣. في «بث»: «ويستأخون». وفي «بخ، بر، بف»: «ويستأخون». وفي مرآة العقول عن بعض النسخ: «ويستأخون».

١٤. في الوافي: «سيدخلون»؛ يعني في الإسلام، ويستأنفون الدين الحق باليمين؛ يعني بها اليمين التي نشدهم بها حين كلمهم، وهي الآيات التسع الموسومة التي ذكرها الله تعالى في كتابه، وهي الحجر، والعصا، واليد

حَاجَتَكُمْ؟ فَقَالَ لَهُ^١ عَظِيمُهُمْ: يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، مَا هَذِهِ الْبِدْعَةُ الَّتِي أَخَذْتَ فِي دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَقَالَ لَهُ: وَ أَيْتُهُ^٢ بِدْعَةٍ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: زَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ^٣ الْحِجَازِ أَنَّكَ عَمَدْتَ إِلَى قَوْمٍ شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ لَمْ يَقْرَءُوا أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ، فَفَقَتَلْتَهُمْ بِالْدُّخَانِ^٤، فَقَالَ لَهُ^٥ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فَتَشَدَّتْكَ^٦ بِالسَّعْيِ آيَاتُ^٧ الَّتِي أَنْزَلْتُ^٨ عَلَى مُوسَى ﷺ بِطُورِ سَيْنَاءَ، وَبَحَقَّ الْكِنَائِسُ^٩ الْخَمْسِ الْقُدْسِ، وَ بِحَقِّ السَّمْتِ^{١٠} الدِّيَّانِ^{١١}، هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ أَتَى بِقَوْمٍ بَعْدَ وَقَاةٍ مُوسَى شَهِدُوا أَنَّ

١. البيضاء، والجبل، والطوران، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم. وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: ويستأنفون باليمين، أي يبتدئون بأيامهم للبيعة، أو يستأنفون الإسلام لليمين التي أقسم بها عليهم. والأول أظهر».

١. في «بر»، بف: - «له». ٢. في «بر»: «وأي».

٣. في «ظ»: - «أهل». ٤. في «ظ»، بس: والبحار، ج ٤٠: «رسول الله».

٥. في الوسائل: «ثم ذكر أن عظيمًا من عظماء اليهود أنكروا عليه ذلك» بدل «ثم أنصرف فسار بفعله - إلى - فقتلتهم بالدخان». ٦. في «ي»، بر، بف: - «له».

٧. في الوسائل: «نشدتك». ويقال: نشدتك الله، وأنشدك الله وبالله، ونأشدتك الله وبالله، أي سألتك وأقسمت عليك، أي سألتك به مُقْسِمًا عليك. ويقال: نشدت فلاناً أنشده نشداً، إذا قلت له: نشدتك الله، أي سألتك بالله، كأنك ذكرته إياه فنشد، أي تذكر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والبحار، ج ٤٠. وفي المطبوع: «الآيات».

٩. في «ظ»: «نزلت».

١٠. «الكنائس»: جمع الكنيسة، وهو معبد اليهود. وتطلق أيضاً على معبد النصارى والكفار. راجع: المصباح المنير، ص ٥٤٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٨١ (كنس).

١١. في «بث»، يخ: «البت». وفي البحار، ج ٤٠: «الصمد». وقال الجوهري: «السمت: هيئة أهل الخير، يقال: ما أحسن سمته، أي هذبة». وقال ابن الأثير: «السمت هو الهيئة الحسنة». وقال المطرزي: السمت: الطريق، ويستعار لهيئة أهل الخير». وقال العلامة المجلسي: «وأما السمت فلعله في لغتهم بمعنى الصمد، والسمت في لغتنا بمعنى الطريق وهيئة أهل الخير، وحسن النحو، وقصد الشيء، ولا يناسب شيء منها هاهنا إلا بتكلف أو تقديره. وقيل: عبر عن الإمام به». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٧؛ المغرب، ص ٢٣٤ (سمت).

١٢. «الدِّيَّان»: القهار، وهو فعال من دان الناس، أي قهرهم على الطاعة، يقال: دَنَيْتَهُمْ فدانوا، أي قهرتهم فأطاعوا.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ لَمْ يَقْرُوا أَنَّ مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ، فَقَتَلَهُمْ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِتْلَةِ؟ فَقَالَ لَهُ^١ الْيَهُودِيُّ: نَعَمْ، أَشْهَدُ أَنَّكَ نَامُوسُ^٢ مُوسَى^٣.

قَالَ: «ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْ قَبَائِهِ كِتَابًا، فَدَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٤، فَقَضَهُ، وَ نَظَرَ فِيهِ، وَ بَكَى^٥، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: مَا^٦ يُبْكِيكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ؟ إِنَّمَا^٧ نَظَرْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَ هُوَ كِتَابُ سُرْيَانِيٍّ، وَ أَنْتَ رَجُلٌ عَرَبِيٌّ، فَهَلْ تَدْرِي مَا هُوَ؟ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: نَعَمْ، هَذَا اسْمِي مُثَبَّتٌ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: فَأَرِنِي اسْمَكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَ أَخْبِرْنِي: مَا اسْمُكَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ؟».

قَالَ: «فَارَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ - اسْمَهُ فِي الصَّحِيفَةِ، فَقَالَ^٨: اسْمِي: إِنِّيَا، فَقَالَ^٩ الْيَهُودِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ^{١٠} أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^{١١}، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ مُحَمَّدٍ^{١٢}، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ أَوْلَى النَّاسِ بِالنَّاسِ مِنْ بَعْدِ مُحَمَّدٍ، وَ بَايَعُوا

١. وهو أيضاً: الحاكم، والقاضي، والسائس، والحاسب، والمجازي الذي لا يضيع عملاً، بل يجزي بالخير والشر. وقال العلامة الفيض: «لعل المراد بالسمت الديان سيرة النبي أو الوصي وهديهما؛ فإن ذلك مما يقهر الناس على الطاعة ويرغبهم فيها». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٤٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٧٥ (دين).
٢. في «بح»: «وله».

٣. قال الجوهري: «ناموس الرجل، صاحب سره الذي يطلعه على باطن أمره ويخصه بما يستره عن غيره». وقال ابن الأثير: «الناموس: صاحب سر الملك، وهو خاصه الذي يطلعه على ما يطويه عن غيره من سرائره. وقيل: الناموس: صاحب سر الخير، والجاسوس: صاحب سر الشر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٩ (نمس).

٤. في «مراة العقول»: «ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن المرتد يقتل بالسيف، وأن قتله إلى الإمام، ولعل هذا النوع من القتل من خصائصه^٥ في تلك الواقعة، أو الإمام مختير في أنواع القتل مطلقاً».

٥. في البحار، ج ٤٠: «وتحت».

٥. في «ظ»: «فبكي».

٦. في الوافي: «متاً».

٧. في «بخ»: «بما». وفي الوافي: «إذ».

٨. في «ظ»، بث، بر، بس، بف، جن، والوافي والبحار: «وقال».

٩. في «ظ»: «وله».

١٠. في الوافي: «وأشهد».

١١. في «بر»: «وأشهد أنك وصي محمد».

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَ دَخَلَ ^١ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ أَكُنْ
عِنْدَهُ مَنَسِيًّا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَثْبَتَنِي عِنْدَهُ ^٢ فِي صَحِيفَةِ الْأَبْرَارِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي
الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ^٣.

تَمَّ كِتَابُ الصُّومِ، وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْحَجِّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ،
وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ
وَ إِلَهُ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ ^٤.

١. في الوافي والبحار، ج ٤٠: «ودخلوا».

٢. في «بر»: «عنده».

٣. في «ي، بح، بخ، بف، جن» والبحار: «والحمد لله ذي الجلال والإكرام».

٤. الوافي، ج ٣، ص ٧٣٧، ح ١٣٥٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤٩، ذيل ح ١٣٣٦، إلى قوله: «بمثل هذه القتلة فقال

له اليهودي: نعم»؛ البحار، ج ٣٨، ص ٦٠، ح ١٣؛ وج ٤٠، ص ٢٨٧، ح ٤٦.

٥. في النسخ بدل «تم كتاب الصوم» - إلى - الطاهرين» عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٧

(١٣) كتاب الزكاة

- ١ - باب فرض الزكاة و ما يجب في المال من الحقوق ٧ ٢٠ ١
- ٢ - باب منع الزكاة ٢٣ ٢٣ ٢
- ٣ - باب العلة في وضع الزكاة على ما هي لم تزد و لم تنقص ٣٧ ٤ ٠
- ٤ - باب ما وضع رسول الله الزكاة عليه ٤٣ ٢ ٠
- ٥ - باب ما يزكي من الحبوب ٤٤ ٦ ٠
- ٦ - باب ما لا يجب فيه الزكاة ممّا تنبت الأرض من الخضر و غيرها ٤٩ ٦ ٠
- ٧ - باب أقل ما يجب فيه الزكاة من الحرث ٥٢ ٧ ٠
- ٨ - باب أنّ الصدقة في التمر مرة واحدة ٥٩ ١ ٠
- ٩ - باب زكاة الذهب و الفضة ٦٠ ٩ ٠
- ١٠ - باب أنّه ليس على الحلّي و سبائك الذهب و نقر الفضة و... ٦٦ ١٠ ٠
- ١١ - باب زكاة المال الغائب و الدين و الوديعة ٧١ ١٣ ٠
- ١٢ - باب أوقات الزكاة ٧٨ ١٠ ٠
- ١٣ - باب ٨٤ ٢ ٠
- ١٤ - باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه ٨٥ ٦ ٠
- ١٥ - باب ما يستفيد الرجل من المال بعد أن يزكي ما عنده من المال ٩٢ ٢ ٠
- ١٦ - باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه و المضاربة ٩٣ ٩ ٢

- ١٧ - باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان و ما لا يجب . ٧ ٩٨
- ١٨ - باب صدقة الإبل . ٣ ١٠٢
- ١٩ - باب . ٠ ١٠٨
- ٢٠ - باب صدقة البقر . ٢ ١١٠
- ٢١ - باب صدقة الغنم . ٤ ١١٢
- ٢٢ - باب أدب المصدق . ٨ ١١٥
- ٢٣ - باب زكاة مال اليتيم . ٨ ١٢٧
- ٢٤ - باب زكاة مال المملوك و المكاتب و المجنون . ٥ ١٣١
- ٢٥ - باب فيما يأخذ السلطان من الخراج . ٦ ١٣٤
- ٢٦ - باب الرجل يخلف عند أهله من النفقة ما يكون في مثلها الزكاة . ٣ ١٣٦
- ٢٧ - باب الرجل يعطي من زكاته من يظن أنه معسر ثم يجده موسراً . ٣ ١٣٨
- ٢٨ - باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية . ٦ ١٣٩
- ٢٩ - باب قضاء الزكاة عن الميت . ٥ ١٤٤
- ٣٠ - باب أقل ما يعطى من الزكاة و أكثر . ٤ ١٤٧
- ٣١ - باب أنه يعطى عيال المؤمن من الزكاة إذا كانوا صغاراً و... . ٣ ١٤٩
- ٣٢ - باب تفضيل أهل الزكاة بعضهم على بعض . ٦ ١٥١
- ٣٣ - باب تفضيل القرابة في الزكاة و من لا يجوز منهم أن . ١٠ ١٥٥
- ٣٤ - باب نادر . ٣ ١٦٠
- ٣٥ - باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضيع . ١١ ١٦٢
- ٣٦ - باب الرجل يدفع إليه الشيء يفرقه و هو محتاج إليه يأخذ لنفسه . ٣ ١٦٧
- ٣٧ - باب الرجل إذا وصلت إليه الزكاة فهي كسبيل ماله... . ٣ ١٦٨
- ٣٨ - باب الرجل يحج من الزكاة أو يعتق . ٣ ١٧١
- ٣٩ - باب القرض أنه حمى الزكاة . ٣ ١٧٤

- ٤٠ - باب قصاص الزكاة بالدين ١٧٦ ٢ .
- ٤١ - باب من قرّ بماله من الزكاة ١٧٧ ١ .
- ٤٢ - باب الرجل يعطي عن زكاته العوض ١٧٨ ٣ .
- ٤٣ - باب من يحل له أن يأخذ الزكاة و من لا يحل له ... ١٧٩ ١٥ .
- ٤٤ - باب من حل له الزكاة فيمتنع من أخذها ١٩٠ ٤ .
- ٤٥ - باب الحصاد و الجداد ١٩٢ ٦ .
- ٤٦ - باب صدقة أهل الجزية ١٩٨ ٧ .
- ٤٧ - باب نادر ٢٠٥ ٣ ١ .

أبواب الصدقة

٢٠٨

- ٤٨ - باب فضل الصدقة ٢٠٨ ١١ ١ .
- ٤٩ - باب أن الصدقة تدفع البلاء ٢١٥ ١١ ١ .
- ٥٠ - باب فضل صدقة السرّ ٢٢٢ ٣ .
- ٥١ - باب صدقة الليل ٢٢٣ ٣ .
- ٥٢ - باب في أن الصدقة تزيد في المال ٢٢٦ ٥ .
- ٥٣ - باب الصدقة على القرابة ٢٢٩ ٣ .
- ٥٤ - باب كفاية العيال و التوسع عليهم ٢٣٠ ١٤ .
- ٥٥ - باب من يلزم نفقته ٢٣٦ ٣ .
- ٥٦ - باب الصدقة على من لا تعرفه ٢٣٧ ٢ .
- ٥٧ - باب الصدقة على أهل البوادي و أهل السواد ٢٣٨ ٣ .
- ٥٨ - باب كراهية ردّ السائل ٢٤٠ ٦ .
- ٥٩ - باب قدر ما يعطى السائل ٢٤٣ ٢ .
- ٦٠ - باب دعاء السائل ٢٤٥ ٢ .

- ٦١ - باب أن الذي يقسم الصدقة شريك صاحبها في الأجر ٢٤٦ ٣ .
- ٦٢ - باب الإيثار ٢٤٧ ٣ .
- ٦٣ - باب من سأل من غير حاجة ٢٥٠ ٣ .
- ٦٤ - باب كراهية المسألة ٢٥١ ٨ .
- ٦٥ - باب المنّ ٢٥٦ ٢ .
- ٦٦ - باب من أعطى بعد المسألة ٢٥٨ ٥ .
- ٦٧ - باب المعروف ٢٦٥ ٣ ١ .
- ٦٨ - باب فضل المعروف ٢٦٧ ١٢ ١ .
- ٦٩ - باب منه ٢٧٣ ١ .
- ٧٠ - باب أن صنائع المعروف تدفع مصارع السوء ٢٧٤ ٣ .
- ٧١ - باب أن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة ٢٧٦ ٤ .
- ٧٢ - باب تمام المعروف ٢٧٨ ٢ .
- ٧٣ - باب وضع المعروف موضعه ٢٨٠ ٥ .
- ٧٤ - باب في آداب المعروف ٢٨٥ ٣ .
- ٧٥ - باب من كفر المعروف ٢٨٦ ٣ .
- ٧٦ - باب القرض ٢٨٧ ٥ ١ .
- ٧٧ - باب إنظار المعسر ٢٩٠ ٤ .
- ٧٨ - باب تحليل الميت ٢٩٣ ٢ .
- ٧٩ - باب مؤونة النعم ٢٩٦ ٤ .
- ٨٠ - باب حسن جوار النعم ٢٩٧ ٣ .
- ٨١ - باب معرفة الجود و السخاء ٢٩٩ ١٥ .
- ٨٢ - باب الإنفاق ٣٠٩ ١٠ .
- ٨٣ - باب البخل و الشح ٣١٥ ٨ .

- ٨٤ - باب النوادر ٣١٩ ١٦ .
- ٨٥ - باب فضل إطعام الطعام ٣٣١ ١٢ .
- ٨٦ - باب فضل القصد ٣٣٨ ١٣ .
- ٨٧ - باب كراهية السرف و التقتير ٣٤٥ ١١ .
- ٨٨ - باب سقي الماء ٣٥١ ٦ .
- ٨٩ - باب الصدقة لبني هاشم و مواليتهم و صلتهم ٣٥٤ ١٠ .
- ٩٠ - باب النوادر ٣٦٠ ٥ .

عدد أحاديث الكتاب: ٥٣٢

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ١٣

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٥٤٥

(١٤) كتاب الصيام

- ٣٦٧
- ١ - باب ما جاء في فضل الصوم و الصائم ٣٦٧ ١٧ .
- ٢ - باب فضل شهر رمضان ٣٧٩ ٧ .
- ٣ - باب من فطر صائماً ٣٨٦ ٤ .
- ٤ - باب في النهي عن قول رمضان بلا شهر ٣٨٩ ٢ .
- ٥ - باب ما يقال في مستقبل شهر رمضان ٣٩١ ٩ .
- ٦ - باب الأهلة و الشهادة عليها ٤٠٧ ١٢ .
- ٧ - باب نادر ٤١٤ ٣ .
- ٨ - باب ٤١٧ ٤ .
- ٩ - باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان ٤٢٠ ٩ .
- ١٠ - باب وجوه الصوم ٤٢٧ ١ .
- ١١ - باب أدب الصائم ٤٣٦ ١١ .
- ١٢ - باب صوم رسول الله ﷺ ٤٤٣ ٧ .
- ١٣ - باب فضل صوم شعبان و صلته برمضان و صيام ثلاثة أيام... ٤٤٩ ١٣ .

- ١٤ - باب أنه يستحب السحور ٤٥٨ ٣ .
- ١٥ - باب ما يقول الصائم إذا أفطر ٤٥٩ ٢ .
- ١٦ - باب صوم الوصال و صوم الدهر ٤٦١ ٥ .
- ١٧ - باب من أكل أو شرب و هو شاك في الفجر أو بعد طلوعه ٤٦٣ ٧ .
- ١٨ - باب الفجر ما هو و متى يحلّ و متى يحرم الأكل ٤٦٧ ٥ .
- ١٩ - باب من ظنّ أنّه ليل فأفطر قبل الليل ٤٧٢ ٢ .
- ٢٠ - باب وقت الإفطار ٤٧٣ ٣ .
- ٢١ - باب من أكل أو شرب ناسياً في شهر رمضان ٤٧٥ ٤ .
- ٢٢ - باب من أفطر متعمداً من غير عذرٍ أو جامع متعمداً في... ٤٧٦ ٩ .
- ٢٣ - باب الصائم يقتل أو يباشر ٤٨٢ ٣ .
- ٢٤ - باب فيمن أجنب بالليل في شهر رمضان و غيره فترك... ٤٨٤ ٥ .
- ٢٥ - باب كراهية الارتماس في الماء للصائم ٤٨٧ ٦ .
- ٢٦ - باب المضمضة و الاستنشاق للصائم ٤٩١ ٤ .
- ٢٧ - باب الصائم يتقيّ أو يذرعه القيء أو يقلس ٤٩٣ ٦ .
- ٢٨ - باب في الصائم يحتجم و يدخل الحمام ٤٩٦ ٤ .
- ٢٩ - باب في الصائم يسعط و يصبّ في أذنه الدهن أو يحتقن ٤٩٨ ٦ .
- ٣٠ - باب الكحل و الذرور للصائم ٥٠٢ ٣ .
- ٣١ - باب السواك للصائم ٥٠٣ ٤ .
- ٣٢ - باب الطيب و الريحان للصائم ٥٠٥ ٥ .
- ٣٣ - باب مضغ العلك للصائم ٥٠٩ ٢ .
- ٣٤ - باب في الصائم يذوق القدر و يرقّ الفرخ ٥١٠ ٤ .
- ٣٥ - باب في الصائم يزدر نخامته و يدخل حلقه الذباب ٥١٢ ٢ .
- ٣٦ - باب في الرجل يمضّ الخاتم و الحصة و النواة ٥١٣ ٢ .
- ٣٧ - باب الشيخ و العجوز يضعفان عن الصوم ٥١٤ ٧ .
- ٣٨ - باب الحامل و المبرضع يضعفان عن الصوم ٥١٨ ١ .

- ٣٩- باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه ٥١٨ ٨ .
- ٤٠- باب من توالى عليه رمضان ٥٢٣ ٣ .
- ٤١- باب قضاء شهر رمضان ٥٢٦ ٦ .
- ٤٢- باب الرجل يصبح و هو يريد الصيام فيفطر و يصبح و... ٥٢٩ ٧ .
- ٤٣- باب الرجل يتطوّع بالصيام و عليه من قضاء شهر رمضان ٥٣٣ ٢ .
- ٤٤- باب الرجل يموت و عليه من صيام شهر رمضان أو غيره ٥٣٣ ٦ .
- ٤٥- باب صوم الصبيان و متى يؤخذون به ٥٣٦ ٤ .
- ٤٦- باب من أسلم في شهر رمضان ٥٣٩ ٣ .

أبواب السفر

- ٥٤١
- ٤٧- باب كراهية السفر في شهر رمضان ٥٤١ ٢ .
- ٤٨- باب كراهية الصوم في السفر ٥٤٢ ٧ .
- ٤٩- باب من صام في السفر بجهالة ٥٤٦ ٣ .
- ٥٠- باب من لا يجب له الإفطار و التقصير في السفر و... ٥٤٧ ٧ .
- ٥١- باب صوم التطوّع في السفر و تقديمه و قضاؤه ٥٥١ ٥ .
- ٥٢- باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان ٥٥٤ ٩ .
- ٥٣- باب من دخل بلدة فأراد المقام بها أو لم يرد ٥٥٩ ٢ .
- ٥٤- باب الرجل يجامع أهله في السفر أو يقدم من سفر في... ٥٦٠ ٦ .
- ٥٥- باب صوم الحائض و المستحاضة ٥٦٤ ١١ .
- ٥٦- باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر... ٥٧١ ٩ .
- ٥٧- باب صوم كفارة اليمين ٥٧٧ ٣ .
- ٥٨- باب من جعل على نفسه صوماً معلوماً و... ٥٧٩ ١٠ .
- ٥٩- باب كفارة الصوم و فديته ٥٨٥ ٧ .
- ٦٠- باب تأخير صيام الثلاثة أيام من الشهر إلى الشتاء ٥٨٨ ٣ .
- ٦١- باب صوم عرفة و عاشوراء ٥٩٠ ٧ .

- ٦٢ - باب صوم العيدين و أيام التشريق ٥٩٦ ٣ .
- ٦٣ - باب صيام الترغيب ٥٩٨ ٤ .
- ٦٤ - باب فضل إفطار الرجل عند أخيه إذا سأل ٦٠٢ ٦ .
- ٦٥ - باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره ٦٠٥ ٥ .
- ٦٦ - باب ما يستحب أن يفطر عليه ٦٠٩ ٦ .
- ٦٧ - باب الغسل في شهر رمضان ٦١١ ٤ .
- ٦٨ - باب ما يزداد من الصلاة في شهر رمضان ٦١٤ ٦ .
- ٦٩ - باب في ليلة القدر ٦١٩ ١٢ .
- ٧٠ - باب الدعاء في العشر الأواخر من شهر رمضان ٦٣١ ٦ .
- ٧١ - باب التكبير ليلة الفطر و يومه ٦٤٦ ٣ ٢ .
- ٧٢ - باب يوم الفطر ٦٤٩ ٤ .
- ٧٣ - باب ما يجب على الناس إذا صحّ عندهم الرؤية يوم الفطر... ٦٥١ ٢ .
- ٧٤ - باب النوادر ٦٥٢ ٥ .
- ٧٥ - باب الفطرة ٦٥٦ ٢٤ .
- ٧٦ - باب الاعتكاف ٦٧٠ ٣ .
- ٧٧ - باب أنه لا يكون الاعتكاف إلا بصوم ٦٧٢ ٣ .
- ٧٨ - باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها ٦٧٣ ٥ .
- ٧٩ - باب أقل ما يكون الاعتكاف ٦٧٦ ٥ .
- ٨٠ - باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة ٦٧٩ ٣ .
- ٨١ - باب المعتكف يمرض و المعتكفة تطمئ ٦٨٠ ٢ ١ .
- ٨٢ - باب المعتكف يجامع أهله ٦٨١ ٣ .
- ٨٣ - باب النوادر ٦٨٢ ٧ .

عدد أحاديث الكتاب: ٤٥٤

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٨

جميع كل الأحاديث في الكتاب: ٤٦٢